

المعجم العربي

نَشَأَتُهُ وَتَطَوُّرُهُ

تأليف

دكتور حسين نصّار

أستاذ الأدب العربي - كلية الآداب - جامعة القاهرة

الجزء الأول

يطلب من

مكتبة مصر

٣ شارع كامل صدقي "الفجالة"

سعيد جوده السحار وشركاه

1. The first part of the paper is devoted to a discussion of the general principles of the theory of the structure of the atom.

2. In the second part, we shall consider the question of the influence of the external magnetic field on the structure of the atom.

3. The third part of the paper is devoted to a discussion of the question of the influence of the external electric field on the structure of the atom.

4. In the fourth part, we shall consider the question of the influence of the external magnetic field on the structure of the atom, taking into account the influence of the external electric field.

5. The fifth part of the paper is devoted to a discussion of the question of the influence of the external magnetic field on the structure of the atom, taking into account the influence of the external electric field and the influence of the external magnetic field.

المعجم العربي

نشأته وتطوره

تأليف

دكتور حسين نصار

مدرس بكلية الآداب - جامعة القاهرة

الجزء الأول

دار مصر للطباعة

٢٧ شارع كبرياء ق.

سورة التوبة

إلى أبي

كلمة الطبع

من الواجب على وأنا أضع هذا الكتاب بين يدي القارىء ، أن أعترف بما أدين به لكثير من الأصدقاء والزملاء ، فى سبيل إخراجهم على هذه الصورة .
وأول من أدين له بالفضل ، أستاذى الذى أشرف على رسالتى اللتين تقدمت بهما إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة ، لنيل الماجستير والدكتوراه ، الأستاذ مصطفى السقا ، الذى رعاى منذ أمد طويل ، وسدّد خطواتى الأولى ، ووجهنى أحسن التوجيه .

وكثيرا ما تطوع بمساعدتى كثيرون من المشرفين والعاملين بدار الكتب المصرية ، ومكتبة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وأمدونى بما أحتاج إليه ، ويشروا لى الإطلاع على ما أريد من مخطوطات وعلى رأسهم صديقى المرحوم الأستاذ فؤاد سيد .

أما صديقى الأستاذ محمد رشاد عبدالمطلب بالإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية ، فكان غيورا على هذه الرسالة غيرتى عليها ، لا يكاد يسمع منى التماسا حتى يُبادر إلى إجابته ، وهذا شأنه مع كل مرید للعلم .

وإن كان لى فضل فى تأليف هذا الكتاب ، فقد بقى مستورا فى الظلام ، إلى أن أتاح الله له سمحا جوادا ، أنفق على طبعته الأولى ، هو التاجر السعودى السيد حسن شربتلى ، فجزاه الله خيرا .

وجدير بالشكر الجزيل العلامة الأستاذ عبد الله كنون الذى كتب مقالا إضافيا عن الطبعة الأولى من هذا الكتاب فى الجزء الأول من المجلد ٣٧ من مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ، منحنى فيه كثيرا من الإضافات القيمة التى أفدت منها فى طبعتى الحالية .

وجدير بالشكر المشرفين على مكتبة مصر ، ودار مصر للطباعة ، والعاملين
 بهما ، الذين أخرجوا الكتاب في طبعته الثانية ، على هذه الصورة التي يراها
 القارى بين يديه .

وأرجو أن تحفز رسالتى المهم إلى بحث هذا الميدان اللغوى البكر ، فإنها
 مجرد خطوة تحتاج إلى خطوات كثيرة ، وتمهيد يطلب التفصيل والتكامل والتقويم ،
 والله الموفق إلى الصراط السوى ؟

حسين نصار

كلية المشرف

الأستاذ مصطفى السقا

لعلّ هذا البحث أول بحث من نوعه في اللغة العربية ، يتصدّى لتأريخ «المعجم العربي» في «نشأته وتطوره» ، منذ بدأ المسلمون يضعون الخطوط الأولى لتأليفهم في «متن اللغة العربية» ، حتى يومنا الحاضر ؛ وإن كان كثير من الباحثين اللغويين ، في القديم والحديث ، من عرب ومستشرقين ، قد وصفوا المعاجم الكبيرة ، وتبعوا مناهجها وعيوبها ، مما يرى القارئ كثيرا منه مفصلا في تضاعيف هذا البحث الحديث ، بل قام عدد من العلماء الشرقيين والغربيين بتأليف معاجم عربية ، على مناهج حديثة غربية ؛ لكن لم يقم أحد فيما أعلم ، بتاريخ شامل للمعاجم العربية ، مجموعة في نسق تفصيلي ، على منهج علمي ، قبل صاحب هذا البحث .

يقوم عمل المؤلف ، على وصف المناهج العامة للمعاجم ، وتحليل مواد جزئية من كل معجم ، وإحصاء النتائج ، من خصائص ومآخذ ، ثم المضاهاة بينها وبين نظائرها في معجم آخر ، وتنسيق الوحدات التي تلتزم نظاما معيناً مشتركاً بين أصحابها ، مما سماه الباحث «المدرسة اللغوية» ثم استخلاص الخصائص العامة لكل مدرسة ، والدلالة على مراحل التطور فيها ، متى بدأت ؟ وأين انتهت ؟ ومن صاحبها ؟ ومتى حدث تطور آخر جديد ؟ وعلى يد من ؟ وهكذا يتتبع الجزئيات ، ويترقى منها إلى الكلّيات ، ويؤلف بينها ، حتى يجعل من مجموعها نظاماً تأليفياً ذا طابع خاص ، يعرفه القراء للمعاجم في صورته الأخيرة ، ولكنهم يجهلون الأطوار التاريخية التي مهدت لظهوره ، والجهود المضيئة التي أدت إليه .

ولا ريب في أن الأخذ بهذا المنهج العلمي الدقيق ، كلف صاحبه عناء وجهداً مَرَّين قطعاه عن كل ما حوله من وسائل الترفيه عن النفس ، قطعاً تاماً ، حولين

كاملين ، عكف فيهما على بحثه عكوف الراهب في صومعته ، وحين كنت أراه في القينة بعد القينة ، كنت أرى في ملاحظته أثر الإعياء والكلال ، ناطقا بثقل ما يحمل من عبء العمل الدائب ، فكنت أشفق عليه أحيانا ، وأرثى له في قرارة نفسى حينما ، ولكن سرعان ما كان حديثه إليّ في استمرار عمله ، وفرحه بما يوفق إليه من نتائج بحثه ، يبدل إحساسى نحوه من إشفاق ورثاء ، إلى ثقة واطمئنان قوين ، فقد كانت نفسه قوية ، لا يتسرب إليها الوهن ولا الضعف ، ولا تعرف التردد ولا الحيرة ، فكان ذلك مما يؤدع نفسى الطمأنينة التامة ، على أن هذا الطالب بالغ ولا شك أقصى الغرض ، مصيب أبعد الهدف ، لأن همته أقوى من جسمه ، وعزيمته أمضى من قلمه ، ومن كانت هذه حاله ، لم يعز عليه مطلب ، ولا ندّ عنه مأرب .

وانتهى الطالب من بحثه بعد حولين كاملين ، وهو لو بقي دابّا عليه أربعة أحوال أو خمسة ، لما استبطنناه ولا استرثناه ، ولأعطيناه المزيد من الوقت ، لما يتطلبه البحث من الجهد ؛ ولكنه حمل على نفسه ، فأنجز عمله الشاق في مدة يسيرة ، ورغب إلى الكلية في أن تحدد له يوما للمناقشة ، ووقف الطالب يوم الامتحان يعرض عمله على أساتذته ، ويشرح منهجه ونتائجه ، فمنحته لجنة الامتحان درجة الدكتوراه ، بتقدير ممتاز ، مع الشناء على عمله واجتهاده .

أما بعد : فإن غرض الباحث من هذا البحث أمران جديران بالتقدير :

أولهما : تدوين تاريخ شامل للمعاجم العربية ، وقد تبين في خلال هذا البحث أن العربية من أغنى لغات البشر ثروة لفظية ، تستوعب حاجات الأمة الحسية والمعنوية ؛ على أن فيها قدرا كبيرا من الألفاظ التى لا تحتاج إليها حياتنا الحديثة ، لتطور الحضارات والمدنيات والثقافات التى نعيش فيها تطورا كبيرا ، باعد بين حياتنا وحياة القدماء من العرب أصحاب هذه اللغة . ولكن الباقى لنا من الألفاظ بعد تلك

الألفاظ المهجورة ، هو قدر كبير أيضا ، يتسع بمادته وصوره الكثيرة للتعبير عن حاجتنا الحديثة المتطورة . كما وضح من البحث أيضا أن العربية ، وهي من أقدم اللغات تاريخيا ، هي كذلك من أقدمها حرصا على تأليف المعاجم اللغوية المختلفة ، أى منذ نحو اثني عشر قرنا ، وهي مَفْخَرَةٌ لا يسامى فيها إلا عدد قليل من اللغات القديمة ، كاللغتين الصينية واليونانية .

أما الغرض الثانى ، الذى يرمى إليه هذا البحث ، فهو وضع الضَّوْى والأعلام فى طريق اللغويين المحدثين من العرب ، الراغبين فى تأليف المعاجم اللغوية الحديثة ، ليعرفوا مناهج أسلافهم القدماء ، بعد أن عرفوا فى ثقافتهم الحديثة مناهج المحدثين من أساتذة الغرب ، فى تأليف معاجمهم الحديثة ، ليلائموا بين عمل الفريقين ، ويؤلفوا منها منهجا وَسَطًا ، وطريقا أَمَّا .

ويقينى أن صاحب هذا البحث ، قد أصاب المَحَزَّ ، وطبق المَفْصِل ، وجرى إلى الغاية سريعا ، وأحرز قَصَبَ السَّبْقِ فريدا ، وأنا أدعو له بالتوفيق دائما ؟

مصطفى السقا

١٩٥٦/٣/١٥

تقدير

أعجب العرب بلقمتهم إعجابا جعلها موضع فخرهم ومباهاتهم ، حتى لقد أنزل الله على رسوله الكريم معجزته الكبرى « قرآنا عربيا » تحدى البلغاء ولم يستطيعوا أن يأتوا بمثله أو بعشر سور من طرازه ، وحتى فخر الرسول بفصاحته .

وتناول العرب لغتهم بالدراسة منذ فجر حضارتهم ، فرويت عن الرسول وصحابته الأقوال والأحكام التي تتعلق بها ، ونسب إلى بعض الصحابة والتابعين كتب في نواح خاصة منها . ثم كثرت هذه الدراسات اللغوية كثرة رائعة حتى إننا « إذا استثنينا الصين لا يوجد شعب آخر يحق له الفخر بوفرة كتب علوم لغته ، وبشعوره المبكر بحاجة إلى تنسيق مفرداتها حسب أصول وقواعد غير العرب »^(١) ويحكي عن صاحب بن عباد أن بعض الملوك أرسل إليه يسأله القدوم عليه ، فقال له في الجواب : أحتاج إلى ستين جملا أنقل عليها كتب اللغة التي عندي^(٢) .

وتنوعت هذه الكتب اللغوية كثيرا إذ كان منها الرسائل التي تعالج نواح خاصة أو موضوعات بعينها من اللغة العربية ، ومنها المعجمات الجامعة ، والدراسات التي دارت حول هذه المعجمات . وكثرت الأصناف تحت كل نوع من الأنواع الثلاثة ، فاشتمل الأول على موضوعات ربما لا يمكن إحصاؤها إلا بصعوبة ، واشتمل الثاني على معاجم تختلف في الهدف والمنهج واليول وغيرها ، وحوى الثالث كتباً في نقد المعجمات والاستدراك عليها واختصارها وشرحها وشرح شواهدا وغير ذلك .

ولكننا لم نجد في هذه الكثرة الرائعة كتباً تدرس المعجمات دراسة متعمقة مستقلة ، تربط بين التشابه منها ، وتفرق بين المختلف ، وتبرز الصلات بين كل منها ، وتصف العالم العامة للتأليف في هذا اللون من الثقافة العربية ، وهو من أهم

(١) مقدمة معجم فيشر ص ٣ .

(٢) السيوطي : الزمر ١ : ٢ .

ألوانها ، إن لم يكن أهمها على الإطلاق ، مما حفزني على اختيار هذه الدراسة ، وقوى من تصميمي على المضي فيها ، حتى أسد ثغرة في ثقافتنا .

حقاً عني كثير من القدماء وبعض المحدثين من المستشرقين والشرقيين ببعض هذا المعاجم كالعين ، ودرسوها دراسة جيدة ، ولكن من حاول منهم دراسة الموضوع كله أتى فيه بمجرد لمسات من بعد ، ومن أحسن أتى بتخطيطات عامة لا تفيد شيئاً .

وتتمثل الطائفة الأولى التي درست معجماً خاصاً واحداً في أكثر اللغويين القدماء الذين عنوا بنقد المعاجم المتقدمة على معاجمهم . وكان مهم الأول إبراز الأخطاء لا الدراسة وإعطاء صورة واضحة لهذه المعاجم . وتتمثل أيضاً في الأستاذ المستشرق برونش Braunlich الذي نشر في المجلد الثاني من مجلة إسلاميات Islmica, Vol. Second مقالاً طويلاً قماً بعنوان الخليل وكتاب العين Ad-Halil und das Kitab Al-ain وهو من أحسن ما كتب عن الخليل والعين ، وأخذت منه ومن توجيهاته فائدة لأستطيع تقديرها . وقد قسم الكاتب مقاله إلى قسمين : أولهما في حياة الخليل ، وثانيهما في ثقافته وعلمه ، ويتناول النحو والعروض والموسيقى وأخيراً كتاب العين . وعالج في هذا القسم الأخير روايات الكتاب ، ووصف الجزء المطبوع وصفاً دقيقاً وما تشتمل عليه المقدمة من آراء لغوية ونحوية ، وشواهد ومشكلة مؤلفه . وأحسن كل الإحسان في كل هذه الموضوعات .

وكتب الأستاذ يوسف الماش مقالات بعنوان « أولية تدوين المعاجم وتاريخ كتاب العين المروي عن الخليل بن أحمد » في الأجزاء ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ ، من المجلد ١٦ من سنة ١٩٤١ م من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق . وجعل في هذه المقالات عدة أقسام تبين عناوينها النواحي التي عني بها ، وهي أقوال العلماء في كتاب العين وتحريرها ، يريد مشكلة المؤلف ؛ وكيف أسس بناؤه ، يريد منهجه ؛ وأثر الخليل في التأليف على حروف المعجم ، نظر فيه سريعاً في مناهج العرب في التأليف ، وتقي

تأثر الخليل باليونان في منهجه ؛ وصورة إتمام الكتاب بعد تأسيسه ، يريد ما قام به الليث بن المظفر من جهود فيه وما فيه من أخطاء وما إلى ذلك . ويعتبر هذا المقال أحسن ما كتب بالعربية عن العين ، ولكنه لا يسامى مقال برونش .

وكتب غير هذين مقالات أقل إحاطة ونفوذاً ، مثل محمد بن شنب في دائرة المعارف الإسلامية ، غير أنه تجب الإشارة إلى الرأي الذي طلع به محمد بن شنب على الدراسات العربية ، وذهب فيه إلى تأثر الخليل بالهنود في ترتيبه للمخارج .

وقدم الأستاذ المستشرق فلتن A. S. Fulton بين يدي مصورة كتاب البارع للقالى التى نشرها كلمة عن حياته وآثاره وترتيب بارعه وتقسيماته ووصف مخطوطاته وهى ذات قيمة فيما تناولته ، ولكنها قاصرة لم تعالج إلا نواحى قليلة ، ولم تحاول أن توازن بين البارع والعين مثلاً ، وهما من مدرسة واحدة .

وقدم الأستاذ عبد السلام محمد هارون مقدمة طويلة تشغل ٤٥ صفحة بين يدي نشرته لكتاب المقاييس جعلها أقساماً ، عالج فى أولها حياة المؤلف وتعليمه ، وفى الثانى الجانب الأدبى منه ، وفى الثالث الجانب اللغوى ، وفى الرابع مؤلفاته ، وفى الأخير المقاييس . وعنى هذا الفصل بشرح معنى المقاييس ، ووصف النسخ التى اعتمد عليها فى التحقيق ، ووازن بينه وبين الحمل ، ووصف نظامهما ، وطريقة تحقيقه المقاييس ، وما ألحقه من فهرس ، وهى دراسة لها قيمتها لحياة ابن فارس ، ولكنها تنقصها عدة أمور من ناحية كتاب المقاييس نفسه . فأمم ما عنى به تقسيمه ونظامه أما شرحه للمقاييس فهو جز قاصر ، ولم يعن بغير هذين الجانبين من الكتاب .

ودرس أحمد فارس الشدياق كتاب القاموس المحيط للفيروز آبادى دراسة متعمقة ، وجمع كثيراً من الكتب التى دارت حوله : شارحة ومحشية وناقدة . . . الخ ، وكانت ثمرة هذه الدراسات كتابه الجاسوس على القاموس ، الذى يعتبر من أحسن الكتب التى تقدمت القاموس والمعجمات العربية عامة . وذكر عدة إشارات إلى كثير من الكتب وللمعاجم والمؤلفين .

أما الفئة الثانية التي تناولت المعجمات عامة بالوصف ، فأقدمهم السيوطي الذي خصص المسألة السادسة عشرة من النوع الأول من مزهره للتصنيف في المعجم ، غير ما أورده في مواضع أخرى منه . ولعل حجم هذه المسألة يبين مقدار أهميتها ، فهي تشتمل على ما لا يزيد على ١٤ صفحة ، ونصف المعجم منذ العين حتى القاموس المحيط . والحق أن السيوطي اكتفى بذكر بعض الإشارات إلى كل معجم ، وأحيانا اسمه مجردا ، إلا كتاب العين ، الذي عني به عناية كبيرة . شملت ٨ صفحات بأكملها من الصفحات المذكورة . وكان لبعض هذه الإشارات أهميتها ، بالإضافة إلى عقد فصولين خاصين بتصنيف العين والمصالح ، وإلى ما جاء في فصوله الأخرى من أقوال لما أهميتها الكبيرة .

ووصف لين Lane في مقدمة محجبه كثيرا من المعجم القديمة ، معتمدا في وصفه على الزهر في الغالب ، ومضيفا إليه أشياء كثيرة . والحق أن وصف لين قيم دقيق ، لكنه جدموجز لا يأخذ أكثر المعجم منه إلا حوالي خمسة أسطر أو ستة . وألف محمد صديق حسن خان بهادر ملك بهوبال كتاب البلغة في أصول اللغة المطبوع عام ١٢٩٦ هـ ، وعالج في الباب الأول منه بعض المسائل اللغوية التي اختصرها من مزهر السيوطي ، وخصص الباب الثاني للكتب المؤلفة في علوم اللغة العربية والفارسية والتركية والمندية على ترتيب حروف المعجم من الألف إلى الياء ، ويشغل حوالي ٧٥ صفحة منه . وأهم مزايا هذا الكتاب الجمع ، أعني جمع أسماء الكتب اللغوية والمعجمات ، وقد اعتد فيها كثيرا على كشف الضنون لحاجي خليفة . ولكنه لا يفتد عليه في وصف هذه الكتب ، فكثيرا ما يخلط بينها ، ويخطئ فيها ، أو يكتفي بذكر عنوانها ، وربما لم يذكر اسم المؤلف ، أو يصفها بإشارات جد موجزة . فما هو ذا يقول مثلا^(١) : « البارع في اللغة للشيخ أبي طالب الفضل بن مله بن طهم النوري الآخذ من ابن السكيت وطلب . قال أبو الوفا

«الهوزيني: لما قدحوا في مختصر العين بأنه أخل بكتاب العين لحذفه الشواهد النافعة، صنف أبو علي القالي البغدادي المتخرج على ابن دريد كتابه البارع أتى فيه بما في العين وزاد عليه» وتمتلى هذه العبارة بالأخطاء، فقد خاط بين بارع الفضل، وبارع القالي، وموعب ابن التبانى. فالأخير هو الذي ألف كتابه لما وجدته من إخلال في مختصر أبي بكر الزبيدي، أما القالي فاستاذ الزبيدي ولم يعيش بعده.

ونشر الأستاذ كرنكو Krenkow في الملحق انشوى لمجلة الجمعية الآسيوية الملكية ١٩٢٤. 1924. Centenary Supplement of J. R. A. S. مقالا بعنوان

«بواكير المعاجم العربية حتى عصر الجوهري، مع الاهتمام بمعجم ابن دريد Beginnings of Arabic Lexicography till the time of Al-jauhari with special reference to the work of Ibn Duraid.

تناول فيه العين والجيم والجمهرة والتهديب والمجمل وديوان الأدب للفارابي والصحاح، وعنى بالعين والجمهرة منها، أما بقيتها فأشار إلى ترتيبها بإيجاز، ثم تعرض للدراسات اللغوية قبل الخليل تعرضا عاما، وبعض الرسائل الصغيرة التي ألفت بعد الخليل في الموضوعات المختلفة من اللغة، وعالج في كلامه عن العين حياة الخليل، وترتيب كلامه ومساوئه، وما تسرب إليه من أقوال المتأخرين، ومزاياه في التفسير والاستشهاد، ومختصره. وعالج في كلامه عن ابن دريد حياته، وشيوخه، وتقسيم الجمهرة بإيجاز، ومزاياه في شواهد وموقفه من هاء التأنيث والأعلام والمغرب واللغة اليمنية، وأطال في وصف المخطوطات التي اعتمد عليها في تحقيق الجمهرة.

وقد يكون لهذا المقال قيمته المحدودة في وصف العين والجمهرة، ولكنه خال من القيمة تماما فيما عدا ذلك، بل قد يؤدي إلى الخطأ. فقد ذهب بكل جرأة إلى أن الجوهري سرق في صحاحه مواد ديوان الأدب للفارابي، ولم يزد عليها شيئا، وإلى أن الفائق والأساس للزمخشري وغريب الحديث لأبي عبيد الهروي تسير على نظام بواحد، وإلى أن الأخير كان تلميذا للأزهري. وكل ذلك خاطيء. فالفارابي موجز لكل الإيجاز في ديوانه مثل بقية كتب الأبنية أو أقل قليلا، وليس كذلك الصحاح،

وإن اقتصر على ما اختاره من اللغة ، واعتبره صحيحا . ويتضح ذلك تماما فيما كتبت
عنهما بعد . وكل من القائق والأساس وغريب الحديث له ترتيبه الخاص به ، فهي تتبع
ثلاثة نظم مختلفة . وأبو عبيد ليس تلميذا للأزهري بل تلاش قبله بأكثر من قرن ،
إذ توفي عام ٢٢٣ أو ٢٢٤ أو ٢٣٠ على حين ولد الأزهري عام ٢٨٢ وتوفي عام ٣٧٠ ،
بل روى الأزهري بعض كتب أبي عبيد عن ابن هاجك عن ابن جبلة عنه ، أو عن
أبي بكر الإيادي عن شمر عنه ، وعن غير ذلك من الطرق ^(١) .

يضاف إلى ذلك كتب الطبقات والرجال والفهارس التي كثيرا ما أشارت إلى
المعجمات والكتب اللغوية ، ووصفتها في أحيان قليلة ، في أثناء الكلام عن مؤلفيها .
نخص بالذكر منها معجم الأدباء لياقوت ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ، ونزهة الألبا
لابن الأنباري ، والبغية للسيوطي ، وإنباه الرواة للقفطي ، وطبقات الزبيدي ، وفهرست
ابن النديم ، وكشف الظنون لحاجي خليفة ، وفهرسة ما رواه ابن خير ، وغيرها من
كتب الشرقيين ، وكتاب تاريخ الأدب العربي لبروكلمان Brockelmann : Geschichte
der Arabischen litteratur من المستشرقين .

كل هذه الكتب رجعتُ إليه ، وأفدت فائدة كبيرة منه ، وخاصة في الفصول
التي تكلمت فيها عن الكتب التي دارت حول المعاجم الكبيرة ، وفي باب الرسائل
اللغوية الخاصة بالموضوعات ، إذ كانت تمدني بكثير من الأسماء والعناوين ، وبعض
المعلومات عما لا يزال ضائعا منها .

أما الكتب الباقية فاعتمدت فيها أول ما اعتمدت وأكثره على دراستي
الشخصية لمخطوطاتها أو مطبوعاتها . ولم أفد من هذه المراجع إلا في تأكيد استنتاجاتي ،
أو في أخذ بعض الآثار التي وجهتني وجهة خاصة في البحث .

ولم تنقيد هذه الرسالة بزمان ما في تتبع حركة التأليف في المعاجم العربية ، بل
بدأت بالدراسات اللغوية الأولى ، واستمرت تسايرها حتى اليوم ، ووضحت لها بعض .

الطرق التي ترى أنها سائرة فيها غدا . وهي لا تدعى الإحاطة بجميع ما أنتجه الفكر الإسلامي من معجمات في هذه العصور الطوال ، فهذا ادعاء ربما لا يستطيعه بشر . فما أكثر المعجمات التي ليس لدينا في الوقت الحاضر منها غير العنوان وإشارات غاية في الإيجاز ، والمعجمات التي ليس لدينا منها إلا العنوان واسم المؤلف ، والمعجمات التي لدينا اسم مؤلفها وليس لدينا عنوانها ، والمعجمات التي لم نصل إليها ولا إلى عنوانها . ولكننا حين نسمى هذه الكتب المفقودة «معجمات» نتسامح كثيرا ، إذ أن كثيرا منها كتب ورسائل لغوية في شرح بعض المعجمات الكبيرة ، أو اختصارها ، أو الاستدراك عليها ، أو نقدها ، وما إلى ذلك . أما المعجمات الكبيرة التي غيرت من اتجاه حركة التأليف اللغوي ، وجذبتها إليها عصرا يختلف طولا وقصرا ، حتى إننا نطلق عليها الأعلام (Epoch Making) فلم تغادر هذه الرسالة ناحية من نواحيها تتصل بهذا التطور ، بل لم تغادر هذه الرسالة المعجمات الكبار التي دارت في فلك هذه «الأعلام» .

منهجى في البحث :

رأيت أن أخطط في البحث منهجا يقوم على دراسة المدارس . فقسمت المعجمات العربية الكبيرة إلى مدارس بحسب منهج كل منها في تقسيماته وأبوابه ، وحاولت الربط بين هذه المدارس باستخراج آثار الأولى منها في الأخيرة . وتتبع كل مدرسة تبعا تاريخيا ، فعالجت المعجم الأول منها في الظهور ، فالثاني ، فالثالث . . . إلى الأخير منها ظهورا ، لأستطيع أن أستجلي معالم تطورها والرابطة المشتركة بينها جميعا ، والخصائص التي تطورت بالامحاء أو بالبروز ، أو الضالة أو التلون بلون جديد . بل حاولت كذلك أن أتبين الآثار التي تلقفها أحد أفراد مدرسة متقدمة من آخر في مدرسة متأخرة ، إن كان تأخر عنه في الزمن وتأثر به ، لأن هذه المدارس لم تختف كل منها بظهور تاليتها ، بل عاشت معا زمنا طويلا .

وعنيت في كل معجم أن أبين هدفه ، ومنهجه في الوصول إلى هذا الهدف ،

ووصفه ، والظواهر التي غلبت عليه وتم عن ميول مؤلفه ، وما أخذ عليه ، وما قام حوله من دراسات : تكمله ، أو تستدرك عليه ، أو تنقده ، أو تختصره ، أو تشرحه ، أو تعنى بناحية خاصة منه .

وكان همى الأول تبين المعالم العامة في جميع هذه الأمور ليتضح الطريق الذي سلكه التطور ، إلى جانب بذل شيئا من العناية بالمعالم الخاصة . ولم يكن في استطاعتي — بطبيعة الحال — أن أشتغل بهذا النوع من المعالم الخاصة في هذا القدر من المعجمات التي تناولتها ، ولو فعلت ذلك لأخللت بمنهجي وهدفي ، في تبين نشأة المعجم العربي وتطوره . فالمعالم الخاصة للرسائل المتخصصة في معجم واحد .

واهتمت في المآخذ بأقوال القدماء خاصة لأستطيع أن أتبين منها ما عابوه في المعاجم وحاولوا تلافيه في معاجمهم ، ويؤدي بنا كل هذا إلى جمع الخطوط المتناثرة لتصورهم للمعجم . فلم أذكر ما أخذه أنا إلا في النادر ، وفي المآخذ التي جمعتها في الفصل الأخير من كل مدرسة لعيوب معاجمها مجتمعة ، وفي الفصل الأخير لعيوب المعاجم العربية كلها ، لأستطيع أن أعتمد عليه في إبراز تصوري أنا للمعجم الذي نحتاج إليه . وكان أثر ذلك أن ظهر بعض المعجمات التي لم تقم دراسات كثيرة حولها كأنها لا مأخذ عليها ، كالعباب مثلا ، ولكن هذا استنتاج فيه كثير من الخطأ . فإن عليها مأخذ ربما لا تقل عن نظائرها من المعجمات الأخرى ، ولكني تركتها لذكرها مجتمعة كما قلت .

ومن الطبيعي أنني لم أطبق هذا المنهج الذي وضعته تطبيقا أعمى في كل معجم ، إذ أن منها معجمات لها طبيعتها الخاصة التي تحتاج إلى بحث خاص بلامتها . وقد فعلت ذلك في العين ، والمقاييس ، والمدرسة الحديثة خاصة .

واخترت من هذه المعجمات مادتين تتبعتهما ما أمكنني في جميع ما عثرت عايا منها ، إلا إذا كنا لم نعثر إلا على قطعة ليس فيها المادتان كالبارع والعباب ، ومحيط ابن عباد ، فاخترت مواد أخرى . وأفادني هذا في كشف مقدار ما أخذه كل منهم

من سابقه أو زاده عليه ، أو ما غير فيه كيلا يظهر تأثيره به . ومن البديهي أنني لم أقصر في الدراسة على تحليل مادتين ، بل حلت كثيرا منها ، ولكن ما كان يمكن تدوين كل ملاحظته من مواد إلا يجعل الرسالة تشغل أضعاف حجمها الراهن .

تلك هي الخطة التي اتبعتها في دراسة المعاجم ، وحاولت أن أصل بها إلى ما أهدف إليه من تصوير نشأة المعجم العربي وتطوره تصويراً واضحاً شاملاً .

ولكني أصل إلى المعاجم كان على أن أصور الدراسات اللغوية التي اضطلع بها العرب قبل أن يؤلفوا المعجم الأول . فدرست كثيراً من الرسائل اللغوية ، وخصصت بالبحث الموضوعات التي نشأت قبل كتاب العين أو في زمن معاصر له . وتتبع كل موضوع منها تتبعاً تاريخياً إلى أن انتهى التأليف فيه ، أو إلى العصر الحديث ، لأتبين ما طرأ عليه من تطورات ، وآثاره في مناهج المعجمات وموادها . ومن الطبيعي أن الموضوعات التي بدأ التأليف فيها بعد كتاب العين أثرت في المعجمات ، ولكن هذه الموضوعات من الكثرة والاتساع بحيث يستحق كل منها رسالة خاصة به .

المعجم :

لا ندرى على وجه اليقين متى أطلقت كلمة « معجم » في اللغة العربية على هذه الكتب التي ترمى إلى جمع اللغة . وأحاول هنا أن أدرس هذه الكلمة لعلني أستطيع أن أصل فيها إلى ما يلقى أضواء على هذا الزمن ، وعلى مدلولها الحقيقي .

قال ابن جنى^(١) : « اعلم أن (ع ج م) إنما وقعت في كلام العرب للإبهام والإخفاء ، وضد البيان والإفصاح » فالعجمة الحبة في اللسان ، ومن ذلك رجل أعجم وامرأة عجماء إذا كانا لا يفصحان ولا يبينان كلامهما . والأعجم الأخرس أيضاً ، والعجم والعجمي غير العرب ، لعدم إبانتهما أصلاً ، ثم أطلق عليهم هذا اللقب ولو أفصحوا وأبانوا . واستعجم القراءة لم يقدر عليها لغلبة النعاس . والعجماء البهيمة

(١) سر الصناعة ١ : ٤٠ ، وقاج العروس ، مادة عجم .

لأنها لا توضح عما في نفسها . ولعل أعجم يهدر في شقشقة لا تقب لها فهي في شدقه ولا يخرج الصوت منها .

واتصل بهذا معنى الصمت لما فيه من عدم الإبانة ، فقل استعجم الرجل سكت ، واستعجمت الدار عن جواب سائلها ، قال امرؤ القيس :

صَمَّ صَدَاها وَعَفَا رَنَمُها واستعجمت عن منطق السائل

عدى الفعل بالحرف (عن) لأن معناه سكت . وصلاة النهار عَجَاء لأنه لا يُجْهَرُ فيها بالقراءة ، ويمكن أن تكون من المعنى الأول لأن المصلي برغم صمته فيها يُسَمِعُ له صوت خافت في قراءته . والموج الأعجم الذي لا يتنفس فلا ينضح ماء ولا يسمع له صوت . وانهى هذا الاتجاه بقولهم باب مُعْجَم مُقْفَل .

ومن الإبهام والخفاء قيل لنوى كل شيء من تمر ونبق وغيرها العَجَم والعُجَام لاستتاره في ثنى ما فيه . ولما في النوى من صلابة ارتبطت هذه الدلالة بما أُطلق عليه من ألقاظ ، فأصبحت المَعْجَمَةُ الصخرة الصلبة تنبت في الوادي ، والمَعْجُومَةُ الناقة الشديدة القوية على السير ، وكذلك العَجُوم والمَعْجَمَةُ ، وناقة ذات مَفْجَمَةٍ وهي التي اختبرت فوجدت قوة على قطع القلاء .

ومع الصلابة والقوة يأتي الابتلاء والاحتمال ، فَمَعْجَمُ فلان رازمه ، وعجمت العود : عضضته لتعرف صلابته من رخاوته ، والقواجم الأسنان (وهي أداة التجم) ، والمُعْجَمَةُ ما عجته ، وعجمته الأمور دَرَبَتُهُ ، وما إلى ذلك .

ومن الدلالة الأولى أخذوا قولهم : « حروف المعجم » . وناقش ابن جنى تعليلها النحوى ومعناها مناقشة جميلة ، قال فيها^(١) : « إن سأل سائل فقال : ما معنى قولنا حروف المعجم ؟ هل المعجم صفة لحروف هذه أو غير وصف لها ؟

فالجواب : أن « المعجم » من قولنا حروف المعجم لا يجوز أن تكون صفة لحروف هذه من وجهين : أحدهما أن « حروفا » هذه لو كانت غير مضافة إلى المعجم ،

لكانت نكرة ، والمعجم كما ترى معرفة ومحال وصف النكرة بالمعرفة . والآخر
أن الحروف مضافة إلى المعجم ، ومحال أيضا إضافة الموصوف إلى صفته . والعلّة
في امتناع ذلك أن الصفة هي الموصوف ، على قول النحويين ، في المعنى ، وإضافة
الشيء إلى نفسه غير جائزة ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت أخاك الظريف ، فالأخ
هو الموصوف ، والظريف هو الصفة ، والأخ هو الظريف في المعنى . . . وإذا كانت
الصفة هي الموصوف عندنا في المعنى ، لم يجوز إضافة الحروف إلى المعجم ، لأنه غير
مستقيم إضافة الشيء إلى نفسه ، وإنما امتنع ذلك من قبل أن الغرض في الإضافة
إنما هو التخصيص والتعريف ، والشيء لا تعرفه نفسه ، لأنه لو كان معرفة بنفسه
لما احتيج إلى إضافة ، وإنما يضاف إلى غيره ليعرفه . . . وأيضا فلو كان المعجم صفة
لحروف ، لقلت : المعجمة ، كما تقول : تعلت الحروف المعجمة .

والصواب في ذلك عندنا ما ذهب إليه أبو العباس محمد بن يزيد البرد رحمه
الله تعالى من أن المعجم مصدر بمنزلة الإعجام ، كما تقول : أدخلته مَدْخَلًا ، وأخرجته
مُخْرَجًا ، أي إدخالا وإخراجا . . . فكانهم قالوا : هذه حروف الإعجام . فهذا أسد
وأصوب من أن يذهب إلى أن قولهم : حروف المعجم ، بمنزلة قولهم : صلاة الأولى ومسجد
الجامع ، لأن معنى ذلك صلاة الساعة الأولى أو الفريضة الأولى ، ومسجد اليوم
الجامع . فالأولى غير الصلاة في المعنى ، والجامع غير المسجد في المعنى أيضا ، وإنما هما
صفتان حذف موصوفاهما ، وأقيمتا مقامهما . وليس كذلك في حروف المعجم ، لأنه
ليس معناه حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم ، وإنما المعنى أن الحروف
هي المعجمة . فصار قولنا حروف المعجم من باب إضافة المفعول إلى المصدر ، كقولهم
هذه مطيئة رُكوب ، أي من شأنها أن تركب ، وهذا سهم نضال ، أي من شأنه أن
يُناضل به . وكذلك حروف المعجم ، أي من شأنها أن تُعجم . . .

فإن قال قائل فيما بعد : إن جميع ما قدمته يدل على أن تعريف (ع ج م)
في كلامهم موضوع للإيهام وخلاف الإيضاح ، وأنت إذا قلت : أعجمت الكلام ،

فإنما معناه أو ختمته وبينته ، فقد ترى هذا الفصل مخالفا لجميع ما ذكرته ، فمن أين لك الجمع بينه وبين ما قدمته ؟

فالجواب أن قولهم : أعجمت ، وزنه أفعلت ، وأفعلت هذه وإن كانت في غالب أمرها إنما تأتي للإثبات والإيجاب ، نحو أكرمت زيدا ، أى أوجبت له الكرامة . فقد تأتي أفعلت أيضا يراد بها السلب والنفي ، وذلك نحو أشكيت زيدا إذا زلت له عما يشكوه . . . فكذلك أيضا قولنا « أعجمت الكتاب » أى أزلت عنه استعجابه . . . ونظيره أيضا أشكلت الكتاب أى أزلت إشكاله . وقالوا أيضا : عجمت الكتاب ، فجاءت « فعلت » للسلب أيضا . . .

فإن قيل : إن جميع هذه الحروف ليس معجما ، إنما المعجم بعضها ، ألا ترى أن الألف والحاء والذال ونحوها ليس معجما ، فكيف استجازوا تسمية جميع هذه الحروف حروف المعجم ؟ قيل : إنما سميت بذلك لأن الشكل الواحد إذا اختلفت أصواته ، فأعجمت بعضها ، وتركت بعضها ، فقد علم أن هذا المتروك بغير إعجام ، هو غير ذلك الذى من عادته أن يعجم . فقد ارتفع إذن بما فعلوه الإشكال والاستبهام عنها جميعا ، ولا فرق بين أن يزول الاستبهام عن الحرف بإعجام عليه ، أو بما يقوم مقام الإعجام فى الإيضاح والبيان . ألا ترى أنك إذا أعجمت الجيم بوحدة من أسفل ، والحاء بوحدة من فوق ، وتركت الحاء غفلا ، فقد علم بإغفالها أنها ليست واحدة من الحرفين الآخرين ، أعنى الجيم والحاء . وكذلك الدال والذال ، والصاد والضاد ، وسائر الحروف نحوها ، فلما استمر البيان فى جميعها جازت تسميته بحروف المعجم .

وروى تاج العروس أن أبا العباس ثعلبا سئل عنها فقال : أما أبو عمرو الشيباني فيقول : أعجمت أبهمت ، وأما الفراء فيقول : هو من أعجمت الحروف . فالفراء إذن من الذين ذهبوا إلى رأى الذى نادى به بعده ووضحه ابن جنى . وروى أيضا أن الليث قال : سميت لأنها أعجمية .

ووصفت الكتب التى راعت فى ترتيبها حروف الهجاء أى مراعاة : فى الحرف

الأول وحده أو في الحرفين الأولين ، أو في حروفها جميعا ، وعلى ترتيب ألف باء ، أو ترتيب الخارج ، أو ترتيب الأبجدية ، بأنها تسير على حروف المعجم . نسب ابن النديم لبزرج بن محمد العروضي^(١) « كتاب معاني العروض على حروف المعجم » ، ونسب ياقوت^(٢) لحبيش بن موسى الضبي « كتاب الأغاني على حروف المعجم » .
ألفه للتوكل (٢٣٢ - ٢٤٧) وغيرها . ولا ندري أصدرت تلك العبارة من المؤلفين أنفسهم فترجع إذن إلى القرن الثالث الهجري الذي عاش فيه بزرج والضبي ، أم من كتبوا عنهم فترجع إلى القرن الرابع أو أواخره بالذقة ، وهو الوقت الذي عاش فيه ابن النديم .

ويبدو أن الناس استطالوا عبارة « كتاب كذا على حروف المعجم لفلان » فاختصروها وساروا في طريقين : قالوا كتب كذا على الحروف لفلان ، بخذف كلمة المعجم ، وقالوا: معجم كذا لفلان ، بخذف كلمة حروف وتغيير ترتيب الكلمة .
فقد نسب ابن النديم كتاب صناعة الغناء وأخبار اللغنين وذكر الأصوات التي غنى فيها على الحروف لقريبس الغني^(٣) (٣٢٤ هـ) وغيرها .

ولكن متى جاءت كلمة «معجم» في هذا الاستعمال الأخير للمرة الأولى ؟ ذلك أمر لا استطاع لضياع كثير من كتبنا وآثارنا . وأول ما عثرنا عليه عند أبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي المعروف بابن بنت منيع ، مؤلف المعجمين الكبير والصغير ، وقد ولد عام ٢١٤ هـ . ثم أطلقت في القرن الرابع على كثير من الكتب ، وأشهرها المعجم الكبير والصغير والأوسط في قراءات القرآن وأسمائه لأبي بكر محمد بن الحسن النقاش الموصل (ت ٣٥١ هـ) ومعجم الشيوخ لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي (٣٥١ هـ) والمعجم الكبير والأوسط والصغير لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠ هـ) ومعجم الشيوخ لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (٣٧١ هـ)

(١) فهرست ٢٢ .

(٢) معجم الأديب ٧ : ٢٢٠ ، ٢٢١ . ومسمى ابن النديم ١٤٥ . الرجل حسبي بخرموس

الضبي ، والكتاب : الأغاني على الحروف . (٣) فهرست ١٥٦ .

ومعجم الشيوخ لعمر بن عثمان البغدادي المعروف بابن شاهين (٣٨٥ هـ) ومعجم الصحابة لأحمد بن علي المهداني المعروف بابن لال (٣٩٨ هـ) .

أما متى أطلق هذا الوصف على المعجمات اللغوية ، فامر لم أجد له أثرا في المراجع القديمة ، وليس بعيد أن يطلق عليها في الوقت السابق نفسه ، لاشتراكها مع الكتب السابقة في الترتيب على حروف المعجم . فالدلالة الملاحظة في الاسم هي الترتيب لا الجمع .

وسميت المعاجم باسم آخر لاشك ولا غموض فيه ، هو القواميس (مفرداتها قاموس) . وأتأها هذا الاسم من تسمية معجم الفيروز آبادي بالقاموس المحيط ، ومعناه البحر المحيط ، أي الواسع الشامل . فلما كثر تداول هذا المعجم في أيدي المتأخرين ، وقصروا جهودهم عليه ، اكتفوا بتسميته بالقاموس . ثم اشتهر هذا الاستعمال حتى أصبح مرادفا لكلمة معجم لغوي ، وأطلق على جميع المعاجم اللغوية الأخرى للمتقدمة والمتأخرة .

مقدمة

العرب والعربية

ارتقت اللغة العربية في أواخر العصر الجاهلي رقيا كبيرا ، وتطورت جميع حاجاتها التي تتكلم بها القبائل المختلفة ، ونشأت لهجة أدبية راقية ، تأخذ من هذه اللهجات جميعا ، وينظم بها الشعراء ، ويخطب الخطباء ، لتشييع آثارهم الفنية ويكتب لها الخلود . وحين انتشرت هذه اللهجة الأدبية اعتبرت اللغة الفصحى ، وبقية اللهجات غير فصيحة وتفاوتت في الرداءة بمقدار قربها أو تبعدا من هذه اللهجة الأدبية . « قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بالألفاظ والحروف .. كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ ، وأسبغها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعا ، وأبينها إبانة عما في النفس . والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب ، هم قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ؛ ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ^(١) » .

وأحسن العرب جمال لغتهم ورقبها ، فحاولوا السيطرة عليها ليتخذوا منها سلاحا بتارا في عداوتهم وخصوماتهم ، فكانت القبيلة من العرب إذا نبغ فيها شاعر أنت القبائل فيناتبها بذلك ، وصنعت الأطعمة ، واجتمع النساء ياعين بالمزاهر كما يصنعن في الأعراس ، وتبأشر الرجال والولدان ، لأنه حماية لأعراضهم وذب عن أحسابهم ، وتخليد لمآثرهم ، وإشادة لذكورهم ^(٢) . وأقيمت — في وقت السلم —

(١) السيوطي : الاقتراح ٢٢ ، ٢٩ ، ٩٨ ، والزمر ١ : ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٩ .

(٢) السيوطي : الزمر ٢ : ٢٣٦ .

— المباريات والمنافرات الأدبية ، في أسواق التجارة ، بين كبار الشعراء والخطباء ،

ليظهر كل منهم قدرته الأدبية ، وتفوقه في اللغة ، ويذبح ذلك عنه بين القبائل .

واعترف القرآن للعرب بهذه القدرة اللغوية ، قال تعالى ^(١) : ﴿ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ

إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ وقال ^(٢) : ﴿ فَإِنَّمَا يَسْتَرْزَنُهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ

الْمُنْفِقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا ﴾ بل القرآن نفسه الدليل على هذا التفوق اللغوي .

فهو معجزة الرسول العربي الكبرى تحدى بها العرب جميعا في ميدان فخرهم :

البلاغة ، وأعجزهم .

ولما كانت هذه نظرة العرب إلى لغتهم ، ومحاولتهم التفوق فيها ، عنوا

بتهيئة الظروف لأبنائهم ، كي تتيسر لهم السيطرة على اللغة والامتياز فيها . وكان

من مظاهر هذه الغاية بعث الأطفال إلى مواطن اللهجات الفصيحة ، لتصير الفصاحة

طبيعة لهم . ومثال ذلك الرسول العربي الكريم صلى الله عليه وسلم ، إذ أرسل

إلى البادية في طفولته ، لهذا السبب ، إلى جانب النشأة البدوية والهواء الطلق .

وقد بقي يذكر ذلك ، فكان يقول بصدد تعليل فصاحته ^(٣) : « أنا أفصح العرب ،

بيد أنى من قريش ، وأنى نشأت في بني سعد بن بكر » . ويتضح من خبر هذه

الرضاعة أنها لم تكن خاصة بالرسول ، وإنما عامة في أبناء كبراء مكة .

ومن مظاهر هذه العناية أيضا ، أنهم كانوا يدفعون صبيتهم إلى أدبائهم وشعرائهم

ليعيشوا معهم ، وينشثوا على تفوقهم اللغوي . مثال ذلك زهير بن أبي سلمى الذى

عاش مع خاله بشامة بن الغدير الشاعر ، فخرجه شاعرا . ومثال ذلك ما نسمعه عن

الرواة الذين ينضوون إلى البارزين من الشعراء ، يحفظون أشعارهم ويدرسونها

ويتخللونها نمطاً لهم يحتذونه في آثارهم . وكان ذلك من أسباب ظهور المدارس والبيوت

الشعرية ، فهذا بيت زهير يضمه هو وأبناءه وأحفاده ، وكلهم شعراء ، وهذه مدرسة

عبيد الشعر تضم أوس بن حجر وزهيراً وابنه كعباً والخطيئة وغيرهم .

(٢) مريم : الآية ٩٧ .

(١) الزخرف : الآية ٥٨ .

(٣) السيوطى : الزمر ١ : ١٠٤ .

واستمرت عناية العرب ببلقهم بعد ظهور الإسلام ، وقيام دولتهم الترابية الأطراف ، بل زادت زيادة كبيرة إذ أحسوا بتفوقهم على الأمم الأجنبية ، نتيجة تفليهم عليهم ، فمَنُوا بجميع مظاهر هذا التفوق كل عناية ، وميزوا كل ما يتصل بهم عما يتصل بهذه الأمم .

فقد تحول العرب منذ عهد عمر إلى جيش كبير ، تدوّن أسماء أفرادهِ في ديوان العطاء ، ويهاجر شبانه إلى المدينة ، ومنها إلى ميادين الحرب المختلفة في الشرق والشمال والغرب ، فتدقق عليهم الفنائم والفتنة . وكان النظام السائد حربيا في أغلبه ، فالتقاء الذي يفتح بلدا من البلاد ، يكون أول «عامل» عليه . وكان خله في أغلب الأحيان قوادا أيضا . وكان الجيش هو «الأمة» ، والمقاتل هو «المواطن» الحق لهذه الأمة ، يتمتع بكل الحقوق والامتيازات ، وكان أمير الجيش إمامه ، فكان معظمهم على «الحرب والصلاة» .

في ظل هذا النظام ، وبفضل الفتوح الفسيحة ، والانتصارات المتصلة ، وُجِدَت طبقة عربية عسكرية أرستقراطية في البلدان المفتوحة ، وعلى سيوف هذه الطبقة أقام معاوية — والأمويون بعده — ملكه ، وثبت دعائمه ، إذ جمع حوله هؤلاء الأمراء العرب ، وكانوا رؤساء لقبائلهم أيضا ، واتخذ منهم حاشية له ، وموضعا لاستشارته ، وواسطة إلى تنفيذ أوامره وسلطته ، وقصرو ولاية الأمصار والوظائف الكبرى عليهم . وصبغت الدولة الأموية بصيغة عربية ظاهرة الوضوح ، مما حدا بالمؤرخين إلى تسمية هذا العصر «بالدولة العربية» .

وانقسم رعايا الدولة إلى طبقتين كبيرتين : طبقة السادة من العرب ، وطبقة الموالي ، وهي دون سابقتها في السياسة والاقتصاد والاجتماع ، بالرغم من دعوة القرآن الصريحة إلى التسوية بين جميع المسلمين ، مهما كانت أصولهم .

فالمولى لا يلحق بديوان العطاء إذا التحق بالجند ، وإنما يأخذ مكافأة غير ثابتة ،

أقل من عطاء العربي^(١)، ولا يكون من الفرسان بل من المشاة^(٢)، ولا يعفى من الجزية حتى بعد إسلامه^(٣)، ولا يسمح له بسكنى الأمصار، كي لا ينقطع الخراج، ولأن الموالى أهل قرى في نظر الأمويين^(٤)، ولا يتقدم العربي في المواقب، بل يمشى معه في الصف، ولا يكنى، لأن الكنية دليل الاحترام والتبجيل، وإنما يدعى باسمه أو لقبه^(٥)، وبعض الفنون مثل الموسيقى مباح للمولى ولكنه يشين العربي ويخدش كرامته^(٦). وإذا أراد المولى أن يتزوج فأمامه النساء من الموالى، وعليه أن يخطب المرأة إلى موالىها (من العرب)، فإن رضى زوج وإلا رد، أما إذا تزوج امرأة برأى أبيها أو أخيها، بدون استشارة موالىهم (من العرب) فيفسخ النكاح، وإن كان قد دخل بها كان سفاحا غير نكاح. أما زواج المولى من العربية فهذا المحال، وإن حدث كان الطامة الكبرى: يفرق بينه وبينها، ويجلد مشى سوط أو نحوها، ويحلق رأسه ولحيته وحاجباه^(٨). بل كره الحزب الديمقراطي نفسه، أعنى حزب الخوارج، هذا الزواج، وفضل بعض أنصاره قتل العربية على أن يبنى بها مولى أو يصير سيديا لها^(٩). فخلال للعرب أن يسترخوا غيرهم، ولكن العربي لا يسترخ^(١٠). والدعوة إلى المساواة الدينية نفسها، وأن لا فضل لعربي على عجمي، أصابها ما أصاب الحياة عامة، فالمولى لا يؤمُّ العربي^(١١)، ولا يصلى على الجنائز إذا حضر أحد من العرب^(١٢).

-
- (١) الطبرى : التاريخ ٢ : ١٣٥٤ .
 (٢) المبرد : الكامل ٢٦٤ ، والطبرى : التاريخ ٢ : ١٩٢٠ .
 (٣) نفس المرجع .
 (٤) أحمد أمين : فجر الإسلام ١٠٩ ، فلهوزن : الدولة العربية وسقوطها ٢٨٠ ، ٤٩٨ .
 (٥) ابن عبد ربه : العقد الفريد ، كتاب القيمة في النسب وفضائل العرب ٢ : ٢٦٠ .
 (٦) أبو الفرج : الأغاني ٥ : ١١٣ ، ٦ : ٣٠٣ .
 (٧) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦٠ .
 (٨) أبو الفرج : الأغاني ١٤ : ١٤٤ .
 (٩) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦١ .
 (١٠) أبو الفرج : الأغاني ١٥ : ١٠٦ .
 (١١) الدكتور أحمد أمين : ضحى الإسلام ١ : ٢٤ . وابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦٠ .
 (١٢) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦٠ .

هو أعظم من ذلك أن دم المولى مباح ، أما العربي فلا^(١) . والدم العربي يجب أن يبقى نقيا خالصا من كل شائبة . وقد جرتهم نظريتهم هذه إلى كراهية الزوج من الموالى فى أول الأمر . يقول الأصمعى عن ابن أبي الزناد : « كان أهل المدينة يكرهون اتخاذ أمهات الأولاد ، حتى نشأ فيهم القراء السادة : على بن الحسين بن على بن أبى طالب ، والقاسم بن محمد [بن أبى بكر] ، وسالم بن عبد الله [بن عمر] ، ففاقوا أهل المدينة علما وتقى وعبادة وورعا ، فرغب الناس حينئذ فى السراى^(٢) » . وقد احتقروا طائفة المولدين ، أى أبناء الجوارى وسموهم « المهجناء » وعيروهم ذلك . يروى المسعودى أن زيد بن على دخل على هشام بن عبد الملك بالرصافة ، فقال له هشام : أنت الذى تنازعك نفسك فى الخلافة ، وأنت ابن أمة^(٣) . والأمويون يتشددون كل التشدد فى المحافظة على نقاء دمائهم ، فلا يصحرون إلا إلى العرب الخالص . يقول ابن عبد ربه : كان عقيل بن علفة المرى أشد الناس حمية فى العرب ، وكان ساكنا فى البادية ، وكان يصبر إليه الخلفاء . وقال لعبد الملك بن مروان ، وخطب إليه ابنته الجرباء : « جنبني هُجَنَاءَ وَلَدِكَ^(٤) » . وظهر هذا فى الخلفاء الأمويين أنفسهم ، إذ كانوا من أصل عربى خالص عدا الثلاثة الأخيرين ، فقد كانوا أولاد أمهات . وتعليل ذلك أن الدولة كانت آخذة فى الانهيار ، وأن الحزب الأموى كان يوشك أن يتحطم . يقول أبو هلال العسكري : « وكان بنو أمية لا يستخلفون أولاد الإمام ، وهو الذى قَصَّرَ بمسلة بن عبد الملك عن ولاية العهد مع رجاحته وكال آله^(٥) » . فالدم العربى عندهم دم ظاهر متميز ينفرد من الاختلاط بغيره . قال أبو بكر الشيبانى : « كنت أسير مع بنى عم لى من بنى شيبان — وفينا من موالينا جماعة —

(١) الطبرى : تاريخ ٢ : ٦٢٣ .

(٢) ابن حجر : التهذيب ٣ : ٤٣٧ . وانظر الجاحظ : البيان والتبيين ١ : ٣١٠ .

المسعودى : مروج الذهب ٢ : ١٨١ .

(٣) الطبرى : التاريخ ٣ : ٢١٠ .

(٤) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦٤ .

(٥) جهرة الأمثال ص ١٥ .

في أبدي التغالبة . فضربوا أعناق الموالى ، على وَهْدَةٍ من الأرض ، فكنت ، والذي
لا إله إلا هو ، أرى دم العربى ينماز من دم المولى ، حتى أرى بياض الأرض بينهما ،
فإذا كان هجينا قام فوقه ولم يعتزل عنه^(١) . ولذلك يجب ألا يخلطه العرب
بدماء أخرى .

وإذن يجب أن يسود العرب ، وأن تسيطر العروبة ، وأن يحافظ على نقاء كل
ما يتصل بالعرب من أمور ، وأن يبقى كل ما ينتسب إليهم من أشياء ، وأن تقام
حواله الأسوار والحصون ، تمنع عنه الأعداء غير العربية .

في ظل هذه النظرة ، بدأ الاهتمام باللغة العربية ، وتنقيتها وتخليصها من شوائب
اللحن ، وإقامة القواعد لفصاحتها وإعرابها وتصاريفها . فإنه إذا كان لكل أمة
ميزة أشتهرت بها ، فميزة العرب وشهرتهم في لغتهم ، كما يقول الجاحظ : « فاما سكان
الصين فهم أصحاب السبك والصياغة . . . واليونانيون يعرفون العلل . . . وكذلك
العرب لم يكونوا تجارا ، ولا صناعا ، ولا أطباء ، ولا حنّابا . . . فحين وجهوا قواهم
إلى قول الشعر ، وبلاغة المنطق ، وتشقيق اللغة ، وتصاريف الكلام . . . بلغوا
في ذلك الغاية^(٢) » ؛ ونظرة واحدة إلى كتاب البيان والتبيين للجاحظ ، ترينا
مدى فخر العرب بلغتهم .

ولكن هذه الميزة التي كان يفخر بها العرب ، كانت تهدق بها الأخطار ،
إذ أن الاختلاط الشديد المتسع المدى بين العرب وغيرهم هددتها في الصميم . ولم يكن
من الممكن إقامة حاجز فاصل بين العرب الفاتحين والمغلبيين من غير العرب على
الدوام ؛ لأن تعاليم الإسلام نفسه تنافى ذلك . فالإسلام يوجب على المسلمين —
إذا أرادوا أن يفتروا بلدا — أن يدعوا أهله أولا إلى الدخول في الإسلام ، فإن أسلموا

(١) الجاحظ : البيان والتبيين ٣ : ٦٠ .

(٢) الجاحظ : مناقب الترك ٢ ؛ والبيان والتبيين ٣ : ٢٨ و ٢٩ .

كانوا هم وسائر المسلمين سواء . وإن لم يسلوا دعومهم إلى تسليم بلادهم ، والبقاء على دينهم ، منع دفع الجزية ، فإن قبلوا كان لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم ، وإن لم يقبلوا أحد هذين الشرطين ، كانت الحرب ، التي لا تنتهى إلا بأحد أمرين : هذنة أو انتصار . فالهذنة تنفذ شروطها أيا كانت ، أما الانتصار فكان يستتبع في بعض الأحيان استرقاق الأسرى أو أهل المدن المفتوحة . وكان هؤلاء الرقيق حتى بعد عتقهم يعيشون بين العرب^(١) .

فتسرب الرقيق إلى بيوت كبراء العرب وأشرافهم ، وسرعان ما ازدحمت بهم البيوت . وكان من حق السيد العربي أن يعاشر إماءه معاشرة الأزواج ، مهما بلغ عددهن . فسرعان ما نشأ في بيوت كبراء العرب جيل من الأبناء ، أمهاتهم غير عربيات ، ولكن القانون لا يفرق بينهم وبين أبناء الحراثر في شيء . كذلك تدفق هؤلاء على الأمصار والمدن العربية هربا من خراج الأراضي ، وإجابة لمطالب الطبقة العسكرية العربية ، التي كانت تحتقر الصناعة ، فاشتغلوا بالصناعة والتجارة ، وكونوا الطبقات الدنيا والوسطى من المجتمع الإسلامي . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل تسرب الموالى إلى طبقة الجند ، لا خدما وتجارا وطهاة فحسب ، بل مقاتلين أيضا ، فقد باغت قوتهم في جيش خراسان عشرين ألفا^(٢) ، وفي الكوفة نزل أربعة آلاف فارس من جنود شاهنشاه الذين قاتلوا تحت قيادة رستم في القادسية ، وكانوا قد عقدوا أمانا مع سعد بن أبي وقاص يخولهم حق النزول حيث أحبوا ، ومحالفة من أحبوا من العرب ، ويفرض لهم في العطاء ، وسموا حمراء ديلم ، باسم نقيبهم ديلم^(٣) . أما البصرة فساق زياد جماعة من جند شاهنشاه إليها ، ونظمهم في صفوف الأساورة . وجمع عبد الله بن زياد سنة ٥٤ هـ فرقة من الرماة من ألفي رجل من بخارى ، وجعلها مقرا

(١) الدكتور أحمد أمين : فجر الإسلام . ١٠٠ .

(٢) الطبرى : التاريخ ٢ : ١٣٥٤ .

(٣) البلاذرى : فتوح البلدان ٢٨٠ .

لهم^(١). كما كانت فيها جالية أصهبانية يرجع أولها إلى صدر الإسلام^(٢). وسورية نفسها ساق زياد جماعة من الفرس إليها بأمر من معاوية^(٣). وقد قدر بعض المحدثين الموالى في الكوفة والبصرة بنصف سكانهما^(٤). يضاف إلى ذلك أن السياسة التي وضعها عمر بن الخطاب بمنع العرب من امتلاك الضياع في الأقاليم الجديدة، أو اتخاذها لهم وطناً، لحفظهم من التفرق بين السكان الأصليين، لم تستمر طويلاً، فقد وجدت في جميع الأقاليم مناطق زراعية لم يكن لأحد من السكان الأصليين حق قانوني عايبها، تلك هي الضياع الملكية للأسر المبعدة من الحكم، والأملاك التي انقرض ملاكها، والتركات التي هرب أصحابها أو نُفِّوا إلى غير ذلك. فوضع الملاك الجدد من العرب أيديهم عليها، واضطروهم عملهم هذا إلى الاتصال بالسكان الأصليين.

وكانت لغة هذه الجماعة هي اللغات المحلية، وكان على العرب أن يتفاهموا معهم بحكم صلاتهم. فنشأت بالضرورة لغة للتفاهم بينهم، لا هي عربية خالصة، ولا أعجمية خالصة. بل تعلم بعض العرب أنفسهم الفارسية^(٥)، ونظموا بها شعراء، وتشبهوا بالفرس في أزيائهم واحتفالاتهم. نفهم ذلك من خبر الشاعر العربي يزيد بن ربيعة بن مفرغ مع عبيد الله بن زياد^(٦). واستعار جرير والفرزدق وغيرهما^(٧) ألفاظاً منها، وأدخلوها في أشعارهم. ولم ترد الألفاظ الفارسية على ألسنة العراقيين وحدهم، بل دخلت بعيداً في شبه جزيرة العرب، فظهرت آثارها على ألسنة أهل الحجاز^(٨). وكان كثير من أحياء البصرة وقنواتها تصاغ أسماؤه صياغة فارسية فيختتم بالمقطع

(١) ياقوت : معجم البلدان ١ : ٢٥٠ ، وابن قتيبة : عيون الأخبار ١ : ١٣٢ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ٣٦٦ .

(٣) يوهان فك : العربية ١٨ .

(٤) الدكتور شوقي ضيف : التطور والتجديد في الشعر الأنوي ٨٤ .

(٥) الطبري : التاريخ ٣ : ١٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦٤ ، ٦٥ .

(٦) أبو الفرج : الأغاني ١٧ : ٥٦ وابن قتيبة : الشعر والشعراء ٢١٠ .

والطبري : التاريخ ٣ : ١٩٢ .

(٧) أبو عبيدة : القائض ٧٨٧ ، ٨٤٥ والملاحظ : البيان ١ : ٦٤٤ .

(٨) الملاحظ : البيان ١ : ١٤١ ، ١٤٤ .

الفارسي . « ان » الدال على النسبة مثل « مُهَلَّبَان ، أُمَيَّتَان ، جَعْفَرَان ، عَبْد الرَّحْمَانَان ، خالدان ، طلحتان ، رباط عِبَادَان ^(١) » . وأخيرا أطلقوا الألقاب الفارسية على بعض العرب مثل علي بن خليل الضبي الشاعر الذي لقب البرذخت ^(٢) ، أي الفارغ من العمل ، ويزيد بن أبي يزيد الذي لقب بالرُّشك ، أي الغيور ^(٣) .

وكانت لغة التفاهم هذه التي نشأت من اتصال العرب بغيرهم ، هي التي هددت العربية ، لأن هذه اللغة استعانت بأبسط وسائل التعبير اللغوي ، فبسطت الحصول الصوتي ، وصوغ القوالب اللغوية ، ونظام تركيب الجملة ، ومحيط المفردات ، وتنازلت عن الإعراب . وتلك هي الأمور التي أطلق عليها الفصحاء من العرب اسم اللحن ، ونستطيع أن نصنفه في ثلاثة أنواع : لحن في مخارج الحروف ، ولحن في تركيب الجمل ، ولحن في الإعراب .

وقد وجد لحن مخارج الحروف في الجاهلية بين الرقيق من الزنوج الذين كانوا يسمون أغربة العرب ^(٤) ، وبين بعض الصحابة غير العرب مثل بلال الحبشي وسلمان الفارسي وصهيب الرومي الذي ربي بين الروم . ولكنه كان قليلا ضئيل الأثر . ثم انتشر بعد الإسلام بين شعوب الأمم المغلوبة ، لعدم قدرتهم على إخراج بعض الحروف العربية من مخارجها الصحيحة ^(٥) ؛ وأشهر مثال لذلك الشاعران زياد الأعجم ، وأبو العطاء السُّنْدِي ^(٦) ، والمحدثان مكحول ونافع ^(٧) . ولكن هذا اللحن

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، الباب الخاص بتمهيد البصرة ٣٤٦ — ٣٧٢ . ياقوت : معجم البلدان ١ : ٦٤٤ .

(٢) ابن قتيبة : الشعر والشعراء ٤٧ : .

(٣) ابن حجر : التهذيب ١١ : ٣٧٢ ، وأنساب السمعاني ٢٥٣ .

(٤) أبو عبيدة : القفاض ٣٧٢١ . اللبرد : الكامل ٢٩٨ ، ٣٦٦ السبوطي : الزهر ٢ : ٢١٧ .

(٥) الجاحظ : البيان ١ : ٧ ، ٢ : ٢١٠ وما بعدها . ابن قتيبة : عيون الأخبار ٢ : ١٥٩ .

(٦) الجاحظ : البيان ١ : ٧١ وللبرد : الكامل ٣٦٦ وابن قتيبة : الشعر والشعراء ٢٥٩ .

٤٨٢ وأبو الفرج : الأغاني ١١ : ١٦٥ و ١٤ : ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٦ : ٨١ . الوفيات ٢ : ١٦٠ .

(٧) ابن قتيبة : المعارف ١٥٧ ، وابن حجر : التهذيب ١٠ : ٤١٤ وابن خلكان : الوفيات

٢ : ١٦٠ والذهبي : تذكرة الحفاظ ١ : ٨٨ ، ٩٦ .

لم يقتصر على الأجانب بل تسرب إلى السنة بعض العرب ، الذين اتصلوا بهم اتصالا شديدا ، مثل عبيد الله بن زياد ، فقد كان يرتضخ لكنه فارسية ، أتته من قبل زوج أمه شيرويه الأسواري . وقد قال يوما لهاني بن قبيصة إذ ظنه خازجيا : « أهرُورى سائر اليوم ؟ » يريد : أحرُورى^(١) .

وانتشر اللحن التركيبي بين الطبقة الوسطى من الشعب ، كما في قصة التاجر الذي باع جنود المسلمين دواب رديئة ، فاستجوبه الحجاج ، فأجابه : « شريكاتنا في هوازها وشريكاتنا في مداينها ، وكما تمجى تكون » أى شركاؤنا بالأهواز والمدائن يعيشون إلينا بها ، فنحن نبيعها على وجوهها^(٢) . ثم انتقل إلى الطبقات العليا ، من أمثال خالد بن عبد الله القسري ، وعبيد الله بن زياد والحجاج^(٣) . فقد قال أولهم في فزعه : « أطعموني ماء » ، وقال ثانيهما : « افتحوا سيوفكم » [أى سلوها] وقال لسويد بن منجوف : « اجلس على است الأرض » ، وكان ثالثهم « يلحن لحنا خفيا : يزيد حرفا وينقص حرفا ، ويجعل إن في موضع أن ، وأن في موضع إن » . وذاع اللحن الإعرابي ذيوعا كبيرا هدد كبراء العرب ، بل خلفاءهم أيضا ، من أمثال المغيرة بن عبد الرحمن القرشي وبشر بن مروان ، والحجاج ، والوليد ابن عبد الملك ، وأخيه محمد ، وغيرهم^(٤) . وكل من وفد على المدن ، تعرض لسانه الفصيح للحن ، حتى الأعراب ، يقول الجاحظ : « ثم اعلم أن أقبح اللحن لحن أصحاب التعير والتعيب .. وأقبح من ذلك لحن الأعراب النازلين على طرق السابلة ، وقرب مجامع الأسواق^(٥) » .

(١) الجاحظ : البيان والتبيين ١ : ٧٣ ، ٢ : ٢١٠ ، وابن قتيبة : المعارف ١١٨ . كامل البرد ٣٦٦ .

(٢) الجاحظ : البيان ١ : ١٦١ وما بعدها ، وابن قتيبة : عيون الأخبار ٢ : ١٦٠ .
(٣) الجاحظ : البيان ١ : ٧٣ ، ٧٣ : ٧٣ و ٢ : ٢١٠ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢٣٠ والبرد : الكامل ٢٠ وابن قتيبة : عيون الأخبار ٢ : ١٦٠ .

(٤) ياقوت : معجم الأدباء ١ : ٨٣ — ٨٧ ، ٢٠ : ٤٢ الجحى : طبقات للشعراء ٦ . ابن الأنباري . نزهة الألباء ١٦ . الجاحظ : البيان ٢ : ٢١٧ . ابن خلكان : الوفيات ٢ : ٣٠٠ الرزباني : اللوغ ٢١٧ . البرد الكامل ١٨٩ . اليعقبي : المحاسن ٤٥٤ .
(٥) الجاحظ : البيان ١ : ١٤٦ وابن الطاطقي : النخعي ١٧٣ .

في ظل الظروف الاجتماعية التي وصفناها، وتحت تهديد هذه الأخطار، حاول العرب أن يحافظوا على لغتهم نقية خالصة من الشوائب، وأن يقيموا حولها الأسوار. وكان عبد الملك بن مروان يحذر أبناءه اللحن، لأن اللحن في منطق الشريف أقبح من آثار الجدري في الوجه، وأقبح من الشق في ثوب نفيس^(١)، بل كان اللحن عندهم من أخش عيوب الملك، ويرون أنه لا يلي العرب إلا من يحسن كلامهم^(٢). وكان الخلفاء والأشراف يتحفظون من اللحن كل التحفظ ويكرهونه ويتعدون عن قائله، فقد قيل لعبد الملك: «لقد أسرع إليك الشيب؟» قال: «شيبني صعود المنابر، والخوف من اللحن^(٣)»، بل لم يكن عبد الملك يلحن حتى في مزاحه^(٤)، كما كان الحجاج يسأل البلغاء هل سمعوا منه لحنًا. ومسلمة بن عبد الملك يكره عمر بن مسلم أخا قتيبة للحنه^(٥)، وبتقت السائلين اللاحنين^(٦)، وعمر بن عبد العزيز يؤذيه اللحن^(٧). أما كثير بن أبي كثير البصري فلم يتخلص من الحجاج إلا باللحن، حين أراد إكراهه على أن يتولى عماله^(٨)، كما تهرب إياس بن معاوية المزني، لما أراده عمر بن هبيرة على القضاء، بالتظاهر بالحن^(٩). وكانوا يحبون أن يكون الرجل مبينًا أيضًا، إلى جانب عدم اللحن، حتى إن معاوية بن أبي سفيان لم يتكلم على منبر جماعة، مذ سقطت ثنياه^(١٠). وأبو رمادة من الأعراب طلق امرأته حين وجدها لثغاء، وخاف أن تخبئه بولد ألتغ^(١١).

(١) البلاذري: فتوح البلدان ٢٢٠. الجاحظ: البيان ٢: ٢١٦. وابن قتيبة: العيون ٢: ١٥٨.

(٢) ابن الطاطق: الفخرى ٢٣، ١٧٣.

(٣) نفس المرجع ١٧٠.

(٤) الزجاجي: الأمالي ١٤، فابدها.

(٥) الجاحظ: البيان ٢: ٢١٩. (٦) الخفاجي: طراز المجالس ٦٧.

(٧) ياقوت: معجم الأدباء ١: ٨٨ والجاحظ: البيان ٢: ٢١١، ٢٤٠: ٣. والجاحظ: المحاسن ٦.

(٨) ياقوت: معجم الأدباء ١: ٨٧.

(٩) الجاحظ: البيان ١: ٩٩.

(١٠) ياقوت: معجم الأدباء ١: ٦٠. (١١) نفس المرجع ١: ٥٧.

وكان من أثر هذا أن وجدت ظاهرة جديدة عند الشعراء ، هي أن يصفوا
ممدوحهم بالفصاحة والإعراب ، وأن يذموا مهجورهم باللحن والأخطاء اللغوية .
فروية يمدح بلال بن أبي بردة بن موسى الأشعري قاضي البصرة ، بأنه يصحح
الإعراب ، ولا يقع في الخطأ فيقول ^(١) :

إذا الدواهي وامتراسُ الألسنِ ناجوك أو جالوا بأمر مُغلن
فُزْتُ بِمِدْحَتِي مُعَرِّبٍ لَمْ يَلْحَنِ مُسْتَلْحِمِ الْقَفْضِ مُبِينِ الْأَبِينِ
ويفخر بأنه ترك من يعارضه من الشعراء وراءه كالألثغ الذي ينطق لكنته
أعجمية ، ولا يعرف الصحيح من الخطأ في العربية ^(٢) :

قد أترك الشاعر مثل الألثغ أعجم لا يعرف زيغ الزُّيغ
كما يفتخر بأن النحوى الضائع في علمه ، ليس له بُعْدُ نظره في اللغة ^(٣) :
كيف تراني أنتجى في الدفترِ على قضيب الذاهبات الشُّبْرِ
لا ينظر النحوى فيها نظري وإن لَوَى لَحْيِيهِ بِالتَّحَكُّرِ
وهو دهمي العلم والتعبر

ويهجو يحيى بن نوفل الحميري خالد بن عبد الله القسري ، فيقول ^(٤) :
بل السراويل من خوفٍ ومن وهَلٍ واستطعم الماء لما جد في الحرب
والحسنُ الناس كل الناس قاطبة وكان يولع بالتشديق في الخطب
كما وجدت ظاهرة أخرى لها خطرهما في تاريخ اللغة العربية ، تلك هي أن
مذهب تنقية اللغة والمحافظة على فصاحتها هذا ، تعدى العرب ، إلى طبقة الموالي ،
فاحتضنه بعض الطامحين منهم ، وحاولوا جهدهم محاكاة الطبقة العربية السائدة ، في
امتلاك أزمة اللغة ، والتضلع فيها . وأكبر مثال لهذا الحسن البصري ، الذي كثرت

(١) آلورد : مجموع أشعار العرب ٣ : ١٦٤ . (٢) قس للرجع ٣ : ٩٨ .

(٣) آلورد : مجموع أشعار العرب ٣ : ٦١ .

(٤) الجاحظ : البيان ١ : ١٢٢ ، ٢ : ٢١٦ . البرد : الكامل ٢ . ونسب إلى شاعر آخر .

الروايات والأخبار التي تطلب في وصف دقة إحصائه باللحن ، والذي كان تلاميذه يدونون كلامه ، لالمانه وحدها ، بل لفصاحتها وجمالها ، حتى إن أبا عمرو بن العلاء ورؤية رفعاها إلى مرتبة الحجاج^(١) في الفصاحة . وهناك أمثلة أخرى تؤخذ من أشعار الموالى ، بل من حياة علماء اللغة والأدب من الموالى .

واستتبع هذا المذهب الذى يرى أن العربية الفصحى ، هي العربية النقية من الشوائب التي لم تخلطها لغة أخرى ، أنهم رأوا أن أفصح اللغات هي لغات البدو ، البعيدين عن الاختلاط في أواسط البيداء ، مما أذن فالطريق إلى الحكم على سلامة اللغة وفصاحتها ونقاؤها هو قياسها على لغة هؤلاء البدو ، والطريق إلى تعلم الفصحى هو معاشرتهم ، وهذا هو ما حدث فعلا . بل اعتُبر البدوى وكل ما يصدر منه طُرْفَة . فهو مثل أعلى في الفصاحة والذكاء وسرعة الفهم والصراحة وما إلى ذلك ، ويجرى العلماء والأدباء والأشراف وراء قصصه ونوادره ، وهي مُلَحَّة العصر .

وطبيعى أن الخلفاء والكبراء واصلوا ما اعتادوا في الجاهلية من تنشئة أبنائهم في البادية . فعل ذلك معاوية مع ابنه يزيد ، وعبد الملك بن مروان مع سليمان ، ولم يفعله مع الوليد ، فشب لحانا ، فقال فيه أبوه^(٢) : « أضربنا حبنا للوليد ، فلم نرسله للبادية » . وواصل الصبية والشبان الاتصال بالشعراء ، ورواية شعرهم ، والدربة عاياه . واستمرت المذاهب والبيوت الشعرية ، التي أشهرها بيت جرير .

ولم يكن كل الناس قادرين على إيفاد أبنائهم إلى البادية ، فظهرت فئة من المربين الفصحاء يتولون تنشئتهم ، منهم من اختص بأبناء شريف معين ، ومنهم من فتح كُتُوبا أو مدرسة للتعليم . وأشهر هؤلاء المربين الضحاك بن مزاحم وعامر الشعبي مربي أولاد عبد الملك بن مروان ، ومحمد بن مسلم الزهرى مربي أبناء هشام

(١) الجاحظ : البيان ١ : ١٦٣ ، ٢ : ٢١٦ . القالى : الأمل ٣ : ١٤١ . البرد : السكامل ،

١٢٠ . السيراقى : أخبار النحويين البصريين ٨٠ . ياقوت : معجم الأدباء ١ : ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٤ .

(٢) ابن عبد ربه : العقد الفرید ٢ : ١٩٢ ، الدكتور أحمد طه : تاريخ التربية

ابن عبد الملك ، . وعبد الرحمن بن عبد الأعلى ، . ويزيد بن مسحق الشلعي مرييا
الوليد بن يزيد ، . والجعد بن درهم مربي مروان بن محمد ، . والحجاج بن يوسف الثقفي
وعبد الحميد بن يحيى والكميت والطرماح^(١) . وكان يعجبهم من المعلم أن يكون
فصيحا ذا ثقافة لغوية واسعة ، . مما حدا كثيرا من هؤلاء المعلمين إلى التعمق
والتوسع ، . حتى اشتهر أكثرهم بالإغراب^(٢) . ومن الباحثين من يرى أنهم قصدوا
إلى هذا الإغراب قصدا لغاية تعليمية^(٣) .

ولكن حب الغريب والنادر من الألفاظ لم يقتصر على المعلمين . بل يتعداهم
إلى بقية الأدباء ، . لأن العصر كله مهتم أشد الاهتمام بلغته . ولا شك أن هذا الاهتمام
يؤدي حين يشتد بهذه الصورة إلى ما حدث فعلا في العصر الأموي ، . إذ يكثر الغريب
في الشعر ، . عند الطرماح والكميت وذو الرمة وشعراء النقائض عامة^(٤) ، . وفي الرجز
عند رؤبة والعجاج^(٥) ، . وفي الخطابة عند الحجاج وزباد والحزب الأموي عامة^(٦) ،
وفي الكتابة عند يحيى بن عيسى^(٧) ، . أي نستطيع أن نقول في معظم فروع الأدب
الأموي ، . عدا الفزل الحجازي . بل ربما كان من الأدلة الساطعة على ذلك ازدهار
الرجز ازدهارا لم يره من قبل ، . وربما من بعد ، . وهو الفن الذي يعتمد - فيما يعتمد -
على الإغراب^(٨) . وقد قال صاحب التطور والتجديد في الرجاز : فمن يتعقب أخبارهم
في كتب الأدب يلاحظ أن من أهم غاياتهم في شعرهم خدمة اللغة والمؤدين

- (١) الدكتور أحمد شلبي : تاريخ التربية الإسلامية ٢٠٨ .
(٢) الدكتور سهر القلماوي : أدب الحوار في العصر الأموي ١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٣٨ .
(٣) الدكتور شوقي ضيف : التطور والتجديد ٥٨ .
(٤) الجاحظ : البيان ١ : ٣٧٨ . الدكتور سهر القلماوي : أدب الحوار في العصر
الأموي ١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٣٨ .
(٥) الجاحظ : البيان ١ : ٣٧٨ . الدكتور شوقي ضيف : التطور والتجديد ٣٧٥ - ٣٨٧ .
(٦) الدكتور شوقي ضيف : الفن ومناهجه في النثر العربي ٢٥ - ٢٧ .
(٧) اللرد : الكامل ١ : ١٣٣ . الجاحظ : البيان ١ : ٣٧٧ - ٣٧٨ . حسين نصار :
مناهج الكتابة الفنية في الأدب العربي ٧٤ .
(٨) الدكتور شوقي ضيف : التطور والتجديد ٢٧٥ - ٢٨٧ .

أو اللغويين القائلين عليها ، بما يُمدونهم من الشواذ والشوارد ، بحيث أصبحت أراجيزهم كأنها متون لغوية للحفظ والتسميع^(١) .

وربما يرتبط بهذه النتيجة ويكملها ، أن يحتضن الدعوة إلى السهولة اللفظية ويحققها الفرس ، أو التهمون بالتعصب منهم ، مثل ابن المقفع^(٢) ، كأنما أحس أن الإغراب إنما هو ظاهرة عربية متعصبة ، أو عربية واعية لنفسها ، فيجب محاربتها بالسهولة ؛ يقول : « إياك والتتبع لوحش الكلام طمعاً في نيل البلاغة ، فإن ذلك هو المعنى الأكبر » .

وظهرت فئة أخرى من العلماء ، لم يكن همها الأول التدريس بل العلم ، من أمثال أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه . وأراد هؤلاء العلماء الاتصال باللغة في أنقى صورها ، فارتحلوا إلى البوادي التي تعيش فيها القبائل العربية الفصيحة ، التي لم تختلط بالأجانب ، وأخذوا عنها معارفهم ، ودونوا ما سمعوا ، وحاول بعضهم الاستقصاء . وأشهر هؤلاء العلماء الرحالة أبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، والكسائي وتلاميذهم .

ولما رأى بعض الأعراب هذا التعلق من العلماء والمربين بأهل البادية ومدى حاجتهم إليهم ، هاجروا إليهم في مدنها ، واتصلوا بهم في حلقاتهم الدراسية ، ليفترفوا منهم ما يريدون من معلومات ، واتخذوا ذلك وسيلة للعيش . ومن أشهر هؤلاء الأعراب الوافدين على المدن أبو مالك عمرو بن كزكرة ، وأبو ثروان المكي وأبو هندام كلاب بن حمزة ، وأبو البيداء الرياحي ، وأبو الجاموس ثور بن يزيد . وقد أفاد العلماء من هؤلاء الأعراب كل فائدة ، ودونوا أقوالهم وألفاظهم ، وجعلوا بعض هذه المدونات على هيئة الكتب ، ونسبوها إلى هؤلاء الأعراب . ولذلك نسمع عن بعض الكتب اللغوية ، التي يقال إن بعض الأعراب ألفوها ، وهي في حقيقة الأمر من تدوين من روى عنهم .

^(١) ص ٥٨ .

^(٢) للرتضى : الأمل ١ : ٩٥ .

ولم تنهر اللغة العربية بانهيار الطبقة العربية الأرستقراطية مع دولتها الأموية ،
بفضل القرآن ، الذي أحاط العربية بهالة من القداسة والجلال ، غمرت كل مسلم ،
مهما كان جنسه وميما كانت لغته ، فاستمرت حية تتوارثها ألسنة جيل بعد جيل ،
واستمر العباسيون الأولون يمدحون من تشبه لغته لغة البدو ، من أمثال أبي سعيد
المعلم^(١) (توفي سنة ١٦٩ هـ) وخالد بن الحارث^(٢) (توفي سنة ١٨٦ هـ) وكثير بن
المفضل^(٣) (توفي سنة ١٨٦ هـ) ، وجريز بن حزم^(٤) (توفي سنة ١٧٠ هـ) ،
وأبي زيد الأنصاري^(٥) (توفي سنة ٢١٥ هـ) ، ولكن اللحن انتشر انتشاراً
كبيراً وأصبحت اللغة تُحَصَّل بالدراسة لا بالممارسة .

يضاف إلى ما سبق ظاهرة أدبية أثرت تأثيراً كبيراً في الدراسات اللغوية ،
إذ عُرف عن بني أمية حُبهم الشديد للأدب ، وخاصة معاوية وعبد الملك بن مروان ،
فقرَّبوا إليهم الأدباء والعلماء ، وعقدوا لهم المجالس الخاصة ، يعرضون للأمر الأدبية ،
ويتبادلون فيها الآراء ، شارحين ناقدين . وحاول العلماء أن يهَيِّثوا أنفسهم لإرضاء
رغبات الخلفاء ، فجمعوا شعراء الفحول والقبائل ، ودونوها . وقد روى عن حماد الراوية
أنه تأهب لمقابلة الخليفة الوليد بالنظر في « كتابي قریش وثقیف » لأنه كان يعتقد
أن الخليفة سائله عن أشعار القبائل التي هو على صلة بها^(٦) . وكان الخلفاء يتوقفون في
معاني بعض الألفاظ أو الأبيات ، فيرسلون إلى العلماء يسألونهم عنها . قال
السيوطي^(٧) : « أخبرنا عامر بن عبد الملك قال : كان الرجلان من بني مروان يختلفان
في الشعر فيرسلان راكبا فينيخ ببابه [باب قتادة بن ذعامه الدوسي] فيسأله عنه ثم

(١) الجاحظ : البيان ٣ : ٢٣١ . ابن قتيبة : المعارف ١٨٥ وما بعدها . الخطيب : تاريخ بغداد ٣ : ٢٥٣ .

(٢) الذهبي : تذكرة الحفاظ ١ : ٢٨٢ . ابن حجر : التهذيب ٣ : ٨٢ .

(٣) ابن حجر : التهذيب ١ : ٥٨ وما بعدها .

(٤) قصص المرجع ٢ : ٧٠ .

(٥) الجاحظ : البيان ٢ : ٢٣١ .

(٦) جولة تسير : دواوين القبائل ، مجلة الثقافة ، العدد ٦٢٣ .

(٧) الزهر ٢ : ١٧١ ، ٢٤٠ .

يشخص». ولم يكن تأليف دواوين الشعراء أو القبائل مجرد جمع للشعر حسب، بل كان جمعا وشرحا. وسار هذا الشرح في طريقين الأول جمع القصيدة وتفسيرها بعد إيراد أبياتها بأجمعها، وبقي هذا متبعا إلى أن جاء أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر (وهو من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء) فابتدع طريقة جديدة في الشرح، ففسر الشعر تحت كل بيت. يقول السيوطي^(١): وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها. وقد دفعهم ظهور هذه الدواوين إلى العناية باقتها، واستخراج الشواهد منها، والاستقاء منها فيما بعد في المعاجم.

وكان السبب المباشر الذي أظهر الدراسات اللغوية ارتباطها بالدراسات الدينية أو اتحادها في نشأتها. فقد أنزل القرآن، كتاب العربية الأعظم، على الرسول العربي الكريم، ليدعو قومه إلى سبيل الرشاد. فكان بلغتهم وعلى أساليب كلامهم، ليلم التفاهم والتجاوب بينه وبينهم. ومن الطبيعي أنه لم يتساو القوم في فهمهم له، مثله في ذلك مثل كل أمر من أمور الحياة والكتب خاصة، وفضل بعضهم في ذلك بعضا. وكان أحسنهم له فهم نبي الهدى الذي أنزل الكتاب على قلبه، وكان معجزته العظمى. فكان مرجعهم في تفسير ما غمض عليهم، ولم تصل إنيه أفهامهم من دقائق. وأصبح الصحابة — بعد أن لحق بالرفيق الأعلى — المرجع في التفسير؛ منهم من اشتهر بذلك، ومنهم من لم يفسر إلا قليلا، ومن أشهرهم في هذا عبد الله بن عباس.

وكانت هذه الحركة التي ترمى إلى توضيح آيات القرآن، هي الحركة العلمية الأولى عند المسلمين. بدأت متضائلة خجلة مقصورة على محاولة فهم القرآن، ثم أخذت تفقد الخجل، ويتقوى ساعدها، ويتسع ميدانها، حتى شملت في مدة وجيزة جميع العلوم التي عرفها العالم القديم. فما اتصل بالقرآن من علوم كان أولها ظهورا، وما ابتعد عنه

(١) قس المرجع ٢ : ٢٠١ . البغية ٢٩٦ .

كان من آخرها . وليس - فيما أحسب - من شيء أكثر صلة به من محاولة فهمه ، بإدراك غريبه ومشكله . فتفسير غريب القرآن ومشكله أولى الحركات العلمية التي رآها العرب . ورأى بعض من فسر الغريب أن كثيراً منه غريب عن الأفهام ؛ لأنه ليس من لغة قريش ، وإنما جاء في القرآن من لغات القبائل الأخرى ، فأشار إلى ذلك . وسمع بعضهم الآخر ممن اختلط بهم من أهل الكتاب ، ومن أهل البلاد القريبة من الحجاز ، ومن أهل الأقطار المتاخمة لبلاد العرب ، والتي دخلت تحت سيطرة الإسلام ، أن بعض هذه الألفاظ موجود في لغات أخرى ، فأشاروا إلى ذلك . فكأنما جمعت هذه المحاولات الأولى بين تفسير الغريب والمشكل ، والإشارة إلى أصله في اللغات القبلية والأجنبية ، وكانت هذه المحاولات العين التي استقى منها اللغويون بعد ، وسبحوا فيما خرج منها من جداول ، أصبحت أنهاراً .

وكان للحديث الشريف نصيبه في إظهار الدراسات اللغوية . فقد اتجهت هذه الدراسات إلى العناية بغريب الحديث ، كما عنت بغريب القرآن . ولعل أهم من ذلك أن الدراسات القرآنية — أو تفسير القرآن وغريبه — كانت تعتبر من الحديث في نشأتها الأولى ؛ لأن المفسر الأول هو الرسول الكريم ، والحديث حديثه عليه الصلاة والسلام ، فمفسر القرآن بمنه لا يخرج عن كونه حديثاً نبوياً في الأصل . ولذلك كانت كتب التفسير الأولى جزءاً من كتب الحديث ، ثم انفصلت عنها ، ولكنها بقيت مصطبغة بمنهج الحديث ، وسميت التفسير بالمأثور ، حتى ظهر نوع جديد من التفسير يعتمد على شخصية المفسر واجتهاده .

وآخر الظواهر الجديدة بالتسجيل لمعاصرتها تيار الدراسات اللغوية ، ومدها إياه بالروافد ، ظاهرة التدوين العلمي . ففي هذه الحقبة التي شملت أواخر العصر الأموي وأوائل العباسي ، وضعت أسس معظم العلوم العربية : نغلية علوم القرآن والحديث والفقه والأصول والنحو ، وعقلية كالرياضة والمنطق والكلام والفلسفة . وقل أن نرى علماً إسلامياً نشأ بعد ، ولم يكن قد وجدت جذوره في هذه الفترة . وكان نشاط

المسلمين في ذلك يسترعى الأنظار ، ويستخرج العجب . وليس هناك من نشاط يشبهه إلا نشاط العرب في فتوح البلدان . فقد نظم العلماء أنفسهم فرقاً كفرق الجيش ، كل فرقة تغزو الجهل أو الفوضى في ناحيتها حتى تخضعها لنظامها ، فرقة للغة ، وفرقة للحديث ، وفرقة للنحو ، وفرقة للكلام . وهم يتسابقون في الغزو والانتصار وتدوين العلوم وتنظيمها ، تسابق قبائل العرب في الفتوح والغزوات^(١) .

اجتمعت هذه العوامل جميعاً ، فأثمرت الدراسات اللغوية التي نحاول أن نتبع تطور أحد أوجهها ، وهي حركة المعاجم العربية . وكان للدراسات اللغوية وجوه أخرى ، أبرزها وأشهرها ما يسمى «علم النحو» وكان في مبدئه يسمى «علم العربية» ، ويعنى بطريقة الربط بين المفردات العربية المختلفة في التعبير ؛ ومن الوجوه أيضاً الشروح المختلفة التي ظهرت في هذا العصر الأول على دواوين الشعراء والقبائل ، وتعدت الدواوين فيما بعد إلى كثير من العلوم . ونستطيع أن نعد منها شروح القرآن المسماة بالتفسير ، وشروح الحديث . ومنها أيضاً الجهود التي قام بها العلماء الأولون لضبط اللغة العربية أندونة ، من حيث الشكل والإعجام . وقد ظهرت هذه الوجوه كلها في هذه المدة ، وسأيرت حركة المعاجم ، بل سبقتها في الوجود ، ولكننا لا نغنى بها لخروجها عن ميدان بحثنا .

ومن الطبيعي أن نشأت الدراسات اللغوية الخالصة ضعيفة ، لا تستطيع أن تعتمد على نفسها ، أو تنفرد بوجودها ، ثم أخذ المهتمون بها يغذونها بأقوالهم وأبحاثهم ، فقويت ونمت ، إلى أن استطاعت الوقوف على رجلها ، فالاستقلال بنفسها ، ثم بلغت مرحلة الفتوة والنضج . وفي هذه المرحلة الأخيرة ظهرت المعاجم . أما ما قبلها من مراحل فلم تَرَ المعاجم ، وإنما رأت رسائل لغوية صغيرة ذات اتجاهات مختلفة .

وقد ذهب أحد الباحثين الحديثين^(٢) إلى أن هذه الدراسات سارت في مراحل

(١) أحمد أمين : ضحى الإسلام ٢ : ١٣ .

(٢) نفس المرجع : ٢ : ٢٦٣ .

ثلاث « المرحلة الأولى : جمع الكلمات حينما اتفق ، فالعالم يرحل إلى البادية يسمع كلمة في المطر ، ويسمع كلمة في اسم السيف ، وأخرى في الزرع والنبات ، وغيرها في وصف الفتى أو الشيخ ، إلى غير ذلك . فيدون ذلك كله حسبما سمع ، من غير ترتيب إلا ترتيب السماع .

المرحلة الثانية : جمع الكلمات المتعلقة بموضوع واحد في موضع واحد ... والذي دعا إلى هذا في اللغة — على ما يظهر — أنهم رأوا كلمات متقاربة المعنى ، فأرادوا تحديد معانيها ، فدعاهم ذلك إلى جمعها في موضع واحد . . . وتوالت هذه المرحلة بكتب تؤلف في الموضوع الواحد ، فألف أبو زيد كتاباً في المطر ، وكتاباً في اللبن . وألف الأصمعي كتاباً كثيرة صغيرة ، كل كتاب في موضوع .

« المرحلة الثالثة : وضع معجم يشمل كل الكلمات العربية على نمط خاص ، ليرجع إليه من أراد البحث عن معنى كلمة » .

وحار هذا الباحث حين أراد أن يطبق هذه المراحل تطبيقاً عملياً ، وذهب إلى تأويل بعض الظواهر التي خالفته ، فقال ^(١) « هذه هي المراحل الثلاث الطبيعية لجمع اللغة . . . وكانت كل مرحلة من هذه المراحل تسلم إلى ما بعدها . ولا يعكر على هذه الفكرة إلا أن الخليل واضع الفكرة الثالثة ، كان أسبق زمناً من أبي زيد والأصمعي واضعي الفكرة الثانية ؛ ولكن نجيب عن هذا بأن الثلاثة تعاصروا زمناً طويلاً ، فالخليل عاش من (١٠٠ — ١٧٥) والأصمعي من (١٢٢ — ٢١٣) وأبو زيد (توفي سنة ٢١٥) عن بضعة وتسعين عاماً . فقد عاشوا زمناً طويلاً ، وربما سبق الأصمعي وأبو زيد بالتأليف في الفردات ؛ وبأن الخليل على ما عليه أكثر المحققين وضع الفكرة فقط ، ولم يستطع أن يملأها وينفذها من قاربه في الزمن مثل الأصمعي وأبي زيد ، لأن فكرة الخليل كانت طفرة في التفكير ، وكانت قبل زمانها ، فلم يستطع أن يملأها وينفذها إلا من أتى بعده وبعد الأصمعي وأبي زيد . لهذا لا تزال فكرة التسلسل معقولة صحيحة » .

وأففق مع الأستاذ الباحث في كون فكرة التسلسل معقولة صحيحة ، مع شرط واحد هو أن تنشأ هذه الأبحاث اللغوية منفردة غير متصلة بأي نشاط آخر . لكن الآثار الباقية تنكر هذا الانفراد ، فقد كان أول الأبحاث اللغوية يدور حول الألفاظ القرآنية ، أو ما عرف بعد باسم غريب القرآن ولغاته ، وما شابه ذلك . نضيف إلى ذلك أن بلوغ الخليل إلى فكرة وضع معجم ، كاف للقول بأن الأبحاث اللغوية وصلت إلى مرحلة المعاجم ، حتى في حالة عدم استطاعته تنفيذ الفكرة ، وتركها لأحد تلاميذه . كذلك يخالف الأستاذ الباحث في كون الأسمى وأبى زيد واضعى الفكرة الثانية ، فقد سبقهما إليها كثيرون ، أهمهم أبو خيرة الأعرابي ، أستاذ الخليل وصاحب كتاب الحشرات . وربما شاركه في هذا الشرف معاصرون له ، أو سابقون عليه ، ولم تصل إلينا بعد أخبار عنهم . وإذن تكون فكرة التسلسل معقولة صحيحة نظريا لا عمليا ، أما المراحل التي قطعتها الدراسات اللغوية فعلا فتختلف عن ذلك في المرحلة الأولى ، وتقر بوجود المرحلتين الثانية والثالثة . أما المرحلة الأولى فاختلطت فيها عدة دراسات ، رسائل حول القرآن والحديث ، ورسائل أخرى ينطبق عليها وصف هذا الباحث ، وهي كتب النوادر والأمالى . وكان أكثر اللغويين القدماء يملكون على تلاميذهم من معارفهم بلا نظام معين . كما كانوا يميلون ما يسمعون من الأعراب في دفاتر بغير نظام معين أيضا . ولن نغنى بكتب الأمالى ، لقلة تأثيرها في المعاجم أو عدم تأثيرها البتة . أما كتب النوادر فقد عزي بعضها إلى معاصرين للخليل وأساتيد له مثل أبى عمرو بن العلاء ، وأبى مالك عمرو بن كركرة الأعرابي . وإذن فإنى — على الرغم من عدم موافقتى على كثير من عبارات هذا الباحث — أوافق في وجود هذه المراحل ، مع مراعاة هذا الخلط في المرحلة الأولى ، وعدم وجود فواصل كبيرة بين مرحلة وأخرى ، وعدم تميز كل مرحلة تماما ، لضياح هذه الكتب الأولى ، وعدم انقضاء كل مرحلة بظهور تاليتها ، إذ بقي المؤلفون يخرجون من الكتب ما يوضع تحت المرحلة الأولى أو الثانية حتى عهود متأخرة ، ربما تمتد إلى عهدنا الحاضر .

ولما كانت هذه الرسائل الصغيرة هي الخطوات الأولى التي مهدت السبل لظهور المعاجم ، وكان لها أثرها فيها ، فإني أخص لها الفصول الآتية ، مع محاولة الاختصار الشديد والاختصار على العالم الكبير في حركة تطورها — دون الاستقصاء الدقيق للجزئيات والتفاصيل — لترى العلاقة بينها وبين المعاجم ، وتأثير كل منها في الآخر . هذه الرسائل تتناول موضوعات مختلفة ، اقتضت منها على الموضوعات التي ظهرت رسائلها الأولى قبل المعجم الأول ، كتاب العين ، أوفى زمن معاصر له ، وتدرجت بهذه الموضوعات وما ظهر من رسائلها حتى العصر الحديث ، مع العناية بالكتب ذات الخطر فيها . أما الموضوعات التي ظهرت بعد ذلك فلم أُغنَ بها ، على الرغم من تأثيرها في المعاجم ، ودخولها في مادتها ؛ لأنها في الغالب تسير على الأسس نفسها التي سارت عليها بقية الرسائل ، ولأن العناية بجميع هذه الرسائل والموضوعات تخرجنا عن موضوعنا ، وتطوح بنا بعيداً عنه ، فهي كثيرة ومتنوعة وجديرة بوصفها في أبحاث مستقلة . ورتبت تناولي للموضوعات بحسب تواريخ ظهورها واتفاق مناهجها ، فقدمت الأول في الظهور ، فالثاني . . . الخ ، وجمعت الموضوعات التي تشابهت مناهج الرسائل التي بحثتها ، ولو تأخر ظهور بعضها . ولكنني لم أراع هذا الشرط في نوع واحد ، هو كتب الصفات والغريب ؛ لأنها تشتمل على أكثر من موضوع ، ولا يتضح منهجها تماماً إلا بمقابلتها بمناهج الموضوعات المختلفة . فقدمت الرسائل الخاصة بموضوع واحد ، وأخرت هذه الرسائل والكتب الجامعة . يضاف إلى ذلك أن الترتيب النظري لتاريخ ظهورها يؤيد هذا الترتيب ، فالرسائل الخاصة بموضوع واحد ظهرت قبل هذه الكتب التي تجمع دفتها أكثر من موضوع ، لأنها اعتمدت على الكتب الخاصة ، كما سيظهر أثناء البحث .

الكتاب الأول
رسائل لغوية على الموضوعات

الباب الأول

كُتُبُ الْغَرِيبِ بْنِ الْيَفْضَ

١ - غريب القرآن

أول من يُعزَى إليه كتاب في غريب القرآن هو عبد الله بن عباس (المتوفى سنة ٦٨ هـ) ، وكانت من كتابه نسخة في برلين قبل الحرب العالمية الثانية^(١) ، وأظن أن هذا الكتاب كان يضم بعض الأقوال التي أدلى بها ابن عباس في تفسير الغريب من ألفاظ القرآن ، وأنه لم يكن هو الذي دونها في كتاب ، وإنما بعض رواة هذه الأقوال ، فإن أحداً من مترجمي ابن عباس لم ينسب إليه مثل هذا الكتاب ، وإنما نسبوا إليه الأقوال الكثيرة في التفسير وحده ، مروية لا مدونة . وسنلاحظ الأمر نفسه في الكلام عن اللغات في القرآن ، كما لوحظ في تفسير القرآن كله . وقد فعل مثل هذا الأمر السيوطي في الإتيان^(٢) ، حين دون في عدة صفحات ، أقوال ابن عباس ، من رواية ابن جرير عن المثنى ، عن عبد الله بن صالح ، عن علي بن طلحة . وليس في مقتبسات السيوطي إلا الألفاظ وتفسيرها مجرداً قصيراً موجزاً ، حتى يكاد يكون بلفظ مرادف مفرد . وربما كان ذلك في أصل الكتاب الذي نقل منه السيوطي ، أو تغييراً من السيوطي نفسه ، أو من نهج ابن عباس ، وإن كنا سمعنا كثيراً عن ميله إلى الاعتماد على الشعر في تفسير ألفاظ القرآن .

فإذا كنا لسنا على يقين من تاريخ تدوين أقوال ابن عباس ، فإن اليقين يستقر في نفوسنا في الكلام عن المؤلف الثاني الذي صرح مترجموه أنه دون كتاباً في غريب القرآن ، وهو أبو سعيد أبان بن تغلب بن وباح البكرخي (المتوفى سنة ١٤١ هـ) ، فإن

هذا يجعلنا نوقن أن التدوين في هذا الفرع من العلوم لم يتأخر عن النصف الأول من القرن الثاني للهجرة . وذكر ياقوت كتاب أبان ، وبعض معلومات عنه ، في قوله ^(١) : « صنف [أبان] كتاب الغريب في القرآن ، وذكر شواهد من الشعر . فجاء فيما بعد عبد الرحمن بن محمد الأزدي الكوفي ، فجمع من كتاب أبان ومحمد بن السائب وأبي روق عطية بن الحارث ، فجعله كتابا فيما اختلفوا فيه وما اتفقوا عليه . فتارة يجمع . كتاب أبان مفردا ، وتارة يجمع . مشتركا ، على ما عمله عبد الرحمن » .

ثم ألف في غريب القرآن من اللغويين أبو فيد مؤرج السدوسي المتوفى عام ١٩٥ هـ أو ١٧٤ هـ . ولم يصل إلينا كتابه ، ولا كتاب أبي سعيد البكري . ثم تعاقبت بعدها الكتب في هذا الميدان . فذكرت تواليف فيه للغويين التالية أسماءهم من المتوفين في القرن الثالث : لأبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي (توفي ٢٠٢ هـ) ، والنضر بن الشميل (٢٠٣) ، وأبي عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠) ، والأصمعي (٢١٣) ، والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (٢١٥ أو ٢٢١) ، وأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤) ، ومحمد بن سلام الجمحي (٢٣١) ، وأبي عبد الرحمن عبد الله بن محمد العدوي المعروف بابن اليزيدي (تلميذ الفراء) وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) و ثعلب (٢٩١ هـ) ومحمد بن الحسن بن دينار الأحول ، وأبي جعفر أحمد بن محمد بن يزداد الطبري . ولا يعني هذا الترتيب أن الأول منهم ألف كتابه قبل الثاني ، وربما تقدم الثاني منهم الأول على الرغم من تواريخ الوفاة ، لأن المدة بين وفيات كثير منهم قليلة جدا . ولم ينسب للأصمعي كتابا في الغريب ، غير السيوطي . ولكن هذه النسبة يشك في صحتها ، إذ اشتهر عن الأصمعي أنه لم يكن يحب التعرض لتفسير ألفاظ القرآن تورعا وتدينا ^(٢) .

وقد فقدت هذه الكتب جميعا سوى غريب ابن قتيبة ، ولم يصل إلينا

(٢) أبو الطيب : مراتب اللغويين ٤٨ .

(١) معجم الأدباء ١٠٨/١ .

ما يصفها غير كتابين . روى ياقوت في معجم الأدباء^(١) أن كتابه أبي غبيد
« في غريب القرآن منتزع من كتاب أبي عبيدة » . ووصف ابن النديم^(٢) كتاب
ثعلب بأنه « لطيف » : أى صغير .

أما « غريب القرآن » لابن قتيبة ، فقد طبعته دار إحياء الكتب العربية
بالقاهرة فى سنة ١٩٥٨ م بتحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر . وقد وضع غرضه
ومنهجه فى مقدمته ، فقال^(٣) : « وغرضنا الذى امتثلناه فى كتابنا هذا أن نختصر
ونكمل ، وأن نوضح ونجمل ، وأن لانتشهد على اللفظ المتبدل ، ولا نكثر الدلالة
على الحرف المستعمل ، وألا نحشو كتابنا بالنحو والحديث والأسانيد . فإننا لو فعلنا
ذلك فى نقل الحديث ، لاحتجنا إلى أن نأتى بتفسير السلف رحمة الله عليهم بعينه .
ولو أتينا بتلك الألفاظ ، كان كتابنا كسائر الكتب التى ألفها نقلة الحديث ،
ولو تكلفنا بعد إقتصاص اختلافهم ، وتبيين معانيهم ، وفق جملهم بألفاظنا ،
وموضع الاختيار من ذلك الاختلاف ، وإقامة الدلائل عليه ، والإخبار عن العلة
فيه ؛ لأسهبنا فى القول ، وأطلنا الكتاب ، وقطعنا منه طمع المتحفظ ، وباعدناه
من بغية المتأدب ، وتكلفنا من نقل الحديث ما قد وقينا وكفينا » .

وقصر فيها أيضاً ميدان بحثه على « غريب القرآن دون تأويل مشكله ،
إذ كنا قد أفردنا للمشكل كتاباً جامعاً كافياً بحمد الله » .

وأشار إلى مراجعته وخبطته بإزائها فى قوله^(٤) : « وكتابنا هذا مستنبط من
كتب المفسرين ، وكتب أصحاب اللغة العالمين ، لم نخرج فيه عن مذهبهم ،
ولا تكلفنا فى شئ منه بآرائنا غير معانيهم ، بعد اختيارنا فى الحرف أولى الأوابل
فى اللغة ، وأشبهها بقصة الآية ، ونبذنا منكر التأويل ، ومنحول التفسير » .

ويتضح تقسيم ابن قتيبة كتابه ، من قوله : « نفتتح كتابنا هذا بذكر أسمائه
الحسنى ، وصفاته الملى ، فنخبر بتأويلهما واشتقاقهما . وتبع ذلك ألفاظاً أكثر ترددها

(٢) الفهرست ٧٤ .

(٤) ٤ .

(١) معجم الأدباء ١٦ / ٢٦٠ .

(٣) ٣ .

في الكتاب ، لم تر بعض السور أولى بها من بعض . ثم نبتدى في تفسير غريب القرآن « فهو إذن ثلاثة أقسام : أولها يشغل ما بين صفحتي ٦ ، ٢٠ ، وثانيها ما بين صفحتي ٢١ ، ٣٧ والبقية للغريب .

ولم يراع المؤلف أى ترتيب في القسمين الأولين ، فقد ذكر في أولها الرحمن ، فالرحيم ، فالسلام ، فالقيوم ، فالقيام ، فالشُّجُوح . . . وفي الثاني الجن والإنس ، فإبليس ، فالأنفس ، فالشُّرك . . الخ . أما القسم الثالث فجعله أقساماً وفقاً للسور ، وسار فيه على ترتيبها في المصحف .

ومنهج كتاب ابن قتيبة خايط من منهجى كتب اللغة وكتب التفسير ، فهو يضم ظواهرهما معا . فبينما يفسر الألفاظ لغوياً ، ويستشهد عليها كثيراً بالأشعار والأحاديث وأقوال العرب ، ويبين وزنها أحياناً ، يفسرها قرآناً ، فيبين في السور الممدنى من المكى أحياناً ، ويقتبس أقوال مشهورى المفسرين ، وكثيراً ما أحال على كتابه في المشكل .

وقضى إلى بعض من توفى في القرن الرابع كتب في غريب القرآن أيضاً ، وأشهرهم أبو طالب المفضل بن سلمة (٣٠٨) ، وابن دُرَيْد (٢٢٣ — ٣٢١) ، ولم يبق كتابه ، وأبو زيد أحمد بن سهل البلخى (٣٢٢) ومحمد بن عثمان الجعد (نحو ٣٢٢ هـ) ، ونقطويه (٣٢٣) ، ومحمد بن عزيز الحجستانى (٣٣٠) ، وأبو عمرو محمد بن عبد الواحد الزاهد (٣٤٥) ، وأبو بكر أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة (٢٦٠ — ٣٥٠) ، وأبو بكر محمد بن الحسن الأنصارى النقاش (٣٥١) ، وأبو الحسن إبراهيم بن عبد الرحيم العروضى من طبقة ابن درستويه ، وعلى ابن سليمان الأخفش .

ووصل إلينا من كتب هذا القرن كتاب ابن عزيز ، الذى روى أبو البركات الأنبارى^(١) أنه صنفه « في خمس عشرة سنة » ، وكان يقرؤه على شيخه

أبي بكر بن الأنباري ، فكان يصلح له فيه مواضع . وقد طبع هذا الكتاب الأستاذ مصطفى عناني عام ١٩٣٦ م وعنوانه « نزهة القلوب » . ويختلف هذا الكتاب عن غريب ابن قتيبة كل الاختلاف ، فلا مقدمة له يشرح فيها منهجه ، ولا أقسام به ، وإنما الألفاظ الغريبة ترتب وفقاً للحرف الأول منها وحده . وكان ابن عزيز يقسم الحرف الواحد في ترتيبه إلى ثلاثة أبواب ، فيقدم المفتوح ، ثم المضموم ، ثم المكسور . ولا يعتبر الحرف الثاني وما بعده ، فيورد الألفاظ المبدوءة بالحرف الواحد مختلطة في غير نظام . والتفسير لغوي يكاد يكون خالصاً ، فالنزهة مختصرة ، تقع في ٢٣٠ صفحة من القطع الصغير (مثل كتب الجيب) والألفاظ تفسر تفسيراً سريعاً مختصراً ، لا ترد فيه أسماء اللغويين ولا المفسرين ولا الشواهد . وقد أعجب به الباحثون ، واعتبروا مؤلفه « أجاد فيه » فنظمه مالك بن المرحل المالكى (٦٩٩ هـ) وألف أبو العباس أحمد بن عبد الجليل التذميري (٥٥٥ هـ) كتاباً في شرح شواهد .

ومن مؤلفي غريب القرآن الذين توفوا في القرن الخامس : أبو القاسم الحسين ابن محمد الراغب الأصفهاني (كان حياً في أوائل القرن الخامس) وأحمد بن محمد المرزوقي (٤٣١) ، ومكي بن محمد القيسي (٣٥٥ — ٤٣٧) ، ومحمد بن يوسف الكفرطابي (٤٥٣) ، وعبد الواحد بن أحمد المليحي (٤٦٣) .

وذكر ياقوت وابن خلكان أن كتاب القيسي المسمى « مشكل غريب القرآن » كان في ثلاثة أجزاء . وبقى كتاب الراغب المسمى « المفردات في غريب القرآن » وطبع بالمطبعة البغدادية عام ١٣٢٤ هـ ، ثم أعيد طبعه . وقد قدم الراغب بين يدي كتابه مقدمة طويلة ، ذكر فيها بعض رسائله عن القرآن ، وأهمية معرفة ألفاظه ، وتعرض لمنهجه في كتابه ، قال : « وقد استخرت الله تعالى في إملاء كتاب مستوفي فيه مفردات ألفاظ القرآن على حروف التهجى ، فتقدم ما أوله الألف ثم الباء ، على ترتيب حروف المعجم ، معتبراً فيه أوائل حروفه الأصلية دون

الزوائد ، والإشارة فيه إلى المناحيب التي بين الألفاظ المستعارات منها والمشتقات ،
 حسبما يحتمل التوسع في هذا الكتاب . وإذن قد حاول فيه الاستيفاء والتوسع ،
 والترتيب بحسب الحروف الأصلية للألفاظ ، بالترج من أولها إلى آخرها . وكان
 هذا الترتيب أبسر ترتيب وصل إليه العرب ، وأعجبوا به كل إعجاب . ولكن
 اختلف عند المؤلف بعض الأبنية ، وهي الثنائي المقصور « أب » ، والمضاعف الثلاثي ،
 والمهموز ، والمعتل . فكان يقدم الثنائي المقصور في أول « فصوله » أياً كان
 الأصل الثالث الذي يدعيه له الصرفيون . وحر في المضاعف الثلاثي ، فقدمه على
 جميع المواد في أغلب الأحيان ، وأخره في بعضها على الجميع . وتخلص من المهموز
 الحرف الثاني أو الثالث . . . بوضعه مع المعتل . ولم يراع في المعتل التفرقة بين
 الواوي واليائي .

أما علاجه للألفاظ ، فكان لغوياً ، راعى فيه التفسير الواضح ، والالتفات
 إلى بعض المشتقات ، ودوران اللفظ في الآيات المختلفة ، والإتيان بالشواهد من
 الحديث والشعر ، والتزم إيراد ما يؤخذ من اللفظ من مجاز وتشبيه . ولم يورد
 في أقواله أسماء لغويين ولا مفسرين إلا نادراً على الرغم من إطالته في الشرح .
 وقد أصبح هذا الكتاب علماً بارزاً في هذا الفرع من العلوم ، بفضل ترتيبه وعلاجه
 الاستعمال المجازي ، ومحاولته تتبع دوران اللفظ في القرآن . وإنه لجدير بمكانته
 هذه على الرغم من قصور محاولاته ، فهو الرائد الذي لم يجد من يسير خلفه ، ويكمل
 عمله ؛ فكتابه أشبه ما يكون بمعجم كامل للألفاظ القرآنية .

وَأَلْفَ فِي الْغَرِيبِ مِنْ أَهْلِ الْقَرْنِ السَّادِسِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ (٥٠٨ - ٥٦٨)
 وسماه « الأريب » . ولم يصل إلينا شيء عن هذا الكتاب .

ومن توفي في القرن السابع ونسب إليهم كتب في الغريب : عمر بن محمد
 المعروف بابن الشُّحْنَةِ (٦٠٦) وأبو محمد عبد الرحمن بن عبد المنعم الخزرجي (٦٦٣) ،
 ومحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (أَلْفُ كِتَابِهِ عام ٦٦٨) . وذكر حاجي

خليفة كتاب الرازي قال^(١) : « ذكر فيه أن طلبة العلم وحملة القرآن سألوه أن يجمع لهم تفسير غريب القرآن فأجاب ، ورتبه ترتيب الجوهري ، ضم فيه متنا من الإعراب والمعاني ، وفرغ من تعليقه في سنة ٦٦٨ » .

وتقتني دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة من كتاب ابن الشحنة (١٦٨ تفسير) ولكنها ناقصة من أولها . وهو أقرب إلى كتب التفسير منه إلى كتب اللغة ، بخلاف الكتب السابقة ، فالمؤلف يعنى بأقوال المفسرين واختلافاتهم ولذلك تظهر أسماؤهم بكثرة عنده . أما أسماء اللغويين وأصحاب الغريب قليلة نادرة . والعلاج مختصر ترد فيه شواهد شعرية . وقد سار المؤلف في ترتيبه بحسب ترتيب السور في المصحف .

أما أهل القرن الثامن فآلف منهم أبو حنّان النحوى (٦٥٤ — ٧٤٥) . وعلاء الدين على بن عثمان الماردى الحنفى (٧٥٠) وابن السمين الحلبي^(٢) . وقال حاجى خليفة عن الثالث منهم^(٣) : « ولا بن السمين الحلبي أيضا مفردات القرآن ، وهو أحسن الكتب المؤلفة في هذا الشأن » . وبقي من هذه الكتب كتابا الماردى وأبى حنّان ، أما الأول فقد فرغ من تأليف كتابه ، المسمى « بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله من الغريب » في صبيحة يوم الجمعة الرابع والعشرين من ربيع الأول عام ٧٣٦ ، كما نرى في المخطوط المحفوظ في دار الكتب المصرية تحت رقم ٥٤٩ تفسير . ووضح المؤلف غرضه ومنهجه ومراجعته في المقدمة في قوله : « جمعت في غريب القرآن كتابا غريبا مسلكه ، قريبا مدركه ، صغيرا حجمه ، عزيزا علمه ، يبهج الخاطر ، ويروق الناظر . ألفته من غريب أبى بكر العزيزى [السجستانى] وأبى محمد بن قتيبة وأبى عبيد الهروى وتفسير جار الله الزمخشري

(١) كشف الظنون ٤ : ٣٣١ .

(٢) ذكر ابن حجر (الدرر الكامنة ١ : ٣٤٠) والسيوطى (البنية ١٧٥) أحمد ابن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي شهاب الدين المعروف بالسمين المتوفى عام ٧٥٦ ، عنى بالدراسات القرآنية ، ولعله هو ابن السمين الذى ذكره حاجى خليفة ، أو لعل هذا انه

ورأيت ترتيبه على السور مقللاً لألفاظه ، ومسهلاً له على حفظه . . إذن فقد كان يرمى إلى الاختصار والإحاطة والترتيب على السور . وقد كان كتابه كذلك ، فأنهم ظواهره الإنجاز ، وغلبة الناحية اللغوية عليه أكثر من التفسير ، وقلة الاستشهاد ، وندرة أسماء المفسرين . والكتاب في ٤٩ ورقة من الحجم الكبير .

وأما كتاب أبي حيان المسمى « تحفة الأريب » ، بما في القرآن من الغريب ، فقد أشرف على طبعه في عام ١٩٣٦ محمد سعيد بن مصطفى الوردى النعساني ، وذيل عليه في هوامشه بما في الألفاظ التي ذكرها من قراءات وبما أغفله المصنف من غريب . وقد لجأ المؤلف إلى ترتيبه وفقاً لنظام تعريب يأخذ من نظام الجوهرى في المعاجم بعض الشيء . فقد رتب الألفاظ وفقاً لحرفها الأول فالأخير ، ثم لم يراع ترتيب الحشو ، وأتى به تمهلاً . ففي حرف الخاء مثلاً نجد الألفاظ على النحو التالى خساً ، خباً ، ثم خطب ، ثم خبت ، ثم خرج ، ثم خلد ، خدد ، خمد ، خضد ... الخ ، ولم يدخل في اعتباره سوى الحروف الأصلية وحدها . أما العلاج فغاية في الاختصار ، مقصور على الشرح اللغوي السريع للفظ ، ولا يبين فيه الآية التي ورد فيها ، ولا أثر فيه لأسماء لغويين ولا مفسرين ولا شواهد ولا ما إلى ذلك . وقد يسر ذلك لطابعه أن يضعه في جداول ، صَفَّ منها للفظ ، والثاني للشرح . فشغل ١٣٨ صفحة من القطع الصغير (كتب الجيب) لا خطر لها .

ولما رأى الشيخ قاسم الحنفي ذلك الترتيب ، أحب أن يهذبه لييسره ، وأن يزيد عليه بعض ألفاظ قليلة ، فألف كتابه « مختصر كتاب التحفة في غريب القرآن » . وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه (٢٣٤ تفسير) ، وقد بين في مقدمته القصيرة ما دعاه إلى اختصاره فقال : « لما رأيت كتاب التحفة في غريب القرآن عقداً تناثرت درره ، أحببت أن أنظمه في أقرب سلك ، وهو الحرق الأول والثاني من الحروف الأصلية مميزاً ما زدت بقلت » . ولم يغير الحنفي شيئاً من عبارة أبي حيان ، فيما عدا الترتيب ، والقليل الذي زاده .

ومن المتوفين في القرن التاسع ألف زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي
في عام ٨١٦ هـ « ألفية في غريب القرآن » وأحمد بن محمد الهائم المصري في
عام ٨١٥ هـ « التبيان في غريب القرآن » ، والمقرئ المتوفى عام ٨٤٥ هـ « غريب
القرآن » ولم أعر عليه.

أما العراقي فقد التزم في « ألفيته » أن يرتب ألفاظها وفقاً لحروفها الأصول
بالتدرج من أولها إلى آخرها ، وأن يذكر الألفاظ بصورتها التي هي عليها في القرآن
ما أمكنه ذلك . وكان يقتصر على ذكر الكلمة وشرحها بكل اختصار ، ويحيل
إلى أنه استقى شرحه من تحفة أبي حيان .

وقد نثر هذه الألفية الأستاذ مصطفى بن حنفي بن حسن الذهبي المصري
(١٢٨٠ هـ) في رسالة تفسير « غريب القرآن العظيم » أتمها في غرة ربيع الأول
سنة ١٢٧١ هـ وطبعت في مطبعة السيد محمد شعراوي في ٢٩ صفحة . وسار فيها
على ترتيب الألفية ، غير أنه اختصرها فحذف بعض ما أوردت من ألفاظ ، وبعض
ما قالت في التفسيرات . . ولا قيمة تذكر لهذه الرسالة .

وأما ابن الهائم المصري فاعتمد صراحة على كتاب محمد بن عزيز السجستاني ،
ولكنه هذب ورتبه واختصره قليلا وزاد عليه ، قال في مقدمته : « من أنفس
ما صنف في تفسير غريب القرآن مصنف الإمام أبي بكر محمد بن عزيز المنسوب إلى
سجستان ، إلا أنه يحوج المستغرب لكلمات سورة إلى كشف حروف وأوراق
كثيرة ، لاسيما في السور الطوال . . . قرأت أن أجمع ما تفرق من غريب كل
سورة فيما هو كالنصل ، مع زيادة أشياء في بعض المواضع على الأصل ، لتسهيل مطالعته
وتتم فائدته ؛ فشرحت فيه متوخيا للتسهيل ، محتثا للإكثار والتطويل . . . حريصا
على أن آتى بعبارة في الأكثر ، وألا أدخل منه بشيء إلا ما تكرر . والمزيد [أي
بالذي زاده هو] وإن ارتبط بالأصل في العبارة ، فيكفيه للتمييز بينهما زاي ودارة . .

وهذا الكتاب قريب الشبه بكتاب الماردني السابق ذكره، في ترتيبها وقفا للسور واختصارها ، وقلة تعرضها للشواهد وإيرادها لأسماء المفسرين واللغويين ، وغلبة الناحية اللغوية . ولكنه يختلف عنه في ظهور الزاى والدارة إشارة إلى زياداته عما في كتاب العزيزي ، وفي كونه أقل اختصارا من سابقه ، حتى وقع في ٧٦ ورقة من الحجم الكبير ، وفي ميله إلى إيراد أكثر معاني اللفظ التي يفسره ، سواء ارتبطت هذه المعاني بالآية التي وقع فيها اللفظ أو لم ترتبط .

وصفة القول في هذه الحركة : أنها الحركة العلمية الأولى في الإسلام ، بدأت في عصر مبكر لا يعدو النصف الأول من القرن الأول للهجرة ، ودونت بعد هذا التاريخ بقليل ، وسارت في طريقين للانتظام : الترتيب وفقا للسور في المصحف ، وهو أقدمها ، والترتيب الألف بآي . واستمرافي الوجود في حياة الحركة كلها . وكانت الألفاظ ترتب في داخل هذه السور بحسب ورودها في الآيات أيضا . أما الترتيب الألف بآي ، فابتدأ معقدا عند العزيزي في القرن الرابع من جهة ، ومبسطا من أخرى ، معقد من حيث فصله بين المفتوح والمضموم والمكسور ، ومبسطا من حيث إدخاله الحروف الأصلية والمزيدة في اعتباره . وكان من آثار هذا التعقيد أن لم يتبعه أحد من المؤلفين غير صاحبه ، وأن الذين اعتمدوا على كتابه غيروا هذا الترتيب إلى الترتيب بحسب السور ، مثل الماردني وابن الهائم . ولكن هذا الترتيب ارتقى سريعا ، فتخلص من كل تعقيداته وقيوده ، وخب إلى قمة الانتظام في القرن الخامس ، على يد الراغب الأصفهاني ، الذي اعتبر الحروف الأصلية وحدها ونظر إلى الألفاظ من أولها إلى آخرها . وقد غفل عن بعض آثار الضعف المتخلقة في ترتيبه في الثنائي والمضاعف والمعتل والمهموز ، ولكنها لا تشوه عمله لقلتها . ولم يرض من جاء بعد الراغب عن الحياة معه بين القم ، فعدل الرازي في القرن السابع عن ترتيبه ، واصطنع ترتيب الجوهري ، وجمع أبو حيان بين ترتيبي الراغب والجوهري ، وأسقط الحشو ، فكان ترتيبه غاية في التعقيد ، ثم رجع العراقي في القرن التاسع إلى ترتيب الراغب .

ووجدت في علاج الألفاظ نفسها مذاهب ، فكان من المؤلفين من جمع في كتابه من كل شيء ، مثل ابن قتيبة ؛ ومنهم من مال إلى الاختصار ، مثل الآخرين ولا سيما أبو حيان ؛ ومنهم من كان يأخذ من المفسرين ، كابن قتيبة وابن السكيت ، ومنهم من غلبت عليه النظرة اللغوية كسائهم ، فاخفت من كتبهم أسماء مجاهد وعكرمة والحسن وغيرهم . واعتمدوا جميعا على الشعر في الاستشهاد منذ أولهم أبان البكري ، ثم اعتمد ابن قتيبة على الحديث أيضا ، وانتقل ذلك منهما إلى غيرها . وحاول بعضهم أن يتبع دوران الألفاظ في السور المختلفة . فظهر ذلك بصورة أولية بادئة عند العزري ، واشتد إلى درجة لا بأس بها عند الراغب . واختلف عنهم هذا في عنايته بالصور المجازية المستمدة من الألفاظ القرآنية . ويدل هذا على أن الراغب هو القمة التي وصلت إليها حركة التأليف في غريب القرآن ، في الترتيب والعلاج .

وقامت حول القرآن دراسات أخرى باسم : « معاني القرآن ، وتفسير القرآن ، وبشكل القرآن » . ولكن « المعاني » هي النواة الأولى للتفسير ، فهي أقرب إلى كتب الشروح ، منها إلى الكتب اللغوية الخالصة ، ولذلك لا ندخلها في دراستنا هنا ، مثلها في ذلك مثل كتب التفسير . والفرق بينهما أن كتب المعاني كانت تختار من الآيات ، أما كتب التفسير ، فكانت تحاول ألا تترك شيئا بغير شرح ، وأن كتب المعاني هي الصورة الأولى لكتب التفسير . وكذلك لن ندرس كتب « المشكل » ، لأنها تنسم بناحية دينية تفسيرية ، إذ تحاول إزالة التخالف أو التعارض بين الآيات المختلفة بالتأويل وكشف الستار عن ظروف كل آية ، وما شابه ذلك . ومن الطبيعي أن هذه الكتب جميعها تتصل باللغة بصلات كبيرة ، ولكنها ليست في شدة صلة كتب غريب القرآن بها . ويعنيها هنا أن بعض المؤلفين جمع بين بعض كتب الغريب والمشكل ، مثل محمد بن أحمد بن مطرف الكناني الأندلسي (٣٨٧ - ٤٥٤) فقد جمع في كتابه « القرطين » بين كتابي مشكل

القرآن وغريبه لابن قتيبة. ولم يتصرف المؤلف في أي من الكتابين بزيادة ولا نقص، وجمع بين أقوالهما في كل مسألة، مع تمييز ما في الغريب بحرف « غ » وما في المشكل بحرف « ش ». وأظننا بكلامنا عن غريب ابن قتيبة من قبل، استغفينا عن إعادة الكلام ثانية هنا.

٢ — غريب الحديث

لم يبدأ التدوين في هذا الفرع من اللغة مع نظير « غريب القرآن » بل تأخر كثيرا، وإن كان من المحتمل أن الكلام فيهما بدأ في وقت واحد. فقد رأينا كتابا في غريب القرآن ينسب إلى عبد الله بن عباس، ولكننا لم نجد كتابا في غريب الحديث تنسب إلى هذا الخبر، أو أحد من معاصريه، أو تلاميذه المباشرين. وإنما عزا أكثر الباحثين الكتاب الأول في غريب الحديث إلى أبي عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠ هـ) تبعاً لابن الأثير. ولكن هذا القول يجب ألا يؤخذ قضية مسلمة، فقد نسب ابن النديم^(١) الكتاب الأول من هذا النوع إلى أبي عدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى، إذ قال: « وله... كتاب غريب الحديث، وترجمته: « ما جاء من الحديث المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم مفسرا »، وعلى أثره « ما فسر العلماء من السلف ». وكان أبو عدنان راوية « لأبي البيداء الرياحي »، وهو معاصر ليونس بن حبيب، أستاذ أبي عبيدة. فأبو عدنان إذن وأبو عبيدة متعاصران، ومن المحتمل أن يسبق أحدهما الآخر في التأليف في غريب الحديث. ولكن إذا كان لنا أن نعتمد على مؤرخ، فالأجدر بالترجيح ابن النديم، لأنه أقدمهم وأقربهم إلى عصر هؤلاء المؤرخين؛ فنقدم بذلك أبا عدنان على أبي عبيدة. ولم يصل إلينا كتاب أبي عدنان، ولكن وصفه

(١) الخطيب: تاريخ بغداد ١٢/٤٠٤.

ما بن درسته في قوله^(١) : « ذكر فيه الأسانيد ، وصفه على أبواب الثن والفق ، إلا أنه ليس بالكبير » .

ولم يصل إلينا كتاب أبي عبيدة أيضا ، ولتكنه دخل في كتب الغريب التي ألفت بعده . ووصفه ابن الأثير في مقدمته بقوله : « قيل إن أول من جمع في هذا الفن شيئا وألف أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي . فجمع من ألفاظ غريب الحديث والأثر كتابا صغيرا ، ذا أوراق معدودات . ولم تكن قلته لجماله بغيره من غريب الحديث ، وإنما كان ذلك لأمرين : أحدهما : أن كل مبتدئ لشيء لم يسبق إليه ، ومبتدع لأمر لم يتقدم فيه عليه ، فإنه يكون قليلا ثم يكثر ، وصغيرا ثم يكبر . والثاني : أن الناس يومئذ كان فيهم بقية ، وعندهم معرفة ، فلم يكن الجهل قد عم ، ولا الخطب قد طم » . وقد نقد إبراهيم الحزبي كتاب أبي عبيد ، باحتوائه على عدة أحاديث لا أصل لها ، أخذها من كتاب أبي عبيدة ، مما يدل على أن الحزبي كان لا يثق بأحاديث أبي عبيدة المذكورة في كتابه ، وإن كان غيره وثق أبا عبيدة ، كما يظهر من تهذيب ابن حجر . وقد صنف أبو سعيد أحمد بن أبي خالد الضرير الكندي (٢١٤ هـ) وعبد الواحد بن أحمد المليحي (٤٦٢ هـ) وموفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادي (٥٥٧ — ٦٢٩) كتباً في الرد عليه . ولم أراع في وضع كتاب أبي عبيدة تاريخ وفاته ، لما اشتهر عنه من أنه المؤلف الأول في ذلك النوع ، ولكني سأتابع هذه التواريخ في الكتب التالية .

ذهب ابن الأثير في مقدمته إلى أن النضر بن شميل (٢٠٣ هـ) أتى أبا عبيدة في التأليف ، قال : « ثم جمع أبو الحسن النضر بن شميل المازني بعده كتابا في غريب الحديث أكبر من كتاب أبي عبيدة ، وشرح فيه وبسط ، على صغر حجمه ولطفه » .

ثم ألف أيضا من اللغويين المتوفين في القرن الثالث : أبو عمرو الشيباني

(٢٠٦ هـ) وقُطرب (٢٠٦ هـ) والأصمعي (٢١٣ هـ) الذي وصف ابن الأثير كتابه بقوله : « ثم جمع عبد الملك بن قُرَيْب الأصمعي — وكان في عصر أبي عبيدة وتأخر عنه — كتابا أحسن فيه الصنع وأجاد ، وتيف على كتابه وزاد » . ثم ألف منهم أيضا أبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) والحسن بن محبوب السراذ (حوالي ٢٢٤ هـ) وسلمة بن عاصم الكوفي (أخذ عن الفراء) . وكانت هذه الكتب جميعها صغيرة لا تعرف الترتيب ، ولعلها ألفت في القرن الثاني ، لا الثالث ، كما قد يستفاد من قول ابن الأثير : « وكذلك [ألف] محمد بن المستنير المعروف بقطرب ، وغيره من أئمة اللغة والفقه ، جمعوا أحاديث تكلموا على لقتها ومعناها في أوراق ذوات عدد ، ولم يكن أحدهم ينفرد عن غيره بكبير حديث لم يذكره الآخر . واستمرت الحال إلى زمن أبي عبيد القاسم بن سلام ، وذلك بعد المئتين » .

وألف أبو عبيد (٢٢٤ هـ) كتابه المشهور « غريب الحديث » فأطال ونظم ، وانتزع إعجاب الباحثين . قال الخطّابي في مقدمة « غريبه »^(١) : « باغنى أن أبا عبيد مكث في كتابه أربعين سنة ، يسأل العلماء عما أودعه من تفسير « الحديث والأثر » وقد جمع فيه ما في كتب المؤلفين السابقين عليه .

ونهج فيه أبو عبيد نهج كتب المسانيد ، فأفرد أحاديث الرسول ، وأحاديث كل رجل من الصحابة والتابعين على حدته ، وأورد الأحاديث في كل مسند بدون أي ترتيب . وتقدم النسخة التي في دار الكتب المصرية تحت رقم (٢٠٥١ حديث) بعبارة « وقال أبو عبيد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم . . . » في مسند النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يذكر الحديث ، ثم سنده ، ثم يشرح لفظه المعقود له الباب ، ثم ينتقل إلى حديث آخر . وراعى في شرح الغريب تفسير اللفظ ، وإيراد بعض المشتقات القليلة ، مثل الفعل ، والمصدر ، والاستشهاد على المعنى من القرآن والشعر ، وبعض الأحاديث الأخرى التي قد ترفع إلى الراوى نفسه المفرد له المسند ، أو غيره .

وقد أعجب الناس به منذ ظهوره ، من لغويين وقهاء وغيرهم . قال ابن جرستويه^(١) « رغب فيه أهل الحديث والفقه واللغة ، لإجتاع ما يحتاجون إليه فيه » . وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل^(٢) : « عرضت كتاب الحديث على أبي فاستحسنه وقال : جزاه الله تعالى خيراً » ونقده آخرون ، وبينوا الصلة بينه وبين كتاب الأصمعي وأبي عبيدة ، قال أبو الطيب اللغوي^(٣) : « وأما كتابه في غريب الحديث ، فإنه اعتمد فيه على كتاب أبي عبيدة في غريب الحديث » . وهو قول لا يمكن تصديقه ، لضخامة كتاب أبي عبيد ، ووصف المؤرخين كتاب أبي عبيدة بالقلّة المفرطة . وقال إبراهيم الحربي^(٤) : « وكتاب غريب الحديث فيه أقل من مئتي حرف (سمعت) والباقي (قال الأصمعي) و (قال أبو عمر) . وفيه خمسة وأربعون حديثاً لا أصل لها ، أتى فيها أبو عبيد من أبي عبيدة معمر بن المثنى » . وقال مرة أخرى^(٥) : « إن في كتاب غريب الحديث الذي صنّفه أبو عبيد ، ثلاثة وخمسين حديثاً ليس لها أصل » .

وقد ألف ابن قتيبة وعلى بن حمزة البصري (٢٧٥ هـ) وحسن بن عبد الله المعروف بلكذه أو لفذه ، وصعودا ، كتباً في الرد عليه . وألف أبو الحسن على ابن عبد الله بن محمد بن أبي جرادة (٥٤٨ هـ) كتاباً ، قال عنه ياقوت^(٦) : « رتب غريب الحديث لأبي عبيد على حروف المعجم ، رأيت به بخطه ، وشرع في شرح أبياته شروفاً لم يتصرف فيه ، ظفرت منه بكراريس من مسوداته ، لأنه لم يتم » .

وألف أيضاً ابن الأعرابي (٢٣١ هـ) وعمر بن أبي عمرو الشيباني (٢٣١ هـ) وغلى بن المغيرة الأثرم (٢٣٢ هـ) وعبد الملك بن حبيب الإلبيري (٢٣٩ هـ) ومحمد بن حبيب (٣٤٥ هـ) في غريب الحديث ، وأبو جعفر محمد بن عبد الله بن قادم

(١) الخطيب : تاريخ بغداد ٤٠٥/١٢ . (٤) الخطيب : تاريخ بغداد ٤١٣/١٢ .

(٢) ابن الأنباري : التزمية ١٩١ . (٥) ياقوت : معجم الأدباء ١٢١/١ .

(٣) ياقوت : معجم الأدباء ١٦٣/٢ . (٦) معجم الأدباء ١٠/١٦ .

(٢٥١ هـ) وثابت بن عبد العزيز وراق أبي عبيد بن سلام . وكل هذه الكتب مفقودة .
لم نشر على شيء منها بعد .

ولا زال كتاب ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) بعيداً عن أيدينا . ولكن ابن الأثير وصفه وصفاً جميلاً . قال : « وبقى على ذلك كتابه [يريد كتاب أبي عبيد] في أيدي الناس ، يرجعون إليه ، ويعتمدون في غريب الحديث عليه ، إلى عصر أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري رحمه الله . فصنف كتابه المشهور في غريب الحديث والآثار ، حذا فيه حذو أبي عبيد ، ولم يودعه شيئاً من الأحاديث المودعة كتاب أبي عبيدة ، إلا مادعت إليه حاجة ، من زيادة شرح وبيان ، أو استدراك أو اعتراض . فجاء كتابه مثل كتاب أبي عبيد ، أو أكبر منه » .

وقال ابن قتيبة في مقدمة كتابه : « وقد كنت زماناً أرى أن كتاب أبي عبيد قد جمع تفسير غريب الحديث ، وأن الناظر فيه مستغن به . ثم تعقبت ذلك بالنظر والتفتيش والمذاكرة ، فوجدت ما ترك نحواً مما ذكر . فتنبعت ما أغفل ، وفسرته على نحو مما فسر ، وأرجو ألا يكون بقي بعد هذين الكتابين من غريب الحديث ما يكون لأحد فيه مقال » .

وامتاز كتاب ابن قتيبة بالوضوح ، وتتبع الألفاظ في الأحاديث المختلفة ، والميل إلى الميدان اللغوي ، على حين امتاز كتاب أبي عبيد بالميل إلى الميدان الفقهي . قال الخطابي في مقدمة غريبه^(١) وهو يذكر كتب غريب الحديث : « ليس لواحد من هذه الكتب التي ذكرناها أن يكون شيء منها على منهاج كتاب أبي عبيد ، في بيان اللفظ وصحة المعنى وجودة الاستنباط وكثرة الفقه ، ولا أن يكون من جنس كتاب ابن قتيبة في إشباع التفسير ، وإيراد الحجة ، وذكر النظائر ، وتخليص المعاني » .
وقد أدخل أبو عبيد وابن قتيبة كل الكتب السابقة في كتابيهما ، قال الخطابي :

« وفي الكتابين غنى ومندوحة عن كل كتاب ذكرناه قبل ، إذ كانا قد أتيا على جماع ما تضمنت الأحاديث المودعة فيهما من تفسير وتأويل ، وزادا عليه ، فصارا أحق به ، وأملك له . ولعل الشيء بعد الشيء منها قد يفوتهما » . وألف لكذة كتابا في الرد على ابن قتيبة .

ووصل إلينا أيضاً وصف « غريب الحديث » لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (١٩٨ - ٢٨٥) . وقد سار المؤلف فيه على منهج أبي عبيد وابن قتيبة في التقسيم ، إلا أنه فاقهما في الإطالة جدا ، فجمع فيه ٢١ مسندا ذكرها ابن النديم ومحمد بن شاكر الكتبي^(١) . وقال ابن الأثير عنه : « وهو كتاب كبير ذو مجلدات عدة ، جمع فيه وبسط القول ، واستقصى الأحاديث بطرق أسانيدها ، وأطاله بذكر متونها وألفاظها ، وإن لم يكن فيه إلا كلمة واحدة غريبة . فطال لذلك كتابه ، وبسبب طوله ترك وهجر ، وإن كان كثير الفوائد ، جم المنافع ، فإن الرجل كان إماماً حافظاً متقناً عارفاً بالفقه والحديث واللغة والأدب » واختلف كتابه عن كتاب أبي عبيد وابن قتيبة ، في كونه مرتبا ، وإن ضيع طوله هذه الميزة ، قال ابن الأثير : « الكتب المصنفة التي ذكرناها لم يكن فيها كتاب صنف مرتبا ومقتنى يرجع الإنسان عند طلبه الحديث فيه إليه إلا كتاب الحربي ، وهو على طوله وعسر ترتيبه لا يوجد الحديث فيه إلا بعد تعب وعناء » .

وألف فيه المبرد (٢١٠ - ٢٨٦) ومحمد بن عبد السلام الخشني (٢٨٦ هـ) وثلث (٢٩١ هـ) وابن كيسان (٢٩٩ هـ) ، وكتابه نحو ٤٠٠ ورقة . ووصف محمد بن خير كتاب الخشني فقال^(٢) : « نيف على عشرين جزءا ، شرح حديث النبي عليه الصلاة والسلام في أحد عشر جزءا ، وحديث الصحابة في ستة أجزاء ، والتابعين في خمسة أجزاء » . وربما نستنتج من هذا الوصف أنه يمار فيه على المساند .

(١) الفهرست ٢٣١ ، وفوات الوفيات ٤١/١ .

(٢) فهرسة مارواه عن شيوخه ١٩٥ .

ومن توفي في القرن الرابع وألف في غريب الحديث قاسم بن ثابت السَّرَقَظِي (٣٠٢هـ) قال ياقوت^(١) : « وهو كتاب حسن مشهور ، وذكره أبو محمد علي بن أحمد وأثنى عليه وقال ما شآء أبو عبيد إلا بتقديم العصر » . وأبو محمد قاسم بن محمد الأنباري (٣٠٤هـ) وأبو موسى الحامض (٣٠٥هـ) وابن دريد (٣٢١هـ) ومحمد بن عثمان الجعد (نحو ٣٢٢هـ) وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ) قال ابن خلكان في وصف كتابه^(٢) : « قيل إنه خمسة وأربعون ألف ورقة » . وقال ابن النديم^(٣) : « لم يتبه » . وأبو الحسين عمر بن محمد بن القاضي (٣٢٨هـ) ووصف السيوطي^(٤) كتابه بأنه « كبير لم يتم » . وابن درستويه (٢٥٨ — ٣٤٧هـ) والحضرمي (تلميذ الزاهد المطرزي) الذي ألف كتاباً في غريب مسند أحمد بن حنبل وحمد بن محمد الخطابي البستي (٣١٩ — ٣٨٨هـ) .

وقد ت هذه الكتب ، ولكن حفظ ابن الأثير في مقدمته جزءاً كبيراً من مقدمة كتاب الخطابي ، فوضح لنا كثيراً من أوجهه . فقد جمع في كتابه ما فات أبا عبيد وابن قتيبة وسار على نهجهما ، فبلغ في الحجم مبلغ كل منهما . ووصف الخطابي في مقدمته الكتب السابقة على كتابه في الغريب ، كما يظهر مما اقتبسناه منه . وقد شرح في كتابين آخرين ، جميع البخاري وسنن أبي داود ، مما يدل على تخصصه في شرح الحديث .

وقال ابن الأثير في الكتب الثلاثة : « فكانت هذه الكتب الثلاثة في غريب الحديث والأثر أمهات الكتب ، وهي الدائرة في أيدي الناس ، والتي يعول عليها علماء الأمصار » .

وألف جماعة ممن مات في القرن الخامس ، مثل إسماعيل بن الحسن البيهقي

(١) معجم الأدباء ١٦ / ٢٢٨ .

(٢) وفيات الأعيان ١ / ٥٠٤ .

(٣) الفهرست ١٥ .

(٤) البنية ٣٦٤ .

(٥٤٠٢) وأبي الفتح سليم بن أيوب الرازي (٥٤٤٧) وإسماعيل بن عبد الغافر راوى صحيح مسلم (٥٤٤٩) . وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة من كتاب الرازي باسم « تقريب الغريبين » (١٠١٧ تفسير) ويقول كاتبها إن أصلها مكتوب عام ٤٢٤ هـ ، فهو إذن العام الذي ألفت فيه . ويقصد المؤلف بالغريبين غربي أبي عبيد وابن قتيبة في الحديث . فقد اختصرهما في كتاب ولم يزد عليهما إلا أشياء قليلة ، ولم يخرج عن المنهج الذي ارتضياه . فجعل كتابه مسانداً ، ولم يرتب الأحاديث فيها . وكان يقدم ما اختصره من كتاب أبي عبيد في كل مسند ، ثم يعقبه بما اختصره من أبي قتيبة . ولجأ في اختصاره إلى حذف الأسانيد ، واختصار بعض الشروح ، فكان يورد الحديث ، ثم يفسر الغريب تفسير مفردات ، فلا يأتي بالشواهد إلا نادراً ، وقد يتعرض لبعض المشتقات .

ووصف حاجي خليفة كتاب إسماعيل بن عبد الغافر بأنه ^(١) « جليل الفائدة ، مجلد ، مرتب على الحروف » ولا نعرف عنه شيئاً آخر ، ولكن انظر كتاب عبد الغافر بن إسماعيل في القرن التالي .

وفي القرن السادس ألف في غريب الحديث إبراهيم بن محمد النسوي (٥١٩ هـ) وأبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (٤٥١ — ٥٢٩ هـ) . والزنجشري (٤٦٧ — ٥٤٨ هـ) . وأبو شجاع محمد بن علي بن الدهان (٥٩٠ هـ) . وابن الجوزي (٥٩٧ هـ) .

ووصف السيوطي ^(٢) كتاب النسوي بأنه تصنيف مفيد . أما كتاب الفارسي المسمى « مجمع الغرائب » ، في غريب الحديث « فتقتنى دار الكتب المصرية الجزء الأخير منه تحت رقم (٥٠٦ حديث) . وقد ألحق المؤلف بكتابه خاتمة بينت أنه حوته في ٥٢٦ هـ ، ورجع فيه إلى غريب أبي عبيد القاسم بن سلام وأبي محمد

(١) كشف الظنون ٣٧٦/٤ .

(٢) البنية ١٨٦ .

ابن قتيبة ، وأبي سليمان الخطابي ، وإبراهيم الحربي ، والغريبيين لأبي عبيد الله الروي ، ولم يخرج شيء من ذلك عن هذه الكتب المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة ، إلا « زوائد يسيرة قليلة سمح بها الخاطر » وذكر سنده في رواية هذه الكتب .

وشرح في الخاتمة منهجه فقال : « قد يسر الله تعالى إتمام هذا الكتاب المشتمل على تفسير غرائب الأحاديث ، مرتباً على حروف المعجم ، في ثمانية وعشرين باباً ، كل باب يشتمل على فصول . نبدأ في الفصل الأول بالهمزة مع سائر الحروف ، ثم في الثاني بالباء مع سائر الحروف ، وكذلك في كل فصل على الترتيب إلى فصل الياء مع سائر الحروف ، إلا ما هو من المهمل أو غير موجود ، ولا منقول في الأحاديث » . واعتبر في ترتيبه الحروف الأصول وحدها . ويدل هذا على أنه شبيه بالكتاب الذي نسبه حاجي خليفة إلى أبيه إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي ، إلا أن هذا أكثر من مجلد . وربما أخطأ حاجي خليفة ، لأن ابن خلكان^(١) نسب مجمع الغرائب إلى ابن لا إلى الأب أيضاً ، وربما كان للأب كتاب صغير ، وللابن كتاب كبير سار فيه على نهج أبيه ، وزاد عليه في المواد .

وكان المؤلف يعقد المادة ويصدرها بحديث فيه اللفظ المراد تفسير ، ثم يفسره ، وقد يورد بعض مشتقاته ، ويذكر أحاديث أخرى فيها اللفظ نفسه ، ويعلق عليها بالشرح الإجمالي . ولا عناية عنده بالأسانيد ، وربما ذكر الراوي الذي يرفع إليه الحديث ، ولا ترد عنده أسماء لغويين ولا شواهد شعرية .

أما كتاب الزمخشري المسمى « الفائق في غريب الحديث » فقد طبع مرتين : أولاً في حيدر آباد سنة ١٣٢٤ هـ والثانية في مصر ١٣٦٤ = ١٩٤٥ ، وعليها نتمتع في الوصف . وقسم الزمخشري غريبه إلى كتب ، وجعل كل كتاب خاصاً بحرف من حروف العربية ، يضع فيه الألفاظ التي أولها ذلك الحرف . ثم رتب هذه الألفاظ

(١) وفیات الأعيان ١/٣٠٦ .

في فصول وفقاً للحرف الثاني . ولكنه أهمل الحرف الثالث ، فلم يراع ترتيبه . ونهج على أن يذكر في المادة الحديث الذي يحتوي عليها ، ثم يشرح المادة ، ويستشهد عليها بأحاديث أخرى ، وقرآن وشعر في بعض الأحيان ، ثم يشرح كل ما في الحديث من غريب ، ويطلب فيه ، سواء تعاق بالمادة أو لم يتعاق . واستمر على هذه الطريقة في كتابه كله ، فصار مجلدين كبيرين ، يخفلان بالفاظ الحديث .

والفائق أغزر كتب غريب الحديث مادة لغوية ، حتى عصره ، ولذلك أعجب به الباحثون ، وقال عنه ابن الأثير : « وسماه «الفائق» ولقد صادف هذا الاسم مسمى » . وكشف من غريب الحديث كل معنى . ولكن تناوله كل ما في الحديث من غريب في موضع واحد استطراداً ، كلف الباحثين مؤونة ومشقة ، فقل عنه : « ولكن في العثور على طلب الحديث منه كلفة ، ومشقة ، وإن كانت دون غيره من متقدم الكتب ، لأنه جمع من التقفية بين إيراد الحديث مسروداً جميعه أو أكثره أو أقله ، ثم شرح ما فيه من غريب ، فيجىء شرح كل كلمة غريبة يشتمل عليها ذلك الحديث في حرف واحد من حروف المعجم ، فتزد الكلمة في غير حرفها . وإذا تطلبها الإنسان تعب حتى يجدها » .

وقدم الزمخشري لكتابه بمقدمة قصيرة ، يظهر منها أنه أراد فيه أن يكشف النقاب عن بلاغة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأن يكون له في ذلك الصنف من التأليف أثر يذكره له الناس ، ولكنه أخذ ما فيه من كتب المتقدمين ، لأنه « لم يدع للتأخر خصاصة يستظهر به على سدها ، ولا أنشودة يستهضه لشدها » . فكتابه يقترب بعض الشيء من معجمه المسمى « أساس البلاغة » ، ولكنه لا يدانيه ، إذ يبين فيه أوجه البلاغة ، ولا يعرض للجواز وما إليه ، مما يبنى عليه الأساس . ولعل سبب ذلك أنه ألف الأساس بعد الفائق .

ووصف السيوطي^(١) كتاب الدهان ، بأنه « كبير في ستة عشر مجدا » ،

مولى بصل إلينا شيء آخر عنه . أما أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، فقد صرح ابن الأثير بأنه رتب كتابه وفقا لحروف الهجاء ، اعتبارا من الحرف الأول اللفظ ، فالثاني ، فالثالث ، مثله في ذلك مثل كتاب الغريبين لأبي عبيد الهروي ، موأخذ مادته منه أيضا بعد تجريدها من غريب القرآن ، ولم يزد عليه إلا القليل .

ومات في القرن السابع من مؤلفي غريب الحديث ابن الأثير (٦٠٦هـ) ، وابن الحاجب (٦٤٦هـ) ، وصفي الدين محمود بن أبي بكر الأرموي (٧٢٣هـ) . وليست لدينا معلومات عن كتابي الأخيرين ، غير أن كتاب ابن الحاجب كان في عشر مجلدات ، وكتاب الأرموي كان تكملة لكتاب ابن الأثير .

وسمى مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير كتابه : « النهاية في غريب الحديث والأثر » ، وقد طبع في المطبعة الأميرية ببولاق وفي دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة . ويعتبر هذا الكتاب « النهاية » التي وصل إليها « غريب الحديث » مادة وترتبا . أما المادة فأخذها المؤلف من أكبر كتابين في غريب القرآن والحديث ، بعد تجريدهما من غريب القرآن ، والزيادة عليهما من الكتب الأخرى ؛ وهذان الكتابان لأبي عبيد الهروي ، ولأبي موسى محمد بن أبي بكر اللديني الأصفهاني . وقد أشار بهاء لما أخذه من الهروي ، وسين لما أخذه من أبي موسى ، وأهل الإشارة إلى إضافاته ، ليميز كل نوع .

واتبع طريقتهما في الترتيب أيضا ، قال : « سلكت طريق الكتابين في الترتيب الذي اشتملا عليه ، والوضع الذي حوياه من التقفية على حروف المعجم ، بالتزام الحرف الأول والثاني من كل كلمة ، وإتباعهما بالحرف الثالث منها ، على سياق الحروف . إلا أنني وجدت في الحديث كلمات كثيرة في أوائلها حروف زائدة ، قد بنيت الكلمة عليها ، حتى صارت كأنها من نفسها ، وكان يلتبس موضعها الأصلي على طالبها ، لاسيما وأكثر طلبه غريب الحديث لا يكادون يفرقون بين الأصلي والزائد فقرأت أن أتيها في باب الحرف الذي هو في أولها ، وإن لم يكن أصليا ونهيت عند

ذكره على زيادته ، لئلا يراها أحد في بابها ، فيظن أنني وضعتها فيه للجهل بها ، فلا أنسب إلى ذلك » .

ونهج في علاج مواده على أن يصدر المادة بحديث ، ثم يفسر اللفظ الغريب .
المقود له المادة ، ثم يذكر بعض أحاديث أخرى ورد اللفظ فيها ، وكان يعاق عليها
بشرح موجز جدا . وبعض الأحاديث يستند إلى روايته أو من ذكرها فيه وبعضها
الآخر يورده مهملًا ، قال في المقدمة : « وجميع ما في هذا الكتاب من غريب
الحديث والآثار ينقسم قسمين : أحدهما مضاف إلى مسمى ، والآخر غير مضاف .
فما كان غير مضاف ، فإن أكثره والغالب عليه أنه من أحاديث رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، إلا الشيء القليل الذي لا تعرف حقيقته : هل هو من حديثه أو من حديث
غيره ، وقد نبهنا عليه في مواضعه . وأما ما كان مضافا إلى مسمى ، فلا يخلو إما أن
يكون راوياً للحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو غيره ، وإما أن يكون
سببا في ذكر ذلك الحديث أضيف إليه ، وإما أن يكون له فيه ذكر عرف الحديث
به ، واشتهر بالنسبة إليه » .

ولم يكن يطيل في تفسير الألفاظ ، بل يوجز جدا ، ولكنه يوضح . كذلك لم
يكن يورد شواهد عليه ، فلا نجد عنده أبحاثا من الشعر ، إلا ما ورد في كلام الصحابة ،
مما يعتبر من الأحاديث ، ولا نجد عنده أسماء لغويين أو غيرهم . أما مشتقات الألفاظ
التي قد يـمـها فهي قليلة جدا قاصرة ، ولذلك يزخر الكتاب بالأحاديث التي شغلت
منه المحل الأعظم . وتبين كثرة ما احتوى عليه من أحاديث ، حين نعرف أنه أربعة
مجلدات كبار ، يقع الواحد منها في أكثر من ثلاثمائة صفحة . وقد أفاد ابن
الأثير من دراساته الطويلة هذه حول الأحاديث ، فالف شرحا لمسند الشافعي أبدع
في تصنيفه وسماه « الشافعي » .

وقد أراد السيوطي (٨٩١١) أن ينتفع الناس بما في النهاية من لغويات ،
لحذف أحاديثها جملة ، واقتصر على ما فيها من تفسير ألفاظ ، وسمى هذا المختصر

« الدر النثير » ، ولم يحدث تغييراً آخر في النهاية إلا زيادته بعض التفسيرات القليلة ، واستثناءه بعض الأحاديث القليلة أيضاً من الحذف ، وذكرها مختصرة ، ولكن من الجلى أن ميزة « النهاية » فيما حوته من أحاديث ، ولذلك فقد « الدر » هذه الميزة . وأراد السيوطي أيضاً أن يفرد زياداته التي أوردتها على النهاية في « الدر » بالتأليف ، ليظهرها ويستغنى بها من عنده النهاية عن « الدر » فجعلها في رسالة صغيرة سماها « التذيل والتذويب » ، على نهاية الغريب « ومن الطبيعي أنه سار فيها على ترتيب النهاية وعلاج الدر النثير في الاختصار . والرسالة محفوظة في دار الكتب المصرية في ١٣ صفحة من القطع الكبير تحت رقم ٢٠٩٤ حديث . واختصر النهاية أيضاً على بن حسام الدين الهندي الشهير بالمتقى (٩٧٥ هـ) .

وصفة القول في هذا الصنف من التأليف : أنه يختلف كثيراً عن التأليف في غريب القرآن . فقد بدأ متأخراً عنه ، ووصل إلى قمته متأخراً في القرن السادس . واختلفت القمتان في مفردات الراغب ، ونهاية ابن الأثير . واتجهت كتب غريب القرآن وجهة لغوية في أغلبها ، وحافظت هذه الكتب على مظهرها الحديثي في أغلبها ، حتى لم تتخلص من الأسانيد إلا في القرن السادس . وكان الترتيب عند أبي عدنان على الأبواب ، ثم صار في القرن الثالث والرابع والخامس على المساند . ولم يصل إلى الترتيب الألف بآي إلا في القرن السادس . ولم يعتبر المؤلفون في ترتيبهم إلا الحروف الأصول ، بعكس الحال في كثير من كتب غريب القرآن ، إلا في المواد القليلة المشكلة . وقد ساعد غريب القرآن ، حين اتصل بغريب الحديث في غريب أبي عبيد الهروي ، على تنظيم غريب الحديث ، فأخذت كتبه تتجه إلى ذلك النظام الألف بآي . ولكن المواد كانت تحتوي على كثير من الأحاديث ، وقليل جداً من اللغة ، فيما عدا الدر النثير للسيوطي ، وغريب ابن قتيبة وفائق الزمخشري إلى درجة ما . فكانت الشواهد الشعرية فيها قليلة جداً . وكان مؤلفو غريب الحديث لا يتداولون مادة محدودة ، بل مادة متزايدة ، لذلك تضخمت كتبهم ، وانفرد كثير منهم بمواده .

فما عند أبي عبيد غير ما عند ابن قتيبة ، وما عندهما غير ما عند الخطابي ، حتى اعتبرت الكتب الثلاثة أصولا . وكان كل مؤلف يحاول الابتعاد عما عند سابقه ، ثم ابتداء الجمع بين المؤلفات السابقة في القرن الخامس ، فجمع أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي بين غربي أبي عبيد وابن قتيبة ، مع فصل كل منهما عن الآخر . ثم جمع عبدالغفار الفارسي بين أمهات كتب الغريب الخمسة السابقة عليه مع مزجها . واستمر الحال على ذلك . وأخذت الذيول والمختصرات في الظهور في أواخر القرن السابع وبعده . أما كتب نقد الغريب فظهرت مبكرة منذ القرن الثالث . وقد آثر بعض المؤلفين كتباً خاصة من الحديث ، مثل صحيح البخاري ، وموطأ مالك ، فالف في غريبها ، ولكنني اعتبرت هذه التأليف من الشروح ، ولم أعرض لها .

* * *

وقد أراد بعض المؤلفين أن يجمع بين الحسنيين ، بضم غريب القرآن إلى الحديث ، وأول من فعل ذلك أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (٤٠١) في « كتاب الغريبين » وتقتنى دار الكتب المصرية عدة نسخ منه . ورتب كتابه على الحروف الأصول ، قال في مقدمته : « وهو موضوع على نسق الحروف المعجمة ، تبدأ بالهمزة ، فنفيض بها على سائر الحروف حرفاً حرفاً ، ونعمل لكل حرف باباً . ونفتح كل باب بالحرف الذي يكون أوله الهمزة ، ثم الباء ثم التاء إلى آخر الحروف إلا أن لا نبعده فتتعداه إلى ما نبعده ، على الترتيب فيه . ثم نأخذ في كتاب الباء على هذا العمل ، إلى أن ننتهي بالحروف كلها إلى آخرها ، ليصير المفتش عن الحرف إلى إصابته من الكتاب بأهون سعي ، وأحث طاب » . ولم يكن غريب الحديث شاهد مثل هذا الترتيب من قبل ، فتأثر خطأ ، واحتضنه في ميدانه الخاص .

واستمد الهروي مادته كلها من الكتب السابقة عليه في القرآن والحديث ، مع الاختصار ، قال في مقدمته : « وشرطى فيه الاختصار إلا إذا اختلف الكلام دونه ، وترك الاستظهار بالشواهد الكثيرة ، إلا إذا لم يستغن عنها . وليس لي فيه إلا الترتيب

والنقل من كتب الأثبات ، طلبا للتخفيف ، وحذفا للتطويل وخصر الإفادة .
أما قول ابن الأثير التالى فمجانب بعضه للصواب ، قال فى وصفه ^(١) : « ثم إنه جمع
فيه من غريب الحديث ما فى كتاب أبى عبيد وابن قتيبة وغيرهما من تقدمه فى عصره
من مصنفى الغريب ، مع ما أضاف إليه مما تتبعه من كلمات لم تكن فى واحد من
الكتب المصنفة قبله » .

وراعى — من أجل الاختصار — تقليل الشواهد ، كما قال ، وحذف أسانيد
الأحاديث « إذ كان الغرض والمقصد من هذا التصنيف معرفة الكلمة الغريبة لغة
وإعراباً ومعنى ، لا معرفة متون الأحاديث والآثار وطرق أسانيدھا وأسماء
رواتها ، فإن ذلك علم مستقل بنفسه ، مشهور بين أهله » ، كما يقول ابن الأثير .

ونهج فى علاجه أن يقدم المادة ، ويصدرها بمشتقاتها الواردة فى القرآن
وتفسيرها ، ثم الواردة فى الأحاديث . وكان يستقصى المشتقات الواردة فى القرآن
والحديث ، ويفسر ألفاظ المادة . ويضيف إلى ذلك أحيانا الشرح الإجمالى للآية
أو الحديث . ولكنه لا إعراب فيه ، كما قال ابن الأثير . وقد أجبره هذا المنهج
على تفريق الحديث الواحد فى عدة مواد متباعدة . ولكن — يقول ابن الأثير —
« جاء كتابه جامعا بين الإحاطة والوضوح . فإذا أراد الإنسان كلمة غريبة وجدها
فى حرفها بغير تعب . . . فانتشر كتابه — بهذا التسهيل والتيسير — فى البلاد
والأمصار ، وصار هو العملة فى غريب الحديث والآثار . وما زال الناس بعده
يقتفون هديه ، ويتبعون أثره ، ويشكرون له سعيه ، ويستدركون ما فاتته من
غريب الحديث والآثار ، ويجمعون فيه مجاميع » .

فاختصره الوزير أبو المكارم على بن محمد النحوى (٥٦١ هـ) . ونقده الحافظ
أبو موسى محمد بن أبى عيسى المدينى الأصفهانى (٥٨١) فى كتابه « هفوات
الغريبين » ، وأبو الفضل محمد بن أبى منصور الناصر بن محمد الفارسى الأصل السلامى

الدار (٤٦٧ - ٥٥٠) في كتابه « التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف ، وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف ، في كتاب الغريبين » وراعى السلامى في كتابه - الذى تفتنى دار الكتب المصرية نسخة منه (٥٦ لغة نيمور) أن يسير على ترتيب الأصل ، فيعقد المادة ، ويصدرها بقول أبى عبيد ، ثم يبين ما فيه من الخطأ مع الشرح ، ثم يورد الحديث بأكمله ، ثم أسانيد الرواية الصحيحة منه . وكان يطيل في شرح الأخطاء ، ولكن أهمية الكتاب اللغوية متواضعة ، وهو فى ١٤٣ صفحة من القطع المتوسط ، تحتوى على ٨٢ ومهما .

واستدرك ما فاتته الحافظ أبو موسى المدينى السابق ذكره فى كتابه « المغيث » ، ثم محمد بن على الفسائى الملقب المعروف بابن عسكر (٥٦٣٦هـ) فى كتابه « شرع الروى » ، فى الزيادة على غريب الهروى « ولم يبق الكتابان ، ولكن ابن الأثير وصف أولهما ، وكان أحد أساسين أقام عليهما كتابه ، كما سبق أن قلنا ، واتبع المدينى فى كتابه نهج أبى عبيد الهروى ، وكان كتابه فى حجم كتابه ، قال ابن الأثير : « صنف [المدينى] كتابا جمع فيه ما فات الهروى من غريب القرآن والحديث ، يناسبه قدرا وفائدة ، ويمثله حجما وعائدة ، وسلك فى وضعه مسلكه ، وذهب فيه ، ورتبه كما رتبه . . . » . وقال أيضا : « لم يذكر فى كتابه مما ذكره الهروى إلا كلمة اضطر إلى ذكرها ، إما لخلل فيها ، أو زيادة فى شرحه أو وجه آخر فى معناها . . . وهو فى غاية من الحسن والكمال » .

٣ - معاجم الفقه

، لم يكن العرب في الجاهلية أمة علوم ، وإنما كانت أمة أمية في أغلبها . فلما عرفت العلوم بعد الإسلام ، اضطرت إلى أن تضمن بعض الألفاظ القديمة معاني جديدة علمية ، وإلى أن تتكرر من ألفاظها القديمة بعض المشتقات التي أسبغت عليها معاني اصطلاحية ، وإلى أن تعرب بعض الألفاظ الأعجمية ، وخاصة في العلوم الدخيلة عليها .

وقد كانت العلوم الدينية أسبق العلوم ظهورا ، وأكثرها سيادة على المجتمع العربي في أكثر عصوره . وكان للفقه من هذه العلوم منزلة خاصة ، عرفها له أهله واللغويون . ومن الطبيعي أن يتبع هذا الازدهار والانتشار اصطلاحات خاصة يستعملها أهل الفقه ، وتختلف عن المعاني اللغوية الخالصة اختلافا قريبا أحيانا ، وبعيدا في أحيان أخرى . فعنى الفقهاء وأهل اللغة بشرحها . وبلغ من ضخامة بعض هذه الكتب أن ضارع بعض المعاجم اللغوية ، بل دخل في عدادها . فجعلنا نفرد هذه الكلمة لهذا النوع من التأليف ، ولا نتناول فيها إلا خمسة كتب ، هي أشهر كتب هذا النوع ، وهي التي بين أيدينا .

هذه الكتب هي : الزاهر في غرائب ألقاظ الإمام الشافعي ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٢٨٢ - ٣٧٠) وهو مخطوط بدار الكتب المصرية ، برقم ٣٥١ لغة ؛ وللفرب في ترتيب العرب ، لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد الطارزى الخوارزمى (٥٣٨ - ٦١٦) ؛ وتهذيب الأسماء واللغات ، لأبي زكريا يحيى الدين ابن شرف النووي (٦٣١ - ٦٧٦) وهما مطبوعان ؛ ولغات مختصر ابن الحاجب ، ل محمد بن عبد السلام الأموى المكي (من أهل القرن السابع) ، وهو مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ٤٧ لغة ؛ والمصباح المنير لأحمد المقرئ الفيومى (٨٧٧٠) . وتشارك هذه الكتب جميعا في أنها اتخذت كتباً فقهية أساسا لها ، وقامت

بشرحها في مواردنا . فعماد الأزهري جامع إسماعيل بن يحيى المزني ، الذي
اختصره من مؤلفات الشافعي ؛ وعماد المطرزي كتابه المغرب ، الذي اعتمد فيه
على كتاب الغريبين للهروي ، والجامع لشرح الرازي ، والزيادات بكشف الحلواني ،
ومختصر الكرخي وغيرها ؛ وعماد النووي مختصر المزني والمهذب والتنبيه
والوسيط والوجيز والروضة ؛ وعماد الأموي مختصر ابن الحاجب ؛ وعماد القيومي
شرح الإمام الرافعي على الوجيز . ويتضح من هذا أن اثنين منهم شرحا معتمدا
النقهي على النمط المؤلف أولا ، ثم رتبنا هذه الشروح في معاجم ، وهما النووي
والقيومي . ونضيف إليهما المطرزي الذي سار في كتابه على نمط كتب الشروح ،
قسمه بحسب كتب الفقه وأبوابها ، ولم يرق به إلى الترتيب المعجمي . وقد أثر
هذا التطور في بعض هذه الكتب ، فأشارت إلى الباب الذي ورد فيه اللفظ الذي
تشرحه . فلذلك النووي في الألفاظ التي لا يكثر دورانها في الأبواب المختلفة ،
وتعدى ذلك إلى إبانة موضعه من الباب : أوله ، أو وسطه ، أو آخره ؛ وتأثر به
إلى حد ما الأموي .

ويشترك أكثرها في الإكثار من الاستشهاد بالحديث ، والإقلال من الشعر ،
حتى أشبه كتابا المطرزي والنووي خاصة كتب غريب الحديث ، وقد تتبعنا
الروايات المختلفة للحديث الواحد . ولكن الأموي قلل من الأحاديث والشعر
معا . وأكثر الأزهري من الشواهد جميعها : من قرآن وحديث وشعر وأخبار .
ويشترك أكثرها أيضاً في العناية بأسماء الفقهاء والحدثين ، والأماكن الواردة
في الأحاديث ، وتكرر من إيرادها ، حتى عقد لها للمطرزي مواد خاصة بها .
واختط النووي أن يجعل أسماء الأماكن في فصول خاصة بها ، يلحقها في آخر
كل حرف من حروف الهجاء ، كما تناول أسماء الأعلام في الجزء الأول من كتابه
المخلص بالتراجم . ولكن الأزهري قلل منها ، والقيومي حذف أسماء الأشخاص ،
وأبقى كثيراً من أسماء الأماكن .

وتشترك أيضاً في العناية باللفظ ذى المعنى الفقهى وعدم إيراد شيء من مشتقاته إلا ما يوضح معناه ، أو يتصل به اتصالاً شديداً ، أو ما ورد في أحاديث أخرى ، أو كان له معنى فقهى أيضاً . فاشتدت الصلة بينها — من ثمة — بكتب غريب الحديث . ولا يخالفها إلا القيوى الذى عنى في مصباحه بالمشتقات كثيراً ، والتزم الإشارة إلى أبواب الأفعال ، وأكثر من الإشارة إلى جموع الأسماء والصفات ، ومن التفصيل في المسائل اللغوية والصرفية والنحوية ، حتى خالفها في مظهره ، وقارب معاجم اللغة المختصرة . وهناك آثار من ذلك في كتاب المطرزي ولكنها قليلة جداً . فهي جميعها تغلب عليها الصفة الفقهية . ومن الطبيعى أن تعنى في تفسير الألفاظ بالمعاني الفقهية ، إلى جانب المعاني اللغوية ، فتراها تأخذ من الفقهاء ومن اللغويين . وأكثر الأزهرى من إيراد الأقوال المتنوعة في تفسير اللفظ الداخلى ، مع نسبة كل قول إلى صاحبه ، كما فعل في معجمه الكبير « التهذيب » ، كما عني المطرزي أيضاً بالإشارة في بعض الأحيان إلى المعاني المجازية والكنائية .

وخاف المطرزي والقيوى من التصحيف . فنص المطرزي في المواد على الأخطاء التى تعترىها ، وما يلحقه العامة بها ، واختيار الفقهاء العامى أحياناً . والتزم القيوى الضبط بالمعبرة ، كما فعل صاحب القاموس المحيط . وذيل كل منهما كتابه بخاتمة تتناول أموراً نحوية وصرفية ، ولكن خاتمة القيوى أشمل وأنضج .

واختلفوا في ترتيب كتبهم . فقد ارتضى الأزهرى ترتيب كتب الشروح كما أشرنا ، فسار على الأبواب الفقهية . أما المطرزي فسار على طريقة المعاجم ، ورتب ألفاظه وفقاً لحروفها الأصول على الألف باء مبتدئاً من حرفها الأول فالثانى فالأخير . ولكنه إذا عالج كلمتين رباعيتين ، رتبهما بحسب ثالثهما (بعد اعتبار الرابع طبعا) ، وكذا الحال في الكلمات الخماسية . أما النوى فرتب ألفاظه بحسب حروفها الأصول كلها ، مبتدئاً من أولها إلى آخرها ، إلا ألفاظاً قليلة رتبها بحسب حروفها الزائدة ، خوف أن لا يستطيع الفقهاء والباحثون الوصول إليها لعدم معرفتهم حروفها

الأصول ، وفضل ذلك أيضاً في ترتيبه لأسماء الأماكن ، أى بحسب حروفها كلها .
وعدّل الأموى عن نظام الحروف الأصول تماماً ، ورتب ألفاظه بحسب صورتها
الخارجية ، أصولاً كانت حروفها أو زوائد . وسار الفيومى على نظام المطرزى
تقريباً ، إلا أنه وضع الألفاظ الرباعية والخماسية مع الألفاظ الثلاثية ، التى تتفق مع
حروفها الأولى ، فوضع « برق » مع « برقع » مثلاً . وكان حقه أن يفرد للرباعى
والخامسى مواد خاصة بهما .

وأحب أن أشير إلى أن وصفنا لكتاب النووى هو وصف للجزء الثانى منه
وحده ، الخالص باللغات . أما الجزء الأول فخاص بالأسماء ، أى أسماء الصحابة
والتابعين والعلماء ، وتراجم حياتهم ، وهو خارج عن ميدان بحثنا .

وألفت كتب أخرى كثيرة فى مصطلحات العلوم المختلفة ، ولكن شيئاً منها
لم يصل إلى مبلغ شيوع معجمات الفقه فى اللغة نفسها ، وإلى أن يكون معجماً لغوياً
— إلى جانب عنايته بالمصطلحات — مثل كتاب المطرزى والمصباح للنير .
ولذلك لم نتعرض لها ، بل نكتفى بالإشارة إلى أسماء بعضها ، مثل مفاتيح العلوم
للخوارزمى ، وكنيات أبى البقاء الكفوى ، وتعريفات السيد الشريف الجرجانى ،
وكشاف اصطلاحات الفنون لمحمد بن على التهانوى ، وغيرها .

الباب الثاني

كسب اللغات والعامى والمُعرب

عاش العرب في جاهليتهم قبائل ، تطلب كل منها الوطن الذى تسقط به
الأمطار ، وينمو فيه الكلاً ، ليرعاه حيوانها الذى تعيش عليه ، وتنفع به . وبلاد
العرب ممتدة الأطراف ، متباعدة الأرجاء ، تتوسطها صحراء فسيحة ، تتناثر فيها
البقاع الخصبية والمراعى . فبعد ذلك بين القبائل بعداً قليلاً أحياناً ، وكثيراً أخرى .
فاختلفت القبائل في مظاهر حياتها ، ومنها لغاتها . ولكنه اختلاف لم يؤد إلى
الانفصال التام ، وإنما هو اختلاف في بعض المفردات اللغوية ، وطرق اللفظ بها ،
وتأليفها في عبارات ، والمظاهر التى تصاحب التركيب ، مع انحدار هذه اللغات جميعها
من أم واحدة ، واشتراكها في قدر كبير ، وإن لم يكن القدر الأكبر من المظاهر .
ولم يخف هذا التنوع على قدماء اللغويين ، بل أدركوا بعضه ، ولقبوه ألقاباً ، مثل
كشكشة ربيعة وهوازن ، وعنينة قيس وتميم ، وخفجة هذيل ، ووكم ربيعة ،
ووتهم كلب . ونظر هؤلاء العلماء إلى اللغات نظرة عملية صرفة ، ففتحوا بعضها
بالقصاحة ، كلفة قريش وقفيف وهذيل وخزاعة وكنانة وغطفان وأسد وتميم ،
وبعضها الآخر بالرداءة ، مثل اللغات السابق ذكرها . ولاحظوا أن أهل هذه اللغات
الرديئة أو معظمها يعيشون على أطراف بلاد العرب ، ويختلطون بأهل البلاد
الأجنبية ، التى تتأخمهم أو التى تعاملهم . فكان ذلك من أسباب تحررهم من بعض
القواعد التى جرت عليها اللغة الفصحى ، وأخذهم كثيراً من المفردات الأعجمية ،
التي تعدى بعضها مناطق الحدود ، وتسرب إلى داخل البلاد العربية ، ودخل في
اللغات الفصيحة .

وسمى لغويو العرب هذه اللغات الإقليمية أو القبلية : اللغات ، واللهجات . أما المفردات الأجنبية فسموها الدخيل والمُعرب . أما اللغات واللهجات فمعروف معناها . وأما الدخيل فماخوذ من قولهم : « فلان دخيل في بني فلان : إذا كان من غيرهم ، فتدخل فيهم ، والأثنى دخيل أيضا » .

وقد ورد هذان الاسمان لاختلاف مذاهب العرب بإزاء اللفظ الأعجمي . قال أبو حيان في الارتشاف^(١) « الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام : (١) قسم غيرته العرب ، وألحقته بكلامها ، فحكم أبنيته في اعتبار الأصل والزائد والوزن ، حكم أبنية الأسماء العربية الوضع ، نحو درهم وبهرج [وهو الجدير باسم المعرب] (٢) وقسم غيرته ولم تلحقه بأبنية كلامها ، فلا يعتبر فيه ما يعتبر في القسم الذي قبله ، نحو آجر وسفير . (٣) وقسم تركوه غير مغير . فما لم يلحقوه بأبنية كلامهم لم يعد منها ، [وهو الجدير باسم الدخيل] وما ألحقوه بها عد منها ؛ مثال الأول خراسان ، لا يثبت به فعّالان ، ومثال الثاني خرّم ، ألحق بـلم ، وكرّم ألحق بـتمم . ولكننا برغم هذا ، يجب أن ننظر إلى أن هذه التفرقة بين لفظي المعرب والدخيل نظرية ، فكثيرا ما خُطِط بينهما ، قال السيوطي^(٢) : « ويُطلق على المعرب دخيل » .

ووضع العلماء قواعد عامة لمعرفة الألفاظ المعربة : أقاموها على حرس الألفاظ ، واثتلاف حروفها . وذكر الجواليقي كثيرا منها في مقدمة كتابه « المعرب » ، مثل اجتماع الجيم والقاف في الكلمة ، أو الصاد والجيم ، أو النون والراء تالية لها ، أو الدال والزاي تالية لها ، أو الباء والسين والتاء ، أو الألفاظ الرباعية والخماسية الخالية من حروف الذلاقة . وتعرض الخليل في مقدمة « كتاب العين » وابن دريد والقارابي والجوهري في معاجهم ، لأمثال هذه القواعد ، كما سنرى . وقد استمد الجواليقي قواعد منهم ، وإن كان بعض المتأخرين لم يرض عن بعضها .

(١) السيوطي - الزهر ١/١٣١ .

(٢) قس المرجع ١ : ١٣٠ .

وثار البحث عن لغات القبائل والمغرب منذ زمن قديم ، بل إنه من أقدم البحوث اللغوية عند العرب ، لأنه من الأبحاث الدائرة حول القرآن مباشرة . فهو والبحث عن معاني الألفاظ القرآنية ترزبان . وكان الدافع إلى هذا البحث الآية الكريمة « إنا جعلناه قرآنا عربيا » والحديث الشريف : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » . والخلاف في هذا الحديث مشهور . ولكن يهنا هنا أن بعض الباحثين فهم من الأحرف اللغات ، وبحث عما في القرآن من لغات عربية قبلية . ولما عمدوا إلى اللغات الأجنبية استشكل بعض الناس عليهم بالآية ، ورأوا أن القرآن لا يحتوى إلا على العربي الخالص . وكان على رأس الفريق الأول مجاهد وعكرمة وغيرهما ، وعلى رأس الفريق الثاني الإمام الشافعي وابن جرير وأبو عبيدة اللغوي . ووفق بين الرأيين بأن هذه الألفاظ أعجمية الأصل ، ولكن العرب عربتها ، فصارت عربية . ثم انتقل بحث العرب من الميدان القرآني ، إلى الميدان اللغوي كله .

وكان البحث في أول أمره لا يتعدى ما ناسط إلى العربية من اللغات المحيطة بها . أما وضع معجم للألفاظ العربية وما يرادفها في لغة منها ، فلم يسمع عن مثله في ذلك الزمن . وبقي الأمر كذلك ، حتى ظهرت حركة إحياء اللغة الفارسية ، والدعوة إلى التأليف بها ، فظهرت للمعجم العربية الفارسية ، ثم المعجم العربية التركية وغيرها .

ثم كان عصر النهضة الحديثة في أوروبا ، الذي أقامه الغربيون على أساس الثقافات القديمة من يونانية ولاتينية وعبرية وعربية . كما احتاج العالم الغربي إلى التوسع وغزو العالم الشرقي المتأخر ، فاضطر الغربيون إلى أن يتعلموا اللغة العربية ، وظهرت حركة الاستشراق ، فوضع هؤلاء المستشرقون للمعجم العربية الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو الإيطالية أو ما إليها . ثم كانت حركة البحث في العالم العربي ، والتنبيه إلى الثقافة الغربية ، والميل إلى نقلها إلينا . فاشتدت حركة الترجمة في العالم العربي كله ، وفي مصر خاصة منذ أوائل القرن التاسع عشر . فأنجبت هذه الحركة

معالج عربية غربية ، في أواخر عهد الترجمة ، وخاصة حين شعر العلماء بضرورة الترجمة العلمية الدقيقة . ولا زال هذا النوع من المعالجات يظهر إلى اليوم .

ونستطيع من المقدمة السالفة ، أن نرى في هذه الكتب أربعة أصناف متميزة ، أولها خاص بلغات القرآن ، وثانيها باللغات القبلية ، وثالثها بالعرب (نطلقه على المغرب والدخيل) ورابعها المعالجات التي تعالج العربية مع لغة أخرى .

١ — لغات القرآن

لعل هذا الفن أول الفنون اللغوية ظهوراً — مع غريب القرآن — فقد غرست بذورها الأولى على يد ابن عباس . ولحسن الحظ وصلت إلينا رسالة منسوبة إليه ، تحت عنوان كتاب اللغات في القرآن ، من تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد . ويحيل إلى أن الكتاب يجمع بعض الروايات المعزوة إلى ابن عباس ، من عمل أحد الرواة المذكورة أسماؤهم في صدر الكتاب ، وليس من عمل ابن عباس نفسه . ولم يقصر عنايته فيه على لغات القبائل ، بل تعداها إلى لغات الفرس والنبط والحبشة وغيرهم .

والأريب المتبع في هذا الكتاب هو ترتيب المصحف ، إذ يستخرج من كل سورة ما فيها من لغات بترتيبها في المصحف ، ولكنه فيما يبدو لم يتبع ترتيب الآيات في السور ، وأباح الناشر لنفسه الحق في هذا الترتيب . أما طريقة العلاج فتقديم الآية التي فيها اللفظ ، ثم تفسيره ، ثم التنبيه على لفته . وكان في مواضع قليلة جداً يستطرد إلى الآيات التي في السور الأخرى ، ويورد فيها اللفظ بالمعنى نفسه ، وليس في الكتاب أي شاهد .

وقد بذلت محاولة قديمة لتهدية في القرنين الخامس والسادس . فالصورة القديمة التي رأينا عليها ، كانت في أيام إسماعيل بن عمرو الحداد المصري المتوفى عام ٥٤٢٩ هـ ، من روايته . ثم وصلت إلينا رواية أخرى متأخرة عن هذا الطريق نفسه ، عن شرف الدين أبي الحسن علي بن الفضل المقدسي ، عن أبي طاهر أحمد بن محمد السلمي

الأصبهاني ، وشهاب الدين أبي عبد الله محمد بن يوسف القفوتوي ، عن أبي العباس أحمد ابن إبراهيم بن أحمد الخطاب ، عن إسماعيل بن عمرو المصري السابق ذكره . وهي تختلف عن السابقة في تهذيبها . ولم أستطع العثور على المقدسي راويها الأخير ، أما السلفي فهو « حافظ الإسلام » ، وأعلى أهل الأرض إسنادا في الحديث والقراءات مع الدين والثقة والعلم ... توفي يوم الجمعة خامس عشر ربيع الآخر سنة ست وسبعين وخمس مئة كما يقول ابن الجزري^(١) في طبقات القراء . ومن هنا قلت إن الكتاب هذب في أثناء القرنين الخامس والسادس .

وتعزى هذه الرسالة التي طبعتها « دار إحياء الكتب العربية » على هامش تفسير الجلالين ، إلى أبي القاسم بن سلام . ولكنها في الحقيقة — ليست إلا نسخة مهذبة ومزينة من الكتاب المنسوب إلى ابن عباس . فقد حاول مهذبها إصلاح الخلل في ترتيبها . فرتب الآيات بحسب ورودها في السور ما أمكنه ، ونقل الآيات التي في غير مواضعها إلى سورها ، وحذف التكرار . وأضاف إلى ذلك زيادة الألفاظ القليلة . وحذف بعض ما في رسالة ابن عباس . وخالفه في تفسير بعض الألفاظ ، في مواضع متفرقة متباعدة . وليس هو أبا عبيد القاسم بن سلام ، إذ لم تذكر له رسائل من هذا النوع ، كما لم يرد له ذكر في رواة الرسالة المذكورين في أولها ، وليس في رواة الرسالة المذكورين من يسمى أبا القاسم بن سلام ، ولم أستطع معرفته ، لأن كثيراً من المفسرين يكونون بأبي القاسم ، وليس منهم أبو القاسم بن سلام ، وإن أكثر السيوطي من النقل عنه في الإتيان ، مكتفياً بذكر كنيته دون اسمه .

ولا يذهب ابن عباس فيها إلى تعريب الألفاظ السريانية والقبطية وما إليها ، وإنما إلى أن العربية وافقت فيها ما في هذه اللغات وضما وارتجالا ، لا استعارة وأخذاً . وهو مذهب يختلف قليلا عما روي عن ابن عباس ، من أنه يذهب إلى وجود للعرب في القرآن . وربما أسيء فهم مذهبه وعرضه .

وتلقف المفسرون واللغويون هذا التصنيف من ابن عباس ، وأقاموا على مثاله بعض دراساتهم . فالف فيه مقاتل بن سليمان « الأقسام واللغات » (في الأرجح) ، وهشام بن محمد الكلبي (المتوفى ٢٠٤) والمهيم بن عدي (المتوفى بين عامي ٢٠٦ ، و ٢٠٩ هـ) والقراء (٢٠٧ هـ) والأصمعي (٢١٣ هـ) وأبو زيد الأنصاري (٢١٥) وابن دريد (٣٢١) ، ولم يتمه ، ومحمد بن يحيى القطيعي ، وأحمد بن علي البيهقي (٥٤٤ هـ) بعنوان « المحيط بلغات القرآن » . وقد تنكر على الأصمعي كتابه ، لما اشتهر عنه من توقيه الكلام في الألفاظ القرآنية ، وخاصة أن أحدا غير ابن النديم ، لم يعز إليه مثل هذا الكتاب . ولم تصل إلينا هذه الكتب جميعا ، بل لم نثر إلا على اقتباس واحد من كتاب للقراء منها^(١) .

ووصل إلينا من السيوطي (٩١١) كتابان يعالجان هذا النوع ، أحدهما مطبوع في مطبعة الترقى بدمشق عام ١٣٤٨ هـ ، بعنوان « المتوكلي » ، والثاني مخطوط في دار الكتب المصرية تحت عنوان « المذهب » ، ومنه ثلاث نسخ فيها ، بل أربع : أحداها ليس عليها اسم السيوطي . كما عالجها أيضا في النوعين ٣٧ ، ٣٨ من الفصل الرابع من كتاب الإتيان .

وألف « المذهب فيما وقع في القرآن من العرب » قريبا من عام ٨٧٨ هـ ، كما يذكر في آخر النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٤ مجاميع م وقصر بحثه فيه على الألفاظ العربية ، ورتبه على الألف باء ، ابتداء من أوائل الألفاظ إلى أواخرها ، ومعتبرا في ذلك حروفها كلها ، أصلية كانت أو مزيدة . وتدل العبارة التي ختم بها الكتاب ، على أنه رعى فيه إلى الاستقصاء ، حتى اجتمع فيه من الألفاظ القرآنية العربية ما لم يجتمع في كتاب قبل هذا .

أما الكتاب الثاني المسمى « المتوكلي » فقد ألفه لأمير المؤمنين . . . الإمام المتوكل على الله ، وقد عاصر السيوطي اثنين من خلفاء العباسيين بمصر لقبوا بالمتوكل ،

أولهما أبو العز عبد العزيز المتوكل الثاني (تولى ٨٨٤ - ٩٠٣) والثاني المتوكل الثالث ابن المستمك (تولى ٩٠٣ - ٩٢٢). فالكتاب إذن مؤلف بمد عام ٨٨٤ هـ، أى بعد المذهب. وهو مثله في الحجم، وفي الاختصار على العرب دون لغات القبائل، وفي طريقة علاج الألفاظ، والاختصار، مع ميل قليل إلى البسط في المذهب وفي نسبة الأقوال إلى أصحابها. ولكنهما يختلفان في الترتيب، فلم يلجأ المؤلف إلى الترتيب الألف بآى هنا، وإنما رتب مواده بحسب اللغات. ففصل العرب عن اللغة الواحدة، عن العرب عن لغة أخرى. وقدم العرب من الحبشية، ثم الفارسية، ثم الرومية... وختم بالبربرية. ولم يرتب الألفاظ في داخل هذه الأقسام، وإنما آتى بها كيفما وردت على ذهنه.

أما النوعان المذكوران في الإتيان، فأولهما: «فما وقع فيه [أى القرآن] بغير لغة الجملز» وثانيهما: «فما وقع فيه بغير لغة العرب». وصدر النوع الأول ببعض الأقوال من الرواة المختلفين، ثم تلخص فيه كتاب أبى القاسم، الذى رأينا أنه أخذ كتابه من ابن عباس. وكان مما راحاه للاختصار حذف ما جاء فيه بلغة قريش والحجاز، تباعاً لتعنوان فصله، وترتيب الكتاب على وفق اللغات لا السور، لتغير العبارة للاختصار. فقدم ما ورد بلغة كنانة، ثم هذيل، ثم حمير، ثم جرم... الخ.

وفي العصر الحديث ألف الشيخ حمزة فتح الله في عام ١٩٠٢م «رسالة الكلمات غير العربية الواقعة في القرآن الكريم»: استجابة لرغبة يعقوب باشا أرئين وكيل نظارة المعارف المصرية. واستند مادتها من معرب الجواليتى، ومذهب السيوطى، ومار فيها على ترتيب المذهب، كما بين المؤلف في مقدمته. ولكنه جعلها جداول، تحتوى على خانات لأسم السورة فتدوها، فتد الآية (يريد رقيهما)، فلفظ الآية، فالكلمة العربية، فحالة أخيرة لمعناها ولقنها الأصلية. فهو كتاب مدرسى يراعى اليسر والسهولة والترتيب في جداول، ليتمكن التلاميذ من الفهم والحفظ.

وختم الشيخ حمزة فتح الله كتابه بتنبية، أشار فيه إلى اختلاف العلماء في وقوع رب في القرآن.

وصفة القول في هذا الفن : أن أكثر كتبه لم تصل إلينا . فخاب عنا كثير من معالم تطوره . فإذا كان لنا أن نعتد على ما بين أيدينا منه ، قلنا إنه سار في ثلاث طرق في الترتيب : على السور ، وهو أقدمها ؛ والترتيب على الألف بـاء نحو الترتيب على اللغات الأصلية ، التي أخذت الألفاظ منها . وقد رأينا هاتين الطريقتين للمرة الأولى عند السيوطي . وكان الترتيب مضطربا عند ابن عباس ، فأصلحه مذهب كتابه . واعتبر الذين اتبعوا الترتيب الألف بأبى حروف الألفاظ كلها ، أصلية ومزيدة . وكانت الكتب تميل إلى الاختصار دواما ، ولذلك لم تشترك مع بقية الفنون في كثير من المظاهر التي عمتها .

٢ - لغات القبائل

قال ابن فارس^(١) : « اختلاف لغات العرب من وجوه : أحدها : الاختلاف في الحركات . كقولنا نستعين ونستعين ، بفتح النون ، وكسرها . قال القراء : هي مفتوحة في لغة قريش وأسد ، وغيرهم يقولونها بكسر النون ، والوجه الآخر : الاختلاف في الحركة والسكون ، مثل قولهم ممسك ومفك . . . وجه آخر وهو الاختلاف في إبدال الحروف ، نحو أولئك وأولائك ، ومن ذلك الاختلاف في الممز والتلين ، نحو مستهزئون ومستهزؤون ؛ ومنه الاختلاف في التقديم والتأخير ، نحو صاعقة وصاقعة . ومنها الاختلاف في الحذف والإثبات ، نحو استعجبت واستعجبت ؛ ومنها الاختلاف في الحرف الصحيح يبدل حرفا معطلا ، نحو أما زيد وأيمأ زيد ؛ ومنها الاختلاف في التذكير والتأنيث ، فإن من العرب من يقول هذه البقر ، ومنهم من يقول هذه البقر ؛ ومنها الاختلاف في الإدغام نحو مهذون ومهذون ؛ ومنها الاختلاف في صورة الجمع ، نحو أسرى وأسارى ؛ ومنها الاختلاف في الزيادة نحو أنظروا أنظور . . . ومن الاختلاف اختلاف التضاد ، وذلك كقول حمير للقاسم : ثيب أي اقم . »

وإذن فالكتب التي تتناول هذه الأمور ، أو واحدا منها تندرج تحت كتب اللغات .
وهي كتب الإبدال ، والتذكير والتأنيث ، والأبنية ، إلى جانب كتب اللغات التي
تعالج الألفاظ وقد تنبه على القبائل التي تسكلمها . وهي التي توجه إليها عنايتنا
في هذا البحث . ولقد لقي كثير من الأنواع الأخرى عناية كبيرة ، فأمدت
المعاجم بمواد كثيرة ، ولكن لن نتناولها بالبحث ، لتأخر ظهورها .

وقد تأخر هذا الصنف من الكتب الخاصة باللغات القبلية عامة ، دون تعلق
بالقرآن ، عن الصنف الأول . فأول من ينسب إليه كتاب منه ، هو يونس بن حبيب
البصري المتوفى عام ١٧٢ هـ ، ثم توالى بعده الكتب . وثاني من ينسب إليهم
كتب في اللغات أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (المتوفى ٢٠٦ هـ) صاحب
كتاب الجيم ، المعتبر من هذا النوع من التأليف . وقد بقيت نسخة من هذا
الكتاب الذي صن به صاحبه على معاصريه ، وهي محفوظة بمكتبة الأسكوريال
بإسبانيا ، وصورتها الإدارة الثقافية للجامعة العربية ، ويقوم بتحقيقها مدير
المعهد العلمي الفرنسي بالقاهرة .

نتهل البحث في هذا الكتاب بعنوانه ، فما معناه ، وما سببه ، إذ لم يصرح
المؤلف بذلك فيه . أما كتاب العين فسمى باسمه ، لأنه ابتداء بهذا الحرف من حروف
المعجم ، على عادة قدمائنا في تسمية الكتب بأول موضوعاتها . وكان من المظنون
أن يبدأ كتاب الجيم ، بحرف الجيم ، فيتضح بذلك العنوان . ولكنه لم يبدأ بذلك ،
وإنما بدأ بالألف . وقد أدى هذا الخلاف إلى وقوع بعض الدارسين في الخطأ^(١) .

وحاول الزبيدي تفسير هذا الاسم . قال^(٢) : « وله [أي لأبي عمرو]
كتاب في معنى الجيم ، كأنه شبهه بالديباج لحسنه » . وقد أخذ هذا التفسير من
كلام لأبي عمرو ، في أن من معاني الجيم في لغة العرب الديباج . ولعل ذلك الحسن

(١) السيوطي : الزمر ١ / ٤٦ .

(٢) تاج العروس ، مادة جيم .

راجع إلى ترتيب الكتاب على وفق الحرف الأول من الكلمة ، ولم يكن ذلك ذاتا عندهم . ويؤيد كلام الزبيدي أن للكتاب اسما آخر هو : « كتاب الحروف » . قال القفطي^(١) : « سُمي بذلك لأنه مرتب على الحروف » . وقد تكون الحروف بمعنى الألفاظ أو اللغات ، ويكون معنى العنوان : « كتاب الألفاظ » . يؤيد هذا التفسير عبارة في صدر باب الفاء من الكتاب نفسه ، تقول : « وفيها حروف مكررة خمسة أو ستة » بمعنى : ألفاظ خمسة أو ستة ، واللغة نفسها تميز ذلك للضير . ويقرب من هذا المعنى الاسم الثالث ، الذي يسمى به الكتاب أيضا ، كما يقول القفطي^(٢) : « وله من التصانيف . . كتاب اللغات ، وهو الجيم ، ويعرف بكتاب الحروف » فمن الأقوال المشهورة في الحديث المعروف : « نزل القرآن على سبعة أحرف . . . » أنه صلى الله عليه وسلم يريد بها اللغات القَبَائِيَّة .

وليس في الكتاب مقدمة تهدينا إلى هدف المؤلف في كتابه ، وتجعلنا على يقين من الأمور التي قصد إليها . ولكن هذه العناوين المتعددة ، ودراسة الكتاب نفسه ، تدل على أنه رَمَى إلى تدوين الألفاظ الغريبة من لغات القبائل . ومصدق ذلك قول اليميني^(٣) : « جمع فيه الحوشى ، ولم يقصد المستعمل » . ويتفق كل هذا مع طبيعة المؤلف ، فقد « كان الغالب عليه النوادر ، وحفظ الغريب ، وأراجيز العرب . وله كتاب كبير في النوادر^(٤) » . ويتفق أيضا مع عنايته بأشعار القبائل ولغاتها^(٥) ، إذ أن هذا الغريب النادر ، هو في حقيقة الأمر لغات أقرب إلى المحلية عند هذه القبائل ، فيما إخال . ويتفق أخيرا مع ما اشتهر عن أهل الكوفة ، من أخذهم اللغة والنحو ، عن أعراب لم يأخذ عنهم أهل البصرة ، لعدم وثوقهم بهم . فمن الطبيعي أن تكون لغات هؤلاء الأعراب غريبة على اللغويين والأدباء الذين كان جل اعتمادهم على معارف البصريين .

(١) أنزه الرواة ١ / ٢٢٧ .

(٢) القفطي - أنباء الرواة ١ / ٢٢٧ .

(٣) قس المرجع ٢٢٦ .

(٤) قس المرجع ٢٢٨ .

(٥) قس المرجع ٢٢١ .

قالهم بها بلغت معرفته باللغة ، يجد الكثير من الألفاظ أو التفسيرات التي لم تمر به من قبل ، ويجد كثيرا من اللغاني يتفرد بها الشيباني ، ولا تذكر في الموسوعات للمعجمة الأخرى ، كالساز والتاج . فالزلف لا يعنى من اللفظ بمعانيه الشائعة المشهورة ، بل الغريبة التي لا يعرفها أحد . وقد يستنبط من هذا ، أن الكتاب ليس « الجيم » ، وإنما هو « النوار » ، الذي نُسب إليه أبي عمرو الشيباني من ترجم له . ولكن اختلاف اقتباسات السيوطي وعلي بن حمزة البصري^(١) من النوار عما فيه ، واتفاق اقتباس الأول^(٢) منها من الجيم ، مع ما فيه ، يدلان على أنه الجيم لا النوار .

ومنهج الشيباني في الترتيب غاية في البساطة ، فقد قسم الكتاب إلى أبواب ، فصر كل واحد منها على حرف من حروف الهجاء . واتبع في ترتيبها الطريقة المألوفة ، التي لا تزال نسير عليها اليوم ، غير أنه قدم الواو على الهاء . فالباب الأول للألف ، والثاني للباء ، والثالث للتاء . . . إلى آخر الحروف . ثم ملأ هذه الأبواب بالألفاظ المبدوءة بالحرف المختص بكل باب ، دون مراعاة لأي حرف بعدها ، ولا اعتبار للصيغ التي تتحد في حروف أصول ، تُشتق وتفرع منها ، ولا نظر لأي أمر من الأمور ، وإنما هي ألفاظ يرد بعضها وراء بعض ، وكل لفظة منفصلة عن تاليتها كل الانفصال . ولذلك لا تنقسم الأبواب إلى فصول أو مواد أو غير ذلك ، كما نعهده في المعاجم الحقيقية . فالباحث عن لفظ ينظر أوله ، فإن كان باء مثلا ، فعليه أن يقرأ باب الباء كله ، عسى أن يثر على ما يبحث عنه . ويشبه هذا ترتيب كتب النوار ، وما مثلها : كلمات غريبة منشورة ، في غير نسق ولا نظام .

وأهم ما يلاحظ في الكتاب عنايته باللفات المختلفة ، فانت لا تقرأ صفحة من الصفحات إلا وجدت فيها أكثر من اسم منسوب إلى قبيلة أو موضع من مواضع شبه الجزيرة العربية ، وتنسب إلى هذه الأسماء ألفاظ معينة ، وتفسيرات خاصة ،

(١) للزمر ١/ ٢٦١ ، ٢/ ٧٢ ، ١٠٥ ، ١١٢ ، ١٥٩ . والنسخات على أغلب الرواة .

(٢) للزمر ١/ ٢٧٥ .

والمؤلف حين يورد واحدا منهم كالسعدى مثلا ، لا يريد شخصا بذاته فيما أظن ، وإنما يقصد أن هذا اللفظ بهذا المعنى بلغة بنى سعد . وقد وردت في اللوحات الثمانى الأولى من الكتاب الألقاب التالية : الأكوعى ، السعدى ، الطائى ، الهامى ، العقوى ، الأشعرى ، الوالى ، الكلابى ، الكلبى ، الزهيرى ، البكرى ، العذرى ، النيرى ، الغنوى ، اليمانى ، النمرى ، التغلبى ، السلمى ، ورجل من أبى بكر بن كلاب ، ورجل من بنى سعد ، وقال ذات مرة فيها : هذه لغة شامية . فالكتاب ذخيرة للغات القبائل المختلفة التى عنى الشيبانى بأشعارها عناية فائقة يَسُرُّ له أن يدون أكثر من ثمانين ديوانا من دواوين أشعار القبائل . ويفوق كتاب الجيم ، من هذا الجانب جميع المعاجم التى بين أيدينا ، إذ أن إشاراتها إلى لغات القبائل قليلة متناثرة . ولعله بعد تحقيقه يعطينا من المواد ، ما يكفيننا لدراسة لغات بعض القبائل دراسة مفصلة كاملة ، أو قريبة من ذلك .

ومن الظواهر البارزة فى الكتاب — وربما أتت عن طريق عنايته باللغات — إيراد الالفاظ التى يفسرها فى عبارات لغوية فى كثير من الأحيان ، بدلا من أن يأتى بها مجردة . وأربط بين هذا وبين عنايته باللغات والنوادر معا ، لأنه حين يأتى بها فى عبارتها يحيطها بجوها الذى يكمل تفسيرها ويضئ أركانها ، ويدعمها بالدليل والشاهد على صحتها . يضاف إلى ذلك أنه يعطينا طريقة استعمالها فى تلك اللهجة ، وكيفية تركيبها مع الالفاظ الأخرى ، كما سمعها هو من أهل قبيلتها . ويعنى بذلك ، لأنه ليس من التأليفات الشائعة على الألسنة العربية جميعها . وقد مال المؤلف إلى إيراد المترادفات من الالفاظ ، ومن العبارات أيضا .

ومن الظواهر التى غلبت عليه بسبب اتباعه كتب النوادر ، اضطراب الشرح . فيكتفى فى كثير من المواضع بذكر الكلمة دون شرحها ، لشهرتها أو لأن السياق يوضح معناها . ويقتصر فى أحيان أكثر على إيراد اللفظ فى بيت من الشعر ، كأنما لا يريد منه إلا إثبات وروده .

ومنها ندوة الأعلام أو انعدامها تقريبا ، سواء أعلام الأشخاص أو القبائل أو الأماكن . فلا يوجد منها إلا الصنف الأخير « الأماكن » على قلة شديدة ، وكلها عربي . والسبب في ذلك أن الأعلام لا غرابة فيها ، ولا تتصل بها تفسيرات غير مألوفة ، وهي الأمور التي يعنى بها المؤلف .

ومنها أيضا قلة استشاده بالقرآن والحديث ، لأن الغالب عاينها لغة قریش أو الحجاز عامة . وتلك هي اللغة المعروفة المشهورة ، فلا غريب فيها ولا نادر . وربما اتصل بذلك قلة الأمثلة عنده أيضا . ولكن الشواهد الشعرية نالت الحظ الأوفر من عنايته فهي كثيرة كثرة هائلة . وكان في مواضع كثيرة يذكّر الكلمة وشرحها ثم يبتأ من الشعر ، فكلمة جديدة والشرح والشاهد الشعرى . ويسير على هذا النهج مدة طويلة ، على أنه قد يترك شرح اللفظ أحيانا . ولا يورد الكثير من الأشعار ، وحدها بل يورد الطويل أيضا ، أعني أنه قد يورد المقطوعة بأكملها . وتعليل كثرة الأشعار في الجيم يسير ، إذ كان مؤلفه من أكبر اللغويين الذين عُنوا بجمع الشعر العربي وتدوينه . ويتصل بذلك أنه كان يعنى عناية خاصة بالرجز ، فجاء قسط وافر من شواهد الشعرية في الكتاب رجزاً . وقد يسر له ملء كتابه بالغريب من الألقاظ ، لأن الرجز يتوافر فيه هذا النوع من اللفظ . ويجب أن تلتفت إلى أمر له أهمية عند المؤلف . فالشعر عنده ليس شاهداً على معنى اللفظ ، كما هو الحال عند غيره من اللغويين ، وإنما هو شاهد على وجود اللفظ في اللغة ، ويكتفى بإيراد اللفظ في الشعر دون التصريح بمعناه .

ومن الظواهر التي يجدها الباحث في الكتاب ، إيراد الكثير من الأخبار والقصص الصغيرة ، وكأنما هو أحد كتب الأمالي ، التي تعنى بتلك القصص عناية كثيرة لتفسير الغريب من ألقاظها كما هو المشاهد في أمالي القائل وكامل المبرد وغيرها . ويبدو أن الكتاب لم يتأثر فيها اعتراه من ظواهر بكتب النواذر واللغات حسب .

بل تأثر في بعض قراءاته بالرسائل الموضوعية الصغيرة التي كانت شائعة في عهده مثل كتب الإبل والنبات والخليل وغيرها . فكان في بعض المواضع يتتبع أسماء النبات مثلا في مراحل تطوره المختلفة ، وما شابه ذلك .

وألف في اللغات أيضا الفراء (٢٠٧ هـ) وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعي وأبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) وعمرو بن أبي عمرو الشيباني (٢٣١ هـ) ، وعزيز بن الفضل الهذلي في « لغات هذيل » . ولم تصل إلينا كتبهم جميعها . ونستطيع أن نضع في كتب اللغات أيضا كثيرا من أبواب الجزء الأول من إصلاح المنطق لأبي إسحاق يعقوب بن السكيت (٢١٦ هـ) وبعض أبواب الجزء الثاني ، إذ يعالج المؤلف في هذه الأبواب جميعها الألفاظ التي وردت على بناءين بمعنى واحد ، وتخرج الأبواب الأخيرة من كتب اللغات .

ونضع أيضا في كتب اللغة الأبواب التي تعرض فيها ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) للألفاظ وأمثلة الأسماء الولدة على بناءين من كتابه أدب الكاتب . وكذا الحال مع ثعلب في الفصيح ، وابن سيده (٤٥٨ هـ) فيما يقابل هذه الأبواب من مخصصه . فكل هذه الأبواب يعالج الاسم أو الفعل حين يرد فيه بناءان أو أكثر مع اتفاق معناه فيها . وفي غالب الظن ينتمي كل بناء من هذين إلى لغة قبيلة من القبائل . وسيتضح منهج هذه الأبواب حين نعالجها في موضوع الأبنية . وتأثر ابن دريد (٣٢١ هـ) خطأ سابقه من اللغويين . فخصص هذه الأمثلة التي تعالج اللغات ببحث طويل ، ألحقه بمعجمه الكبير « الجهرة » وسنتناوله أمثاله السابقة . ولكنه بعد ذلك أتى بعدة أبواب^(١) لا تسير على نظام الأمثلة ولا نستطيع أن نبعدا عن كتب اللغات والنوادر ، بل لم يستطع هو نفسه ذلك واعترف في بعضها أنه من النوادر^(٢) ، وفي بعضها الآخر أنه من اللغات .

(١) ٤٨٩ / ٣

(٢) ٤٨٩ ، ٤٧٣ ، ٤٥٩ ، ٤٥٨ ، ٤٤٩ / ٣

وبأنه أخذه عن أبي زيد^(١) . وقد أخذه من كتاب اللغات لا من النوادر ،
إذ لا تتفق المادة في الكتابين .

واستهل ابن دريد الباب الأول من اللغات بالألفاظ التي على بناء فعالة وفعالية ،
ثم التي على مفعّل ومفعلة ، ثم خاط بين أنواع كثيرة ، مثل الألفاظ التي فيها
إبدال حروف ، أو اختلاف في الحركات أو ما شاكل ذلك . وتناول في الباب
الثاني منها اختلافهم في الألفاظ الثنائية كآب وأخ ودم ، وزيادة بعضهم ميا في آخر
بعض الألفاظ (وقد عقد لذلك بابا خاصا في الملحقات بالجمهرة أيضا^(٢)) واختلافهم
في القصر والمد ، والتأنيث والتذكير . واستشهد بالقرآن والشعر ، وأكبر من
ثانيهما في الباب الثاني خاصة ، وروى فيها أيضا عن أبي عبيدة والأصمعي ، إلى
جانب أبي زيد ، وروى ذلك كله عن أبي حاتم .

وحين نظر إلى الأبواب الأخرى التي يسميها النوادر ، نجد أنها لا تختلف عن
هذين البابين في شيء . فقد عالج فيها الأفعال التي تأتي على وزنين في ماضيها ،
أو مضارعها ، والمترادفات التي تغير معناها ، أو التي تختلف بعض حروفها مع بقاء
معناها ، والألفاظ النادرة . وكل ذلك نجد في أبواب اللغات نفسها . وأكثر
في هذه الأبواب الأخذ عن أبي زيد وأبي مالك ويونس بن حبيب . وظهر فيه
اسم الأصمعي وأبي عبيدة والحرمازي أيضا . ويدل كل ذلك على شدة الصلة بين
كتب اللغات والنوادر ، فمن الممكن أن نضع هذه الأبواب أيضا في كتب
النوادر ، ولكننا نكتفي بتناولنا لها هنا .

٣ — العرب

أشرنا آنفا إلى معنى العرب والدخيل ، والفرق بينهما ، والاختلاف بين العلماء
بصدور أولهما في القرآن ، والقوانين التي وضعها النحويون واللغويون لمعرفة

(١) ٤٧٢ / ٣ ، ٤٨٤ .

(٢) ٥٠٧ / ٣ .

وقد شغلت هذه الأمور مقدمات التأليف التي عاجلت هذين النوعين من الألفاظ إلى جانب عنايتها بتوضيح مناهجها . ولذلك نبيح لأنفسنا عدم وصف هذه المقدمات اكتفاء بهذه الإشارة .

ولاندرى شينا عن التاريخ الذي وُلد فيه هذا الفن الذي يعنى بالمعرب في اللغة كلها دون أن يقصر نفسه على المعرب القرآني ، إذ لم نسمع عن كتب منه للغويين الأولين ، وإن عني به الخليل في كتاب العين ، ثم من أتى بعده من أصحاب المعاجم . ثم عني به أصحاب الموسوعات اللغوية ، مثل أبي عبيد القاسم بن سلام (٥٢٢٤) ، الذي أفرد له بعض الفصول في الغريب المصنف . ولكن ربما كانت كتب اللغات التي تكلمنا عنها في الصنف السابق ، تحتوى على هذا النوع أيضا ، وخاصة أن أبا عبيد أقام فصله على ما قاله الأصمعي وأبو عبيدة . فعليه استمد هذه الأقوال من كتابيهما في اللغات . وليس ما يمنع أن يكون جمع أقوالا متناثرة لهما في كتبهما المختلفة .

وقد سمي أبو عبيد القاسم بن سلام فصله هذا « ما دخل من غير لغات العرب في العربية » . وهو قصير في صفتين من القطع المتوسط . وافتتحه بأقوال أبي عبيدة ، وختمه بالأصمعي . ولم يحاول فيه ترتيبا ، حتى لقد كرر فيه لفظ « اليلَمَق » مرتين . ودأب أبو عبيدة والأصمعي على ذكر اللفظ ، ولغته ، وأحيانا أصله ومعناه أو مرادفه العربي إن كان له مرادف ، وشواهد من الشعر عاينه .

ثم أفرد ابن قتيبة (٥٢٧٦) فصلا من كتابه « أدب الكاتب » لما تكلم به العامة من الكلام الأعجمي ، ولذلك تؤخره إلى الكلام عن كتب العامة .

وكان في الأبواب التي ألحقها ابن دريد بآخر جمهرته باب لما تكلمت به العرب من كلام العجم ، حتى صار كاللغة^(١) . وبين فيه الألفاظ الفارسية الأصل والرومية والنبطية والسريانية . وحين انتهى الباب خصص الذي بعده للأغلاط اللغوية والخص الشعرية . ثم أفرد أربعة ألفاظ معربة بالذكر ، بدون سبب . والباب

مضطرب كله . قد أراد المؤلف أن يقسمه إلى ألفاظ معتادة وأعلام ، فبدأ بذكر النوع الأول مثل الديابوذ والقردمانى والسبيجة ، ثم النوع الثانى مثل قابوس وبسطام ، ومارية . ولكنه عاد ثانية فى آخر الباب إلى النوع الأول . كذلك أراد أن يقسمه إلى الفارسية الأصل ، والرومية ، والنبطية ، والسريانية ، ولكن اختلط عليه الأمر ولم يستطع شيئا . فبدأ بقوله لم يعنونه ، يحتوى على الألفاظ الفارسية خاصة ، ثم قسم الألفاظ الرومية ، ثم طلية ، ثم السريانية . وهذا تقسيم جميل ، لو لم يضطرب فدخل الألفاظ الفارسية خاصة فى كل نوع من الأنواع المذكورة ، حتى اضطر إلى أن يكرر عنوان الألفاظ النبطية مرتين متعاقبتين ، لاستطراده إلى الألفاظ الفارسية فى ختام القسم الأول من النبطية ؛ ولو لم يدخل الألفاظ الرومية والنبطية فى القسم السريانى . ولم يكن ذلك نتيجة خطأ منه ، بأن يعد اللفظة الفارسية رومية ، أو غير ذلك ، بل كان يدخل اللفظ فى القسم المخالف له ، وينبئه على أصله الصحيح . ويلاحظ عليه أنه فى الألفاظ الفارسية والنبطية يذكر أصلاها الأجنبى . أما الرومية والسريانية فيذكر أنها معربة فقط ، ولا يتعرض لأصلها . ولم يكن يعتمد على نفسه فحسب فى التعرف على الألفاظ المعربة بل كان ينقل أيضا عن أبى حاتم والأصمى .

ثم قفز قفزة كبيرة إلى القرن الخامس إذ يفرد ابن سيده (٤٥٨ هـ) فى السفر ٦٤ من كتاب الخصاص بابين الغرب ، وفى السفر ١٦ قسما صغيرا له أيضا . أما الباب الأول فهو « باب ما أعرب من أسماء العجمية » وتعرض فيه لمذاهب العرب . والباب كله مأخوذ من سيبويه ويشغل قريبا من الصفحة . والباب الثانى هو باب اطراد الإبدال فى الفارسية ، يشغل نحوه ٤ صفحة ، وصدده بأقوال استمدتها من سيبويه فى الحروف التى تبدلها العرب ، وشغلت هذه القواعد فى الإبدال صفحة منها .

ثم أورد باب الغرب المصنف لأبى عبيد كله ، دون تصرف منه سوى أنه حذف اسم الأصمى وأبى عبيدة منه ، واللفظ المكرر « اليلق » وزاد فى أثنائه

قولين موجزين من ابن دريد ، متصلين بكلام أبي عبيد . أما عدا ذلك فلم يحد فيه أى تغيير ، وشغل ذلك منه حوالى صفحة وثلاث صفحات . أما الجزء الأخير من الباب فاستقاه من جمهرة ابن دريد ، من المعجم والأبواب الأخيرة الملحقه به . ثم ختم الباب بكلمات قلائل من كتاب العين . وذكر فى أثناء ذلك كلمتين من ابن السكيت ، وأخرى من أبى على الفارسي . ولم يتصرف فيما نقله فى هذا الجزء أيضا إذ حافظ على عبارة ابن دريد كل المحافظة ، وعلى ترتيبه أيضا . وكان هذا يحاول أن يفرد الفارسي عن الرومى ، وهذين عن النبطى والسريانى ، وكذا فعل ابن سيده مع محافظته على اضطراب ابن دريد فى هذه المحاولة . ولم يكن يحاول أن يعطى أصل كل كلمة فى لقتها .

والقسم الثالث الذى تناول فيه العرب عنوانه : « ومن نادر الأعجمى » يتناول فيه الأعلام والأسماء الأعجمية المقصورة والمدودة ، لأن الباب كله لهذا النوع من الأعلام وهو قصير فى أربعة أسطر . وجلى أن هذا القسم لا أهمية له ، لأن معظم ألفاظه أعلام ، وهى فى غالب الظن من الأمثلة الدعوية الصرفية .

ونعثر فى القرن السادس على الكتاب الأول الخالص بالعرب ، وهو كتاب « العرب من الكلام الأعجمى » لأبى منصور الجوالقى (٤٦٥ — ٥٤٠) وهو من أكبر الكتب التى تعرضت لهذا النوع من البحث . ثم ألف عبد الله بن محمد البدرى المعروف بالبشيشى (٧٦٢ — ٨٢٠) كتاب « التذيل والتكميل » لما استعمل من اللفظ الدخيل ، وأحمد بن كمال باشا (٩٤٠هـ) رسالة فى تعريب الألفاظ الفارسية ، وشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجى (١٠٦١هـ) كتاب « شفاء الغليل » فيما فى كلام العرب من الدخيل ، ومصطفى المدنى (القرن ١١) كتاب « العرب والدخيل » .

ويتفق هؤلاء المؤلفون جميعا فى بعض الظواهر العامة ، التى أهمها أنهم يحكمون على العرب معتمدين على اللغويين الأقدمين . وكان هؤلاء يحكمون على الألفاظ بالسمع فى أغلب الأحيان . ومن هنا كانت أحكام هؤلاء للتوفيق القدماء وأصحاب

المجاميع ، من أمثال أبي عبيد وابن سيده سماعية ، لا تقوم على البحث والتحصيل ومقابلة اللغات . وقد أباح الجواليقي لنفسه الإكثار من الرجوع إلى القدماء مع الاعتراف بذلك حيناً وعدمه أحياناً ، ومع التصرف في أقوالهم . وقَلَّ الأمر نفسه من بعده العذري وابن كمال باشا خاصة ، فظهرت عندهم أسماء المعاجم . ولكنها زادا عليه في إيراد الأقوال الكثيرة في اللفظ الواحد ، لتعدد مراجعهم . وانتقوا أيضاً في اعتبارهم الأعلام الأجنبية التي عرفها العرب من الألفاظ اللغوية المعربة ، وفي الاعتماد على القرآن والشعر والحديث في الاستشهاد ، إلا أن الجواليقي كان أكثر من الأشعار . وانتقوا في طريقة علاجهم موادهم بتقديم الكلمة وتفسيرها ثم الإشارة إلى أصلها في اللغة التي عربت منها ثم الشواهد ، وبعض الأمور الأخرى . ومن الطبيعي كان المتأخر يجب أن يتفوق على المتقدم بالإكثار من الألفاظ ، أو الإتيان بأصول بعض الكلمات التي ذكرها الأول وأهل أصلها . وكثيراً ما كانوا يفعلون ذلك ، مكتفين بالنص على أنها معربة ، أو بالاستطراد إلى الأخباز الأدبية والفوائد اللغوية كما فعل العذري ، أو مناقشة الأحوال بعضها ببعض كما فعل ابن كمال باشا ، وإن كانت ألفاظه قليلة بالنسبة لما عند غيره ، أو التنبيه على المفرد والجمع واللغات في اللفظ كما عند الخفاجي . وكانت هذه الاستطرادات سبب الاختلاف بينهم .

واختلفوا في ترتيب كتبهم ، فارتضى ابن كمال باشا أن يجعل كتابه أربعة أقسام : العرب الذي غُيِّرَ وأُلْحِقَ بأبنية العرب ، وما لم يغير ولم يلحق بها ، وما لم يغير ولكنه ملحق بها ، وما غير ولم يلحق . ولم يرتب الكلمات في داخلها . وارتضى الباقون الترتيب الألفبائي باعتبار حروف الكلمات كلها أصالية ومزيدة . فرتب الجواليقي والخفاجي كلماته بحسب حرفها الأول وحده . ورتبها العذري والمدني بحسب حروفها كلها . ولكن العذري خالف نظامه في لفظ الجلالة (الله) وقدمه في صدر كتابه .

واختلفوا في المولد ، فلم يمتن به الجواليقي وابن كمال باشا ، وخفف منه العذري

والمدني ، ولكن أكثر منه الخفاجي ، وأورد ، حسب قوله في مقدمته ، ما ترك أهل اللغة التنبيه على أنه مولد ، أو لم يحققوا معناه ، أو كان غريبا نادر الاستعمال ، كما ترك بعض ما عربوه ، لعدم وروده عن يعتد به . ولما كانت اللغة العامية ليس لديها الحواجز التي تجمعها ترة المولد والدخيل عن حوزتها كالعربية الفصحى . كثير هذا النوع من الألفاظ فيها ، فاهتمت به أكثر كتب لحن العامة ، ولكننا لا نعالجه هنا ، وإنما نعالجه في كتب العامية . وكان من وجوه الاختلاف بينهم تقديم مادة عند أحدهم وتأخيرها عند الآخر . واختلاف المراجع في كل مادة .

وختام القول : إن الخفاجي كان يعتمد على الجواليقي في كتابه كثيرا ، وإن كتاب مصطفى المدني يكاد يكون مختصرا من كتاب العذري . ومسودتا هذين الكتابين الأخيرين محفوظتان في دار الكتب المصرية في مخطوطتين .

وعرفت في العصر الحديث اللغات التي جاورت العربية وعاصرتها زمنا طويلا ، وأثرت فيها وتأثرت بها . فقام الباحثون بمقابلة كثير من ألفاظ هذه اللغات بالعربية ، واستطاعوا أن يصححوا كثيرا من أحكام القدماء . وأحب بعضهم أن يضع قوائم أو معاجم صغيرة بهذه المعربات التي بحثت بحثا علميا دقيقا ، فظهر نوع جديد من كتب العرب .

ومن أول الرسائل التي عثرت عليها ، وتنحو هذا المنحى « كتاب الألفاظ الفارسية المعربة » لأدى شير (طبع بيروت ١٩٠٨) . وقد رتب هذا المؤلف ألفاظه وفقا لحروفها الأول فالثاني فالثالث . الخ . وراعى في ذلك حروفها الصائتة وحذوها ، أما الصامتة (حروف العلة) فأسقطها من اعتباره . واضطرب في الحروف الزيدة فاعتبرها أحيانا مثل بعض الألفاظ المبدوءة بالميم ، وغض النظر عنها في أحيان أخرى ، مثل بعض الألفاظ المبدوءة بالتاء .

واتسعت دائرة البحث عند المؤلف فشملت اليونانية واللاتينية ، والتركية ، والآرامية ، والإيطالية ، والألمانية ، والإنجليزية ، والفرنسية ، والأرمنية ، والروسية ،

والكردية ، والسريانية وغيرها ، برغم أنه يعنى بالألفاظ الفارسية الأصل ، كما يدل عنوان الكتاب . واعتمد المؤلف فى الألفاظ الفارسية على معجم « البرهان القاطع » لحسين بن خلف التبريزى ، وفى العربية على محيط المحيط وأقرب الموارد ، كما صرح فى مقدمته . وربما كان المرجع الفارسى معتمدا ، ولكن مرجعيه العربيين غير مرضيين . وقد ذكر فى أثناء الكتاب مراجع أخرى كثيرة .

واتفق أدنى شير مع المؤلفين السابقين فى إيراد الألفاظ ومعانيها وأصولها . ولكن اختلف عنهم فى إطالته التى لا يستطرد فيها — إلا فى النادر — وإنما بقى فى دائرة بحثه عن الأصل ومعانيه ، ومرادفاته فى اللغات الأخرى إن كانت تشترك معه فى المادة . وكان يورد هذه الألفاظ الأعجمية بحروفها الأجنبية . ولكنه اعتمد فى كثير من الألفاظ على القدماء ، فأتى بها كما ذكروها ، (وربما بدون أصلها ، لأنه لم يجدها فى مراجعه فى غالب الظن . واختلاف أدنى شير عن سابقيه فى أنه لم يحاول الاستشهاد على ألفاظه أو تتبع ورودها فى اللغة العربية إلا فى النادر .

وقيمة هذا الكتاب فى جمعه وكونه الكتاب الأول فى حجمه (١٦١ صفحة) الذى يقوم على بحث علمى ، لا على السماع وحده والاجتهاد . ويشبهه بعض الشىء القس طوبيا العنيسى فى إقامة كتابه على أسس علمية ، ولكنه عاجل الدخيل فى العاميات ، ولذلك تناولناه فيها .

وكتب الدكتور فؤاد حسنين على الأستاذ بجامعة القاهرة مقالات فى مجلة كلية الآداب فى عام ١٩٤٨ بعنوان « الدخيل فى اللغة العربية » تقوم على الأسس العلمية الدقيقة أيضا ، وترتب فيها الألفاظ وفقا لصورتها بغض النظر عن أصالة حروفها وزيادتها . وراعى فيها الكاتب الاختصار ، فكادت تشبه الجداول ، لولا إطالته فى بعض الألفاظ . ولم يقصر البحث على العربية الفصحى ، بل بحث ألفاظا عامية أيضا .

وصفة القول فى هذا النوع من العرب ، إنه بدأ متأخرا فى العربية ، إذ لم نعثر

عليه قبل أبي عبيد ، الذي خصه هو وابن دريد وابن سيده بأبواب قصيرة من كتبهم . ثم انفرد بكتاب كبير في القرن السادس ، وكانت الفصول الأولى لا تراعى أى ترتيب ثم راعت الكتب جميعها — عدا رسالة ابن كمال باشا — ترتيب ألفاظه وقفا لحروفها الأولى ، مزيدة كانت أو أصلية ، مع غض النظر عما في كتاب أدنى شير من اختلاط . وراعى ابن كمال باشا ترتيبه على الأقسام وفقا لما يحدث في الألفاظ من تغيير وعدمه . وكان منهج الأولين الحكم بالتعريب اعتمادا على السماع أو المعرفة الساذجة . ولكن الأمر صار بحثا علميا جديا في القرن التاسع عشر والعشرين ، وبدأت آثاره عند أدنى شير ، ونضجت عند الدكتور فؤاد حسنين . وكان البحث مقصورا على اللغات الفارسية والعبرية والسريانية والساميات عامة عند القدماء ، أما المحدثون فوسعوه إلى الهندية الأوربية . وقد اختلف علاجهم إطنابا وإيجازا ، فكان مؤلفو القرن التاسع وما بعده إلى الحادى عشر ميالين إلى الإطناب والاستطراد ، أما الأولون والمحدثون فموجزون . وتبع الإطناب والإيجاز الاستشهاد ، فكان قليلا مقصورا على الشعر عند أبي عبيدة والثعالبي وابن سيده ، وكثر وتعدى إلى القرآن والحديث عند الجواليقي ومن بعده . ولكن قل في العصر الحديث ثانية .

٤ - المعاجم المتعددة اللغة

كان انتشار اللغة العربية في البلاد التي فتحها المسلمون سببا في تدهور كثير من اللغات ، التي كان بعضها من اللغات الدينية التي وردت فيها كتب مقدسة مثل العبرية والسريانية . فخاف العلماء من أهل هذه اللغات عليها ، وألفوا المعاجم التي تجمع بين العربية وبينها لصياتها ، ليفهمها الناس الذين غلبت على ألسنتهم العربية . وأهم معجم سمعنا عنه في تلك العصور ، كتاب بريهلول (كان حيا في النصف الثاني من القرن الرابع) للسريانية والعربية . ونشره دوفال في باريس في مجلدين ضخمين . يزيدان على ألف صفحة من القطع الكبير . وربما كانت هذه المعاجم الأولى من نوعها ، ومن الواضح أن القائمين بها ليسوا عربا ولا مسلمين .

وأدى انقسام الخلافة العباسية إلى إمارات صغيرة ، تغلب على أكثرها
الفرس والترك ، وخاصة في المشرق ، إلى محاولة هؤلاء الأمراء إحياء لغاتهم
الوطنية . وأثمرت هذه الحركة معاجم عربية فارسية ، تذكر اللفظ العربي ومرادفه
في الفارسية . وقد سارت هذه المعاجم في السبل التي سارت فيها المعاجم العربية .
فكان منها ما احتضن نظام الأبجدية مثل كتاب المصادر لأبي عبد الله الحسين بن
علي الزوزني (٤٨٦ هـ) ومقدمة الأدب للزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨) ، وما احتضن
نظام رسائل الموضوعات الصغيرة مثل تلك الرسالة المحفوظة في دار الكتب المصرية
(تحت رقم لفة ٦٣٤) باسم المقدمة ولا يعرف مؤلفها ، وما احتضن النظام الألف
بأى مثل بقية الكتب .

وفي الوقت نفسه أو بعده بقليل ، ظهرت معاجم أخرى تضع مع العربية اللفة
التركية . وهذه المعاجم العربية التركية كثيرة تكاد تقارب المعاجم الفارسية العدد .
وكثيرا ما كان يجمع بينهما مع العربية في معجم واحد مثل كتاب « منتهى الأرب ،
في لغة الترك والعجم والعرب » لأحمد بن محمد بن عرّيشاه (٨٥٤ هـ) . ولم نسمع عن
معاجم في اللغات الأخرى ولكننا لا نستبعد وجود ذلك . ومنهج هذه المعاجم مقصور
على ذكر اللفظ ثم مرادفه في اللغة الأخرى ، ولا يختلف عن ذلك كثيرا . ومن
الظواهر البارزة في هذه الحركة أن كثيرا من المؤلفين ترجعوا صحاح الجوهري
وقاموس الفيروز آبادي إلى الفارسية والتركية .

وعرفت مصر معجمات عربية لم يتنبه إليها أكثر الباحثين . فحينما انتشرت اللغة
العربية انتشارا واسعا النطاق بين المصريين ، وزلزلت أركان اللغة القبطية ، حاول الأقباط
أن يصدوا هذا السيل العرم عن لغتهم ، وأن يدفعوا عنها ما استطاعوا ، وأن يعرفوا
الألفاظ القبطية للذين غلبت عليهم العربية . فألفوا معجمات صغيرة تتناول بعض
الألفاظ القبطية وترجمتها العربية ، وسموا هذه المعجمات أو التي يحسن بنا تسميتها
مفردات لصغرها « السلام » لأنها الوسيلة التي يرتقي بها الإنسان للتدرج في فهم

مغالم اللغة والوصول بواسطتها إلى أعلى درجات المعرفة . وكان يطلق على كل إنسان يعرف الترجمة القبطية سُمِّي ، واستمرت هذه التسمية شائعة (بين الأقباط) إلى أواخر القرن التاسع عشر^(١) .

ومن أول هذه المفردات : سلم السمودي ، وهو الأنبا يُونُس أسقف سمود (من أهل القرن السابع الهجري) . وقد أخذ مفردات هذا السلم من الأناجيل الأربعة والرسائل والمزامير والكتب الكنسية . وسار في ترتيبه على نظام كتب الشروح ، فقدم الألفاظ التي أخذها من إنجيل يوحنا فتى فلوفا مرقس . . . الخ بالترتيب الراجح في العبارة السابقة . وراعى في كل إنجيل ترتيب الإصحاحات والآيات . أيضا . ولكنه لم يحاول استيعاب الألفاظ وإنما اختار قليلا منها . ونهج على أن يورد اللفظ القبطي ومرادفه العربي حسب .

ثم ألف في هذا القرن أيضا أبو اسحاق بن العسال « السلم المقتنى ، والذهب المصنّى » . وسار فيه على نظام صحاح الجوهري . ثم أحرق هذا السلم في بعض الاضطرابات التي حدثت في مصر عام ٦٥٨ هـ فوضع مؤلفة سلماً آخر ، هو السلم الكبير . وسار فيه على الموضوعات ، كالخصص لابن سيده ، فقسمه إلى ٣٠ بابا (وفي بعض النسخ ٢٥ بابا) إذ تجمع بين بعض الأبواب في الباب الواحد) وسار في الأبواب الأولى أسماء الله والعالم العلوى ، ثم العالم السفلى والشهور والأيام والأعداد ، ثم الإنسان من جميع نواحيه ، ثم أنواع الحيوان والنبات ، ثم بعض الأمور المختلفة ، ثم بعض الأمور الدينية مثل الكنيسة وطقوسها وآلاتها وأسماء آدم وأبنائه والأنبياء والشهداء ، ثم ختمه بما يذكر في القبطية ويؤثث في العربية والعكس ، وبعض أمور لغوية أخرى . ونهجه في إيراد الألفاظ كنهجه في سلمه السابق .

ويقتنى المتحف القبطي مخطوطات هذه السلاسل جميعها . ومن الطبيعي أن هناك سلاسل أخرى ، ولكنها خارجة عن نطاق بحثنا .

(١) يسى عبد المسيح « المقدمات والسلام » مجلة رسالة مارينا في عيد النيروز ١٩٦٤

ومنذ ابتدأت حركة الاستشراق عنى القائمون بها بدراسة اللغة العربية لتفتح لهم كنوز الثقافة العربية ، ولتفتح لهم أسواق بلاد الشرق العربى ، وفى نفس الوقت تفتح لهم الطرق إلى استعمارها . وأول معجم نسمع عنه ألفه رافلنج • F Rapheleng • فى القرن السادس عشر وطبع بعد وفاته فى أوائل القرن التاسع عشر (عام ١٦١٣) ثم أعيد طبعه مرارا . ثم وضع « وليم بدول W. Bedwell » (١٥٦١ — ١٦٣٢) معجما فى سبع مجلدات لم يطبع ، و « جوليس Golius » (١٥٩٦ — ١٦٦٧) معجما عربيا لاتينيا استعان فيه بالصحيح ، وطبعه بايدن عام ١٦٥٣ م وبقي مرجع المستشرقين حتى ظهر معجم فريتاج ، ثم وضع « أدمند كاستل E. Castell » (١٦٠٦ — ١٦٨٥) معجما للغات السامية جمعه فى ١٨ سنة ، ونشر عام ١٦٦٩ ، وأعيد طبعه عدة مرات ، ثم وضع « مينيسكى Meninski » فى فينا معجما ضخما للغات التركية والفارسية والعربية ، مع ترجمة مفرداته إلى اللاتينية والفرنسية والألمانية والبولونية ، وبأشر طبعه فى سنة ١٦٨٠ وأنجزه سنة ١٦٨٧ ، وأعيد طبعه فى فينا سنة ١٧٨٠ فى أربعة مجلدات ضخام .

وتدقت المعاجم فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وتعددت لغاتها ما بين فرنسية وألمانية وإنجليزية وروسية من الفرييات ، وفارسية وتركية من الشرقيات ، وعبرية وسريانية من الساميات إلى جانب العربية ، وتجاوز التأليف هذين القرنين إلى القرن العشرين ، فظهر بعض المعاجم القليلة فيه وآخرها معجم « بارانوف Baranov »^(١) الروسى العربى ، وجمعه من الكتب الحديثة والصحافة المعاصرة فى العالم العربى ، ولا سيما مصر ، ومعجم زلنسكا التشيكى العربى الذى ظهر فى القاهرة عام ١٩٤٨ .

وشارك العرب عامة والمصريون خاصة فى هذه الحركة منذ القرن التاسع عشر بعد اتصالهم بالغربيين ، وابتداء حركة الترجمة لنقل العلوم والمعارف الغربية . وأول معجم

(١) أحسرك المؤلف إهداءه إلى نسخة من معجمه ، ولفته نظرى إلى أنه لم يمت فى الحرب الأخيرة ، كما ذكرت فى طبعى الأولى .

سمعت عنه من مؤلفات المصريين « القاموس الطبى » فرنسى عربى للدكتور محمود رشدى البقلى ، طبع فى باريس عام ١٢٨٦ هـ (أى حوالى ١٨٦٨ م) . ولا زالت هذه الحركة قائمة حتى اليوم ، وخاصة بعد أن انتبه مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى تعريب مصطلحات العلوم والفنون المختلفة . فأخذ يجمع هذه المصطلحات الأجنبية ، ويطبّعها فى رسائل صغيرة ، ينشرها فى العالم العربى لاستعمالها بدلا من هذه الألفاظ . وقد قامت المعاجم التى ألفها المصريون على نظام معاجم المستشرقين .

ولا تختلف مناهج هذه المعاجم فى أغلبها . فهى تندرج تحت فئتين : الأولى ترتب بحسب الألفاظ العربية ، والأخرى بحسب ألفاظ اللغة العربية التى تعالجها . فإذا كان الترتيب معقودا للعربية ، وجد مذهبان : مذهب المواد ، ومذهب الألفاظ . أما الأول فيورد المادة وتحتها مشتقاتها ، ويذكر مرادف كل مشتق . وأما الثانى فيورد كل لفظ بحسب صورته ثم يذكر مرادفه العربى . ولا يبالى أن تتفرق الألفاظ المشتقة من مادة واحدة . وأما الفئة الثانية فاحتضنت بطبيعة الحال ترتيب المعاجم العربية الخالصة ، وهو اعتبار صورة الألفاظ ، ثم تذكر المرادفات العربية . وفيما عدا هذا الاختلاف تتفق جميعها فى مظاهرها أو فى أغلبها . فيذكر اللفظ ثم مرادفاته فى اللغة الأخرى ، أو شرحه بعبارة مطولة مع مرادفاته ، وقد يذكر مرادفاته فى لغته أيضا . والتزمت جميعها التنبيه على بعض أمور فيما تذكره من ألفاظ بالرمز ، فترمز إلى كونه مفردا أو جمعا مذكرا أو مؤنثا ، اسما أو فعلا أو مصدرا أو صفة أو صفة فعل Adverb وبعض أمور أخرى تختلف قلة وكثرة من معجم إلى آخر ، مثل الفعل اللازم والمتعدى إلى مفعول وإلى منعولين والمصدر الذى أخذت منه الكلمة وما شابه ذلك . وعنى أكثرها بتأليف الألفاظ فى عبارات خاصة ، وباللغات العربية العامية ، فاستقى منها كثيرا . وأبرز من فعل ذلك المؤلفون الفرنسيون الذين اهتموا بصفة خاصة بلهجات الجزائر والمغرب وتونس ولهجات سورية ولبنان بدرجة أقل ، وهى مواطن انتشار نفوذهم السياسى . واختلف لين Lane (١٨٠١ — ١٨٧٦) عن هذا المنهج فى معجمه الكبير

الذي سماه « مد القاموس » قد ترجم فيه « تاج العروس » للسيد محمد مرتضى الزبيدي ، مع حذف ما تكرر من ألفاظ في مواده ، ولكنه إلى جانب هذا احتفظ بالرموز . وقد جعله هذا المنهج أشهر معاجم المستشرقين ، وأكثرها أمانة ، وأحرارها بالتصديق والثقة .

٥ - كتب لحن العامة

أخذ اللحن ينتشر على ألسنة العرب والمتكلمين بالعربية ، حتى ظهرت لغة تخلصت من الإعراب ، وخالفت العربية الفصحى في كثير من المفردات ، وفي طريقة تأليف العبارات ، وبعض الخصائص اللغوية الأخرى ، وسميت تلك اللغة العامية ، لجرياتها على ألسنة العامة من الناس . وأراد اللغويون أن يجنبوا الفصحى شر هذه اللغة ، فالفروا الكتب التي تبين أخطاءها وتنبه على وجوه الصواب فيها . ولكن العامية مضت في طريقها لا تلوى على شيء ، حتى تغلبت على ألسنة الخاصة من الناس والعلماء ، فألفت الكتب أيضا في لحن الخواص . ثم شملت العامية كل لسان ، فلم يبق كبير فرق بين ألسنة الخواص والعوام ، في عصور الجهل والتأخر ، فكانت الكتب اللغوية تتناول لحن الفشتين بدون تفرقة . وقد أطلق لغويو العرب على الألفاظ العامية عدة ألقاب ، منها العامي والمولد والمحدث .

ولكن خطر العامية لم يبلغ في العصور القديمة مبلغه في مطلع عصرنا الحديث . فقد خرجنا من عصور الجهل والظلمات ، والعامية تسيطر على جميع أرجاء الحياة ، والعربية الفصحى مستترة منزوية في الكتب القديمة ، كأنما هي من اللغات البائدة . وتنوعت حياتنا وتلوّنت بألوان جديدة غريبة في أغلبها ، عبرت عنها العامية بالألفاظ الدخيلة ، ووقفت العربية حيالها موقفا سلبيا . فقام جماعة من الكتاب بالدعوة إلى استخدام العامية لغة أساسية في جميع أنحاء حياتنا ، واطراح الفصحى . ومن الطبيعي أن قامت فئة أخرى تعارضهم وتطالب بإحياء العربية ، والتمسك بها . فوجدت المؤلفات الكثيرة

كثرة هائلة تخوض هذه المشكلة ، وتلج فيها بالرأى . وتناول كثير من الكتب المؤلفة في « لحن العامة » أو لغاتهم معظم هذه المسائل بالعرض والتحليل والتعليل في مقدماتها ، إلى جانب شرحهم مناهجهم^(١) . ويبدو أن كتب لحن العامة في نشأتها الأولى ، لم تكن تتعرض للألفاظ الدخيلة أو المعربة ، ولكنها ابتدأت ذلك من عهد ابن قتيبة في أدب الكاتب ، وأكثرت منه في عصرنا الحديث ، لطفيان الدخيل على عامياتنا .

وإذا أردنا أن نصنف هذه الكتب وفقا للمنهج الذي اتبعته في ترتيبها ، وجدنا ثلاثة أصناف واضحة ، ينطوي كل منها على فروعيات تحتها . فالصنف الأول وهو الأيسر لم يسر على طريقة معينة ، وإنما أورد الألفاظ والأساليب كيفما اتفق الحال . واتبع الثاني التقسيم إلى فصول ، تحتوى على أنواع متشابهة . أما الصنف الثالث فالتزم الترتيب الألفبائي . وأحب أن أضيف إليها صنفا رابعا اتخذ طريقة الجداول ، وإن تنوع الترتيب في داخلها . وهاك تفصيل هذه الأصناف :

١ - يتبع الصنف الأول من المناهج الكتب القديمة في غالبها ، وكتب لحن الخاصة ، والصحف حديثا . فالكتاب المنسوب إلى الكسائي ، وهو أقدم كتاب وصل إلينا ، يرتب ألفاظه على النحو التالي : (حرص ، نغم ، دع ، نقد ، عجز ، ظفر ، صرف ...) ولعله يمثل كثيرا من الكتب القديمة . والحريري لا يرتب درة الفواص ، فتتبعه في ذلك أكثر شروحه . وتغفل الأمر نفسه جميع كتب قد لغة الصحف سوى كتاب الزعبلاني ، وهو آخرها ظهورا . وكتاب الزعبلاني يرتب إلى فصول ، ولكن المواد لا ترتب داخل هذه الفصول . ولعل السبب هنا واضح ، فكتب لحن الخاصة تتعرض لأخطاء مدونة شائعة ، فتمرضها وفقا لعثورها عليها في المدونات ، لا وفقا لترتيب خاص . وكانت كتب ابن سلام والجندي (قد لكتاب اليازجي) والغلاييني (نقد لكتاب المنذر) تسير وفقا للكتب التي تنقدها ، مادة مادة كالكتابين الأولين ، أو صفحة صفحة كالأخير .

(١) انظر كتاب لحن العامة في ضوء الدراسات الفوقية الحديثة للدكتور عبد العزيز مطر ومقالات الأستاذ عيسى إسكندر الطوف في مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية .

واختلفت كتب هذا الصنف في علاج الفاظها : فذهبت فئة إلى الاختصار بتقليل الشواهد ، والاختصار على ذكر اللحن ، وإبانة موضع الخطأ فيه وصوابه ، وعدم الاستطراد . وتتمثل في كتاب الكسائي ، وسهيم الألفاظ في وهم الألفاظ ، لمحمد بن إبراهيم بن الحنبل (١٠٢٨ هـ) وفي الكتب الحديثة التي تعالج لغة الصحف والكتب التي تنقدها . ومن الطبيعي أن نرى الكسائي يعتمد في التصويب على الشواهد من قرآن وشعر ، على حين يعتمد المحدثون على أقوال المعجمات اللغوية . فالكسائي لم ير شيئاً منها ، والمحدثون ليس لديهم ما يعتمدون عليه غيرها . وفي النفس شيء من نسبة هذا الكتاب إلى الكسائي . فإني لم أجد أحداً عزا إليه كتاباً من هذا النوع . واعترف الناشر بذلك ، ونبه على أمر أخطر منه ، إذ صرح بأن جل مضمون الكتاب لا يلائم ما رواه اللغويون عن الكسائي^(١) . ورأيت في إحدى قراءته^(٢) يروي عن أبي زيد الأنصاري البصري . ولم نسمع ذلك عن الكسائي ، وإنما سمعنا أنه روى عن يونس والخليل البصريين . ولذلك فإني أكثر ميلاً إلى نسبه إلى أحد تلاميذ أبي زيد ، إن لم تكن هذه الفقرة مقحمة على الكتاب . والذين يروون عن أبي زيد ، وينسب إليهم كتب في لحن العامة ، هم أبو عبيدة والأصمعي ، وأبو نصر أحمد بن حاتم ، والمازني ، وأبو حاتم السجستاني ، وأبو عبيد القاسم بن سلام . ولا نستطيع أن نعزوه إلى أحدهم بعينه ، لأن كتبهم لم توصف . ولكننا نستطيع أن نبعد منهم الأصمعي ، فقد اقتبس ابن يعيش^(٣) فقرة من كتابه ، ليست في هذا الكتاب . وكذلك الأمر مع أبي حاتم السجستاني الذي روى صاحب المؤتلف والمختلف^(٤) من كتابه بيتاً من الشعر ، غير موجود في هذا الكتاب .

وكتب اللحن الأخرى كثيرة الاستطراد ، والشواهد ، تحتفل بالمسائل الأدبية والنحوية والصرفية والبلاغية وما إليها . وتتمثل أحسن التمثل في درة الغواص

(١) ص ٢٢ .

(٢) ص ٣٠ .

(٣) ص ٢٢ .

(٤) شرح الفصل ١ / ٨ طبع أوربة .

للحريري ، وشرحها للشهاب الخفاجي ، وما دار حولها من كتب . وقد أكثر
الحريري من الاستشهاد بالحديث .

٢ — الصنف الثاني من أصحاب المناهج طرحوا الفوضى التي في كتب الصنف
الأول ، وقسموا كتبهم إلى فصول ، بحسب اعتبارات مختلفة . ونستطيع أن نصنف
هذا الصنف من الكتب أنواعا ، وفقا لهذه الاعتبارات .

(١) فالنوع الأول في الوجود اعتمد في تقسيماته على التحريفات التي طرأت على
الألفاظ العامة ، سواء أكانت في ضبطها أم حروفها أم معانيها ، أم طريقة تعديتها
ولزومها ، ثم انحاط بين أبنيتها المختلفة . ويتمثل هذا النوع عند ابن السكيت
(توفي ٢٤٤ هـ) وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) وثعلب (٢٩١ هـ) والزيدي (٣٧٩)
وابن مكي الصقلي (٥٠١) والجواليقي (٥٣٩) والقنوجي (طبع كتابه ١٨٧٨)
والزعبلاوي (طبع ١٩٣٩) .

صنف ابن السكيت كتابه « إصلاح المنطق » الذي يدل عنوانه على انتمائه إلى
كتب لحن العامة ، وإن لم تكن له مقدمة تؤيد ذلك . والأبواب التي صرح فيها
بخطأ العامة عشرة ، نستطيع أن نجعلها في أربعة أمور : الأول يجمع باب « ما هو
مكسور الأول مما فتحته العامة أو ضمت » و « ما جاء فُعلت بالفتحة مما تكسره
العامة أو تضمه ، وقد يحىء في بعضه لغة إلا أن الفصحى الفتح » . ومن الواضح
أنهما ينتميان إلى « تحريف الضبط » . وكان المؤلف يذكر فيهما اللفظ ، ويفسره
إن لم يكن معروفا ، وينبه على الخطأ أو لا ينبه ، اكتفاء بالعنوان .

الثاني يضم باب « ما يهمز مما تركت العامة همزه » و « ما يتكلم فيه بالصاد
كما يتكلم به العامة بالسين ، وما يتكلم فيه بالسين فيتكلم فيه العامة بالصاد »
و « ما يغلط فيه يتكلم فيه بالياء وإنما هو بالواو » . ونستطيع أن نجعلها تحت
عنوان « تحريف الحروف » . واتبع فيها المؤلف الطريقة السابقة في العلاج . ونرى
فيها قلة احتفاله بالشواهد ، والتفاته أحيانا إلى مشتق أو مشتقين من مادته .

الثالث في الحقيقة فرع من النوع الثاني ، ولكننا نفرد به بالذكر لأهميته في العربية ويضم بابي « ما يتكلم فيه بفعلت مما يفاط فيه العلة فيتكلمون بأفعلت » و « ما يحكم فيه بأفعلت مما يتكلم فيه العامة بفعلت » . وهاتان الصيغتان من أهم أسباب الخطأ في العربية ، حتى اضطر كثير من المؤلفين إلى إفرادهما بالتأليف . والباب الثاني منها من أكبر أبواب « الإصلاح » حجبا .

الرابع يضم أبواب « ما تضعه العامة في غير موضعه » . وهذه الأبواب مضطربة بكثرة فيها الاستطراد . فلا يأتي فيها إلا بكلمة أو اثنتين مما تفاط فيه العامة ، ثم ينتقل إلى الأبنية ، فهي ليست أبوابا بالمعنى المفهوم . ويدل العنوان على أنها الألفاظ التي غيرت العامة معناها . ولكنه لا يقتصر على هذا النوع ، وإنما يذكر فيها بعض الأنواع الثلاثة السابقة . وتكررت الألفاظ في أكثر من باب منها مثل « تنزه » .

ويلاحظ أن هذه الأبواب لا تختلف عن بقية أبواب الكتاب ، فالهم أن يذكر موطن الخطأ أو اللبس في الألفاظ . ولا مانع عنده بعد ذلك ، من تفسير هذا اللفظ أحيانا ، والاستشهاد عليه بالقرآن أو الشعر أو الحديث . ولم يحاول ابن السكيت أن يربط المواد في أبوابه ، وفقا لحروفها الأولى أو الأخيرة ، مثله في ذلك مثل كتب الصنف الأول . وأكثر من الاستطراد فضاء الأساس الذي أقام عليه تقسيم بعض الأبواب .

وأفرد ابن قتيبة القسم الثاني من كتابه « أدب الكاتب » وهو ما سماه « كتاب تقويم اللسان » وأبوابا من الكتب الأخرى فيه لفاظ العامة . وسار فيها على نظام ابن السكيت ، فجعلها للألفاظ التي تشكل على المتكلمين فيغلطون فيها . وسار في أكثرها على نظام الأبنية وإن عدل عن تسمية عناوين أبوابه بالأوزان كما فعل ابن السكيت . وتشبه الأبواب الأولى من كتاب تقويم اللسان ، ما نجده في كتاب الإصلاح من العناية بالصيغ التي يقع فيها الخطأ إذا كانت من مادة واحدة ، تختلف

معانيها باختلاف ضبطها أو صيقتها . واتبع ابن قتيبة تقسيم الإصلاح مع زيادات تحريف الضبط الذي كان في باين عند ابن السكيت وأصبح في ١٧ بابا عند ابن قتيبة .

ويضم النوع الثاني من الفاظ وهو « تحريف الحروف » تسعة أبواب ، يقابلها ثلاثة عند ابن السكيت . ويلاحظ فيها نفس الأمور التي لوحظت في الأبواب السابقة . يضاف إليها اضطراب أساس التقسيم إذا كان الحرف المغير في الأبواب الأولى . ثم صار مجرد التغير في الباب السادس والسابع ، ثم صار موضوع الألفاظ في الثامن والتاسع .

ولا نجد النوع الثالث في « كتاب تقويم اللسان » من أدب الكاتب ، وإنما في « كتاب الأبنية » ، وهو القسم الثالث من كتاب ابن قتيبة .

النوع الرابع : المغير المعنى ، وله باب واحد عنوانه « باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه » وهو ما في الإصلاح تقريبا . ويتبين هذا الجمع أن ابن قتيبة يرى من الاضطراب الذي عند ابن السكيت في هذه الأبواب .

وزاد ابن قتيبة نوعين آخرين على ما كان عند ابن السكيت : الأول ما يتعلق بالتعدي وال لزوم ، وهو في « باب ما يعدى بحرف صفة أو بغيره ، والعام لا تعديه ، أو لا يمدى والعام تعديه » . وكان المؤلف يقدم اللفظ وينبه على الخطأ ، وهو باب قصير في صفحة واحدة ، ووضع ابن قتيبة في الكتاب الثاني « تقويم اللسان » .

الثاني يتناول الدخيل وعنوانه « ما تكلم به العامة من الكلام الأعجمي » . وكان المؤلف فيه يذكر اللفظ ويفسره على أصله الأعجمي .

وهذا الباب أطول من سابقه ، ووضع ابن قتيبة في الكتاب الثالث « الأبنية » . ولم يراع فيه أن يرتب مواده داخل فصوله ، مثله في ذلك مثل ابن السكيت . ويكاد الاثنان يتفقان في طريقة العلاج ، مع ملاحظة :

— أن ابن قتيبة أحسن تنظيما لأبوابه من ابن السكيت ، وأقل استطرادا ولكنه لم يصل إلى ترتيب محكم مبرأ من العيوب .

— عدم وضع ابن قتيبة الأبواب المتشابهة بعضها بجوار بعضا حيانا . فقد كان

في مسوره أن يضع البابين الخامس والسابع متتاليين ، لأنهما يتناولان المفتوح الأصل حين يغير إلى كسرة أو ضمة . وكذا الأمر مع البابين السادس والعاشر ، وقد تلافى ذلك في المضموم .

— تداخل بعض الأبواب مثل البابين الخامس والثاني عشر ، والبابين السابع والثالث عشر ؛ إذ أن كل باين يشتملان على نوع متفق ، مثل المفتوح الذي يغير إلى كسرة أو المكسور المغير إلى فتحة ، وما مائل ذلك . لكن ما يشفع له أن الأبواب الأولى منها خاصة بالأسماء ، وإن لم ينبذ المؤلف على ذلك ؛ والثانية خاصة بالأفعال كما يدل العنوان .

— قصر هذه الأبواب حتى لا يتعدى كثير منها الصفحة الواحدة .

— فصله بين بعض هذه الأبواب بأبواب غريبة عنها ، من المصحف والمحرف الجروف ، كما يظهر في فهرس الكتاب نفسه .

وسار على نظام الأبنية أيضا ثعلب في الفصيح ، الذي أشار مؤلفه إلى أنه من الكتب التي تعالج لحن العامة والخاصة بقوله في المقدمة « هذا كتاب اختيار فصيح الكلام ، مما يجري في كلام الناس وكتبهم . فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها فأخبرنا بصواب ذلك ، ومنه ما فيه لفتان وثلاث وأكثر من ذلك ، فأخبرنا بأفصحهم ، ومنه ما فيه لفتان كثرتا واستعملتا ولم تكن إحداهما أكثر من الأخرى فأخبرنا بهما » . ولكنه لم يلتزم في منهجه التنبيه على العامى أو الخطأ ، مكتفيا بذكر الفصيح والصواب . فآثر ذلك في تقسيم أبوابه ، فاختلقت كثيرا عن أبواب إصلاح المنطق وأدب الكاتب . فنحن لا نجد فيه الأنواع التي رأيناها فيهما ، ولكن الأبنية وحدها . فهو مثلا يخص بابا لقبّلت بفتح العين ، وفعلت بكسر العين ، وفعلت بغير ألف . . الخ فالأساس الذي يقام عليه التقسيم واحد ، هو حركة اللفظ الفصيح أو بناؤه . أما أساس تقسيم الإصلاح وأدب الكاتب فذو شعبتين ، هما حركة اللفظ الفصيح أو بناؤه ، وما يصير إليه عند العامة . وهذه الشعبة الثانية أهملها ثعلب تماما ، إلا في أحيان نادرة ، كان يقول فيها : « ولا تقول كذا » .

وفي فصل واحد أخذه من أدب الكاتب وعنوانه « فصل : قال ابن قتيبة في باب ما جاء مخففاً والعامة تشدده » . ولذلك فالنصيح أقرب إلى الأبواب التي لا يُعنى فيها ابن السكيت بفاظ العامة من الإصلاح .

واختلف النصيح عن سابقه أيضاً في الاختصار الشديد الذي التزمه ، حتى جعله لا ينتهي بتفسير أكثر المواد التي ذكرها ، والإقلال من الشواهد عليها واتخاذها من الشعر وحده . وقد فعل ذلك سلفاء ولكن إلى درجة أقل منه .

ويلاحظ عنده ميله إلى الانتظام ، أكثر من سابقه ، في إيراد المضارع أو المصدر ، كما يلاحظ أنه اتفق معهما في عدم ترتيب المواد في داخل الأبواب . وترك نظام الأبنية في بعض الأبواب ، مثل باب ما جرى مثلاً أو كالمثل ، وباب حروف منفردة ، وباب من الفرق . فأساس تقسيم الأول والثالث منها موضوعه ، أما الثاني فلا أساس له . وقد رأينا مثل هذه الأبواب في الإصلاح وأدب الكاتب .

ويبدو أن ثعلباً اعتمد على القراء في معظم المواد التي ذكرها ، فقال ابن خَلَّكان^(١) في أثناء ذكره كتب القراء « وله كتاب البهاء ، وهو صغير الحجم ، ووقفت عليه ، ورأيت فيه أكثر الألفاظ التي استعملها أبو العباس ثعلب في كتاب النصيح . وهو في حجم النصيح ، غير أنه غير مرتبه على صورة أخرى . وعلى الحقيقة ليس لثعلب في النصيح سوى الترتيب وزيادة يسيرة . وفي كتاب البهاء أيضاً ألفاظ ليست في النصيح قليلة ، وليس في السكتيين اختلاف إلا في شيء قليل » . والحقيقة أن ثعلباً « حفظ كتب القراء ، فلم يشذ منها حرف^(٢) » . ومن المؤرخين من سلبه الكتاب جملة ، فنسبه إلى الحسن بن داود الرقي ، أو يعقوب بن السكيت .

(١) الوفيات ٢ : ٢٢٩ .

(٢) السيوطي : البنية ١٧٢ .

وقسم أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي كتابه « لحن العامة » إلى قسمين :
القسم الأول ما أفسدته العامة ، ويشمل ما غيرت في أصواته ، من استبدال حرف
بآخر ، أو تسكين لمتحرك ، أو تحريك لساكن ، وما مائل ذلك . والقسم الثاني
ما وضعوه في غير موضعه ، وهو خاص بما أخطئوا في معانيه .

ولم يرتب المؤلف مواده في داخل القسمين أي ترتيب ، غير أنه بدأ بثلاث
عبارات دينية للتبرك ، هي قولهم : هو الله الأزلي ، وقولهم في شأنه عز وجل : هذه
صفة ذاته ، وقولهم : اللهم صل على سيدنا محمد وآله .

وألف في عرض مادة الكتاب أن يبدأ بذكر الخطأ ثم يذكر الصواب .
وتوسع فشرح واستشهد وذكر المشتقات وأورد الأخبار وذكر الأسانيد أحيانا .

كذلك قسم أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي كتابه « تثقيف اللسان
وتلقيح الجنان » إلى ٥٠ بابا ، مثل باب التصحيف ، باب التبديل ، باب ما غيروا
من الأسماء بالزيادة . الخ ، بادئا منها بالتصحيف « لأن ذلك كان سبب تأليف
الكتاب ومفتاح النظر في تصنيفه ثم أتبعته كلاما يليق به أو يقاربه . . .
واستفتحت بحديث النبي صلى الله عليه وسلم تيمنا باسمه ، وتبركا بذكره » .

أما المواد التي أوردها في داخل هذه الأبواب فلم يراغ أي ترتيب فيها غير
البابين الأولين ، اللذين رتب موادها حسب الحرف الذي يقع فيه التصحيف
أو التبديل .

وتردد أبو حفص في عرضه مادته بين الإيجاز والإطناب . فاقصر أحيانا على
الخطأ والصواب ، واعتمد أحيانا على الشواهد من القرآن والحديث والشعر
والأمثال والأحوال والأخبار .

وتخلص الجواليقي في تكملة من هذه الأقسام الكثيرة ، وجعلها ثلاثة أقسام ذكرها في المقدمة في قوله « [١] فنها ما يضعه الناس غير موضعه ، أو يقصرونه على مخصوص وهو شائع ، [٢] ومنها ما يقلبونه ويزيلونه عن جهته ، [٣] ومنها ما ينقص منه ويزاد فيه ، وتبدل بعض حركاته أو بعض حروفه بغيره » .

والنوع الأول عنده هو الرابع عند ابن السكيت وابن قتيبة . ويلاحظ على الجواليقي إكثاره من الاستشهاد بالأحاديث واستطراداته ، بعكس سلفه . واتفق معهم في عدم ترتيب هذا الباب .

والنوع الثاني للعقوب والمزال ، وهو فرع من النوع السابق ، لأنه تناول فيه الألفاظ التي قلبت معانيها أو أزيلت عن وجهها . ولعل هذا هو ما جعله لا يفصله عن النوع السابق حين تناوله في الكتاب نفسه ، بخلاف فعله في المقدمة ، وفعله في النوع الثالث ، وقد أطل في علاج ما فيه من الألفاظ .

وأخيرا النوع الثالث ، وهو خاص بالحرف : في ضبطه أو حروفه ، فهو يجمع جميع الأبواب المتفرقة من الكتب السابقة ، في الأنواع الأول والثاني والثالث . وصدر المؤلف هذا النوع بمجموعة من الألفاظ المحرفة ضبطا أو حرفا دون ترتيب . ثم انتقل منها إلى تقسيم قريب مما عند ابن قتيبة ، قدم تحريف الضبط ، وبدأ فيه بما يكسر والعامة تفتحه أو تضمه ، ثم ما يفتح والعامة تكسره ، ثم ما جاء مفتوحا والعامة تضمه . . . الخ . فجمع المتناسق منها : المكسور الأصل وتغييراته ، ثم المفتوح وتغييراته ، ثم المضموم وتغييراته ، إلا أنه كان يجمع تغييرين أحيانا في قسم واحد . وانتقل إلى تحريف الحروف ، وصدره بمجموعة مرتبة ، ثم قسمه بحسب الحروف المغيرة ، فبدأ بالسين التي قلب شيئا ، ثم اللال التي قلب دالا ، ثم الدال التي قلب ذالا ، ثم المدود الذي تقصره العامة . ولم يذكر قلب الصاد والسين ، الذي ذكره من قبله ، لأنه شرط في كتابه أن يذكر ما لم يذكره غيره .

وختم الكتاب بتحريف الضبط في الأفعال حين تصرف في الماضي والمضارع .

وفي الأبنية المختلفة منها . وكان الأجل به أن يقدم هذا القسم على سابقه ، ليكون مع شبيهه .

ويفقد هذا القسم الإطالة ، والشواهد الكثيرة ، والاستطرادات التي رأيناها في القسمين السابقين ، ويكاد يصل في الانحياز إلى ما رأيناه في الكتب السالفة ويلاحظ عليه الاضطراب .

وصفة القول في تكملة الجواليقي ، أنها أكثر عناية بالإطالة وإيراد الشواهد من شعر وحديث وأمثال وبالتعرض لبعض المشتقات ، في الشطر الأول منها وهو الأكبر ، وأنها أرادت جمع الأقسام الجزئية المتشابهة في أنواع كبيرة ، فأفلحت في ذلك ، ولكن اضطرب بعض الأقسام . وكان الجواليقي يحاول ألا يأتي بالألفاظ التي ذكرها من قبله من المؤلفين . وبعد اللغات الضعيفة مطرحة ، ولا يدخلها في كتابه كما فعل السابقون ، يقول في المقدمة : « هذه حروف ألفيت العامة تخطيء فيها ، فأحييت التنبيه عليها ، لأنني لم أرها أو أكثرها في الكتب المؤلفة فيما تلحن فيه العامة . . . واعتمدت الفصح من اللغات دون غيره . فإن ورد شيء مما منعه في بعض النواذر فمطرح لقلته وزدائه » .

وتتلاقى موقف الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادي (٩٢٩) الخطأ الذي وقع فيه الجواليقي ، فقسم كتابه المسمى « ذيل الفصح » الذي صنفه عام (٥٥٩ هـ) إلى قسمين ، بدلا من ثلاثة ، وهما باب ما يضعه الناس غير موضعه ، وباب ما تغير العامة لفظه بحرف أو حركة ، وأدخل المقلوب والمزال عند الجواليقي في بابه الأول ، كما هو الواجب .

وعندما يدرس الإنسان ذيل الفصح درساً فاحصاً يتبين أمراً عجيباً ، وهو أنه نسخة منقحة من رسالة الجواليقي . فكل ما قلناه عن تكملة الجواليقي ينطبق كل الأنطباق على « الذيل » إلا الصفات التي تتصل بالإطالة من إكثار من الشواهد ، والتفات إلى المشتقات ، وما إلى ذلك . أما تقسيم الباب الثاني عنده فهو بالضبط

تقسيم القسم الثالث من « التكملة » بانتظامه وفوضاه . وانعدام التقسيم في القسم الأول من « التكملة » جعل التقسيم ينعدم في الباب الأول من « الذيل » . ويمكن أن يرى المرء أن ترتيب إيراد المواد فيها واحد . فكل ما فعله البغدادى زيادة بعض الأمثلة ، وتغيير ترتيب بعض أقسام الباب الثانى ، وضم النوعين الأول والثانى من تكملة الجوالقى في الباب الأول ، والاختصار . وتسمية هذه الرسالة الصغيرة « ذيل الفصيح » تؤكد الصلة الشديدة بين فصيح ثعلب وكتب لحن العامة .

وآخر كتاب يتبع هذا المنهج كتاب « أخطاؤنا في الصحف والدواوين » للزعبلاوى . فهو ينقسم إلى باين : أولها مفرد للموضوعات ، والثانى للمفردات . ويتألف الأول من أحد عشر فصلا ، جمع في كل واحد منها ما أشكلت مباحثه من الموضوعات . فالفصل الأول للأوجه التى يصدر بها الكتاب رسائلهم حين الإجابة ، والثانى لخصائص الاستفهام ، والثالث للنسبة ، والرابع للعدد . . . الخ .

وجلى أن أساس تقسيمه مختلف كل الاختلاف عن الكتب السابقة ، كأنه يريد أن يعلم اللغة العربية بألفاظها وقواعدها وأساليبها لبعض الطلاب ، وهم كتاب الصحف والدواوين . فيختار مشاكل نحوية وصرفية ولفوية يخطئون فيها فيفسرها لهم ، ولم يذهب أحد من القدماء إلى ذلك . ولم يكن يعنى بترتيب المواد داخل هذه الفصول لقلتها .

وكان الباب الثانى للمفردات التى يخطئ فيها الكتاب ، وأوردها مرتبة في فصول وفقا لحرفها الأول وحده ، أصليا كان أو مزيدا .

ونرى خلافا بين هذا الكتاب والكتب السابقة فى أن أصحابها كانوا يعتمدون على معارفهم الخاصة ، والزعبلاوى يعتمد — كما قال فى مقدمته — على « معاجم اللغة وأسفارها » ما قدّم عهده منها ، كالصاحح ، والقاموس ، والأساس ، ومقدمة الأدب ، واللسان ، والتاج ، ومفردات الراغب ، والنهاية ، والمزهر ، والكشاف وأشباهاها ، مع ملاحظة ما اشتهر من أخطائها ، ونبه عليه من تصحيقاتها . . . فإذا

تعارضت نصوص المعاجم عمدنا إلى التخصيص ، فأثرنا الأكثر والأشهر إذ كان المدار على الرواية ، ولم تمنع من غيره إلا أن ينص على أنه منكر أو ردى . أو مذموم أو مهمل والذي أقررنا من مذاهب النحاة ، ماروته الأئمة على أنه مذهب جمهورهم ، ولم تمنع من غيره إذا اشتهر وشاع في الأصل . . . » وعنى بأمور تحوية لم يعن بها سابقوه .

وختم القول في منهج هذه الجماعة من المؤلفين ، ابتداء من ابن السكيت إلى الزعبلوى : أنهم عُنوا جميعا بتقسيم كتبهم إلى فصول وفقا للأبنية أو الموضوعات ، ولكنهم لم يرتبوا موادهم في داخل هذه الفصول أو الأبواب . واختلفوا في معالجة موادهم ؛ فمنهم من اختصر مثل ابن السكيت وابن قتيبة و ثعلب والبغدادى ، ومنهم من أطال مثل الجوالقى والزعبلوى . واختلفوا في الشواهد ، فكان أكثرهم عناية بها المطيلون ، وظهر عندهم الحديث بينها ، على حين قلت واختفى منها الحديث عند المختصرين ، سوى البغدادى الذى قبله فى كتابه . واتفقت هذه الكتب جميعا فى أنها لم تكن خالصة للعامة ، بل كانت تنظر إلى الخاصة أيضا كما يتضح من مقدماتها .

(ب) والنوع الثانى اتخذ نظام التقسيم إلى فصول ، ورتب المواد فيها على الألف باء . ويمثل هذه الجماعة صديق بن حسن خان القنوجى الذى جعل كتابه « لف القمياط على تصحيح بعض ما استعملته العامة من العرب والدخيل والمولد والأغلاط » (المؤلف عام ١٢٩٦ = ١٨٧٨ م) فى مقدمة وخاتمة ، يفصل بينهما ثمانية فصول . وخص المقدمة بذكر منهجه ، والخاتمة بأمور استطرادية ، هى دارات العرب مرتبة ، بـأول من تكلم العربية ، والمؤلفين فى اللغة ، وبعض قصائد لا خطر لها . ولا يدخل فى موضوعنا للفصل الرابع منه ، لأنه يعالج أو هام رسوم الخط [أى الكتابة] .

ويتناول الفصل الأول للكلمات العربية والمولدة للفردة ، قال : « رتبها على

حروف المعجم ، ناظرا لأولها الواقع في الاستعمال من غير تدقيق فيها بالنظر لأصالتها وعدمها .

وبالجملة الفصل الثالث المركبات التي يريد بها العبارات المولقة ، ونظرتة إلى التركيب مضطربة لأنه يضع فيه أوزاء بمعنى أراء ، والخطأ في الفعل وحده لا في التركيب كله . وليس الاضطراب في هذا وحده ، بل في الترتيب نفسه ، فكثيرا ما أنت الألفاظ في غير موضعها في هذين البابين . واختصر في الثالث تحت عنوان « ذكر أوهام الخواص » درة الفواص مع شرح الشهاب الخفاجي عليها . واتبع فيه ترتيبه ، مع حذفه كثيرا من شواهد وإطالاته ؛ وزيادته أشياء يسيرة جدا من غيرها .

وأورد في الفصل الخامس « التكملة فيما يلحق فيه العامة للجوابي ، وذيل الفصيح لموفق الدين البغدادي ، وشفاء الغليل للشهاب الخفاجي ، والمزهر للسيوطي » . والفصل برمته قريب الشبه بالتكملة ، ولا يختلف عنها كثيرا . ولم يفرد المؤلف كل كتاب منها ، وإنما خلطها بعضها ببعض ، ولذلك كان التشابه بينه وبين التكملة واضحا ، لأنها أساس ذيل الفصيح ، والمزهر . أما ما أخذه من الشفاء فقليل . ولم يرتب المواد في هذا الفصل تبعا للكتب التي أخذ منها .

وكان الفصل الأخير الأسماء التي لا تدخل عليها أداة التعريف ، والعامة يدخلونها عليها ، عربية كانت أو أعجمية أو مبنية . وختم بفصلين : أولهما للشهور العربية ، وثانيهما لأيام الأسبوع ، بحسب تتابع الشهور والأيام .

وواضح مدى التنوع في الأسس التي يقيم عليها تقسيمه فصوله . يضاف إلى ذلك اضطرابه في الفصول التي رتبها ، وكونه يستعير معظم ما كتبه من الرسائل والكتب السابقة ، فلا فضل له إلا الجمع أو الاختصار .

٣ - تركت كتب الصنف الثالث طريقة التقسيم إلى فصول ، ثم ترتيب المواد في داخل الفصول ، وعمدت مباشرة إلى ترتيب المواد على الألف باء . وتخاصست بذلك من الاضطراب الذي عرا فصول الكتب

للمقدمة . ونستطيع أن نرى في هذه الكتب مجموعتين : أولاهما في الوجود كانت تعتمد على الحروف الأصلية والمزيدة معا ، وتألف من ابن الجوزي (ألف كتابه ٥٦٨) وحسن توفيق (١٣١٧ / ١٨٩٩) ورشيد عطية (١٨٩٨ - ١٩٤٤ م) ومحمد دياب (١٩١٩) والدكتور أحمد عيسى (١٩٣٩) . والثانية كانت تعتمد على الحروف الأصلية وحدها ، وتألف من ابن كمال باشا (المتوفى عام ٩٤٠ هـ) ومحمد ابن أبي السرور البكري ، ألف كتابه عام (١٠٥٩ - ١٦٣٩ م) والسيد وفا محمد القوني (طبع ١٨٩٢ م) .

أما جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي فآلف كتابه حوالي عام ٥٦٨ هـ في أغلاط الخواص والعوام مثل كتب لحن العامة في هذه القرون وما بعدها . وصرح بأنه جمع كتابه « من كتب العلماء بالعربية كالقراء والأصمعي وأبي عبيد وأبي حاتم ، ومن تبعهم من أئمة هذا العلم ، وإنما لي فيه الترتيب والاختصار » . ولكنه اقتصر على ترتيب الحرف الأول وخده ، وأهل ترتيب ما بعده من حروف . واغتمد فيه على قليل من الشواهد القرآنية في أحيان نادرة . وكان يقدم اللفظ الصحيح ثم ينبه على الخطأ . فهذه الرسالة نستطيع أن نجعلها من « المتون » التي يلتزم فيها الاختصار الشديد ، فيتيسر فيها الترتيب والجمع .

وألف رشيد عطية كتابين : هما الدليل إلى مرادف العامي والدخيل (طبع ١٨٩٨) و« معجم عطية في العامي والدخيل » (طبع ١٩٤٤) . وكان في الكتابين يقدم الكلمة ثم يشرحها . ولكنه كان في الأول أميل إلى الإطالة ، فكان يأتي بالشواهد ، ويطيل في الاستطراد . وكان في الثاني أكثر نضجا فكان أعظم اختصارا ، وأميل إلى إبانة الأصل الذي أتت عنه الكلمة العامية . ومن أدلة النضج ما أتى به من آراء في المقدمة في مذاهب العامة في الدخيل والعامي ، وتصرفهم فيها . ومنها أيضا زيادته كثيرا من المواد في المعجم ، لم تكن موجودة في الدليل ، ولذلك تضخم الكتاب على الرغم من اختصاره .

ومن أوجه الاختلاف بين الكتابين : خاط العامي بالدخيل في « الدليل » ،

والفصل بين نوعين من الدخيل في المعجم . فالألفاظ الأجنبية التي تسلم بها العامة ذكرها في القسم العامي ، ولم يفرق بينها وبين العامية العربية الأصل . ولكنه جعل قسما خاصا للدخيل من الألفاظ العلمية والفنية ، مع ألفاظ قليلة من الصنف الأول . وقصر رشيد عطية اهتمامه في « الدليل » على عامية لبنان ، أما مصر وسورية فلا يتعرض لهما إلا نادرا ، ولكنه وسع اهتمامه بهما في « المعجم » . وختم « المعجم » بكلمة عن معاني الأبنية والإبدال في العربية . ثم ألحق به عدة فهارس . وهو يعتبر من أكبر معاجم العربية التي تعرضت للعامية .

وأخرج حسن توفيق كتابه « أصول الكلمات العامية » ، (عام ١٨٩٩ م) ، وعلى نظامه تقريبا سار الدكتور أحمد عيسى عام ١٩٢٩ ، مع الفارق في حجم الكتابين . فالأول صغير في ٤٥ صفحة من القطع الصغير ، والثاني في ٢٥٢ صفحة من القطع الكبير . وكانا يذكرا أن الكلمة ، ويبحثان عن أصلها الأجنبي أو العربي ، ويحللان الطريقة التي وصلت بها إلى صورتها الأخيرة ما أمكنهما ذلك .

وكان حسن توفيق أكثر اهتماما برد كل ما يأتي به من المعاجم إلى صاحبه ، وأكثر إيرادا للأشعار . أما الدكتور أحمد عيسى فأوسع مجالا في الدخيل ، فعلى حين قصر الأول بحثه على التركي والفارسي تقريبا ، ذكر ثانيهما ما كان سرياني الأصل وفرنسيه وإنجليزيه ويونانيه . . . الخ . والمواد التي يشتركان فيها يتفوق حسن توفيق فيها على الدكتور أحمد عيسى في الوصول إلى الأصل ، وتبيين طريقة تحريفه ، وذكر أسماء مراجعه . أما الدكتور أحمد عيسى فيتفوق في الدخيل ، وفي اتساع مواده ، وكثرتها .

أما محمد دياب الذي ألف « معجم الألفاظ الحديثة » (١٩١٩) فقد وجه معظم همه إلى الألفاظ الدخيلة ، فلم تنظر منه العامية التي يسميها المولدة إلا بالقليل . ولذلك لم تتضح معالم عنايته بها ، ولا يلحق بسابقه فيها . ومن الممكن أن يوضع في هذا النوع الباب الثاني من كتاب الزعبلأوى .

وأول مؤلف بقي لنا كتابه من الجماعة التي آثرت ترتيب كتبها وفقا

لما في الألفاظ من حروف أصول قطع هو محمد بن أبي السرور البكري صاحب كتاب « القول المقتضب ، فيما وافق لغة أهل مصر من لغة العرب » (١٠٥٧ هـ) . وقد اختصر هذا الكتاب من كتاب آخر كان مرتبا كالقاموس المحيط ، أى وفقا لحروفه الأخيرة فالأولى فالحشو ، فاضطر إلى اتخاذ هذا الترتيب كأصله ، قال في مقدمته : « فإني لما طالعت كتاب « رفع الإصر ، عن كلام أهل مصر » للإمام الكامل . . . الشيخ يوسف المغربي ، فرأيت أنه أتى فيه بالعجب المجاب ، غير أنه أسهب فيه غاية الإسهاب ، باستطراده [في] بعض الألفاظ اللغوية التي ليست من شرط الكتاب مع ذكره أشعارا وحكايات من قسم الاستطراد ، إذ لا معنى لها في هذا التصنيف ، ولا مدخل لها في هذا التأليف ، فخطر لي أن أخلص من محاسنه ، وألتقط دره من مكانه . ولم أذكر فيه إلا كل لفظ له أصل في اللغة العربية ، والناطق بها أهل الديار المصرية ، مرتبا ذلك على ترتيب القاموس كأصله » . ومن المؤسف أن ضاع هذا الكتاب ، وكنا نتمنى العثور عليه ، لندرسه ونوازنه بالمقتضب . ولكن من وصفه يبدو أنه قريب من درة الفواص ، باحتفاله بالأشعار والأخبار . وقد حذف البكري جميع هذه الشواهد والأخبار ، واقتصر على المتن . والعجيب أنه كان يذكر اللفظ العامي ثم يعدد معانيه في العربية الفصحى لا العامية .

والكتاب على كبر أهميته في أنه يصور العامية المصرية في عهده ، وفي طريقة الترتيب التي آثرها كأصله ، ولم يقلده فيها كتاب آخر ، قد أوقعته هذه الطريقة في كثير من الأخطاء . ولم يعن بضبط ما أورده من كلمات . فلم نستطع أن نهتدي إلى لفظ بعضها الصحيح . ولم يرض عن اختصاره الشديد بعض العلماء ، فعلق عليه في حاشيته : « قال كاتبه العبد الفقير إلى الله سبحانه وتعالى يوسف الملقب بالشير بابن الوكيل : فإني لما شرعت في كتابة هذا المنتخب من الله على — وله الحمد — بأصل النسخة المنتخبة منها هذه ، وهي المسماة « برفع الإصر ، عن كلام أهل مصر » بخط مؤلفها . فوجدته كتابا مشتملا على شفاء الصدور وبهجة النفوس . . حاويا من الأشعار

الرائعة ، والفكاهات الفاتحة ، ما يشهد لصاحبه بطول اليد في اللغات ، واستكماله من العلوم لسائر الأدوات ، وأن المرحوم الشيخ أبا الشرور البكري قصر في الانتخاب ، ولم يثبت في كتابه إلا ما له أصل في كتب اللغة خوفا من الإسهاب . ورأيت ذلك أخل بالمقصود من وضع الأصل ، وأن ما أتى به لا فائدة فيه ، لوجوده في كتب اللغة المشهورة عن أهل الفضل . فأحييت أن أضم له ما تفرد به أهل مصر من اللغة التي لا يستعملها أحد من الأمم سواهم ، كما فعله صاحب الأصل ، وتوجيه ما استعملوه مما لم يوجد في نقل ، ليكون نفعاً للمستفيد ، وباعثاً لمطالعته . ولكن الألفاظ التي أوردها ابن الوكيل قليلة جدا ، قصيرة ، لا خطر لها هي الأخرى .

وآخر الكتب التي عثرنا عليها وتسير على هذا النظام «التحفة الوفائية» في اللغة العامية المصرية « للسيد وفا محمد القوي أمين الكتبخانة الخديوية . وهو مثل سابقه في العامية المصرية ، ويعنى كل العناية بالأمثال العامية ، ولا يتخرج من التفسير بعبارة عامية أيضا . ولكن يسيب اضطراب الترتيب في بعض المواضع ، وقد أدخل همزة المتكلم في الفعل المضارع في حسابه في الترتيب ، فرتبه وفقا لوضعها اضطرابا منه ، ونسى مواد من فصل الألف والياء ، فألحقها بعد انتهاء فصل الباء ، فالكتاب مَنَوَدَة .

والحق أن هذا الكتاب له أهمية كبيرة ، بفضل ضبطه بالألفاظ واحضاله بالأمثال ، وتوجيه همه في التفسير إلى المعاني العامية ، بخلاف غيره .

٤ - في العصر الحديث اتخذ بعض المؤلفين المدرسين الجداول نظاما لهم . وأول من بدأ ذلك النظام فيما بين أيدينا من كتب ، كتاب « الدرر النية » لحسين فتوح ومحمد علي عبد الرحمن (طبع ١٩٠٨ م) ثم « تهذيب النامى والحرف » لحسن علي البدر اوى (طبع ١٩١٢) ثم « تهذيب الألفاظ العامية » لمحمد علي الدسوقي (طبع ١٩١٣) ثم « كلمات عامية أودخيلة وما يقابلها من الكلمات العربية الصحيحة »

لمعنى اللغة العربية » (غير معروفة التاريخ) ثم « الخلاصة المرضية » لعبد الرؤوف إبراهيم وسيد على الألفى (طبع سنة ١٩٢٢) ثم « الحرف والعائى » لحليم فهمى (طبع ١٩٢٣) ثم « قاموس العوام » لحليم دموس (طبع ١٩٢٣) .

واقصر جماعة من أصحاب الجداول على ذكر الكلمة العامية فى صف ، والمرادف العربى فى آخر ، ولكن عددا قليلا آخر أضاف إلى ذلك مصدر هذا المرادف العربى وشرحه .

ونستطيع أن نجعل هذه الرسائل فى قسمين بحسب الترتيب : القسم الأول رتب الرسالة كلها وفقا لحروف ألفاظها ، وجعل الهمزة فى فصل ، والباء فى فصل ، والتاء فى آخر . . . الخ . ويضم هذا القسم جميع الرسائل إلا رسالتى الدسوقى وحليم فهمى ، فهما فى القسم الثانى الذى يقسم الكتاب إلى أبواب بحسب اعتبارات مختلفة ، ثم يرتب الأبواب ألقائيا .

أما الدسوقى فجعل كتابه قسمين كبيرين : أولهما للأعراض العامة التى تسود العامية ، مثل إبدال القاف همزة أو جيم ، وإلحاق الشين بأواخر بعض الكلمات ، وكسر أحرف المضارعة وما إليها . والثانى للأعراض الخاصة وجعله ثلاثة أبواب ، أولها للمحرف الضبط ، سار فيه على ترتيب ابن قتيبة ؛ وثانيها للمحرف الحروف ، فجعل جدولا للمحرف الحرف الأول ، وآخر للمحرف الثانى ، وثالثا للمحرف الثالث . . . حتى انتهى منها فجعل جدولا للمحرف الحرفين الأول والثانى ، فأخّر للمحرف الأول والثالث . . . الخ ، ثم جدولا للألفاظ المقلوبة الحروف ، فالخذوفة ، فاللزيدة ، فالخذوفة والمزيدة . وجعل الباب الثالث جداول الألفاظ العامية ومرادفها العربى ومأخذها . وقسم الجداول بحسب موضوعات الألفاظ التى تحويها ، مثل أثاث البيوت وأنواع الأبنية ، وخلق الإنسان ، وما إلى ذلك . ورتب الألفاظ داخل الجداول ، بحسب حروفها كلها أصلية ومزيدة .

وجعل حليم فهمى كتابه فى ثلاثة أبواب : أولها صغير للتحريف العام فى اللغة

العامية ، وهو ما جعله الدسوقي أعراضا عامة ، والثاني للتحريف الخاص ، والثالث للعامى غير المحرف . وقسم الباب الثانى إلى قسمين : أولهما للمحرف بالحركات ، والثانى للمحرف بالحروف . وجعل الباب الثالث أبوابا وقفا لموضوع الألفاظ التى يحتوى عليها كل باب مثل أعضاء الجسم ، والملابس ، وأدوات الزينة . . . الخ . وجعل الباين الثانى والثالث الخاصين بالتحريف الخاص والألفاظ العامية فى جداول رتبّت فيها الألفاظ بحسب حروفها كلها أصلية ومزيدة . ويتبين من هذا العرض السريع أنّ هذه الكتب مدرسية ترمى إلى السهولة واليسر .

وجملة القول فى « كتب لحن العامة والخاصة » بعد هذه الجولة السريعة ، أن أهميتها تقوم على تصويرها الشعب العربى وحياته فى جميع الأقاليم تصويرا دقيقا محكما لا تعطيلناه معاجم اللغة الفصيحة . فقد كانت هذه المعاجم يعتمد المتأخر منها على التقدم ، ويحاول أن يفسر اللفظ بالمعانى التى كان يستعمله فيها الجاهليون والإسلاميون الأول وحدهم ، بينما عنيت هذه الرسائل باللغات الحية فى الأقاليم ودلالاتها فكانت أصدق تصويرا ، بل صورت مع العامية لغة الخاصة بعد أن تسربت إليها الأخطاء ، ولذلك تناولت هذه الرسائل اللغتين معا ابتداء من عهد ثعالب فما بعده دون تفرقة . وصورت لغة الصحف فى عهدنا الحديث ، وهى تصور لغة الطبقة الوسطى من المجتمع الحديث ، ومايسودها من تيارات مختلفة . وقد وقع إلينا كتب تصور عامية مصر كالقول المقتضب والتحفة الوفائية ، وكتب تصور عامية لبنان كالدايل والمعجم لرشيد عطية . وكانت الكتب القديمة ممثلة لعامية العراقيين وأهل بغداد خاصة : وألف الزبيدى كتابا فى عامية الأندلس ، والصقلى فى عامية صقلية ، وأكثر المستشرقين الفرنسين فى عامية المغرب .

وتنوعت مناهج هذه الرسائل . فكانت فوضى لا ضابط لها فى عهدنا الأول ثم أصبحت فصولا تقوم على نظام الأبنية عند ابن السكيت فى المنتصف الأول من القرن الثالث . وأخذ منهجها يترقى حتى وصل إلى التقسيم الألفبائى فى القرن السادس

عند ابن الجوزى مع اعتبار الحروف الأصاية والمزيدة ، ثم أبعدت الحروف المزيدة .
وقد تطور كل نظام من هذه الأنظمة تطورا كبيرا .. وكان آخر الأنظمة طريقة
الجداول التى مالت إليها الرسائل المدرسية الصغيرة فى العصر الحديث .

وابتدأت هذه الرسائل موجزة مختصرة تكتفى بإيراد اللفظ وتصويبه ، مع
شاهد من القرآن أو الشعر . ولكنها أخذت فى الطول شيئا فشيئا ، حتى ارتفعت فى
أحضان الأخبار والأشعار والأحاديث والتعليقات النحوية والصرفية والاستطرادات
فى القرنين الخامس والسادس . واستمرت تميل إلى نظام المتون تارة وإلى نظام
الأخبار الأدبية والاستطرادية أخرى ، وتتوسط بين ذلك ثالثة ، وغلب عليها
الإيجاز والتوسط فى العصر الحديث . وكان أكثر المؤلفين يرمون إلى تصويب
الأخطاء ، إلا أفرادا قليلين مثل صاحب التحفة الوقائية وحسن توفيق فى القرن
التاسع عشر الذين رموا إلى تسجيل العامية المصرية لا تصويبها ، ولم أجد مثل ذلك
عند متناولى العاميات الأخرى . وكانت الكتب الأولى من العاميات لا تلتفت إلى
ما فيها من دخيل ، ولكن سرعان ما جذب انتباههم . فأفرد ابن قتيبة له بابا فى
« أدب الكاتب » . ثم ظهر هذا الأمر ثانية فى القرن التاسع عشر حين اشتد أخذ
المشاركة من اللغات الأوروبية . ولذلك كانت الألفاظ البخيلة فى الكتب الأولى
فارسية ثم تركية ، ولكنها فى العهد الأخير من كل جنس ولغة . وكان أعظم من
عفى بهذه الفاحية من المؤلفين رشيد عطية والدكتور أحمد عيسى والقس طوبيا .

وقد نالت أربعة كتب من هذا النوع إعجاب اللغويين فقامت حولها دراسات
ضخمة كثيرة ، بلغت عشرات الرسائل ، ما بين شرح ، واختصار ، وتهذيب ،
وترتيب ، وتكملة ، ونقد ، ودفاع ، ونظم ، وشرح للنظم ؛ هذه الكتب هى
إصلاح ابن السكيت ، وأدب ابن قتيبة ، وفصيح ثعلب ، ودرة الحريرى .

الباب الثالث

كتب الهمز

اختلفت القبائل العربية لاختلافا كبيرا في موقفها من هذا الحرف الذي يعسر على كثير من الناس إخراجه والتلفظ به : بين تحقيق ، وتسهيل ، وبين بين ، وما إلى ذلك . وتبع ذلك اختلاف القراء فيه اختلافا كبيرا . وكان هذا الحرف شجى في حلق كثير من اللغويين والنحويين استنفد منهم الجهود الجبارة وسبب لهم كثيرا من الأذى ، وأشاع في كتبهم مظاهر الاضطراب والفوضى . ويبدو أن هذا الاختلاف (وربما اختلاف القراء خاصة) جذب أنظار الباحثين إليه سريعا ، فعنوه . وكان على رأسهم أبو بحر عبد الله بن زيد المعروف بابن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى (عام ١٢٧ هـ) فبرع فيه وفاق أقرانه^(١) وألف كتابه فيه^(٢) . ولا نستطيع يقينا أن نضع كتاب الهمز هذا في النحو أو اللغة ، ولعله جمع بينهما وإن غلبت الناحية النحوية على ابن أبي إسحاق ، فإن من الظواهر العجيبة أن ينشأ الكلام عن الهمز من الناحية النحوية قبل اللغوية . أما سبق الناحية اللغوية فأمر طبيعي هنا ، لأنها هي التي تقدم المادة التي يقيم عليها النحوي دراساته . ونحاول في هذه الصفحات القلائل أن نلقى نظرة خاطفة على تطور التأليف في الهمز في اللغة .

من أول اللغويين الذين ألفوا في الهمز أيضا قطرب (توفي ٢٠٦ هـ) ثم أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (٢١٥ هـ) الذي ينسب إليه كتابان باسم كتاب الهمز ، وكتاب تحقيق الهمز . ولم نثر حتى اليوم إلا على كتاب الهمز لأبي زيد ، وأسطر قليلة من كتابه الثاني ، ضرب عنها ناشر كتابه ضفعا .

(١) ابن الأنباري : تنزهة الألباء ٢٢ . (٢) السيوطي : الزمر ٢/٢٠٠ .

وكتاب الهمز لأبي زيد في ٢٩ صفحة من القطع المتوسط ، وينقسم إلى ٢٩ بابا منها الصغير ، ومنها الكبير . ولكن هذا التقسيم لا يقوم على أساس واحد ، بل على أسس مختلفة . فهناك أبواب قائمة على الحرف المؤلف مع الهمزة في الألفاظ ، مثل الأبواب المعقودة للباء ، فالراء ، فالزاي . . . الخ . وكل باب من هذه الأبواب تحتوى ألفاظه جميعها على الهمزة والحرف المعقود له الباب ، مع ما يكملها . ولم يراع المؤلف في هذه الأبواب أن تكون الهمزة أو الحرف الآخر أولى أو ثانية أو ثالثة . وبقية الأبواب لا تقوم على حرف معين إلى جانب الهمزة ، بل كان المؤلف يجلب فيها الألفاظ مختلطة . ومن الممكن أن نرى في بعض هذه الأبواب آثارا من التنظيم ، إذ تحتوى على بناء أو أبنية معينة ، مثل الباب الرابع والعشرين فأكثر ألفاظه على وزن أفعال وافعل وأفعل ، والباب الـ ٢٧ أكثره على تفاعل وتفعّل وتفعّل ، وأكثر الباب الـ ٢٩ على أفعل . . . الخ . ووضع المؤلف في هذه الأبواب كثيرا من الألفاظ التي كان في مسوره وضعها في الأبواب السابقة المعقودة للحروف ، وقد كان بعضها مكررا بالفعل . ولا عناوين للنوعين من الأبواب ، مما يدل على أن فكرة التنظيم عنده ثانوية ، حتى أنها لم تنطرق إلى الألفاظ في داخل الأبواب ، سواء أكانت في الأبواب الأولى أم الثانية .

ونهج في علاجه على أن يورد اللفظ في معنى واحد أو في معان مختلفة أحيانا ويفسره بإيجاز ، وفي أحيان قليلة يستشهد عليه . وأورد معظم ألفاظه في صيغة الأفعال . وكان يورد الماضي منها فالمضارع فالمصدر ، أو الماضي فالمصدر أو المصدر ، وزاد إليها في مواضع الصفات . والتفت إلى المترادفات والفروق بينها أحيانا ، وإلى اللغات ونسب بعضها إلى قبائله . وشواهد أكثرها من الشعر ، وأقاها من القرآن ، ولا أنواع أخرى عنده . وأكثر الأشعار التي استشهد بها غير منسوبة إلى أصحابها من الجاهلين والإسلاميين والأمويين ، وكثيرا ما أتى بالشرط الواحد منها ، وعلق عليها في أحيان قليلة .

وخصص أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) ثلاثة أبواب من مجموعته اللغوية

المشهور بالغريب للمصنف للهمز . عالج في الباب الأول - ويبلغ ثلاث صفحات من الحجم الصغير - بعض الألفاظ المهموزة دون ترتيب معين . فأورد فيه كل لفظ وفسره بإيجاز وسرعة ، فتعاقبت الألفاظ بعضها وراء بعض دون فاصل إلا في موضعين اثنين ، ذكر في أحدهما بيتا من الشعر عن الأصمعي غير منسوب ، وفي الثاني حديثا لعبد الله بن سلام . وعنى إلى حد ما بالترادفات . ونبه على اتفاق اللغويين على تفسير لفظ معين ، أو اختلافهم فيه . ونسب كل قول إلى صاحبه ، فاتضح أن أكثر هذا الباب مأخوذ عن الأموي ، مع بعض زيادات عن الكسائي وأبي زيد والأصمعي وأبي عمرو والأحرر . ولم يلتفت فيه إلى مشتقات ، ولم يعن بإيراد المضارع أو المصدر من الأفعال التي ذكرها كما كان أبو زيد يفعل .

والباب الثاني لما يهمز من العروف وما لا يهمز ؛ ويبلغ ستة أسطر ، كان يذكر فيه اللفظ مهموزا ثم غير مهموز ، ولم يفسر أغلب الألفاظ لعدم غرابتها . ونسب الأقوال إلى أصحابها أيضا ، ومعظمها من قول الكسائي ، وأحدها عن الأحرر ، وآخر عن اليزيدي .

والثالث لما ترك فيه الهمز وأصله الهمز في خمسة أسطر . وذكر فيه ثلاث كلمات عن أبي عبيدة ، وما فيها من خلاف بين العرب عن يونس . ولا يختلف المنهج في هذين البابين عما رأينا في الباب الأول .

وختم ابن السكيت كتابه « الألفاظ » ، بباب ما تكلمت به العرب من الكلام المهموز فتركوا همزه ، فإذا أفردوه همزوه ، وربما همزوا ما ليس بهموز . وهو صفحة ونصف صفحة وعالج فيه المؤلف بعض الألفاظ التي همزت للإتباع في بعض الآيات والأحاديث وأقوال العرب والشعر . والألفاظ كلها مؤلفة في جمل ثم تفسر وتعال .

وأتى ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) في أدب الكاتب بثلاثة أبواب للهمز ، عالج فيها

نواحى مما عالجها ابن السكيت . ولا يختلف نهجه فيها عن نهجه أيضا غير أنه أشد منه اختصارا حتى أنه لم يفسر كثيرا منها .

وقد اضطرب ابن دريد (٣٢١ هـ) فى الجمهرة فى موقفه من الألفاظ المهموزة . فتركها فى بعض الأبواب ترد فى موضعها الطبيعى ، وحجزها فى أبواب أخرى ، وثب على ذلك مدعيا أنه سيجمع الألفاظ المهموزة كلها فى موضع واحد ، كأنما هى صنف خاص من الكلام ، على الرغم من محافظته على السير على الأبنية فى الجمهرة ، وفصل كل بناء عن أخيه ، فالثنائى له بابه ، والثلاثى له بابه ، وهلم جرا . وبعد أن انتهى الثلاثى عقد « أبواب النواذر فى الهمز » . وأورد فيها كل ما فيه همزة من ألفاظ ثلاثية أو رباعية ، سالمة أو معتلة . وجعل هذه النواذر أبوابا على وفق حروف العربية ، فأولها باب الألف فى الهمزة ، وثانيها باب الباء فيه ، وثالثها باب التاء . . . الخ . وجمع فى هذه الأبواب كل الألفاظ المهموزة التى أسقطها من مواضعها اللائقة بها ليجمعها هنا . وأورد فيها الألفاظ مختلطة إذ لم يراع فيها إلا أن يكون فيها الحرف المقود له الباب مع الهمزة ، وغض نظره عن كون هذا الحرف أو الهمزة فى أولها أو وسطها أو آخرها . ولكنه اضطرب فى باب الألف فى الهمز ، فأورد ألفاظا مختلفة ليس من حروفها الألف . وجمع فى هذه الأبواب الألفاظ الثنائية مع الثلاثية والرباعية والسالمة مع المعتلة دون تفرقة بينها ، وكان يلتزم الفصل فى غيرها من الأبواب . . . كذلك لم يلتزم أن يذكر اللفظ ومعكوسه أو معكوساته كما كان يفعل فى الجمهرة كلها ، بل نثر المعكوسات فى المواضع المتباعدة .

ويتضح سبب هذه الاختلافات بين هذه الأبواب وغيرها من الجمهرة عند مقابلة مادتها بمادة كتاب الهمز لأبى زيد الأنصارى ما عدا باب اللقيف . فأبواب ابن دريد برمتها هى أبواب أبى زيد . وكان مؤلف الجمهرة أمينا ، فحافظ على ترتيب الألفاظ وطريقة إيرادها وتفسيرها إلا فى النادر القليل . وانحصر تصرفه فى نقل بعض الألفاظ من باب إلى آخر أكثر ملاءمة لها ، وحذف أسماء بعض الشعراء ،

وإطالة التفسير لتوضيحه أو دعه بشواهد شعرية . ولعل الخبر التالي يؤيدنا ، قال الميكالي^(١) : « أملى على أبو بكر الدريدى كتاب الجهرة من أوله إلى آخره حفظا فى سنة ٢٩٧ ، فما رأيت استعان عليه بالنظر فى شيء من الكتب إلا فى باب الهمز ، فإنه طالع بعض الكتب » .

وألف فى الهمز أيضا إسماعيل بن القمى ، الذى لم يبين ابن النديم تاريخه ، ولم يستطع ياقوت ولا السيوطى أن يتوصلا إليه . وكذلك على بن محمد بن عبيد المعروف بابن الكوفى الأسدى (توفى ٤٣٨ هـ) ورأى ياقوت كتابه بخطه . وألف أبو الفتح عثمان بن جنى (توفى ٣٩٢ هـ) كتاب الألفاظ المهموزة . ويبدو أنه هو « كتاب ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصوز وممدود مما يكتب بالالف والياء » المطبوع فى المطبعة العربية بمصر . ويشتمل الكتاب ، كما قال مؤلفه فى السطر الوحيد الذى قدم به كتابه « على ألفاظ مهموزة كثيرة الاستعمال ، يحتاج الكاتب إلى معرفتها ، نظمناها على حروف المعجم احتياطا وتقريبا ، واجتنبنا ما كان وحشيا وغريبا » . ويتضح من هذه العبارة الأساس الذى قسم عليه الكتاب وهو حروف المعجم ، باعتبار الحرف الأول من الكلمة وحده . ولم يرتب ابن جنى الألفاظ فى داخل هذه الأقسام وفقا لحرفها الثانى فالثالث . . . الخ ، كما فعل فى الحرف الأول ، وإنما أتى بها مهمة . وكتاب ابن جنى أشد اختصارا من كتاب أبى زيد فهو يذكر اللفظ ويفسره تفسيرا سريعا . وكان أحيانا يأتى ببعض المشتقات القليلة من اللفظ ، ونبه ذات مرة على لفظ قايل الاستعمال . ولكنه لم يراع أن يذكر فى الأفعال ماضيها ومضارعها ، ومصدرها ، كما فعل أبو زيد . وخلا كتابه من الشواهد تماما . ولذلك لم يشغل الكتاب إلا ثمانى صفحات الحق بها أربعا أخرى تحتوى على ثلاثة فصول : أولها فى أربعة أسطر يتناول مصادر تفعل من المهموز ، والفصلان الأخيران فى كيفية كتابة بعض الألفاظ المهموزة . ولا أهمية لهذين البابين

(١) الجهرة ١/١٤١ (مقدمة الناشر) . والسيوطى — الزهر ١/٤٨ .

عندنا ، لأنها خارجان من ميدان بحثنا ، ولذلك نهمل الكتب الخاصة بهما ،
ولا أهمية المقصور والمدود في كتاب ابن جنى ، كما قد يوحى به عنوانه
الحديث .

وجعل على بن إسماعيل المعروف بابن سيده (توفي ٤٥٨ هـ) عشرة أبواب من
كتابه «المخصص» للهمز ، ولكن الأبواب (٥ ، ٦ ، ٧) كلها صرفية لا تنطوي
تحت بحثنا اللغوي . وعالج في الأبواب الأخرى نواحى مختلفة من الألفاظ المهموزة ،
تشبه ما رأيناه عند أبي عبيد وابن السكيت وابن قتيبة ، مثل ما يهمز فيكون له
معنى فإذا لم يهمز كان له معنى آخر ، وما همز وليس أصله الهمز ، وما تركت العرب
همزه وأصله الهمز . الخ . والحق أنه أدخل ما أتى به هؤلاء الأعلام الثلاثة في
أبوابه ، وأضاف إليها من غيرهم . ثم استطرد إلى قواعد نحوية صرفية اعتمد فيها
على سيبويه ، وأبى على الفارسي ، وابن جنى . وقد حذف بعض أسماء اللغويين
الذين ذكرهم فيما اقتبسه منهم . ومنهج ابن سيده مختلف من باب إلى آخر . فهناك
أبواب لم يشرح ألفاظها البتة ، وأبواب قصيرة لا تزيد على ستة أسطر ، وأبواب
تبلغ أربع صفحات أطال فيها . ولكنه كان قليل الالتفات إلى مشتقات اللفظ الذى
يعالجه ، واستشهد في علاجه بالقرآن والحديث والشعر .

ويبدو أن التأليف فى الهمز من الجانب اللغوي لم يشهد كثيرا من الباحثين
المؤلفين . فكانت تصانيفه قليلة لا شهرة لها ، حتى أننا لم نعثر فيما قرأنا من كتب
على غير ما ذكرنا . ولكن هناك نوعا خاصا من الألفاظ المهموزة أولع بها
الباحثون ولوعا شديدا منذ قديم الزمن إلى اليوم ، وهو المقصور والمدود .
ولكنه ظهر متأخرا عن كتب الهمز عامة . وجلى أن هذا الفن لم يرتب إلا بحسب
أحوال خاصة فى ألفاظه ، مثل اختلاف معانيها ، أو أصولها ، أو تحريف العامة لها .
أما الترتيب الألف بائى فلم يظهر له أثر إلا فى كتاب أبى زيد ، وهو أثر ضئيل
سرعان ما تخلصت منه كتب الهمز تماما .

الباب الرابع

كتب الحيوان

نال الحيوان عناية كبيرة من اللغويين تضاهى العناية التي لاقاها عند العرب أنفسهم ، فالفوا في أجناسه المختلفة ، وأسمائه ، وصفاته ، وأعضائه ، وما تعلق به من آلات وأدواء ، وغير ذلك . ولكن القسط الأكبر من الاهتمام كان موجهاً إلى الإنسان والخليل والإبل ، والأخيران حيوانان لم يستطع العربي أن يستغنى عن أحدهما في أية مرحلة من حياته ، بل رعاها في أكثر الأحيان أكثر من رعايته لأبنائه . ونلقى في هذه الصفحات القليلة نظرات سريعة في منهج اللغويين في هذا النوع من التصنيف ، دارسين الأنواع التي ظهرت مع كتاب العين أو قبله . وقد دهشت كثيراً أن رأيت كتب الحشرات هي الأولى في الظهور . وربما كان السبب في ذلك أن المؤلفين دونوا قباهما في بعض الأنواع الأخرى ذات الأهمية من الحيوان كالخليل ، ولكن لم يصل إلينا آثار هذا التدوين . وربما كان السبب في ذلك أيضاً أن القرآن ذكر طائفة من الحشرات كالنمل والنحل والذباب والعنكبوت والجراد والبعوض ، فكان لمفسري القرآن مباحث وكلام فيها استرعى أنظار اللغويين ..

١ - كتب الحشرات

لم تكن العرب تطلق لفظ الحشرات بمعناه العلمي المعروف اليوم ، ولذلك تناول اللغويون تحت هذا الاسم الحشرات والزواحف والهوام . قال أبو خيرة^(١) : « حشرة الأرض : الدواب الصغار ، منها اليربوع والضب والورل والقنفذ والقارة ، والجرذ

والحرباء والعظاية وأم حنين والعصفوف والطعن وسام أبرص والدساسة — وهي
 العنة — والشقذان والتلب والمرو والأرنب . وقيل : الصيد أجمع حشرة ، ما تعاظم
 منه أو تصاغر ، وما أكل من صيد فهو حشرة وقيل : الطير أيضا من الحشرة .
 وقيل : الحشرة ماله كل من يقل الأرض نحو الدعاع والعث . . ونحن مضطرون إلى
 مسايرتهم في هذا الاعتبار ، مع مخالفته المدلول العلمى . وكان من المؤلفين ثلثون ألف فرد
 كتبوا للحشرات وحدها ، ومنهم من خصص لها بابا أو فصولا في مجموعات اللغوية .
 وكذلك تناول بعضهم الحشرات عامة ، وقصر بعضهم الآخر بحثه على نوع منها .
 وأول من ألف فيها أبو خيرة الأعرابي الذي روى عنه أبو عمرو بن العلاء
 كتاب الحشرات ، ثم أبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) ألف كتاب النحل والعسل ،
 ثم أبو عبيدة (٢١٠ هـ) كتابي الحيات والعقارب ، والأصمعي (٢١٣ هـ) كتاب
 النحل والعسل ، وعلى بن عبيدة الريماني أحد ندماء المأمون (٢١٩ هـ) كتاب
 النحلة والبعوضة ، وابن الأعرابي (٢٣١ هـ) كتاب الذباب ، وأبو نصر أحمد
 ابن حاتم (٢٣١ هـ) كتاب الجراد ، وأبو حاتم السجستاني (٢٥٥ هـ) كتب الحشرات ،
 والجراد ، والنحل والعسل ، وهشام بن إبراهيم الكرنبائي تلميذ الأصمعي كتاب
 الحشرات ، وأبو بكر محمد بن إسحاق الأهوازي كتاب النحل وأجناسه
 توفي القرن الرابع ألف أبو الحسن الأخفش الأصغر (٣١٥ هـ) كتاب الجراد .
 ولم يبق أى كتاب مستقل فيها ، وإنما بقيت الموسوعات التى تعرضت لها
 فى بعض فصولها مثل الفريب المصنف لأبى عبيد ، والنعم المنسوب لابن قتيبة ،
 وأدب الكاتب له ، ومبادئ اللغة للخطيب الإسكافى (٤٢١ هـ) ، وفقه اللغة
 للثعالبي (٤٢٩ هـ) ، ومخصص ابن سيده (٤٥٨ هـ) وكفاية المتحفظ لابن الأجدابى
 (قبل ٦٠٠ هـ) .

وحين ندرس هذه الفصول المختلفة لا نجد بينهما خلافا فى أساس تقسيمها
 أو ترتيبها ، وإنما وجه الخلاف بينها فى قلة المواد وكثرتها ، وتنوع النواحي التى عالجتها
 وعلمه ، والالتفاتات اللغوية . فأساس التقسيم عندها جميعا الحيوان وما يتصل به .

فباب لصغار الطير والموام والنحل ، وآخر للجراد ، وثالث لليعاسيب . . . الخ ،
أو باب لأصواته ، وآخر لأسماء جحرته ، وثالث للدغة وسمه ، وما شابه ذلك .
وجميع هذه الأبواب لا ترتيب فيها .

وأقصر هذه الأبواب وأقلها مادة ما في أدب الكاتب ، ومبادئ اللغة ،
وكفاية المتحفظ . ولكنها تعالج الحشرات المختلفة وأسماء أعضائها ، والألفاظ
مفسرة بكل إيجاز . ولا شواهد بها ولا التفات إلى مؤنث أو مذكر ، مفرد
أو جمع ، إلا نادرا في مبادئ اللغة . ويشبه هذه اللغة هذه الأبواب في القصر ،
إلا أن أبوابه كثيرة شملت عدة نواح .

وخصص أبو عبيد لها أبوابا تناول فيها الحشرات المختلفة ونعوتها وجماعاتها
وأسماءها في مراحل حياتها المختلفة . والتفت فيها إلى المفرد والجمع ، والمذكر والمؤنث ،
واللغات ، وذكر بعض الشواهد الشعرية الشعرية القليلة . ثم لا يختلف منهجه عما
شاهدناه من قبل . وكل هذه الأمور التي رأيناها في الغريب المصنف تراها بعبارتها
في كتاب النعم والبهايم والوحش . . . المنسوب لابن قتيبة ، ونشره الأب
موريس بوج P. Maurice Bouges . ولا خلاف بينهما ، إلا في أن هذا حذف
شواهد أبي عبيد ، وأسماء اللغويين والأعراب الذين ذكرهم . وقد شك الحق
في نسبة الكتاب ، ورجح أنه ليس لابن قتيبة ، وأقام ترجيحه على أسباب وجيهة .
وأفرد ابن سيده ٣٤ صفحة من السفر الثامن من مخصصه للحشرات ،
واعتبرها كتابا كاملا مستقلا . فجعله قسمين : الأول للحشرات ، والثاني للموام .
وبدأ كل قسم بتعريفه وما يندرج تحته من حيوان ثم تناول هذه الحيوانات التي
ذكرها بالتعريف ، ففنى بأنواعها وجحرتها وأصواتها وإن قصر في قسم الموام
قليلا . وذكر المفرد والجمع ، والمذكر والمؤنث ، والأوصاف والأفعال المأخوذة من
أسماء الحيوانات ، وأعمالها وأسماءها في مراحل حياتها المختلفة ، وأسماء أعضائها ،
وبعض المسائل اللغوية والنحوية والصرفية ، واللغات ، واشتد بالشر والأمثال
والأخبار . والحق أن هذا الكتاب ، أكل ما رأينا في الحشرات .

٢ - كتب الخيل

عنى لغويو العرب بالتصنيف فى الخيل عناية فائقة ، لا نجد مثلها إلا فى التأليف
تقى الإبل ، والخيل أداة انتقال العرب فى الحرب ، والإبل أداتهم فى السلم . وقد
تعرض أبو عبيدة ، من أوائل المؤلفين فى الخيل ، للعلاقة بين العربى وفرسه ،
فى صدر كتابه فقال ^(١) : « لم تكن العرب فى الجاهلية تصون شيئاً من أموالها
ولا تسكرمه ، صيانتها الخيل وإكرامها لها ، لما كان لهم من العز والجمال والمنفعة
والقوة على عدوهم ، حتى إن كان الرجل من العرب ليبيت طاوياً ، ويشبع فرسه
ويؤثره على نفسه وأهله وولده ، فيسقيه المحض ، ويشربون الماء القراح ،
ويعير بعضهم بعضاً بإذالة الخيل وهزالها وسوء صيانتها ، ويذكرون ذلك فى
أشعارهم . . . » .

وأول من نعرف من مؤلفى الخيل أبو مالك عمرو بن كركرة من أساتذة الخليل .
ثم ألف فيها تحت اسم الخيل أو خلق الفرس النضر بن شميل (٢٠٤ هـ) وأبو المنذر
هشام بن محمد الكلبي (٢٠٤ أو ٢٠٦ هـ) وأبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) وقطرب
(٢٠٦ هـ) وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) له ثلاثة كتب فى الخيل وأسمائها وحُفَرِها ^(٢) ،
والأصمعي (٢١٣ هـ) له كتابان باسم الخيل وخلق الفرس ، وعلى بن عبيدة الريحاني
(٢١٩ هـ) ، والمدايني (٢٢٥ هـ) ، ومحمد بن عبد الله العتبي (٢٢٨ هـ) وابن الأعرابي
(٢٣١ هـ) وأبو نصر أحمد بن حاتم (٢٣١ هـ) وعمرو بن أبي عمرو الشيباني (٢٣١ هـ)
والتوزي (٢٣٣ هـ) وهشام بن إبراهيم الكرنباني تلميذ الأصمعي ومحمد بن حبيب
(٢٤٥ هـ) وأبو محم الشيباني (٢٤٥ هـ) وأبو عكرمة عامر بن عمران الضبي (٢٥٠ هـ)

(١) ص ٢٠٠ .

(٢) الحضر : الجرى .

وأبو الفضل العباس بن الفرّج الرياشي (٢٥٧ هـ) وأبو محمد ثابت بن أبي ثابت (وزيّاق أبي عبيد) وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) وأحمد بن أبي طاهر (٢٨٠ هـ) .
وألف فيها من المتوفين في القرن الرابع : أبو محمد قاسم بن محمد الأنباري (٣٠٤ هـ) وأبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١٠ هـ) ومعاصره الحسن بن عبد الله لكذة ، وأبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي (٣٤٠ هـ) وابن دريد (٣٢١ هـ) وأبو الطيب محمد بن أحمد الوشاء (٣٢٥ هـ) وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨ هـ) وأبو علي القالي (٣٥٦ هـ) والحسين ابن علي النمرى (٣٨٥ هـ) .

وألف من أهل القرن الخامس يوسف بن عبد الله الزجاجي (٤١٥ هـ) والحسن بن أحمد الأعرابي الفندجاني (كان يعيش ٤٢٨ هـ) ، ومن أهل القرن السابع محمد بن علي اللخمي (٦١٦ هـ) ومحمد بن رضوان النمرى (٦٥٧ هـ) .

وكان للحروب المتصلة بين المشرق والمغرب ، وخاصة الحروب السليبية والأندلسية أثرها في محاولة المؤلفين إذكاء روح الحماسة بين الشعوب بالتأليف في الخيل وال سلاح وأدوات الحرب عامة . وكان من هذه التأليف ما اتسم بصيغة لغوية ، إلى جانب الصيغة الأدبية الحماسية الغالبة . ومثال هذه التأليف خاتمة الفرسان وشعار الشجعان لعلّ بن عبد الرحمن بن هذيل الأندلسي ألقه للسلطان أبي عبد الله محمد من بني الأحمر (تولى ٧٩٧ - ٨١٠ هـ) . وتعرضت الجامع اللغوية للخيّل أيضا ، فخصتها بكثير من أبوابها . وقد بقي لنا كثير من كتب الخيل ، ونحاول أن نلقى نظرة سريعة على منهاجها . أما ابن الكلبي وابن الأعرابي فعالجا أنساب الخيل وأسماءها وقبائلها وأخبارها ، أي اتجاها تاريخيا ، ولذلك نخرجهما عن بحثنا .

ولجا جميع مؤلفي الخيل إلى تقسيم كتبهم تقسيما موضوعيا ، فباب لأعضاء الخيل ، وآخر لما يستحب فيها ، وثالث لما يكره . . . الخ . فكتب الخيل مثل

كتب الحشرات ، أى أن الفرق بين المؤلفين فى اتساع المادة وقتها ، وفى طريقة علاجها لآ ترتيبها . فاللوضوعات التى كتب فيها أبو عبيدة نجدها أو ما يماثلها عند أكثر من بعده . والتفت أبو عبيدة إلى كثير من نواحي الخيل ، إذ وصف مكاتها عند العربى ، وأسماء أعضائها وأوصافها ، وأسماءها فى مراحل حياتها والأصوات التى تدعى بها ، وعيوبها ، وأوصاف عنقها وألوانها وشياتها ونشاطها . وكان فى تناوله لأسماء الأعضاء يتناول عضوا وعضوا ويسمى ما فيه من أجزاء . وكان فى أكثر الأحيان يصدر الفصل بمجموعة الأسماء التى يفسرها فيه ، ثم يأخذ فى تفسيرها واحدا واحدا . ويكثر من الأشعار جدا فى بعضها ، ويقل فى بعضها الآخر . ولكن التقسيم عنده مضطرب فنجد أكثر من باب تتناول أمرا واحدا بدون داع .

وكتاب الأسمى أقل مادة من كتاب أبى عبيدة ، ولكنه يعالج معظم النواحي التى عالجها . وهو أكثر منه انتظاما فى بعض الفصول وأقل فى بعضها الآخر . وكان كثير الالتفات إلى الألفاظ التى تطلق على كل حالة من الخيل ، وكذا الأفعال والصفات منها ، فهو أكثر لفة من كتاب أبى عبيدة . والشعر عنده متوازن موزع على جميع الفصول ، ولكنه أقل مما عند أبى عبيدة ، كالم يراعى أن يقدم مجموعة الأسماء التى يفسرها فى صدر فصوله مثله .

وخص أبو عبيد الخيل بكتاب من « الغريب المصنف » ضم ١١ بابا ، اعتمد فيها على الأسمى إلى حد كبير . وتناول فيها النواحي التى تناولها سلفاء مع بعض أمور جديدة . وخطته أن يذكر اللفظ ثم يفسره بإجمال . والشعر عنده قليل . والكتاب قليل الأهمية بالنسبة للخيل ، بعكس ما نراه فى موضوعاته الأخرى . وتضع فيه أيضا الظواهر التى نراها فى كل موضوع فى الغريب .

وجعل كراغ الخيل باين من المنتخب والمجرد لأسماء الطير وغيره من الحيوان

في صفة الفرس وأسماء الدواب فيه . وها قليلا القيمة ، يعطينا قوائم مع الشرح الموجز ، ولا شواهد أو مشتقات أو أسماء لغويين فيها .

وجعل الخطيب الإسكافي كتابا للخيل في كتابه مبادئ اللغة ، أخذ كل ما فيه من أبي عبيدة — إلا أبوابا قليلة قصيرة وزيادات أخرى — مع اختصاره وتهذيبه وحذف أكثر أشعاره .

ونستطيع أن نجمع عدة أبواب في الخيل متناثرة في فقه اللغة للثعالبي . وكلها قصير مأخوذ مما قبله من اللغويين ، مقتصر على التين اللغوي مع الإيلاء إلى الشرح كعادته في جميع موضوعاته .

وتصل كتب الخيل إلى القمة في كتاب الخيل من مخصص ابن سيده الذي يشغل منه ٧٠٠ صفحة من القطع الكبير . وتجد فيه كل الموضوعات التي عالجها من قبله حتى كتابي ابن الكلبي وابن الأعرابي التاريخيين . وكان لا يجمع بعض الأبواب المتشابهة في الكتب المتنوعة في باب واحد ، ولذلك يجد الباحث عنده موضوعا واحدا في بابين أو أكثر مع اختلاف العنوان . وقد سمح لنفسه بالتصرف في مقتبساته بحذف بعض الأخبار والأشعار وأسماء الرواة ، وتغيير ترتيب عبارتها . وحشا هذه الأبواب التي استعارها من غيره بزيادات كثيرة ، تتألف من مشتقات من اللفظ الذي يعالجه أو مرادفات له أو مسائل لغوية ونحوية وصرفية تتصل به ، أو شواهد من الحديث والأمثال ، أو مخالفة لغوي آخر لتفسيره ، أو زيادة عليه ، أو ما شابه ذلك .

أما ابن الأجدابي فجعل للخيل في كفاية المتحفظ أربعة فصول في ٥٠ صفحات من حجم كتب الجيب لا تستحق الذكر في قصورها واختصارها .

وأخيرا نجد وجهة مختلفة عن الكتب السابقة في حلية الفرسان ، إذ هو قسمان الأول في الخيل ، والثاني في السلاح ولا شأن لنا به . واتجه في دراسة الخيل وجهة عملية تاريخية أدبية لغوية . فعالج تعليم ركوب الخيل ، وبدء خلقها وأول من اتخذها

وحب الأنبياء لها، والأشعار فيها، ثم أعضائها وما يستحب وما يكره فيها، وما إلى ذلك من موضوعات رأيناها في الكتب السابقة . وقد اعتمد المؤلف في تأليف كتابه على ابن الكلبي وابن الأعرابي وأبي عبيدة والأصمعي وغيرهم . وهو لا يسمو إلى درجة كتب الخليل اللغوية الخاصة ، ولكنه أحسن تقسيما منها .

ويخرج الباحث من هذا العرض السريع بأن كتب الخليل سارت في وجهات متعددة ، منها التاريخي والعملي والأدبي واللغوي . وكان أسبقها في الظهور التأليف التاريخي عند ابن الكلبي ، فاللغوي والأدبي عند أبي عبيدة والنضر بن شميل والأصمعي ، فالعملي في المصنوع المتأخرة . وقد اعتمد جميع المؤلفين على الكتب الأولى في المادة والمنهج ، فلم يحاول أحد منهم الابتكار أو التجديد . وإنما الأمر الذي دفعهم إلى التأليف هو جمع مواد أكثر مما في الكتب الأولى ، أو اختصارها عند المتأخرين . ولما كان الأمر كذلك ، كان أعظمها أكثرها مادة . ولا نزاع في أن المخصص أكثرها مادة وأعمها ، وربما كان أحسنها ترتيبا من الناحية التي أتجهوا إليها ، وإن ساد الاضطراب كثيرا . ولذلك كان المخصص القمة التي وصل إليها التأليف في الخليل ، وخاصة التأليف الذي أتجه أتباعها لغويا خالصا .

٣ - كتب خلق الإنسان

وضع اللغويون الإنسان أيضا تحت البحث ، فوجهوا إليه أنوارهم ، ودونوا أسماء كل ما ظهر تحتها حتى بعض ما في جوفه ، وتبينوا الأحوال والصفات المختلفة التي تعترى كل عضو من أعضائه . ووسعوا دائرة أبحاثهم إلى النواحي الأخلاقية والاجتماعية أيضا .

وأول كتاب عثرنا على اسمه في خلق الإنسان هو كتاب أبي مالك عمرو ابن كركرة ، ثم تناوله النضر بن شميل (٢٠٤ هـ) في الجزء الأول من كتابه « الصفات » . ثم تعرض له قطرب (٢٠٦ هـ) وأبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) والفضل بن سلة (٢٠٨ هـ) وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعي (٢١٣ هـ)

و أبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) وأبو زيد السكلابي (٢١٥ هـ) وأبو عثمان
سعدان بن المبارك الضرير (٢٢٠ هـ) ، ونصر بن يوسف صاحب الكسائي ،
و ابن الأعرابي (٢٣١ هـ) ، وأبو محمد الشيباني (٢٤٥ هـ) ومحمد بن حبيب (٢٤٥ هـ)
و أبو حاتم السجستاني (٢٥٥ هـ) وأبو محمد ثابت بن أبي ثابت وراق أبي عبيد ،
و ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) والحسن بن عبد الله لكثة .

و ألف فيه من المتوفين في القرن الرابع : أبو محمد القاسم بن محمد الأنباري
(٣٠٤ هـ) وأبو موسى الحامض (٣٠٥ هـ) وأبو إسحاق الزجاج (٣١٠ هـ) وداود بن
الهيثم التنوخي (٣١٦ هـ) وأبو بكر محمد بن عثمان الجند (نحو ٣٢٢ هـ) ومحمد بن
أحمد الوشاء (٣٢٥ هـ) ومحمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨ هـ) وأبو جعفر أحمد بن محمد
النحاس (٣٣٨ هـ) ، وأبو علي القالي (٣٥٦ هـ) وأحمد بن فارس (٣٩٥ هـ) .

وفي القرن الخامس : يوسف بن عبد الله الزجاجي (٤١٥ هـ) وعبد الله بن سعيد
الخوافي (٤٨٠ هـ) وأبو نصر محمد بن محمد الرامشي النسابةوري (٤٨٩ أو ٤٩٠ هـ) .
وفي السابع الصفاني (٦٥٠ هـ) وغير هؤلاء كثيرون ، إلى جانب أصحاب الموسوعات .
وكان من المؤلفين من نظم خلق الإنسان كمحمد بن عيسى بن أصبغ (٦٢٠ هـ)
والسيوطي (٩١١ هـ) .

ولم يبق من هذه الكتب إلا قليل والموسوعات . وأولها كتاب الأحمى الذي
ينقسم ثلاثة أقسام : مقدمة لبعض الأمور العامة مثل الحمل والولادة والسن ، وعالجها
زمنيا ؛ ثم المرض وعالج فيه الوصف العام للإنسان ثم فصل وصفه جزءا جزءا مبتدئا
من أعلاه إلى أسفله ومن خلفه إلى أمامه ، كأنما وضع رجلا عاريا أمامه ، والتفت إلى
ما يعترى كل عضو من صفات وأحوال ، ولم يحد عن ذلك إلا قليلا ؛ ثم خاتمة
في بعض الأوصاف الخلقية والخلقية العامة . وأكثر فيه من الشعر والتعليق عليه ،
ومن الأخبار والمحاورات ، والأمثال . والتفت إلى الذكر والثوث والمفرد والجمع
واختلاف اللفظ الذي يطلق على العضو الواحد باختلاف الحيوان . وأورد بعض
مشتقات اللفظ من فعل وصفه ومصدر ، وما فيه من لغات .

واستهل أبو عبيد الفريث المصنف بكتاب خالق الإنسان ، شغل منه ٥٨ صفحة ..
ونعالج فيه أكثر مادة الأصمى ، ولكنه زاد موضوعات أخرى كثيرة تتعلق بأوصافه .
والناحية الاجتماعية فيه من أخلاقه وعائلته ووراثته . وليس لأبني عبيد منهج معين .
في ترتيب أبوابه ، بل سار وفقا لتوارد خواطره فتشتت بعض الموضوعات عنده ،
كما لم يلتزم ترتيب الأصمى الجميل في وصف أعضاء الإنسان . ويظهر في الكتاب
ما يظهر في أبوابه كلها من عزو الأقوال إلى أصحابها ، والاستشهاد بالشعر مع قلة ،
والالتفات إلى المفرد والجمع والمذكر والمؤنث (ولكنه أقل من الأصمى فيها) ..
ويبدو من تردد أسماء المؤلفين عنده أنه اعتمد على أبي عمرو الشيباني والكسائي .
ثم الأصمى أكثر من غيرهم .

مر واستهل ثابت بن أبي ثابت كتابه بذكر مراجعه ، وهم أبو عبيد والأثرم
وسبله بن عاصم وأبو نصر وابن الأعرابي والأصمى وأبو زيد الأنصاري . ثم
تحدث عن الحمل وتطوره ، والولادة ، ثم الأسماء التي تطلق على المولود في أعمارهم
المختلفة . ثم وصف جسم الإنسان : ما يطلق على شخصه عامة ، ثم ما يطلق على
أجزاء جسمه واحدا بعد آخر ، مبتدئا بالرأس ومنتهايا بالقدم ، وما ينعت به كل
جزء في أحواله المتنوعة ؛ أي أنه اتقى خطأ الأصمى .

وأكثر من الشواهد الشعرية خاصة ، وإن لم يخل الكتاب من الآيات
والأحاديث والأمثال .

والحق أن النظرة السريعة في هذا الكتاب تبين أنه أكبر كتاب بقي لدينا
من هذا النوع ، وتبين أن ابن سيده جعله عماده الأول في حديثه عن خلق الإنسان
في المخصص .

وخصص ابن قتيبة فصلين من أدب الكتاب لبعض عيوب الإنسان وأمراضه ،
الفروق بين بعض الألفاظ التي يظنها الناس مترادفات من خلقه .. وهما قصيران
منثيلا القيمة .

أما الزجاج فلخذ كتاب الأصمعي وحذف ما فيه من تكرار أو استطراد أو شواهد إلا قليلا . وحذف بعض المواد ، وبعض أجزاء التفسيرات التي لا يضير حذفها ، والمقدمة والخاتمة . ثم زاد أشياء قليلة وفصاين للاست و فرج المرأة . ولم يفعل شيئا غير ذلك .

واتبع أحمد بن فارس خطة الأصمعي في الترتيب ، غير أنه أثر الإيجاز الشديد فاقصر على أسماء أعضاء الإنسان ، ولم يشر إلى ما تتصف به من صفات إلا قليلا . ولم يورد شواهد مطلقا .

وجعل كراع النمل بابا من المنتخب والمجرد للأسماء المفردة من خلق الإنسان وسائر الحيوان ومن الصفات ، شغل أكثر من ثلاث صفحات ، وأورد فيه الأسماء دون ترتيب ، ولا شواهد عنده ، ولا أسماء لغويين .

ونستطيع أن نجد للإنسان مكانا في كل باب من فقه اللغة للشعالي ، ولكننا نجد أيضا التفاهة نفسها والقصور ، فهو من المتون القصيرة .

واتبع ابن سيده أبا عبيد في استهلال مخصصه بكتاب خلق الإنسان الذي شغل السفر الأول وأكثر من نصف الثاني منه . ونستطيع أن نرى فيه ثلاثة أقسام كبيرة ، تبصدها مقدمة في نيف وصفحتين . أما المقدمة فتعالج لفظ إنسان لغويا وصرفيا . وأما الأقسام الثلاثة فتعالج ما عالج الأصمعي في أقسامه الثلاثة مع التوسع الشديد حتى يضيع وجه الشبه بين الاثنين ، ومع إدخال أبواب كثيرة جديدة ليست عند الأصمعي ، مثل أبواب الغريب المصنف الاجتماعية . وإننا لنجد عناوين كثير من الأبواب بنصها في الكتابين . وأجرى ابن سيده في هذه الأبواب التي اقتبسها ما أجراه في أمثالها من حذف وحشو وتغيير في الترتيب ، وحلاها بالأمر الصرفية والنحوية التي يهواها . وختم القول فيه أنه سار على نظام الأصمعي ، وهو أحسن نظام ، وأنه أورد كل ما كان عنده وعند غيره ، فهو أحسن الكتاب نظاما وأوسعها ملدة .

وبدا ابن الأجدابي كفاية المتحفظ بخلق الإنسان أيضا ، وخصص له ١٥ صفحة
ضمنت ١١ بابا عالجت أمورا لا أهمية لها من الإنسان أيضا ، ولا تستحق أن تأخذ
منا هذين السطرين .

وصفوة القول في هذا النوع من التصنيف أنه بدأ قبل عصر الخليل ، وسرعان
ما وصل إلى نظامه الأمثل عند الأصمعي . فلم يستطع من بعده أن يتحرروا منه وإنما
اقتصروا على تكميله . وكانت مادة الأصمعي أيضا خيرة لما بعده من كتب حتى
المخصص . فالأصمعي هو المعلم الأول فيه ، ثم أبو عبيد ، ثم قته ثابت بن أبي ثابت ،
وإبن سيده في المادة واكتمال النظام . ولَوْن الأصمعي بعض جزئيات النهج بألوان
بقيت عند غيره أيضا ، إذ استشهد ببعض الأحاديث والأشعار والأخبار ، فسار
خلفه مؤلفو خلق الإنسان . وكانت هذه الشواهد من الكثرة عنده بحيث اضطر
بعض المتأخرين إلى اختصارها أو حذفها كالزجاج وأبي عبيد . وكان هم الأصمعي
وثابت الناحية العضوية من الإنسان مع نظرة شاملة إليه ، أما أبو عبيد فأتجه
فيه اتجاهها اجتماعيا ، وفاز ابن سيده بالحظاين .

الباب الخامس كتب النوادر

ظهر هذا الصنف من التأليف مبكرا ، فأول من ينسب إليه كتاب فيه هو أبو عمرو بن العلاء (١٥٧ هـ) شيخ نخاة البصرة ولغويها . وقد يفهم من عبارة ابن النديم أن الكتاب من تدوين أحد تلاميذ أبي عمرو إذ قال : « كتاب النوادر عن أبي عمرو بن العلاء » ، ولا ندرى شيئا عن هذه الباكورة اللغوية .

ثم تتابع التأليف في النوادر ، فظهرت في القرن الثاني كتب للقاسم بن معن الكوفي (١٧٥ هـ) ويونس بن حبيب (١٨٢ هـ) ومعاصرة أبي مالك عمرو بن كركرة ، والكسائي في ثلاث نسخ كبرى وصغرى ووسطى (١٩٨ هـ) وأبي شبل العقيلي (عاش في عهد الرشيد ١٧٠ - ١٩٣ هـ) وأبي المضر حي .

وقد أخرج يونس بن حبيب نسختين من كتابه : صغرى وكبرى . روى إحداهما ابن سلام واختصرها تاج الدين بن مکتوم ، قال السيوطي ^(١) : « النوادر ليونس ، رواية محمد بن سلام الجحى عنه . وهذا الكتاب لم أقف عليه إلا أنى وقت على منتقى منه بخط الشيخ تاج الدين بن مکتوم النحوى ، وقال إنه كتاب كثير الفائدة قليل الوجود » . وأورد السيوطي في الزهر ققرات قصيرة قليلة منه تدل على أنه كان كثير الرواية فيه عن أبي عمرو بن العلاء ، ويوازن بين لغتى الحجاز وتميم . ولم يورد السيوطي في اقتباساته أية شواهد شعرية ، وربما كان ذلك اختصارا منه لا من المؤلف . ونقد هذا الكتاب أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (٣٦٨ هـ) ثم رد على هذا النقد أبو محمد الحسن بن محمد النسابة التميمي التاهرتي (٤٢٨ هـ) .

وعثر في الزهر^(١) على اقتباس واحد من نواذر أبي مالك، قال فيه «الشبر: من طرف الخنصر إلى طرف الإبهام . والفتر: من طرف الإبهام إلى طرف السبابة . والرتب: بين السبابة والوسطى . والعتب: ما بين الوسطى والبنصر . والوصيم: ما بين الخنصر والبنصر ، وهو البصم أيضا . ويقال: ما بين كل أصبعين فوت ، وجمعه أفوات » . ولعله كان يتناول بعض الأشياء المتصل بعضها ببعض ، في موضع واحد .

وزخر القرن الثالث بكتب النواذر ، حتى شهد أكثر من عشرين منها . فقد ألف فيها أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي (٤٠٢هـ) وقطرب (٢٠٦هـ) وأبو عمرو الشيباني (٢٠٦هـ) وأبو محمد عبد الله بن سعيد الأموي (أستاذ أبي عبيد) والفراء (٢٠٧هـ) وأبو عبيدة (٢١٠هـ) والأصمعي (٢١٣هـ) وأبو زيد (٢١٥هـ) والأخفش سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ) وعبد الرحمن بن بزرج (من طبقة الأصمعي) واللحياني (تلميذ الكسائي) وأبو زياد بن عبد الله الكلبي (٢١٥هـ) وأبو المنهال عينة بن عبد الرحمن (تلميذ الخليل) وأبو مسحل الأعرابي (تلميذ الكسائي) واللحياني وابن الأعرابي (٢٣١هـ) وعمرو بن أبي عمرو الشيباني (٢٣١هـ) وعلى ابن المغيرة الأثرم (٢٣٢هـ) والتوزي (٢٣٣هـ) وأبو الوازع محمد بن عبد الخالق «نواذر الأعراب الذين كانوا مع ابن طاهر بنيسابور» ، ودلامز البهلول وعبد الله بن محمد بن هاني النيسابوري (٢٣٦هـ) وابن السكيت (٢٤٦هـ) وموهارون بن زكريا المجرى وابن قتيبة (٢٧٦هـ) وأبو حنيفة الدينوري (٢٨٢هـ) ومعاصره الحسن بن عبد الله المعروف بلسكذة ، والحسن بن عليّ العنزي (٢٩٠هـ) وثعلب (٢٩١هـ) ، ونصر بن مضر الأسدي رواه عنه محمد بن الحجاج ابن نصر الأنباري ، وراه ابن النديم نحو مئة وخمسين ورقة وفيه إصلاح بخط أبي عمر الزاهد .

وأورد السيوطي في المزهرة عدة اقتباسات من نواذر اليزيدي ، تدل على أنه عني

عناية شديدة باللغات وخاصة لغة الحجاز وتميم كأستاذة أبي عمرو بن العلاء، وروى عنه في نواتره . وقد بدأها بموازنة بين لغتي الحجاز وتميم ، وكان يرجح بين هذه اللغات أحيانا ، وعنى أيضاً بالتعبيرات الخاصة وبالألفاظ المتشابهة التي يخطئ الناس في استعمالها . وبالمضاف وبالمصادر التي لا مثيل لها . ولم يورد السيوطي في اقتباساته شواهد شعرية ولا غيرها^(١) . وذكر ياقوت^(٢) أن نواتر اليزيدي شبيهة بنواتر الأصمعي .

وألف أبو عمرو الشيباني كتابين في النواتر : الجيم ، وقد تناولناه في اللغات ، والنواتر الكبير ، وأخرج منه ثلاث نسخ .. وتبين مقتبسات الزهر منه أنه عنى بالألفاظ التي يبدل بعض حروفها ، وشواذ التصغير ، وغريب الأعلام ، والجموع التي لا واحد لها ، والألفاظ الملتبسة التي قد يحدث فيها تصحيف ، وأنه كان يروى عن أعراب القبائل المختلفة ويستشهد بالشعر^(٣) . وقد أخذ ثعلب وأبو إسحاق الحربي وغيرهما هذا الكتاب عن عمرو بن أبي عمرو الشيباني .

وأفرد علي بن حمزة البصري بابا من كتابه « التنبهات على أغاليط الرواة » لنقد نواتر أبي عمرو الشيباني ، فأورد فيه بعض اقتباسات تؤكد بعض ما رأيناه آنفا . ولم يكن أبو عمرو يقدم الشعر ثم يفسره كما فعل أبو زباد الكلابي ، وإنما كان يقدم اللفظ ويفسره ثم يأتي بالشعر شاهداً عليه . وبين منها أيضاً أنه كان يورد بعض الأخبار مثل ما يورد في تعاليل تسمية مدركة وطابخة ، ويستقصى بعض الموضوعات ، قال البصري : « أتى أبو عمرو بأسماء البلح في نواتره على الاستقصاء » . وروى السيوطي بعض اقتباسات من أبي محمد الأموي ، ولكن لم ينص على أنها من النواتر ، فلا نستطيع أن نعتمد عليها . وكذا الحال مع الفراء ، وأبي عبيدة والأصمعي ، والأخفش ، إلا أن الأصمعي له كتابان : النواتر ، وآخر باسم نواتر الأعراب . وقيل إن الأصمعي ألف أحدهما لجعفر بن يحيى البرمكي . وقد تسرب إلى نسخة آل طاهر في حياة الأصمعي زيادات أكثر من الثالث . قال الأزهرى في

(١) للزهر ١/١١٠ ، ٢٥٠ ، ٢٩٢ ، ١٠٦ ، ١٤٤ ، ١٥١ .

(٢) معجم الأدباء ٣١/٢٠ .

(٣) ١/٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٤١/٢ ، ٦٥ ، ٧٢ ، ١٠٥ ، ١٥١ .

مقدمة التهذيب : « كان (الأصمعي) أملئ ببغداد كتاباً في النوادر ، فزید علیه ما ليس من كلامه ، فأخبرني أبو الفضل المنذري . . . عن سلمة (بن عاصم) قال : جاء أبو ربيعة صاحب عبد الله بن طاهر صديق أبي السمراء بكتاب النوادر المنسوب إلى الأصمعي فوضعه بين يديه . فجعل الأصمعي ينظر فيه فقال : ليس هذا كلامي كله ، وقد زید علی فيه ، فإن أحببت أن أعلم على ما أحفظه منه وأضرب على الباقي ففعلت وإلا فلا تقرأوه . . فأعلم الأصمعي على ما أنكر من الكتاب ، وهو أرجح من الثلث ثم أمرنا فنسخناه له ^(١) » .

وقال الأزهری أيضاً عن نوادر ابن بزرج : « فاستحسنته ووجدت فيه فوائد كثيرة ^(٢) » .

أما نوادر أبي زيد الأنصاري ، فأقدم كتاب من هذا النوع باق عندنا ، وقد طبع في المطبعة الكاثوليكية لليسوعيين في بيروت ١٨٩٤ م . وتجمع هذه النسخة روايتين من نوادر أبي زيد . أولاهما من طريق أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش ، عن أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي البرد ، عن التوزي وأبي حاتم السجستاني عن أبي زيد ؛ والثانية عن أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري عن الرياشي وأبي حاتم ، عن المؤلف . ويتقسم الكتاب إلى ١٥ باباً ، ثلاثة منها خاصة بالشعر ، وسبعة بالرجز ، وخمسة بالنوادر . وليس لتقسيمه قيمة فعلية ، إذ لا يمتاز الباب الأول من الشعر مثلاً عن الثاني ، أو الثالث بأمر من الأمور . وكذا الحال في أبواب الرجز والنوادر ، حتى أنه يضع باين للرجز أحدهما وراء الآخر دون سبب واضح لتجزئتهما . أما أبواب الشعر والنوادر فمتفرقة لا يتعاقب اثنان منها . وقد اختلفت الروايتان السابق ذكرهما بصدد هذه الأشعار والرجز والنوادر . فذهب أبو حاتم السجستاني إلى أن أبا زيد روى الشعر عن المفضل الضبي ، والرجز واللغات عن العرب مباشرة

(١) تهذيب اللغة ١ : ٦٥ .

(٢) قص للرجز ١٩ .

وذهب التوزي إلى أنه روى للرجز عن المفضل ، والشعر واللغات عن العرب . وقد نسب أبو زيد نفسه في تضاعيف الكتاب الأشعار والأرجاز إلى من أخذها عنه . ويظهر منها أنه كان يروى كلا من الشعر والرجز عن الأعزاب وعن المفضل أيضا . واختلف منهج أبي زيد في الأصناف الثلاثة . ولكنه كان في الشعر والرجز متقاربا ، أما النوادر فتباعدة عنهما . فكان في الأبواب الشعرية يقدم بيتا أو مقطوعة من الشعر ، ويصرح في الغالب باسم قائلها ، وقد يعزوه إلى قبيلته ، ويبين العصر الذي عاش فيه : أجاهلي هو أم أدرك الإسلام أم إسلامي . وكان يؤخر الشرح إلى ما بعد الأبيات جميعها ، أما الروايات فيسمح بوضعها في الأبيات . وكان يلتفت في شروحه إلى بعض المشتقات والتعبيرات الخاصة ، والدقائق اللغوية ، والنحو والصرف ، والعروض والأمثلة المتشابهة ، ويشرح المفردات ، ويفسر المعنى الإجمالي . وكان يستشهد على شروحه بشواهد أخرى من القرآن والشعر . ولذلك يغلب على البابين الأولين من أبواب الشعر الإطالة والاستطراد . أما الباب الأخير فيقل فيه الشرح والاستطراد ، حتى لتأتي فيه قطع بدون شرح .

وكان في أبواب الرجز يقدم مقطوعة من الرجز ، وكثيرا ما لا يصرح باسم قائلها ، وقد يعزوها إلى أحد بني فلان . وكان الشرح فيها للمفردات ، والمعنى الإجمالي ، مختصرا عما هو عليه في الشعر . وكان يلتفت أحيانا إلى ما فيها من نحو وصرف . أما أبواب النوادر فتتناول ألفاظا وتعبيرات واستعمالات غريبة لا تجرى على القواعد المعروفة ، ولا على اللغة الواضحة الشائعة الاستعمال ، والألفاظ المتشابهة المشككة . والتفت إلى بعض المترادفات ، وإلى ما في شواهد من عروض ونحو وغيره . والشعر في هذه الأبواب قليل يأتي به للاستشهاد لا أساسا للباب كمادته في الأبواب الخاصة بالشعر والرجز .

وكان هذا الكتاب موضع إعجاب اللغويين في عصر أبي زيد وبعده ، حتى قال فيه الأزهرى^(١) : « كتاب جامع للتراث الكثيرة والألفاظ النادرة والأمثال الشائرة والفوائد الجمّة » .

(١) تهذيب اللغة ١ : ١٢ .

والكتاب ليس خالصاً لأبي زيد ، بل زاد فيه روايته كثيراً عن الأصمعي
وأبي عبيدة ، وابن الأعرابي ، ووردت أسماؤهم فيه صراحة . وكثيراً ما روى فيه
أبو حاتم السجستاني لا عن أبي زيد^(١) .

والحق بهذه الطبعة من الكتاب كتاب مسائية ، لأن بعض الناس يضيفه إلى
كتاب النوادر وبعضهم يفرده منه ، وهو باب واحد من أبواب النوادر ،
ولا يختلف عن الأبواب المسماة بهذا الاسم من الكتاب نفسه .

وروى السيوطي^(٢) اقتباساً من نوادر اللحياني يبين أنه عني فيها بالترادفات ،
وربما بنوادر الأعراب وأخبارهم أيضاً . وأورد السيوطي عدة اقتباسات أخرى من
اللحياني ، ولكن لم يصرح أنها من النوادر . وقرأ اللحياني نوادره على الكسائي ،
وكان ابن مقسم يفض منها ، وأبو علي الفارسي يعتبرها كناسة^(٣) .

أما نوادر أبي زيد الكلابي فقد بقيت منها اقتباسات كثيرة في كتاب
« التنبهات على أغاليط الرواة » لأبي القاسم علي بن حمزة البصري ، الذي تقدما فيه .
ووصفها أبو القاسم في قوله الآتي الذي يعلل به تقديمه الرد عليها في أول كتابه :
« وإنما بدأنا بها لشرف قدرها ونباهة مصنفها » . ويظهر من هذه الاقتباسات أن
الكلابي كان يأتي بيت من الشعر ثم يفسر ما فيه من نوادر وغريب ، ويذكر
معناه الإجمالي . وكان في تفسيره اللفظ يتعرض لجمع المفرد منه ، ومفرد الجمع ، وعلام
يطلق . وكان في بعض الأحيان لا يأتي بيت واحد ، بل بقطعة كاملة ، وفي مواضع
أخرى لا يذكر شعراً البتة . ولم يكن يلتزم أن ينسب كل ما يورد من شعر إلى
صاحبه ، بل يهمل ذلك أحياناً .

وأفرد أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) بابين من الغريب المصنف للنوادر
أولهما لنوادر الأسماء والثاني لنوادر الأفعال ، وإن خلط فيهما قليلاً ، فذكر أسماء

(١) النوادر ١٢ .

(٢) للزهر ٢٠٠/٢ .

(٣) ياقوت : معجم الأدباء ١٤ / ١٠٧ - ١٠٨ .

في باب الأفعال ، وأفعالا في باب الأسماء . والتزم فيها أن ينسب على أصحاب الأقوال التي يوردها . فظهر أنه أكثر الأخذ من الأصمعي والقراء وأبي عمرو الشيباني والأحر وأبي عبيدة وغيرهم من اللغويين ، وأبي الوليد وأبي الجراح وأبي العديس وغيرهم من الأعراب . وكان تعدد مصادره هذا سببا في تكرار بعض ألفاظه . وتقوم خطته على إيراد اللفظ مفردا أو في عبارة ، وتفسيره ثم الاستشهاد عليه . وكان في الأفعال يقتصر على ماضيها في الغالب ، وأحيانا يورد ماضيها ومصدرها ، وفي مواضع أخرى الماضي والمضارع والمصدر . كما كان يشير في الأسماء إلى المفرد والجمع في مواضع . وكان ينسب في كثير من التفسيرات على ما اتفق عليه اللغويون أو اختلفوا . أما الشواهد فمقتصورة على القرآن والشعر ، ونسبها حيناً إلى أصحابها وأهل ذلك حيناً آخر ، ونادراً ما علق عليها .

وألف ابن الأعرابي ثلاثة كتب في النوادر ، باسم النوادر ، ونوادر الزيريين ، ونوادر بني قحص . وليست لدينا معلومات إلا عن النوادر ، فقد قيل في وصفه إنه كان كبيراً . وتدل مقتبسات السيوطي^(١) على أنه التفت إلى الأضداد والأفعال اللازمة والمتعدية والتعبيرات الخاصة والإبدالات في اللغات والأبنية القليلة والأعلام الغريبة والصفات التي لا تجمع وبعض الأخبار . ولم يذكر السيوطي في اقتباساته شواهد شعرية ، ولكن المقتبسات في خزانة الأدب^(٢) والمؤتلف والمختلف^(٣) وأمالى القالى^(٤) تدل على وفرة الشعر في نوادر ابن الأعرابي . ولذلك لا يصح الاعتماد على الزهر في القول بأن مقتبساته تدل دلالة واضحة على عدم وجود الشعر في النوادر

(١) الزمر ١/ ١٩٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢٥١ ، ٢٥٦ ، ٢٦٦ ، ٢٧٤ ، ٢٢٣/ ٢ ، ٢٥٠ .

٨٥ ، ١١٦ ، ١٢١ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٨ ، ٢١٧ ، ٢٢٣ ، ٢٧٠ : وياقوت : معجم الأدباء ١٣/ ١٨٩ .

(٢) ٢/ ٥٩ ، ٣٦٤ .

(٣) ١٦٠ ، ١٩٥ .

(٤) ٢/ ٢٣٧ .

السابقة التي رأيناها . وقد رد عليه أيضا أبو محمد الحسن بن أحمد الأعرابي المعروف بالغندجاني الأسود في « كتاب ضالة الأديب » .

وقال الأزهرى^(١) عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن محمد بن هاني النيسابوري « ولا بن هاني هذا كتاب كبير يوفى على ألفي ورقة في نوادر العرب وغرائب ألفاظها وفي المعاني والأمثال . وكان شمر سمع منه بعض هذا الكتاب ، وفرقه في كتبه وحمل إلينا منه أجزاء مجلدة » .

وتقتني دار الكتب المصرية قطعة مخطوطة من كتاب « التعليقات والنوادر » لأبي علي هارون بن زكريا الهجري (تحت رقم ٣٥٤ لغة) في ٢٤٣ ورقة من القطع المتوسط . ويقوم منهج الهجري في نوادره على تقديم قصيدة أو خبر في أشعار ، ثم يشرح ألفاظه . وكان عادة ينسب قصائده وأخباره إلى أصحابها ، وهم في الغالب من الأعراب ، وكان يميل كأبي زيد إلى نسبتهم إلى قبائلهم . وكثير من مقطوعاته الشعرية طويلة وغير معروف في الكتب الأخرى . أما الشرح فيقوم على تفسير الألفاظ تفسيراً مختصراً . ثم يلتفت إلى ما في الشعر أو الخبر من مسائل لغوية ، أو معارف أخرى مثل الأنساب ، والأماكن وغيرها . وقد عني المؤلف بإيراد قوائمه ببطون بعض القبائل مثل بني جعفر وبني مالك بن سلمة الخير وبني العوفية ، وقوائمه بالدارات والجبال . وقد ذكر بعض القطع الشعرية دون أن يشرح شيئاً منها . والمحقق أن ميزة هذه النوادر في عنايتها بالأشعار لا باللغويات ، فهي أقرب إلى المختارات الشعرية .

أما ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) فقد بابا للنوادر في كتابه « أدب الكاتب » استغرق منه صفتين ، وجلب الألفاظ النادرة والمشكلة التي يخطئ فيها مستعملوها والمترادفات التي بينها فروق دقيقة . واختط المؤلف فيه أن يذكر اللفظ ثم يفسره بكل إيجاز واستشهد عليها بالشعر في مواضع قليلة . وروى عن يونس والأصمعي وأبي عبيدة .

وليست لدينا معلومات عن بقية كتب النوادر التي نسبت إلى المؤلفين المتقدم ذكرهم ، ولكن يحيل إلى أن بعضها ليس إلا روايات من كتب نوادر أبي زيد وأبي عمرو الشيباني وغيرهما ، مع بعض زيادات مثل تلك التي رأيناها في الطبعة التي عندنا من نوادر أبي زيد الأنصاري .

أما أهل القرن الرابع الذين تنسب إليهم مؤلفات في النوادر فهم : إبراهيم بن السري الزجاج (٣١٠ هـ) وابن دريد (٣٢١ هـ) وأبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد (٣٤٥ هـ) وأبو علي القالي (٣٥٦ هـ) والحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي ابن خلاد (٣٦٠ هـ) وعلي بن حمزة البصري (٣٧٥ هـ) والقاسم بن محمد الديمرقي (كان في عهد عضد الدولة ٣٦٧ — ٣٧٢ هـ) وأبو هلال العسكري (٣٩٥ هـ) .

ولم يصل إلينا كتاب النوادر لابن دريد ، ولكنه حين انتهى من أبواب الخماسي في معجمه « الجهرة » أحب أن يلحق به بعض الأبواب^(١) التي تعالج الموضوعات الخاصة التي تتناولها الرسائل الصغيرة بالبحث ، فذكر منها بقريب من ١٥ بابا للنوادر ، نبه المؤلف على أن بعضها من كلام أبي عبيدة ، أو أبي زيد ، أو الأصمعي . وتدل بعض العبارات التي جاءت عرضا في غيرها من الأبواب على أنها من كلام هؤلاء الأعلام الثلاثة مع قليل غيرهم من أصحاب النوادر مثل أبي مالك عمرو بن كركرة والحرمazy ، وقد نقل أحيانا من كتاب أولها^(٢) .

والأبواب مختلفة الطول ، ولا يقوم تقسيمها على أساس واحد ، إذ تقوم حيناً على أساس الراوي ، وحيناً آخر على غير أساس . ونسب إلى نفسه بعض أبواب ، قسمها على وفق موضوعاتها ، مثل أسماء المحلات والأيام والشهور في الجاهلية ، والقداح ، وقد استقى من اللغويين كثيرا من مادتها ، أما نسبتها إلى نفسه فربما كانت تدل على أنه لا يأخذها برمتها من واحد أو اثنين معينين .

(١) الجهرة ٤٤٩/٣ وما بعدها .

(٢) ٤٥٠ ، ٤٥٠/٣ .

ويبدو أن ابن دريد كان يحافظ على الترتيب الأصلي للكتب التي يأخذ منها فيورد القطعة بأكملها على ترتيب أصلها ، وخاصة في الأبواب المنسوبة صراحة إلى أصحابها . أما الأبواب الأخرى ، فكان يجمع بين روايات اللغويين المختلفة فيها^(١) وكان في بعض الأحيان يقيم رواية أحدهم في رواية الآخر ، إذا كان فيها رد على الأول^(٢) ؛ وفي أحيان أخرى يؤلف بين الروایتين^(٣) . أما هو فلا يظهر اسمه إلا في سند الروايات ، أو عند الاستفسار عن شيء ، أو الاعتراض ، أو إكمال الشرح أو تفسير بعض الشواهد الشعرية^(٤) .

ومنهج ابن دريد في هذه الأبواب لا يختلف كثيرا عن منهج بقية أصحاب النوادر ، فهي ألفاظ غريبة تأتي بدون نظام أو صلة ، وتفسر ، ثم يورد عليها شواهد من الشعر في بعض الأحيان .

ونشرت دار الكتب المصرية نوادر القالى . ويتبين من دراسته أنه كتاب أدب وأخبار ومحاورات أكثر منه كتاب لغة ، فهو من النوادر الأدبية لا اللغوية ، يورد قصصا وقصائد طويلة تبلغ إحداها خمس صفحات بل أكثر . حقا يحتوى بعض هذه المحاورات على ألفاظ لغوية غريبة ونادرة ، ولكن أبا على لا يتعرض إلا للقليل منها . وكثيرا ما سميت أمالى القالى بالنوادر أيضا ، لتشابه الموضوعات في الكتابين ولأن مؤلفهما كان يمليهما . فالنوادر أمال أيضا ، بدليل تسمية بعض موضوعاتها بالمجالس . ولذلك وصف ابن خير النوادر بقوله^(٥) : « زاد فيه فبلغه ستة عشر جزءا للعامة ، ثم زاد فيه فبلغه عشرين جزءا لأئمة المؤمنين » . وشرحها أبو عبيد البكرى (٤٨٧ هـ) في سخط اللآلى ،

(١) ٤٤٩/٣ .

(٢) ٤٥٥/٣ .

(٣) ٤٦٢ ، ٤٥١/٣ .

(٤) ٤٧٩ ، ٤٦٩ ، ٤٥٠ ، ٤٤٩/٣ .

(٥) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٢٥ .

واختصرها أحمد بن عبد المنعم الشريشي (٦١٩ هـ) ، ولا تختلف الأُمالي كثيرا عن كتاب النوادر . وينسب للقالى أيضاً ذيل للنوادر فى أربعة أجزاء .

ويستطيع المرء أن يدخل فى عداد كتب النوادر « كتاب ليس فى كلام العرب » لأبى عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (٣٧٠ هـ) . وقد أورد فيه المؤلف الأبنية التى لم يرد منها إلا ألفاظ نادرة قلّائل ، أو الألفاظ التى تنطوى تحت أحكام صرفية أو لغوية خاصة لا يندرج تحتها سائر الكلام العربى . وعدّد فى كل صيغة الألفاظ القليلة التى تتبعها ، وفسرها وعلّلها أحياناً . ولما كان الأمر على هذه الصورة كثر اعتماده فى الكتاب على النجاة والصرفيين من أمثال سيبويه والفراء وإن اعتمد على اللغويين أيضاً . ولا يختلف الكتاب فى بقية مظاهره عن سائر كتب النوادر لأخرى .

وأما على بن حمزة البصرى فلم يؤلف فى النوادر ، وإنما رد على نوادر أبى زياد الكلابى وأبى عمرو الشيبانى . وكان يقدم النصّ منها ثم يعلق عليه ويأتى بالشواهد من الأشعار . وقد اعتمدنا على كتابه فى وصف الكتّابين السابقين آفاً .

وختم محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافى من أهل القرن الخامس (٤٢١ هـ) كتابه مبادئ اللغة بباب فى نوادر مختلفة ، يشغل سبع صفحات ونصف صفحة . وهو لا نظام له ولا ترتيب ولا موضوع مثل كتب النوادر جميعاً . وإنما ترد الألفاظ فيه وفقاً لتوارد الخواطر ، ولذلك نرى بعض الألفاظ التى تتعلق بموضوع واحد مجتمعة أحياناً ، ثم مجموعة من الألفاظ لا يمت بعضها إلى بعض بصلة . فيستهل الباب ببعض ألفاظ فى الأصوات المختلفة ، ثم أخرى أسماء لبعض الألعاب ثم ينتشر العقد ويصبح لا موضوع لحبّاته . وخطته أن يورد اللفظ ثم يشرحه . وأكثر فى الباب من الشواهد الشعرية وخاصة الرجز الذى تزخر به كتب النوادر لميل الرجاز إلى الغريب من الألفاظ والنادر . ولم يذكر أحداً من اللغويين فى الباب عدا مرة .

واحدة اقتبس فيها من كتاب النوارد لابن الأعرابي ، وإن كان هذا لا يمنع أنه يرجع إلى كتب الأقدمين .

أما ابن سيده فلم يتبع أبا عبيد ولا الإسكافي في خطتهما هذه ، وأغفل النوارد تماماً لأنها لا موضوع لها . وكان ابن سيده التزم في تخصصه الموضوعات أو المسائل اللغوية ، وهذا النوع من الألفاظ لا يحتوى على شيء من ذلك ، وإنما هي ميدان المعجميين ، وأصحاب الرسائل الصغيرة . أما وضعها في مثل المخصص فلا فائدة له . وهذا حذوه عيسى بن إبراهيم الربيعي (٤٨٠ هـ) . والفكرة نفسها كانت عند أبي عبيد ، لأن الباين الذين جعلهما للنوارد نظر فيهما إلى ناحية أخرى هي الاسمى والفعلية فيما يبدو ولم يعن بهما عناية كافية .

وألف في النوارد بعد ذلك أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧ هـ) والحسن بن محمد الصفاني (٦٥٠ هـ) . ولم يصل إلينا إلا كتاب ثانيهما ، واسمه « الشوارد في اللغات » وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم (٤١٨ لغة) باسم « ما تفرد به بعض أئمة اللغة » يظن أنها هي الشوارد بعينها .

وقد قسم الصفاني هذا الكتاب إلى أربعة أقسام : أولها فيما قرئ في الشوارد من اللغات ، وثانيهما فيما تفرد به يونس بن حبيب وهو أصغر من السابق ، وثالثها فيما تفرد به أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني في كتاب تقويم المفسد والمزال عن جهته من كلام العرب وهو أصغرهما ، والرابع مجموع من سائر كتب اللغة وشروح شواهد الأشعار وهو أكبرها .

وعنايته في الأقسام الأربعة متجهة إلى اللغات الشاذة النادرة التي لا تسير في وكاب المعروف المشهور . ولكن طريقته اختلفت من قسم إلى قسم ، لاختلاف طبيعة الأقسام . فلم يحاول أن يفسر الألفاظ التي أوردها في الأقسام الثلاثة الأولى ، واقتصر على الإشارة إلى لغتها المعروفة ؛ وغنى بالتفسير في القسم الأخير . وكانت شواهد في القسم الأول كثيرة جداً من الآيات القرآنية ، واقتصر على آية واحدة

في القسم الثاني ، وخلا الثالث من الشواهد تماما ، على حين تنوعت الشواهد في القسم الرابع بين أشعار وأمثال وأقوال . وكثرت أسماء القراء في الأول لأنه عزا كل قراءة إلى من قرأ بها ، وقعدت في الثاني والثالث قريبا . وظهرت أسماء اللغويين والأعراب في الرابع ، وإن لم يصرح فيه بأسماء الكتب التي أخذ منها . ولا تختلف بقية المظاهر عنده عنها في كتب النواذر الأخرى .

وصفوة القول في كتب النواذر أنها كتب تعالج بعض اللغات غير اللغة المعروفة ، فهي أقرب ما تكون من كتب اللغات بل ليس من الممكن التفرقة بينهما في أكثر الأحوال . ولم تتطور هذه الكتب في منهجها فبقيت متمسكة بالصورة التي ظهرت عليها للمرة الأولى ، وإنما كان تطورها في موادها بالكثرة والتضخم . وتعطينا هذه الكتب الخطوة الأولى في سبيل المعاجم ، حتى أن هذه تأثرت كثيرا بمنهجها في داخل المواد فلم تحاول ترتيب الألفاظ فيها ، وأوردت للترادفات التي كانت تولع بها هذه الكتب ، وسارت في علاج الأفعال والأسماء على نمطها ، بذكر للماضي والمضارع والمصدر والصفة منها مرة وإغفالها أخرى ، وذكر المفرد والجمع من الأسماء آونة وإغفالها كثيرا . ولكن أكثر المعلم تأثراً بها الجمهرة التي أفردت لها جزءا كبيرا في ملحقاتها الختامية ، التي ألصقها بدون داع فيها .

الباب السادس

كتب البلدان والمواقع

عنى القدماء من لغويي العرب بتحديد البلدان والبقاع الكثيرة الواردة في أشعار الجاهليين والإسلاميين وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، وألقوا فيها منذ زمن بعيد معاصر للمعجم العربي الأول كتاب العين . وكان القائمون بهذه الحركة من الأدباء واللغويين . ولكن سرعان ما دخل في هذا الميدان علماء لا يمتنون إلى السابقين بصلة ، وعنوا بالبلدان والبقاع واتخذوا تحديدها علماء قائما بذاته ، واطلعوا على مؤلفات أهل الحضارات الأجنبية القديمة التي تسمى ذلك البحث « الجغرافية » وأفادوا منها . وقد أشار ياقوت في مقدمة معجم البلدان إلى وجود هذين الاتجاهين . ومن الطبيعي أننا لا سنينا في هذا البحث إلا مؤلفات اللغويين وما أشبهها .

وأقدم من أعرف من هذه الطائفة خلف الأحمر ، المتوفى في حدود سنة ١١٨٠ هـ . قد قيل إنه ألف كتابا بعنوان « جبال العرب وما قيل فيها من الشعر »^(١) . وينافسه في القدم أبو الوزير عمر بن مطرف ، المتوفى نحو سنة ١١٨٦ هـ^(٢) . فقد نسب إليه كتاب « منازل العرب وحدودها ، وأين كانت محلة كل قوم ، وإلى أين انتقل منها »^(٣) . والكتابان مقفودان ، ولم أعثر فيما رجعت إليه من كتب على نصوص يصرح أنها مقتبسة عنهما .

وينسب إلى أبي المنذر هشام بن محمد الكلبي ، المتوفى في سنة ٢٠٤ ، عدة كتب من هذا النوع . ذكر ابن النديم^(٤) منها البلدان الكبير ، والبلدان الصغير ،

(١) ابن النديم : الفهرست ٥٠ . الفطلي : إنباء الرواة ٣٥٠/١ . السيوطي : بنية الوعاء ٢٤٢

(٢) وقيل إنه مات في عهد للهدى ١٥٨ — ١٦٩ هـ .

(٣) ابن النديم : الفهرست ١٢٧ . ياقوت : معجم الأدباء ٧٢/١٦ .

(٤) الفهرست ٩٧ . وهنه ياقوت : معجم الأدباء ١٢٩/٢٩٦ .

وقسمة الأرضين ، والأنهار ، ومنازل اليمن ، وأسواق العرب ، والآلة لم ، والحيرة وتسمية البيع والديارات ونسب العباديين ، وتسمية ما في شعر امرئ القيس من أسماء الرجال والنساء وأنسابهم وأسماء الأرضين والجبال والمياه .

وذكر ياقوت^(١) في قائمة المراجع التي اعتمد عليها في تأليف معجم البلدان ، أنه وقف لابن الكلبي على كتاب يدعى « اشتقاق البلدان » . وقد أكثر ياقوت في معجمه ، وفي كتابه المشترك وضعا والمفترق صقعا ، بل أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم أيضا ، من النقل الصريح عن ابن الكلبي . وأعلن الرجلان في بعض المواضع أسماء الكتب التي ينقلان عنها ، فلم يرد أى كتاب من الكتب السابقة من بينها . ولكن ورد اسم كتاب آخر لابن الكلبي ، يدعى « أنساب البلدان » في مواضع قليلة^(٢) . وأظن أن هذا الكتاب هو الاشتقاق ، كما رجح كراشكوفسكى^(٣) .

وتدل النصوص التي اقتطفها ياقوت من الأنساب أن ابن الكلبي حاول فيه أن يعلل أسماء الأماكن ويفسرها ، بإيراد بعض القصص الحقيقية والخرافية التي تروى في صدد ذلك ، وأنه لم يقهر جهده على الأماكن العربية بل تعداها إلى الفارسية . وأمثال هذه النصوص التي تذهب هذا المذهب ، ورواها ياقوت عن ابن الكلبي — دون أن يبين عنوان الكتاب الذي استقاها منه — كثيرة ، وفي خلدى أنها جميعا مأخوذة من أنساب البلدان .

وألف أبو عبيدة ، المتوفى سنة ٢٠٨ هـ ، كتاب الحرات^(٤) ، ولم يورد البكري بولا ياقوت شيئا منه في حديثهما عن الحرات .

وألف أبو زيد الأنصارى ، المتوفى في ٢١٥ هـ ، كتاب المياه^(٥) . ولم أجد نصوصا يصرح أنها مقتبسة منه .

(١) معجم البلدان ٢/١ .

(٢) معجم البلدان ٦٠/٢ ، ٨٧٦ ، ٤٤٦/٤ وصرح باسم جخجخ الذى كان ينقل من

(٣) ١٢٧ .

نسخته للكتاب في ٩١٤/٣ ، ٥٧٢/٤ .

(٤) ابن النديم : الفهرست ٥٥ .

(٥) ابن النديم : الفهرست ٥٤ .

وألف الأصمى ، المتوفى في ٢١٦ ، كتب مياه العرب ، وجزيرة العرب ، والدارات^(١) . ولم يصرح ياقوت باسم الأول منها في مقتبساته ، غير أنه أكثر من النقل من الثاني . وتدل هذه المقتبسات على أن الأصمى رتب الكتاب وفقاً للأقاليم والقبائل ، فكان يذكر بقاع إقليم إقليم ، أو قبيلة قبيلة ، مثل مياه نجد ، ونواحي الطائف ، ومنازل قيس بنجد ، وديار الحجاز ، وغيرها . وتدل أيضاً على أنه كان يحدد الأماكن بما جاورها ، أو بإقليمها ومن يسكنها ، وكان في بعضها يصل إلى تحديد جد دقيق . وكان عماده في أقواله على الشعر .

وبعد كتاب الدارات للأصمى أقدم كتاب وصل إلينا من هذه المجموعة . وقد نشره الآباء اليسوعيون في كتاب « الباقة في أصول اللغة » . واستهل الأصمى كتابه الصغير بإحصاء الدارات في بلاد العرب ، فكانت عنده ١٦ دارة . ثم عرّف الدارة ، وأورد صيغ جمعها . ثم أخذ يسرد أسماءها دون ترتيب ويتحدث عن كل منها . ودأب في حديثه هذا على أن يورد الاسم ثم بيتاً أو بيتين من الشعر شاهدين عليه . ولم يبذل أية محاولة لتحديد مواقعها . أما شواهد الشعرية فنسب بعضها إلى قائله ، وأهمّل ذلك في غالبها .

وألف محمد بن خالد البرقي — من أصحاب محمد بن علي الجواد المتوفى في ٢٢٠ هـ — كتاب البلدان^(٢) . ولم يشر إليه ياقوت ولا البكري .

وألف أبو عثمان سعدان بن المبارك (المتوفى في ٢٢٠ هـ) ، كتاب الأرضين والمياه والجبال والبحار^(٣) . ورأى ابن النديم قطعة منه بخط ابن الكوفي^(٤) . ولكن ياقوتاً والبكري لم يذكره .

وألف الحسن بن محبوب السراذ (المتوفى في ٢٢٤ هـ) كتابي الأرضين والبلدان^(٥) . ولم يذكرهما ياقوت والبكري .

(١) ابن النديم : الفهرست ٥٥ . (٢) ابن النديم : الفهرست ٢٢١ .
(٣) ابن النديم : الفهرست ٧١ . ابن الأنباري : نزعة الألباء ١٠٣ . السيوطي : البنية ٢٥٤ .
(٤) ابن النديم : الفهرست ٧١ . (٥) ابن النديم : الفهرست ٢٢١ .

ونسب ابن النديم^(١) إلى أبي الحسن علي بن محمد المدائني ، المؤرخ المشهور (المتوفى في ٢٢٥ هـ) كتاباً عن حمى المدينة وجبالها وأوديتها . ولكن كل ما نقله ياقوت عن المدائني مواد تاريخية ، ما عدا ثلاثة نصوص ، تحدث في أحدها عن حد تهامة^(٢) ، وفي ثانيها عن حد العراق^(٣) ، وفي ثالثها عن وادي قناة^(٤) . وربما أخذ هذه النصوص الثلاثة من بعض كتبه التاريخية الكثيرة ، وربما أخذ النص الثالث وحده من الكتاب المذكور .

وألف الجاحظ (المتوفى في ٢٥٥ هـ) كتاباً اختلفت المراجع في عنوانه . فسماه ابن حوقل^(٥) وياقوت^(٦) « البلدان » ، والثعالبي^(٧) « خصائص البلدان » ، والمسعودي^(٨) « الأمصار وعجائب البلدان » ، وحاجي خليفة والثعالبي في موضع آخر من كتابه^(٩) « الأمصار » . وتحمل قطعة منه ، محفوظة بالمتحف البريطاني تحت رقم ١١٢٩ ، عنوان « الأوطان والبلدان »^(١٠) .

وذكر المسعودي^(١١) أن الجاحظ ادعى في هذا الكتاب أن منبع نهري مهران بالسند والنيل بمصر واحد ، واستدل على ذلك باتفاق زيادتها ، وكون التماسيح فيها ، وأن طرق الزراعة في البلدين واحدة ؛ ثم رد عليه .

وتبين النصوص المنسوبة إلى الجاحظ - وإن لم يصرح باسم الكتاب المأخوذة منه - أنه كان يرصد الظواهر الطبيعية والبشرية ، ويعدها من فضائل البلدان التي تقع بها أو من عيوبها أي خصائصها . فقد نقل عنه ياقوت^(١٢) ما يتعلق بالمد والجزر

(١) الفهرست ١٠٣ . (٢) ٩٠٢/١ . (٣) ٦٣٠/٢ .

(٤) ياقوت : معجم البلدان ١٨٢/٤ . المسعودي : وقاء الوفا ٢١٥/٢ .

(٥) صورة الأرض ٣٧٢ . (٦) معجم البلدان ٥٩٣/٢ .

(٧) ثمار القلوب في المصاف والنسب ٤٣٨ .

(٨) التنبه والاشراف ٥٥ . ومروج الذهب ٩٩/١ .

(٩) كشف الظنون ١٣٩٨/٢ . ثمار القلوب ٤١١ .

(١٠) Rieu, Supplément, No 1129 .

(١١) التنبه ٥٥ ، ومروج الذهب ٩٩/١ .

(١٢) معجم البلدان ٦٤٧/١ ، ٦٥١ ، ٥٥٢/٤ .

وتغير الطقس في البصرة ، وكرهية المطر في مصر ؛ والمقدسي^(١) ما يتعلق بخصائص بغداد والكوفة والبصرة والفسطاط وغيرها . وتبين أيضاً أنه لم يقتصر على الأقاليم العربية ، بل تناول غيرها أيضاً مثل الري ونيسابور ومرو وبلخ وسمرقند وغيرها^(٢) . وأثنى كثيرون على كتاب الجاحظ ، قال ابن حوقل^(٣) : « كتاب نفيس » . واتهم المقدسي^(٤) ابن الفقيه بسرقة كتاب الجاحظ ، على الرغم من سوء رأيه فيه إذ قال^(٥) : « وأما الجاحظ وابن خرداذبه ، فإن كتابيهما مختصران جداً لا يحصل منهما كثير فائدة » . كذلك عابه البيروني ووسم صاحبه بالبساطة والسطحية . وذكر ياقوت في معجم الأدباء أن شمر بن حمدويه الهروي (المتوفى ٢٥٥ هـ) ألف كتاب الجبال والأودية^(٦) ، ولكنه لم يذكره في مقدمة معجم البلدان . وبالرغم من ذلك عزا إليه ، هو وأبو عبيد البكري ، كثيراً من الأقوال . وكلها - على وجه التقريب - تفسيرات لغوية واشتقاقية . فلا أدري يقيناً : هل أخذها من هذا الكتاب أو غيره ؟

ونسب ياقوت في معجم الأدباء إلى أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل ، نديم المتوكل ، المتوفى نحو ٢٥٥ هـ ، كتاب أسماء الجبال والمياه والأودية^(٧) . ولا ذكر له في معجم البلدان ولا معجم البكري .

وفي عهد المتوكل أيضاً ، كان يعيش محمد بن إدريس بن أبي حفصة ، الذي وقف ياقوت^(٨) على كتاب له سماه « مناهل العرب » ، كما تدل المقتبسات على أنه عاد إلى كتابه الآخر اليمامة . ولا يفرق ياقوت بين ما يقتبسه من كل من الكتابين ، ولكننا قد نظمنا إلى أن كل ما يتصل باليمامة من الكتاب الثاني ، وما عداه يحتمل أن يكون من الكتاب الأول . فإذا كان الأمر كذلك ، نستطيع أن نقول

(١) أحسن التقاسيم ٣٣ .

(٢) صورة الأرض ٣٧٢ .

(٣) أحسن التقاسيم ٤ .

(٤) ٢٠٤/٢ .

(٥) نفس الوضع .

(٦) أحسن التقاسيم ٢٤١ .

(٧) ٢٧٥/١١ .

(٨) معجم البلدان ٧/١ .

إن المؤلف وصف في كتابه الأول المواقع على الطريق بين البصرة ومكة^(١)، وحجر
وبصرة^(٢)، وربما الطريق بين اليمامة ومكة^(٣)، ووصف كثيرا من الأماكن
بالبحرين، ونجد، وحجر^(٤). وتحدث في كتاب اليمامة عن القرى، والمياه،
والجبال، والوديان، والرياض، والأماكن. بل عده ياقوت أحسن من كتب
عن اليمامة، فجعله مصدره الرئيس فيها. ولعله نقل الكتاب برمته في معجمه.
وكان الحفص يذكّر إقليم المكان الذي يتحدث عنه أو يحدد أبعاده عما جاوره من
بقاع مشهورة، أو يصرح بالقبائل التي تسكنه، أو أكثر من أمر من هذه الأمور.
ولكنه في كتاب اليمامة اقتصر في كثير من البقاع على أنها من اليمامة، ولم يحاول
لها تحديدا.

ومن الطبيعي أن يضطر الزبير بن بكار المتوفى في ٢٥٦ هـ، في كتبه التاريخية المتعددة
إلى التعرض للأماكن الواردة في تضاعيف أخباره. ولكن ابن الفقيه الهمداني
قال^(٥): « وفي العتيق وقصوره وأوديته وحراره أخبار كثيرة، وللزبير بن بكار
فيه كتاب مفرد ». وأكّد ذلك ياقوت في معجم البلدان^(٦) والسمهودي
في وفاء الوفا^(٧).

وتدل النصوص التي نقلها ياقوت، واليسكري، والسمهودي، من هذا
الكتاب، أن المؤلف تناول فيه أودية العتيق، وغدراته، وسيوله، وما إليها؛
وأكثر فيه من الأخبار والأشعار. وراعى في الأماكن التي ذكرها
تسلسلها الجغرافي.

ونسب ابن النديم^(٨) إلى أحمد بن محمد البرقي، المتوفى في ٢٧٤ هـ، كتاب
البلدان، وصرّح أنه كان أكبر من كتاب أبيه السالف الذكر. وبالرغم أن ياقوتا

(١) ٣٤٧، ٢٩٧/٢ (٢) ٨٥٦ (٣) ٣٥٠/٢
(٤) ٩٤١/١، ٣٥٤/٢، ٨٨٦/٣، ٨٩٤/٤ (٥) البلدان ٢٦
(٦) ٨٥٠/٢، ٦/٣، ٧٨٠، ٤٩٢/٤ (٧) ٢٠٨/٢، ٢١٠، ٢١٩
(٨) ٢٢١

ترجم له في معجمي الأدباء^(١) والبلدان^(٢) لم يذكر هذا الكتاب ، ولا رجع إليه هو أو البكري .

وَألف أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري ، المتوفى في ٢٧٥ هـ ، كتاب المناهل والقرى^(٣) ، الذي صرح ابن النديم أنه رآه بخطه^(٤) . والنقول التي يعزوها ياقوت إلى السكري كثيرة . ولكننا لا نستطيع أن ننسب شيئاً منها إلى هذا الكتاب ، على وجه اليقين . بل صرح ياقوت نفسه بأسماء كتب أخرى للسكري نقل منها ، مثل روايته شعر جرير^(٥) . أما كتاب المناهل والقرى فلم يذكره لافي الكتاب ولا في المقدمة . وأكثر ما نقله ياقوت أسماء أما كن أوردتها في صدد شرحه للشعر ، وأكثرها من بقاع شبه الجزيرة العربية ، ولكن قليلاً منها في مصر^(٦) .

وَألف عزام بن الأصبع الثلمي المتوفى نحو ٢٧٥ هـ كتاب « أسماء جبال تهامة ، وسكانها ، وما فيها من القرى ، وما ينبت عليها من الأشجار ، وما فيها من المياه^(٧) » . ووصلت إلينا نسخة منه ، من رواية أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، عن أبي محمد عبيد الله بن عبد الرحمن السكري ، عن ابن سعد الوراق ، عن أبي الأشعث عبد الرحمن بن محمد ، عن المؤلف . وقام بتحقيقها وطبعها الأستاذ عبد السلام محمد هارون . وعليها أعتمد في الوصف . وكان بين يدي أبي عبيد البكري نسخة أخرى ، من رواية أبي عبيد الله عمرو بن بشر السكوني ، عن أبي الأشعث ، عن عزام ، أتكلم عنها بعد .

ينقسم الكتاب إلى قسمين ، يشغل أولهما نحو ثلثيه ؛ والثاني الثلث الباقي . ويعالج المؤلف في القسم الأول تهامة . ويبدو أنها بتحديد ما رأى أنه الحد الشمالي

(٢) ٥٧٥/١

(١) ١٣٢/٤

(٣) القفطي : انباء الرواة ٢٩٢/١ . السيوطي : البنية ٢١٩ . (٤) ٧٨ .

(٥) ٨٤٦/١ . وانظر ١١٧/١ ، ٢٦٧ ، ٥٨٨ . (٦) ٢٦٩/١

(٧) نوادر المخطوطات - الجزء ٨ - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٥ م .

لها ، وهو جبل رضوى . وعندما ينتهى المؤلف من وصف منطقة رضوى ، يبدأ بالمدينة ثم يقوم بما يشبه الرحلة إلى مكة . فإذا ما بلغها قفز إلى منطقة الطائف . . . وكان هدفه من هذه الرحلة وصف ما يقابله من جبال . . . ويتضح من الكتاب ، وعنوانه أنه كان فى كل جبل يعنى بتحديد موقعه ، ووصف شكله ونباته ، وحيوانه ، ومياهه ، ووديانه ، وقراه ومدنه ، وإيالة سكانه . فكان يحدد الموقع بإيالة أبعاده عما حوله ، وموضعه من الطرق المارة به .

وكان يذكر قائمة بالنباتات التى تظهر فى البقعة التى يتحدث عنها ، ويحشى ألا تعرف بعضها ، فيحاول تعريفها بذكر مرادفها ، أو شبيهها من النباتات ، أو بوصف شكلها ، ومنفعتها ، وثمرتها ، وطعمها ، ورائحتها . وكان فى وصفه للمياه يبين قدرها ، ومنبعها ، وطعمها ؛ وفى الأودية يبين مصابها . وكان فى حديثه عن القرى والمدن يبين قدرها ، وسكانها ، ومياهها . وفى حديثه عن السكان يذكر القبائل التى تحمل بالموضع ، وحالتها المالية ، وما تقوم به من أعمال ^(١) .

وعالج المؤلف فى القسم الثانى الحجاز ، وأراد أن يسير فيه على النهج الذى سار عليه فى القسم السابق . ولكن المادة العلمية التى كانت لديه عنه قليلة ، ولذلك اضطر إلى الإجمال والإخلال فى حديثه ، فظهر البون واضحا بين القسمين .

ثم ألف أبو حنيفة أحمد بن داود الدينورى ، المتوفى فى ٢٨٢ هـ ، كتاب البلدان ، الذى وصفه ابن النديم والقفطى بالكبر ^(٢) . وكل النقول التى عثرت عليها من كتابه الآخر ، كتاب النبات ، الذى يعد أعظم ما خافه القدماء من الكتب التى تصف نباتاتهم .

وتقتنى مكتبة شيخ الإسلام بالمدينة كتابا ، منسوباً إلى أبى على الحسن بن عبد الله المعروف بلفدة ، معاصر الدينورى ، عالج فيه الأماكن العربية . وتقتنى

(١) ٤١٤ .

(٢) ابن النديم : الفهرست ٧٨ . القفطى ١/ ٤١ . ابن الأثير : التذكرة ١٦٥ .

عدة مكتبات عامة وخاصة في بغداد نسخاً منه ، نقلت عن المخطوط المدني ، غير أنها جميعاً لا تذكر عنوان الكتاب . ولما كان من ترجم للفدة لا يذكر له كتاباً من هذا النوع ، بقي عنوان الكتاب مجهولاً منا ، وإن حاول بعضهم أن يضع له من عنده عنواناً اعتماداً على مادته ، فسماه « صفة جزيرة العرب » أو « قبائل العرب ومياها وجبالها »^(١) .

واتخذ المؤلف من القبائل أساساً لبحثه ، فكان يتناول المياه والجبال التي تحمل بها بطون قبيلة ما ، إلى أن يفرغ منها ، فينتقل إلى غيرها . فهذه مواضع بني عقيل ، فمواضع بني فهم وعدوان ، فبني أسد ، فبني غنى الخ .

وعند ما ينتهي المؤلف من هذا السرد يصف ثلاثة طرق تخرج من حجر اليمامة أولها إلى البصرة ، وثانيها إلى الكوفة ، وثالثها إلى مكة .

وفي أواخر الكتاب حديث عن المعادن المطمورة في باطن شبه الجزيرة العربية تجدها وحجازها ، حيث ذكر الذهب والفضة والنحاس ، وغيرها .

واعتمد المؤلف في مادة كتابه على سكان البقاع التي يتحدث عنها ، وخاصة العامري الذي أخذ منه قسطاً كبيراً من كتابه . ولذلك جاء وصفه دقيقاً محكماً ، وخاصة لمنطقة اليمامة .

ونقل السهمودي كثيراً من نصوصه عن كتاب لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأسدي^(٢) ، من أهل القرن الثالث ، غير أنه لم يذكر اسمه . وتبين هذه النصوص أن الكتاب كان عن المدينة ومنطقتها ، اهتم بالمساجد التي صلى فيها الرسول صلى الله عليه وسلم ، والطرق التي تتفرع من المدينة إلى مكة والكوفة والبصرة ، فسجل أبعادها بالأميال ، والبرد ، وعنى بالمياه والآبار والسكان .

(١) مكتبة الأوقاف ٦٢١٦ . وعليها أعتمد في الوصف والاشارة ، ومكتبة المتحف العراقي ٢٢٧ ، ١١٠٠ ، وانظر للقال القيم الذي نشره الأستاذ محمد رضا الشيباني بعنوان : أقدم مخطوط وصل البناء عن بلاد العرب ، ص ٣٩ — ٤٥ من مجلة المجمع العلمي العراقي — الجزء الأول من السنة الأولى — ايلول ١٩٥٠ .

(٢) ١٦٤/٢ .

ونسب ابن النديم^(١) إلى أبي الأشعث عزيز بن الفضل الهذلي كتاب « صفات الجبال والأودية وأسمائها بمكة وما والاها ». وقد ذكر المرزباني في معجم الشعراء عززاً ، وقال عنه^(٢) : « محدث معتمد » أى أنه من الشعراء الذين اتصلوا بالخليفة المعتمد (٢٥٦ — ٢٧٩) . ولكننى لم أعر عند البكرى أو ياقوت على نقول معزوة إليه .

ولما طبع كتاب عرام بن الأصبع السالف الذكر ، أثار كثيراً من المشاكل . فقد نقل البكرى منه كثيراً من النصوص ، رواية عن أبي عبيد السكونى ، عن أبي الأشعث عنه . ونقل ياقوت كثيراً منه عن أبي الأشعث . وتبين من مقارنة النقول والكتاب المطبوع أن أبا الأشعث عبد الرحمن بن محمد الكندى كان مجرد راوية أمين لكتاب عرام . أما أبو عبيد الله عمرو بن بشر السكونى فلم يكتف بالرواية . فكثير من النصوص التى نقلها البكرى غير موجودة فى كتاب عرام المطبوع ، بل تختلف عن منهجه أيضاً . إذ يقيم علاجه للأماكن على وصف رحلات يقوم بها الإنسان من مدينة معروفة إلى المنطقة التى يريد بها ، ويصف كل ما يقابله فى هذه الرحلة وكثيراً ما كان هذا الإنسان هو المصدق ، أى أخذ الصدقات والزكاة من القبائل . وقد ذكر البكرى عدة رحلات من هذا النوع .

فاستنتج من ذلك الأستاذ عبد السلام هارون أن « كتاب السكونى فى جبال تهامة » هو رواية حرة لكتاب عرام اعتمدت على التعليقات الكثيرة والإضافات الاستطرادية^(٣) « أو » أن السكونى جعل الكتاب أساسه فى الرواية ، ولكنه زاد عليه كثيراً من التعليقات والإضافات ، شأن كثير من رواة الكتب الأقدمين^(٤) . ولكن الدكتور صالح أحمد على درس هذه النصوص ، فتبين له أن كثيراً منها موجود فى وفاء الوفا للسهمودى ، مروية عن أبي على المجرى ، الذى لا يمكن

(٢) ١٧٣ .

(٤) ٣٥٦ .

(١) ١١٤ .

(٣) ٣٧٢ .

إلا أن يكون غير السكوني^(١).. وصار الأمر مشكلة تحتاج إلى مواد جديدة لتيسر الاهتداء إلى وجه العوالم فيها .

ونسب ياقوت في مقدمة معجم البلدان^(٢) كتاباً لأبي عبيد السكوني لم يصرح باسمه ، ونقل عنه في المعجم ٦٠ نصاً ، درسها الدكتور صالح أحمد العلي^(٣) ، ووجد أنها تتصل بطريق حاج واسط ، والكوفة ، والبصرة ، ومناطق من الشام وجبلى طي . وتبين من هذا أن السكوني تناول في كتابه جغرافية الجزيرة كلها ، وأنه اهتم بطرق المواصلات ، والأبعاد بين الأماكن ، وحددها بالأميال ، وبالأماكن القريبة من محاط الطرق الرئيسة ، والآبار وأعماقها ، والسكان وعشائرهم ، وأنه من أدق وأشمل من وصف جزيرة العرب عامة .

ولكننا يجب أن نفرق بين هذا السكوني ، وأبي عبيد الله عمرو بن بشر السكوني الذي نقل عنه أبو عبيد البكري كتاب عرام . فإني أعتقد أن هذا السكوني هو أبو عبد الله [أو أبو عبيد الله] أحمد بن الحسن السكوني ، الذي ترجم له ياقوت في معجم البلدان^(٤) ، وكان مختصاً بالمكتنى (٣٣٣ - ٣٣٤) والمقتدر (٣٣٤ - ٣٦٣) ، وألف كتاباً في أسماء مياه العرب ، صرح ياقوت أنه رأى نسخة غير تامة منه ونقلها .

وعدّ ياقوت^(٥) كتاب « صفة جزيرة العرب » لأبي محمد الحسن بن أحمد الحمداني ، المتوفى في ٣٣٤ هـ ، من هذا النوع من الكتب . وبالرغم أني لا أوافق كل الموافقة ، أدون وصفاً سريعاً ومختصراً للكتاب ، ليتضح منهجه ، وما بينه وبين الكتب التي أحدث عنها من مشابه وفروق .

صدر الحمداني كتابه بطله فصول جغرافية خالصة أو تكاد . فتحدث عن الجزيرة العربية ، باعتبارها أفضل البلاد الصورة ، فأبان حدودها ومساقاتها ؛ ثم

(٢) ٧/١

(١) ٣٦ ، ٣٢

(٣) المؤلفات العربية عن المدينة والحجاز ٢٨ - ٤٦

(٥) ٧/١

(٤) ٩/٣

تحدث عن تقسيم بطليموس الأرض إلى أقاليم ، ودوائر ، وخطوط الطول والعرض ، وما ذكره بطليموس عن طبائع أهل العمران .. وختم بإبانة خطوط طول مدن العرب المشهورة وعرضها . ثم بدأ الكتاب الحق بالأمور التي يعنى بالحديث عنها ، وهي ^(١) « مساكن هذه الجزيرة ومسالكها ومياها وجبالها ومراعيها وأوديتها ونسبة كل موضع منها إلى سكانه ومالكه على حد الاختصار ، وعلى كم تجزأ هذه الجزيرة من جزء بلدى ، وفرق عملى ، وصقع سلطانى ، وجانب قلاوى . وحيّز بدوى » .

ثم استهل حديثه بأولاد نزار ، وتفرقهم ، وسبب تسميتها بالجزيرة ، وأقسامها . وبدأ باليمن موطنه ، فأفاض فيه ، وعالج منه كل شيء ؛ وما بقى من الكتاب — وهو قليل — وزّعه على بقية أنحاء الجزيرة . وكان يتحدث عن الأماكن حسب تسلسلها الجغرافى ، ويفيض فى الحديث عن النواحي البشرية ، وأكثر من الشعر فى آخر الكتاب خاصة . وبعد كتاب الهمدانى أكبر الكتب التى تناولت الجزيرة العربية ، وأهم الكتب عن اليمن .

ونسب ابن النديم ^(٢) إلى أبى محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الراهمزى المتوفى نحو ٣٦٠ هـ « كتاب المناهل والأعطان والحنين إلى الأوطان » . ويبدو أنه لم يقع لياقوت ولا البكرى .

وذكر ياقوت فى مقدمة معجم البلدان ^(٣) عن أبى سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى المتوفى ٣٦٨ هـ : « بلغنى أن له كتاباً فى جزيرة العرب » . ولكنه نسبته إليه دون تحرز فى المعجم ، ونقل نصاً عنه ، وما نسبته لياقوت إلى السيرافى من النصوص قليل جداً ، لا نستطيع أن نستخلص منه معالم لكتابه .

وألّف الحسين بن محمد الرافقى الخالغ ، المتوفى فى ٣٨٨ هـ ، كتاب « الأودية

والجبال والرمال^(١) . ونسب إليه ياقوت^(٢) ثلاثة نصوص ، كلها تتحدث عن الرياض .

وألف أحمد بن فارس الرازي ، المتوفى في ٣٩٥ هـ ، كتاب « دارات العرب^(٣) » . وقد أشار إليه ياقوت في مطلع حديثه عن الدارات ، قال^(٤) : « وهي نيف على ستين دارة ، استخرجتها من كتب العلماء المتقنة ، وأشعار العرب المحكمة ، وأفواه المشايخ الثقات . واستدللت عليها بالأشعار حسب جهدي وطاقتي ، والله الموفق . ولم أر أحدا من الأئمة القدماء زاد على العشرين دارة إلا ما كان من أبي الحسين بن فارس ، فإنه أفرد له (؟) كتاباً ، فذكر نحو الأربعين . فزدت^(٥) عليه بحول الله وقوته نحوها » . ونقل ياقوت عن ابن فارس في بعض المواضع ، ولكن أرجح أنها كلها مأخوذة من أماليه^(٥) .

ومن أهل القرن الخامس ، ألف أبو محمد الحسن بن أحمد الأسود الأعرابي الفندجاني ، الذي كان حياً في ٤٢٨ هـ ، كتابي « أسماء الأماكن^(٦) » و « مياه العرب » . وأشار ياقوت إلى ثانيهما بين الكتب التي رجع إليها عند تأليف معجم البلدان^(٧) . والنقول التي يمزوها إليه كثيرة ومتنوعة ، غير أنه لم يصرح باسم الكتاب الذي ينقل عنه . فهو يتحدث عن المياه كثيراً^(٨) ، ولكنه يتحدث عن غير المياه أيضاً^(٩) ، بل ينقل عنه أشعاراً قط^(١٠) ، كما ينقل عنه أخباراً وأساطير عرمية^(١١) .

(١) ١٥٥/١٠ . السبوطي : البغية ٢٣٥ . وانظر التنوخي : مجلة المجمع العلمي العربي دمشق ١٥٨/١٥ .

(٢) معجم البلدان ٨٤٧/٢ ، ٨٥٦ ، ٤٧٥/٤ .

(٣) ٥٢٦ : ٢

(٤) ابن الأنباري : نزهة الألباء ٢٢٠ .

(٥) السبوطي : البغية ٢١٧ .

(٦) ٤٠٥ : ١

(٧) ياقوت . معجم البلدان ٧/١ .

(٨) قس المرجع ٣٦٤/١ ، ٧٩٥ ، ٢٥٢ : ٣ وغيرها .

(٩) ٦٠/١ ، ٣٩١/٣ ، ٤١٤ ، ٦٧١ وغيرها .

(١٠) ٨٠٠/١ ، ٩٣٣ ، ٢٦٠/٢ ، ٢٧٣/٣ ، ٧١٤ ، ٦٩١/٤ وغيرها .

(١١) ١٢٧/١ ، ١٣٠ ، ٤٠٦ ، ٩٩/٢ ، ٣٠٢ ، ٤١٤/٣ ، ٦٠٩ ، ٨٦٤ وغيرها .

وفي القرن الخامس أيضا ، ألف أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي ، المتوفى في ٤٨٧ هـ ، كتاب « معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع » . وحدد المؤلف موضوعه في صدر مقدمته ، حين قال ^(١) : « هذا كتاب ذكرت فيه — إن شاء الله — جملة ما ورد في الحديث والأخبار ، والتواريخ والأشعار ، من المنازل والديار ، والقرى والأمصار ، والجبال والآثار ، والمياه والآبار ، والدارات والحرار » . فالبكري إذن يعنى بكل ما ورد اسمه في الحديث والأخبار والشعر من الأماكن .

ورمى بذلك إلى هدف لغوي ، جلاه في قوله ^(٢) : « فإني لما رأيت ذلك قد استعجم على الناس ، أردت أن أفصح عنه ، بأن أذكر كل موضع مبين البناء ، معجم الحروف ، حتى لا يدرك فيه لبس ولا تحريف » .

ورتب المؤلف كتابه وفقا للحروف العربية ، ولكن على نظامها عند المغاربة ، وهو يتفق مع ترتيبنا المشرقى إلى الزاى ، ثم يختلف على النحو التالى : ط ظ ثل م ن ص ض ع غ ف ق س ش ه و ي . واعتمد في ترتيب المواضع على الحرفين الأولين ، وأهمل ما بعدها من حروف . وإذا كان الحرف الثانى ألفا زائدة أهملها واعتبر الحرف الذى بعدها . وقد طبع الكتاب فى جوتنجن ، على يد المستشرق فستنفلد ، على هذا الترتيب . ثم أعاد طبعه الأستاذ مصطفى السقا فى القاهرة ، بعد أن غير ترتيبه وفقا للألقباء المشرقية ، التى أخضع لها حروف الكلمة كلها ، غير مقتصر على حرفين فقط .

ونهج المؤلف فى كتابته عن المواضع أن يضبط الحروف بالعبارة ، ثم يحددها ، مع نسبة كل قول إلى قائله من اللغويين والأخباريين المشهورين ^(٣) . وقد أوضح أستاذى مصطفى السقا هذا النهج فى قوله ^(٤) : « يعول المؤلف فى الضبط على

. ١ (٢)

. ٢ (٤)

. ١ (١)

. ٤ ، ١ (٣)

الشعر العربى أولا ، فيأتى بالشعر الذى ورد فيه اسم المكان ، ويسنده إلى الراوى الذى نقله من العلماء ، ويوازن بين الروايات ، ويرجح رواية الثقات ، ويعتمد فى ذلك على التسخن الفذة ، التى كتبها العلماء أنفسهم بأيديهم ، أو التى كتبها ورآقوهم المعروفون ، أو تلاميذهم المبرزون ، وقرءوها عليهم . . . وكان يعتمد فى الحديث على روايات الكتب الصحاح ، وخاصة الموطأ ، والبخارى ، وسنن أبى داود ، وينقل كثيرا من الأحاديث عن ابن وهب وابن القاسم من شيوخ المالكية . وينقل عن ابن إسحاق صاحب السيرة ، وعن أبى جعفر الطبرى . ويصحح ما وقع فى كتب أولئك وهؤلاء من تحريف فى أعلام البلدان . وأضيف إلى ذلك ما نقله من المعاجم اللغوية ، وخاصة من جمهرة ابن دريد .

وصدّر البكرى كتابه بنقدمة طويلة ، فى ٩٠ صفحة ، عالج فيها أقسام بلاد العرب المختلفة ، وتفرق القبائل ورحلاتها فيها . وهى مقدمة عظيمة الأهمية من الناحية الجغرافية والتلويحية . ويؤخذ عليه أنه لم يحدد كثيرا من مواضعه ، أو أعطاه تحديدا غير دقيق ، وأنه أحال فى كثير منها إلى مواضع أخرى ، بل مواضع جاءت عرضا فى بعض الرسوم الأخرى . ولكنه مرجع لاغناء عنه لكل من يشتغل بالتاريخ العربى القديم والجغرافيا والشعر الجاهلى^(١) .

وفى القرن السادس ، ألف أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، المتوفى فى ٥٣٨ هـ ، كتاب « الجبال والأمكنة والمياه » . وحاول أن يرتب القسط الأكبر منه . فاعتمد فى ذلك على الحرف الأصلى الأول وحده ، وأهمل بقية الحروف . ولكنه اضطرب فى الأسماء المكونة من مضاف ومضاف إليه ، فاعتبر الصدر أحيانا ، كما فى أبى قبيس ، وأم خنور ، وأم خرمان ، وأم موسى ، وأم أوعال ، التى وضعها فى باب ما أوله همزة ؛ وبرقة شماء ، وبستان ابن عامر ، وبطن حر ، وبطن اللوى ، وبيع الفرقد ، وبيع الكلب ، وبئر بضاعة ، وبئر جبريل ،

(١) كراتشكوفسكى : تاريخ الأدب الجغرافى العربى ٢٢٨ .

مورقة الروحان ، وبيت رأس ، وبترا أبي عنبه ، وبترا مصونة ، وبرك الفناد ، التي وضعها في باب ما أوله باء . واعتبر العجز أحياناً ، كما في معدن الأحسن ، وسوق حباشة ، وأبرق الحنان ، التي وضعها في باب ما أوله حاء ؛ ورمل مخفق ، وجبل خليج ، التي وضعها في باب ما أوله الخاء ؛ وجبل رنقاء ، ومرج راهط ، اللذين وضعهما في باب ما أوله راء .

ثم ألحق به أربعة فصول تعالج الطريق بين ينبع ومكة . فجعل الفصل الأول منها لأسماء الجبال الكبيرة ، والثاني للجبال الصغيرة ، والثالث للأودية ، والرابع للعياء . ولم يراع الزمخشري في هذه الفصول الأخيرة ترتيباً ما ، فيما يبدو . ولم يتعمد منهجه فيها إعطاء قوائم بأسمائها ، ولم يعن بتحديداتها أو وصفها أو إيراد شواهد شعرية عليها إلا نادراً كل النادرة . أما الكتاب نفسه ، فقد ترك فيه كثيراً من البقاع دون تحديد ، ولجأ في بعضها إلى تحديدها بما يجاورها ، أو بأسماء من يسكنها من قبائل ، أو بالإقليم الذي تقع فيه ، أو بأكثر من واحد من الأمور السابقة ، مع بيان المسافة بينها وبين بعض البقاع الأخرى المشهورة في أحيان أخرى ، ووصفها في أحيان بذكر نباتها ، أو ارتفاع جبالها وألوانها . وقد علل بعض الأسماء ، وأورد في ذلك بعض الخرافات ، وكان ذلك قليلاً جداً . واستشهد بأشعار نسب بعضها إلى قائله ، وأهمل بعضها الآخر . وتظهر على الكتاب خصائص المختصرات .

وصرح ياقوت^(١) أنه رأى كتاباً لأبي الحسن علي بن محمد العمراني الخوارزمي ، المتوفى نحو ٥٦٠ هـ ، وأن مؤلفه وقف على كتاب شيخه الزمخشري وزاد عليه . وعبارة ياقوت موهمة . فقد وسع العمراني مجال دراسته ، فشمّل العالم الإسلامي كله ، من خوارزم شرقاً إلى المغرب غرباً ، بل تعرض لبعض البلدان غير الإسلامية مثل القدونين ، وقرار ، وقنوة ، ومجدونية ، من بلاد الروم ، ووضح أن أكثرها غير مشهور ، مما قد يدل على أنه حاول أن يتحدث عن بلاد الروم كلها . ووضح من قول ياقوت عنه كثرة المواضع غير العربية التي تعرض لها .

(١) معجم البلدان ٧/١ .

ورتب العمراني كتابه « المواضع والبلدان » على الألفباء ، ولكنه لم يقتصر على الحرف الأول كأستاذه . فقد ذكر ياقوت^(١) : « قال أبو الحسن الخوارزمي : عيقة : موضع ذكره في هذا الباب من العين مع الياء » . فدل على أنه راعى الحرفين الأولين على الأقل . وذكر ياقوت^(٢) أن العمراني وضع قلهات بالثاء بعد قلهات بالياء ، مما قد نستنتج منه أنه راعى حروف الكلمة كلها . ولكن ذلك غير ضروري ؛ لأنه — فيما يبدو — كان يضع المواضع المتشابهة في الخط ، فيخاف عليها اللبس والتعريف ، في موضع واحد ، مما يؤدي قول ابن خلكان أن عنوان الكتاب^(٣) « ما اتفق لفظه واختلف معناه في الأماكن والبلدان المشبهة الخط » . ويبدو أنه في داخل كل فصل لم يراع الترتيب فقد قدم قلهات بالياء على الثائية صرة ، ولكنه قدم قرأش بالشين على قرأس ، في فصلهما^(٤) .

واختلف العمراني مع أستاذه في ضبط بعض الأماكن . فقد ضبط الزمخشري ، فقال^(٥) بكسر الحاء وتخفيف القاف ، وضبطه هو بفتح الحاء وتشديد القاف ؛ وقال ياقوت^(٦) : « قال العمراني : مَرَبَجْ — بفتح الميم والباء : رمل من رمال زرود ، وعن جار الله بضم الميم وكسر الباء » .

وحاول العمراني أن يحدد مواقع المواضع التي تحدث عنها ، فأفلح في بعضها ، ولم يفلح في بعضها الآخر ، وخاصة البعيدة عن موطنه وعن الجزيرة العربية ، فاكتمى في كثير منها أو أكثرها بأنها مواضع ، أو مواضع بمصر ، أو المغرب ، أو بلاد الروم ، أو ما شا كل ذلك .

ويبدو أن ياقوتا كان سيئ الظن بالعمراني ، فشك في كثير من مواده^(٧) ، وعدل عن ضبطه^(٨) ، وحكم عليه بالتصحيف في الضبط والحروف ،^(٩) ولم يرض .

.. ٤٢١/٣ (٣)

.. ٤٨٣/٤ (٦)

.. ١٦٨/٤ (٢)

.. ٢٩٨/٢ (٥)

.. ٧٥٣/٣ (١)

.. ٤٧/٤ (٤)

.. ١٠٨/٣ ، ٣٤٤ ، ٤٥٨ ، ٧٧٤ وغيرها .

.. ٧٣٩/٢ ، ٧٧١ ، ٩٢٠ وغيرها .

.. ٤٦٩/٢ ، ٩٥١ ، ١٠٨/٣ ، ١٥٦ ، ٣٤٥ ، ٦١٧ وغيرها .

عن تحديده لبعض المواقع^(١)، وربما بالخطأ^(٢). ثم اتهم الفزاري بسوء الفهم، حتى اعتقد أن منهرة أرض وهي قبيلة^(٣)، وأن حليلة المذكورة في المثل « ما يوم حليلة بسر » موضع وهي امرأة^(٤)، وأن ربا التي ذكرها جرير موضع وهي امرأة^(٥).

وَألف أبو الفتح نصر بن عبد الرحمن الفزاري الإسكندري^(٦)، المتوفى في ٥٦٠ هـ، كتاب « أسماء البلدان والأمكنة والجبال والمياه » الذي أعجب به ياقوت كثيرا واتخذ منه أحد العمد الرئيسة التي رفع عليها معجمه، بحيث رأى محققه أن من العبث فهرسة المواضع التي ذكر فيها نصر.

ومن العسير — في مثل هذه الحالة التي التحمت فيها مادة نصر بمادة ياقوت — أن نتبين خصائص منهجية لنصر. ولكن الواضح أن نصرا كان ميالا إلى الدقة في تحديد المواضع التي يذكرها. وكان يحددها بذكر ما يجاورها أو إقليمها أو قطرها، أو ساكنيها من القبائل، أو أكثر من واحد من الأمور السابقة. وحاول أن يصف ما يحتاج إلى وصف من الأماكن، واعتمد على الشعر والحديث في استخلاص مادته. ولا نعدو الحق حين نظن أنه كان مرتبا على الألقاب، لأن الكتب التي اختصرته أو اعتمدت عليه كانت كذلك.

وَألف محمد بن أبي القاسم بن بايمحوك البقالي، المتوفى في ٥٦٢ هـ، كتاب « منازل العرب ومياهاها »^(٧)، ولكنني لم أعثر على مقتبسات منه تهديني إلى حقيقته، ومنهجه، وقيمه.

ولم يكن ياقوت وحده المعجب بكتاب أبي الفتح الإسكندري، بل أعجب به أكثر من جاء بعده من المؤلفين. فاختصره أبو موسى محمد بن عمر المديني.

(٣) ٢٠٠/٤

(٢) ٥٧١/٢

(١) ٤٤١/٢

(٥) ٨٨١/٢

(٤) ٣٢٥/٢، وانظر ١٢٥ :

(٦) ياقوت : معجم البلدان ٨/١ . وانظر حديث كراتشكوفسكي عن المخطوطة المحفوظة

بالمتحف البريطاني منه، ٣٢٢ — ٣٢٣ .

(٧) السيوطي : البنية ٩٢ .

الأصفهاني ، المتوفى في ٥٨١ هـ ، في كتابه « ما اختلف واختلف من أسماء
المبقات ^(١) » . وقد وقف ياقوت على الكتاب ومدحه ، قال ^(٢) : « تأليف رجل
ضابط ، قد أفند في تحصيله عمرا ، وأحسن فيه عينا وأثرا » . وقد تعرض فيه
للأماكن العربية ، وغير العربية ، وأسم تحديد موافقه بالدقة .

وذكر في المواضع التي تحدث عنها من ينسب إليها من العلماء . ويبدو أن
هذا من زياداته على أبي الفتح الإسكندري ، لأن أكثرها منسوب إليه في معجم
ياقوت . فإن كان الأمر كذلك ، كانت تلك الظاهرة تتجلى في هذا الكتاب للمرة
الأولى ، وإن كانت غير فذة لأنها كانت منتشرة في كتب الأنساب والأعلام ،
لمعرفة الألقاب .

كذلك اتخذ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي ، المتوفى ٥٨٤ هـ ، كتاب أبي
الفتح الإسكندري أساسا لكتابه المسمى « ما اتفق لفظه واختلف مسماه من
الأمكنة المنسوب إليها نفر من الرواة ، والمواضع التي ذكرت في مغازي رسول
الله » أو « المؤتلف والمختلف في أسماء البلدان » ، حتى قال عنه ياقوت ^(٣) :
« وجدت الحازمي — رحمه الله — قد اختاره وادعاه واستجمل الرواة فرواه » .
ويبدو أن ياقوتا كان حاقدا على الرجل ، قال : « ولقد كنت عند وقوفي على
كتابه أرفع قدره عن علمه ، وأرى أن مرماه يقصد عن سهمه ، إلى أن كشف
الله خبيثته ، وتمحض الحوض عن زبدته » . ولذلك لم يرجع إليه إلا مرات قلائل
نتبين منها أن الرجل كان يرد على المديني أحيانا ^(٤) ، وكان يذكر المنسوين إلى
المواضع التي يتحدث عنها ^(٥) .

ثم بلغ هذا الفرع اللغوي الجغرافي القمة ، حين ألف أبو عبد الله ياقوت بن
عبد الله الجموي الرومي (٥٧٤ — ٦٢٦) كتابه « معجم البلدان » ، الذي قام

(٢) ٨/١ .

(١) ياقوت : معجم البلدان ٨/١ .

(٥) ١ : ٢٥٦ ، ٢ : ٤٩٤ .

(٤) ٢ : ٥٧٦ .

(٣) ٨/١ .

بطبعه المستشرق فردند فستند في ليبسك عام ١٨٦٦ م في أربعة أجزاء كبار ،
وآخرين المفهرس والتعليقات ، ثم طبع في القاهرة في ٨ أجزاء ، بدون فهرس
ولا تعليقات في سنة ١٩٠٦ م ، ثم في بيروت حديثا .

وكان المؤلف يرمى فيه إلى ما رمى إليه البكري قبله ، أعنى تخلص أسماء ،
الأماكن من التصحيف ، لأهميتها عند أهل العلوم المختلفة .

أما مادة الكتاب ، فهي — تبعا لقول المؤلف في مقدمته — : « أسماء
البلدان والجبال والأودية والقيعان ، والقرى والمحال والأوطان ، والبحار والأنهار
والغدران ، والأصنام والأبداد والأوثان » .

ولم يقصر بحثه على بلاد العرب أو الخلافة الإسلامية ، بل تعداها إلى العالم
القديم الذي عرفه المسلمون . واستمد هذه المادة من كتب المؤلفين السابقين في
البقاع ، ومن كتب الأدب والحديث ، أو كما قال في مقدمته بعد أن ذكر بعض
كتب البقاع : « وهذه الكتب المدونة في هذا الباب التي نقلت منها . ثم نقلت
من دواوين العرب والمحدثين ، وتواريخ أهل الأدب والمحدثين ، ومن أفواه الرواة
وتفاريق الكتب . وما شاهدته في أسفاري وحصلته في تطوافي أضعاف ذلك » .

ورتب الأسماء وفقا لحروفها كلها : أصاية ومزيدة ، المرة الأولى في هذا
النوع . قال : « فأقسمه ثمانية وعشرين كتابا على عدد حروف المعجم . ثم أقسم
كل كتاب إلى ثمانية وعشرين بابا للحرف التالى الأول . وألتزم ترتيب كل كلمة
منه على أول الحرف وثانيه وثالثه ورابعه وإلى أى غاية بلغ . فأقدم ما يجب تقديمه
بحكم ترتيب ا ب ت ث على صورته الموضوعه له ، من غير نظر إلى أصول الكلمة
وزوائدها ، لأن جميع ما يرد إنما هي أعلام لمسميات مفردة ، وأكثرها عجمية
ومرتجلة لا مبالغ للاشتقاق فيها » .

ووصف ياقوت منهجه في الحديث عن الأماكن التي تكلم عنها ، فقال :
« فاستخرتُ الله تعالى وجمعت ما شئتوه ، وأضفت إليه ما أهملوه . . . وضعته

وضع أهل اللغة المحكم ، وأبنت عن كل حرف من الاسم : هل هو ساكن أو مفتوح أو مضموم أو مكسور ، وأزلت عنه عوارض الشبه . . . ثم أذكر اشتقاقه إن كان عربيا ، ومعناه إن أحطت به علما إن كان عجميا ؛ وفي أى إقليم هو ، وأى شيء طالعه ، وما المستولى عليه من الكواكب ، ومن بناء ، وأى بلد من المشهورات يجاوره ، وكم المسافة بينه وبين ما يقاربه ، وبماذا اختص من الخصائص ، وما ذكر فيه من العجائب ، وبعض من دُفن فيه من الأعيان والصالحين والصحابه والتابعين [والمنسوين إليه] ، ونبذاعما قيل فيه من الأشعار في الحنين إلى الأوطان ، والشاهدة على صحة ضبطه والإتقان ، وفي أى زمان فتحه المسلمون وكيفية ذلك ، ومن كان أميره وهل فُتح صلحا أو عنوة ، لتعرف حكمه في النىء والجزية ، ومن ملكه فى أيامنا هذه . على أنه ليس هذا الاشتراط بمطالع لنا فى جميع ما نوزده ، ولا ممكن فى قدرة أحد غيرنا ، وإنما يجيء على هذا البلدان المشهورة والأماكن المعصورة ، وربما ذكر بعض هذه الشروط دون بعض على حسب ما أدانا إليه الاجتهاد . . . واستقصيت لك الفوائد كلها أو كلها . . . حتى لقد ذكرت أشياء كثيرة تأباها العقول . . . لبعدها عن العادات المألوفة ، وتنافرها عن المشاهدات المعروفة .

وإذن فالكتاب يتأثر باللغويين فى ترتيب الأسماء ، وضبطها ، وإبانة اشتقاق العربى منها ، ومعنى الأنجمى ، وفى تحديد أبعاد الأماكن بما جاورها من البقاع المشهورة ، والاستشهاد بالشعر على الضبط والتحديد . ويتأثر بالجغرافيين فى إبانة أقاليم المواضع ، وخطوط طولها وعرضها ؛ وبالفلكيين فى الكشف عن طالع كل منها تبعاً للكوكب المستولى عليه . ويأخذ من التاريخ تاريخ المدن ، والمنسوين إليها ، وفتح المسلمين لها ، وأميرها فى عصر ياقوت . ويستمد من المأثورات الشعبية كثيرا من القصص والأخبار ، المتعلقة ببناء هذه المدن ، وخصائصها وعجائبها .

وصدر ياقوت كتابه بمقدمة جغرافية طويلة ، اشتملت على خمسة أبواب ، يالج فيها صورة الأرض ، وتقسيمها إلى أقاليم ، ومعانى المصطلحات الكثيرة

للدوران في الكتاب وحكم البلاد التي فتحتها الإسلام في الفناء والخراج ، وجلا من أخبار بعض البلدان . وكلها أمور لا تدخل في نطاق بحثنا هذا .

وقد وصف كراتشكوفسكى أهمية معجم ياقوت ، فقال ^(١) : « هو أوسع وأهم ، بل وأكاد أقول أفضل مصنف من نوعه لمؤلف عربى للعصور الوسطى . ولتكوين فكرة عن حجمه يكفي أن نذكر أن المتن المطبوع يضم ٣٨٩٤ صفحة . وهو جامع للجغرافيا في صورها الفلكية والوصفية واللغوية وللرحلات أيضا ، كما تنعكس فيه الجغرافيا التاريخية إلى جانب الدين والحضارة والاثولوجيا (علم الأجناس والفصائل البشرية) والأدب الشعبى وذلك في القرون الستة الأولى للهجرة . ويقرب عدد الشواهد الشعرية وحدها فيه — وذلك بين صغيرها وكبيرها — من الخمسة الآلاف . »

واستخرج ياقوت من معجمه كتابا مختصرا باسم « المشترك وضعاً والمفترق صقلاً » . حذف منه كثيرا من الإطلاات الجغرافية والأخبارية ، فاقرب به من كتب اللغة ، وجعله في مجلد واحد .

ووصل إلينا مصنف آخر يختصر معجم ياقوت تحت اسم « مرصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع » . واختلاف في صاحبه ، فنسبه بعضهم إلى ياقوت ، ويبدو أنه خدعهم ما أعلنه ياقوت في مقدمة المعجم عن طلبوا إليه اختصاره . ونسبه بعضهم إلى صفى الدين عبد المؤمن بن عبد الحـكم (المتوفى فى ٧٣٩) وبعضهم الآخر إلى السيوطى (المتوفى فى ٩١١) .

ونحتم بالإشارة إلى كتاب المتفق وضعاً والمختلف صقلاً لأبى طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى الشيرازى صاحب القاموس المحيط ^(٢) (٧٢٩-٨١٧) ، ولم يصل إلينا .

(١) ٣٣٥ .

(٢) السخاوى : الضوء اللامع ٨٢/١٠ . الشوكانى : البدر الطالع ٢٨٢/٢ . السيوطى : البغية ١١٨ .

وصفة القول أن هذه الكتب جميعا كانت تهتم بالاسم أكثر من المسمى ، باعتبار الاسم من المادة اللغوية التي تعالجها في الشئون الأخرى ، واعتمدت على الشعر والأخبار العربية في استخلاص هذه الأماكن وتحديد مواقعها ، كما يعتمد عليه اللغويون في تفسير ما يريدون تفسيره من ألفاظ ؛ وأقامت تحديدها للواقع على ذكر الأماكن المجاورة وأبعادها عنها بالمراحل والأيام ثم الأميال والبرد .

واختلفت بعد ذلك . فكان الأصمعي (في جزيرة العرب) والبكري والإسكندري وعرام والسكوني وياقوت أقرب من غيرهم إلى الدقة في تحديد المواضع التي يتحدثون عنها ، وكان أكثرهم دقة عرام والإسكندري وياقوت . وأنت الدقة إلى عرام والسكوني من وصفهم رحلات يقوم بها المسافر ، وما يمر به من مواضع على التوالي . أما الدقة فتعتمد عند ياقوت على معلوماته الجغرافية البحتة ، حتى كان يحدد الموقع بخطوط الطول والعرض .

وتوسع البكري وياقوت في الشواهد التي استخلصوا منها أماكنهم . فاعتمد البكري على الأحاديث النبوية والأخبار العربية إلى جانب الشعر . واعتمد ياقوت على ذلك كله وأضاف إليه كثيرا من الكتب التاريخية والجغرافية وغيرها .

وكانت الجزيرة العربية وماتاخها من أقطار عربية هي موضع دراسة المؤلفين الأولين . ولم يشذ عنهم غير الجاحظ الذي تناول بلادا غير عربية . وبقى الأمر كذلك حتى القرن السادس ، فوسع المؤلفون مجالهم وتناولوا المدن الإسلامية الأخرى وغيرها في أنحاء العالم القديم .

واختلفوا في ترتيب الكتب . فسار الأولون كما كانوا يسرون في الرسائل اللغوية الصغيرة ذات الموضوعات الواحدة ، مثل كتب الإبل ، والخيول ، وغيرها . فلم يرتب بعضهم كتابه ، مثل الأصمعي في داراته . ولكنه رتب جزيرة العرب وفقا للأقاليم والقبائل التي تحملها ، وقسم عرام كتابه قسمين : واحداً لتهامة ، والآخر للحجاز . واتبع في وصف ما يمر به المسافر بين المدينة ومكة من أماكن على التوالي . ثم ابتداء الترتيب الألفبائي قاصرا على حرفين في المغرب عند أبي

عبيد البكرى ، وعلى حرف واحد فى المشرق عند الزمخشري ، ثم على حرفين عند العمرانى ، إلى أن بلغ كماله عند ياقوت الذى راعى حروف الكلمة كلها : أصالية كانت أو مزيدة .

واتفق البكرى وياقوت على ضبط الأسماء بالعبارة ، وإبانة حقيقة حروفها والحركات عايتها ، والإشارة إلى اشتقاقها ، خشية أن يلحقها التحريف ، الذى كان السبب الذى دفعهما إلى تأليف معجميهما .

ثم أتجه كل منهم اتجاهها خاصا فى المواد التى عنى بها فى كتابه . فاهتم ابن الكلبي بتفسير أسماء البلاد وتعليلها ، وإيراد الخرافات المتصلة بذلك . وعنى أبو نصر الإسكندري ، وأبو موسى الأصفهاني ، وأبو بكر الحازمي بذكر العلماء المنسوين إلى المواضع التى يعالجونها . أما ياقوت فضم كل هذه الألوان ، إذ أدخل هذه الكتب فى معجمه ، وأضاف إليها الأخبار التاريخية الكثيرة .

كل هذا جعل من معجم البلدان لياقوت القمة التى وصل إليها هذا اللون من التأليف ، والكتاب الذى يجمع كل اتجاهاته ، ويمثل كل الألوان ، ويضيف إليها ما أدخله من اتجاهات تاريخية وجغرافية . فقد مزج صاحبه فيه جميع ألوان الثقافة الإسلامية المتصلة به .

وقد تنبه أصحاب المعاجم اللغوية إلى هذا النهر منذ المعجم الأول . فأخذ الخليل بن أحمد فى عينه منه بحظ يسير ، تعدى به شبه الجزيرة العربية إلى غيرها . ثم عبّ منه ابن دريد فى جمهرته . ووسع الصفاني فى عبابه مجلته ثم حوّلته الفيروزآبادى وضمه إلى الأنهار الأخرى التى صبها فى قاموسه المحيط ، ثم شارحه السيد مرتضى الزبيدى . وتقوم الدعوة الآن إلى تنقي هذا النهر عن محيط المعاجم ، إذ تعتبره دخيلا على المجال اللغوى البحت .

وأفاد أصحاب هذه الكتب بدورهم من المعاجم . فاستقى أبو عبيد البكرى كثيرا من رسومه من جمهرة ابن دريد . وأكثر ياقوت من الرجوع إليه وإلى الأزهرى والجوهري وغيرهم . فتبادل كل من الفريقين التأثير والتأثير .

الباب السابع

كتب الإفراد والتثنية والجمع

حظيت هذه الموضوعات النحوية بتأليفات لغوية بفضل تلازم بعض الأمور
تقى عالم الواقع حتى تلازمت في الفكر ، فغلب العرب اسم أحدها على بقيتها ،
مفضل الألفاظ التي وردت على أبنية الجموع ومعناها مفرد ، أو لامفردها ، والمثنيات
التي لا مفرد لها ، والمفردات التي لا جموع لها . فاتخذ اللغويون هذه الألفاظ مادة
لبحوثهم اللغوية .

وأول من ينسب إليه كتاب من هذا النوع أبو جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي
رأس مدرسة الكوفة (١٨٧ هـ) ، واسم كتابه « الإفراد والجمع » . ولا ندرى
يقينا أنحو هو أم لغة . ثم ألف الفراء (٢٠٧ هـ) كتاب الجمع والتثنية في القرآن .
وبدل العنوان على أنه لغوي لانهوى . ثم ألف أبو عبيدة (٢١٠ هـ) كتاب الجمع
والتثنية ، وأبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) كتابي الواحد ، والجمع والتثنية .

وتناول أبو عبيد (٢٢٤ هـ) هذا النوع في باب واحد من كتابه الغريب المصنف ،
ويسمى « باب الاسمين يضم أحدهما إلى صاحبه فيسميان جميعا به » وهو في قريب
من صفتين . ومعظم مادته منسوب إلى الأصمعي ، ويوزع الباقي بين الأحمر وابن
الكلبي والفراء وأبي زيد والكسائي . والنهج في هذا الباب أن تصدر الأشعار
أو الأقوال التي فيها اللفظ الثني ثم يشرح معناه ، أو أن تورد الألفاظ ثم تشرح .

وألف في تلك الأثناء الجرمي (٢٣٥ هـ) كتاب التثنية والجمع ، ثم يعقوب
ابن السكيت (٢٤٦ هـ) « كتاب لثني والمكني والمبني والمؤاخي والمشبه والمنخل » .

وقد حفظ السيوطي في المزهري^(١) بعض أبواب هذا الكتاب ، وعليها نعتمد في الوصف . وعدة هذه الأبواب خمسة : ثلاثة منها تعالج المثني ، واثنان الجمع .

صنف ابن السكيت كتابه تصنيفا حسنا ، ففصل المفردات المثناة في الاستعمال عن المفردات المثناة للتغليب ، وهما عن المفردات المثناة لاتفاق طرفيها في اللفظ ، وجعل كل واحد منها بابا . وفصل في هذه الأبواب الألقاظ العامة عن الأعلام سواء أكانت أسماء أناس أم أماكن ، وجعل ذلك فصولا . فكان كل باب يحتوي على فصلين . ولما كان الباب الثالث من الأبواب المذكورة كله الأعلام ، فصل فيه الأسماء عن الألقاب ، فصار بذلك فصاين أيضا . واتبع ذلك في أبواب الجموع ، فجعل أحدهما للجموع التي يراد بها واحد أو اثنان ، وآخر للجموع التغليب أو النسب ولكنه لم يجعل تحتها فصولا .

واختلف منهج المؤلف من باب إلى باب فكان أحيانا يورد اللفظ ثم يفسره بذكر مرادفاته ، وأحيانا يأتي به في عبارة ثم يفسره ومفرداته ، واستشهد بالقرآن والشعر والأقوال ، وروى عن اللغويين قبله . وكان في أحيان أخرى — وخاصة في الأماكن — يكتفي بالتفسير الموجز أو الإشارة المجردة . ويبدو أن النهج الأخير كان أغلب على الكتاب ، إذا اطمئنا إلى أن السيوطي لم يجرأى تغيير في مقتبساته . ولكن مقتبسات ابن سيده تدل على خلاف ذلك ، فعلى حين أن الشواهد الشعرية عند السيوطي قليلة ، فإنها كثيرة عند ابن سيده ، ومعزوة إلى ابن السكيت . ولكن السيوطي لم يكن في غالب الأمر يبيح لنفسه إلا الحق في حذف الشعر .

وسار ابن قتيبة في الأبواب الخمسة التي خصصها للجمع والتثنية في كتابه أدب الكتاب على نظام يخالف نظام ابن السكيت في أسسه . فقد جعل للمثني ثلاثة أبواب ، منها بابان خاصان لأمر نحوية صرفية لا شأن لنا بها ، واثنان للجمع . وعالج في الأبواب اللغوية المفردات المثناة في الاستعمال ، وما يعرف جمعه ويشكل مفردة ، وما يعرف مفردة ويشكل جمعه .

(١) ٩٣/٢ وما بعدها .

وقد حددت هذه الأقسام خطته في العلاج ، فاضطر إلى أن يذكر المفرد وينبه على جمعه المشكل ، أو الجمع وينبه على مفردة المشكل . أو ما قيل بصددهما . وكان يورد بعض ألقاظه مفردة أحيانا ومؤلفة أحيانا أخرى . واستعار من الكسائي مرة وأخرى من أبي زيد ، وإن كان يأخذ من أبي عبيد كثيرا بدون تصريح . والشواهد قليلة تكاد لا ترى والفصول نفسها قصيرة .

ونستطيع أن نضع في هذا الصنف من التأليف بعض أبواب من الجهرة ، مثل أبواب ما وصف مفردة وجمعه بصيغة واحدة^(١) ، وأبواب الجموع التي ختمت بها الجهرة . وأراد المؤلف بالباين الأولين الوصف بالمصدر ، وخطته فيها أن يأتي بالوصف في تعبير مطلق على مفرد وجمع ثم يفسره باختصار ، وأحيانا بإطالة ، وقد يأتي بالشواهد الشعرية الكثيرة . والباين لا قيمة لها . أما الأبواب الأخيرة فتبلغ ٢١ بابا ، وقسمها على وفق أوزان المفرد منها ، فأفرد كل وزن منها بباب ، وجعل ثلاثة أوزان أو أربعة قصيرة أحيانا في باب واحد . والطريقة التي اختطها في هذه الأبواب أن يأتي بالقاعدة في جمع الوزن المعقود له الباب ، ثم يورد مثلا أو أكثر عليها ، ويبين قلة الجمع أو كثرته ، وجمع كثره هو أو قلة ، وخاصة بالصحيح أو المعتل أو عاما ، وما إلى ذلك . ولم يفسر أغلب الألفاظ لوضوحها ، فإذا ما فسر بعضها فعل ذلك باختصار . فغايته فيها صرفية موجهة إلى تبين القاعدة .

وَألف في هذا القرن أيضا أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصغر (٨٣١٥) كتاب التثنية والجمع ، ولعله كتاب الواحد والجمع في القرآن الذي نسبته السيوطي^(٢) إلى أحد الأخافش . وألف أبو هلال العسكري (٨٣٩٥) كتاب نواذر الواحد والجمع . وفرق الثعالبى ١١ فصلا تعالج نواحى مختلفة من المثنى والجمع فى الأبواب المختلفة من فقه اللغة ، وكل هذه الأبواب قصيرة جدا ، إذ أطولها يشغل صفحة وسطرين من قطع كتب الجيب ، يليه آخر فى صفحة ثم يتراوح باقىها بين ثلاثة أسطر وسبعة .

(١) ٤٢٥/٣ وما بعدها :

(٢) الزهر ٨١/٢ .

وعالج المؤلف في هذه الأبواب جموعا لا واحدا لها من بناء جمعها ، وإقامة الواحد مقام الجمع ، والجمع يراد به الواحد ، وأمر الواحد بالفظ الاثنين ، وإجراء الاثنين مجرى الجمع ، وغيرها .

وتقوم خطة المؤلف في هذه الأبواب جميعها على إيراد اللفظ مفردا أو في آية قرآنية ، أو في بعض الأقوال أو الأشعار أو الأخبار ، ثم التعليق عليه . وقد يستغنى عن التعليق تماما ، لأن عنوان الفصل يفنى عنه ، أو لأنه قدم في صدر الفصل كلمة بسيطة موضحة . والآيات القرآنية كثيرة في هذه الفصول ، ومهما يكن من شيء فهي جميعها ذات قيمة ضئيلة لاختصارها الشديد .

وأفرد ابن سيده كتابا من مخصصه المثنيات ، جعل فيه ٩ أبواب ، هي بالتحديد فصول ابن السكيت وأقسامها الصغرى ، وبابا الغريب المصنف جعلها ابن سيده أبوابا في كتابه . ولا يشذ عن ذلك إلا باب واحد ، هو باب ما جاء مثنى من المصادر ، وكله قواعد صرفية ونحوية تخرج عن ميدان بحثنا .

وضم ابن سيده إلى مادة ابن السكيت وأبي عبيد في أبوابه زيادات قليلة جدا . ونهج في هذه الأبواب على الاقتطاف من أبوابهما ، لا السير على الترتيب الذي اتبعناه فيها . ومال إلى الاختصار في هذه المقتبسات ، فحذف مما أخذه من الغريب المصنف أسماء اللغويين ، وبعض أسماء قائل الشعر ، وإن لم يراع ذلك في كتاب ابن السكيت . وأورد ابن سيده في كتاب المذكر والمؤنث من المخصص أيضا سبعة أبواب ، تعالج نواحي مختلفة من الجمع ، ولكنها كلها صرفية نحوية ، ولا يشذ عن ذلك إلا باب واحد تختلط فيه اللغويات بالصرفيات والنحويات .

ويتضح من هذه اللمحة السريعة أن هذا الفن لم يجد قبولا من اللغويين . فقليل من عنوا به عنايتهم بالفنون الأخرى ، فهو شبيه بكتب الهمز من هذه الناحية . ولكنه اكتفى بأن يُبَوَّب كتبه بحسب أمور ملاحظة في مفرداته . أما الترتيب على الحروف فلم نره في أى كتاب منها . ويتضح أيضا أن ابن سيده لم يتفوق فيه على من قبله ، كما هو شأنه في الفنون الأخرى ، وإنما اعتمد على ابن السكيت وأبي عبيد .

الباب الثامن

كتب الأبنية

اللغة العربية من اللغات الاشتقاقية التي تصوغ للمعاني المختلفة أبنية متنوعة من المادة الواحدة . وقد عنى النحويون والصرفيون واللغويون بهذه الأبنية ودلالاتها وتصرفاتها منذ أمد مبكر ، وألقوا فيها الرسائل الصغيرة والكتب الكبيرة التي تبلغ مبلغ المعاجم . وأفرد لها كثيرون أبوابا خاصة من مجموعاتهم النحوية والأدبية . وسارت هذه الكتب في مجريين : مجرى الأسماء ، ومجرى الأفعال ، إذ هما القسمان اللذان يتألف منهما الكلام المشتق . ونضيف إليهما المجرى الذي يجمع بينهما . ونحاول في هذا البحث أن نأتي نظرة سريعة على جهود اللغويين في هذا الصنف من التأليف . ونضم كتب المصادر إلى كتب الأفعال لارتباطهما حتى أن كتب الأفعال كانت تجعل المصادر عناوين أبوابها .

ويبدو أن الأفعال التي جذبت أنظار الباحثين أولا ، لكثرة تصرفاتها والتغيرات التي تعثر بها ، ومشقة العلم بها ، فبدأ التأليف فيها . ويؤيد ذلك قول ابن القوطية في صدر كتابه في الأفعال : « اعلم أن الأفعال أصول مباني أكثر الكلام ، وبذلك سمتها العلماء الأبنية ، والأسماء غير الجامدة والأصول كلها مشتقات منها ، وهي أقدم منها بأزمان ، وإن كانت الأسماء أقدم بالترتيب في قول الكوفيين » . وقد لا يتفق العلم الحديث مع القول بأسبقية الأفعال على الأسماء أو الأسماء على الأفعال ، ويرى أنه لم تكن توجد هذه الفروق في الكلام الأول ، ولكن يستنبط من هذا القول مدى أهمية الفعل عند لغويي العرب . ولعل ذلك أيضاً هو الذي حمل الأندلسيين خاصة على قصر جهودهم على العناية بالأفعال دون الأسماء تقريبا .

وانجمت كتب الأفعال ثلاثة اتجاهات: أولها يعالج الأفعال من وجهة عامة بجميع صيغها ، وثانيها يعالج صيغة خاصة منها ، وثالثها يوجه عنايته إلى المصادر وحدها .

١ - كتب المصادر

أول كتاب وصل إلينا اسمه كان يسير في الاتجاه الثالث ، وهو من تأليف اللغوي المعروف علي بن حمزة الكسائي (١٨٩ تقريباً) . ثم توالى كتب المصادر من اللغويين الذين ماتوا في القرن الثالث ، وأولهم النضر بن شميل (٢٠٤ هـ) والقراء (٢٠٧ هـ) وخص كتابه بالمصادر في القرآن وحده ، وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعي (٢١٣ هـ) وأبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) ثم إبراهيم بن يحيى اليزيدي (٢٢٥ هـ) في مصادر القرآن أيضاً ، وأبو عمرو صالح بن إسحاق الجرمي النحوي (٢٢٥ هـ) .

ولم يمن أبو عبيد كثيراً بالمصادر . فلم يعقد لها في الغريب المصنف إلا خمسة أبواب قصار تناول فيها بعض المظاهر الشاذة فيها ، مثل المصادر المأخوذة من أسماء أعضاء الجسم ، والمصادر التي لا أفعال لها ، والمصادر المأخوذة من الأعداد ، والمصادر التي على وزن فَعَلٍ من الفعل فَعَلَ ، والمصادر التي على وزن مفعول . وخطته في الأبواب التي يتناول فيها مصادر لها أفعال أن يذكر الفعل الماضي فالمضارع فالمصدر أو أن يقتصر على الأولين ثم بعد فقرة كاملة ينبه على وزن المصدر من أفعالها كلها ؛ وفي الأبواب الأخرى يذكر المصدر مع اللفظ الذي أخذ منه . والشواهد هنا قليلة تكاد تكون معدومة . ولا زال أبو عبيد ملتزماً نسبة كل قول إلى صاحبه . وكان أكثر اعتماده فيها على الكسائي وأبي زيد ثم غيرها ممن نخدم في أكثر الأبواب .

وألف في المصادر في القرن الرابع أبو زيد البلخي (٣٢٢ هـ) ونظويته (٣٢٣ هـ) . ونسب ياقوت كتب النوادر والمصادر للدلائل البهلول ، ولم يشر إلى تاريخه ، ولعله من أهل هذا القرن أو سابقه . ولم تصل إلينا كتبهم جميعها .

وعقد ابن سيده من أهل القرن الخامس (٤٥٨ هـ) كتابا للمصادر والأفعال في المخصص ، نَصِفَه في الكلام عن الأفعال .

وألف في القرن السادس في المصادر أحمد بن محمد الميداني (٥١٨ هـ) ثم أبو جعفر أحمد بن علي البيهقي المعروف ببو جعفر (٥٤٤ هـ) ، وسمى كتابه « تاج المصادر » . وتقتني دار الكتب المصرية مخطوطا برقم ٣٣٢ لغة ، يرجح أنه تاج المصادر ، وعليه أعتمد في الوصف . ذهب البيهقي في كتابه مذهب الفارابي في ديوان الأدب ، فأخذ منه تقسيماته بحذفها ثم أجرى في ترتيبها بعض التغيير . فقد جعل كتابه شطرين كبيرين : المصادر من الثلاثي ، والمصادر من غير الثلاثي (يجمع الثلاثي المزيد والرباعي المجرد ، والرباعي المزيد) . والفرق بين هذين الشطرين أن المصادر من أولها سماعية ومن الثاني قياسية .

وجعل الشطر الأول ستة أبواب وفقا لصيغ الأفعال في ماضيها ومضارعها ، وسار في ترتيبها على ترتيب الفارابي في ديوان الأدب .

وقسم كل باب من الأبواب الستة السابقة إلى الفصول التالية وفقا لما تحويه من مصادر : السالم — فالمضاعف — فالمعتل — فالمهموز . ولا أقسام تحت السالم أو المضاعف . أما المعتل فجعله أقساما : المثال — فاللغيف المرفوق — فالمثال المهموز — فالأجوف — فالناقص — فاللغيف المقرون — فالناقص المهموز . وراعى في كل هذه الأقسام أن يفصل الواوى عن الياى ، وأن يقدم الأول على الثانى منها . وكذا الأمر في المهموز جعله ثلاثة أقسام : المهموز الفاء ، فالعين ، فاللام . وسار في كل قسم كما سار في الكتاب نفسه ، فقدم المهموز الأول من السالم ، فالمهموز الأول من المضاعف ، فالمهموز الأول من المعتل ، وفصل في المعتل الأجوف عن الناقص ، والواوى عن الياى . وسار في المهموز العين واللام كما سار هنا .

فما للشطر الثانى فجعله عدة أقسام لم يجد في ترتيبها عن الفارابي أيضا بكل جزئياته .

وأخذ البيهقي من الفارابي طريقة حشوه الألفاظ في هذه الأقسام وهي التي أتبعها الجوهرى أيضا .

أما الاختلاف الذى آثره البيهقي فى التقسيم الأكبر نفسه . فقد آثر الفارابى أن يجعل كتابه فى خمسة كتب : السالم — فالمضاعف — فالأجوف — فالناقص — فالمهموز ، ثم وضع فى كل كتاب الأقسام الصغرى التى أشرنا إليها (وقفا للصيغ) . أما البيهقي فأثر أن يقدم الأبواب الصغرى القائمة على الصيغ ويجعلها الأساس ، ثم يضع تحتها السالم فالمضاعف فالأجوف . . . الخ . فالتقسيم واحد إلا أن كل واحد منهما قدم ناحية غير التى قدمها الآخر .

والخلاف بين الاثنين فى علاج الألفاظ أيضا ، فالبيهقي يقتصر فى أغلب الأحيان على ذكر المصدر بلبه معانيه بالمرادف ، أو الفعل فالمصدر أو المصدر فمعانيه مجردة أيضا . وفى بعض الأحيان القليلة يذكر الصفات ، واللغات التى فى اللفظ ، وبعض عبارات تحتوى عليه . وإذا كان معنى المصدر معروفا اقتصر على الرمز إليه بحرف «م» . ولكنه على الرغم من ميله إلى تجريد ألفاظه والإتيان بها مفردة ، كان يشير إلى ورودها فى الحديث أو يورد قطعة منه شاهدة عليها . وأكثر شواهد أو كلها من الأحاديث أما الشعر فلم أعثر له على أثر . وقد أدخل البيهقي جميع الألفاظ والمعانى التى ذكرها الفارابى فى ديوانه وزاد عليها كثيرا .

وقدم البيهقي بين يدى كتابه مقدمة طويلة تشبه بعض الشئ مقدمة ديوان الأدب للفارابى . وجعلها عشرة فصول تناول فيها تعريف الفعل والمصدر وأنواع المصادر من الثلاثى وغيره والمصادر الميمية وأسماء المرة وأسماء الفاعلين والمفعولين ، وصيغ المبالغة ، والزمان والمكان والآلة والتفضيل ، وأقسام الأفعال من حيث الصحة والاعتلال ، والتصرف والجمود ، والتعدى واللزوم ، وأوزان الأفعال ومعانيها . وعنى بالشواذ من هذه الأبنية . وأشار فى أكثر من موضع إلى أنه يعنى بالسامعى فى الكتاب ، وإن لم يصل ذلك منه إلى درجة صراحة الفارابى .

وانتجه الصفاني (٦٥٠ هـ) اتجاهها خاصا في دراسته المصادر ، فلم يعن بها كلها ، وإنما عني بنوع خاص منها ، هو ما كان على صيغة « فَعْلَان » فاستقصى هذا النوع وأورده في كتابه المسمى « ثغرة الصديان فيما جاء على وزن الفعلان » . وهو كتاب صغير يضم ٢٣ ورقة (مخطوطة بدار الكتب المصرية ٤١١ لغة) رتب فيه المصادر ترتيب صحاح الجوهري . وخطته أن يورد المصدر ويصرح بفعله الماضي فالمضارع فصادره الأخرى إن كان له ، فعناية باختصار ، ويستشهد عليه كثيرا بالقرآن والشعر .

وألف في المصادر أيضا يحيى بن أبي بكر التونسي (٧٢٤ هـ) ، ويحيى بن أحمد الفارابي الذي لا ندري العصر الذي عاش فيه ، ولا ندري شيئا آخر عن كتابه أو كتاب التونسي .

٣ - كتب الصيغ الخاصة من الأفعال

كان الاتجاه الثاني هو الثاني في الوجود أيضا ، وكانت كتبه الأولى تعالج صيغتي « فَعَلَ وَأَفْعَلَ » ، وتتناول هاتين الصيغتين من الفعل الواحد حين تتفقان في المعنى ، أو تختلفان ، أولا يرد للعرب إلا إحداها . وأول من روى أنه ألف فيه قطرب (٢٠٦ هـ) والقراء (٢٠٧ هـ) ثم أبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعي (٢١٣ هـ) وأبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) ، وأبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) — وورد في أبواب من الغريب المصنف أيضا ، تتناولها في الكلام عن كتب الأفعال عامة — وأبو محمد عبد الله بن محمد التوزي (٢٣٣ هـ) ويعقوب ابن السكيت (٢٤٦ هـ) — وأفرد بايين من إصلاح المنطق خلط العامة بين هاتين الصيغتين — وأبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (٢٥٥ هـ تقريبا) وأبو العباس الأحول تلميذ ابن الأعرابي ، وخصص له ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) أبوابا من كتاب الأبنية في « أدب الكتاب » .

وألف فيه من أهل القرن الرابع الزجاج (٣١١ هـ) وابن دريد (٣٢١ هـ)

الذى عقده أيضا باين مما ألحقه فى ختام الجمهرة ، وابن درستويه (٣٤٧هـ)
وأبو على القالى (٣٥٦هـ) وأبو بكر محمد بن عمر المعروف بابن القوطية (٣٦٧هـ) .
ثم ألف فيه أبو البركات بن الأتبارى (٥٧٧هـ) ثم القاسم بن القاسم
الواسطى (٦٢٦هـ) .

ولم يبق من هذه الكتب إلا كتاب السجستانى ، ومنه عدة نسخ مخطوطة
فى دار الكتب المصرية ، وكتاب الزجاج ، الذى طبع فى مطبعة السعادة عام
١٣٢٥هـ ، وكتاب ابن القوطية ، طبع بمطبعة مصر ، وبابا الجمهرة بطبعة الحال .

واختلفت هذه الكتب فى موقفها من هاتين الصيغتين ، إذ يشر عنوان
كتاب السجستانى بأنه لا يعنى بهما إلا حين يتفق معناهما . ولكنه خالف ذلك
وأتى بهما حين يختلفان كثيرا . وتبعه ابن دريد فى العناية بهاتين الناحيتين ،
فجعل الباب الأول للاتفاق ، والثانى للاختلاف . وعنى الزجاج بهما حين يتفقان ،
أو يختلفان ، أولا تأتى من اللادة إلا واحدة منهما ، وجعل لكل ناحية منها فصلا
خاصا . ومثله فى ذلك ابن القوطية إلا أنه جعلهما حين يتفقان ويختلفان فى قسم
واحد ، وفرق بينهما فى داخله .

واختلفت هذه الكتب الثلاثة فى ترتيبها ، فالأول لا ترتيب به على الإطلاق ،
ومثله ابن دريد . أما الثانى فمقسم إلى أبواب بحسب الألف باء مع تأخير الهزة .
ويضم كل باب الألفاظ البدوءة بحرفه دون ترتيب لما بعده من حروف . ويضم
كل باب أربعة فصول : الأول لما فيه الصيغتان مع اتفاق المعنى ، والثانى للمختلف
المعنى ، والثالث لما فيه قمل وحدها ، والرابع لأفعل وحدها .

وجعل ابن القوطية كتابه ثلاثة أقسام : الأول لما فيه فعل وأفعل ، والثانى
لما فيه أفعل وحدها ، والثالث لما فيه فعل وحدها . وجعل القسم الأول وحده
فى شطرين ، أولهما : الصيغتان بمعنى واحد ، والثانى لما اختلف معناهما فيه .

وقسم كل قسم منها وقفا للحروف العربية على الترتيب التالى : أ ه ع غ خ ح ج ق ك س ش ص ض ل ر ن ط ظ ذ د ب ت ث ز ف م و ي .
ووضع تحت كل حرف الألفاظ التى أولها ذلك الحرف .

وقسم كل حرف من القسم الأول إلى قسمين : أولهما لما وردت فيه الصيغتان .
مع اختلاف المعنى . ثم رتب كل قسم منهما على الصورة التالية : الأفعال المضاعفة .
ثم الأفعال الصحيحة ثم الأفعال المعتلة . والأفعال المضاعفة لا أقسام تحتها . أما الأفعال
الصحيحة فجعلها أقساما بحسب صورة ماضيها ، قسم خاص بفعل ، وآخر بفعل ،
وثالث بفعل ، وأقسام أخرى لما ورد فى ماضيه أكثر من صورة مثل فعل وفعل ،
وقتل وقتل ، وفعل وفعل وما شابه ذلك . وجعل المهموز قسما قائما برأيه قبل المعتل .
وفصل فى المعتل بين الأجوف والناقص ، وبين المعتل الذى سلم حرف علة والمبدل .
حرف العلة ، وبين المعتل بالواو وبالياء ، وبين المعتل بحرف واحد والمعتل بأكثر
من حرف أو المعتل المهموز ، وبين صيغ الأفعال المختلفة فى الماضى منه ، كما فعل فى
الصحيح . وأورد الألفاظ تحت هذه الأقسام مع مراعاة الحرف الأول منها وحده .
أما الثانى وما بعده فلا أهمية لها عنده . ولما كان الأول فى صيغة أفعل دائما همزة .
قد اعتبر فيها الحرف الثانى وحده بطبيعة الحال ، لأنه الأول فى أصل الفعل .

وسار فى القسمين الآخرين على النمط نفسه إلا فى حالة واحدة هى التقسيم إلى
ما ورد فيه الصيغتان بمعنى واحد ، وما وردت فيه الصيغتان بمعنى مختلف ، إذ ليس
فى كل منهما إلا صيغة واحدة ، فلا اتفاق إذن ولا اختلاف . وتبعنا لذلك لا تقسيم
من هذا النوع . أما بقية التقسيمات فهى هى ، فى الأقسام الثلاثة الكبرى .

وأتجه الصفانى (٦٥٠ هـ) فى الأفعال اتجاهها خاصا شبيها باتجاهه فى المصادر ،
فتناول بعض الصيغ بالبحث ، فأفرد كتابا لافتعل ، وآخر لانفعل ، وتقتنى دار
الكتب المصرية نسخة مخطوطة من الأخير (تحت رقم ٤١٤ لغة) تقع فى ٣٥ ورقة .
وكان الصفانى يرمى فى هذا النوع من التأليف إلى الاستقصاء والشمول ، كما يظهر

من مقدمته . وعبارته في المقدمة صريحة أنه مبتكر هذا النوع من التأليف .
ومنهجه فيه متفق تماما مع منهجه في كتاب « الفعلان » إلا أنه اعتمد هنا على
الحديث النبوي في شواهد الاعتماد الأكبر . ولم يذكر فيه الألفاظ المولدة ،
ونبه على ذلك في المقدمة .

ويتفق ابن دريد والسجستاني في طريقة علاج الألفاظ ، إذ يذكران إحدى
الصيغتين ويفسرانها ثم الأخرى ويفسرانها ، ويشيران إلى الاتفاق أو الاختلاف ،
أو يجمعان الصيغتين ، ويفسرانها مرة واحدة ، ويستشهدان كثيرا بالقرآن
والحديث والشعر ، وقد يوردان مصادر أو صفات أو لغات ، ويعتمدان كل
الاعتماد على أبي زيد وأبي عبيدة ، ويلتزمان التنبيه على موقف الأصمعي من أكثر
الألفاظ . والحق أن السجستاني عرض كتابه على الأصمعي وسأله عما فيه كلمة
كلمة ، كما صرح في صدره . أما ابن دريد فاعتمد على كتاب أستاذ أبي حاتم
السجستاني ، وإن لم يسر على ترتيب عبارته .

وينتظم إيراد الأفعال عند الزجاج ، فكثيرا ما يورد الماضي منها فللضارع
والمصدر أو الماضي مع أحدهما ، وأحيانا الماضي وحده . وكثيرا ما يلتفت إلى بعض
الأبنية الأخرى التي كان لها معنى إحدى هاتين الصيغتين . واعتمد في كتابه على
الثلاثة الذين اعتمد عليهم السجستاني وغيرهم .

وأما ابن القوطية فالتزم أن يذكر الماضي والمصدر من كل ما أورده ، ومعانيهما
الكثيرة ولا يقتصر على واحد منها . ولكن الشواهد قليلة عنده . ولم يذكر أسماء
اللفويين الذين اعتمد عليهم . وبلغ من شهرة هذا الكتاب أن نسي الناس ما قبله
واتخذوه أساسا أكبر معجمين للأفعال ، وهما : كتابا السرقسطي وابن القطائع ،
وقيل^(١) : « هو الذي فتح هذا الباب » وهو قول قائم على المبالغة .

٣ — الأفعال العامة

أول من وجدناه تعرض للأفعال عامة ، دون تخصيص بناءً منها ، أصحاب
الجامع اللغوية ، وعلى رأسهم أبو عبيد قابن السكيت قابن قتيبة وآخرهم ابن سيده .
وَأَلَّفَ فِيهَا ثَلَاثَةَ لَا نَدْرِي شَيْئًا عَنْ كُتُبِهِمْ هُم : عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ طَرِيفِ الْأَنْدَلُسِيِّ (تَوَفَّى
بِغِي حَدُودِ ٤٠٠ هـ) ، وَهُوَ أَحَدُ تَلَامِيذِ ابْنِ الْقُوطِيَّةِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْجَيَّانِ (كَانَ
حَيًّا عَامَ ٤١٦ هـ) وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ (٤٣٢ هـ) . وَلَعَلَّ أَوَّلَهُمْ سَارَ فِي كِتَابِهِ
عَلَى نَهْجِ أَسَاتِذِهِ . ثُمَّ هَذَبَ اثْنَانِ كِتَابَ ابْنِ الْقُوطِيَّةِ وَأَكْمَلَاهُ ، وَهُمَا أَبُو عَثْمَانَ
سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَعَارِيُّ السَّرْقُسِيُّ (٤٠٠ هـ) وَعَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ السَّعْدِيُّ الْمَعْرُوفُ
بِابْنِ الْقَطَاعِ (٥١٥ هـ) . وَتَقَنَّى دَارُ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ نَسْخَةً مَصْرُورَةً مِنَ الْأَوَّلِ
(تَحْتَ رَقْمِ ٣٤٣ صَرَفَ) وَأَمَّا الثَّانِي فَمَطْبُوعٌ فِي الْمَنْدِ .

وَتَأَثَّرَتْ كُتُبُ الْجَامِعِ بِكُتُبِ فِعْلٍ وَأَفْعَلٍ تَأَثَّرَا كَثِيرًا . فَقَدْ خَصَّ أَبُو عَبِيدَ
هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ بِالْأَبْوَابِ الْأُولَى مِمَّا خَصَّصَهُ لِلْأَفْعَالِ . وَهَاتِيكُمَا حِينَ يَتَّفَقُ مَعْنَاهُمَا
أَوْ يَخْتَلِفُ ، أَوْ يَخْتَلِفَانِ فِي التَّعْدِي وَاللِّزُومِ . وَقَدْ تَأَثَّرَ بِهِ ابْنُ قَتِيبَةَ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ
أَحْسَنَ تَصْنِيفَهُمَا . وَأَشَارَ إِلَى مَوْقِفِ بَعْضِ اللُّغَاتِ مِنْهُمَا ، فَتَوَسَّعَ ابْنُ السَّكَيْتِ فِي
ذَلِكَ ، وَعَنَى بِمَوْقِفِ الْعَامَةِ أَيْضًا .

ثُمَّ عَالَجَ أَبُو عَبِيدَ صِيغَةَ أَفْعَلٍ وَحْدَهَا . وَعَنَى خَاصَّةً بِأَحَدِ مَعَانِيهَا وَهُوَ مُصَادَقَةُ
الشَّيْءِ مُتَصِفًا بِالصِّفَةِ الْمَشْتَقَّةِ مِنْ مَادَّتِهَا ، كَمَا عَنَى بِالصِّفَاتِ الشَّاذَّةِ مِنْهَا . فَقَلَّدهُ ابْنُ قَتِيبَةَ
فِي الْأَمْرِ الْأَوَّلِ ، وَمَعَ التَّوَسُّعِ فِيهِ إِذَا أُورِدَ مَعَانِي أَفْعَلٍ كُلُّهَا وَخَصَّصَ لِكُلِّ مِنْهَا بَابًا .
وَعَالَجَ فِعْلَ وَحْدَهَا مِنْ نَاحِيَةِ تَعَدُّدِ أَبْوَابِ الْمُضَارَعِ مِنْهَا أَحْيَانًا ، وَتَعْدِي بَعْضِ
أَفْعَالِهَا وَلِزُومِهَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، وَاعْتِلَالِهَا وَصَحَّتِهَا ، وَمَا فِيهِ حُرُوفٌ حَلَقَ مِنْ أَمْثَلِهَا
وَمَا وَرَدَتْ فِيهِ مَعَ صِيغَةِ أُخْرَى مِثْلَ فِعْلٍ مَعَ اتِّفَاقِ الْمَعْنَى . وَقَلَّدهُ ابْنُ السَّكَيْتِ
فِي الْأُمُورِ الَّتِي تَرْجِعُ إِلَى اللُّغَاتِ مِثْلَ تَعَدُّدِ صُورِ الْمُضَارَعِ وَالاخْتِلَافِ الصَّيْغِ مِنْ فِعْلٍ

وَقَوْلٍ وَقَوْلٍ مع اتفاق المعنى أو اختلافه . وعنى ابن قتيبة بها من ناحية الاعتلال والصحة والهمز ، وتعدد المضارع . واتفق أبو عبيد وابن قتيبة فى العناية بما يطرأ على بعض حروفها من إبدال .

وانفرد أبو عبيد بمعالجته صيغة المبالغة ، وبعض الأفعال المشتقة من الأوقات ؛ وابن السكيت بمعالجة المصدر الميمى واسم المفعول والآلة وما إليها ؛ وابن قتيبة بمعالجة معانى صيغ المزيد الثلاثى وتعديها ولزومها .

وكان ابن قتيبة أشدهم اختصارا ، وابن السكيت أكثرهم إطالة ، وتوسط أبو عبيدة ، فتأثر علاجهم بذلك . فقلت الشواهد عند الأول ، وتنوعت عند الثانى واقتصرت على الشعر عند الأخير . وانتظمت المادة عند الأول ، وكثر استطراد الثانى ، وأتى بكلماته فى عبارات ، وتكررت بعض ألفاظ الأخير ، وعزا كل قول إلى صاحبه كمادته .

ووجدت كل هذه الأمور فى الكتاب المخصص للأفعال والمصادر ، من مخصص ابن سيده وقد شغل ١٣٣ صفحة من السفر الخامس عشر . ولكنه توسع جدا ، فكانت المسألة التى تأخذ باين قصيرين فى كتاب من هذه الكتب تأخذ عنده أربعة أبواب طوال ؛ وما لا يختص بباب ، يفرد به هو بباب لا يقل عن إخوته طولا . وأعانه على ذلك المراجع الأخرى التى اغترف منها إلى جانب هذه الكتب ، مثل كتاب أبى حاتم السجستاني . ولم يكن يلتزم النص الذى ينتله حرفيا ، بل يجرى فيه بعض التغيير من حذف وزيادة . يضاف إلى ذلك أنه أتى فى أول هذا الكتاب بكثير من الأبواب النحوية الصرفية عن الأفعال والمصادر ، أخذها برمتها من كلام سيبويه (وشرح أبى على الفارسي وأبى سعيد السيرافي والمبرد عليه) ، مع إضافات قليلة من اللغويين .

ولم يكن له ترتيب معين فى أبوابه ، إلا واحدا منها هو باب « أفعلت دون فعلت » ، فقد زاعى فى ألفاظه ترتيب الحرف الثانى أعنى التالى على الهمزة مباشرة ،

فقدم ما ثانيه الباء ، فالتاء ، فالتاء . . . الخ . ولم يشذ عن ذلك إلا في ألفاظ قليلة . ولم يعتد بما بعد الحرف الثاني في الترتيب . وقد ظننت أنه اعتمد على ابن القوطية الذي رتب أبوابه هذا الترتيب ، ولكنني وجدت العلاجين مختلفين . ووجدت ما أتى به ابن سيده بخرا لا يضاهي به وشل ابن القوطية على الرغم من تخصصه في صيغتي فعل وأفعل ومن كبر حجم كتابه . ولعل ابن سيده تأثر بكتاب آخر لا نعرفه ، لأنه لم يرد في هذا الباب اسم أحد من اللغويين . ولا يختلف تناوله لألفاظه هنا ، عما في كل مكان ، من استشهاد بالقرآن والحديث والشعر والأخبار ، وإيراد أقوال كثير من اللغويين . ولكنه كان أميل إلى أن يورد الأفعال بصورة مكتملة ، أريد بذلك ماضيها ومضارعها ومصدرها ، أو ماضيها ومصدرها على الأقل .

أما السرقسطي فعدل عن ترتيب الخارج الذي أخذ به ابن القوطية إلى ترتيب سيبويه ، وأخضع الكتاب له ، وهو : أ ه ع ح خ غ ق ك ض ج ش ل ر ن ط د ت ص ز س ظ ذ ث ف ب م و ي . وجعل تحت كل حرف منها أبوابا بحسب الأبنية . فالأبواب الأولى خاصة بالثلاثي المجرد ، والأخيرة لما جاوزه (أي الثلاثي المزيد والرباعي والمزيد منه) .

أما النوع الأخير الخاص بالثلاثي المزيد «أفعل» وإخوته والرباعي ، فقد جعله أبوابا وفقا لصيغه المختلفة . والتزم ترتيب بعض هذه الصيغ ، واضطرب في صيغ أخرى . فقد التزم أن يقدم أفعل ، ثم ففعل ، ثم تفعلل ، ثم فقل ، ثم تفعل ، ويلاحظ أنه كان يأتي بالصيغة ، ويعقبها بالمزيد بالتاء في أوله منها . ثم أتى بصيغ أخرى كثيرة اضطربت مواضعها ، وهي على النحو التالي على وجه التقريب استعمل ففعل ، فوعل ، فيعل ، فعول ، ففيل ، افتعل ، افعلل ، افعلل ، افعل ، افوعل ، افعلل ، افعل ، فاعل ، تفاعل ، افعلل . وما إليها . وقد راعى في هذه الأنواع تقديم السالم منها فالمكور (المضاعف) ، فالمهموز ، فالمعتل . ويلاحظ أن المهموز ظهر في هذه الأبواب ، وكان مع الصحيح في الأبواب السابقة .

ومن الواضح أن الأبواب الأولى من الكتاب الخاصة بصيغتي فعل وأفعل هي ما يقابل أبواب كتاب ابن القوطية . أما أبواب الرباعي المجرد والمزيد من الثلاثي والرباعي ، فليس لها مثيل فيه ، وإنما هي من تجديدات السرقسطي . وإذا درس الإنسان الأبواب الأولى المشتركة لاحظ عليها ما يلي : أدخل السرقسطي في كتابه كل ما ذكره ابن القوطية ، مع المحافظة على عبارته وترتيبها وترتيب الفصول في أغلب الأحيان . ولكنه مع ذلك أجرى على هذه الأبواب الأمور التالية ، غير ترتيب بعض نصوصها ، وترتيب بعض عباراتها لمزيد في وضوحها ؛ كرر الفعل مع كل معنى جديد ، وكان ابن القوطية يحذفه اختصارا ؛ زاد في الشرح ، وأشار إلى بعض خواص الصيغ ؛ التزم أن يذكر المصدر من كل فعل في أغلب الأحيان ، وأشار في بعضها إلى ما يأتي منه من صفات أو جموع وما فيه من لغات وبعض ما يتعلق ببنائه من الأمور الصرفية ، زيادة على ما في الكتاب أصلا ؛ أتى بالشواهد من القرآن والحديث والشعر والسجع وأكثر من الحديث ؛ أتى بأفعال لم يتعرض لها ابن القوطية وفسرها واستشهد عليها ؛ وختم أكثر الفصول بأفعال استدرکها على ابن القوطية وفسرها واستشهد عليها ، ونسب بعضها إلى قائله . والتزم المؤلف في كل هذه الزيادات أن يصرح باسمه قبلها إشارة إلى أنها من زياداته وكثيرا ما أتى في ختامها بكلمة « رجع » إشارة إلى رجوعه إلى عبارة ابن القوطية . وتبين لنا هذه الزيادات مدى الفوارق بينه وبين كتاب سابقه . ولا تختلف طريقة تناولها في الأبواب الأخيرة عنها في الأولى ، إلا في أن هذه الأبواب كلها من عنده ، ولم يعتمد في شيء منها على ابن القوطية .

وصدر السرقسطي كتابه بمقدمة وصف فيها كتاب ابن القوطية وقرظه ، وأشار فيها إلى منهجه . ثم عالج فيها بعض النواحي الصرفية من الأفعال ، قسمها إلى سالمة ومعتلة ، وذكر أبنية المجرد منها والمزيد ونوعى الزيادة فيها ، وأبنية الماضي الثلاثي المجرد ولزومها وتعديتها ، والماضي والمضارع من الثلاثي المضاعف ، واختلاف التحليل

هو الفراء وسيبويه فيه) ونقل كلام الفراء خاصة من ابن السكيت وابن قتيبة في أدب الكتاب مع تصرف) ، وذكر مضارع كل صيغة من صيغ الثلاثي ، وأشار إلى كون مصادره سماعية وكثير من مصادره اليمية كذلك ، وكثرة شذوذ أسماء الفاعلين منه ، وعدّد ما يأتي من كل صيغة من أسماء فاعلين .

وصفوة القول فيه أنه وسع ميدانه حتى شمل جميع أنواع الأفعال ، ولم يقصر بحثه على نوع منها أو صيغ بعينها ، وتوسع في علاجه وأفاض فأتى بالشواهد المختلفة بما لم نر مثله في كتاب ابن القوطية .

ومن اليسير أن نجمل ما قام به ابن القطاع في كتاب ابن القوطية بما يلي : وضع أمامه الكتاب ونظر في أقسامه الثلاثة الكبرى ، وضرب على عناوينها ، ثم نظر إلى ما تحت كل قسم منها من عناوين تفرد المتفق المعنى عن المختلف فضرب عليها أيضا ثم نظر في تقسيم الأفعال إلى مضاعفة فموزة فمعتلة فأقره ، ولكن قدّم الصحيحة على المعتلة ، ثم نظر إلى تقسيم بعض هذه الأنواع من الأفعال بحسب صيغ الماضي والمضارع منها فضرب عليه أيضا . وخرج من ذلك بأن وجد بعض الأفعال منشورة في أقسام كثيرة وفقا لتقسيمات ضرب عليها فاضطر إلى جمعها في موضع واحد هو موضع أول فعل منها . وأهمل ابن القوطية أبواب الفعل الثنائي المكرر (أى المضاعف الرباعي) والرباعي الصحيح والخماسي . فألحقها ابن القطاع في آخر الأبواب السابقة ليشتمل كتابه على جميع أبنية الأفعال بدلا من بناءى فعل وأفعل اللذين قصر ابن القوطية كتابه عليهما . ورأى ابن القطاع أن ابن القوطية ترك كثيرا من صيغ الأفعال التي ذكر شيئا منها فاستدركها عليه في مواضعها وعلم عليها بحرف « ع » ليعلم أنها له كما علم على كلام ابن القوطية بحرف « ق » . ولم يرض ابن القطاع عن ترتيب الكتاب وفقا لخارج الحروف فغيره إلى الترتيب بالألف بأى المعروف ، أما الأبواب فلم يغير منها إلا باب الثلاثي الصحيح كما رأينا إذ قدمه على المضاعف . وفيما عدا ذلك لم يجر ابن القطاع تغييرات أخرى في الكتاب حتى أن الأفعال تأتي في موضعها

التي كان ابن القوطية وضعها فيها ، مع اجتماع كل صيغها في موضع واحد هو موضع الفعل الأول منها ورودا في الكتاب . ولما كان ابن القوطية لم يرتب الأفعال داخل الأقسام إلا بحسب الحرف الأول منها وحده بقي الكتاب على هذا الترتيب ، وأغفل ترتيب الحروف التوالي منها ، فجاءته الفوضى من ثمة . وكان واجبا على ابن القطاع أن يتلافى هذا النقص مع ما تلافاه . وحافظ ابن القطاع أيضا على عبارة ابن القوطية فلم يغير فيها ، أما ما نراه بين النسختين المطبوعتين من خلاف ضئيل فلعل مرجعه اختلاف النسخ .

وانبع ابن القطاع نهج ابن القوطية في علاج الأفعال التي زادها . فكان يأتي بالماضي فصدره أو مصادره ويفسره باختصار ، ويورد في المادة صيغ الأفعال جميعها ويهمل ما عداها إلا بعض الصفات القليلة في قليل من الأحيان . ولم يذكر أسماء لغويين في كتابه إلا في النادر . وقلل الشواهد وإن جلب منها أكثر مما جلب ابن القوطية ، ونوعها مثل سابقه فشملت القرآن والحديث والشعر والأمثال والأقوال . وعلى الرغم من وقوعه في بعض الأخطاء مثل إيراد بعض الأفعال الثلاثية في أبواب المضاعف الثنائي (٥٣/١) والمعتلة في أبواب الصحيح (٨٥/١) واعتبار بعض الحروف الزيدة عند الترتيب مثل التاء في أوائل الأفعال (١٢٦/١) نجد كتابه وكتاب السرقسطي أكمل وأشمل كتابين وصلا إلينا في الأفعال . وهما جديران بالشهرة التي يتمتعان بها بين معاجم العربية . ويفوق هذا كتاب السرقسطي في السهولة وعدم تعقد الترتيب ، إذ أهمل 'صَيَغ' الأفعال وترتيب الحروف على الخارج .

٤ - كتب أمثلة الأسماء

لم تحظ أمثلة الأسماء بمثل العناية التي حظيت بها الأفعال . فبدأ التأليف فيها متأخرا ، وبقي قليلا قاصرا عن بلوغ مرتبة الأفعال . ولم تأخذ نصيبها من العناية إلا في كتب الموسوعات اللغوية .

وأول من نجد عنده آثار العناية بها أبو عبيد (٥٢٢٤) في الغريب المصنف ، إذا استهل بها كتابه في الأمثلة ، الذي يشتمل عليها وعلى الأفعال ، وأفرد لها ٥٦ صفحة . وقد لجأ أبو عبيد إلى تبويب كلامه إلى أبواب ، يشتمل بعضها على مثال واحد ، وبعضها على أكثر من مثال . وراعى الفصل بين ما اختلفت فيه اللغات أحيانا ، فقد أبوابا لما ورد فيه مثالان أو أكثر ؛ وبين الصحيح والمعتل من المثال الواحد ، فجعل لكل منهما بابا ؛ وبين الأسماء والصفات من المثال الواحد ، فأفرد لكل بابا . ووزع مثلا واحدا هو « أفعولة » في باين بدون سبب . وكان من هذه الأبواب الطويل الذي يزيد على الصفحة ، والقصير الذي لا يحتوى إلا على لفظ واحد مثل باب فَمَلَّلَ ، فيه شرحيل وحدها . وتوسع في مدلول الاسم فأورد تحته المصادر وأسماء الأفعال أحيانا ، مثل صيغة فعال اسم فعل أمر . وأخطأ في بعض الأمثلة ، فأورد تحتها ألفاظا ليست منها ، مثل « فعملل » أورد فيه فرزدق وشمردل وصحيح وغيرها وكلها من باب فَمَلَّلَ .

وراعى أبو عبيد في هذه الأبواب غاية الاختصار ، فاكتفى بإيراد الألفاظ متتابعة ، وشرحها بإيجاز ، وتركها من غير شرح أحيانا عند وضوحها ، وقلل الشواهد جدا . ولكنه التزم أن ينسب كل قول إلى صاحبه ، وأن ينبه على اتفاق اللغويين على اللفظ تنبيهه على اختلافهم . والتفت أحيانا إلى إيراد جموع الواحد وما في اللفظ من لغات .

وتعرض ابن السكيت (٢٤٦ هـ) لأمثلة الأسماء . فخصص لها القسط الأكبر من الجزء الأول من إصلاح المنطق ، وبعض أبواب الجزء الثانى أيضا . ولكن اختلف اتجاهه عن أبى عبيد ، فعنى بالألفاظ التى يرد فيها مثالان لا مثال واحد أى باللغات فى الألفاظ . فجميع أبوابه تحتوى على أكثر من مثال يرد فى اللفظ الواحد ، مثل قَتَلَ وفَعَلَ ، وَقَتَلَ وَقَتَلَ ، وَفَعَلَ وَفَعَلَ ، إلا باب أفعولة ، والمصادر الميمية ، وأسماء الآلة والزمان والمكان فى الجزء الأول ، وأبواب الجزء الثانى التى تتعلق بهذا الموضوع كلها .

واضطرب الترتيب عند ابن السكيت ، ولكنه راعى إلى درجة كبيرة تقديم الأمثلة المجردة على المزيدة ، والمجرد الثلاثى على المجرد الرباعى ، والمزيد بحرف علة على المزيد بميم فى أوله ، والصحيح على المعتل . وراعى فى الأبواب التى يرد فيها مثالان أن يجعل للألفاظ الواردة فيها المثالان المعينان بايين ، أحدهما حين يرد المثالان مع اختلاف المعنى ، والثانى حين يرد المثالان مع اتفاق المعنى ، وكان يقدم الاختلاف على الاتفاق فى أكثر الأحوال . وقد أفلت الزمام من يده كثيرا ، فقدم المزيد الرباعى على المزيد الثلاثى مثلا ، وقدم أمثلة تستحق التأخير ، وفرق بين بايين متصلين مثل بابى فَعَلَ وَقَتَلَ حين يختلف معناهما وحين يتفق ، وما شابه ذلك . وكان الاضطراب سائدا بصورة بارزة فى أبواب الجزء الثانى التى يظهر أكثرها كأنما هو استطرادات من أبواب أخرى . وعلى الرغم من ذلك فهو أميل إلى الانتظام من أبى عبيد الذى لم يراع أى ترتيب فى أمثلته .

واختاف ابن السكيت مع أبى عبيد فى علاج الألفاظ ، فلم يضيق على نفسه ، بل ترك لها بعض الحرية فأطال بعض الشيء . وظهر ذلك فى إيراده أكثر ألفاظه فى عبارات ، وفى إثباته ببعض المشتقات من اللفظ الذى يعالجه ، وأورد له أكثر من معنى واحد . وأكثر من الشواهد ، وعلق على بعضها ، وذكر لتأويل منها روايات أخرى . وتنوعت الشواهد ما بين قرآن وحديث وشعر وأمثال وأقوال . وعنى

باللغات وكان ينسب بعضها إلى القبائل التي تتكلمها . واختلف مع أبي عبيد أيضا في أنه أباح لنفسه الرجوع إلى القدماء من اللغويين والإفادة منهم دون أن يصرح بذلك إلا في القليل النادر . ولكنه أخطأ في بعض الألفاظ فوضعها تحت غير أمثلتها ، لاعتباره بعض الحروف الزيدة فيها أصيلة . واضطر من بعده إلى إصلاح هذا الخطأ وزيادة أبواب خاصة لهذه الألفاظ .

وكان القسم الثاني من كتاب الأبنية في أدب الكتاب لا بن قتيبة (٢٧٦ هـ) لأبنية الأسماء . واتجه فيه من حيث الموضوع — لا المنهج — وجهة توافق ابن السكيت فقد عالج الألفاظ التي يرد فيها بنا أن لا واحد ، ولكنه لم يعن بهما إلا في حال اتفاق معناهما ، أما عند الاختلاف فأهملهما . وزاد ابن قتيبة — إلى ذلك — موضوعات جديدة في الأسماء وضعها في آخر الأبواب ، وهي معاني الأبنية وأبنية الصفات ، وشواذ البناء والتصريف ، وشواذ الجمع ، ونعوت المؤنث ، وأبنية المصادر من الثلاثي وما فوقه ، والنائب عن المصدر . فأكمل الثغرات في مادة أبي عبيد وابن السكيت .

ونظم ابن قتيبة أبوابه فأحسن تنظيمها : بدأ بالجرد الثلاثي ، فالزيد بحرف علة ، فالزيد بيم ، فالرباعي ، فأبواب الألفاظ الوارد فيها لغتان دون أن ترتب على الأبنية (وهي عند ابن السكيت أيضا) وكل الأبواب السابقة فيما فيه لغتان فحسب ، ثم ما فيه ثلاث لغات من الثلاثي فمن غيره ، ثم ما فيه أربع لغات من الثلاثي فمن غيره ، ثم ما فيه خمس لغات من حروف مختلفة الأبنية ثم ما فيه ست لغات ، ثم معاني أبنية الأسماء ، وبقية الموضوعات الجديدة على النظام الذي ذكرته في الفقرة السابقة . وراعى ابن قتيبة في داخل الأبواب أن يقدم الألفاظ الصحيحة ويؤخر المعتلة ويفصل بينهما ، ولكن اضطرب عايه هذا الأمر في بعض الأحيان .

وخالف ابن قتيبة في علاج ألفاظه زميليه كل المخالفة ، إذ ضيق على نفسه الخناق كل التضيق فالتزم الاختصار الشديد . وكانت النتيجة أن أورد أكثر الألفاظ بدون شرح بعضها وراء بعض ، وكان له العذر في كثير منها لشهرتها ؛

وأن أوجز الشرح كل الإيجاز حين يشرح ؛ وأن أهمل نسبة الأقوال التي يقتبسها إلى أصحابها مثله في ذلك مثل ابن السكيت وربما أكثر ؛ وأن قلت الشواهد عنده وقُدت من كثير من الأبواب . ولكن الشواهد الباقية القليلة دلت على التنوع ، بين القرآن بقرآته والشعر والأمثال والأقوال . وما الأبواب الأخيرة خاصة إلا بعض القواعد اللغوية الصرفية وأمثلة قليلة بل مثل واحد في كثير من الأحيان عليها .

وأفرد أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع (كان يعيش ٣٠٧ هـ) بابا من كتابه المنتخب والمجرد للغات استبهره بأمثلة الأسماء التي تشغل قريبا من ٢٠ صفحة . وذهب كراع في بابه مذهب ابن السكيت ، بل أدخل فيه أبواب الأسماء من الإصلاح التي رأيناها آنفا . فقد وضع أمامه كتاب الإصلاح ثم ضرب على الأبواب التي يختلف فيها معنى المثليين . ووجد بعض الألفاظ التي أخطأ ابن السكيت في وزنها فوضعها في غير بابها فزاد وزنا في العنوان ، فأصبحت بعض العناوين تجمع أكثر من مثالين وهي في الإصلاح مقصورة عليهما مثل باب فعلاول وفعنعال ، ففعول . وفرق بين الصحيح والمعتل من الأمثلة الواحدة فجعل لكل منهما بابا ، كما فعل ابن السكيت في غيرها من الأبواب . ووجد ألفاظا فيها ثلاثة أمثلة أوردها ابن السكيت تحت أبواب لمثالين فقط ، فعقد لها أبوابا خاصة بها ، وزاد أبوابا أخرى قليلة .

أما مخطته بإزاء ما في داخل الأبواب فنجملها في أنه ترك ترتيب الألفاظ على ما هو عليه ، وحذف أسماء اللغويين الواردة في الإصلاح والشواهد ، والاستطرادات والتعليقات ، ثم زاد بعض الألفاظ والتفسيرات . ولم يفعل شيئا غير ذلك . والحق أن أبواب ابن السكيت كادت تكون كاملة ، فاضطر كل من أتى بعده إلى الاعتماد عليها ، كما سئرى عند ابن سيده فيما بعد . وكانت خطة اللغويين واحدة أو متشابهة إلى حد كبير في موقفهما من الإصلاح .

وتأثر ابن دريد بكتب الأمثلة تأثرا شديدا ، غلب على بعض أبواب الجهرة وعلى كثير من الأبواب الملحق بها . فقد رتب الألفاظ في الأبواب الأولى من الجهرة بحسب ما تحتويه من حروف ، ولكنه حين انتهى من أبواب الرباعي ، ألحق بها عدة أبواب سار فيها على نظام الأمثلة . وفعل الأمر نفسه في الأبواب الملحقه بالخماسي . ولم يقنع ذلك فعقد كثيرا من الأبواب بعدها مباشرة تحت عنوان « أبواب الليف » الذي علله بقوله ^(١) : « وإنما سميناه لفيها لقصر أبوابه والتفاف بعضها إلى بعض » .

وذكر ابن دريد في الملحق بالرباعي ٢٢ بابا ، والملحق بالخماسي ٣٣ بابا ، والليف ٧٣ بابا ، ولا وحدة للأبواب الأخيرة ، فمنها الثلاثي والرباعي والخماسي . ومن هذه الأبواب ما يعالج مثلا واحدا ، ومنها ما يعالج مثالين ، ومنها ما يعالج أكثر ، لا على أنها تأتي في لفظ واحد كما فعل ابن السكيت وغيره ، ولكن على أن كلا منها يأتي في مجموعة خاصة من الألفاظ . ووضع بعض الأمثلة في أبواب متعددة بدون سبب واضح . وسبب ذلك اضطراب المؤلف في وضع أساس موحد يقوم عليه تبويبه ، فمرة يفصل بين الصحيح والمعتل ، وأخرى يفصل بين المعتل الواوي واليائي ، وثالثة يفرق بين الأسماء والصفات ، ورابعة يفرق بين الأسماء والمصادر ، وخامسة بين ما يمال وما لا يمال ، وسادسة بين القليل والكثير ، ومرات أخرى ينظر إلى معاني الألفاظ فيفصل منها معاني خاصة مثل ما جاء في الشدة والصلابة ، أو القصر ، أو السرعة ، أو المضاء ، أو الفهم ، أو السعة والسهولة ، وما إلى ذلك ؛ ومرات غيرها لا يفصل بين شيء . وكثيرا ما ترى أبوابا ملحقه بأخرى ، ولا فرق بين الأصلي والملحق . وكثيرا ما تراه يضع بعض الألفاظ تحت أمثلة لا تنطبق عليها خطأ منه في اعتباره زيادة بعض الحروف وأصالتها حتى نبه الناشر إلى ذلك ^(٢) . وأدى ذلك إلى كثرة الأبواب والأمثلة وإلى الاضطراب .

ولا يختلف منهجه في هذه الأبواب عن الكتب الخاصة بأمثلة الأسماء ، فاللفظ يرد منفردا لا التقات إلى أخواته التي تشترك معه في المادة ، ولا ما شابه ذلك . ويكفيه أن يورد اللفظ ويفسره ، وقد يذكر جمعه ، وقد يستشهد على بيت من الشعر ، غير أن الشواهد عنده أكثر مما رأينا في الكتب الأخرى إلى درجة ما . ولا يورد أسماء لغويين في أبوابه إلا نادرا . فهو إذن من ناحية العلاج أقرب إلى ابن السكيت .

وأورد ابن سيده أبواب الأمثلة في السفر ١٥ من المخصص ، وأفرد لها عشرين صفحة ، جعلها ٣٨ بابا . وحين ينظر المرء في عناوين هذه الأبواب يتضح له أنها عناوين الأبواب التي يتفق فيها المعنى عند ابن السكيت . وتؤكد هذه النتيجة حين يطلع على ما في داخل الأبواب . فقد وضع ابن سيده أمامه أبواب الإصلاح ، وأجرى فيها ما يأتي : ضرب على الأبواب التي جاء فيها المثلان مع اختلاف المعنى فما يهمه هو عند الاتفاق وحده ، رفع أبواب المصادر الميمية وما إليها من الإصلاح وقدمها إلى كتاب المصادر من المخصص ، جمع بابي الصحيح والمعتل من المثال الواحد في باب كان يؤخر فيه المواد المعتلة ، عثر على ألفاظ تحت أبواب لا تنتمي إليها وأدخلها ابن السكيت فيها خطأ فأخرجها وجعل لها أبوابا خاصة بها مثل باب ففعل وأفعل ، زاد بعض الأبواب القصيرة جدا حتى لا يزيد الواحد منها على أربعة أسطر ، غير في ترتيب الأبواب فقدم بعضها وأخر بعضها الآخر .

ثم انتقل إلى داخل الأبواب فأجرى عليها ما يلي : حذف بعض أسماء اللغويين القليلة الواردة فيها ، حذف بعض الشواهد وخاصة الطويل منها ، حذف بعض العبارات التي يمكن الاستغناء عنها دون تغيير في المعنى ، حذف بعض المشتقات التي أوردها ابن السكيت في معالجة ألفاظه ، اختصر بعض الشواهد بالاختصار على شطر منها ، تصرف في بعض العبارات يجمع بعض الأمور المتناثرة ، غير في ترتيب الألفاظ أحيانا ، قلب بابا واحدا رأسا على عقب فقدم آخره

وأخر أوله ، زاد ألقاظا قليلة جدا كثير منها عن أبي عبيد ، زاد عبارات قصيرة وقليلة جدا عن النحويين والصرفيين وأبي على الفارسي ، زاد تنبيهها على خلاف في لفظ أورده ابن السكيت ، زاد شاهدا في إحدى المرات . وفيما عدا ذلك استوعب أبواب ابن السكيت التي اتفق فيها معنى المثالين المذكورين في كل نطق . وكانت هذه الأبواب من الأبواب التي بترها مبضع كتاب الإفصاح في عصرنا الحديث ؛ لأنها لا تتناول موضوعا معينا ، وإنما تقوم على أساس لغوي صرفي .

وَألف ابن القطاع (٤٣٣ - ٥١٥) كتابا في أبنية الأسماء ، لم يصل إلينا ، قال ابن خلكان^(١) : « جمع فيه فأوعى ، وفيه دلالة على كثرة اطلاعه » ويؤيد ما قاله مؤلفه في مقدمته^(٢) بعد أن ذكر اجتهاد العلماء في حصر هذه الأمثلة : « وما منهم إلا من ترك أضعاف ما ذكروا . والذي انتهى إليه وسعنا وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد وجمع ما تفرق في تأليف الأئمة ألف مثال ومثنا مثال وعشرة أمثلة » . وربما فهمنا من هذه العبارة أن الكتاب ليس معجما للألفاظ الولوجدة على هذه الأمثلة ، وإنما حصر لها ، فيخرج بذلك عن ميدان بحثنا .

وعنى علي بن عيسى الرعي (٤٢٠ هـ) بمثال واحد من أمثلة الأسماء ، فألف « كتاب ما جاء من المبنى على فعال » ثم ألف فيه الصغاني (٦٥٠ هـ) « تأليفا مستقلا ، أورد فيه مئة وثلاثين لفظة » . وأورد السيوطي هذا الكتاب برمته في الزهر ، وربما مع بعض اختصار^(٣) . ويدل ما نقله السيوطي على أن الصغاني لم يفسر ما ذكره من ألقاظ فيه ، وإنما اختط لنفسه أن يذكر قوائم من الألقاظ المجردة ، ثم يطلق على كل قائمة منها بعبارة توضحها . نختم القائمة الأولى مثلا بقوله « هذه كلها بمعنى الأمر » والثانية بعبارة « هذه كلها أسماء مواضع » ، وما مائل

ذلك . وعلق أحيانا على بعض الألفاظ بما يوضحها وأنهى الكتاب بما شابه هذه الصيغة من الرباعي ، وهي سبعة ألفاظ ، مثل همهام وحمحام ومحماح وغيرها . ولا شعر ولا شواهد في الفصل في الزهر ، ولكن ربما كان ذلك من فعل السيوطي لا منهج الصغاني .

وجرى ذكر الأسماء التي على وزن « يَفْعُول » أمام الصغاني أيضا ، فأحب أن يفرد تأليفا لهذا الوزن يجمع ألفاظه المندرجة تحته ، يبين فيه فضله ، فألف رسالته الصغيرة التي نشرها حسن حسني عبد الوهاب . وقسم المؤلف رسالته إلى فصول بحسب حروف المعجم على الترتيب المألوف . ولما كان الحرف الأول ياء على الدوام فقد كانت الفصول مقسمة تبعا للحرف الثاني . ورتب الألفاظ في داخل الأقسام تبعا لبقية حروفها .

ويقوم نهجه في العلاج على إيراد اللفظ فعانيه باختصار ثم الشواهد عليه . وكان يقتصر على المعنى الواحد ويذكر أحيانا أكثر من معنى ، أما الشواهد فأكثرها من الشعر ، وأقلها من القرآن والحديث ، وعلق على شواهد في أحيان متناثرة . والتفت في مواضع إلى إبانة أصل اشتقاق اللفظ أو صيغة أخرى متصلة به ، أو لغة أخرى فيه ، أو كونه معربا ، وذكر بعض أسماء اللغويين الذين يروى عنهم .

٥ — كتب الأبنية

ابتدع إسحاق بن إبراهيم الفارابي (٣٥٠ هـ) نظاما في هذا النوع من التأليف ، كان له أثره الخالد في حركة المعاجم العربية . فقد جمع المرة الأولى بين كتب الأفعال والمصادر والأسماء في كتاب واحد ، اتبع فيه نظاما مبتدعا أعجب به جميع من أتى بعده من أصحاب كتب الأبنية والمعاجم أيضا . وسمى الفارابي هذا الكتاب « ديوان الأدب » وتقتني دار الكتب المصرية خمس نسخ مخطوطة منه .

ينقسم ديوان الأدب إلى ستة كتب ، هي بالترتيب : كتاب السالم ، كتاب المضاعف ، كتاب المثال ، كتاب ذوات الثلاثة أى الأجوف ، كتاب ذوات الأربعة أى الناقص ، كتاب الهمزة . وكل كتاب من هذه الستة ينقسم إلى قسمين : الأول منها خاص بالأسماء ، والثانى خاص بالأفعال . وكل قسم من هذين ينقسم إلى أبواب ، على أساس الأبنية : فباب لفعل ، وآخر لفعل ، وثالث لفعل ، وما شابه ذلك ، ولم يقدم الأبواب أو يؤخرها اعتباطا ، وإنما سار فى ذلك بحسب نظام صارم ، نوضحه قريبا . وأخيرا تنقسم الأبواب بحسب حروف المعجم على الألف باء . ولكنه أخرج من هذه الأبواب الهمزة لأنها لها باب خاص بها ، وأخرج حروف العلة لأنه جعل الألفاظ المعتلة فى أبواب المثال وذوات الثلاثة وذوات الأربعة . ووضع فى فصل الباء مثلا ما حرقه الأخير الباء ، أى أن الحرف الذى يراعيه هو الحرف الأخير من الكلمة . ثم ترتب الألفاظ التى أواخرها الباء فى فصولها بحسب الحرف الأول منها ، فالثانى وما بعده من حروف وسط الكلمة . وذلك النظام نفسه هو الذى اتبعه الجوهري ابن أخت الفارابى فى صحاحه ، واشتهر بأنه مبتكره . وهى غلطة شائعة يجب تصحيحها ، واتبعه أيضا كثير من كتب الأبنية .

وكان السبب فى اللجوء إلى هذا النظام شيوع السجع فى القرن الرابع ، الذى ألف فيه الديوان وحاجة الأدباء إلى الكلمات المتحدة الحرف الأخير . ومن الأسباب أيضا اختفاء العرب من بين الشعراء وغلبة الأعاجم على الشعر ، وفقر محصولهم اللغوى ، وحاجتهم إلى البحث عن الألفاظ التى تتفق مع قوانينهم . وكان العرب قديما قديرين على الإتيان بها دون بحث فى الكتب ، لأن اللغة لغتهم . والحق أن الشعراء المولدين والساجعين كانوا يشغلون بال اللغويين والنحويين فى ذلك العصر ، وكان بعض هؤلاء يتساحون معهم فى أشياء كثيرة ويعيدون لهم أمورا لم تأت عن العرب ليستخدموها إذا ما اضطروا إليها^(١) .

وشرح المؤلف منهجه في تقديم الأمثلة بعضها على بعض في مقدمة الكتاب ، فقال :

« [١] أولها الثلاثي المجرد ، [٢] ثم ما لحقته الزيادة في أوله ، وهي الهمزة والميم [مثل أفعَل ، أفاعِل ... مفعَل ، مفعِلان] ، [٣] ثم انشغل الحشو ، وهو عين الفعل [مثل فَعَلَ ، فَعَّل ، فَعَّلْ] ، [٤] ثم ما لحقته الزيادة بين الفاء منه والعين [مثل فاعَل ، فاعِل ، فِيعال ...] ، [٥] ثم ما لحقته الزيادة بين العين منه واللام [مثل فَعَّل ، فَعُول ، فِيعِل ...] ، [٦] ثم ما لحقته الزيادة بعد اللام [مثل فَعَّلِي ، فعلاء ، فعِلان ...] ، [٧] ثم الرباعي ، [٨] ثم الخماسي ... هذا في الأسماء . وأما الأفعال : [١] فأولها الثلاثي المجرد ، [٢] ثم ما لحقته الزيادة في أوله من غير ألف وصل ، وهي الهمزة [أى أَفَعَلَ] ، [٣] ثم انشغل الحشو [أى فَعَلَ] ، [٤] ثم ما لحقته لزيادة بين الفاء منه والعين [أى فاعَلَ] ، [٥] ثم الأبواب الثلاثة التي أوائلها ألف وصل مما له في الثلاثي أصل [أى افعل وانفعل واستفعل] ، [٦] ثم ما لحقته الزيادة في أوله وهي التاء مع تثقيب الحشو [أى تَفَعَّل] ، [٧] ثم ما لحقته الزيادة في أوله وهي التاء مع زيادة بين الفاء منه والعين [أى تَفَاعَلَ] ، [٨] ثم بابا الألوان [أى أَفَعَلَ وَأَفَعَّلَ] وما أشبه ذلك . [٩] ثم أبواب الرباعي وما ألحق به وزيد فيه . »

وكان له خطة صارمة في ترتيب الأمثلة التي تندرج تحت كل طبقة من الطبقات السابق شرحها في قوله : « [١] نبتدى بالفتوح الأول ، لأن الفتحة أخف الحركات لأنها تخرج من خرق النَم بلا كلفة [أى فَعَلَ مثلاً في الثلاثي المجرد] ، [٢] ثم تتبعه المضوم [فَعَّل] ، [٣] ثم المكسور [فَعِل] . ونقدم ما كن الحشو على المتحرك ، لأن السكون أخف من الحركة [فَعَلَ على فَعَّل] ، [٥] ونقدم ياء التانيث على همزة التانيث [أى فَعَّلِي على فعلاء] لأن الياء با كنة والهمزة متحركة . [٦] ونقدم الهمزة على النون [أى فعلاء على فعِلان]

لأن الهمزة أخفى في الوقف والنون ظاهرة ، فعى خلفائها أقرب إلى الخفة ، لأنك إذا قلت فعلاء خفيت الهمزة ، وإذا قلت فعلان ثبتت النون » .

وكان المؤلف يقسم كل باب من الأبواب السابقة إلى ثلاثة أقسام : الكلمات التى على الوزن المعقود له الباب « فقل » مثلا ، ثم الكلمات التى ألحقت بها هاء « فقلة » مثلا ، وأخيرا الكلمات التى ألحقت بها ياء النسبة « فقلّى » مثلا . فإذا كان من المنسوب كلمات ألحقت بها هاء أيضا بعد ياء النسب أفرد لها فصلا خاصا بها . وراعى المؤلف هذا التقسيم فى جميع أبواب الأسماء التى فى الكتب الستة فى المعجم . وراعى أن يرتب هذه الأقسام نفس ترتيب الأبواب ، فالملحق بالهاء أو المنسوب يرتب بحسب حرفه الأخير ، (ما قبل الهاء أو ياء النسبة) فالأول فالثانى ... الخ . أما الأفعال فراعى أن يجعل فيها أقساما خاصة بما جاءت الصفة منه على أفعال فعلاء ، وأن يؤخر الملحق بالأبنية الأصلية من الرباعى والخامسى فى خاتمة كل بناء ، وراعى فى ذلك ترتيب الكتاب أيضا .

وراعى فى كتب المعتل الثلاثة أن يسير على الترتيب الذى سار عليه فى ترتيب كتب الديوان ، فقدم فى كل منها أبواب السالم (وأعنى به هنا ما فيه حرف علة واحد أو همزة واحدة) ثم المضاعف ثم المثال ، ثم الأجوف ، ثم الناقص . فكتاب المثال نراه يتبدى بأبواب المعتل الفاء من السالم ، فالمعتل الفاء من المضاعف ، فالمعتل الفاء والعين ، فالمعتل الفاء واللام ، أما المعتل الفاء المهموز ففى كتاب الهمز . وكذا الحال فى بقية الكتب . وفصل فى هذه الكتب المعتل الواوى عن المعتل البائى ، وقدام الأول منهما .

أما كتاب المهموز فجعله ثلاثة أقسام : المهموز الفاء ، والمهموز العين ، والمهموز اللام ، ومن الواضح أنها تقابل المثال والأجوف والناقص من كتب المعتل . ثم رتب كل قسم ، ترتيب الكتاب كله من سالم ، فمضاعف ، فمثال ، فأجوف ، فناقص ، فمهموز (أى مهموز بحرفين) .

ومن الطبيعي أنه عدل في ترتيب ألفاظ المعتل اللام أو المهموزها عن اعتبار حرفها الأخير ، لأنه واحد في جميعها ، واعتبر الحرف الذي قبله ، ثم الحرف الأول ثم الحشر كبتية الكتاب .

وكثيرا بل غالبا ما صدر المؤلف أبواب الأسماء ، وختم أبواب الأفعال ، بفصول أورد فيها بعض الأمور الصرفية والنحوية واللغوية المتعلقة بها .

ووضع المؤلف عدة شروط للفظ الذي يكون أهلا للدخول في معجمه . فلم يدخل فيه كل ما يعرف من كلمات ، بل طلب في كل منها شروطا معينة إن لم تتوافر فيها حذفها . وصرح بهذه الشروط في مقدمته وكلها تدور حول القياس منها ، فصرح بأنه لا يذكره في الكتاب لمعرفة وشهرته .

وقد ورد في فصل آخر من المقدمة ، بعنوان « قول آخر فيما ذكر في الكتاب وفيما لم يذكر ، مما لا غنى بنا عن الإبانة عنه » إجمال لمنهجه ، يزيده تفاصيل ووضوحا وتبيانا ، فنقله هنا : « [١] كل ما كان من أسماء البلدان والأودية والجبال والمفاوز وما أشبه ذلك فذكرناه ، فسرنا عنه بأنه اسم موضع لأنه اسم عام يأتي على ما لا يأتي عليه الخاص من الأسماء إلا أن يجيء أمر مشهور يضطر إلى التصريح به . [٢] وإذا كان في الشيء لفتان فصاعدا ، ففسرناه في باب جردنا ذكره في غيره من الأبواب إيجازا . هذا هو الأغلب على مذهبنا في الكتاب . [٣] وإذا ذكرنا مصدرا للتفسير عن معنى الفعل ، اخترنا ما ذكرنا أنه هو البناء [القياس] في بابيه ، إذا كان قد روي وإن كان غيره هو الأشهر ، لأننا إذا ذكرنا سواه كنا كأننا ندل على أنه لا بناء له أصليا ، وأنه إنما استعير له اسم من أسمائه فجعل ينوب عنه وهذا منقصة في الفعل . [٤] وإذا كان للفعل عدة أمثلة كلها ينوب عن مصدره اخترنا منها ما هو أشبه به وألحقنا ما بقي في الأسماء إلا أن يجيء أمر لا يرد ، وهو نحو قولك وثب وثبا ووثوبا ووثبانا . فالوثوب هو الذي وقع عليه اختيارنا ، فجعلناه بناء لهذا الفعل ، وألحقنا الباقيين بالأسماء .

[٥] وإذا جاءك فعل أو يفعل من غير ذكر مصدر ، فاعلم أنه لا يخلو من أحد وجهين : إما أن يكون على مذهبتنا في ترك ما هو أصل للباب ، أو يكون لم يوجد له مصدر في المحكي عن العلماء ، فاقصر على ذكر ماضيه أو مستقبليه . [٦] وأشياء في باب يفعل ويفعل ذكرت على التقليد من غير أن يثبت بها سماع . [٧] وأشياء كثيرة من هذين الباين [يقال ويفعل] لم نودعها إياها ، لأن كتب الرواة لم تنطق ببيان المستقبل منها . (٨) وما وجدنا من اسم أو فعل قد جرى في لفظة مقيدة من شعر أو حكمة أو غير ذلك حكيناها بعينها ، إرادة أن تكون الفائدة منهما جميعا . والله الموفق للسداد .

ويظهر من هذه الشروط أنه كان يريد الإجمال والاختصار في تفسيراته ، ويظهر من الشرط الأخير خاصة المراجع التي استمد منها مواده ، وهي الشعر والحكمة وغيرها ، وقد فصل قوله هذا في عبارة أخرى له سابقة في المقدمة قال فيها : « أودعته ما استعمل من هذه اللغة وذكره النحارير من علماء أهل الأدب في كتبهم ، مما وافق الأمثلة التي مثلت ، والأبنية التي أوردت مما جرى في قرآن أو أتى في سنة أو حديث أو شعر أو رجز ، أو حكمة أو سجع أو نادرة أو مثل » .

وبين في ديوان الأدب إفراط المؤلف في القواعد الصرفية واللغوية ، إذ يكثر منها في المقدمة ، وصدر بعض أبواب الأسماء ، وختم أبواب الأفعال ، وينثرها في تضاعيف الأبواب . وأكثر المؤلف أيضا من التنبيه على اللغات في الألفاظ التي يوردها لأن غالبا تختلف فيه الحركة أو الحرف عن الحرف فباعده ترتيبه على تبينها سريعا . وظهر على الديوان الميل الشديد إلى الاختصار ، حتى اكتفى بإيراد كثير من الألفاظ بدون شرح ، بقوله « وهو القصر . . . وهو النهر » كأنما يريد تسجيل الألفاظ التي أتت على ذلك الوزن دون عناية منه بمعناها . كذلك لم يطل في التفسيرات ، ولم يتبع المعاني الكثيرة للفظ الواحد ، ولا أقوال اللغويين المتنوعة فيه حتى اختلفت من عنده أسماؤهم . ولجأ في التنبيه على الأعلام والمواضع إلى الإشارة دون التحقيق

الدقيق . ولكنه إلى جانب ذلك عني بالأمثال فأكثر منها ، وبأن يوزد الفاظه مؤلفة في عبارات ، وبالتنبية على الأضداد .

وتأثر جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ — ٥٣٨) خطا الفارابي في ديوانه ، ووضع كتابا على مثاله ، وراعى فيه الاختصار ، كما فعل معاصره أبو جعفر البيهقي المعروف ببو جعفر في كتابه « تاج المصادر » . ولا نعرف على وجه اليقين عنوان كتاب الزمخشري ، إذ لم يصل إلينا منه إلا قطعة يعالج معظمها الأفعال ، وتبدأ بها ، فظن من وجدها أنها كتاب من الأفعال ، وجاد عليها بهذا الاسم . ولكن الوصف التالى يبين خطأ هذا العنوان .

يبدو أن دار الكتب المصرية وجدت هذه القطعة التى وضعتها (تحت رقم لغة ٢٧٢) مبعثرة الأوراق فأرادت أن تلم ما تفرق منها ، فاضطرب عليها النظام لكبر حجمها (٢٢٠ ورقة) وتعقد أساس الترتيب . ولذلك نحن مضطرون فى بعض الأحيان إلى الاستناد إلى بعض الفروض لتبكيكة أوجه النظام الذى أقام الزمخشري عليه كتابه .

ينقسم الكتاب إلى خمسة أقسام ، الثلاثة الأخيرة منها قصيرة . وكان القسم الأول خاصا بالأسماء — فيما يخيّل لى — اعتمادا على ما عالجه فى القسم الرابع ، إذ أن هذا القسم مفقود كله . والذى دعانا إلى افتراض وجوده عنوانه الأقسام الثلاثة الأخيرة بأنها الثالث والرابع والخامس على حين لا يوجد قبائها حاليا إلا قسم الأفعال .

وخص القسم الثانى بالأفعال ، وجعله أبوابا وفصولا بحسب الأبنية . واتبع فيه نهج الفارابي والبيهقي مع بعض خلاف ضئيل فى تقديم بعض الأبواب وتأخير أخرى ، وجعل المهورز مع الحروف الصحيحة لا المعتلة ، ولم يفرّد أقساما خاصة لما جاءت الصفة منه على أفعل وفعلاء . وكان نظامه فى علاج الأفعال ميالا للاختصار ، وشبيها أكبر الشبه بنظام البيهقي .

وأفرد القسم الثالث للحروف ، فأتى فيه ببعض العبارات التي يحتوى كل منها على حرف توضح معناه ، ولم يحاول أن يعلق عليها . وخص القسم الرابع بقواعد تصريف الأسماء ، والخامس بتصريف الأفعال . وهما خارجان عن ميدان بحثنا .

وفي عام (٥٧٠ هـ) أتم نشوان بن سعيد الحميري (التوفي ٥٧٣ هـ) كتابه المسمى « شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم » وكان يرمى منه — كما يظهر من عنوانه ومما قاله في مقدمته — إلى جمع علوم العرب وتخليص لغتها من التصحيف . ورأى أنه لا يمكن الاحتراز من أن يتسرب التصحيف إلى كتابه إلا باتباع نظام الأبنية ، فصار عليه . ولكنه اتجه اتجاهها جديدا ، إذ جعل معجمه كتباً بحسب حروف الهجاء مرتبة على الألف باء ، ناظراً إلى الحرف الأول من الكلمات لا أواخرها كما فعل الفارابي . فالكتاب الأول للمهمزة ، والثاني للباء ، والثالث للتاء . . . الخ . ثم جعل كل كتاب منها أبواباً بحسب الحرف الثاني من الكلمة ، مع تأخير الكلمات المهموزة الحرف الثاني إلى آخر الأبواب ، والابتداء بما كان ثانيه باء منها بخلاف ما فعله في ترتيب الكتب إذ قدم المهموز ، ومع عدم تطبيق هذا النظام على المضاعف الثنائي ، إذ ابتداءً به دون أن يفرقه في أبوابه المختلفة بحسب حروفه . فنجد كتاب الجيم مثلاً يبتدئ بباب المضاعف تذكر فيه الكلمات المبدوءة بالجيم مرتبة على حروفها الثاني المضاعف ، ثم باب الجيم مع الباء وما كملهما ، ثم باب الجيم مع التاء . . . إلى أن ينتهي بالجيم مع الهمزة . ثم جعل كل باب من هذه الأبواب قسمين أولهما للأسماء والثاني للأفعال . ثم قسم هذين القسمين على وفق صيغ الأسماء والأفعال ، واتباع في ترتيب هذه الصيغ نظام الفارابي بدون تغيير ، حتى في الأقسام الصغرى الخاصة بالأسماء التي لحقت بها هاء التانيث أو ياء النسبة أو ما إلى ذلك . ورتب الألفاظ في هذه الصيغ تبعا لحرفها الثالث ، ولكنه خالف ذلك في الألفاظ الرباعية والخماسية إذ رتبها تبعا لحرفها الأخير بدلا من الثالث ، ثم رجع فرتب ما أتحدثت أواخره من بابها بحسب حرفه الثالث فالرابع .

وخالف الحميرى الفارابى إذ أراد أن يجعل كتابه دائرة معارف ، على حين التزم ثانيهما الاختصار . ونبه المؤلف فى مقدمته على عنايته فى العجم بأخبار ملوك العرب يقصد موطنه اليمن ، والمفردات الطبية من منافع الأشجار وطبائع الأحجار — وكان هذا الفن من الفنون الشائعة فى اليمن أيضا حتى دخل فى معاجم اليمنيين كلهم مثل النيرزآبادى ومرآتى الزبيدى — وعلوم القرآن (والقراءات خاصة) والأنساب والحساب والفقه والنجوم . وتدل دراسة الكتاب على أنه عنى أيضا بالنحو والصرف والعروض وتأويل الرؤى ومصطلح الحديث والفرق الإسلامية وغيرها . فكان يكثر من الاقتباسات من هذه العلوم ، ويطيل فى شرح بعض مصطلحاتها .

وقدم المؤلف كتابه بمقدمة طويلة ، استهلها بوصف منهجه ، ثم عرض لبعض الأمور الصرفية مثل الأمثلة ومخارج الحروف وحروف الذلاقة والمصادر واستطرادات أخرى . والفصول والأقسام فيها مضطربة متداخلة ، وهى بوجه عام أقل قيمة من مقدمة للفارابى . وليست قيمة كتابه فيما يحويه من لغة ، وإنما فيما يحويه من المعارف الأخرى ، حتى كاد يصبح دائرة معارف موجزة لها .

الباب التاسع

كتب الصفات

هذه الكتب رسائل لغوية موضوعية ، أى تناول بالدرس موضوعات مثل الرسائل السابقة ، ولكنها لا تقصر بحثها على موضوع واحد ، بل تحاول أن تجمع ما أمكنها من موضوعات .. ومن هنا جاء اسمها فقد كان اسم كثير من الكتب السابقة « صفة الخيل » أو « صفة خلق الفرس » أو « صفة الإبل » فجاءت هذه الكتب وأرادت أن تجمع الصفات المختلفة من خيل وإبل وغيرها .

وتسمى أيضا الغريب المصنف ، وهو يحمل الدلالة نفسها ، فالرسائل السابقة تقتصر على الغريب الوارد فى النبات أو الحيوان أو الأنواء . أما هذه الكتب فجعلت الغريب أصنافا كل صنف يعنى بموضوع واحد ، ثم جمعت هذه الأصناف كلها .

وأول من ينسب إليه كتاب من هذا النوع باسم الصفات أبو خيرة الأعرابي . ويبدل هذا التأليف المبكر على وجود كتب سابقة عليه تختص بأحد الموضوعات ، لأن كتب الصفات تعتمد على الكتب الخاصة بصفة واحدة . ويدل ذلك كله على تبكير العرب فى التأليف فى الرسائل اللغوية على الموضوعات .

والمؤلف الثانى القاسم بن معن الكوفي المعاصر للخليل (توفى ١٧٥ هـ) باسم الغريب المصنف . ويؤكد هذا التأليف الثانى ما قلناه آفا . ثم ألف النضر بن شميل كتاب الصفات « وهو كتاب كبير يحتوى على عدة كتب [فى خمسة أجزاء] الجزء الأول يحتوى على خالق الإنسان والجود والكرم وصفات النساء ، الجزء الثانى يحتوى على الأخيية والبيوت وصفة الجبال والشعاب والأمتعة ، الجزء الثالث للإبل فقط ، الجزء الرابع يحتوى على الغنم والطير والشمس والقمر والليل والنهار ، والألبان

والسكاة والآبار والحياض والأرشية والدلاء وصفة الحمر ، الجزء الخامس يحتوى على الزرع والكرم والعنب وأسماء البقول والأشجار والرياح والسحاب والأمطار^(١) .

وَألف أبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) الغريب المصنف ، وقطرب (٢٠٦ هـ) الغريب المصنف ، والأصمعي (٢١٣ هـ) الصفات ، قال عنه الأزهري^(٢) : « وله كتاب فى الصفات يشبه كلامه غير أن الثقات لم يرووه عنه » ، ورواه أبو حاتم وزاد عليه أشياء من أبى زيد الأنصارى (٢١٥ هـ) ، الذى ألف كتابا باسم كتاب الصفات .

وَألف فى هذا النوع أيضا أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) الغريب المصنف ، وهو أقدم كتاب من هذا النوع وصل إلينا ، إذ تفتى دار الكتب المصرية منه نسختين ، وجمع اللغة العربية بالقاهرة نسخة مصورة من مكتبة الفاتح بتركيا ، وعليها نعتمد فى الوصف . وتضم هذه النسخة ٦٧٠ صفحة تشتمل على أكثر من ثلاثين كتابا فى موضوعات مختلفة مثل خلق الإنسان ، النساء ، اللباس ، الطعام والشراب ، الدور والأرضين والرحل والخليل ، السلاح . . . الخ . قال المسعودى^(٣) : « سمعت أبا عبيد يقول هذا الكتاب أحب إلى من عشرة آلاف دينار — يعنى الغريب المصنف — وعدد أبوابه على ما ذكر ألف باب ، ومن شواهد الشعر ألف ومثنايت » . وقال الزبيدى^(٤) : « عدت ما تضمنه الكتاب من الألفاظ ، فأنفقت فيه سبعة عشر ألف حرف وسبع مئة وسبعين حرفا » . وأظن أننا بعد الجولات التى قمنا بها فى كثير من أبواب هذا الكتاب فى غنى عن الكلام عنه ، وإنما التذكير وحده . فقد اعتمد المؤلف فيه على الكتب المؤلفة قبله فى الموضوعات المفردة ، وخاصة كتب الأصمعي وأبى زيد وأبى عبيدة .

(١) ابن النديم : الفهرست ٥٢ . ابن خلكان : الوفيات ٢ : ٢١٤ .

(٢) التهذيب ١ : ١٥ .

(٣) ابن النديم : الفهرست ٧٢ .

(٤) السيوطى : البنية ٣٧ .

والكسائي وغيرهم ، وأدخالها برمتها في كتبه وأبوابه ، واتباع ترتيبها في بعض الأحيان ، والتزم أن ينسب كل قول إلى صاحبه ، وأن ينبه على البواضع التي اتفق فيها اللغويون التزام التنبيه على مواضع الخلاف . أما شواهد فحى ما استقاه من غيره مع الاختصار أحيانا ، وتآلف من القرآن والشعر والأقوال ، وفي قليل من الأحيان من الحديث . وإذن ففضل أبي عبيد في جمع الموضوعات الخاصة في كتاب واحد ، وفي جمع الكتب المختلفة في الموضوع الواحد في كتاب واحد أو أبواب واحدة من كتابه . ولكن ليس من العدل أن نقول مع ابن النديم^(١) إنه أخذ كتابه من النضر بن شميل ، أو مع أبي الطيب اللغوي^(٢) إنه اعتمد فيه على رجل من بني هاشم . فالرجال الذين اعتمد عليهم صرح بأنمائهم ، ولم يحاول أن يخفى ذلك ، وكان يعتبر ذلك شكرا للعلم^(٣) . ولا مانع عندنا أن يكون نظام الغريب مشابها لنظام كتاب النضر . وبالرغم من ذلك فإن فهرس ما يضمه من كتب يبين بوضوح مدى الإضافات والموضوعات الجديدة التي ضمها الغريب المصنف ولم تكن في صفات النضر . وأخذت على المؤلف عدة تصحيقات ، ولكنها لا تنقص من قيمة الكتاب الذي طبقت شهرته الآفاق .

ودارت حول الغريب المصنف لأبي عبيد عدة دراسات ، إذ تقدم محمد بن هبيرة الأسدي المعروف بصعوداء الذي كان خاصا بعبد الله بن المعتز ، وأبو عمر الزاهد (٣٤٥ هـ) وعلي بن حمزة البصري (٣٧٥ هـ) في تنبيهاته على أغاليط الرواة . وشرح أبياته أبو محمد يوسف بن الحسن السيرافي (٣٨٥ هـ) . وشرح الكتاب نفسه أحمد بن محمد الرمي (٤٦٠ هـ) ، واختصره محمد بن رضوان النيرى الوادى آشى (٦٥٧ هـ) وغيرهم .

وألّف عمرو بن أبي عمر الشيباني (٢٣١ هـ) الغريب ، وأبو علي الحسن

(١) المهرست ٥٢ .

(٢) السيوطي : البنية ٣٧٦ .

(٣) السيوطي : التزهر ٢ : ١٦٥ .

ابن عبد الله الأصفهاني لكثرة الصفات، وهو صغير الحجم فيما يبدو، وأبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع (توفي بعد ٣٠٧هـ) كتاب المنجد، واختصره في المجرد، وجعل ترتيبه على حروف الهجاء، ثم اختصره في المنجد. وتمتلك دار الكتب المصرية عدة نسخ من الكتاب الأخير « المنجد ». وقد صدره المؤلف بعبارة صرح فيها أنه ألفه « فيما اجتمعت عليه الخاصة والعامة من الألفاظ التي عمت مراثيها وخصت معانيها » ويريد بذلك الألفاظ التي تطلق على معان مشهورة متداولة ولها معان أخرى ليست في شهرة معانيها الأولى التي وجه إليها همه. وجعل كراع كتابه ستة أبواب: الأول منها في ذكر خلق الإنسان، والثاني في ذكر صنوف الحيوان، والثالث في ذكر الطير، والرابع في ذكر السلاح وما قاربه، والخامس في ذكر السماء وما يليها، والسادس في ذكر الأرض وما عليها. ولم يزاع الترتيب في الأبواب الخمسة الأولى، وإنما أورد الألفاظ فيها هملا. أما الباب الأخير وهو أكبر الأبواب بل معظم الكتاب، فقد جعله ٢٨ فصلا على عدد حروف الهجاء من الألف إلى الياء باعتبار الحرف الأول من الألفاظ سواء أكان حرفا أصليا أم زائدا. وراعى في ترتيب الألفاظ في داخل النصوص حروفها الأخرى التي بعد الأول، ولكنه لم يعتبر في هذا الترتيب الحروف الزوائد أو بعبارة أخرى حروف العلة. والأمر الغريب في هذا الكتاب أنه لا يعنى إلا بالمعاني الغريبة للألفاظ، وهي التي لم يعقد الأبواب عليها. فيورد في الباب الأول المقود لخلق الإنسان، لفظ اليد ويذكر معانيها المختلفة مع إهمال معناها في جسد الإنسان، وهلم جرا في بقية الأبواب. وتقوم خطة المؤلف على تفسير اللفظ باختصار وإيراد معانيه المختلفة، والتقليل من الشواهد حبا في الاختصار ما عدا الباب الأخير. وتتألف شواهد من القرآن والحديث والشعر. ولم يلتزم أن ينسب الأقوال إلى رواتها فقلت الأسماء عنده، ومن ورد اسمه القاسم بن معن وابن الكلبي وغيرهما. واضطرب الباب الأخير فسرده فيه بعض الأفعال التي لا تتصل بالأرض اتصالا واضحا. ويظهر من هذا الوصف المختصر أن الكتاب أقرب إلى كتب المترادفات لولا هذه الأبواب التي قسم إليها.

وألف ابن السكيت (نحو ٢٤٤ هـ) كتاب « الألفاظ » الذي هذبه التبريزي .
ويحتوى الكتاب على قريب من ١٥٠ بابا قصيرا . ولكن هذه الأبواب متباعدة ،
لا تلتف كل مجموعة منها حول محور واحد ، كالإنسان أو الإبل أو الخيل أو
ما شابهها . ولذلك ينفصل بعضها عن بعض ، وتتوالى دون رابطة بينها .

ونستطيع أن نجد فيها ما يعنى بالفاظ تشتمل على حرف معين ، مثل باب
الألفاظ المهموزة ؛ وبالعبارات التى لها نمط معين ، مثل باب قولك ما فى الدار أحد .
ولكنها أبواب قليلة يمكن إهمالها .

أما بقية الأبواب فتعالج أمورا أقرب إلى ما تدخله كتب الصفات تحت
أبواب الإنسان ، مثل الفنى والخصب ، والفقر والجذب ، والهزال والشجاعة ،
والجماعه ، والتهرق : أو أبواب الحيوانات المختلفة والفروق ، مثل باب الجماعة من
الإبل ؛ وأبواب أخرى متفرقة .

وأكثر عناية المؤلف موجهة إلى العبارات لا الألفاظ ، ويضمرها تفسيرا
واضحا ، ثم يورد الشواهد عليها .

وألف القاسم بن محمد الديمرتى الذى كان متصلا بعضد الدولة البويهى (تولى
من ٣٦٧ — ٣٧٢ هـ) كتاب الصفات ، وكان من كبار كتبه ، وخصيب الكلبي
الوزورى مصنفا على نمط الغريب المصنف لأبى عبيد ، وأحمد بن أبان بن السيد
(٣٨٢ هـ) كتاب العالم فى اللغة ، مئة مجلد مرتبة على الأصناف ، بدأ فيه بالفلك
وختم بالذرة ، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافى (٤٢١ هـ) كتاب
مبادئ اللغة . ويقع هذا الكتاب فى ٢٠٤ صفحات ، وتنقسم إلى عدة كتب فى
موضوعات مختلفة مثل السماء والكواكب والحر والبرد .

ووجه الخلاف بين هذا الكتاب والغريب المصنف فى صدد الأبواب ، أن
المؤلف نظر إلى أبوابه نظرة جزئية لا عامة ، فجعل لكل موضوع بابا ولم يجعل
للموضوع كتابا يجمع شتاته وينقسم إلى أبواب ، وفقا للمناحي المختلفة فيه ، ولذلك

كان تناوله لموضوعاته غاية في القصر والإيجاز ، فيما عدا الخيل التي جعل لها كتابا أطال فيه . وأفادته هذه النظرة الجزئية في أمر واحد ، هو تنظيم أبوابه بحيث لم يستطرد فيها ولم يأت بأمور لا تنطوي تحت العنوان كما فعل أبو عبيد أحيانا .

وتتناقص خصائص هذا الكتاب في الإيجاز الذي جعله أقرب إلى الانتظام ، وقلل من شواهد كثيرا ، وأرغمه على تفسير كثير من ألفاظه بمرادفها مجردا . وظهر أمر غريب في هذا التفسير ، وهو تفسير اللفظ العربي بالمرادف الفارسي ، مما يشعرنا أنه كان يؤلف كتابه لجماعة تغلب عليها الفارسية إن لم يكونوا فرسا خالصين ، ولذلك راعى الإيجاز ..

ورأى النصف الأول من القرن الخامس الكتاب الذي توج هذا النوع من الكتب ، وسماه به إلى القمة ، إذ ألف على بن إسماعيل المعروف بابن سيده (٤٥٨ هـ) موسوعته « المختص » في ١٧ سِفرا كبيرا . وسار ابن سيده في مخصصه على طراز الغريب المصنف ، فذكر فيه من الكتب ما لو ضاهينا به كتب الغريب المصنف ، لرأيناها كلها داخلة فيه مع المحافظة على ترتيب بعضها ، وإهمال ذلك في بعضها الآخر ، وإضافة موضوعات كثيرة لم يتعرض لها أبو عبيد . ولو ضاهينا الفصول نفسها لظهر هذا الاشتراك جليا لأن ابن سيده احتفظ بأغلب عناوين الكتب التي استقى منها ، والغريب المصنف على رأسها . وكان ابن سيده يحفظ الغريب المصنف لأبي عبيد عن ظهر قلب ، « قال [أبو عمر] الطلمنكي : ودخلت مرسية ، فتثبت بي أهلها يستمعون عليّ غريب المصنف ، فقلت لهم : انظروا إلى من يقرأ لكم وأمسك أنا كتابي . فأتوني برجل أعمى يعرف بابن سيده ، فقرأه علي من أوله إلى آخره ، فتعجبت من حفظه ^(١) » .

واتبع ابن سيده خطة أبي عبيد في جمع مادته مع بعض خلاف . فأبو عبيد جمع كتب الموضوعات التي كانت في عهده وأدخلها في كتابه . وقد جاء كثيرون

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان ١ : ٢٤٧ .

بعده وألفوا في الموضوعات نفسها وزادوا مادتها كثيرا . فقام ابن سيده بعمل أبي عبيد إذ أتى بكتابه ، والكتب التي ظهرت معه أو بعده ولم يطلع عليها أبو عبيد ، وأدخلها جميعا في المخصص . وسار في بعض الأبواب على ترتيب الفريب المصنف مع حشوه بالزيادات كما فعل أبو عبيد في كتب الأصمعي وأبي زيد خاصة ، ولم يلتزم الترتيب في كثير من الأبواب كما فعل أبو عبيد أيضا . وكان كلاهما يحاول أن يرجع إلى أحسن كتاب في موضوعه والاعتماد عليه ، حتى أننا نرى ابن سيده في النبات يترك أبا عبيد والأصمعي وغيرها ويتخذ منهم الحشو ، أما الكتاب الأصيل الذي اتخذه عماده فهو كتاب أبي حنيفة الدينوري . وكذا الأمر في كل موضوعاته حتى تضخمت وصارت كتبه فيها أكبر الكتب . ولكن ابن سيده اختلف مع أبي عبيد في صنف العلماء الذين رجع إليهم كل منهما ، وفي طريقة الأخذ عنهم . فقد قصر أبو عبيد مراجعته على اللغويين ، أما ابن سيده فأشرك معهم النحويين والصرفيين ولا سيما سيبويه وأبا علي الدارسي والسيرافي وابن جنى ، فوجدت عنده أبواب نحوية صرفية خاصة لا نجد لها في كتب غيره ، وأبواب يغلب عليها التعليقات النحوية والصرفية . والتزم أبو عبيد فيمن أخذ عنهم أن ينسب على أسمائهم ، أما ابن سيده فاكتفى بالتنبيه على اسم المؤلف الذي ينقل عنه ، وحذف مما نقله أسماء اللغويين الواردة فيه فقلت الأسماء عنده تماما ، وحذف أيضا كثيرا من أسماء الشعراء الذين يستشهد بأبياتهم ، بل حذف بعض الأبيات أيضا . أما فيما عدا ذلك فهما متشابهان كل التشابه . وإذن فالمخصص يعطينا أكبر مادة وصل إليها لغويو العرب في الموضوعات التي عقد لها كتباً وافية ، فهو أشمل كتب الموضوعات وأجمعها إلى جانب ما يحمله من المعارف النحوية الصرفية . وكان ينظر إلى كل كتاب في مخصصه نظرتة إلى كتاب كامل مستقل . فكان يبدو بتعريف الألفاظ العامة الشائعة والتي يتوقف عليها الموضوع كله . وحاول أن يبدأ في موضوعاته بالأعم فالأخص ، وأن يقدم الكلليات قبل الجزئيات والجواهر قبل الأعراض ، كما يقول في مقدمته

وتضاءلت هم اللغويين بعد ذلك ، حتى أنهم أعجبوا كثيرا بكتاب كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ في اللغة العربية لأبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل المعروف بابن الأجدابي (قبل ٦٠٠ هـ) وهو كتاب مدرسي صغير مطبوع في ٨٣ صفحة من حجم كتب الجيب ، وينقسم إلى أبواب غاية في القصر لا تستحق الاهتمام كما رأينا آنفا ، مثلها في ذلك مثل أبواب فقه اللغة . وعلى الرغم من ذلك اتخذ بعض اللغويين محورا لدراساتهم ، فنظمه القاضي شهاب الدين محمد بن أحمد بن الخوري (٦٩٣ هـ) وأبو الفداء إسماعيل بن محمد البعلبي (٧٦٤ هـ) وابن جابر محمد بن أحمد الأعمى (فرغ منه سنة ٧٧٠ هـ) وشرحه ابن الطيب الفاسي .

ونحتم بكتاب الإفصاح ، الذي اختصره مؤلفاه عبد الفتاح الصعیدی وحسين موسى من المخصص . فقد حافظا على أبواب المخصص ذات الموضوعات ، وحذا الأ أبواب اللغوية التي تعنى بمشاكل لغوية معينة مثل الجموع والمقصود وما إلى ذلك . وجما في الأبواب بعض الفصول المتشابهة ، وحذا كثيرا من الألفاظ في داخلها ، وكل الشواهد وأسماء اللغويين والامتنطادات النحوية والصرفية . ولكنها حافظا على ترتيب الألفاظ التي أنيا بها ، وعلى عبارتها في الغالب . وأضافا إلى الكتب بعض الصور ، إلى جانب الطبع الحديث المنظم الجميل .

الكتاب الثاني
المعجم

المجلد الأول
المدرسة الأولى

الفصل الأول كتاب العين

للخليل بن أحمد (١٠٠ - ١٧٥ هـ)

هدفه :

توجت الدراسات اللغوية العربية قريبا من عام ١٧٥ هـ باكتشاف الخليل بن أحمد فكرة المعجم ومحاولته تحقيقها . كان هذا العالم ذا ذهن رياضى مبتكر أعمله فى جميع فروع العلم التى اشتغل بها فهدها إلى الكشف العظيمة : حصر أشعار العرب عن طريق أوزانها فى العروض^(١) ، وزم أصناف النغم وحصر أنواع اللحن فى الموسيقى^(٢) ، وأراد أن يعمل نوعا من الحساب تمضى به الجارية إلى البيع فلا يمكنه أن يظلمها فوجّل عنه^(٣) . هذا الذهن لم يبعد عن ميدانه فى محاولته تأليف للمعجم ، لأنه كان يرمى إلى ضبط اللغة وحصرها^(٤) .

منهجه :

لم يجد الخليل فيما بين يديه من رسائل لغوية صغيرة منهجا يبلغه غرضه فاضطر إلى استبعادها والتفكير الطويل فى منهج جديد صالح له . وأخيرا اهتدى إليه . فقد رأى أن اللغة العربية تتألف من ٢٩ حرفا ، لا يخرج عنها أية كلمة ولا أى حرف

(١) السيوطى : البنية ٢٤٣ . للزهر ٤١/١ .

(٢) السيوطى : للزهر ٤١/١ .

(٣) السيوطى : البنية ٢٤٥ . ابن خلكان : الوفيات ٢٠٧/١ . ويناسب ذلك ما روى فى

البنية (٢٤٤) أنه أول من جمع حروف المعجم فى بيت واحد هو :

صف خلق خود كثل الشمس إذ بزغت يحظى الضجيج بها نجلاء مطار

(٤) ياقوت : معجم الأدباء ٢٢٧/٦ . السيوطى : للزهر ٢٨/١ .

منها . وإذن ألا يمكن الاعتماد على هذا الأساس في الحصر ؟ ألا يمكن حصر اللغة بترتيب هذه الحروف في نظام ثابت ثم استقصاء الكلمات العربية التي يكون الحرف الأول من هذا الترتيب أولها مثلاً ، والكلمات التي يكون هو نفسه ثانياً ، والتي يكون ثالثها . . الخ . وهنا يطراً على ذاكرته أن الكلمات العربية محصورة بين الثنائي والخماسي فلا تقل عن ذلك أبداً ، ولا تزيد البتة ، إلا بحروف زوائد ، لا دخل لها في المعنى الأصيل للكلمة المجردة . ألا يمكن باستخدام هذين الأساسين ، وهما انحصار الحروف في ٢٩ حرفاً وانحصار الكلمات العربية فيما بين الثنائي والخماسي ، أن يحصر اللغة ، لو تتبع دوران كل حرف في كل بناء من هذه الأبنية ؟ لا شك أن ذلك ممكن ^(١) .

وإذن فلنرجع إلى نقطة البدء ونر الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الغرض . لعل الخطوة الأولى هي وجود نظام ثابت للحروف حتى لا تخاط فتضيع كل الجهود هباء . أما هذا النظام فموجود بين يديه وأمامه صورتان منه أيضاً : الأبجدية القديمة والألف باء الحديثة . ولكن هل هما نظامان ثابتان ؟ ليختبر حروفهما واحداً واحداً . أما الأول في النظامين فالهمزة ، ذلك الحرف الذي هزم أستاذه أبا عمرو بن العلاء . وأتعب كل من تصدى له ، ولا صورة ثابتة له في النطق أو الكتابة . إن الخليل ^(٢) ليكره أن يبدأ بحرف لا ثبات له في أمر يحتاج إلى كل دقة وحذر ، فماذا عساه فاعلاً ؟

ترتيب الحروف :

هنا يسعف ذهنه مرة أخرى . فالخليل الذي يعيش في جو الأصوات والأنغام : في قراءة القرآن ، وفي تفعيلات العروض ، وفي ألحان الموسيقى وإيقاعاتها ، يتسكر نظاماً جديداً قائماً على الأصوات . فالألفاظ اللغوية أصوات شبيهة بأنغام الآلات الموسيقية ، وإذن فلتدرس كما تدرس هذه الأنغام . أما الآلة التي تصدر هذه الأصوات

(١) ابن النديم : الفهرست ٤٣ . كتاب العين ١ .

(٢) العين ١ .

اللغوية فهي ما بين الخنجرة إلى الشفتين من جسم الإنسان . وأما الذي يفرق بين
وقتها على الأذان فهو لاختلاف مواضع إخراجها (مخرجها) في هذا الجزء الممتد
وما يحدث فيه في أثناء إخراج الصوت من كبت للنفس أو إطلاق له ، ومن تحريك
اللسان إلى أسفل أو أعلى ، ومن إطباق للشفيتين أو فتح أو إدارة لها ، كما يفرق
في الأصوات الموسيقية الخارجة من الناي مثلا بشدة إرسال الهواء أو ضعفه ، وبغلق
بعض الثقوب الجانبية أو فتحها ، وغلق الفتحة الأمامية أو فتحها فتحا كاملا أو غير
كامل . وقد أتى ابن جنى بهذا التشبيه ونسبه إلى « بعضهم »^(١) وأظن أنه
يقصد الخليل وخاصة أنه اللغوي الذي ألف في الموسيقى ، وكثيرا ما أورد ابن جنى
آراءه في كتبه .

على هذا الأساس أقام الخليل دراساته حول الأصوات اللغوية أو الحروف .
ولكن الحرف المفرد يتعذر النطق به ، ولذلك أتى بما يدعمه فصدره بألف مفتوحة
يبدأ بها النطق ويوقف على الحرف المراد تبين مخرجه وكيفية إخراجها . وبعد أن
تم له هذا رتب الحروف تبعا لمخرجها ، مبتدئا بالأبعد في الخلق ومنتها بما يخرج
من الشفتين . فاستقام له الترتيب التالي : ع ح ه خ غ ق ك ج ش ض ص
س ز ط ت د ذ ث ر ل ن ف ب م و ي ا . .

وأطمأن الخليل إلى هذا النظام واتخذ أساسا له في ترتيب كتابه الجديد .
وسمى كل حرف من هذه الحروف كتابا . فبدأ المعجم بكتاب العين ، فكتاب
الحاء ، فكتاب الميم . . . الخ . . . واتسع عنوان الكتاب الأول منه « كتاب
العين » فشمّل المعجم كله بكتبه المختلفة ، واشتهر هذا المعجم باسم « كتاب العين »
لاستهلاله به على عادة العرب في كثير من أسمائهم ، كما يتضح جليا في كثير من
أسماء سور القرآن .

ترتيب الأبنية :

الخطوة الثانية لديه استقصاء الأبنية فيما بين الثنائى والخماسى . ولم يحشمه ذلك مشقة إذ كان الصرفيون قد فرغوا منه . فالكلمات العربية إما ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية ولا شىء غير ذلك^(١) . وإذن فليراع فى كل كتاب هذه الأبنية فيسهل عليه الحصر . ولقد فعل ، فجعل هذه الأبنية أساس تقسيم الكتب إلى أبواب .

ترتيب التقاليب :

الخطوة الثالثة استقصاء تنقل كل حرف من نظامه فى كل بناء من هذه الأبنية . فرأى أن حرف العين مثلا يمكن أن يغير موضعه فى البناء الثنائى مرتين بأن يكون أولا ، أو ثانيا ؛ وفى الثلاثى ثلاثا بأن يكون أولا ، أو ثانيا ، أو ثالثا ؛ وفى الرباعى أربعا بأن يكون أولا أو ثانيا أو ثالثا أو رابعا ؛ وفى الخماسى خمسا ... فإذا كان الحرف الثانى مع العين فى البناء الثنائى باء لم يمكن أن يأتى منهما إلا صوتان : عب ، بع . فإذا كانت العين فى بناء ثلاثى وكان معها حرفان : الباء والدا ل مثلا ، أمكن أن يأتى منهما ٦ صور : عبد بعد بدع عذب دعب دبع ، إذ تيسر لكل حرف من الثلاثة أن يتخذ فى الموضع الواحد صورتين بأن يليه فى المرة الأولى حرف غير الذى يليه فى الثانية . وترتفع هذه الصور فى البناء الرباعى إلى ٢٤ صورة ، وفى الخماسى إلى ١٢٠ صورة^(٢) . ولما كانت هذه الصور تأتى من تقليب حروف الكلمة الواحدة فى المواضع المختلفة سميت تقاليب . وقد تتبع الخليل تقاليب كل بناء ووضعها فى الحرف الأول مخرجا من حروفها ليتيسر بذلك الحصر ولا يكرر شيئا منها ، ولتُسم كل مجموعة من هذه التقاليب فصلا ؛ فالفصل فى باب الثنائى يشتمل على مادتين ، وفى الثلاثى على ستة وهكذا بعدد التقاليب

(١) العين ٢ .

(٢) العين ٩ و ١٠ .

ولما كانت هذه التقاليد أمرا نظريا خالصا إذ لم تستعمل اللغة منها ، وخاصة في الأبنية الرباعية والخماسية إلا أقلها ، فإننا نجد الخليل يشير في عنوان كل فصل من الأبنية الثنائية والثلاثية إلى المستعمل والمهمل منها . أما فيما عدا ذلك فاكتمى بإيراد المستعمل ولم ينص على المهمل لأنه شيء كثير .

الخليل والمعجمات الأجنبية :

كان هذا الغرض الذي رمى الخليل إلى تحقيقه والخطوة التي اتبعها في ذلك ، جديدين تمام الجدة على الذهن العربي . ومن هنا حاول كثير من العلماء تحليل طريقة إدراك الخليل لها . فذهب كثيرون إلى أنها من ابتكاره . وذهب آخرون إلى أنه تأثر فيها بالمعجمات الأجنبية التي كانت في العراق . ولتقف عند هذه المسألة ولنتبع منهجه خطوة خطوة .

أما غرضه فحصر اللغة واستيعاب كلام العرب الواضح والغريب^(١) . فهل كان ذلك غرض المعجمات الأجنبية أيضا ؟

أما أن الخليل كان يعرف اللغات غير العربية فأمر يميل الباحثون إلى إنكاره ولا يعثون بما قيل — في صدد البرهنة على ذكاء الخليل — إنه استطاع أن يصل إلى ترجمة رسالة قيصر الروم . ولكن ما وقفوا عنده هو قول ابن أبي أصيبعة^(٢) عن سليمان بن حسان : « إن حنينا (بن إسحاق) نهض من بغداد إلى أرض فارس ، وكان الخليل بن أحمد النحوي بأرض فارس فلزمه حنين حتى برع في لسان العرب ، وأدخل كتاب العين بغداد » . وتخيّلوا أن الخليل ربما عرف من حنين اليونانية أو عرّفه حنين بما فيها من معاجم . ولكن سرعان ما ظهر بطلان هذا الخبر وما قام عليه من استنتاج ، إذ اتفق العلماء على أن الخليل توفي قبل عام ١٧٥ هـ على حين أن حنينا ولد بعد عام ١٩٤ هـ . فهما لم يتعاصرا فضلا عن المقابلة .

(٢) عيون الأنباء في طبقات الأطباء ١ / ١٨٩ .

(١) العين ١٠ .

والحق أن منطقة الشرق الأدنى عرفت قبل معجم الخليل كثيرا من المعاجم في لغات مختلفة . ولكنها معاجم من نوع يخالف معجم الخليل . قد اخترع الآشوريون البابليون معاجم تحفظ لغتهم خوف ضياعها . وذلك حين استبدلوا نظام الكتابة الرمزية القديمة ideographs بنظام الإشارات المقطعية أو الألفبائية ذات القيم الصوتية . فغمض عليهم ذلك النظام واحتاجوا إلى من يشرحه . فجمعوا قوائم الإشارات المقطعية وعرفوها بما ساروا عليه في النظام القديم . ولم تكن لغتهم السومرية القديمة قد اندثرت بعد لعناية الكهنة بها في شعائرهم الدينية فصنفوا ألفاظها في قوائم رأسية حفروها على قوالب الطين، وأودعوها مكتبة آشور بانيبال الكبيرة في نينوى (٦٦٨ — ٦٢٦ ق . م) وقد عثر عليها المتقنون في هذه المكتبة وصارت بمصدر معلوماتهم عن الآشوريين . فهذه المعاجم للإشارات والرموز والمقاطع كما هو الحال عند الصينيين واليابانيين إلى حد كبير .

هذا ما ابتكره إقليم العراق من معاجم قبل الميلاد ، ولكنه ابتكر نوعا آخر من المعاجم بعد الميلاد إذ يقول مؤلفا كتاب « تاريخ الأدب السرياني من نشأته إلى الفتح الإسلامي »^(١) :

« وظلت السريانية مزدهرة حتى فتح العرب بلاد السريان . ومنذ ذلك الحين أخذت اللغة السريانية تضمحل وتحل محلها اللغة العربية . واختلفت لغة العامة من السريان عن لغة الكتابة وظهرت الحاجة إلى وضع علم النحو وابتداع طرائق لضبط الكلمات وتأليف معاجم للسريانية والعربية » . وإذن فهذه المعاجم ليست سابقة على العربية بل ربما تأثرت بها .

ولكن مناطق أخرى من الشرق الأدنى عرفت معاجم قديمة شبيهة بعض الشبه بمعجم الخليل تلك هي المعاجم اليونانية واللاتينية . فهذه المعاجم مرتبة على الحروف ولكنها تختلف عن معجم الخليل في ميدانها فهي معاجم خاصة لا عامة .

أعنى أن معجم التحليل معجم بمعنى الكلمة فهو شامل ، يقصد إلى ذكر الواضح والغريب من الكلمات التي تنتمى إلى كل فن ، وبعبارة أوجز يرمى إلى استيعاب كلام العرب . ولكن هذه المعاجم القديمة لم ترم إلى شيء من ذلك لأن الطبقة العليا الصغيرة كانت تسيطر على اللغة وكانت قد اصططلحت على استعمالاتها . ولم تكن هناك طبقة قارئة حازت قسطا من الثقافة وفاتها قسط ، فهي تعتمد على الكتب والمعاجم لتصحيح أخطاءها مما يؤدي إلى إظهار المعاجم العامة .

فأقدم معجم يوثق خاص بالفاظ هوميروس تأليف أبولونيوس الكندري Apollonius of Alex. في عهد أغسطس قبل الميلاد . وكانت أشعار هوميروس موضع الدراسة المشتركة عند الإغريق دوماً ولذلك عنوا بالفاظها كثيرا . والمعاجم الأخرى خاصة أيضا : بالعبارات الغريبة أو الفاسدة أو الأجنبية أو المحلية التي استعمالها شعراء الناسى والملاهي : أتيكية كانت أو لكدمونية أو كريتية أو رودية أو إيطالية أو غير ذلك ، ومعاجم خاصة بالطهى ، وكان موضوعا محببا عند الإغريق ، وبأوعية الشراب ، وبصياح الحيوان ، وبالترادفات ، وأخرى خاصة بأفلاطون والخطباء الأتيكيين العشرة ، وأبقراط ، وغيرهم . ولم يبق من هذه المعاجم إلا القليل حتى أن أثيناوس Athraeus من أهل القرن الثاني يذكر أسماء ٣٥ معجما لم تصل إلينا .

وأوسع هذه المعاجم نجالا معجم يوليوس بولكس Julius Pollux في عهد كودس ، وهو مرتب بحسب الموضوعات مثل المخصص لابن سيدة في ١٠ كتب وصلت إلينا ، ومعجم هلاديوس الكندري Helladius of Alex (حوالى ٤٠٠ م) ومعجم أريون الطبي Orion of Thebes (حوالى ٤٥٠ م) الاشتقاقى ، ومعجم اللهجات والمحليات لهزيشيوس الكندري Hesychius (القرن ٤) ومعجم ما اتفق لفظه من الكلمات واختلف معناه لأمونيوس الكندري Ammonius وغيرها من المعاجم الخاصة بموضوعات معينة مثل الأدوية المفردة وغيرها^(١) .

(١) اعتمدت في هذا الوصف على دائرة المعارف البريطانية ، مادة معجم Dictionary .

وعلى الرغم من هذه السكثرة من المعاجم لا يوجد دليل على معرفة الخليل بها وخاصة أنه مات في أول عهد الترجمة الحقيقي . يضاف إلى ذلك أن الفكرة فيها خاصة لا تتجاوز موضوعا معيناً ، أما فكرة الخليل فعامة ترمى إلى حصر اللغة جميعها .

أما ترتيب الحروف على الخارج فليس من اليونانية ولا السريانية ولا اللغات التي عرفها الشرق الأدنى قبل الإسلام في شيء . ولكن دائرة المعارف الإسلامية^(١) اكتشفت له أصلاً آخر في اللغة السنسكريتية . فهذه اللغة الهندية القديمة كانت ترتب حروفها على هذا النظام : ابتداء من أقصى الحروف مخرجاً إلى أدناها . وقد اتصل المسلمون بالهنود في الفتوح ، بل اتصل بهم عرب الجاهلية منذ زمن بعيد ، كما جاء كثير منهم إلى العراق وعاش فيه . فقبل إن الخليل عرف منهم هذا النظام .

ثم الأبنية ، وهي من الأمور التي تكاد تمتاز بها اللغات السامية عن الآرية ، لا أثر لها في معاجم اليونان . وكذا الأمر في التقاليد . ولم نجد من ينص على أنها استعملت في معجمات اليونان أو الهنود أو غيرهم . وإذن فهاتان الخطوتان لا نزاع أنهما للخليل . ولكن أحقاً أنه تأثر في غرضه وترتيب معجمه على الحروف باليونان ثم طرح نظامهم واتخذ نظام الهنود ؟

إنها مشكلة جدلية نظرية لا يمكن الوصول فيها إلى يقين . ولكننا نرى أن الهنود إذا كانوا وصلوا إلى نظام الخارج بفضل ترتيبهم للفيذا المقدسة كما يقولون ، فليس ما يمنع العرب أن يصلوا إليه بفضل ترتيبهم القرآن الكريم ؛ وأن اليونان إذا كانوا قد وصلوا إلى نظام المعجمات بفضل التطور الثقافي ، فليس ما يمنع أن يصل العرب إليه بعد الجهود التي بذلوها في ترتيب اللغة على الموضوعات . وقد مر اليونان

(١) مادة خليل .

أنفسهم بهاتين المرحلتين : تأليف الرسائل الخاصة بموضوعات معينة أولا ثم تأليف المعجمات . فهو تطور طبيعي .

وليست فكرة الترتيب غريبة على الذهن العربى . فقد عاناها حين حاول أن يجمع القرآن وينظمه ، ولجأ فى ذلك إلى أمرين : الترتيب الزمنى ، والسكمتى . فقد وضع أغلب السور المدنية فى مفتتح المصحف ، وأغلب المكية فى ختامه . وجمع السور الطوال فى موضع واحد ، والتصار فى موضع واحد أيضا . بل ربما نستطيع أن نقول إنه رتب المصحف كله ترتيبا كليا ، إذ يفتتح المصحف — بعد الفاتحة — بأطول سورة ويتدرج فى ترتيب السور الأقصر فالأقصر حتى يختتم بأقصرهن .

ولعل هذا من أسباب اختلاف الصحابة فى ترتيب مصاحفهم ، كما نسمع عن مصحف على وعبد الله بن مسعود ، وأبى ، وغيرهم بالنسبة لمصحف عثمان لأن الأمر كان اجتهدا ، ومن الطبيعى أن تختلف وجهة نظر كل منهم فى ذلك .

ولم تكن هذه النظم التى اتبعت فى ترتيب القرآن بصالحة لترتيب المعجم الذى يريده الخليل . فالترتيب الزمنى لم يكن مستطاعا ولا كان فى خلد العرب أن الألفاظ لها تاريخ مسلسل . ولم يصل الإنسان إلى هذه الفكرة إلا حديثا ، والترتيب السكى صالح فى الأمور التى لها أبعاد . أما للفردات فليس لها ذلك . وربما جعلنا منه الترتيب وفقا للأبنية الثنائية والثلاثية فالرباعية فالخماسية ولكن مع الفارق . والترتيب الموضوعى اتبعه من قبل الخليل فى رسائلهم الصغيرة ، أما هو فلم يرض عنه لأنه كان يريد استيعاب جميع أبنية العرب . فرأى المتغالب تبلغ ذلك بأيسر مما يبلغه أى ترتيب آخر .

وصف المقدمة :

يستهل كتاب العين بمقدمة طويلة ، يصرح بنسبة الكتاب إلى الخليل فى صدرها ويُفسر عمله وغرضه فيه ومنهجه وترتيبه للحروف .

ثم تشرح المقدمة بطريق الرواية : « قال أبو معاذ عبد الله بن عائد : حدثني الليث بن المظفر بن نصر بن سيار عن الخليل بجميع ما في هذا الكتاب » . ولم يستطع الباحثون معرفة أبي معاذ هذا يقينا . ومال الأستاذ برونش^(١) إلى أن الاسم محرف وصوابه : أبو معاذ عبد الجبار بن يزيد ، والذي ذكره السيوطي بين رواة كتاب العين^(٢) . ويرجح هذا الرأي أن محمد بن خير صرح أنه روى كتاب العين من هذا الطريق أيضا^(٣) .

ولكن الذي يكدر علينا هذا الميل أن أحمد بن فارس يقول^(٤) : « حدثنا علي ابن إبراهيم القطان عن المعداني عن أبيه عن أبي معاذ عن الليث عن الخليل . . . » . وحين نبحث عن أبي معاذ المذكور هنا نبحت عنه بطبيعة الحال في شيوخ ابن فارس وقد صرح هذا بأسمائهم في مقدمة كتابه حين قال^(٥) : « وبناء الأمر في سائر ما ذكرناه (في كتابنا هذا) على كتب مشتهرة عالية . . . فأعلاها وأشرفها كتاب أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد المسمى « كتاب العين » أخبرنا به علي ابن إبراهيم القطان فيما قرأت عليه ، أخبرنا أبو العباس أحمد بن إبراهيم المعداني عن أبيه إبراهيم بن إسحاق عن بندار بن لزة الأصفهاني ومعروف بن حسان عن الليث عن الخليل » فأبو معاذ الذي يذكره ابن فارس إذن هو بندار بن لزة الأصفهاني أو معروف بن حسان . ولكن بندارا يكنى أبا عمرو فلا يبقى أمامنا غير « معروف » . ولسوء الحظ أنه غير معروف لم تذكره كتب طبقات النحويين . وإذن ترجح هذه الكنية بين معروف هذا ، وعبد الجبار الذي ذكره ابن خير والسيوطي ، وبين عبد الله بن عائد المذكور في مقدمة العين ، وكلهم غير معروف .

(١) مجلة إسلاميات ، المجلد الثاني ٦٩ .

(٢) الزهر : ٤٦/١ .

(٣) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٤٩ .

(٤) للقايس ١٩٨/٣ .

(٥) للقايس ٣/١ .

ثم تنشر في المقدمة بعض الآراء اللغوية والنحوية التي يعتمد عليها الكتاب .
ويمكن أن نرى فيها أربعة أصول نبسط القول عنها فيما يلي لاتصالها بما وجه إلى
الكتاب من نقد .

(١) رأى الخليل أن كلام العرب مبنى على أربعة أصناف^(١) : الثنائى والثلاثى
والرباعى والخماسى ، وفسر هذه الأصناف ، ورد إليها ما شذ عنها في ظاهره ووضح
خفاياها . فالثنائى هى الحروف والأدوات ولا يكون فى الأسماء أو الأفعال . فالاسم
أو الفعل لا يكون أقل من ثلاثة أحرف : حرف يبتدأ به وحرف تحشى به الكلمة
وحرف يوقف عليه^(٢) . أما الأسماء الثنائية فى ظاهرها مثل (يد ، وفم) فهى
ثلاثية فى أصلها كما يظهر فى تثنيتهما وجمعها وتصغيرها والفعل المشتق منها مثل
فوان وأيدٍ وبدية ، ودَمِي من دم . وعلة سقوط الحرف الثالث منها — فى رأى
الخليل — أنه ساكن (لعله يريد : معتل) فلما دخل عليه التنوين ساكناً ، اجتمع
ساكنان فثبت التنوين لأنه إعراب ، وذهب الحرف الثالث الساكن .

وذهب فى لفظ فم إلى مذهب آخر صرح به فى المقدمة أيضاً فقال^(٣) : « بل
التم أصله « فوه » .. والجميع أفواه والفعل فاه يفوه فوها : إذا فتح فم الكلام » .
وكذلك رأى الخليل أنك إذا جئت باسم من حرف ثنائى ضقت الحرف
الأخير ليصير على ثلاثة أحرف فتقول : « هذه (لَوَّ) مكتوبة وهذه « قدَّ » حسنة
الكتابة » وقد روى سيبويه وابن منظور مثل هذا الرأى عن الخليل^(٤) .

ولم يعتبر الخليل فى هذه الأبنية إلا الحروف الأصلية بطبيعة الحال ولذلك
استبعد ألف الوصل من اعتباره . قال^(٥) : « والألف التى فى اسحنكك واقشعر
واسحنفر واسبكر ليست من أصل البناء ، وإنما أدخلت هذه الألفات فى الأفعال

(٢) العين ١ : ٥٥ .

(١) العين ١ : ٥٣ .

(٣) العين ١ : ٥٦ .

(٤) العين ١ : ٥٥ ، الكتاب ٢ / ٣٢ ، ولسان العرب ١٤ / ٢٣٣ . (٥) العين ١ : ٥٤ .

وأما هاهنا من الكلام لتكون الألف عمادا وسلا للسان إلى حرف البناء، لأن حرف اللسان حين ينطلق ينطق الساكن من الحروف يحتاج إلى ألف الوصل .

أما الحرف المضعف مثل الراء في أقشعر واسبكر فاعتبره حرفين وإذن فالكلمتان خماسيتان عنده . هذا ما يحكيه الليث، وفيه مناقضة صريحة للمشهور عن رأى الخليل بأن الحرف المضعف في الثلاثي وما فوقه زائد الأول منهما^(١)، لأنه في « سلم » مثلا وقع موقع حروف العلة الزائدة في أوزان « فَوَعَلَ وفَاعَلَ وفَعِيل » . وخالفه آخرون فذهبوا إلى أن الزائد الحرف الثاني لأنه وقع موقع حرف العلة الزائد في مثل « فَوَل » وجوز سيبويه الأمرين . وعلى رأى الخليل كما في شرح الشافية تكون إحدى الرائيين في « أقشعر واسبكر » زائدة والألف زائدة فالفعلان مزيدان ومجردهما رباعي هو « قشعر وسبكر » . ويبدو أن الليث لم يحسن فهم الخليل في هذه المسألة . فقد شرح الخليل له أن ألف الوصل مزيدة ليعتمد عاها اللسان في النطق بالساكن، والراء المضعفة راءان لا واحدة . فاعتقد أن الرائيين أصليتان وحكم على الكلمتين بأنهما خماسيتان، ولما كانت الكلمتان فعلين حكم الليث بوجود أفعال خماسية . وهذه اللفظة الكبرى . فسيبويه يقول^(٢) : « بنات الخمسة .. لا تكون في الفعل البتة » . ولم يذهب أحد إلى هذا الرأي لا بصري ولا كوفي . فالكوفيون يعدون ما زاد على ثلاثة أحرف زائدا لا أصليا . ولذلك يجب أن نتنبه إلى خطأ هذا الرأي فيما سيقابلنا من أقوال الليث . وقد روى الأزهري قولاً للخليل يدل على صحة رأينا هذا . قال في أول أبواب الرباعي من كتاب العين في تهذيبه : « قال الخليل بن أحمد : الرباعي يكون اسما ، ويكون فعلا ، وأما الخماسي فلا يكون إلا اسما ، وهو قول سيبويه ، ومن قال بقوله » . وذهب الخليل بعد ذلك إلى أنه ليس للعرب بناء أصلي في الأسماء ولا في الأفعال على أكثر من خمسة أحرف .

(١) شرح الرضى على الشافية ٢/٣٦٥ .

(٢) الكتاب ٢/٣٦٥ .

ورأى الخليل هنا واضح وصريح ، في أن أقل الحروف التي يتألف منها الاسم أو الفعل ثلاثة . فالأصل عند الخليل والنحويين والنحويين بعده ، في المواد في العربية هو الثلاثي . ولكن هذا الرأي لقي هجوماً عنيفاً في عصرنا الحديث . فقد ظهر مذهب آخر يرى في اللغة كأنها حيا يولد طفلاً ، ويشب صبياً ، ويافع شاباً ، ويهين شيخاً ، وقد يموت إذا بلغ أرذل العمر ، فاللغة في هذا المذهب ظاهرة اجتماعية تنطبق عليها القوانين التي تسود المجتمعات . ويرى المؤمنون بهذا المذهب أن المجتمع يمر بالمراحل التي يمر بها الفرد من البشرية منذ أن يولد إلى أن يموت . ولما كان الطفل لا يحسن التلفظ بالكلمات التي يسمها ، وإنما يتفوه بها مبتورة مشوهة . فهو يسمع في هذه الكلمات أصواتاً ، يحاول أن يقلدها ، بطبيعة التقايد التي تسيطر عليه في هذه المرحلة من عمره . ولكن عضلات فمه ولسانه لا تيسر له إخراج هذه الأصوات ، كما سمعها بالضبط ، فيلجأ إلى اختصارها وتقليد ما لقت نظره منها ، أو أبرز ما يميزها .

وهكذا إذا أراد أن ينطق بأب ، قال : با ، وبأم ، قال : ما ، وما مائل ذلك . يضاف إلى ذلك أنه هو الذي يختار من الصوت مزاياه البارزة ، واختياره ذاتي تخض ، ولذلك قد يختلف تفوهه لصوت اللفظ الذي سمعه عن تفوه طفل آخر في عمره . وهذا ما حدث للرجل البدائي . . سمع صوتاً طبيعياً كالزلازل والبراكين مثلاً ، فأراد أن يقلده ، فقلد ما استرعى انتباهه من هذا الصوت ، لا جميع التفاصيل التي لامسه ، أو الوجوه التي تفرعت منه ، فكان تقليده مبتوراً لعدم مرونة عضلات النطق عنده ، ومشوهاً لتحكم أذنه واختياره فيه . وكانت الكلمات الأولى التي اخترعها الإنسان الأول تقليداً للأصوات الطبيعية . وتتألف من مقطع واحد يبرز فيه حرف أو حرفان أولهما متحرك وثانيهما ساكن كما هو الحال عند الطفل . ولكن الزمن تقدم بهذا الإنسان البدائي ولم تكفه هذه الأصوات التي تتألف من مقطع واحد ، في الدلالة على ما يريد من أشياء آخذة في التكاثر باتساع معارفه .

فاضطر أن يضيف إلى هذه المقاطع زيادات للفرقة بين المتشابه منها ، ولتوسع أمامه مجال الاختلاف والابتكار ، فظهرت الألفاظ الثلاثية والرابعة المضاعفة . وكانت الزيادة التي طاوَعته في هذه المرحلة المتقدمة تتألف من أمرين : تكرير المقطع الذي عنده ، أو إضافة حرف علة لأن هذا ليس إلا مدا في النفس ، وإطالة في الوقت الذي تُنطَق فيه الكلمة . فتكرير المقطع أوجد المضاعف الرباعي ، لأن هذا البناء ليس إلا تكرارا محضا ، فالناطق يقول زَلْ زَلْ زَلْ ، بدلا من زَل . وإضافة حرف العلة أوجدت الأجوف إذا أضيف حرف العلة بين الحرفين مثل زال ، والناقص إذا أضيف حرف العلة في آخر الكلمة . وظهرت هذه الأبنية الثلاثة في وقت متقارب ، في غالب الظن . ثم ابتكر المضاعف الثلاثي بتضعيف الحرف الثاني من هذا المقطع . وابتكر من الثنائي : المهموز ، سواء أوضع الهمز أولا ، أم بين الحرفين الأصليين ، أم بعدهما بتحريك حرف العلة . ثم ظهر المثال الواوي واليائي . وأخيرا ضم إلى الحرفين الأصليين حرفا يابسا ثالثا ، فظهر الثلاثي الصحيح . وضم إليهما حرفين يابسين فظهر الرباعي الصحيح ، وثلاثة حروف مُتَحَاخ ، فظهر الخماسي ، أو فعل ذلك عن طريق النعت . واختلفت معاني الأبنية الجديدة وتنوعت ، حتى انفصلت عن المعنى الأصلي الذي كان للحرفين القديمين منها . ولكن بعض هذه الأبنية حافظ على المعنى القديم ، يقول ابن فارس ^(١) : « إن لله في كل شيء سرا ولطيفة . وقد تأملت هذا الباب ، (يعني باب الدال مع اللام) ، من أوله إلى آخره ، فلا ترى الدال مؤتلفة مع اللام بحرف ثالث إلا وهي تدل على حركة ومجيء ، وذهاب وزوال من مكان إلى مكان » . وقال السيد مرتضى الزبيدي ^(٢) : « نقل شيخنا عن الزمخشري في الكشف أنه قال : لو استقرى أحد الألفاظ التي فاؤها نون ، وعينها فاء ، لوجدناها دالة على معنى الذهاب والخروج » . ويتبين من هذا أن الرباعي والخماسي يتألفان من كلمة وزيادات ، أو من كلمتين ، وربما من ثلاث .

(١) اللغائيس ٢ : ٢٩٨ .

(٢) تاج العروبي مادة قد .

وعد استشرف إلى مثل هذا الرأي بعض الأقدمين ، الذين قال عنهم ابن جنى^(١) : « وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات السموعات ، كدوى الريح ، وحنين الرعد ، وخرير الماء ، وشعيج الحمار ، ونميق الغراب ، وصهيل القرس ، وتزيب الظبي ، ونحو ذلك . ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندي وجه صالح ، ومذهب متقبل » . كما ذهب أحمد بن فارس إلى أن الرباعي والخماسي يتألفان بالنحت في أغلب أحوالهما ، وأقام على هذا الأساس معجمه المسمى « المقاييس » .

وأهم من هذا كله أن الخليل نفسه ارتضى ما يشبه هذا المذهب في بعض آرائه عن أصل الرباعي المضاعف . فقد فرق بينه وبين الرباعي المجرد ، وذهب إلى أن الأخير منهما بناء مستقل ، مثله مثل الفعل الثلاثي . أما الرباعي المضاعف فذهب إلى أنه حكاية للأصوات الطبيعية ، وإلى أن كثيرا منه مأخوذ من الثنائي الخفيف ، قال^(٢) : « ألا ترى . . . أن الحاكى يحكى صلصلة اللجام ، فيقول : صلصل اللجام ، وإن شاء قال : صل ، مخففة مرة اكتفاء بها ، وإن شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك ، فيقول صل صل صل ، يتكلف من ذلك ما بداله » . وقال أيضا^(٣) : « ولا تكون الحكاية مؤلفة حتى يكون حرف صدرها موافقا لحرف صدر ما ضم إليها ، وعجزها موافقا لحرف عجز ما ضم إليها ، كأنهم ضموا « دق » إلى « دق » فالفوا بينهما » أى في دقة .

وذهب أيضا إلى أن^(٤) « العرب تشتق في كثير من كلامها أبنية المضاعف من بناء الثنائي الثقيل بحرفي التضمين (يريد الثلاثي الشدد) ومن الثلاثي المعتل . ألا ترى أنهم يقولون : صل اللجام يصل ، فلو حكيت ذلك قلت صل تمد

(١) الخصائص ١/ ٤٦ . (٢) العين ١ : ٦٢ .

(٣) العين ٦ وانظر الطبعة الجديدة ١ : ٦١ .

(٤) تهذيب الأزهري ١ : ٤٦ . والعين ١ : ٦٢ .

اللام وتثقلها ، وقد خففتها من الصلصلة ، وهما جميعا صوت الجام ، فالتثقل مد ، والتضعيف ترجيع ، لأن الترجيع يخف فلا يتمكن لأنه على حرفين ، فلا ينقاد للتصريف حتى يضاعف أو يثقل . فيجىء كثير منه متفقا على ما وصفت لك . ويجىء كثير منه مختلفا نحو قولك صرّ الجندب صريرا ، وصرصر الأخطب صرصرة . كأنهم توهموا في صوت الجندب مدا وتوهموا في صوت الأخطب ترجيعا . ومن الواضح أنه حين ربط بين الثلاثي المضاعف والرابعي المضاعف ، ربط بينهما كذلك وبين الثنائي الخفيف لأنه أصاهما معا .

إذن فاخليل حين يقول إن الأصوات ثلاثة ، إنما يتكلم عن المرحلة الأخيرة التي استقرت عندها اللغة ، ويفض النظر عن تطورها التاريخي الطويل . وله في ذلك كل الحق ، لأنه يريد أن يعرفنا اللغة التي كان العرب في عهده يتكلمونها ، لا العربية الموهلة في القدم ، التي تختلط بغيرها من الساميات ، ولم يبق منها في عهد الخليل إلا آثار قليلة غابت التطور ، وبقيت شاهدة على الأطوار الأولى للغة . فاخليل مصيب في قوله ، لأنه يعلم قوما آخر مرحلة وصلت إليها العربية . وربما كان أصحاب المذهب الثنائي مصيبين في قولهم ، لأنهم ينظرون إلى تاريخ قديم . ولكن إصابة اخليل في كلامه عن اللغة الراحنة في عهده ، لا تجمعنا نفقلا عن بعض نظراته الخاطفة إلى التطور اللغوي حتى إنه ليعمد من واضع البذور الأولى لهذا المذهب في اللغة العربية . ورعى هذه البذور بعده ابن فارس وابن جني خاصة ولكنها سوعان ما جفت أرضها بعدهم ، حتى قُبِضَ لها بعض الأعلام في عصرنا الحديث ، فأحيوها وزادوها نضرة وازدهارا . وأشهر هؤلاء الأعلام أحمد فارس الشدياق صاحب « سر الليال » وجورجى زيدان صاحب « الفلسفة اللغوية » ، والأب أنستاس ماري الكرملي صاحب « نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاها » ، والأب مرمجى الدومنيكي صاحب « المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية » و « هل العربية منطقية — أبحاث ثنائية ألسنية » و « معجمات عربية

سامية « والمقالات الكثيرة في الدفاع عن مذهبه ، وآخرها مقال « طلائع الثنائية في القديم » في مجلة المحمخ العلمى العربى بدمشق ، رجب ١٣٧١ ، نيسان ١٩٥٢^(١) وقد هوجم الكتاب بسبب هذه المسألة ، لأن الخليل خالف فيها آراء البصريين وقيل إنه وافق الكوفيين^(٢) . واعتمد عليها بعض الباحثين فأنكر على الخليل تأليف الكتاب ، ونسبه إلى الليث ، الذى قرأ الصرف والنحو على القاسم بن ممن السعوى من علماء الكوفة . ولكن الأمور يجب ألا تؤخذ بظواهرها وحدها ، ويجب أن تبحث وتمحص ، قبل الحكم عليها . وهاك آراء المدرستين في هذه المسألة :

قال سيبويه رأس البصريين^(٣) : « وإنما بنات الأربعة صنف لا زيادة فيه ، كما أن بنات الثلاثة صنف لا زيادة فيه ، وأما سفرجل فمن بنات الخمسة ، وهو صنف من الكلام ، وهو الثالث فالكلام لا زيادة فيه ولا حذف على هذه الأصناف الثلاثة » .

أما الكوفيون^(٤) فذهبوا : « إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة . فإن كان على أربعة أحرف نحو جعفر ففيه زيادة حرف واحد . واختلفوا فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائى إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف ، الحرف الذى قبل آخره . وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف هو الحرف الأخير ، وإن كان على خمسة أحرف نحو سفرجل ففيه زيادة الحرفين الأخيرين » .

واختج الكوفون لأرائهم بالإجماع على وزن جعفر بفعلل ، وسفرجل بفعلل ، فدل تكرار اللام على وجود حروف زائدة ، هى المكررة .

(١) رجعت إلى هذه الكتب والمقالات في وصف مذهب الثنائية في اللغة ، ومما كتبها للأصوات الطبيعية في نشأتها الأولى .

(٢) الكتاب ٢/٢٥٤ .

(٣) السيوطى : اللزهر ١/٤٣ .

(٤) ابن الأنبارى : الإنصاف في مسائل الخلاف ، الرأى ١١٤ .

ورد عليهم البصريون بأن النحويين أجمعوا: « على أن الحرف الزائد ، إذا لم يكن تكريرا ، يوزن بلفظه » ، فيكون وزن جعفر فعقل على رأى الكسائي ، وفعل على رأى الفراء ، ووزن سفرجل فعجل وما أشبه . ولكن أحدا لا يقول بذلك ، فدل على بطلان رأى الكوفي . وكان أقوى رد للبصريين قولهم إن الوزن هو تمثيل فقط ، وتكرار اللام فيه للحنف والمائلة ، وليس فيه أى دلالة على زيادة حروف أو تكرارها ، فيجب إذن عدم الخطأ بين الميزان والموزون .

لم يفرق البصريون فى رأيهم السابق بين الرباعى المضاعف ، والرباعى غير المضاعف . ولكن الكوفيين^(١) فرقوا بينهما ، فأروا أن الرباعى المضاعف الذى يبقى بعد سقوط الحرف الثالث منه محتفظا بالمعنى الذى كان له قبل سقوطه ، أو مناسبا لمعناه مناسبة قريبة ، وأروا أن الحرف الثالث فيه زائد مثل زلزل مشتق من زل ، وصرصر من صر ، ودمدم من دم . أما ما لم يكن كذلك ، كالبلبال والخالخال ، فلا يرتكبون ذلك فيه .

واستدل البصريون على رأيهم ، بأن المضعف لا يحكم بزيادته إلا بعد كمال ثلاثة أصول ، مثل : قَنَّب ، وعلكد ، وقرشب ، ومهدد ، وسمجح ، وصرمرس ، وبرهره ، لأنها تبقى فيها ثلاثة أصول بعد حذف التضعيف منها .

واستدل الكوفيون بالاشتقاق ، فما دام الحرف يسقط فى بعض اشتقاقات الكلمة التى بمعناها ، فلا بد أنه زائد .

ويتضح من هذا العرض أن الخليل وافق البصريين فى الرباعى المجرد ، وخالفهم فى الرباعى المضاعف ، ولكنه لم يتفق مع الكوفيين فيه تمام الموافقة . وإنما فى الربط بينه وبين الثلاثى المضاعف . وخالفهم أيضا فى ذهابه إلى أن أصلهما معا هو الثنائى الخفف ، وفى ربطه هذا المضاعف الرباعى بالثلاثى المعتل أيضا . بل

(١) ابن الأنبارى : الإنصاف ، السألة ١١٦ .

الأمر الوحيد الذي اتفق فيه مع الكوفيين خالفهم في النقطة التي ارتكز عليها كل منهم في رأيه ، فأقام الخليل رأيه على الناحية الصوتية الطبيعية ، وأقامه الكوفيون على الاشتقاق وحده .

ولكن موافقة الكوفيين للخليل في أطراف من هذه المسألة ليست من الأمور التي تسلب عقولنا دهشا فلا نستطيع إلا التكذيب والظن ، فهم يوافقونه في غيرها من المسائل التي لا يعتمد عليها كتاب العين . وأقرب مثال لذلك اتفاق الخليل والكوفيين على وزن كلمة « خطايا »^(١) ، ومخالفته البصريين في الضمير « إياك وإياه وإياي »^(٢) .

والأمر أخطر من هذا الاتفاق العرضي ، فإنني أريد أن أصرح هنا بأن الانفصال والعداء بين مدرستي البصرة والكوفة لم يكونا معروفين في عهد الخليل . فمدرسة الكوفة كانت باذنة ، وكانت تسترشد الدراسات التي أخذت في النضج في البصرة ، فأبو جعفر الرؤاسي رأس مدرسة الكوفة يأخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر^(٣) ، والكسائي الكوفي يرحل إلى البصرة ويأخذ عن الخليل^(٤) ، والفراء يأخذ عن يونس بن حبيب البصري^(٥) ، ويكثر من الرواية عنه ، ويعترف بذلك الكوفيون أنفسهم ، وسيبويه البصري — يقولون — يأخذ من الكوفيين^(٦) ، وأبو زيد البصري يروي بعض شعره ورجزه في النوادر عن المفضل الكوفي . أما هذا العداء الشديد فقد برز واشتد عندما تدخل الطمع بينهما بعد ذلك العهد ، وأعني بذلك التنافس على بغداد ، وخاصة في عهد المبرد وثلعب ، فلا مانع أبدا من اتفاق الآراء في عصر الخليل .

(١) ابن الأنباري : الإنصاف ، السألة ١١٦ .

(٢) قس المرجع ، السألتان ٩٨ ، ١٠٢ .

(٣) السيوطي : البقية ٣٤ .

(٤) قس المرجع ٢٣٦ .

(٥) قس المرجع ٤١١ .

(٦) قس للمرجع ٣٤ .

ومصدق هذا القول ذهب محمد باقر الخونساري^(١) إلى افتراق مدرمتي البصرة والكوفة في عهد الأخفش الأوسط والمبرد واتحادهما قبل ذلك . وذهب السيوطي^(٢) إلى مثل هذا الرأي ، ولكنه رأى أن انفصال المدرستين تم بعد عهد الخليل مباشرة .

(٢) نقد الخليل الصيغ الرباعية والخماسية ، وبين الأصيل منها والدخيل في اللغة . وأقام نقده على الناحية الصوتية فيها ، كأنما اللغة تحولت عنده إلى أصوات وأنغام ، فالتناسق عنده عربي صحيح ، والناشز مولد دخيل . فالأبنية الرباعية والخماسية الصحيحة لا تعرى عن واحد أو أكثر من حروف الذلاقة الستة وهي ر ، ل ، ن ، ف ، ب ، م . فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرأة من هذه الحروف ، فاعلم أنها محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب ولو كانت على الأوزان العربية ، وجاءت عن ثقة مثل الكشعشج والكشعضج وأشباههم^(٣) . وقد أدخل بعض النحارير هذه الكلمات على الناس إرادة اللبس والتعنت .

ثم أشار إلى أنه يشذ عن هذه القاعدة بعض الصيغ ، ولكنها يجب أن تقترن ببعض الشروط في هذا الشذوذ . فيلزم أن يرد في هذه الكلمات حرف العين ، أو القاف ، أو الاثنان معا . فإن العين والقاف لا تدخلان في بناء إلا حسنتاه ، لأنهما أطلقا الحروف وأضخمها جرسا ، فإذا اجتمعتا أو أحدهما في بناء حسن لنصاعتهما مثل المسجد والقداحس . وقد سماها لهذا السبب حرفي الطلاقة .

فإن كان هذا البناء المعرى من الحروف الدلق اسما ، وورد فيه أحد حرفي الطلاقة لزمته أيضا السين أو الدال أو كلاهما . فيما يحسنان جرس الأبنية أيضا ، لأن السين توسطت بين مخرجي الصاد والزاي^١ ، ولأن الدال لانت عن صلابة الطاء وكزازتها ، وارتفعت عن خفوت التاء .

(٢) الاقتراح ٨٤ .

(١) روضات الجنات ٢٧٤ .

(٣) العين ١ : ٥٨ — ٩

وهناك استثناء عام ، وهو المضاعف الرباعي ، مثل دققة وصرصرة ، فذلك بناء يستحسنه العربي فيجوز فيه من تأليف الحروف جميع ما جاء من الصحيح والمعتل ومن اللدق والشفوية والمعتصم ، بل يتسامح فيه في غير ذلك ، فالضاد والكاف لا يجتمعان في بناء عربي إلا إذا قدمت الضاد وفصل بينها وبين الكاف ، مثل الضنك والضحك ، ولكنهما تأتيا في المضاعف دون فاصل مثل الضكضاكة . فالمضاعف جائز فيه كل غث وسمين ، من الفصول والأعجاز والصدور وغير ذلك . وقد روى الأزهري^(١) أن غير الليث روى هذه الآراء عن الخليل . وتجدها بعينها عند من بعده من اللغويين .

(٣) انتقل الخليل بعد هذا إلى الكلام عن مخارج الحروف وترتيبها ، وقد أثار ما وصل إليه من نظم عواصف من النقاش والاختلاف ، ولذلك نحن في حاجة إلى تفصيل الكلام عنها . ونحب أن نقدم بين يديها صورة من النظم التي ارتضاها البصريون والكوفيون ، نرى مركز الخليل منها ، لأنه اتهم بمالأة الكوفيين في نظامه^(٢) .

ومذهب سيبويه في ترتيب المخارج^(٣) هو أن الحروف العربية تسعة وعشرون حرفا ، وهي : الهمزة ، والألف ، والماء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء ، والقاف ، والكاف ، والجيم ، والشين ، والياء ، والضاد ، واللام ، والراء ، والنون ، والطاء ، والذال ، والتاء ، والصاد ، والزاي ، والسين ، والظاء ، والذال ، والثاء ، والفاء ، والباء ، والميم ، والواو . وهو المذهب الرسمي لمدرسة البصرة .

وجعل للحروف العربية ستة عشر مخرجا^(٤) . فلعلق منها ثلاثة : فأقصاها مخرجا الهمزة والماء والألف ، ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء . وأدناها

(١) تهذيب اللغة ١ : ٥٠ .
(٢) السيوطي : للزهر ٤٣/١ .
(٣) ابن جني : سر الصناعة ٥٠ . والرضي : شرح الشافية ٢٥٠/٣ ، ٢٥٤ .
وشرح ابن عيش الفصل ١٤٥٩ وهي تختلف قليلا عما في كتاب سيبويه ٤٠٥/٢ .
(٤) الكتاب ٤٠٥/٢ .

مخرجا من النم الفين والحاء . ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف ، ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف . ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء . ومن بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الصاد . ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق الضاحك والنايب والرابعة والثنية مخرج اللام ، ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون ، ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء . ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والذال والفاء . ومما بين طرف اللسان وفوق الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد . ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والفاء . ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى مخرج الفاء . ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو .

ثم قسم هذه الحروف أقساما بحسب صفاتها ، ولا يهمن منها إلا حروف العلة ، التي قال عنها^(١) : « ومنها (من الحروف) اللينة ، وهي الواو والياء ، لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرها ، كقولك وأى والواو ، وإن شئت أجريت الصوت ومددت ، ومنها الهاوى ، وهو حرف لين اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو ، لأنك قد تضم شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك ؛ وهي الألف . وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها ، وأخفاهن وأوسعهن مخرجا الألف ثم الياء ثم الواو « فيو — كما ترى — يذهب إلى أن حروف العلة لها مجال متسع تخرج منه ، ينفسح للهواء ، وإن اختلفت سعة المجال في كل حرف منها . وهذا الموصف شبيه بوصف تحليل حروف العلة الهوائية أو الهاوية — كما سماها — وإن كان سيبويه زاد عليه في التفاصيل .

وقد خالف الأخفش^(٢) من البصريين سيبويه في مخرجي الألف والهاء

(١) الكتاب ٤٠٦/٢ .

(٢) شرح الرضى على الغانية ٢٥١/٣ .

وجعلهما معا ، فليست إحداها بمتقدمة على الأخرى ولا متأخرة . ولكن بقية البصريين واقفوا سيبويه ، ثم ارتضى مذهبه المتأخرون من النحويين وساروا عليه . ولا يذكر لنا النحويون مذهب الكوفيين ، ولكن الرضى يصرح لنا في عبارة تفهم منها أنهم واقفوا سيبويه في مذهبه ، ما عدا مواضع قليلة ، قال ^(١) : « وخالف الفراء سيبويه في موضعين : أحدهما أنه جعل مخرج الياء والواو واحدا ، والآخر أنه جعل الفاء والميم بين الشفتين » .

والآن أين موضع الخليل بين هذه المذاهب ؟ أما الترتيب الذي صرح هو نفسه به في المقدمة ^(٢) ، فهو على الصورة التالية « ع ح ه خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط ذ ث ظ ن ف ب م و ا ي ء » .

وبسط الخليل ^(٣) القول في هذه الحروف ومخارجها ، فرأى أنها ٢٩ حرفا ، ٢٥ منها صحاح لها أحياز ومدارج ، و ٤ هوائية . أما الصحاح فترتب على النحو التالي : العين ثم الحاء ثم الهاء من حيز واحد ، وبعضها أرفع من بعض . الخاء والفاء من حيز واحد ، والحروف الخمسة حلقية . القاف والكاف لهويتان ، والكاف أرفع . الجيم والشين والضاد في حيز واحد . الصاد والسين والزاي في حيز واحد . الطاء والذال والتاء في حيز واحد . الظاء والذال والتاء في حيز واحد . الراء واللام والنون في حيز واحد . الفاء والباء والميم في حيز واحد .

أما الهوائية فهوائية في الهواء ، وليس لها حيز تنسب إليه إلا الهواء . ولكنه يجعل الواو والألف والياء وحدها ، والهمزة وحدها .

وفي فقرة أخرى ^(٤) يعطى الخليل كل طائفة من هذه الحروف لقبها . فيسمى العين والحاء والخاء والفاء حلقية ، لأن مبدأها من الحلق ، والقاف والكاف

(٢) العين ١ : ٥٣ .

(٤) العين ١ : ٦٥ .

(١) شرح الشافية ٣ / ٢٥٤ .

(٣) العين ١ : ٦٤ .

لهوية لأن مبدأها من اللهاة ، والجيم والشين والضاد شجرية ، لأن مبدأها من شجر الفم ، وهو مفرجه ، والصاد والسين والزاء أسلية ، لأن مبدأها من أسلة اللسان ، وهى مستدق طرفه ، والطاء والتاء والذال نطعية لأنها تخرج من نطع الفار الأعلى ، والظاء والذال والتاء لثوية ، لأن مبدأها من اللثة ، والراء واللام والنون ذلقية ، لأن مبدأها من ذلق اللسان ، وهو تحديد طرفيه ، والفاء والباء والميم شفوية أو شفعية ، لأن مبدأها من الشفة ، والياء والواو والألف والهمزة هوائية ، لأنها هاوية لا يتعلق بها شيء . وقد اعتمد في هذه الألقاب على مدرجة كل حرف وموضعه الذى يبدأ منه ، ولذلك وضع الأزهرى هذه الفقرة في مقدمة التهذيب تحت عنوان « باب أحياز الحروف ^(١) » .

والأمر إلى الآن يسير واضحا مطردا ، إذا أغضينا النظر عن الاضطراب الذى اعتري الحروف النطعية وحروف العلة . ولكن ما العمل إذا لم يقتصر الاضطراب على بعض التوافه ؟ فحروف العلة التى رتبت أولا « واىء » ترتب هنا « ي واء » وترتب ترتيبا آخر أشار إليه سلمة بن عبد الله بن دألان المعافرى فى قوله ^(٢) :

يا سائلى عن حروف العين دونكها فى رتبة ضمها وزن وإحصاء
وقال فى آخر النظم :

واللام والنون ثم الفاء والياء والميم والواو والمهموز والياء

أما إن كان المعافرى وغيره من الناظمين يقصدون بالهمزة الألف اللينة ، فتكون المشكلة قد حلت ، ويكون التعبير قد خانهم . ولا يقتصر الأمر على ذلك ، فالزبيدي فى مختصره لا يسير على أحد هذه الترتيبات ، بل يقدم الهمزة ، فالياء ، وأخيرا الواو . ولكنه إلى جانب ذلك يضع أيدينا على السر ، حين يقول ^(٣) :

(١) تهذيب اللغة ١ : ٤٨ .

(٢) السيوطى : للزمر ١ / ٤٥ .

(٣) السيوطى : الزمر ٤٣ .

« ولو أن الكتاب للخليل . . . لوضع الثلاثي المعتل على أقسامه الثلاثة : ليستبين معتل الياء من معتل الهمزة والواو . . . ونحن على قدرنا قد هذبنا جميع ذلك في كتابنا المختصر منه ، وجعلنا لكل شيء منه بابا يحصره وعددا يجمعه » . وإذن فالخليل اضطرب في حروف العلة ، ولم يرتبها ، ولكن جمعها معا دون تمييز . وتخلص بهذه الطريقة من مشكلة عويصة واجهته فيها ، فهو شاعر بأن الهمزة مختلفة عن بقية حروف العلة ، ولكنه لا يستطيع أن يصوغ هذا الشعور صياغة واضحة ، ولذلك قال عنها في فقرة^(١) : « والياء والواو والألف والهمزة هوائية في حيز واحد ، لأنها لا يتعلق بها شيء » وقال في فقرة ثانية^(٢) : « ثم الألف والواو والياء في حيز واحد ، والهمزة في الهواء لم يكن لها حيز تنسب إليه » . وقال في ثالثة^(٣) : « وأربعة هوائية ، وهي الواو والياء والألف اللينة والهمزة . فأما الهمزة فسميت حرفا هوائيا لأنها تخرج من الجوف ، فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ، ولا من مدارج الحلق ، ولا من مدارج اللهاة ، إنما هي هاوية في الهواء ، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف . وكان يقول كثيرا : الألف اللينة والواو والياء هوائية ، أي أنها في الهواء » .

وأخيرا يبدو أنه استقر على رأى شبيه برأى سيبويه ، حين يقول^(٤) :
وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة ، فإذا رفَّ عنها لانت إلى الياء والواو والألف عن غير طريقة الحروف الصحاح » . ويروى السيوطي^(٥) هذا القول الأخير عن ابن كيسان عن الخليل ، مع بعض زيادات ، تقرُّبه من مذهب سيبويه كل القرب ، أو تجعل المذهبين واحدا . قال ابن كيسان : سمعت من يذكر

(١) العين ١ : ٦٥ .

(٢) العين ١ : ٦٥ .

(٣) العين ١ : ٦٤ .

(٤) العين ١ : ٥٨ .

(٥) للزهر ١/٤٥ .

عن الخليل أنه قال : « لم أبدأ بالهمزة لأنها يلحقها النقص والتغيير والحذف ، ولا بالالف لأنها لا تكون في ابتداء كلمة ، ولا في اسم ولا في فعل إلا زائدة أو مبدلة ، ولا بالهاء لأنها مهموسة خفيفة لا صوت لها ، فنزلت إلى الحيز الثاني ، وفيه العين والحاء ، فوجدت العين أنصع الحرفين ، فابتدأت به ليكون أحسن في التأليف . وليس العلم بتقديم شيء على شيء ، لأنه كله يحتاج إلى معرفة ، فبأى بدى كان حسناً ، وأولاهها بالتقديم أكثرها تصرفاً » .

وذكر غير الليث عن الخليل رأياً آخر له في حروف العلة يربط بينها ، ويوضح لنا حيرة هذا العالم فيها ، قال ^(١) : « والعويص في الحروف المعتلة ، وهي أربعة أحرف : الهمزة والالف اللينة والياء والواو ، فأما الهمزة فلا هجاء لها ، إنما تكتب مرة ألفاً ومرة واوا ومرة ياء ، فأما الالف اللينة فلا صرف لها ، إنما هي جرس مدة بعد فتحة ، فإذا وقعت عليها صروف الحركات ضعفت عن احتمالها ، واستنامت إلى الهمزة أو الياء أو الواو ، كقولك عصابة وعصائب ، كاهل وكواهل ، سعادة وثلاث سعليات فيمن يجمع بالتاء . فالهمزة التي في العصائب هي الالف التي في العصابة ، والواو التي في الكواهل هي الالف التي في الكاهل جاءت خلفاً منها ، والياء التي في السعليات خلف من الالف التي في السعلاة ، ونحو ذلك كثير . فالألف اللينة هي أضعف الحروف المعتلة ، والهمزة أقواها متناً ، ونخرجها من أقصى الحلق من عند العين . قال : والياء والواو والالف اللينة يُمَاتُ بها ، ومدارج أصواتها مختلفة ، فمدرجة الالف شاخصة نحو الفار الأعلى ، ومدرجة الياء مخنضة نحو الأضراس ، ومدرجة الواو مستمرة بين الشفتين ، وأصلهن من عند الهمزة ، ألا ترى أن بعض العرب إذا وقف عندهن همزهن كقولك للمرأة أفبلي ، وتسكت ، وللاثنتين أفعلاً ، وتسكت ، وللقوم أفعأؤ ، وتسكت . فإنما يهمن في تلك اللغة لأنهن إذا وقف

عندهن انقطع أنفاسهن فرجعن إلى أصل مبتدئهن من عند الهمزة . فلهذا حال الواو الساكنة بعد الضمة ، والياء الساكنة بعد الكسرة ، والألف اللينة بعد الفتحة . وهؤلاء في مجرى واحد . والواو والياء إذا جاءتا بعد فتحة قويتا ، وكذا إذا تحركتا كانتا أقوى . ومن تبيان ذلك أن الألف اللينة والياء بعد الكسرة والواو بعد الضمة إذا لقيهن حرف ساكن بعدهن سقطن ، كقولك عبد الله ذو العمامة ، كأنك قلت : ذل ، وتقول : رأيت ذا العمامة ، كأنك قلت : ذل ، وتقول مررت بذى العمامة ، كأنك قلت : ذل ، ونحو ذلك كذلك في الكلام أجمع . والياء والواو بعد الفتحة إذا سكتا ولقيهما ساكن بعدهما فإنهما يتحركان ولا يسقطان أبدا ، كقولك : لو انطلقت يا فلان ، وكقولك للمرأة : اخشى الله ، وللقوم : اخشوا الله ، وإذا وقفت قلت : اخشوا ، واخشى ، فإذا التقت الياء والواو في موضع واحد وكانت الأولى منهما ساكنة ، فإن الواو تدغم في الياء إن كانت قبلها أو بعدها في الكلام كله نحو : الطى من طويت ، الواو قبل الياء ، ونحو الحى من الحيوان ، الياء قبل الواو . . . »

ولكن الاضطراب لا يقتصر على حروف العلة والهمزة ، والحروف النطقية ، بل هناك اضطراب آخر أبرز وأوضح . فالخليل — كما رأينا — يحمل الجيم والشين والضاد طبقة واحدة تخرج من شجر النهم^(١) ، ولذلك يسميها شجرية ، وعلى هذا الترتيب جرى في الكتاب . ولكنه قال في المقدمة أيضا^(٢) : وأما مخرج الجيم والقاف والكاف فمن بين عكدة اللسان وبين اللهاة في أقصى النهم . فهو في هذا القول يخرج الجيم من مجموعتها الأولى ويضعها في مجموعة ثانية ، هي اللهوية . ويفسر الخليل نفسه في مادة « عكد » من كتاب العين ، عكدة اللسان . بأنها أصله وعقدته ، أى طرفه الداخلى في النهم .

(١) العين ١ : ٦٥ .

(٢) العين ١ : ٥٨ .

وإذن نستطيع أن نقول إن الخليل لم يتسكّر في كتاب العين ومقدمته نظاما صوتيا واحدا محكما لمخارج الحروف ، وإنما اضطرب بين عدة نظم يختلف بعضها عن بعض . وتعليل هذه النظم ، مع النظام الذي قال به سيبويه في كتابه ، وربما كان متأثرا فيه بالخليل ، أن هذا العلامة لم يكن قد استقر رأيه على نظام واحد بعد ، وأنه كان دائم التفكير في المخارج ، دائم التجربة لنظمه ، والتغيير فيها . فكان آونة يصل إلى شيء ، وأخرى يصل إلى غيره . وكان الليث من الأمانة والعدل بحيث دوّن لنا كل هذه المراحل التي مر بها الخليل ، على حين لم يدون سيبويه إلا نظاما واحدا . ونستمد الدليل على ذلك من بعض عبارات قصيرة قالها الليث عفوا ، مثل « وكان يقول كثيرا^(١) » و « الفاء والباء والميم شفوية ، وقال مرة شفوية^(٢) » « ولولا هتة في الهاء . وقال مرة : لولا همة لاشتبهت بالحاء^(٣) » وقد أخذ الكتاب وقتا في تأليفه ، وتخلّته فقرات^(٤) . وهذا الفرض يعلل لنا اختلافات الاصطلاحات في الفقرات المختلفة ، فهو مرة يذكر المخارج ، وأخرى يذكر المدارج وثلاثة الأحياء ، ورابعة المبادئ . يضاف إلى ذلك كله أن هذه النظم منسوبة صراحة إلى الخليل نفسه ، فايست من الزيادات التي ألحقت بالكتاب . ومن الواضح أن هذه النظم لا تسير في ركاب سيبويه ، أو الأخفش ، أو الفراء . فلا اتفاق بينها وبين البصريين أو الكوفيين .

وكانت هذه النظم المتعددة عند الخليل سببا في اضطراب الروايات التي تحكى نظامه . فالرّضى يشرحه^(٥) متسقا مع النظام العام المذكور في مقدمة العين ، مع تقديم وتأخير في بعض الحروف التي تخرج من حيز واحد ، إذ اختلف الترتيب عنده بين الحاء والعين في الحروف الحاقية ، وبين السين والزاي في الأسلية ، والتاء في النطعية ، وبين الياء والواو في الهوائية .

(٢) العين ١ : ٦٥ .

(٤) ابن النديم : الفهرست ٤٢ .

(١) العين ١ : ٦٤ .

(٣) العين ١ : ٦٤ .

(٥) شرح الثافية ٢٥٤/٣ .

وظهرت إلى جانب هذه النظم في ترتيب مخارج الحروف ، نظم أخرى ، ولكن لم يلق منها قبولا عاما غير نظام سيبويه والخليل . فسار عليهما من بعدها من النحويين واللغويين ، حتى بُعثت نهضتنا الحديثة . فرأينا المستشرقين ، وقد تأثروا بحضارتهم الآلية ، يطبقون آلاتهم على هذه النظم . فسجلوا مخارج الحروف ، وكيفية إخراجها وذبذبة الهواء في عملية التكلم ، ووصلوا إلى نظام جديد يوافق الأقدمين في أجزاء ويخالفهم في أجزاء^(١) .

التقاليب :

(٤) الأصل الأخير الذي يحتم به الخليل مقدمة العين ، هو الأساس الذي أقام عليه ترتيب الكتاب : فيعرفنا بتقاليب كل بناء ، وعددها ، وكيفية الوصول إليها ، ويضرب لها الأمثلة . ويعترف بأن هذه التقاليب لم تستعمل كلها في اللغة ، وخاصة في الخامس ، إذ « يستعمل أقله ، وبلغى أكثره » ، وقد فرق بين الصنفين بتسمية الوجود في اللغة « مستعملا » وغير الموجود « مهملًا » . ثم يعرفنا بالصحيح من المعتل من الأبنية ، وبعدد حروف العلة فيدخل فيها الهزمة . وأخيرا يصرح بالأسباب التي حدت به إلى تأليف الكتاب وترتيبه بصورته الحالية : « قال الخليل : بدأنا في المؤلفات من العين ، وهو أقصى الحروف ، ونضم إليه ما بعده حتى يستوعب منه كلام العرب الواضح والغريب . وبدأنا من الأبنية بالمضاعف لأنه أخف على اللسان ، وأقرب مأخذا للمتفهم . . . وهو الثنائي الصحيح » .

وصف المعجم :

استهل الخليل كتابه بحرف العين ، وافتتحه بباب الثنائي الصحيح ، الذي يسميه أيضا للمضاعف . والتسمية الثانية أدق ، لأنه يتناول فيه الثلاثي المضاعف مثل عَقَّ ، وعَكَ ، وأمثالها . ولعل سبب تسميته بالثنائي صورته الظاهرة على

(١) جيردتر : أصوات العربية Gairdner : The Phonetics of Arabic

وبرجستر : التطور النحوي للغة العربية ، وما بعدها .

حرفين ، أو كونه لا يأتي منه إلا صورتان اثنتان (قليبان) . وقد التزم ابن حديد والقالي هذه التسمية أيضا .

وكان على الخليل أن يبدأ هذا الباب بفصل العين مع ما يليها في المخرج ، وهو الخاء ، ثم فصل العين مع ما يلي الخاء في المخرج ، وهو الهاء ، ثم فصل العين مع ما يلي الهاء في المخرج وهو الخاء . . . الخ . ولكنه لم يعثر على كلمات تتألف من العين والحاء ، ولا العين والهاء ، ولا العين والحاء . . . فدرس هذه الظاهرة ، واهتدى إلى أن قرب المخرجين في أقصى الحلق بحيث يتعذر على الإنسان نطقهما هو السبب فسجل ذلك في صدر الباب . وسجل معه أن الإنسان يستطيع أن ينطق هذين الحرفين في الألفاظ المنحوتة من كلمتين أو أكثر ، مثل حَيْمَل ، من حَيَّ قَلَى . ووجد في بعض الفصول صورة أو أكثر مستعملة ، وبقية الصور مهملة ، فالتزم التنبيه على ذلك في صدورها في أبواب الثنائي والثلاثي ، وأهمله في أبواب الرباعي والخماسي .

وحين نصل إلى فصل العين مع القاف ، نجد يعالج مادة « عَقَ » ثم خلفها مباشرة مقلوبها « قَع » . وكذا الحال في بقية فصول الثنائي ، بل بقية فصول الكتاب كله . ولكنه بطبيعة الحال لم يرجع إلى « قَع » وما مائلها من تقاليد ، في باب القاف ، أو ما إليها اكتفاء بذكرها هنا . وكان من أثر ذلك ضم الأبواب الأولى من كتاب العين لامتلائها بالصور المختلفة من المواد ، وضالة الأبواب الأخيرة لأن موادها سبقت في أبواب متقدمة عليها .

واستمر الخليل يعالج العين مع بقية الحروف حتى وصل إلى الميم ، وهي آخر الحروف الصحيحة ، فتوقف ولم يعالجها مع حروف العلة أو الهمزة . وكذا الحال في بقية الأبواب والحروف . وجمع كل هذه الكلمات في باب سماه اللقيف ، وضعه بعد أبواب الثلاثي ، ولم يكن أشار إليه في منهجه ، ونصفه بعد .

ولم يقصر الخليل أبواب الثنائي المضاعف على هذا النوع من الألفاظ حين يدغم مثلاه ، بل وضع فيها الثنائي الخفيف من الحروف والأدوات مثل مع (وضعها في مع) والثنائي المضاعف الذي لم يدغم حرفاه المتشابهان مثل كعك (وضعها في كع) ، والرباعي المضاعف مثل زآزل (وضعها في زآل) . وكان في أغلب المواد يؤخر هذه الأنواع إلى ختامها . وأشار أبو بكر الزبيدي^(١) إلى أن الخليل وضع الثنائي الخفيف في أبواب اللفيف وينقض ذلك الجزء المطبوع من العين ، إلا إذا كان الخليل كرر هذه الألفاظ في أبواب الثنائي المضاعف واللفيف . كذلك وضع في الثنائي المضاعف صيغا أخرى يصعب أن يتصور المرء وجودها فيه ، وإن كانت قد اتصل به ، مثل عكنكع وعكوك (في عك) ، وأظن أن الأليق بها أبواب ما زاد على الثلاثي المجرد .

ولا يختلف نهج الخليل في أبواب الثلاثي عنه في أبواب الثنائي المضاعف ، إلا أن أبواب الثلاثي أكثر تنظيما وتحديدا . فلا يذكر المؤلف في موادها إلا الصيغ الثلاثية المجردة والمزيدة ، مع استثناءين . الأول منهما ما يشبه «دهدع» من الصيغ ، إذ يدخلها في أبواب الثلاثي ، والرباعي أحق بها . وربما كان السبب في ذلك تكرار الدال فيها ، واشتراكها مع «دهع» في المعنى . الثاني الأخطاء في اعتبار أصالة بعض الحروف وزيادتها ، إذ توضع بعض الألفاظ الرباعية في أبواب الثلاثي باعتبار أحد حروفها زائدا ، ويخالفه في ذلك كثير من النحويين . ومثال ذلك وضعه «عنجد» في «عجد» .

حين انتهى الخليل من الثلاثي ، — قال الزبيدي إنه — أورد بابا سماه «اللفيف» خصصه لما فيه حرف علة أو أكثر ، فذكر فيه ما قسمه الزبيدي في مختصره إلى أبواب ثلاثة هي : باب الثنائي المضاعف المعتل ، وباب الثلاثي المعتل ، وباب الثلاثي اللفيف . وقد جمع مؤلف العين بين الألفاظ التابعة لهذه الأبواب الثلاثة دون تمييز بينها ، كما نفهم

من عبارة الزبيدي ، في أثناء إنكاره أن يكون الكتاب كله من تأليف الخليل^(١) :
 « ولو أن الكتاب للخليل لما أعجزه ولا أشكل عليه تثقيف الخفيف من الصحيح
 والمعتل ، والثناي المضاعف من المعتل ، والثلاثي المعتل بلغتين ، ولما جعل ذلك
 كله في باب سماء اللفيف ، فأدخل بعضه في بعض ، وخط فيه خطأ لا ينفصل منه
 شيء عما هو بخلافه » . ولكننا أشرنا إلى ما في عبارة « الثنائي الخفيف من
 الصحيح » من خلاف . ونشير أيضا إلى أن الخليل وضع الهمزة مع حروف العلة ،
 ولم يفرق بينها ، لما يعترئها من التغيرات ، فالمهموز عنده في باب اللفيف أيضا .
 ويختلف وصف الزبيدي عن التقسيم الموجود في نسخ العين الباقية . فنحن نبين
 منها أن الكتاب عند ما يفرغ من أبواب الثلاثي الصحيح يورد أبواب الثلاثي
 المعتل ، ويضع فيها المعتل بحرف واحد ثم أبواب اللفيف ، ويضع فيها الثلاثي
 المعتل بحرفين ، والثنائي الذي فيه حرف علة . وكثيرا ما اضطربت الكلمات بين
 هذين النوعين من الأبواب .

وذكر الزبيدي أن الخليل خاط بن الرباعي والخماسي من أولهما إلى آخرهما^(٢) ،
 وجعلهما أبوابا واحدة . ولكن ذلك لا ينطبق على النسخ الباقية أيضا ، لأنها
 تحاول أن تفصل بينهما ، وإن وقع خلط وخطأ في كثير من الألفاظ .

تحليل المواد :

لنحاول أن نتبع علاج الخليل لمادتين من الجزء المطبوع من كتابه ، لنرى
 طريقته فيهما . ولتكن هاتان المادتان « عقق » من الثنائي المضاعف ثم « هقع »
 من الثلاثي . وسنحاول جهدنا — إن شاء الله — أن نتبع هاتين المادتين في بقية
 المعجمات ، لنرى ما طرأ عليهما فيها ، مع العناية بغيرهما من المواد أيضا .

(١) السيوطي : الزمر ٤٣/١ .

(٢) قص المرجح .

أول ما يستهل به المادة الأولى قوله : « تقول العرب : عَقَّ الرجل يُمَقُّ عَقًا : إذا ذبح عن ابنه شاة وحلق عَقِيقته » . فهو يبدأ إِذْنً بالفعل الثلاثي اللازم ، ويقدم الماضي منه ، فالمضارع ، ثم المصدر . ولكن تفسيره فيه بعض الغموض والدوران ، ولا يؤدي المعنى تماما : فعن معناها : حلق عَقِيقته ، فما العقيقة ؟ لن نعرف ذلك إلا بعد بضعة أسطر أخرى . وما دخل ذبح الشاة ، هل لابد أن يجتمع مع الحلق ؟

ثم يورد أسماء ذات من المادة : « وتسمى الشاة التي تُذَبِّح لذلك عَقِيقَة » . ولكن هذه العقيقة ليست هي التي تحلق . ويضيف الليث إلى هذا التعريف ما يوضح ما يقترن بهذا التقليد أو العرف : « قال ليث : نُؤَفَّرُ أَعْضَاؤُهَا ، فتطبخ بماء وملح ، وتطعم المساكين » . ولنا ندرى أمن عند الليث هذا القول أم سمعه من الخليل ؟ .

ثم يورد حديثين ذُكِرَتَ فيهما صيغ من المادة ، قال : « وفي الحديث : « كل امرئ مرتَهَنٌ بعَقِيقته » . وفي الحديث « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عَقَّ عن الحسن والحسين ، فأعطى بزنة شعرهما ورقا » . والحديث الأول غير مشروح ، ولا مبين فيه صلته بالسياق . والحديث الثاني شاهد على الفعل اللازم ، على الرغم من القواصل التي بينهما ، وهو غير مشروح أيضا ، ولا نفهم معناه ، أو معنى الفعل فيه ، وهو المراد ، إلا بعد ذلك .

ثم يورد أسماء آخر مردافا للعقيقة ، ويفسره بالمرادف ، ويذكر الجمع « والعِقة : العقيقة ، وتجمع عَقَقًا » . وهنا فقط يفسر العقيقة « والعقيقة : الشعر الذي يولد به : وتسمى الشاة التي تُذَبِّح لذلك عقيقة ، يقع اسم الشعر على الطعام ، كما وقع اسم الجزور التي تنقع على النقيعة ، وقال زهير في العقيقة :

أَذْكَ أَمْ أَقْبُ البَطْنُ جَابٌ . عَلَيْهِ مِنْ عَقِيقَتِهِ عَنَاءُ

وقال امرؤ القيس :

يَا هِنْدُ لَا تَنكِحِي بُوْهَةً عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحَبُّبَا »

ويتضح أن العقيقة بمعنى الشعر . . . هو الأصل ، ثم أُخِذَتْ مِنْهُ العقيقة بمعنى الشاة . . . ويضرب المؤلف المثال على ذلك ، ثم يأتي بالشواهد الشعرية التي وردت فيها الكلمة ، وهما شاهدان جاهليان ولم يشرحهما .

ثم ينتقل إلى الفعل اللازم المزيد بحرف « أفعَل » ، ويذكر صفتين مشتقتين منه ، وجمع أحدهما وشواهد الشعرية ، قال : « ويقال أَعَقَّتَ الحامل : إذا نبتت العقيقة على ولدها في بطنها ، فهي مُعَقٌّ وَعُقُوقٌ ، وجماعة العُقُوقُ عُقُقٌ . قال رؤبة :

قَدْ عَتَقَ الْأَجْدَعُ بَعْدَ رِقٍّ بِقَارِحٍ أَوْ زَوْلَةٍ مُوقٍ

وقال :

فوسوس يدعو مخلصاً ربَّ الفَلَقِ سِرًّا وَقَدْ أَوَّنَ تَأْوِينَ الْمُقُوقِ

وقال أيضا :

كَالْمُورِيِّ انْجَابَ عَنْ لَيْلِ الْبَرْقِ طَيْرٌ عَنْهَا النَّسَاءُ حَوَلِي الْمُقُوقِ

أي جماعة العِقة . قال عدى بن زيد العبادي في العقة ، أي العقيقة :

صَنَبَ التَّعْشِيرِ نَوَامِ الضَّحَى نَاسِلٌ عِقَّتَهُ مِثْلُ الْمَسْدِ »

ويلاحظ هنا أنه ذكر اسم الفاعل من « أفعَل » وهو قياسي ، فلم يكن هناك داع لإيراده ، وأن الشواهد غير مشروحة ، وهي لراجز من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية .

ثم يورد الصفة في استعمال آخر ، متفرع عن استعمالها الأول ، ويصرح بأن هذا الاستعمال من كلام البصريين لا الأعراب ، مما يدل على أنه لم يقتصر على فصحاء الأعراب : « ونوى العقوق : نوى هش لين رخو المضغة تملفه الناقة

العقوق إطفافها فلذلك أضيف إليها، وتأكله العجوز . وهي من كلام أهل البصرة
لا تعرفه الأعراب في بواديها .

ثم يورد الاسم ، ويورد معنى آخر ، وجمعه في هذا المعنى ، وشاهده : « وعققة
البرق : ما يبقى في السحاب من شعاعه ، وجمعه العقائق ، قال عمرو بن كلثوم :

بُسْمَرٍ مِنْ قَنَا انْخَطَى لُذْنٍ وَبِيضٍ كَالْعَقَائِقِ يَجْتَلِينَا »

ثم الفعل اللازم المزيد بحرفين ، وشاهده : « وانفق البرق : أى تسرب في
السحاب . وانفق الغبار : إذا سطع . قال رؤبة :

* إذا العجاج انستطار انفا * »

ثم مصدر الفعل الثلاثي المجرد المتعدي ، ومعانيه الأصلية والثانوية ، وفعله
الماضي فالمضارع ، وشاهدان من الشعر : « قال أبو عبد الله : أصل العق الشق ،
وإليه يرجع عقوق الوالدين وهو قطعهما ، لأن الشق والقطع واحد . يقال : عق
ثوبه : إذا شقه ، عق والديه يعقهما عقا وعقوقا ، قال زهير :

فأصبحتا منها على خير موطن بعيدَيْن فيها عن عقوق ومأثم
وقال آخر : إن البنين شرارُهم أمثالُه من عقّ والدّه وبرّ الأبعدا »

وتفريع المعاني من المعاني طريقة للخليل كما رأينا في الحقيقة ، ولكنه هنا منسوب
إلى من يكنى « أبا عبد الله » . ولم نستطع أن نصل إلى يقين في معرفته ، غير أن
حيرتنا تزداد حين نرى ابن فارس ينسب هذا القول للخليل نفسه ، قال ^(١) :
« قال الخليل : أصل العق الشق . قال : وإليه يرجع العقوق » . وربما كانت الكنية
محرقة عن « أبي عبد الرحمن » ، وهي كنية الخليل نفسه ، وخاصة أنها ليست
كنية الليث ، إذ أن كنيته أبو هشام ^(٢) .

(١) مقاييس اللغة ٣/٤ .

(٢) ياقوت : معجم الأدباء ٤٩/١٧ .

ثم بعض الصيغ المأخوذة من عقوق الوالدين ، مثل « فَعَلَ » المعدولة عن فاعل .
والمصدر الميمى والشواهد عليها من كلام العرب الجاهليين ، وأشعارهم : « وقال
أبو سفيان بن حرب لحمة سيد الشهداء يوم أحد ، حين مر به وهو مقتول : ذق .
عُقُق ، أى ذق جزاء ما فعلت يا عاق ، لأنك قطعت رحمك وخالفت آباءك ..
والمعقة والعقوق : واحد ، قال النابغة :

أحلامُ عادٍ وأجسادُ مُطَهَّرةٍ من المعقة والآفات والأثُمِ

ونرى أنه شرح النثر شرحا وافيا ، أما الشعر فلم يشرحه .

ثم يورد بعض التفسيرات لبعض الأسماء ، وأصاها ومفرداتها وجمعها وشواهدا
« والعقيق : خرز أحمر ينظم ويتخذ منه الفصوص ، الواحدة عقيقة . والعقيق : واد
بالحجاز ، كأنه عُق أى شق ، غلبت عليه الصفة غلبة الاسم ، ولزمته الألف واللام
كأنه جَوَل الشيء بعينه . وقال جرير :

فهيئات هيئات العقيق وأهلُه وهيئات خِلَّ بالعقيق توأصله

أى بعد العقيق . ونراه هنا يتناول علما جغرافيا ، ولكن تحديده له غير دقيق .
كما نراه شرح الشاهد الشعرى ، للمرة الأولى ، ولكن الشرح جزئى .

وأخيرا يحتم المادة بالمضاعف الرباعى منها قال : « والعقيق : طائر طويل
الذنب أبلق يعقق بصوته ، وجمعه عَقَاقِق » . ووصفه للطائر مفصل دقيق ، بخلاف
تحديده الجغرافى .

ونحن إذا أحببنا أن نبرز خطأ المؤلف فى ترتيبه مع بعض التجاوز : نراه
تناول أول ما تناول الفعل اللازم : بدأه بالثلاثى ، أورد ماضيه ، مضارعه ،
فصدره ، فبعض الأسماء منه مفردة ومجموعة . ثم المزيد بحرف (أفعل) ، ماضيه ،
والصفات المشتقة منه مفردة ومجموعة ، واستعمالاتها . وانتهى باللازم المزيد بحرفين
(انفعَل) ، فأتى بماضيه فقط . ثم تناول المجرد الثلاثى المتعدي (فعل) ماضيه ،

بمضارعه ، فصدرين منه . ثم انتقل إلى مجموعة شتى من الصيغ والمصادر والأسماء ، ذات المعاني المختلفة . وأورد قرب نهاية المادة علما جغرافيا ، وختمها بالمضاعف للرباعي . وحين انتهى من هذه المادة عالج مقلوبها قع .

أما الظواهر التي يمكن أن نستخلصها من علاجه لهذه المادة ، فهي عنايته في الأسماء بإيراد مفرداتها وجمعها . ومحاولة التدقيق في تفسيراته ، وإدراكه إياه في الألفاظ العادية والطيور خاصة ، وإخفاقه في الأعلام الجغرافية ، وعنايته في المعاني الثانوية أو المجازية بطريقة حدوثها ، وذكره للاستعمالات الحديثة المولدة ، مع تنبيهه عليها ، وسوقه الشواهد من الأحاديث النبوية ، والشعر الجاهلي والأموي ، وكلام العرب الجاهليين ، على المعاني التي يوردها ، وتعيده للشواهد في المعنى الواحد ، وإذا عرض له معنى ولم يستشهد له ، كرره واستشهد ، وعدم عنايته بشرح هذه الشواهد فهو في الأكثر الأعم لا يعلق عليها وأحيانا يفسرها بإيجاز ، ونادرا ما يشرحها شرحا مطولا . وعلى الرغم من وضوح عباراته ، قد يكون في تفسيره بعض الدوران ، والتفسير غير المباشر ، فلا يعرف المعنى الذي يريده إلا بعد مدة قد تطول وقد تقصر .

وإذا كانت المادة ينقصها الترتيب الداخلي في الثنائي ، فهي على هذه الصورة في الثلاثيات أيضا ، فهو يبدأ مادة « هقع » مثلا بالاسم « الهقعة : دائرة حيث تصيب رجل الفارس من جانب الفرس يتشاءم بها » ويعقبه الفعل ماضيه ، بمضارعه ، فصدره ، فالصفة منه ، فشاهده ، وشرح جزئى له ، مع العناية برواياته وشيء من خبره « هُقِعَ البرذون يهقع هقعا فهو مهقوع ، قال الشاعر :

إذا عَرِقَ المهقوع بالمرء أنعطت حاملةً وأزداد حراً عجانها

أنعطت أى علاها الشبق ، والنعط هنا الشهوة . ويروى « وأبتل منها

إزارها » فأجابه الجيب :

فقد يركب المهقوع من لست مثله وقد يركب المهقوع زوج حسان

ولكن خبر الشاهد مقتطف ، لا يُذكر شيء عن الظروف التي قيل فيها ، ولا سبب الرد عليه ، ولذلك يشوبه بعض الغموض ، بل الفعل نفسه لا يفسر اكتفاء بتفسير الاسم . وقد وضع صاحب التاج الخبر بعض الشيء في مادتي هقع ونعظ .

ثم يرجع إلى الاسم ، ويفسره بمعنى آخر « والهقعة : ثلاثة كواكب فوق منكبي الجوزاء مثل الأثافي ، وهي من منازل القمر ، إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف » . وهذا التفسير من الوصوح والشمول بحيث نجده في تاج العروس مع زيادة طفيفة لا خطر لها ، ومع ذلك لا يشير إلى أنه أخذه عن العين .

ظواهر في المادة :

يرى الباحث حين يقرأ كثيرا من مواد العين بعض الظواهر التي تتكرر فيها ، ونستطيع أن نجعلها صنفين : ظواهر تتعلق بالمادة نفسها ، وظواهر تتعلق بمنهج المؤلف في معالجتها . والصلة قوية بين الصنف الأول من الظواهر والرسائل اللغوية الصغيرة التي سبقت كتاب العين في الوجود ، وليست بهذه القوة في الصنف الثاني . فالتحليل استقى من هذه الرسائل في موادها ، ولذلك نرى فيها إلى جانب الناحية اللغوية الصرفة كثيرا من الألفاظ المتصلة بالنبات والحيوان والأعلام واللغات ، وبعض المصطلحات . ونرى ما يجلبه المؤلف في تعريف النبات والحيوان دقيقا واضحا مثل قوله : « التَّعْصُوض : ضرب من التمر أسود شديد الحلاوة موطنه هجر وقراها » ، و « القفعا : حشيشة خوارة خشناء الورق من نبات الربيع لها نور أحمر مثل الشرار ، وأوراقها مستعلبات من فوق وثمرتها متقفعة من تحت » . و « الققمع : طائر أبيض وسواد ، طويل المنقار والرجلين ، ضخم من طيور البر ، يظهر أيام الربيع ويذهب في الشتاء » . و « المَعَكَّ - مشدد الكاف - من الخيل : الذي يجري قليلا فيحتاج إلى الضرب » . و « العَجَب من كل دابة :

ما انضم عليه الوركـان من أصل الذنب المغروز في مؤخر العجز ، تقول : لشد ما عجبت الناقة إذا دق أعلى مؤخرها وأشرفت جاعرتها . . » ، وأكثر المؤلف جدا من الأعلام بأنواعها المختلفة ، من أسماء أشخاص وقبائل وأماكن ، يقول مثلا : « العمق أيضا : موضع في الحجاز يكثر فيه هذا الشجر . . والعمق كزفر : موضع بمكة » . و « يعقوب اسم اسراييل ، سمي به لأنه ولد مع عيصو أبي الروم في بطن واحد ، ولد عيصو قبله ويعقوب متعلق بعقبه ، خرجا معا » . و « عكل : قبيلة فيهم غفلة وغباوة » .

اللغات :

وعنى الخليل باللغات عناية كبيرة ، حتى أنه أشار إليها في نيف وخمسة وثلاثين موضعا من الجزء المطبوع قديما ، وسمى ثلاث لغات : عنعنة تميم ، وكشكشة ربيعة ، وقطعة طي . وأورد بعض اللغات التي نسبها إلى اللغات المعروفة ، دون تسمية معينة ، مثل لغات هذيل ، وتمر ، والخفاجيين من بني عقيل ، واليمن ، بل أورد أشياء من لغة المعاصرين له في إقليمه العراق ، أو بلدته البصرة خاصة ، ولو كانت لا تعرف في البادية ، مما يدل على تسامحه وتحرره من القواعد المتزمته . وقد برهن على اتساع معارفه اتساعا لا نزال نجهل مداه ، حين أشار إلى شبه لغة الكنعانيين بالعربية^(١) . ولم يكن الخليل يلقى القول على عواهنه ، ويعجل إلى الاستنتاج حالا يرى أو يسمع تغييرا في الحركات أو الحروف ، بل كان يتوقف ويشك ، ولا يحكم إلا عند التحقق . قال ذات مرة : « الذعاق : بمنزلة الزعاق . قال الخليل : سمعناه فلا ندرى ألفة هي أم لثغة » . وكان ذا إحساس مرهف باللغات ، ينتبه إليها صريحا ، وينبه على أنواعها وأنواع الأصوات العامة^(٢) :

(١) مادة كنع .

(٢) انظر تحت ، نغ ، نغ ، نغ ، نغ .

في المنهج :

تدل دراسة منهج الخليل في معالجة ألفاظه أنه حين جلب جميع الألفاظ المشتقة من مادة واحدة معاً تحرر من كثير من مظاهر مناهج الرسائل اللغوية التي همها الأول الموضوع لا الألفاظ المشتقة ، ولكنه مع ذلك بقي متأثراً بها بعض الشيء . ولعل أول ما نراه في منهجه من ظواهر : تنظيم طريقة إيراد الأفعال والصفات فيكاد يكون من لوازم إيراد الفعل أن يعقبه بمصدره ، ويرتب هذه الصيغ في أحيان كثيرة بتقديم الفعل الماضي فالمضارع فالمصدر أو المصدر ، يقول : « جدعته أجده جدعا » و « لعقته ألقه لقا » والكثير من أمثال هذه العبارات . وإذا كانت المصادر تختلف معانيها باختلاف صيغتها ، فترق بينها ، يقول : « نعى الراعى بالغم نعيقا : صاح بها زجرا . ونعى الغراب ينعى نعاقا ونعيقا » فصيغة نعيق للإنسان والغراب ، وصيغة نعاق مقصورة على الغراب ، ويقول : « قبع الخنزير بصوته قبا وقباعا ، وقبع الإنسان قبوعا أى تخلف عن أصحابه » .

الصفات :

وسائر الظاهرة السابقة ، ظاهرة أخرى تليها في الموضع مباشرة هي إيراد الصفات بعد إيراد الأفعال والمصادر في كثير من الأحيان ، يقول « كمر الصبي كمرافو كمر » ويقول « كلع البعير كلعا وكلاعا : انشق فرسنه والنعت كليم » ولا تهوله كثرة الصفات في بعض المواد فيوردها جميعا ، ويقول « الرقيق : الأحق يتمزق عليه رأيه وأمره . . ويقال رجل أرقع ومرقعان ، وامرأة رقعاء ومرقانة » و « العنق : من سير الدواب ، والنعت مئناق ومُعْنِق ومَعْنِق وسير عنيق » و « لِكَم الرجل يلكع لكما ولكاعة فهو ألكع ولُكَم ولِكيع ولكاع وملكعان ولكوع » . ويانتفت من آن لآخر إلى المذكر والمؤنث ، والمفرد والجمع في هذه الصفات ، كما مر في « أرقع » وكما في قوله « المهجوع : نوم الليل دون

النهار . . . وقوم جمع وهجوع وهاجعون وامرأة هاجعة ونسوة (جمع) وهو اجمع وهو اجمعات .

جموع القلة والكثرة :

يحاول الخليل أن يفصل بين جموع القلة والكثرة ، كقوله « العقب : مؤخر القدم . . . وتجمع على أعقاب وثلاثة أعقبه » و « العقاب : طائر . . . ويجمع على عقبان ، وثلاثة أعقب » و « العجان . . . ثلاثة أعجبه ، ويجمع على عُجْن » .

القياس :

الخليل من النحويين الذين أولعوا بالقياس ولما شديدا ، وعموه في جميع أقوالهم فكان لا يسير في النحو إلا على هدى من علله ومقاييسه التي استنبطها بفضل معرفته الواسعة باللغة . والقياس أهم ميزة لعلماء العراق في ذلك الوقت في كثير من فروع المعرفة التي كانت توجد عندهم . فمثل الخليل في النحو مثل معاصره أبي حنيفة في الفقه . وقد اصطحب الخليل أقيسته معه في اللغة ، ذلك العلم الذي يقول عنه ابن الأنباري في كلامه عن قياسية^(١) النحو « فوجب أن يوضع (النحو) وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً ، بخلاف اللغة فإنها وضعت وضعاً نقلياً لا عقلياً . فلا يجوز القياس فيها بل يقتصر على ما ورد به النقل » ، ولكن الخليل استعمل القياس في اللغة ، وأحسن استعماله .

ويستمد الخليل في أقيسته كلها على أساس من الاشتقاق . ويورد هذه الأقيسة في مواطن مختلفة . فيوردها حيناً لتعليل بعض الصيغ . قال « امرأة عاقر . . . وقد هَقَرَتْ تَمَقَّرَ ، وَهَقَرَتْ تَمَقَّرَ أَحْسَنَ ، لأن ذلك شيء ينزل بها وليس من فعلها بنفسها » وقال « لغة ألقه لَمَقَا ، لا تحرك مصدره ، لأنه فعل واقع (أي متعد)

(١) السبوطي : الاقتراح ٤٦ .

ومثل هذا لا يحرك مصدره . وأما عجل عَجَلًا وندِم وندَمًا ، فيحرك ، لأنك لا تقول : عَجَلْتُ الشيء ، ولا ندمته ، لأن هذا فعل غير واقع (أى لازم) .

وهذه الصيغ التي عليها موجودة ، ولكنه يورد أيضا أقيسة لتعليل غير الموجود . قال : « يقال : تقموا النقيعة ، ولا يقال : أقموا لأنه لا يريد إيقاعها في الماء » . وقال : « جدعته أجده جدعا . . . ولا يقال جدع ، بل جدع . ألا ترى أنك تقول رجل أقطع ، وبه قطع ، ولا يقال قطع ولكن قطع » .

ويقرب من ذلك أن يورد الأقيسة لافتراض الصيغ التي لم يسمها ويمكن اشتقاقها من المادة ، قال « المكن : الأطواء في بطن الجارية السمينه ، ويجوز جارية عكنا . . . ولكنهم يقولون مَعَكْنَة » وقال : « ولو قيل عكف في المسجد لكان صوابا ولكن يقولون اعتكف ، قال الله عز وجل : ﴿ وَأَتِمُّوا كِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ » .

ويجد الخليل صيفا مسموعة تعارض بعض أقيسته ، فماذا يفعل بإزائها ؟ إنه لا يقف حائرا ، بل يقتلها فحشا ، حتى يصل فيها إلى قياس جديد ، يعدل قياسه القديم ، ولكنه لا ينقضه . قال : « الأقطع : المقطوع اليد والجمع قطعان . والقياس أن تقول قُطِعَ ، لأن جمع أفعِلْ فَعُلْ إلا قليلا ، ولكنهم يقولون قُطِعَ الرجل ، لأنه فَعِلَ به » فرد هذا الجمع هنا إلى أنه صفة من فعل مبنى للمجهول . أو يفسرها على أنها لغة قال مرة : « فَعِيلٌ في موضع مفعول يستوى فيه الذكر والأنثى ، تقول رجل قتيل وامرأة قتيل . وربما خالف القياس من باب الشذوذ والندرة على لغة بعض العرب » . أو يفسرها بالشذوذ ، قال : « رجل أعجف وامرأة عجفاء وتجمع على عَجَاف ، ولا يجمع أفعِلْ على فَعَالٍ غير هذا ، رواية شاذة عن العرب ، حلوها على لفظ مَبَانٍ » .

التفسير الاشتقاقى :

ومن الأمور التى وجه التحليل إليها عنايته التفسير الاشتقاقى للمواد التى يعالجها . قال « الإخداع : إخفاء الشيء . وبه سميت الخزانة مخدط » وقال : « والعلاج حمار الوحش لاستعلاج خلقه ، أى غلظة » . وكان يهتم بإيالة الاشتقاق فى الأعلام خاصة ، قال : « عكاظ : اسم منق وسمى به لأن العرب كانت تجتمع فيه كل سنة فيعكظ بعضها بعضا بالمفاخرة والتناشد أى يدعك ويدعرك » . وكان يحاول أن يبين الأصل من الصيغ والفرع ، قال : « العقيقة : الشعر الذى يولد الولد به ، وتسمى الشاة التى تذبح لذلك عقيقة ، يقع اسم الشعر على الطعام كما وقع اسم الجزور التى تنقع على النقيعة » . وقال : « والمقلعة من السفن العظيمة تشبه بالقلع من الجبال لعظمها وارتفاعها » . وإذا كان العلماء اختلفوا فى تفسير اشتقاق أحد الأسماء ، أتى بهذه الآراء المختلفة كلها ، قال : « قضاة . هو اسم رجل سمي بذلك لانقضاه عن أمه ، وقيل هو من القهر لأنه قهر قوما فسمى به . . . » وقد أفادته هذه الطريقة كل الفائدة فى استخراج الفروق الدقيقة بين الصيغ ، قال : « أمر عجيب وعجائب . قال التحليل : بينهما فرق ، أما العجيب فالحجب ، وأما للعجائب فالذى يجاوز حد العجب ، مثل الطويل والطوال » .

الشواهد :

أقام التحليل شروحه للمواد اللغوية على دعامتين قويتين هى الشعر ، والحديث ، والأمثال ، والقرآن ، مرتبة بحسب ورودها فى كتاب العين :

والشعر هو الدعامة الأولى التى تقابلنا فى الكتاب ، بل فى السطر الثالث ، من المادة الأولى فيه ، وهو يعتمد عليه اعتمادا كبيرا ، ويكثر منه ، بل أحيانا يأتى بالبيتين أو الثلاثة ، شاهدة على أمر واحد ، وإذا بحثنا طريقته فى الاستشهاد ،

لم نجد لها منسقة في جميع الأحوال ، فقد يأتي بالكلمة المعنى بها أولاً ثم يعقبها
بشاهد لها ، مثل « ملك أعز أي عزيز ، قال الفرزدق :

إن الذي تملك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعز وأطول »

وقد يأتي بالشاهد في وسط شروحه للكلمة لا بعدها مثل « العين لا تأتلف
مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما ، إلا أن يشتق فعل من جمع بين كلمتين مثل
« حى على » كقول الشاعر :

ألا رب طيف منك بات معايتي إلى أن دعا داعي الفلاح فحيملاً

يريد قال : حى على الفلاح . أو كما قال الآخر :

غبات خيال طيفك لي عنيقا إلى أن حنعل الداعي الفلاحا

أو كما قال الثالث :

أقول لها ودمع العين جار ألم يحزنك حيلة المنادى »

فهذه كلمة جمعت من « حى » ومن « على » ، وتقول منه حيل يحيل حيلة ،
وقد أكثر من الحيلة أى من قول « حى على » . ذكر الكلمة واشتقاقها
أولاً ، ثم الشواهد ، ثم رجع إلى الاشتقاق ، ثم فسرهما . وقد يأتي بالشاهد أولاً ،
ثم يستخلص منه الكلمة ، كما ترى في الشاهد الثالث السابق الذى استخلص منه
المصدر « حيلة » دون أن يرد له ذكر سابق ، ومثل « القعقة : حكاية صوت
السلاح والترسة والحلى ... قال :

يسعد من نوم النساء سليها لحلى النساء في يديه قماقع

القماقع جمع قعقة . فالشاهد ورد بعد صيغة للفرد ، ولكن الكلمة فيه بصيغة
الجمع ، فأشار إلى ذلك بعد البيت . وهناك ملاحظة لما أهميتها في الشواهد الثلاثة
التي أتى بها على النعت في « حيل » ، فهو حين فسر داعي الصباح في الشاهد
الأول ، أتى بالثاني شاهداً للتفسير الجديد ، كما تصرح بذلك عبارته : يريد داعي

الفلاح ، أو كما قال الآخر . . . وربما دفعه إلى ذلك أن نفس الشاهد الثاني يحتوي على الكلمة الأولى التي يعالجها « حيعل » . وقد لا يحسن وضع الشاهد ، مثل قوله ، « والعقيقة الشعر الذي يولد الولد به . وتسمى الشاة التي تذبح لذلك عقيقة ، يقع اسم الشعر على الطعام ، كما وقع اسم الجزور التي تنقع على النقيعة . وقال زهير في العقيقة :

أذلك أم أقطب البطن جأب عليه من عقيقته عفاء »
فهذا البيت شاهد على المعنى الأول للعقيقة ، ولكنه موضوع بعد المعنى الثاني ، وهذا الخلل لا يحدث كثيرا .

ولا تطرد طريقة تناول الآيات الشعرية على نظام واحد عند الخليل ، فهو في أكثر الأحيان يورد الشاهد دون أن يتعرض له أدنى تعرض ، قال :
« والأخضع والخضماء : الراضيان بلذل ، قال العجاج :

وصرتُ عبدا للبعوض أخضما يَمْصُنِي مص الصبي الرَضِما »

وقال : « والرق : جبل صغير ، قل الشماخ :

ما إن يزال لها شأو . يقدمها مجرد مثل طود العرق مجدول »

وأحيانا يشير إلى كلمات فيه بالشرح ، قال « والعنقل من الرمال والتلال : ما ارتكم واسع ، ومن الأودية : ما عرض واسع بين حافتيه ، والجمع عقاقل وعقاقل ، قال العجاج :

إذا تلقته الدَّهاسُ خَطَرًا وإن تلقته العَقَاقِلُ طَفَا

يصف الثور الوحشي وظفروه . وقال « والعكيس من اللبن : الحليب يصب عليه الإهالة ثم يشرب . ويقال بل هو مرق يصب عليه اللبن ، قال :

فلما سقيناها العكيس تملأت مذاخرها وازداد رشحا ويريدوها

ونادرا ما يشرح البيت شرحا كاملا ، قال : « التعمقة جكاة صوت السلاح والترسة والحلى والجلود اليابسة والخطاف والبكرة ، قال : .

يسهد من نوم العشاء سليمها الحلى النساء في يديه قعاقع التعمق جمع قعقة : . وذلك أن المدوخ يوضع في يديه شيء من الحلى حتى يحركه فيسلى عنه الهم ، ويقال يُمنع النوم حتى لا يدب فيه السم » وهو لا يفعل ذلك تبعا لفموض البيت وصعوبة فهمه أو وضوحه وسهولة إدراك معانيه ، ولكن وفقا لما يمليه عليه مزاجه الخاص ، فمن الواضح أن بيت الشماخ الذى لم يشرحه غامض ، أو محتوى على كلمات غريبة كثيرة : وقد يعنى فى شواهد بالروايات المذكورة فيها ، مثل^(١) : « وقال ذو الرمة :

وقد لاح للشارى سهيل كأنه قريع هيجان عارض التول جافر ويروى : وقد عارض الشعرى سهيل » .

ولجأ الخليل فى بعض الأحيان إلى انتزاع شاهد الشعرى مما يحيط به من ظروف فأورده مع إشارة موجزة إليها ، فقمض الشاهد وأشكل . ولعل السبب فى ذلك انتشار المعرفة بتلك الظروف فى عصره . نرى ذلك فى مادة هقع التى سبقت الإشارة إليها .

ونراه فى مادة « قعد » أيضاً ، قال : « ورجل قعدد وقعددة : جبان لثيم قاعد عن الحرب ، قال الخطيئة للزبرقان :

دع المكارم لا ترحل لبقيتها واعد فإنك أنت الطاعم الكاسى قال حسان لعمر : ما هجاء ، ولكن ذرق عليه » فنحن لولا معرفتنا بقصة الخطيئة والزبرقان مع عمر بن الخطاب ، ما أدركنا شأن حسان هنا ، ولا معنى قوله . ولعل المرء يلاحظ أيضاً فى هذا البيت أنه ليس بشاهد على الصيغة التى يفسرها

(١) البين ٧٨ وانظر ٣٥ ، ٢١ ، ٩٠ ، ١٠٩ وغيرهما .

المؤلف ، وهي القعدد ، ولكنه شاهد على الفعل منها أو من كلمة أنت في تفسيره ،
أعنى بها قاعد عن الحروب والمكارم » .

وقد اتخذ اللغويون والنحويون الشعر العربي شاهدا على أقوالهم وآرائهم منذ
عهد مبكر ، إذ « كان الشعر » في رأى عمر بن الخطاب ^(١) « علم قوم ، ولم يكن لهم
علم أصح منه » أو كان ، في رأى ابن فارس ^(٢) « ديوان العرب » ، وبه حفظت
الأنساب وعرفت المآثر ، ومنه تعلمت اللغة . وهو حجة فيما أشكل من غريب
كتاب الله ، وغريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث صحابته
والتابعين ، وقد يكون شاعر أشعر ، وشعر أحلى وأظرف ، فأما أن تتفاوت الأشعار
القديمة حتى يتباعد ما بينها في الجودة فلا ، وبكل نحتاج ، وإلى كل يحتاج ...
والشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود ، ويمدون المقصور ، ويقدمون
ويؤخرون ، ويومنون ويشيرون ويختلسون ، ويعيرون ويستعيرون ، فأما لحن
في إعراب ، أو إزالة كلمة عن نهج صواب ، فليس لهم ذلك » .

ومن الطبيعي أن يعنى اللغويون بدراسة هذه الشواهد ، وما يصح الاعتماد
عليه منها ، وما لا يصح . وكانت نتيجة دراساتهم أن صنفوا الشعراء طبقات ^(٣) :
الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون ، الطبقة الثانية : المخضرمون الذين أدركوا
الجاهلية والإسلام ، الثالثة : الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في العصر الأموي
كجبر والفرزدق ، والرابعة : المولدون ، ويقال لهم المحدثون أيضا ، وهم من بعدهم .
فالطبقتان الأوليان يُستشهد بشعرهما إجماعا . وأما الثالثة فصارت بعض
اللغويين مثل أبى عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبى إسحاق الحضرمي ، والمعاصرة
حجاب ، فدوم مولدين ، وأخذوا عليهم بعض الهنات . وكان أبو عمرو يقول :

(١) السيوطي : الاقتراح ٢٢ .

(٢) السيوطي : اللزهر ٢/٢٣٥ .

(٣) خزانة الأدب ١/٤ .

لقد حَسُنَ هذا المولد حتى لقد همت أن أمر صبياننا برواية شعره ، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق . وقال الأصمعي : جلست إليه (إلى أبي عمرو) عشر حَجَج ، فما سمعته يحتاج بيت إسلامي . وما أكثر المنازعات التي قامت بين ابن أبي إسحاق والفرزدق . ولكن هذه المنازعات والمجادلات لم تؤثر في اللغويين المتأخرين ، واستشهدوا بأشعار هذه الطبقة أيضا . أما الطبقة الأخيرة فلم يحدث فيها ما حدث في سابقتها من جدال ، إذ ذهب أكثر اللغويين إلى منع الاستشهاد بها ولكن فئة قليلة وعلى رأسها الزمخشري ، رأت أن تستشهد بكلام من يوثق به منها ، وعلمائها باللغة ، مثل أبي تمام ، قال فيه الزمخشري : « وهو ، وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية فأجمل ما يقوله بمنزلة ما يرويه . ألا ترى إلى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماصة فيقنعون بذلك لو ثوقهم برواية إتيقانه » . واعترض عليه بأن قبول الرواية مبنى على الضبط والوثوق ، أما اعتبار القول فمبنى على أوضاع اللغة العربية والإحاطة بقوانينها ، ولو فتح هذا الباب لزم الاستدلال بكل ما وقع في كلام علماء المحدثين كالحريرى وأضرابه .

وعلىنا الآن أن نرى موضع الشعراء الذين احتج بهم الخليل من هذه الطبقات . نجد عنده كثيرا من شعراء الطبقة الأولى من أمثال شعراء المملكات ، وأوس ابن حجر وساعدة بن جؤية ، ودريد بن الصمة ، وأمّية بن أبي الصلت ، وعدى ابن زيد العبادي ، وغيرهم ، وشعراء الطبقة الثالثة من أمثال الأحوص والأخطل والفرزدق وجرير وجميل وذو الرمة والراعي والرجاز المشهورين أبي النجم والعبّاج ورؤبة ودُكين ثم نجد من شعراء الطبقة الأخيرة حفصا الأموي^(١) وبشار بن برد .

فالخليل إذن يجرى على المنهج المعروف بين اللغويين في الاستشهاد بالطبقتين الأوليين استشهادا مطلقا . بل هو يخالفهم في تعميم الاستشهاد إلى جميع الأفراد

(١) ياقوت : معجم الأدباء . ١١٥/٤ .

المنصورين تحت هاتين الطبقتين ، لأن بعض النحويين يخرج منهما شعراء لهم ظروف خاصة . فيستشهد بأبي فواد الإيادي^(١) ، وعدى بن زيد العبّادي^(٢) ، وأمّية ابن أبي الصلت^(٣) . ولكن الأصمعي يقول^(٤) : « عدى بن زيد وأبو فواد الإيادي لا تروى العرب أشعارهما ، لأن ألفاظهما ليست بنجدية » والمفضل يقول^(٥) : « كانت الوفود تغد على الملوك بالحيرة ، فكان عدى بن زيد يسمع لغاتهم ، فيدخلها في شعره » ومحمد بن سلام الجحى يقول^(٦) : « كان عدى بن زيد يسكن الحيرة ويرأكن الريف فلان لسانه وسهل منطقته ، فعُمل عليه شيء كثير ، وتخليصه شديد » ويقول ابن قتيبة^(٧) : « وآتى بألفاظ كثيرة لا تعرفها العرب ... وعلماؤنا لا يرون شعره حجة على الكتاب » . ولكننا يجب أن نعترف بأن الخليل لم يكثر من الاستشهاد بهؤلاء الشعراء الثلاثة .

ونجد الظاهرة نفسها تتكرر في الطبقة الثالثة ، إذ يوسع الخليل أفقه ، فيستشهد بالفرزدق والكمي والطرماس . وقد رأينا ما دار حول شعر الفرزدق من نزاع مشهور ، وكان الأصمعي يقول عن شعر الكمي^(٨) : « ليس هذا بكلام فصيح » ويقول^(٩) : « الكمي بن زيد ليس بحجة ، لأنه مولد ، وكذلك الطرماس » ويقول^(١٠) : « الكمي تعلم للنحو وليس بحجة ، وكذلك الطرماس ، وكانا يقولان ما قد سمعاه ولا يفهمانه » .

ثم نصل إلى طبقة الولدين فنجد الخليل يستشهد بخمسة الأموي^(١١) وبشار ابن برد^(١٢) . والحق أن هذا الاستشهاد لا يرضى عنه أكثر اللغويين . حتى أن المعاجم

- | | |
|---|------------------------------|
| (١) المرجع قه . | (٢) العين ٢٢ ، ٩٤ . |
| (٣) العين ٧٩ . | (٤) للرزباني : الموضع ٧٣ . |
| (٥) قس المرجع . | (٦) الشعراء والشعراء ١٠٧ . |
| (٨) للرزباني : الموضع ١٩٢ . | (٩) قس المرجع ١٩١ ، ٢٠٨ . |
| (١٠) قس المرجع ١٩٢ ، ٢٠٩ واظر يوهان فلك العربية ٣٣ — ٤٣ . | (١١) العين ٨١ ، ٩٠ . |
| (١٢) العين ١٤٠ . | |

الأخرى كالتاج مثلا أوردت التفسير التي أوردتها الخليل ، ولكنها حذفت الأبيات .
الشواهد عليها . وقد اشتهر أن بشار بن برد استشهد به سيبويه والأخفش ولكن
خوفا من لسانه^(١) . فأنخليل نظر إلى من استشهد به من المولدين نظرتة إلى العلماء
بالعربية الموثوق بهم ، فقد اشتهر عن بشار خاصة فصاحته العربية ، حتى قال فيه
الأصمعي المتزمت^(٢) : « لم يُتَلَقَّ على بشار بشيء ، وتعلق على الكميّ » فهو إذن
أوسع أقفا من غيره من اللغويين ، وأكثر تساهلا وتسامحا . ولعل السبب في ذلك
تقدم عصره ، فكان في ميسوره الحكم الصحيح على المعنى العربي وغيره ، ولو عند
غير العرب . ولم تكن قواعد الأخذ والاستشهاد قد حُدِّدت تماما ، واتخذت
صرامتها ، التي تشكلت فيما بعد . ومع ذلك فقد سار المتقدمون والمتأخرون من
اللغويين على نهج الخليل في الاستشهاد المطلق بجميع أفراد الطبقات الثلاث الأولى
بدون استثناء كما يظهر في الرسائل اللغوية الصغيرة . واستشهد بعض المتأخرين
بأفراد من المولدين ، مثل إسحاق بن إبراهيم الموصلي وأبي تمام الذين استشهد
بهما الجوهري^(٣) ، والشريف الرضي استشهد به ابن منظور^(٤) .

وفي جانب هذه الأبيات المعروف شعراؤها ، يوجد كثير من الأشعار
أوردتها الخليل دون أن يصرح بأسماء قائلها . وهذه الأبيات تثير مشكلة أخرى ،
لأن بعض العلماء رأوا أنه لا يجوز الاحتجاج بشعراؤ أو نثر لا يعرف قائله ، خوف
أن يكون لمولد ، أو من لا يوثق بفصاحته^(٥) . وردوا لهذا السبب كثيرا
من مسائل اللغة والنحو . ولكن بعض العلماء تعمقوا في المسألة ، وفصلوا فيها
القول . فهناك أشعار يعرف قائلوها ، ولا يحتاج المؤلفون إلى ذكرهم ، حين
يستشهدون بهم في تأليفهم . ويبدو أن الخليل كان يميل إلى عدم ذكر الشعراء

(٢) الرزياني : الوضع ١٦٤ .

(١) الخزانة ٤/١ .

(٣) الصحاح واللسان مادتا حلا ومضر .

(٤) اللسان مادة ألا . وانظر فهرس الشعراء المذكورين في لسان العرب .

(٥) السيوطي : الاقتراح ٣٢ .

الذين يستشهد بهم ، واتبعه اتباعا تاما تلميذه الآخر
سيبويه . قال صاحب خزانة الأدب^(١) : « فإن سيبويه إذا استشهد بييت لم يذكر
ناظمه . وأما الأبيات المنسوبة في كتابه إلى قائلها ، فالنسبة حادثة بعده ، اعتنى
بنسبتها أبو عمر الجرمي . قال الجرمي : نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف
وخمسون بيتا ، فأما الألف فعرفت أسماء قائلها فأثبتها ، وأما خمسون فلم أعرف
أسماء قائلها . وإنما امتنع سيبويه من تسمية الشعراء لأنه كره أن يذكر الشاعر ،
وبعض الشعر يروى لشاعرين ، وبعضه منحول لا يعرف قائله ، لأنه قدم
العهد به ، وفي كتابه شيء مما يروى لشاعرين » . فهذه الأشعار ربما لا نعرفها
نحن ، ولكن الخليل عرفها ، وعرف قائلها ووثق بهم ، وهو ثقة يؤخذ بتعديله
وتجرحه . ونجد هذه الظاهرة نفسها عند معاصري الخليل والمتأخرين عليه في المعاجم
والرسائل اللغوية .

وقد ثارت ضجة حول شواهد العين ، ورماه أبو بكر الزبيدي بالاستشهاد
بالردول من أشعار المحدثين^(٢) . ولكن هذا الأمر غير صحيح ، لأننا رأينا الخليل
في الجزء المطبوع لم يستشهد بغير من وثق بهم من أمثال بشار وحفص ، فإذا كان
الزبيدي رأي في نسخته شيئا من ذلك فهو ولا شك من زيادات النساخ والقراء .
ولا تختلف طريقة الخليل في الاستشهاد بالقرآن والحديث والأمثال والأقوال
عنها في الشعر كثيرا ولكننا نلاحظ عليه فيها بعض أمور نشير إليها في هذه
الكلمة . قد كان أميل في الشواهد القرآنية إلى التعليق عليها وشرحها ، وذكر
ذات مرة القراءات في الآية^(٣) . وأكثر من الاستشهاد بالحديث ، وكان هذا مشار
نزاع كبير شغل النحويين حتى عصرنا الراهن ، بين مؤيد للاستشهاد به ومنكر .
يواسق هذا النزاع الطويل إلى رأي متوسط ، شرحه وهذبه وأكمله الشيخ محمد

(٢) السيوطي : الزهر ١/٤٢ .

(١) خزانة الأدب ١/١٧٨ .

(٣) البين ١٧٣ .

حضر حسين عضو مجمع اللغة المصري^(١) ، إذ صنف الأحاديث في ثلاثة أصناف :

(١) الصنف الأول لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة لأن رواته اهتموا بألفاظه لغرض خاص ، أو لأن الأدلة قامت على أنه لم يغير ، وهي الأحاديث التي تتعلل بالشروط التالية :

١ - الأحاديث التي يستدل بها على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام والأمثال النبوية ، وما أُطلق عليه عبارة جوامع الكلم ، مثل « حَمِي الوَطِيس » و « مات حتف أنفه » وغيرها ، لأن روايتها اعتنوا بألفاظها لأنها المقصودة من روايتها ، ولأنها قصيرة يسهل حفظها .

٢ - الأحاديث التي كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها ، كالألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة .

٣ - الأحاديث التي كان يخاطب بها كل قوم باقتهم ، إذا صح سندها ومثنها ، لأن الألفاظ هي المهمة فيها .

٤ - الأحاديث التي وردت بأسانيد مختلفة ، واتحدت ألفاظها ، مما يدل على أن روايتها لم يتصرفوا فيها . وليس من المهم أن تتعدد الأسانيد حتى يصل الحديث إلى الرسول أو إلى الصحابي ، لأن الصحابي ، العربي نفسه يستشهد بكلامه .

٥ - الأحاديث التي دونها المحدثون قبل فساد اللغة ، مثل عبد الله بن عمرو وأبان بن عثمان ، أو المحدثون الناشئون في يثبات عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة .

٦ - الأحاديث التي رواها محدثون لا يجيزون الرواية بالمعنى كابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلي بن المديني .

(ب) الصنف الثاني ، لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به ، وهي :

الأحاديث التي تأخر تدوينها إلى ما بعد فساد اللغة ، ولم تتعلل بأحد شروط

اللفظة الأولى من الأحاديث ، سواء أكان سندها مقطوعاً أم متصلاً . وذلك لبعدها
تدوينها عن الطبقة التي يحتاج بأقوالها وخاصة إذا أضيف إلى ذلك كثرة الأعاجم
في رجال سندها .

(ج) الصنف الثالث ، تختلف الآراء في الاحتجاج به ، وهو الحديث المدون
في وقت مبكر ، ولكن بعد فساد اللغة ، أي في القرن الثالث تقريباً ، لقلة عدد
الرواة الذين لا يحتاج بهم في سنده ، مثل أحاديث البخاري ومسلم . ويكون هذا
الحديث على نوعين :

- ١ — حديث يرد لفظه على وجه واحد ، والظاهر صحة الاحتجاج به .
- ٢ — حديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه ، فيجوز الاستشهاد بما جاء في
روايته المشهورة التي لم يصحها المحدثون ، أما الروايات الشاذة التي يصحها المحدثون
أنفسهم فلا يستشهد بها ، مثل كلمة « ناعوس » في الحديث « إن كلماته بلغت
ناعوس البحر » الذي يروى أيضاً « بلغت قاموس البحر » والواضح أنها تصحيف
قال محمد بن أبي بكر الأصفهاني : فاعمل الراوى لم يجد كتب كلمة قاموس . وكذلك
لا يستشهد بالروايات الشاذة التي يشك فيها روايتها أنفسهم مثل كلمة : « خطيط »
في الحديث : « ثم نام حتى سمعت غطيطة أو خطيطة » فهي غير معروفة في اللغة
قال ابن بطال : لم أجد كلمة « خطيط » بالخاء عند أهل اللغة .

ولكن دراسة الأحاديث التي استشهد بها الخليل في الطبعة الأولى من الجزء
الأول من العين تؤدي إلى القول بأنه لم يكن يتبع مذهباً معيناً في هذا النوع من
الاستشهاد ، فعنده حديثان اتفق عليهما الستة^(١) ، وحديث اتفق عليه الخمسة
(لم يورده ابن ماجه) ، وغيرهم^(٢) ، وحديث اتفق عليه الصحيحان^(٣) ، وحديثان
انفرد بهما البخاري (عن مسلم) وأورد أحدهما أيضاً ابن حنبل وابن سعد وابن
هشام^(٤) ، والثاني أبو داود وابن حنبل والترمذي ، وقال عنه الأخير : هذا

حديث حسن صحيح^(١) ، وحديث انفرد به مسلم (عن البخاري) وأورده النسائي أيضا^(٢) ، وأحاديث لم ترد في الصحيحين ، ووردت في غيرها من الستة^(٣) ، وقال الترمذي عن أحدها : « هذا حديث حسن صحيح » . ولكن إلى جانب هذه أحاديث ليست في الكتب الستة ، ولا مسند ابن حنبل أو مسند أبي داود الطيالسي وإنما وجدت أحدها في طبقات ابن سعد^(٤) وأكثرها في النهاية في غريب الحديث لابن الأثير^(٥) . وتوجد بعض أحاديث لم أجدها حتى في النهاية^(٦) .

ولم ترد هذه الأحاديث جميعها بالصورة التي ذكرها الخليل ، بل تختلف الروايات فيها ، وتختلف أحيانا في اللفظ الذي يستشهد بها عليه^(٧) . وكان الخليل يجمع بين الحديثين في حديث واحد أحيانا ، مثل حديث العنق عن الحسن والحسين . فالذي يرويه أبو داود ، والنسائي في سنتهما^(٨) ، وأحمد بن حنبل في مسنده^(٩) ، وابن الأثير في النهاية^(١٠) : « أن رسول الله (ص) عنق عن الحسن والحسين » وقد يزيد أحدهما « كبشا كبشا » . أو بكبشين كبشين وأما التصديق بوزن شعرهما ، فروى في حديث آخر أورده أحمد بن حنبل^(١١) ، قال عن أبي رافع « لما ولدت فاطمة حسنا قالت ألا أعنق عن ابني بدم ؟ قال : لا ، ولكن احلق رأسه ، وتصديق بوزن شعره من فضة على المساكين والأوقاض . وكان الأوقاض ناسا من أصحاب رسول الله (ص) محتاجين في المسجد أو الصفة . وقال أبو النضر : من الورق على الأوقاض ، يعني أهل الصفة ، أو على المساكين : فقلت ذلك . قالت : فلما ولدت حسينا

(٢) ١٢٤ .

(١) ٥٠ .

(٤) ٩٧ .

(٣) ١١ ، ١٦ ، ٤٩ .

(٥) ٢٠ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ .

(٦) ١٨ ، ٢٧ ، ٥١ ، ٥٨ ، ١٠٠ . (٧) ٣٤ ، ٥٠ ، ١٠٠ .

(٩) ٣٥٥/٥ ، ٣٦١ .

(٨) كتاب العقيدة فيهما .

(١١) مسند ٣٩٠/٦ ، ٣٩٧ .

(١٠) مادة عنق .

فقلت مثل ذلك . فالحديث الذى فى كتاب العين يجمع بين هذين الحديثين .
وربما لم يكن الخليل هو الذى فعل ذلك ، لأن الترمذى ذكر الحديث بما يشبه
سياق كتاب العين ، قال ^(١) : « حدثنا محمد بن يحيى القطعى ، ثنا عبد الأعلى ،
عن محمد بن إسحاق ، عن عبد الله بن أبى بكر ، عن محمد بن على بن الحسين ،
عن على بن أبى طالب ، قال : عرق رسول الله (ص) عن الحسن بشاة ، وقال
يا فاطمة احلقى رأسه وتصدقى بزنة شعره فضة ، فوزنته فكان وزنه درهما أو بعض
درهم . » ولكنه عقب على الحديث بقوله : هذا حديث حسن غريب ، وإسناده
ليس بمتصل ، أبو جعفر لم يدرك على بن أبى طالب فالحديث فيه غمز على
أى حال .

وإذن فالأحاديث الشواهد عنده تختلف قوة وضعفا ، ولم يبلغ أحدها مبلغ
التواتر (لأن الأحاديث التى أجمعت عليها الكتب الستة كانت تنتهى إلى ثلاثة من
الصحابة فى أكثر تقدير ، ما عدا ٤١ ، ٤٩ على وجه الظن) . وتختلف الرواية فى
ألفاظها اللغوية ، مما يجعل المرء لا يطمئن إليها . ولعل هذه الأمور هى التى جعلت
أبا حاتم بن حيان يقول عن الخليل : « يروى المقاطيع ^(٢) . » ولكننا يجب ألا نظن
أن الخليل وحده الذى فعل ذلك . فالحق أن بعض العلماء كانوا ينظرون إلى الأشياء
نظرة غير عملية فيضعون القواعد والأحكام ، ولكن الممارسين للعلوم كانوا لا يعيرون
هذه القواعد النظرية أدنى التفات . فجميع اللغويين الذين ألفوا فى المعاجم بعد الخليل
ساروا على طريقته فى الاستشهاد بالحديث ، والإكثار من ذلك . أما الذين تشددوا
، الحديث ، فهم النحويون ، لأن الراوى أو المحدث أكثر تعرضا للخطأ النحوى
منه للخطأ اللغوى .

ونشير فى ختام القول فى هذه المشكلة أن النزاع كان قائما بين النحويين على

(١) باب الحقيقة من كتاب الأضاحى فيه ١/١٨٤ .

(٢) السجاني : الأنساب ٤٢١ .

الاستشهاد بالحديث في النحو . أما الاستشهاد به في اللغة فقد كان أمرا مباحا ، قام به معاصرو الخليل ومن قبله ، ومن بعده ، في رسائلهم اللغوية الصغيرة ، ولكن على قلة نسبية ، فالخليل ليس فذا ولا مبتدعا في الاعتماد على الحديث في معجمه .

الأقوال :

جميع الأقوال التي استشهد بها في الجزء المطبوع لعرب فصحاء إسلاميين إلا الحسن البصري فهو فارسي توفي عام ١١٠ هـ ، والحق أن الحسن بلغ من اللغة والفصاحة شأوا بعيدا ، أعجب البصريين كل الإعجاب ، حتى قال عنه أستاذ الخليل أبو عمرو بن العلاء : « لم أرقروين أفصح من الحسن والحجاج » . ولا شك أن الخليل تأثر بنظرة أستاذه إليه ، وتسويته بينه وبين الحجاج ، الذي كان يعتبر من أفصح خطباء العرب في عهد بني أمية . ومقابلة هذه الشواهد بشواهد الرسائل اللغوية الصغيرة التي كانت شائعة في عهد الخليل تبين الاتفاق التام بين الشواهد في النوعين ، وفي طريقة الاستشهاد نفسها . فالخليل لم يأت بشيء من عنده في هذا الميدان ، إلا أنه وسع المجال ، فاستشهد بالفرس والمولدين الفصحاء العالمين ، ولم يكن يفعل ذلك معاصروه ، ولا من بعده .

مآخذ :

كتاب العين أول معجم عربي ، ومن الطبيعي ألا تخلو الأمور المبتكرة من مآخذ ونقص ، لا يحس بها أصحابها لانشغالهم بهذا الوليد الجديد وتصويره على غير مثال ، ولا بد أن يكون قاصرا ضعيفا شأنه شأن كل وليد . وكذا كان شأن كتاب العين ، وخاصة أنه اجتمع إلى ذلك وفاة مؤلفه قبل أن يتمه ، فقام بذلك العمل أحد تلاميذه ، فكان ذلك السبب الأول لأكثر هذه المآخذ ، وقد أوردت كتاب العين بعض هذه المآخذ المعجمات العربية كلها ، وبعضها الآخر مدرسته التي أخلصت لمنهجها . وأحاول في هذا الفصل أن أصف ما أخذته العلماء عليه خاصة ، أما ما شاركته

فيه مدرسته فتؤخره إلى ختام الكلام عنها ، وكذلك ما شاع بين معاجم العربية تؤخره إلى أواخر هذه الرسالة^(١) .

١ - أول هذه المآخذ التصحيف ، الذي اتهم به أكثر الباحثين بل كلهم . وعلمه الدكتور أحمد أمين^(٢) بأن الكتابة في ذلك العصر لم تكن تُنقَط ، وحروف اللغة العربية متقاربة في الشكل ، فبين الفاء في الوسط والعين تقارب ، والتاء والنون كذلك ... الخ . فأوقع هذا اللغة العربية ومؤلفاتها في كثير من اللبس . وقد أورد السيوطي في مزهره^(٣) ما أخذ على كتاب العين من التصحيف ، وتعداده قريب من السبعين مأخذا ، وقال في آخره : « هذا غالب ما ذكر أنه صحَّف فيه صاحب العين » . وأظن أن هذا العدد لا يستحق كل هذه الضجة ، التي أحدثها الأزهرى في مقدمة تهذيبه ، وكاد يقضى بها على صوت التحليل الوقور المتزن ، الذي لا يدعى زهوا ولا كبرياء ، لافي معجمه ولا في مقدمته . قال الأزهرى^(٤) : فلنذكر ... أقواما اتسموا بسمة المعرفة وعلم اللغة ، وألقوا كتباً أودعوها الصحيح والسقيم ، وحشوها بالزوال الفسد ، والمصحَّف المغير ، الذي لا يتميز ما يصح منه إلا عند الثَّقاب المبرز ، والعالم الفطن ، لنحذر الأغمار اعتماد ما دونوا ، والاستئانة إلى ما ألقوا . فمن المتقدمين الليث بن المظفر الذي نحل التحليل بن أحمد تأليف كتاب العين والحق أن الإنسان يشعر عند قراءة مقدمة التهذيب والتهذيب نفسه ، أن الأزهرى كان متعاملا على الليث ، كما تحامل على معاصريه ، وكأنما أراد أن يغض من معاجم سابقيه ومعاصريه جميعا ليرفع من شأن معجمه هو ، الذي صعد به إلى عنان السماء ، ووضعه في مرتبة سنية .

وهذا العدد من المآخذ ، يُنازع في بعضه ، أو كثير منه ، فالسيوطي

(٢) ضى الاسلام ٢/٢٦٩ .

(٤) تهذيب اللغة ١ : ٢٨

(١) وانظر وصف الكتب التي نقدته .

(٣) ١٩٣/٢

يقول^(١) : « وذكر في (باب حنك) يقال للعود الذي يضم العراصيف حنكة وحناك . . والرواية عن أبي زيد حنكة وحباك ، فيما أخبرني به إسماعيل . وروى أبو عبيد بالنون ، فصحف كتصحيح صاحب العين » . ويقول أيضا^(٢) : « وذكر في (باب رغل) رغلها رغلًا رضمها في عجلة ، والصواب بالزاي ، عن أبي زيد ، وقد صحف أبو عبيد هذا الحرف أيضا » . فمن أدرام بأن أبا زيد لم يصحف ، والتحليل وأبا عبيد أصابا ؟

ويقول الأب أنستاس الكرملي^(٣) معاقا على أحد نقود الأزهرى للعين : « قال الخليل في مادة (خ ص ب) الخصب (ومضبوطة ضبط قلم بكسر الخاء المعجمة ، وإسكان الصاد المهملة ، وفي الآخر باء موحدة تحتية) حية بيضاء تكون في الجبل . قال الأزهرى : وهذا تصحيف ، وصوابه الخضب بالخاء والصاد . وقال : وهذه الحروف وما شاكلها ، أراها منقولة من صحف سقيمة إلى كتاب الليث ، وزيدت فيه ، ومن نقاها لم يعرف العربية فصحف وغير ، فأكثر .

« على أن الخضب بمعنى حية بيضاء جبلية واردة أيضا في قاموس الفيروز أبادي ، إلا أنه ضبطها بضم الأول في هذا المعنى . ونظن الصواب مع اللسان ، لأن الكلمة من قبيل احتباء التصحيف ، أي أن نقطة الكلمة تنتقل من حرف إلى حرف ، فقد قالوا مثلاً العبرب ، والعزب ، والعرب (أي السحاق) ، وقالوا الحال والخال والجال ، بمعنى الراية . ومثل هذه التصحيفات كثيرة ، وسببها تشابه الحروف بعضها لبعض .

« وهناك سبب آخر ، هو أن الخضب للحية تجانس Aspis فإذا حذفنا من آخرها الـ As وهو علامة الإعراب عندهم رأينا الكلمتين واحدة في اللفظ والمعنى ، أي خضب أو خضب وبلسان العالم Coluber Haic وقال العلامة بوازاق

(٢) الزمر ٢/١٩٥

(١) الزمر ٢/١٩٣

(٣) مجلة الثقافة ، السنة الأولى ، العدد ٢٢٠ ص ٤٢ .

E.Boisacq : إن أصل الكلمة اليونانية مجهول ، وقد ظن لاوى Lewy أن الكلمة عبرية التجار من (صفا) أى الأصلة . ونحن نقول إنها من العربية كما ترى .

وآخر الأمر فإننا نقول مع السيوطي^(١) : « إن سلم فيه ما ادعى من التصحيف ، يقال فيه ما قاله الأئمة : ومن ذا الذى سلم من التصحيف » . زد على ذلك أن الليث ربما صحف بعض الألفاظ وهو يقرؤها من الصحف التى تركها الخليل .

٢ — أخذ عليه أبو بكر الزبيدي فى استدراكه وأحمد بن فارس انفرادهم بكثير من الألفاظ ، مثل قوله^(٢) : « التاسوعاء اليوم التاسع من الحرم . وقال الزبيدي ... لم أسمع بالتاسوعاء ، وأهل العلم مختلفون فى عاشوراء ؛ فمنهم من قال إنه اليوم العاشر من الحرم ، ومنهم من قال إنه اليوم التاسع » .

ولكن الانفراد ببعض الأشياء أمر طبيعى ، وقد انفرد كثير من اللغويين بأشياء ، كما يظهر من النوع الخامس فى مذهب السيوطي ، الذى يقول^(٣) : « وحكمه القبول إن كان المتفرد به من أهل الضبط والإتقان كأبى زيد والخليل والأصمعى ... وشرطه ألا يخالفه فيه من هو أكثر عددا منه » .

٣ — أخطاء صرفية اشتقاقية كذكر حرف مزيد فى ملحة أصلية ، أو مادة ثلاثية فى مادة رباعية^(٤) ، ونحو ذلك . ومثاله قوله : « التحفة مبدلة من الواو ، وفلان يتوحف . قال الزبيدي^(٥) : ليست التاء فى التحفة مبدلة من الواو ، لوجودها فى التصاريف . وقوله يتوحف ، منكر عندى » . وربما أدخل الناقدون فى هذا الصنف إيراد الثنائى الخفيف والثلاثى المضاعف المفكوك المثلين (تحت مثلا) والرباعى المضاعف فى الثنائى المضاعف ، وأمثال دهدع من

(٢) المرجع فيه ٦٦/١ .

(٤) قس المرجع ٤٣/١ .

(١) الزمر ٤٤/١ .

(٢) قس المرجع ٦٣ .

(٥) قس المرجع ٥٥ .

الرباعى فى الثلاثى ، وأبواب اللقيف ، وخططه الرباعى بالخامسى ، والمعتل الواوى باليائى والمهموز . ومن هذا المصنف أيضا خطؤه فى بعض القواعد ، مثل قوله ^(١) : « ليس فى الكلام نون أصلية فى صدر كلمة . قال الزبيدى فى استدرأكه : جاءت كثيرا فى صدر الكلمة نحو نهشل ونهسر ونعنع » .

٤ — اختلاف نسخه واضطراب رواياته وما وقع فيه من الحكايات عن المتأخرين ، والاستشهاد بالمرذول من أشعار المحدثين . وقد علل ثعلب هذا بأنه من زيادات الناس فيه ، وبأن الكتاب لم يؤخذ من العلماء الذين حشوه وإنما وجد بنقل الوراقين ^(٢) . وقد أدخل البصرة على يد أحدهم . ومن الطبع أن ذلك لا يعيب الخليل ، ولا كتابه الأصلي ، ولكن على مستعمله أن يخلصه من هذه الشوائب . وقد فعل ذلك العلماء الذين رجعوا إليه ، من أمثال الأزهرى والقالى وأحمد بن فارس ولذلك لا تجد عندهم فى مقتبساتهم من العين ، أغلب الأسماء المذكورة فى الجزء المطبوع ، ولا ما روى عنها .

ويتصل بهذا المآخذ إيراد الألفاظ المولدة ، قال ^(٣) : « بس بمعنى حسب . قال الزبيدى فى استدرأكه : بس بمعنى حسب غير عربية » وقد رأينا الخليل ميالا إلى أمثال تلك الألفاظ مع معرفته بعدم التكلم بها فى البوادر .

٥ — إهماله أبنية مستعملة فى اللغة ، لم يذكرها لأنه لم يسمع فيها شيئا ، ووصفها بأنها مهمل . وقد استدرك عليه اللغويون كثيرا من هذه الأبنية ؟ وأشاروا إلى أنها مهملات عند الخليل . قال أحمد بن فارس ^(٤) : « وفى كتاب الخليل أن هذا البناء مهمل . وقد يشذ عن العالم الباب من الأبواب » والسبب فى هذا النقص عند الخليل معروف فهو أول من جمع فى اللغة كتابا كبيرا ، فالعلم لا يزال بادئا فى

(٢) نفس المرجع ٤٢/١ .
(٤) مقاييس اللغة ، مادة عكش

(١) نفس المرجع ٤١/٢ .
(٣) نفس المرجع ١٤٨ .

عهده . وقد أكل من جاء بعده من اللغويين هذا النقص في معاجمهم العامة أو ردودهم على الخليل ، وتكلامهم له .

٦ — يتصل بالنقص السابق ، نقص آخر داخل المواد نفسها التي ذكرها ووصفها بأنها مستعملة ، فهذه المواد لم يستوف صيغها ، ولا معانيها المختلفة الكثيرة . وقد أحاط بهذا النقص نفس الظروف التي أحاطت بسابقه ، وناله ما ناله من علاج من المتأخرين . ويكفي أن تضاهى أى مادة من مواد العين بمثلتها من أى معجم متأخر ، لترى الفرق واضحاً بارزاً .

وأختم المآخذ بالإشارة إلى أن طبعة الكتاب سيئة ، تكثر فيها العبارات الملتوية ، وخاصة في المقدمة ويختل الترقيم ، ووضع الأشرطة الشعرية . ويبدو أن النسخة ، أو النسخ التي اعتمد عليها الناشر لم تكن جيدة ، ولم تكن المراجع متوفرة بين يديه . ولكننا على الرغم من ذلك نشكر له جهده ، وإخراجه لنا هذا الجزء من كتاب يعتبر من أقدم الكتب العربية .

وصفة القول بعد شرح هذه المآخذ قول السيوطي^(١) : « أما أنه يُخطأ في لفظة من حيث اللفظ ، بأن يقال هذه اللفظة كذب ، أو لا تعرف ، فعاذ الله » لم يقع ذلك ، وحينئذ لا قدح في كتاب العين .. ولكن السيوطي في قوله هذا مغال بعض الشيء ، فقد افرد الخليل بألفاظ غريبة ، نُبّه عليها في المعاجم ، ومر علينا بعضها .

ولكن أئني للمتأخرين أن يفهموا هذه الحقائق فقد كان يكفي أن يذكر أمامهم كتاب العين حتى تنهال الشتائم والتهم جزافاً . وأقرب مثال لذلك الأشموني الذي قال عن لفظ افرد به الخليل^(٢) : « ونذر قريبلانة » . لأنه زيد فيه حرفان

(١) الزهر ١/٤٤ .

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ١٥٥/٤ .

[أى فى الخامس] وأحدهما نون . وقيل : إنه لم يسمع إلا من كتاب العين ، فلا يلتفت إليه .

ومن الطبيعى أن يشاركه الصبان محشيه فى شتائه ، قال : « قوله (إلا من كتاب العين) أى المحشو بالخطأ » . ومن الواضح أنه يقصد أخطاء لغوية ، والكتاب مبرأ من ذلك ، ولكنها الشهرة السيئة .

مؤلف العين :

أثار كتاب العين ضجة عظيمة حال وصوله إلى البصرة ، وتشعبت فيه الآراء بين الهم والمدح ، وافتقرت أيضا بين تصديق نسبه إلى الخليل وردها . وبقي هذا الخلاف عهدا بعيدا ولكنه كاد أن يستقر اليوم . فقد ذهب الناس قديما فى مؤلف الكتاب إلى فرق ثلاثة : تؤيد أولاها أن الخليل هو مؤلف الكتاب ، وتنكر فيه ثانيها ذلك ، أما الثالثة فتقف موقفا وسطا . وتتبع آراءهم فى هذا الموضع لأنها لقي أصحابا كثيرة على الكتاب نفسه ، وما فيه من خصائص .

أما الفريق المؤيد فتألف قديما من المبرد ، وابن درستويه ، والزجاجي ، وابن حريد ، وابن فارس ، وابن عبد البر ، وابن خير ، وابن الأنباري ، وابن خلدون ، وحديثا من جورجى زيدان ، ومحمد بن شنب ، ومحمد صديق حسن خان^(١) . ولا داعى لذكر أقوالهم .

المنكرون :

أما من تنسب إليه أقوال تنكره فكثيرون أشهرهم النضر بن شميل ، ومؤرج الدوسي ، ونصر ابن على الجهضمي ، وأبو الحسن الأخفش ، وأبو حاتم

(١) ابن حريد : الجهرة ٣/١ . ابن فارس : المقاييس ٣/١ ابن الأنباري : نزعة الألبا . . .
ابن خلدون المقدمة ٤٥٥ . للسيوطي : الزهر ٥/١ . جورجى زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية ١٢٢/٢ ، دائرة المعارف الإسلامية ، مادة خليل .

السجستاني ، وابن دريد ، وابن فارس ، وابن جنى ، والقالي ، والأزهري ، وغيرهم^(١) . ولم يرو لنا أقوالهم جميعا ، ولذلك أسوق هنا ما وصلت إليه من أقوال :

١ — سئل النضر بن شميل^(٢) (٢٠٤ هـ) عنه فأنكره ، فقيل له : « لعاه ألفه بعدك ؟ » فقال : « أو خرجت من البصرة حتى دفنت الخليل بن أحمد ؟ » .

٢ — روى أبو علي القالي^(٣) : « لما ورد كتاب العين من بلد خراسان في زمن أبي حاتم ، أنكره أبو حاتم وأصحابه أشد الإنكار ، ودفعه بأبلغ الدفع » .

٣ — قال ابن النديم^(٤) : « لم يرو هذا الكتاب عن الخليل بن أحمد ، ولا روى في شيء من الأخبار أنه عمل هذا البتة » .

٤ — قال الأزهري^(٥) : « كان الليث رجلا صالحا عمل كتاب العين ، ونسبه إلى الخليل لينفق كتابه باسمه ، ويرغب فيه » .

٥ — قال ابن فارس^(٦) : « قال بعض الفقهاء كلام العرب لا يحيط به إلا نبي ، وهذا كلام جرى أن يكون صحيحا . وما باننا أن أحدا ممن مضى ادعى حفظ اللغة كلها . فأما الكتاب المنسوب إلى الخليل وما في خاتمه من قوله : « هذا آخر كلام العرب » ، فقد كان الخليل أروع وأتقى لله جل ثناؤه من أن يقول ذلك » .

٦ — قال ابن جنى في الخصائص^(٧) : « أما كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد مالا يحوز أن يُحمَل على أصغر أتباع الخليل فضلا عن نفسه . ولا محالة أن هذا تخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره . . وإن كان للخليل فيه عمل فإنما هو أنه أوما إلى عمل هذا الكتاب إيماء ، ولم يله بنفسه ولا قهره ولا حرره » .

(١) السيوطي : الزهر ١/ ٣٨ — ٤٥ . (٢) باقوت : معجم الأدباء ٦/ ٢٢٧ .

(٣) السيوطي : الزهر ١/ ٤٢ . (٤) ابن النديم : الفهرست ٤٢ .

سيوطي : الزهر ١/ ٣٩ . التهذيب ١ : ٢٨ . (٦) للصاحي ١٨ .

(٧) ٣ : ٢٨٨ . السيوطي : الزهر ١/ ٤٠ .

ويدل على أنه قد كان نحا نحوه أنى أجد فيه معاني غامضة ونزوات للفكر لطيفة ،
وصنعة في بعض الأحوال مستحكمة . وذاكرت به يوما أبا علي فرأيت منكره له ،
فقلت له : إن تصنيفه منساق متواتر ، وليس فيه التعسف الذي في كتاب الجماهر .
فقال : الآن إذا صنف إنسان لغة بالتركية تصنيفا جيدا ، أيؤخذ به في العربية .
أو كلاما هذا نحوه .

٧ — استدلال أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي^(١) على أنه ليس للخليل :

(أ) بما وقع فيه من الحكايات عن التأخرين والاستشهاد بالمرذول من
أشعار المحدثين .

(ب) وبأن جميع ما وقع فيه من معاني النحو إنما هو على مذهب الكوفيين ،
وبخلاف مذهب البصريين .

الرد عليهم :

١ — أما قول النضر بن شميل فيجب أن تقف أمامه حذرين . فهو ينكر على
الخليل تأليف الكتاب وينكر أنه ابتعد عنه حتى وفاته . ولكن النضر نفسه
قال^(٢) : « أقمت بالبادية أربعين سنة » . ولما أضرب به المقام في البصرة من ضيق
المعيشة رحل إلى خراسان ، واتصل بالمأمون ، وأقام بها وبمرو^(٣) . فهل هذه
الرحلات في البوادي ، إن قلنا إن رحلته إلى خراسان كانت بعد وفاة الخليل ،
لم تكن غيبة عن الخليل ؟ أظن أنها غيبة ، وغيبة طويلة ، كان في وسع الخليل أن
يؤلف فيها كتبها لا كتابا واحدا . ويتضح من تاريخ وفاة النضر (٢٠٤ هـ) أنه
لم يقم بهذه الغيبة الطويلة ، ثم سفره إلى خراسان جميعا بعد وفاة الخليل ، ولذلك
لا نوافق النضر على قوله . يضاف إلى ذلك أن الروايات مضطربة بصدده موقفه

(٢) ابن الأنباري : نزع الألبا ١١١ .

(١) نفس المرجع ٤٢ ، ٤٣ .

(٣) السيوطي : البنية ٤٠٤ .

وموقف تلاميذ الخليل الآخرين فهو معارض ، ومؤلف لكتاب يسمى « المدخل إلى كتاب العين » ومكمل للعين نفسه ^(١) .

٢ — وأما قول أبي على القالى بإنكار أبي حاتم له ، فهو يدل على رأى أبي حاتم وأصحابه فى الكتاب ، وما وقع فيه من اضطراب وزيادات ، جعلتهم يرفضونه ولا يرضون عنه . ولكن هذا لا يجمنا تنكر على الخليل إسهامه فيه ، وخاصة أن القالى نفسه وثق به ، وأدخله فى بارعه ، ونسب مواده إلى الخليل .

٣ — أما قول ابن النديم فيقوم على شقين : عدم رواية أحد الكتاب عن الخليل ، وعدم إخبار أحد بأنه من تأليفه . والشق الأول تبطله الروايات التالية :
صرح ابن فارس ^(٢) بأنه روى كتاب العين عن على بن إبراهيم القطان ، عن أبي العباس أحمد بن إبراهيم المدائنى ، عن أبيه إبراهيم بن إسحاق عن بندار بن لزة الأصفهاني ومعرف بن حسان ، عن الليث عن الخليل . وذكر أبو محمد بن درستويه ^(٣) أنه سمع كتاب العين عن أبي الحسن على بن مهدي الكسروي ، عن محمد بن منصور المعروف بالزجاج الحدث ، عن الليث بن المظفر ، عن الخليل . وسمعه مع ابن درستويه من على بن مهدي ابن العلاء السجستاني ، ثم أخذ دعلج نسخته : ورواه أيضا أبو على ^(٤) القسائي ، عن الحافظ أبي عمر بن عبد البر ، عن عبد الوارث بن سفيان ، عن القاضي منذر بن سعيد ، عن أبي العباس أحمد ابن ولاد الفحوى ، عن أبيه ، عن أبي الحسن على بن مهدي ، عن أبي معاذ عبد الجبار بن يزيد ، عن الليث بن المظفر بن نصر بن سيار ، عن الخليل . ورواه عن هذا السند أيضا أبو بكر محمد بن خير ^(٥) . ومنذر بن سعيد البلوطى هو صاحب النسخته المشهورة التى كتبها بالقبروان وعورضت بنسخة شيخه بمكة . ولكن الليث بن المظفر ، على الرغم من عدم معرفتنا بتاريخ وفاته ، يرجح أنه توفي

(٢) القاييس ٣/١ .

(٤) السيوطى : الزهر ٤٦/١ .

(١) وفیات الأمان ٢٥٣/١ .

(٣) ابن النديم : الفهرست ٤٣ .

(٥) فهرسة ما رواه من חיويه ٢٤٩ .

عام ١٨٠) (١). وتوفي راويته قتيبة بن سعيد عام ٢٤٠ ، عن حوالى تسعين سنة (٢). فيرجح إذن أن أبا معاذ عبد الجبار بن يزيد ، راويته الثانى ، توفي حوالى هذا التاريخ . ولما كان على بن مهدي توفي فيما بين عامى ٢٨٣ ، ٢٨٩ ، فى أثناء ولايته بدر المعتضى على أصبهان . فقد جعل هذا المستشرق برونلش (٣) يميل إلى أنه اطلع على كتاب العين فى النصف الثانى من القرن الثالث ، أى بعد وفاة أبى معاذ . واستنتج من ذلك أن رواية ابن النديم أصح ، أى أن على بن مهدي لم يأخذ عن أبى معاذ مباشرة ، وإنما أخذ عن حفيد الليث محمد بن منصور . ويميل بنى إلى هذا الاستنتاج ، حياة على بن مهدي فى عهد حفيد الليث ، وانفصاله عنه . يجيلين ، لا جيل واحد ، كما فى رواية أبى معاذ . وروى الكتاب أيضا شمر ، عن محارب من أهل مرو (٤).

اجتماع هذه الروايات يجعلنا ننكر على ابن النديم قوله الذى وافق فيه ثلث (٥) ونقبل قول السيوطى (٦) : « وقدما اعتنى به القدماء ، وقبله الجهابذة » ، ونرجح أنه بنى أنه « وجد بنقل الوراقين » ، ولم يروه عن الخليل والطاء المذكورين فيه علماء ثقات (٧) ، أو أنه عنى أن جميع رواياته تنتهى إلى الليث وحده ، ولم يروه أحد غيره من تلاميذ الخليل . وسبب ذلك ظروف تأليف الكتاب . والشق الثانى تنكره أقوال الطائفة الثانية من العلماء الذين ذكرناهم ، وأقوال الطائفة الثالثة .

٤ — أما عبارة الأزهرى التى رواها السيوطى ، فبتورة من موضعها فى مقدمة تهذيب اللغة فلم يتضح مقصوده منها ، فقد قال (٨) : « فمن المتقدمين الليث بن المظفر الذى نقل الخليل بن أحمد تأليف كتاب العين جملة ، لينفقه باسمه ، ويرغب فيه من حوله » . فهو لا ينكر نسبة الكتاب إلى الخليل ، وإنما ينكر أن كل

(١) صديقه الفارسى : العرب فى الفصحى ، مجلة إسلاميات ٦٩ .

(٢) مجلة إسلاميات ٦٩ .

(٣) قس المرجع ٧٠ .

(٤) تهذيب اللغة ١ : ٣٠ .

(٥) السيوطى : الزمر ١/ ٣٩ .

(٦) قس المرجع ٤٥ .

(٧) قس المرجع ١/ ٣٩ ، ٤٢ .

(٨) تهذيب اللغة ١ : ٢٨ .

ما فيه وجملته له . ومما يوضح رأيه هذا ، أنه يتبع قوله السابق الخبر التالي « وأثبت لنا عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي القتيه أنه قال : « كان الليث بن المظفر رجلا صالحا ، ومات الخليل ولم يفرغ من كتاب العين ، فأحب الليث أن ينفق الكتاب كله ، فسمى لسانه الخليل . فإذا رأيت في الكتاب : سألت الخليل بن أحمد ، أو أخبرني الخليل بن أحمد ، فإنه يعني الخليل نفسه . وإذا قال : قال الخليل ، فإنما يعني لسانه نفسه » . فالخبر يبين لنا رأى الأزهري في الكتاب ، بغض النظر عن صحة هذا الخبر أو زيفه ، فهو يرى أن الخليل أسهم فيه بقسط ، ثم أكمله الليث . ويقول الأزهري أيضا في مقدمة التهذيب^(١) : « لم أر خلافا بين اللغويين أن التأسيس المحمل في أول كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد وأن ابن المظفر أكمل الكتاب عليه بعد تآلفه إياه عن فيه » .

هـ — وأما قول ابن فارس فلا يدل على إنكساره على الخليل تأليف العين ، وخاصة إذا ضمنا إليه ما قاله في صدر كتابه مقاييس اللغة . والأمر الوحيد الذي يدل عليه ، هو نفي صدور هذه العبارة عن الخليل ، لورعه وتقواه . يضاف إلى ذلك أن ابن فارس أساء فهم عبارة الخليل ، قال الأزهري في مقدمة تهذيبه^(٢) : « وإنما أراد الخليل رحمه الله أن حروف اب ت ث عليها مدار جميع كلام العرب ، وأنه لا يخرج شيء منها عنها ، فأراد بما ألف منها معرفة جميع ما يتفرع منها إلى آخره ، ولم يرد أنه حصل جميع ما لفظوا به من الألفاظ على اختلافها ، ولكنه أراد أن ما أسس ورسم بهذه الحروف ، وما بين من وجوه ثنائيا وثلاثيا ورباعيا وخماسيا في سائلها ومعتلها ، على ما شرح من وجوهها أولا فأولا ، حتى انتهت الحروف إلى آخرها ، يعرف به جميع ما هو من ألفاظهم ، إذا تدبّع ، لا أنه تتبعه كله فحصله ، أو استوفاه فاستوعبه ، من غير أن فاته من ألفاظهم لفظة ، ومن معانيهم للفظ الواحد معنى . ولا يجوز أن يخفى على الخليل مع ذكاء فطنته ، وثقوب فهمه ،

أن رجلا واحدا ليس بنبي يوحى إليه [لا] يحيط علمه بجميع لغات العرب وألفاظها على كثرتها حتى لا يفوته منها شيء . وكان الخليل أعقل من أن يظن هذا ، وإنما معنى جماع كلامه ما بينته ، فتفهمه .

وقد أساء فهم العبارة كثيرون غير ابن فارس ، قال الأزهرى أيضا^(١) : « قد أشكل معنى هذا الكلام على كثير من الناس ، حتى توهم بعض المتحذلقين أن الخليل لم يف بما شرط لأنه أهمل من كلام العرب ما وجد في لغاتهم مستعملا . وقال أحد البشتى الذى ألف كتاب التكملة : نقص الذى قاله الخليل ما أودعناه كتابنا هذا أصلا ، لأن كتابنا يشتمل على ضعفى كتاب الخليل ويزيد ، وسترى تحقيق ذلك إذا حزت جملة ومبحث عن كنهه » . قال الأزهرى : « ولما قرأت هذا الفصل [أى هذا الكلام] من كتاب البشتى استدلت به على غفلته وقلة فطنته وضعف فهمه ، واشتفت أنه لم يفهم عن الخليل ما أراده ، ولم يفطن للذى قصده » .

فالخليل قصد الأبنية ، أما ابن فارس فظن أنه قصد ألفاظ العربية ومعانيها جميعها ، ولذلك قال ما قال ، ولو فهمها على وجهها الصحيح ما أنكر منها شيئا .

٦ — أما عبارة ابن جنى فتبين لنا أنه هو نفسه كان يميل إلى أن فكرة الكتاب ومنهجه من عمل الخليل ، وأن أبا على الفارسي اعترض على ذلك ، وآتى بمثاله الذى لا ينطبق على هذه الحالة هنا ، ولذلك ندع قوله إلى غيره .

٧ — أما رأى أبى بكر محمد بن حسن الزبيدى فيستند فى الحق على دليلىين قوين . ولكن قبل مناقشتهما نحب أن نقول إنه هو نفسه يستخلص منهما^(٢) أن « أكثر الظن فيه أن الخليل سبب أصله ، وثقف كلام العرب ثم هلك قبل كماله ، فتعاطى إتمامه من لا يقوم فى ذلك مقامه » . ويستمد الدليل الأول أهميته من الأقوال المذكورة فى الكتاب ، منسوبة إلى من عاش بعد وفاة الخليل ، أو بعبارة أبى بكر

(١) نفس المرجع ٥٣ .

(٢) السيوطى : الزهر ١/١٤١ .

للزبيدي نفسه^(١) « اختلاف نسخة ، واضطراب رواياته ، إلى ما وقع فيه من الحكايات عن التأخرين والاستشهاد بالردول من أشعار المحدثين . فهذا كتاب منثور بن سعيد القاضي الذي كتبه بالقيروان وقابله بمصر بكتاب ابن ولاد ، وكتاب ابن ثابت المنتسخ بمكة ، قد طالعناها فالفينا في كثير من أوجهها . أخبرنا المصري عن أبي عبيد ، وفي بعضها ، قال ابن الأعرابي . وقال الأصمعي : هل يجوز أن يكون الخليل يروي عن الأصمعي وابن الأعرابي أو أبي عبيد فضلا عن المصري ؟ وكيف يروي الخليل عن أبي عبيد ، وقد توفي الخليل سنة سبعين ومئة ، وفي بعض الروايات سنة خمس وسبعين ومئة ، وأبو عبيد يومئذ ابن ست عشرة سنة ، وعلى الرواية الأخرى ابن إحدى وعشرين سنة ، لأن مولد أبي عبيد سنة أربع وخسين ومئة ، ووفاته سنة أربع وعشرين ومئتين ؟ ولا يجوز أن يسمع عن المصري علم أبي عبيد إلا بعد موته . وكذلك كان سماع الخشني منه سنة سبع وأربعين ومئتين فكيف يسمع الموتى في حال موتهم أو ينقلون عن ولد من بعدهم ؟ »

ونحن نسلم للزبيدي بكل ما أتى به ، ونوافق أنه جميع هذه الروايات ليست للخليل ، ولكن هذا لا يعني إنكار تأليف الخليل للكتاب جملة ، وإنما يعني أن هناك زيادات أدخلت في الكتاب بعد تدوينه . وليس هذا بالأمر الغريب في الكتب العربية . ولنضرب المثل بكتاب النوادر لأبي زيد المطبوع في بيروت ، فهو على المواد المنسوبة إلى غير أبي زيد من تلاميذه وغير تلاميذه ؛ أو بنوادر الأصمعي التي حدث لها في خزائن آل طاهر ما حدث للعين في خزائنهم ، ولكن الأصمعي بين ما زيد في نوادره ، أما الخليل فتوفي قبل ذلك .

يضاف إلى ذلك أن الكتاب تسربت إليه أشياء ليست من الخليل في أثناء تدوينه ونسب الكلام عليها في حينها .

والدليل الثاني يشرحه الزبيدي فيقول^(١) : « ومن الدليل على صحة ما ذكرناه أن جميع ما وقع فيه من معاني النحو إنما هو على مذهب الكوفيين ، وبخلاف مذهب البصريين . فمن ذلك ما بدى الكتاب به وبني عليه من ذكر مخارج الحروف في تقديمها وتأخيرها ، وهو على خلاف ما ذكره سيبويه عن الخليل في كتابه ، وسيبويه حامل علم الخليل وأوثق الناس في الحكاية عنه ، ولم يكن ليختلف قوله ولا لينقض مذهبه . ولنا نزيد تقديم حرف العين خاصة للوجه الذي اعتل به ولكن تقديم غير ذلك من الحروف وتأخيرها . وكذلك ما مضى عايه الكتاب كله من إدخال الرباعي المضاعف في باب الثلاثي المضاعف وهو مذهب الكوفيين خاصة . وعلى ذلك استمر الكتاب من أوله إلى آخره ، إلى ما سندكره من نحو هذا . ولو أن الكتاب للخليل لما أعجزه ولا أشكل عليه تثقيف الثنائي الخفيف من الصحيح والمعتل ، والثنائي المضاعف من المعتل ، والثلاثي المعتل بعلتين ، ولما جعل ذلك كله في باب سماء اللفيف فأدخل بعضه في بعض وخطط فيه خلطاً لا ينفصل منه شيء عما هو بخلافه ، ولوضع الثلاثي المعتل على أقسامه الثلاثة ليستبين معتل الياء من معتل الواو والمهمزة ، ولما خطط الرباعي والخماسي من أولها إلى آخرها . »

وتبين لنا سابقاً من دراسة مذهب الخليل في مخارج الحروف وأبنية الأفعال المختلفة بالتفصيل في وصف مقدمة كتاب العين ، أن أبا بكر الزبيدي غير دقيق في كلامه ، وأن ليس بصحيح أن مذهب الخليل موافق فيها لمذهب الكوفيين . ولكنه خالف البصريين فيها أحياناً . ووافقهم أحياناً أخرى . فنظر المتأخرون إلى ما خالف فيه البصريين على أنه كوفي ولو لم يوافق الكوفيين كما حدث في نظام مخارج الحروف . ولو كان ما جاء في الكتاب من نحو يوافق مذهب الكوفيين ما عابه هؤلاء . ولكننا نسمع عكس ذلك : المبرد البصري يرفع من قدره ، وتعلب والمفضل ابن سلمة الكوفيان بعيانه^(٢) .

الطائفة الثالثة :

ويؤدى بنا ذلك إلى الطائفة الثالثة ، وتألقت قديما من ثعلب وإسحاق بن راهويه والسيرافى والأزهري وابن المعتز وأبى الطيب اللغوى وأبى بكر الزبيدى ، وغيرهم ، وأخيرا من السيوطى والأب أنستاس الكرملى وغيرهما . وتؤخر قول ثعلب لأنه يحتاج إلى وقفة طويلة . أما ابن المعتز فقال^(١) : « كان الخليل منقطعاً إلى الليث فلما صنف كتابه العين خصه به . فخطى عنده جدا ووقع منه موقعا عظيما ووهب له مئة ألف . وأقبل على حفظه وملازمته ، فحفظ منه النصف . واتفق أنه اشترى جارية نفيسة ففارت ابنة عمه ، وقالت : والله لأغيظنه ، وإن غظته فى المال لا يبالي ، ولكن أراه مكبا ليله ونهاره على هذا الكتاب ، والله لأفجعه به ؛ فأحرقتة . فلما علم اشتد أسفه . ولم يكن عند غيره منه نسخة ، وكان الخليل قد مات ، فأملى النصف من حفظه ، وجمع علماء عصره وأمرهم أن يكملوه على نمطه ، وقال لهم : مَثِّلُوا واجتهدوا . فعملوا هذا التصنيف الذى بأيدي الناس » . وهذه القصة « الرومنسية » لها دلالتها . . . دلالتها على حياة القصور والبلاط ، حيث تختلف الجوارى ويكيد بعضهن لبعض ، وحيث لا تكفى نكبة المال للإغظة . . . نعم حياة القصور التى عاش فيها ابن المعتز لا الليث . ولها دلالتها أيضا على أن كثيرا من معلومات الكتاب ترجع إلى علماء أرواة غير الخليل .

وقال محمد بن عبد الواحد الزاهد^(٢) : « حدثنى فتى قدم علينا من خراسان وكان يقرأ على كتاب العين ، قال : أخبرنى أبى ، عن إسحاق بن راهويه ، قال : كان الليث صاحب الخليل بن أحمد رجلا صالحا ، وكان الخليل عمل من كتاب العين باب العين وحده ، وأحب الليث أن ينفق سوق الخليل فصنف باقى الكتاب وسمى نفسه الخليل . وقال لى مرة أخرى : فسمى لسانه الخليل من حبه

(١) للسيوطى : الزهر ١ ٤٩ .

(٢)

للخليل بن أحمد ، فهو إذا قال في الكتاب قال الخليل بن أحمد فهو الخليل ، وإذا قال ، وقال الخليل مطلقا ، فهو يحكى عن نفسه . فكل ما في الكتاب من خلل فإنه منه لا من الخليل . وقد واقه الأزهرى على هذا الخبر ، ولكننا لا نوافق على هذا ولا نقبل ما يرويه هذا الفتى الخراسانى عن أبيه ، ولا نطمئن إلى الخليلين ، أو الأخلاء الثلاثة ، إن تحرينا الدقة في التعبير ، كما تحراها فتاح ، فمعظم ما في مقدمة العين التي رأى الأزهرى أن جميع العلماء يتفقون على أنها للخليل بن أحمد منسوب إلى الخليل « فقط » لا الخليل بن أحمد . وفي الكتاب (١) حوار يدور بين الليث والخليل « فقط لا ابن أحمد » فهل نطبق على ذلك قاعدة الفتى الخراسانى ، أو نطبقها حيث نهوى ، ولا نطبقها حيث يقودنا مزاجنا إلى ذلك ؟

وقال السيرافى (٢) : « عمل [الخليل] أول كتاب العين المعروف المشهور ، الذي به يتهيا ضبط اللغة » وعاق السيوطى (٣) على قوله بما يلى : « وهذه العبارة من السيرافى صريحة في أن الخليل لم يكمل كتاب العين » .

وقال بعضهم (٤) : « عمل الخليل من كتاب العين قطعة من أوله إلى حرف الغين ، وكله الليث ولهذا لا يشبه أوله آخره » . وسار على هذا رأى كثيرون . ولكننا لا نستطيع أن نسايرهم استنادا إلى الجزء المطبوع من من كتاب العين ؛ لأن فيه كثيرا من الآراء المنسوبة إلى غير الخليل . ولذلك نقول إن الجزء الأول نفسه ليس كله من عمل الخليل ، وحده أيضا .

ويشبه هذا القول بعض الشيء ما قاله ابن خلكان (٥) : « وأكثر العلماء العارفين باللغة يقولون إن كتاب العين في اللغة المنسوب إلى الخليل ليس تصنيفه ، وإنما كان قد شرع فيه ، ورتب أوائله وسماه العين فأكمله تلامذته النضر بن

(٢) أخبار النحويين البصريين ٢٠ .

(٤) نفس المرجع ٢٩ .

(١) العين ٥ .

(٣) الزهرى ١/٢٨ .

(٥) الوفيات ١/٢٥٣ .

شميل ، ومن طبقته كمثورج السدوسي ونصر بن علي الجهمضي وغيرهما ، فما جاء
علمهم مناسبا لما وضعه الخليل في الأول ، فأخرجوا الذي وضعه الخليل منه ،
وعملوا أيضا الأول . فلهذا وقع فيه خلل كثير يبعد وقوع الخليل في مثله .
وهذا القول لا يمكن تصديقه بسهولة ، لأن النضر وأمثاله من تلاميذ الخليل
بلغوا في اللغة والعلم مرتبة سنّية تربأ بهم عن الوقوع في مثل هذا الخطأ والتشويه
لتأليف أستاذهم .

أما ثعلب ، فروى عنه أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي في كتاب
مراتب النحويين ، والصولي في ذكر فضائل الخليل^(١) ، أنه قال : « إنما وقع
الغلط في كتاب العين لأن الخليل رسمه ولم يحشه . ولو كان حشا ما بقي فيه شيئا
لأن الخليل رجل لم ير مثله . وقد حشا الكتاب قوم علماء إلا أنهم لم يؤخذ منهم
رواية ، وإنما وجد بنقل الوراقين ، فاختل الكتاب » . وارتضى أبو الطيب
اللغوي في كتاب مراتب النحويين هذا الرأي ، وفسره قائلا « أبدع الخليل بدائع
لم يسبق إليها ، فمن ذلك تأليفه كلام العرب على الحروف في الكتاب المسمى
« بكتاب العين » فإنه هو الذي رتب أبوابه ، وتوفى من قبل أن يحشوه » .

والحق أن رأي ثعلب هذا أقرب الآراء إلى الصحة ، ونحن نطمئن إليه ،
وإلى المفهوم العام من أقوال هذه الطائفة الثالثة بل الثانية أيضا ، وخاصة أنه هو
الذي تؤيده أقوال الليث ، وتؤيده دراسة الكتاب . قال الليث^(٢) : « وكنت
أسير إلى الخليل بن أحمد ، فقال لي يوما : لو أن إنسانا قصد وألف حروف ألف ،
وباء ، وتاء ، وثاء على ما أمثله لاستوعب في ذلك جميع كلام العرب ... فقلت له :
وكيف يكون ذلك ؟ ... فجعلت أستفهمه ويصف لي ولا أقف على ما يصف ،
فاختلفت إليه في هذا المعنى أياما ، ثم اعتل وحججت ... فرجعت من الحج ،

(١) المراتب ٣٠ .

(٢) ابن النديم : الفهرست ٤٢ .

وسرت إليه فإذا هو قد ألف الحروف كلها على ما في صدر هذا الكتاب ، فكان يملئ على ما يحفظ ، وما شك فيه يقول لي سل عنه فإذا صح فأثبتته ، إلى أن عملت الكتاب . وإذن فالخليل ابتكر النهج واستحضر المواد في ذهنه ، وأخذ يملئ على الليث . ولما رأى نفسه أنه لم يستطع تهذيب الكتاب وتمحيص المشكوك فيه ، وربما إتمامه ، حضره على سؤال العلماء ، إلى أن أنهى الليث لاخليل الكتاب .

وتظهر هذه الظاهرة في الكتاب أيضا ، فترى حوارا بين الخليل والليث^(١) : « قال الخليل : فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية . . . قال الليث : قلت له : فكيف تكون الكلمة المولدة المبتدعة غير مشوبة بشيء من هذه الحروف ؟ فقال : نحو الكشعشج والخضشج وأشباههن . . . » وقال الليث : « قلت لاخليل : « ما السراج^(٢) . . . » وقال^(٣) : « قلت للخليل : من أين قلت عكش مهمل ، وقد تسمت العرب بعكاشة ؟ قال : ليس على الأسماء قياس . . . »

وتصرح رواية الليث أيضا إلى جانب الإملاء والحوار ، بحض الخليل إياه على السؤال عما شك فيه وإثباته في الكتاب . وكان لهذه النصيحة أثرها الخطير في حين إذ يبدو أن الليث أخذ يسأل من قابله من الأعراب والعلماء ، ويبحث عن روايات غير الخليل من الأثبات ، ويدخلها دون تخرج . فنجد كثيرا من الروايات يصرح أنها ليست من الخليل . يقال^(٤) : « قال غير الخليل : العواهن : السعف الذي يقرب من لب النخلة . . . » أو « عن غير الخليل : لبن مكثع : أى قد ظهر زبدته فوقه^(٥) » أو « وقال غيره : العذق : الكباش^(٦) . . . » أو « وقال بعض الناس^(٧) . . . » أو « وقال بعضهم^(٨) . . . » أو « وقيل . . . » وهي كثيرة الدوران ولا يمكن تمييز ما صدر منها عن الخليل أو عن الليث ، أو عن غيرهما .

(١) العين ٥ .

(٢) العين ١٠٣ .

(٣) العين ١٠٨ .

(٤) العين ١٢٥ .

(٥) العين ٩١ .

(٦) العين ٤٣ ، ٦٢ .

(٧) العين ٧٠ .

(٨) العين ٥٩ ، ٨٦ ، ٢٦ .

وتظهر إلى جانب هذه الإضافات المهمة ، إضافات أخرى كثيرة منسوبة إلى لغويين ، منهم المعروف ومنهم غير المعروف ، ومنهم من روى الخليل عنه ، ومنهم من لم يرو عنه ولا الليث في غالب الظن . وهاك ثبتا بأسمائهم ، ومواضع ورودهم في الكتاب ، مع ترتيبهم على الألف باء^(١) :

أبو أحمد ١٠٧

أبو أحمد حمزة بن زرعة ٣ ، ٥

ابن الأعرابي ٩٨

ثعلب ١١٥

حاس ١٠٨

أبو الدقيش ٣ ، ١٠٣

مرزائدة ١٤ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٩٣ ، ٩٣٠

أبو سعيد ٣٧ ، ٤٤ ، ١٠٥

سيبويه ١١٠ ، ١٢٦

الضرر ٣٦ ، ٦٨ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٢٩

أبو عبد الله ١٣

عرام ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ١٠٣ ، ١١٦ ،

١١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٣٦

عيسى ١٨

أبو ليلى ١١٩ ، ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٤٣

مبتكر الأعرابي ٦٣ ، ٧١ ، ١٣٦

أما ابن الأعرابي وثلعب وسيبويه وأبو عبيد فلا يحتاجون إلى تعريف .
وأما أبو الدقيش فأعرابي « كان أفصح الناس » روى عنه الخليل وكثير غيره^(٢)

(١) انظر مقال « دراسة في كتاب العين » في العدد العاشر من مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد .

(٢) السيوطي : الزهر ٢/٢٠٢ .

وأبو سعيد ظن الأستاذ برونلش أنه الأصمعي^(١) ولكنني أرجح أنه أبو سعيد الضرير الذي تردد اسمه كثيرا في الكتاب ، وهو أحمد بن أبي خالد لقي ابن الأعرابي وأبا عمرو الشيباني وحفظ عن الأعراب ، واستقدمه طاهر بن عبد الله ابن طاهر حين قلده المأمون ولاية خراسان ٢١٧ هـ فأقام بنيسابور وصار بها إماما يختار المؤدين لأولاد قواد ابن طاهر ، وأملى بها كتباً في معاني الشعر والنوادر ، وكان شمر بن حمدويه الهروي وأبو الهيثم يوثقانه ويشنيان^(٢) عليه . وعرام بن الأصمعي السلمي الأعرابي من الذين أقدمهم ابن طاهر إلى نيسابور أيضا مع أعراب آخرين^(٣) . وأبو ليلى هو الخراساني روى عن ابن عكاشة الهمداني^(٤) . وأما أبو أحمد فهو فيما يرجح حمزة بن زرعة المذكور بعده ، وظن الأستاذ برونلش أن عيسى هو ابن عمر أستاذ الخليل ، ولكنه في عبارته يرد على أبي أحمد الذي يرجح أن أقواله مما أضيف إلى الكتاب ولم تكن فيه أصلا ، فلا يجوز أن يكون عيسى إذن هو ابن عمر . وورد اسم مبتكر محرفا إلى منكر ، ولكن تاج العروس ذكره بالصيغة الأولى^(٥) . وكل هؤلاء وحاس وزائدة وأبو عبد الله لا أدرى عنهم شيئا ، ولعلمهم من الأعراب الذين وردوا على خراسان في عهد ابن طاهر . ووضح من ثبت السابق أن زائدة وأبا سعيد الضرير وعراما وأبا ليلى أكثرهم ورودا في الجزء المطبوع .

وتنقسم هذه الإضافات إلى ثلاثة أنواع : اعتراضات ، وزيادات في المعاني ، وزيادات في الشواهد . ويشترك في النوع الأول أبو أحمد وزائدة والضرير وعوام وعيسى ومبتكر الأعرابي . وكانت اعتراضات أولهم نحوية ، فلعله من النحاة إذن . واعترض زائدة ذات مرة على قول للضرير^(٦) ، كما اعترض عيسى على

(١) مجلة إسلاميات ٨٤ .
(٢) تهذيب اللغة ١ : ٢٤ .
(٣) باقوت : معجم الأدباء ١٧/٣ .
(٤) تاج العروس ، مادة عكش .
(٥) مادة وقب .
(٦) مادة عهق .

أبي أحمد. ويشترك في النوع الثالث ابن الأعرابي وثلث وأبو ليلى ، ويشترك أغلبهم في النوع الثاني .

ولم أجد شيئا من هذه الإضافات في المعاجم المتأخرة عن العين منسوباً إلى صاحبه إلا قولاً واحداً من عرام^(١) . ولكن ابن فارس روى أقوال أبي ليلى في العين ونسبه إلى « قوم » ، ورواه الأزهري أيضاً مع نسبه إلى ابن السكيت^(٢) ، وذكر ابن فارس أيضاً أن في مادة عبك « كلمات عن أعراب مجهولين لا أصل لها » . فله كان يقصد قول عرام في العين . ونسب الأزهري إلى الليث أقوالاً في كتاب العين منسوبة إلى زائدة وابن ليلى ، كما فعل ابن فارس في قول الأخير منهما^(٣) . وبذل كل هذا على اختلاف نسخ العين التي وقعت إلى العلماء في معاملتها لهذه الإضافات .

وهناك نوع آخر من الإضافات أكبر خطراً ، إذ لا تفرقة بينه وبين النص . الأصل في شيء . نجد في العين مثلاً^(٤) : « وهى (أى القتعة) الأرضة أيضاً ، والطَّحْنَة والعوانة والحطيطة والبطيطة واليسروعة والمهرنصانة . وقاتله الله مثل كاتبه ، وقيل هو على البذل » . ونسب الأزهري العبارة بنصبها مع إصلاح تحريفها إلى ابن الأعرابي وأبي عبيد ، قال : « أبو العباس عن ابن الأعرابي : هى السرفة والقتعة والمهرنصانة والحطيطة والبطيطة والسرودة والعوانة والطحنة . أبو عبيد قاتله إذا قاتله » ونجد في العين أيضاً « ويقال ماله هلع [ولا هلمة] أى ماله جدى ولا عناق » ، ونسبها الأزهري في تهذيبه إلى أبي زيد . ويقال في العين « الناعجة من الأرض : السهلة المستوية مكرمة للنبات ، تنبت الرمث » وهى بنصبها في التهذيب منسوبة إلى أبي خيرة الأعرابي . ونسب ابن دريد إحدى العبارات الموجودة في العين إلى أبي مالك عمرو بن كركرة ونص على أنه تفرد بها^(٥)

(٢) مادة مرج .

(٤) مادة فتح .

(١) مادة قدح .

(٢) مادة هجر وضمك .

(٥) مادة له .

ونستطيع أن ننسب عبارة أخرى إلى أبي عمرو بن العلاء^(١) . وربما كان الخليل أو الليث هو الذى أدخل عبارات أبي خيرة وأبي مالك وأبي عمرو دون أن ينسبها إليهم ؛ لأنهم جميعا ممن روى عنهم الخليل ، ويكون هذا نهج الخليل فى كتابه . ولكن — لاشك — أن عبارات ابن الأعرابى وأبى عبيد من الزيادات غير الأصلية فى الكتاب ، إلا إذا كان هذان العالمان أخذاهما منه واشتهرا بها حتى نسبها الأزهرى إليهما . ومهما يكن من شىء فإن وجود هذا النوع من الزيادات له خطره إذ قد يوقعنا فى أخطاء ، فننسب إلى كتاب العين الأصل ما هو برىء منه .

ونخرج من هذا البحث بأن الخليل وضحت لديه فكرة المعجم ، ووضع المنهج الذى يحققها وأخذ فى تنفيذه . ولكن القدر لم يمهله حتى يتمه ، فعهد به إلى تلميذه الليث ونصحه بسؤال العلماء . فبذل هذا جهده فى السير على خطة أستاذه ، والإفادة مما كتبه من مادة ، وممن يلقاه من العلماء . ثم صار الكتاب إلى خزانة آل طاهر بخراسان ، فاطلع عليه القراء ، وقيدوا على هوامشه — وربما فى متنه أيضا — تعليقاتهم المكلمة أو الموضحة أو المعارضة . فدخل فى الكتاب — فى أثناء ذلك كله — مواد غريبة وتصحيفات وأخطاء ، وزيادات من غير صاحبه الأول والثانى . وقد سبق أن رأينا الأمر نفسه يحدث لنوادير الأصمعى فى خزانة آل طاهر أنفسهم .

واختلفت نسخ العين فى التنبيه إلى هذه الإضافات ، إذ نقاهم وراقون لا عالمون محققون ؛ فمنها ما نبه على صاحبه ، ومنها ما أهمل ذلك فيه إهمالا تاما أو جزئيا ، ومنها ما عول فى الهامش ، ومنها ما أقحم كله أو جزء منه فى المتن ، ومنها ما ألحق فى ختام المواد . ووقعت هذه النسخ المختلفة إلى اللغويين ففطنوا إلى بعض هذه الإضافات ، وأبهم عليهم بعضها الآخر . فاختلف موقفهم منها ، فأجدهم حذفها لأنه تنبيه إلى اقحامها ، وآخر أخذها ونسبها إلى صاحبها أو إلى « قوم » وثالث اقتبسها ظاننا أنها من العين نفسه ، فنسبها إلى مؤلفه .

أما النسخة التي عثر عليها الأب أنستاس الكرملي فلا شك أنها من كتاب العين لكثرة الاتفاق بينها وبين ما اقتبسته المعاجم منه ، على الرغم من وجود بعض خلاف بين ما فيها من آراء ، وما عرف من آراء الخليل^(١) . وهي مع ذلك زاخرة بالإضافات التي رأيناها ، والتي كان أهم من قام بها عرام وزائدة وأبو سعيد الضرير وأبو ليلى .

دراسات حول كتاب العين :

أثر العين ، بصفته المعجم الأول عند العرب ، في جميع المعاجم التي ظهرت بعده ، وإن اختلف هذا الأثر في كل منها . فقد تأثرت جميعها بخطته في اعتبار الحروف الأصول وحدها في ترتيب الكلمات ، ولم يحد واحد منها عن هذه الخطة . وتأثرت به جميعها في عدم ترتيب موادها من الداخل ، وفي علاج أمور مختلفة فيها تتصل بالحيوان والنبات والأعلام وغير هذه الموضوعات إلى جانب الموضوعات اللغوية من تفسيرات ولغات قبلية ومعرب ومولد ، حتى إننا لنجد كثيرا من عباراته بنصها في أكثر المعاجم المتأخرة . وتبنت جميعها — أو معظمها — الغرض الذي أراد أن يحققه وهو جمع اللغة كلها ، بواضحها وغريبها . ولم يشذ عن ذلك إلا الجهرة وربما الصحاح والأساس . ولكن الجهرة ادعى صاحبها أنه يجمع جمهور الكلام لا غريبه ، ولم يحقق دعواه هذه ، بل ناقضها . وتمسك كثير منها بنظام الأبنية الذي سار عليه . بل كان له آثار أخرى ، نتيجة ما يثبته في تضاعيف كتابه من آراء ، أو نتيجة النظام الذي سار عليه ، ولا تقتصر على المعاجم . فقد أخذ منه أحمد بن فارس البذور الأولى لفكرتي الأصول في الألفاظ الثلاثية المتصرفة ، والنحت فيما زاد عليها ، وعلى أساسه في الغالب أقام ابن جني نظريته في الاشتقاق الأكبر . ولكننا لا يعنيها غير آثاره المباشرة في المعجمات .

(١) العين ٦١ . وشرح ابن عيسى للفصل ٧٧٢ ، طبع أوروبا .

وقد التزمت بعض المعاجم منهجه بخذافيره ، مع بعض إصلاحات طفيفة في التفاصيل والجزئيات . وهذه المعاجم التي سمينها مدرسة العين . وتضم بارع القالي ، وتهذيب الأزهرى ، ومحيط الصاحب بن عباد ، ومحكم ابن سيده . وهناك معاجم وكتب أخرى اتخذت من كتاب العين موضوعا للدراسة ، منها ما رأى فيه نقصا فأراد أن يملأه ويكمله ، ومنها ما رأى عيبا فأراد إبرازه والدفاع عنه ، ومنها ما رأى إطالة فأراد الاختصار ، وما رأى الإجمال فأراد الإيضاح ، وقد عثرت على اسم حوالى ١٥ كتابا منها .

وأهم الكتب التي أرادت أن تكمل ما مكشفت فيه من نقص :

١ — كتاب فائت العين للخليل بن أحمد نفسه ، نسبة إليه ابن النديم ، وتبعه معظم من ترجم للخليل من القدماء^(١) . ولكن عدم إتمام الخليل كتاب العين فيه الدلالة الكافية على أنه لم يطل به العمر لاستدراك ما فات . ويؤكد هذا أيضا ، عدم إيراد القفطى^(٢) اسم هذا الكتاب في ثبت الكتب التي تحقق أن الخليل صنفها .

٢ ، ٣ — ذكر ابن النديم في فهرسته أن أبا فيد مؤرج السدوسى ونصر بن على الجهضمى استدركا على كتاب العين ولم يذكر لنا شيئا آخر عن استدراكيهما ، كما لم أجد أحدا يشير إليهما غيره . وربما كانت استدراكتهما مجرد تعليقات حروية لا كتباً مدونة . وربما لم يستدركا شيئا ، فوقف تلاميذ الخليل من كتاب العين مضطرب غامض غير معروف على وجه الدقة ، فابن كثير مثلاً يقول في البداية والنهاية^(٣) : إن الخليل ابتداء كتاب العين « وأكملته النصر بن شميل ، وأضرابه من أصحاب الخليل كمؤرج السدوسى ونصر بن الجهضمى » . وابن النديم يذكر أنهم استدركوا عليه . وكثيرون يذكرون أنهم أنكروا كون الكتاب من تأليف الخليل .

(١) الفهرست ٤٣ ، باقوت : معجم الأدباء ٧٥/١١ ، السيوطى : البنية ٢٤٥ .

(٢) ١٦١/١٠ (٣)

(٤) إنباء الزواة ٣٤٦/١ .

٤ — كتاب الاستدراك على الخليل في المهمل والمستعمل لأبي تراب ،
« خطأ الخليل في أما كن ، وزاد ما زعم أنه نقصه من اللغة في أبوابه ، ونقص
ما زعم أن الخليل زاده في غير باب ، وهذب ذلك تهذيباً زعم أنه الصواب » .
ورد عليه جماعة من العلماء .

٥ — كتاب ما أغفله الخليل في كتاب العين ، وما ذكر أنه مهمل وهو
مستعمل وما هو مستعمل وقد أهمل ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الكرمانى
النحوى الوراق (٣٢٩ هـ) وقد سمي ياقوت والسيوطى هذا الكتاب « الجامع
في اللغة » . ولكن ابن النديم والتفطى جعلاهما كتابين منفصلين . واتبعت تسمية
ابن النديم ؛ لأنه المرجع الأول الذى أخذ عنه ياقوت .

٦ — كتاب فائت العين لأبي عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد المطرز (٣٤٥ هـ)
وكان من أئمة اللغة وأكابر أهلها وأحفظهم لها ، فيسرت له معارفه الواسعة
الاستدراك على كتب اللغة التى وقعت إليه ، فالف فائت الفصح ، وفائت
المستحسن ، وفائت الجمهرة ، إلى جانب فائت العين ، وكتبه اللغوية الأخرى .

٧ — كتاب التكملة لأبي حامد أحمد بن محمد البشتى الخارزنجى (٣٤٨ هـ)
ونستطيع أن نقين له بعض الملامح مما أورد الأزهري في مقدمته^(١) من مواد ونقده
لها . فالبشتى جعل للكتاب مقدمة ، أثبت فيها المراجع التى اعتمد عليها في نقده ،
وغرضه من كتابه ، والطريقة التى اتبعها ، ودافع عنها . وصرح بأنه ليس له سماع
عن اللغويين الكبار ، ولكنه يعتمد على ما عثر عليه من كتب ، وعلى قدرته على
التمييز بين الغث والthin .

وأما الكتاب نفسه فكان مرتباً على ترتيب الخليل وكان يلجأ فيه إلى النقد
حين يجد الخليل خطأ ، والتكملة حين يجد ناقصاً . وفي نقده كان يقدم قول

(١) تهذيب اللغة ١ : ٣٢ وما بعدها .

الخليل ثم يليه النقد ، مثل « قال الخليل المنة : الحظيرة وجمعها المَنَن ، وأنشد
* ورطب يرفع فوق العنن * . قال البشتي : العنن ها هنا حبال تشد ويلقى عليها اللحم
القديد » . وفي التكملة كان يورد التفسيرات التي تركها الخليل ، سواء كانت
هذه التفسيرات من عنده كقوله في باب العين والماء والجيم : « المَوْهَج : الحية ،
في قول رؤبة :

* حَضَب الغواة الموهج المنسوسا * »

أو من لغوى آخر ، كقوله في باب العين والباء « أبو عبيد : العبيبة : الرائب
من الألبان » . ولم يذكر الخليل هذين التفسيرين . ويظهر لنا أن نقده كان موجها
إلى التفسيرات ، فيبين خطأها أو نقصها ، وكان همه كله أن يوضح ما في العين
من نقص ، حتى اشتمل كتابه على ضعف ما في كتاب العين وأزيد .

ويتبين من المقتطفات التي أوردناها الأزهرى أنه لم يكن يورد أقوال الخليل
بنصها ، بل يتصرف فيها . ومثال ذلك قول الخليل الذي أوردته في شرح « العنة »
المذكور آنفا ، فهو في العين كما يلي : « العنة : الحظيرة من الخشب أو الشجر ، تُعمل
للإبل أو الغنم أو الخيل ، تكون على باب الرجل ، والجمع العنن . قال الأعشى :

ترى اللحم من ذابل قد ذوى ورطب يُرفع فوق العنن »

فحذف الشطر الأول من الشاهد . وربما كان ذلك الاختصار من الأزهرى

لا البشتي .

ويتضح من الأزهرى أن نقد البشتي للخليل لا يقوم على أسس ثابتة ، فهو
كثيرا ما لا يحسن قراءة المراجع التي بين يديه ، فتصحف عليه الألفاظ . وأحيانا
يشكل عليه فهم اللفظ ، إذا كان له معنيان ، ويذهب إلى المعنى الذي لا يليق
بالسياق . وهناك أمر آخر له أهميته ناتج عن عدم سماع البشتي اللغويين وعدم
اتصاله بالحياة البدوية ، ذلك الأمر ، هو فهمه للألفاظ فهما عاما يشوبه الغموض .

ويتعذر فيه الوصول إلى الدقائق . فهو يفسر « الشعاع » بقوله « إنه شيء له حب يزرع » فما هو هذا الشيء ؟ وما أوصافه ؟ أو ليس المعنى الذي نفهمه منها أنه نبات : وأين النبات الذي ليس له حب يزرع ؟ وإذا كان نباتا ، فلماذا هذا الدوران في العبارة ، ولم يقلها صريحة ؟ فتصوراته للألفاظ ومعانيها غامضة ، يتقصها الجلاء والوضوح كما يظهر في تعريفه للعنة أيضا أجلى ظهور .

وقد تعقب الأزهرى البشتى وكتابه تعقبا عنيفا . كما سبق أن عرفنا أنه لم يحسن فهم الغرض الذي رمى إليه الخليل من كتابه « في استيعاب كلام العرب » ورد الأزهرى عليه .

ولكننا برغم هذا النقد العنيف ، نحترس من تصديقه تماما ، والاعتماد عليه كل الاعتماد ، لأن غير الأزهرى من العلماء مدحوا هذا الكتاب وأعجبوا به ، قال القفطي^(١) : « إمام أهل الأدب بخراسان في عصره بلا مدافعة ، ولما حج بعد الثلاثين والثلاث مئة شهد له أبو عمر الزاهد ومشايخ العراق بالتقدمة وكتابه المعروف « بالتكملة » البرهان في تقدمه وفضله » . وقد وسم القفطي الأزهرى بالهوى في نقد معاصريه كما سنرى في الكلام عن الكتاب التالى .

٨ - كتاب الحصائل لأبى الأزهر البخارى ، من أهل القرن الرابع الهجرى ، ومن معاصري الأزهرى . وكان هدفه نفس هدف البشتى ، ولذلك سمي كتابه بهذا الاسم ، أى أنه يريد تحصيل ما أغفله الخليل . ويؤسفنا أن الأزهرى لم يعطنا مقتطفات من هذا الكتاب ، حتى نحاول أن نستنبط منها أشياء عنه . ولكن القفطي^(٢) رأى الجزء الأول منه ، ووصفه بأنه كان يشتمل على ما فات الخليل في حرف العين خاصة ، وكان المؤلف يذكر منه ما أخل به صاحب كتاب العين ، بدون أن يبيد كلامه ، إلا حين الضرورة . وتعقبه الأزهرى تعقبا عنيفا مجملا .

(١) إنباء الرواة ١/١٠٩ .

(٢) باب السكنى من المخطوط بدار الكتب من إنباء الرواة .

قال^(١) : وأما أبو الأزهر البخاري ، الذي سمي كتابه الحصائل ، فإنني نظرت في كتابه الذي ألفه بخطه ، وتصفحته ، فرأيت أنه أقل معرفة من البشتي ، وأكثر تصحيحا . ولا معنى لذكر ما غير وأفسد لكثرتة ، وإن الضعيف المعرفة عندنا من أهل هذه الصناعة ، إذا تأمل كتابه ، لم يخف عليه ما حايته به ، ونعوذ بالله من الخذلان ، وعليه التكلان . ولم يقبل القفطي هذا النقد ، وقال عن الكتاب : « فنظرت كتابا جليلا . . . وقد وقع الأزهرى في هذا الرجل ، وفي تصديقه بغير حجة . وإنيما حمه على ذلك معاصرته له ، ومشاركته في القصد إلى مثل ما صنفه . وكذلك فعل مع البشتي المعروف بالخارزنجي في كتابه الذي سماه التكملة وكان معاصرا له أيضا ، ومشاركا في تصنيف ما قصد إلى مثله . ونسأل الله ترك الهوى والبعد من التماهى على الأغراض الفاسدة » .

٩ — كتاب المستدرک من الزيادة في كتاب البارع لأبي علي البغدادي على كتاب العين للخليل بن أحمد ، تأليف أبي بكر الزبيدي ، رواه عنه أبو بكر عبادة ابن ماء السماء^(٢) .

١٠ — كتاب الاستدراك لما أغفاه الخليل لأبي الفتح محمد بن جعفر الهمداني المرائي (٣٧١ هـ) .

١١ — الموعب ، لأبي غالب تمام بن غالب المعروف بابن التبان (المتوفى عام ٤٣٦ هـ) وقد كثر الخلاف في اسم هذا الكتاب ، بين تنقيح العين ، وتلقيح العين وغيرها . والسبب في ذلك أن ابن حيان قال في صدد الترجمة له فيما يخيل إلى : « وله كتاب جامع في اللغة سماه [الموعب] بفتح العين » . وسقط من الصارقة لفظ (الموعب) فصارت تقرأ : سماه بفتح العين ، ثم حرف إلى هذه الصور . وقد يجعلنا نطمئن إلى هذا الفرض قول المؤرخين^(٣) بأنه « كتاب مشهور جوهري » .

(١) تهذيب اللغة ١ : ٤٠ . (٢) فهرسة ما رواه عن شيوخة ٤٥٠ .

(٣) القفطي : إنباء الرواة ١ / ٢٥٠ .

« اللغة » ولم يذكر أحد أن له كتابين فيما عدا الاختلال في الاسم. ووُصِف الكتاب بأنه^(١) « جم الإفادة . . . لم يؤلف مثله اختصاراً أو إكثاراً » .

وأعطانا أبو الحسن الشاذلي سبب تأليف ابن التبان كتابه ووصفاً مجملًا لخطته قال^(٢) : « الزبيدي أدخل بكتاب العين كثيراً لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب منه . ولما علم ذلك من مختصر العين الإمام أبو غالب تمام بن غالب المعروف بابن التبان عمل كتابه العظيم الذي سماه [الموغب] بفتح العين .

« وأتى فيه بما في العين من صحيح اللغة الذي لا اختلاف فيه على وجهه دون إخلال بشيء من شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب . وطرح فيه من الشواهد المختلفة ، والحروف المصفحة والأبنية المختلة ، ثم زاد فيه ما زاده ابن دريد في الجهرة ، فصار هذا الديوان محتويًا على الكتابين جميعاً . وكانت الفائدة فيه فصل كتاب العين من الجهرة ، وسياقه بلفظه لينسب ما يحكى منه إلى الخليل .

« إلا أن هذا الديوان قليل الوجود لم يعرج الناس على نسخه . . . ولم يعرجوا أيضاً على بارع أبي على البغدادي . . . وهما من أصلح ما ألف في اللغة على حروف المعجم » .

وأشهر كتب النقد :

١ - كتاب الرد على الخليل وإصلاح ما في كتاب العين من الغلط والمحال لأبي طالب المفضل بن سلمة الكوفي (٣٠٨ هـ) وسمى بعضهم الكتاب « البارع » ولكن الصفاني فرق بينهما ، حين سرد مراجعه في التكملة فبين أنهما كتابان لا واحد . ويظهر عنوان الكتاب ما في نفس المفضل تجاه الخليل ، فقد كان يريد هدم كتابه كله ، حتى الأساس الذي أقام عليه الترتيب ، كما يظهر من قوله الذي نقلناه آنفاً في نقد نظام الخرج في كتاب العين . ولعل ذلك الذي ساقه إلى نقد

(١) تحس المرجع ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(٢) الصيوطي : الزهر ١/٤٤٩ .

أشياء صالحة من العين ، قال أبو الطيب اللغوي^(١) : « رد شيئا كثيرا من كتاب العين أكثره غير مردود » يضاف إلى ذلك أنه كان يذهب مذاهب ضعيفة في اللغة ، ويقال عنه^(٢) : « واختار اختيارات في اللغة والنحو ومعاني القرآن غيرها المختار » . وكان هذا الكتاب كبيرا ، ومات أبو طالب قبل إتمامه ، فلم يخرج منه غير المهمة والماء والعين والماء والغين والماء . ويتضح من هذا الترتيب أن المؤلف لم يسر فيه على ترتيب الخليل للحروف ، وإنما ترتيب سيبويه . وأثار هذا الكتاب ضجة كبيرة في أوساط البصريين والبغداديين فألفوا الكتب في الرد عليه والدفاع عن الخليل .

٢ — كتاب الرد على الليث لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٣٧٠ هـ) ولم يذكر هذا الكتاب غير ياقوت . . ونحن نستطيع أن نستشرف إلى النقد الذي ضمنه الأزهرى كتابه ، مما قاله في مقدمة تهذيبه عن العين ونقلته آنفا .

٣ — كتاب استدراك الفلظ الواقع في كتاب العين ، لأبي بكر محمد بن حسن الزبيدي الأندلسي (٣٧٩ هـ) . وهو مجلد لطيف ، ألفه في بيان أغلاط كتاب العين ، ردا على بعض من نقدوه وعابوا عليه اعتراضه على الخليل في مختصره . ويظهر أنه كان مُصدِّرا بمقدمة ، نقل إلينا السيوطي في مزهره^(٣) قدرا كبيرا منها . ويشرح الزبيدي في هذا النص سبب تأليفه الكتاب ، وتقديره العظيم للخليل ، ويعدد ابتكاراته في النحو والموسيقى والعروض . ثم ينفي كون كتاب العين له ، ويذكر الآراء المختلفة في ذلك ويرتضى أن فكرته من ابتكاره ، ثم حشاه أناس ضعاف ، ويدون أدليته على رأيه . ولم يبق لنا من كتاب الاستدراك هذا غير ما اقتطفه السيوطي منه ، وهو لحسن الحظ يعطينا آثارا تكفيينا لتكوين صورة عامة عنه .

يتبين لنا من الفصل الذي عنوانه السيوطي في مزهره (ذكر بعض ما أخذ على كتاب العين من التصحيف^(٤)) وذكر فيه كثيرا من ما أخذ الزبيدي ، أن هذا المؤلف سار في ترتيب كتابه على ترتيب الخليل بدون أى اختلاف .

(٢) نفس المرجع .
(٤) ١٩٣/٢

(١) مراتب النحويين ٩٧
(٢) ٤٠/١

وكان المؤلف في أغلب الأحيان يقدم نص العين مختصرا ويعقب عليه بالنقد^(١) « قال أبو بكر الزبيدي في استدراكه : ذكر في (باب همع) الهميع : الموت ، فصحفه ، والصواب الهميع ، بالعين المعجمة . وذكر في باب (قفع) القفاعي من الرجال : الأحمر ، وهو غاط ، والصواب قفاعي ، يقال هو أحمر قفاعي للذي يخاط حرته بياض » ، ونص نسختنا المطبوعة من العين « الهميع : الموت الوحي » و « القفاعي : الرجل الأحمر الذي يتقشر أنفه من شدة حرته » . وكان في أحيان أخرى — فيما يبدو — ينقد مباشرة دون تقديم النص قال^(٢) : « النارجيل : جوز الهند ، أعجمي على غير أبنية العرب ، وأحسبه من كلمتين ... المترس : خشبة توضع خلف الباب تسمى الشجار ، وهي أعجمية » .

وكان في كثير من نقده ، يصرح بتصحيح العين أو غلطه ، ويذكر الصواب ، دون إشارة إلى مرجعه الذي يروى عنه ، كما تبين المقتبسات السابقة . ولكنه كان في أحيان أخرى ينص على مرجعه ، قال^(٣) : « وذكر في (باب وعق) الوعيق : صوت قتب الدابة . وإنما هو الوعيق ، بالعين معجمة ، رويناه عن إسماعيل [القالي] مسندا إلى اللحياني ... وذكر في (باب خزل) الاحتزال : الاحتزام بالشوب . وهو باللام غلط ، إنما هو الاحتزاك ، عن أبي عمرو الشيباني ... »

وفي أحيان نادرة كان يذكر لغويين واقفوا بالخليل في تصحيحه ، قال^(٤) : « وذكر في (باب حنك) يقال للعود الذي يفهم العراصيف : حنكة وحناك . والرواية عن أبي زيد حنكة وحناك ، فيما أخبرني به إسماعيل . وروى أبو عبيد بالنون ، فصحف كتصحيح صاحب العين ... »

سواء قام الزبيدي نقده لمواد المين على عدة أسس منها الصرف مثل الأوزان غير الموجودة كاجونصل . وكثيرا ما كان يضع القواعد العامة المتصلة بهذا الجانب ،

قال^(١) : « ليس في الكلام فيعل ولا فعولن ولا تفعيل بكسر التاء ، اسما ولا صفة . فأما تفعيل ، فقد جاء اسما نحو تمتمين وتتبیب ، وهو في المصادر كثير . قال : ولا أعلم في الكلام شيئا على مثال فعلولة ، ولا على مثال افونعل من الأفعال . ولا أعلم في الكلام فعلا على وزن أفعال ، ولا شيئا على مثال فعلول ولا فيعلة . ولا أعلم اسما مظهرًا على حرف واحد موصولا بهاء التانيث ، ولا فعلا على مثال أفعيل ، ولا نعلم في الرباعي ما على مثال افعلل خفيًا . ولا نعلم في الكلام أفعلل ، ولا منفعيلا ولا شيئا من الرباعي على مثال فيعلل ولا فعلل ، ولا شيئا على مثال فعلة ، ولا فعلنان ، ولا فعلوت ، ولا افعل نعتا ، ولا فيعل ولا فعلل » ومن الصرفيات أن يكون بناء الكلمة أعجميا لا عربيا ، كما رأينا في النارجيل . ومن الأسس التي أقام عليها الزبيدي نقده ، الانفراد والخطأ في الاشتقاق والقواعد ، وذكر انولد من الألفاظ ، والتصحيح (وهو الجزء الأكبر من الكتاب) . وقد نقلنا أكثر أمثلة المآخذ على الخليل من هذا الكتاب ، ونكتفي بها .

ولم أجد ذكر هذا الكتاب في غير هذه المواضع من كتاب المزهر . أما تراجم الزبيدي فايست فيها أية إشارة إليه ، حتى في بغية الوعاة للسيوطي . وقد ذكر الزبيدي بعض هذا النقد في مختصره للعين ولم يتعرض لبعضه الآخر اكتفاء بنقله الألفاظ المصحفة — في رأيه — إلى موضعها الصحيح .

٤ — كتاب غاط العين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالخطيب الإسكافي (٤٢٠ هـ) وكان أحد أصحاب الصاحب بن عباد ، وله تصانيف حسنة . طبع منها « مبادئ اللغة » .

والكتب التي تدافع عن العين أو تحاول إنصافه هي :

١ — كتاب التوسط لابن دريد . وخبر هذا الكتاب أن ابن مقلة وأبا

حفص قرأ استذراك المفضل بن سلمة ، على ابن دريد ، فكان هذا يؤيد بعض النقد ، ويرد بعضه . فجمع أبو حفص هذا الكلام في نحو مئة ورقة ، وسماها بالتوسط^(١) .

٢ — كتاب الرد على المفضل في نقضه على الخليل لإبراهيم بن محمد نفطويه (٥٣٢٣) .

٣ — كتاب الرد على المفضل في الرد على الخليل لعبد الله بن جعفر بن درستويه (٥٣٤٧) . ونسب إليه أيضا كتاب اسمه الرد على من نفي كتاب العين عن الخليل . وأظن أنه الكتاب الذي وصفه ابن كثير^(٢) بأن المؤلف « وصف فيه ما وقع [للنضر بن شميل ومؤرج السدوسي ونصر الجهمي حين أرادوا إتمام العين] من الحلل ، فأفاد » . وقال القفطي^(٣) إنه استوفى فيه الخلاف في تأليف الخليل للعين . وجعل كثير من الذين ترجموا لابن درستويه هذا الكتاب وسابقه كتابا واحدا ، وربما كان الصواب معهم . وأورد غيرهم الكتابين بأسماء متغايرة ، مثل الرد على المفضل البضي ، والرد على المفضل ، والرد على الخليل في طبقات ابن قاضي شعبة ، ونقض كتاب العين عن الخليل في فهرست ابن النديم^(٤) . وكل هذا يدل على الاضطراب في شأن هذا الكتاب ، وعلى أنه ضاع منذ عهد بعيد ، فلم يقع إلى أيدي هؤلاء الكتاب .

٤ — رسالة الانتصار للخليل فيما رد عليه في العين لأبي بكر محمد بن حسن الزبيدي (٥٣٧٩ هـ) نسبها إليه القفطي^(٥) ، ولم أعثر على وصف لها ، أو إشارة إليها عند غيره من المؤلفين .

وأضيف إلى ذلك الكتب التي قيل إن جماعة من العلماء ردوا بها على أبي تراب في نقده للخليل ، والكتاب الذي قيل إن النضر بن شميل تلميذ الخليل

(٢) البداية والنهاية ١٠/١٦١ .

(٤) ٦٣ .

(١) ابن النديم : الفهرست ٦٢ .

(٣) إنباه الرواة ١/٣٤٣ .

(٥) إنباه الرواة ١/٣٤٦ .

المتوفى عام ٢٠٣ أو ٢٠٤ هـ ألفه ويسمى « المدخل إلى كتاب العين » ولم أستطع أن أصل إلى أى وصف له .. فإذا كان النضر ألف حقا هذا الكتاب فلا بد أن ذلك بعد رحلته إلى خراسان لأن الكتاب لم يصل إلى البصرة إلا بعد وفاة النضر بزمان طويل . وربما كان هذا الكتب فى حقيقة الأمر مجموعة من اعتراضات النضر على ما فى كتاب العين من أمور لم يقرأها ابن شميل ، وجمعها أحد تلاميذه أو بعض الرواة . فقد عرفنا أنه كان ينكر على الخليل تأليف العين ، وينزهه عن نسبته إليه . ولكن عنوان الكتاب لا يؤيد هذا الاستنتاج كثيرا ، والحق أنى أميل إلى الشك فيه ، ميل إلى الشك فى معظم الكتب التى أضيفت إلى تلاميذ الخليل حول العين ، ولم توصف ، بل لم يصل إلينا أسماؤها ، مثل مانسب إلى أبى فيد مؤرج السدوسى ونصر بن على الجهمضى .

وأخير اختصر الكتاب اثنان تقدم منهما أبا الحسن على بن القاسم السنجانى ، ذكره الباخرزى ومدح مختصره ، فقال : « هو صاحب كتاب مختصر العين ، ومحله من الأدب محل العين من الإنسان ، ومحل الإنسان من العين . وقد سهل طريق اللغة على طالبها ، وأدنى قطوفها من متناولها باختصاره كتاب العين . ولا تكاد ترى حجور المتأدين منه خالية » .

أما الثانى فأشهرهما ، وهو أبو بكر محمد بن حسن الزيدى (٣٧٩ هـ) وتمتلك دار الكتب المصرية ثلاث نسخ من هذا الكتاب تحت رقم ٣٨٦ ، ٤٠٦ ، ٥٩٧ لغة ، وتقتنى مكتبة المجمع اللغوى مصورة للكتاب مأخوذة عن فيلم لخطوط فى مكتبة فيض الله بالآستانة تحت رقم ٢٠٩٨ ، وتلك هى النسخة التى اعتمدت عليها فى بحثى .

بين المؤلف فى مقدمته الداعى له إلى اختصار العين وأسباب ذلك ومنهجه فى الاختصار قال : « هذا كتاب أمر بجمعه وتأليفه أمير المؤمنين الحكيم المستنصر بالله ، وذهب فيه إلى اختصار الكتاب المعروف بكتاب العين ، المنسوب إلى الخليل

ابن أحمد الفراهيدى بأن تؤخذ عيونه ، ويُبَخَّص لفظه ويحذف حشوه ، وتسقط فضول الكلام المتكررة فيه ، لتقرب بذلك فائدته ، ويسهل حفظه » . فالخطة التى رسمها المؤلف للاختصار غاية فى الوضوح : تختار العيون وتاخض التفسيرات ويحذف الفضول والتكرار .

ولكن المؤلف لم يقصد إلى الاختصار وحده ، يقول : « ومذهبنا أن نصالح ما ألفناه مختلا فى الكتاب ، وأن نوقع كل شيء منه مواضعه ، ونضعه فى بابه إن شاء الله تعالى » وإذن فقد أباح المختصر لنفسه أن ينقل المواد من أبوابها إلى أبواب أخرى أليق بها ، والألفاظ التى قيل إنها مصحفة إلى موادها وما شابه ذلك ،

وقد عرض لأشياء من منهجه فى الخاتمة القصيرة التى عقدها للكتاب ، وتكلم فيها عن عدد الأبنية المستعملة والمهملة ، وإهماله بعض الصيغ القياسية وعدم استقصائه ما أهمله المؤلف من كلمات ، وضمه كل شيء إلى نوعه .

ويبدو أن أبا بكر أخرج نسختين من المختصر إحداها للخليفة واثنيتهما لعامة الناس . ولا تختلفان فى المعجم ، بل فى المقدمة حسب . قال صاحب الوشاح ^(١) « وجمعنى الله أيضا على نسخة من مختصر العين للإمام القاضى أبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى ، قال كاتبها بعد ذكر خطبة المؤلف : وقعت هذه الخطبة بخط القاضى الزبيدى رحمه الله فى آخر النسخة الكبرى من مختصر العين التى اختصرها للمستنصر بالله ، وذكر فيها عدد المستعمل والمهمل فى كلام العرب ، وحذف ذلك من النسخة التى بأيدي العامة . قلت : وأول هذه النسخة العامة بسم الله الرحمن الرحيم قال أبو بكر محمد بن حسن الزبيدى : الحمد لله حمدا يبلغ رضاه . . . » ويورد المقدمة بأكملها . ويبين لنا من ذلك أن النسخة التى وصلت إلينا هى النسخة العامة لا الخاصة ، ولكن زيد فى آخرها عدد المستعمل والمهمل .

وصفوة القول إن أبا بكر الزبيدي أجرى في كتاب العين ثلاثة أمور ليخرج مختصره : أولها لتنظيمه ، وثانيها لتصحيحه ، وثالثها لاختصاره .

١ - فأقام التنظيم على الأسس التالية :

سار المختصر على ترتيب العين للحروف بكل دقة ، وارتضى تقسيمه للمعجم إلى كتب بحسب هذه الحروف ، فجعل الأبواب ٧ هي بالترتيب : المضاعف الثنائي من الصحيح ، والثلاثي الصحيح ، والمضاعف الثنائي المعتل ، والثلاثي المعتل ، واللفيف ، والرابعي ، والخماسي . وكانت الأبواب في كتاب العين تبعا لوصفه لها أربعة هي بالترتيب : الثنائي المضاعف من الصحيح ، والثلاثي الصحيح ، واللفيف ، وما زاد على ثلاثة أصول .

واتبع صاحب المختصر الخليل في إيراد أنواع مختلفة من الألفاظ في أبواب الثنائي المضاعف صحيحا كان أو معتلا ولكنه أفرد أنواعا منها بأقسام خاصة بها . فقد أدخل الرباعي المضاعف في الثنائي المضاعف ولم يدخل عليه أى تغيير ، ولكنه أفرد ما ضوعف فاؤه ولامه ، وما ضوعف فاؤه وعينه ، والثنائي الخفيف عنهما . وكان الخليل يورد كل هذه الأنواع معا بدون تمييز فيما عدا تأخيرها إلى آخر المادة . ورضى صاحب المختصر عن الخليل في اعتباره الهمزة من حروف العلة ولكنه نظم هذه الحروف تنظيما رائعا ، وجعل لكل منها قسما خاصا به ، لا يختلط فيه بأخيه وقدم الهمزة منها ، فالياء ، قالوا . وكان الخليل يخلطها جميعا في الموضع الواحد .

ولم يضع صاحب المختصر أى لفظ في بابه إلا بعد تمحيصه ودراسته ، فوقع كل واحد منها في الباب اللائق به ، وخاصة أن كثرة الأبواب عنده ووضوحها يستر عليه هذه المهمة .

٢ - وأقام التصحيح على الأسس التالية : (وأَعْتَمِدُ على ما وصمه بالتصحيح

أو الضعف في استدراكه لئلا يكون غير متنبه له) :

حذف المواد المصحفة أو للشكوك فيها من المعجم كله ، مثل « العرق العانك
بمعنى الأصفر » التي قيل إن صوابها بالتاء لا النون ، و « رَغَلها أى رضعها
في عجلة » التي قيل إن صوابها بالزاي لا الراء ، و « بس بمعنى حسب » التي قيل إنها
غير غريبة .

وضع المادة في موضعها الصحيح مثل « الهميغ بمعنى الموت » ، وأوردها المختصر
في حرف الفين المعجمة وكانت عند الخليل بالعين المهملة تصحيفا ؛ و « الفقاعى
وهو الأحمر يخالطه بياض » ، أوردها المختصر على هذه الصورة وكانت في العين
بتقديم القاف على الفاء تصحيفا ؛ و « الاحتزاك أى الاحتزام بالثوب » أوردها
المختصر بالكاف وكانت في العين باللام تصحيفا . وقد اعترف المختصر بهنما
التغيير في كتابه .

ترك المادة في موضعها ونبه عليها مثل قوله في مادة « حثل » : « المَحْثَلُ :
الذى غضب وتنفس للقتال ، قال محمد : هو المَحْثَلُ بالجيم عن الأصمعي ، والمَحْثَلُ
رباعى لأنه ليس فيما جلب سيبويه من الأفعال فعل على مثال أفعأل ، ولو أن قائلا
قال إنها بنية من أبنية الأفعال لكثرة ما أتى من هذا الضرب نحو الجزئل
والمكيئل والمقطئل والمسمئل وغيرها لذهب مذهبا ؟ »

ولم يستطع أن يحكم على بعض ما اختلف فيه صاحب العين عن غيره من
اللغويين فأورد القولين معا كما نرى في قوله في مادة « عهب » : « المَيْهَبُ
من الرجال : الضعيف عن طلب وتره . وقد حكى بالعين المعجمة » . ونرى ذلك
في كثير من المواضع .

وضع المادة في موضعها الصحيح ونبه على غلط كتاب العين فيها مثل قوله
في مادة « تحف » : « التُّحْفَةُ : مبدلة من الواو وفلان يتوحف . قال محمد قوله :
« التحفة مبدلة من الواو » محال عندى لأن التاء متصرفة في أتحت وتاجفت ولو

كانت واو العادت في التصريف إلى أصلها كما عادت واو تراث وتجاه إلى أصلها في واجهت وورثت . وقوله : « يتوحف » منكر عندي .

وآخر الأمر لم ينتبه إلى تصحيف بعض المواد فأوردها في مواضعها من كتاب العين دون تنبيه مثل : « الوعيق : صوت قتب الدابة » إنما هي بالعين المعجمة . و « الحنكة والحنك : العود الذي يضم العراصيف » إنما هو بالباء . وتاسوعاء أنكرها في استدراكه . وقال : « لم أسمع بالتاسوعاء . . . » .

٣ - وأقام الاختصار على الأسس التالية :

(أ) الحذف : حذف المصادر والأفعال المضارعة والأبنية القياسية كما نبه في خاتمته ، والتنبيهات على المستعمل والمهمل من المواد التي كان يقدمها الخليل في صدر مواده ، والشواهد ، وبعض الألفاظ والقواعد والأحكام اللغوية والأقوال التي أضيفت إلى الكتاب عن غير الخليل من اللغويين . ونبه صاحب المختصر على كل هذا في مقدمته .

استثنى صاحب المختصر بعض الشواهد القرآنية القليلة وما فيها من قراءات فلم يحذفها كما نرى في قوله : « وقوله عز وجل : فعزنا بثالث ، أي شددنا ، وقد قرئت بالتخفيف » . و « وما أعبأ بهذا الأمر أي ما أصنع به ، ومنه يعبأ بكم ربى » . واستثنى أيضا بعض الأحكام اللغوية .

(ب) الإيجاز : اختصر عبارات التفسير الطويلة في الأصل ، وغير ترتيب المواد ليتمكن من اختصارها ، وجمع الألفاظ ذات المعنى الواحد لتفسيرها مرة واحدة ، ولكنه كان في بعض الأحيان يكرر اللفظ حين تتكرر معانيه . وبرغم حذفه واختصاره زاد بعض الألفاظ والمواد المهمة في العين التي كانت تحت متناول يده دون أن يتكلف في ذلك مشقة بحث أوكد .

أعجب كثير من الناس بمختصر العين لهذه المزايا التي تحلى بها ، وقدح بعضهم الآخر فيه بسببها . وهاك ما يقوله السيوطي في هذا الصدد^(١) : « قال أبو الحسن الشاربي في فهرسته : كان شيخنا أبو ذر : يقول المختصرات التي فضلت على الأمهات أربعة : مختصر العين للزبيدي ، ومختصر الزاهر للزجاجي ، ومختصر سيرة ابن إسحاق لابن هشام ، ومختصر الواضحة للمفضل بن سلمة .

قال الشاربي : وقد لهج الناس كثيرا بمختصر العين للزبيدي فاستعملوه وفضلوه على كتاب العين ، لكونه حذف ما أورده مؤلف كتاب العين من الشواهد المختلفة والحروف المصحفة والأبنية المختلة ، وفضلوه أيضا على سائر ما ألف على حروف المعجم من كتب اللغة مثل جمهرة ابن دريد وكتب كراع ، لأجل صغر حجمه ، وألحق به بعضهم ما زاده أبو علي البغدادي في البارع على كتاب العين فكثرت الفائدة .

قال : ومذهبي ومذهب شيخني أبي ذر الخشني وأبي الحسن بن خروف أن الزبيدي أدخل بكتاب العين كثيرا لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب منه » .

ومهما كان الخلاف فيه فالكتاب يجب أن يوضع في مرتبة عالية بين معاجم اللغة بفضل ذلك الترتيب الرائع الذي سار عليه ، والخطوة الواضحة التي اتبعها في التنظيم والتصحيح والاختصار .

الفصل الثاني

كتاب البارع

للقالي (٢٨٨ - ٣٥٦)

في القرن الرابع ظهر في الأندلس معجمها الأول « البارع في اللغة » لإسماعيل ابن القاسم القالي البغدادي . وكان ابتداء عمله فيه عام ٣٣٩ هـ ، وعاونه فيه وراق يسمى محمد بن الحسين الفبري من أهل قرطبة منذ عام ٣٥٠ هـ واستمر يجمع مواده ويدونها حتى توفي عام ٣٥٦ قبل أن يتمه ويهذبه ، فتولى تهذيبه وراقه مع محمد ابن معمر الجباني . فاستخرجاه من الصكوك والرقاع ، وهذباه من أصوله التي بخط القالي ، وخطيهما مما كتبنا بين يديه . ولما كمل رُفِعَ إلى الحكم المستنصر بالله^(١) وبرغم اشتهار هذا المعجم لم يمل الناس إليه منذ زمن قديم . يقول السيوطي^(٢) عن أبي الحسن الشاربي في فهرسته « ولم يعرجوا أيضا على بارع أبي علي البغدادي » . ولعل ذلك هو السبب في أننا لم تصل إلينا نسخة كاملة من المعجم ، وإنما قطعتان إحداهما في المكتبة الأهلية بباريس بخط أندلسي يرجع إلى عهد يتأخر عن زمن تأليف الكتاب بقرن تقريبا ، فيما يرجح الأستاذ فلتن Fulton ، وقطعة أكبر في المتحف البريطاني تحت رقم ٩٨١١ شرقيات . وهي مكتوبة بخط أندلسي أيضا . يرجع إلى نفس عصر القطعة الفرنسية ، مع اختلاف النسخين . وتشتمل قطعة المتحف البريطاني على قريب من ثلاثة أمثال قطعة باريس ونصفها . ولا تشتركان إلا في قدر صغير

(١) ابن خير : فهرسة مارواه عن شيوخه ٣٥٤ . ابن الأبار : التكملة ١٠٦ . القفطي : لبناء الرواة ١ : ٢٠٩ .

(٢) للزهر ١ : ٤٥ .

يبلغ ٨ صفحات من مصورة فلتن . وقطعة لندن نفسها غير متصلة الحلقات .
فقد وجدت أوراقا مختلفة كل الاختلاف . ولما رتبت تبين أن بها كثيرا من
الأسقاط ، وأنها تحتوى على قطع متفرقة من بعض الأبواب .

هدفه :

ليس في هاتين القطعتين مقدمة الكتاب ، مما يفوت علينا كثيرا من الأفكار
والآراء التي كنا نستطيع أن نستخلصها منها ، وتهدينا في دراسة هذا المعجم . فإيس
لدينا أقوال عن غرضه ، وهدفه ، وخطته ، ونظرته إلى ما سبقه من معاجم ،
إلى آخر تلك الأمور التي تتعرض لها المقدمات عادة . ولكننا قد نظن أنه كان
يرى في معجمه إلى تلافي النقائص التي رآها في كتاب العين ومعجم أستاذه ابن دريد
أى يرى إلى الترتيب والصحة . وقد نظن أيضا أنه أراد أن يتيح الفرصة
للأندلس للإسهام في حركة المعاجم التي ظهرت في الشرق ، وأخذ تيارها في
التدفق والتلاطم ، حتى رأى القرن الذى عاش فيه القالى « القرن الرابع » هذا
العدد العظيم منها . فهذا الوافد الشرقى على الأندلس كان يريد أن ينقل معارف
المشاركة إلى تلاميذه ومحبيه من المغاربة : فألف لهم ما ألف ، وما حاز الشهرة التي
طبقت الآفاق كبارعه هذا وأماله . وكلها يقوم على ثقافات الشرق العربى وحدها .
فأماله صورة لأمالى المشاركة ، وبارعة صورة لمعاجمهم .

منهجه : ترتيب الحروف :

غض القالى نظره عن التقدم الذى أدخله ابن دريد في منهج المعاجم ، ورجع
إلى ترتيب الحروف بحسب الخارج ، كما فعل الخليل . ولكنه لم يتبعه تماما ، بل
أدخل عليه كثيرا من التغييرات . فلم يقم كتابه على ترتيب الخليل لخارج الحروف .
بل ترتيب سيبويه ، مع بعض خلاف طفيف . فقد رتب القالى الحروف على النحو
التالى ، كما يستنتج من المواد : ه ع غ ق ك ض ج ش ل ر ن ط د ت ص ز س .

ظ د ث ف ب م و ا ي . . . وتقدمي للهاء ، ووضع العين بعدها لا أريد به أنهما متعاقبان ، بل أريد أن الهاء مقدمة على العين فقط . وليس هناك ما يدل على أنهما متصلان في الترتيب أو منفصلان بحرف أو أكثر . ووضعت الهمزة مع حروف العلة لأنه جعل المهموز مع المعتل^(١) ، ولأننا نجد عنده العنوان التالي^(٢) : « الهاء واللام والواو والألف والياء في الثلاثي المعتل » وأرجح أنه يريد بالألف الهمزة لا حرف العلة لأنه يذكر المهموز تحت العنوان . ولا أدري كيف أخطأ الأستاذ فلتن فقال عن الهمزة^(٣) : « كذلك ليس لدينا أى شاهد مخطوط عن موضع الهمزة ، ذلك الصائت الذى سبب كثيرا من المتاعب للقدمات من النحويين واللغويين . في تحديده ولا بد أن القالى تناوله في بداية الألقباء أو في فصل خاص في النهاية . فهو لا يضع الألفاظ التى تحتوى على هذا الساكن بين الأصول المعتلة من الكتاب كما فعلت معاجم الخليل والأزهري وابن سيده » ويبقى لدينا حرفان هما الخاء والحاء لم يردا في أية لفظة في القطع الباقية من الكتاب (ما عدا الخاء التى ورد لها باب في الثلاثي المعتل في نسخة باريس) ، ولذلك لم نستطع الحكم على موضعهما في ترتيب القالى . وقد افترض الأستاذ فلتن أن الخاء بين الهاء والعين ، والحاء بين العين والقاف . وقال بصدد ذلك^(٤) : « ولا تبين لنا نسخة المتحف البريطاني ولا نسخة باريس من كتاب القالى الوضع الصحيح للحرفين الساكنين ح ، خ . والوضع الذى نسبناه لهما هذا افتراضى ، ومن المحتمل صحته » ولم يبين لنا علام استند في افتراضه هذا الوضع لهما ، ولكن أرجح أنه استند إلى ترتيب الخليل وسيبويه ، لوجود بعض الشبه بين الأوضاع الثلاثة .

ومن مظاهر الخلاف بين سيبويه والقالى في ترتيب الحروف تأخير القالى حروف العلة مع جمعها وتفريق سيبويه لها ونثره إياها بين الحروف . والخلاف

(١) البارع ١ ، ٤ ، ٨ ، ٢٦ ، ٨٦ وضميرها .

(٢) (٢) ٦ .

(٤) نفس الوضع .

(٣) المقدمة الإنجليزية للبارع ٨ .

التالى وضع القالى الهمزة مع حروف العلة ، وتقديم سيبويه لها فى أول الحروف .
وآخر خلاف بينهما تقديم القالى للضاد وجعله إياها بين الكاف والجيم ، على حين
آخرها سيبويه وجعلها بين الياء واللام . والحق أن مخرج الضاد ليس مركزا فى حيز
واحد ، بل ممتد فى الفم ، حتى سميت طويلة ، لأن مخرجها من أقصى حافة اللسان
إلى أدناها ، أى يستغرق أكثر الحافة . فالقالى نظر إلى أقصى مخرج لها ، ونظر
سيبويه إلى أدناه ، وفيما عدا هذه الأمور الثلاثة يتفق سيبويه والقالى . ومن
الطريف أن الخلافين الأولين كان القالى فيهما يوافق الخليل . أما الضاد فالخليل
يوافق فيها سيبويه . ولكننا رأينا أن الخلاف فيها ظاهرى . وجعل القالى كل حرف
من هذه الحروف كتابا ، مع ترتيب هذه الكتب على ترتيبه السابق للحروف .

ترتيب الأبواب :

حاول المؤلف إصلاح بعض الاضطراب فى أبواب الخليل . ففرق بين بعض
الأبنية المختلفة التى جعلها الخليل فى باب واحد . وخصص لكل منها بابا فأصبحت
الأبواب عنده ستة ، هى بالترتيب : أبواب الثنائى المضاعف — يسميه الثنائى
فى الخط والثلاثى فى الحقيقة — أبواب الثلاثى الصحيح ، أبواب الثلاثى المعتل ،
أبواب الخواشى أو الأوشاب ، أبواب الرباعى ، أبواب الخماسى ؛ أى زاد أبواب
الثلاثى المعتل والخماسى .

وحسب الأستاذ فلتن أن المؤلف وضع الرباعى والخماسى فى باب واحد ، لأنه
لم يعثر فى القطع التى أمامه على أبواب خاصة بالخماسى . ولكن هذا الظن فى حاجة
إلى ما يدعمه ، بل أرجح أنه خاطئ ، لأن المؤلف صريح فى تسمية أبواب الرباعى
« بالرباعى ^(١) » فقط ، ولأنه لا يذكر فى هذه الأبواب ألفاظا خماسية ، وأخيرا لأن
أواخر الأبواب الرباعية الثلاثة التى عثرنا عليها فى القطع الموجودة من الكتاب
ساقطة ، فلا ندرى أى باب كان بعدها .

(١) البارع ٢٨ ، ٧٧ ، ٩٥ .

ويشبه باب الحواشي عند القالى باب اللفيف عند الخليل بعض الشبه فيما يحويان من صيغ ، ولكن القالى حاول أن ينظم الصيغ المختلفة فى داخل هذا الباب . . قسمه فى بعض الحروف إلى الفصول الآتية : الثنائى المخفف ، الثلاثى الصحيح ، المضاعف الفاء واللام ، الثلاثى المعتل اللفيف ، المضاعف الرباعى . ومن الواضح أنها تقابل ترتيب أبواب الكتاب كله . ولكنه أهمل هذه الأقسام فى بعض أبواب الحواشى ، وآتى بالصيغ المختلفة منها بدون تمييز .

التقالب :

ملأ القالى هذه الأبواب بالتقاليب ، على نمط الخليل دون أدنى تغيير ، وميز كل قلب بتصديره بكلمة « مقلوبه » .

وصفه :

كان الكتاب أصلاً ذا حجم كبير . قيل إنه كان يتألف من ٤٤٤٦ أو ٥٠٠٠ ورقة ، تنقسم إلى ١٦٤ جزءاً^(١) . ولعل مهديه الفهرى والجيانى هما اللذان قاما بهذا التقسيم تسيراً على نفسيهما ، ولكى ينشراه تباعاً على الناس . وتقسيم الكتب الكبيرة إلى أجزاء صغيرة من الظواهر الملحوظة فى التأليف العربى عامة ، وعند اللغويين والمحدثين خاصة . ولم يصل إلينا وصف لمقدمة البارع التى لم نثر عليها فندعها إلى وصف القطع الباقية منه فيما نشره الأستاذ فلتن . وتحتوى هذه النسخة على قطع من حروف الهاء والفاء والقاف والجيم والطاء والذال والتاء ، تتخللها خروم كثيرة .

أما المعجم فيستهل « بباب الثنائى فى الخط الثلاثى فى الحقيقة لتشدد أحد حرفيه » . ووصل إلينا منه بعض أبواب الجيم مع ما ثناها . ويكرر المؤلف العناوين

(١) ابن خير : فهرسة ٣٥٤ ، القطبى : إنباء الرواة ١ : ٢٠٦ .

بنصه السابق كله مع كل حرف ، مثل الجيم والراء ، والجيم والسين
ولا خلاف بينه وبين الخليل فيما وضعه كل منهما في هذه الأبواب ، فقد وضع
الصيغ الآتية : الثنائي المضاعف ، الثنائي المضاعف الفاء واللام مثل كعك ، الثنائي
الخفيف مثل هنج ، الرباعي المضاعف . وكان يميل — كالخليل — إلى تأخير
المضاعف الرباعي ، ولكنه يهمل ذلك كثيرا . وكذا حاله مع بقية الصيغ .
ولا خلاف بينه وبين الخليل في أبواب الثلاثي أيضا إلا أنه لم يشر إلى المهمل
والمستعمل في هذين النوعين كما فعل الخليل .

أما أبواب الثلاثي المعتل فجديدة ليست عند الخليل ، إذ كان جعلها مع اللفيف .
وذكر فيها القالي الثلاثي المعتل بحرف واحد ، حتى انتهى منه ، فذكر الثلاثي
المعتل بحرفين بحسب ترتيب الحروف عنده . وخاطب فيها المهورز بالمعتل ، والمعتل
الواوى باليائي ، ونبه في بعض الأحيان على كل نوع منها . واضطرب في بعض
الألفاظ الثنائية الخفيفة المعتلة ، مثل الضميرين هو وهى ، فذكرها في هذه الأبواب .
وشرح القالي^(١) أبواب الحواشي أو الأوشاب بقوله : « هذه أبواب تتصل
بالثلاثي المعتل مما جاء على حرفين أحدهما معتل ، أو ثلاثة منها حرفان معتلان » .
وشرحه بأوضح من هذا في قوله^(٢) : « إنما سميناه أوشابا لأننا جمعنا فيه الحكايات
والزجر والأصوات والمنقوصات ، وما اعتل عينه ولامه أو فاؤه ولامه أو فاؤه
وعينه ، أو كان فاؤه ولامه ، أو فاؤه وعينه ، أو لامه وعينه ، بلفظ واحد » .
فأتى فيه بالثنائي المخفف الصحيح أو المعتل بحرف ، واللفيف والمضاعف بحرفين غير
مدغمين . وقد رأينا يوضع كثيرا من هذه الأصناف في الأبواب السابقة ، مثل
الثنائي المخفف الصحيح والمضاعف بحرفين غير مدغمين إذ وضعهما في الثنائي
المضاعف ، والثنائي المخفف المعتل واللفيف إذ وضعهما في باب الثلاثي المعتل . وقد
أدى هذا إلى أمرين : تكرير بعض الصيغ في أكثر من باب ، ووضع الألفاظ من

النوع الواحد في أبواب متفرقة . ولعل سبب هذا الاضطراب تأثره بباب الليف عند الخليل الذي تضمن هذه الأنواع جميعا ، ونسيانه بعض التجديدات التي أدخلها على منهجه . وقد أشرنا قبل إلى أنه قسم بعض الأوشاب بحسب الأبنية كما في حرف الغين والقاف ، وأهمل ذلك في حروف أخرى كالهاء . وقد أتى بأقسام في داخل أبواب الأوشاب المضطربة من الهاء ، ولكن بدون أساس للتقسيم .

وراعى في ترتيب أبواب الرباعي الحرفين الأقصين مخرجا من الكلمات وحدها ، ولا خلاف فيها بينه وبين الخليل . ولكنه ذكر بعض الألفاظ الرباعية المضاعفة في هذه الأبواب ، وجعل في بعضها أقساما لا تقوم على أساس . وكان ذلك من دواعي الاضطراب في الكتاب ، وتفريق الصيغ ، إذ عالج الرباعي المضاعف في الثنائي المضاعف أيضا ، كما مر ذكره . وليس في القطعة المنشورة شيء من أبواب الخماسي نعتمد عليه في وصفه .

ويخرج المرء من هذا الوصف بأن القالى أراد إصلاح بعض وجوه النقص في كتاب العين ، فغير في منهجه بعض الأمور ، ولكنه حين أراد تطبيقها عمليا اضطرب وأخفق في كثير منها .

تحليل المواد :

ولنحاول الآن أن نتبع علاج القالى لبعض مواده ، والأمر الذي يؤسف عليه أن القطعتين المطبوعتين من العين والبارع لا تشتركان إلا في مادة واحدة هي « عهب » أخذها القالى برمتها من الخليل ، ولم يزد عليها . فنحن مضطرون إلى اختيار مواد غير التي اخترناها من كتاب العين .

قال القالى في مادة « هيغ » : « قال أبو علي : قال يعقوب : يقال لمن أخصب وأثرى : وقع في الأهيغين بالعين المعجمة ، أى الطعام والشراب . وقال الخليل : إلهيغ : أرغد العيش وأخصبه ، قال رؤبة :

عنكم وأيديكم طوال المبلغ يغمس من غمسه في الأهيف»

والمادة قصيرة ، ولكنها تعطينا بعض الأضواء التي نستطيع أن نتبين على هداها خصائص ذلك الكتاب . وأول هذه الأضواء أن المادة كلها ليست للقال بل لابن السكيت والخليل ، والمؤلف له فضل الجمع حسب ، وثانيها أن المؤلف أمين في اقتباساته ، يرد كلا منها إلى صاحبه صراحة ، وثالثها أنه ضبط الحرف الذي خاف تصحيفه بالعبارة .

وقال في مادة « سجج » : « قال أبو علي : قال يعقوب : يقال سَجَّ بساجه : إذا خزف به . وقال أبو زيد : تقول لا أفعل ذلك سَجَّيس الليالي ، ويقال سَجَّيس عطفه : إذا ظهرت رائحته ، قال الراجز :

يا ليتة بالخلود قد تمرسا وشم عطفيه إذا ما سجسا

يعنى ابنه ، يقول ليتة قد صار رجلا . وقال يعقوب : يقال ماء سَجَّيس بفتح السين وسكون الجيم ، وسجس بكسر الجيم ، وسجيس على مثال فَعِيل : إذا كان كدرا متغيرا . وقال أبو زيد : يقال سقانا سجاجة له ، بفتح السين وجماعها السجاج ، بفتح السين على مثال قَتَام : وهو الذي ثلثاه ماء وثلثه لبن ، ويكون ذلك من جميع اللبن حقيقه وحليبه ، من جميع الماشية إبلها وغنمها . وقال الأصمعي : إذا جعل اللبن أرق ما يكون بالماء فهو السجاج ، وأنشد :

ويشربه مَذَقًا ويسقي عياله سَجَاجًا كأضراب الثعالب أورقا

وقال الخليل : في الحديث : « الجنة سجسج » ، لا فيها حر مؤذ ولا برد مؤذ . ويقال في مثل « لا آتيك سَجَّيس عَجَّيس » ومعناه الدهر .

ويظهر من هذه المادة مما ظهر في سابقتها اعتماده على غيره ، وأمانته في نسبة الاقتباس . ويظهر فيها أمر جديد لم نره عند غيره من قبل ، ذلك هو الضبط بالعبارة فينص على شكل الحرف أو وزن الكلمة ، وقد سبق له في المادة الأولى النص

على الحرف نفسه أمعجم هو أم مهمل . وتلك خطوة لازمة في سبيل الوثوق من عدم التصحيف ، وصحة نطق الكلمات ، وخاصة في الخط العربي ؛ والقالي له فضلها . ويظهر لنا من المادة أيضا أنه أتبع الخليل فيما وضعه تحتها ، فهو لا يقتصر على الثنائي المضاعف الذي كان يشير دواما إلى تشدد أحد حرفيه بل كان يضع معه الثلاثي المضاعف الفاء واللام مثل سجس ، والرباعي المضاعف ، مثل سجسج ، وهو نفس ما فعله الخليل . ويبدو أنه كان يؤخر المضاعف الرباعي إلى نهاية المادة . ونرى في هذه المادة أيضا أنه كان يحاول أن يجمع أكبر عدد من أقوال اللغويين ، من أمثال يعقوب بن السكيت ، وثابت بن أبي ثابت وراق أبي عبيد ، وأبي زيد الأنصاري ، والأصمعي ، والخليل . وقد أثر هذا فيه أثرا ليس في مصلحته ، من تكرار بعض الصيغ مثل سجيس عجيس ، لتكرار المراجع التي يأخذ عنها ؛ واضطراب الشرح كما فعل في صيغة سجيس عجيس إذ تركها في المرة الأولى دون تفسير ؛ واستتار شخصيته وراء شيوخ هؤلاء الذين ينقل عنهم ، حتى إننا لا نستطيع أن نثبت له ما يظهر في الكتاب على أنه من خصائصه التي امتاز بها شخصيا . ونحن ربما لا نقالي إذا قلنا إن القالي كان يرمى في كتابه إلى الجمع ، لا جمع الألفاظ ، كما كان غرض الخليل وابن دريد إلى حد ما ، بل جمع أقوال السابقين عليه من المؤلفين فيما يثبته من ألفاظ . ونرى في المادة بعض الاضطراب في الترتيب ، إذ يبدو أن المؤلف بالصيغ المشتقة من سج ، ثم ينتقل إلى سجس ، ثم يعود إلى سج ، ويختتمها بسجسج . وكان حقه أن يفرد كل صيغة بالكلام ، فإذا انتهى منها تماما انتقل إلى غيرها .

ونأخذ من أبواب الثلاثي الصحيح مادة « الغين والطاء والميم في الثلاثي الصحيح » . قال : « الأصمعي : يقال غمط ذلك يغمطه غمطا : إذا استصغره ولم يرضه . وقال أبو العباس : قال ابن الأعرابي : غمط الحق . وقال الخليل : تقول : غمط

النعمة والعناية : إذا لم يشكرها . والغمط بفتح الغين وسكون النون كالغمج ، . الفعل
يفامط ، وقال الرازي :

* غمط غماليط غملطات *

والإغماط والإغباط : الملازمة والمداومة ، تقول أغبطت عليه الحمى وأغمطت :
إذا دامت . وغمط الناس : احتقارهم واستصغارهم . وفي الحديث « أن رجلاً قال
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما يسرني أن أحدا يفضلني بشرا كذب ، أذلك من
البنى ؟ قال : ذلك من سفه الحق وغمط الناس أي احتقارهم ، ويجوز أن يكون قلة
شكرهم . ويقال غمض الناس بمعنى غمط » .

ويختفي من هذه المادة يعقوب لينسخ مكانا الأصمعي وابن الأعرابي ، ولكن
الخليل باق لا يريم . وتتضح عناية المؤلف بالروايات ، فالإغماط مع الإغباط ، والغمط
مع الغمض . ونراه في الفعل الأول أتى بماضيه فمضارعه فمصدره ، وضبط المصدر
بالعبارة واستشهد بالحديث ، كما فعل في مادة سابقة ، فذكره كاملاً ولم يقتصر على
العبارة التي فيها الشاهد ، كما كان يفعل الخليل أحيانا .

ظواهر : جمع التفسيرات :

أول ظاهرة تفتجاً القارئ في البارع الكثرة الهائلة من أسماء اللغويين الذين
يرد ذكرهم في المواد . وهذا إحصاء بمن وردت أسماؤهم في الصفحات العشر الأولى :
أبو زيد الأنصاري ، الخليل بن أحمد ، يعقوب بن السكيت ، أبو السمع ،
الأصمعي ، أبو عبيدة ، الكسائي ، الرزاحي ، أبو حاتم السجستاني ، أبو عمرو ،
الأحر ، أبو العباس ، الأموي ، الفراء ، ابن الأعرابي ، الأحرزي . وهذا الإحصاء
لا يبين لنا تماماً كثرة ورود أسماؤهم لأنه لا يظهر مرات وجودهم ، وهي كثيرة .
فلم يرد منهم في صفحة واحدة من هذه الصفحات العشر غير أبي السمع والرزاحي
والأحر وأبي العباس والأحرزي والأموي . وظهر اسم ابن الأعرابي في صفحتين ،
والكسائي وأبو عمرو والفراء في ثلاث ، وأبو حاتم في أربع ، وأبو عبيدة في

ست ، ويعقوب في سبعة ، والأصمعي في ثمانية ، والخليل وأبو زيد في جميع الصفحات . ولم يكن الاسم يظهر في الصفحة مرة واحدة ، بل أكثر من مرة . ومنهم من كان يظهر في جميع المواد كالخليل ، ويقاربه في ذلك أبو زيد ، ويليها الأصمعي ويعقوب . وكان في بعض الأحيان يأتي بالمادة كلها من قول الخليل ، وأبي زيد^(١) . ومن الطبيعي أنه لم يكن المذكورون آتفا جميع من رجع إليهم . فهناك غيرهم ظهروا بعد الصفحات العشر الأولى ، من أمثال الباهلي ، والنضر بن شميل ، واللحياني ، وسلمة بن عاصم ، والرؤاسي ، وقطرب ، ولزاز ، وابن كيسان ، وابن قتيبة ، وثابت ، وابن دريد وغيرهم من اللغويين ، وأبي الجراح ، وأبي العطف الغنوي ، وأبي خيرة ، وأم الحارس الكلبي ، وأبي زياد الكلابي ، وأبي جميل الكلابي ، وأبي صاعد ، ورداد الكلابي ، وأبي الفادية النخعي ، وأبي مسمع ، وغنية ، من الأعراب والرواة . فالتقارر يحس أمام أية مادة من مواده أنه بإزاء رجل يجمع له الأقوال المختلفة التي أدلى بها اللغويون في هذا اللفظ ، ويتقصى في الجمع . وهذه إحدى خصائص البارع التي لم نرها فيما قبله من معاجم . وكان القالي أميناً فيما ينقله لا يتصرف فيه ، وينسبه إلى أصحابه ، حتى مدحه القفطي بذلك^(٢) .

الصحة :

الظاهرة الثانية الخوف من اللحن والتجريف أن يطرأ على الألفاظ ، ومحاولة إحاطتها بالضمانات التي تقيها ذلك . فالتزم للمرة الأولى في المعاجم ضبط الألفاظ التي يخاف عليها اللبس بالعبارة . وسار في ضبطه في طريقتين أولهما بيان الشكل مثل قوله : « قال الأصمعي : يقال كنا على جذة النهر بكسر الجيم وتشديد الدال وبالماء وأصله أعجمي نبطي كذا فأعرب . . وقال الأصمعي وغيره : يقال رجل له جد بفتح الجيم أي له حظ في الأشياء . » والطريق الثاني بيان الوزن مثل قوله : « يقال : زج

(١) ٢٣ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ وغيرها .

(٢) لانباء الرواة ٦/١ - ٢٠٠ .

وزججة ورجاج ، على مثال قُقل وقُمَّلة بكسر الفاء وفتح العين ، وفعال بكسر الفاء » وكان في ذلك ضبط للحروف أنفسها أيضا وضمن لها من التصحيف . وإنه لجدير بأن يقول عنه الحميدى^(١) « كانت كتبه على غاية التقييد والضبط والإتقان » .

ومن مظاهر حبه للصحيح والتزامه إياه ، اختياره المراجع التي اعتمد عليها من المشهور بالصحة . فقد اعتمد أول ما اعتمد على الخليل ، وهو الرائد الأول الذي لا ينكر قوله وإن قيل في كتابه ما قيل ، وما ينصب على اضطرابه ورد بعض غريبه خاصة . ثم اعتمد على أبي زيد والأصمعي ويعقوب ، وهم أعلام اللغة الثلاثة . أما أستاذه ابن دريد فقد لقي معارضة كثيرة من اللغويين وخاصة فيما نسبته إلى اليمين من لغات . ويبدو أن مؤلفنا آثر السلامة ، فلم يستق منه كثيرا ، على الرغم أنه أستاذه ، حتى إنه لا يظهر اسمه إلا في الصفحة الرابعة والثلاثين ثم في فترات متباعدة . وقد وقع الأستاذ كرنكو Krenkow في خطأ فاحش حين قال في مقاله في مجلة « إسلاميات Islamica »^(٢) : « أما كتاب البارع فالحق أنه خاب أملنا فيه ، لأنني لم أعر فيه على جديد . لقد استقى القالي معلوماته من مرجعين أساسيين هما : أبو بكر بن دريد ، وأبو بكر بن الأنباري . وكل من يتجشم مشقة دراسة أسانيد كتابه الهام « الأمالي » دراسة دقيقة يجد أن ما ينيف على نصفه مأخوذ من كتب ابن دريد .. » . فقد خلط الأستاذ بين البارع والأمالي ، فإدام الكتاب الثاني معتمدا على ابن دريد ، فلا بد أن الأول كذلك . ولكن خاب قال الكاتب للمرة الثانية ، كما خاب أولا — في رأيه — باعترافه . فالمؤلف لم يعتمد أساسا على ابن دريد ، ولم يسو بينه وبين غيره من اللغويين الذين اعتمد عليهم ، بل أخرجه عنهم في المرتبة . ويؤيدنا في ذلك قول السيوطي^(٣) : « وقد آخذه [آخذ ابن دريد] أبو علي الفارسي النحوي وأبو علي البغدادى القالي » ، ولم يعتمد المؤلف

(١) ياقوت : معجم الأدباء ٣١/٨ . (٢) المجلد السابع ١٩٦ .

(٣) الزهر ٤٥/١ .

يضاعلى ابن الأنبارى اعتمادا أساسيا . واعترف الدارسون لكتاب البارع بهذه الصحة ، فقال السيوطى فيه^(١) : « وأصح كتاب وضع فى اللغة على الحروف بارع أبى على البغدادى وموعب ابن التيانى » .

ظواهر أدبية :

وإذ ذكرنا الأستاذ كرنكو بكتاب الأمالى ، فإننا نذكر هنا بعض الظواهر فى البارع التى تتصل بالأمالى بسبب . فالقالى علامة ذو معارف أدبية ولفوية متسعة شاملة ، كما يظهر فى أماليه ، ولذلك تنارت هذه المعارف فى بارعه ، وتأثر منهجه بمنهج الكتب الخاصة بها من أمثال الأمالى . فمن هذه المظاهر التى تتصل بهذه الظاهرة الأدبية ، كثرة الشعر الذى يستشهد به وطول مقطوعاته . وهذه إحدى موادها شاهدة على ذلك . قال أبو على : « قال الأصمعى : الأقه والقاء : الطاعة ، وأنشد غيره قول الأزرق بن أبى نخيلة السعدى :

أما رأيت الأيدى السباطا والقاء والأسنة السلاطا

قال : ومنه يقال قد أتيقه الرجل : أى أطاع ، قال المحبّل السعدى :

فَرَدُّوا صُدُورَ الخيلِ حتى تَنَهَّهَتْ إلى ذى النُّهى واستَتَقَّهوا للحلم

أى أطاعوا الحلم ، وهو الذى يأمرهم بالحلم ، وقال أبو زيد : مالك علينا قاه : أى سلطان ، قال الراجز :

والله لمولا النار أن أضلاها أو يدعوا الناس علينا اللاها

لما سمعنا لأمير قاهما ما خطرت صُدُّد على مَناها »

وهذا أحد شواهد الطويلة ، قال : « وجُهوة الرجل : استه ، قال بعض

الأعراب :

بئس القرين للكبير زوجته . إذا رآته قد تولت جدته
وانتقصت من بعد شزر مرته . وهي عقر ناة الشاب جلدهته
إذا عدا منها فلا تبيته . تدعو له الله بداء يكفيه .
قد ملناه وطالت صحبته . وتنتحى لخلقه قناته .
وتدفع الشيخ فتبدو جهوته .

تنتحى : تعتمد ، وتسأته : تخنقه .

والقالى من هذا الجانب قريب الشبه بأبى عمرو الشيبانى فى جيمه . ومن أسباب
كثرة الشواهد فى البارع رجوع مؤلفه إلى كثير من اللغويين ، وأخذ شواهدهم
كلها . وكان من أثر ذلك تكرار بعض الشواهد فى المادة الواحدة ، كما فى « عوه »
و « وهل » . واضطر فى كثير من الأحيان إلى الإشارة إلى أن الشاهد قد مضى ^(١) .
ومن ذلك أيضا ذكره النوادر والأخبار التى تقوم عليها كتب الأمالى والنوادر
مثل قوله ^(٢) : « قال ابن الأعرابى وغيره : نزل الخبل السعدى ، وهو فى بعض
أسفاره على ابنة الزبرقان بن بدر ، وقد كان يهاجى أباه . فعرفته ، ولم يعرفها .
فأنته بضول ، فصل رأسه ، وأحسن قرأه ، وزودته عند الرحلة فقال لها : من
أنت ؟ فقالت : وما تريد إلى اسمى ؟ قال : أريد أن أمدحك ، فما رأيت امرأة من
العرب أكرم منك . قالت : اسمى رهو . قال : تالله ما رأيت امرأة شريفة سميت
بهذا الاسم غيرك . قالت : أنت سميتنى به . قال : وكيف ذلك ؟ قالت : أنا عابدة
بنت الزبرقان . وقد كان يهاجى فى شعره فسماها رهوا ، وذلك قوله :

فأنكحتهم رهوا كأن عجانها مشق إهاب أوسع السلخ ناجله

فجعل على نفسه ألا يهجوها ولا يهجو أباه أبدا ، وأنشأ يقول :

لقد زل رأيت فى خليفة زلة سأعتب قومي بعدها فاتوب

(١) ١٠ ، ١١ ، ٢٦ ، ٣٦ ، ٤٥ ، وغيرها . (٢) ١٠ .

وأشهد والمستغفر الله أننى كذبت عليها والمجاء كغوب »
وقد يستفرقه منهج كتب الأمالى ، فيسير عليه فى معجمه ، فيقدم نصا من
النصوص اللغوية ويعقبه بتفسير غريبه ، قال ^(١) : « قال عيسى بن عمر ، قالت أم
تأبط شرا وهى تبكى عليه : وابناه وابن الليل ! ليس بزميل ، شروب للقليل »
شروب بالذيل ، كمقرب الخير ، وابناه ! ليس بعلفوف ، تلقه هوف ، خشى
من صوف . قولها : وابن الليل أى أنه صاحب غارات . بزميل أى بضعيف .
شروب للقليل : تقول ليس هو بمهياف يحتاج إلى شربة نصف النهار . وقولها
يضرب بالذيل إذا عدا صفر برجليه فى إزاره من شدة عدوه . وقولها خشى من
صوف : تقول ليس هو بخوار أجوف . والهوف : من الهيف ، وهى الريح الحارة .
فتقول ليس هو بعلفوف ، والعلفوف : الجافى المسن تظمه الرياح ، فلا يغزو
ولا يركب ، قال الشاعر :

* فى القوم غير كُجبة علفوف * »

وربما يتصل بتلك المظاهر الأدبية عنايته بالتعبيرات الخاصة وإيراده ما يفسره
من ألفاظ فى عبارات ، حتى يحيطه بجوه الخاص . ولكننا لا نعطى ذلك أهمية
خاصة ، لأننا شاهدناه عند كثير غيره من اللغويين ، منذ بداية التأليف فى المعاجم .

اللغات :

عنى إلقالى باللغات عناية فائقة ، فأكثر منها وبالغ . وإنا نرى عنده من
اللغات المنسوبة لغات الكلابيين والتميريين والطائيين والقيسين والأسديين
والتميميين وبنى غنى ، وأهل مصر والمدينة والحجاز والجزيرة والعراق .
والكلابيون خاصة لم يخطرهم فى كتابه ، إذ يرد اسمهم فى ٥ صفحات من الصفحات
العشر الأولى ، ويكثر بصورة واضحة فى جميع أنحاء القطعة الباقية . وليس هذا وحده ،

ل تكثر أسماء الأعراب والرواة الكلابيين عنده أيضا ، مثل أم الحمارس وأبي زياد وأبي جميل ورداد . ومن أسباب هذه الظاهرة إكثار المؤلف الاقتباس من أبي زيد الأنصاري ، الذي يروى عنهم كثيرا ، يقول « قال أبو زيد : قال الكلابيون : ومن الرجال الهيق ، الهاء مفتوحة والياء ساكنة ، وهو المفرط طولاً ، ولم يعرفوه في الأتني » ، ويقول : « قال أبو زيد : قال الكلابيون : ومن الرجال الأهوك ، على مثال أحق ، وهو الذي فيه حمق ، وفيه بقية » .

ورجح في بعض الأحيان بين اللغات المختلفة التي يذكرها ، مثل قوله « يقال : وهجت توهج بكسر الهاء في الماضي وفتحها في المستقبل ، وهي وهجة ، والعالى من كلامهم توهجت » . وقوله : « قال الخليل : التيه والتوه لغتان ، يقال : تاه يتيه توها وتيها ، والتيه أعما » . والحق أن ترجيحاته قليلة ، ومعظمها لم يكن من كيسه ، وإنما مما اقتبسه من اللغويين ، فليس له غير فضل الاختيار . ولا شك أن الاختيار فيه دلالة على العناية والاهتمام .

ويتصل بذلك دقته في التفرقة بين الصيغ المتقاربة من المادة الواحدة ، كما نرى في قوله : « وكل شيء هاج فمصدره الهيج ، غير الفعل ، فإنه يقال يهيج هيجانا . . . ويقال : هاج الفعل هياجا ، واحتاج احتياجا إذا ثار وهدر . وكل شيء يشور للمشقة والضرر فهو كذلك ، تقول : هاج الدم ، وهاج الشربين القوم » .

النقد :

عند القائل شيء من النقد قليل ، نراه في قوله « قال الخليل : تقول العجهوم طائر من طير الماء ، كأن منقاره جلم الخياط » . قال أبو علي ولا أدري صحته « وقوله : « قال الخليل : والعلهز بكسر العين والهاء وسكون اللام : أن يعالج الوبر بدماء الحلم كأن يُدَقَّ الصوف مع القردان فيؤكل ، كانت الجاهلية تفعل ذلك في الجذب . . . وقال غيره : المعلهز والمعزهل : الحسن الغذاء ، قال أبو علي : وهذا تفسير سوء » وبلغت إلى بعض العبارات العامية وينقدها ، مثل قوله : « والعامية يقولون : هاتم شهودكم ،

وهذه أخش الخطأ » وقوله : « وقال الأصمى وأبو زيد : تقول العرب قعدت على فوهة النهر القاء مضومة والواو مشددة مفتوحة ولا يقال فوهة بضم القاء وسكون الواو ، كما تقول العوام » .

ومهما يكن من قول ، فإن هذا الجهد الخاص هزيل ، بالنسبة لكتاب في حجم البارع وشهرته ، ولذلك لا نستطيع أن ندعى للمؤلف شخصية بارزة فيه ، وإنما تبرز شخصيته في جمعه واختياره بكل وضوح .

ولا يختلف القائل عن الخليل فيما عالج في مواده من ألفاظ تتصل بالحيوان أو النبات أو البقاع أو ما إلى ذلك من موضوعات . ومثلها في ذلك مثل بقية أصحاب المعاجم العربية . كذلك لا خلاف بينهما في طريقة العلاج والاستشهاد وما إلى ذلك ما عدا ما أشرت إليه آنفا .

مآخذ :

لم يخل البارع من أمور أخذها عليه الأقدمون ، ومعظمها يشترك معه فيها أفراد مدرسته فنؤخرها إلى حينها . ولكن كان من أثر الخطة التي اتبعها المؤلف من جمع أكبر عدد من أقوال اللغويين في اللفظ المفسر خللان أولهما التكرار ، الذي ظهر في التفسيرات وفي الشواهد . وقد ألمعنا إلى ذلك آنفا ، ووضحنا أنه تخلف أحيانا من تكرار الشواهد بتصريحه أن قد مضى إيرادها . وثانيهما إيراد التفسيرات المختلفة أو المتعارضة دون أن يبذل أى جهد ليوفق بينهما أو يرجح قال : « قال الأصمى ... فرس أشوه وفرس شوها : إذا كان يُرفع إليهما الطرف من حسنها ... قال الخليل : الشوه بفتح الشين والواو مصدر الأشوه ، والشوها والأشوه هما القبيحا الوجه والخلفة .. وفرس شوها : وهي التي في رأسها طول وفي منخرها وفي فمها سعة .. وقال أبو عمرو : فرس شوها : حديدة النفس . وقال الأصمى : الشوه : امتداد العنق وارتفاعها ، الذكر أشوه والأنثى شوها . غيره :

امرأة شوهاء : حسنة ، ومنه الحديث المرفوع أنه (ص) قال : بينا أنا نائم رأيتني في الجنة ، فإذا امرأة شوهاء إلى جنب قصر ، فقلت : لمن هذا القصر ؟ فقالوا : لعمر بن الخطاب . وقال : « قال يعقوب : المسلم : الذي قد ذبل ويس ، إما من مرض وإما من قَم ، لا ينام على الفراش يحىء ويذهب ، وفي جوفه مرض قد يتبسه ويغير لونه .. وقال الأصمعي : المسلم : الضامر ، وزاد ثابت : من غير مرض . وقال الخليل : اسلمهم المريض : إذا عُرِف أثر مرضه في جسده » .

ونجد في البارع اختلالا بالتكرار ، ولكنه لا يرجع إلى خطته ، وإنما هو اختلال غير معروف السبب اللهم إلا السهو والنسيان . فتراه يكرر بعض المواد نفسها ، مثل « غزم » ، فقد ذكرها منفردة بعد « غسم » وتقاليبها^(١) ، وهو موضعها الطبيعي من الكتاب . ولكنه عقد لها مادة ثانية بعد « ثقب » وتقاليبها^(٢) . والسياق مختلف في المادتين اختلافا كبيرا ، فلا يشتركان إلا في قول واحد عن الخليل . وخاطب بين هيغ وهوغ ، فظهر كأنه كرر مادة « هوغ » . ولم يصل إلينا مآخذ أخرى ، ولعل السبب في ذلك عدم إقبال الناس عليه وعلى دراسته .

وصفوة القول في كتاب البارع أنه خطأ بحركة التأليف في المعاجم إلى الأمام خطوات في المادة ، قال عنها ابن خير^(٣) : « زاد على كتاب الخليل نيفا وأربع مئة ورقة مما وقع في العين مهملا فأملأه مستعملا ، ومما قلل فيه الخليل فأملأ فيه زيادة كثيرة ، ومما جاء دون شاهد فأملأ الشواهد فيه » . وقال ابن الأبار^(٤) : « فلما كمل الكتاب وارتفع إلى الحكم المستنصر بالله ، أراد أن يقف على ما فيه من الزيادة على النسخة المجتمعة عليها من كتاب العين ، فبلغ ذلك إلى خمسة آلاف وست مئة وثلاث وثمانين كلمة » . وفي المنهج ترك نظام ابن دريد المختل ، ورجع إلى نظام

(٢) ٥٧ .

(١) ٥٦ .

(٤) التكملة ١ : ١٠٦ .

(٣) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٥٤ .

الخليل بعد أن أدخل عليه بعض تحسينات ، وعنى بالصحيح من المراجع ، وضبط ألفاظه لوقايتها من التصحيف ، وعزا كل قول اقتبسه إلى قائله ، وربط بين المعجمات وكتب الأدب .

ولم أجد أحدا اتخذ البارع موضوعا للدراسة ، غير تلميذه أبي بكر الزبيدي الذي ألف كتاب المستدرک من الزيادة في كتاب البارع على كتاب العين . وقد أشرت إليه فيه . والسبب هو ما ذكرناه في المآخذ من قلة الإقبال عليه .

الفصل الثالث

كتاب التهذيب

للأزهري (٢٨٢ - ٣٧٠)

في القرن الرابع ظهرت الموسوعة اللغوية الأولى التي بقيت عندنا ولم تندثر فيها
«اندر من تراثنا» ، تلك هي معجم « تهذيب اللغة » لأبي منصور محمد بن أحمد
الأزهري (٢٨٢ - ٣٧٠ هـ) . وتجتمع في هذا المعجم جميع التيارات التي غلبت
على حركة التأليف اللغوية في هذا القرن .

غرضه :

كان المؤلف يرمي في كتابه إلى تنقية اللغة من الشوائب التي تسربت إليها
على يد سابقيه ومعاصريه ، ومن ثم سماه كما يقول في مقدمته^(١) : « وقد سميت
كتابي هذا تهذيب اللغة لأنني قصدت بما جمعت فيه نفي ما أدخل في لغات العرب
من الألفاظ التي أزالها الأغبياء عن صيغتها وغيروا الفهم عن سنانها فهدبت
ما جمعت في كتابي من التصحيف والخطأ بقدر علمي ، ولم أحرص على تطويل
الكتاب بالحشو الذي لم أعرف أصله ، والغريب الذي لم يستند به الثقات إلى العرب » .

وقد دعاه إلى هذا التأليف أمور ثلاثة وجدها في نفسه وفي المعاجم ووضحها
في المقدمة ، قال^(٢) : « وقد دعاني إلى ما جمعت في هذا الكتاب من لغات العرب
والفاظها ، واستقصيت في تتبع ما حصلت منها والاستشهاد بشواهد أشعارها
المعروفة لفصحاء شعرائها التي احتج بها أهل المعرفة للمؤمنون عليها ، خلال ثلاث :

منها تفيد نكت حفظتها ووعيتها عن أفواه العرب الذين شاهدتهم وأقيمت بين
 ظهرائهم سُذَيَات ، إذ كان ما أثبتته كثير من أئمة اللغة في الكتب التي ألفوها
 والنوادر التي جمعوها لا ينوب مناب المشاهدة ولا يقوم مقام الدربة والعادة ..
 ومنها النصيحة الواجبة على أهل العلم لجماعة المسلمين في إفادتهم ما لعلمهم يحتاجون
 إليه . وقد رويناه عن النبي (ص) أنه قال « ألا إن الدين النصيحة لله ولكتابه
 ولأئمة المسلمين وعامتهم » . والخلة الثالثة التي لها أكثر القصد أني قرأت كتباً
 تصدى مؤلفوها لتحصيل لغات العرب فيها مثل كتاب العين المنسوب إلى الخليل
 ثم كتب من احتذى حذوه في عصرنا هذا ، وقد أدخل بها ما أنا ذا كره من دَخَلها
 وعوارها وألفت طلاب هذا الشأن من أبناء زماننا ، لا يعرفون من آفات
 الكتب المصحَّفة المدخولة ما عرفته ولا يميزون صحيحها من سقيمها كما ميزته . وكان
 من النصيحة التي التزمتم بها توخياً للثبوت من الله عليها أن أنضح عن لغة العرب
 ولسانها العربي . . . وأن أهذبها بجهدى غاية التهذيب ، وأدل على التصحيف
 الواقع في كتب المتحاذقين ، والمعور من التفسير المزال عن وجهه ، لئلا يفتر به
 من يجمله ولا يعتمد منه من لا يعرفه .

فرضه: إثبات ما سمعه بنفسه من الأعراب ، وتصحيح ما دخل كتب اللغة
 من أخطاء وتصحيفات . وكان لهذا أثره في المنهج الذي التزمه ، قال في أواخر
 المقدمة^(١): « ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صح لي سماعاً منهم
 أو رواية عن ثقة ، أو حكاية عن خط ذى معرفة ثاقبة ، اقترنت إليها معرفتى ،
 اللهم إلا حروفاً وجدت لابن دريد وابن المظفر في كتابيهما فبينت شكى فيها وارتياضى
 بها . وسترها في مواقعها من الكتاب ووقوفى فيها » فالأسس التي اعتمد عليها في
 الصحة ثلاثة : السماع من العرب ، والرواية عن الثقات ، والنقل عن خطوط
 العلماء بشرط موافقتها لمعرفته . وكان معظم لغويي القرن الرابع يبحثون عن صحة

الألفاظ التي يدونونها ويلتزمون بها فقد هالتهم كثرة ما وجدوه أمامهم ، وشعروا بأن كثيرا منه لم يكن يعرفه العرب . وأقام المؤلف أحكامه على السماع بسبب وقوعه في أسر القرامطة . وكان أسروه من الأعراب الخالص الذين لم تفسد لغتهم فأفاد منهم كثيرا ، قال في المقدمة^(١) : « وكنت امتحنت بالإسار سنة عارضة القرامطة الحاج بالهبير ، وكان القوم الذين وقعت في سبهم عربا عامتهم من هوازن ، واختلط بهم أصرام من تميم وأسد بالهبير ، نشثوا في البادية يتتبعون مساقط الغيث أيام النجع ، ويرجعون إلى أعداد المياه ، ويرعون النعم ، ويعيشون بالبانها ، ويتكلمون بطباعهم البدوية وقراءتهم التي اعتادوها ، ولا يكاد يقع في منطقهم لحن ولا خطأ فاحش ، فبقيت في إسارهم دهرًا طويلا . وكنا نتشتى الدهناء ، وتربع الصمان ، وتنقيظ الستارين . واستفدت من مخاطبتهم ومحاوره بعضهم بعضا ألفاظا جمّة ، ونوادير كثيرة أوقعت أكثرها في مواقعها من الكتاب ، وستراها في موضعها إذا أتت قراءتك عليها إن شاء الله » .

وكان هذا الجهد يرمى إلى هدف ديني خالص ، قال^(٢) : « لغات العرب التي نزل بها نزل القرآن ، ووردت سنة المصطفى النبي المرتضى عليه السلام . . . أنزله الله جلّ ذكره بلسانهم وصيغة كلامهم الذي نشثوا عليه ، وجبلوا على النطق به . . . لا يحتاجون إلى تعلم مشكله وغريب ألفاظه ، حاجة المولدين . . . وبين النبي صلى الله عليه وسلم والمخاطبين من أصحابه رضى الله عنهم ما عسى الحاجة إليه من معرفة بيان لمجمل الكتاب وغامضه ومتشابهه وجميع وجوهه التي لا غنى بهم وبالأمة عنه . فاستغنوا بذلك عما نحن إليه محتاجون من معرفة لغات العرب واختلافها ، والتبحر فيها ، والاجتهاد في تعلم العربية الصحيحة التي بها نزل الكتاب وورد البيان ، فعلى أن نجتهد في معرفة ضروب خطاب الكتاب ، ثم السنن المبينة لجل التنزيل الموضحة للتأويل ، لتنتفى عنا الشبهة الداخلة على كثير من رؤساء أهل الزيغ

والإلحاد ، ثم على رموس ذوى الأهواء والبدع ، الذين تأولوا بآرائهم المدخولة فأخطئوا ، وتكلموا فى كتاب الله عز وجل بلسانتهم العجيبة دون معرفة ثاقبة فضلو وأضلوا .

منهجه :

كان هذه الأهداف والأغراض آثارها فى علاج الأزهرى لمواده ، ولكنه فى تقسيم الكتاب اتبع المنهج الذى وضعه الخليل فى مقدمة العين بحذايره . فالتزم ترتيب الخارج الذى ابتكره الخليل فى العين ، وقسم وفقه المعجم إلى كتب ، وجعل كل كتاب فى ٦ أبواب : الثنائى المضاعف ، والثلاثى الصحيح ، والثلاثى المعتل ، والخفيف ، والرباعى ، والخماسى . وراعى فيها التقاليب ، ونبه على المستعمل والمهمل منها . وحشا هذه الأبواب بما حشاها به الخليل أيضا ، فوضع فى باب الثنائى الأبنية الثنائية ، والرباعى المضاعف وما ضوعف من فائه ولامه ، والخفيف ، وخاط بين المعتل الواوى واليائى والمهموز ، وإن حاول فى الأخير أن يميزه أحيانا . ووضع البناء الثنائى الخفيف « عَن » مثلا فى الثلاثى المعتل أيضا ، وربما فعل ذلك الخليل ، كما يظهر من وصف الزيندى له . وإذن فوصف كتب العين وأبوابه وتقاليبه وما يحتوى عليه كل منها يغنى تماما عن وصف أقسام التهذيب . أما الاختلاف فى المواد أنفسها التى تضخمت كثيرا عند الأزهرى . وسيظهر هذا فى تحليلنا للمادى عقق وهقق ، وفيما عالج كل منهما فى مقدمته وفى خاتمته .

وصف المقدمة :

يفتح الأزهرى التهذيب بمقدمة طويلة تليق بموسوعة مثله ، وتعالج موضوعات متنوعة . فيستهلها بحمد الله على ما أسبغه عليه من علم وفضل ، ويربط بين العربية والقرآن والسنن ، ويشير إلى فهم العرب قديما لها ، وحاجة المولدين فى عصره إلى من يشرح لهم ، وسعة اللغة العربية وينقل فى ذلك كلام الإمام الشافعى ، واضطرار السكتين فيها إلى الاختصار بسبب هذه السعة ، والدواعى التى جعلته يؤلف

كتابه ، واللغويين الذين اعتمد عليهم مرتبين طبقات ، وسند روايته عنهم ، وهم على وجه التقريب أغلب اللغويين المتقدمين عليه ، فيتكلم عن كل واحد منهم ويوثقه أو يضعفه ، ويفصل الثقات عن الضعفاء ، وينقد الأخيرين في قسوة ، ويضع فيهم الليث وابن دريد وابن قتيبة وغيرهم ، ثم يقتبس معظم مقدمة العين . ولا نستطيع أن نتبعه في هذه الموضوعات لطولها ، ولأنها تخرجنا عن ميدان بحثنا زمننا طويلا . ويظهر الأزهرى في هذه المقدمة معتدا بنفسه ، معجبا بما حصل عليه من معرفة ، إلى درجة كبيرة .

وننتقل إلى وصف آخر كتاب في التهذيب وخاتمة ، إذ أن وصف الأبواب الأولى شبيه بوصف كتاب العين كما قلنا .

ينتهي التهذيب بكتاب « الحروف الجوف » وهو خاص بالألفاظ الثلاثية التي جميع حروفها معتلة ، ويذكر فيه أيضا ما يتعلق بالياء والواو ؛ فالياء تأتي للتأنيث ، والتثنية والجمع والإشباع ، والواو للجمع والعطف والقسم والاستنكار والإشباع وغيرها . يتناول المؤلف كل هذا ، وما يتصل به من أحكام لغوية ونحوية . ويؤتى هذا الكتاب الأخير من المعجم الأصلي . ولكن لا زال أمامنا أبواب ثلاثة تتناول أحكاما لغوية ونحوية خاصة .

فالباب الأول المسمى « باب تصريف أفعال حروف اللين » يبين أحكام الصيغ المختلفة المشتقة من الأجوف الواوى واليائى ، وما يشتق من حرفى الواو والياء نفسيهما ، ولا يقتصر على الأفعال وحدها ، كما قد يفهم القارى من العنوان . وهاك نبذة من مفتاح الباب « قال الكسائى : كل ما كان من الحروف على ثلاثة أحرف أو وسطه ألف ، ففي فعله لغتان الواو والياء ، كقولك دَوَّلت دالا ، وقَوَّفت قافا ، أى كتبتها ، إلا الواو فإنها بالياء لا غير لكثرة الواوات ، تقول فيها وَّيت واوا حسنة . وغير الكسائى يقول : أَوَّيت ووَوَّيت . قال الكسائى : تقول العرب كلمة مُوَوَّاة مثل معواة أى مبنية من بنات الواو . وقال غيره : كلمة مُوَوَّاة من بنات الواو وكلمة مُيَوَّاة من بنات الياء . قال : وإذا صغرت الياء قلت :

أَيَّة ، وإذا صغرت الواو قلت أَوِيَّة . . . » وما في هذا الباب شبيه بما يضعه المؤلف في أبواب اللفيف . فستطيع أن نطلق على هذا الباب « باب للفيف من المعتل » ، فهو لا يمتاز عن هذه الأبواب إلا بكثرة الأحكام فيه .

والباب الثاني المسمى « باب في تفسير الحروف المقطعة في القرآن » يتناول أموراً مشهورة كثر الكلام عنها بين المفسرين ، وأفرد لها السيوطي في إتيانها باباً خاصاً ، تلك هي تفسير الحروف التي افتتح بها بعض السور ولم يهتد الباحثون إلى معنى يجمع عليه فيها إلى يومنا هذا . ويجمع المؤلف فيه أقوال من سبقه من المفسرين أما الباب الأخير فخاص بالهمزة تحقيتها وتحفيفها وحذفها وأنواعها واستعمالاتها المختلفة . وأشاد في آخره بفضل كتابه على كتاب العين في الهمز فقال : « قلت : ميزت في معتلات كل كتاب ما يهمز ومالا يهمز تمييزاً لا يتعذر عليك معرفته ، وحققت ما وجب تحققه في مواقعه من أبواب المعتلات ، وفصلت ما يهمز مما لا يهمز تفصيلاً يقف بك على الصواب إذا تأملت بها . وأما الليث بن المظفر فإنه خلط في كتابه الهمز بغيره حتى يعسر على الناظر فيه تمييز ما يهمز مما لا يهمز لاختلاط بعضه ببعض . والله الحمد على حسن توفيقه وتسديده ، لا شريك له » . ويشعر المرء شعوراً قوياً بإزاء هذه العبارة أن المؤلف كان يضع نصب عينيه كتاب العين ويريد أن يتفوق عليه بأي ثمن . ومن أهم الأسباب في ذلك أن هذا الكتاب كان الدعامة الأولى التي أقام عليها الأزهرى تهذيبه : أخذ منهجه وترتيبه ، واغترف من مواده وعب ، فلا بد إذن من اللجوء إلى النقد ومن محاولة الاستعلاء . وكان هذان من الأزهرى .

ويصل المرء بعد عبوره هذه الأبواب الثلاثة إلى الخاتمة . وهي خاتمة قصيرة . يتناول المؤلف فيها أموراً سبق له علاجها في المقدمة : نظرته إلى الصحيح من الألفاظ ونقده مراجعه ورميه إلى تهذيب العربية وعدم استكثاره . ويحتم بأنه لا يدعى جمع لغات العرب كلها ، وأن كتابه إذا كان فيه تقصير فلعجز الإنسان عن الكمال ، ويستثيب الله الأجر ، ويصلى على النبي وآله .

تحليل المواد :

حان الوقت لنحلل مادة عتق من « باب العين والقفاف » ويصرح المؤلف بأن وجهيه مستعملان فيقول : « عتق وقع مستعملان » ثم يتناول أولاهما بالبحث . وتبدأ المادة بحديثين غير اللذين ذكرهما الخليل « روت أم كرز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في العقيقة : (عن الغلام شاتان مثلان وعن الجارية شاة) . وروى عنه سليمان بن عامر أنه قال صلى الله عليه وسلم : (مع الغلام عقيقته فأهريقوا عنه دما وأميطوا عنه الأذى) . قال أبو عبيد فيما أخبرني به عبد الله بن محمد بن هاجك عن أحمد بن عبد الله بن جبلة عنه أنه قال : قال الأصمعي وغيره : العقيقة أصلها الشعر الذي يكون على رأس الصبي حين يولد ، وإنما سميت الشاة التي تذبح عنه في تلك الحال عقيقة لأنه يُحَلَّق عنه ذلك الشعر عند الذبح ، ولهذا قال : في الحديث (أميطوا عنه الأذى) يعني بالأذى ذلك الشعر الذي يحلق عنه . قال : وهذا مما قلت لك إنهم ربما سموه الشيء باسم غيره إذا كان معه أو من سببه فسميت الشاة عقيقة لعقيقة الشعر » . ووضح هنا أن المؤلف أهمل الخليل وأخذ أحاديثه وشرحها من أبي عبيد المتخصص في غريب الحديث ، وإن لم يخرج الكلام الطويل الذي أتى به عما قاله الخليل موجزا في مادته . ويتضح أمر آخر هو عناية الأزهري بذكر راوي الحديث ، وكان الخليل يهمل ذلك . والسبب معروف وهو أن منهج الأزهري يعتمد في أحكامه على الرواة وتوثيقهم .

ثم يقول : « قال أبو عبيد : وكذلك كل مولود من البهائم فإن الشعر الذي يكون عليه حين يولد عقيقة وعقة ، وأنشد زهير :

أذلك أم أقب البطن جأب^١ عليه من عقيقته عفاء

^١ فجعل العقيقة الشعر لا الشاة . وقال الآخر يصف العير :

تجسرت عقة عنه فأنساها واجتاب أخرى جديدا بعد ما ابتقلا

يقول : لما تربع ورعى الربيع وبقوله : أنسل الشعر المولود معه وأنبت آخر فاجتابه أى لبسه فاكتساه . قلت : ويقال لهذا الشعر عقيق بغير هاء ، ومنه قول الشماخ :

أطار عقيقه عنه نسالا وأذميج دمج ذى شطآن بديع

أراد شعره الذى وُلِدَ وهو عليه أنه أنسله عنه أى أسقطه . ويشترك الأزهرى مع الخليل فى البيت الأول ، وإن لم يقل الخليل بأن العقيقة شعر كل مولود من البهائم ، وينفرد الأزهرى بالبيتين التاليتين كما انفرد الخليل ببيت لامرئ القيس الكندى . ويعلق الأزهرى على كل شاهد شارحا للفظ المراد أو عدة ألفاظ منه ، ويزيد على الخليل صيغة عقيق أيضا : ولما كانت المادة مختصرة مبتورة عند ابن دريد فلا وجه لمقارنتها بما عند الأزهرى من إفاضة .

ثم يقول : « قلت : وأصل العق الشق والقطع ، وسميت الشعرة التى يخرج المولود من بطن أمه وهى عليه عقيقة لأنها إن كانت على رأس الإنسى حلفت عنه فقطعت ، وإن كانت على بهيمة فإنها تنسلها . وقيل للذبيحة عقيقة لأنها تذبح ويشق حلقومها يومريها وودجاها قطعا كما سميت ذبيحة بالذبح وهو الشق » . ومن المعروف أن القائل بأن أصل العق الشق هو الخليل لا الأزهرى ، أما تعليقه تسمية الشعر والشاة بالعقيقة فلا بأس به ، وإن سبقه أبو عبيد إلى تعليل تسمية الشعر بعله لطيفة نقلها المؤلف آثفا .

ثم يصل إلى الفعل فيقول : « وأخبرنى أبو الفضل المنذرى عن الحرانى عن ابن السكيت أنه قال : يقال عق فلان عن ولده : إذا ذبح عنه يوم أسبوعه » ، وهى عبارة الخليل بالتقريب فلم هذا العدول عنه ؟ لعل ذلك لأن عبارة ابن السكيت أكمل إذ بينت أن هذا التقليد يحدث فى اليوم السابع من مولد الصبي .

وينتقل إلى معنى آخر للمادة قال : « وعق فلان أباه يعقه عقا ، وأعق الرجل أى جاء بالعقوق ، وقال الأعشى :

فإنى وما كلفتمونى وربكم ليعلم من أمسى أعق وأخربا

أى جاء بالحرب ». والفعل الأول عند الخليل وابن دريد، ولكن الثانى والشاهد ليسا عندهما . وبين المؤلف فى الفعل الأول منهما مضارعه ومصدره ، وأهل ذلك فى الثانى لأنهما قياسيان ، ولكنه أهملهما أيضا فى « عى عن » مع أنهما ليسا بقياسيين فيه . فهو إذن لا يسير على وتيرة واحدة فى ذلك .

ويرجع إلى صيغ من المعنى الأول فيقول : « قال : ويقال أعقت الفرس فهى عقوق ولا يقال مَعِق وهى فرس عقوق : إذا انفتق بطنها واتسع للولد » . ويخالف فى هذه العبارة الخليل مرتين : أولاها فى عدم وجود معق ، والثانية فى تفسير عقوق . وربما كان تفسيرهما بثولان إلى معنى واحد هو قرب الوضع .

ويرجع إلى معنى الشق أيضا فيأتى ببعض صيغه ، ويقول « قال : وكل انشقاق فهو انشقاق ، وكل شق وخرق فهو عَقّ ، ومنه قيل للبرق إذا انشق عقيقة » . وكان حقه أن يضع الصيغ التى ترجع إلى معنى واحد فى موضع واحد ، ولكنه كرر واضطرب . وسبب هذا واضح ، وهو نقله من عدة أشخاص فكان ينقل قول الأول كله ، ولو احتوى على صيغتين مختلفتين ثم ينقل قول الثانى وقد يكون محتويا على صيغة تشترك مع الصيغة الأولى فى القول السابق ، فتأتى الصيغتان بينهما صيغ غريبة عنهما . وكل الأقوال السابقة منذ أشار المؤلف أنه يقتبس من ابن السكيت ، من هذا العلامة بدليل تصدير كل صيغة منها ؛ بلفظ (قال) وتصدير الصيغة الآتية بعبارة (وقال غيره) والمؤلم أنه سيرجع إلى صيغة سابقة .

« وقال غيره : عى فلان والديه يعقهما عقوقا : إذا قطعهما ولم يصل رحمه منهما » . وربما كانت هذه العبارة من قول الخليل مع بعض زيادات بدليل العبارة التالية وهى من الخليل : « وقال أبو سفيان بن حرب لحرزة سيد الشهداء يوم أحد حين مر به وهو مقتول (ذى عقى) معناه ذى القتل يا عاق كما قتلت ، يعنى من قتلت يوم بدر » ، والعبارة مختصرة عما هى عليه فى العين وإن كانت فى الجمهرة أكثر اختصارا

ويذكر جمع عاق وهو مهمل عند الخليل وابن دريد « وجمع العاق القاطع لمرحه عَقَّة » .

ثم ينتقل إلى معنى آخر فيقول : « ويقال أيضا هذا رجل عَقَّ وقال الزبيان الراجز :

أنا أبو المرقال عقا فظا لمن أعادي محكا مَلَطًا
وقيل : أراد بالعق المر من الماء العُقاق وهو القُعاع . وأخبرني المنذرى عن محمد بن يزيد الثمالي أنه قال في قول الجعدي :

بحرُك عذب الماء ما أعقه سيبك والمحروم من لم يُشقه
قال : أراد ما أفعه ، يقال ماء قعاع وعقاق : إذا كان مرا غليظا ، وقد أفعه الله وأفعه « وتوجد صيغة عق وعقاق وأقع والشاهد الثاني في الجمهرة ، ولكن لا يوجد في العين إلا ما يتصل بقع . وتفسير المادة بالماء المر الغليظ مأخوذ من الخليل لا ابن دريد . ويتبين من الشواهد السابقة كلها أن الأزهرى كان يلتزم تقريبا التعاق عليها بخلاف الحال عند سابقيه .

ثم يذكر صيفاء ابن الأعرابي وأبي زيد ، ليست في العين ولا الجمهرة « وقال ابن الأعرابي فيما روى عنه أحمد بن يحيى البغدادي : العَقَق : الأعداء . قال : والعقق أيضا قاطعو الأرحام . وقال أبو زيد في نوادره : يقال عاقت فلانا أعاقه عقاقا : إذا خالفته « ويظهر في عبارته حرصه على ذكر المراجع ، وأسماء الكتب أحيانا . ثم صيغة موجودة في الجمهرة « قال : والمَق : الحفرة في الأرض ، وجمعها عقات » وزاد المؤلف الجمع كما زاد ابن دريد أنه يقال فيها العقة والعقق أيضا .

ويرجع إلى انعقاق السحاب ويذكر تشبيه السيوف به الذي ذكره ابن دريد « وقال أبو عبيد قال الأصمعي في باب السحاب : الانعقاق : تشقق البرق ، ومنه قيل للمسيف كالعقيقة شبه بعقيقة البرق . قال : ومنه التبوج ، وهو تكشف البرق » .

ويستطرد إلى الفعل الثلاثي مرة أخرى فيقول « وقال غيره يقال : عقت الريح المزن تعقه عقا : إذا استدرته كأنها تشقه شقا ، وقال الهذلي يصف غيثا :
حار وعقت مِرْزَنَ الرِّيحِ وإنَّ قمارَ به العرضُ ولم يُشْمَلِ

حار : أى تحير وتردد ، يعنى السحاب .. واستدرته ريح الجنوب ولم تهب به الشمال فتشعه . وقوله وانقار به العرض : أى كأن عرض السحاب انقار أى وقعت منه قطعة ، وأصله من قرئت جيب القمص فانقار ، وقرت عينه إذا قلعتها . ويقال : سحابة معقوقة : إذا عقت فانعقت أى تبعجت بالماء ، وسحابة عقاقة إذا دفقت ماءها ، وقد عقت . وقال عبد بن الحساس يصف غيثا :

فَمَرَّ عَلَى الْأَنْهَاءِ فَاتَّجَّ مَرْزُهُ فَمَقَّ طَوِيلًا يَسْكُبُ الْمَاءُ سَاجِيَا

ويقال اعتقت السحابة بمعنى عقت ، وقال أبو وجزة :

* واعتق منبعج بالوبل مَبْقُور *

ويقال للمعتذر إذا أفرط في اعتذاره : قد اعتق اعتقا . وروى شمر عن بعض أصحابه أن معمر بن حمار البارقى كفّ بصره فسمع يوما صوت راعدة ومعه بنت له تقوده فقال لها ماذا ترين ؟ فقالت : أرى سحما عقاقة كأنها حولاء ناقة .. فقال لها : وائلى بي إلى جانب قفلة ، فإنها لا تنبت إلا بمنجاة من السيلين والقفلة نبتة معروفة . وكل هذا زائد على العين والجمهرة ، ما عدا صيغة عقاقة وخبر معمر بن حمار ، فإنهما باختصار في الجمهرة . ويتضح فيه تفصيله أحيانا في ذكر الشاهد وشرحه وإتيانه بالفعل الماضى فالمضارع فالمصدر في تفسير الأفعال . ويتضح أيضا اضطرابه إذ فصل بين صيغة سحابة عقاقة وشاهدها في خبر معمر بن حمار بصيغة اعتقت السحابة واعتق المعتذر .. وقد نفى له الفصل بالصيغة الأولى لأنها بنفس المعنى ولكن كيف نفى له ذلك في الصيغة الثانية ، وهى ذات معنى مختلف تماما . والذي جعله يضعها هنا أنها تتفق في الصيغة مع اعتق السحاب . فكأنه يريد أن يضع الصيغ للثقة في الوزن معا ، ولو اختلفت معانيها . وإنه لترتيب حسن لو التزمه ، ولكنه لم يفعل .

ويتناول العقيق ، العلم الجغرافى الذى ذكره الخليل وابن دريد ولكنه يفصل

فيه الكلام كثيرا فيفوقهما بشأو بعيد « قلت : وللعرب تقول لكل مسيل ماء

شقه ماء السيل في الأرض فأنهره ووسع عقيق . وفي بلاد العرب أربعة أعقة ، وهي أودية عادية شقتها السيول . فمنها عقيق عارض اليمامة ، وهو واد واسع مما يلي العرمة تتدفق فيه شعاب العارض ، وفيه عيون عذبة الماء . ومنها عقيق بناحية المدينة فيه عيون ونخيل . ومنها عقيق آخر يدفق سياه في غوري تهامة ، وهو الذي ذكره الشافعي فقال : « ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلي » ومنها عقيق القنان . تجري إليه مياه قال نجد وجباله . وذكر الباهلي عن الأضمعي أنه قال : الأعقة : الأودية . وواضح اتساع معارف الأزهري وحسن تعريفه للأعلام الجغرافية ، وجودة تعاليه لاسم العقيق ، وإن كان ابن دريد أشار إلى هذا التعاليل إشارة موجزة مبهمة .

وينتقل المؤلف إلى الفعل الثلاثي كرة أخرى ، فيقول : « ويقال للصبي إذا نشأ في حي من أحياء العرب حتى شب وقوي فيهم : عُمْتُ تميمة فلان في بني فلان . والأصل في ذلك أن الصبي مادام طفلا تعلق عليه أمه التئام ، وهي الخرز ، تعود به بها من العين ، فإذا كبر قطعت عنه ، ومنه قول الشاعر :

بلاد بها عقى الشباب تميمي وأول أرض مس جلدي ترابها «
ولا يوجد هذا التفسير في العين والجمهرة .

يلي هذا عدة معان للعقيقة لم يرد لها ذكر في المعجمين « وروى أبو عمر عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي أنه قال : العقيقة : الزادة . والعقيقة : النهر . والعقيقة : العضابة ساعة تشق من الثوب . والعقيقة : خرزة حمراء . والعقيقة : نواة رخوة من نوى العجوة تؤكل . قال : والعقيقة : سهم الاعتذار . قال أبو العباس : قلت لابن الأعرابي : وما سهم الاعتذار ؟ فقال : قالت الأعراب : إن أصل هذا أن يُقتل رجل من القبيلة فيطالب القاتل بدمه فيجتمع جماعة من الرؤساء إلى أولياء القتيل ويعرضون عليهم الدية ويسألونهم العفو عن الدم . قالت الأعراب : فإن كان وليه أيا حيا أبي أخذ الدية ، وإن كان ضعيفا شاور أهل قبيلته ، فيقولون

للطالين : إن بيننا وبين خالقنا علامة للأمر والنهي . قال فيقول الآخرون : ما علامتكم ؟ فيقولون نأخذ سهما فنركبه على قوس ثم نرمي به نحو السماء : فإن رجع إلينا ما طخنا بالدم فقد نهينا عن أخذ الدية ، وإن رجع إلينا كما صعد فقد أمرنا بأخذ الدية . قال ابن الأعرابي قال أبو المكارم وغيره : فما رجع هذا السهم قط إلا نقيا ، ولكن لم بهذا عذر عند جهالم . قال : وقال الأسعر الجعفي من أهل القتيل وكان غائبا عن هذا الصلح :

عَقَّوْا بِهِمْ ثُمَّ قَالُوا سَالُوا يَا لَيْتَنِي فِي الْقَوْمِ إِذَا مَسَحُوا اللَّحَى

قال : وعامة الصلح مسح اللحى . قلت : وأنشدني عبد الملك البغوي عن الربيع عن الشافعي :

عَقَّوْا بِهِمْ وَلَمْ يَشْعُرْ بِهِ أَحَدٌ ثُمَّ اسْتَفَاءُوا وَقَالُوا حَبْذَا الْوَضَحُ
أَخْبَرْنَا أَنَّهُمْ آثَرُوا إِبِلَ الدِّيةِ وَأَلْبَانَهَا عَلَى دَمِ قَاتِلِ صَاحِبِهِمْ ، وَالْوَضَحُ : اللَّبَنُ هِينًا .
ويتضح في هذه المادة سعة إحاطة ابن الأعرابي بما يجري بين البدو في تقاليدهم المختلفة ، وتوفيق المؤلف في ذكر هذا التقاليد بتفاصيله وإلا لغمض علينا التفسير ، ولم نفهم المقصود من الأشعار السابقة .

ويرجع إلى الفعل الثلاثي في معنى جديد غير موجود في المعجمين « ويقال للدلو إذا طلعت من البئر ملأى : قد عَقَّتْ عَقَا ، ومن العرب من يقول عَقَّتْ تعقية ، وأصلها عَقَّتْ ، فلما توالي ثلاث قافات قلبوا إحداها ياء ، كما قالوا تظنيت ، من الظن . وأنشد ابن الأعرابي فيما أخبرني المنذري عن ثعلب عنه :

* عَقَّتْ كَمَا عَقَّتْ دَلَوُ الْعُقَابِ *

شبه الدلو إذا نزلت من البئر وهي تعق هواء البئر طالعة بسرعة بالعقاب إذا انقضت على الصيد بسرعة » وعنى في هذا الفعل بذكر مصدره ، وإيراد حكمه اللغوي الصرفي . ويكر إلى الحقيقة بمعنى الشعر ، في معنى خاص آخر « وروى الحراني عن ابن السكيت أنه قال : الحقيقة : صوف الجذع ، والجنيبة صوف : الشئ » وكان حقه

أن يضع هذا التفسير مع أخواته التي سبقت . ويستطرد إلى بعض المعاني المتصلة بهذا التفسير ، ومنها الممهل في المعجمين ، ومنها المذكور « وقال أبو عبيد : العِقَاق : الخوامل من كل ذات حافر ، والواحدة عقوق . وقال ابن المظفر : يقال أعقت الفرس والأتان فهي مُعِق وعقوق ، وذلك إذا نبتت العقيقة في بطنها على الولد الذي حملته ، وأنشد لرؤبة :

قد عتق الأجدع بعد رق بقارح أو زولة معق
وأنشده أيضا في لغة من يقول : أعنت فهي عقوق وجمعها عُقُق
* سرا وقد أون تأوين العقق *

والعِقَاق والعَقَق : الحمل ، قال عدي :
وتركت العير يدمى نحره ونحوها تَمَحَّجًا فيها عقق
وقال أبو خراش :

أَبْنٌ عَقَاقًا نَمَ يَرْمَحْنَ ظَلَمَهُ إِبَاءً وَفِيهِ صَوْنَةٌ وَذَمِيلٌ
وقال أبو عمرو : أظهرت الأتان عقاقا بفتح العين : إذا تبين حملها . قلت : وهكذا قال الشافعي العقاق بهذا المعنى في آخر كتاب الصرف . وأما الأصمعي فإنه يقول : العقاق مصدر العقوق . وروى عن أبي عمرو أنه كان يقول : عقت فهي عقوق ، وأعقت فهي معق . قلت واللغة الفصيحة أعقت فهي عقوق ، قاله ابن السكيت وغيره . وقال أبو حاتم في كتاب الأضداد : زعم بعض شيوخنا أنه يقال للفرس الحامل : عقوق . قال ويقال للحائل أيضا : عقوق . قال أبو حاتم : وأظن هذا على التفاؤل . قلت : وهذا يروى عن أبي زيد « ويظهر الليث هنا للمرة الأولى في هذه المادة ، وينسب إليه ما يرد فيها لا للخليل .

ثم يرجع كرة أخرى إلى العقيقة والعقوق « وقال أبو عبيدة : عقيقة الصبي : غُرْلَتُهُ إِذَا خَتَنَ . وقال الليث : نوى العقوق نوى هش رخو لين المضغة تأكله العجوز وتلوكه وتعلمه العقوق إطفائها ، ولذلك أضيف إليها ، وهو من كلام أهل

البصرة ولا تعرفه الأعراب في باديتها . وقال ابن الأعرابي : العقيقة : نواة رخوة لينة كالعجوة تؤكل . أما الصيغة الأولى فليست في المعجمين ، وأما الثانية فنسبها إلى الليث ، وقد تصرف فيها أيضا ، وأما الثالثة فقد سبق له أن ذكرها قبل ، فلم يكن هناك من داع لإيردها ثانية لولا الصلة التي بينها وبين ما قاله الليث ، وكان حقه تقديم قول الليث هناك .

ثم قول لشمر زائد على المعجمين « وقال شمر : عقن الكروم والنخيل : ما يخرج من أصولها ، وإذا لم تقطع العقان فسدت الأصول . وقد أعقت النخلة والكرمة : إذا أخرجت عقانها . . . » والجميل في هذه المادة أن يذكر الاسم والفعل ، اللذين بمعنى واحد معا ، حتى يكمل أحدهما الآخر .

ويصل إلى الرباعي المضاعف ، فيذكر المادة التي ذكرها الخليل قبله دون أن يشير إلى ذلك « المقعق : طائر معروف ، وصوته المقعقة » والتفسير هنا مجمل قاصر بالنسبة لتفسير الخليل ، مع أنه أخذه منه بدليل تصريحه بذلك في مقبوب المادة .

ثم مثل لم يذكره الخليل ولا ابن دريد « ومن أمثال العرب السائرة في الرجل يسأل مالا يكون ومالا يقدر عليه (كلفتني الأبق العقوق) ومثله (كلفتني بيض الأنوق) والأبلى ذكر . والعقوق : الحامل ، ولا يحمل الذكر ، وأنشد اللحياني :
طلب الأبق العقوق فلما لم يجده أراد بيض الأنوق »

ثم الفعل المزيد بحرفين في أخوات ترادفه بمعنى جديد ، وليس في العين ولا الجهرة « وفي نوادر الأعراب : اهتلك السيف من غمده وامترقه واعتقه واختلطه : إذا استله » .

ويرجع إلى البرق « وأما قول الفرزدق :

قفي ودعينا يا هنيئاً فإنني أرى الحى قد شاموا العقيق اليمانيا

فإن بعضهم قال : أراد شاموا البرق من ناحية اليمن » .

ثم يأتي بعلم جغرافى ليس في المعجمين « والعقوق : موضع . وأنشد ابن السكيت :

ولو طلبوني بالعقوق أتيتهم بألف أوديه إلى القوم أقرعا
يريد ألف بعير .

ثم معان جديدة للعقائق « وأنشد لكثير يصف امرأة :
إذا خرجت من بيتها راق عيها مَعُوذُهُ وأعجبتُها العقائق
يعنى أن هذه المرأة إذا خرجت من بيتها راقها معوذ النبت حوالى بيتها . والمعوذ
من النبت : ما ينبت فى أصل شجر أو حجر يستره . وقيل : العقائق : الغدران ،
وقيل : هى الرمال الحمر .

وأخيرا علم ليس فى المعجمين أيضاً : « وعَقَّةٌ : بطن من النمر بن قاسط ، قال
الأخطل :

وَمَوْقَعٌ أَثَرُ السَّفَارِ بِخَطْمِهِ مِنْ سُودِ عَقَّةٍ أَوْ بَنَى الْجَوَالِ
وبنو الجوال فى بنى تغلب .

وتحتم المادة بقوله : « وقال الليث : انعق البرق : إذا انسرب فى السحاب » .

يخرج المرء من هذه المادة بأن هناك بونا شاسعا بين الأزهرى والخليل وابن
دريد ، فالمادة عند الأزهرى طويلة عريضة تستغرق ثمانى صفحات ، وقصيرة عند
الآخرين ، لا تزيد على الثلاث . والأزهرى مكثرا جدا من اقتباس آراء اللغويين ،
يستقصى الأقوال فى المسألة الواحدة . وقد ظهر عنده هنا أسماء أبى عمرو ،
والأصمغى ، وأبى عبيد ، وابن السكيت ، والمبرد ، وابن الأعرابى ، وأبى زيد ،
وشمر ورواتهم . ولكن ذلك جعل الصيغ مختاطة مضطربة متكررة ، لا نظام بينها ،
فلا يجمع ما اتحد معناه بعضه إلى بعض ولا ما اتحد صيغه ، وتميزه كثرة الصيغ
التي عنده ، وليست عند السابقين ، وكثرة الشواهد الجديدة التي لم يذكرها
سابقاه ، وخاصة أنه كان يعتمد ذلك فيما يخيل إلى . وكان بخلاف سابقيه يلتزم
التعليق على الشواهد التي يأتى بها . ولا جدوى من التساؤل عن ترتيب المادة
عنده ، أيقدم الأفعال أم الأسماء ، والمجرد أم المزيد ، وغير ذلك ، فإن هذا

لا حساب عنده ، وربما كان الأقرب أن نبحث عن ترتيب اللغويين الذين يقتبس من أقوالهم ، لأن ذلك هو ما يعنى به ، ولكنه لا يراعى فيهم ترتيبا خاصا . ويبين لنا من اقتباساته من كتاب العين أنه كان يتصرف فيها ، بحيث لا يخرج عن المعنى ، ومن الطبيعى أنه كان يفعل ذلك فى أقوال غير الخليل من اللغويين . ولم يذكر المؤلف ابن دريد ، وإن كانا اشتركا فى بعض الصيغ وربما رجع إليه واقتبس منه ، دون أن يصرح باسمه ، كما فعل مع الخليل أحيانا .

وإذا ما تركنا هذه المواد الثنائية إلى الأبواب الثلاثة ، وأخذنا مادة « هقع » التى حللناها فى العين ، وضع الفرق بارزا بين المعجمين فى قدر المواد التى يذكرها كل منهما .

يفتح الأزهري المادة بالنت (فَعَلَة) وما فيه من خلاف ، ثم يدلى برأيه معززا بالدعائم فيقول : « أبو عبيد عن الأموى : رجل هُقْعَة : يكثر الاتكاء والاضطجاع بين القوم . وقال شمر : لا أعرف هُقْعَة بهذا المعنى . قلت : هو صحيح وإن أنكره شمر . أخبرنى المنذرى عن الحرانى عن ابن السكيت عن الفراء قال : يقال للأحمق إذا جالس لم يكذب يبرح إنه لهكعة . وقال بعض العرب : اهتكع فلانا عرق سوء واهتقعاه واهتنعه واختضعه وارتكسه ، إذا تعقله وأقعده عن بلوغ الشرف والخير . وروى أبو عبيد عن الفراء أنه قال : الهكعة : الناقة التى استرخت من الضبعة . وقد هكعت هكعا . وقال أبو عبيدة : هقمت الناقة هقعا فهى هَقِعة ، وهى التى إذا أرادت الفعل وقعت من شدة الضبعة . قات : فقد استبان لك أن القاف والكاف لغتان فى الهقعة والهكعة . ويقال : قشط فلان عن فرسه الجل وكشطه ، إذا كشفه ، وهو القشط والكشط للعود . وقد تعاقبت القاف والكاف فى حروف كثيرة ليس هذا موضع استقصاء لذكرها ، فما قاله الأموى فى الهقعة صحيح لا يضره إنكار شمر إياه » فالمؤلف فى سبيل إثبات صيغة هقعة بمعناها الذى ذكره الأموى ، أورد الفعل لهتقع وهقع ، والمصدر هقعا ، والصيغة هقعة وفسرها . ولا توجد كل هذه الصيغ

عند الخليل ولا ابن دريد ، ما عدا الصفة الأخيرة التي وردت في أحد أبواب النوادر من الجمهرة . وقد يدل هذا على أن الأزهرى أخذها من بعض كتب النوادر . ويعود المؤلف إلى الفعل الثلاثي المزيد بحرفين فيأتى له بتفسيرين جديدين يقول : « وقد روى شمر عن ابن شميل أنه قال : يقال سانّ الفعل الناقّة حتى اهتقها يتقوعها ثم يعيسها . قلت : معنى اهتقها أى نوحها ثم علاها وتسداها . وروى أبو عبيد عن الفراء وغيره : اهتقع لونه وامتقع لونه : إذا تغير لونه » . ولا يوجد التفسير الأول في العين ، أما التفسير الثانى فيأتى عرضا في أبواب أخرى فيها .

ثم يتناول صيغة أخرى من الفعل المزيد « وقال غيره : تهقع فلان علينا وتترع وتطيخ بمعنى واحد ، أى تكبر وعدا طوره . وقال رؤبة * إذا امرؤ ذو سورة تهقعا * » ويظهر في هذه المادة إيراد المترادفات بعضها وراء بعض ، كما يظهر في اهتكعه عرق سوء ، ومرادفاتهما . وهذا التفسير مهمل في المعجمين .

ولكنه يعود إلى الصيغة السابقة من المزيد في معنى جديد « والاهتقاع في الحمى : أن تدع المحموم يوما ثم تهتقه ، أى تعاوده فتثخنه ، وكل شيء عاودك فقد اهتقك » وواضح أن الفصل بين هذا المعنى وما سبقه من معانى « افتعل » لا داعى له ، والأفضل جعل المعانى كلها مجتمعة ، فما هو إلا نتيجة الاضطراب ، أو عدم وجود خطة معينة لترتيب الصيغ داخل المادة . وهذا المعنى أيضا مهمل في المعجمين .

وهنا نصل إلى الصيغة التي بدأ بها الخليل وابن دريد مادتهما يقول : « والتهقعة : منزل من منازل القمر ، وهى ثلاثة كواكب تكوّن فوق منكبي الجوزاء ، كأنها أثافٍ ، وبها شبهت الدائرة التي تكون بجانب بعض الدواب في مَعَدَّة ومَرَكَله ، وهى دائرة يتشاءم بها يقال : هُقع الفرس فهو مهقوع ، وأنشد أبو عبيدة :

إذا عرق المهقوع بالمرء أنعطت حائلته وازداد حرا عجانها »

موكان المؤلف في هذه الصيغ أقرب إلى الخليل منه إلى ابن دريد ، وإن لم ينبه على أنه يأخذها من الأول .

ثم صيغة توجد عند ابن دريد وحده « والهيئة : حكاية أصوات السيوف في معركة القتال إذا ضرب بها . وقد ذكره الخليل في شعره فقال :

الطعنُ شَفْشَغَةٌ والضرب هَيْتَمَةٌ ضرب المِعْوَل تحت الدِّيمَةِ المَضْدَا

شبه أصوات المضاربة بالسيوف بضرب العَضَاد للشجر بفأسه لبناء عالة يستكن بها من المطر » . واشترك المؤلف وابن دريد في الصيغة والشاهد ، ولكنهما اختلفا في التفسير إذ عمم الثاني فجعل الحقيقة « موقع الشيء اليابس على مثله نحو الحديد وما أشبهه » وخصص الأول فجعلها أصوات السيوف في المعارك .

والغريب أن المؤلف يحتم هذه المادة الثلاثية بصيغة رباعية تماثلت فاؤها ولامها الأولى ، وهي « قهقع » يقول : « روى ابن شميل عن أبي خيرة قال : يقال قهقع الدب قهقعا ، وهو حكاية صوت الدب في ضحكه ، وهو حكاية مؤلفة » . ويبدو في هذه الصيغة تأثير المؤلف بآراء الخليل في أصل المضاعف الرباعي وفي وضعه في المعجم . ولكن هذه الصيغة ليست مضاعفا رباعيا صحيحا ، أي تماثل صدره بعجزه ، لاختلاف الهاء عن العين . ولكن ربما رأى المؤلف أن الهاء مبدلة من عين ، وأن أصل الكلمة « قعقع » أو أن العين مبدلة من هاء ، وأصلها « قهقه » . وهو يرى قريبا من الصواب لأن معنى الكلمة القهقهة أو الضحك .

واقبس الأزهري في هذه المادة جميع الصيغ والمعاني التي ذكرها الخليل ولكنه أهمل بعض ما أورده ابن دريد ، مثل قوله : « الهقاع : غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض . . . تهقعت الضأن حرمة ، أي كلها ، إذا أرادت الفعل ، وكذلك تهقعوا أي وردوا كلهم » .

ونستنبط من هذه المادة أن المؤلف لم يقتصر على الصيغ التي أوردها الخليل هو ابن دريد بل زاد عليها كثيرا ، وكثيرا جدا ، وأنه كان يستقي من كتب

النوادر ويكثر من ذلك فظهرت أسماء الذين ألفوا فيها كثيراً عنده ، وظهرت بعض الفقرات التي تكررت من إيراد المترادفات ، كما تفعل كتب النوادر . وكان المؤلف أقرب إلى الخليل منه إلى ابن دريد في الصيغ التي يشترك فيها الثلاثة . أما ما عدا الصيغ التي زادها ابن دريد على الخليل ، فكان المؤلف يوردها من طريق آخر غير صاحب الجمهرة ، ويؤيخالفه بعض الشيء . كما كان متأثراً بأحكام الخليل اللغوية والنحوية . ولم يكن الأزهرى ينبه على كل ما يستعيره ممن قبله ، وخاصة الخليل . وليست لديه خطة معينة في ترتيب الصيغ في داخل المادة ، فمثله مثل جميع أصحاب المعاجم قبله ، وبعده .

ظواهر : الإكثار من الأقوال :

أول ما يلفت نظر القارئ في مادة من مواد التهذيب اتساعها النسيج فقد وضع المؤلف أمامه من المعاجم السابقة عليه كتابي العين والجمهرة ، ومن الرسائل اللغوية الكثير الذي أشار إلى بعضه في مقدمته ، وأشار إلى بعضه الآخر في تضاعيف المعجم ، وأخذ يستقي منها ويعب حتى يرتوى . وقد رأينا في مادة « عق » يذكر حوالي ثمانية من اللغويين مع إهمال تلاميذهم الذين يروون عنهم ، ويستقي هو عن طريقهم ، ويضع كلام كل منهم بحسب وروده على خاطره . ولذلك تجد بعض الأقوال المتشابهة أو المشتركة تتكرر عنده ، لأنها صدرت من لغويين كثيرين ، بل تتكرر وتتناثر في مواضع متفرقة . وقد اغترف الأزهرى من العين جميع ما ورد فيه أو معظمه ، فأدخله في كتابه . ما ضح عنده منه أدخله دون تخرج ، مع نسبته إلى الليث ، أو مع إهمال ذلك . وما لم يصح أوردته ، ونقده ، قال مثلاً^(١) : « وقد جاء هذا الحرف في باب التاء والعين من كتاب الليث ، وهو خطأ ، وصوابه بالتاء » . وقال^(٢) : « قال ابن المظفر : المِدَّ : موضع يتخذ فيه الناس يجتمع فيه ماء كثير ، والجميع الأعداد ... قلت : غلط الليث في تفسير العد ، والصواب في تفسير العد ما رواه

أبو عبيد عن الأصمعي أنه قال : الماء العد : الدائم الذي لا انقطاع له مثل ماء العين . وماء البئر » . فلا تكاد تخلو مادة من التهذيب من اسم الليث ، الذي ينسب إليه مواد العين حين يصرح بأخذه منه . وقد ورد ذكره في العشرين الصفحة الأولى من الكتاب أكثر من خمس عشرة مرة .

والحق أن الباحث يستطيع أن يقول بدون مبالغة إن كتاب العين كان الدعامة الأولى التي أقام الأزهرى عليها تهذيبه^(١) ، ثم أضاف إليه زيادات من الكتب والرسائل اللغوية الأخرى . ولم يعن الأزهرى باستقصاء أكثر ما في الجهرة كما فعل في العين ، ولعله كان يشك فيما أهمله منها . وكان يبيع لنفسه حق التصرف في مقتبساته ، وخاصة بالاختصار .

وتوجد بعض فروق بين مقتبساته وما في العين . كأن ينسب إلى الليث أقوالا ليست في النسخة المطبوعة ، أو أن ينسب إلى غير الليث أقوالا موجودة فيها . ولكن التعليل سقناه في الكلام عن العين وهو اختلاف نسخ هذا الكتاب .

ومن نتائج توسعه في الأخذ عن اللغويين الكثيرين إتيانه بكثير من المواد والصيغ التي أهمها الخليل وابن دريد قبله ، وكان يتير إلى ذلك في المواد . ومن النتائج أيضا الفوضى الضاربة أطنابها في داخل المواد ، فمن العبث أن يحاول امرؤ أن يتبين الخطة التي سار عليها المؤلف في ترتيب الصيغ في داخل المواد . فلا خطة هناك ولا منهج ، وإنما سرد لأقوال أكبر عدد من اللغويين سردا يتحكم فيه تداعي المعاني حسب . فكما ورد على خاطره القول ، أو برز أمام عينه في كتاب ، سجله داخل مادته . ومن الواضح أيضا أن أكثر الظواهر التي في الكتاب ، وأتكلم عنها الآن ، ليست من ابتداع الأزهرى ، وإنما جاءت عن طريق هذه الاقتباسات ، فهو تابع فيها لغيره ، أو مشارك له فيها . ولكني أتناولها ، لأنها ظواهر في كتاب التهذيب سواء أكانت من المؤلف أم من مراجعه .

(١) أشار إلى ذلك أيضا لين في مقدمة معجمه XIV .

الشواهد القرآنية والحديثية :

ومن الظواهر الهامة في الكتاب أيضا عناية المؤلف بالشواهد القرآنية والحديثية عناية كبيرة فاق فيها غيره من اللغويين الذين رأينا آثارهم . والسبب في ذلك قريب واضح ، يدل عليه عناية المؤلف نفسه بربط القرآن والدين باللغة . فهذا الارتباط هو الذي وَلَدَ عنده هذه العناية الفائقة .

وكان يستشهد بالقراءات المختلفة أيضا ، مثل قوله^(١) : « قال الله عز وجل « وعَزَّزْنِي فِي الْخُطَابِ » . معناه غلبني . وقرأ بعضهم « وَعَزَّزْنِي فِي الْخُطَابِ » أى غالبني . . . وأما قول الله عز وجل « فَمَزَّزْنَا بِثَالِثٍ » فمعناه قويناه وشددناه . وقال الفراء ويجوز عَزَزْنَا مخففا بهذا المعنى كقولك شددنا » وقال في « كَذِب » : « قال الفراء في قول الله عز وجل « فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ » وقرئ « لَا يُكْذِبُونَكَ » قال معنى التخفيف — والله أعلم — لا يجعلونك كذابا ، وإن ما جئت به باطل ، لأنهم لم يجربوا عليه كذبا فيكذبوه ، إنما أكذبوه أى قالوا إن ما جئت به كذب لا يعرفونه من النبوة . . . وقوله تعالى : « حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ ، وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا » قراءة أهل المدينة ، وهى قراءة عائشة ، بالتشديد وضم الكاف . . . وهى قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو وابن عامر . وقرأ عامر وحمزة والكسائى كَذَّبُوا بالتخفيف . . . وقرأ بعضهم « وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا » . . . وقال الله تعالى « مَا كَذَّبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى » . . . وقرئ « مَا كَذَّبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى » . . . وقول الله عز وجل « وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا » ، وقال « لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَابًا » قال الفراء خففهما على بن أبى طالب جميعا كِذَابًا كِذَابًا . قال : وثقلهما عاصم وأهل المدينة ، وهى لغة يمانية فصيحة ، يقولون كَذَّبَتْ كِذَابًا ، وَخَرَّتْ الْقَبِيصُ خِرَاقًا ، وكل فعلت فمصدره فَعَال ، فى لغتهم مشددة . . . وقال الفراء : كان الكسائى يخفف « لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَابًا » لأنها ليست

مقيدة بفعل يصيرها مصدرا ، ويشدد « وكذبوا بآياتنا كذبا » لأن كذبوا يقيد الكذاب ، والذي قال حسن .

وقد أحس بهذه الناحية أحمد فارس الشدياق فقال^(١) : « كلف الأزهرى في التهذيب بتفسير الآيات القرآنية » . وليس بغريب أن يعنى الأزهرى بهذه الناحية وهو الذى ألف فى غريب ألفاظ الفقهاء ، وما أشد الصلة بين كتب الفقه والحديث والتفسير .

بروز شخصيته :

ولعل الظاهرة الثانية فى الوضوح هى بروز شخصية المؤلف بروزا كبيرا فى جميع المواد . وهذا على خلاف ما يتوقعه الباحث من رجل يعنى أول ما يعنى بالجمع . ولكنه كان يتدخل فى كل مادة ، وفى كل نقاش وخلاف ، فيدلى بدلوه بين الدلاء مفندا ومرجعا وواضعا القواعد . ويصدر نشاطه الخاص بعباراة « قلت » التى تظهر فى كثير من المواد . وكانت أقواله الخاصة هذه تتألف من مجرد تعليقات مثل قوله « التَّعْضُوضُ : تمر أسود ... قلت : وقد أكلت التعضوض بالبحرين ، فما أعلمنى أكلت ترأحت حلاوة منه ، ومنبته هجر وقراها » وقوله : « قال الليث : الدعاعة حبة سوداء يأكلها فقراء البادية إذا أجذبوا ، قال : ويقال لنملة سوداء تشاكل هذه الحبة دعاعة ، والجميع دعاع ... قلت : هما خبتان بريتان إذا جاع البدوى فى القحط دقهما وعجنهما واختبزا فأكلهما » . وتوضح هذه التعليقات التفسير ، وتزيد الوصف قربا إلى الأفهام . وتألفت أقواله أيضا من أحكام لغوية ونحوية ، مثل قوله فى مادة « ضع » « وأصل الباب من الوضع » يريد معانى الضيغ جميعها ترجع إلى هذا الأصل ، وقوله « قال الليث : الذعذعة : التفريق . قلت : وأصله من باب ذاع يذيع وأذعته أنا ، فتقل إلى المكرر المضاعف ، كما يقال نخنخ بغيره فتنخنخ من

(١) الجاسوس ٤٨ .

الإناخة» وواضح أنه يطبق مبادئ الخليل على مواده ، ويستنبط منها الأحكام ، حتى أن المثال الذي ذكره أتى به من كتاب العين . وإلى جانب هذا يتضح مجهوده الشخصي في النقد ، وهو كثير جدا عنده ، أجمعه في مقدمته ، وفصله في المواد . وكان ينقد بالتصحيح ، مثل قوله « وقال بعضهم : رجل مذدع : إذا كان دعيا . قلت : ولم يصح لي هذا الحرف من جهة من يوثق به ، والمعروف بهذا المعنى رجل مدغدغ » . وبالخطأ مثل قوله « قال : والعاس : اسم يقع على الواحد والجمع . قلت : العاس واحد وجمعه العسس كما يقال خادم وخدم ، وحارس وحرس » ومثل قوله السابق الذي نقلته في العد . وينقد بعدم سماعه هذا التفسير مثل قوله « وقد روى في باب الخماسي [من العين والحاء] حرقان ذكرتهما في أول الرباعي من العين ، ولا أدري ما صحتهما لأنني لم أحنظهما للثقات » وقوله « قال بعض الأعراب : يقال لأم حبين : دعد . قال الأزهرى : لا أعرفه » وقد استند إلى ذلك لروايته عن الأثبات من اللغويين ، وسماعه من الفصحاء من الأعراب . ويظهر هذا من روايته عن العرب مباشرة كما في قوله « وسمعت أعرابيا من بني تميم يقول : هجمنا هجمة خفيفة وقت السحر » . وكان في بعض نقده يعتمد على أقوال غيره مثل قوله « أبو عبيد عن الفراء : المفجاجة : الإبل الكثيرة . وقال شمر : لا أعرف المفجاجة بهذا المعنى » وقوله « وقرأت بخط أبي الهيثم :

وعذارىكم مقلصة في ذعاع النخل تجترمة

قال أبو الهيثم : الرواية في ذعاع النخل ، قال : ودعاع تصحيف » .

والأمر الذي يستر له هذا الجهد الشخصي ، والبروز الجلي في معجمه ، معيشته مدة طويلة بين الأعراب الفصحاء في البادية ، وهو أسير في أيدي القرطمطة .

النوادر :

ومن الظواهر الهامة في التهذيب عنايته بالنوادر ، وإفراده إياها بالذكر والتنبيه .
قال : « وفي النوادر : عَجَّ القوم وأعجوا ، وهَجَّوا وأهجوا ، وخَجَّوا وأخجوا :
إذا أكثروا في فنون الركوب ، اللحياني : رجل تجمَّع بججاج : إذا كان صياحا »
وقال : « وفي النوادر : هذا بلد به عِضٌّ وأعضاء وعَضاض ، أى شجر ذو شوك » .
ومن مظاهر هذه العناية كثرة ظهور أسماء المؤلفين في النوادر في الكتاب ، مثل
ابن الأعرابي والليثي وشمر وأبي زيد وغيرهم . ومنها أيضا كثرة إيراد
الترادفات في الموضع الواحد وتفسيرها معا ، مما يشيع في هذا النوع من الرسائل
اللغوية . يظهر ذلك من العبارات السابقة ومما يلي ، قال : « قال ابن الأعرابي
فيما حكى عنه أحمد بن يحيى : القعقة والعققة ، والخشخشة والشخشعة ، والخفخفة
والفخفة ، والنشنة والشننة ، كله حركة القرطاس والثوب الجديد » ، وقال :
« ابن الأعرابي : أنشع الذئب في الغنم وأنشل فيها ، وأنشن ، وأغار فيها ، واستغار
بمعنى واحد » . وأمثال ذلك كثيرة لا يحصيها العد ، ولا تقتصر هذه المرادفات
على ما اقتبس ، بل تعدته إلى ما دونه نفسه ، قال : « سمعت العرب تقول : كنا
في عنة من الكلاء وقنة وثنة وعانكة من الكلاء بمعنى واحد أى كنا في كلاء
كثير وخصب » .

ما سبق من الظواهر هو الهام في المعجم ، ولكن التهذيب بطبيعة الحال ،
لا يخلو من ظواهر أخرى صغيرة ، يشاركه فيها معظم المعجمات الأخرى مثل
الانتباه إلى اللغات والأمثال والأماليب الخاصة وألفاظ الإتياع والأضداد
وما إليها .

مأخذ :

يبدو أن كبر حجم التهذيب جعل الناس تهابه ولا تقدم عليه بالدراسة والتحصيل ، فلم يصل إلينا من القدماء نقد عليه . وأهم ما يؤخذ عليه هو ما يؤخذ على مدرسة العين كلها بسبب الترتيب الذي اتبعته وتناوله في حينه . أما ما عدا ذلك فمأخذان : التكرار والتعصب . أما التكرار فنتيجة جمعه الأقوال الكثيرة في تفسير اللفظ الواحد لصدورها من لغويين مختلفين ، فورد أكثر من قول للمعنى الواحد ، بدون زيادة في كل منها ، وربما انفصل بعضها عن بعض بعبارة وصيغ أخرى . وأما الهوى فرماه به القفطي كما رأينا في الكلام عن كتابي التكملة والحصائل فيما دار حول العين من دراسات . ورماه به من المحدثين الأب أنستاس الكرملي وأيده بالأدلة ، قال الخليل^(١) : « المسجد الجامع نعت به لأنه يجمع أهله ، ومسجد الجامع خطأ بغير الألف واللام ، لأن الاسم لا يضاف إلى النعت ، إذ لا تقول زيد الفقيه » وقال الأب : « جاء في لسان العرب في مادة « جمع » ما حرفته : روى الأزهري عن الليث قال : « ولا يقال مسجد الجامع » ، ثم قال الأزهري : النحويون أجازوا جميعا ما أنكره الليث . والعرب تضيف الشيء إلى نفسه وإلى نعته إذا اختلف اللفظان كما قال تعالى : « ذلك دين القيمة » ، ومعنى الدين الملة ، كأنه قال : وذلك دين الملة القيمة . وكما قال تعالى : « وعد الصدق » . ووعد الحق » : وما علمت أحدا من النحويين أبي إجازته غير الليث . قال : وإنما هو الوعد بالصدق والمسجد الجامع والصلاة الأولى . قلنا : الذي منعه الليث منعه أيضا ثقات النحويين واللغويين ، والذي منعه هو إضافة الاسم إلى نفسه ، وإضافته إلى نعته بدون تقدير محذوف أو تأويل معنى خفي كما يتحصل من قرينة كلامهم ، والحال في « وذلك دين القيمة » كلمة مقدرة هي الملة ومعناها دين الملة القيمة ، كما رأيت . وكذلك يقال في سائر أمثال هذا التعبير . فالذي منعه الليث

إذن هو أن تعتبر الجامع نعتا ، والمسجد منعوتا ، وتضيف الاسم إلى نعته ،
وإلا فإن أولته بالبدل أو جعلت الجامع اسما جاز القول ، فمعنى المسجد الجامع
غير معنى مسجد الجامع ، تدبر قليلا تر الحق مع الليث . . . ولعل الأزهرى جاء
بكلام الليث مبتورا لغرض فى النفس وإلا فصریح كلام الليث أن الاسم لا يضاف
إلى النعت ، إذ لا تقول زيد الفقيه ، بإضافة زيد إلى الفقيه . فهل جاء مثل هذا
الكلام فى لغة العرب ؟ » .

وخلاصة القول فى تهذيب اللغة أنه لم يقدم شيئا إلى التأليف فى المعاجم من
ناحية المنهج ، إذ سار على نظام الخليل بخذافيه ، ولم يحد عنه البتة ، غير أنه سار
على النظام المشروح فى مقدمة العين لا المطبق فيه ، ففصل المعتل بحرف عن اللقيف ،
والرابعى عن الخماسى ، بخلاف الحال فى كتاب العين . وأضاف إلى ذلك محاولته
تميز المهموز أحيانا .

أما الجديد الذى أتى به فى المواد ، إذ زاد على مادة العين والجمهرة كثيرا من
المواد والمعانى بل الأقوال التى تفسر لفظا واحدا ذا معان متقاربة وربما واحدة ،
وصدرت من لغويين مختلفين . وفحص ألفاظه فحصا شديدا ، وقد أفاض سابقيه ،
فصحح كثيرا من مفردات اللغة . ويتصل بذلك الشواهد القرآنية والحديثية
الكثيرة التى أدخلها فى معجمه ، فأصبحت من التراث المعجمى .

ولم أجد كتابا اتخذ من التهذيب أساسا للدراسة غير مختصره لعبد الكريم
ابن عطاء الله الإسكندرى (٦١٢ هـ) ، ولكن كثيرا من اللغويين أدخلوا
التهذيب فى معاجمهم مثل الصفاتى فى العباب ، أو أفادوا منه مثل الرازى فى مختار
الصحيح ، أو جمعوا بينه وبين معجمات أخرى مثل ابن منظور فى لسان العرب ،
وتاج الدين محمود أبى المعالى الحوارى (كان يعيش ٨٥٠ هـ) فى صالة الأديب
فى الجمع بين الصحيح والتهذيب ، وتهذيب التهذيب لأبى التتاء محمود بن أبى بكر بن

حامد التنوخي الأموي (٥٧٢٣) . ويظهر من الأخبار التي نقلها ياقوت^(١) من ضالة الأديب أن مؤلفه عاج في مقدمته ظروف تأليف صحاح الجوهري وعدم إكماله ومدح أستاذه الميداني ، وأخذ فيه على الجوهري بعض مآخذ في عدة مواضع . ووصف السيد مرتضى الزبيدي تهذيب التهذيب فقال^(٢) : « خمس مجلدات . . التزم فيه الصحاح والتهذيب والمحكم ، مع غاية التحرير والضبط المحكم » . وكان يصدر كل مادة بأقوال ابن سيده ، فيما يقول لين^(٣) .

(١) معجم الأدباء ٤٧/٥ ، ١٦١/٦ ، ١٣٥/١٩ .

(٢) تاج العروس ٤ .

(٣) مقدمة معجته XVI .

الفصل الرابع

كتاب المحيط

للساحب بن عباد (٣٢٤ - ٣٨٥)

شاهد القرن الرابع معجما آخر يسير على آثار كتابي العين والتهذيب ، ذلك هو المحيط للساحب أبي القاسم إسماعيل بن عباد الوزير الأديب المشهور . وتقتنى دار الكتب المصرية مجلدا منه (تحت رقم ٤٢ لغة) ، يقال إنه الجزء الثالث . ولا ندرى إلام كان يرمى الساحب من معجمه هذا إذ فقدت مقدمته التي ربما صرح فيها بفرضه وميدان بحثه ، ومنهجه ، وما إلى ذلك . ولم نجد فيمن ترجم له من أشار إلى ذلك لعنايتهم بموهبته الأدبية التي كانت عماد شهرته الأولى .

منهجه :

يبدو أن صاحب المجلد المحفوظ في دار الكتب ، أو الدار نفسها ، جمعه من أوراق مدشوة ولم يحاول ترتيبها أو فعل ذلك وأخفق . فالحروف مرتبة فيه على النحو التالي ف ر ز ط د ت ظ ذ ك ج ش ض ص س . وهو ترتيب جديد لم نر مثله عند الخليل أو القالي أو الأزهرى أو غيرهم . ويؤدى بحث المواد نفسها والحروف التي تتألف منها وترتيبها إلى أن هذا الترتيب لا أصل له ، وإلى أن الترتيب الصحيح هو ك ج ش ض ص س ز ط د ت ظ ذ ث ر ل ن ف ب م . وهو ترتيب الخليل والأزهرى لها . أما ما قبلها فليس في المجلد الباقي ما يشير إليه . ولكن اتفاق ابن عباد مع الخليل في هذا القدر الكبير من الحروف يسمح لنا بالاطمئنان أو ترجيح أنها تفق معه فيها أيضا . والدليل على ذلك ترتيب المواد أنفسها ومقدارها في كل حرف . فعلى حين يتناول حرف الكاف للهوى قدرا كبيرا جدا لا يتناول حرف

الفاء الشفوى غير القليل جدا ، على الرغم من ابتداء المجلد بالحرف الثاني ، ووضع
الأول قريبا من النهاية . والسبب في ذلك سير المؤلف على نظام التقاليد فدخلت
معظم مواد حرف الفاء فيما سبقه من حروف . أما حرف الكاف فلهوى لا يسبقه
إلا عدد ضئيل من الحروف الخلقية فبقيت مواده وافرة بل إنه هو نفسه يجور على
ما بعده من حروف ويأخذ موادها . ونتحقق بذلك من أن ابن عباد سار في
معجمه على ترتيب الخليل ومنهجه . وأوضح من ذلك في الدلالة وجود حرف
الزاي في المجلد على حين ينبه الناسخ في آخره على أن هذا الحرف يبدأ به الجزء
الرابع . فمجلد دار الكتب المصرية إذن لا يحتوى على الجزء الثالث وحده ، بل
على جزء من الرابع أيضا . ويؤكد ذلك أن هذا المجلد يحتوى على ٩ حروف كاملة
و ٥ حرف بها خروم فليس من المعقول أن يكون هذا كله جزءا واحدا والكتاب
يوصف بأنه سبعة أجزاء^(١) .

ترتيب الأبواب والتقاليد :

اتبع صاحب ترتيب الخليل والأزهرى للحروف ، واتبع الأزهرى وحده
في تقسيم الأبواب على النحو التالى : الثنائى المضاعف ، الثلاثى الصحيح ، الثلاثى
المعتل ، اللنيف ، الرباعى ، الخماسى . ووافقهما في نظام التقاليد أيضا . وإذا كان الأمر
كذلك فنحن فى غنى عن وصف هذه الأبواب هنا اكتفاء بوصفها فى التهذيب .
ونتبع علاج صاحب لمادتين من مواده لنرى طريقته فيهما . ولن نستطيع أن نرى
ذلك فى مادتي « عقق » و « هقع » لأنهما فى الأجزاء الضائعة من الكتاب .

تحليل المواد :

أول مادة اخترتها من باب المضاعف هى « بَضَّ » . ويستهلها المؤلف ببعض
الصفات المشتركة المعنى ، والفعل منها قال : « امرأة بضه : تارة مكنتزة اللحم فى نصاعة

(١) المقتضى : لإنهاء الرواة ٢٠٦/١ .

لون ، وبضيضة مثله ، وأبيض بض : شديد البياض . وامرأة باضة وغازة . وبضضت . وغضضت يا امرأة . وفي هذا المعنى قال الأزهرى فى تهذيبه : « يقال للمرأة إذا كانت لينة الجلد ظاهرة الدم : إنها لبضة ، وقد بضت تبض بضاضة ... قال الليث : امرأة بضة تارة مكتنزة اللحم فى نصاعة لون ، وبشرة بضة بضيضة . وامرأة بضة وبضاض ... قال [ابن الأعرابى] : والبضة : المرأة الناعمة سمراء كانت أو بيضاء . والبضة : التى تؤذيها الكلمة أو الشئ اليسير . أبو عبيد عن الأصمعى : البضة من النساء : الرقيقة الجلد كانت بيضاء أو أدماء . وقال أبو عمرو : هى اللحيمة البيضاء . وقال الأصمعى : البض من الرجال الرخص الجسد وليس من البياض خاصة ولكنه من الرخوصة والرخاصة . وقال غيره : هو الجيد البضة السمين . وقد بضضت يا رجل تبض بضاضة . والفرق بين الرجلين غاية فى الوضوح . فالأزهرى يجمع من الأقوال المفسرة للفظ ما يستطيع وابن عباد يكتفى بقول واحد ، والأزهرى ينسب كل قول إلى صاحبه ، وابن عباد يستعير قول الخليل دون تنبيه ، والأزهرى ينفرد بصيغة بضاض وابن عباد ينفرد بصيغة باضة . ويذكر ابن عباد بض ومرادفها غرض كما كان يفعل الأزهرى أحيانا كثيرة .

ثم يذكر أفعالا بمعنى آخر « وبض الحجر : إذا خرج منه ماء شبه العرق ، ويقولون للبخیل : ما يبض حَجَرُه : أى ما يندى بخير . وبض له من العروف بشئ . وابتضضت نفسى : أى استزدتها له » وهذه الأفعال معظمها مجازى ولا يعنى المؤلف فيها يابانة مضارعها من ماضيها ولا مصدرها ولا الصفة منها وكلها ليست عند الأزهرى ما عدا قوله « أبو عبيد عن أبي زيد : بضضت له أبض بضا : إذا أعطاه شيئا يسيرا وأنشد شمر :

ولم تبضض النكد للجاشرين وأنشدت النمل ما تنقل

قال هكذا أنشدنيه ابن أنس بضم التاء وهما لغتان بَضَّ يَبْضُ وَأَبْضُ يُبْضُ ، ورواه القاسم : ولم تبضض . فالأزهرى عنى باللغات فى اللفظ وبلاستشهاد عليه ،

أما ابن عباد فلم يفعل شيئا من ذلك وأورد صيغا لم يوردها غيره ، وتلك نسب صاحب التاج إحداها إليه قال : « ابتضضت نفسي له ابتضا : استزدتها له ، كائتضضتها له . نقله الصاغاني عن ابن عباد . . . »

ثم يذكر بعض الأسماء والصفات التي معظمها بمعنى واحد أيضا « والبضة من الألبان : الحامضة الحارة . وما في البئر باضوض : أى ما فيها بللة . والبضض : الماء القليل . والبضيضة : المطر القليل . وما عنده حضض ولا بضض : أى يسير . وبئر باضوض يخرج ماؤها قليلا قليلا » . ولم يذكر الأزهرى من كل هذه الصيغ إلا الأولى والأخيرة إذ قال « قال ابن شميل : البضة : اللبنة الحارة الحامضة وهي الصقرة . وقال ابن الأعرابي : سقاني بضاوبضة : أى لبنا حامضا .. وبئر باضوض : يحىء ماؤها قليلا قليلا » والفرق بين المؤلفين هو ما لاحظناه آنفا عليهما : يعنى الأزهرى باللغات والأقوال المتعددة ، ويركز ابن عباد عنايته في قول واحد ويعتمده ، وينسب الأزهرى كل قول إلى صاحبه ، ولا يفعل ذلك ابن عباد فيأخذ قول ابن شميل دون تنبيه . ويحيل إلى أن الصيغة الثانية من كتاب العين إذ يوردها الأزهرى بعد أقوال من الليث . وينفرد ابن عباد بأكثر الصيغ ولذلك ينسبها إليه صاحب التاج فيقول « وما في البئر باضوض : أى بللة عن ابن عباد . . . والبضيضة : المطر القليل ، نقله الصاغاني . . . والبضض : محرقة الماء القليل ، نقله الجوهري » وما نقله الصاغاني هو في حقيقة الأمر من ابن عباد .

ثم يذكر فعاين بمعنى واحد « وابتضضهم أى استأصلهم . وبتضضته : أخذت كل شيء له » والفعالان غير موجودين في التهذيب ، ونقلهما مرتضى الزبيدي عن الصاغاني عن ابن عباد قال : « وابتضضت القوم استأصلتهم ، نقله الصاغاني عن ابن عباد . وبتضضته : أخذت كل شيء له ، عن ابن عباد » .

ويحتمل المادة ببعض العبارات المجازية « وما في السقاء بضاضة من الماء أى شيء يسير ، وكذلك بضیضة وجمعها بضائض ، وأخرجت له بضیضتي أى ملك يدي .

وما علمك أهلك إلا مِضًا وِضًا وِبيضا ومِيضًا وهو أن يُسأل الحاجة فيتمطق بشفتيه فيقول القائل إن في مض لطمًا » ولا يذكر الأزهرى من هذا كله إلا « قال أبو سعيد في السقاء بُضاضة من ماء أى شيء يسير » وذكر صاحب التاج بعضها حين قال : « قال أبو سعيد : ما في السقاء بضاضة من ماء بالضم أى شيء يسير ، وقال غيره (هو ابن عباد) ما في السقاء بضضة كسفينة أى يسير ماء ... والبضضة أيضا : ملك اليد ، يقال : أخرجت له بضضتي ، أى ملك يدي ... ويقال : ما علمك أهلك إلا مِضًا وِضًا ومِيضًا وِبيضا بكسر هـ ، وهو أن يسأل عن الحاجة فيتمطق بشفتيه ، نقله الصاغاني عن الفراء » وتنتهى المادة في المحيط بذلك ولكنها لا تنتهى في التهذيب إذ ينفرد هو الآخر ببعض الصيغ .

يتضح من هذه المادة أن ابن عباد استمد من الخليل وابن شميل وأبى سعيد والفراء دون أن يشير إلى ذلك ، وأنه ينفرد بكثير من الصيغ دون الأزهرى صاحب أكبر معجم في القرن الرابع ، ويعنى عناية كبيرة بالعبارات المجازية ، ويذكر أحيانا المترادفات ولا يورد شواهد . وفي مقابل ذلك يعنى الأزهرى بالأقوال الكثيرة التى أدلى بها اللغويون فى كل صيغة من صيغه ، وينسب كل قول إلى صاحبه ، وباللغات ، وينفرد ببعض الصيغ دون ابن عباد ولكنها أقل مما ينفرد به هذا .

المادة الثانية « مجد » من الثلاثى الصحيح ، ويستهلها المؤلف بالمصدر فصيفتين من الفعل المجرد الثلاثى فالزيد بحرف ومعنى آخر لهذا الرباعى فالصفة فمثل ، يقول « المجد : نيل الشرف ، مجّد الرجل ومجّد وأمجّد : كرم فعاله . وأمجّد فلان لولده فى الأمهات ، والله المجديد . وفى المثل لكل شجرة نار واستمجد المرخ والعفار » . والجزء الأول من تفسيره مأخوذ من كتاب العين ، يقول الأزهرى فى التهذيب « قال الليث : المجد : نيل الشرف ، وقد مجّد الرجل ومجد لغتان ، والمجد كرم فعاله » . وإنما زاد المؤلف « أمجّد » بمعنى مجد ، وليس عند غيره من اللغويين ، ولم يفسر المؤلف « أمجّد » الثانية ولم أجدها عند معاصريه ، وفسرها أساس البلاغة

قال « وأمجّد فلان ولده ولولده : إذا تخير لهم الأمهات ، وهؤلاء قوم أجمدهم أبوهم » ، وعبارة « الله المجيد » التي أهل المؤلف تفسيرها لقيت عند الأزهري كثيرا من العناية والاهتمام فقال في صدها « والله تبارك وتعالى هو المجيد تمجّد بفعله وتمجّده خلقه لعظمته ، وقال جل وعز : « ذو العرش المجيد » . قال الفراء : خفضه يحيى وأصحابه كما قال : « بل هو قرآنٌ مجيدٌ » فوصف القرآن بالمجادة ، وقال غيره يقرأ « بل هو قرآنٌ مجيدٌ » والقراءة « قرآنٌ مجيدٌ » ومن قرأ « قرآنٌ مجيدٌ » فالعنى بل هو قرآن رب مجيد . ثعلب عن ابن الأعرابي : قرآنٌ مجيدٌ . المجيد : الرفيع ، وقال أبو إسحاق : معنى المجيد الكريم فمن خفض المجيد فمن صفة العرش ، ومن رفع فمن صفة ذو » والفرق بين المؤلفين ظاهر يؤكد ما رأيناه في المادة السابقة من اختصار عند ابن عباد وعناية من الأزهري بالأقوال المختلفة في اللفظ الواحد ، وبرغم هذا التطويل من الأزهري لم يذكر ما أورده ابن دريد حين قال « المجد لله تبارك وتعالى : الثناء الجميل ، يقال سبّح الله وتمجّده أى ذكر آلاؤه » ، ولم يفسر ابن عباد المثل أيضا مع أن ابن فارس فستره في الجمل الذى كان يعنى فيه بالاختصار عناية كبيرة فقال : « إنهما قد تناهيا في ذلك حتى يقبس منهما » وهذا التفسير أكثر وضوحا في مقاييس ابن فارس حين قال « أى استكثرنا من النار وأخذنا منها ما هو حسبهما فهما قد تناهيا في ذلك حتى إنه يقبس منهما » والذي فرق بين المؤلفين برغم ميلهما إلى الإيجاز عناية ابن عباد بإيراد صيغ وألفاظ ومعان لم يذكرها غيره على حين لا يعنى بذلك ابن فارس . وأورد الأزهري المثل أيضا وفسره بما يقرب من تفسير ابن فارس قال : « أى استكثرنا من النار فصلحا للاقتداح بهما » .

ثم الفعل في معنى آخر والصفات منه والاختلافات في معناه قال : « وتمجّدت الإبل والغنم مجودا : إذا نالت من الكلأ قريبا من الشبع ، وأمجّد القوم إبلهم وذلك في أول الربيع . نوراحت الإبل والماشية تمجّدا ومواجد ، وقيل هو أز تاكل حتى تمتلئ بطونها . وأهل العالية يقولون : تمجّدت الدابة : إذا علقها ملء

بطنها . وأهل نجد يقولون تجدتها بالتشديد : إذا علقها نصف بطنها ، وأمجدها : إذا أجدت علقها » وكل هذه الصيغ ليست من كيس ابن عباد بل استمدها من لغويين صرح بأسمائهم الأزهرى في قوله : « أبو عبيد عن أبي عبيدة قال : أهل العالية يقولون : مجدت الدابة : إذا علقها ملء بطنها مخففة . وأهل نجد يقولون : تجدتها : إذا علقها نصف بطنها . شمر عن ابن الأعرابي : مجدت : الإبل إذا وقعت في مرعى كثير واسع ، وأمجدها المرعى وأمجدها أنا . قال وقال ابن شميل إذا شبت الغنم مجدت الإبل تمجدا مجدا . والمجد نحو من نصف الشبع . . . وقال الأصمعي : أجدت الدابة علقا : أكرت لها ذلك . وقال الليث : مجدت الإبل مجودا : إذا نالت من الكلاً قريباً من الشبع وعُرف ذلك في أجسامها ، وأجد القوم إبابهم وذلك في أول الربيع » . وإذا تتبعنا هذه المادة في بعض المعاجم الأخرى تبين لنا الفرق بين مناهجها ، فابن دريد يعنى بإبانة المعنى الأصلي والفرعى فيقول « المجد : الشرف . . . وأصل المجد أن تأكل الماشية حتى تمتلئ بطونها يقال راحت الإبل مجدا ومواجد . . . » وابن فارس في المقاييس يعنى بالترجيح بين المعانى المختلفة بالاعتماد على مقاييسه وأصوله فيقول « الميم والجيم والإدال أصل صحيح يدل على بلوغ النهاية ولا يكون إلا في محمود . منه المجد بلوغ النهاية في الكرم ، والله الماجد والمجيد لا كرم فوق كرمه . . . وأما قولهم مجدت الإبل مجودا فقالوا معناه أنها نالت قريباً من شبعها من الرطب وغيره . وقال قوم : أجدت الدابة : علقها ما كفاها ، وهذا أشبه بقياس الباب » .

فابن عباد لا يعنى بالأقوال المختلفة للغويين إلا في النادر ولا بالشواهد الشعرية أو الأعلام الكثيرة التى ذكرها ابن دريد والأزهرى ، ويورد أقوال الخليل (أو الليث) مختصرة ، ويهمل الإشارة إلى أسماء من يقتبس منهم ، ويهمل شرح بعض العبارات والألفاظ أحيانا .

ظواهر : الاختصار وعدم الاستقصاء :

يختلف منبر محيط ابن عباد كثيرا عن الموسوعات اللغوية التي ظهرت في القرن الرابع . فهو يعتمد على تفسير واحد للفظ لا يتعداه ولا يحاول أن يأتي في كل لفظ بالأقوال الكثيرة المتفقة والمختلفة التي أدلى بها اللغويون بشأنه . فالاستقصاء في التفسيرات التي تتعلق باللفظ الواحد معدوم عنده ، وأكسبه هذا مظهر المختصرات برغم كبر حجمه .

ومن آثار عدم استقصائه اختفاء أسماء اللغويين من ثنايا مواده اختفاء يكاد يكون تاما . وليس السبب في ذلك اعتماده على نفسه . فقد تبين لنا بموازنته بغيره من المعاجم وتهذيب الأزهرى خاصة أنه استمد من الخليل وابن دريد وغيرها دون أن ينبه على ذلك . فميله إلى الاختصار هو الذي دفعه إلى عدم ذكر أسماء اللغويين الذين يرجع إليهم .

ولا نستثنى من ذلك غير الخارزنجي فهو الوحيد الذي يتردد اسمه في تضاعيف المعجم يستمد منه وينقده أحيانا وينبئه على المهمل عنده أحيانا أخرى . ولم أستطع الوصول إلى رأى يقينى فى سبب اهتمامه هذا بالخارزنجي . ولعل السبب أن ما أورده كان مما انفرد به ولم يأت عند كثيرين من أصحاب المعاجم .

وبخلاف ذلك لانبج صلة واضحة بين ابن عباد وأستاذه أحمد بن فارس الذى كان يعجب به المؤلف . فالصلة معدومة أو غير ظاهرة بين مقاييس ابن فارس ومجمله من جهة والمحيط من جهة أخرى . وكذلك لا تتضح الصلة بين المحيط وتهذيب الأزهرى برغم أن أبا أسامة جنادة بن محمد الأزدي من تلاميذ الأزهرى ورواة تهذيبه كان من أصحاب ابن عباد .

ويظهر ميل ابن عباد إلى الاختصار فى تقليده الشواهد إلى درجة بعيدة .

فالقارى لا يكاد يرى فيه شعرا إلا فى أحيان نادرة جدا . فإذا أورد شاهدا شعريا أوردته شطرا أو جزءا من بيت .

يقول مثلا « والأرنة فى قول ابن أحر فى صفة الحرباء :

* وتَقْنَعُ الحرباء أرنته *

هى ما لف على رأسه . ولم يسمع بهذه الكلمة إلا فى شعره » . فتراه يأتى بالشطر من الشعر مضطرا لأن اللفظ لم يرد إلا فيه . ويقول « وقول أبى ذؤيب » أربت لأرنبته « أى كانت له أرنة فى الغزو » . والأحاديث النبوية قليلة فيه أيضا ، وأكثر منها أحاديث الصحابة ، يقول « الفروة : الخمار . ومنه حديث عمر أن الأمة ألفت فروة رأسها وراء الجدار » . « وفى وصية أبى بكر لعمر رحمهما الله : عليك بالرائب من الأمور ، وإياك والرائب منها . قال : الرائب الأول : الأمر الحق الذى لا شبهة فيه كالرائب من الألبان . والثانى هو الأمر الذى فيه شبهة فيريبك » . وكان يورد الآيات القرآنية شاهدة فى أحيان قليلة ، وقد يذكر القراءات المختلفة فيها أيضا ، يقول « وقول الله عز وجل » إذا الشمس كورت « أى ذهب ضوءها ، وقيل سقطت . وقوله « يكور الليل على النهار » أى يغشى الليل النهار . « ولكن الأمثال تشذ عن قاعدته ، وتكثر كثرة لافتة للنظر بالنسبة لأخواتها من الشواهد .

الانفراد بالألفاظ :

أما الذى جعل الكتاب يتضخم ويكبر حجمه فتلك الألفاظ والصيغ والمعانى التى ينفرد بها صاحبه دون غيره من مؤلفي معاجم القرن الرابع وما قبله ، حتى أنه امتاز بكثير منها على التهذيب وهو أكبر معجم ظهر فى هذا القرن . ويبدو أن معظم هذه الزيادات كانت من عند ابن عباد نفسه ، الذى تبالغ الأخبار فى قدر الكتب المعنوية التى كانت عنده ، ولذلك كانت المعاجم — فيما بعد — تنسبها إليه ، كما رأينا

في تاج العروس . وقد لفتت هذه الظاهرة أنظار القدماء فقال قائلهم^(١) « صنف [ابن عباد] كتابا في اللغة العربية كثر فيه الألفاظ ، وقلل الشواهد ، فاشتمل من اللغة على جزء متوفر » فهو أشبه أن يكون استدراكا على العين والتهذيب .

المجاز :

ومن الظواهر الهامة في الكتاب أيضا عنايته الكبيرة بالعبارات المجازية ، وقد رأينا آثار هذه العناية فيما وصفنا من مواد ، وهذه بعض آثارها في مواد أخرى . يقول « ناقة ذات أنيار : أي كثيفة اللحم متظاهرة . وحرب ذات نيرين : أي شديدة . وبين القوم منيرة ونائرة ونيرة : أي شر ومنافرة . وأنار فلان بفلان : بمعنى صات به . . . وفلان رَنُوَ فلانة : إذا كان يديم النظر إليها ، ورنو الأمانى أي صاحب أمنية يتوقعها . . . وأرناني حسن ما رأيت : أعجبني . . . وترَنَّى الرجل : إذا أدام نظره إلى من يحبه ، ومنه كأس رَنَوْنَاة : أي دائمة الدور على الشرب » وكان يذكر كل ذلك دون أن يشير إلى أنه من المجاز .

فالظواهر الهامة إذن في المحيط هي الاختصار ، والانفراد بكثير من الألفاظ والمعاني والعناية بالمجاز . ولكن هناك بعض الظواهر الأخرى القليلة الأهمية مثل ذكره الألفاظ المترادفة أحيانا كما كان يفعل الأزهرى ، ولكن هذا يفوقه كثيرا فيها ؛ ومثل الالتفات إلى اللغات ، يقول « المبزوم : السن بلغة اليمن . . . والزَّوْر : عسيب النخل ، بلغة اليمن . . . الزير : حب الماء بلغة الشام . . . الكلوة لغة في الكلية » ؛ ومثل عدم توجيه عنايته إلى الأعلام فلم يكثر منها إكثار زملائه من أصحاب المعاجم ، ولم يحاول التدقيق في تحديد الأعلام الجغرافية ، يقول « أراب : من مياه العرب . . . وزمل أبرين ويبرين : موضع معروف . . . شمنصير : موضع » .

(١) القفطى : الإنباه ٢٠١/١ .

وفي المحيط بعض عبارات تدل على اتساع معارف مؤلفه ، مثل قوله « وللعرب نيران كثيرة نحو نار المهوّل توقد عند التحالف ، ونار المسافر توقد خاف من لا يُحْتَرَجوعه ، ونار الحرتين كانت ببلاد بني عبس ، ونار السعالي وهي الجن ، ونار الحبّاحب ، ونار اليراعة ، ونار الحرب ، ونار السليم والمجروح ، ونار المشركين يعني الرأي هنا » .

مآخذ :

يبدو أن القدماء لم يخضعوا المحيط لدراساتهم ، ولذلك لم تصل إلينا منهم أقوال في وصفه وصفا دقيقا أو نقده ، أو كتب حوله وما إلى ذلك . ولكن خطته جلبت عليه بعض أمور يأخذها عليه اللغويون ونجملها فيما يلي ، مرجئين المآخذ المتصلة بالمدرسة كلها :

يختلف بعض الناس مع ابن عباد في خطته التي اتبعها في الشواهد ، فيرون أن تقليدها على هذه الصورة يعيب المعجم . وقد يزداد هذا العيب حدة حين ننظر إلى أن المؤلف لم يدون في كتابه ما اتفق عليه اللغويون من ألفاظ ، بل انفرد بكثير منها .

ويختلفون معه في إهماله التصريح بذكر المراجع عامة في كتابه ، ومراجع ما انفرد به من ألفاظ ومعان خاصة . ويرى الباحث أن المأخذين الأخيرين ينصبان على انفرده بما انفرد به دون استشهاد عليه أو ذكر لمراجعه . وقد تكلم الناس في أفراد الخليل وابن دريد من القدماء ؛ فما بالك بابن عباد الذي عاش في أواخر القرن الرابع ؟

واضطربت عليه بعض النوادر فعدها من الرباعي والخماسي ووضعها في كلا النوعين . نرى ذلك في شمنصير ، والفتكرين ، والبلندك ، وأمثالها . واضطرب في بعض الألفاظ المعتلة فوضع « زيرنساء » في « زير » بالياء ، ووضعها في « زور » أيضا ، وهو بالواو فقط ..

وقد رأيت صاحب التلج يتهمه في بعض المواضع بالتصحييف ، قال « ضيأت المرأة بتشديد الياء التحتية : كثر ولدها . قاله ابن عباد في المحيط ، وهو تصحييف ، والمعروف ضنات ، بالنون والتخفيف . وقد نبه عليه الصاغاني وابن منظور وغيرهما » وقال أيضا « التنتل ، بالكسر : القدر العاجز من الرجال ، وقيل هو الضخم الذي يرى أن فيه خيرا ، وليس فيه خير . نقله ابن عباد . قلت : والصواب فيه التنبل » وقال « الزخلوط بالضم أهمله الجماعة ، وقال ابن عباد هو : الرجل الخسيس من السفلة . هكذا ذكره في الخلاء المعجمة ، أو الصواب بالخاء كما تقدم عن ابن دريد ، ونبه عليه الصاغاني » . وقال « قال ابن عباد : وقد جرط بالطعام كفرح : إذا غص به ... قلت : وهذا تصحييف من ابن عباد ، والصواب فيه خرط بالخاء معجمة » ..

* * *

وصفوة القول : أن ابن عباد لم يجدد في حركة المعاجم من ناحية التنظيم شيئا ، وكل ما أضافه إلى هذه الحركة كان في جانب المودة : إذ أتى بكثير من الألفاظ والمعاني التي لم يذكرها من قبله . فهو كالاستدراك على المعاجم التي سبقته . ولم أعثر على أسماء كتب أقامت دراستها حوله ، غير أن الصاغاني أفاد منه في العباب كثيرا .

البفصل الخامس

كتاب المحكم

لابن سيده (٣٩٨ — ٤٥٨ هـ)

آخر معجم ندرسه من هذه المدرسة المحكم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي. وقد أُلّفه في إمارة أبي الجيش مجاهد بن عبد الله العامري على دانية، وأهداه إليه، أي بين عامي ٤٠٨ و ٤٣٢ هـ.

هدفه :

قصد ابن سيده في محكمه إلى هدف يختلف عن هدف الخليل والأزهري، إذ رمى إلى جمع المشتت من المواد اللغوية في الكتب والرسائل في كتاب واحد يقنى عنها جميعها، إلى دقة التعبير عن معانيها، وتصحيح ما فيها من آراء نحوية خاطئة ولكنه اتفق مع الأزهري في ربطه اللغة بالقرآن والحديث..

قال في مقدمته : « فتأمل (الأمير أبو الجيش) لذلك كتب رواتها وحفاظها فلم يجد منها كتابا مستقلا بنفسه، مستغنيا عن مثله، مما أُلّف في جنسه، بل وجد كل كتاب منها يشتمل على ما لا يشتمل عليه صاحبه، وشل لا تعاند عليه وراده، وكلا لا تحاقد في مثله رواده، لا تشبع فيه ناب ولا فطيمة... ثم إنه لحظ مناظر تعبيرهم ومسافر تحبيرهم، فما أطبى شيء من ذلك له ناظرا، ولا سلك منه جنانا ولا خاطرا... وكان أكثر ما نقمه — سدد الله — عليهم عدولهم عن الصواب في جميع ما يحتاج إليه من الإعراب. وما أحوجهم من ذلك إلى ما منبوه... »

منهجه :

أخذ ابن سيده منهج الخليل بعد ما أدخله أبو بكر الزبيدي عليه من إصلاح في مختصره ، وسار عليه دون أدنى تغيير ، ومن ثم نجد كتابه ينقسم إلى حروف مرتبة على ترتيب الخليل للمخارج ، وكل حرف منها ينقسم إلى الأبواب التالية : الثنائي المضاعف الصحيح ، الثلاثي الصحيح ، الثنائي المضاعف المعتل ، الثلاثي المعتل ، الثلاثي اللفيف ، الرباعي ، الخماسي ، ولكنه زاد على الزبيدي بناء آخر هو السداسي ، ذكره في حرف الهاء والحاء والجيم . وأتى في الأول بكلمة (شاهسفرم) وفي الثانية بكلمة (حبططق) وفي الثالثة بكلمة (جنباق) وجعل الأخيرتين من الملحق بالسداسي . والكلمة الأولى فارسية على غير أبنية العرب ، ومؤلفة من كلمتين (شاه) و (اسبرغم) بمعنى الربحان السلطاني^(١) . أما الكلمتان الأخريان فليستا لفظين متصرفين لهما معناها الذاتي ، وإنما هما تصوير صوتي ، أو حكاية صوتية لما تحدثه قوائم الخليل وصفق الباب ، فليس من الصواب جعلهما في الكلام البين المعاني المتصرف ، وتخصيصهما — مع اللفظ الأجنبي — ببناء لم يعرفه العرب ، وبمخالفة قواعد النحو التي افتخر بمراعاتها . وعلى الرغم من ذلك فهذا التقسيم أحسن ما وصلت إليه مدرسة العين وأحكمه ، والفضل في ذلك لأبي بكر الزبيدي .

وملأ هذه الأبواب بالتقاليب وحدها إلا أبواب الثنائي المضاعف الصحيح والمعتل فقد اتبع فيها منهج الزبيدي . وجعل في المادة منها أقساما خاصة للثنائي الخفيف مثل مِنْ وَصَّه ، والمضاعف الفاء واللام مثل كعك وهيه ، والمضاعف الفاء والعين مثل هَوْهَاء ، وألف أن يؤخر هذه الأقسام إلى آخر مادتها إلا حين يفت منه الزمام فيضعها في غير موضعها اللائق بها ، كأن يضعها بعد المقلوب أو ماشابه ذلك . وأدخل في أبواب الثنائي المضاعف الرباعي كززل ولكنه كان يضعه حيناً في المواد نفسها ، وحيناً آخر فيما ضوعف من فائه ولامه . والتزم المؤلف أن يفصل بين الأنواع المختلفة من المعتل ، فقدم المهموز ثم اليائي ثم الواوي ثم المعتل بألف أصلية غير مقلوبة مثلها التنبيه . وقد أخذ هذا النظام من الزبيدي .

(١) أدى شير : الألفاظ الفارسية ١٠٤ .

خطته في داخل المواد :

رسم ابن سيده لنفسه في المقدمة خطة محكمة ليسير عليها في انتقاء الألفاظ التي يدخلها تحت موادها وترتيبها ، فحذف أمورا ، ونبه على أخرى ، وميز بين المتشابهات ، ورتب الألفاظ .

أما ما حذفه فالمشتقات القياسية لا ضطرادها مثل « الجمع المسلم إلا أن يكون تشبيها بالكسر في كونه سماعيا نحو أرَضين وإَحَرَّين وغير ذلك مما جمع بالواو والنون ، وقد كان حكمه ألا يسلم إلا بالالف والتاء » ، وجمع التكسير من الثلاثي والمزيد والرباعي ، وجمع اسم الفاعل من الأجوف على فَعَلَة ، أو الناقص على فُؤَلَة ، أو المؤنث على فَواعِل ، والمصدر الميمي واسمي المكان والزمان ، وأفعال التعجب ، والصيغ الأصلية التي يورد المقصور منها لدلالته على وجودها . ولا يذكر من كل ذلك إلا الشاذ .

وأما ما نبه عليه فالشاذ ، مثل اسم المفعول الذي لا فعل له أو المبنى من الفعل اللازم ، والأفعال التي لا مصادر أو لا ماضى لها ، أو لها مصدر من غير لفظها ، والصيغ التي يغلب عليها معان خاصة أو تلزمها ، والجموع التي لم تكسر على واحدتها ، والنسب الشاذ ، والمؤنث بغير علامة أو ما تدخله الهاء شذوذا ، والمثنى على غير واحد والألفاظ التي يشعر ظاهرها أنها للمفرد والجمع ، وما لا يصغر ، وما لا يستعمل إلا ظرفا والأعلام المأخوذة من الصفات ، أو بعبارة مجملة من قوله : « شاذ النسب والجمع والتصغير والمصادر والأفعال والإمالة والأبنية والتصاريف والإدغام » .

وميز أسماء الجموع من الجموع وجموع الجموع ، واسم الفاعل الجارى على فعله بعطفه عليه بالناء من اسم الفاعل غير الجارى عليه بعطفه بالواو ، والقاب من الإبدال واللغات ، والمهموز أصلا من المهموز شذوذا ، والتخفيف البدلى للهمزة من التخفيف القياسي ، والمعتل الواوى من اليائى ، وتخليص الثلاثى من الرباعى والخماسى . ولكن بعض ما تكثرت به هنا من فصل بين المعتل الواوى واليائى ، وتخليص للأبنية المختلفة ليس

من ابتكاره ، وإنما قلده فيه أبا بكر الزبيدي . وراعى فى ترتيب الألفاظ فى داخل المواد تقديم المفرد على الجمع ، وجمع القلة على الكسرة ، والمجرد على المزيد .

تلك هى الخطة التى رسمها لنفسه ، ولم نر مثلاً أو ما يقاربها عند من قبله من أصحاب المعاجم . وواضح فيها تأثير النحو والصرف ، إذ يعتمد عليهما فى الأمور الأربعة التى صورها فى خطته . واعترف المؤلف بذلك فى قوله « وليست الإحاطة بعلم كتابنا هذا إلا لمن مهر بصناعة الإعراب » . ويتفق ذلك كله مع ميله إلى تصحيح الآراء النحوية الخاطئة فى كتب اللغة ، ومع غلبة علم النحو عليه كما يقول هو : « إني أجد علم اللغة أقل بضائعي وأيسر صنائعي ، إذا أضفته إلى ما أنا به من علم حقيق النحو » أو كما يقول السيوطي^(١) : « لم يكن فى زمانه أعلم منه بالنحو » .

مراجعته :

رجع ابن سيده إلى أصناف مختلفة من المعرفة ليؤلف كتابه : اللغة والنحو والتفسير والحديث . وهاك بعض ما ذكره منها فى مقدمته : « وأما ما ضمناه كتابنا هذا من كتب اللغة فمصنف أبى عبيد والإصلاح والألفاظ والجمهرة وتفسير القرآن وشروح الحديث والكتاب الموسوم بالعين ماصح لدينا منه وأخذناه بالوثيقة عنه ... وجميع ما اشتمل عليه كتاب سيبويه من اللغة المعقدة العجيبة ، المأخضة الغريبة ... وهو حلى كتابى هذا وزينه ، وجماله وعينه ... وأما ما نثر عليه من كتب النحويين المتأخرين ، المتضمنة لتعليل اللغة ، فكتب أبى على الفارسي : الحلييات والبغداديات والأهوازيات ... وكتب أبى الحسن بن الرّماني كالجامع والأغراض ، وكتب أبى الفتح عثمان بن جنى ... » .

وصفه — المقدمة :

قدم ابن سيده بين يدي معجمه مقدمة طويلة شرح فيها المنهج الذى يريد أن يسير عليه شرحاً وافياً واضحاً مفصلاً ، كما رأينا . وعالج فيها مدح الأمير أبى الجيش

ومزايا كتابه ، وعيوب كتب اللغويين الأقدمين ، وخاصة أبا عبيد وابن الأعرابي وابن السكيت . وغلا في الفخر بنفسه وكتابه فخرا بطاول ما في مقدمة الأزهرى .

المعجم :

لا تختلف الصورة العامة لأبواب المحكم عن مختصر العين إلا من حيث الحجم . والمنهج في الكتابين دقيق بحيث يغنى عن وصف الأبواب ولكن أسجل بعض ملاحظات . فأبواب الثنائى عند المؤلفين تحتوى على أقسام كثيرة صغيرة ، ويقتضى المنهج منهما أن يلحقا هذه الأقسام بتادتها ، ولكن الأمر كثيرا ما اضطرب فرأينا ابن سيده يلحقها بقلوب آخر للكلمة ، أو يذكرها بعد التقاليب جميعا . كذلك لا نرى نظاما معيناً لإيرادها ، فهو فى أكثر الأحيان يأتى بالخفيف ثم المضاعف الفاء واللام ثم المضاعف الفاء والعين ، ويغير هذا النظام فى أحيان أخرى . واضطرب فى بعض الأبنية فأدخلها تحت أكثر من قسم ، مثل المضاعف الرباعى ، فهو يرد فى المادة أو فيما ضوعف من فائه وعينه .

ونهج فى أبواب الثنائى المضاعف المعتل أن يذكر الثلاثى الذى يتألف من حرف صحيح وحرفى علة متماثلين (مع اعتبار الهمزة من حروف العلة) وذكر فى الثلاثى المعتل ما فيه حرفان صحيحان وحرف علة ، وفى اللفيف ما فيه حرف صحيح وحرفا علة مختلفان كالهمزة والواو أو الواو والياء . والتزم فى هذه الأبواب جميعها ترتيبه لحروف العلة ، فقدم الميموز منها قالياً فالواوى . فنجدته فى باب الثلاثى المعتل من حرف العين مثلاً يقدم العين والهمزة مع الحاء ، ثم العين والهمزة مع الهاء ، ثم مع القاف ... الخ ، مع حذف ما لم يرد منها فى كلمات مستعملة ثم ينتقل إلى العين والياء مع الحاء ، فالعين والياء مع الهاء ... الخ . ولكننا لا نجد مثل هذه الأقسام فى الباين الآخرين لتأليف كلماتها من حرفى علة وحرف صحيح واحد ، بدلاً من حرف علة وحرفين صحيحين كما هو الحال فى هذا الباب .

والتزم المؤلف ترتيب حروف الكلمة الأصول كلها في أبواب الثلاثي الصحيح والرباعي والخماسي . ولكن يسمى الفصول بالحرفين الأولين مخرجا . ولم يستثن من ذلك إلا الخماسي أحيانا ، إذ لم يجد منه إلا ألفاظا قليلة ، فأوردها كلها في مكان واحد دون أن يقسمها فصولا ، ولكن مع مراعاة ترتيبها .

تحليل المواد :

آن الوقت لنتبع علاجه لمادتي عتق وهتق .

بدأ المؤلف المادة الأولى بالفعل الثلاثي المجرد ، واستقصاه فذكر ماضيه فمضارعه فمصدره ففصتين منه ، وتلاه بعلمين جغرافيين ، هما في الحقيقة من صفات الفعل ، قال : « عتقه يعقه عتقا ، فهو معقوق وعقيق : شقه . والعقيق : واد بالمدينة كأنه عتق أى شق . غلبت الصفة عليه غلبة الاسم ، ولزمته الألف واللام لأنه جعل الشيء بعينه على ما ذهب إليه الخليل في الأسماء والأعلام التي أصابها الصفة كالحارث والعباس . والعقيقان : بلدان في بلاد تبي عامر من ناحية اليمن ، فإذا رأيت هذه اللفظة مثناة فإنما يعنى بها ذانك البلدان ، وإذا رأيتها مفردة فقد يكون أن يعنى بها العقيق الذي هو واد بالحجاز ، وأن يعنى بها أحد هذين البلدين لأن مثل هذا قد يفرد كأبانين ، قال امرؤ القيس فأفرد اللفظ به :

كأن أبانا في أفانين ودقه كبير أناس في بجاد مزمل

وإن كانت التثنية في مثل هذا أكثر من الإفراد ، أعنى فيما تقع عليه التثنية من أسماء المواضع لتساويهما في النبات والخصب والقحط ، وأنه لا يشار إلى أحدهما دون الآخر . ولهذا ثبت فيه التعريف في حال تثنيته ، ولم يجعل كزيدین فقالوا هذان أبانان بينين . ونظير هذا إفرادهم لفظ عرفات . فأما ثبات الألف واللام في العقيقين فعلى حد ثباتهما في العقيق » ذكر المصنف المصدر واسم المفعول وهما قياسيان ، فكان واجبا عليه حذفهما وفقا لمنهجه . وقد نتجاوز عن ذكره اسم

المفعول لأنه ربما خاف إن ذكر عقيق وحدها ، أن يظن أنه لم يسمع فيه اسم المفعول استغناء بهذه الصفة عنه . وأخذ المؤلف تفسير الفعل والعقيق من الجمهرة والعين وصاغه صياغة جديدة مختصرة . ونستنبط من هذا أنه يقتبس الألفاظ ومعانيها من غيره دون تصريح ، أما القواعد فيصرح بأصحابها . وبدأ المؤلف مادته كبداية ابن دريد لا الخليل . ولم يذكر عن روى تحديد العقيقين وهما غير موجودين عند الخليل . ولا الأزهرى الذى أورد أعقة أربعة فى مادته ، ولكنها يدخلان تحت قوله : « والعرب تقول لكل مسيل ماء شقه ماء السيل فى الأرض فأنهره ووسعه عقيق » .

ونخرج من الأعلام إلى المصادر والأسماء وما يشتق منها من أفعال قال : « والحق : حفر فى الأرض مستطيل سمي بالمصدر . والعقة : حفرة عميقة فى الأرض . وانفق الوادى : عمق . والعقائق : الأنهاء والغدران فى الأخاديد المنعقة ، حكاه أبو حنيفة وأنشد لكثير :

إذا خرجت من يتيها راق عينها معوذه وأعجبته العقائق »

أخذ ابن سيده الصيغة الأولى من إحدى نسخ الجمهرة التى سماها المحققون هـ ، أما الثانية فليست فى العين ولا فى الجمهرة ولا فى التهذيب ، ولكن معناها شائع فى المادة كلها ، وقريب من بعض ما ساقه ابن دريد والأزهرى ، وكذا الفعل المشتق منها غير موجود . ولم يرو أحد من الثلاثة أيضا قول أبى حنيفة الدينورى الذى حكاه المؤلف .

ثم ذكر الصفة وخبر معقر بن حمار الذى أورده ابن دريد والأزهرى ، قال المؤلف : « وسحابة عقاقة : منشقة بالماء ومنه قول المعقر بن حمار لبنته وهى تقوده وقد كف وسمع صوت رعد : أى بنية ماترين ؟ قالت : أرى سحابة عقاقة كأنها حولا . ناقة ذات هيدب دان وسيروان قال : أى بنية وائل إلى قفلة فإنها لا تنبت إلا بمنجاة من السيل . شبهت السحابة بحولا . الناقة فى تشققها بالماء كتشقق الحولا ،

وهو الذى يخرج منه الولد . والقفلة : الشجرة اليابسة ، كذلك حكاه ابن الأعرابى .
بفتح الفاء وأسكنها سائر أهل اللغة . وأورد ابن دزيد هذا الخبر مختصرا مبتورا
ورواه الأزهري عن شمر لا عن ابن الأعرابى وهو مختصر عما هنا أيضا ولم يشرح
الأزهري الحولاء ولا روى الخلاف فى القفلة .

ثم انتقل المؤلف إلى معنى العقوق وأورد ما فيه فقال : « عَقَّ والده يعقه عَقًا
وعقوقًا : شق عصا طاعته ، وقد يعم بلفظ العقوق جميع الرحم فالفعل كالفعل والمصدر
كالمصدر ورجل عَقَقَ وعُقِّقَ وعَقَّ : عاق أنشد ابن الأعرابى :

أنا أبو المقدام عفا فظا لمن أعادى ملطسا ملظا
أكظه حتى يموت كظا ثمت أعلى رأسه الملوظا

صاعقة من لهب تلظى

الملوظ : سوط أو عصا يلزمها رأسه . كذا حكاه ابن الأعرابى . والصحيح
الملوْظُ ، وإنما شدد ضرورة . والمعقة : العقوق ، قال النابغة :

أحلام عادٍ وأجسام مُطهرة من المَعْقَةِ والآفات والأثم .

وفى المثل : أعق من ضب . قال ابن الأعرابى : إنما يريد به الأثى ، وعقوقها
أنها تأكل أولادها ، عن غير ابن الأعرابى . وروى الخليل أكثر الصيغ الواردة .
هنا ، وروى ابن دزيد والأزهري أشياء منها وزاد ثانيهما « الجمع المعقة » كما روى .
رجز ابن المقدم دون شرح وانفرد ابن سيده بالمثل .

ورجع المؤلف إلى معنى العق الحسى مرة أخرى فقال : « وعق البرق وانعق :
انشق ، وعقيقته : شعاعه ومنه قيل للسيف كالعقيقة . وقيل العقيقة والمُعَقَّق : البرق .
إذا رأته فى وسط السحاب كأنه سيف مسلول . وانعق الغبار : انشق وسطع ، قال :
« إذا العجاج المستطار انعقا » . وانعق الثوب : انشق عن ثعلب » ، وهذه الصيغ
موجودة فى المعاجم السابقة مع اختلاف فى العبارة .

ثم انتقل إلى الشعر وما اتصل به وهو الذى بدأ به الخليل مادته قال :
« والعقيقة : الشعر الذى يولد به الطفل لأنه يشق الجلد قال امرؤ القيس :

يا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقته أحسبا

والعقة كالعقيقة ، وقيل العقة فى الناس والحمر خاصة ، وجمعها عقق قال رؤبة :

* طير عنها النسء حولى العقق *

وأعقت الحامل : نبتت عقيقة ولدها فى بطنها ، وعق عن ابنه يعق ويَمُق :
حلق عقيقته أو ذبح عنه شاة ، واسم تلك الشاة العقيقة . وتلاع عقق : منبتات
يشبه نباتها العقيقة من الشعر قال كثير عزة :

فَا كُمُ الذَّنْفِ وَحَشٌّ لَا أَنْيْسَ بِهَا إِلَّا الْقَطَا فِتْلَاعِ النَّبْعَةِ الْعَقْقِ

والعقوقى من البهائم : الحامل ، وقيل : هى من الحافر خاصة والجمع عقق
وعقاق ، وقد أعقت وهى معق وعقوق ، فمعق على القياس وعقوق على غير القياس
وقيل « الإعقاق بعد الإقصاص » فالإقصاص فى الخيل والحمر : أول الحمل
ثم الإعقاق بعد ذلك . ونوى العقوق : نوى رخو المضغة تأكله العجوز أو تلوكه ،
وتعلقه الناقة العقوق إطافا لها . فلذلك أضيف إليها . وإذا طلب الإنسان فوق
ما يستحق قالوا : « طلب الأبلق العقوق » فكأنه طلب أمرا لا يكون أبدا لأنه
لا يكون الأبلق عقوقا . ويقال : إن رجلا سأل معاوية أن يزوجه أمه فقال : أمرها
إليها وقد أبت أن تتزوج ، قال : فولنى مكان كذا . فقال معاوية متمثلا :

طلب الأبلق العقوق فلما لم ينله أراد بيض الأنوق

والأنوق : طائر يبيض فى قنن الجبال فيبيضه فى حرز إلا أنه يُطَمَع فيه ، فمعناه أنه
طلب ما لا يكون فلما لم يجد ذلك طلب ما يطمع فى الوصول إليه وهو مع ذلك بعيد ،
ويقوله — أنشده ابن الأعرابي :

فلو قبلونى بالعقوق أتيتهم بألف أوديه من المال أقرعا

يقول : لو أتيتهم بالأبلى العقوق ما قبلوني ، وقال ثعلب : لو قبلوني بالأبلى العقوق ،
لأتيتهم بألف . أما الخليل فحكى معظم هذه الصيغ وشواهدا في مواضع متفرقة
من مادته عدا التلاع العقوق والأمثال وأقوال ابن الأعرابي وثعلب وخبر معاوية ،
وكذا فعل الأزهري ، وروى هذان شواهد من الحديث ليست عند ابن سيده .

ثم انتقل إلى معنى المرارة ، فقال « وماء عُقَّوْعُقَّاق : شديد المرارة ، الواحد
والجميع فيه سواء ، وأعقَّت الأرض الماء : أمرته ، وقوله :

بحرك بحر الجود ما أعقه ربك والمحروم من لم يسقه

معناه : ما أمره . وأما ابن الأعرابي فقال : أراد ما أققه ، من الماء القمع ،
وهو المر أو الملح ، فقلَّب . وأراه لم يعرف ماء عقا لأنه لو عرفه لحمل الفعل عليه .
ولم يحتج إلى القاب « ولم يرو الخليل هذا المعنى ، وإشارة ابن دريد إليه قاصرة ،
أما الأزهري ففصل القول فيه .

وتحتم المادة بمعنيين آخرين وعلم ، فالمضاعف الرباعي ، قال « والعقيق : خرز
أحمر تتخذ منه الفصوص الواحدة عقيقة . والعقة : التي يلعب بها الصبيان .
وعقة : قبيلة من النمر بن قاسط قال الأخطل :

وموقع أثر السفار بخطمه من سود عقة أو بني الجوال

وعقَّع الطائر بصوته : جاء وذهب . والعقق : طائر معروف من ذلك » .
وفي هذه الأقوال بعض اختلال إذ توضع الصيغة الثنائية « عقة » للقبيلة بين
الصيغتين الرباعيتين ، ويقدم الجمع « العقق » على المفرد « العقيقة » ومنهجه يقتضي
تقديم المفرد على الجمع ، ولكن السبب في خروجه على منهجه اتباعه قول الخليل
في تفسيره . وتعريف هذا للطائر أجمل وأوضح من تعريف ابن سيده ، غير أنه لم
يتعرض لاسم القبيلة .

ويتضح من هذه المادة أن ابن سيده أورد جميع ما ذكره الخليل وابن دريد
من الصيغ والمعاني وزاد عليهما فيها غير أنه حذف بعض شواهد الخليل الشعرية

وكل شواهد من الحديث ، وأنه لم يورد جميع ما أورده الأزهرى من صيغ أو معان أو شواهد فإن هذا يفوقه بشكل جد ظاهر ، ولكن ابن سيده انفرد دونه ببعض ذلك أيضا ، ويظهر فيها إكثاره من الاتجاهات النحوية مثل أقواله فى العقيق والعقيقين والناقاة المعقوق ومياه إلى توضيح شواهد وشرحها ويظهر فيها أيضا إخلاله بمنهج فالصيف المجردة والمزيدة تتناثر فى جميع الأنحاء ولا يضبطها ضابط كما ادعى من تقديم المجرد وتأخير الزيد ، وصيغ المفرد والجمع لا يراعى فيها تقديم على الجمع ، وفقا لوعده . يضاف إلى ذلك نثره للأعلام فى أول المادة ووسطها وآخرها . فنحن لا نستطيع أن نصدق أنه ذو منهج معين فى ترتيب داخل المادة كما تقول مقدمته المفتخرة .

وبدا مادة « هقع » بالاسم الذى بدأت به فى كتاب العين واقتبس منه وسار على طريقه ، قال : « الحقعة : دائرة فى وسط زور الفرس وهى دائرة الحزام تستحب ، وقيل هى دائرة تكون يجنب بعض الدواب يتشام بها ، وقد هقع هقعا ، قال :

إذا عرق المهقوع بالمرء أنعظت حليلته وازداد حرا عجائبها

فأجابه مجيب :

قد يركب المهقوع من لست مثله وقد يركب المهقوع زوج حصان
الحقعة : ثلاثة كواكب فى منكب الجوزاء كأنها أثافي وهى من منازل القمر » وكل هذا من العين بدون تصريح مع بعض إيجاز قليل ، ومع إضافة المعنى الأول للحقعة الذى قيل فيه إنها مستحبة ، وهو قول لم نره فى غير المحكم من المعاجم .

ثم صيغة اشترك فيها هو والأزهرى قال : « والحقعة : الكثير الانكاء والاضطجاع بين القوم » وقد رواه الأزهرى عن أبى عبيد عن الأموى ، والفرق شاسع بين المؤلفين فى علاجهما . فابن سيده اعتمد هذا القول وأنفذه ، أما الأزهرى فتأورد فيه خلافا كبيرا استقصى فيه أقوال شمر والفراء والأدلة ترجح أحد الأقوال .

ثم انتقل إلى معنى آخر ذكر فيه الأمثال والمصادر والصفات وكان سبب تأخيرها أن فعله مزيد قال : « والاهتقاع : مُسَانَةُ الفحل الناقة التي لم تضع ، واهتق الفحل الناقة : أبركها . وتهقعت هي بركت ، وناقة هَقِعة ، إذا رمت بنفسها بين يدي الفحل من الضبعة كهكمة » ولا توجد هذه الأقوال عند الخليل ولا ابن دريد ولكنها عند الأزهري مع نسبة كل منها إلى قائله .

ثم أورد لصيغة « تفعل » معنيين آخرين فقال : « وتهقعت الضأن : استحرمت كلها ، وتهقعوا وردا : جاءوا كلهم » وهما في الأبواب الأخيرة من الجهرة وليسا عند الخليل ولا الأزهري .

ثم انتقل فقال : « والهيقة : ضرب الشيء اليابس على مثله نحو الحديد ، وهي أيضا حكاية لصوت الضرب والوقع ، وقيل صوت السيوف ، قال عبد مناف بن ربح الهذلي :

فالطعن شغشغة والضرب هيقة ضرب المعول تحت الديمة المَضدا

الشغشغة : حكاية صوت الطعن . والمعول : الذي يبنى العالة ، وهي شجر يقطعه الراعي على شجرتين فيستظل تحته من المطر . والمَضد : ما عُضِد من الشجر أى قَطِيع » والمعنى والشاهد وتفسيره موجودة في الجهرة والتهديب .

ورجع المؤلف في آخر المادة إلى صيغة الفعل المزيد « اهتقع » ثم ذكر اسما جديدا قال « واهتَقِع لونه : تغير من خوف أو فزع ، لا يجيء إلا على صيغة فعل ما لم يسم فاعله . والتَقَاع : غفلة تصيب البدن من هم أو مرض » وتوجد الصيغة الأولى منهما مع بعض مرادفات لها غير مشروحة في الجهرة ، ونقلها في التهديب عن الفراء وغيره ، وشرحها شرحا مجملا . أما الثانية فمأخوذة عن الجهرة وحدها .

ونخرج من هذه المادة بأن ابن سيده أتى على ما في العين والجهرة ولم يترك منهما شيئا بخلاف غيره من اللغويين حتى الأزهري المحب للجميع والاستقصاء .

وزاد عليها كثيرا بل زاد على التهذيب أيضا . ولكنه لم يذكر كل ما فيه من صيغ ومعان . وزيادات الأزهرى أكثر من زيادات ابن سيده . ولم يكن المؤلف حريصا في مادته على نسبة كل قول إلى صاحبه كما لم يكن حريصا على استقصاء المعانى المختلفة لكل صيغة يوردها فأحيانا كان يستقصى وأحيانا كان يقتصر على بعضها أو واحد منها ، يخالف بذلك الأزهرى المستقصى للمعاني وللخلافات اللغويين فيها . وأسوأ ما فى الأمر أننا لا نجد فيها ما كنا نتوقع من انتظام سما به صاحبه إلى عنان السماء فالصيغة الواحدة « افعل » ذكر بعض معانيها فى أوائل المادة ومعانيها الأخرى فى أواخرها ، والجرد والمزيد لا يُراعَيان تماما كما يوحى النهج المرسوم فى المقدمة ، ويكفى أن الحقاع ترد فى آخر المادة بعد جميع الصيغ المجردة والمزيدة بحرف وحرفين وربما أكثر .

ظواهر : التنظيم :

أهم ظاهرة انفرد بها المحكم من غيره من المعاجم اللغوية ، ميل مواده إلى الانتظام فى داخلها ، وفقا للنهج الذى وضعه لنفسه . فالأفعال يبين ماضيها ومضارعها ومصدرها والصفة منها ، ولا يهمل من كل ذلك إلا القياسى ، والأسماء يذكر مفردا وجموعا : القلة منها والكثرة الشاذة . وكلا النوعين يقدم منهما — جهد الطاقة — الجرد ، ويؤخر المزيد . وقد بشرح خطوات هذا النهج فى المقدمة شرحا وافيا ، وإن خالفه فى كثير من الأحيان .

الجمع :

والظاهرة الثانية الهامة فى المحكم ، جمعه الأقوال فى تفسير اللفظ الواحد ، فهو شبيه من هذه الناحية بالأزهرى إلى حد ما . قال فى مادة « حقل » : « الحقل : قراح طيب يزرع فيه . . . والحقل : الزرع إذا استجمع خروج نباته ، وقيل : هو إذا ظهر ورقه وأخضر ، وقيل هو إذا كثر ورقه ، وقيل : هو الزرع ما دام أخضر ،

وقيل : الحقل الزرع إذا تشعب ورقه من قبل أن تغلظ سوقه . وهذه المعانى متقاربة ، ويقال منها كلها : أحقل الزرع ، وأحقلت الأرض . والمحاقل : المزارع ، والمحاقل : بيع الزرع قبل بدوء صلاحه ، وقيل : بيع الزرع فى سنبله بالحنطة ، وقيل : المزارعة بالثلث والرابع أو أقل من ذلك أو أكثر ، وقيل المحاقلة : اكتراء الأرض بالحنطة » . والفرق بين ابن سيده والأزهري أن الأخير منهما يميل إلى نسبة كل قول إلى صاحبه ، بينما يهمل الأول ذلك ، ويميل الأزهري إلى إيراد المعانى المختلفة التى يدلى بها اللغويون بينما لا يقبل ابن سيده ذلك ، والمادة أكثر صيغا ومعانى عند الأزهري .

ومن مظاهر الجمع والاستقصاء عند ابن سيده اقتباسه جميع ما فى العين والجمهرة إلا النادر القليل جدا ، وكان المعجميون قبله ، وعلى رأسهم ابن دريد نفسه ، ينتقون من المعاجم التى قبلهم ، ولا يأخذونها برمتها . والأمر الذى حذفه من العين والجمهرة هو الشواهد الشعرية ، التى كان يحذفها أحيانا ، وكان يستعيز عنها فى أحيان أخرى . والأمر الثانى اختصاره بعض التطويلات والحشو الذى لا لزوم له فى هذين الكتابين . وكان فى تفسير النباتات يعدل عن قول الخليل أو ابن دريد ، فى بعض الأحيان ، إلى قول أبى حنيفة الدينورى صاحب كتاب النبات ، لأنه المتخصص فى ذلك . ولم يكن يصرح باسم العين أو الجمهرة فيما اقتبسه منهما فى كثير من المواضع كعادته التى رأيناها منه . وكان من نتائج هذا الاقتباس الواسع النطاق احتضانه بعض الصيغ والمعانى التى أخذها اللغويون على هذين العالمين ، وإن كان المؤلف تنبه إلى كثير مما جاء فى العين منها ، بفضل مختصره لأبى بكر الزبيدى فلم يقع فيها كما وقع الخليل . وقد ظهر هذا فى التقاعى والعائك اللتين وضعهما فى موضعهما الصحيح ، ولم يضعهما فى الفقاعى والعائك ، وهو الموضع الخاطىء على رأى النقاد . وظهر أيضا فى تنبيهه على خلافاً اللغويين فى بعض المواضع الأخرى مثل الموت الهميع ورغل ، والدعيق ، وعسا الليل بالعين أو الغين .

كذلك أتى ابن سيده بأكثر ما في بارع القالى من صيغ ومعان . ولكنه حذف من مقتبساته : الشواهد ، والصيغ ، والمعانى المتكررة ، ونسبة الأقوال إلى أصحابها والمترادفات ، فالبارع أقرب إلى التهذيب من المحكم .

الاختصار :

لا يتعارض هذا الاستقصاء مع تحريه الاختصار ، من إيجاز لعبارة التفسير وتجنب للتكرار وحذف للصيغ القياسية كما رأينا فيما التزمه في منهجه ، وكما يشير في قوله : « تحلى به من التهذيب والتقريب ، والإشباع والاتساع والإيجاز والاختصار مع السلامة من التكرار والمحافظة على جمع المعانى الكثيرة فى الألفاظ اليسيرة » وقد دفعه ذلك إلى استخدام خطوة تلقفها منه الفيروزآبادى بعد فيما تلقف وقال : « ومن بديع تالخيصه ، وغريب تالخيصه أنى أذكر صيغة المذكر ، ثم أقول ، والأنثى بالهاء ، فلا أعيد الصيغة . وإن خالفت الصيغة أعلمت بخلافها ، إن لم يكن قياسيا نحو بنت وأخت » وقد ابتدع الأزهرى ثم ابن سيده هذا القول بالتزامهما الاختصار ، لأنهما فعلا ذلك حقا (باستثناء ما راعاه ابن سيده) وإنما لأن أهل القرن الرابع عامة هالتهم كثرة الكتب والرسائل اللغوية ، وأثرت فيهم النظرة الدينية إلى العربية ، وملاهم هيبة قول الإمام الشافعى عن سعة اللغة وعدم إحاطة أحد بها إلا نبيا يوحى إليه ، فاتقوا بهذا القول ما قد يوجه إليهم من نقد .

النحويات والصرفيات وغيرها :

الظاهرة العامة الأخرى كثرة الأحكام النحوية والصرفية جدا ، وفاء من المؤلف بوعدده فى مقدمته ، وقياما بحق غرضه من كتابه ، وأكثر ما تكون هذه الأحكام فى أقسام الخفيف من الأبواب الثنائية . وقد جذب ذلك أنظار قرائه حتى قال فيه أحمد فارس الشدياق^(١) : « وهذه المناقشات النحوية التى نجدتها فى كتب النحو قد كلف بها وارتاح لها ابن سيده فى المحكم كثيرا ، فما سئحت له

(١) الجاسوس ٤٧ .

فرصة للخوض فيها إلا اتهمها . ومن أجل ذلك كان كثير من مراجعه كتباً في النحو كما رأينا .

وعنى المؤلف — إلى جانب هذا العلم — ببعض علوم أخرى بدرجة أقل ، وأشار إلى ذلك في قوله : « وليست الإحاطة بعلم كتابنا هذا إلا لمن مهر بصناعة الإعراب ، وتقدم في علم العروض والقوافي . . . أنى أجده علم اللغة أقل بضائعي وأيسر صنائعي ، إذا أضفته إلى ما أنابه من علم حقيق النحو ، وحوشى العروض ، وخفى القافية ، وتصوير الأشكال المنطقية ، والنظر في سائر العلوم الجدلية » وقد أثرت تلك العلوم في طريقة التفسير للألفاظ ، فكان يستخدم اصطلاحاتها مثل تسمية المفرد المجرد البسيط ، والجمع والمزيد المركبات في بعض الأحيان ، وغير ذلك .

أما الظواهر الأخرى في المحكم ، فقد وجدنا فيه التفاتاً إلى اللغات ، والأعلام والروايات والمزاوجة والإتباع ، والتعبيرات المجازية ، ولكن ذلك كله ضئيل قليل لا يرتفع إلى درجة الظواهر المميزة ، بل الأعلام التي ينقلها عن غيره من المعاجم يقتضها ويقتصر فيها على أنها اسم ، أو ما إلى ذلك ، فهو يقول مثلاً « عك : قبيلة » بينا يقول الخليل « عك بن عدنان أو معد ، وهو اليوم في اليمن » ويقول « قعقاع : اسم » و « صعصة : اسم رجل » و « دعد : اسم امرأة » أما الشواهد فمثل مثله مثل غيره من اللغويين ، وقد حاول في كثير من المواضع أن يجد فيها ، فلا يأتي بما جاء به الخليل أو ابن دريد ، ولكن النقد اللغوي عنده ضعيف ، لا يرتفع إلى الدرجة التي رأيناها عند ابن فارس والأزهري والجوهري ولغويي القرن الرابع عامة من المشاركة .

مأخذ :

أهم مأخذ يصدد القارئ في المحكم ، هو إخلاله بالمنهج الذي ملأ به الجو افتخاراً شمع بأنفه إلى السماء بفضله ، فالباحث يخرج من المقدمة معتقداً أنه سيرى تغييراً لا عن المعاجم القديمة ، وثورة على المناهج البالية ، انتظاماً ودقة وحساباً كما

خطوة . ولكن كل ذلك لم يكن إلا بقدر معلوم . فهو أكثر من غيره انتظاما ولكنه لا يصل إلى الدرجة التي ادعاها في مقدمته ، بله الدرجة التي يجب أن يكون عليها المعجم الذي يسر لكل قارئ الوصول إلى بغيته .

فنحن لا نجد فيه الاضطرابات بين الأبواب الثنائية والثلاثية والرابعة وغيرها ، وموضع كل لفظ منها ، ولكن هذا كله من النظام الخارجى للمواد ، وكان موجودا إلى درجة بعيدة عند من قبله . أما الانتظام الداخلى فكثيرا ما أفلت منه . وعدنا فى المنهج بتقديم المفرد على الجمع ، ولكنه كثيرا ما فعل العكس . قال (عض) : « قال أبو زيد فى كتاب الكلا والشجر : العضاء ... واحدها عضاهة » ، ونعذرله بأنه ينتقل عن غيره . وكذلك وعد بتقديم المجرد على المزيد ، ولكنه كثيرا ما أخل بهذا الوعد . وكان أحيانا يعنى بتطبيق خطته على الأسماء وحدها ، والأفعال وحدها ، فيأتى كل فرع منها مرتبا ، ولكنها متداخلان فى المادة . فتظهر كأنها مختلة إذ ينتقل من مجرد فى الأفعال ، إلى مزيد فى الأسماء ، ثم يرجع إلى الأفعال المجردة لأنها لم تكن انتهت . وفى أحيان أخرى كان الاختلال هو سبب عدم وفائه بوعده .

وعثرت فى هوامش الجزء الأول من المخطوط برقم ٥١ بدار الكتب المصرية على كثير من التعليقات ، وفى الجزء الثانى على ثلاث تعليقات ، بعضها من قلم المجد الفيروزآبادى ، تنقد بعض ما فى المحكم . والأمور التى تعرضت لها هى :

١ — التفسيرات الخاصة ، فقد قال المؤلف : « هُشَع وهَيْسُوع : اسمان ، وهى لغة قديمة لا يعرف اشتقاقها » فعلق على ذلك صاحب القاموس : « قال الفيروزآبادى : لقد أبعد أبو الحسن فى المرام ، وأبسط فى التوم ، وإن هذين الاسمين عربيان حميريان واشتقاقهما من هسع : إذا أسرع ، وهاسع وهُسَيْع كَصُرَد مصفرا ، ومهسع بكسر الميم أبناء الهَمَيْسَع بن حمير من سبأ ، فَلْيَعْلَم من أين تؤكل الكتف ، لِيَنْفَصَلَ عن ارتكاب الكُلف » وقد أخذ ابن سيده قوله عن الجمهرة ، والفيروزآبادى أخذه من تكملة الصغاني^(١) .

(١) تاج العروس ، مادة هسع .

٢ — تصحيف الألفاظ ، قال المؤلف : « وتَقَعُوش الشيخ : كبر ، وتَقَعُوش البيت : تهدم » ، وقيل في التعليقة : « قال ابن الأعرابي : تقعوش : كبر ، وتقعوش البيت : انهدم ، بالسین غير معجمة . وقال : إن عجمها تصحيف ، ومثله قال ثعلب . وذكرها صاحب التهذيب بالمعجمة عن ثعلب عن ابن الأعرابي وجعلهما صاحب التاج لغتين .

وقال المؤلف في مادة (عجر) : « والعَجِير : العِنِين من الرجال والخیل » وقالت الحاشية « هذا غلط ليس العجير بالراء العنين ، وهو تصحيف ، وإنما هو بالزاي ، وبالسین أيضا . قال الجوهری : بالراء والزاي . وهذا التصريح بالغلط فيه تساهل فقد روى أبو عبيد أيضا الكلمة بالراء ، وقال الأزهری : هذا هو الصحيح »^(١) .

٣ — تصحيف في ضبط الألفاظ ، قال المؤلف : « وَعَيْنُهُم : اسم موضع بالغور ، قالت امرأة من العرب ضربها أهلها في هوى لها :

ألا ليت يحبي يوم عَيْنُهُم زارنا . وإن نهلت منا السياط وَعَلَتِ

وقيل في الحاشية : « ضبطه في التهذيب : عَيْنُهُم ، كما ضبطه في البيت فدل على سهو في ضبطه عَيْنُهُم بالضم » ، وأورده الفيروز آبادی وياقوت بالفتح ، ولم يذكر بالضم . وأورد ياقوت موضعا عن العمراني يسمى عيهوم ، وربما اختلط هذا الموضع وتصحف على ابن سيدة .

وقال المؤلف : « القِنَع : والقِنَاع : الطبق يوضع فيه الطعام » . قيل في التعليق « ضبطه في التهذيب القُنْع والقِنَاع : الطبق يؤكل عليه . وقال في الصحاح : القِنَاع الطبق من عسب النخيل ، وكذلك القِنَع » واللفظ غير مضبوط في الصحاح ولكن جاء في التاج : « القِنَاع : الطبق من عسب النخل يوضع فيه الطعام والفأكة ، جمعه قُنْع بضمين ككتاب وكتب ... وقال ابن الأثير : وقيل إن القِنَاع جمع قنع »

(١) نفس المرجع : عجر :

٤ — تصحيف في الشواهد :

(أ) القرآن : قال المؤلف « ينجع نفسه ينجعها بجمعها ونحوها : قتلها غيظا أو غما . في التنزيل « لعلك باخع نفسك على آثارك » ، ويقال في التعليقة « التلاوة فلعلك » الحق مع المعلق ، فليس للمؤلف حرية التصرف في الشواهد القرآنية .

(ب) الحديث : قال المؤلف « القلاع : النبش . والقلاع : الساعى إلى السلطان بالباطل عن أبي زيد ، والقلاع : القواد . والقلاع : الشرطى . والقلاع : الكذاب . وقوله في الحديث : لا يدخل الجنة قلاع ولا ديوث ، يحتمل تفسيره جميع هذه الوجوه » . وقيل في التعليق : « ذكر في التهذيب : ديبوب ، وفسره بالقتات النمام » وارتضى صاحب التاج رواية الأزهري .

(ج) الشعر : قال المؤلف في (عنى) « أنشد ابن الأعرابي :

لا أذبح البازى الشبوب ولا أسلخ يوم القيامة العنقا »

وقيل في التعليق : « إنما هو النازى بالنون وله صفة في الأمثال ، وقائل هذا اسمه العباد بن عبد الله الضبي ، وذكر في الأمثال أنه التبس وهو مناسب للعنوق » .

٥ — اختلال الشاهد الشعرى ، قال المؤلف « الإهاد : الإقامة ، قال :

لما رأتى راضيا بالإهاد كالكرز المربوط بين الإهداد

وقيل في التعليق « قال الفيروز آبادى : الرجز لرؤية ، وبين المشطورين مشطور

ساقط وهو :

* لا أنتحى قاعدا في القماد *

ويروى ناضيا ، بدل راضيا . وقبله :

بل عجبت من ذاك أم هناد لما رأتى . . . »

وقد ورد في ديوان رؤية^(١) كما قال الفيروز آبادى فعلا .

٦ — الخطأ في وضع اللفظ ، قال المؤلف : « دهاع ودهداع : من زجر الغنم ، ودهع

الراعى بالعنوق ودهدع : زجرها بذلك » ، فقيل في التعليق : « هذا غلط وليس دهداع

ولا دهدع من الثلاثى ، وإنما هو من باب الرباعى على مذهبي البصريين والكوفيين

وليست كالجمعية والفعقة . وقد رأينا هذا الوضع الخاطئ في كتاب العين ومختصره أيضا ، فهما اللذان جرا ابن سيده إلى هذا الغلط .

٧ - الخطأ في الأحكام : قال المؤلف : « العيهل . . الذكر من الإبل ، والأشي عيهلة » . فقيل في الرد عليه : « قال الأزهرى والجوهري : لا يقال جل عيهل » ، ولكن الفيروز آبادى ذكره في قاموسه . ويتصل بهذا الخطأ ، ما تعلق بالأبنية الخاطئة ، مثل رضى المؤلف عن « اعثوجج » على الرغم من عدم وجود « افعول » فعلا البتة و « ترعيد » بكسر التاء والصواب بفتحها .

٨ - نضيف إلى هذا إيراد الألفاظ والمعاني التي لقيت نقدا مرا من كتابي العين والجمهرة ، مثل طخطح ، وعكنكع ، وجعم ، وقعر ، وغيرها من الألفاظ التي قال عنها ابن فارس : « أرى كتاب الخليل تطامن قليلا عند أهل العلم لمثل هذه الحكايات » وسماها أيضا هنوات ابن دريد وأعاجيبه وما إلى ذلك . بل كان هذان الكتابان من أسباب وقوعه في كثير من الأخطاء السابق تعدادها ، لأنه كان يقلدهما ويستعير منهما .

وصفوة القول أن المحكم خطأ بمنهج المعاجم العربية خطوة إلى الأمام ، وهى محاولة تنظيم داخل المواد . ولكنه فيما عدا ذلك كان متأخرا عن المعاجم المشرقية . فقد سار في ترتيبه على نهج الخليل والزبيدى ، وكان المشاركة قد وصلوا إلى ترتيب آخر أسهل هو ترتيب الجوهري ، واعتمد في مواده على الخليل وابن دريد والقالى وبعض أصحاب الرسائل الأخرى ، وكان المشاركة وصلوا منذ القرن الرابع إلى الموسوعات الكبيرة مثل التهذيب والمحيط ، بل نقد بعضهم مواد الخليل وابن دريد نقدا مرا مثل الأزهرى وابن فارس . وإذن فما قدمه ابن سيده لحركة المعاجم هو محاولة تنظيم داخل المواد وحده ، وتهذيب ترتيب الخليل باتباع مختصر كتابه للزبيدى ، واعتماده على بارع القالى الذى فقد ولم يره كثير من المشاركة ، واعتماده على علمى الصرف والنحو في كثير من أحكامه .

دراسات حوله :

أعجب أكثر أصحاب المعاجم المتأخرين بالمحكم وأكثروا من الرجوع إليه ، بل اكتفى بعضهم بالجمع بينه وبين بعض الموسوعات اللغوية الأخرى في تأليف معجماتهم . وأشهر من فعل ذلك ابن منظور (٧١١ هـ) في لسان العرب ، وتاج الدين أحمد بن عبد القادر بن مكتوم (٧٤٩ هـ) في الجمع بين العباب والمحكم ، ومجد الدين الفيروز آبادي ، في اللامع المعلم العجائب الجامع بين المحكم والعباب ، الذي أضرب عنه بعد أن أخرج خمسة مجلدات منه ليضع قاموسه المحيط ، وهو قائم على المحكم والعباب أيضا .

وألف أبو المحكم عبد السلام بن عبد الرحمن المعروف بابن برجان (٦٢٧ هـ) ردا على ابن سيده يبين فيه أغلاطه في المحكم^(١) .

(١) ابن الأبار : التكملة ٥٨٥ ، ٦٤٦ وقبل أيضا إن اسم ابن برجان عبد الرحمن ابن عبد السلام .

الفصل السادس

خصائص المدرسة وعيوبها

يؤلف العين والبارع والتهذيب والمحيط والمحكم وما دار حولها من كتب مدرسة واحدة في تاريخ المعجمات العربية . والرابطة المشتركة التي تجمعها ترتيبها حروف الهجاء بحسب مخارجها وجعل هذا الترتيب أساس تقسيمها إلى كتب ، ثم تقسيم هذه الكتب إلى أبواب تبعا للأبنية ، ثم ملء هذه الأبواب بالتقاليب . والتزمت جميعها ترتيب كتاب العين للمخارج إلا البارع الذي سار على ترتيب مخالف أخذ أغلبه من ترتيب سيبويه مع خلطه بأشياء من ترتيب كتاب العين . ولعل كتاب الجيم لشمر بن حمدويه الهروي من هذه المدرسة ، فقد أسسه على الحروف المعجمة وابتدأ بحرف الجيم فيما يقال . ولسنا ندرى سبب هذا البدء ولا بقية الترتيب ، إذ ضن به صاحبه ولم يقع إلى أحد من اللغويين إلا قطع منه^(١) .

ومن الطبيعي أن لم تتحد هذه الكتب جميعا في كل شيء ، بل اختلفت في كثير من الوجوه . وتطورت الأمور التي اشتركت فيها بين الكتاب الأول والأخير ، وحاول المتأخر منها أن يتخلص مما وقع فيه سابقه من عيوب .

فقد كان هدف الخليل حصر اللغة واستقصاء الواضح والغريب منها ، وهدف الأزهري تهذيبها وتخليصها من الفاظ والتصحييف (مما وقع فيه الخليل وابن دريد وغيرهما) ، وهدف ابن سيده جمع المشتت من اللغة في الكتب المتفرقة وتصحيح ما فيها من أخطاء في التفسيرات النحوية . ويبدو أن هدف القالي يشبه هدف الأزهري ، وأن هدف الصاحب بن عباد استدراك ما فات سابقه من غريب .

(١) تهذيب اللغة ١ : ٢٥ .

المنهج :

وتطورت أسس التقسيم المشترك بينها ، فكان كتاب العين يحتوى على أربعة أبواب فى كل حرف : الثنائى المضاعف ، والثلاثى الصحيح ، واللفيف ، والرابعى والخامسى معا . وكانت الأبواب الأول والثالث والرابع تحتوى على صيغ مختلفة ، فحاول من بعده أن يخلصوها من هذا العيب . وأن يقصروا كلا منها على بناء واحد ما أمكنهم ففصل القالى ومن بعده الرابعى عن الخامسى ، وأفردوا لكل منهما بابا ، وأفردوا من باب اللفيف الألفاظ الثلاثية المعتلة بحرف واحد وجعلوها فى باب خاص باسم الثلاثى المعتل . ولكن بقى باب اللفيف والثنائى المضاعف يحتويان على أخلاط وأوشاب ، حتى أظهر أبو بكر الزبيدى مختصر العين ، ففصل من الباب الأول الألفاظ الثنائية المضاعفة المعتلة وأفرد لها بابا ، وقسم كل مادة فى الباب الثانى إلى : المضاعف الثنائى ، فالخفيف ، فالمضاعف من فائه ولامه ، فالمضاعف من فائه وعينه ، ثم اتبعه فى ذلك كله ابن سيده .

وكانت حروف العلة من أسباب الاختلاف ، وتطور علاجها تطورا بارزا فقد جميع الخليل ما فيه حرف علة ، أو حرفان مع المهموز ، وخطبها كلها بعضها ببعض فى باب اللفيف ، ففصل القالى ما فيه حرف علة واحد (باعتبار الهمزة من حروف العلة) عما فيه حرفان ، ولكنه لم يفصل المهموز عن اليائى أو الواوى . وحاول الأزهري فصل المهموز ، وافتخر بذلك ، ولكنه لم ينجح نجاحا تاما . وفصل الصاحب بينهما فى باب اللفيف فقدم المبدوء بالحرف الصحيح ، ثم ما أوله همزة ، ثم ما أوله واو ، ثم ما أوله ياء فى أكثر المواضع . ولكنه لم يفعل ذلك فى باب الثلاثى المعتل ، وخط الأنواع كلها . وأخيرا نجح فى فصلها تماما أبو بكر الزبيدى ، وابن سيده تبعاه .

المنأخذ :

وكان من أثر المنهج الذى سارت عليه هذه المدرسة أن وقعت فى بعض الأخطاء والمنأخذ ، التى ظهرت بشكل بارز فى الكتب الأولى ، وحاولت الكتب الأخرة أن تلتطف منها كثيرا .

وأول هذه المآخذ صعوبة البحث فيها ، ومشقة الاهتداء إلى اللفظ المراد ، واستنفاد الوقت الطويل من الباحث ، بسبب الترتيب على الخارج والأبنية والتقاليب . وكثيرا ما وقع المؤلفون أنفسهم في أخطاء في تلك الخطوات ، بوضع كلمة في غير بنائها أو اعتبار حرف مزيد أصليا ، أو العكس ، أو ما إلى ذلك مما يستحيل معه على القارئ الوصول إلى طلبته .

ولعل تلك الصعوبة هي السبب الأول في قيام المدرسة الثانية من المعجمات ، إذ أحس القدماء بها ، فحاولوا تيسيرها والتخلص منها ، قال ابن دريد — رأس المدرسة الثانية — في مقدمة الجهرة^(١) : « قد ألف الخليل بن أحمد كتاب العين ، فأتعب من تصدى لغايته ، وعثى من سما إلى نهايته . . ولكنه رحمه الله ألف كتابه مشاكلا لثقوب فهمه ، وذكاء فطنته ، وحدة أذهان أهل دهره ، وأملينا هذا الكتاب والنقص في الناس فاش ، فسهلناه وعمره ، ووطأنا شأوه » وقال ابن منظور من المدرسة الثالثة^(٢) : « لم أجد في كتب اللغة أجمل من تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، ولا أكمل من المحكم لأبي الحسن على بن إسماعيل بن سيده . . غير أن كلا منهما مطلب عسر المهلك ومنهل وعر المسلك ، وكأن واضعه شرح للناس موردا عذبا وحلا لهم عنه ، وارتاد لهم مرعى مربعا ومنعهم منه ، وفرق الذهن بين الثنائى والمضاعف والمقلوب ، وبدد الفكر باللفيف والمعتل والرباعى والخماسى فضاع المطلوب . فأهمل الناس أمرهما وانصرفوا عنهما » .

وأبرز أحمد بن ولاد من أهل القرن الثالث مواطن الشكوى في قوله^(٣) « كتاب العين لا يمكن طالب الحرف منه أن يعلم موضعه من الكتاب من غير أن يقرأه ، إلا أن يكون قد نظر في التصريف ، وعرف الزائد والأصلى والمعتل والصحيح والثلاثى والرباعى والخماسى ، ومراتب الحروف من الخلق واللسان .

(٢) لسان العرب ١ : ٢ .

(١) ٣ .

(٣) السيوطى : الزمر ١ : ٤٦ .

والشفة ، وتصريف الكلمة على ما يمكن من وجوه تصريفها في اللفظ على وجوه الحركات وإلحاقها ما تحتل من الزوائد ، ومواضع الزوائد بعد تصريفها بلا زيادة ، ويحتاج مع هذا إلى أن يعلم الطريق التي وصل الخليل منها إلى حصر كلام العرب ، فإذا عرف هذه الأشياء ، عرف موضع ما يطلب من كتاب العين .

ومن هذه المآخذ الاضطراب في حروف العلة والهمزة ، وبأبي الليف والثاني المضاعف . فقد لقيت هذه المدرسة من حروف العلة والهمزة عنتا شديدا ، بسبب جمعها كلها في موضع واحد ، وحارت فيها بين خاط واضطراب ، وبين فصل وتمييز ، ولم تحسن الكتب الأولى تصور بابي الليف والثاني المضاعف فأدخلت فيهما كثيرا من الصيغ التي لا تندرج تحتها أو من اليسير وضعها في أبواب خاصة . واضطرت الكتب المتأخرة إلى فعل ذلك أو إلى تكثير الأقسام تحت الأبواب مما سبب كثيرا من الاضطراب والخلط ، مما نراه بوضوح في المحكم .

وسبب الرابعي المضاعف والأدوات والأصوات كثيرا من المتاعب لهذه الكتب فهي تارة تضع الأول في الثاني المضاعف ، وأخرى تضعه في الرابعي ، وثالثة تضعه في قسم خاص من الثاني المضاعف . وتجار في هذا القسم الخاص ، فتضعه في المضاعف من فائه ولامه ، أو المضاعف من فائه وعينه . والأدوات والأصوات توضع في الثاني المضاعف تارة وفي الثلاثي المعتل أخرى ، حتى عندما تكون ثنائية خفيفة ، وفي الليف ثالثة . فكان ذلك كله من دواعي التشبث أو التكرير .

ولعلنا نحب أن نختتم هذا الفصل بما اختص به كل كتاب من هذه المدرسة فلا نرى في العين شيئا خاصا عني به أكثر من غيره بسبب أوليته ، أما البارع فيمتاز بالضبط والصحة ، ويمتاز التهذيب بالجمع والنعرف الدينية ، والمحيط بالغريب والاختصار ، والمحكم بالتنظيم والمسائل النحوية والصرفية ، وهو أحسنها ترتيبا لأبوابه ومواده وألفاظه في داخلها وأجلها منهجا نظريا .

محتويات الكتاب

الجزء الأول

صفحة	
ز	كلمة الطبع
ط	كلمة الأستاذ المشرف على البحث
١	تصدير
١٥	مقدمة : العرب والعربية
٣٧	الكتاب الأول : الرسائل اللغوية على الموضوعات :
٣٩	الباب الأول : كتب الغريبين والفقهاء :
٣٩	١ - غريب القرآن
٥٠	٢ - غريب الحديث
٦٦	٣ - معاجم الفقهاء
٧٠	الباب الثاني : كتب اللغات والعامى والمغرب
٧٣	١ - لغات القرآن
٧٧	٢ - لغات القبائل
٨٤	٣ - المغرب
٩١	٤ - المعاجم المتعددة اللغة
٩٦	٥ - لحن العامة
١١٧	الباب الثالث : كتب الهمز
١٢٣	الباب الرابع : كتب الحيوان
١٢٣	١ - الحشرات
١٢٦	٢ - الخيل
١٣٠	٣ - خلق الإنسان
١٣٥	الباب الخامس : كتب النواذر
١٤٨	الباب السادس : كتب البلدان والمواضع
١٧٢	الباب السابع : كتب الإفراد والتثنية والجمع

صفحة	
١٧٦	الباب الثامن : كتب الأبنية :
١٧٧	١ — للمصادر
١٨٠	٢ — الصيغ الخاصة من الأفعال
١٨٤	٣ — الأفعال عامة .
١٩٠	٤ — أمثلة الأسماء .
١٩٧	٥ — الأبنية عامة .
٢٠٦	الباب التاسع : كتب الصفات
٢١٥	الكتاب الثاني : المعاجم :
٢١٧	الباب الأول : المدرسة الأولى :
٢١٨	الفصل الأول : كتاب العين
٣١٣	الفصل الثاني : كتاب البارع
٣٣٢	الفصل الثالث : كتاب التهذيب
٣٦٠	الفصل الرابع : كتاب المحيط
٣٧٢	الفصل الخامس : كتاب المحكم
٣٩٣	الفصل السادس : خصائص المدرسة وعيوبها

المراجع

لا يحوى هذا الثبت إلا المراجع التى أ كثرت من الرجوع إليها ولا يحوى أيضا على مصادر بحثي ، أى الرسائل والكتب والمعجمات التى درستها ووصفتها فى الرسالة .

مراجع عامة

- ابن النديم : الفهرست تحقيق فلوجل .
 ياقوت : معجم الأدباء طبع مصر .
 القفطى : إنباء الرواة طبع دلة الكتب المصرية .
 ابن خلكان : وفيات الأعيان طبع بولاق فى مجلدين .
 ابن الأنبارى : نزهة الألبا فى طبقات الأدبا .
 زرتستين : مقدمة تهذيب الأزهرى ، مجلة العالم الشرقى ١٩٢٠ م .
 Le Monde Oriental, 1920. vol. XIV.
 محمد بن خير : فهرسة ما رواه عن شيوخه طبع أوربة .
 السيوطى : بغية الوعاة .
 حاجى خليفة : المزهرة طبع بولاق ١٢٨٢ هـ .
 محمد صديق حسن : كشف الظنون ، طبع أوربة .
 لين : البلغة فى أصول اللغة ، القسطنطينية ١٢٩٦ هـ .
 بروكلن : مقدمة مد القاموس .
 Brockelmann : Geschichte der Arabischen Literatur.
 كرنكو : بواكير المعاجم العربية حتى عصر الجوهري ، مع الاهتمام بمعجم ابن دريد الملاحق المئوى لمجلة الجمعية الأسيوية الملكية ١٩٢٤ م : Krenkow
 The Beginnings of Arabic Lexicography tell the time of al- Jauhari, with special reference to the work of Ibn Duraid. Centenary Sup. J. R. A S

المقدمة

- ابن عبد ربه : العقد الفريد المطبعة الأزهرية ١٩٢١ .
 الجاحظ : البيان والتبيين .
 أحمد أمين : ضحى الإسلام الطبعة الأولى .
 الطبرى : تاريخ الأمم والملوك طبع أوربة .
 فلهوزن : المملكة العربية وسقوطها (الترجمة الإنجليزية) .
 Welhausen : Arabic Kingdom and its fall.
 يوهان فك : العربية (ترجمة الدكتور النجار) .

الباب الأول

- طه الراوى : مفردات القرآن ، مجلة المجمع العلمى بدمشق الجزء ٣ و ٤ المجلد ١٦
 سنة ١٩٤١ م .
 طه الراوى : غريب الحديث ، مجلة المجمع العلمى بدمشق الجزء ٧ و ٨ المجلد ١٦
 سنة ١٩٤١ م .
 ابن الأثير : النهاية فى غريب الحديث (المقدمة) طبعة بولاق .
 ياقوت : معجم البلدان (المقدمة) تحقيق ومستفاد .

الباب الثانى

- برونلش : الخليل وكتاب العين (مجلة إسلاميات) ، المجلد الثانى :
 Bräunlich : Al-Halil und das Kitab Al-'Ain, Islamica,
 Volumen Secundum .
 يوسف العش : أولية تدوين المعاجم وتاريخ كتاب العين المروى عن الخليل بن أحمد
 (مجلة المجمع العلمى العربى الأجزاء ٩ - ١٢ من المجلد ١٦ عام ١٩٤١ م) .
 فلتن : مقدمة مصورة البارع :
 A. S. Fulton : A. Facsimile of the Manuscript of Al-Kitab Al-bari Fi'L-Lughah, 1933.
 عبد السلام هارون : مقدمة للقائيس .
 أحمد فارس الشدياق : سر الليال فى القلب والإبدال (١٢٨٤ هـ) .

المعجم العربي

نشأته وتطوره

تأليف

دكتور حسين نصّار

أستاذ الأدب العربي - كلية الآداب - جامعة القاهرة

الجزء الثاني

يطلب من

مكتبة مصر

٣ شارع كامل صدقي "الفجالة"

سميد جوده السحار وشركاه

المعجم العربي

نشأته وتطوره

تأليف

دكتور حسين نصار

أستاذ مساعد بكلية الآداب — جامعة القاهرة

الجزء الثاني

الطبعة الثانية

١٩٦٨

الباب الثاني المدرسة الثانية

الفصل الأول

كتاب الجهرة

لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (٢٢٣ — ٣٢١ هـ)

تضم هذه المدرسة ثلاثة معجمات ، هي جهرة ابن دريد من القرن الثالث « ومقاييس ابن فارس ومجمله من القرن الرابع . وكان أول غرض لها تجنب النظام الذي سارت عليه المدرسة السابقة ، وفيه عسر ومشقة على القراء . فأهملت ترتيب الحروف على الخارج ، وتمسكت بالترتيب الألف بائي ، الذي قال عنه ابن دريد^(١) : « إذ كانت [الحروف المرتبة على الألف باء] بالقلوب أعبق^(٢) » ، وفي الأسماع أنفذ ، وكان علم العامة بها كعلم الخاصة ، وطالبها من هذه الجهة بعيدا من الحيرة ، مشفيا على المراد « بخلاف نظام الخارج الذي رأينا آتفا نظرتة إليه .

مهدفه :

يبين عنوان الكتاب المجال الذي بحث ابن دريد عن ألفاظه فيه ، وقد شرحه المؤلف في المقدمة إذ قال^(٣) : « هذا كتاب جهرة الكلام واللغة ، ومعرفة جمل منها تؤدي الناظر فيها إلى معظمها ... قال أبو بكر : وإنما أعرناه هذا الاسم لأننا اخترنا له الجمهور من كلام العرب ، وأرجأنا الوحشي المستنكر » فالجمهور الشائع هو المقصود من الكتاب ، أما الغريب فعرض ، أو من الأنفال ، ولذلك فصله عن الكتاب ، وألحقه بآخره . ولم يفعل ذلك مع كل الغريب ، فهناك نوع منه حذفه جملة ، قال^(٤) : « على أنا ألفينا المستنكر » . ويلاحظ الباحث على هذا الكلام

(١) الجهرة ١ / ٣ . (٢) أعبق : ألزم . (٣) الجهرة ١ / ٤ .

(٤) الجهرة ١ / ٤ . والسيوطي : الزهر ١ / ٢٨ .

أنه يختلف بعض الشيء عما قصده الخليل في عينه ، فقد كان يرمى إلى أن يستوعب فيه كلام العرب الواضح والغريب . فالأثنان سواء في الأهمية عند الخليل ، على حين قلت أهمية الغريب عند ابن دريد ، وقد كان الغريب قبلهما ذا الأهمية الأولى . وبسبب هذا الاختلاف في الغرض اختلف منهجا قِبل الغريب : فأدخله الخليل في صلب المواد دون تفرقة بينه وبين الواضح ، وأفرده ابن دريد ببعض الفصول الملاحقة بالكتاب .

منهجه :

استطاع ابن دريد أن يتخلص من بعض مظاهر منهج الخليل ، ولكنه لم يستطع ذلك في بعضها الآخر ، إذ كان شغله الشاغل ترتيب الحروف وحدها . وقد أفلح في ذلك كما رأينا ، باتخاذ النظام الألف بائي . ولم يتخذ هذا النظام الأساس الأول لتقسيم المعجم كما فعل الخليل ، بأن يجعل كتابا للهمزة ، وآخر للباء ، وثالثا للتاء ورابعا للثاء الخ . ولكنه جعل أساسه الأول الأبنية .

وتصنيفه الأبنية هو تصنيف الخليل ، مع بعض زيادات . فهي عنده ثلاثية ورباعية وخماسية كالخليل ، وملحقات بكل صنف منها . ويريد من الثلاثي الثنائي المضاعف والثلاثي معا . أما الملحقات فاضطرب كثيرا فيها ، ولا يتفق لفظ الإلحاق عنده مع معناه الاصطلاحي عند الصرفيين في كثير من الأحيان . وكان يأتي بها بعد ما تلحق به مباشرة .

وإذن فالكتاب مقسم عنده إلى الثنائي المضاعف وما يلحق به ، فالثلاثي وما يلحق به ، فالرباعي وما يلحق به ، فالخماسي وما يلحق به . وقد ألحق بهذه الأبواب أبوابا للفيث ، فأبوابا للنواذر ، والفيث عنده له تعريف يختلف عما اصطالح عليه الصرفيون ، ولا يريد منه إلا مجرد الأبواب القصيرة .

وقد شرح هذا المنهج في المقدمة ، فقال ^(١) : « فمن نظر في كتابنا هذا ، فآثر التماس

حرف [أى لفظ] ثنائى ، فايبدأ بالهمزة والباء ، إن كان الثانى باء ثقيلة [أى مشددة] أو الهمزة والتاء ... إلى آخر الحروف . وأما الثلاثى فإننا بدأنا بالسالم منه ، فمن أحب أن يعرف حرفاً من أبنيته ... فاييغ ذلك فى جمهور أبواب الثلاثى السالم ، ومن أراد بناء يلحق بالثلاثى بحرف من حروف الزوائد ، فإننا قد أفردنا له باباً فى آخر الثلاثى ، تقف عليه مع المعتل إن شاء الله . فأما الرباعى ، فإن أبوابه مجمعة على حديثها ... ثم جعنا للملحق بالرباعى بحرف من حروف الزوائد أبواباً ، مثل فوعل نحو كوثر ، وفموهل نحو جهور ، وفيعل نحو خيعل وبيطر ، وفيعيل نحو حذيم . . فهذا سبيل الرباعى فى الأسماء والصفات . وأما الخماسى فتبوب له أبواباً لم نجوج فيه إلى طلب تقرب تناولها . وكذلك الملحق بالخماسى ^(١) بحرف من الزوائد . فإن عسر مطلب حرف من هذا ، فايطلب فى اللفيف ، فإنه يوجد إن شاء الله تعالى . وجمعنا النوادر فى باب ، فسميناه « النوادر » ، لقلة ما جاء على وزن ألقاظها نحو قهوباة وطوبالة وقرعبلانة وما أشبه ذلك .

وهذا المنهج يوافق الخليل جملة ، ويخالفه فى الاهتمام ببعض الفروع مثل الملحقات والنوادر . ويظهر منه أن ابن دريد لم يخلص لنظام الأبنية كل الإخلاص ، إذ أفرد بعض الأبواب على أساس آخر ، هو الندرة . ولم يفعل ذلك الخليل .

وقسم المؤلف هذه الأبنية إلى أبواب وفقاً للألف باء ، باعتبار الحروف الأصول وحدها ، والتدرج من أول الكلمات إلى آخرها .

وراعى أن يبدأ كل باب بالكلمة التى تبدأ بالحرف المعقود له الباب ، يليه الحرف الذى يليه فى الترتيب الألفبائى . فأبواب الباء يصدرها بالباء مع التاء ، وأبواب التاء يصدرها بالتاء مع التاء ، وأبواب الدال يصدرها بالدال مع الدال . ويستمر فيما بعدها من حروف ، فالدال مع الدال مثلاً ثم مع الراء ، ثم مع السين ، ثم مع الشين ... إلى آخر الحروف . أما الدال مع الحروف التى قبلها ، مثل الخاء

(١) فى الأصل : بالسداسى . تحريف .

والحاء والجيم ، فقد وردت في الأبواب السابقة لسيره على طريقة التقاليد التي ابتكرها الخليل ، ولذلك لا يوردها هنا ثانية .

فابن دريد وافق الخليل في مراعاة نظام الأبنية ، وإيراده التقاليد جميعها في موضع واحد مما أرغمهما على تناول كثير من الألفاظ في غير موضعها ، وتناول كل حرف مع ما بعده . وخالفه في تقسيم المعجم أولا على الأبنية لا على الحروف ، وفي تخصيصه كل بناء بباب وتفرقة بين الأبنية الأصلية والملحقة حتى كثرت الأبواب عنده ، وفي ترتيبه الحروف على الألف باء لا على الخارج . ولكن ابن دريد لم يخلص لمنهج تماما ، فتحرر من ترتيب المواد في بعض الأبواب والأخيرة منها خاصة ، ومن إيراد التقاليد جميعا في موضع واحد في أبواب الهمز خاصة .

الوصف : المقدمة :

من الممكن تقسيم مقدمة الجهرة إلى قسمين واضحين فصل بينها المؤلف بالبسملة ، وتسييلا للأمر نسمي القسم الأول « تصديرا » والثاني « مقدمة » . أما التصدير فقصر يفتح بالبسملة ، فرواة النسخة المطبوعة يقال « بسم الله الرحمن الرحيم . أخبرنا الشيخ أبو يعقوب يوسف بن يعقوب بن خُرَّاذاذ النجيري قال : قرأت هذا الكتاب على أبي عمران موسى بن رباح بن عيسى ، من نسخته بخط أبي علي القالي في شهر سنة خمس وسبعين وثلاث مئة بمصر في القرافة ، قال : قرأته على أبي بكر محمد بن الحسن ابن دريد الأزدي » وقد قرأ الجهرة على أبي يعقوب وسمعا منه كثيرون في شوال سنة ٤١٨ هـ مثل الشيخ أبي الحسين عبد الوهاب بن علي بن أحمد السيرافي ، وأبي محمد حمزة بن علي الزيرى ، وأبي نصر عبد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي السجستاني ، وأبي محمد عبد الله بن علي بن سعيد النجيري ، وأبي القاسم عبد السلام بن إسماعيل الهلالي ، وابنه محمد ، وأبي أحمد عبد السلام بن عبد الله بن قصة ، وعلي بن بقاء الوراق كما يستفاد من عبارة مكتوبة على ظهر إحدى النسخ العراقية^(١) .

ولم ترو الجمهرة عن هذا الطريق وحده ، بل هناك عدة طرق ، قال بعضهم^(١) :
 « أملى ابن دريد الجمهرة في فارس ، ثم أملاها بالبصرة وبغداد من حفظه ، ولم يستعن
 عليها بالنظر في شيء من الكتب إلا في الهمزة واللفيف ، فذلك يختلف النسبة .
 والنسخة المول عليها هي الأخيرة ، وآخر ما صح نسخة عبيد الله بن أحمد جُخجُجُخ ؛
 لأنه كتبها من عدة نسخ وقرأها عليه » . والأمر الذي يؤسف له أن الناشرين لم يعثروا
 على هذه النسخة ، ولكن وقفوا إلى نسخة مكتوبة سنة ١٠٧٨ هـ ، عن نسخة مقروءة
 على ابن خالويه (تلميذ ابن دريد) وأبي العلاء المعري ، وعليها حواش لها ، وهي أصح
 النسخ التي وصلت إليهم ، فاتخذوها أصلا لهم . ووقفوا إلى نسخة ناقصة من رواية
 أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (٣٦٨ هـ) ، وهي صحيحة أيضا وقرئت على عدة
 علماء ، قيل في ظهر إحدى النسخ العراقية^(٢) « أبو عبيد صخر بن محمد : قرأت هذا
 الكتاب ، من أوله إلى آخره على أبي عبد الله محمد بن إسحاق المؤدب قال : أخبرنا
 أبو سعيد السيرافي قال : أخبرنا محمد بن الحسين بن دريد الأزدي ، وكتب صخر
 ابن محمد أبو عبيد بخطه ، في غرة شعبان سنة ٣٧٧ هـ ، وسمع قراءتي أبو منصور
 الحاتمي ، وأبو نصر الطلابي » . ووقفوا أيضا إلى قطعة من آخر الكتاب ، اطلع
 عليها أبو عمر الزاهد (وهو من تلاميذ ابن دريد ورواة الجمهرة أيضا) ، وعليها
 تصحيحات له .

وربما وجدت روايات أخرى للجمهرة ، إذ يقول السيوطي^(٣) : « ويوجد منه
 [من الجمهرة] النسخ الصحيحة المروية عن أكابر العلماء » .

يلي هذا تحميد طويل مزدوج مسجوع تصبغه ألوان فلسفية من علم الكلام .
 يقول : « الحمد لله الحكيم بلا روية ، الخبير بلا استفادة ، الأول القديم بلا ابتداء ،
 الباقي الدائم بلا انتهاء ، منشيء خلقه على إرادته ، ومجريهم على مشيئته ، بلا استعانة

(١) السيوطي : الزهر ٤٨/١ .

(٢) مقدمة المصحح الأول للجمهرة ص ١٩ .

(٣) الزهر ٤٥/١ .

إلى مؤزر ، ولا عوز إلى مؤيد . . . » ونجد مثل هذه الألوان في تحميده لكتاب الملاحن أيضا ، حين يقول : « الحمد لله الأول في ديمومته ، الآخر في أزليته ، الواحد في دنوه ، القريب في علوه . . . » ثم الإهداء مزدوج مسجوع أيضا ، إلى أبي العباس إسماعيل بن عبد الله بن محمد بن ميكال ، ووصم أهل عصره بالغباء والجهل وإيثار الشهوات والصدوف عن سبل الخير . وينتهي التصدير بمعالجة غرضه من تأليف الكتاب ، واعترافه بأنه يقلد القدماء ولا يريد أن يعيبهم ، ومخالفته ترتيب الخليل وسببها ومنهجها في تقسيم الأبواب .

ويفتح القسم الثاني ، أو ما سميناه المقدمة — بعد البسملة — بشرح عنوان الكتاب ، ويعدد ما يحتاج إليه القارئ في الكتاب ثم يشرحه . وعالج في هذه الأمور الحروف العربية ، والموجود منها في اللغات المختلفة وغير الموجود فيها ، والحروف الأعجمية والعربية التي يغيرها العربي أو بعض العرب عند النطق بها ، بوصفات الحروف العربية وأجناسها ومخارجها واثلافيها وما يحسن وما يقبح في الأبنية المختلفة ، والإدغام والإبدال ، ومدى دوران الأبنية على ألسنة العرب ، والحروف الأصلية والزائدة ، وأمثلة الأسماء .

ويتبين الإنسان من النظرة الأولى لهذه المقدمة أنها لم تخرج عن الموضوعات التي عالجتها مقدمة كتاب الغين ، إلا في التفاصيل والجزئيات وبعض الأمثلة ، أما العالم الكبير ، فيتحدان فيها إلى حد كبير . فهما يبينان منهجيهما ، والأبنية اللغوية ومخارج الحروف وصفاتها ، واثلافيها . والذي زاده ابن دريد الإهداء وزيادة الحروف ، وإبدالاتها . ويتبين الإنسان أيضا أن ابن دريد لم يأت بقواعد تزيد على ما أتى به الخليل فيما اشتركا فيه تقريبا ، بل يتبين تأثيره الشديد به في صوغ هذه القواعد أيضا . ولكنهما — برغم ذلك — يختلفان أولا في الشكل ، فابن دريد يقسم مقدمته إلى قسمين وكل قسم إلى أبواب ، أما الخليل فلا يفعل ذلك . ويختلفان في الاختلال والأخطاء (أو الغموض على الأقل) التي تتسرب إلى عبارات ابن دريد حين يتعرض

للقواعد النحوية والصرفية ، على حين برأ الخليل من هذا . ولقد نبه ابن جنى إلى هذا الضعف في المؤلف حين قال ^(١) : « أعذر واضعه فيه ، لبعده عن معرفة هذا الأمر » وشرح ذلك السيوطى بقوله : « يعنى أن ابن دريد قصير الباع في التصريف » وهو يعترف لنا أحيانا بأنه ينقل من النحويين ^(٢) . ولكن هذا النقل نفسه مضطرب مختل . وقد وجد نوع من الاضطراب في مقدمة العين ، ولكنه كان اضطرابا في الترتيب لا في الأفكار ، لأن يوزع موضوعا واحدا على أمكنة منفصلة بعضها عن بعض ، أما ابن دريد فالاضطراب عنده في الآراء والقواعد .

المعجم :

لا يعطى المنهج الذى وضعه المؤلف صورة صحيحة لما فى الجمهرة من أبواب بسبب ما عراه من اضطراب فى أثناء تطبيقه ، وهى تنقسم إلى الأبواب التالية : الثنائى المضاعف ، وألحق به باين : الرباعى المكرر ، ويريد به الرباعى المضاعف ؛ والثنائى المعتل ، وهو اللفيف عند الصرفيين ؛ ثم الثلاثى الصحيح ، وألحق به ثلاثة أبواب هى للمضاعف دون إدغام (كعك) ، والمعتل العين ، والمعتل اللام ؛ ثم النوادر فى الهمز ؛ ثم الرباعى الصحيح ، ويلحق به عدة أبواب ؛ ثم الخماسى الصحيح ، وتلحق به عدة أبواب ، وختم الجمهرة بأبواب لغوية كثيرة ضمها إلى المعجم بدون ترتيب وتعالج أمورا مثل التى عالجتها الرسائل اللغوية الصغيرة ، وأسميها تيسيرا « الضائم » .

وينقسم كل نوع من هذه الأنواع إلى أبواب وفقا للحروف ، فأولها باب الهمزة إلا أنه بدأ بعض الأنواع مثل الثلاثى الصحيح بباب الباء ، وآخر باب الهمزة إلى أبواب النوادر فى الهمز .

وافتتح كل باب منها بحرفه مع الحرف الذى يليه فى الترتيب ، فما بعده ، كما ذكرنا

(١) السيوطى : اللزهر ٤٧/١ .

(٢) ٨ : ١ .

وأتى في كل كلمة بتقاليبها إلا في أبواب قليلة مثل أبواب الثنائي المضاعف ، والرابع المضاعف ، إذ أهمل فيهما مقلوب أبواب الهمز ، وأخره إلى « النواجر من الهمز » .
وتسير الأنواع والأبواب جميعها على هذا المنوال فلا حاجة إلى شرح كل منها على حدة . ولكننا نلقى نظرة سريعة على بعض الأبواب المضطربة ، أو التي تظهر فيها بعض الأمور الشاذة . وأولها باب الثنائي المعتل ، وتناول فيه الألفاظ الثلاثية التي فيها حرف واحد صحيح وحرفان مثلان (باعتبار الهمزة من حروف العلة أيضا) ورتبه المؤلف وفقا لحرفه الصحيح ، ولم يفصل فيه بين المعتل الواوى أو اليائي والمهموز بل خلطها جميعا . ولم يجر فيه على عادته في تأخير مقلوب الكلمات المهموزة فأورده معها .

وخاط المؤلف في « أبواب الثلاثي الصحيح » فلم يقتصر فيها على الصحيح وحده ، بل خلطه بالمعتل . وتشغل هذه الأبواب حوالى ثلثي المعجم ، إذ تبتدى من الصفحة ١٩٣ من الجزء الأول وتشمل الجزء الثانى كله ، وتنتهى فى الصفحة ١٨٤ من الجزء الثالث . وهذا أمر غير مستغرب ، لأن معظم الألفاظ العربية ثلاثية الأصول .
وأول باب فى الملحق بالثلاثى ما سماه « هذا باب من الثلاثى يجتمع فيه حرفان مثلان فى موضع العين واللام ، أو العين والفاء ، أو الفاء واللام ، من الأسماء والمصادر وما تشعب منه » . ويضع فيه أمثال بلل ، وددن ، وكمك . وواضح أن الأليق بها أن توضع فى أبواب الثنائى المضاعف السابقة ، ولكن المؤلف اكتشف فرقا بين ما أورده هنا وهناك . فهناك يدغم المثلان ، أما هنا فغير مدغمين . وفاته أنهما إذا كانا لا يدغمان فى إحدى الصيغ ، فقد يدغمان فى المشتقات الأخرى فيزول بذلك الفرق الظاهرى الذى اكتشفه . وكان عليه أن يبين ذلك من هذه العبارة التى وردت على لسانه عنوا ، حين قال فى آخر هذا الباب ^(١) : « أهملات النون والواو والماء والياء مع الحروف ، إلا فى الهوة ، وقد مر ذكرها فى الثنائى »

تقديم ما أورده هنا ويضعه في الثنائي المضعف ويقتصر على ذلك بدلا من هذه القوضى والتكرار والاضطراب . ولاحظ ناشر الجمهرة هذا الاضطراب فعلق عليه قائلا^(١) : « اعلم أن هذا الباب والذي بعده — أعني باب المعتل — مكرر غالبه . وكان الأليق بالمؤلف أن يذكر المعتل آخر كل حرف في موضعه ، وكذا المكرر هذا كان حقه الثنائي المتقدم » .

الباب الثاني من الملحق بالثلاثي سماه « باب ما كان عين الفعل منه أحد حروف اللين » وتناول فيه الثلاثي الأجوف وحده أمثال باب ، وتوت ، موسوس . وأورده بعد الباب السابق لصلته الوثيقة به ؛ لأنه لم يذكر فيه كل أجوف بل الأجوف الذي تماثلت فاؤه ولامه كما رأينا . ومن الطبيعي أن ترتيب هذا الباب سهل واضح ، وفقا للحرف الأول منه ، ولكنه تكررت أكثر مواده فيه وفي باب الثلاثي الصحيح . ولذلك وصمه الناشر بالكلمة التي نقلتها في الباب السابق ولم يصرح ابن جريد بأن الباب من الملحق بالثلاثي ولكن وروده بين باين ملحقين دليل على ذلك .

الباب الثالث صدره بقوله « أبواب ما لحق بالثلاثي الصحيح بحرف من حروف اللين » كأنما الباب قبله ليس به حرف لين ، أو ليس ملحقا بالثلاثي . وذكر في هذا الباب الثلاثي المعتل بحرف واحد والمعتل بحرفين أيضا ، وإن كان يخفى العنوان قد يستنبط منه أنه يتضمن ما فيه حرف علة واحدة . وقد حذف باب الهزمة في المعتل وآخره إلى الأبواب الآتية كما فعل بإخوة له من قبل . وينتهي الثلاثي بانتهاء هذا الباب ، وقد شعر المؤلف بأن النظام اختل منه ، فيقول معتذرا^(٢) « هذا آخر الثلاثي سالمه ومعتله ، وذى الزوائد منه ، وإنما أملنا هذا الكتاب ارتجالا ، لا عن نسخة ، ولا تخليد في كتاب قبله ، فمن نظر فيه فليخاصم نفسه بذلك فيعذر إن كان فيه تقصير أو تكرير إن شاء الله » . والحق أن الباب كله مضطرب أشد

الاضطراب والمواد مكررة ، حتى أنه كثيرا ما يذكر المادة ويقول « مضى ما فيها » ،
أو « مضى ذكرها »^(١) .

ومر بنا في الكلام عن رسائل الهمز وصف أبواب الهمز عند ابن حديد ،
وما تبين لنا من أنه استمدها من كتاب الهمز لأبي زيد الأنصاري ، وأن ذلك
ما دعاه إلى جمعها كلها هنا فسيب لكثير من الأبواب الاضطراب والفوضى .
ولا حاجة بنا إلى تكرير الكلام عنها .

وإذا ما انتقلنا إلى أبواب الرباعي ، زالت هذه الفوضى ، فهذه هي الصيغ
التي يعالجها في الباب الأول « باب الباء والتاء مع ما بعدها » بحسب ترتيبه لها
« جعتب ، جبتل ، بجتر (حتر ، حتر) سجت ، حبتق ، حبتك ، حتاب ،
بجتر (ختر) خبتل (بالحاء والحاء) ، خنتب ، تبرد ، دعتب ، تدرب ، زبتر ،
سبرت ، ترعب (عرتب ، تبرع) قبتر ، تبرك ، كبريت ، تربل ، هبتر ، ربتل ،
سبتل ، سبت ، صعتب ، تنضب ، عبتل ، كتتب ، كنتب ، مبلت ، نبتل ،
هنتب » فهو يقدم ما ارتبط بالجم ، فالحاء ، فالحاء ، فاللآل ، فالراء ، فالسين ،
فالصاد ، فانضاد ، فالعين ، فالكاف ، فاللام ، فالنون . وفيما ارتبط بالجم يقدم
ما كان رابعة العين ثم اللام ، وفيما ارتبط بالحاء يقدم ما كان رابعة الراء ، فالسين ،
فالقاف ، فالكاف ، فاللام ، وفي الخاء يقدم ما رابعة الراء فالعين فالنون... ويستمر
على هذا للنوال ولا يفلت منه الزمام إلا مرتين فيما ارتبط بالذال ، إذ يقدمه مع الراء
(تبرد) ثم مع العين (رعتب) ثم يرجع إليه مع الراء ثانية (تدرب) ؛ وفيما ارتبط
بالراء إذ يذكره مع اللام (تربل) ثم مع الهاء (هبتر) ثم يرجع إليه مع اللام ثانية
(ربتل) . ولكن هذا الخطأ لا يتكرر كثيرا عنده ، فأبواب الرباعي منتظمة
مرتبة إلا في النادر . والأمر الوحيد الذي يجب أن نلاحظه ، هو أنه يعتبر تاء التانيث
هاء أصلية في الكلمة ، فلفظ الثبرة يعالج على أنه رباعي مؤلف من الباء والتاء مع

الراء والهاء^(١)؛ والبثثة، عنده رباعي مؤلف من الباء والباء مع النون والهاء^(٢) وبجدة، في رأيه، رباعي مؤلف من الباء والجيم مع الدال والهاء^(٣) وهلم جرا. وقد أشار إلى هذا الأستاذ كرنسكو واعتذر له فقال^(٤): «والخاصة الغريبة للكتاب أنه يذكر دائما تحت حرف الراء كلمات ليس من أصولها هذا الحرف، وإنما هو فيها علامة تأنيث. وأصر معاوني السورتي على ضرورة التنبيه على هذه الغلطة الشنيعة من المؤلف في التعليقات. أما رأيي فهو أنه وضع هذه الكلمات في موضعها الخاطئ عن عمد، بسبب جهل من ألف لهم الكتاب، إذ أنها مدونة أيضا في موضعها الصحيح». ولكن هذا الاعتذار لا يقوم على سند قوي، فالمؤلف لا يراعى الزوائد في هذه الأبواب الرباعية والخماسية في أحيان كثيرة.

ولكن الترتيب لا يراعى في إيراد التقاليب الستة، فهو مثلاً في أبواب الباء يراعى أحيانا أن يقدم الألفاظ التي حرفها الأول هذا اللفظ مثل بهرج، وبرعر، وبرزغ، وبرزق. ولكنه لا يراعى ذلك أحيانا أخرى فيقدم في أول المادة صيغة أولها باء، ويأتي قرب الآخر بصيغة أخرى أولها الباء أيضا مثل «بجلة وبلجة» فقد صدر المادة الأولى منهما، وآخر الثانية إلى قرب ختام المادة، ووضع بينهما الصيغ «جلبة، وبلجة، وجلبة» ونرى في هذه المادة اضطرابا آخر هو ذكر الصيغة الواحدة في موضعين منفصلين بصيغة أو صيغ أخرى، إذا كان لها معان كثيرة. فمادة (بجلة) ترتب على النحو التالي «بجلة — جلبة — لبعة — جلبة (ثانية) لبعة — جلبة»، ومادة (بهرج) على الصورة الآتية «بهرج — هرج — بجرة — هرجب — رجة — جربة» فلا مراعاة فيها للحرف الأول أو الثاني، أو أى حرف، وإنما ترتب التقاليب ترتيبا هوائيا، بحسب ورودها على خاطره. وحسبت أنه ربما رتبها بحسب اشتهاار كل منها، ولكننا نرى (جلبة) أشهر من بجلة

(١) ٢٩٨/٣ (٢)

(٢) ٢٩٧/٣ (٢)

(١) ٢٩٦/٣ (١)

(٤) للمحقق الثوري لجة الجمعية للأسبوة للأكية (١٩٤٤) ص ٢٦٤.

وهي مؤخرة عنها ، وجبلة أشهر من جميع الصيغ التي تقدمتها عدا « جلبة »
فلا مراعاة للشهرة إذن .

ولا يختلف علاجه لصيغ الرباعي عن علاجه المواد الأخرى في الأبواب
السابقة ، إلا أن الصيغ صغيرة ، فلا يظهر فيها ما ظهر في سابقتها من اختلال .

وأول باب من الملحق بالرباعي يعقده للرباعي فيه حرفان مثلان مثل دردق
وكرم ، وقرقف ، وشربب ، ورمدد ، وقرقر ، وجدجد ، ومن الواضح أن المثالين
الأخيرين مكرران ، لأنه سبق أن وضعهما مع أمثالهما في « باب الرباعي المضاعف »
بعد « باب الثنائي » . ولم يكلف نفسه في هذا الباب مثونة الترتيب . ولعل سبب
ذلك صغر حجمه . وأظن أن هذا الباب ملحق بالرباعي عنده اعتمادا على موضعه
وإن لم يصرح المؤلف بذلك .

الباب الثاني من الأبواب الملحق بالرباعي سماه باب ما جاء من الرباعي على
فَعَلَ وفِعَلَ وفُعَلَ ، وشرح ذلك بقوله^(١) « إن كان لفظه ثلاثيا فهو رباعي يلحق
ببناء فَعَلَ » وقد أورد فيه الألفاظ الرباعية المضعفة الحرف الثالث والمدغمته .
ثم فرع من الباب عنوانا هو « ومما يلحق بالرباعي » ، أورد فيه كلمات على
الأوزان السابقة أيضا ، ولكنها غير مضعفة ، مثل سبطر وربحل وسبحل ، وأمثالها .
ثم أورد أربعة أبواب صغيرة^(٢) ، الأول منها لما جاء على فِعْل وفِعْل
والثاني لما جاء على فَعَل ، والثالث لفَعْل ، والأخير لما على فُعِل . وهي أوزان
مختلفة مما يلحق بالرباعي بحرف من حروف العلة أو التضعيف أو الحذف . وكان
يستطيع أن يجعلها بابا واحدا مقسما إلى هذه الأوزان ، أو ثلاثة أبواب يختص أحدها
بالملحق بالتضعيف والثاني بالملحق بحرف علة والرابع بالملحق بحذف أحد حروفه
ولكن كل ذلك لم يكن ، وإنما كانت نظرات جزئية منه ، تعتبر الوزن بابا

وتعقده عليه فلا يتجاوز نصف عمود من صفحة ، وأحيانا الوزنين بابا . فلا هي أفردت كل وزن بباب ، ولا هي جمعت الأبواب المتشابهة في باب ، ولكنه تقسيم تحكى لا يستند إلى دعامة قوية .

وبعد كل هذا ترى العنوان التالى^(١) « باب ما يلحق بالرباعى بحرف من حروف الزوائد » كأنه لا يعتبر ما مضى ملحقا بالرباعى أو كأنه ملحق به شئ آخر غير حروف الزيادة . وسار فى هذا الباب وفقا لنظراته الجزئية أيضا ، فقسمه إلى ثمانية أبواب ، تتناول تسعة أوزان مختلفة ، هي قَمِيل ، فَيَمَل ، قَوَمَل ، قَمُول ، قَمَلِي ، قَمَلِي ، قَمَلِي ، قَمَلِي ، فَمَلِي .

حين انتهى من هذا انتقل إلى ما سماه^(٢) « باب ماجاء من الرباعى على قَمَلَل مالم يخلطه بالرباعى ، فرأينا أن نجعله أبوابا ليؤخذ من قرب » . أما سبب عدم خلطه بالرباعى فلا يصرح به ، ولعله كان يرى أنه بالملحق أشد اتصالا ، وقسم هذا الباب على أساس جديد لم يسر عليه فى أى باب مما سبق ، إذ قسمه تقسيما موضوعيا ، فأول أقسامه ما جاء فى صفات الطويل ، ثم ما جاء فى الشدة والصلابة ، ثم ما جاء فى القصر ثم ما جاء فى السرعة ، ثم ما جاء فى المضاء ، ثم ما جاء فى النهم . ولم يراع فى الألفاظ — داخل هذه الأقسام — أى ترتيب لا للأوزان ، ولا للحرف ، ولا لغير ذلك .

ثم انتقل من هذه الأبواب التى لم يخلطها بالرباعى إلى وزن آخر هو « قَمَلَل » ثم باب ثالث لوزن فَمَلِل ، ثم رابع لوزن فَمَلَل ، وفرّع من هذا الوزن ملحقا به ، هو ما كان على وزنه وفيه حرف زيادة . ولصغر هذه الأبواب لم يقسمها لا بحسب ما تحويه ألفاظها من حروف ، ولا بحسب معانى هذه الألفاظ ، وفى ختامها صرح قائلا^(٣) : « انقضت أبواب الرباعى السالمة منها والمعتلة ، والأبنية ، والحمد لله أولا وآخرا » ، ولعله أراد من لفظ « الأبنية » الملحق بالرباعى .

ولا تختلف الأبواب الملحقه بالرباعى عن أبواب الرباعى ، غير أن الصيغ فيها تقتصر على معنى واحد قصير « فهِجَفَ : جاف فَدَمَ غليظ ويكون نعنا للظلم وللرجل أيضا^(١) » ، « وجل حُوِّلَ : قلب شديد الحيلة والتقلب ، وقالوا دهر حول قلب كثير التحول والتقلب^(٢) » و « حَمِيرَ : اسم ، ذكر ابن الكلبي أنه كان يابس حلة حمراء والياء زائدة لأنه من الحمرة^(٣) » ، فالمادة صيغة واحدة ، لا يكثر الاشتقاق منها ، فلا يظن فيها اضطراب أو انتظام . ولكن هل الأبواب مرتبة ، أما « باب ما جاء على فيعل وفوعل » فيشتمل على الصيغ التالية مرتبة بحسب ورودها فيه : حيفس ، صيم ، جور ، زيفن ، زور . أى مبدوء بالحاء ، فالصاد ، فالجيم ، فالزاي . فلا يراعى فيه ترتيب . والباب الذى بعده « باب ما جاء على فُعل » يشتمل على ما يلى بترتيبه أيضا : « غُرَبَ (غُبَر) ، زمح ، كُرَج ، صُفَر ، حلب ، خلب ، صلب ، حول ، قلب ، زمل ، دخل ، تمر ، حمر ، دخل ، زرق ، خرق ، قبر ، قنب ، حمل ، سخل ، عزل ، سلج ، دمل ، قمل » . فلا مراعاة فيه لأى نوع من الترتيب ، فما أوله حاء يأتى بعد أربع صيغ ، ثم بعد صيغتين أخريين ، ثم بعد أربع ، بل ترد « دخل » فى موضعين منفصلين ، لأنها ذات معنى مختلف فى كل من الموضعين ، وكذا الحال فى بقية الأبواب .

يضاف إلى ذلك أن كثيرا من هذه الأبواب الملحقه موضع لبس وإشكال ، فوضعها فى الثلاثى كان أولى بها ، مثل : « باب ما جاء من الرباعى على فِعل وفِعل وفُعل » ، « وباب ما جاء على فُعل » ، « وباب فُعل » . فهى ليست ملحقه ، لأن الملحق لا يدغم .

أما الخماسى فلا نستطيع أن ندعى لابن دريد طريقة فى تناوله ، فقد عاجله كما حلاه ، لا كما أملى عليه منهج خاص كان يتبعه . وأحسن ما يمكن أن يقال فيه إنه

(٢) ٣٥١/٣ .

(١) ٣٤٩/٣ .

(٣) ٣٥٣/٣ .

كان يتبع فيه الأوزان . فكلما خطر له وزن معين عقد له بابا خاصا ، دون تمييز بين الأصلي منه والملاحق ، أو بين الخماسي الأصول والخماسي بحسب الظاهر فقط . ويظهر الاضطراب منذ البداية ، فلا نجد عنوانا لأبواب الخماسي ، وإنما نجد بدله عنوان « من الزوائد ^(١) » . وتناول تحته الوزن الأول من الخماسي الأصول « قَمَال » ثم انتقل منه إلى وزنين يلحقان به ، هما ما فيه حرفان مثالان كعَدَّس ، وما فيه نون ثلاثة متوسطة كشرَّ نَبَث . والأمر الذي يؤسف له أن الباب الثاني لم يقتصر على هذا الوزن ، بل تسرب إليه كثير من ألفاظ الوزن الأول ، وألفاظ أخرى . وليته استمر على طريقة الإتيان بالوزن الأصلي ، ثم ما ألحق به . فقد انتقل بعد هذا إلى أبواب كثيرة تبلغ حوالى ٢٣ بابا ، أكثرها يختص بوزن واحد ، وفيها ما يختص بوزنين كفعلال وفعالك ، وأفعولة وإفعية . وخص بعضها بأنها ملحقة بالخماسي بالزوائد مثل فَمَالَى وفَعُول وفَمَلَى ، كأنها تختلف عن بقية الأوزان ، ومعظمها في الحقيقة ملحقة بالزوائد مثل : تفعال وفاعول وفععال وأفعيل وغيرها .

ويسود الاضطراب مواد أبواب الخماسي جميعها ، فهذا باب ما جاء على فعَيْدَل مثلا ^(٢) يشتمل على المواد التالية ، مرتبة بحسب ورودها فيه : « هميسع — سميفع — سميدع — شميدر — خفيدر — سبيطر — قايذم — خايجم — هينق — عبيثر — هينغ — عميثل — كميثر — غميدر — » ولا مراعاة فيه لأى نوع من الترتيب . وكذا الحال في جميع أبواب الخماسي والملاحق به . وبلغ به الاختلال أن اختلط عليه بعض الألفاظ والصيغ ، فوضعه في أكثر من باب فعَدَّس مثلاً في الخماسي ، وفي الملاحق به ^(٣) ، وعانكد وعرندل في الخماسي ^(٤) وشرنبث وسلنطح وجاندح وأخواتها في الملاحق ^(٥) به ، وهماع وحقلد وأخواتها في باب ^(٦) وهطلع وعشنت وعملج

٢٧٢/٣ (٢)

٣٦٩/٣ (١)

٣٦٩/٣ (٤)

٣٦٩/٣ سطر ٦ ، ٢٤

٣٦٩/٣ (٦)

٣٧٠ ، ٣٦٩/٣ (٥)

وأخوات أخرى في باب آخر^(١). وهناك أبواب جامعة لا وحدة لها مثل هذا الذي يحوى الأوزان شربث وعشرم وسمهدر وشنغن وزبعبق وغيرها^(٢).

ولا يرد من المادة في الأبواب الخماسية إلا صيغة واحدة ذات معنى واحد، فلا تأخذ من المعجم غير سطر أو اثنين، وترتفع إلى ثلاثة وأربعة إذا أتى لها بشاهد. وعنى ابن دريد بإبانة اشتقاق بعض الصيغ وعروبته أو عجمتها قال^(٣): «وعلندس وعرندس: الصاب الشديد. وشعر علنكس ومعانكس: وهو الأسود الكثير النبات وكذلك العرنكس، واشتقاقه من اعرنكس الليل واعانكس قال الراجز: وأعـرف الليل إذا الليل غـسأ واـعرنـكـست أهـواله واعرنكسا أى تراكب بعضها على بعض، ويروى باللام» فمنهج هنا شبيه إلى حد كبير بمنهج أصحاب النواذر واللغات والأضداد، أى الرسائل الصغيرة، فهم يوردون الألفاظ بعضها وراء بعض، لا سبب لتقديم المتقدم منها، ولا لتأخير المتأخر؛ ويكتفون بشرحها بأقصر عبادة دون عناية بإيراد الفعل منها أو المصدر أو الصفة، أو أية صيغة أخرى، وإنما همهم التفسير وحده. ويظهر في علاجه ما يظهر في علاج هذه الرسائل أيضا من عناية باللهجات واللغات والصور المختلفة للفظ. كما تتضح فيها عنايته بإبانة موضح هذه اللغات كما نبه حرتين على شامية بعض الألفاظ، أو بإبانة أنها أعجمية.

وصرح المؤلف في ختام للأبواب السابقة^(٤): «هذا آخر أبنية الخماسي، والحمد لله كثيرا».

ثم ذكر العنوان التالى «هذه أبواب ألحقت بالخماسي بالزوائد التى فيها، وإن كان الأصل على غير ذلك». وأورد تحتها تسعة أبواب هى ما جاء على مُفَعِّلِلْ ومُفَعَّلِلْ، وما جاء على فَعْلَائِلْ وفَعْمَائِلْ، ومُفَعِّلِلْ، وفِيَفَعْلُولْ، وفِيَفَلَّالْ، وفِيَفِلْعَالْ،

وَفُعَالِيَّةٌ وَفَعَالِيَّةٌ، وَفُعْلَلَةٌ، وَقَفْلَلَةٌ. ومن الواضح أن هذه الأبواب تكملة للأبواب السابقة، فلا معنى لإفرادها، وإعطائها عنوانا خاصا، مما يشعر بأن لها حالة متميزة. وتعالج هذه الأبواب أسماء الفاعلين من الأفعال الخماسية، وأوزانها خماسية من الصفات والأسماء والمصادر. ولا تختلف في طريقة تناولها عن الأبواب الخماسية الأصلية، إذ يقول^(١) مثلا: «المُسْحَنَكُ: الأسود، وكذلك المحلنك. والمسحندر في كلامه: المكثرفيه الماضي. وكذلك اسحندر المطر، فهو مسحندر: إذا جرى. ورجل مُبرنشق: إذا ابتهج، قال الراجز:

عَزَّ عَلَى عَمِّكَ أَنْ تُوَوِّقِي أَوْ أَنْ تُرَى كَنَابَاءَ لَمْ تَبْرَنْشَقِي

ويقال أرض مُبرَنْشَقَةٌ: إذا اخضرت» ويقول^(٢): «ناقة عَيْسَجُور: سريعة نشيطة. وعَيْسَجُور: اسم امرأة واشتقاقه من العجبرة، وهو الجفاء وغلظ الجسم». فالصيغ يتلو بعضها بعضا في سرعة، ولا تتمهل قليلا إلا إذا كانت تحمل شاهدا عليها. وأخيرا يقول^(٣): «انقضت أبواب الخماسي، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم» وفيها من الاختلال والاضطراب ما يفوق ما كان في أبواب الرباعي ويجعل الإنسان غير قادر على الوصول إلى اللفظ الذي يريده.

يلي هذا ما سميناه بالضمائم، وهي أكثر من مئتي باب يعالج فيها النوادر من الأبنية والأسماء، والمعرب من الألفاظ، والاستعارات وأخطاء الشعراء، والإتباع والمزاوجة والجموع، وما إلى ذلك من الموضوعات التي عنت بها الرسائل اللغوية الصغيرة التي اطلعنا على شيء منها في صدر هذه الرسالة. وقد وصفنا ما لا بن حريد من جهود في الموضوعات التي تناولناها هناك، وظهر لنا أن منهجه فيها لا يختلف عن مناهج أصحاب هذه الرسائل، وأنه اعتمد في أكثر هذه الموضوعات على رسائل قديمة أوردتها برمتها وتصرف فيها أحيانا.

ولا تقوم هذه الأبواب في تقسيمها أو ترتيبها على أساس معين، بل تقسم مرة

على الأبنية وأخرى على الموضوعات وثالثة على بعض الظواهر اللغوية فيما تحويه من ألفاظ ، فهي غاية في الاختلاط والاضطراب . وليس لها من خصائص المعجمات شيء وإن وصفها ليطول ولا طائل تحته ، إذ لا تتغير الصورة كثيراً من واحد إلى آخر ، ولذلك أكتفى بالوصف العام السابق ، مع ما قلناه في الرسائل الموضوعية .

تحليل المواد :

وقد آن الأوان لتحلل مادتي (عقق) و (هقع) من الجهرة لنرى طريقة علاج ابن دريد لمواده .

كانت « عقق » المادة الأولى في كتاب العين بسبب ترتيبه ، ولكنها تقع في الصفحة ١١٢ من المجلد الأول من الجهرة . وقد بدأها ابن دريد بقوله : « عقق الأرض يعقها عقا : إذا شققها . ومنه العقيق الوادي المعروف بالمدينة . وكل شيء شققته في الأرض فهو عقيق ومعقوق » قدم الفعل المتعدي ذا المعنى الحسي ، وأعقبه بالعلم الجغرافي وربط بين الصيغ . وخالف في ذلك كله الخليل الذي ابتداءً بالفعل اللازم وجعل العلم الجغرافي في أواخر المادة ، وأتى ببعض أمور نحوية أهمل ابن دريد شيئاً منها ، وأتى بشيء في صياغة جديدة . ورتب الفعل الذي ذكره فقدم ماضيه فمضارعه فمصدره فالصفة المشهورة منه .

ثم قال : « وعقق الرجل والديه عقا وعقوقا : وهو خلاف البر » أي الفعل المتعدي في معنى آخر ، لكنه معنى معنوي لا حسي ، وأورد الماضي منه فمصدرين له . ويتفق هذا مع وضع التفسيرين عند الخليل إلا أن هذا ربط بين المعنى الأصلي الحسي والمعنى المعنوي ، كما لم يقتصر على الفعل الماضي ومصدره بل أتى بالمضارع وزاد على ذلك بأن أورد شاهدين شرعيين على هذه الصيغ .

ثم أورد ابن دريد أسماء بالمعنى الحسي السابق فقال : « والعُقّ والعُقّ والعُقّة الحفرة في الأرض » ولم يورد الخليل هذه الأسماء كلها .

ثم عالج أسماء بمعنى آخر فقال : « والعقيقة : البرقة تستطيل في عرض السحاب ،

وهي العنقة أيضا ، وبذلك شبهت السيوف . وقالت ابنة معمر بن حمار البارقي لأبيها ، وقد سألتها عن السحاب : أراها حياء عقاقرة كأنها حولاء ناقة ، تريد أن البرق ينشق عقائق . ويستشهد هنا بكلام العرب المنشور ، واللفظة التي في الشاهد صفة لم ترد في كلامه ، ولم يتعرض لها وإنما يستنبط منها اسما آخر . أما الخليل فلم يذكر إلا اسما واحدا منها وجمعه ، واستشهد عليه بشعر جاهلي ، واختلف مع ابن دريد في التفسير .

فابن دريد زاد في الأسماء ، وفي الشاهد النثرى ، وفي تشبيه السيوف بالعقاقير . ولكن هذا التشبيه مختلف فيه ، فهو غير موجود في العين ولكن صاحب التاج قال ^(١) : « قال الليث : وبه تشبه السيوف فتسمى عقائق » . ولم يورد ذلك الزبيدي في مختصر العين . وورد التشبيه أيضا في مقاييس اللغة لابن فارس ولسان العرب لابن منظور دون أن ينسبها إلى أحد ، فلعله وجد في إحدى نسخ العين أو لعل مرتضى الزبيدي أخطأ في قوله .

ثم أتى ابن دريد ببعض الصفات « وماء عمق وعقاقير : إذا اشتدت مرارته » قال الراجز :

بحرك عذب الماء ما أعقه ربك والمحروم من لم يسقه »

فأتى بشاهد من الرجز دون أن ينسبه ، وليس فيه الصفات ، وإنما فيه الفعل . ولم يورد الخليل هاتين الصفتين .

ثم رجع إلى الاسم وفسره تفسيرا آخر فقال : « والعقيقة : شعر المولود الذي يولد معه ، ولذلك قيل عقى الرجل عن المولود : إذا ذبح عنه عند خلق العقيقة » . وهذا التفسير هو الذي ابتداء به الخليل مادته ، فصدر الفعل بماضيه فمضارع فمصدره ثم أتى بالاسم بمعنى الشعر المخلق ، ويعني الذبيحة ويبين الصلة بينهما ، واستشهد

على ذلك بخديشين شريفيين ، فالمادة والتفسير أكل عند الخليل ، وأتى فيها بشواهد أكثر .

وختم ابن دريد المادة بقوله : « وفي حديث المغازي أن أبا سفيان مر بحمزة رضى الله عنه ، وهو مقتول ، فطعن بالرمح في شقه وقال : ذق عقوق ، وقالوا : عقوق أى عاق » وقد أتى الخليل بهذا الخبر أيضا ، ولكنه أتى بعد تفسيره لعقوق الوالدين ، لاتصال التفسيرين ببعضهما ببعض ، وشرحه شرحا وافيا ، وأبان أن ذلك كان يوم أحد ، ولم يشر إلى طعنه بالرمح . فوضع الخبر عند الخليل أليق ، والشرح أوضح .

ونخرج من هذه المادة بأن ابن دريد كان يقدم الفعل في معناه الأصلي أولا ، ثم يذكر المعانى الفرعية دون أن يبين الصلة . أما الخليل فكان يقدم — غالبا — الفعل اللازم ثم المتعدى ويربط بين المعانى الأصلية والفرعية ، وإن لم يراع الترتيب فيها . ونخرج بأن ابن دريد يزيد بعض الصيغ على الخليل ولكنه لا يذكر في مادته كل ما أورده كتاب العين . فنحن لا نجد فيه الصيغ التالية « ويقال أعمت الحامل إذا نبتت العقيقة على ولدها في بطنها ، فهي مزيق وعقوق . وجماعة العقوق عقوق قال رؤبة . . . وقال أيضا . . . وجماعة المعقة المعق . قال عدي بن زيد العبادي في المعقة أى العقيقة . . . ونوى العقوق نوى هش لين رخو المضغة ثغافه الناقة إطافا لها ، فلذلك أضيف إليها ، وتأكله العجوز وهى من كلام أهل البصرة لا تعرفه الأعراب في بواديها . . . وانفق البرق إذا تسرب في السحاب . وانفق الغبار إذا سطع ، قال رؤبة . . . والمعقة والعقوق واحد ، قال النابغة . . . والعقيق جزع أحمر ينظم ويتخذ منه الفصوص الواحدة عقيقة . . . والعقيق طائر أبلق طويل الذنب يعرف صوته بالعققة وجمعه عقائق » . كل هذا ليس في مادة ابن دريد وهو لم يورده لا لأنه شك فيه ، فقد أتت منه ألفاظ عرضا في الكتاب . فالضيغة الأولى « أعق » توجد في باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة من الأبواب اللغوية

الأخيرة قال^(١) : « وقالوا برذونة عقوق ولا يقولون إلا أعقت وكان القياس معق — هكذا قال أبو حاتم — أعقت : إذا أقربت أى عظم ولدها فى بطنها ، والشعر يسمى العقيقة » ولا يهمنى اختلاف التفسير ، لأن النتيجة واحدة فيهما ، فعندما ينبت الشعر على ولد الحامل تكون قد قاربت الوضع ، وإن كان الخليل عم اللفظ فجعله لكل حامل ، وأبو حاتم قد نشر بأنه يخصصه للبرذون أو الحيوان عامة . كذلك لا يهمنى كثيرا الاختلاف فى وجود « معق » ، فهى مختلف فيها والخليل ذكر ما سمعه ، وأبو حاتم لم يسمعه . وقد تعرض لهذه الصيغة أيضا عرضا فى مادة (لفتح) من أبواب الثلاثى . أما العقوق والعقق ونوى العقوق فلم يتعرض لها . وأما انعق فتعرض لها فى مادة « عقه » من أبواب الثلاثى التى قال فيها : « العقيق : الوادى المعروف ومنه انعقت البرقة كأنها تنشق أو تشق السحاب » ومن الواضح أن انعقاق البرق ليس مأخوذا من انعقاق العقيق كما يقول ابن دريد ، وإنما من الانعقاق بمعنى الشق مباشرة ، وأما انعقاق الفبار فلم يرد لا أصلا ولا عرضا وكذلك العقيق بمعنى الجزع الأحمر . وأخيرا العقق يورده فى أبواب الرباعى المضاعف الملحقه بالثنائى فى مادة « عقق » فيقول : « العقق طائر معروف » ويورد نفس هذه العبارة عرضا فى أبواب الثنائى لا فى مادة « عق » ولكن فى معكوسها « قع » وإذن فصيغ الخليل تزيد أحيانا ، وصيغ ابن دريد تزيد أحيانا أخرى ، ولا يورد كل الصيغ التى يوردها الخليل . كذلك يتفوق الخليل على ابن دريد فى الآيات الشواهد فهو بكثير منها جدا . وهناك أمر آخر ، هو أن المادة الواحدة عند الخليل تتوزع على عدة أبواب عند ابن دريد ؛ فمادة « عق » من أبواب الثنائى تحتوى على عَقَّ وعَقَّاق ، وعَقَّاقَة ، وعَقَّق ، وعَقُّوق ، وعَقِيق ، وعَقِيقَة ؛ ومادة « عقق » من أبواب الرباعى المضاعف الملحق بالثنائى تحتوى على عقق ؛ ومادة « عقه » من أبواب الثلاثى تحتوى على انعق وعَقَّة وعَقِيق ؛ ومادة عقق

من أبواب الثلاثي المضاعف غير المدغم تحتوى على عتق وعُتقة ، وعقيق ؛ وفي الأواخر باب الاستعارات يحتوى على عتيقة ؛ وباب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة يحتوى على أعتق وعتوق وعقيقة ؛ و « باب من المصادر » يحتوى على عتاق . ولحسن الحظ أنها تقتصر على هذه الأبواب وحدها ، فقد كان في مسوره أن يذكرها في عدة أبواب من الأواخر . فالصيغة يجب ألا نياس منها إذا لم نجد لها في المادة التي تنتمى إليها ، فقله نظر إليها من جهة أخرى فوضعها في باب آخر إذ هو ينظر حيناً إلى البناء ، وحيناً إلى المعنى ، وحيناً إلى قياسيتها وعدمها ، وحيناً إلى اتفاق اللغويين بشأنها أو عدمه ، وحيناً إلى أمور لغوية فيها .

ولا يقتصر الأمر على هذا فقد يتناقض بين باب وباب ، فقد رأيت نظره إلى اشتقاق الصيغ في مادة « عتق » ويوافقها ما أتى به في مادة « عتقه » : « العتقة : الحفرة العميقة في الأرض التي يامب فيها بالمداحي ، ومنه قولهم انفق الوادي إذا عمق ، ومنه اشتقاق العقيق الوادي المعروف ، ومنه انفتت البرقة كأنها تنشق أو تشق السحاب ، والبرقة عتيقة ، وبها شبهت السيوف » وإن كان اشتقاق انفتاق البرق من الوادي المعروف ، لا نقره عليه ، كما سبق القول . وانظر ما يقوله في مادة « عتق » : « العتق : انشقاق البرق ، والعقيق من ذا سمي ، والعتقة : التي يلعب بها الصبيان » : فقد اقلب الحال هنا ، وأصبح الوادي مشتقاً من انفتاق البرق . والحق أن جميع الصيغ من العتق بمعنى القطع والشق ، ولذلك لم يستطع أن يفرق بينها المؤلف ، وأن يميز بين الأصلي والفرعي .

وأورد ابن دريد مادة « هقع » في معكوسات « عتق » ويبتئوها بقوله : « والهقع منه اشتقاق الهقعة وهي من نجوم الجوزاء » أما ما هو الهقع فلم يفسره لنا المؤلف ، والهقعة نفسها التي فسرهما ، كان تفسيره لها علماً ، لا يخص واحداً بعينه من نجوم الجوزاء . وعلى خلاف ذلك حدها الخليلي تحديداً واضحاً في ختام مادته ، وإن لم يفسر الهقع أيضاً . وزاد هذا على ابن دريد يأتيانه بالفعل الماضي

فالمضارع وبتريبيها . أما الصفة فقد أفردتها ابن دريد بالذكر وشرحها فقال : « وفرس مهقوع : به لعة من بياض في جنبه الأيسر يتشام به » وكان الخليل بدأ مادته بهذا الشرح .

وينتقل ابن دريد إلى تفسيرات أخرى لم يوردها الخليل « والهُقَاع : غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض . والهُتَمُ أصل بناء الحقيقة ، وهو ضربك الشيء اليابس على الشيء اليابس حتى يسمع صوته قال الشاعر :

الطعن شغيفة والضرب حقيقة ضرب المَعُول تحت الديمة العضدا

ويتبين لنا من هذه المادة أن تفسيرات الخليل كثيرا ما تكون أشمل وأوضح من تفسيرات ابن دريد ، وترتيبه الجزئيات مثل علاج الأفعال والأسماء أجمل ، فهو في الأفعال يذكر الماضي فالمضارع فالمصدر فالصفة في كثير من الأحيان وفي الأسماء يعنى مجموعها أيضا ، على حين لا يتضح هذا عند ابن دريد ، والشواهد عنده أيضا أكثر ، ولا يشتركان فيها . ولكن هذه المادة فيها من التفسيرات ما لم يوجد عند الخليل . وقد تكرر منه تناول بعض الصيغ لهذه المادة في باب « فيعل » من الملحق بالرباعي فقال : « والحقيقة : موقع الشيء اليابس على مثله نحو الحديد وأشبهه . قال الشاعر :

الطعن شغيفة والضرب حقيقة ضرب المَعُول تحت الديمة العضدا

المَعُول : الذى يتخذ العالة ، وهو أن يعمد إلى شجرتين متقاربتين ، فيقطع أغصانا من شجر آخر فيطرحها عليهما فيكن غنمه تحتها » فالصيغة والتفسير مكرران ، ولكن يزاد شرح الشاهد . وفي باب آخر من النوادر قال ^(١) : « وناقة هَكِعة وهَمِعة وهدمة إذا اشتدت ضبعها وألقت نفسها بين يدي الفحل » وهذا التفسير جديد . وقال في الباب نفسه ^(٢) : « تهقعت الضأن حرمة : أى كلها إذا أرادت الفحل ، وكذلك تهقعوها ورذا ،

(١) ٤٦٣/٣ .

(٢) ٤٦٦/٣ .

أى وردوا كلهم » وهما تفسير مكرر وآخر جديد ، وقال فى باب من اللغات عن أبى زيد^(١) : « ويقال : انتقع لونه وامتعع واهتتع والتمع والتهم وانتسف » وهو معنى جديد أيضا . وكرر أحد التفسيرات عرضا فى مادة شغشغ فى شرح الشاهد السابق ذكره . فالمادة كما ترى توزع وتكرر فى أبواب مختلفة ، ورغم القارى على تثبيت جهوده ، ولولا الفهرس الذى ألحقه الناشر بالكتاب ما استطاع أحد أن يلم بمواضع المادة التى يفسرها المؤلف .

وصفوة القول إن الخليل وابن دريد يتفقان فى بعض الصيغ ، ولكنها قليلة فأحيانا تزيد صيغ الخليل وأحيانا تزيد صيغ ابن دريد . كذلك يفرد كل منهما بشواهد ، ولا يتفقان إلا قليلا وربما فاقت شواهد الخليل شواهد ابن دريد فى العدد ولكن طريقة معالجة الاثنين لها واحدة تقريبا . ثم يختلفان فيها عدا ذلك ، فالخليل يجمع كل الصيغ التى تشتق من مادة واحدة تحت مادتها ، ويميل إلى نوع من الانتظام فى معالجة هذه الصيغ فإذا كانت اسما ذكر مفردة وجمعه ، وإن كانت فعلا قدم ماضيه فمضارعه فصدره ، ثم الصفة منه فى كثير من الأحيان ، وقدم الثلاثى اللازم منه ثم المتعدى ثم الصيغ غير الثلاثية على قدر الإمكان ، ويميل إلى الربط بين الصيغ الأصلية والفرعية ، وإبانة الطريقة التى تفرعت بها الصيغ الأخيرة ، وتفسيراته واضحة دقيقة ولا يقتصر منها على لغات البدو ، بل يتسع أفقه ويورد ما جاء عن المعاصرين له من البصريين ، وتتناثر عنده بعض الأحكام اللغوية والنحوية . أما ابن دريد فيوزع صيغ المادة الواحدة على أبواب متباعدة ، ويحاول أحيانا أن يربط بين الصيغ الفرعية والأصلية فيخطط بينها ، ولا نجد عنده الانتظام الداخلى فى المواد أو الميل إلى الانتظام الذى عند الخليل ، ولا يصل فى تفسيراته إلى الدقة التى وصل إليها سابقه . والحق أن الباحث يمتلكه العجب كيف يسبق كتاب العين الجمهرة فى الزمن ويحتوى على هذه المزايا الهامة دونها .

ظواهر المادة :

يشارك ابن دريد والخليل في كثير من الظواهر التي سادت كتابيهما لتواليهما .
أما في المادة اللغوية فيتفقان في بعض الصيغ الأساسية ، وينفرد كل منهما ببعض
الصيغ . كذلك يشتركان في بعض الشواهد وينفردان في أكثرها . ولم يستشهد
ابن دريد بأحد من المولدين إلا أنه ذكر بشار بن برد مرة واعتبره غير حجة ^(١) .
ولكنه اتفق مع الخليل في إنشاد الشواهد الشعرية دون نسبة إلى قائلها . وحاول
الأستاذ كرنكو أن يتلافى هذا النقص ، قال ^(٢) : « وكثيرا ما ذكر ابن دريد أبياتا
من الشعر ، ولم يسم قائلها ، فراجعت هذه الكتب حتى وقفت على اسم الشاعر ،
وقد رقبته بعد خط فاصل ليعلم الناظر في هذا الكتاب أنه ليس من أصل كتاب
ابن دريد » . وكثيرا ما كان عمله هذا سببا في الارتباك ، لعدم وضوح إشارته .
واتفق مع الخليل أيضا في إهمال شرح الشواهد أحيانا ، والتعليق عليها حيناً آخر ،
والإطالة في شرحها في مرة ثالثة .

وسبب اختلاف الاثنين في الصيغ والشواهد رجوع ابن دريد إلى مراجع
أخرى غير العين ، ولدينا فهرس لهذه المراجع في آخر المجلد الرابع ، يظهر منه أنه
اطلع على كتب في اللغة ، والأدب ، والتفسير ، والتاريخ . ويتضح من المواد أنفسها
أنه استمد كثيرا من شواهده القرآنية وتفسيرها ، بل أكثرها من أبي عبيدة ،
وإن تميز من بعضها وشك فيه .

وكل هذا يجعلنا تنكر على نطويه طعنه في الجمهرة ، وادعاءه أنها مسروقة
من كتاب العين ، إذ قال ^(٣) :

ابن دريد بقره وفيه عي وشرة
ويدعى من حقه وضع كتاب الجمهرة
وهو كتاب العين إلى لا أنه قد غيّر

(٢) مقدمة الجمهرة ١٩ .

(١) ١٢٧/١ .

(٣) السيوطي : الزمر ١ / ٤٧ .

ونصدق قول السيوطي : « ولا يُقبل فيه طعن نفطويه لأنه كان بينهما منافرة عظيمة ، بحيث أن ابن دريد هجاه بقوله :

لو أنزل الوحي على نفطويه لكان ذاك الوحي سُخْطا عليه
وشاعرٌ يدعي بنصف اسمه مستأهلٌ للصنع في أخذه
أحرقه الله بنصف اسمه وصير الباقي صراخا عليه

وقد تقرر في علم الحديث أن كلام الأقران في بعضهم لا يقدح ، والله أقطع دليل على تعصب نفطويه ، أن زيادات الجهرة على العين كانت من الكثرة بحيث اعتمد عليها ابن التبان في كتابه الموعب كما مر .

اللغات :

اتفق ابن دريد والخليل في العناية باللغات ، ولكنه تفوق عليه فيها كثيرا ، ونظرة واحدة إلى الفهرس الملحق بالجمهرة للغات ترينا مدى هذا التفوق . فهو يذكر لغات من الأزد والأنصار وتميم وثقيف وحمير وبني حنيفة وخزاعة وطى وعبد القيس وقيس وغيرها من القبائل ، ومن البحرين والجوف والحجاز والسراة والشام والشَّعْر والعراق والمدينة ومكة ونجد واليمامة واليمن من الأقاليم . وركز عنايته باللغة اليمنية خاصة ، فذكرها في قريب من ٢٢٠ موضعا . ولعل سبب ذلك أنها لغته الأصلية ، وأنه كان متعصبا لأهله من اليمن . وكانت هذه الكلمات اليمنية من أهم أسباب مدار حول الجهرة من شك ونقد ، لعدم اتساقها مع المعروف من لغة الشمال . وعن ابن دريد بالمعرب والدخيل أيضا ، من الحبشية أو الرومية أو السريانية ، أو العبرانية ، أو النبطية أو الفارسية . وعقد له فصلا خاصا في الأبواب الملحقه بالمعجم ، إلى جانب ما نثره فيه . وكانت هذه العناية من البروز بحيث نبه عليها ابن منظور قال ^(١) : « كلمة دخيل أدخلت في كلام العرب وليست منه ، استعمالها ابن دريد كثيرا في الجمهرة » .

(١) لسان العرب ، مادة دخل .

الاضطراب :

أبرز وجوه الخلاف بين الخليل وابن دريد في التنظيم ؛ فالأول أحسن تصورا للمعجم ، فكان أحسن تقسيما وتنظيما ، إذ سار الخليل على نظام الأبواب القائمة على أساس واحد هو الأبنية في جميع كتابه . أما ابن دريد فراعى هذا الأساس في القسط الأكبر من الكتاب ، ثم رأى بعض الرسائل اللغوية التي أعجب بها فالحقها به دون أى ترتيب . ولم يراع أساس الأبنية في الكتاب مراعاة صارمة إذ كثيرا ما خرج عليه وسار على أسس أخرى فتشتت الأبنية والألفاظ .

وكان الخليل ميالا بعض الشيء إلى تنظيم علاجه للألفاظ ، إذ يذكر الأفعال مكتملة التصرف من ماض ومضارع ومصادر وصفات أحيانا ، أما ابن دريد فأقل منه اهتماما بذلك ، وكان الخليل أميل من ابن دريد إلى ترتيب الصيغ في مواده ، فكثيرا ما بدأ بالفعل اللازم ثم المتعدي ، والمجرد ثم المزيد ، ونجد الأمر الثانى عند ابن دريد ولسكننا لا نجد للأول أثرا .

والحق أن الجهرة من الاختلاط بحيث يصعب على الإنسان أن يستخلص لها ظواهر معينة تميزها في عالم المعجمات ، غير هذه الفوضى وكثرة التقسيمات .

مآخذ :

واجهت الجهرة من النقد العنيف ما يفوق نقد كتاب العين ، وخاصة من الأزهرى وأحمد بن فارس ، وقد قرن أولهما العين والجهرة معا ، ووضعهما في الكتب غير الموثوقة . وهاك ما أخذ عليها إجمالا ، مع ما سنراه في مقاييس ابن فارس ومجمله ، وفي مآخذ اندرسة كلها :

١ — الكذب وصنع الألفاظ : قال الأزهرى^(١) : « ومن ألف في عصرنا

(١) تهذيب اللغة ١ : ٣١ .

الكتب ، فوهم بافتعال العربية وتوليد الألفاظ التي ليس لها أصول ، وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامهم أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي صاحب كتاب الجهرة . . وحضرته في داره ببغداد غير مرة ، فرأيتُه يروى عن أبي حاتم والرياشي ، وعبد الرحمن بن أخي الأصمعي . فسألت إبراهيم بن محمد بن عرفة الملقب بنفطويه عنه فاستخف به ، ولم يوثقه في روايته . . وأوقع في تضاعيف الكتاب حروفا كثيرة أنكرتها ولم أعرف مخرجها فأثبتها من كتابي في مواقعها منه ، لأبحث عنها أنا أو غيري ممن ينظر فيه ، فإن صحت لبعض الأئمة اءِمدت ، وإن لم توجد لغيره وقفت . . ورماه بمثل هذه التهمة أحمد بن فارس ، وقلل من الرجوع إليه كما قلله جدا تلميذه القالي في بارعه .

وأراد السيوطي أن يدافع عنه فقال^(١) : « معاذ الله هو برىء مما رمى به ، ومن طالع الجهرة رأى تحريره في روايته . . » وقال^(٢) : « أثنى عليه كثير من العلماء . . وقال بعضهم : إنه من أحسن الكتب المؤلفة على الحروف ، وأصحها لغة » . رحم الله السيوطي فقد كان يريد الدفاع عن الأقدمين ، فالجهرة من أصح المعاجم ، وكذا البارع والموعب . . والعين لا خطأ به . . الخ . . ولكننا مضطرون إلى عدم قبول دفاعه ، وإلى التخفيف من حدة الأزهرى أيضا . فقد كان هذا متأثرا بنفطويه انتحيز — كما رأينا — وبرؤيته ابن دريد يشرب الخمر إلى جانب تحيزه الشخصي . وبرغم ذلك يجب أن يقال إن ابن دريد انفراد بكثير من مروياته ، وتساهل فروى ألفاظا عربية ، وأخرى يمنية لا تتفق مع عربية الشمال — كما سنرى — فكان ذلك سبب هذه التهمة . ومما يسر له ذلك اتساع حفظه وسرعته^(٣) .

٢ — الانفراد : قال للسعودي : « أورد أشياء في اللغة لم توجد في كتب النقاد » . وأفاد من هذا النوع السيوطي في مزهره^(٤) ، فاعترف من الجهرة

(٢) المزهر ١/٤٥ .

(٤) ١ : ٦٣ ، ١٢٠ .

(١) المزهر ١/٤٧ .

(٣) مقدمة الجهرة ص ٦ .

اغترافا ، إذ وجدها كنزا لا يتفد من هذه الناحية ، وربما لا نغيب الجمهرة لهذا السبب ، ولكننا نغيبها حين تعنى به ، وهي تصرح بأنها لا تعنى إلا بالجمهور المعروف من الألفاظ ، فهي حينئذ تخالف منهجها ، وتوقعنا في الخطأ إذ نتصور هذه الألفاظ من الجمهور الشائع .

٣ — إكثاره من الألفاظ المريبة والمولدة : فقد عقد السيوطي في الزهر أنواعا وفصولا لما روى من اللغة ولم يصح ولم يثبت ، والمصنوع ، والضعيف وللنكر والمتروك من اللغات ، والردى منها ، والمولد . ولم يجد من المعجمات ذخرا فيها كالجمهرة فعب منها عبا^(١) .

ولكن ابن دريد — على الرغم من إirاده لهذه الألفاظ — كان عارفا بما فيها من ضعف أو بما حولها من شك ، فكان ينبه على ذلك في كل مرة . فجميع ما أورده السيوطي من الأمثلة ونبه عليه ، كان التنبيه من قلم ابن دريد نفسه ، فلا يقال فيه إلا ما قيل في المأخذ السابق من مخالفته منهجه .

٤ — التصنيف . قال الأزهرى في مقدمته^(٢) : « وتصنفت كتاب الجمهرة له فلم أره دالا على معرفة ثاقبة ، وعثرت منه على حروف كثيرة أزالها عن وجوهها » وأشار الناشر إلى مواضع مصحفة من الجمهرة فقد قال ابن دريد^(٣) « قال امرؤ القيس :

لمن زُخْلُوفَةٌ زُلٌّ بها العيان تنهل
ينادى الآخر الآن ألا حلوا ألا حلوا

فقال الناشر : « قال الصاغاني : قوله حلوا بخط الأرزني في الجمهرة بالحاء المهملة المضمومة ، وبخط الأزهرى في التهذيب « ألا خلوا ألا خلوا » بفتح الخاء المعجمة .

(١) ١٤٥ ، ١٠٩ ، ١٠٦ ، ٨٥ ، ٥٣/١ .

(٢) تهذيب اللغة ١ : ٣١ .

(٣) ١٩/١ .

وقال ابن الأعرابي عن الفضل بالخاء ، ومن رواه بالخاء المهملة فقد صحف .
وورد في مادة « زفزف » : « والزفزف : نبت أخضر مسترخ ناعم . . . » فقال
الناشر : « كذا الأصول بالزاي ، وهو تصحيف وصوابه بالراء الرفف . وكأنه وقع
بهامش بعض النسخ ، فأدخله الكاتب في هذا الباب وحقه التقديم . »
نضيف إلى ما سبق المأخذين التاليين :

٥ — اضطرابه في هدفه . فهو يفتح كتابه قائلا إنه أرجأ الغريب والمستنكر
وقصد للجمهور الشائع ، ويختتمه بقوله « إنما كان غرضنا في هذا الكتاب قصد
جمهور اللغة وإلغاء الوحشي المستنكر » وكثيرا ما صرح في تضاعيفه بعنايته
بالغريب والنادر ، ووضع ذلك في عناوين الأبواب . فلا موقف واضح له .

٦ — تفسيره كثيرا من الألفاظ بكلمة معروف ، فأضاع علينا تصور دلالاتها
تصورا واضحا ، وخاصة ما يطلق على الحيوان والنبات والآلات وما شابه ذلك
من ألفاظ . ونحتم بالإشارة إلى أن النسخة المطبوعة لا زال بها بعض الثغرات^(١) ،
أو مواضع البياض ، التي لم يستطع الناشر ملأها لسقوطها من أصولهم .

وصفة القول في جمهرة ابن دريد أن مؤلفها قام بخطوات في سبيل ترقية
المعجم . فقد غير الخطة التي أقام الخليل عليها تقسيم كتابه إلى أبواب ؛ فطرح
الترتيب المخرجي الذي ارتضاه صاحب العين ، ولجأ إلى الترتيب السهل الشائع
للألفباء ، وإن اجتمع مع هذا الترتيب بعض الأمور التي قللت من أهميته ، مثل
تناوله التقاليب كلها في موضع واحد ، مما جعله مضطرا إلى تناول الحرف مع ما بعده
في الترتيب على الدوام . وطرح تبويب الخليل وابتكر تبويبا جديدا ، يقوم على
أساس الخليل نفسه ، وهو أبنية الكلمة . ولولا ما صادف بعض أبواب ابن دريد
من خال واضطراب لفضل تقسيمه تقسيم الخليل .

(١) ٣٤/٢ ، ٩٦ ، ٣٥٩ ، ٢٢/٣ ، ٤٥ ، ٢٢٢ وغيره .

وجدد ابن دريد في المواد نفسها ، فزاد الأبواب اللغوية الأخيرة ، وكثيرا من الصيغ والمواد التي أهملها الخليل . وأورد كثيرا من الألفاظ من لغات اليمن خاصة ففاق بها الخليل .

ولكن مهما قيل عن الجهرة ، فقد بقيت لا تدانى العين في الترتيب . فانتظرت اللغة العربية العالم الذي يهذب مواد العين والجهرة ويصححها ، ويجمع لها تجديدات ابن دريد وزياداته إلى الترتيب الصارم الذي أخذ به الخليل ، أو ما شابهه من ترتيبات تيسر على القراء الوصول إلى ما يريدون من ألفاظ .

دراسات حول الجهرة :

وقع إلى من الدراسات التي قامت حول الجهرة أسماء الكتب التالية :

- ١ — فائت الجهرة ، لأبي عمر الزاهد ٣٤٥ هـ (انظر فائت العين) .
- ٢ — جوهرة الجهرة للصاحب بن عباد المتوفى ٣٨٥ هـ . وهو مختصر للجهرة ، افتخر به مؤلفه فقال عند إتمامه :
- لما فرغنا من نظام الجوهرة أعورت العين ومات الجهره
ووقف التصنيف عند القنطرة
- ٣ — الموعب لابن التبانى ٤٣٦ هـ (انظره في الدراسات التي حول العين) .
- ٤ — نثر شواهد الجهرة لأبي العلاء المعرى المتوفى ٤٤٩ هـ . وهو شرح للشواهد في ثلاثة أجزاء .

٥ — نظم الجهرة ليحيى بن معط بن عبد النور زين الدين المغربي الزواوى (٥٦١ — ٦٢٨) .

٦ — مختصر الجهرة لشرف الدين محمد بن نصر الله بن عنين الأنصارى الشاعر (٥٤٩ — ٦٣٠) . وكل هذه الكتب مفقودة .

الفصل الثاني

كتاب المقاييس

أحمد بن فارس (٠٠٠ - ٣٩٥)

مدفه :

وجد اللغويون في أواخر القرن الرابع المادة اللغوية مجموعة معدة تحت أيديهم؛ فكان عليهم أن يوجدوا أسسا جديدة يقيمون معجماتهم عليها، غير محاولة الجمع التي كان يقتصر عليها من قبلهم في غالب الأمر. وقد فعلوا ووصلوا إلى أسس مبتكرة، نتيجة دراساتهم المتعمقة للمواد، التي جمعها لهم الأقدمون. ومن أول هذه المعاجم مصنفات أحمد بن فارس: المجمل والمقاييس. فقد رمى هذا اللغوي في كتابه الثاني إلى كشف الستار عن المعنى الأصلي المشترك في جميع صيغ المادة، وسمى هذه المعاني الأصول والمقاييس. قال في مقدمته^(١): «إن لغة العرب مقاييس صحيحة، وأصولا تتفرع منها فروع. وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا، ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من الأصول».

وكانت فكرة المقاييس هي السيطرة عليه، فسمى بها الكتاب. ولكنها لم تكن تنطبق تمام الانطباق إلا على الألفاظ الثنائية المضاعفة والثلاثية: أما ما زاد على ذلك فله فيه مذهب آخر، لم يعن بتوضيحه في المقدمة كسابقه، وإنما يتضح في علاج أبواب ما زاد على الثلاثي، وفي قوله في أثناء الكتاب^(٢): «اعلم أن للرباعي والخماسي مذهبا في القياس، يستنبطه النظر الدقيق. وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت. ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ».

(٣) ١ : ٣٢٨ . وانظر الصاحبى ٢٢٧ .

(١) ٣ . وانظر الصاحبى له ٣٣ .

رمى ابن فارس من كتابه أو معجمه هذا إلى توضيح هاتين الفكرتين ، والدفاع عنهما ، والبرهنة على صحتها . وكان الذي مهد له الطريق إلى استكشافهما الخليل ، إذ ثر في بعض مواده عبارات تشير إلى الأصول ، وصدر كتابه بكلمة عن النحت . واعترف المؤلف بذلك الفضل فقال عن الأصول^(١) : « والخليل عندنا في هذا المعنى إمام » ، وعن النحت^(٢) : « والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم حيمل الرجل ، إذا قال حي على . . . » وابن فارس له فضل توضيح الفكرتين وجعلهما نظريتين ثابتتين تؤيدهما الأدلة .

منهجه :

أخذ ابن فارس أسسا تقرب من أسس ابن دريد في تقسيم كتابه وترتيبه مع بعض خلاف . فقد وافقه في الترتيب وفقا للألف باء . ولكنه خالفه في اتخاذه هذا الترتيب الأساس الأول للتقسيم ، موافقا بذلك الخليل . فجعل القسم الأول من كتابه بحرف الهمزة وسماه كتاب الهمزة ، يليه كتاب الباء ، فكتاب التاء . . . الخ . وكان التقسيم الأول عند ابن دريد للأبنية . ونظر إلى الحرف الأول من كل كلمة ، في هذه الكتب .

ثم قسم كل كتاب منها إلى ثلاثة أبواب بحسب الأبنية : أولها باب الثنائي المضاعف ، فباب الثلاثي ، وأخيرا ما زاد على الثلاثي من المجرد . فطرح بذلك الأبواب الكثيرة التي عند ابن دريد ، بل أبواب الخليل واكتفى بهذا التقسيم الصغير كيلا يفلت النظام منه ، فيقع فيما وقعا فيه .

ورتب الكلمات في بابي الثنائي والثلاثي بحسب الحرف الثاني منها لاتفاق الحرف الأول فيها دواما لأنه الحرف المعقود له الكتاب كما سبق . فالثنائي من كتاب الهمزة مثلا يستهل بالهمزة مع الباء ، فالهمزة مع التاء ، فالهمزة مع الاء . . . الخ . وراعى في الثلاثي ترتيب حرفه الثالث أيضا فيستهل كتاب الهمز مثلا بأبت ، فأبج . . . حتى

(٢) المقاييس ١/ ٣٢٩ .

(١) المقاييس ١/ ٤٤٠ .

تنتهى الحروف جميعا . واتبع ابن فارس الخليل وابن دريد فى ألا يستهل الباب أو الفصل إلا بالحرف المعقود له مع ما يليه . فيستهل باب الباء مثلاً بها مع التاء لا الهمزة أو الباء ، وباب التاء بها مع التاء لا الهمزة أو الباء أو التاء . . . وباب العين بها مع الفين لا الحروف التى قبلها .

وكان هذا الترتيب ضرورياً للخليل وابن دريد لأنهما يجمعان التقاليد فى موضع واحد ، فتأتى تأليف كل حرف مع ما يسبقه من حروف فيما سبقه من أبواب . أما ابن فارس فطرح نظام التقاليد هذا ووضع كل كلمة فى موضعها اللائق بها . فلما سار على نظام إيراد الحرف مع ما يليه تأثراً منه بالخليل وابن دريد وجد نفسه بعد أن وصل إلى حرف الياء من كل مادة لا يزال أمامه الكلمات المؤلفة من الحرف والحروف السابقة عليه ، فوضعها فى آخر الباب بعد حرف الياء ، ورتبها الترتيب المؤلف أى مبتدئاً بالألف فالياء فالتاء حتى ينتهى عند الحرف السابق مباشرة لحرف الباب أو حرف الباب نفسه .

وربما كنا نستسيغ هذا الترتيب الغريب لوروى فى باب المضاعف وحده أما أن يستخدم فى هذا الباب ، وفى أبواب الثلاثى ، ويراعى فى حرفيه الثانى والثالث أيضاً ، فأمر شاق ولا شك . فهو فى الثلاثى من كتاب الهمزة يبدأ بالهمزة مع الباء والتاء ، ويستمر إلى الياء ، وهو الترتيب الطبيعى . ولكنه فى « باب الهمزة والتاء وما يثلاثهما » يبدأ بالهمزة مع التاء وما يليها من حروف حتى يصل إلى « أتى » فيرجع إلى ما قبلها من حروف ويأتى بكلمة « أتب » ، وفى أبواب الثلاثى من العين واللام مثلاً يبدأ بالعين واللام مع الميم فالنون فالهاء فحروف العلة ، ثم العين واللام مع الباء فالتاء . . . إلى الكاف .

وأهمل الترتيب فى أبواب ما زاد على ثلاثة أصول ، مكتفياً بأن تبدأ الكلمات بالحرف المعقود له كل باب ولا اهتمام عنده بما بعد الحرف الأول . ولكنه قد يجمع بعض الألفاظ المتصلة برابطة اشتقاقية معينة ويفصلها عن مجموعات أخرى ، مثل الألفاظ المنحوتة من لفظين ، أو الثلاثية المزيد عليها حرف أو حرفان أو الموضوع

أصلا على أكثر من ثلاثة حروف أصلية . فيجمع كل نوع من هذه الثلاثة على حدة مع عدم ترتيب الألفاظ في داخل كل منها . وخلط في هذه الأبواب جميعها الرباعي والخماسي ولم يفرق بينهما أبدا .

ولما كان غرضه الأول في الكتاب الكشف عن المقاييس ، فقد أدار عاينها علاج المواد . وقدم الأصل أو الأصول التي أخذت منها معاني المشتقات ، ثم شرح هذه الأصول بما فسر من صيغ . ونبه على ذلك في المقدمة ، قال : « وقد صدرنا كل فصل [يريد مادة] بأصله الذي يتفرع منه مسائله حتى تكون الجملة الموجزة شاملة للتفصيل ويكون المجيب ^١ يُسأل عنه مجيبا عن الباب المبسوط بأوجز لفظ وأقربه » وأخر المعاني المجازية والشاذة في آخر مادتها ، كما حذف كثيرا من النوع الأخير خاصة لعدم اتساقه مع أصوله .

الوصف : المقدمة :

صدر المؤلف كتابه بمقدمة قصيرة ، أخذت ثلاث صفحات من المطبوع ، وأشار فيها إلى هدفه ، ومنهجه في علاج المواد ، ومراجعته وعمن أخذها . ويتبين أنه رجع إلى خمسة كتب هي : العين للخليل ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ، والجمهرة لابن دريد ، وغريب الحديث والغريب المصنف لأبي عبيد ، قال : « فهذه الكتب الخمسة معتمدنا فيما استنبطناه من مقاييس اللغة ، وما بعد هذه الكتب فمحمول عليها ، وراجع إليها ، حتى إذا وقع الشيء النادر نصصناه إلى قائله إن شاء الله » . وذكر كثيرا غيرها من الكتب في المعجم ، مثل فصيح ثعلب ، والإبل للأصمعي ، والأجناس له ، والهمز لأبي زيد ، وغيرها ^(١) « فأعلاها وأشرفها كتاب أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد المسمى كتاب العين » كما ينبه في مقدمته .

(١) ٢٢٠/١ ، ٣٠٧ ، ٤٨٦ ، وغيره .

المعجم :

منهج ابن فارس محكم مجمل لا تفاصيل له ولا أجزاء ، بحيث لم يختل من أبوابه شيء ، ووصفه وصف للكتاب حقيقة . ولكن يحمل بنا الإشارة إلى أنه تأثر بالخليل في أبواب الثنائى المضاعف فأدخل فيها الرباعى المضاعف ، وسماه المطابق^(١) وغلب عليه تأخيره إلى ختام الأداة كالخليل ، وأحيانا فصل بينه وبينها بعنوان صغير ، مثل « ومن المطابق . . . » ولكنه تخلص من الأبنية الأخرى مثل كلك وعكنكع وذكرها في الثلاثى وما زاد عليه .

ولا يختلف ابن فارس عن ابن دريد خاصة في أبوابه ما عدا قلة الأبواب وانتظامها . ولكنهما يختلفان كثيرا في طريقة علاج المواد . وسبب ذلك أن ابن دريد يعالج مواده من وجهة معجمية خالصة أى لا يراعى فيها غير الجمع ، أما ابن فارس فله فكرة معينة يريد شرحها والدفاع عنها والتدليل عليها ، فهو يراعى كل ذلك في مواده . والحق أنه لم يكن لديه فكرة واحدة بل فكرتان : فكرة الأصول والمقاييس في المواد الثنائية والثلاثية ، وفكرة النحت في المواد غير الثلاثية الأصول . وراعى ابن فارس في مواده أن يفصل مجموعة الألفاظ التى تتبع أحد الأصول عن المجموعة الأخرى التى تتبع أصلا آخر من المادة الواحدة ، إذا كان لها أكثر من أصل ، ولم يخط بينها إلا قليلا حين تضرب عليه . وراعى في أبواب ما زاد على الثلاثى أن يقسم كثيرا من الأبواب إلى ثلاثة أقسام : أولها للألفاظ المنحوتة ، وثانيها للألفاظ التى زيد فيها حرف أو حرفان ، وثالثها للموضوع أصلا على الرباعى أو الخماسى . ولكنه خاط فيها كثيرا .

تحليل المواد :

وقبل أن نتبع عرضه لفكرتيه نحلل مادتي « عقق » و « هقع » .

(١) انظر العناوين ، ومادة « طبق » .

يبدأ المادة الأولى كعادته بالأصل ، ويرجع هذا الأصل إلى الخليل ، فيقول : « العين والقاف أصل واحد يدل على الشق ، وإليه يرجع فروع الباب بلطف نظر . قال الخليل : أصل العق الشق . قال : وإليه يرجع العقوق . قال : وكذلك الشعر ينشق عنه الجلد . وهذا الذي أصله الخليل رحمه الله صحيح » . ولا توجد عبارة الشعر ينشق عنه الجلد في نسخة العين التي بين أيدينا ، وإنما فيها « الشعر الذي يولد به » ويتضح من هذا أن النسخة التي كانت عند ابن فارس تختلف عن نسختنا بعض الاختلاف .

ثم يشرح فروع هذا الأصل معتمدا على الخليل أيضا يقول : « وبسط [أى الخليل] الباب بشرحه هو ما ذكره فقال : يقال عق الرجل عن ابنه يعق عنه ، إذا حلق عقيقته ، وذبح عنه شاة ، قال : وتلك الشاة عقيقة . وفي الحديث « كل امرئ مرتين بعقيقته » والعقيقة الشعر الذي يولد به ، وكذلك الوبر فإذا سقط عنه مرة ذهب عنه ذلك الاسم » . ويتضح عند مقابلة هذا النص بما في العين أن ابن فارس كان يتصرف فيما ينقل ، مع المحافظة على المعنى ، فهو يحذف ويختصر : حذف ما نسب إلى الليث ، وألفاظا مما نسب إلى الخليل ، للحديث الثاني . وزاد أشياء من عنده ، وهو القول الأخير .

ثم يذكر شواهد الخليل ويعلق على بعضها على حين أهملها هذا « قال امرؤ القيس :

يا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقته أحسبا

يصفه باللؤم والشح . يقول : كأنه لم يخلق عنه عقيقته في صغره حتى شاخ . وقال : زهير يصف الحمار :

أذلك أم أقب البطن جأب عليه من عقيقته عفاء »

خالف ترتيب الخليل في إيراد الشواهد .

ويترك الخليل إلى ابن الأعرابي ، فيورد قولاً له ، يليه شواهد موجودة عند

الخليل مع خلاف في الروايات « قال ابن الأعرابي : الشعور والأصواف والأوبار كلها عقائق وعقق ، واحدتها عقة ، قال عدي :

صخب التعشير نوام الضحى ناسل عفته مثل المسد
وقال رؤبة :

* طير عنها اللس حولى العقق * »

ويستمر في الزيادات على الخليل ، دون أن يبين مصدرها ، وكلها تتصل بالشعر والوبر « ويقال : أعتت الناقة إذا كثر صوفها ، والاسم العقيقة . وعقت الشاة جززت عقيقتها وكذلك الإبل . والعق : الجز الأول . ويقال عقوا بهمكم فقد أعق أى جُزّوه فقد آن له أن يجز . وعلى هذا القياس يسمى نبت الأرض الأول عقيقة... » وتراه هنا يأتى بالفعل الماضى دون عناية بمضارعه أو مصدره ، بل يعطينا صيغا مبهمة مثل « والاسم العقيقة » فنحن لا ندرى اسم الناقة يعنى أم الصوف أم غير ذلك . ثم ينتقل إلى معنى آخر « والعقوق : قطيعة الوالدين وكل ذى رحم محرم . يقال عق أباه فهو يعقه عقا وعقوقا ، قال زهير :

فأصبحتا منها على خير موطن بعيدين فيها من عقوق ومأثم
وفى المثل : « ذق عقق » . وفى الحديث أن أبا سفيان قال لحرزة رضى الله عنه وهو مقتول : « ذق عقق » يريد ياعاق . وجمع عاق عقيقة . وكل هذا مأخوذ من الخليل مع الاختصار وقايل من الزيادة بدون تنبيه .

ثم مثلان من زيادته : « ويقولون العقوق ثكل من لم يثكل » ، أى إن من عقه ولده فكأنه ثكلهم ، وإن كانوا أحياء . و « هو أعق من ضب » لأن الضب تقتل ولدها .

ثم استعارة من الخليل « والمعقة : العقوق ، قال النابغة :
أحلام عاد وأجساد مطهرة من المعقة والآفات والأثم
ومن الباب انعق البرق » .

وزيادة « وعقت الريح المزنة : إذا استدرتها ، كأنها تشقها شقا ، من
 حار وعقت مزنه الريح وأنس قاربه الله رضى ولم يُشمل »
 فاستعارة من الخليل وابن دريد « وعقيقة البرق : ما يبقى في السحاب من
 شعاعه وبه تشبه السيوف فتسمى عقائق ، قال عمرو بن كلثوم :
 بسر من قنا الخطى لدن ويبض كالعقائق يختلينا

فزيادات واستقصاء لخبر أجمل الإشارة إليه ابن دريد « والعقاقة : السحابة
 تنعق بالبرق أى تنشق ، وكان معمر بن حمار كف بصره ، فسمع صوت رعد فقال
 لابنته : أى شيء ترين ؟ قالت : أرى سحباء عقاقة كأنها حولاء ناقة ذات هيدب
 دان ، وسير وان . فقال : يا بنتاه واثلي بى إلى قفلة فإنها لا تنبت إلا بمنجاة من
 السيل . والعقوق مكان ينعق عن أعلاه النبت » .

فزيادة فاستعارة عن الخليل وشواهد « ويقال : انعق الغبار إذا سطع
 وارتفع ، قال العجاج :

* إذا العجاج المستطار انعقا *

ويقال لفرند السيف عقيقة . فأما الأعقة فيقال إنها أودية في الرمال . والعقيق
 واد بالحجاز قال جرير :

فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله
 وقال في الأعقة :

دعا قومه لما استجحل حرامه ومن دونهم عرض الأعقة فالرمل

وقد قلنا إن الباب كله يرجع إلى أصل واحد .

ويرجع إلى معنى الشعر ، فيستعير من الخليل ، ويزيد عليه : « ومن الكلام
 الباقي في العقيقة والحمل قولهم أعقت الحامل تعق إعقاقا وهى عقوق ، وذلك إذا
 نبتت العقيقة في بطنها على الولد والجمع عقق . قال :

* سرا وقد أوتن تأوين العقق *

ويقال العقاق الحل نفسه ، قال الهذلي :

أَبْنُ عَقَاقَا نَمَّ يَرْحَمُنْ ظَلَمَهُ إِيَّاءُ ، وَفِيهِ صَوْلَةٌ وَذَمِيلٌ
يُرِيدُ أَظْهَرْنَ حَمَلًا . وقال آخر :

جَوَانِحُ يَمْزَعُنْ مَرْعَ الظُّبَا ، لَمْ يَتْرِكْنِ لِبَطْنِ عَقَاقَا
قال ابن الأعرابي : العقق : الحمل أيضا . قال عدي :

وَتَرَكْتُ الْعَيْرَ يَدْمِي نَحْرَهُ وَنَحْوَصًا سَمَحَجًا فِيهَا عَقَقُ «

فهو يوافق الخليل ويقتبس من كلامه ، ولكنه يحذف منه ما يشك فيه .
مثل « المَعِقُ » صفة للحامل ويكتفى بالعقوق التي لا ينزع فيها .

ثم مَثَلُ وزيادات : « فأما قولهم : « الأبلق العقوق » فهو مثل يقولونه لما
لا يقدر عليه ، قال يونس : الأبلق ذكر ، والعقوق الحامل ، والذكر لا يكون
حاملا ، فلذلك يقال : « كلفتني الأبلق العقوق » ويقولون أيضا : « وهو أشهر
من الأبلق العقوق » يعنون به الصبح ، لأن فيه بياضا وسوادا . والعقوق
الشَّنَقُ^(١) وأنشد :

فَلَوْ قَبِلُونِي بِالْعُقُوقِ أَتَيْتَهُمْ بِأَلْفِ أَوْدِيَةٍ مِنَ الْمَالِ أَقْرَعًا

يقول : لو أتيتهم بالأبلق العقوق ما قبلوني . فأما العواق من النخل فالروادف
واحدها عاق ، وتلك فسلان تنبت في العشب الأخضر ، فإذا كانت في الجذع لا تمس
الأرض فهي الراكية . والعقيقة : الماء القليل في بطن الوادي . قال كثير :

إِذَا خَرَجْتَ مِنْ بَيْتِهَا رَاقَ عَيْنُهَا مَعُودُهُ وَأَعْجَبَتْهَا الْعَقَائِقُ

وقياس ذلك صحيح ؛ لأن الغدير والماء إذا لاحت فكان الأرض انشقت . يقول
إذا خرجت رأيت حول بيتها من معوذ النبات والقدرة ما يروقها » ويظهر في
زياداته أنه يورد الجمع تارة ثم يشرحه وأخرى يورد المفرد ويشرحه ، ويعني حيناً
بالمفرد وجمعه وحيناً آخر لا يعني بذلك . ونراه في الشاهد الأخير فصل بينه وبين

(١) أي الدية يزاد فيها .

شرحه بأقوال بعيدة عنه ، هي تعليل لتسمية الماء القايل في بطن الوادى وكان حقها التقديم قبل البيت أو التأخير بعد شرحه .

ثم يرجع إلى الخليل : « قال الخليل العقق : طائر معروف أبلق بسواد وبياض ، أذن يعمق بصوته ، كأنه ينشق به حلقه . ويقولون : « هو أحق من عقق » وذلك أنه يضيع ولده . ومن الكلام الأول « نوع العقوق » نوى هش رخو لين المضغة تأكله العجوز أو تلوكه وتعلقه الإبل ، قال الخليل : وهو من كلام أهل البصرة لا تعرفه البادية » . ويؤكد لنا هذا النص ما رأيناه سابقا من أن ابن فارس حين يورد أقوال الخليل يوردها بمعناها لا حرفيا ، ولكن مع المحافظة الدقيقة على ما أورده منها الخليل .

وأخيرا يأتى بأقوال من ابن دريد والأصمى « قال ابن دريد : العققة : الحفرة في الأرض إذا كانت عميقة وهو من العق وهو الشق . ومنه اشتق العقيق : الوادى المعروف . فأما قول الفرزدق :

نصبت غداة الجفر بيضا كأنها عقائق إذ شمس النهار استقلت

فقال الأصمى : العقائق : ما تلوحه الشمس على الحائط فتراه يلمع مثل بريق المرأة وهذا كله تشبيه . ويجوز أن يكون أراد عقائق البرق . وهو كقول عمرو « وبيض كالعقائق يخبثنا » .

ويختم بما يشذ عن أصوله « وأما قول ابن الأعرابي : أعق الماء يعقه إعقاقا ، فليس من الباب ؛ لأن هذا مقلوب من أقع أى أمره قال :

بحرك عذب الماء ما أعقه ربك والمحروم من لم ياقه »

ويتضح من هذه المادة الطريقة التى اتبعها ابن فارس في معالجته لكتابه ، فهو يقدم الأصل أو الأصول ثم يبنى الفروع عليها ، ويختم المادة بالشواذ . ولكن هذه الطريقة اضطربت عليه . فمادة « عق » أصلها « الشق » ، ولكنها تطورت إلى ثلاثة فروع واضحة . أولها ما زال محتفظا بمعنى الشق صراحة ، وثانيها ما يدور حول الشعر

الذى يولد به المرء ، والثالث ما يدور حول عقوق الوالدين . ومن الطبيعي أن يتناول الإنسان صيغ كل فرع منها على حدة ، ولكن ذلك لم يحدث في المقاييس . حقا حاول المؤلف ذلك ، ولكن المحاولة لم تنجح في كل الأحوال فنجده يفصل بين العقائق (السيوف) والعقيقة (فرند السيف) وهما شيء واحد ، وبين الأعقة (الأودية) والعقيقة (الماء القايل في بطن الوادى) والعقة (الحفرة في الأرض) وكلها بمعنى واحد أو متقارب . وقد أدت به طريقته هذه إلى نوع ~~آخر~~ من الاضطراب ، هو أننا لا نستطيع أن ندين ترتيب الصيغ عنده ، فهل هو من الذين يقدمون الثلاثي على الرباعي ، أو المجردات على المزيادات ، أو المصادر على الأفعال ، أو غير ذلك . كل هذا لا يتضح عنده . وليس هذا الاضطراب لأنه يتبع ترتيب المؤلفين الذين يستفيد منهم فقد ترك ترتيب الخليل لهذه المادة ، واختار صيغه منه اختيارا : من البداية أو الوسط أو النهاية حتى العقق الذى يؤخره الخليل لأنه من المضاعف الرباعي — لا الثنائي مباشرة — أدخله ابن فارس فى أواسط مادته قريبا من الآخر . ونلاحظ أيضا أن المؤلف كان يحاول أن يأتى بأقوال اللغويين المختلفين فى مادته ، وكان ذلك من أسباب تكرار بعضها . فنحن نراه يذكر العقيق المعروف مرتين . ومن الأمور التى راعاها أن يذكر الأمثلة فى الصيغ المتصلة بها ، ولذلك تناثرت فى المادة ولم تتجمع فى آخرها كما راعى أحيانا أن يذكر المعانى المجازية بجوار معانيها الأصلية ويظهر من المادة أيضا أنه أدخل فيها جميع ما دونه الخليل ما عدا بعض تفاصيل الشرح ؛ وأدخل جميع ما دونه ابن دريد ، ولكنه كان إلى العين أقرب .

أما اللفظ الثلاثي وهو « هقع » فيأخذه ابن فارس من الخليل ولا يرجع فيه على ابن دريد ولا يصدره بالأصل لأن معانيه مختلفة فى ظنى ، ويبدأ بالمعنى عند الخليل مجملا « الهاء والقاف والعين ثلاث كلمات : الحقعة : نجم من منازل القمر » ولست أدري تعليل قول المؤلف بأن هذه المادة لا تشمل إلا على ثلاث كلمات ،

على حين أورد فيها صاحب الجهرة كثيرا مما لم يورده المؤلف ، مثل الحقاع والهيعة وتهقع ، ولعله أراد ثلاث أصول متباينة . ثم يأتي المؤلف بالكلمة الثانية وهي مأخوذة عن الخليل أيضا : « والكلمة الأخرى : الحقعة : دائرة تكون بزور الفرس قال : وقد يركب المهقوع من لست مثله وقد يركب المهقوع زوج حصان »

وقد خالف في جعله الحقعة بزور الفرس الخليل الذي جعلها في جنبه ، ولعله يريد أسفل الزور حيث يتصل بالجنب أو لعله تساهل في عبارته . وأخيرا الكلمة الثالثة « والكلمة الأخرى اهتقع لونه مثل امتقع » وهذه الكلمة ليست في العين ، ولكن ابن فارس أخذها من ابن حريذ الذي رواها عن أبي زيد أو أخذها من أبي زيد مباشرة .

ونستنتج من هذه الملاحظة آراء رأيناها في المواد السابقة مثل التزامه الخليل أكثر من ابن حريذ ، ونخرج منها بأمر جديد ، هو عدم استقصائه جميع الصيغ التي يوردها هذان العالمان ، وعدم محافظته على الترتيب وامتناعه من إيجاد أصل المادة إذا كانت صيغها مختلفة المعاني ، لا تظهر الروابط بينها بوضوح .

ظواهر :

من الطبيعي أن يمتاز معجم كالنقائيس له فكرته الخاصة عن بقية المعجمات بخصائص لا نجدها فيها ، وأن يشترك معها في بعض الظواهر الأخرى . ونحاول في هذا الفصل أن نتبع هذه الظواهر مبتدئين بما اتصل منها بمنهج .

فكرة الأصول :

يدير ابن فارس المادة كلها على أصل واحد^(١) أو أصلين أحيانا^(٢) أو ثلاثة^(٣)

(١) ٨/١ ، ٩ ، ١٣ ، ١٣ ، ١٤ ، وغيرها .

(٢) ٨/١ ، ١٠ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ ، وغيرها .

(٣) ١٨/١ ، ٢٩ ، ٥٣ ، وغيرها .

وقد يرتفع إلى أربعة^(١) أو خمسة^(٢). وربما لا يجد لبعض المواد أصولا البتة، فيحكم عليها بالتباين مثل قوله: «اعلم أن الهمزة والجيم واللام يدل على خمس كلمات متباينة، لا يكاد يمكن حمل واحدة على واحدة من جهة المقياس فكل واحدة أصل في نفسها وربك يفعل ما يشاء» أو يحكم عليها بالتباعد مثل «الجيم والحاء والشين متباعدة جدا» أو بالانفراد مثل «الجيم والذال والفاء كلمات كلها منفردة لا يقاس بعضها ببعض، وقد يجيء هذا في كلامهم كثيرا»، أو بعدم الانقياس مثل «الجيم والعين واللام كلمات غير منقاسة لا يشبه بعضها بعضا». ويرد هذه الظواهر إلى ارتجال العرب في هذه المواد وعدم اشتقاقهم بعضها من بعض «التاء والباء والنون كلمات متفاوتة في المعنى جدا. وذلك دليل أن من كلام العرب موضوعا وضعا من غير قياس ولا اشتقاق» وإلى أن اللغة كلها ليست قياسا لكن جلها ومعظمها^(٣).

ويصرح بأن الأصول قد تنشعب إلى فروع متقاربة، مثل «الهمزة والحاء والذال أصل واحد تتفرع منه فروع متقاربة في المعنى»، ولكن هذه الفروع جميعا يجب أن تشترك في أصلها وإلا عدها شاذة «الهمزة والحاء والراء أصل واحد إليه ترجع فروعه» و «الهمزة والكاف واللام باب تكثر فروعه، والأصل كلمة واحدة» وقد تختلف كلمتان أو أكثر في الظاهر ولكنها جميعا من أصل واحد «الهمزة والذال واللام أصل واحد، يتفرع منه كلمتان متقاربتان في المعنى متباعدتان في الظاهر» أو يختلف الأصلان في المادة الواحدة ظاهريا وهما مترابطان «الهمزة والذال والنون أصلان متقاربان في المعنى متباعدان في اللفظ».

ولا يستنبط أصوله إلا من المواد العربية الصحيحة، الكثيرة الصيغ، المشتقة. ولذلك لا يمدّ من الأصول الأصناف التالية من المواد:

(١) ٨٩/١، ١٤١، وغيرها.

(٢) ١٣٧/٣، ١٨٧، ٤٣٥، وغيرها.

(٣) ٢٥٩/٤.

١ — المشكوك فيها مثل « الباء واللام والزاء ليس بأصل وفيه كليات فاليلز : المرأة القصيرة ويقولون البلاز ... والبلازة ... وفي جميع ذلك نظر » و « الباء والواو والقاف ليس بأصل معول عليه ، ولا فيه عندى كلمة صحيحة » .

٢ — المواد المعربة مثل « الهزة والجيم والصاد ليست أصلا ؛ لأنه لم يجر عليها إلا الإجاز ، ويقال إنه ليس عربيا » و « الهزة والراء والسين ليست عربية » . وقد يتساهل فيجعل العرب أصلا ، ويعنى به مثل « الباء والذال والجيم أصل واحد ليس من كلام العرب بل هي كلمة معربة » . وهو لا يعترف بالعرب ، ولو تكلم به العرب ، لأن هم الأول كلام أهل البادية الصريح . قال في رد لغة شامية « فأما (الإجاز) فلفظة شامية ، وربما تكلم بها الحجازيون . فيروى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من بات على إجاز ليس عليه ما يرد قدميه ، فقد برئت منه الذمة » . وإنما لم نذكرها في قياس الباب لما قلناه أنها ليست من كلام البادية . وناس يقولون : (إنجاز) ، وذلك مما يضعف أمرها . فإن قال قائل : فكيف هذا وقد تكلم بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قيل له : ذلك كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « قوموا فقد صنع جابر لكم سورا » وسور فارسية ، وهو العرس « فسور المعربة التي تكلم بها الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو العربي الذي اشتهرت فصاحته ، لا يعتد بها المؤلف ، لأن أصلها فارسي فليست على مقاييس العرب .

٣ — المواد المبدلة مثل « وأما الهمة والذال فليس بأصل ، وذلك أن الهمة فيه محولة من هاء » و « الهمة والهاء والنون ليس بأصل ، وإنما جاءت فيه من الإبدال يقولون : الآن لغة في الوثن ... وقد شرطنا في أول كتابنا هذا ألا نقيس إلا الكلام الصحيح » وربما لا يردّها كلها ، ويكتفى برد صيغ منها يعتبرها مبدلة مثل « الأثنان تقارب الخطو في غضب ... وهذا ليس من الباب [باب أثن] ، لأن النون مبدلة من اللام ، والأصل الأتلان » و « ذكر الخليل كلمة إن صحت فهي من الإبدال ، أقيمت الهمة فيها مقام الهاء ، قال الخليل : الأريط : العاقر

من الرجال » وما أكثر الألفاظ التي يخرجها من الأبواب ، بسبب كونها مبدلة من باب آخر . وقد يسمى المواد التي حصل فيها الإبدال فروعا ، في مقابل الأصول ، مثل : « الهمزة والجيم والحاء فرع ليس بأصل ، وذلك أن الهمزة فيه مبدلة من ولو » و « الثاء والميم والهمزة كلمة واحدة ليست أصلا ، بل هي فرع لما قبلها [وهو ثمغ] . . . والهمزة كأنها مبدلة من غين » . وقد يتنازع المادة الأصالة والفرعية ، مثل : « الهمزة والراء والشين يمكن أن يكون أصلا ، وقد جعلها بعض أهل العلم فرعا ، وزعم أن الأصل الهرش ، وأن الهمزة عوض من الهاء » . والإبدال عند المؤلف ليست له حدود ، ويختلف عن سميّه عند الصرفيين . فهؤلاء حددوا القواعد التي يستطيع المرء بواسطتها معرفة الإبدال ، وحددوا الحروف التي يحدث فيها^(١) . فالإبدال يعرف بالاشتقاق ، أو بقلة استعمال اللفظ الذي فيه البديل ، أو بكون بنائه مجهولا إذا لم يحكم بإبداله ، أو ببعض القواعد الأخرى التي ترجع في غالبها إلى الاشتقاق . والحروف التي تطيع الإبدال ، لها قواعد معروفة . فكل منها يبدل إلى حروف خاصة به ، ترتبط به بصفة أو أكثر ، ولا يتعداها إلى غيرها . ولكن ابن فارس لا يعير كل ذلك التفاتا ، ويحكم بالإبدال حين تشذ اللفظة عن الأصل الذي وضعه للمادة كلها ، أو تتكون المادة من كلمة واحدة ، ويراهما تتفق في المعنى مع لفظ آخر يخالفها في أحد حروفها مهما كان هذا الحرف قريبا أو بعيدا عما حكم عليه بالإبدال . قال مثلا : « الحاء والزاء والكاف كلمة واحدة أراها من باب الإبدال ، وأنها ليست أصلا . وهو الاحتزاك وذلك الاحتزام بالثوب . فإما أن يكون الكاف بدل ميم ، وإما أن يكون الزاء بدلا من باء وأنه الاحتباك » ولم نسمع عند النحاة والصرفيين عن قلب الميم كافا والباء زاء . وأمثلة هذا النوع كثيرة ، بسبب الخطأ التي التزمها .

٤ — المواد المقلوبة ، يقول : « فأما قولهم نخبخوا عنكم من الظهيرة ، أي أبردوا ،

(١) الرضى : شرح الشافية ٢/٩٧ .

فهو ليس أصلاً لأنه مقلوب خب « و » الجيم والباء والذال ليس أصلاً ، لأنه كلمة واحدة مقلوبة ، يقال جذبت الشيء بمعنى جذبته « . والمبدأ الذى يقيم عليه قوله بالقلب أن تتألف المادة من كلمة واحدة فى صورتها المقلوبة وأن يطرد الاشتقاق منها فى صورتها الأصلية كما يقول : « الباء والطاء والحاء كلمة واحدة ، وهو البطيخ ، وما أراها أصلاً لأنها مقلوبة من الطبيخ . وهذا أقيس وأحسن اطرادا » .

وقد خدمه الإبدال والقلب خدمة كبيرة فى التهرب من الكلمات التى تشذ على الأصول التى أقامها لمواده . وتمثل هذه الخدمة بشكل مبالغ فيه فى المغالطة التى جرت فى مادتي عى وقع ، إذ جعل كلا منهما مقلوبة من الأخرى فى معنى المرادة . وأحال فى مواضع أخرى إلى مواد يشك فيها قال : « الزاء والميم والقاف ليس بشيء ، وإن كانوا يقولون زمق شعره ، إذا نتفه ، فإن صح فالأصل زبق » ثم قال فى هذه : « الزاء والباء والقاف ليس من الأصول التى يعمل على صحتها وما أدري ألما قيل فيه حقيقة أم لا ، لكنهم يقولون زبق شعره ، إذا نتفه » .

هـ — المواد التى تتألف منها كلمة واحدة لا يستطيع أن يعدها من الإبدال أو القلب ، مثل « أما الهمزة والراء والواو فليس إلا الأروى ، وليس هو أصلاً يشتق منه ولا يقاس عليه » و « الحاء والجيم والفاء كلمة واحدة لا قياس » . وهو لا يريد بالكلمة الواحدة أن تكون جامدة على الدوام ، بل تكون جامدة ومشتقة يأتى منها المصدر والفعل مثل « الهمزة والحاء والنون كلمة واحدة قال الخليل : الإحنة : الحقد فى الصدر ... ويقال أحن عليه يأحن إحنة ، قال أبو زيد : آحنته مؤاحنة » . « الثاء والراء والميم كلمة واحدة يشتق منها .. » فهذه المشتقات كلها بمنزلة الكلمة الواحدة .

وتساهل فى بعض هذه الكلمات فسمها أحياناً أصولاً ، مثل « الهمزة والميم والطاء أصل واحد لا يقاس عليه » . وأطلق عليها أحياناً لقب « أصيل^(١) » فى مقابل تسمية بعض المواد الطويلة « أصلاً كبير^(٢) » .

(١) ٢٣٠/٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ وغيرها .

(٢) ٤٥٤/٢ ، ٤٩٠ ، ١٢٥/٢ وغيرها .

٦ — حكاية الأصوات ، مثل « وأما الهمزة والهاء فليس بأصل واحد لأن حكايات الأصوات ليست أصولا يقاس عليها » و « الجيم والواو والتاء ليس أصلا ، لأنه حكاية صوت ، والأصوات لا تقاس ولا يقاس عليها » .

٧ — أسماء النباتات والأماكن والأعلام والألقاب يقول : « لا نعد النبات ولا الأماكن فيما ينقاس من كلام العرب^(١) » و « الأماكن أكثرها موضوعة الأسماء غير مقيدة^(٢) » و « الدال والعين والدال ليس بشيء وربما سموا المرأة دعد » و « فأما قولهم للنخبة عَنَاقٍ ، فليس بأصل . . . ووجه ذلك عندنا أن العرب ربما لقبت بعض الأشياء بأقرب يكنون به عن الشيء كما يلقبون الغدر كيسان ، وما أشبه هذا » وقد يتساهل أحيانا فيعدّ الأعلام مما لعله يكون مشتقا^(٣) .

٨ — الإتياع ، يقول : « الباء والياء والصاد ليس بأصل ، لأن بيص إتياع الحيص » ودفعه ذلك إلى إهمال كثير من ألفاظ الإتياع ، وما أورده منها في داخل الأبواب اكتفى بالإشارة إلى أنه من الإتياع .

١ — المواد المنحوتة يقول : « وأما الأزل الذي هو القِدَم فالأصل ليس بقياس ولكنه كلام موجز مبدل ، إنما كان « لم يَزَل » فأرادوا النسبة إليه فلم يستقم ، فنسبوا إلى « يزل » ثم قابوا الياء همزة فقالوا : أَزَلِي ، كما قالوا في ذى يزن حين نسبوا الرمح إليه : أَزَنِي « و » الهمزة واليم والعين ليس بأصل والذي جاء فيه رجل إمّعة وهو الضعيف الرأى القائل لكل أحد أنا معك . . . والأصل بَعَ والألف زائدة » . وكان ذلك من الأسباب التي جعلته لا يبحث فيما زاد على ثلاثة أصول من الألفاظ عن أصولها إذ أن كثيرا منها أو أكثرها منحوت أو مزيد ، إلى جانب أن اشتقاقها يكون أحيانا خفيا جدا^(٤) .

(٢) ٦٥/١ .

(٣) ٣٧١/٢ .

(١) ٣٢/٤ .

(٣) ١١٢ ، ٩٥ ، ٧٤/٤ .

١٠ — المبهات يقول : « الحاء والياء والطاء ليست أصلا ، لأنها كلمة موضوعة

لكل مكان ، وهي مبهمة ، تقول : اقعده حيث شئت » .

وصرح المؤلف بكراميته التحمل قال^(١) : « غير أنا نكره القياس التحمل

المستكره » وحاول تجنبه . فعلى الرغم من أن منهجه كان يدفعه إلى بعض الالتواءات

والمد والبط في بعض الاشتقاقات حتى تتلاءم مع أصوله فإن هذا الضعف كان قليلا

عنده^(٢) . وأسباب ذلك عدة منها تقسيمه المادة الواحدة بين أكثر من أصل .

أما المادة التي جعل لها أصلا واحدا ، فكان أصلا عاما واسعا تتدرج تحته عدة

أشياء مثل قوله « العين والميم أصل صحيح واحد يدل على الطول والكثرة والعلو »

و « العين والنون والطاء أصل صحيح يدل على مشقة وما أشبه ذلك ولا يدل على

صحة ولا سهولة » ومنها فتح الباب لألفاظ تعد شاذة أو قريبة من الشذوذ يؤخرها

إلى ختام المواد ويضم إليها ما لا يلائم أصوله أو يلائمها باستكراه وتحمل . ولذلك

كانت المادة تنقسم عنده إلى الأصول المطردة ثم ما ليس يبيد أن يكون من

القياس أو مما يشبهه^(٣) أو ما إلى ذلك من عبارات التحفظ . ومن الأسباب

إخراج المواد والألفاظ التي أخرجها من الأصول ، فكل ما لا ينسجم معه شاذ

أو معرب أو مشكوك فيه ، أو يهمله بدون أدنى إشارة . نضيف إلى ذلك كله ذكاء

المؤلف وقدرته على ربط الصيغ واستخلاص العلاقة بينها حتى أنه وصل إلى ربط

بعض المواد نفسها ببعض حين تشتمل على حرفين متماثلين ويتشابه المعنى فيها ، قال

مثلا : « الزاء واللام أصل مطرد منقاس في المضاعف وكذلك في كل زاء بعدها

لام في الثلاثي » و « إن لله تعالى في كل شيء سرا واطيفة وقد تأملت في هذا

الباب من أوله إلى آخره فلا ترى الدال مؤتلفة مع اللام بحرف ثالث إلا وهي تدل

على حركة ومجيء وذهاب وزوال من مكان إلى مكان^(٤) » .

(٢) ٣٩٩/٣ ، ٤٠٥ ، ٤١٩ ، ٤٢٤ ، وغيرها .

(٤) ٢٩٨/٢ .

(١) ٢٧٥/٣ .

(٣) ٤٥٢/٣ .

وأفادته هذه المقاييس فائدة كبيرة إذ أقام عليها نقده وترجيحاته بين الآراء المتعارضة قال : « الظاء والعين والنون أصل واحد صحيح يدل على الشخوص من مكان إلى مكان ... والظعينة ... فقال قوم : هي المرأة ، وقال آخرون : الطعائن : الموادج كان فيها نساء أو لم يكن . وهذا أصح القولين لأنه من أدوات الرحيل » و « فأما الذئب الأطلس فيقولون الأغبر والقياس يدل على أنه الذي قد تمعط شعره ».

فكرة النحت :

ابن فارس له مذهب واضح « في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف ، فأكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد : ضَبَطَر ، من صبط وضبر ... وقد ذكرنا ذلك بوجوهه في كتاب مقاييس اللغة ^(١) » . وأدخل في المنحوت ما كان أصله ثلاثيا زيد فيه حرف أو أكثر لمعنى من المعاني ^(٢) وإن كان دائم الإفراد له والتنبيه عليه . أما القابل الباقى من هذه الألفاظ فموضوع على هذه الصورة قال ^(٣) « فعلى هذا الأصل بنينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعى [والخامسى] فنقول : إن ذلك على ضربين أحدهما المنحوت الذى ذكرناه ، والضرب الآخر الموضوع وضعا لا مجال له فى طرق القياس » .

وصنف المؤلف المنحوت أصنافا أولها المنحوت من كلمتين فقط وهو أكثر الكلمات مثل « بُحْتَر ، وهو القصير المجتمع الخلق . فهذا منحوت من كلمتين من الباء والتاء والراء ، وهو من بترته فَبِتَر كأنه حُرِمَ الطول فبتر خلقه ، والكلمة الثانية الحاء والتاء والراء وهو من حترت وأحترت وذلك ألا تُفْضِل على أحد . يقال أحتر على نفسه وعياله ، أى ضيق عليهم ، فقد صار هذا المعنى فى القصير لأنه لم يُعْطَ ما أعطيه الطويل ^(٤) » . وثانيها المنحوت من ثلاث كلمات مثل « القُدْفَع :

(١) الصحاح ٢٢٧ .

(٢) المقاييس ١/٣٣٢ .

(٣) ١/٣٢٩ .

(٤) ١/٣٢٩ .

وهو ما ييس من الطين على الأرض فيتقلّف . وهذه منحوتة من ثلاث كلمات من قفع وقلع وقلف ، وقد فُسر^(١) . وثالثها المنحوت من كلمتين ودخلته زيادة حرف ، مثل « الحنزقرة » ، وهو القصير . وهذا من الحزق والحقر ، مع زيادة النون . فالحقر من الحقارة والصفر ، والحزق كأن خلقه حُزِقَ بعضه إلى بعض^(٢) . وآخر الأصناف الكلمات المتأرجحة بين النحت والزيادة مثل « جندل فممكن أن يكون نونه زائدة ويكون من الجدل وهو صلابة في الشيء وطى وتداخل يقولون خلق مجدول ، ويجوز أن يكون منحوتا من هذا ومن الجند وهي أرض صلبة^(٣) » .

والمزاد أصناف أيضا : أولها المزاد بحرف واحد ، وهو الأكثر مثل « البَحْظَلَة قالوا أن يقفز الرجل قفزان اليربوع . فالباء زائدة قال الخليل : الحاذل : الذى يمشى فى شِقِّه يقال مر بنا يحْظِل ظالعا^(٤) » . وينقسم هذا الصنف إلى أقسام : (١) المزاد الحرف الأول مثل السابق (٢) المزاد الحرف الثانى مثل « البرغثة فالراء فيه زائدة وإنما الأصل الباء والغين والثاء . والأبغث ن طير الماء كلون الرماذ فالبرغثة لون شبيه بالطُحْلة^(٥) » (٣) المزاد الحرف الثالث مثل « الثعلب : مخرج الماء من الجرين فهذا مأخوذ من ثعب ، اللام فيه زائدة^(٦) » (٤) المزاد الحرف الأخير مثل « البرزخ الحائل بين الشيثين كأن بينهما برّازا أى متسعا من الأرض ثم صار كل حائل برزخا فالحاء زائدة^(٧) » .

وثانى الأصناف المزاد بحرفين وهو قليل مثل : « احرنجمت الإبل : إذا ارتد بعضها على بعض ، واحرنجم القوم : إذا اجتمعوا . وهذه فيها نون وميم ، وإنما الأصل

(١) ١١٧/٥ واطظر ١٥٨/٣ ، ٣٥٩/٤ ، ٣٧٠ ، ١٩٤/٥ ، ٤٨٣ .
 (٢) ١٤٥/٢ واطظر ١١٦/٥ . (٣) ٥١٢/١ . (٤) ٣٣٢/١ .
 (٥) ٣٣٢/١ . (٦) ٤٠٣/١ . (٧) ٣٣٣/١ .

أخرج ، وهو الشجر المجتمع الملتف^(١) . ونستطيع أن نقسم هذا الصنف إلى قسمين أيضا : ما اجتمع فيه الزائدان وما انفصلا فيه . أما القسم الأول منه ما زاد حرفه الأول والثاني مثل « عَنجَرْد : المرأة الجريئة السايطة . وهذا ممثلة لها تنجرد للشر ، العين والنون زائدة^(٢) » . ومنه زاد حرفاه الثاني والثالث مثل « اسلنطع الشىء إذا انبسط وعرض ، وإنما أصله سطح وزيدت فيه اللام والسين معظما ومبالغة^(٣) » ومنه ما زاد حرفاه الثالث والرابع مثل « اُنْخَرَنْبِق : الساكت ، والنون والباء زائدتان وإنما هو من اَنْخَرَق وهو خَرَق الغزال ولزوقه بالأرض خوفا . فكان الساكت خرق خائف^(٤) » ومنه ما زاد حرفاه لأخيران مثل « اُنْخَاشَرَم وهي الأصوات ، والميم والراء زائدتان ، وإنما هو من خَشَّ ، وكذلك اَنْخَشَرَم الجماعة من النحل ، إنما سمي بذلك لحكاية أصواته^(٥) » . أما القسم الثاني فلم يأت منه إلا ما زاد ثالثة وخامسه ، مثل « عرندس : شديد . كل ما زاد فيه على العين والراء والدال فهو زائد وأصله عرد ، وهو الشديد^(٦) » .

وثالث الأصناف الزائد بثلاثة حروف وهو كلمات قلائل « عَظْمَيْس : جارية تارة حسنة القوام . وناقاة عظيميس : شديدة ضخمة ، والأصل في هذا عيطموس واللام بدل من الياء ، والياء بدل من الواو . وكل ما زاد على العين والياء والطاء في هذا فهو زائد ، وأصله العيطاء الطويلة ، والطويلة العنق^(٧) » . ويبدو أنه لا بد أن يكون أحد هذه الحروف الثلاثة الزائدة حرف علة ، كما في الكلمة السابقة وفي « الفتكرين وهي الشدائد . وهذا من الفتك وسائر زائد^(٨) » .

ورابعها المترجح بين الزيادة والوضع مثل « الدغفل : ولد الفيل . والدغفل : الزمان الخصب ... ومحمتمل أن تكون هذه من الذى زيد فيه الدال كأنه من غفل ،

(١) ١٤٤/٢ . (٢) ٣٧٣/٤ ، كذا ولعلها زائدتان .
 (٣) ١٥٩/٣ واضر ٤٥٧ ، ١١٦/٥ . (٤) ٢٥٣/٢ .
 (٥) ٢٤٨/٢ . (٦) ٣٧٣/٤ واضر ١٤٤/٢ ، ٢٥٤ ، ٤٣٢/٤ .
 (٧) ٣٧٢/٤ . (٨) ٥١٤/٤ .

وهم يصفون الزمان الطيب الناعم بالغفلة»^(١) و«أما الزمهرير فالبرد ممكن أن يكون وضع وضعا، وممكن أن يكون مما مضى ذكره، من قولهم ازهرت الكواكب، وذلك أنه إذا اشتد البرد زهرت إذن وأضأت»^(٢) و«مما وُضِع وضعا ولا يكاد يكون له قياس... الطرمساء: الظلمة، ويجوز أن تكون هذه الكلمة مما زيدت فيه الراء كأنها من طمس»^(٣).

وآخرها المترجح بين الزيادة والنحت، وسبق ذكره في النحت.

وقد أعطانا المؤلف أسباب زيادة الحروف حين قال^(٤): «ومما اشتق اشتقاقا قولهم للثقل الوخم القبيح الفحج: خَفَنَجَل. وهذا إنما هو من الخفج، وقد مضى لأنهم إذا أرادوا تشبيها وتقييحا زادوا في الاسم» وقال^(٥): «اسلنطح الشيء إذا انبسط وعرض وإنما أصله سطح وزيدت فيه اللام والنون تعظيما ومبالغة» وكرر هذا الكلام^(٦).

أما الموضوع فيحترس المؤلف بإزائه ويصرح بأنه ربما كان مشتقا ولم يصل هو إلى معرفته، يقول^(٧): «أما الذي هو عندنا موضوع وضعا فقد يجوز أن يكون له قياس خفي علينا موضعه. والله أعلم بذلك» ويكرر ما يشبه هذا القول^(٨). والسبب في هذا أن اشتقاقه خفي جدا^(٩) أو ليس ظاهرا^(١٠). والحق أنه يشك في هذا الصنف من الألفاظ يقول^(١١): «والأصل في هذه الأبواب [الموضوعة] أن كل ما لم يصح وجهه من الاشتقاق الذي نذكره فنظور فيه إلا ما رواه الأكابر الثقات. والله أعلم» بل ما رواه الأكابر الثقات لم يسلم من تجريحه.

(٢) ٥٥/٣.

(٤) ٢٥٤/٢.

(٦) انظر ٤٥٧/٣، ٣٧٢/٤، ٣٧٣.

(٨) ٥١٢/١، ٢٥٣/٢، ٣٤١.

(١٠) ١٦٠/٣.

(١) ٣٤١/٢.

(٣) ٤٥٩، ٤٥٨/٣.

(٥) ١٥٩/٤.

(٧) ١٤٦/٢.

(٩) ٣٧١/٢.

(١١) ١٤٤: ٢.

الاختصار :

برز في منهج المؤلف ميله إلى الاختصار ، فجلب عليه ذلك بعض الآثار التي ظهرت في تناوله للمواد . وقد صرح المؤلف بميله هذا كثيرا^(١) .

وأول هذه الآثار تركه بعض الصيغ حتى ظهرت المواد عنده صغيرة قصيرة . وثانيها عدم شرح بعض الصيغ التي يذكرها مثل الآدر والدسيس والزغبد والتفاح والضيبي وطسأ وغيرها .

وثالثها أنه كان يشرح الكلمة دون أن يذكرها مثل « الدال والهاء كلمة واحدة وهو المطر الضميف » يريد الدث ، ومثل « الجيم واللام والهاء ليس أصلا ولا فيه عربية صحيحة فإن كان شيء فالهاء مبدلة من حاء » ولا يتعرض لهذا الشيء المبدل .

والرابع اختصاره ما يقتبس من نصوص اللغويين قبله كما يتبين لنا بوضوح عند مقابلة نصوص العين والجمهرة عنده بما في أصلها .

وأخيرا عدم ذكره أسماء بعض اللغويين الذين يقتبس منهم وخاصة الخليل وابن دريد وابن السكيت وأبي عبيد ، اكتفاء بما قاله في مقدمة الكتاب . والحق أن الاختصار كان أمرا طبيعيا في كتابه للفرض الذي كان يرمى إليه والمنهج الذي اتبعه ، فهو لم يكن يريد أن يدون معجما يجمع المفردات اللغوية وإنما معجما يفلسف المشتقات اللغوية ويربط بعضها ببعض بواسطة أصول عامة . فالهدف الأول عنده استنباط هذه الأصول العامة أو المقاييس التي سمي الكتاب باسمها ، وإبانة كيف تفرعت الصيغ عنها .

وقد شد عن هذا الاختصار في بعض الأحيان النادرة في مثل كلامه عن بعض الأيام التي تعرض لها وخاصة في الجزء الأول من الكتاب^(٢) ، وفي تكريره بعض

(١) ٢٦٨/١ ، ٣٠٥ ، ١٢٣/٤ ، ٢٣٤ وغيرها .

(٢) ١١٧/١ ، ١٥٥ ، ٢٥٨ .

الصيغ في المادة الواحدة وكان هذا الشذوذ الثانى نتيجة لازمة لإحدى خصائص منهجه ، تلك هى إيراد أقوال اللغويين المختلفين وعدم اكتفائه بواحد أو اثنين منهم أو صب أقوالهم جميعها فى مجرى واحد .

ومن الظواهر التى نراها عنده وتمت بسبب إلى الاختصار عدم تعرضه للحروف والأدوات فى مواده إلا نادرا . ولكن سبب ذلك عدم تصرفها فلا مناسبة بينها وبين ما يريد فى كتابه .

النقد :

ابن فارس يتحرى الألفاظ الصحيحة ويجتنب المشوبة ولذلك كان ينص على كل أصل من أصوله التى يرتضيها بالصحة ، وما لا يرتضيه بالضعف أو الشذوذ أو غيرها . وجعله ذلك يعنى بإبانة العرب والمبدل الحروف وغيرها ، ويرد اللغات الضعيفة ولا يرضى إلا بكلام أهل البادية . وبلغ من تشدده فى ذلك أن رد بعض ما قد يخالفه الباحثون^(١) فيه ، وأن عنى بنقد اللغويين عناية كبيرة .

ونثر المؤلف آراءه فى نقد الألفاظ واللغويين فى صراحة وفى أدب فى أغلب الأحيان . فهو كثيرا ما يرمى خصمه دون أن يصرح باسمه ، مثل « الباء والياء والظاء كلمة ما أعرفها فى صحيح كلام العرب ولو [لا] أنهم ذكروها ما كان لإثباتها وجه . قالوا البيظ : ماء الفعل » « والخاء والضاد والفاء ليس أصلا ولا شغل به . ويقولون خَضِفَ إذا خضم ، والخَضَف البطيخ فيما يقولون » . فتراه غير بما أعرفها فى صحيح ، أو ليس أصلا ، أو يزعمون ، وكان يقول أيضا : ما أحسبها صحيحة^(٢) ، أو لامعول عليها ، أو غيرها أصح ، أو ليست بشيء ، أو إن ضحت ، أو لم أَرَبها رواية صحيحة ، أو كل هذا قريب من البطلان بعضه من بعض أو ما شابه ذلك .

(١) ٢١٣/٣ ، ١٧٤/٤ .

(٢) ٤٧/١ ، ٣٥٩ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٥ ، ٤٠٦ ، ٤٧٠ ، ٢٥١/٢ .

وكان يصرح أحيانا بأسماء من يتقدم . وأولهم مرجعه الأول الخليل وكثيرا ما كان يوجه النقد إلى العين لا الخليل مباشرة ، « وفي كتاب الخليل : الترفة : الهنة في الشفة العليا . وهذا غلط إنما هي التفرة » . أو « وفي الكتاب المنسوب إلى الخليل التلم . . . وما في ذلك شيء يعول عليه » . وقد يقول « وقد ذكر عن الخليل طخطط السحاب انضم بعضه إلى بعض . . . وهذا إنما يحتاج في تصحيحه إلى حجة » . وعلل الشك في العين باحتوائه على ألفاظ غريبة قال^(١) : « وقد ذكر عن الخليل . . أن العكنكع المذكور الخبيث من السعال . . وأرى كتاب الخليل إنما تطامن قليلا عند أهل العلم لمثل هذه الحكايات » .

ومهما يكن الحال فابن فارس يقول : « وحكى بعضهم عن الخليل أنه قال هو خنأب مكسورة الخاء شديدة النون مهموزة ، وهذا إن صح عن الخليل فالخليل ثقة^(٢) » ويقول عن كلمة ضعيفة مروية عن الخليل^(٣) : « وما أحسب هذا من كلام الخليل » مما يدل على تعظيمه له .

ولكن أقسى ما وجه من نقد كان لابن دريد ، رماه بالتوليد « والذي قاله ابن دريد في الجنب : أنه ذو الشغب فجنس من الإبدال يولده ابن دريد ويستعمله » والتدليس^(٤) « وأعجب منه اللغة اليمانية التي بدلسها أبو بكر محمد بن الحسن الدريدي » والغلط « قال ابن دريد : وكان الأصمعي يدفع قول العامة هذا مجانس لهذا ، ويقول ليس بعربي صحيح . وأنا أقول : إن هذا غلط على الأصمعي لأنه الذي وضع كتاب الأجناس وهو أول من جاء بهذا اللقب في اللغة » ، وقال « وليس لما ذكره ابن دريد أن الشغنة الكارة أصل ولا معنى » . وقال « الجيم والفاء والزاء لا يصلح أن يكون كلاما إلا كالذي يأتي به ابن دريد من أن الجفز السرعة . وما أدري ما أقول » . وتهكم به « فأما أبو بكر فإنه ذكر ما أرجو أن يكون صحيحا وأراه قد أملاه كما ذكره حفظا فقال جمع يجمع جمعا إذا لم يشته الطعام . قال : وأحسبه

(٢) ٢٢١/٢ .

(٤) ٣٠٧/٤ .

(١) ١٢/٤ .

(٣) ٣٤٦/١ .

من الأضداد لأنهم ربما سموا الرجل النهم جمعا . قال بسوق قال جمع فهو مجموم إذا لم يسته أيضا . هذا قول أبي بكر ، واللغات لا تنجي بأحسب وأظن » وسمى ألفاظه التي شك فيها طرائف وأعاجيب وهنوات « القاف والعين والزاء ليس فيه إلا طريقة ابن دريد قال : قمرت الإناء ملأته » و « قال ابن دريد : الخرف الخطر باليد عند المشي وهذا من أعاجيب أبي بكر » ورماء بالتوليد في أبواب معينة قال : « الدال والحاء والزاي ليس بشيء وقال ابن دريد الدحز : الجماع . وقد يولع هذا الرجل بباب الجماع والدفع وباب القمش والجمع » .

ولكن هذا كله لا يمنعه من الاعتراف بصوابه حين يعتقد أنه على صواب قال « فأما قولهم لصاحف الصوت إنه لحسن الجِرم فقال قوم : الصوت يقال له جرم . وأصح من ذلك قول أبي بكر بن دريد إن معناه حسن خروج الصوت من الجرم » . بل يرجع رأيه على الخليل أيضا قال : « فأما قولهم برذونة رغوثة قد اختلف فيه . فكان الخليل يقول : الرغوثة : كل مرضعة وذكر قول طرفة :

ليت لنا مكان التلك عمرو رغوثة حول قبتنا تخور

وكان ابن دريد يقول : فصيل في معنى مفعولة لأنها مرغوثة ، يريد أنه يرتضع لبنها ، ولعل هذا أصح القولين » .

وقد الكأى أيضا ، قال « قال الكأى : ثمغة الجبل : أعلاه ، بالثاء . قال الفراء : والذي سمعت أنا ثمغة » « ومثله [في عدم الصحة] ما حكى عن الكأى : تر الرجل عن بلاده : تباعد ، وأتره القضاء : أبعد » .

وتقد ابن الأعرابي والمفضل وأبا عبيدة والفراء وأبا عبيد وأبا إسحاق الزجاج والشيباني وأبا زيد والأصمعي . واتبع في النقد طرقا ثلاثة : إصدار الحكم بالضعف كما رأينا في أكثر ما سبق ذكره ، والمقارنة المجردة مثل « ويقال منه امرأة سيفانة . . . قال الخليل بن أحمد : لا يوصف به الرجل . وحدثني علي بن إبراهيم عن علي بن

عبد العزيز ، عن أبي عبيد عن الكسائي : رجل سيفان وامرأة سيفانة « والمقارنة مع الترجيح سواء اعتمد على لغوى آخر مثل « وقول ابن محكان :

فَنَشْنَشَ الْجِلْدَ عَنْهَا وَهِيَ بَارَكَةٌ كَمَا تَنْشَنَشُ كَرْنَا قَاتِلَ جَلْبَا

ففيه روايتان : رواه ابن الأعرابي قاتل بالقاف ، ورواه الأصمعي بالقاف ، وكان يقول : السلب : لحاء الشجر ، وبالمدينة سوق السلايين . فذهب إلى أن القاتل هو الذى يقتل الساب . فسمعت على بن إبراهيم القطان يقول : سمعت أبا العباس أحمد ابن يحيى ثعلب يقول : أخطأ ابن الأعرابي ، والصحيح ما قاله الأصمعي « أو اعتمد على نفسه مثل « عن أبي عبيد عن الأصمعي قال : ربما سموا عود الطيب رندا ،^١ يعنى الذى يُتَبَخَّرُ به قال : وأنكر أن يكون الرند الآس . وقال الخليل : الرند : ضرب من الشجر يقال هو الآس ... فأما قول الجعدى :

أَرْجَاتٍ يَفْضُنُ مِنْ قَضْبِ الرُّنْدِ لِـ بِشْفَرٍ عَذْبٍ كَشُوكِ الرُّيَالِ
فإنه يدل على أن الرند ليس بالآس .

المجاز :

ومن الظواهر البارزة فى المقاييس عناية المؤلف بالمبارات المجازية وهو ينبه عليها ويصرح بأنها من المجاز أو المستعار أو المشبه أو المحمول ، وقد يضمها فى آخر المادة . قال فى آخر مادة دعو : « ويحمل على الباب مجازاً أن يقال : دعا فلاناً مكان كذا إذا قصد ذلك المكان ، كأن المكان دعاه . وهذا من نصيب كلامهم قال : ذو الرمة :

دَعَتْ مَيَّةَ الْأَعْدَادُ وَاسْتَبَدَلَتْ بِهَا خَنَاطِيلَ آجَالٍ مِنَ الْوَيْنِ خُذْلَ «

وقال فى أول مادة « ذوق » : « الذال والواو والقاف أصل واحد ، وهو اختبار الشيء من جهة نظم ثم يشتق مجازاً فيقال ذقت المأكول أذوقه ذوقاً وذقت ما عند فلان اختبارته .

أما عن المستعار فقال في آخر مادة « رجل » قبل الشاذ فيها : « فأما قولهم ترجل النهار : إذا ارتفع ، فهو من الباب الأول كأنه استعارة أى أنه قام على رجله . وكذلك رجلت الشعر هو من هذا كأنه قوًى . والرجل مشتق من هذا أيضا لأنه إذا نُصِب فكَأَنه أقيم على رجل » وقال في آخر مادة « رجم » : « والذي يستعار من هذا قولهم رجعت فلانا بالكلام إذا شتمته » وابن فارس يضع المستعار في آخر مواده في أغلب الأحوال .

والمشبه قال عنه : « فأما قولهم لما ابيض ظهره من الدواب أرخل فهو من هذا أيضا لأنه يشبه بالدابة التى على ظهرها رحالة والرحالة السرج » وقال : « والأرحاء الأخراس وهذا على التشبيه أى كأنها تطحن الطعام ، ويقال على التشبيه أيضا للقطعة من الأرض الناشزة على ما حولها مثل النجفة رحي » والمؤلف يضع هذه التشبيهات قبل الاستعارات .

وأخيرا المحمول « الزاء والمهزة والميم أصل يدل على صوت وكلام ، فالزأمة : الصوت الشديد . . . ومما يحمل عليه الزأم الذعر ، ويقال أزامته على كذا أى أكرهته » وقال : « الحلم صفار : القردان . والحلمة : دويبة . والمحمول على هذا حلمتا الثدى » .

كل هذه الأنواع المجازية تميل إلى تأخيرها في المواد فلا يضع بعدها إلا الشاذ عن أصوله . وربما لا يصرح المؤلف بأن الصيغة التى يتناولها مجازية ، ولكنه يشير إلى ذلك بعبارة نفهم منها ما يريد ، يقول : « خزمت البعير : إذا جعلت فى وتره أنفه خزامة من شعر ، وعلى هذا القياس يسمى شجرة من الشجر خزمة وذلك أن لها لحاء يفتل منه الحبال ، والحبال خزيمات » فعبارة : وعلى هذا القياس ، تفهمنا معنى التشبيه وخاصة أنه شرحه بعد ذلك .

ويتصل بهذه العبارات المجازية الأساليب الخاصة مثل « ما بالدار دُعوى » و « هو لك منى على حبل الذراع . . . ذرع لى فلان شيئا من خبر » وما يضاف إلى أم وابن وأمثال ذلك . فقد عنى به المؤلف كما عنى به ابن دريد من قبل .

الظواهر في المواد : تعدد الأقوال :

أول الظواهر التي نراها في مواد المقاييس اشتغالها على أقوال متعددة لكثير من اللغويين كأنما يريد المؤلف أن يأتي لأصوله التي استنبطها بالأدلة المتنوعة من مراجع مختلفة ، حتى لا يتهمه أحد بأنه يسير في ركاب واحد أو اثنين من العلماء . فكثرت الأقوال التي نجدها عنده ولا نجدها عند الخليل وابن دريد على الرغم من ميله إلى الاختصار . بل انفرد ببعض ألفاظ دون بقية المعاجم^(١) ، لأن المراجع التي أخذها منها من الرسائل الصغيرة لم يصل إلينا كثير منها .

وقد أورد في كثير من الأحيان أقوال اللغويين دون نسبة صريحة اكتفاء بعبارة مبهمه مثل قالوا ، ويقال ، وقيل . ومهما يكن من أمر فإنه أكثر من الخليل وابن دريد احتفالا بأقوال غيره من اللغويين وأكثر تصريحاً بأسمائهم . فهو قريب الشبه ببعض الشيء بالقالى .

وعنى بإيراد أقوال الخليل وابن دريد خاصة إلى جانب غيرها من اللغويين . وسمى العين والجمهرة « الكتابين » فبناء أسك موجود « في الكتابين » ، وثب « كلمة ليست في الكتابين » و « ثم ... لم أجده في الكتابين » . ولكن عنايته بالخليل أكثر وثقته به أكبر كما يتضح من المقدمة ومن المواد ، إذ يلتزمه ويأخذ معظم ما في مواد أحيانا منه دون أن يشير^(٢) إلى ذلك ، ومع التصريح كثيرا ، كما يظهر من فهرس الأعلام الذي ألحقه بحقق الكتاب به . وكان يحافظ على النص أحيانا ؛ ويتصرف فيه بما لا يغير معناه في أحيان أخرى ، إذ كان أميل إلى الاختصار^(٣) ، وكان يميل إلى أن يزيد فيه ما يوضح مقياسه . وأدى ذلك إلى وجود

(١) ١٠٦/١ ، ١٧٩ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٤٩٦ وغيرها .

(٢) انظر قف وكس وعش وغيرها في العين والمقاييس .

(٣) انظر عقف ، عغب ، عقل في كتابيهما .

بعض عبارات منسوبة إلى الخليل غير موجودة في نسخة العين المطبوعة^(١) ، إلى جانب اضطراب نسخ هذا الكتاب . وكذا كان حال المؤلف مع ابن دريد حتى في إيراد بعض أشياء ليست في النسخة المطبوعة من الجمهرة . ولم يفد المؤلف من مواد الخليل وابن دريد وحدهما بل من شواهدهما أيضا فأكثر من الاستعارة منها وإن جدد في بعضها ، وحذف بعضها الآخر اختصارا .

وعنى المؤلف بعض الشيء بالدخيل من الألفاظ حتى يبين أنه خارج عن أصوله التي لا ينقاس لها إلا اللفظ العربي الصميم . وكان يحكم بالتعريب وينبه أحيانا على اللغة التي عرب اللفظ منها ، ويأخذ ذلك من الخليل أو ابن دريد أو غيرها دون أن يبين إلى من رجع في حكمه . وبخلاف ذلك كانت عنايته بلغات القبائل العربية ضئيلة ، وترك أكثر ما ذكره الخليل وابن دريد منها^(٢) . وسبب ذلك أنها لا تتصل بالهدف الذي يرمى إليه ، وشكه في كثير منها ، وخاصة ما نسب إلى اليمين لعدم اتساقه مع أصوله^(٣) . وكان من أثر ذلك أن نقد اللغات اليمنية التي أتى بها ابن دريد نقدا مرا ، وحذف كثيرا مما ذكره الخليل منها ، ولم يبق إلا ما سار على أصول العربية الشمالية^(٤) . وينطبق القول نفسه على أعلام الأشخاص والقبائل والأماكن فهي قليلة عنده .

مآخذ:

أهم ما يؤخذ على مقاييس ابن فارس صعوبة ترتيبه وما أدى إليه من اضطراب ، ونعالج ذلك في مآخذ المدرسة كلها . أما هنا فأشير إلى مآخذ لا تتصل به مثل اضطرابه في تقسيم المواد بحسب أصولها فكثيرا ما أتى بأشياء تتصل بالأصل الثاني في القسم الأول ، والثالث في الثاني وما إلى ذلك . ولعله لو جعل لكل قسم منها رقما يسير

(١) اضطرعقم ، عقل ، جعن ، في الكتانين .

(٢) ٢٥٢/٢ ، ٢٧٧ ، ٣٣٤ ، ١١٥/٣ .

(٣) ٢٨٥/٢ ، ٢٤١/٣ ، ٢٨٥ .

(٤) ٤٠١/٢ ، ٢٣٥ ، ٣١٣/٣ .

موضع أصله ما اضطرب . وعلى هذا النهج تسير المعجمات الغربية الحديثة ، والمعجم الكبير الذى يخرج المجمع اللغوى .

وأوقعه ميله إلى الاختصار فى عدة أمور تؤخذ عليه ، مثل عدم شرح بعض الألفاظ وعدم نسبة ما يقتبسه إلى صاحبه ، وتصرفه فيه لاختصاره ، وإن حافظ على المعنى . وسبب كل ذلك غرضه الذى كان يرمى إليه ومنهجه . ولكننا نعد من حسناته أنه نسب الألفاظ النادرة أو التى انفرد بها بعض الرواة إلى قائلها .

وكان من آثار ميله إلى إيراد أقوال كثير من اللغويين فى اللفظ الواحد أن كرر المعنى الواحد لبعضها مع نسبة كل واحد منها إلى لغوى مختلف فى كل مرة . بدون أية زيادة^(١) . وكرر ذات مرة إحدى مواده مرتين بدون سبب ظاهر^(٢) .

ومجمل القول فى المقاييس أنه ليس معجما عاما للغة ، وإنما هو معجم خاص يدافع عن فكرة بعينها ، فتشكل منهجه وفقا لها . ولكنه برغم ذلك أفاد المعاجم العربية فى المادة والمنهج . أما المادة فقد أتى فيها بأشياء كثيرة ليست عند الخليل وابن دريد اللذين سبقاه فى التأليف ، وإن كان معاصروه يفوقونه كثيرا فى هذه الناحية كالتعالى والأزهرى . وأما المنهج فقد طرح فكرة التقاليب للمرة الأولى ، ونظم الأبواب تنظيما يكاد يكون محكما ، وقدم للمعجمات فكرتى الأصول والنعت اللتين أفاد منهما خاصة الصفاتى فى العباب والسيد مرتضى الزبيدى فى التاج ، كما قدم لهم أيضا نقده لألفاظ السابقين من أصحاب المعاجم .

(١) ١٧/١ ، ٣٧٣/٤ وغيرهما .

(٢) ٤٩٨/١ ، ٤٩٩ .

الفصل الثالث

كتاب المجمل

لأحمد بن فارس

دل كتاب المقاييس على نضج الدراسات اللغوية وبلوغها مرتبة التصنيف على أسس فلسفية لغوية ، ولكنه لم يحز من الشهرة ما حازه رفيقه « مجمل اللغة » للمؤلف نفسه . ويشترك الكتابان في المادة التي يحتويان عليها ، على وجه الإجمال في المجمل ، ونوع من البسط في المقاييس ، ولكنهما يختلفان في طريقة عرض هذه المادة . وذلك هو الخلاف الأكبر بينهما تدور حوله خلاقات واتفاقات أخرى كلها نابعة من الهدف الذي رمى إليه المؤلف في كل منهما .

فالمقاييس كما رأينا لم يكن معجماً لغوياً أو بعبارة أدق لم يكن يرمى إلى مجرد جمع اللغة وتصنيفها في مواد مرتبة ليسهل على من لا يعرف معنى لفظ من الألفاظ البحث عنه ، ومعرفة ما يجمل ، وإنما كان يرمى إلى استجلاء أصول المواد .

هدفه :

أما المجمل فلا ينظر فيه إلى شيء من ذلك ، وهمه الأوحدهم المعاجم الخالصة : الجمع والترتيب ، ومُنَاه تيسير الوصول إلى ما يريد الباحث . ولكن أمنية التيسير والتقريب دفعته إلى طريق خالف فيه من قبله من أصحاب المعاجم . فالتيسير الذي دفع ابن دريد قبلاً إلى اطراح ترتيب الخليل ، دفع ابن فارس إلى مخالفة الاثنين لافي الترتيب بل في الميدان الآخر للمعاجم أعنى به ميدان الجمع . فلم يجمع المواد والصيغ والشواهد ويستكثر منها جهده بل أراد فيها الإجمال ، لأن الإكثار رمى بسابقه في أحضان الاضطراب والتشعب .

وقد صرح المؤلف بكل ذلك في مقدمة كتابه حين قال ^(١) « فإنك

(١) انظر أيضاً ١/٢٧ ، ١٣٠ .

لما أعلمتني رغبتك في الأدب ومحبتك لعرفان كلام العرب ، وأنتك شامت الأصول
الكبار ، فراعك ما أبصرته من بعد تناولها وكثرة أبوابها وتشعب سبلها ،
وخشيت أن يلفتك ذلك عن مرادك ، وسألتني جمع كتاب فيه ، يذلل لك
صعبه ويسهل عليك وعره ، أنشأت كتابي هذا بمختصر من الكلام قريب ، يقل
لفظه وتكثر فوائده ، ويبلغ بك طرفا مما أنت ملتصقه « ولذلك سماه المجمل .

كذلك رمى ابن فارس في مجمله إلى تدوين الواضح والمشهور والصحيح من
الألفاظ حسب . أما الغريب وغير الصحيح ، فلا عناية له به . وذكر ذلك صراحة
في أول كتاب الجيم قال : « وقد ذكرنا فيه الواضح من كلام العرب والصحيح منه
دون الوحشي المستنكر ، ولم نأل في اجتناء المشهور الدال على غريب آية أو تفسير
حديث أو شعر . والمتوخى في كتابنا هذا من أوله إلى آخره . . . ذكر ما صح من
ذلك سماعا ، أو من كتاب لا يشك في صحة نسبه ، لأن من علم أن الله تعالى عند مقال
كل قائل فهو حري بالتخرج من تطويل المؤلفات وتكثيرها بمستنكر الأقاويل
وشنع الحكايات وبُنيّات الطريق . فقد كان يقال : من تتبع غرائب الحديث
كذب . ونحن نعوذ بالله تعالى من ذلك وإياه نسأل التوفيق للصدق ، وإليه نرغب
في الصلاة على محمد وآله . » وقال في آخر المجمل : « اقتصرت على ما صح عندي سماعا
ومن كتاب صحيح النسب مشهوره ولولا توخى ما لم أشكك فيه من كلام العرب
لوجدت مقالا . » ويظهر من العبارتين السابقتين أن توخيه الصحة كان من الأمور
التي دفعته إلى الاختصار والإجمال ، ولولا ذلك لوجد متسعا للقول والاستكثار
بالمستنكر والشنيع .

مراجعته :

ذكر المؤلف في صدر باب الهمة أسماء اللغويين الذين رجع إليهم وهم كثيرون
وأشهرهم الخليل والأصمعي وأبو عبيدة وأبو زيد وأبو عمرو الشيباني وأبو عبيد
وإبن دريد الأزدي ، وقال عنهم : « دخل كلام بعضهم في كلام بعض ، ولم يعد ما ألفناه
في كتابنا هذا مقال جماعتهم وإن كان أحدهم قد زاد في التصريف والشواهد على الآخر . »

ويتضح من ذلك أنه لا يدعى لنفسه جمعا أو قياما بمحاولات للتعرف على ما لم يعرفه العلماء قبله من الفاظ ، وإنما يعتمد اعتمادا واضحا عليهم مكتفيا بجهودهم في ذلك الميدان .

منهجه :

اتبع المؤلف في هذا الكتاب الترتيب الذي اتبعه في المقاييس بدون أدنى تغيير فلا حاجة بنا إلى وصفه ثانية ولا إلى وصف الكتاب نفسه ، ما عدا نظرة سريعة على المقدمة ثم نحلل مادتي « عقق وهقع » :

وصف المقدمة :

يستهل الكتاب بمقدمة في صفحة واحدة بين فيها هدفه في الكتاب وسبب تسميته بالجميل والخصائص التي يمتاز بها ومنهجه فقال : « فمن مرافق هذا الكتاب قرب ما بين طرفيه وصغر حجمه ومنها حسن ترتيبه ، وفي ذلك توطئة سبيل مذاكرة اللغة ، ومنها أمانة قارئه المتدبر له من التصحيف ، وذلك أني خرجته على حروف المعجم فجعلت كل كلمة أولها همزة في كتاب الهمزة ، وكل كلمة أولها باء في كتاب الباء حتى أتيت على الحروف كلها . فإذا احتجت إلى الكلمة نظرت إلى أول حروفها فالتمستها في الكتاب للموسوم بذلك الحرف فإنك تجددها مصورة في الحاشية ومفسرة من بعد » .

ومن الطبيعي أن الكتاب الأول في المعجم « كتاب الهمزة » وقد صدره المؤلف بذكر المراجع التي روى عنها . ولا يريد بذلك أنها مراجعه في كتاب الهمزة وحده بل في الكتب كلها التي يتألف منها المعجم . وكما صدر المؤلف حرف الهمزة بالمراجع صدر بعض الحروف الأخرى بقواعد تتصل بها .

تحليل المواد :

يفتح ابن فارس المادة الأولى بما افصحها به التحليل مرتبا ومختصرا « عقق

الرجل عن ابنه يعق عنه : إذا حلق عنه عقيقته ، وذبح للمساكين شاة . والشاة المذبوحة والشعر كلاهما عقيقة ، ولا تكون العقيقة إلا الشعر الذي يولد به ، وهي العقة أيضا » : ويرى الباحث أن ابن فارس حذف الشواهد الحديثة والشعرية اختصارا .

ويقول : « وعقيقة البرق : ما يبقى في السحاب من شعاعه ، وتسمى السيوف عقائق تشبها بها » والعبارة الأولى من العين ، والثانية من « الجمهرة » ، وحذف الشاهد الشعري أيضا .

ويقول « انق البرق : إذا تسرب في السحاب ، وهذى سحابة عقاقة » وأولاهما عن الخليل أيضا بالنص وثانيتها عن ابن دريد .

« والعقيق : خرز ، وواد بالحجاز » والمعنيان من الخليل بتصرف وجمع وإيجاز ، ولا تذكر الجمهرة والمقاييس غير المعنى الثاني مع شاهد مأخوذ من الخليل أيضا .

« وانق الفبار : سطع » عن الخليل وهو في المقاييس أيضا مع شاهد مأخوذ من رجز المعجاج فيها . ولم يورد ابن دريد هذا التفسير أيضا .

ويترك هذا الفعل المزيد بحرفين إلى المزيد بحرف واحد « وأعقت الحامل : إذا نبتت العقيقة في بطنها على ولدها ، وهي معق وعقوق ، وجمع العقوق هذه عقق » . وهذا التفسير هنا وفي المقاييس مأخوذ بالنص تقريبا عن الخليل . أما ابن دريد فخالف الخليل في ظاهر عبارة التفسير ، وإن وافقه في حقيقة مدلولها .

وقد يبحث عن أصل المادة ، كما هي طريقته في المقاييس « قال بعضهم : وأصل العق الشق ، يقال شق ثوبه وعقه ومنه العقوق » ويظهر من المقاييس أن بعضهم المشار إليه هنا هو الخليل وإن كان هناك بعض الشك في صحة هذه النسبة . وعلى أية حال فالأصل متفق عليه عند الجميع .

ثم زيادة عما في العين والجمهرة والمقاييس « وعق الرجل بسهمه في الهواء ويقال

إنما هي عَنَى تعقية « ويلاحظ أنه لم يفسر هذه الصيغة الزائدة وذكر القول الثاني فيها ليطل عدم وجودها في المعاجم السابقة .

ويرجع إلى الخليل « وهُتَقَ في قوله ذق عَقَق^(١) هو العاق وجمعه عَقَقَة »
والعبارة كلها مختصرة من العين وهي تفسير لقول أبي سفيان لحزرة الشهيد في موقعة
أحد كما أبان الخليل .

ثم زيادة أخرى « والعقوق : مكان ينشق عن أعلاه النبت والجمع أعقة »
وهذا التفسير موجود في المقاييس أيضا ، ولكنه لم يذكر الجمع هناك .

ومَثَل لا يوجد إلا في المقاييس أيضا « وكلفتني الأبلق العقوق مثل لما لا يكون
لأن الأبلق ذكر والعقوق الحامل . ويقال : إن العتاق الحمل نفسه ، ويكسر أوله .
وقيل : إن الأبلق العقوق هو الصبح ، لأنه ينشق » والتفسير مجمل هنا ، أما المقاييس
فيفصله ، ويبين أن التفسيرين مختلفان بحسب مثلين مختلفين هما ما ذكر هنا ، وثانيهما
أشهر من الأبلق العقوق ، وهو الذي يستقيم من تفسيره بالصبح .

وتفسير آخر للعقوق ينفرد به الجمل « وكان بعضهم يقول إن العقوق الحائل
أيضا ، وذهب إلى أنه من الأضداد » .

ثم صيغتان يشترك فيهما مع المقاييس « وعواق النخل : رواده ، وهي فلان
تنبت معه ، ويقال : إن الحقيقة الماء القليل في بطن الوادي » ولكن تفسير أولاهما
في المقاييس أطول وأوضح ، ويستشهد على ثابتهما بيت من شعر كثير ، ويبين
طريقة اشتقاقها .

وصيغة من ابن دريد « والعقة : الحفرة في الأرض ، قاله الدريدي » .
وتحتم المادة بصيغة تشابه مقلوبها « ويقال أعق الماء ، كما يقال أقع ، إذا
ملح » . ويوجد ما يشبه هذا في الجمهرة والمقاييس .

وتبين لنا هذه المادة أن الجمل والمقاييس يتفقان في أكثر الصيغ التي يذكرانها

(١) في الأصل : ذوق عَقَق . تحريف .

ثم ينفرد كل منهما بأشياء ولكن ما انفرد به المقاييس هنا أكثر مما ينفرد به الجمل . ويعتمد الاثنان على العين والجمهرة اعتمادا كبيرا ، وخاصة العين . ولكنهما يأتیان أحيانا بصيغ لم يوردها الخليل ولا ابن دريد ، وقد ينفرد الجمل وحده بصيغة لم تأت فيها جميعا . ويتصرف الجمل في اقتباساته من العين والجمهرة ، فيجمع الأقوال المختلفة ويختصر ويحذف الشواهد ، وقد يغير في العبارة ، والمقاييس أكثر عناية بالأمثال . وأخيرا يتفق الجمل مع المقاييس في ذكر الصيغ التي تتفق مع مقلوبها في المعنى في آخر المادة ، مثل أقع وأعق .

أما المادة الثلاثية « هقع » فيختصرها ابن فارس من الخليل وابن دريد ويستهلها بقوله : « الحقعة : نجم من منازل القمر » وهي بالنص في المقاييس ، وقد اختصرها من العين .

« والحقعة : دائرة » وهذا التفسير محل ، فالحقعة كما يقول في المقاييس « دائرة تكون بزور الفرس » وهي أوضح من ذلك في العين .

وتحتم المادة بتفسير موجود عند ابن دريد « يقال : اهتقع لونه مثل امتقع » والعبارة نفسها في المقاييس والجمهرة .

ولم يذكر المؤلف في الجمل الشاهد الموجود في المقاييس والعين ، كما لم يذكر كثيرا من الصيغ التي انفرد بها ابن دريد دون الخليل واكتفى بما اتفقا عليه ، ما عدا ما ذكره أبو زيد . ويظهر لنا في هذه المادة أن الاختصار قد يبلغ بابن فارس إلى مرتبة الإخلال بالتفسير .

ظواهر : الاختصار :

حين نحاول أن نتبين الظواهر التي تبرز في الجمل ، وقد تميزه عن المعاجم الأخرى نرى أولها وأهمها الإجمال والاختصار . ويتضح هذا بصورة ملموسة في حجم

الجزء المطبوع ، فهو ٣١٩ صفحة من القطع الصغير ، تصل إلى باب الدال واللام .
 في حين أن هذا القدر من المواد يشمل من المقاييس الجزء الأول (وقدره ٥١٣
 صفحة من القطع المتوسط) و ٢٩٨ صفحة من الجزء الثاني ، أى حوالى ٨٣٢
 صفحة . وفى سبيل هذا الإجمال لجأ المؤلف إلى حذف الشواهد والاقتصار على
 المشهور منها إن أوردته ، واختصار التفسيرات ، وعدم تتبع الاختلافات ، أو جمعها
 فى قول متحد ، والإقلال من الصيغ ، وذكر المعروف منها حسب . وكل ذلك
 يعترف به المؤلف فى مقدمة الكتاب ، وفى تضاعيفه أيضا . وقد أخل بهذا القصد
 فى الصيغ التى تعدد معانيها إذ كرر الصيغة مع كل معنى جديد . وكان الأولى به
 ألا يكررها ما دام يريد الاختصار ، ويكتفى بذكرها مرة واحدة ، ويعقبها بالمعنى
 المختلفة مثال ذلك بقول فى مادة « عوهج » ، « الموهج : ظبية حسنة اللون .
 والموهج : النعامة . والموهج : الناقة الفتية . والموهج : الحية » ، ويقول فى مادة
 « عنق » « الموهق : الغراب الأسود الجسيم . والموهق : البعير الأسود .
 والموهق : اللازوردى . والموهق : فحل كان فى الزمن الأول . والموهق : الثور
 الذى لونه إلى السواد . والموهق : الخطاف الجبلى الأسود ... والموهق : خيار
 النبع . والموهق من الظباء : الطويلة المديدة ، وهو بدل من الجيم فى الموهج ، قاله
 ابن الأعرابى . ويتضح الفرق بارزا حين نقرن هذه العبارة بما يقوله مؤلف آخر
 كان يريد الاختصار أيضا ، ذلك هو الفيروز آبادى فى قاموسه يقول : « والموهج :
 الطويل العنق من الظلمان والنوق والظباء ، والناقة الفتية ، والطويلة الرجلين من
 النعام ، والظبية فى حقونها خطتان سوداوان ، وفحل إبل كان لمهرة » .

ومما يتنافر مع الإيجاز الذى ينشده ذلك السند الطويل الذى كان يصدر به
 بعض الألفاظ ، وكان من حقه أن يكتفى بسرده للمراجع فى مقدمة الكتاب ،
 ولا يحمل المعجم نفسه عنعنات طويلة^(١) .

(١) انظر ١٧٧ ، ٢١٦ وغيرهما .

الصحيح :

الظاهرة الثانية في الأهمية عناية المؤلف بالصحيح من الألفاظ وحده كافي أقواله السابقة ، واشتهر المؤلف بذلك فقال عنه السيوطي^(١) : « وكان في عصر صاحب الصحاح ابن فارس فالتزم أن يذكر في معجمه الصحيح » . وجعلته هذه النظرة يقتصر على الواضح المعروف من الصيغ والألفاظ ، ولا يتسكّر ويغرب ، أي أن التزامه الصحة كان من العوامل التي دفعت به إلى الاختصار وعدم ذكر الغريب من الألفاظ . ودفعه هذا أيضاً إلى نقد ما شك فيه يقول : « ذكر بعضهم أن التشعة القليل من اللبن . يقال ما بقي في الإناء تشعة ، ولم أسمعها وفيها نظر » ويقول : « وقال بعضهم : التحسب : دفن الميت تحت الحجارة قال : غداة ثوى في الرمل غير مُحسَب » وهذا فيما أحسب غلط لأن المحسب الموسد » ويقول « يقال : جاء فلان وفي رأسه خُطّة ، والجمامة تقول خُطيّة ، وهو خطأ » وقد بصرح بأسماء اللغويين الذين يتقدم فيقول^(٢) : « قال ابن دريد : القرب : الصلابة والشدة . قَرُب الشيء : صلب ، لغة يمانية قال : ولولا حسن الظن بأهل العلم لترك كثير مما حكاه ابن دريد » ويذكرنا قوله هذا بما كان يقوله عنه في المقاييس . ويقول « المُنْقَب : الطريق العظيم ، قاله أبو عمرو ، والصحيح المُنْقَب » ويقابل بين أقوال اللغويين المختلفة مثل « أخبرنا القطان عن علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد عن الفراء عن الكسائي : ثَمَنَةُ الجبل : أعلاه بالثاء . قال الفراء : والذي سمعت أنا نَمَنَةً بالنون » . ولكن النقد في الجمل قليل هزيل بالنسبة لما في المقاييس ، بل يذكر المؤلف في الجمل أشياء كثيرة مما نقده في المقاييس .

ومهما يكن من أمر فقد أخل المؤلف بالتزامه الصحة أيضاً ، فأورد أنواعاً تتنافى معها . أورد المولد مثل قوله في الجمل : « الحذقة : إظهار الحذف وإدعاء أكثر

(١) الزهر ١/ ٥٠ .

(٢) الزهر ١/ ٥٦ .

« مما عندك » ويقول عنها في المقاييس : أظنها ليست عربية أصالية وإنما هي مولدة » وأورد الإسلامى مثل « قال ابن الأعرابى : لم يسمع قط فى كلام الجاهلية ولا فى شعرهم فاسق » . وهذا عجيب ، وهو كلام عربى ولم يأت فى شعر جاهلى « وقد نتسامح فى كل هذا ، ولكننا لا نتسامح فى روايته المريب فى رأيه يقول : « يقال الأترور : الغلام الصغير فى قوله * من عامل الشرطة والأترور * » ويقول عنها فى المقاييس : « وكذلك قولهم إن الأترور الغلام الصغير . ولولا وجدائنا ذلك فى كتبهم لكان الإعراض عنه أصوب . وكيف يصح شيء يكون شاهده مثل هذا الشعر :

أعوز بالله وبالأمر من عامل الشرطة والأترور »

ويقول : « التلام : التلاميذ أسقطت الدال ، والتلام : غلمان الصاغة ، ولا واحد لم » ويقول عنها فى المقاييس : « التاء واللام والميم ليس بأصل ولا فيه كلام صحيح ولا فصيح . قال ابن دريد فى التلام : إنه التلاميذ ، ومافى ذلك شيء يعول عليه » . ويقول « تاخت الإصبع مثل ثاخت » ويقول فى المقاييس « ذكر فى كتاب الخليل حرف أراه تصحيفا قال : تاخت الإصبع فى الشيء الرخو . وإنما هذا بالتاء ثاخت » . وأمثال ذلك كثيرة ، مما يدل على نضج النقد فى المقاييس .

اللغات والمغرب :

ولم ينس ابن فارس أن يعنى — كغيره من اللغويين — باللغات الواردة فيما يتناوله من ألفاظ ، وبالمغرب والدخيل منها والتنبيه عليه . فنراه يقول : « وأهل اليمن يقولون جَعَّ الشيء : إذا بسطه أو سحبه . قال ويسمون القشاء الجَعَّ ، كذا قال ابن دريد » فيأخذ لغات اليمن عن الذى أكثر منها (ابن دريد) ويقول : « الحجة العين بلفظ اليمن » . ويقول : « قال ابن دريد : الجَفَز : السرعة فى لغة اليمانيين ... قال ابن دريد الجِفَس : لغة فى الجبس وهو الضعيف » . ويقول : « الأَرَاريس الزراعون ، وهى لغة شامية ، والواحد أريس » .

أما العرب فهذه بعض أمثلة منه قال : « الأجر : الذي يُبنى به فارس معرب وقد جاء في الشعر * شاده بالآجر * » وهو ينظر إلى المعرب الذي ورد في الشعر القديم نظرة عالية . وقال : « وتاريخ الكتاب كلمة معربة معروفة » وقال : « أشل دخيل وهو جنس من التزع » وقال : « أشنة دخيل وهو ضرب من الطيب شيء مثل الخنوط » .

المجمل والمقاييس :

بالرغم من اتفاق المجمل والمقاييس في أكثر موادها وصيغها ، يختلفان في أكثر الظواهر البارزة فيها ، لاختلاف الفكرة التي يقوم عليها كل منهما واختلاف منهجيهما تبعاً لذلك . فالمقاييس أكثر اهتماماً بالأقوال المختلفة التي أدلى بها اللغويون في كل لفظة ، وأميل إلى ترتيب المادة بحسب الأصول التي تنقسم إليها معانيها ، وأكثر إيراداً للشواهد والأمثال واستقصاء الأخيرة منها ، وأعظم عناية بالعبارات المجازية والتعبيرات الخاصة والمعاني الفرعية ، وأشد اهتماماً بنقد الألفاظ وإبانة زيفها وصحیحها ، وأنضج حكماً في كل ذلك . والأمر الوحيد الذي يتفوق المجمل على المقاييس فيه هو العناية بالأعلام في كل مادة . والسبب في ذلك أن ابن فارس كان لا يدخل الأعلام في أصوله إذ أن الصلة بينها وبين المواد التي يرجح أنها مشتقة منها غير ظاهرة ولا واضحة .

ولهذا النضج الظاهر في الفكرة والمنهج والإخراج أوافق الأستاذ المحقق عبد السلام محمد هارون في أن ابن فارس ألف المقاييس بعد المجمل بزمان ، إذ قال مدللاً على ذلك^(١) : « لا يساورني الريب أن المقاييس من أواخر مؤلفات ابن فارس فإن هذا النضج اللغوي الذي يتجلى فيه من دلائل ذلك ، كما أن خول ذكر هذا الكتاب بين العلماء والمؤلفين من أدلة ذلك . ولو أنه أتيح له أن يحيا طويلاً في زمان مؤلفه لاستولى على بعض الشهرة التي نالها صنوه المجمل . وأستطيع أن

(١) المقاييس : المقدمة ١/٤١ .

أذهب أيضا إلى أنه ألف المقاييس بعد تأليفه المجمل فإن الناظر في الكتابين يلمس القوة في الأول وينجد أن ابن فارس في المجمل إذا حاول الكلام في الاشتقاق فإنما يحاوله في ضعف والتواء وهو في المجمل يترك بعض مسائل اللغة على علائها ، على حين ينقدها في المقاييس نقدا شديدا . وأضيف إلى ذلك أنه ألفه قبل صاحبي ، إذ ذكره فيه غير مرة .

وبالرغم من هذه الفروق الشاسعة بين المقاييس والمجمل مال الناس إلى ثانيهما وعنوا به كل عناية ، ولم يلتفت كثير منهم إلى وجود الأول ، ولم يحاول أحد أن يسير على الخطه الرائعة التي ابتكرها أو يكمل الفكرة التي بنى عليها .

مأخذ:

يرجع أكثر ما أخذ على المجمل إلى الأسس التي يشترك فيها هو ومدرسته فيها ، ولكنه ينفرد ببعضها أيضا ، وهي التي نغني بإجمالها هنا .

أهم هذه المأخذ إخلاله بمنهجه ، فهو يرمى إلى الاختصار واختيار الصحيح من الكلام ، ولكنه يفعل ما ينافيهما أحيانا . إذ يكرر اللفظ الواحد عدة مرات لتعدد معانيه وكان الأولى به ألا يكرره ، ويصدر بعض الألفاظ بسند طويل لروايتها ولا تحتل المختصرات ذلك . ويختار من الألفاظ ما يشك هو نفسه فيه وينقده نقدا عنيفا في المقاييس . وربما كان سبب ذلك عدم تنبهه لهذا في أثناء تأليفه المجمل ، إذ هو سابق على المقاييس في غالب الظن .

وهناك مأخذ آخر اضطره إليه منهجه أو بالدقة التزامه الاختصار . فقد أخل بتفسير كثير من الألفاظ ، إذ قصر التفسير على كلمة أو كلمتين لا توضيح المعنى تماما ، وترك التفسير تماما في بعض الأحيان ، كما في أدر وحوك وحيض وما شابههما .

وخلط بين المعتل والمهموز فوضع بوس في بؤس ، وجساً في جسو ، وجناً
وتجناً والمجنأ في جنى ، وكثير غيرها . وقد تنبه إلى ذلك في بعض الأحيان ، فنبه
على أن اللفظة مهموزة ، أو أنه وضعها هنا لصورتها الظاهرة وحدها ، ولكنه لم
يفعل ذلك في كل مرة .

وصفوة القول في المجل أن اختار ما في العين والجمهرة وبعض المراجع الأخرى
وسرده سرداً مختصراً خفيف الحمل ، ووضع في ترتيبه الجديد فهو من الكتب التي
لا شك أنها أفادت المبتدئين في دراسة اللغة في عهده فائدة كبيرة ، فهو شبيه بالمعاجم
الصغيرة التي يستعملها طلبة المدارس عندنا في هذه الأيام .

مفصل الرابع

خصائص المدرسة وعيوبها

لم نضم هذه المدرسة إلا المعجمات الثلاثة السابق ذكرها ، ولا تتضح بينها الرابطة المشتركة وضوحها في معجمات المدرسة السابقة عليها بسبب التطور السريع الذي قام به أحمد بن فارس في معجمه ، فالرابطة الوحيدة التي تصل بين أفرادها هي الترتيب على الألف باء والأبنية معا ، مع التدرج من أول الكلمة إلى آخرها .

هدفها ومنهجها :

ولكنها تختلف بعد ذلك اختلافا كبيرا فالجمهرة تقسم بحسب الأبنية أولا ، ثم يقسم كل بناء إلى الحروف . أما المقاييس والمجمل فيقسمان وفقا للحروف أولا ، ثم يقسم كل حرف إلى أبنية . والأبنية في الجمهرة كثيرة مختاطة ، وعند ابن فارس قليلة محكمة . والجمرة تراعى التقاليد ، وابن فارس يطرح ذلك في معجميه . وابن دريد لا هدف له في معجمه إلا الجمع كبقية أصحاب المعاجم ، أما ابن فارس فله هدف خاص في معجميه .

وقد كان التطور الطبيعي لهذه المدرسة أن يظهر الترتيب الألف باء الموجود في المعجمات الحديثة وفي أساس البلاغة للزمخشري وإهمال الأبنية وجمعها معا . ولكن ظهور ديوان الأدب للفارابي الذي اكتشف نظاما يعين المحتاجين إلى الأسجاع والقوافي عاق هذا التطور ، وأبرز مدرسة الصحاح . ولعل أساس البلاغة له ما يوصله بهذه المدرسة ، إذ هو الغاية لها ، ولكنني أحب أن أضفه مع المدرسة الحديثة لشدة الصلة بينه وبينها ، على الرغم من تأثرها هي بالمعجمات الأوربية ، وعدم تأثره بها .

عيوبها :

أبرز عيوب هذه المدرسة صعوبة الترتيب الذى سارت عليه بالرغم من اتباعها للألف باء . وكان لهذه الصعوبة عدة أسباب كلها من آثار المدرسة الأولى التى لم تستطع هذه المدرسة التخلص منها . وأهمها تقسيمها المعجم بحسب الأبنية ، ثم تمسك ابن دريد بنظام التقاليد ، والتزام ابن فارس بدء كل حرف به حين يتألف مع ما بعده . ويقال فى كل هذا ما قيل فى المدرسة الأولى ، وخاصة أنه كان من أسباب إشاعة بعض الاضطراب فيها ، ووقوع أخطاءها فى أخطاء صرفية .

فابن دريد خلط فى الأبنية التى خلطت فيها المدرسة الأولى ، والرباعى المضاعف خاصة ، وخلط فى البناءين الرباعى والخامسى وما يلحق بهما ، وفى غيرهما ، وخاصة أنه لم يكن موقفا فى معرفة الحروف الأصول والزوائد حتى أنه وضع هاء التانيث مع الحروف الأصلية باستمرار . وأقام باب الثلاثى المضاعف العين واللام ، أو العين والفاء ، أو الفاء واللام على أساس خاطئ ، إذ فصل بينه وبين باب الثنائى المضاعف للإدغام وعدمه فقط . ونسى أن تلك تفرقة عرضية تختلف باختلاف الصيغ . وكان نتيجة ذلك توزيع الألفاظ وتكريرها . وقد جعل كل ذلك ابن جنى يقول^(١) : « وأما كتاب الجهرة ففيه أيضا من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ، ما أعذر واضعه فيه لبعده عن معرفة هذا الأمر [يريد التصريف] ولما كتبته وقعت فى متونه وحواشيه جميعا من التنبيه على هذه المواضع ما استحيت من كثرته . ثم إنه لما طال على أومات إلى بعضه وضربت البتة عن بعضه » .

واختلطت الأبنية على ابن فارس أيضا ، فقد وضع فى بعض الأحيان الثلاثى الأجوف واللفيف المؤلف من حرفى علة مختلفين (باعتبار الهزمة من حروف العلة) فى أبواب الثنائى المضاعف ، مثل ضوضاة وضعها فى ضو وضوض ، وكوى وضعها

في كوا ، وحاء في حا ، وحاء في خا ، والفاء في فا ، في المقاييس ، ومثل : آء وضعها بعد أي ، وحاء بعد حن ، وحاء بعد خن ، وءاء بعد دو ، في الجمل .

ووضع الرباعي في أبواب الثلاثي ، مثل برأل وبلاز وجرجم في الجمل ، والمضاعف الثنائي في الثلاثي مثل جو وضعها بعد جون في الجمل ، ووضع صيفا كثيرة في الثلاثي وما زاد عليه مثل العكر كرك والعركرك وما شابهها في المقاييس .

كل هذا إلى جانب ما يضمن في أبواب الثنائي المضاعف من صيغ متعددة اتباعا للمدرسة السابقة .

وثاني الأمور التي تؤخذ على هذه المدرسة الاضطراب والخلط في حروف العلة ، وكان من هذا الخلط عند ابن دريد خاصة المطرد والقليل . فمن الصنف الأول خلط الألفاظ المعتلة بالصحيحة في أبواب الصحيح من الثنائي والثلاثي . بل لا مانع عنده أن يقول : « باب الطاء والواو في الثلاثي الصحيح ^(١) » أو « حرف الواو في الثلاثي الصحيح ^(٢) » أو أن يورد مادة « ع ه ي » ويعقبها بقوله ^(٣) : « انقضى حرف العين في الثلاثي الصحيح » .

ولكنه — والحق يقال — وقف في أبواب الثلاثي عند حرف النون ، واعتقد أن ما بعدها حروف علة ، فأخرجها إلى أبواب المعتل . ونسى أولا أن الماء التي جعلها في ترتيبه بين الواو والياء ليست من حروف العلة ، وثانيا أنه سبق له أن أورد كثيرا من هذه المعتلات في الأبواب السابقة . وقد تنبه في مواضع قليلة إلى هذا الخطأ ، فترك الألفاظ المعتلة وأشار إلى أنه سيأتي بها في المعتل ^(٤) ، ولكنه تنبه إلى ذلك أحيانا متأخرا ، بعد أن يكون قد أورد نصف المواد أو ما يقاربها ، فتركها أيضا ويشير إلى أنه سيكملها في أبواب المعتل ^(٥) .

(٣) ١٤٧/٣ .

(٢) ١٨٢/٣ .

(١) ١١٩/٣ .

(٤) ٧٨٣/١ ، ٣٧٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ وغيرها .

(٥) ٢٤٠/١ ، ٢٨٠ ، ٢٩٠ ، ٣٠١ وغيرها .

ومن الأخطاء الكثيرة عدّه الواو المدغمة في الياء ياء ، فكلمة حى يأتى بها في « حى ي » وكذا رى وغى ، وكلها واوية الأصل ، وقد نبه إلى ذلك فى بعضها ، وأهمله فى بعضها الآخر .

وأقام باب الثنائى المعتل على غلطة من هذا النوع ، إذ تناول فيه الألفاظ التى تتألف من حرف صحيح وحرفى علة متماثلين أو مختلفين . ولكن هذا الباب لا يستحق لفظ الثنائى إلا عند تماثل حرفى العلة ، أما عند الاختلاف فيجدر به لفظ الثلاثى إذ تصبح الكلمة فيه مؤلفة من ثلاثة حروف مختلفة . ولكنه نظر إلى حروف العلة جميعها (ومنها الألف) كأنما هى حرف واحد .

يضاف إلى ذلك أخطاء متناثرة مثل علاج « شول » فى « شل » أو وضع الصيغ الرباعية أو الملحقه بألرباعى التى عقد لها أبوابا خاصة بها فى أبواب الثلاثى مثل هيدب وهيدبى وهيدابة وهديب التى وضعها فى هذب ، وعدّ « رذاذ » مثلاً من معكوسات « ذرذر » وهى معكوس « ذر » وما مائل ذلك .

وحاول ابن فارس التمييز بين كل حرف منها ، ولكنه كثيراً ما خلطها معا ، يقول مثلاً : الحاء والفاء وما بعدهما معتل ، أو الباء والعين والواو والياء ، أو الباء والكاف والواو والهمزة ، أو الخاء والباء والحرف المعتل والهمزة ، وما شابه ذلك فى أكثر المواد . ثم اضطرب فى ترتيبها حين فصل بينها ، فقدم الياء على الواو حيناً^(١) ، والهمزة على الياء حيناً آخر ، وحقها فى ذلك الموضع التأخير تبعاً لترتيبه^(٢) ، وخلط بين الهمزة والألف فى مواضع أخرى^(٣) . وقد رأينا أمثلة أخرى للخلط فى هذه الحروف فى المأخذ السابق .

وآخر الأمر يؤخذ على ابن فارس اضطرابه فى وضع بعض مواد له صعوبة ترتيبه ،

(١) المقاييس ج ١ / ٣٠٢ .

(٢) ٤٠٠ / ١ .

(٣) ٣٢١ / ٢ .

وأكثر ما اختلف عنده الحرف الثالث ، فما أكثر ما قدم الحرف المتأخر منه ، وأخر المتقدم . فلو أخذنا الجزء الثانى من المطبوع مثلاً ، نراه رتب « باب الحاء والتاء وما يثلثهما » كما يلى : حتر ، حتأ ، حتم ، حتد ، حتن ، حتف ، حتل ، حتك ، حتو . وصوابه : حتد ، حتر ، حتف ، حتك ، حتل ، حتم ، حتن ، حتو ، حتأ . فالباب كله مضطرب ، وقدم « دعو » على « دعو » ، ودعك ، ودعم . وحققها التأخير عنها ، وقدم « دغص » على « دغش » خطأ . وقدم « دكع » على « دكا » ودكس » ويجب تأخيرها ، إلى مثل هذا الاضطراب الكثير فى جميع الأجزاء . ومما يدل على صعوبة ترتيبه ، أنه رتب « باب الذال والمهزة وما يثلثهما » كالتالى : « ذار ، ذاب ، ذأم ، ذأل ، ذأى » ، ولاحظ المحقق أن ترتيب « ذاب » مختل ، فعلق عليها : « كذا ورد ترتيب هذه المادة فى نسخة الأصل . وصواب وضعها فى آخر الباب بعد مادة (ذأى) كما ورد فى الجمل . . » ولكن الحق أن وضعها فى الجمل مختل أيضاً ، والصواب تقديمها فى أول الباب قبل ذار ، لأن المؤلف يبدأ الباب بتأليف الحرف مع تاليه فى الألفباء . ومن الظاهر الذى لا لبس فيه أن الباء هى الحرف الذى يلى المهزة مباشرة .

كذلك اضطرب عنده — فى بعض الأحيان — الحرف الثانى ، فى الأبواب الثنائية . فكان يقدم الحرف مع تاليه فى الترتيب ، وينتهى بتأليف الحرف مع نفسه^(١) ، ولكنه خالف هذه القاعدة أحيانا فجعل الباء مع الباء بين الباء مع الهاء والباء مع الواو^(٢) .

الباب الثالث

المدرسة الثالثة

الفصل الأول

كتاب الصحاح

للجوهري (٠٠٠ — حدود ٤٠٠)

مهدفه :

كان الغرض الأول من تأليف المعاجم في القرن الرابع تحقيق أمرين أساسيين هما :
التزام الصحيح من الألفاظ ، وتيسير البحث عن المواد . وذهب كل منها مذهباً
خاصاً ليحقق هذين الغرضين ، وفي أواخر هذا القرن ظهر أشهر معجم عربي حققهما
إلى درجة بعيدة . ذلك هو « تاج اللغة وصحاح العربية » لأبي نصر إسماعيل بن حماد
الجوهري الذي اشتهر بالصحاح .

وقد شرح أبو زكريا الخطيب التبريزي هذا الاسم شرحاً جميلاً قال^(١) : « يقال
كتاب الصحاح بالكسر وهو المشهور ، وهو جمع صحيح كظريف وخراف . ويقال :
الصحاح بالفتح ، وهو مفرد نعت كصحيح . وقد جاء فعال بفتح الفاء لغة في فويل ،
كصحيح وصحاح وشعيع وشحاح وبري وبراء » . ووضح من عنوان الكتاب
أن المؤلف كان يرى — قبل كل شيء — إلى تدوين الصحيح من الألفاظ وعلى
ذلك نبه في بداية مقدمة كتابه : « أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه
اللغة التي شرف الله تعالى منزلتها » ولهذا الإلحاح على التزام الصحة الذي ظهرت
آثاره في العنوان والمقدمة وصغر المعجم بالنسبة لغيره اشتهر بأنه أول معجم عني بهذه
الناحية ، قال السيوطي^(٢) : « وغالب هذه الكتب لم يلتزم فيها مؤلفوها الصحيح
بل جمعوا فيها ما صح وغيره وينبهون على ما لم يثبت غالباً . وأول من التزم

(٢) نفس المرجع .

(١) السيوطي : للزهر ٤٩/١ .

الصحيح مقتضرا عليه الإمام أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ولهذا سمي كتابه الصحاح .

ولكن الأبحاث الماضية دللتنا على أن الجوهري ليس أول من التزم الصحيح بل التزمه قبله القالي والأزهري كما التزمه معاصره ابن فارس . وشعر بذلك السيوطي نفسه^(١) ، ولكن هناك فرقا بين الصحاح وغيره ، يبين من عبارة السيوطي فهو يرى أنه التزم الصحيح واقتصر عليه فلم يذكر سواء ، أما هذه المعاجم فلم تقتصر عليه ، بل ذكرت غير الصحيح ونقدته . وقد رأينا ذلك فيها . فالتزامها الصحيح يعني نقدها غيره وتزييفه ، وكانت الدعائم التي أقام عليها الجوهري نقده للألفاظ السماع والفهم ، وأراد بالسماع روايته عن العلماء فلا اعتماد عنده على الكتب أو الوجدادة ، وكذلك مشافهة العرب في البادية وخاصة في الحجاز وبلاد ربيعة ومُضَرَ^(٢) . ولم يفسر الجوهري في مقدمته القصيرة الكلام على هذه الدعائم ، ولكن من الواضح أنها قريبة الشبه بدعائم الأزهري . وأراد أن يحقق لكتابه الصحة بعد تدوينه فلا يتسرب إليه التصحيف والخطأ . فلجأ إلى ما لجأ إليه القالي قبله وهو الضبط بالعبارة . واتبع في ذلك نهجا خاصا شرحه الشيخ نصر أبو الرضا الموريني في فوائده التي صدر بها الكتاب فقال^(٣) : « ومن قواعده في ضبط الأسماء أنه إذا ذكر اسما وقال عقبه بالكسر مثلاً فالضبط لأول الكلمة كقوله : وإنه لحسن الجيبة بالكسر ، يعني كسر الجيم ، والحباب بالضم . نعم ، التسكين لا يكون بالضرورة إلا للثاني كقوله : والخلبة بالتسكين . ثم إن ما بعد الأول تارة يكون معلوم الحركة أو السكون فيسكت عنه ، وتارة يصرح بضبطه كقوله : والرطب بالضم ساكنة الطاء : الكلاً . وإذا قال عقبه : محركا أو بالتحريك ، فيكون بفتحتين كما يعبر المصباح بذلك . وإذا أعاد الكلمة وأتبعها بقوله : أيضا ، فتكون بالضبط السابق . وقد يكون في الكلمة لفتان أو أكثر فيكررها

(٢) السيوطي : البنية ١٩٥ .

(١) نفس المرجع ٤٥ .

(٣) الصحاح ٧/١ .

بحسب لغتها ولو أربع مرات كما في النطق . ومحل كون الضبط الأول في غير « المفصلة » كالمقبرة والميسرة ، أما هي فالضبط فيها للعين . وقد يصرح بضبط أولها إذا كان بالكسر .

« وأما في الأفعال ، إذا ذكر فعلا وقال عقبه : بالضم أو غيره ، فيكون الضبط لعين الفعل مثاله : أدب الرجل بالضم ، أى للدال . وأما حصت الرجل أحصيه بالكسر فالضبط لعين الفعل الذى قبله ، وهو المضارع ، والماضى معلوم الفتح » ولكنه في الحقيقة لم يصر على ذلك الضبط إصرار القالى .

وفى سبيل الوصول إلى الغرض الثانى طرح الجوهري نظم كل من سبقه من أصحاب المعاجم واتخذ نظاما جديدا بهر العيون إعجابا ، وبقي من بعده محافظين عليه العصور الطوال . أهل الجوهري ترتيب الحروف على الخارج ونظام التقاليد وتقسيم الكتاب إلى أبواب بحسب أبنية الألفاظ التى يحتوئها وأتى بنظام جديد أخذ بذرته الأولى أو نواته من تخاله الفارابى صاحب ديوان الأدب ، هذه النواة هى عذ أو آخر الألفاظ فى ترتيبها على الألف باء بدلا من أوائلها ، فالمعجم ينقسم إلى ٢٨ بابا كل منها يتناول الألفاظ المتحدة الحرف الأخير . فباب لما آخره همزة ، بعده باب لما آخره الباء ، فباب لما آخره التاء ، فما آخره الثاء ، فالجيم ، فالحاء . . . إلى آخر الحروف بترتيبها الذى نعرفه اليوم ، غير أنه جمع ما بين آخره الواو والياء فى باب واحد ، وأخر الألف اللينة غير المهموزة ولا المنقلبة عن واو أو ياء فى باب بعد باب الواو والياء . وقد عرفنا قبل أن سبب اهتمامهم بأواخر الألفاظ غلبة السجع على كتاب هذه العصور وكثرة الشعراء الذين من أصل عربى .

ثم قسم كل باب من هذه الأبواب إلى فصول تبعا للحرف الأول من اللفظ مرتبا على الألفباء أيضا . فباب همزة مثلا يحتوى على فصل همزة ، ففصل الباء ، فالتاء ، فالثاء . . . الخ . وخالف فى الفصول ما اتبعه فى الأبواب بإزاء الواو فلم يجمع بينها وبين الياء . ولكنه أراد أن يفصل بينهما فصلا واضحا ، ولذلك قدم الواو على الهاء وأعقبها بالهاء ، فالياء . وراعى فى ترتيب الألفاظ فى داخل الفصول الحرف الثانى

أيضا وجعله على ترتيب الألقباء مع تقديم الواو على الهاء هنا للمرة الثانية للفصل بين الواوى واليائى .

وذكر فى هذه الفصول جميع الألفاظ ، ثنائية البنية كانت أو ثلاثية أو رباعية فلا مراعاة لذلك عنده فالأهمية كلها تقوم على ترتيب الحروف ، وكان يعتمد على الحروف الأصلية وحدها ويهمل الزائدة . فإذا كان اللفظ رباعيا أو خماسيا لم يكتب بترتيب آخره فأوله ثنائية بل وثالثة . ورابعه أيضا أى ترتيب وسطه كله أيضا . وكان هذا الترتيب بدعا فى عصره ، وتخلص به المؤلف من الاضطراب والفوضى التى عاناها المتقدمون عليه بإزاء الألفاظ التى تحتل صورتها وضعها فى الثنائى المضاعف أو الرباعى المضاعف أو الثلاثى أو اللقيف أو غيرها من الأبواب . وشعر المؤلف بفضل ترتيبه هذا ففخر به فى مقدمته قال : « أودعت هذا الكتاب ماصح عندى من هذه اللغة . . . على ترتيب لم أسبق إليه وتهذيب لم أغلب عليه فى ثمانية وعشرين بابا وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلا على عدد حروف المعجم وترتيبها إلا أن يهمل من الأبواب جنس من الفصول » واشتهر ابتكاره هذا بين اللغويين والعلماء ، ونسى أن النواة الأولى مأخوذة من ديوان الأدب للفارابى . ولكن بناء الجوهرى للرائع قيد الأنظار عن الالتفات إلى غيره .

وصف المقدمة :

يفتح الكتاب بمقدمة لا تتعدى ستة أسطر تومى إلى منهجه فى التزام الصحة وارتباط اللغة بعلوم الدين والدنيا كما رأينا عند الأزهرى ، وابتكاره ترتيبا صحيحا ، والدعائم التى يقوم عليها نقده ويختتمها بالدعاء . وقد ذكرت جملا من هذه المقدمة ، ولكنى أوردتها هنا كاملة لقصرها ، ولتضح صورتها فى الأذهان . قال : « بسم الله الرحمن الرحيم . قال الشيخ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى رحمه الله : الحمد لله شكرا على نواله ، والصلاة على محمد وآله ؛ أما بعد ، فإنى قد أودعت هذا الكتاب ما صنع عندى من هذه اللغة التى شرف الله تعالى منزلتها وجعل إعلم الدين والدنيا

منوطا بتعرفتها على ترتيب لم أسبق إليه ، وتهذيب لم أغلب عليه ، في ثمانية وعشرين بابا ، وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلا ، على عدد حروف المعجم وترتيبها ، إلا أن يهمل من الأبواب جنس من الفصول ، بعد تحصيلها بالعراق رواية وإتقانها دراية ، ومشافهتي بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية . ولم آل في ذلك نصحا ولا ادخرت وسعا . نفعنا الله وإياكم به .

ويظهر في المقدمة السجع الذي عم هذا العصر ، ونظرة أهله العالية إلى اللغة العربية وشرفها لارتباطها بالدين . وقد وجدنا مثل ذلك في مقدمة التهذيب للأزهري .

وصف المعجم :

لا خلاف بين المنهج الذي أشار إليه الجوهري في مقدمته وما طبقه في المعجم نفسه . فالمعجم يتبدى بباب همزة ، ويستهل هذا الباب بفصل همزة ، ويفتح هذا الفصل بمادة « أجا » ثم « أوء » وليس في الفصل غيرهما . ثم يتبدى فصل الباء من باب همزة ، ويفتح بمادة « بآيا » ويستمر فيه كسابقه ، فالباب للحرف الأخير ، والفصل للحرف الأول . ثم ترتب المواد فيها وفقا لحروف وسطها ، فالجيم قبل الواو ، ولذلك تقدم أجا على أوء . ويذكر في الفصل المواد الثلاثية كأجا والرابعة كباأيا وغير ذلك فلا أهمية للأبنية عنده ، وكلها ترد في الأبواب متجاورة . ولم يخرج عن هذا الترتيب إلا في الباب الأخير إذ جمع فيه الألفاظ المنتهية بالواو والياء معا ولم يفرق بينهما . وختم المؤلف المعجم بباب الألفاظ المنتهية بالألف اللينة ويستحق وقفة خاصة .

يتبين من العنوان أن الباب خاص بالألفاظ التي أواخرها ألف . ووضح المؤلف أنه يقصد الألف الأصلية التي ليست بمنقلبة عن همزة أو حرف علة ، فقال في صدر هذا الباب : « لأن الألف على ضربين : لينة ومتحركة . فاللينة تسمى ألفا ، والمتحركة تسمى همزة . وقد ذكرنا همزة وذكرنا أيضا ما كانت الألف فيه منقلبة من الواو والياء . وهذا الباب مبني على ألفات غير منقلبات من شيء ، فلهذا أفردناه »

وكان لهذا الاختصاص أثره ، إذ قصر الباب على الحروف والأدوات لأنها الألفاظ التي تنتهى بألفات لينة أصلية . ولما كانت هذه الحروف والأدوات — وخاصة للنتية بألف لينة — قليلة العدد ، لم يقسم المؤلف الباب إلى فصول تبعا للحرف الأول ، وإن راعاه في ترتيب الأدوات .

والأداة الأولى في هذا الباب « آ » ويقول عنها : « آ : حرف هجاء مقصورة موقوفة ، فإن جعلتها اسما مددتها ، وهي تؤنث ما لم تسم حرفا . وإذا صغرت آية ، قلت : آيَّة ، وذلك إذا كانت صغيرة في الخط . وكذلك القول فيما أشبهها من الحروف .

والألف : من حروف المد واللين والزيادات . وحروف الزيادات عشرة ، يجمعها قولك « اليوم تنساء » وقد تكون الألف في الأفعال ضمير الاثنين ، نحو فَعَمَلًا وَيَفْعَلَان . وتكون في الأسماء علامة للاثنين ودليلا على الرفع نحو رَجُلَان . فإذا تحركت فهي همزة . وقد تزداد في الكلام للاستفهام ، تقول : أزيد عندك أم عمرو . فإن اجتمعت همزتان فصلت بينهما بألف ، قال ذو الرمة :

أَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النِّقَا آ أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ .
وقد يُنادى بها ، تقول : أزيد أَقْبِلْ : إلا أنها للقريب دون البعيد لأنها مقصورة .

وهي على ضربين ألف وصل وألف قطع . وكل ما ثبت في الوصل ، فهو ألف القطع ، وما لم يثبت فهو ألف الوصل ، ولا تكون إلا زائدة . وألف القطع قد تكون زائدة مثل ألف الاستفهام ، وقد تكون أصلية مثل ألف أخذ وأمر .

فالمؤلف يتناول همزة القطع والوصل في هذه المادة . فبين طريقة ، مجيء الاسم منها ، ويوافق في ذلك مذهب الخليل ، وبين متى تؤنث ، ومتى تذكر ، وكيف تصغر ، مع التعليل . ويذكر ألف الوصل واستعمالاتها المختلفة وألف القطع (وهي الهمزة) واستعمالاتها . ويحتم بالفرق بين ألفي القطع والوصل . وهو لا يعالج كل حروف الهجاء في هذا الباب ، بل يختار منها ما يشترك مع الأدوات ، مثل الهمزة

كما رأينا ، والباء لا اشتراكها مع حرف الجر ، والتاء لا اشتراكها مع اسم الإشارة « تا »
والحاء لا اشتراكها مع الزجر « حا » والحاء والذال وغيرها . أما التاء والجيم والذال
مثلا فلا يشير إليها هنا .

وأهم ما يعنى به فى هذه الأدوات هو استعمالاتها اللغوية ، ومعانيها ، حتى أنه
لا يتعرض لإعرابها إلا باختصار ، برغم أنه كان أنحى اللغويين كما قالوا .

وفى سبيل توضيح استعمالها يذكر الأداة التى يقرب استعمالها من استعمالها ،
ويوضح الصلة بينهما والفروق . وقد أتقذ هذا الباب الصحاح من الاضطراب الذى
وقعت فيه المعاجم السابقة عليه والتى تسير بحسب الأبنية . فإنها لم تستطع أن تستقر
على حال بصدها ، فوضعت الحرف منها فى المعتل مرة ، واللفيف أخرى ، والثلاثى
الصحيح ثالثة ، وكررت الحرف الواحد فى أكثر من باب . أما هذا الترتيب
الذى سار عليه الجوهري فأنقذه من كل ذلك ، وإن وقع فى مشكلة أخرى فى
الأدوات الثنائية التى لا تنتهى بألف . فحرف « إذ » مثلا أين يضعه ؟ من الطبيعى
أنه فى باب الذال ، فصل الهمزة . ولكن هل يضعه فى أول الباب ، باعتباره أنه
لا حرف وسط له ، أو يضعه بعدما وسطه الذال ، وكأنما هو مخفف من « إاذ »
المضاعف ؟ أثر المؤلف الموضع الثانى ، ولكنى كنت أحب له أن يؤثر الموضع
الأول . وأسباب ذلك أن الأداة لا حرف وسط لها أولا ، وليست مخففة من
المضاعف ولا مشتقة منه ، وإنما وضعت على حرفين منذ أول أمرها . ومذهب القدماء
أنفسهم واضح فى الحروف ، إذ يقولون إنها مرتجلة ارتجالا وليست مشتقة .

تحليل المواد :

ترك هذا كله إلى مادة « عق » التى حللناها فيما سبق من معاجم . ونجدها
فى باب القاف ، فصل العين ، وتبدأ بقوله ^(١) :

« العقيقة : صوف المذبح ، وشعر كل مولود من الناس والبهائم الذي يولد عليه : عقيقة وعقيق وعِقة أيضا بالكسر . قال ابن الرقاع يصف حمارا : تحسرت دقة عنه فأنسلها واجتاب أخرى جديدا بعد ما ابتلا ومنه سميت الشاة التي تذبح عن المولود يوم أسبوعه : عقيقة . وقال أبو عبيد : العِقة في الناس والحمر ، ولم نسمعه في غيرها . »

يجمع المؤلف الألفاظ التي بمعنى واحد « عقيق ، وعقة » ويذكر الأقوال التي تفسرها دون أن يلتزم إسناد كل قول إلى صاحبه ، وإما يفعل ذلك أحيانا . ويأتي بكل ذلك مختصرا مجتمعا ، ليس فيه المط والانساح اللذان نشر بهما في التهذيب . ويهمل الأحاديث التي ذكرها الخليل والأزهري . ثم يقول : « وعقيقة البرق : ما انق منق منه ، أي تضرب في السحاب ، وبه شبه السيف ، قال عنتره :

وسيفي كالعقيقة فهو كمنمي سلاحي لا أفل ولا فطارا »

وقد وجد هذا المعنى عند غيره من اللغويين ، ولكن شاهدته جديد . ويقول : « وكل انشقاق فهو انشقاق ، وكل شق وخرق في الرمل وغيره فهو عق . ويقال : انعقت السحابة : إذا تبججت بالماء . والعقيق : ضرب من القصوص ، والعقيق واد بظاهر المدينة . وكل مسيل شقه ماء السيل فوسعه فهو عقيق ، والجمع أعقة » وكل هذه الصيغ موجودة عند السابقين ، غير أن بعضها قد ينقص عند بعضهم . ويلاحظ عليه اختصاره بالنسبة للتهذيب الذي فصل في الأعقة تفصيلا كبيرا .

ويقول : « وعق بالسهم : إذا رمى به نحو السماء ، وينشد للهللي :

عقوا بسهم ثم قالوا : صالحوا باليتنى في القوم إذ مسحوا اللحي

وذلك السهم يسمى : عقيقة ، وهو سهم الاعتذار . وكانوا يفعلونه في الجاهلية فإن رجع السهم ملطخا بالدم لم يرضوا إلا بالقود . وإن رجع نقيا مسحوا لحاهم ، وصالحوا على المدية . وكان مسح اللحي علامة للصالح . قال ابن الإعرابي : لم يرجع

ذلك السهم إلا نقياً . و يروى : عَقَّوا بسهم ، ~~بفتح القاف~~ ، وهو من باب
المعتل وينشد :

عَقَّوا بسهم فلم يشعر به أحد ثم استفاءوا وقالوا : حبذا الوضع «
والخبر كله عن ابن الأعرابي ، لا القول الأخير وحده ، وقد ذكره الأزهري
في التهذيب بأوضح مما هنا .

ويقول : « وعق عن ولده يعق : إذا ذبح عنه يوم أسبوعه ، وكذلك إذا
حلق عقيقته » ، وواضح أن وضع هذه الصيغة هنا غير لائق ، وكان الأجمل به
تقديمها في أوائل المادة عند ذكره العقيقة بمعنى الشر .

ويقول : « وعق والده يعق عقوقاً ومعقة فهو عاق وعقق ، مثل عامر وعمر ،
والجمع عَقَقَة مثل كفرة . وفي الحديث (ذق عقق) أى ذق جزاء فعلك يا عاق .
قاله بعضهم لمحزة رضى الله عنه ، وهو مقتول . تقول منه : أعق فلان : إذا جاء
بالعقوق » فترى المؤلف يذكر في علاجه للفعل ماضيه مضارعه فصادره فالصفة منه ،
وتراه لا يصرح باسم أبي سفيان قائل الحديث ، وينسبه إلى بعضهم .

ويقول : « وأعقت الفرس : أى حملت ، فعى عقوق ، ولا يقال : معق ، إلا في
لغة رديئة ، وهو من النوادر . والجمع عقق ، مثل رسول ورسل » . وهذه الصيغ
كلها موضعها اللائق بها ليس هنا ، بل في مقدمة المادة مع نظائرها التى بمعناها . وشرحه
العقوق فيه بعض المخالفة لغيره من اللغويين ، الذين جعلوه الحامل التى قاربت الوضع .
ويقول : « ونوى العقوق : نوى رخص تعلقه الإبل العقق ، وربما سموا تلك
النواة عقيقة » . وغريب أن يذكر هذا المعنى ، الذى صرح صاحب العين بأنه من
لغة أهل البصرة ، ولا تعرفه الأعراب في بواديها ، ولعله عدّه من الصحيح ،
لاشتقاقه من العقاق بمعنى الحمل . فاللفظ الإسلامى لا يتنافى عنده مع الصحة .

ويقول : « والعقاق : الحواميل من كل حافر ، وهو جمع عقق مثل قلعص

وقلاص ، وعلب وسلاب ، والعقاق ، بالفتح ، الحبل يقال أظهرت الأمان عقاقا ، وكذلك العقق ، قال عدى بن زيد :

وتركت الصير يدمى نحره ونحوها سمعجا فيها عقق
وقولهم « طلب الأبلق العقوق » مثل لما لا يكون ، وذلك أن الأبلق ذكر ،
ولا يكون الذكر حاملا . وأما قول الشاعر ، أنشده ابن السكيت :

ولو طلبوني بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه إلى القوم أقرعا
فيقال : الأبلق . ويقال : موضع . والعقق : طائر معروف ، وصوته العققة .
وعقة : بطن من النمر بن قاسط ، ومنه قول الأخطل :

وموقع أثر السفار بخطمه من سود عقة أو بني الجوال
وماء عق : مثل قع ، وأعقه الله : أى أمره مثل أفعه . وعقان النخيل والكروم :
ما يخرج من أصولها ، وإذا لم تقطع العقان فسدت الأصول ، وقد أعقت النخلة
والكرمة . وتنتهى المادة بذلك .

ويستنبط الباحث من هذه المادة أن المؤلف يستقى من العين والجمهرة وغيرهما ،
ولكنه يزيد عليهما كثيرا ، فى حين تقل صيغه عما فى التهذيب كثيرا أيضا . وجميع
ما فيه موجود فى التهذيب ، إلا بعض الشواهد التى يأتى بها من عنده . ولا يعنى
المؤلف بنسبة ما يأتى به من أقوال إلى أصحابه ، فهو يريد جمعها واختصارها ، فلا
داعى عنده لرد كل منها إلى قائله . ولكنه مضطرب فى داخل المواد لا يجمع الصيغ
ذات المعنى الواحد فى موضع واحد ، بل يفرقها فى المواضع المختلفة ويفصل بينها
بالصيغ ذات المعانى الغريبة عنها . والضبط عنده يقوم على التصريح أو التمثيل
بالميزان الصرفى أو كلمة أخرى أشهر ، وضبطه قليل بعض الشيء ، يهمل بعض
الألفاظ التى يعسر علينا ضبطها . ويميل المؤلف — فيما يبدو — إلى الانتظام فى علاج
الأفعال والأسماء ، فىحنى فى الأولى بإبانة ماضيها فصارعها فصدرها فالصفة منها ماعدا

القياسي ، ويعنى في الثانية يابانة مفردا وجمعا . ويذكر الأعلام : أسماء للأشخاص كانت أو الأماكن .

ويضع المؤلف مادة « هقع » الثلاثية في باب العين فصل الماء بين مادتي هع وهكع ، ويستهلها بالمعنى الذى ابتداء به الخليل وابن دريد ، فيقول : « الحقعة : الدائرة التى تكون في عرض زور الفرس ، وتكره . ويقال : إن المهقوع لا يسبق أبدا » . زاد الجوهري عن بقية المعاجم قوله : إن المهقوع لا يسبق أبدا .

ويقول : « والحقعة : ثلاثة أنجم نيرة قريب بعضها من بعض ، وهى رأس الجوزاء ، ينزلها القمر » . وقد ذكر هذا الخليل وابن دريد والأزهري أيضا . وكان هؤلاء الثلاثة متفقين في تفسيرهم على وجه التقريب ، أما الجوهري فأتى بنص التفسير من عنده .

ويقول : « ويقال رجل حقعة ، مثال همزة : للذى يكثر الاتكاء والاضطجاع بين القوم » . وقد أطال الأزهري الكلام عن هذه الصيغة كثيرا ، وأورد فيها أقوالا متخالفة ، وهى مهمة عند الخليل وابن دريد .

ويقول : « والحقعة : حكاية وقع السيف . وقال أبو عبيدة : سمى أن يضرب بالحد من فوق ، وأنشد للهللى :

الطن شغشة والضرب حقعة ضرب المول تحت الديمة العضدا »

ويوجد هذا المعنى وشاهده عند ابن دريد والأزهري ، غير أن أحدا منهما لم يذكر قول أبي عبيدة الذى أورده الجوهري .

ويحتم الجوهري مادته بقوله : « والمهققع » بتشديد الميم مثال الزمئلق : ثمر التنضب وهو في كتاب سيبويه . ولا توجد هذه الصيغة في هذه المادة من المعاجم الثلاثة السابقة ، والتفسير واضح ، وهو أنها غير ثلاثية ، فوضعها في أبواب الرباعي والخماسي في هذه المعاجم . والحق أن موضعها ليس هنا حتى في ترتيب الجوهري ، فاليم

ليست زائدة . ويتضح منها أن المؤلف كان يذكر أحيانا المرجع الذي استقى منه اللفظ ليدعم كلامه ويؤكدده .

ولا يختلف الأمر في هذه المادة عما كان عليه في سابقتها فالمؤلف يذكر هنا كل ما في العين ، وبعض ما في الجهرة والتهديب ، وكل ما فيه في المعجمين الآخرين . ما عدا قولاً واحداً ، ذكره عن أبي عبيدة ، وصيغة مُتَقَمَّع .

ظواهر : الانتظام :

الحق أن الصحاح يمثل المعاجم بالمعنى الدقيق أكثر من أى معجم آخر ظهر قبله ما عدا البارع الذى يشابهه فى ذلك . فهو كثيره من معاجم القرن الرابع ، يحاول جمع المواد الكثيرة والصيغ ، والتزام الصحة ، ولكنه يفوقها فى النظام . فالأفعال بنه على ماضيها ومضارعها ومصدرها ، أو يكتفى بالتنبيه على المضارع وحده أو المصدر وحده إذا كان أحدهما يغنى عن الآخر ، ويذكر الصفة منها بل الصفات . وبين كثيرا المتعدى واللازم منها ؛ والأسماء يبين مفردتها وجمعها بل جموعها . والصيغ المختلفة تميل إلى النظام . فهو فى كل هذا شبيه بالخليل . ونعله يفوقه أيضا . يقول مثلا : « تقول : برئت منك ومن الديون والعيوب براءة ، وبرئت من المرض برءا ، بالضم ، وأهل الحجاز يقولون : برأت من المرض برءا بالفتح . . . وبرأ الله الخلق برأ ، وأيضا هو البارئ . والبرية : الخلق ، وقد تركت العرب همزه . . . وأبرأته مما لى عليه ، وبرأته تبرئة . والبرءة ، بالضم قتره الصائد ، والجمع برأ مثل صبرة وحبر . . . وتبرأت من كذا ، وأنا برء منه ، وخلاء منه ، لا يثنى ولا يجمع لأنه مصدر فى الأصل مثل سمع سماعا ، فإذا قلت : أنا برىء منه ، وخلى منه ، ثبتت وجمعت وأثنت ، وقلت فى الجمع : نحن منه برآء مثل ققيه وقهاء ، وبراء مثل كريم وكرام ، وأبراء مثل شريف وأشراف ، وأبرياء مثل نصيب وأنصباء ، وبريثون ، وامرأة بريئة ، وهما بريثان ، وهن بريثات وبرايا ، ورجل برىء وبراء مثل عجيب وعجاب . »

فإذا أضفنا إلى هذا انتظام الأبواب بفضل الترتيب الذى اتبعه ، وصلنا إلى الغاية فى الدقة والترتيب . فهذا النظام الذى لا يقوم على الأبنية خلصنا من أبواب اللغيف التى كثر فيها الخلط والاضطراب ، ومن أبواب الرباعى المضاعف التى وضعها بعض اللغويين فى الثنائى ، وبعضهم فى باب خالص ، ومن إشكال الحروف والأدوات التى حار فيها أصحاب المعاجم ، ومن الاضطراب بين أبواب الرباعى والخماسى أجمعان أم يفرد كل منهما باب ، ومن كثير غير ذلك من دواعى القوضى .

ويتوج هذا النظام بترتيب الحروف الذى سار عليه ، الترتيب الألفبائى المعروف الذى يسر لكل إنسان العثور على ما يبحث عنه من ألفاظ ، وباطراحه نظام ابن دريد وابن فارس المعقد على الرغم من سيرهما على الألقباء ، ورفضه نظام التقاليد . وقد أشار الخطيب التبريزى إلى ذلك حين قال ^(١) : « وكتاب الصبحاح هذا كتاب حسن الترتيب ، سهل المطلب لما يراد منه » .

الاختصار :

وساعده على هذا الاختصار فى إيراد الأقوال التى تفسر بها المواد ، على الرغم من زياداته على الخليل وابن دريد . فالجوهرى يجمع الأقوال المختلفة فى نسق واحد ، ولا يكثر من ذكر الآراء المختلفة ، كما يفعل الأزهرى . ولذلك لا تنفسح عليه المادة ، وتتباعد أجزاؤها .

ومن مظاهر الاختصار إغفاله نسبة كل قول يدونه إلى صاحبه فى كثير من الأحيان . وقد يعد هذا من الأمور التى تؤخذ على المؤلف ، ولكن منهجه اقتضى منه ذلك . فإذا نظرنا إليه من وجهة المنهج اعتبرناه من الحسنات ، وإذا نظرنا إليه من جهة الأمانة العلمية اعتبرناه من المآخذ . ولم يصر المؤلف على إغفال ذكر من يأخذ عنهم من اللغويين دواما ، بل ذكرهم فى مواضع كثيرة ، وأكثر من بعض

(١) السيوطى : اللزهر ١ : ٤٩ .

الأسماء مثل الأصمى وأبى زيد، يقول مثلاً : « وافتأت برأيه أى انفرد واستبد به . وهذا الحرف سمع مهموزاً ، ذكره أبو عمرو وأبو زيد وابن السكيت وغيرهم » ويقول أيضاً : « ابن الأعرابي : غلت وغلط بمعنى واحد والأصمى مثله . وقال أبو عمرو : الغلت فى الحساب ، والغلط فى القول ، وهو أن يريد أن يتكلم بكلمة فيغلط فيتكلم بغيرها . أبو زيد : اغلنتى القوم على فلان اغلنتاء : علوه بالشم والضرب والقهر ، مثل الاغرناء » .

النقد :

ومن الأمور التى دفعت المؤلف إلى الاختصار التزامه الصحيح من الألفاظ وقد كان من مظاهر هذه الصحة فى المعاجم الأخرى ، كثرة النقد من مؤلفيها اللغويين . ولكن الجوهري لا نجد عنده نقداً كثيراً ، بخلاف معاصريه . وسبب ذلك هو ما قاله السيوطى من أن الجوهري طرح الألفاظ غير الصحيحة ، ولم يدخلها فى معجمه . فلم يكن بحاجة إذن إلى نقدها . وبرغم ذلك نتبع بعض آرائه النقدية ، لنتعرف عليها . ومعظم النقود التى عثرت عليها تتعلق بلغات وألفاظ ، لا بتجريح اللغويين كما رأينا عند غيره وعلى رأسهم الأزهري . فهو يفاضل بين اللغات مثلاً ، يقول : « تقول : صار الشيء ضربة لازب ، وهو أفصح من لازم » و « بهت الرجل بالكسر : إذا دهش وتحير ، وبهت ، بالضم ، مثله وأفصح منهما بهت ، كما قال جل ثناؤه « فَبَهِتَ الَّذِي كَفَرَ » ؛ لأنه يقال : رجل مبهوت ، ولا يقال : باهت ولا بهيت . قاله الكسائى » و « قال الخليل : أفلطنى ، لغة تميمية قبيحة فى أفلتنى » . وواضح أنه يستمد بعض نقده من غيره . ويحكم على بعض الألفاظ بأنها مجهولة ، مثل « وأما الذى فى الحديث « فأجفثوا قدورهم بما فيها » فهى لغة مجهولة » أو بأنها غير محفوظة أو غير مسموعة مثل : « قال عمر رضى الله عنه : إن عشت فسأجعل الناس بياناً واحداً . يريد التسوية بينهم فى القسم . . . وهذا الحرف هكذا سمع منهم ، وناس يجعلونه من هيان بن بيان ، وما أراه محفوظاً عن

العرب . و « قال أبو عبيدة : سمى ابن مقبل خلفي الناقة توأبانيين ، ولم يأت به عربي » أو بأنها متروكة مثل « غلقت الباب غلقا ، وهي لغة رديئة متروكة » . وقد يحكم على بعض الألفاظ بشذوذها مثل « تقول : جئت مجيئا حسنا . وهو شاذ لأن المصدر من فعل يفعل مفعول بفتح العين . وقد شذت منه حروف فجاءت على مفعول كالجىء والمحيض والمكيل والمصير » و « الشناعة مثال الشناعة : البغض . وقد شنته شنة وشنا وشنا وشنا ومشنا وشنا — بالتحريك — وشنانا بالتسكين . وقد قرى بهما قوله تعالى « شأن قوم » وهما شاذان . فالتحريك شاذ في المعنى لأن قتلان إنما هو من بناء ما كان معناه الحركة والاضطراب كالضربان والخفقان ، والتسكين شاذ في اللفظ لأنه لم يجىء شيء من المصادر عليه .

ويتصل بنقده بعدم السماع ، نقده بالوجادة كقوله : « وأحقد القوم : إذا طلبوا من المعدن شيئا فلم يجدوا . وهذا الحرف نقلته من كتاب ، ولم أسمعه » و « حكي الحجستاني : ماء زمد : إذا كان آجنا . نقلته من كتاب » .

اللغات والمغرب والمولد :

وننتهز فرصة تعرضنا لمفاضلته بين اللغات ، ونقده إياها ، لنقول إنه كان يعني بإيرادها كثيرا ، كما كان يعني بإيراد الصيغ المختلفة للفظ الواحد من أمثال المصادر والصفات والأفعال . يقول مثلا : « الرقاد : النوم . وقد رقد يرقد رقادا ورقودا ورقادا » و « الرشاد : خلاف الغي . وقد رشد يرشد رشدا ، ورشد بالكسر ، يرشد رشدا لغة فيه » و « الدد : الالهو واللعب ... وفيه ثلاث لغات . تقول هذا دد وددا مثل قفا ، وددن » .

ولم يمنع التزامه الصحيح من العناية بالمغرب من الألفاظ ، مثل « الدهانج : الجمل الفالج ذو السنامين ، فارسي مغرب » و « الصاروج : النورة وأخلاطها ، فارسي مغرب ، وكذلك كل كلمة فيها صاد وجيم لأنهما لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب » .

والأمر الغريب ، وإن تلام مع كونه تركيا ، شرحه بعض الألفاظ العربية بأخرى فارسية يبدو أنها شائعة على ألسنة الناس في ذلك الزمن ، مثل قوله « الزُّبج » مثال الخُرْد : لسم طائر يقال له بالفارسية (ده برادران) « والشُّفارج مثال العُلابِط : فارسي معرب ، وهو الذي تسمية الناس (بشبَّارج) عن يعقوب .

ولم تمنعه الصحة أيضا من إيراد الألفاظ الإسلامية والمولدة ، مع التنبيه عليها . يقول : « قال ابن دريد : الصَّفَران : شهران من السنة سمي أحدهما في الإسلام المحرر » و « الطنز : السخرية ، وطنز يطنز فهو طناز وأظنه مولدا أو معربا » و « البرجاس : غرض في الهواء يرمى به ، وأظنه مولدا » .

الصرفيات والنحويات :

ومن الظواهر الهامة في الصحاح كثرة الأحكام والقواعد النحوية والصرفية التي يذكرها المؤلف ، يقول مثلا : « الشندوة للرجل بمنزلة الثدى للمرأة . . . إذا ضمنت أولها همزت فتكون قُعلة ، وإذا فتحت لم تهمز فيكون فَعْلُوة مثل قرنوة وعرقوة » . و « جأجأت بالإبل إذا دعوتها لتشرب فقلت : جِيْ جِيْ » ، والاسم الجِيْء مثل الجيع وأصله جِيْء قلبت الهمزة الأولى ياء « و خَطِيء يخطأ خطأ وخطأة على قَعلة ، والاسم الخطيئة على فَعيلة . ولك أن تشدد الياء لأن كل ياء ساكنة قبلها كسرة أو واو ساكنة قبلها ضمة ، وهما زائدتان للمد لا للإلحاق ولا هما من نفس الكلمة ، فإنك قلب الهمزة بعد الواو واوا ، وبعد الياء ياء ، وتدغم فتقول في مقروء مَقْرُوء ، وفي خبيء : خَبِيء بتشديد الواو والياء » وقد عب السيوطي في منزهه من هذه القواعد^(١) . وكان هذا الجانب من الصحاح من الوضوح والبروز ، بحيث قال الخطيب التبريزي^(٢) : « وقد أتى [الجوهري] بأشياء حسنة ، وتقاسير مشكلات

(١) ٢ : ٢٦ ، ٢٩ ، ٣١ - ٣٨ ، ٤٠ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ - ٦٠ ، ٦٣ ، ١٢١ ،

١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٣٠ .

(٢) نفس المرجع ١ : ٤٩ .

من اللغة » يريد بذلك — فيما إخال — هذه القواعد التي يسرت له حل الغامض من الألفاظ والأبنية ، وإدراك المعقد من المشكلات . وألف بعضهم مختصرات للصحيح طرح فيها هذه الأحكام ، معتقدا أنها دخيلة على المعاجم وبفضل هذا الجانب وصِف المؤلف بأنه أنحى اللغويين .

وفي قراءة الصحيح يتضح للمرء ظواهر أخرى ، لكنها ليست في قوة الظواهر السابقة ، ولا يختص بها الجوهري في صورة بارزة . وأهم هذه الظواهر عنايته بالأعلام أسماء قبائل كانت أو أشخاص أو أماكن ، ومعظم هذه الأعلام عربي خالص ، ما عدا القليل النادر . وكانت عنايته بأعلام القبائل أكثر من عنايته بأسماء الأشخاص . ومنها أيضا إيراد الأمثال ، والتعبيرات المجازية الخاصة ، والألفاظ التي يحدث فيها إبدال أو قلب في اللغات المختلفة ، وما إلى ذلك مما يجده عند غيره من اللغويين .

* * *

وقد أعجب الدارسون بهذا المعجم إعجابا كبيرا ، فانتشر بينهم واشتهر ، حتى قال عنه أبو الحسن الشاذلي في فهرسته^(١) : « مالوا [الناس] إلى جمهرة ابن دزيد ، ومحكم ابن سيده وجامع ابن القزاز ، وصحاح الجوهري » ووصفه الفيروز أبادي في مقدمة القاموس المحيط بالتداول والاشتهار واعتماد المدرسين على نقوله ونصوصه .

مأخذ :

أهم نقد وجه إلى الصحيح ، قام على ما فيه من تصحيف كثير . وقد ألف كثير من اللغويين النقود والاستدراكات عليه ، وكان من أشدهم عليه المجد الفيروز أبادي صاحب القاموس . وعقد السيوطي لبعض هذا النقد فصلا في مزهره ، سماه ذكر ما أخذ على صاحب الصحيح من التصحيف^(٢) . وهذا مثال منه ، قال : « أنشد على الدبابة ، بموحدتين :

(١) نفس المرجع ١ : ٤٥ .

(٢) الزهر ٢ : ١٩٦ .

عائور شر أيمسا عائور دبدة الخيل على الجسور

قال التبريزي : الصواب « دندنة » بنونين ، وهو أن تسمع من الرجل نغمة ولا تفهم ما يقول ، ومنه الحديث « لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ » وكان أبو محمد الأسود ينشد هذا البيت استشهادا على ذلك .

وكثير من هذه التصحيفات في أبواب المهورز والمعتل ، إذ يضع المهورز في المعتل أو المعتل في المهورز ، كما يتبين من تلك الأبواب في القاموس . وتعليل هذا غاية في السهولة إذا اعترفنا بأن أصل المهورز والمعتل واحد ، وهو الحرفان الثنائيان الباقيان . أما الهزرة وحرف العلة فجلبا أخيرا لتكبير جسم اللفظ ، ليسترخ اللسان والقم في نطقه ، ولذلك يتشابه معنى كثير من الألفاظ المهورزة والمعتلة ويختلط بينها اللغويين : وليس هذا التصحيح من الناسخ ، وإنما هو من المؤلف نفسه ، قال التبريزي ^(١) : « فيه تصحيح لا يشك في أنه من المصنف لا من الناسخ ، لأن الكتاب مبني على الحروف ... » .

وكانت هذه التصحيفات سببا في انتشار شائعة عنه ، تقول ^(٢) : إن الجوهري « لما صنفه سُمع عليه إلى باب الضاد المعجمة ، وعرض له وسوسة ، فالتقى نفسه من سطح فمات . وبقي سائر الكتاب مسودة غير منقح ولا مبيض ، فبيضه تلميذه إبراهيم ابن صالح [أو سهل] الوراق فغلب فيه في مواضع » وصاحب هذه الشائعة على ابن فضال الجاشعي ، ومحمود بن أبي المعالي الخوارى . وقد قيل ذلك عن الخليل والقالى ، فكلهم مات قبل أن يتم معجمه ، فظهر فيه غلط وتصحيح . ويبدو أن هذا من الاتفاقات الغريبة ، وأن الأقرب احتمالا أن المعجبين بهؤلاء العلماء أرادوا الدفاع عنهم وتبرئتهم مما في كتبهم ، فاخترعوا هذه القصص ، أو أغلبها . ولا داعي لإعادة القول عن الخليل أو القالى . ولكننا نذكر بصدد الصحاح ، ما قيل من إنه وجدت فيه

(١) نفس المرجع ١ : ٤٩ .

(٢) ياقوت : معجم الأدباء ٦ : ١٥٦ ، ١٦١ .

أخطاء قبل باب الضاد أيضا ، وأن تلميذه أبا محمد إسماعيل بن محمد بن عبدوس النيسابوري نقل نسخة كاملة من خط المؤلف ، وقرأها عليه . ثم نقله أبو سهل الهروي عن هذا التلميذ ، ومنه أخذ ياقوت الموصلي . وروى الكتاب أيضا أبو زكريا الخطيب التبريزي وكثيرون وكان لهم التهميشات عليه ، فأدخلها أصحاب الحواشي في أقوالهم . ويبدو لنا من دراسة هذه الأخبار المتناقضة أن العلماء وصلت إليهم نسختان عن تلميذين للجوهري : ابن عبدوس والبيشكي . أما نسخة الأول فتامة لا نقص فيها وقرأها ياقوت^(١) ، وطبع عليها الكتاب في عصرنا الحديث ، وأما الثانية فناقصة لم يسمع صاحبها من المؤلف إلا إلى باب الضاد . وكانت هي السبب الذي أوقع بعض الباحثين في هذه الغلطة الشائعة . والحق مع التبريزي ، حين يكمل عبارته السابقة فيقول : « ولا تختو هذه الكتب الكبار من سهو يقع فيها أو غلط . وقد ردّ على أبي عبيد في الغريب المصنف مواضع كثيرة منه . غير أن القليل من الغلط الذي يقع في الكتب إلى جنب الكثير الذي اجتهدوا فيه وأتعبوا نفوسهم في تصحيحه وتنقيحه معفو عنه » .

والنقد الثاني يقوم على بعض الصيغ والمواد التي أهملها الجوهري ، ولم يذكرها في صحاحه . وعنى بهذا النقد أيضا الفيروز أبادي ، قال في مقدمته : « فاته ثلثا اللغة أو أكثر ، إما بإهمال المادة ، أو بترك المعاني الغريبة النادرة » وكان الفيروز أبادي يكتب في قاموسه المواد التي أهملها الجوهري بالمداد الأحمر ، لتتضح للقراء . ولكنه تحامل عليه فكتب كثيرا من المواد بهذا المداد ، برغم أن الصحاح لم يكن قد أهملها ، يقول صاحب التاج (مادة صتا) : « صَنَّاَهُ كَجَمَعَهُ متعديا بنفسه قاله ابن سيده ، وصنَّاه ، متعديا باللام قاله الجوهري : أي صمده عن ابن دريد . قال شيخنا : وهذه النسخة مكتوبة بالحرّة في أصول القاموس بناء على أنها ساقطة في الصحاح وما رأينا نسخة من نسخته إلا وهي ثابتة فيها ، وكأنها سقطت من نسخة

المؤلف « وأمثال ذلك كثيرة في التاج . ومهما يكن من أمر ، فالجوهرى ليس ملزماً أن يدون كل ما فى اللغة من مفردات ؛ لأنه بين بكل وضوح أنه يلتزم الصحيح وحده . يضاف إلى ذلك أنه لا يوجد أحد أحاط باللغة ، بإعتراف كبار اللغويين أنفسهم .

وأخذت على الجوهرى أمور أخرى من خطأ فى وضع بعض المواد ، وخطأ بين المعتل والمهموز ، وخطأ فى التفسير أو التعليل النحوى أو الصرفى ، وخلل فى الشواهد وما إلى ذلك مما سيظهر بكل وضوح فيما دار حوله من دراسات . ومهما قال القائلون فى الصحاح ، فإنه خطأ بحركة المعاجم أوسع خطوة بعد خطوة الخليل . فهو رائد عصر من الزمن ، كما كان الخليل رائد زمنه ، أو هو العلم الثانى الذى يبرز فى حركة التأليف فى المعاجم ، ويكاد يصل إلى مستوى صاحب العين . وأهم ما قدمه إلى هذه الحركة ترتيبه الجميل ، وانتظام معالجة مواده ، ومحاولة التزام الصحيح من الألفاظ . وقد سار أكثر أصحاب المعاجم بعده على ترتيبه ، فكانوا من مدرسته .

دراسات حوله :

اشتهر الصحاح شهرة كبيرة بين اللغويين ، فتناوله كثير منهم بالدراسة بالإضافة إلى من تأثر بمنهجه . وأثمرت هذه الدراسة كتباً كثيرة تعادل ما دار حول كتاب العين كثرة ، وربما تفوقها . ونستطيع أن نصنف هذه الكتب إلى الأصناف التالية : كتب اختصار ، وتكملة ، وحواش ، ونقد ، ونظم ، وكتب تعنى بشواهد . وأرجح أن كثيراً من الكتب التى دارت حوله لم تصل أسماؤها إلينا إلى الآن ، فضلاً عن وصولها ، ولكنى أثبت هنا قائمة بما استطعت العثور عليه :

الكتب التى اختصرته

- ١ — كتاب مختار الصحاح لمحمد بن أحمد الزنجاني (٥٧٣ — ٦٥٦ هـ) . ويصف المؤلف فى مقدمته ظروف تأليف كتابه ، وهدفه ، ومنهجه ، فيقول :

« لما فرغت من كتاب ترويح الأرواح في تهذيب الصحاح . . . وقع حجمه موقع الخمس من كتابه ، من غير إهمال شيء من لغته . وكان قد حداني إلى تهذيبه ، أعني تجريد لغته من النحو والتصريف الخارجين عن فنه ، وحذف ما فيه من حشو وتكرير ، وإسقاط ما لا حاجة إليه من الأمثال والشواهد الكثيرة روم التخفيف والإيجاز ، ليسهل حفظه ويقرب ضبطه . ثم نظرت نظرا ثانيا ، فرأيت هم بني الزمان ساقطة ، ورغباتهم نائمة ، وحرصهم قليلا ، وحفظهم قليلا ، فأوجزت إيجازا ثانيا حتى وقع حجمه موقع العشر . . . »

وحين نضاهى مواد الزنجاني بالجوهرى نراه حذف منه الأمور التالية : الشواهد ، بعض المعاني ، بعض المواد ، أكثر الأساليب ، التعليل الصرفي والنحوي ، بعض المشتقات مثل المضارع من الأفعال والمصادر وإن كانت غير قياسية ، بعض تكرار اللفظ مع معانيه المختلفة ، الاستطرادات وما إليها . وأبقى من الشواهد القرآنى ، وحافظ على أسماء الأماكن في مواده وعلى أكثر عبارة الصحاح .

وهذا ما قاله الزنجاني في مادة « بدأ » نموذجاً لاختصاره : « بدأت بالشئ : ابتدأت به ، والبدء : السيد الأول في السيادة ، والبدء والبدىء بوزن البديع : البئر التى حفرت فى الإسلام . وبدىء الرجل فهو مبدوء : إذا أخذته الجدرى أو الحصبة . »

وقد طبع هذا المختصر تحت اسم « تهذيب الصحاح » ولكن محققيه هما اللذان وضعاه هذا الاسم ، أما اسمه الحقيقى فمختلف فيه ، فهو فى مخطوط دار الكتب « مختار الصحاح » وفى مخطوط كان ببرلين وذكره بروكلى « تنقيح الصحاح » ولعل المؤلف لم يغير الاسم بعد اختصاره ثانية ، فتركه كما هو ترويح الأرواح فى تهذيب الصحاح ، إذ يبدو أنه أضرب عن النسخة الكبيرة .

٢ — كتاب مختصر الصحاح لشمس الدين محمد بن حسن بن سباع المعروف بابن الصائغ الدمشقى (٧٢٥) قيل إن مؤلفه جرده عن الشواهد .

٣ — كتاب مختار الصحاح لمحمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى ، ووافق

الفراغ منه — كما يقال في آخره — عشية يوم الجمعة سنة ستين وسبع مئة — وظاهر من اسمه أنه اختصار للصحاح واختيارات من مواده . وقد صرح بذلك مؤلفه في أول مقدمته بعد الحمد والصلاة ، قال : « هذا مختصر في علم اللغة جمعت من كتاب الصحاح للإمام العالم العلامة أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري — رحمه الله تعالى — لما رأيته أحسن أصول اللغة ترتيبا ، وأوفرها تهذيبا ، وأسهاها تناولا ، وأكثرها تداولاً ، وسميته مختار الصحاح » .

وفصل المؤلف في المقدمة الخطة التي التزمها في مختاره ، فبين لنا الصفات التي تتمتع بها المواد والألفاظ التي اختارها من الصحاح في قوله : « واقتصرت فيه على ما لا بد لكل عالم فقيه أو حافظ أو محدث أو أديب من معرفته وحفظه ، لكثرة استعماله وجريانه على الألسن ، مما هو الأهم فالأهم ، خصوصا ألفاظ القرآن العزيز ، والأحاديث النبوية ، واجتنبت فيه عويص اللغة وغريبها طلبا للاختصار ، وتسهيلا للحفظ » وإذن فالهدف الأول عنده اختيار الألفاظ الشائعة الاستعمال ، لتكون في متناول المحتاج إليها من العلماء والأدباء ، أما الغريب فلا حاجة له فيه . وكان هذا سببا في شهرته وتداوله ، كما وصفه حاجي خليفة ، وتقرير وزارة المعارف المصرية إهداءه لطلابها لاستعماله بعد تغيير ترتيبه .

ولكن الناس يستعملون ألفاظا ليست في صحاح الجوهري ، فإذا فعل الرازي بإزائها ، لقد أدخلها في مختاره وأغامها . ونبه على ذلك في المقدمة إذ قال : « وضمنت إليه فوائد كثيرة من تهذيب الأزهري وغيره من أصول اللغة الموثوق بها ، ومما فتح الله تعالى به علي ، فكل موضع مكتوب فيه « قات » فإنه من الفوائد التي زدتها على الأصل » .

ولم يزد الرازي ما سبق وحده ، بل زاد أيضا بعض المصادر والأفعال التي أهملها الجوهري ، وقال عنها في مقدمته : « وكل ما أهمله الجوهري من أوزان مصادر الأفعال الثلاثية التي ذكر أفعالها ، ومن أوزان الأفعال الثلاثية التي ذكر مصادرها ، فإني

ذكرته ، إما بالنص على حركاته ، أو برده إلى واحد من الموازين العشرين التي أذكرها الآن إن شاء الله تعالى ، إلا ما لم أجده من هذين النوعين في أصول اللغة الموثوق بها والمعتمد عليها ، فإني قفوت أثره رحمه الله تعالى في ذكره مهما لثلا أكون زائدا على الأصل شيئا بطريق القياس ، بل كل ما زدته فيه نقلته من أصول اللغة الموثوق بها .

وإذن نخطته في ذكر المصادر والأفعال التصريح أو ذكر الميزان . وما دام الأمر كذلك فهو في حاجة إلى بيان هذه الموازين . وقد فعل ذلك بتفصيل في مقدمته ، وزاد إليه ما اتبعه في ضبط الأسماء .

وصفوة القول أن الرازي — في سبيل الاختصار — حذف كثيرا من صيغ الصحاح ، وخاصة ما يتصل منها بالأعلام أو أقوال اللغويين أو الأخبار المختلفة حول الألفاظ ، وكثيرا من الشواهد الحديثية ، وأكثر الشواهد الشعرية ، وبعض الشواهد القرآنية .

ولم يتعد هدف الرازي الاختصار ، فلم يحاول النقد بل أورد الألفاظ التي نقت من الصحاح واتهمت بالتصحيف أو بالخطأ كما أوردها ، أو حذفها اختصارا وفقا لمنهجه . ولكنه زاد عليه بعض المواد والصيغ ، وبعض خطوات منهجه مثل التزام الإشارة إلى الماضي والمضارع من الأفعال والمصادر ، وخاصة غير القياسي ، والمتعدى واللازم ، والضبط بالعبارة .

وإذا ضاهينا مختار الرازي بمختار الزنجاني ، وجدنا كلا منهما يزيد على الآخر أشياء وينقص عنه أخرى ، فالرازي يعني بالمعاني المتصلة بالحديث والفقه ويلتزم الخطوات التي أشار إليها في منهجه ، على حين يعني الزنجاني بالمعاني اللغوية الخالصة ، وليس عنده شيء من خطوات منهج الرازي . وهما في حجم واحد على وجه التقريب وربما كان مختصر الزنجاني أكبر قليلا .

وفي العصر الحديث كلفت وزارة المعارف المصرية الأستاذ محمود خاطر تهذيب

الكتاب وترتيبه ، والشيخ حمزة فتح الله مراجعته وضبطه وتصحيحه ، ورأت الوزارة أن يكون طبعه على اعتبار الحرف الأول والثاني (وما بعدها) كما هو ترتيب المصباح للإمام الفيومي ، وأن ترد إلى كل مادة مشتقاتها التي يصعب على الطالب ردها إليها مع حذف مالا ينبغي أن يطرق مسامع النشء ، ويشترط المحافظة على أصل الكتاب . ووافق تمام طبعه على هذا الوجه أواخر سنتي ١٣٢٥ هـ و ١٩٠٧ م ، ثم أعيد طبعه عدة مرات .

واشتهر مختار الرازي باختصاره بدوره داود بن محمد القارصى الحنفى باسم « مختار مختار الصحاح » ، وعبد الرحمن بن عيسى الهمداني باسم « صفو الراح من مختار الصحاح » ومن الواضح أن مؤلف هذا الكتاب ليس عبد الرحمن بن عيسى الهمداني صاحب الألفاظ الكتابية المتوفى عام ٣٢٠ هـ . وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة من الكتاب في ٣١ ورقة من الحجم الصغير ، ويتبين من ذلك صغر حجمه وضآلته .

وكان هدف مؤلفه اختصار المختار ، والتقاط الألفاظ الشائعة الاستعمال وهو غرض صاحب المختار نفسه . ولكن القدر الشائع من الألفاظ اختلف باختلاف عصرى المؤلفين ، فقل وضؤل فى العصر الأخير بحيث صار من الضرورى أيضا اختصار المختار . وصرح الهمداني بهذا الهدف فى مقدمته ، حين قال : « وبعد ، فلما أن تموجت بحار اللغة العربية ، وطما عبايها ، وزخر قاموس تلك الأوضاع اللسانية ، وطفح عجائبها ، وكان من أشهر أوضاعها بين الناس وأكثرها إفادة لكل متناول بلا إلباس ، صحاح الجوهري ، تصدى لاختصاره العلامة أبو بكر الرازى ، تفعدهما الله برحمته ورضوانه ، وأفرغ عليهما شآبيب غفرانه ، مع ذكر ما أهمله الأصل من أوزان مصادر الأفعال الثلاثية التى ذكر أفعالها ، ومن أوزان الأفعال الثلاثية التى ذكر مصادرهما وأحوالها . فأحييت أن أتبع من ذلك المختصر ما كثر تناوله ، واشتهر تداوله وهو مع ذلك مستور المعنى عن كثير ، استتار الزهر فى كمامه ، والبدر فى غمامه ، لا يضطرار الحال إليه ، وشدة الحاجة عند التعويل.

عليه . ولم أتبع الأصل روما لسرعة التحصيل ، فإن تتبع الأصل يحتاج إلى صرف زمان طويل مع كثرة الأشغال وتشتت البال ، على أن المختصر رحمه الله قد انتقى ما انتقى حسب نظره الصائب ، وفهمه الثاقب ، وأني لي بمثل ما سلك مع فهمي القاصر ، وذهني الفاتر ، فلذلك عولت عليه ، ووجهت وجه الاعتماد إليه .

وسار المؤلف على ترتيب الصحاح ، والمنهاج الذي ارتضاه شرحه بقوله : ... « عولت عليه [أي على المختار] ، ووجهت وجه الاعتماد إليه . وربما أسقطت الباب برمته وتركته في بعض المواضع بجملته ، وربما حذف الغالب من الباب اختصارا ، واعتمادا على مراجعة الأصل أو أصله روما للإيجاز واختيارا » .

وقدم الهمداني بين يدي كتابه مقدمة ذكر فيها هدفه وخطته ، وختمها بما ذكره أبو بكر الرازي عن موازين الأفعال والمصادر ، وقواعده الثلاثة وأتى به بنصه ، وقد حقق ما وعد به في المنهج ، فكان يذكر المادة بأكملها حيناً ويحذفها حيناً ويحذف معنى واحداً منها أحيانا ويختصر سياقها في أحيان أخرى . ولكنه كان يحافظ على عبارة صاحب المختار في المعاني التي يذكرها محافظة كبيرة .

واتخذ السيد محمد بن حسين بن علي (٨٦٦ هـ) مختار الصحاح أساسا أيضا لكتابه الجامع والراموز . فقد استطال ما في الصحاح من أمثال وشواهد وأنساب وإطناب ، واستقل ما في مختار الرازي وخاصة أنه ترك بعض الأمور اللغوية اللازمة ، فأراد أن يأتي بالمختار ويضيف إليه ما أهمله . وفعل ذلك في الجامع الذي أتمه عام ٨٥٤ هـ . ثم سمع عما في الصحاح من تصحيف وأوهام ، فأحب أن يبين ذلك فبحث حتى عثر على القاموس المحيط فصار على هذا الهدى في الراموز ، ووضح كل ذلك في مقدمة الراموز ، وإن لم يصرح باسم مختار الرازي . ولكن بعض العبارات الواردة في بعض مواده أكدت أنه يعني^(١) .

وصرح المؤلف بما زاده من أمور أخرى عن القاموس المحيط ، فقال :

(١) انظر مادتي نطق ويدي في الكتابين .

« وألحقت به أيضا ما اطلعت فيه من اللغات التي فاتته عن نقلت عنهم ».

إما مادة ، أو معاني غريبة نادرة ، مما لا بد منه في استنباط معاني الحديث والأخبار ، واستخراج ما وقع في غريب الآثار والأشعار . ونقلت عنه أسماء المحدثين ونسبهم الواقعة في الأسانيد بتصحيح الفاظها من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين » .

وذكر أسماء المراجع الأخرى التي استفاد منها في قوله : « ثم ألحقت به غرائب

ألفيتها في المغرب للطرزي ، وعثرت عليها في الفائق للزمخشري ، والنهاية لابن الأثير أبي السعادات الجزري » ، ويبدو من هذه المراجع شدة عنايته بما يتعلق بالحديث ، كما ظهر ذلك أيضا في كلامه عن القاموس ، ويظهر في قوله التالي : « وبسطت الكلام بعض البسط في بيان معاني الأحاديث وتفسيرها ، فيما لا ينحى نحو بدائعه بمجرد معرفة متن اللغة وتقريرها ، فأشرت إلى ما يحتاج إليه من تأويل ، وما لا بد من حذف وإضمار دليل ، بحيث إذا وقف الناظر [عليها] يقف على نظائرها بأدنى تفكير ، وتيسر له الوصول إلى رموزاتها ييسر التدبير » .

وأشار إلى الخطة التي سار عليها في قوله : « وسأكتب ما أمكن طريق

الاختصار ... وشذبت الكلام بتقليل الألفاظ وتكثير المعاني ، وهذبت بالإشارات الموضحة للهرام ، لتشييد المباني . فأشرت إلى قول الله (تع) بحرف (ق) وإلى الحديث بحرف (ح) وإلى الأثر بحرف (ر) وإلى الجمع بحرف (ج) وإلى الموضع بحرف (ع) وإلى الجبل بحرف (ل) وإلى تأنيث الصفات التي تجري على مذكرها بهاء بحرفي (ثه) معناه المؤنث بهاء ، وإلى اسم رجل بحرفي (سم) وأشرت بحرفي (عز) لي يتعدني ويلزم . واكتفيت بذكر صيغة الفعل ثلاثيا أو غيره عن إيراد ما اطرده من المصادر والصفات ، إلا في مواضع الالتباس أو في مجال يحيد عن سنن القياس . وآثرت في الأفعال طريق الماضي [الغائب] على المتكلم لقصرها لفظا وكتابة إلا في المعتل ، بيانا لأصل الكلم . فجاء بحمد الله كتابا جامعا للفوائد ، خاليا عن الزوائد ، مسمى بالراموز ، لكونه مجمع أنهار الرموز فقد وافق اسمه معناه ، وطابق مسماه » .

وواضح من هذا أنه كان يتحرى الاختصار ما أمكنه . فاستعمل الرموز ، وحذف القياسى من المصادر والصفات ، ولم يكرر اللفظ المفسر مع كل معنى له . وذكر الأفعال بصيغة الماضى المسند إلى ضمير المفرد الغائب ، إلا حين يريد توضيح أمر من الأمور . واختط لنفسه أيضا أن يذكر الباب الذى يتصرف فيه مضارع الفعل ومصدره ، كما فعل أبو بكر الرازى فى مختار الصحاح ، ونبه على ذلك فى المقدمة . وأورد فقرة تكاد تكون من المختار بالنص .

وأوضح ما يقوم عليه الكتاب أمران : الزيادة ، والاختصار . أما النقد فضعيف بالنسبة إليهما . وتمثل الزيادة فى عدة ظواهر : زيادة مواد وصيغ وألفاظ ومعان فى المواد التى ذكرها الجوهري ، وهو أبرز أنواع الزيادة فى الكتاب لا تكاد تخلو منه مادة ؛ والأحاديث والأعلام ، وخاصة أعلام الفقهاء والمحدثين وكان يزيدونها فى آخر المواد . ويتمثل الاختصار فى : حذف الشواهد الشعرية التى ذكرها الجوهري ، وأسماء اللغويين مع احتفاظه بأقوالهم ، وإن تجاوز أحيانا عما جاء منها فى زياداته ، والأوزان والأحكام والتعليقات اللغوية والنحوية والصرفية التى كان هم مختصرى الصحاح حذفها فى الغالب ، وتغيير عبارة النص وترتيب ألفاظ المادة بحيث تعطى ما فى الصحاح بأقصر سياق .

وجملة القول فى الرموز أنه أكثر انتظاما من الصحاح فى إيراد ألفاظه ومعانيه ، وأكثر مواد وصيغا ومعانى ، وأكثر صبغة قهية حديثة ، ولكنه أخل بالشعر إخلالا كبيرا ، وضعف النقد عنده واعتمد فيه على المجد والرازى .

واتخذ بير محمد بن يوسف القرمانى الأركلى المختار أساسا له أيضا ، فالف « ملقط صحاح الجوهري والملحق بمختار الصحاح » .

٤ - كتاب المولى محمد المعروف بالقيسى (١٠١٦ هـ) قيل إنه كان أنفع وأفيد من مختار الصحاح . لكنه غير مشهور .

٥ - كتاب الجوابى فى مجلدين صغيرين ، لم يحذف فيه شواهد الجوهري .

٦ — كتاب نجد الفلاح ، يشبه المختار ، وحذف مؤلفه شواهد الصحاح .

٧ — ٩ — ذكر بروكلمن أن أبا الكرم عبد الرجيم المدني (أو المعداني) ،

ومحمد بن أحمد بن أحمد بن نجم الدين بن جمال الدين الحنفي ، وعلى العلي بادي
اختصروه أيضا .

كتب التكملة :

١ — المنتهى لمحمد بن تميم البرمكي ، قال المؤرخون^(١) : إنه صنفه في سنة

٣٩٧ هـ ، ونقل من فيه الصحاح ، وزاد فيه أشياء قليلة ، وأغرب في ترتيبه .

وذهب بعض المحدثين إلى أنه سار على الترتيب الألف بأى من أول الكلمة
إلى آخرها ، مثل المعاجم الحديثة ، فهو إذن سابق على الزمخشري في أساسه .

ولكن معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية يقتنى أوراقا منه ، يبدو أنها

مختلة الترتيب . فإذا ما أمعنا دراستها استطعنا أن نبين أنه اتبع ترتيبا غريبا فعلا ،

كما قال القدماء . فقد التزم الترتيب الألفبائي . غير أنه طبقه أول ما طبق على الحرف

الأخير من الكلمات ، كما فعل الجوهري . ثم خالف الجوهري فلم ينظر في خطوته

الثانية إلى الحرف الأول من الكلمة بل إلى الحرف السابق على الأخير . ثم نظر

إلى الحرف السابق عليه إلى أن تنتهى حروف الكلمة . أى أنه سار سيرا مطردا

من آخر الكلمة إلى أولها ، معتبرا الأصول وحدها بطبيعة الحال .

يتمثل لنا منهجه هذا ، إذا نظرنا إلى ترتيبه التالى للجزء الباقى من

فصل الثاء :

بلث — ثلث — هاث / نمث / عنث / جهث — بهث — دلهث — وهث /

يث . فقد قدم ما حرقه السابق على الأخير اللام ، فاليم ، فالنون ، فالهاء ، فالياء .

فإذا اتحد هذا الحرف فى بعض الكلمات كما حدث فى اللام : قدم ما حرقه السابق

(١) السيوطى : اللبنة ٢٨ .

عليها الباء ، فالتاء ، فالهاء ؛ وفي الهاء : قدم ما حرقه السابق الجيم ، فالباء ، فالدال ، فاللام ، فالواو . وأعتقد أن خطأ ما وقع في الجيم قدمت على الباء .

وبالمثل رتب فصل الجيم على النحو التالي :

بيج — فريج — هليج / أثج / وجج / ثحج / رخج / بردج — هردج —
سديج / سذج — عذج — كذج — لذج / حبرج — سرج — عرج . الخ .

٢ — المغرب عما في الصحاح والمغرب لعبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني
الخرجي أتمه في ٦٢٧ هـ ، وفصل فيه نص الصحاح عن المغرب ، وأشار إلى المغرب
بميم ، وإلى الصحاح بصاد .

٣ — الجمع بين الصحاح والغريب المصنف ، لأبي إسحاق إبراهيم بن قاسم
البطليوسي (٦٤٢ أو ٦٤٦ هـ) .

٤ — ضالة الأديب في الجمع بين الصحاح والتهذيب للحواري (انظر
الدراسات حول التهذيب) .

٥ — تاج الأسماء في اللغة : جمع الأسماء للزخشرى ، والسامى للميداني ،
وصحاح الجوهرى ، والتزم ترتيب الأخير . وذكره محمد صديق ولم يصرح باسم مؤلفه .

٦ — كتاب التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى
تأليف الحسن بن محمد بن الحسن الصاغاني أو الصغاني المتوفى عام ٦٥٠ هـ . وتوجد
منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية ، أخذ منها المجمع اللغوى مصورا ،
وهو الأصل الذى أقت عليه دراستى ، وتتألف النسخة من ستة أجزاء ينيف كل
منها على المثتين والعشرين ورقة .

وكاتب هذه النسخة هو محمد بن عبد العزيز الدمانجير المعروف بابن أفضل
الكرجى ، فرغ من الجزء الأول منها في « سلخ شهر الله المبارك جمادى الأولى

سنة إحدى وأربعين وست مئة « ، ومن الأخير في « صبيحة يوم الأحد السادس من ربيع الآخر من شهر سنة اثنتين وأربعين وست مئة » في بغداد ، أى أنه كتبها كلها في حياة مؤلفها . ويزيد للزم الطمثنانا لها قراءة عالم كآبى الفيض محمد مرتضى الحسينى الزيدى صاحب التاج لها ، كما كتب في أوائل أجزائها وأواخرها ، واستفادته منها لتاجه .

ويستهل الكتاب بمقدمة قصيرة يشرح فيها المؤلف غرضه ، يقول : « هذا كتاب جمعت فيه ما أهمله أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري رحمه الله في كتابه ، وذيلت عليه وسميته كتاب التكملة والذيل والصلة ، غير مدّع استيفاء ما أهمله واستيعاء ما أغفله . ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها ، وفوق كل ذى علم عليم ، وكم ترك الأول للآخر :

وَمَنْ ظَنَّ مِمَّنْ يَلَاقِي الْحُرُوبَ بِالْأَلَا يُصَابُ فَقَدْ ظَنَّ عَجْزًا
والله تعالى الموفق لما صمدت له ، واليسر ما صعب منه ، والعاصم من الزلل والخلل ، والخطأ والخلل ، وهو حسي ونعم الوكيل .
ويسير الصغاني على نفس ترتيب الجوهري ، وتقسياته .

ويقوم الكتاب كله على عدة أمور في الصحاح ، نستطيع أن نضعها في صنفين :
تكملة وقد . أما الصنف الأول فيشتمل على ما يلي من أمور :

١ - إيراد المواد التى أهملها الجوهري . ويشير إلى ذلك مراعاة ، يقول مثلا

« شَنَعَمُ أَهْمَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ . وقال سيبويه : الشنعم ، مثال جردحل : السمين » .

« شَنَعَمُ أَهْمَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ . وقال سيبويه : الشنعم ، مثال جردحل : الطويل » .

« شَنَعَمُ أَهْمَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ . وقال ثعلب : على رَغْمِهِ وَسَيَّنَعَمُ » .

رَغْمًا سَيَّنَعَمًا ، بالسین المهملة . وقال الأزهري : أنا واقف في هذا الحرف . والصواب

عندى بالسین غير معجمة » .

وكل هذه المواد المذكورة التي أهلها صاحب الصحاح إهمالا تاما ، لتعاقبة ،
ويظهر فيها مدى استفادة الصغاني من كتاب سيبويه .

٢ - إيراد الصيغ والألفاظ والمعاني التي أهلها الجوهري ، فيما ذكره من
مواد ، كما نرى في عتق : « ابن الأعرابي : العقيقة : المزادة : والعقيقة : النهر .
والعقيقة : العصابة ساعة تشق من الثوب . والعقيقة : غرلة الصبي . . . وعاقته :
خالفته . واعتقت السحاب : بمعنى عقت ، قال أبو وجزة السعدي :

حتى إذ أنجذت أوراقه انهزمت واعتق منبعج بالوئيل متقور
واعتق السيف من غمده : إذا استله ، ورجل عتق بالفتح أى عاق ، قال الزبيان واسمه
عطاء بن أسيد :

أنا أبو الرقال عتقا فظا لمن أعادى مذمرا دلنظي
وقيل : أراد بالعتق المر من الماء العتق . والعقوق : الحائل أيضا ، عن أبي حاتم ،
وهي من الأضداد . . . وعواقى النخل : روادفه ، وهي فسلان تنبت معه . وقال ابن جرير
العقة : البرقة المستطيلة في السماء .

٣ - نكلة معاني الألفاظ التي ذكر لها الجوهري معنى واحدا أو معنى
مختصرا ، مثل قوله في مادة « عتق » أيضا : « وفي بلاد العرب أربعة أعقة ، ذكر
الجوهري منها عقيق المدينة ، وأما الثلاثة الأخرى فمنها عقيق عارض اليمامة ، وهو واد
واسع مما يلي البرمة تدفق فيه شباب العارض وفيه عيون عذبة للماء ، ومنها عقيق
آخر يدفق ماءه في غورى تهامة ، وهو الذي ذكره الشافعي رحمه الله فقال : « ولو أهلوا
من العقيق كان أحب إلي » ومنها عقيق القنان يجري إليه مياه قلل نجد وجباله . . .
وقيل في قولهم (طلب الأبلق العقوق) إنه الصبح لأنه ينشق . . . وقد أخذ تحديده
للأعقة من تهذيب الأزهري .

٤ - نكلة الشواهد الشعرية ، كافي مادة (سخم) « قال الجوهري : والأسخم

في قول زهير : * بأسم مذود * القرن ، وفي قول النابغة * بأسم وان * [هو السحاب] وفي قول الأعشى :

بأسم داجٍ عوضٌ لا تَنفَرُ

يقال الدم تُفَمَس فيه اليد عند التحالف ، ويقال : بالرحم ، ويقال : بسواد حلة الثدي ، ويقال : بزق الخمر . أما الرواية في البيت الأول والثالث فكما ذكر ، وصدر البيت الأول :

نَجَاءٌ مُجِدِّ لَيْسَ فِيهِ وَتِيرَةٌ وَتَذَبُّبُهَا عَنْهَا ...

وأما صدر البيت الثالث فقوله :

رَضِيعَتِي لَبَانٍ تَذَى أُمٌّ تَحَالُفَا

ويروى : تَقَاسَمَا ... وأما الرواية في البيت الثاني فالصواب فيها : وأسم

وان ، بالواو ورفع الميم ، وإنشاد البيت كاملا :

عَفَا آيَهُ رِيحُ الْجَنُوبِ مَعَ الصَّبَا وَأَسْمُ وَانٍ مَرْثَةٌ مُتَصَوِّبٌ

وتشتمل نقود الصاغاني على الأمور التالية :

١ - اختلال الشعر في الصحاح ، مثل قوله في مادة (سلم) « قال الجوهري قال الشاعر :

ذَاكَ خَائِلِي وَذُو يَمَاتِنِي يَرْمِي وَرَأْيِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسَلَهُ

يريد بالسهم والسَّلْمَة ، وهي لغة حمير . والبيت مداخل ، والبلاء من الأوائل . وهو لبجير بن عَنَمَة الطائي ، والإنشاد الصحيح :

وَأَنَا مَوْلَايَ ذُو يُمَيِّرُنِي لَا إِحْنَةَ عِنْدَهُ وَلَا جَرَمَةَ

يَنْصُرُنِي مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَذِرٍ يَرْمِي وَرَأْيِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسَلَهُ

يهجو سالم بن دارة ، قاله أبو محمد الأعرابي . وهذا الصنف من النقد كثير عنده . وما يدل على اتساع معرفة الصاغاني بالشعر .

٢ - فقد التصحيف في الشعر قال في مادة (ريم) : « قال الجوهري : وأنشد

ابن السكيت :

وكنتم كعظم الريم لم يدر جازر على أي بدهي مقسم اللحم يوضع
والرواية : وأنتم كعظم الريم لم يدر جازر على أي بدهي مقسم اللحم يُجْعَلُ
والقصيدة لامية ، وهي تروى للطرماح الأجنبي ، ولأبي شمر بن حجر بن مرة
ابن حجر بن وائل .

٣ - تصويب اسم قائل الشاهد الشعري . قال في مادة (شبرم) : « قال
الجوهري وأنشد لهميّان السعدي : * ما منهم إلا لثيم شبرم * وليس له ، ولاله
على الميم المضمومة رجز » : وقال في مادة (طرم) : « قال الجوهري : الطريم : السحاب
الكثيف ، قال رؤبة :

في مكفر الطريم الشّرّ نبت

ولرؤبة أرجوزة ثائية أولها :

أَتَعْرِفُ الدَّارَ بِذَاتِ الْعَنَكِثِ دَارًا لِدَاكِ الشَّادِنِ الْمَرْعَثِ

وليس الذي ذكره الجوهري فيها .

٤ - اختلال الاستشهاد نفسه كما نرى في مادة (أذن) إذ يقول : « قال
الجوهري : أذن له أذنا : استمع ، قال قنّب بن أم صاحب :

إِنْ يَسْمَعُوا رِيَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا مَنَى ، وَمَا أَذْنُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

وليس في هذا البيت شاهد ، وإنما الشاهد في البيت الذي بعده بيت ، والرواية
« وما سمعوا من صالح » ويروى « وما علموا » ، وبعبده :

إِنْ يَخْلِفُوا لَكَ تَسْمَعُ قَوْلَهُمْ وَتَرَى أَجْسَادَ قَوْمٍ ، وَأَنْتَ بَعْدَهُ أَفْنُوا

صم إذا سمعوا خيراً ذكرك به وإن ذكرك بسوء عندهم أذنوا »

ويبدو أن النسخة المطبوعة من الصحاح نالها شيء من التصحيح ، إذ ورد فيها
البيت الأول والثالث ، ورواية « سمعوا من صالح » لا البيت الأول وحده ،
ولا الرواية التي ذكرها الصناني .

٥ — نقد الاستشهاد ببعض الأحاديث الضعيفة ، كما في قوله من مادة «ضن»
« قال الجوهري : وفلان ضنى من بين إخواني ، وهو شبه الاختصاص ،
وفى الحديث : إن لله ضنا من خلقه يحبيهم في عافية ويميتهم في عافية . والرواية :
ضنائ ، مثال قبائل . وهو من الأحاديث التي لا طرق لها » [أى لا لها] . وأصلح
الحديث في النسخة المطبوعة إذ الرواية فيها : ضنائ .

٦ — نقد الألفاظ المصحفة . قال في مادة (سخم) : « قال الجوهري أيضا :
وسخام : اسم كلب . قال لييد :

فَتَفَصَّدَتْ مِنْهَا كَسَابَ فَضْرُجَتْ بَدِمَ وَغُودَرَ فِي الْمَكْرِ سَخَامُ
وذكره الفارابي بالخاء المعجمة ، فإنه قال في باب فعال بالفهم : السخام : سواد
القدر والشعر . السخام : اللين الحسن ، قال :

كَأَنَّهُ بِالصَّخَصَانِ الْأَنْجَلِ قُطِنَ سُخَامٌ بِأَيْدِي غَزَلٍ
ويقال للخمر : سخام ، إذا كانت لينة سلسة . وسخام : من أسماء الكلاب
فلو كان بالخاء لذكره قبل ذكره السين والخاء المعجمة كما يقتضى ترتيب كتابه .
وسكت عن ذكره الأزهرى والخليل وابن دريد . والنقد بالتصحيح كثير
عند الصغاني .

٧ — نقد بعض التفسيرات الخاطئة ، كما ترى في قوله في مادة (رطم)
« قال الجوهري : الرطوم : المرأة الواسعة الفرج ، وإنما نقله من كتاب الليث ،
ورد عليه الأزهرى وقال : هذا غلط ، إنما الرطوم الضيقة ، وروى عن عمرو عن
أبيه ، الرطوم : الضيقة الحياء من النوق ، وهى من النساء الرقاء » .

٨ — نقد الأحكام الخاطئة ، مثل التي نجدتها في قوله في مادة (أجن)
« قال الجوهري : الإجانة : واحدة الأجاجين ، ولا تقل إنجانه . وقال الفراء :
يقال : إجانة وإنجانه وإجانة بمعنى واحد ، وأفصحها إجانة » .

٩ — تقدموضع اللفظ . قال في مادة (رأم) : « قال الجوهري : الرومة : الفراء

الذى يلصق به الشيء . وصوابه أن يذكرها في تركيب روم فإن الأحمى قال :
الرومة ، بلا همز : الفراء الذى يلصق به ريش السهم ، وقد ذكرتها في موضعها .
وقال في مادة (روم) : « قال الجوهري : المرم : الذى يوضع على الجراحات ،
معرب وحقه أن يذكر في الميم لقولهم : مرهمت الجرح ، وخصوصا إذا كان الاسم
معربا لأصالة حروفه » . ولم يحكم الصغاني على بعض المواضع بالخطأ ، واكتفى
بأن ذكر أن لها مواضع أخرى ، قال في مادة « رم » : « رمان بالفتح : موضع ،
فإن كان وزنه فعلان فهذا موضع ذكره كما ذكره ابن فارس ؛ وإن كان فعلا
فموضع ذكره حرف النون ، كما ذكره الجوهري » .

وختم المؤلف كتابه بخاتمة في صفحتين تقريبا ذكر فيها أنه ألفه بعد أن كبر ،
وذكر مراجعه ، وهي كثيرة جدا ، أهمها العين والجمهرة والتهذيب والمحيط والمجل
والمقاييس من المعجمات ، وكثير من الرسائل اللغوية .

وصفة القول في التكملة إنها جديرة بالشهرة المستفيضة التي حصلت عليها
في عالم المعاجم العربية ، لإكمالها الفراغ المائل الذي تركه صاحب الصحاح ،
ولاختلاف هدفها عن هدف التنبيه لابن بري . فبينما تعنى التكملة بإيراد المواد
والألفاظ والمعاني التي أهملها الجوهري ، لا يلتفت ابن بري إلى ذلك أدنى التفات .
وعلى حين يتناول ابن بري أحكام الجوهري وأقواله النحوية والصرفية بالنقد وقيم
شروحه على أسس نحوية لا نجد ذلك كثيرا عند الصاغاني . أما الأمر الوحيد الذي
اشتركا فيه وهو العناية بشواهد الصحاح الشعرية ، فقد وجه الصاغاني معظم عنايته
فيها إلى إبانة ما فيها من اختلال ، أما ابن بري فوجه أعظم عنايته إلى نسبة الأشعار
ونسبتها وشرحها . زد على ذلك أنهما لم يشتركا إلا في قليل من مواضع النقد .

٧ - كتاب ما أهمل الجوهري من لغة للصاغاني أيضا . ألفه بعد التكملة ،
وأراد به إيراد ما غفل عنه أو أهمله فيها ، وليس في الصحاح . ولذلك ألحقت مواده
بهوامش التكملة المخطوطة وأواخر موادها مع الإشارة إلى موضعها في كل حالة ،
وتمييزها بالطرف (ح) يوضع في أولها قولها .

ويختلف هذا الكتاب عن التكملة في أنه لا يرمى إلا إلى ذكر بعض المواد والألفاظ التي أهملها الجوهري ولم ترد في التكملة ويقتصر على ذلك ، فلا يتعداه إلى النقد . وليس لهذه الحواشي مقدمة ولا خاتمة ، وإنما تبدأ بالمواد مباشرة ، وهي حين تُجمَع وترتب على صورة كتاب يتألف منها كتيب صغير ، فهي لا توازن بالتكملة في الحجم ولا في الأهمية .

وهذه بعض الأمثلة منبأ . قال أمام مادة « خرطم » : « ح : الخرطومان : الطويل . والخراطم من النساء : التي دخلت في السن . وخرطوم الحباري : شاعر واسمه عبد الله بن زهير بن عائشة الشيباني . وذو الخرطوم : سيف عبد الله بن أنيس » .

٨ — مجمع البحرين للصاغاني ، ألفه بعد تأليفه التكملة ، وما أهمله الجوهري ، فجمع فيه أقوال الصحاح وأقواله هو في حواشيه عليه ، وأعلم على كل منها برمز يفصله ، ومن ثم سماه (مجمع البحرين) يريد الصحاح والتكملة ، قال في مقدمته : « هذا كتاب جمعت فيه بين تاج اللغة وصحاح العربية . . . وبين كتاب التكملة والذيل والصلة من تألiffe ، وسردت ما ذكره الجوهري أولاً على ما سرده وعلامته « ص » وأردفته ما ذكرته في التكملة وعلامته « ت » ثم أردفتها حاشية التكملة وعلامتها « ح » وسميته « كتاب مجمع البحرين » والله ولي التوفيق » .

ويتضح من العبارة السابقة الخطة التي اتبعها المؤلف في كتابه . ولم يغير في داخل الكلام شيئاً بل كان أميناً حتى في المقدمة ، فأورد مقدمة الصحاح أولاً ، ثم مقدمة التكملة . وحافظ على عبارة الصحاح غير أنه حاول الاختصار في أحيان قليلة ، فحذف من الشواهد الشعرية ما لا شاهد فيه إذا كان الجوهري أورد بيتين أو أكثر مثل البيت الأول من البيتين التاليين في مادة « آء » :

إن تلقى غمراً قد لا قيت مدراً ليس من همه إبل ولا شاء

في حفل لجب صم صوايله بالليل يسمع في حافاته آء

وحذف المكرر أو العبارات التي لا داعي لها . ولم يغير من التكملة غير

المواضع التي ترد فيها على الجوهري . فلم يوردها بأكملها لأنه بطبيعة الحال ذكرها في أقوال الجوهري المذكورة فوق وإنما أوردها مائضة أو حذفها وأورد النقد وحده .

وختم الصفاني مجمع البحرين بالخاتمة التي جعلها للتكملة ، وأورد فيها مراجعه ومن الطبيعي أن يحتوي المجمع على جميع الظواهر التي في الصحاح والتكملة ، ولا داعي إلى تكرير القول فيها هنا ، إلا أننا نشير إلى أن الخطة التي اتبناها من فصل كل كتاب على حدة جعلته يكرر الأقوال ، ويضع النقد في موضعه غير اللائق به بعد المنقود . وتقتني دار الكتب المصرية نسخة مصورة من مجمع البحرين مأخوذة عن النسخة الخطية المحفوظة بمكتبة كوبرلي بالآستانة .

كتب الحواشي :

- ١ — حاشية أبي القاسم الفضل بن محمد القصباني البصري (٤٤٤ هـ) .
- ٢ — التنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح^(١) ، المشهور باسم حواشي ابن بري . وقد اشترك في تأليف هذا الكتاب ثلاثة من العلماء . ابتدأه ابن القطاع وتوفي عام ٥١٥ هـ . فأخذ تلميذه عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي المصري ما كتبه وبنى عليه وأكملته حتى بلغ مادة « وقش » وتوفي عام ٥٧٢ أو ٥٨٢ هـ ورام أصحابه تكميله بعد فتمسر عليهم ذلك وتعذر ، إلى أن أكمله عبد الله بن محمد الأنصاري البسطي في شهر سنة ٦٢٢ هـ^(٢) .

ولا نعرف الموضع الذي وصل إليه ابن القطاع في حاشيته ولا تدل مقابلة التعليقات التي في المواد الأولى بما يرجح أنه لابن بري على كبير خلاف ، بل على

(١) عنوانه في مخطوط دار الكتب (٨ لغة تيمور) « التنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح » وفي كتاب كشف الظنون (٤ : ٩٣) « التنبيه والإيضاح عما وقع من الوم في كتاب الصحاح » .

(٢) انظر آخر النسخة المخطوطة بدار الكتب المصرية ، وكشف الظنون .

اتفاق يكاد يكون تاما . ويبدو أن ابن برى صاغ حواشى أستاذه صياغة جديدة . ولذلك نجدها تنسب إليه صراحة فى أى موضع كانت . كذلك ليس لدينا من حواشى البسطى ما نستطيع أن نحكم به عليه ، إذ أن المخطوطات المحفوظة فى دار الكتب المصرية وخزانة الجمع اللغوى تنتهى باتهاء حواشى ابن برى . ويظهر أن ابن برى نفسه ترك حواشيه غير مجموعة ، فجمعها البسطى وجعلها كتابا بعد تكملتها ، إذ يقول القفطى^(١) : « وحاشيته على كتاب الصحاح ، فإنها نُقلت عن أصله ، وأفردت فجاءت ستة مجلدات ، وسماها من أفردها التنبيه والإيضاح عما وقع فى كتاب الصحاح » .

والتنبيه يسير على ترتيب الصحاح . أما الأهداف التى يرمى إليها ، فأولها نسبة الشواهد الشعرية فى الصحاح إلى أصحابها ، وتكملتها وشرحها . وهذا الهدف يبين فى كل مادة يأتى المؤلف بها ، على وجه التقريب ، فتكفى نظرة واحدة إلى الكتاب لتتضح المرء به . قال فى المادة التى افتتح بها الجزء الثانى (فرصد) : « وأنشد الجوهري فى هذا الفصل عجز بيت شاهدا على الفرصاد للتوت ، وهو :

* قَنَاتُ أَنَامِلُهُ مِنَ الْفِرْصَادِ *

قال الشيخ رحمه الله : البيت للأسود بن يعفر ، وصدره :

* يَسْعَى بِهَا ذُو تُوْمَتَيْنِ مُشْمَرٌ *

والهاء فى قوله (بها) تعود على سلافة ذكرها فى بيت قبله ، وهو :

وَلَقَدْ لَهَوْتُ وَلِلشَّبَابِ بَشَاشَةٌ بِسُلَاقَةِ مَرْجَتِ بِمَاءِ غَوَادٍ

التومة : الحبة من الدر . والسلافة : أول الخمر . والفوادى : جمع غادية ، وهى

السحابة التى تأتى غدوة » . ويبدو أن بعض القراء زاد فى نسخ الصحاح كثيرا

من هذه الشطور الشعرية ، وأسماء الشعراء ، التى كان الجوهري قد أهملها ،

ولذلك نجد كثيرا منها مذكورا فى النسخة المطبوعة .

(١) إنباء الرواة ٢ : ١١١ .

وقد يطيل المؤلف في ذكر الأخبار المتصلة بالشاهد لأنه يريد توضيحه كل الإيضاح. قال في مادة (نكد) : « وأنشد في هذا الفصل بيتا شاهدا على الأنكدين ، وهما مازن بن مالك بن عمرو بن تميم وربع بن حنظلة ، وهو :

الأنكدان مازن وربع ها إن ذا اليوم كثر عجموع

قال الشيخ رحمه الله : البيت لبجير بن عبد الله بن سلمة القشيري . وكان بجير هذا قد التقى هو وقعب بن الحارث اليربوعي . فقال بجير : يا قعب ، ما فعلت البيضاء فرسك ؟ قال : هي عندي . قال : وكيف شكرك لها ؟ قال : وما عسيت أن أشكرها ؟ قال : وكيف لا تشكرها ، وقد نجتك مني ؟ قال قعب : ومتى كان ذلك ؟ قال : حيث أقول :

تمطت به البيضاء بعد اختلاسة على دهن وختني لم أكذب

فأنكر قعب ذلك ، وتلاعنا وتداعيا أن يقتل الصادق منهما الكاذب . ثم إن بجيرا أغار على بني العبد فغم ومضى ، وأتبعته قبائل من تميم ، ولحق به بنو مازن وبنو ربع . فلما نظر إليهم قال هذا الرجز . ثم إنهم احتربوا قليلا . فحمل قعب ابن حصمة بن عاصم اليربوعي على بجير فطعنه فأذراه عن فرسه ، فوثب عليه كدام ابن نخيلة المازني فأسره ، فجاءه قعب اليربوعي ليقتله ، فمنع منه كدام . فقال له قعب : ماز رأيتك والسيف . فغلى عنه كدام ، فضربه قعب ، فأطار رأسه . وماز ترخيم مازن ، ولم يكن اسمه مازنا ، وإنما كان اسمه كداما ، وإنما سماه مازنا لأنه من بني مازن ، وقد تفعل العرب مثل هذا في بعض المواضع .

والهدف الثاني تصويب الرواية الشعرية في الشاهد ، وهو فضل ذلك كثيرا

أيضا. قال في مادة (قعد) : « وأنشد أيضا مجز بيت في هذا المعنى ، وهو :

* أمرون لا يرثون سهم القعد *

قال الشيخ رحمه الله : البيت للأعشى ، وصوابه إنشاده :
أمرونَ ولأدونَ كلُّ مباركٍ طريفون لا يرتون سهمَ القعدِ
أمرون : كثيرون . والطريف : تقيض القعد .

وكان المؤلف يرمي أيضا إلى تصويب أسماء قائل الشواهد شعرية . قال في
مادة (وجد) : « وأنشد في هذا الفصل يتنازع أنه للبيد شاعدا على قولهم وجد
يجد ، بضم الجيم في المضارع وهو :

لوشنت قد نفع الفؤاد بشربة تدع الصوادي لا يمدن غليلا

قال الشيخ رحمه الله : البيت لجريز وليس للبيد ، كما زعم ، وبعده :

بالعذب في رصف القلات مقلبه قضر الأباطح لا يزال ظليلا

قوله : نفع الفؤاد : أي روى ، يقال : نفع الفؤاد : روى ، ونفع الماء العطش :
أذهب ، نفعا ونقوعا فيها ، والماء النافع : العذب المروى . والصادى : العطشان .
والغليل : حر العطش . والرصف : الحجارة الموضوعة . والقلات : جمع قلت ،
وهي نقرة في الجبل يستنقع فيها ماء السماء ، وقوله : قضر الأباطح : يريد أنها
أرض خصبة ، وذلك أعذب للماء وأصنى .

وكان ابن بري ينتقد الجوهرى أحيانا بسوء وضع الشاهد ، قال الجوهرى في
مادة (قرب) : « قراب السيف : جفته ، وهو وعاء يكون فيه السيف بضمه
وحالته ... وفي المثل : إن الفرار بقراب أكيس » . وعلق على ذلك ابن بري ^(١) :
« هذا المثل ذكره الجوهرى بعد قراب السيف ، على ما تراه . وكان صواب
الكلام أن يقول قبل المثل : والقراب : القرب ، ويستشهد بالمثل عليه » .

ومن أهدافه أيضا نقد مواضع بعض المواد في الصحاح ، قال بصدد وضع
الجوهرى « الجىء » في المادة « جأجا » : « صوابه أن يذكر في جيا » ، وقال بصدد
وضع الجوهرى « مهوأن » في مادة « هوأ » : « جعل الجوهرى مهوأن في فصل

حوا ، وهم منه ، لأن وزنه مفعول . وكذا ذكره ابن جنى ، وهو زائدة لأن نواو
لا تكون أصلا في بنات الأربعة .

ويتعلق بهذا نقد بعض الأحكام النحوية التي ذكرها الجوهري ، قال في مادة
(قد) : « وذكر [أى الجوهري] . . أنك لو سميت بقَدَ رجلا لقات : هو قدَّ
بالتشديد ، وهو غلط منه ، إنما يكون التضعيف في المعتل ، كقولك في « هو »
اسم رجل : هذا هو ، وفي « لو » هذا لو ، وفي « في » هذا في . وأما الصحيح
فلا يضعف فتقول في « قد » هذا قدَّ ، ورأيت قدَّا ، ومررت بقَدٍ ، كما تقول :
هذه يدٌ ، ورأيت يدًا ، ومررت بيدٍ . وعلة هذا مذكورة في باب التصريف .
وقال في مادة « وحد » : « وذكر في هذا الفصل أن وحده في قولك : رأيت وحده ،
منصوب عند أهل الكوفة على الظرف ، وعند أهل البصرة على المصدر . قال الشيخ
رحمه الله : أما أهل البصرة فينصبونه على الحال ، وهو عندهم اسم واقع موقع المصدر
المنتصب على الحال ، مثل جاء زيد ركضا ، أى راكضا ، ومن البصريين من ينصبه
على الظرف ، وهو مذهب يونس . وليس ذلك مختصا بالكوفيين كما زعم الجوهري .
وهذا الفصل له باب في كتب النحويين مستوفى فيه بيان ذلك » .

ونقد أيضا بعض أحكامه اللغوية ، فقال في مادة (نجد) : « قوله بعد البيت :
إن أنجدة جميع نجد ، وهو جمع الجمع ، وهم منه ، وصوابه أن يقول : جمع نجد ،
لأن فعلا يجمع على أفئلة نحو حمار وأنجرة ، ولا يجمع ممول على أفئلة » . وقال
في مادة (عنس) : « وحكى — أعنى الجوهري — عن الأصمى أنه لا يقال :
عنست بفتح العين ، وإنما يقال : عنست على ما لم يسم فاعله ، وعنستها أهلها . .
قال الشيخ رحمه الله : الذي ذكره الأصمى في خلق الإنسان : أنه يقال عنست
المرأة ، بالفتح مع التشديد ، وعنست بالتخفيف ، بخلاف ما حكاه الجوهري » .

وابن برى من اللغويين النحاة ، كان عالما بكتاب سيبويه وعمله ، وغيره

من الكتب النحوية ، قيا باللغة وشواهدا^(١) ، فلا عجب أن تكثر في كتابة النحويين
والأحكام والتفسيرات النحوية واللغوية . قال مادة (قصد) : « وأنشد في هذا
الفصل بيتا شاهدا على القصد بمعنى العدل ، وهو :

على الحكم العاتي يوما إذا قضى قضيتَه ألا يحجورَ ويقصدُ

قال الشيخ رحمه الله : البيت لأبي اللجاء النعاني ، ويروى لعبد الرحمن بن الحكم ،
والأول هو الصحيح . أي على الحكم المرضي بحكمه المأتي إليه ليحكم ألا يحجور في
حكمه ، بل يقصد أي يعدل . ولهذا رفعه ولم ينصبه عطفا على قوله : « أن لا يحجور »
لفساد المعنى ، لأنه يصير التقدير عليه ألا يحجور وعليه ألا يقصد . وليس المعنى على
ذلك بل المعنى وينبغي له أن يقصد ، وهو خبر بمعنى الأمر ، أي وأيقصد ، وكذلك
قوله سبحانه : « والوالدات يرضعن أولادهن » ، أي ليرضعن .

ومن الأمور التي نقدها المؤلف سوء التفسير ، قال معلقا على قول الجوهري :
« آه : شجر ، الصحيح عند أهل اللغة أنه ثمر السرج ، ولا يعكر عليه قول شاذمة
منهم أنه اسم للشجر ، لأنهم قد يسمون الشجر باسم ثمره ، ألا ترى إلى قوله تعالى :
« فأنبثنا فيها حبا وعنبا » . وقال معلقا على تفسيره الإردب بأنه مكبال : « ليس
بصحيح لأن الإردب لا يكال به ، وإنما يكال بالويبة » ،

وربما لم يثمه بسوء التفسير ، ولكن كتمه له . قال في مادة (حذ) : « وأنشد
في هذا الفصل بيتا للفرزدق شاهدا على قولهم : رجل أخذ ، أي خفيف اليد وهو :

أوليت العراق ورافديه فزاريا أخذ يد القميص

قال الشيخ رحمه الله : الفزارى المهجوفى البيت هو عمر بن هبيرة . والأخذ قد
بل فيه غير ما ذكره الجوهري ، وهو أن الأخذ المقطوع ، يريد أنه قصير اليد عن
نيل المعالي فجعله كالأخذ الذي لا شعر لذنبه ، فلا يجب لمن هذه صفته أن يولى العراق .

وصفة القول في التنبيه أنه يقوم على أمرين : تكملة الشواهد الشعرية ،
وتصحيح روايتها ، ونسبتها إلى قائلها ، وشرحها ؛ وتصويب الأحكام النحوية
واللغوية التي ذكرها الجوهري ، مع إقامة شروحه على المبادئ النحوية أيضا .
أما ما عدا ذلك فظواهر قليلة ، لا تكثر كالأمرين الأولين . وأعجب المتأخرون بهذه
الحواشي إعجابا شديدا حتى أدخلها ابن منظور في لسانه .

٣ — حاشية محمد بن علي الشاطبي (٦٨٤ هـ) .

٤ — غوامض الصحاح لخليل بن أبيك الصفدي (٧٦٤ هـ) .

كتب النقد :

١ — قيد الأوابد من الفوائد لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري
(٥١٨ هـ) ذهب بروكمن إلى أنه نقد فيه الجوهري .

٢ — إصلاح الخلل الواقع في الصحاح لعل بن يوسف القفطي (٦٤٦ هـ) .

٣ — نقود أبي العباس أحمد بن محمد المعروف بابن الحاج الأشبيلي (٦٤٧ هـ)
أولها (٦٥١ هـ) وجعلها محمد صديق حواشي^(١) ، والفرق ضئيل ، إذ ترى أكثر كتب
الحواشي إلى النقد أيضا .

٤ — كتاب نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم لخليل بن أبيك الصفدي
(٧٦٤ هـ) ، ألفه بعد كتابه « حل النواهد » ليجمع ما فيه من تصحيح ووم لأن
السابقين عليه الذين ألقوا في ذلك ، منهم من اختصر فأخل كأبي سهل الهروي
وعلي بن حمزة البصري ، ومنهم من أطنب جدا وأهل بعض الأوهام برغم ذلك
كأبي بري . ولكنه — برغم نظرتهم هذه — إلى ابن بري — وعد في المقدمة بإدخال
ما في كتابه مختصرا متخلا في كتابه ، واستدراك ما أهمله .

ونلخص ما عني بالرد فيه على الجوهري في الأوهام الصرفية ، والاشتقاقية ،
والتصحيح ، وسوء التعبير ، والخطأ في التفسير . وكلها انتبه إليه ابن بري ، الذي

أقام الصفدى كتابه على حواشيه . ولكن الصفدى زاد بعض أشياء ليست فى حواشى ابن برى ، كما زاد أشياء فى الأمور التى اشتركا فيه ، وإن كان راعى الاختصار أكثر منه . ولم يحذف من ابن برى إلا الأماكن التى كان يتناول فيها شواهد الجوهري بتكميلها ونسبتها إلى أصحابها . ولعله حذفها لأنه عالجها فى كتابه « الحلى النواهد » . أما المواضع التى تقدم فيها ابن برى بتصحيح الشعر فأبقاها . ونهج الصفدى — كابن برى قبله — على إيراد عبارة الصحاح بنصها ، أو يجمع بعض عبارات متفرقة ، ثم يرد عليها . وفى اقتباسه لأقوال ابن برى ، يوردها بنصها أحيانا ، ويختصرها أخرى . وتنبيه إلى ذلك القدماء قليل عنه : « قلده ابن برى ، فلا يكاد تذكر مسألة من عنده إلا بعض أدبيات والاستدلال ببعض أبيات » .

وهاك بعض الأمثلة : قال (نجج) : « قال الجوهري : تنجج لجه : أى كثر واسترخى . قلت : قال الهروي : تنجج تصحيف ، والصواب تنججج ، بباءين » . (بح) « قال الجوهري : والبع : جمع أبح ، وربما وصفوا به القداح التى يستقسم بها قلت : الصواب أن يقول : التى يتقامرون بها ، والبيت الذى أنشده الجوهري يشهد بذلك ... (جزح) قال الجوهري : جزحت له من المال جزحة ، إذا قطعت له منه قطعة ، قال الشاعر :

* وإنى له من تالد المال جازح *

قال ابن برى رحمه الله تعالى : صوابه :

* لمختبط من تالد المال رجازح *

لأن أوله :

* وإنى إذا صن الرفود برفده *

(دحج) .. وقال الجوهري : وانذح بطنه اندحاحا : اتسع . قلت : هذا سهو

منه رحمه الله تعالى ، وكان من حقه أن يذكر فى تدح ، فصل التون من هذا الباب ، والمتدح : المكان المتسع ، والتدح : الأرض الواسعة ، ومنه قولهم : لى فى هذا الأمر

مندوحة . فلو كانت النون زائدة لما زيدت الميم أيضا . وقد استدرك هذا الفاظ وذكره في فصل ندح . فاندح وزنه افعل مثل احمر . . . » .

والوجود منه الجزء الأول الذي ينتهي بانهاء مادة همق ، وقد نقل من مسودة المؤلف التي تمت كتابتها في « يوم الأحد الحادى والعشرين من شهر رمضان المعظم سنة سبع وخمسين وسبعمئة » . وهي في ١١٢ لوحة ، أى ٢٢٤ صفحة .

٥ — مجمع السؤالات من صحاح الجوهري للمجد الفيروز آبادى (٨١٧ هـ) .
وقد عني هذا المؤلف بنقد الجوهري عناية كبيرة في قاموسه المحيط .

كتب الدفاع :

عنيت هذه الكتب جميعها — عدا واحدا نذكره فيما يلى — بالدفاع عن الصحاح ، والرد على القاموس المحيط ، إذ حمل صاحبه على الجوهري حملة شعواء فيه . وإذا كان الأمر كذلك جاز أن نضعها هنا ، وأن نضعها في الدراسات حول القاموس ، وقد أحيت تأخيرها إلى هناك . وأذكر هنا :

١ — اللفظ الجوهري في رد خباط الجوجرى للسيوطى . رأى دى غويه أنه ألفه بمكة في الدفاع عن الصحاح^(١) .

كتب النظم :

١ — نظم صحاح الجوهري ، لأبى الحسين يحيى بن معط الزواوى المغربى . (٦٢٨ هـ) . لم يكمله .

كتب تدرس شواهد الصحاح :

١ — حلى النواهد على مافى الصحاح من الشواهد للصفدى (٧٦٤ هـ) ألفه قبل عام ٧٥٧ هـ ، الذى ألف فيه نفوذ السهم . ويبدو أنه اعتمد فيه بعض الشيء

(١) الحضارة الإسلامية ، ترجمة الدكتور أبوريعة ١/٣٨٩ .

على ما في حواشي ابن بري من دراسة للشواهد ، حتى انه اضطر إلى حذفها من « النفوذ » . ويبدو كذلك أنه لم يتعرض فيه إلا إلى إكمال الشواهد ، وشرحها ونسبتها إلى أصحابها ، وظلها ، أما ما فيها من تصحيف فتركه للنفوذ .

٢ - فلق الإصباح في تخريج أحاديث الصحاح للسيوطي (٩١١ هـ) وهو صغير الحجم فيما قالوا .

كتب أخرى :

نحتم هذه الجولة بأن شهرة الصحاح جذبت إليه أنظار الدارسين من العرب وغيرهم ، فنقله كثيرون إلى اللغة الفارسية والتركية ، وأن كثيرين أيضا كابى سهل المروى ، علقوا عليه .

الفصل الثاني

كتاب العباب

للفناني (٥٧٧ — ٦٥٠)

توج الفناني في القرن السابع حياته العلمية بمعجم كبير دعاه « العباب » .
وكان قد عني بصحاح الجوهري كل العناية ، أوسع درسا وبحثا ، وتصحيحا وتحشية
ونقدا « بالهند والسند واليمن والعراق ^(١) » . وكانت ثمرة دراساته هذه « التكملة
والذيل والصلة » ثم « مجمع البحرين » . وشعر في أواخر حياته أنه يجب أن يتحرر
من هذا الاعتماد على الجوهري ، وأن يستقل بمعجم خاص به ، ففجر « عبابه » .
وكان ذلك في عهد الوزير محمد بن أحمد العلقمي ، الذي تولى الوزارة للمستعصم آخر
خلفاء العباسيين في بغداد قريبا من أربع عشرة سنة ، أي ألفه فيما بين سنتي ٦٤٣
(التي تولى فيها ابن العلقمي) و ٦٥٠ (التي توفي فيها المؤلف) ولم يتم الكتاب ،
إذ توفي مؤلفه بعد أن قطع الشوط الأكبر من رحلته اللغوية ، حتى وصل إلى مادة
« بكم » . وقيل في تلك المصادفة الأشعار .

هدفه :

كان المؤلف يرمي في كتابه إلى الجمع والتصحيح ، كما كان هدف معجمي القرن
الرابع . ويظهر هذا الهدف واضحاً في قوله في المقدمة : « أولف كتاباً في لغة العرب ،
يكون إن شاء الله تعالى ... جامعاً شتاتها وشواردها ، حاوياً مشاهير لغاتها وأوابدها ،
يشتمل على أداني التراكيب وأقاصيها ، ولا يغادر منها — سوى المهمة — صغيرة
ولا كبيرة إلا وهو يحصيا » وفي قوله في المقدمة أيضاً : « وموجب ما ذكرت أني

(١) مقدمة للكتاب .

رأيت فيما جمع من قبلى : أطلقوا فى أغلب ما أوردوا . وربما أطلقوا لفظ الحديث على المثل ، ولفظ المثل على الحديث ، وربما قالوا : وقولهم ، وهو من صحاح الأحاديث » وتبين هذه العبارة أن همه الأعظم فى التصحيح ، كان موجها إلى الشواهد لا الألفاظ ، وكذا كانت خطته — كما رأينا — فى التكملة . ويمتاز الباب من هذه الناحية على بقية المعجمات العربية .

منهجه : مراجعته :

شرح الصغانى فى مقدمة الباب بعض معالم منهجه . فقال عن مراجعته : « هذا كتاب جمعت فيه ما تفرق فى كتب اللغة المشهورة ، والتصانيف المعتبرة المذكورة ، وما باغنى مما جمعه علماء هذا الشأن ، والقدماء الذين شافهوا العرب العرباء ، وساكنوها فى داراتها ، وسايروها فى نقاتها من مورد إلى مورد ، ومن منهل إلى منهل ، ومن منتجع إلى منتجع ، ومن بعدهم ممن أدرك زمانهم ، ولحق أوانهم . آتيا على عامة ما نطقت به العرب خلا ما ذهب منها بذهب أهلها من المستعمل الحاضر ، والشارد النادر » . ونشر أمام عبارة « العرب العرباء » بنفحة من ريج صحاح الجوهري تغلب على الباب ، كما نشر فى العبارة التى بعدها مباشرة بنفحة أخرى من تهذيب الأزهري ، وعقد المؤلف فى مقدمته فصلا ذكر فيه مراجعته ، وهى المراجع التى ذكرها فى التكملة وجمع البحرين بعينها على وجه التقريب .

ميدان البحث :

لم يطل المؤلف فى شرح الخطوات الأخرى من منهجه فى مقدمته سوى الشواهد . فقال عما ذكره فى كتابه : « ذا كرا أسامى خيل العرب ، وسيوفها ، وبقاعها ، وأصقاعها ، وبرقها ، وداراتها ، وفرسانها ، وشعرائها » . ولم يكن المؤلفون قبل الصغانى يهتمون هذه الأشياء ، ولكنهم لم يضعوها فى منهجهم ويحاولوا استقصاءها كما يعيد الصغانى .

الشواهد :

أما الشواهد فعنى بها المؤلف في مقدمته عناية كبيرة وقال عنها : « مستشهدا على صحة ذلك بآى من الكتاب العزيز الذى لا يأتیه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وبغرائب أحاديث من هو بمنزل من خَطَل القول وخُلفه ، فكلامه هو الحجة القاطعة والبيئة الساطعة ، وبغرائب أحاديث صحابته الأخيار وتابعيهم الأحرار ، وبكلام من له ذكر في حديث أو قصة في خبر وهو عويص ، وبالفصيح من الأشعار ، والسائر من الأمثال ... »

« آتيا بالأشعار على الصحة ، غير مختلة ، ولا مغيرة ، ولا مداخلة ، معزوا ما عزوت منها إلى قائله ، غير مقلد أحدا من أرباب التصانيف ، وأصحاب التأليف ، لكن مراجعا دواوينهم ، معتاما أصح الروايات ، مختارا أقوال المتقين الثقات ... » وقد سردت الأحاديث الغريبة المعاني المشكلة الألفاظ تامة مستوفاة . فإن كان في حديث عدة ألفاظ مشكلة أتيت به تاما ، وفسرت كل لفظة منها في بابها وتركيبها وذكرت أن تمام الحديث مذکور في تركيب كذا ، ليعلم سياق الحديث ، ويؤمن التكرار والإعادة . ومرتبك من قبل نقده المعاجم القديمة في الخلط بين الشواهد . ويتبين لنا من ذلك فرط عنايته بها ، وإحساسه بأهميتها . ولم نر مثل ذلك عند غيره من المعجميين . ولعل السبب في ذلك اتساع معارفه الأدبية والحديثية وغنى مكتبته بهذا النوع من الكتب ، حتى كثرت أسماؤها في مراجعه . ولا عجب أن يعنى بشواهد من الحديث فقد كان « صدوقا في الحديث ، إماما في اللغة والنقد والحديث ^(١) » .

وقبل أن نترك المنهج نشير إلى أنه اتبع في ترتيبه مواد ، وتقسيمه أبوابه وفصوله صحاح الجوهرى ، والتزمه بكل دقة ، ولم يشر المؤلف إلى ذلك في مقدمته .

(١) ابن شاكر : نوات الوفيات ١ : ١٧٠

وصفه :

قال السيوطي في وصفه العباب^(١) : « وأعظم كتاب ألف في اللغة بعد عصر الصحاح ، كتاب المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن سيده الأندلسي الضرير ، ثم كتاب العباب للرضي الصفاني » وقال محمد صديق^(٢) : « العباب الزاخر واللباب الفاخر في اللغة في عشرين مجلدا » ، ولا تمتلك دار الكتب المصرية غير مجلد واحد من أول الكتاب تحت رقم ١٤١ لغة وينتهي في أثناء مادة « مجرد » من باب الدال . ويدل هذا على أنه يسير على تقسيم غير الذي وصفه محمد صديق . ويحتوي هذا المجلد على ٢٤٨ ورقة .

المقدمة :

أما المقدمة فقد تناول فيها وصف العباب وجمعه للغة ، وشواهده ، وما يذكره فيه . ثم أفرد منها فصلين : أولهما « في معرفة أسامي جماعة من أهل اللغة لا غنى لممارس هذا الكتاب وسائر كتب اللغة عن معرفتها ، فإن أهل اللغة ذكروا بعضهم بكنائهم ، وبعضهم بنسبهم ، وبعضهم بحرفهم » ، وأوردتهم مرتبين وفقا لحروف أسمائهم غير مراعاة ترتيب مواليدهم أو وفياتهم . فانقسم الفصل إلى حروف كل حرف منها يشتمل على جماعة من اللغويين تبدأ أسمائهم به . وراعى في الأسماء داخل الحروف ، ترتيب حروف الاسم أيضا . ووضع المؤلف همه في ذكر اسم اللغوي وأبيه وجده أحيانا ، وكنيته ، ونسبته ، ولم يتعرض لميلاده أو لوفاته . والفصل الثاني : « في أسماء المراجع التي أفاد منها » . وانتقل من هذين الفصلين إلى اسم الكتاب ، وإهدائه إلى الوزير ابن العلقمي ، وختمها بنقد بعض من قبله من اللغويين ردا على من قد يعيبه مستقبلا .

المعجم :

حين نقلب الطرف في صفحات المعجم ، نرى من الأبواب والفصول والترتيب ما رأيناه في صحاح الجوهرى ، ولكننا نرى تغيرا كبيرا فيما تحويه المواد فقد تضخمت وحملت من الثمار الشيء الكثير ، فوق ما يحمل الصحاح . فالأجل بنا أن نقرنها — من هذا الجانب — بما في مجمع البحرين للمؤلف نفسه . وحين نفعل ذلك نرى التشابه الكبير في أكثر الملامح ، فهما أخوان من أب واحد ، غير أن العباب يحمل في صورته ما يبنى أنه ثمرة الأب إبان نضجه وأوجه . هذا الاختلاف في المادة والمنهج . فالمادة زادها أشياء ، والمنهج أضاف إليه أشياء أخرى . وهذه إحدى مواد العباب ، لنرى مدى الاتفاق بينها وبين الصحاح والتكملة ومجمع البحرين .

تحليل المواد :

قال في مادة « درأ » : « دَرَأَت النار : إذا أضاءت . ودرأت له وسادة : أى بسطتها . ودرأت وضين البعير : إذا بسطته على الأرض ثم أبركت عليه ، قال المثقب العبدى ، واسمه عائذ بن محصن ، يصف ناقته :

تقول إذا درأت لها وضينى أهدا دينه أبدا ودنى ؟ »

وكل هذا من التكملة بالنص ، غير أنه زاد عبارة « يصف ناقته » . واستمر في العباب يقول : « وفي حديث عمر رضى الله عنه : أنه صلى المغرب فلما انصرف درأ جمعة من حصى المسجد ، وألقى عليها رداءه واستلقى ، أى بسطها وسواها ، والجمعة : المجموعة ، يقال : أعطنى جمعة من تمر ، كالتبضة » ، وليس هذا الحديث في الصحاح ولا في التكملة ، ولا في مجمع البحرين ، فهو إذن من زيادات العباب . ثم قال في العباب : « والدرء : الدفع ومنه حديث النبي صلى الله عليه وسلم : « ادرءوا الحدود بالشبهات » . ودرأ علينا فلان بدرأ دروءا : أى طلع مفاجأة . ومنه كوكب درئى ، على فعيل مثال سكيت : لشدة توقده وتلائه . وقد درأ الكوكب دروءا . قال أبو عمرو بن العلاء : سألت رجلا من سعد بن بكر من أهل ذات عرق ، فقلت : هذا الكوكب الضخم ما تسمونه ؟ قال : الدرئ . وكان من أفصح الناس . قال أبو عبيد :

إن ضمنت الدال قلت : دُرِّي ، ويكون منسوباً إلى الدر على فُعْلِي ، ولم نهمزه لأنه ليس في كلام العرب فُعْلِيل ، ومن همزه من القراء فإنما أراد أن وزنه فَعُول مثل سُبوح فاستثقل فرد بعضه إلى الكسر . وحكى الأخفش عن قتادة وأبي عمرو : دَرِّي . يفتح الدال من درأته ، وهمزها وجعلها على فَعْلِيل ، قال : وذلك من تَلَأْثَه . وقال الفراء : العرب تسمى الكواكب العظام التي لا تعرف أسماءها الدَّرَارِي . والدرء : العوج ، يقال : أمت درء فلان ، بالفتح : أي اعوجاجه وشعبه ، قال المتلس :

وكنّا إذا الجبار صعر خده أقننا له من درئه فتقوما

والرواية الصحيحة : من ميله . ومنه قولهم : بثر ذات درء ، وهو الحيد . وطريق ذو دروء ، على فَعُول : أي ذو كسور وجرفة . ودرأ البعير دروءاً : أي أغدّه ، وكان مع الغدة ورم في ظهره ، فهو دارئ . وناقّة دارئ أيضاً : إذا أخذتها الغدة في مرآقها واستبان حجمها . قال : يسمى الحجم درءاً بالفتح . وفي الأحاديث التي لا طرق لها : السلطان ذو عدوان وذو بدوان ، وذو تَدْرَأً : أي ذو قدرة وقوة وعدة على دفع أعدائه عن نفسه ، وقيل : يدفع نفسه على الخطط ويتهور . وذو تدرأة ، بالهاء كذلك . والتاء زائدة زيادتها في ترتب وتنضب وتنقل . وقال ابن دريد : دَرَأً : اسم رجل ، مهموز مقصور . والدريئة البعير — أو غيره — يستتر به الصائد ، فإذا أمكنه الرمي رمى . قال أبو زيد : هي مهموزة لأنها تدرأ نحو الصيد ، أي تدفع . والدريئة : حلقة يتعلم عليها الطعن ، قال عمرو بن معدى كرب :

ظلمت كَأَنِّي للرماح دريئة أقاتل عن أبناء جرم وفرت

قال الأصمعي : هي مهموزة . أبو زيد : أدراأت الناقة بضرعها فهي مدرئ : إذا أنزلت اللبن وأرخت ضرعها عند النتاج . وتقول تدرأ علينا فلان : أي تطاول ، قال عوف بن الأحوص :

فلولا أنتي رَحُبْتُ ذراعي بإعطاه المغارم والحقاق
وإيسالي بنّي بغير جُرم بَعَوْنَاهُ ولا بدمٍ مُراق
لقيم من تَدْرِيكُمْ علينا وقتل سَرَاتِنَا ذات الهراق

واندراً : أى طلع مفاجأة . وتدارأتم : أى اختلفتم وتداقتم . وكذلك ادارأتم ، أصله تدارأتم فأدغمت التاء فى الدال ، واجتلبت الألف ليصح الابتداء بها . والمدارأة : المخالفة والمدافعة ، يقال فلان لا يدارى ولا يمارى . وأما قول أبى يزيد السائب ابن يزيد الكندى رضى الله عنه : كان النبي صلى الله عليه وسلم شريكى فكان خير شريك : لا يشارى ولا يمارى ولا يدارى ، ففيه وجهان : أحدهما أنه خفف الهمزة للقرينتين : أى لا يدافع ذا الحق عن حقه ، والثانى أنه على أصله فى الاعتلال من دراه : إذا اختلف . وقال الأحمر : المدارأة فى حسن الخلق والمعاشرة تهمز ولا تهمز ، يقال دارأته وداريته ، إذا اتقيته ولا ينته . أبو عبيدة : ادراأت الصيد ، على افتعلت : إذا اتخذت له دريئة ، والتركيب يدل على دفع الشيء .

وأكثر الصيغ السليقة من الصحاح ، غير « تدرأة » فإنها من التكملة . وزاد المؤلف هنا قول ابن دريد ، فليس فى الصحاح ولا فى التكملة . وزاد أشياء أخرى فيها تمثل فى الشواهد : فقد ضم إلى بيت عوف بن الأحوص الذى رواه الجوهري بيتين آخرين هما الأول والثانى وذكر اسم الشاعر على حين أهمله الجوهري ، وزاد رواية أخرى فى بيت المتلمس عدّها الصحيحة وزاد فى حديث السلطان ذو عدوان . . . التفسير الثانى ، وزاد دلالة المادة كلها فى عبارته الأخيرة . وكان الصغاني يحافظ ما استطاع على نص عبارة الجوهري ، إلا أنه أجرى فيها بعض التغيير . يتمثل ذلك فى شرحه الجمل ، وتسكيكه المختصر ، وعدوله عن الخطأ . فقد جعل الجوهري الأخفش يروى صيغة « درىء » عن « بعضهم » ، وذكرهم الصغاني صراحة ، فكانوا قتادة وأبا عمرو . وروى الجوهري حديث السلطان مختصراً ، فأتى به الصغاني كاملاً . وكان الجوهري يظنه قولاً لا حديثاً ، فصحح ذلك الصغاني ، وعدّه من الأحاديث التى لا يعرف سندها . وخالف الباب الصحاح المطبوع فى بعض الأسماء والنصوص ، ولعل ذلك نتيجة تحريف فى المطبوع . فقد نسبت صيغة افتعلت فى الصحاح إلى أبى عبيد ، وتنسب فى الباب إلى أبى عبيدة . ومن الواضح سهولة تحريفها . ووردت عبارة أبى عبيدة فى « درىء » محرفة فى الصحاح ،

ونبة على ذلك الطابع في هامشه ، وهي صحيحة في العباب . كذلك حذف الصغاني بعض أشياء من الصحاح مثل « تقول : جاء السيل درأ بالضم : أى من بلد بعيد » ونسبة عبارة « ناقة دارى ... » إلى ابن السكيت ، وقول الجوهري في « تدرأ » اسم موضوع للدفع .

ما أجراه في المنهج :

عدل الصغاني في العباب عن ترتيب الصحاح ومجمع البحرين . فقد رأينا المجمع يورد عبارة الصحاح بأكملها ، ثم عبارة التكملة جميعها ، ثم عبارة حاشية التكملة ، أما العباب فعدل عن ذلك واختار الصيغ من الصحاح والتكملة والحاشية ، وخلطها بعضها ببعض ، كما رأينا في « تدرأة » ولم يكن يعنى أن يبتدىء بما في حاشية التكملة كما ظهر في هذه المادة ، فقد بدأ أحيانا بما في الصحاح ، وبدأ في مواضع أخرى بما في حاشية التكملة . وسنحاول أن نتبع ترتيب الصيغ في العباب والصحاح لنرى مدى الاتفاق والافتراق .

تنظيم المادة :

أورد العباب صيغ هذه المادة على الصورة التالية : فَعَلَ (وما جاء منها من مصدر وصفات ، وهي قتل مصدر) — فَعِيل — فَعَلِي — فُعُول — فَعِيل — فَعَلَ (جمع فَعَلَ) — فَعَلَ — فَاعِل — فَعَلَ — فَعَلَ — تَفَعَّلَ (ربطهما الصغاني بالمجرد الثلاثي) فَعِيلَة — أَفْعَلَ (الصفة منه : مُفَعِّل) تَفَعَّلَ — انْفَعَلَ — تَفَاعَلَ — فَاعَلَ — افْتَعَلَ .

وأوردها الصحاح كما يلي : فَعَلَ (ومصدرها : فَعَلَ) انْفَعَلَ — فَعِيل — فَعَلِي — فُعُول — فَعِيل — تَفَعَّلَ — (تَفَعَّلَ : ربط بينها وبين المزيد بتاء في أوله من الأفعال) — تَفَاعَلَ — فَاعَلَ — فَعَلَ — (المصدر منه : فَعَلَ ، وجمعه : فُعُول ، والصفة : فَعِيلَة) — افْتَعَلَ — فَعِيلَة (مرة أخرى) — فَعَلَ (الصفة منه : فَاعِل) أَفْعَلَ . ويتضح من هذا أن العباب جمع الفعل الثلاثي المجرد

ومشتقاته المختلفة في موضع واحد ، وجعل لها صدر المادة . ثم أتى بالأفعال المزيدة وربط بين كل فعل منه ومشتقاته كما فعل في أفعال ومفعول . ولم يضطرب منه النظام إلا في بعض صيغ المجرد الثلاثي ، مثل المصدر فَعَلَ الذي كرره أكثر من مرة في أكثر من موضع واحد ، ولكن هذه المواضع التي ذكره فيما جميعها في أول المادة بين الصيغ المجردة ولا تتعدها .

أما الصحاح فلم يحاول شيئاً من ذلك فقد أورد المجرد الثلاثي أولاً ، ثم المزيد انفعَلَ ثم صيغاً من المجرد الثلاثي ، ثم المزيد ، ثم المجرد ، ثم المزيد ، ثم المزيد ، بل فرق بين صيغة واحدة ، هي فعيلة بكلمة واحدة ، هي « افعل » ، فلا حس عنده بضرورة ترتيب الصيغ . وهكذا نرى للمرة الأولى في تاريخ المعاجم العربية معجماً يحاول ترتيب الصيغ إذا استثنينا معاجم الأبنية كديوان الأدب وشمس العلوم ، على الرغم من الدعاوى التي تشدق بها ابن سيده في محكمه ولم يستطع أن يحققها . وهذه المحاولة للترتيب هي التي جعلت المؤلف يعدل عن الاحتفاظ بترتيب مجمع البحرين . وهي الخطوة الأولى التي زادهافي منهجه ، على ما كان في مجمع البحرين .

أصول المادة :

أما الخطوة الثانية التي زادهافي المنهج ، فمحاولته في أكثر المواد أن يبين الدلالة الأصلية لها . ويريد بالدلالة الأصلية المعنى الأول الذي تدور حوله معاني صيغها ، أو ما سماه ابن فارس الأصول أو المقاييس . ولم أذكر ابن فارس عبثاً ، بل عمداً لأن الصغاني أخذ دلالاته هذه ، أو أصوله من مقاييسه . فقد قال الصغاني في « بدأ » : « التركيب يدل على افتتاح الشيء » . وفي « بدأ » « التركيب يدل على خروج الشيء عن طريقه الإجماد » . وفي « برأ » « التركيب يدل على الخلق ، وعلى التباعد عن الشيء ومزايالته » . وفي « بسأ » « التركيب يدل على الأنس بالشيء » . وفي « بكأ » « التركيب يدل على نقصان الشيء وقتله » . وفي « برأ » « التركيب يدل على الرجوع إلى الشيء وعلى تساوي الشئين » . وكل ذلك بالنص في المقاييس . قال ابن فارس : « الباء والذال والهمزة من افتتاح الشيء » . وعن « بدأ » « أصل واحد ، وهو خروج الشيء

عن طريقه الإحاد . وعن «جوأ» «أصلان : أحدهما الخلق ، والأصل الآخر التباعد من الشيء ومزاييلته . وعن «بسا» «أصل واحد ، وهو الأنس بالشيء . وعن «بكا» «أصلان : أحدهما البكاء ، والآخر نقصان الشيء وقلته . وعن «بوا» «أصلان : أحدهما الرجوع إلى الشيء ، والآخر تساوى الشئيين . فالاتفاق يتجاوز العبارة إلى عدد الأصول . وكان المؤلف يضع أصل المواد التي يسميها التراكيب في آخرها على الدوام ، بخلاف ابن فارس الذي كان يضمها أولها في الغالب .

النحت :

وزاد خطوة ثالثة في المنهج أيضا ، ولكنها لم تبلغ مبلغ الخطوتين السابقتين في الأهمية والبروز . ظهرت هذه الخطوة في بعض الألفاظ الرباعية ، إذ ذهب فيها إلى أنها منحوتة ، وبين أصل نحتها ، مستعيرا كل ذلك من مقاييس ابن فارس . قال في آخر مادة «صمخ» : «قال ابن فارس : هذا منحوت من صمخ وصمل ، أما صمل فاشتد . وأما صمخ فمن الصم ، فكان اللبن إذا خثر لم يكن له عنه صبه صوت» .

ما أجراه في المادة :

وكما مثلت المادة للتي حللناها الخطوتين اللتين أجراها المؤلف في المنهج ، تمثل أيضا خطوات التغيير التي أجراها في المواد . وقد شرحنا هذه التغييرات فيها ، ونفصل الكلام عنها في الكتاب كله هنا .

زياداته :

ونبدأ بما زاده المؤلف على مجمع البحرين : أي على الصحاح والتكملة وحاشيتها لأن المجمع يتألف منها . وأول هذه الزيادات : زيادة مواد كاملة ، مثل «ذما» : التي قال فيها : «ذما عليه ذما : شق عليه» . وتدلنا هذه المادة على أن زياداته من هذا النوع كانت مواد قصيرة في الغالب ، مثل طلخ ، وفردخ ، وحلد ، وخرمد ، ولكن كان بعضها طويلا مثل فرضخ . وأكثر هذه المواد المزايدة التي رأيتها من محيط ابن عباد . وثاني الزيادات : زيادة صيغ من المواد المذكورة في المجمع وهي كثيرة

الظهور ، ولكنها تقتصر على صيغة واحدة قصيرة ، أو معنى واحد . وقد ظهر أثرها في مادة « درأ » وفي جميع المواد على وجه التقريب . وثالث الزيادات في الشواهد الحديثية والشعرية . أما الأحاديث فكان يزيد لها كثيراً مثل ما في بكاء ، وثقاً ، وخطاً ، وحمأ ، وخبأ ، وفتح . وهاك أحد الأحاديث التي رواها في « حمأ » : قال : « وأما الحديث المتفق على صحته الذي رواه عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إياكم والدخول على النساء » فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله ، أفرأيت الحمو ؟ فقال : « الحمو الموت » : فعناه أن حماها الغاية في الشر والفساد ، فشبهه بالموت لأنه قصارى كل بلاء وشدة ، وذلك أنه شر من الغريب من حيث أنه آمن مدل ، والأجنبي متخوف مترقب . ويحتمل أن يكون دعاء عليها ، أى كان الموت منها بمنزلة اللحم الداخل عليها إن رضيت بذلك . »

وكذلك كانت زيادات الشواهد الشعرية ، مثل قوله في « جشأ » : « جشأت نفسي جشوءاً : إذا نهضت إليك وجاشت من حزن أو فزع ، قال عمرو بن الأظنابة : وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي » وقوله في « حشأ » : « الحشأ : كساء غليظ ، عن أبي زيد ، والجمع المحاشي » قال عمار بن طارق : وقال الزيادة عمار بن أرطاة :

يَنْفُضَنَّ بِالْمَشَافِرِ الْهَشْدَاقِ - نَفَضَكَ بِالْمَحَاشِيءِ الْمَخَالِقِ »

وكان أحياناً يضيف إلى الشواهد المذكورة في الجمع ، فيضم إليها ما يكملها ، كما رأينا في درأ . فالحديث المشار إليه إجمالاً في الجمع يُفَصَّلُ في الباب ، كما فعل في جبا ، وجفأ ، ودفا ، وذراً ، قال في « جفأ » : « ويروى حديث النبي صلى الله عليه وسلم : أنه نهى عن لحوم الحر الأهلية يوم خير ، ونادى مناديه بذلك ، فأجفثوا القدور ، ويروى : فجفثوا ، ويروى : فأمر بالقدور فكفثت ، ويروى : فأكفثت » والذي في الصحاح : « وأما الذي في حديث : فأجفثوا قدورهم بما فيها فهي لغة مجهولة » .

وفعل الأمر نفسه في الشواهد الشعرية ، ضم إلى البيت البيتين والثلاثة ،

كما نرى في جزأ ، وجناً ، وجباً . روى الجوهري في « دفا » للشماخ البيت :
وكيف يضع صاحب مدفآت على أثباجهن من الصقيع
فضم إليه الصاغاني قبله :

أعاشُ ما لأهلك لا أراهم يُضيعون الهجاء مع المضيع
ومن الواضح أن هذه الزيادات تيسر على القارى فهم الشاهد ، بدلا من بتره
من موضعه . وكان المؤلف نفسه يشرح بعض الشواهد غير المشروحة في الجمع .
فقد روى الجوهري في « خطأ » الشطر الأول من البيت المروى في العباب في قوله :
وأنشد لامرئ القيس :

يا لطف هند إذ خطئت كاهلا القاتلين الملك الحلالا

هند : هى بنت ربيعة بن وهب ، كانت تحت حجر أبى امرئ القيس تخلف عليها
امرؤ القيس ، أى أخطأت الخيل بنى كاهل وأوقعن بنى كنانة » ، والشطر الثانى
والشرح من الصغاني .

أضف إلى ذلك نسبه الشواهد التى أهملها في الجمع ، إلى أصحابها . وقد ظهر
ذلك في أكثر المواد برغم تحريه نسبة الشعر إلى أصحابه في التكملة وتبعها لها في الجمع .
كما نسب كثيرا من الصيغ التى أوردها غير منسوبة إلى أحد من اللغويين في
التكملة^(١) . والعجيب أن كثيرا منها كان لابن عباد . وكان يزيد أحيانا عبارات
لضبط ألفاظه مثل قوله : « بشاة » بالفتح والمد : موضع . . . » و « الطنخ »
بالتحريك : البشم . . . » و « ابن عباد : الحمردة » بالكسر : الفرين في أسفل
الحوض » و « ابن عباد : الخربد » مثال علبط ، من الألبان : الرائب الحامض
الخائر » فكل هذه الألفاظ غير مضبوطة بالمعجزة في الصحاح والتكملة .

وحقيقة الأمر أنه يظهر لنا من جميع الظواهر السابقة أن الصغاني كان في العباب
يشرح الجمل في الصحاح والتكملة ، ويبين الغامض والمهمّل منهما ، فالشواهد غير المنسوبة

(١) اقلر صلتج ، وصنخ ، وصوخ ، ووضخ ، وضنخ ، وطنخ ، وغيرها .

تَنَسَّبَ ، وغير للشروحة تشرح ، والمجزوءة تكمل ، والمختصرة تفصل ، والصيغ المحذوفة تُذكر ، والمواد المهمة تدون . وظهر ذلك في التفسير أيضا . فقد قال في التكملة مثلاً : « قال شمر : طلخها : أى سودها » . أما في العباب فقال : « قال شمر : أحسب قوله « طلخها » أى لطنخها بالطين حتى يطمسها ويفسدها ، كأنه مقلوب ، وقد يكون طلخها أى سودها » . ففي التكملة لم يذكر إلا آخر عبارته . وقال الجوهري في الصحاح : « انخذ : فى الوجه ، وهما خدان » . أما الصغاني فقال في العباب : « انخذ فى الوجه : من لدن الحجر إلى اللحي ، وهما خدان » ، ولم يقل عنه شيئاً في التكملة ؛ لأن من خطته فيها ألا يتعرض لشيء ذكره الجوهري إلا إذا كان خاطئاً . وظهر ذلك في الأعلام أيضا ، قال الجوهري : « يحمد : بطن من الأزدي » ، وقال الصغاني في العباب « يحمد : بطن من الأزدي » ، قال ابن الكلبي في جمهرة النسب ، في ذكر نسب نصر بن الأزدي : وولد حمى بن عثمان اليحمد : بطن ، وأمه رهم بنت وبرة أخت كلب فولد اليحمد الشري ، وماجداً - وهو مجد - وعمراً ، وكعباً ، وسعداً ، وخالداً ، وحمياً ، وحميداً ، ومالكاً ، وربيعاً » وانظر ما قاله في الخطيئة في مادة (خطأ) .

وفي المواضع أيضا ، قال الجوهري : « آمد : بلد في الثغور » ، وقال الصغاني في العباب : « آمد : بلدة من ديار بكر حصينة ، فتحت في سنة عشرين من الهجرة على يد عياض بن غنم بن زهير الفهري القرشي رضي الله عنه » . وقال في التكملة : « فتاخ ، بالكسر : اسم موضع » ثم قال في العباب : « فتاخ بالكسر موضع وهو أرض بالدهناء ذات رمال كأنها للينها سميت بذلك » وعنى الصغاني في التكملة وفي العباب خاصة بالمواضع المصرية ، فظهرت عنده للمرة الأولى في المعاجم العربية (١) فالصغاني من الذين لم يتقيدوا بذكر المواضع العربية وحدها ، بل دَوَّنَ المصرى والعراقى وغيره . والغريب أن نراه يحذف بعض المواد والصيغ من الجمل مثل ثما ،

(١) انظر طلخ وطوخ وحمد وغيرها .

وهي قصيرة جداً فيه . وحذف بعض الصيغ من الصحاح كما نرى في ثماً ودرأ وحكاً ، ومن التكملة كما يظهر في جياً وحكاً وطلخ ، وحذف بعض الشواهد الشعرية في مواضع قليلة جداً ، كما في جياً وفتح . ولكن هذا الحذف نادر جداً وفي صيغ ومواضع معدودة .

وخلاصة القول في العباب أنه حوى في مواده معظم ما أنت به المعاجم التي قبله ، وخاصة الصحاح والتهذيب والنقايس والمحيط ، ويعني ذلك الغين والجرّة ، بل كل ما فيها عدا النادر التافه ، فلا فرق بين التهذيب أكبر المعاجم التي قبله إلا في إكثار هذا من أقوال اللغويين المختلفين في اللفظ الواحد ومعانيه ، على حين يقتصر العباب على الضروري منها ، ولهذا السبب يشترك العباب مع الصحاح والتكملة فيما يسودهما من ظواهر ولا يختلف عنهما كثيراً . أما في المنهج فصار على ترتيب الجوهري ، وخطة ابن فارس في الأصول ، وابن سيده في تقديم المجرد على المزيد . وإذن فقد جمع العباب خير ما في المعاجم التي قبله مادة ومنهجاً . وذلك ما قدمه لحركة المعاجم العربية : جمع المواد المختلفة من المعاجم ، وسهولة الترتيب ، والانتظام في تناول المادة بتقديم المجرد وتأخير المزيد .

مأخذ :

ولكنه ترك لمن بعده ، أن يأتي بالقليل الذي تركه من مواد المعاجم السابقة عليه وبما في غيرها ولم يطلع عليه ، وأن يتلافى الاضطراب في ترتيب المجرد والمزيد الذي تسرب إلى بعض مواده وخاصة في صيغ الأسماء ، إذ كان من اليسير عليه وعلى اللغويين عامة ترتيب الأفعال ، ولكن تعسرت عليهم الأسماء والصفات . ولم أعثر من الدراسات حول كتاب العباب إلا على كتابين اثنين : كتاب تاج الدين ابن مکتوم السابق ذكره في دراسات الحكم ، وكتاب القاموس المحيط ، والاثنان جمعاً بينه وبين الحكم .

الفصل الثالث

لسان العرب

لابن منظور (٦٣٠ - ٧١١)

استقبل آخر القرن السابع والعقد الأول من القرن الثامن معجما لغويا ينتظم أكبر المعاجم السابقة ويحوى موادها الزاخرة ، ذلك المعجم هو « لسان العرب » للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري الأنصارى الخزرجى .

هدفه :

كان هذا العلامة يرمى إلى أمرين جوهرين فى المعجم اللغوى : الاستقصاء والترتيب . فقد ذهب فى مقدمته إلى أن المعاجم السابقة عليه لا تغنى إلا بواحد منهما ، فالتهذيب والحكم وجهتهما استقصاء اللغة ، والصحاح صرف همتة إلى ترتيب المفردات . فأراد ابن منظور أن يحوز الحسينين بأخذ مادة الأولين وترتيب الأخير^(١) .

وكان مما دفعه إلى ذلك أمور ثلاثة : ارتباط اللغة بالقرآن والحديث حتى إنه أدخل فى معجمه أكبر معجم فى غريب الحديث : النهاية لابن الأثير ، وانتشار الجهل بين الناس بالعربية ، وافتخارهم بمعرفة اللغات الأجنبية^(٢) .

مادته :

صرح ابن منظور فى مقدمة كتابه أنه جمع مادته من خمسة كتب : تهذيب الأزهري ، ومحكم ابن سيده ، وصحاح الجوهري ، وحواشى ابن برى ، ونهاية ابن الأثير .

وذكر ابن حجر والسيد محمد مرتضى الزبيدي تبعاه ، جمهرة ابن دريد من مراجعه باعتبار الصحاح وحواشيه كتابا واحدا^(١) . وهذا القول خاطيء لأن الجمهرة ليست من مراجعه الخمسة ، كما سيبين .

منهجه :

ذكر المؤلف منهجه بإزاء هذه المراجع ، فأجمله في أخذ ما فيها بنصه دون خروج عليه^(٢) . واعتبر ذلك جهده الوحيد فيه . فما في الكتاب من خطأ فهو من الأصول لا من ابن منظور . ولكنه تصرف قليلا في النهاية ، إذ رتب المواد التي كان ابن الأثير رتبها بحسب حروفها الأصول والزوائد معا ، باعتبار أصولها وحدها^(٣) .

وصفه — المقدمة :

طبع لسان العرب بالمطبعة الأميرية ببولاق في عشرين مجلدا كبيرا ينيف كل منها على ٣٠٠ صفحة . وهو مصدر بمقدمة غير قصيرة بلغت صفتين ونصفا من المطبوعة ، افتتحها المؤلف بتحميد وصلاة بلغا ستة أسطر ونصفا . ثم ذكر شرف اللغة العربية وارتباطها بالقرآن . ثم نقد التهذيب والمحكم والصحاح ، ثم وصف منهجه والدافع إلى تأليف معجمه ، وختمها بالدعاء له ولنفسه .

ووضع ابن منظور بين المقدمة والمعجم بابين : أولهما في تفسير الحروف المقطعة في أوائل بعض سور القرآن ، وثانيهما في ألقاب حروف المعجم وطبائعها وخواصها ونستطيع أن نطلق عليهما (التمهيد) تيسيرا . وكان لوضعه هذا التمهيد هنا سببان^(٤) أولهما : التبرك بتفسير كلام الله تعالى الخاص به الذي لم يشاركه فيه إلا من تبرك بالنطق به في تلاوته ، ولا يعلم معناه إلا هو . والثاني : أنه إذا كان في أول الكتاب كان أقرب إلى كل مطالع من آخره لأن العادة أن يطالع أول الكتاب ليكتشف منه ترتيبه

(١) الدرر الكامنة ٢٦٣/٢ ، وتاج العروس ٤ .

(٢) المقدمة ٣ .

(٣) المقدمة ٣ .

(٤) المقدمة ٤ .

وعرض مصنفه ، وقد لا يتبها للمطالع أن يكشف آخره لأنه إذا اطلع من خطبته أنه على ترتيب الصحاح أيس أن يكون في آخره شيء من ذلك . فلهذا قدمه في أول الكتاب . أما سبب إفراد هذه الحروف عن المعجم فهو « أنها ينطق بها مفرقة غير مؤلفة ولا منتظمة فتد كل كلمة في بابها فجعل لها بابا بمفردها^(١) » .

ولم يأت ابن منظور بهذين البابين من عنده إذ صرح أنه أخذ الباب الأول من تهذيب الأزهري . وكان هذا قد وضعه في آخر معجمه . ولم يصف إليه ابن منظور إلا السطور الثلاثة عشر الأخيرة . وعالج هذا الباب معاني هذه الحروف ودلالاتها وإعرابها وتذكيرها وتأنيسها وجمعها . وأورد في كل مسألة أقوال العلماء المختلفين فيها وحافظ فيه على عبارة الأزهري وترتيبه ما عدا بعض خلاقات بسيطة تتمثل في حذف صاحب اللسان الأسانيد التي ذكرها الأزهري . ووجدت في اللسان عبارتين غير موجودتين في التهذيب وعبارتين أخريين في التهذيب ليستا في اللسان ، ولكن من المرجح أنها ساقطة منهما وربما كان ذلك من النسخ .

وأخذ ابن منظور الباب الثاني من أبي الحسن علي بن أحمد الحرالي المتوفى عام ٦٣٧ هـ كما قال في صدره . وعالج فيه ألقاب حروف الهجاء عند ابن كيسان والخليل وترتيبها المخرجي عند الخليل وسيبويه ، والعلاقات بين الحروف المتقاربة الخارج والمتباعدة من تناسق وتنافر ، والحروف الغالبة على الألفاظ والقليلة فيها ، وما شابه ذلك من الأمور ، وكان عماده فيها الخليل وسيبويه وابن كيسان والأزهري . ثم انتقل إلى ما لهذه الحروف من خواص طبية وسحرية واتفاقات بينها وبين الكون والفلك خاصة . وعماده هنا الحرالي وأبو العباس أحمد البوني والبعليكي ومحيي الدين بن العربي .

المعجم :

لا تختلف صورة الأبواب والفصول في اللسان عن الصحاح إلا في ضخامتها حتى أبواب الألف اللينة باقية على حالها في المعجمين . ولكن ابن منظور صدر بعض أبوابه

بكلمة عن الحرف المعقود له الباب ، ذكر فيها مخرجه وأنواعه وخلاف النحويين فيه وما إلى ذلك . وأخذ هذه الكلمات في أغلب الأحيان من أحد مراجعه الخمسة . وفي أحيان أخرى من بعض كتب النحو والصرف . وإذا كان الأمر كذلك ، فننتقل إلى تحليل المواد :

تحليل المواد :

تستهل مادة « عقق » بالفعل الثلاثي مأخوذاً علاجه عن المحكم قال : « عقه يعقه عقا فهو معقوق وعقيق : شقه . والعقيق : واد بالحجاز كأنه عقى أى شق غلبت الصفة عليه غلبة الاسم ، ولزمته الألف واللام لأنه جعل الشيء بعينه على ما ذهب إليه الخليل في الأسماء الأعلام التي أصلها الصفة كالخارث والعباس . والعقيقان : بلدان في بلاد بني عامر من ناحية اليمن ، فإذا رأيت هذه اللفظة مثناة فإنما يعنى بها ذانك البلدان . وإذا رأيتها مفردة فقد يجوز أن يعنى بها العقيق الذي هو واد بالحجاز ، وأن يعنى بها أحد هذين البلدين لأن مثل هذا قد يفرد كأبانين قال امرؤ القيس فأفرد اللفظ به :

كأن أبانا في أفانين ودقه كبير أناس في يجاد مزمل

قال ابن سيده : وإن كانت التثنية في مثل هذا أكثر من الإفراد ، أعنى فيما تقع عليه التثنية من أسماء المواضع ، لتساويهما في النبات والخصب والقحط وأنه لا يشار إلى أحدهما دون الآخر ، ولهذا ثبت فيه التعريف في حال تثنيته ولم يجعل كزيدین فقالوا : هذان أبانان بيّنين ، ونظير هذا إفرادهم لفظ عرفات . فأما ثبات الألف واللام في العقيقين فعلى حد ثباتهما في العقيق . وكل هذا مأخوذ بالنص من صدر مادة « عقق » في المحكم فيما عدا لفظين الأول : تفسير العقيق بأنه واد بالحجاز . وفي نسخة المحكم « بالمدينة » والثاني قوله : « وإذا رأيتها مفردة فقد يجوز أن يعنى بها العقيق » وفي نسخة المحكم « فقد يكون أن يعنى بها العقيق » . وفي غالب الظن

أن الخلاف يرجع لنسخ المحكم نفسه بدليل اتفاق اللسان والمحكم على وضع العقيق في الحجاز لا المدينة في العبارة الثانية « يجوز أن يعنى بها العقيق الذى هو واد بالحجاز » أما اللفظة الثانية فمحرقة في المحكم . وكان هذا بدوره أخذ مضمون عبارته من العين والجمهرة .

وهناك أعقة أخرى لم يذكرها ابن سيده وذكرها غيره ، فأخذها منه ابن منظور قال : « وفي بلاد العرب مواضع كثيرة تسمى العقيق ، قال أبو منصور : ويقال لكل ما شقه ماء السيل في الأرض فأنهره ووسعه عقيق والجمع أعقة وعقائق . وفي بلاد العرب أربعة أعقة وهي أودية شقتها السيول عادية . فمنها عقيق عارض اليمامة ، وهو واد واسع مما يلي العرمة تتدفق فيه شعاب العارض وفيه عيون عذبة الماء . ومنها عقيق بناحية المدينة فيه عيون ونخيل وفي الحديث أيكم يحب أن يغدو إلى بطحان العقيق . قال ابن الأثير : هو واد من أودية المدينة مسيل للماء ، وهو الذى ورد ذكره في الحديث « إنه واد مبارك » ومنها عقيق آخر يدفق ماؤه في غورى تهامة وهو الذى ذكره الشافعى فقال : « ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلى » ، وفي الحديث أن رسول الله (ص) وَتَّ لأهل العراق بطن العقيق . قال أبو منصور : أراد العقيق الذى بالقرب من ذات عرق قبلها بمرحلة أو مرحلتين ، وهو الذى ذكره الشافعى في المناسك . ومنها عقيق القنان تجرى إليه مياه قلل نجد وجباله . وأما قول الفرزدق :

قِفِي وَدَّعِينَا يَا هَنِيْدُ فَإِنِّي أَرَى الْحَيَّ قَدْ شَامُوا الْعَقِيقَ الْيَمَانِيَا

فإن بعضهم قال : أراد شاموا البرق من ناحية اليمن .

أما العبارة الأولى فتربط بين ما في المحكم وقول أبي منصور الذى أورده المؤلف ، وقد أخذها ابن منظور بنصها من النهاية لابن الأثير . وأبو منصور هو الأزهري ، ونقل المؤلف نصه كاملا بكل أمانة ، فجعله هذا يكرر ذكر عقيق المدينة مرة عن المحكم وأخرى عن التهذيب . وورد هذا العقيق في بعض الأحاديث فانتقل المؤلف إلى النهاية لابن الأثير وأخذه منها وحدد موضع

العقيق ثالثة عن النهاية . وحين انتهى من الأحاديث استمر في سرد نص التهذيب . ثم وجد بعد كلام الشافعي حديثا عن العقيق الذى يتكلم عنه ، فأورده من النهاية ما طبع وحدده ثانية عنها . ولكنه - بها فنسب هذا التحديد إلى أبي منصور قال : « قال أبو منصور : أراد العقيق الذى بالقرب من ذات عرق قبلها بمرحلة أو مرحلتين » ولا توجد هذه العبارة فى التهذيب وإنما فى النهاية . وأخيرا بيت الفرزدق وشرحه أخذه من التهذيب أيضا ، ولكن من آخر المادة لا أوائلها كما هو الحال فى الأعقة السابقة . ويظهر فى هذه الفقرة أن ابن منظور كان يحافظ على نص من يقتبس منهم ولكن كان يدخل فى أقوالهم أقوال غيرهم متى تناولت الأقوال شيئا واحدا . وأباح لنفسه ذلك لأنه لم يتحرز ذكر اسم كل واحد منهم أمام ما يقتبسه منه . ويظهر أيضا أنه اضطر إلى تكرير تفسير بعض الصيغ .

ورجع ابن منظور إلى النقطة التى فارق فيها صاحب المحكم ، وأخذ ما كان تركه فقال « والعق : حفر فى الأرض مستطيل سمي بالمصدر . والعقة : حفرة عميقة فى الأرض وجمعها عقات . وانفق الوادى : عمق . والعقائق : النهاء والغدران فى الأخاديد المنعقة حكاها أبو حنيفة ، وأنشد لكثير بن عبد الرحمن الخزاعى يصف امرأة :

إذا خرجت من بيتها راق عينها معوذة وأعجبته العقائق

يعنى أن هذه المرأة إذا خرجت من بيتها راقها معوذ النبت حول بيتها ، والمعوذ من النبت ما ينبت فى أصل شجر أو حجر يستره وقيل العقائق هى الرمال الحمر » والعبارة مأخوذة من المحكم سوى ما تحت خط ، وشرح الشاهد فقد أخذه من مواضع متفرقة من التهذيب . ولكنى لم أجد « ابن عبد الرحمن الخزاعى » فى التهذيب أيضا فربما كانت زيادة من المؤلف ، وربما كانت من إخذى نسخ التهذيب . وآثر المؤلف تفسير ابن سيده للعقة على تفسير الأزهري الذى وافق فيه ابن دريد . أما تفسير العق فكان ابن سيده أخذه من الجمهرة بنصه . والعبارة الأخيرة فى تفسير العقائق من التهذيب أيضا .

ثم ترك المؤلف المحكم وقفز في التهذيب قفزة كبيرة إلى مقدمة المادة بعد ما كان في أواخرها واقتبس ما يلي « ويقال : عقت الريح المزن تعقه عقا : إذا استدرته كأنها تشقه شقا قال الهذلي يصف غيثا :

حَارَ وَعَقَّتْ مَزْنَهُ الرِّيحُ وَأَنْـ قَمَارِبُهُ الْعَرْضُ وَلَمْ يُشْمَلْ

حار : تمحير وتردد واستدرته ريح الجنوب ولم تهب به الشمال فتشقه ، وانقار به العرض أى كأن عرض السحاب انقار به أى وقعت منه قطعة ، وأصله من قُرَت جيب القميص فانقار ، وقرت عينه إذا قلعتها . وسحابة معقوقة : إذا عقت فانعقت أى تبعجت بالماء . وسحابة عقاقة : إذا دفعت ماءها وقد عقت قال عبد بنى الحساس يصف غيثا :

قَمَرٌ عَلَى الْإِنْهَاءِ فَانْتَجَجَ مَزْنُهُ فَعَقَّ طَوِيلًا يَسْكَبُ الْمَاءُ سَاجِيَا

واعتقت السحابة : بمعنى [عَقَّتْ] قال أبو وَجْزَة « واعتق منبجج بالوَيْلِ مَبْقُورٌ » ويقال للمعتذر إذا أفرط في اعتذاره قد اعتق اعتقاقا « اختصر المؤلف هنا عبارة الأزهرى بعض الشيء فحذف كلمة « وقوله » من « وقوله انقار به العرض . . . » وكلمة « ويقال » من « ويقال سحابة معقوقة . . . » وتصرف في عبارة أخرى نصها « حار تمحير ، أى تردد يعنى السحاب » فجعلها « حار تمحير وتردد » .

ورجع المؤلف كرة أخرى إلى الموقف الذى كان ترك فيه ابن سيده فاقبس منه قوله « ويقال سحابة عقاقة : منشقة بالماء وروى شمر أن المعمر بن حمار البارقي قال لبنته وهى تقوده وقد كف بصره وسمع صوت رعد : أى بنية ما ترين ؟ قالت : أرى سحابة سحباء عقاقة كأنها حولاء ناقة ذات هيدب دان وسيروان قال : أى بنية وائلى إلى قفلة فإنها لاتنبت إلا بمنجاة من السيل ، شبه السحابة بحولاء الناقة فى تشققها بالماء كتشقق الحولاء وهو الذى يخرج منه الولد ، والقفلة الشجرة اليابسة كذلك حكاه ابن الأعرابي بفتح الفاء وأسكنها سائر أهل اللغة » وآثر المؤلف فى هذا الخبر نص

المحكم على نص التهذيب لتفصيله وكاله مع إضافة ما تحته خط إليه عن التهذيب وواضح أنه كرر تفسير عقاقه .

ثم انتقل ابن منظور إلى أواخر المادة في التهذيب ونقل قوله « وفي نوادر الأعراب : اهتلب السيف من غمده وامترقه واعتقه واختلطه : إذا استله . قال الجرجاني الأصل اخترطه وكان اللام مبدل منه . وفيه نظر » ولم يرد في التهذيب ولا في المحكم الصحاح والجمهرة قول الجرجاني ولعله أبو الفتوح ثابت بن محمد المتوفى ٤٣١ هـ .

ثم أنشد المؤلف عن المحكم من الموضع الذي وقف عنده قوله « وعق والده يعقه عقا وعقوقا ومعقة : شق عصا طاعته . وعق والديه : قطعهما ولم يصل رحمه منهما وقد يعم بلفظ العقوق جميع الرحم فالفعل كالفعل والمصدر كالمصدر . ورجل عُقِقَ وعُقِقَ وعَقَّ : عاق ، أنشد ابن الأعرابي للزبيان :

أنا أبو المقدم عقا فظا بمن أعادى ملطسا ملظا
أكظه حتى يموت كظا ثمت أعلى رأسه الملوظا
صاعة من لب تلظي

والجمع عقتة مثل كفرة وقيل : أراد باللق المر من الماء العقاق وهو القعاق الملوظ : سوط أو عصا يلزمها رأسه كذا حكاه ابن الأعرابي والصحيح الملوظ ، وإنما شدد ضرورة . والمعقة : العقوق قال النابغة :

أحلام عاد وأجساد مطهرة من المعقة والآفات والأثم

وأعق فلان : إذا جاء بالعقوق وفي المثل « أعق من ضب » قال ابن الأعرابي إنما يريد به الأنثى وعقوقها أنها تأكل أولادها عن غير ابن الأعرابي « وكل ما تحته خط ليس في المحكم . أما الكلمة الأولى فمأخوذة في هذا الموضع من الصحاح ووردت في المحكم بعد ذلك كما يظهر من النص . والعبارة الثانية مأخوذة من التهذيب والثالثة مأخوذة شطرها الأول من الصحاح وشرطها الثاني من التهذيب . والخامسة

من الصحاح وهي في التهذيب أيضا مع خلاف بسيط إذ قال فيها « وأعق الرجل أى جاء بالعقوق » بدلا من « أعق فلان » كما في الصحاح واللسان .

ثم أتى بشاهد على « أعق » من التهذيب فقال : « وقال ابن السكيت في قول الأعشى :

فإني وما كلفتموني بجهلكم ويعلم ربي من أعق وأحوبا

قال : أعق : جاء بالعقوق ، وأحوب : جاء بالحوب » . كرر الصيغة ثانية واستشهد عليها .

ثم أتى بشاهد على « عقق » جمع في شرحه بين ما أورده التهذيب والصحاح والنهاية قال : « وفي الحديث قال أبو سفيان بن حرب لمحزة سيد الشهداء رضى الله عنه يوم أحد حين مر به وهو مقتول : ذق عقق ، أى ذق جزاء فعلك يا عاق وذق القتل كما قتلت من قتلت يوم بدر من قومك يعنى كفار قريش . وعُقق : معدول من عاق للمبالغة كغدر من غادر وفسق من فاسق » فالعبارة الأولى بما فيها الحديث من التهذيب ، والشرط الأول من تفسير « أى ذق جزاء فعلك يا عاق » من الصحاح وبقبتها من النهاية . ويلاحظ أن هذا الحديث شاهد على صيغة « عقق » وقد مرت منذ زمن طويل ، فهناك فاصل غير قصير بينهما .

ثم أورد المؤلف بعض المعانى من التهذيب قال : « والعقق : البعداء من الأعداء والعقق أيضا : قاطعو الأرحام ، ويقال عاقت فلانا أعاقه عقاقا : إذا خالفته » وخالف المؤلف هنا الأزهرى بعض الشيء فقد فسر هذا العقق بالأعداء ولم يخص البعداء منهم ، ولم أجد هذا المعنى في غيره من الكتب . ونسب الأزهرى صيغة عاق إلى نوادر أبي زيد فحذف صاحب اللسان هذه النسبة .

وهنا ظهر ابن برى للمرة الأولى قال ابن منظور : « قال ابن برى : عاق والده

يعق عقوقا ومعقة ، قال هنا : وعقاق مبنية على الكسر مثل حذام ورقاش قالت

عمرة بنت دريد ترثيه :

لعمرك ما خشيتُ على دريد يبطن سُميرة جيشَ القناق
جَزَى عَنَا إِلَهُ بنى سليم وعَقَّتْهُم بما فعلوا عَقَاقِ «

يليه أحاديث من النهاية قيل : « وفي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن عقوق الأمهات وهو ضد البر وأصله من العق الشق والقطع ، وإنما خص الأمهات وإن كان عقوق الآباء وغيرهم من ذوى الحقوق عظيماً لأن لعقوق الأمهات منزلة في القبح . وفي حديث الكبائر : وَعَدَّ مِنْهَا عَقَوقَ الْوَالِدَيْنِ ، وفي الحديث : مثلكم ومثل عائشة مثل العين في الرأس تؤذى صاحبها ولا يستطيع أن يعقها إلا بالذى هو خير لها ؛ هو مستعار من عقوق الوالدين » أورد المؤلف ما في النهاية بنصه غير أنه حذف أشياء سبق ذكرها من غير ابن الأثير ، وحذف سند الحديث الأخير إذ قيل إنه عن أبي إدريس .

بعد هذه الجولة الواسعة رجع المؤلف إلى الموضع الذى قام منه بها في الحكم وأكمل نقله عنه قال : « وعق البرق وانق وانق : انشق . والانعقاد : تشقق البرق والتبوج تكشف البرق ، وعقيقته شعاعه ومنه قيل للسيف كالعقيقة ، وقيل العقيقة والعقق : البرق إذا رأيت في وسط السحاب كأنه سيف مسلول . وعقيقة البرق : ما انعق منه أى تسرب في السحاب يقال منه انعق البرق وبه سمي السيف قال عنتره :

وسيف كالعقيقة فهو كمي سلاحى لا أفل ولا فطار

وانعق الغبار : انشق وسطع قال رؤبة « إذا العجاج المستطار انعقا » وانعق الثوب : انشق عن ثعلب . والعقيقة : الشعر الذى يولد به الطفل لأنه يشق الجلد قال امرؤ القيس :

يا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقته أحسنا

وكذلك الوبر لدى الوبر ، والعقة كالعقيقة وقيل العقة في الناس والحر خاصة ولم تسمع في غيرها كما قال أبو عبيدة قال رؤبة « طير عنها النسر حولى العقق » ويقال للشعر الذى يخرج على رأس المولود في بطن أمه عقيقة لأنها تُخلق وجعل الزمخشري الشعر أصلاً والشاة المذبوحة مشتقة منه وفي الحديث إن انفرقت عقيقته فرَّق أى

شعره سمي عقيقة تشبيها بشعر المولود أدخل المؤلف في آراء المحكم عنه
خط أما العبارة الأولى فمختصرة من التهذيب بحذف أسماء الزواة وبعض أشياء مرت
والثانية عن الصحاح عن العين وقد ذكر الصحاح المطبوع «تضرب» بدلا من
«تسرب» و «شبه السيف» بدلا من «سمي السيف» وأظنها محرفة منها . وزاد
صاحب اللسان عبارة «يقال منه انفق البرق» من عبارات متفرقة من الصحاح
والتهذيب ، ولم أجد نسبة الشطر إلى رؤبة في التهذيب أو الصحاح أو المحكم
أو الجهرة ولكنه منسوب إليه في العين . وكذلك الحال في العبارة الرابعة ولكنه
تستفاد مما قاله الأزهرى والجوهري عن أبي عبيد «وكذلك كل مولود من البهائم
فإن الشعر الذي يكون عليه حين يولد عقيقة . . .» . والعبارة الخامسة عن الصحاح
وتنسب فيه إلى أبي عبيد لا أبي عبيدة . والعبارة السادسة بما فيها من أحاديث
عن النهاية .

واستمر المؤلف في نقله عن ابن سيده واعتباره تكأة للانتقال إلى ما عند غيره .
قال : «وأعقت الحامل : نبت عقيقة ولدها في بطنها وأعقت الفرس والأتان فهي معق
وعقوق وذلك إذا نبتت العقيقة في بطنها على الولد الذي حملته وأنشد لرؤبة :
قد عتق الأجدع بعد رق بقارح أو زولة معق
وأنشد أيضا في لغة من يقول : أعقت فهي عقوق وجمعها عُقَق * سرا وقد
أوْنْ تأوين العقق * أون : شربن حتى انتفخت بطونهن فصار كل حمار منهن
كالأتان العقوق وهي التي تكامل حملها وقرب ولادها ، ويروى أوْنْ على وزن فعْلُنْ
يريد بذلك الجماعة من الحمير ، ويروى أوْنْ على وزن فعْل يريد الواحد منها ،
والعقاق بالفتح : الحمل وكذلك العَقَق قال عدى بن زيد :

وتركت العير يدمى نحره ونحوها سمحجا فيها عقق
وقال أبو عمرو : أظهرت الأتان عقاقا بفتح العين : إذا تبين حملها ، ويقال للجنين
عقاق ، وقال :

جوانح يمزعن مزرع الظبا و لم يترك لبطن عقاقا

أى جنينا هكذا قال الشافعى : العقاق بهذا المعنى فى آخر كتاب الصرف ،
وأما الأصمعى فإنه يقول العقاق مصدر العقوق ، وكان أبو عمرو يقول : عقت فهى
عقوق وأعقت فهى معق ، واللغة الفصيحة أعقت فهى عقوق .

لم يأخذ من ابن سيده غير العبارة الأولى أما الباقى جميعه فمن التهذيب ما عدا
ما يلى ذكره .

١ — شرح الشطر : « سرا وقد أون . . . » ورواياته إذ لم أجده فيما بين
يدى من مراجع ، وربما كان من ابن برى .

٢ — عبارة : « والعقاق بالفتح الحمل » من الصحاح لأنها أقرب إلى نصه
من نص التهذيب ، وهى موجودة فيهما معا .

٣ — تفسير العقاق بالجنين والشاهد عليه لم أجدهما فى المراجع ، ويغلب على
ظنى أنه ساقط من التهذيب بدليل اتفاقه مع اللسان فى مرد قول الشافعى الذى
جعله اللسان منصبا على معنى الجنين وجعله التهذيب منصبا على الحمل .

ثم رجع المؤلف إلى نقطة ارتكازه من المحكم فاستأنف منها رحلة المعاجم
قال : « وعق عن ابنه يعق ويعق : خلق عقيقته أو ذبح عنه شاة وفى التهذيب يوم
أسبوعه فقيدته بالسابع واسم تلك الشاة العقيقة ، وفى الحديث أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : فى العقيقة عن الغلام شاتان مثلان وعن الجارية شاة ، وفيه إنه عق
عن الحسن والحسين رضوان الله عليهما ، وروى عنه أنه قال : مع الغلام عقيقته فأهريقوا عنه
دما وأميطوا عنه الأذى ، وفى الحديث : الغلام مرتين بعقيقته ، قيل معناه إن أباه يحرم
شفاعته ولده إذا لم يعق عنه ، وأصل العقيقة الشعر الذى يكون على رأس الصبي حين
يولد ، وإنما سميت تلك الشاة التى تذبح فى تلك الحال عقيقة لأنه يخلق عنه ذلك الشعر
عند الذبح ، ولهذا قال فى الحديث أميطوا عنه الأذى ، يعنى بالأذى ذلك الشعر الذى
يخلق عنه . وهذا من الأشياء التى ربما سميت باسم غيرها إذا كانت معها أو من سببها
فسميت الشاة عقيقة لعقيقة الشعر . وفى الحديث : أنه سئل عن العقيقة فقال : لا أحب

«العقوق» ، ليس فيه توهين لأمر العقيقة ولا إسقاط لها وإنما كره الاسم وأحب أن تسمى بأحسن منه كالنسيكة والذبيحة ، جريا على عادته في تغيير الاسم القبيح .
والعقيقة : صوف الجذع ، والجنيبة : صوف الثني ، قال أبو عبيد : وكذلك كل مولود من البهائم فإن الشعر الذي يكون عليه حين يولد عقيقة وعقيق وعيقة الكسر وإنشد لابن الرقاع يصف العير :

تحسرت عقة عنه فأنسلها واجتأب أخرى جديدا بعد ما ابتقلا
وَوَلَّعَ بِسُودٍ فِي أَسَافِهِ مِنْهُ احْتَذَى وَبَلُونٍ مِثْلِهِ اكْتَحَلَا

فجعل العقيقة الشعر لا الشاة يقول : لما تربع وأكل بقول الربيع أنسل الشعر المولود معه وأنبت الآخر فاجتأبه أي اكتساه . قال أبو منصور : ويقال لذلك الشعر عقيق بغير هاء ومنه قول الشماخ :

أَطَارَ عَقِيْقَهُ عَنَبُهُ نُسَالَا وَأُذْمِجَ دَمِجَ ذِي شَطَنِ بَدِيعِ

أراد شعره الذي يولد عليه أنه أنسله عنه . قال : والعق في الأصل الشق والقطع . وسميت الشعرة التي يخرج الداء من بطن أمه وهي عليه عقيقة لأنها إن كانت على رأس الأنسى حلفت فقطعت وإن كانت على البهيمة فإنها تنسلها ، وقيل للذبيحة عقيقة لأنها تذبح فيشق حلقومها ومريئها وودجاها قطعا ، كما سميت ذبيحة بالذبح وهو الشق ويقال للصبي إذا نشأ مع حي حتى شب وقوى فيهم عُقَّت تيممته في بني فلان والأصل في ذلك أن الصبي ما دام طفلا تعلق أمه عليه التأمم وهي الخرز تعود من العين فإذا كبر قطعت عنه ومنه قول الشاعر :

بِلَادِهَا عَقَ الشَّبَابُ تَمِيْمَتِي وَأَوَّلَ أَرْضِ مَسْ جِلْدِي تَرَابُهَا

قال أبو عبيدة عقيقة الصبي : غُرْلته إذا ختن .

لم يأخذ المؤلف من الحكم إلا العبارة الأولى . أما عبارة « وفي التهذيب يوم سبوعه فقيدته بالسابع » فقد صرح أنها من التهذيب وهي في الصحاح أيضا ، وعبارة « قنده بالسابع » من عند المؤلف تعقيا على عبارة التهذيب . أما الأحاديث فأخذها

عن التهذيب والنهاية ، فالحديث الأول والثالث والشرح من أول « وأصل
العقيقة . . . لعقيقة الشعر » من مفتاح المادة في التهذيب مع بعض تصرف ، فقد
حذف اسم الراوى من الحديثين كليهما وتصرف قليلا مضطرا في عبارة الشرح ،
وما غير موجودين في النهاية . أما الحديث الثانى والرابع مع شرحه والخامس وشرحه
فمن النهاية . ومن الواضح أنه اضطر إلى تكرير شرح العقيقة بمعنى الشعر كثيرا
وسبب تسمية الشاة عقيقة ، وروى أقوالا مختلفة في المسألة الثانية دون أن يأنه
للتوفيق بينها أو الترجيح وأخذ تفسير العقيقة بصوف الجذع وما بعده من التهذيب
مع زيادة كلمة « عقيق » من الصحاح وحذف بيتا لزهير من التهذيب واكتفى بيت
عدى الذى ذكره التهذيب والصحاح ، وزاد فيه عليهما البيت الأول ، ونسبه
الصحاح وحده لصاحبه . وأخذ بقية الفقرة بما فيها شرح البيت مع تصرف قليل فيه
من أما كن مختلفة من التهذيب .

وبدا المؤلف الفقرة الثالثة بالنقطة التى وقف عندها من المحكم غير أنه فى هذه
المرّة ترك إحدى الصيغ وهى قوله : « وتلاع عقق : منبتات يشبه نباتها العقيقة من
الشعر » والشاهد عليها من شعر كثير ولم يذكرها فيما بعد ، فاستأنف كلامه من
بعدها وقال : « والعقوق من البهائم : الحامل وقيل هى من الخافر خاصة والجمع عقق
وعقاق وقد أعقت وهى معق وعقوق ، فعق على القياس وعقوق على غير القياس ،
ولا يقال معق إلا فى لغة رديئة ، وهو من النوادر ، وفرس عقوق : إذا انعق بطنها
واتسع للولد ، وكل انشقاق فهو انعقاق ، وكل شق وخرق فى الرمل وغيره فهو
عقى ، ومنه قيل للبرق إذا انشق عقيقه وقال أبو حاتم فى الأضداد : زعم بعض
شيوخنا أن الفرس الحامل يقال لها عقوق ويقال أيضا للحائل عقوق . وفى الحديث
أتاه رجل معه فرس عقوق . أى حائل قال : وأظن هذا على التفاؤل كأنهم أرادوا
أنها ستحمل إن شاء الله ، وفى الحديث من أطرق مسلما فعقت له فرسه كان كأجر
كذا ، عقت أى حملت » أخذ المؤلف العبارة الأولى إلى قوله : « على غير القياس »
من المحكم والتعليق بعدها من الصحاح وخالف بذلك ما ذهب إليه التهذيب

في قوله : « ولا يقال معق » وأخذ عبارة « وفرس عقوق . . . فهو عق » من الصحاح أيضا وهي في التهذيب مع اختلاف بسيط . وبقية الفقرة مأخوذة من موضعين منفصلين من التهذيب مع إدخال الحديثين وبعض شرحهما من النهاية في النص .

والغريب أن عبارة « وأظن هذا على التفاؤل . . . » غير كاملة في المرجعين اللذين ذكرها ، وهما التهذيب والنهاية ، وهي كاملة في أضداد أبي حاتم . فلعل هذا يدل على رجوع ابن منظور إلى المراجع الأصلية التي أخذت منها مراجعه الرئيسية في بعض الأحيان لتكملة نصوصها وتصحيحها .

وكعادته استأنف الفقرة التالية بما وقف عنده من المحكم ثم تركه إلى ما في المعاجم الأخرى قال : « والإعقاق بعد الإقصاص ، فالإقصاص في الخيل والحر أول ثم الإعقاق بعد ذلك . والعقيقة : المزادة . والعقيقة : النهر . والعقيقة : المصابة ساعة تشق من الثوب ، والعقيقة : نواة رخوة كالعجوة تؤكل . ونوى العقوق : نوى هش لين رخو المضغة تأكله العجوز أو تلوكه تعلقه الناقة العقوق إطفافا لها فلذلك أضيف إليها وهو من كلام أهل البصرة ولا تعرفه الأعراب في ياديتها . وفي المثل أعز من الأبلق العقوق ، يضرب لما لا يكون وذلك أن الأبلق من صفات الذكور والعقوق الحامل والذكر لا يكون حاملا ، وإذا طلب الإنسان فوق ما يستحق قالوا : طلب الأبلق العقوق فكأنه طلب أمرا لا يكون أبدا ، ويقال : إن رجلا سأل معاوية أن يزوجه أمه هنذا فقال : أمرها إليها وقد قعدت عن الولد وأبت أن تزوج . فقال : فوالتي مكان كذا . فقال : معاوية متمثلا :

طلب الأبلق العقوق فلما لم ينسله أراد بيض الأنوق

والأنوق : طائر يبيض في قنن الجبال فيبيضه في حرر إلا أنه مما لا يطعم فيه ، فعناه أنه طلب ما لا يكون فلما لم يجد ذلك طلب ما يطعم الوصول إليه وهو مع ذلك بعيد . ومن أمثال العرب السائرة في الرجل يسأل ما لا يكون وما لا يقدر عليه « كلفتني

الأبلىء العقوق « ومثله « كلفتني يبض الأنوق » وقوله أنشده ابن الأعرابي :
 فلو قبلوني بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه من المال أقرعا
 يقول : لو أتيتهم بالأبلىء العقوق ما قبلوني ، وقال ثعلب : لو قبلوني بالأبلىء
 العقوق لأتيتهم بألف . وقيل العقوق : موضع وأنشد ابن السكيت هذا البيت الذي
 أنشده ابن الأعرابي وقال : يريد ألف بعير « العبارة الأولى من المحكم ، والثانية
 التي تعالج معانى الحقيقة والعقوق من مواضع متفرقة من التهذيب وحذف منها نسبة
 المعنى الأخير إلى الليث ، وتصرف قليلا في بعض ألفاظه بما يرواؤه ابن سيده ،
 وخلط في المثل الأول بين أقوال ابن الأثير والجوهري : استمد من أولهما صيغة
 المثل وبعض شرحه ، ومن الثاني بعض شرحه للمثل « طلب الأبلىء العقوق » ،
 وأخذ المثل الثاني ومقدمته وخاتمته من المحكم غير أنه حرف عبارة « إلا أنه
 بما لا يطمع فيه » وصوابها كما في المحكم « إلا أنه يطمع فيها » أو « إلا أنه بما يطمع
 فيه » بدليل الخبر نفسه . ولا زال المؤلف محافظا على ترتيب المحكم . أما المثل
 الثالث فأخذه من التهذيب وأتى الدور على المحكم فأخذ منه شرح البيت الذي
 أنشده ابن الأعرابي عدا قول ابن السكيت فيه فقد أخذه من التهذيب كما
 أخذ منه تفسير العقوق بموضع .

وأخذ الفقرة التالية من الأزهري وكان هذا رواها عن ابن الأعرابي وحذف هذه
 النسبة . صاحب اللسان قال : « والعقيقة : سهم الاعتذار . قالت الأعراب : إن أصل
 هذا أن يقتل رجل من القبيلة فيطالب القاتل بدمه . فتجتمع جماعة من الرؤساء إلى
 أولياء القتيل ويعرضون عليهم الدية ويسألون العفو عن الدم . فإن كان رليه قويا حيا أبي
 أخذ الدية ، وإن كان ضعيفا شاور أهل قبيلته فيقول للطالين : إن بيننا وبين خالقنا
 علامة الأمر والنهي . فيقول لهم الآخرون : ما علامتكم ؟ فيقولون : نأخذ سهمي فتركه
 على قوس ثم نرمي به نحو السماء ، فإن رجع إلينا ملطخا بالدم فقد نهينا عن أخذ الدية
 ولم يرضوا إلا بالقود ، وإن رجع نقيا كما صعد فقد أمرنا بأخذ الدية . وصالحوا . قال :
 فراجع هذا السهم قط إلا نقياولكن لم بهذا عذر عند جهالم . وقال شاعر من أهل القتيل

— وقيل من هذيل — وقال ابن بري : هو للأشعر الجعفي ، وكان غائباً عن هذا الصلح :

عقوا بسهم ثم قالوا : صالحوا يا ليتنى فى القوم إذ مسحوا اللحي
قال : وعلامة الصلح مسح اللحي ، قال أبو منصور : وأنشد الشافعى المتنخل الهذلى :
عقوا بسهم ولم يشرب به أحد ثم استفاءوا وقالوا حبذا الوضع
أخبر أنهم آثروا إبل الدية وألبانها على دم قاتل صاحبهم . والوضع ههنا اللبن
ويروى « عقوا بسهم » بفتح القاف وهو من باب المعتل . وعق بالسهم : رمى به نحو
السما . وليس بين هذا النص وبين ما فى التهذيب من خلاف إلا ما يكون بين
النسختين المخطوطتين من الأصل الواحد مع حذف أسماء الرواة ، وزيادة ما تحته خط
عن الصحاح ، وتنبيه ابن بري غير أنه تصرف كثيراً فى العبارة التى نسبها صراحة
لأبي منصور « وأنشد الشافعى المتنخل الهذلى » فعلى فى نسخة التهذيب التى لدينا
« وأنشدنى عبد الملك البغوى عن الربيع عن الشافعى » ولعل الذى نسب البيت
إلى المتنخل هو ابن بري .

واستأنف المؤلف كلامه عن نقطة ارتكازة فى الحكم قال : « وماء عق مثل
قع وعقاق : شديد المرارة الواحد والجمع فيه سواء . وأعقت الأرض الماء : أقرته
وقول الجعدي :

بحرك بحر الجود ما أعقه ربك والمحروم من لم يسقه

معناه ما أمره . وأما ابن الأعرابى فقال : أراد ما أقه من الماء القع وهو المز أو الملح
فقلب ، وأراه لم يعرف ماء عقلاً لأنه لو عرفه لحمل الفعل عليه ولم يحتج إلى القلب . ويقال
ماء قعاق : إذا كان مرا غليظاً ، وقد أقه الله وأعقه . والعقيق : خرز أحمر يتخذ
منه القصص الواحدة عقيقة . ورأيت فى حاشية بعض نسخ التهذيب الموثوق بها قال
أبو القاسم : سئل إبراهيم الحربى عن الحديث : لا تَخْتَمُوا بالعقيق ، فقال : هذا
تصحيح إنما هو لا تَخَيِّمُوا بالعقيق أى لا تقيموا به ، لأنه كان خراباً . والعقة : التى
يلعب بها الصبيان . وعقق الطائر بصوته : جاء وذهب . والعقق : طائر معروف

من ذلك ، وصوته العفقة . قال ابن برى : وروى ثعلب عن إسحاق الموصلى أن العفقى يقال له : الشُّجَجَى . وفى حديث النخعى : يقتل المحرم العَفَقَق . قال ابن الأثير : هو طائر معروف ذو لونين أبيض وأسود طويل الذنب قال : وإنما أجاز قتله لأنه نوع من الغربان . وعقة : بطن من النمر بن قاسط . قال الأخطل :

وموقع أثر السفار بخطمه من سود عَقَّة أو بنى الجوال

الموقع : الذى أثر القتب فى ظهره . وبنى الجوال فى بنى تغلب .

العبارة الأولى مؤلفة من ابن سيدة والجوهري ، ثم استمر ينقل عن ابن سيدة وحده إلا أنه أخذ اسم صاحب البيت الأول من التهذيب ، وأخذ عبارة « ويقال ماء قعاق ، عقاق ... الله وأعقه » من التهذيب ، وشرها الأخير فى الصحاح أيضا مع اختلاف قليل فى العبارة ، ثم أخذ تفسير العقيق من المحكم ، وهو فى التهذيب والصحاح أيضا مع اختلاف فى العبارة ، والعبارة التى بعده من هامش إحدى نسخ التهذيب ، والعبارات التالية عدا ما سينص عليه من المحكم ، غير أن المؤلف خالف ترتيبه فقدم تفسير العفقى بالطائر عن موضعه فيه على خلاف ما ألفناه حتى الآن . ثم ذكر المؤلف عبارة عن ابن برى ، وأخرى عن ابن الأثير مع حذف جزء من الأصل . والعبارة الأخيرة مع الشاهد من المحكم أيضا ، وهى فى التهذيب والصحاح . أما شرح الشاهد فأخذ المؤلف شطره الثانى من التهذيب ، والأول من ابن برى فى ظنى ، إذ لم أجده فى المراجع الأربعة الكبيرة .

وختمت المادة ببعض الصيغ والمعانى المأخوذة عن التهذيب والصحاح . أما المحكم فقد انتهى مافيه بالفقرة السابقة ، قال ابن منظور : « ويقال للدلو إذا طلعت من البئر ملأى : قد عَقَّت عقا ، ومن العرب من يقول : عَقَّت تعقية ، وأصلها عَقَّت فلما اجتمع ثلاث قافات قلبوا إحداها ياء كما قالوا تظنيت من الظن ، وأنشد ابن الأعرابي :

* عقت كما عقت دلوفا العقبان *

شبه الدلو ، وهى تشق هواء البئر طالعة بسرعة بالعقاب تدلف فى طيراتها نحو الصيد . وعقان النخيل والكروم : ما يخرج من أصولها ، وإذا لم تقطع العقان فسدت الأصول . وقد أعقت النخلة والكرمة : أخرجت عقانها . وفى ترجمة « قع » القَعْقَعَة والعَقَعة : حركة القرطاس والثوب الجديد « أخذ العبارة الأولى من التهذيب وحذف ما فيها من أسماء لغويين ، والثانية من التهذيب والصحاح معا ، أما الأخيرة فمن مادة « قع » من التهذيب لا « عقق » كما هو فى اللسان

يستنبط المرء من هذه المادة أن ابن منظور ذكر جميع الصيغ والمعانى المذكورة فى مراجعه الأصول ، عدا الحكم الذى حذف منه لفظين « عقق جمع عقة » و « تلاع عقق » وتفسيرها وشاهدها ، ويخيل إلى أن ذلك سهو منه لا تعمد أما المراجع الأصول فى هذه المادة فهى التهذيب والصحاح وحاشية ابن برى والحكم والنهاية فقط ، ولا يستقى شيئا من الجمهرة مباشرة . فمثلها فى هذه المادة مثل كتاب العين الذى أورد كل ما فيه من صيغ ومعان عن طريق مراجعه الأربعة السابقة ، ولم يكن المؤلف ينبه على كل فقرة اقتبسها من أحدهم وينسبها إلى صاحبه . والسبب فى ذلك أنه لم يفصل كل قول منها على حدة ولكنه كان يخلط ما يأخذه منها أحيانا ويفصله أحيانا أخرى . ولكنه على أية حال لم ينبه على اسم المرجع حتى فى الأحيان التى فصل فيها كل قول عن أخيه فايست هناك قاعدة لظهور أسماء مراجعه .

واختلفت معاملته للمراجع فأخذ الحكم أساسا لترتيب مادته أعنى ليعطيه الهيكل العام للترتيب ثم يحشوه بما فيه وفى غيره من المعاجم . وكان مهما جَوَّل فى المعاجم يراعى ترتيب ابن سيده ولم يخرج عليه إلا مرة واحدة . وقد عرفنا سابقا أن ابن سيده أراد أن يقيم معجمه على نظام ثابت يقدم فيه المجردات على الزيدات والمفرد على الجمع وما شاكل ذلك لولا أن كثيرا من الاضطراب غلب عليه . وكذا الحال فى اللسان فهو ينتظم إلى حد ما حين ينتظم الحكم ويضطرب حين يضطرب . ومن الطبيعى

أن المؤلف لم يراع ترتيب أى معجم آخر فى اختيار صيغه لأن هذه المعاجم لم تسر على نظام معين ولا تتلاءم مع ترتيب ابن سيده فلا بد من الالتقاط والاختيار منها .

أما الصحاح فلم يحذف من صيغه أو معانيه أو شواهد شئنا . وإنما حذف منه بعض الأمثلة التى ضربها لأقواله مثل قوله « فهو عاق وعقق مثل عامر وعمر » و « الجمع عقق مثل رسول ورسول » و « العقاق . . . جمع عقق مثل قاص وقاص وسلب وسلاب » حذف من العبارات السابقة ما تحته خط .

ولم يحذف من أحاديث النهاية وشروحها شئنا إلا ما تكرر مع أحد المعاجم الأخرى ، وبعبارة استطرادية فى تعريف العقق قال فيها « ويقال : الققع أيضا » . وربما كان السبب فى حذفها إيرادها فى مادة « ققع » وحذف من النهاية أيضا أسماء الرواة الذين وصلت الأحاديث عن طريقهم . وكان ذلك للاختصار أو عدم أهميتهم اللغوية .

ولم يحذف من التهذيب شئنا من صيغه ومعانيه ولكنه حذف ييتين من شواهد أحدهما زهير والآخر لأبى خراش ، وحذف أسماء الرواة واللغويين الذين كان الأزهرى يكثر من ذكرهم ، وارتضى قول الصحاح : ولا يقال معق إلا فى لغة رديئة ، بدلا من قول الأزهرى : ولا يقال معق ، على الإطلاق . وقد أجرى فى التهذيب من التصرف أكثر مما أجراه فى أى معجم آخر من مراجعته : حذف واختصارا ، ولكنه لم يكن يغير معناه أبدا .

وقد نستشعر من النص الذى رواه مبتورا الأزهرى وابن الأثير من أضداد أبى حاتم ورواه ابن منظور كاملا أنه كان يرجع أحيانا إلى المراجع الأصلية التى أخذت منها هذه الأمهات .

وآثر فى التفسيرات التى يشترك فيها أكثر من معجم واحد نص الصحاح على التهذيب ثلاث مرات ، وآثر نص المحكم على التهذيب مرتين ، بل آثر نص المحكم على الصحاح والتهذيب معا . ولم يؤثر التهذيب على الصحاح إلا مرة واحدة كان الجوهرى أوردتها مختصرة جدا . وإذن يمكن ترتيب هذه المراجع بحسب تقديره لها فى هذه

المادة على النحو التالى : المحكم أعلاها ثم الصحاح ثم التهذيب ، أما النهاية فلا تدخل فى هذه المفاضلة لأنها ذات ميدان مختلف بمحكم اقتصارها على الحديث .
وقد اشتملت مادة اللسان على جميع صيغ ومعانى كتابى العين والجمهرة وإن لم يأخذ عنهما مباشرة ، ولكنها لم تشتمل على جميع الشواهد بل أخلت بمعظم شواهد العين خاصة إذ تركت سبعة أبيات من الشعر من شواهد الليث .

ووجدت بعض زيادات لم أعثر عليها فى التهذيب أو الصحاح أو المحكم أو النهاية ، وتمثل هذه الزيادات فى اعتراض الجرجاني على الأزهرى ، ونسبة أحد الشواهد إلى صاحبه ، وزيادة أحد الشواهد الشعرية بيتا أخاله ، وشرح شاهد آخر وذكر ما فيه من روايات أخرى ، وتكملة تفسير العقق بالأبعاد من الأعداء . ولا نستطيع الحكم اليقيني بأن هذه الزيادات من جهد ابن منظور الخاص فى بعض المراجع الأخرى غير الأمهات التى ذكرها أو من ابن برى الذى ورد اسمه فى المادة وليس كتابه تحت يدينا كاملا بل ربما كان بعضها ساقطا من نسخ الأمهات التى لدينا كما نرجح فى بعض الفقرات المأخوذة من التهذيب .

وفى المادة بعض ظواهر تعيب اللسان مثل تكرار بعض الصيغ وتفسيرها أكثر من مرتين وثلاث ، وسبب ذلك إيرادها عن مراجعه المختلفة حين تختلف العبارة اختلافا صغيرا لا يغير معناها ، وهذا التكرار كثير ظاهر ، كذلك فرق أحيانا بين اللفظ والشاهد عليه كما فى صيغة « عقق » والحديث الشاهد عليها واضطربت عليه النصوص مرة فنسب ما أخذه من النهاية إلى الأزهرى .

افتتح ابن منظور مادة « هقع » بمفتتحها فى المحكم قال : « الهقعة : دائرة فى وسط زور الفرس — أو عرض زوره — وهى دائرة الحزام تستحب ، وقيل : هى دائرة تكون يجنب بعض الدواب يتشاءم بها وتكره ويقال : إن المهقوع لا يسبق أبدا ، وقد هقع هقعا فهو مهقوع ، قال :

إذا عرق المهقوع بالمرء أنعظت حليته وازداد حرا عجائبها
فأجابه مجيب :

قد يركب المهقوع من لست مثله وقد يركب المهقوع زوج حصان

والهقعة : ثلاثة كواكب نيرة قريب بعضها من بعض فوق منكب الجوزاء

وقيل هي رأس الجوزاء كأنها أثافي وهي منزل من منازل القمر ، وبها شبهت الدائرة التي

تكون بجانب بعض الدواب في معدة ومركله . وفي حديث ابن عباس [لمن] طلق

ألفا : يكفيك منها هقعة الجوزاء : أى يكفيك من التطلاق ثلاث تطلقات . ابتداء

المؤلف عبارته بفتح مادة المحكم ، وطعمها بشيء من الصحاح (ما تحته خط) ما عدا

« فهو مهقوع » فهي من التهذيب . والمعنى الثانى أيضا مؤلف من المعاجم الثلاثة : فالعبرة

من الصحاح سوى كلمة « كواكب » فهي من المحكم والتهذيب عن العين ،

أما الصحاح فجعلها « أنجما » ، وأخذ « فوق منكب الجوزاء » من التهذيب والمحكم

مع خلاف صغير فيهما ، فالعبرة في التهذيب « فوق منكبى الجوزاء » وهي موافقة

ما في العين ، وفي المحكم « فى منكب الجوزاء » وأخذ « هى رأس الجوزاء »

من الصحاح ، و « كأنها أثافي وهي منزل من منازل القمر » من التهذيب ، وهي

في المحكم أيضا مع خلاف صغير . وكذلك أخذ من التهذيب العبارة الأخيرة .

أما الحديث وشرحه فمن النهاية مع حذف ما سبق شرحه من المعاجم الأخرى .

ثم تناول المؤلف الهقعة وهي اللفظ الذى كان وقف عنده من المحكم فقال

« والهقعة مثال الهمزة : الكثير الاتكاء والاضطجاع بين القوم . وحكى ذلك الأُموى

فيمىن حكاها ، وأنكره شمر ، وصححه أبو منصور . وروى عن القراء أنه قال : يقال للأحمق

الذى إذا جلس لم يكديبرح : إنه لهكمة نكعة . وحكى عن بعض الأعراب أنه يقال :

اهتكعه عرق سوء واهتكعه واهتنعه واختضعه وارتكسه : إذا تعقله وأقعده عن بلوغ

الشرف والخير . وروى عن القراء أنه قال : الهكمة : الناقة التى استرخت من الضبعة

ويقال هكمت هكما . وقال أبو عبيد : هكمت الناقة هكما فهي هقعة : وهي التى إذا أرادت

الفعل وقعت من شدة الضبعة . قال أبو منصور : قد استبان لك أن القاف والكاف لغتان في الحقيقة والحكمة وأن ما قاله الأموي صحيح وإن أنكره شمر ، ويقال قشط فلان عن فرسه الجُلّ وكشطه ، وهو القسط والكسط لهذا العود ، وقد تعاقب القاف والكاف في حروف كثيرة ليس هذا موضع ذكرها » والفقرة السابقة كلها عن التهذيب مع تصرف في العبارة بالاختصار ، وحذف بعض أسماء الرواة ، وزيادة قول أبي عبيد ، ويخيل إلى أنه ساقط من نسخة التهذيب التي بين أيدينا لأن صاحب اللسان ينسب إليه . ورواية العبارة الأولى وحدها عن الصحاح والمحكم بدلا من التهذيب .

ثم استأنف الكلام من الموضع الذي غادر فيه المحكم فقال : « والاهتقاع : مسانة الفعل الناقة التي لم تضبع ، يقال سانَّ الفحل الناقة حتى اهتقمها يتقوعها ثم يعيسها واهتقم الفحل الناقة : أبركها وقيل أبركها ثم تَدَلَّهَا^(١) وعَالَهَا ، وتهقمت هي بركت وناقة هقعة : إذا رمت بنفسها بين يدي الفحل من الضبعة كهقعة . وتهقمت الضأن استحرمت كلها . وتهقعوها وردا : جاءوا كلهم . وتهقع فلان علينا وترع وتطبخ بمعنى واحد أي تكبر . وقال رؤبة « إذا امرؤ ذو سوء تهقعا » والاهتقاع في الحمى : أن تدع الحموم يوما ثم تهقعه أي تعاوده وتثخنه ، وكل شيء عاودك فقد اهتقمك » أخذ العبارة الأولى من المحكم ، والثانية « سان الفحل » من التهذيب مع حذف اسم راويها ، والثالثة « اهتقم الفحل ... » من المحكم ، والرابعة « أبركها ... » من التهذيب مع تصرف فيها ، وما بعد ذلك حتى « جاءوا كلهم » من المحكم ، والبقية من التهذيب مع اختصار في إحدى العبارات .

وتحتم المسادة بقوله : « والهيقة : ضرب الشيء اليابس على مثله نحو الحديد ، وهي أيضا حكاية لصوت الضرب والوقع وقيل صوت السيوف في معركة القتال وقيل هو أن تضرب بالحد من فوق ، قال عبد مناف بن ربيع الهذلي :

فالطعن شغشة والضرب هيقة ضرب المعول تحت الديمة العضدا

(١) كذا في الأصل ، وصوابها : تدلها .

شبه صوت الضراب بالسيوف بضرب العضاد الشجر بفأسه لبناء عالة يستكن بها من المطر. والشفقة: حكاية صوت الطعن. والمعول: الذي يبنى العالة وهو شجر يقطعه الراعى فيجعله على شجرتين فيستظل تحته من المطر. والعضد ما عضد من الشجر أى قطع. واهتقع لونه: تغير من خوف أو فرغ، لا يحى، إلا على صيغة ما لم يسم فاعله. والتهقاع غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض «أخذ المعاني الثلاثة الأولى من المحكم وأكمل الثالث منها من التهذيب، وأخذ الرابع من الصحاح. والبيت في المعاجم الثلاثة، والشر الأول من شرحه من التهذيب مع بعض تصرف، والشر الثاني من المحكم، والصيفتان الأخيرتان من المحكم أيضا. وآثر في أولاهما نصه على ما جاء في التهذيب لكماله. ولا نستنبط من هذه المادة جديدا عما رأيناه في سابقتها، ولكن نتأكد لنا بعض نتائجنا وتصحيح الأخرى. فال مؤلف لا يترك شيئا من مراجعه للأمهات إلا ما لا يدخل في مادته كقهق في التهذيب، وهمع في الصحاح، وهى أربعة لا تدخل فيها الجهرة أعنى لا يستقى منها مباشرة اكتفاء بما أخذته منها مراجعه، ويفصل اقتباساته كلا منها على حدة حيناً ويلفق بينها حيناً آخر، ويميل إلى التصرف فى نص التهذيب دون رفاقه بالاختصار، فيحذف أسماء الرواة خاصة، ويختصر بعض العبارات، ويؤثر نص المحكم والصحاح عليه، ويتبع ترتيب المحكم للمادة على حين يختار من مواضع متفرقة من الصحاح والتهذيب. ووجدنا فى المادة زيادة رجحنا سقوطها من التهذيب كما كان ابن منظور أحيانا يأخذ مفهوم عبارة التهذيب ويصوغه من عنده للاختصار. ومن الجميل أن تبرأ هذه المادة من التكرار الكثير الذى وجدناه فى سابقتها.

ظواهر : موقفه من مراجعه :

وضع ابن منظور أمامه مراجع خمسة فى أثناء تأليفه «لسان العرب» هى التهذيب والصحاح والمحكم والنهاية وحواشى ابن برى. واختلفت معاملته لكل واحد من هذه المراجع، ولكننا نستطيع أن نعم القول بأنه أورد جميع ما فيها من صيغ ومعان وشواهد مع بعض استثناءات نادرة. فقد حذف أشياء منها ومن التهذيب خاصة. والحق أنه كان

ميلا إلى اختصار نصوص التهذيب والتصرف فيها أكثر من غيرها بل آثر نصوص الصحاح والمحكم عليها حين تشترك في التفسير . ولعل السبب في ذلك أن الجوهري وابن سيده كانا أكثر أمانة من الأزهرى في نقل النصوص فلم يبيعا لنفسيهما بحق التصرف فيها . وتمثل الأشياء التي حذفها من التهذيب في بعض المعاني وروايات الأشعار والأشياء الاستطردادية مثل بعض المترادفات وللواد التي ليست في موضعها وأكثر أسماء الرواة واللغويين التي كان الأزهرى يحب إيرادها والإكثار منها ، وكان إلى جانب ذلك يتصرف في عباراته بالاختصار . وينبغي ألا يتوهم المرء أن هذه الأنواع التي حذفها قد حذف الكثير منها وإنما حذف منها أشياء متناثرة قليلة . وهذا في غير أسماء اللغويين والرواة فقد حذفها كلها أو جلها .

ولم يحذف ابن منظور من الصحاح والمحكم شيئا البتة عدا الأمور الاستطردادية فيهما مثل الأمثلة الكبيرة عند الجوهري والمواد التي ليست في موضعها . وكذلك الأمر مع النهاية لم يحذف منها إلا ما حذفه من الصحاح والمحكم من استطرادات ، ولكنه زاد فيها أمرا آخر هو حذفه أسماء المحدثين أو أكثرها .

وحذف من حواشي ابن برى أسماء الرواة وما تكرر مع أصل من أصوله الأخرى واختصر عباراته أحيانا وتصرف في ترتيبها واقتبس منها كثيرا وخاصة إذا كان كلامها يتعلق بنسبة بعض الشواهد أو زيادتها أو شرحها . أما في المواضع الأخرى فكان يأتي بها بنصها فإذا ما اتهم ابن برى الجوهري بالتصنيف أو الخطأ أورد كلام الجوهري على حاله ثم ذكر نقد ابن برى عليه ولم يحاول أن يصلحه من عنده فهذه الحواشي لم تكن مرجعا له في المادة اللغوية كبقية المراجع وإنما في الشواهد وإصلاح الصحاح .

أما الجهرة فلا أستطيع أن أعدها من مصادره المباشرة . حقا ذكر مواد كثيرة بأكلها مثل خب وسج ولسد ولغد ولغز وعزر وبض وغيرها عنها ، ولكنه حذف كثيرا أيضا من الصيغ والمعاني كما في خشن وعز وسجح وغيرها ، وكثيرا من الشواهد

من سجع ولعب وتب وجب وحب وغيرها ، وشروح الشواهد (جب) وأصحابها (ضد) والتعليق عليها (دب ، ذب) والأعلام (عزف) واستطراداتها وغير ذلك . ولكن أهم من كل ذلك أنه لم يكن يذكر أو يحذف بحسب هواه بل كان مضطرا ، لأن ما ذكره أخذه من مراجعه للذكورة آنفا ، وما حذفه كانت حذفته هي ، وما تصرف فيه كانت هي في الحقيقة المتصرفة . وإذن فالجمهرة ليست من مراجع اللسان المباشرة ، وابن حجر مخطئ في عدّها كذلك . أما المراجع الخمسة التي أشار إليها المؤلف فهي التهذيب والصحاح والمحكم والتنبيه والنهاية . فابن منظور عد الصحاح كتابا بمفرده وحواشي ابن بري كتابا آخر ، أما ابن حجر فعدهما مرجعا واحدا ولذلك أضاف إلى المراجع الجمهرة حتى تصير خمسة ، وما ادعى ابن منظور شيئا .

وقد ازداد اطمئناني إلى هذه النتيجة حين وجدت أحمد تيمور يعترف بها في إحدى تعليقاته في ذيل « كتاب تصحيح لسان العرب » ، والأستاذ كرنكو في مقاله بالملحق المثنى لمجلة الجمعية الآسيوية الملكية وإن لم يؤيدا كلامها بشيء .

ومن الطبيعي أن اللسان تسوده الظواهر التي سادت مراجعه الأمهات إذ ذكر جميع ما فيها على وجه التقريب . فنحن إذن حين نبحث عن هذه الظواهر نبحث عنها على هدى ما تقدمه لنا مراجعه الأصول .

ويمكن إجمال ظواهر التهذيب في اتساع مواد وكثرة مراجعه وظهور شخصية مؤلفه والإكثار من المترادفات والنوادر والشواهد من القرآن والحديث . وكل هذه الظواهر بارزة كل البروز في اللسان بل منها ما ازداد بروزا مثل اتساع المواد والشواهد من الحديث . والسبب في ذلك أن مراجعه اتسعت أكثر من مراجع التهذيب وأنه أخذ الأحاديث عن النهاية المختصة بها . ولكن برغم اتساع مواد اللسان قلت أسماء اللغويين والرواة والمحدثين عندها في التهذيب والنهاية لأنه لم يكن يعنى بها وكان أميل إلى حذفها . أما بقية الظواهر فهي كما هي لأنه تأخذها عن التهذيب ، وربما تكون قلت أهميتها لاتساع المواد لأنه أهملها .

أما الصحاح فأم ظواهره الانتظام ، انتظام علاج المواد وترتيب الأبواب وسهولة ترتيب الكتاب كله ، والاختصار حتى إنه حذف أسماء اللغويين ، والتزام الصحيح والألفاظ والضبط بالمعارة وكثرة الأحكام والقواعد الصرفية والنحوية . ونجد من هذه الظواهر عند ابن منظور انتظام الترتيب لأنه اتبع ترتيب الصحاح بخلافه . أما الظواهر الأخرى فنجدها في اللسان بشكل أقل بروزا عما كانت عليه في الصحاح ، فهو يضبط بالمعارة ولكن لا يبلغ فيها مبلغ الجوهري بالنسبة لكثرة صيغه . وأما التزامه الصحيح فقد طرحه تماما لأن غرضه كان جمع اللغة لا نقدها . ولكنه امتاز على الصحاح بتجنبه ما فيه من تصحيفات بفضل ابن بري والأزهري والمراجع الأخرى ، والعناية بالشواهد بفضل توجيهات ابن بري . ونستثنى من كل هذا الأحكام النحوية والصرفية فقد زادت بفضل انضمام أحكام ابن سيده إليها . وتتمثل ظواهر المحكم في انتظام الترتيب الداخلي للمواد إلى حد ما واستقصاء الصيغ والمعاني ، وجمع الأقوال الكثيرة في قول واحد ، وكثرة التوجيهات النحوية والصرفية . وقد احتوى اللسان على هذه الظواهر ، فقد سار على نظام ابن سيده في الترتيب الداخلي للمواد وإن كان حشوها بالزيادات من المراجع الأخرى أخفى هذا الاهتمام . ولم يكن يتقيد المؤلف بأن يبدأ بما بدأ ابن سيده وأن يحتم بما ختم به ، بل كان يقدم غيره عليه أو يحتم بما عند غيره إذا كان أولى من كلام ابن سيده بالبداية والختام ، ومن الطبيعي أن الاستقصاء زاد بروزا عند ابن منظور بفضل مراجعته الكبيرة وكذلك الأحكام كما سبق القول .

وآخر الأمر لم يعط ابن بري « لسان العرب » شيئا ذا خطر في التنظيم أو العلاج وإنما صحح له صيغ الصحاح وتفسيراته وشواهد ، وأمدّه بفيض من هذه الشواهد ، تلك هي أهميته الوحيدة ، والحق أنه كان قليل الظهور في اللسان أيضا .

ولا يختلف حال النهاية عن حال تنبيه ابن بري ، فهي لم تعط ابن منظور إلا الأحاديث التي أدخلها في مواد بشرحها ، أما غير ذلك فلا .

وصفة القول أن أهم الظواهر التي تسود اللسان هي استقصاء الصيغ والمعاني واتساع المواد وسهولة ترتيب الأبواب والفصول والانتظام الداخلى للمواد إلى حد ما والإكثار من الشواهد من القرآن والحديث والشعر والإطالة فى الشواهد الشعرية .
بلى ذلك كثرة الأحكام والتفسيرات النحوية والصرفية والعناية بالترادفات والنوادر .

مآخذ :

تؤخذ على اللسان عيوب لها خطرها أيضا . وأهمها الفوضى الضاربة أطنابها فى داخل مواده فهو لم يستفد من منهج ابن سيده الذى شرحه فى مقدمته كما لم يستفد ابن سيده نفسه . فسار سيرته واضطرب اضطرابه بل ازداد اضطرابا لازدياد مواده ومراجعته . ومن أسباب هذا الاضطراب أيضا عدم صبه تفسيرات مراجعته للصيغة الواحدة فى بوتقة لصياغة تفسير واحد موحد لها ، ينقذنا من هذا التكرار الملل لتفسير واحد لا تتغير معانيه . وقد أدى به ذلك إلى تكرير بعض الشواهد فى موضعين متقاربين جدا كما رأينا .

والمآخذ الثانى تركه بعض الصيغ والمعاني التى أوردها أحد مراجعته وخاصة التهذيب ورأينا ذلك مع المحكم . وربما كان السبب فى الأخير المسهو ولكن هذا لا يبرئه .

وأخر ما يؤخذ عليه أمر عظيم الخطر ، وهو اقتصاره فى المراجع على التهذيب والمحكم والصحاح والتنبيه والنهاية ، وإهمال غيرها من المراجع الكبيرة الهامة من أمثال الجهرة لابن دريد والبارع للقالى والمقاييس لابن فارس والمحيط لابن عباد والعباب للصغاني وغيرها ، إن لم نذكر العين لأنه من المحتمل أنه كان يصعب عليه الحصول عليه . فقد فاته كثير من الصيغ والمعاني والشواهد والنقود ، التى ذكرتها هذه المعاجم . فقد ضاع منه نقد ابن فارس فى مقاييسه للخليل وابن دريد وغيرها على الرغم من أنه ذكر الألفاظ التى نقدها ابن فارس نقدا مرا وخاصة الألفاظ اليمنية . وفاته

من المقاييس تلك الأصول التي استنبطها من استقراء الصيغ وأقام عليها المراد كما يخالفه مذهبه في نحت الرباعي والخماسي الذي طبقه على كثير من هذه الألفاظ .

وفاته من العين والجمهرة كثير من الصيغ والمعاني التي أهملها الأزهري ، وقد رأيناه أهمل في مادة واحدة سبعة شواهد من العين وحده ، ولو كان رجع إلى البارع لأتخذ كثيرا مما فاته ولكنه لم يفعل .

والبارع الذي يعدّ من أصح المعاجم العربية وأقدمها رجع إليه ابن سيده ، ولكنه لم يأخذ كل ما فيه . فضاع على اللسان كل ما تركه صاحب الحكم . وينطبق هذا القول على المحيط لابن عباد وأساس البلاغة للزمخشري . فقد قابلت بعض مواد اللسان بمواد هذه المراجع فتبين لي أنه ترك كثيرا منها . وبالرغم من كل هذا يفتقد كثير من الباحثين المحدثين أنه المعجم الكامل للغة العربية — مع زميله التاج — وهذا خطأ صراح .

ومهما يكن القول في اللسان فإنه لا يفقده مكانه ، فهو ثاني اثنين في دنيا المعاجم العربية ، وهو من أشمل المعاجم للألفاظ ومعانيها . وكانت الخطوة التي قام بها في حركة المعاجم ، هي جمع هذا الشتات المفرق في خمسة من المراجع الكبار . أما عداك فلم يقدم شيئا ، وما كان عصر ابن منظور بمصر ابتكار .

دراسات حوله :

لم تكثر الدراسات حول اللسان ، ولعل السبب في ذلك طوله . ولكن المحدثين رفعوا من مكانه واتخذوه أساسا لم ولدراساتهم فكانت ثمراتها الكتب التالية .

١ — تصحيح لسان العرب لأحمد تيمور ، وقد عني بطبعه ونشره محمد عبد الجواد الأصمعي في قسمين . وجمع فيه مؤلفه تصويب بعض الأغلاط التي وقع فيها طابعو لسان العرب . وصدره بوهين أحدهما لأحمد فارس الشدياق في تاريخ مولد ابن منظور ووفاته ، وثانيهما في عدّ الجمهرة من مراجع اللسان . وختمه

بسته أو هام من قلم ابن منظور نفسه لا الطابعين ، وهي بالطبع من مراجعه الأولى . لأنه مجرد ناقل باعترافه . ويحتوى الكتاب أيضا على بعض ردود جماعة من اللغويين على تيمور إذ كان نشر تصويباته فى الصحف أولا ، وموافقته أو رده عليها .

ونهج فى الكتاب كله على أن يذكر المادة التى فيها الخطأ والجزء والصفحة والسطر ثم ينقل النص ويبين تصويبه ويحتم بالأدلة . ومن الطبيعى أنه اتبع فيه ترتيب اللسان ونمثل لهذا المنهج بالتصويب الآتى :

قال : « وفى مادة — ث ر ب — ج ١ ص ٢٢٩ س ٨) ونصل يثربى وأثربى . منسوب إلى يثرب وقوله « وما هو إلا الـ يثربى المقطع » زعم بعض الرواة أن المراد بالـ يثربى السهم لا النصل وأن يثرب لا يعمل فيها النصال . وروى (يثرب) بالثناة الفوقية ، والصواب بالثلثة لأن الكلام فى طيبة مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام . وأما يثرب بالثناة وفتح الراء فهو موضع قرب اليمامة وأين هو مما هنا . »

٢ — أراد السيد عبد الله إسماعيل الصاوى أن يهذب لسان العرب ليلائم حاجيات العصر الحديث ، وفعلنا طبع من هذا التهذيب خمسة أجزاء صغار فى عام ١٣٥٥ هـ وما بعدها ثم توقف عن إكماله . ورمى الصاوى فى تهذيبه إلى أمرين : ترتيب اللسان وتصحيحه : أما الترتيب فقد عدل عن الترتيب الأسمى إلى الترتيب الألف بائى المعتاد من أول الكلمة إلى آخرها ، ووضع كل مادة فى موضعها ، واقتصر على ترتيب المواد ولم يحاول أن يرتب الألفاظ فى داخلها .

وأما التصحيح فاعتمد فيه على مقابلة طبعة بولاق بنسخة اللسان المخطوطة . وأصوله التى استمد منها ابن منظور ، والجمهرة ونقود العلماء وخاصة تصحيح أحمد تيمور السابق الإشارة إليه . وخرج من هذا العمل عدة خلاقات ، فنبه عليها فى المتن أو الهامش .

فزاد عبارات التفسير كثيرا والايات الشواهد ، وشرح المبهم ، وسب الشواهد والأقوال إلى أصحابها ، ووضع كل ذلك فى المتن بين قوسين معقوفين .

ونبه في الهامش على المصدر الذي استقاها منه ، وزاد في المتن بدون أقواس الأقوال الساقطة من المطبوعة وترك موضعها فارغا ، ونبه في الهامش على مصدرها أيضا . كذلك زاد في الهامش بعض فوائد وجدها في هوامش المخطوطات التي رجع إليها .

أما الخلافات التي نبه عليها فتتمثل في روايات الأشعار ، ومواضع الخلاف بين اللسان وأصوله ، ووضعها في الهامش ، وبعض الأخطاء في اللسان صوّبها في المتن أو في الهامش مع التنبيه عليها وعلى مصدرها في الحالتين .

٣ — قام المرحوم الأستاذ محمد النجارى بتهديب اللسان أيضا مع العناية بترتيبه خاصة فلم يكتف بترتيب المواد على حروف ألف باء كما فعل الصاوى بل ترك نظام المواد تماما ورتب الألفاظ نفسها على حروف ألف باء بالنظر إلى حروفها جميعا أصلية كانت أو مزيدة ثم أضاف إلى ما جاء في اللسان أشياء من القاموس والتاج . وعزم المجمع اللغوى على طبعه ولكن لم يقدر له ذلك لعقبات مالية في أغلب الظن^(١) .

الفصل الرابع

القاموس المحيط

لفيروز آبادي (٧٢٩ — ٨١٦ أو ٨١٧)

هبط زبيد في رمضان سنة ٧٩٦ الإمام أبو طاهر محمد بن يعقوب بن محمد الفيروز آبادي الشيرازي اللغوي ، في عهد الملك الأشرف إسماعيل بن عباس الرسولي المتوفى في ربيع الأول سنة ٨٠٣ . وفي هذه الحقبة بين عامي ٧٩٦ و ٨٠٣ ألف هذا الإمام كتابه الشهير « القاموس المحيط » وأهداه إلى الأشرف^(١) .

هدفه :

كان هدفه في معجمه الجمع والاستقصاء قال في مقدمته : « وكنت برهة من الدهر ألتبس كتابا جامعا بسيطا ، ومصنفا على الفصح والشوارد محيطا . ولما أعياني الطلاب شرعت في كتابي الموسوم باللامع المعلم العجائب » وإذن فغرضه جمع الفصيح والغريب والبسيط . ولكن هذا كان في « اللامع » ، وما « القاموس » إلا مختصر منه . فيجب علينا إذن أن نرفع « بسيطا » من أغراضه ونضع بدله « مختصرا » . وينسجم هذا الهدف مع اسم الكتاب الذي قال عنه في المقدمة ، وأسميته « القاموس المحيط لأنه البحر الأعظم » ، وأطلق بعض النسخ الاسم فجعله « القاموس المحيط ، والقابوس الوسيط ، فيما ذهب من لغة العرب شماطيظ » وتوسط بعضها الآخر فجعله « القاموس المحيط ، والقابوس الوسيط » .

وقام المجد بمحاولتين ليصل إلى غرضه وصفهما في المقدمة قال : « ولما أعياني

(١) يظهر من ذلك خطأ محمد صديق إذ قال في البلغة (١٤٥) إنه كتب . عام ٨١٣ هـ .

الطلاب شرعت في كتابي الموسوم باللامع المعلم العجائب ، الجامع بين المحكم والعباب ، فهما غرتا الكتب المصنفة في هذا الباب ، ونيرًا ابراق الفضل والآداب . وضممت إليهما زيادات امتلأ بها الوطاب ، واعتلى منها الخطاب . ففاق كل مؤلف في هذا الفن هذا الكتاب .

« غير أني خنته في ستين سفرًا بمنجز تحصيله الطلاب ، وسئلت تقديم كتاب وجيز على ذلك النظام ، وعمل مفرغ في قالب الإيجاز والإحكام مع التزام إتمام المعاني وإبرام المباني ، فصرفت صوب هذا القصد عناني ، وألفت هذا الكتاب . . » يريد القاموس المحيط .

منهجه :

شرح المؤلف المنهج الذي سار عليه في المعجم فقال عن المواد : « وألفت هذا الكتاب محذوف الشواهد ، مطروح الزوائد ، معربا عن الفصح والشوارد ، وجعلت بتوفيق الله زُفرًا في زُفر ، وخلصت كل ثلاثين سفرًا في سفر ، وضمنته خلاصة ما في العباب والمحكم ، وأضفت إليه زيادات من الله تعالى بها وأنعم ، ورزقنيها عند غوصي عليها من بطون الكتب الفاخرة للأئمة العظماء . »

وقال عن طريقة علاجها : « إذا تأملت صنيعي هذا وجدته مشتملا على فرائد أثرية وفوائد كثيرة :

١ — من حسن الاختصار وتقريب العبارة وتهذيب الكلام وإيراد المعاني الكثيرة في الألفاظ اليسيرة .

٢ — ومن أحسن ما اختص به هذا الكتاب تخلص الواو من الياء . وذلك قسم بسم المصنفين بالعي والإعياء .

٣ — ومنها أني لا أذكر ما جاء من جمع « فاعل » المعتل العين على « فَعَلَة » إلا أن يصح موضع العين منه كجَوَلَة وَخَوَلَة . وأما ما جاء منه معتلا كباعة وسادة فلا أذكره لأطراده » ولم يتكرر المؤلف شيئا من هذه الخطوات الثلاث ، فقد ذهب

إليه قبله ابن سيده في المحكم ، وذهب إلى الثانية منها الأزهري قبلهما ، وإلى الثالثة الفارابي ونشوان الحميري وغيرهما .

وبين المؤلف بعض القواعد التي سلكها للاختصار فقال : « ومن بديع اختصاره وحسن ترصيع تقصاره :

١ — أنى إذا ذكرت صيغة المذكر أتبعها المؤنث بقولى وهى بهاء ، ولا أعيد الصيغة .

٢ — وإذا ذكرت المصدر مطلقا أو الماضى بدون الآتى — ولا مانع — فالفعل على مثال كَتَبَ . وإذا ذكرت آتية بلا تقييد فهو على مثال ضَرَبَ . على أنى أذهب إلى ما قال أبو زيد : إذا جاوزت المشاهير من الأفعال التى يأتى ماضيها على فَعَلْ فانت فى المستقبل بالخيار ، إن شئت قلت : يفعل بضم العين ، وإن شئت قلت يفعل بكسرها .

٣ — وكل كلمة عربيتها عن الضبط فإنها بالفتح إلا ما اشتهر بخلافه اشتبارا رافعا للنزاع من البين . وما سوى ذلك فأقيد به بصرح الكلام ، غير مقتنع بتوشيح القلام .

٤ — مكثفيا بكتابة عذة ج م عن قولى : موضع وبلد وقرية والجمع ومعروف فتاخص وكل غث إن شاء الله عنه مصروف « ورَمَزَ لجمع الجمع بحرفى (جج) وجمع جمع الجمع بحروف (ججج) . وقيل : إنه كان يرمز فى إحدى نسخ القاموس للجبل (ل) وللحديث (ث) وغيرهما^(١) ، وفى نسخة أخرى : خ م رمزا للبخارى ومسلم^(٢) .

٥ — ونضيف إلى ما مضى أن المجزأ لم يحذف جميع الصيغ القياسية المطردة كما فعل الفارابي مثلا ، بل كان يعنى بها ويقدمها على غيرها ، قال نصر الهورينى فى أول النسخة : « إذا ذكر الموازين فى كلمة سواء كانت فعلا أو اسما فإنه فى الغالب يقدم

(١) محمد سعد الله : القول المأثور ٥٩ .

(٢) المصدر السابق ٦٠ .

المشهور الفصيح أولا ثم يتبعه ثانيا باللغات الزائدة إن كان في الكلمة افتتان أو أكثر.
[و] عند إirاده المصادر يقدم المصدر المقيس أولا ثم يذكر غيره في الغالب . .
[و] عند تصديده لذكر الجموع يقدم المقيس منها ثم يذكر غيره في الغالب ، وقد يهمل
المقيس أحيانا اعتمادا على الشهرة ، وقد يترك غيره تقصيرا أو غفلة ... ويقدم أيضا
الصفات المقيسة أولا ثم يتبعها بغيرها من المبالغة أو غيرها ، ويعقبها بذكر مؤثبات تلك
الأوزان أو غيرها . . . ولو كان المجد أراد إهمال المقيس المطرد لأهمل الإشارة إلى
المؤنث الذي يلحق به الهاء زيادة على مذكره فهذا هو الأصل في التأنيث .

ووقف المجد من صحاح الجوهري موقفا خاصا أثر في منهجه تأثيرا كبيرا يجب
التنبية عليه . قال في المقدمة : « ولما رأيت إقبال الناس على صحاح الجوهري —
وهو جدير بذلك غير أنه فاتته نصف اللغة أو أكثر : إما بإهمال المادة أو بترك المعاني
الغريبة النادرة — أردت أن يظهر للناظر بادي بدء فضل كتابي عليه ، فكتبت
بالحمة المادة المهمة لديه ، وفي سائر التراكيب تتضح المزية بالتوجه إليه » . ولما
كان التمييز بالحمة متفسرا في الطبع في العصر الماضي فقد ميزت هذه الألفاظ التي
أهملها الجوهري بخط ممتد من فوقها .

وكان الموقف السابق بصدد المواد المهمة ، ولكنه له موقف آخر بإزاء بعض
المواد المذكورة قال عنه : « ثم إنني نهيت فيه على أشياء ركب فيها الجوهري رحمه الله
خلاف الصواب ، غير طاعن فيه . ولا قاصد بذلك تنديدا له وإزراء عليه وغضا
منه بل استيضاحا للصواب ، واسترباحا للشواب ، وتحريزا وحذارا من أن يُنمى إلى
التصحيف ، أو يعزى إلى الغلط والتحريف » .

وكما اعتذر عن خطوته الثانية ، اعتذر عن خطوته الأولى أيضا بقوله : « ولم
أذكر ذلك إشاعة له فاخر بل إذاعة لقول الشاعر * كم ترك الأول الآخر * »
وذكر سبب إثاره الصحاح بالنقد في قوله : « واختصت كتاب الجوهري

من بين الكتب اللغوية مع ما في غالبها من الأوهام الواضحة ، والأغلاط الفاضحة ، لتداوله واشتهاره بخصوصه ، واعتماد المدرسين على نقوله ونصوصه .

ويبدو أن المؤلف شغل بنقد الصحاح ، والتنبيه على ما أهمله وأخطأ فيه ، فنتى أن يشير إلى أنه أخذ منه ترتيب كتابه : أبوابه وفصوله ومواده ، بحسب الحرف الأخير فالأول فالخشور .

وصفه : المقدمة :

افتتح المجد مقدمته بتحميد طويل ، أعقبه بكلمة عن أهمية علم اللغة ، ربط فيها بين اللغة والشريعة . وعاد إلى ذلك في ققرة متأخرة ، بين أن القرآن والدول الإسلامية هما اللذان حفظا العربية . ثم أشار إلى عناية القدماء بها . وخلص من ذلك إلى إفراد نفسه بالذكر . وخرج من هذا إلى المعجم الذي التمسه ومقصده في كتابه ومحاولتيه وصفات القاموس وتسميته ومواقفه من الصحاح ، ومزايا قاموسه ومنهجه فيه وتنبيهه على أخطاء الصحاح وسببه وسبب إثارة الصحاح بالنقد . وظهرت منه في أثناء ذلك نفحات من الفخر تضعه في سلك الأزهري وابن سيده . ثم ذكر ازدهار اللغة قديما واندثارها في عهده ونولا القرآن والدولة العربية لضاعت . والعربية لغة النبي فلها فضلها وشرورها ولا يكرها إلا شقي .

ومهد لإهدائه الكتاب إلى الملك بذكر ما ناله أهل اللغة من درجات سامية قديما ، وحرمانهم حديثا حتى جاء ملكه فأحيا السنن القديمة ، وأخذ يمدحه بويعدد آباءه الملوك ثم أهدى إليه الكتاب .

وختمت المقدمة بالفخر والدعاء قال : « وكتابي هذا — بحمد الله — صريح ألفي مصنف من الكتب الفاخرة ، وسنيح ألفي قلمس من العيالم الزاخرة . والله أسأل أن يثيبني به جميل الذكر في الدنيا وجزيل الأجر في الآخرة ، ضارعا إلى من ينظر من عالم في عملي ، أن يستر عثاري وزلي ، ويسد بسداد فضله خللي ، ويصلح ما طغى به القلم وزاغ عنه البصر وقصر عنه الفهم . وغفل عنه الخاطر ، فالإنسان محل النسيان ، وإن

أول ناس أول الناس ، وعلى الله التكلان » وتدعى هذه العبارة أن القاموس يحوى خلاصة ألفى كتاب لغوى كبير فاخر ، ولا تبين أتدخل هذه الكتب فيما أخذه عن العباب والمحكم أم تخرج عنها . ولكن دراسة الكتاب تدل على أن هذه العبارة لا تعنى الألفين بالضبط وإنما مجرد الكثرة ، وتعنى — إلى جانب هذا — المراجع التى استفرغها العباب والمحكم . وقد ذكر الصغاني فى مراجعه عددا كبيرا من الرسائل اللغوية الصغيرة والكبيرة .

تحليل المواد :

نحلل من المواد ما حللناه فى المعاجم السابقة . أما المادة الأولى « عى » من الثانى المضاعف ، فصدرها الفيروز آبادى بقوله : « العقيق كأمير : خرز أحمر يكون باليمن ، وبسواحل بحر رومية منه جنس كدر كماء يجرى من اللحم المملح وفيه خطوط بيض خفية ، من تحتم به سكنت روعته عند الخصاص ، وانقطع عنه الدم ، من أى موضع كان ، ونحاة جميع أصنافه تذهب حفر الأسنان ، ومحرقة يثبت متحركها ، الواحدة بهاء ج عقائق ، والوادی ج أعقة ، وكل مسيل شقة ماء السيل وع بالمدينة وباليامة وبالطائف وبتهامة وبنجد ، وستة مواضع آخر ، وشعر كل مولود من الناس والبهائم كالمة بالكسر وكسفينة أو المقة فى الحر والناس خاصة ج كمنب ، والعقيقة أيضا : صوف الجذع ، والشاة التى تذبح عند خلق شعر المولود ، ومن البرق : ما يبقى فى السحاب من شعاعه كالمقق كصرد وبه تشبه السيوف فتسمى عقائق ، والمزادة ، والنهر ، والعصابة ساعة تشق من الثوب ، وغرلة الصبي » أخذ الشطر الأول من المعنى الأول من المحكم والتهذيب ، أما بقيته فزيادة طنية من اليمن : موطن الكتاب ، والمعنى الثانى مستوحى من التهذيب ، والثالث من التهذيب والصحاح ، والرابع من الصحاح والمحكم ، والمواضع الباقية من التهذيب مع زيادة كونه يطلق على ستة مواضع أخرى . أما العقيق والعقة والعقيقة بمعنى الشعر فمن الصحاح والتهذيب عن أبى عبيد ، والعبارة التالية من الصحاح عن أبى عبيد ، والجمع

عن المحكم الذي أخذه بدوره من العين ، والعبارة بعده في تفسير العقيقة من التهذيب والصحاح ، وكذا الشاة والبرق (وهما في المحكم أيضا) . أما المزايدة والنهر والعصابة والغرلة فمن التهذيب . ويظهر انتظام المادة إذ يجمع معاني كل صيغة على حدة ولا ينثر كلا منها في موضع كما تفعل المعاجم الأخرى ، ويظهر الإيجاز أيضا .

ثم قال : « وعق : شق ، وعن المولود : ذبح عنه ، وبالسهم : رمى به نحو السماء وذلك السهم عقيقة ، ووالده عقوقا ومعقة ضد بره فهو عاق وعق وعَقَقُ حركة وبضمتين ، جمع الأولى عَقَقَة حركة ، وعَقَاقٍ كقطاع : اسم العقوق . وماء عق وعقاق بضمهما : مر ، وفرس عَقوق كصبور : حامل أو حائل ضد ، أو هو على التفاضل ج عَقَق بضمتين جج ككتاب . وقد عقت تعق عقاقا وعققا حركة وأعقت . والعقاق كسر اب وكتاب : الحمل بعينه » أخذ المعنيين الأولين من المعاجم السابقة كلها ، والثالث من التهذيب والصحاح ، والرابع عدا عق من التهذيب والصحاح ، وعقاق من الصاغاني وابن بري ، والماء العقق والعقاق من المحكم والتهذيب ، وأولاهما في الصحاح ، والصيغ التالية من الكتب الثلاثة كلها مع وجود بعضها في معجم واحد منها أو اثنين فقط . ويظهر في هذه الفقرة أنه كان يجمع الصيغ ذات المعنى الواحد معا أحيانا مما يجعل النظام يحتل بعض الشيء ، وأنه كان يزيد بعض الصيغ من مراجعه مثل عقق ، ويظهر فيها الإيجاز أيضا .

وختم المادة بقوله : « والعقق حركة : الانشقاق . وطلب الأبلق العقوق في بلق ونوى العقوق : نوى ش لين المضغة . وعقة : بطن من النمر بن قاسط ، والبرقة المستطيلة في السماء ، وحفرة عميقة في الأرض كالقنق بالكسر . والعقة بالضم : التي يلعب بها الصبيان . وعَقَان النخيل والكرم بالكسر : ما يخرج من أصولهما وقد أَعَقَّتَا . وعواقد النخل : روادفه وهي فسلان تنبت معه . والعقق : طائر أبلق بسواد وبياض يشبه صوته العين والقاف . وأعقه : أمره ، والفرس : حملت وهي عقوق لامعق وهذا نادر أو يقال في لغة رديئة . واعتق السيف : استله ، والسحاب : انشق . وانعق

الغبار : سطم ، والعقدة : انشدت ، والسحابة : تبعجت بالماء ، وكل انشقاق انعقاق .
أما العقق بمعنى الانشقاق فلم أجده فيما بين يدي من مراجعه وخطأه مرتضى الزبيدي .
وأخذ نوى العقوق من التهذيب والمحكم والصحاح مع خلاف بسيط بينها واختصار
فيه ، وكلها أخذته من العين ، والمعنى الأول لعقة موجود في التهذيب والصحاح
والمحكم ، والثاني من الجهرة مع خلاف بسيط ، والثالث من المحكم وهي بخلاف
بسيط في الجهرة والعقة موجودة في المحكم ، والعقان وفعلها في التهذيب والصحاح ،
والعواق في التكملة للصفاني ، والعقق في الصحاح والمحكم ، ولكن النص في
القاموس أكمل منهما ، وكلهم أخذ التفسير من العين . والمعنى الأول والثاني لأعق
في التهذيب والصحاح والمحكم مع زيادة الجزء الأخير عن معق من الصحاح .
والمعنى الأول والثاني لا عقق في التهذيب ! أما انعق فمعناها الأول في الصحاح
والمحكم ، والثاني في المحكم ، وهما عن العين ، والمعنى الثالث لم أجد مصدره .
والرابع عن التهذيب والصحاح . والتعليق الأخير في الصحاح والتهذيب أيضا .
وتنتهى المادة في القاموس تاركة بعض صيغ التهذيب مثل معقوقة وعقاقة والعقق
والأخيرتان في المحكم مع العقق والإعقاق المحذوفتين أيضا . وقد نتساهل في معقوقة
وعقاقة لأن أولاهما اسم مفعول والثانية صيغة مبالغة فهما مطردتان ولكن
ما العمل في باقيها . وترك أيضا بعض معانى العق وانعق الواردة في المحكم .

ويستنبط المرء من هذه المادة أن الفيروز آبادي كان يرجع إلى التهذيب والعباب
والصحاح والمحكم والجهرة والعين . ولكن هل رجع إلى هذه المعاجم كلها مباشرة
أو استقى منها عن طريق المعاجم الأخرى . أما العين فالأرجح أنه استقى منه عن
طريق غير مباشر . وهذا الطريق هو العباب والتهذيب ، المحكم وخاصة أن أكثر
الصيغ والمعانى الواردة عن العين لا ترد عنده وحده بل لابد أن توجد في أحد هذه
الكتب أيضا . ويغلب على الظن أنه أخذ الجهرة أيضا عن طريق المحكم . وقد
عرفنا منذ زمن بعيد أن هذا المعجم أفرغ العين والجهرة فيه على وجه التقريب .

أما التهذيب والصحاح فكان من اليسير عليه الرجوع إليهما ولكن يبدو أنه كان يأخذهما عن طريق العباب والتكملة . فهو في « هقع » يخالف نص الصحاح المطبوع ويوافق نص العباب الناقل هو عنه ، مما يدل على أنه استقى منه عن هذا الطريق . والحق أن العباب والتكملة أفادا صاحب القاموس إذ أعطياه مواد الصحاح كلها وأكثر مواد التهذيب وكتب ابن فارس والمحيط لابن عباد . أما المحكم فأفاده في مواد العين والجمهرة . وكأنما أغناه هذان المرجعان عن بقية المراجع .

ونرى في المادة انتظاما فتفرد معاني كل صيغة على حدة ولا تنثر بين أرجاء المادة كلها ولا تتكرر . ويحاول ذكر جمع كل صيغة في أثرها بل ذكر بعض الصيغ التي بمعناها أيضا وإن سبب هذا بعض الاضطراب . ونرى من آثار الانتظام ضبطه ألفاظه بالعبارة فينص على حركتها أو يذكر وزنها بكلمة أشهر منها فأمّن كتابه من كثير من التعريف والتصحيّف .

ويتمثل في المادة الإيجاز أيضا فهو يحذف فضول التفسيرات بل يحذف بعضها وقد يكون من الضروري الهام ، ويحذف أسماء اللغويين والرواة والاستطرادات في المترادفات والروايات وما إليها ، ويحذف الشواهد جميعا فيخفف كتابه منها ومن شروحيها والتعليق عايتها وذكر شيء من رواياتها .

ولكن يعيبه حذفه بعض الصيغ والمعاني المذكورة في مراجعه الأصول وبعض الاضطراب الذي سببه ذكر الصيغ التي بمعنى الصيغة التي يعالجها معها إذا كانت من نفس المادة فهو بذلك لن يأتي بها في موضعها الذي تستحقه وبذلك لا يسر على الباحث الوصول إليها .

* * *

نجد الثلاثي « هقع » مصدرا بالاسم قال : « الحقعة : دائرة تكون بعرض زور الفرس أو بحيث تصيب رجل الفارس يتشام بها أو لمعة بياض في جنبه الأيسر ، وثلاث كواكب فوق منكبي الجوزاء كالأثافي إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف »

العبارة الأولى في تفسير الحقيقة بالمعنى الأول مأخوذة من الصحاح مع الاختصار القليل ، والثانية من العين ، والثالثة من الجهرة ، والمعنى الثاني مأخوذ بالاختصار من العين ، وبعضه موجود في التهذيب والمحكم اللذين حذفنا اشتداد الحر حين طلوعها مع الفجر . ويتبين من هذه الفقرة أن المؤلف كان يميل إلى إيراد أقوال اللغويين في تفسير اللفظ الواحد كما كان الأزهرى يفعل في تهذيبه ولا يقتصر على قول واحد ، وكان يضع هذه الأقوال بعضها وراء بعض ولا يعنى بنسبتها إلى أصحابها ، ولا يتخرج من التصرف فيها بحذف بعضها واختصار بعضها الآخر ، ويحذف الشواهد ، ويضبط العبارة .

ثم قال : « ودَقَّعه كمنعه : كواه . وكفَّراب : الغفلة من هم أو مرض . وكهمزة : المكث من الاتكاء والاضطجاع بين القوم . والميقعة كهيمنة : حكاية وقع السيف أو ضربك الشيء اليابس على اليابس لتسمع صوته أو أن تضرب بالحديد من فوق . وككتف : الحريص » . المعنى الأول من التكملة عن الفراء ، والصيغة الثانية موجودة في الجهرة والمحكم ، والثالثة في الصحاح والمحكم مع تغير في لفظ « المكث » إذ جعلها « الكثير » وهي في التهذيب بخلاف آخر . والعبارة الأولى في تفسير الحقيقة مأخوذة من الصحاح وهي في التهذيب مع إطالة ، والثانية من الجهرة والمحكم ، والثالثة من العباب وهي في الصحاح مع اختلاف بسيط في كلمة « الحديد » إذ جعلها « الحد » . أما الصيغة الأخيرة فمأخوذة من المحيط لابن عباد كما يقول صاحب التاج . ويظهر في هذه الفقرة جميع ما ظهر في سابقتها .

وختمت المادة بقوله : « وهفت الناقة كفرح فهي هقة : وهي التي إذا أرادت الفعل وقعت من شدة الضبعة كتهفت . واهتقع عرق سوء : أقعده عن بلوغ الشرف والخير ، وفلانا : صده ومنعه ، والفحل الناقة : أبركها وتسداها ، والحمى فلانا : تركته يوما فعاودته وأثخنه ، وكل ما عاودك فقد اهتقك . واهتقع لونه مجهولا : تغير . وتهقع : تسفه وتكبر وجاء بأمر قبيح . والقوم وردا : وردوا كلهم وتهقع مجهولا : نكس .

وانتهق : جاع وخمى . أخلف الفصل هقع عن التهذيب الذى رواه عن أبى عبيد ، وتهق من المحكم والمعنى الأول لا تهق من التهذيب مختصرا ، والثانى من المحيط ، والثالث من المحكم والتهذيب معا ، والرابع من التهذيب مع تصرف وكذا التعاقب بعده ، ومعنى المبنى للمجهول من الجمهرة والتهذيب والمحكم ، والمعنى الأول لتهق من التهذيب ، والثانى من التكملة . وتهق القوم فى الجمهرة والمحكم ، وما بعده من محيط ابن عباد . وكل ما فى هذه الفقرة موجود فى التكملة عدا تهق المبنى للمجهول .

يستنبط المرء من هذا التحليل أن الفيروز آبادى استمد هذه المادة من العين والجمهرة والتهذيب والصحاح والمحكم والعياب واستمد صيغة من مصدر لا نعرفه . ولم يكن يتبع نظاما معيناً فى الرجوع إلى هذه المراجع أى لم يكن يقدم أحدها على الآخر أو يتبع ترتيب أجدها ويحشوه بما فى الكتب الأخرى كاللسان . وإنما كان يورد الصيغة من الصيغ ويذكر جميع تفسيراتها التى أدلت بها هذه المعاجم ، وكان الفيروز آبادى أميل إلى نصوص الصحاح والمحكم ، مثله فى ذلك مثل ابن منظور . ولكنه خالفه فيما عدا ذلك فكان يتصرف فى جميع النصوص التى ينقلها أو أغلبها باختصار والحذف من أى معجم كانت ، أما ابن منظور فلم يتصرف على نطاق واسع بعض الشيء إلا فى التهذيب .

ويبدو الانتظام فى المادة للمرة الأولى فى المعاجم فهو يذكر الصيغة يليها معانيها كلها ولا يرجع إليها مرة أخرى كما كان يفعل أكثر المعجميين أصحاب الموسوعات . ولم يكن هذا الانتظام نتيجة قلة الصيغ عنده بل هو نتيجة الإيجاز وحده . فالصيغ كثيرة جدا لا تقل عنها فى غيره من الموسوعات . وتضبط ألفاظه بتمثيلها بكلمة أخرى أشهر منها أو بالنص عليها بالعبارة مما لا يجعل القارىء يحار بين صنوف الضبط المختلفة التى يمكن خلعها على الألفاظ ، فينجو الكتاب بذلك من التصحيف . وقد رأينا أشباه هذا فى بارع القالى . ولكن الأمر هنا أشد انتظاما واطرادا .

ويظهر فى المادة من مظاهر الإيجاز اطراد المعانى بعضها وراء بعض مع حذف

كل ما يمكن حذفه منها على الرغم من أنها مقتبسة من مجامع أخرى ، وحذف الشواهد وأسماء اللغويين والرواة الذين وردت عنهم هذه الألفاظ والمعاني وما إلى ذلك . ولكننا نأخذ عليه أنه في سبيل الإيجاز حذف بعض عبارات التفسير اللازمة كما فعل في الحققة واهتقع اللون وغيرها ، وبعض خصوصياته التي تفسره مثل قول الجوهري « المهقوع لا يسبق أبدا » الذي يوضح تشاؤم العرب به . وحذف أيضا في سبيل الإيجاز بعض الصيغ مثل الاهتقاع وتهقمت الضأن المذكورة في المحكم والتهذيب والجمهرة ، والخلافات في التفسير الكثيرة في التهذيب والمترادفات المذكورة في التهذيب خاصة والاستطرادات . وكل هذه الأشياء نجدها في لسان العرب . واذن فالفيروز آبادي لم يتبع طريقة ابن منظور في الإتيان بجميع ما ذكرته مراجعه الأمهات في أغلب الأحيان بل كان يحذف منها .

كانت المادتان السابقتان في الأجزاء المفقودة من العباب ، ولذلك فنحن في حاجة إلى تحليل غيرها من الموجود في المجلد الباقي من هذا المعجم الذي هو أحد مرجعين أساسيين للقاموس . ولنختار مادة « تعد » لنرى مقدار الصلة بين القاموس والمحكم فيها . قال القاموس : « التعد : الرطب أو بئر غلبه الإرتطاب والغض من البقل . وثرى تعد : لين . وماله تعد ولا معد : أى قليل ولا كثير . والمتعد كالطمثن : الغلام الناعم » . أخذ المعاني الثلاث الأولى من مفتاح المادة في المحكم الذى قال فيها : « التعد : الرطب وقيل : البسر الذى غلبه الإرتطاب قال : لَشَّانَ ما بينى وبين رُعَاتِيهَا إِذَا صَرَّصَرَ المصْفُورُ فى الرُّطْبِ الثَّغْدِ الواحدة تعدة . ورطبة تعدة معدة : طرية عن ابن الأعرابي . ويقل تعد معد : غرض رطب . المعد إتياع وقيل هو كالتعد من غير إتياع . . وماله تعد ولا معد : أى قليل ولا كثير » ووضح أن المؤلف حافظ على عبارة المحكم في المعنيين الأولين مع استبدال « وقيل » بالحرف « أو » ولكنه عدل عن هذه المحافظة

فى المعنى الثالث وتصرف فيه . وحذف من عبارة الحكم الشاهد الثمرى والنص على واحدة التعدة وقول ابن الأعرابى . أما الشاهد فمنهجه يقتضى حذفه ، وأما واحدة التعد فحذفها لأنها قياسية مطردة فى غالب ظنى ، وأما قول ابن الأعرابى فلأنه مستفاد من المعنيين قبله ، والمؤلف لا يحب التكرار ، وآثر الفيروز آبادى نص الحكم فى هذه المعانى على نص العباب الذى قال فيها « قال أبو عبيد : التعدة : ما لان من البسر الواحدة تعدة . وقال الدينورى : النبات الناعم الغض تعد وثأد ومأد ، وكلام للعرب مأثور : كلاً تعد معد تشبع منه الناب وهى تعد ، يريدون تعدو . قال : وقال بعض الأعراب : إذا نعت غوضته قلت : تعد وثأد ومعد ... والمعد إتياع لا يفرد وبعضهم يفرد ... » ويتضح أن الصغاني كان ميالاً فى هذه المادة إلى إيراد نصوص اللغويين فى تفسيرها لا التعبير من عنده كما فعل ابن سيده ، وفضل الفيروز آبادى تعبير ابن سيده على نقول الصغاني . وحذف صاحب القاموس مترادفات العباب وما أورده من أقوال الأعراب . أما المترادفات فلاعتباره إياها استطراداً ، وقد حذف ما أورده الحكم من مترادفات أيضاً ، وأما أقوال الأعراب فلأنها من الشواهد التى نبه على أنه يحذفها . ولما حذف المترادفات ، صار من الضرورى حذف التنبيه على الإتياع فلم يذكره فعلاً . ولم أجد تفسير الثرى التعد فى العباب ولا الحكم فهو إذن من زيادات المؤلف ولم أجده فى لسان العرب . أما عبارة « ماله تعد ولا معد » فأخذها من ختام المادة فى الحكم . وأخذ المعتقد بنصها من آخر المادة فى العباب . وانتهت المادة فى القاموس ، ولكنها لم تشتمل على جميع ما فى الحكم أو العباب . فالأول فيه « وحكى بعضهم : ائعد الشئ : لان وامتد . فإما أن يكون من باب قمارص فيكون هذا بابيه ، ولا تهجمن على هذا من غير سماع ، وإما أن تكون الميم أصلية فتثبت فى الرباعى » . وفى العباب : « رجل تعد أى لحيم ناعم ... » وقال ابن عباد : هو يعد : أى ينعم .. » ولم يأت كل هذا فى مادة الفيروز آبادى ، وإذن فهو يختار من مرجعيه الأصليين ولا يأتى على جميع ما فيهما كما كان يفعل اللسان فى أغلب مواضعه . وليس من سبب واضح لحذف هذه الصيغ .

وحين نضع هذه المادة في القاموس إلى جوار نظيرتها من اللسان نرى القاموس زاد على ما في اللسان عبارة الثرى التعد وعبرة المتعد ، ونرى اللسان زاد على القاموس ما تركه هذا من أقوال المحكم وقولا الأصمعي في تحديد البسر التعد وتفسير التعد بالزبد إلى جانب الأحاديث والأشعار التي اتخذ منها شواهد لمعانيه .

ويظهر المؤلف في المادة السابقة غير محافظ على ترتيب أحد مرجعيه ، فهو يرتب وفقا لمزاجه الخاص ومؤثرا لعبارة المحكم على العباب ومهملًا لبعض المعاني والصيغ التي أوردها مرجعاه ، ومهملًا للاستطرادات والشواهد والتكرار في التفسير والإطالة فيه والمترادفات .

ظواهر : التنظيم :

أهم ظاهرة يراها الإنسان في القاموس لأول وهلة : الانتظام في الترتيب الداخلي للمواد والانتظام في علاجها . أما الترتيب الداخلي فيقوم على الصيغ ، تقدم الصيغة وتقفى بمعانيها كلها مرة واحدة ولا يعاد إليها مرة ثانية في المادة كلها بل ينتقل إلى غيرها فحين تنتهى : غيرها ... وهلم جرا . وتخلصت المواد بهذا الانتظام من التشتت الذى كان يرغم الباحث على قراءة المادة كلها كي يحصل على معانى الصيغة التي يريدونها كلها فكان يكلفه جهدا شاقا ، والتكرار الذى كان يقع فيه المؤلف سهوا منه بعد أن طال به المدى في صيغ مختلفة فيعيد بعض ما مر ذكره في أوائل المادة . ولحسن حظ القاموس أن مرجعيه هما المحكم والعباب ، فأولهما جعل مؤلفه من منهجه السير على ترتيب خاص لصيغه . فقدم الصيغ المجردة وآخر الزيدة ، والمرجع الثانى التزم الخطة أكثر من التزام نظيره لها ، وإن لم ينبه عليها في مقدمته فصار ترتيب الصيغ وفقا لتجردها من الزيادات والتحقاها بها ميسورا على المؤلف فما عليه إلا أن يتبع ما رتب مرجعاه ، وأن ينظم ما اضطرب عليهما . وقد فعل كثيرا وكانت خطوة أخرى من خطوات الانتظام عند الفيروز آبادى .

ومن مظاهر الانتظام في القاموس أيضا ميله في كثير من مواضعه إلى تأخير الأعلام ، أشخاصا كانوا أو قبائل أو مواضع إلى آخر مواده . فالأعلام من الممكن الاستغناء عنها في المعاجم اللغوية دون شعور بنقصها ولكن إن كان لابد من ذكرها فالأجل تأخيرها ولا شك . فخطرها قليل في كشف القناع عن معنى المادة وصيغها . وإذن فالانتظام الداخلي للمواد في القاموس يقوم على فصل معاني كل صيغة عن زميلتها في الاشتقاق مع تقديم الصيغ المجردة على المزيدة وتأخير الأعلام . وساعد المؤلف على هذه الخطوة الإيجاز الذي تحرره في مواده .

أما انتظام علاج الصيغ فيقوم على ميل المؤلف إلى استكمال زوايا الصيغ التي يذكرها . فإذا كانت الصيغة فعلا ذكر ماضيها ومضارعها ومصدرها إلا ما دخل تحت قاعدته العامة التي قدمها في المقدمة . وإذا كانت الصيغة اسما ذكر جمعها بل جمعها وجموع جمعها أحيانا وذكر مفرداتها ومذكرها ومؤنثها أيضا . فكان في هذا انتظام يضاف إلى انتظام الترتيب . وهذان النوعان من الانتظام هما اللذان يميزان القاموس المحيط عن بقية المعاجم العربية . ولم يخل بهذا الانتظام إلا ميل المؤلف إلى إيراد الصيغ المترادفة من المادة الواحدة في الموضع الواحد . فقد كان حين يورد الصيغة يورد مترادفات التي تشترك معها في الاشتقاق من نفس المادة ، وإن كان تنحصر من المترادفات الغريبة عن المادة . وأخل به أيضا ذكره في بعض المواضع الصيغة الواحدة أكثر من مرة ونثره لها في الأرجاء المختلفة من المادة كما كان يفعل غيره من أصحاب المعاجم . يضاف إلى ذلك أنه لم يراع المجرد والمزيد في كثير من المواد أيضا تبعا لصاحب المحكم والعباب .

الإيجاز :

يضارع الانتظام في الأهمية الإيجاز . وللايجاز عدة مظاهر في القاموس فأبرزها للناظر حذف الشواهد على اختلاف أنواعها من قرآن وحديث وشعر وأقوال . وقد يأخذ بعض الناس على صاحب القاموس هذا الحذف وهو على حق . ولكن أصحاب المعاجم الذين أكثروا من هذه الشواهد وخاصة الشعرية لم يفيدوا منها الفائدة التي

كنا ننتظرها . فهل نظم هؤلاء الأعلام هذه الأشعار وصنفوها أى تصنيف ؟
فمنها أشعار جاهلية ومخضرمة وإسلامية كلها جُمعت معا كأنما الألفاظ لم يطرأ عليها أى
تغيير فى المعنى أو المدلول أو الاستعمال فى هذه الأزمنة الطويلة . ومنها أشعار لشعراء
من قريش وآخرين من هذيل وغيرهم من تميم وغيرهم من أسد وغيرهم من شيبان . .
إلى آخر القبائل . وكل قبيلة كان لها لهجتها الخاصة ، فهل استفاد هؤلاء اللغويون من
هذه الأشعار فى تبين هذه اللهجات الخاصة ؟ هل أفاد اللغويون حقا من الشواهد
الشعرية بصورتها التى كانت فى عهدهم ؟ لا شك أن لا ، فنحن لا ندرى هل غيرت
الأشعار وأدخلت عليها الروايات حتى تتفق مع اللهجات المعروفة أو كانت هناك لهجة
شعرية موحدة مع اللهجات الخاصة وإلا فما بال هذا الاتفاق فى القصائد وألفاظها
واستعمالاتها ؟ وكان لغويونا القدماء قادرين على الإجابة عن هذه الأسئلة . وإذن
فالذين ذكروا الشواهد لم يستفيدوا منها كل الاستفادة فلا ضير على الفيروز آبادى
أن يحذفها فهو يريد معجما صغير الحجم شاملا لمواد اللغة ، لمتن اللغة ، والمعاجم التى
من هذا الصنف لها نفس الأهمية التى للمعاجم الموسوعية فلا تغنى هذه عن تلك
ولا تلك عن هذه .

ومثله حذف أسماء اللغويين والرواة الذين تروى عنهم الصيغ والمعانى فمواد
القاموس خالية منهم تماما لا يقف نظرك على أحد منهم فيها . ومن الطبيعى أن « المتون »
لا تغنى بنسبة كل ما فيها إلى أصحابه لأن اهتمامها منصب على المواد نفسها لا على
قائلها وخاصة أن هذه الأقوال صارت من التراث العربى المعروف بعد ذلك الزمن
الطويل الذى عاشته موسومة بأسماء رواتها وأن لها أن تتحرر من هذه السمة وتندمج
فى التراث العام تماما . يضاف إلى ذلك أمر هام هو أن هذه النسبة فقدت أهميتها
بالنسبة للفيروز آبادى لأنه لم يأخذ هذه الأقوال عن رواتها أو حتى تلاميذهم وإنما
أخذها من مرجعين اثنين هما الحكم والعباب . فإذا وجب عليه أن يذكر مرجعه
وجب ذكر أحد هذين الكتابين لا الرواة الأصليين وإلا عد كاذبا . ومهما اختلفت
الآراء فى ذلك العمل فقد ارتكبه قبله أصحاب المعاجم المطولة لا الموجزة .

واختصر بعض التفسيرات الطويلة التي رواها مرجعاه ، فحذف بعضها وكان من هذا الذي حذفه ما يحدد المعنى ويقيده أو يسمه بصفات معينة . وأبرز ما يظهر ذلك في أسماء الأماكن . قال الفيروز آبادي : مثلاً « طود . . د بالصعيد » وهي في العباب « بليدة بالصعيد الأعلى فوق قوص ودون أسوان » . وقال الفيروز آبادي أيضاً « برقيد كزنجبيل : قرب الموصل » وهي في العباب « برقيد : قرية من أعمال الموصل على أربع مراحل منها من قرى البقعاء يضرب بأهلها المثل في اللصوصية » ويُنَّ أنه حذف أمورا هامة في التحديد . وقد أكمل شارحه السيد مرتضى هذا النقص في التاج . ولم يكن هذا النقص في كل الأماكن أو التفسيرات وإتمام في بعض الطويل منها فقط ومن الطبيعي أن هذا الحذف يعتبر من مساوي الاختصار في القاموس .

وحذف من العباب أكثر الأقوال التي أخذها من مقاييس أحمد بن فارس وتتعلق بدلالة التراكيب أو أصولها في المواد الثلاثية والنحت في المواد غير الثلاثية وحذف من العباب والمحكم بعض الصيغ والمعاني وخاصة كثيرا مما أورده أولها من محيط ابن عباد ، فهو لم يفرغها تماما في مواد بل ترك بعض ما فيها ^(١) . ولا شك أن هذه الأمور التي حذفها مع ما حذفه من التفسيرات الطويلة خسارة لغوية لأنها أمور لازمة ضرورية لتوضيح المواد ، فكان من الحتم عليه ذكرها فمنهجه لا يرغمه على حذفها . فإذا كنا نتسامح معه في حذف الاستطرادات والمترادفات والتفسيرات المتكررة (التي تثول إلى معنى واحد وإن اختلف رواها كما بينت المواد التي خللناها) فإننا لا نستطيع أن نعذره في هذه الأمور .

وجملة القول في إيجازه أنه يتمثل في حذف الشواهد وأسماء اللغويين وبعض التفسيرات الطويلة وبعض الصيغ والمعاني الواردة في العباب والمحكم والاستطرادات والمترادفات والتفسيرات التي تثول إلى مفهوم واحد ورواها لغويون مختلفون وأقوال ابن فارس عن دلالة التراكيب والأصول التي نحتت منها المواد غير الثلاثية وتفسير بعض الألفاظ الغامضة الواردة في تفسير الصيغ والمواد وما شابه ذلك .

الاستقصاء :

الظاهرة الثالثة الهامة الاستقصاء . ولم يأت هذا عن جهد كبير بذله المؤلف في البحث والجمع وإنما عن الجهد الذي بذله ابن سيده والصفاني صاحب المرجعين اللذين كانا أصلا للقاموس ، فالحكم يشتمل على أكثر ما في العين والجمهرة والبارع مع كثير من الزيادات ، والعباب يشتمل على الصحاح والتكملة والذيل والصلة والحواشي والمقاييس مع زيادات . فإذا أفردنا الصحاح على حدة وجدنا التكملة والحواشي تشتمل على أكثر ما في التهذيب والمحيط لابن عباد . فكأنما العباب يحتوي على أكثر ما في الصحاح والتهذيب والمحيط والمقاييس وهي أكبر المعاجم وأصحها . فانتقل الاتساع والانفساح من هذين المرجعين إلى القاموس ، ويزيد هذه الظاهرة أهمية عدم اعتماد ابن منظور على العباب ، مما حرمه كثيرا من الفوائد وأحدث خلافا كبيرا بين ما فيه وما في القاموس ، فكلاهما يكمل الآخر ولا يغني أحدهما عن نظيره .

العناية بالأعلام :

رابع الظواهر عنايته بالمحدثين والفقهاء فكان ينتهز أية فرصة لإيراد أسمائهم في مواده ، فاحتلت أسماؤهم الشطر الأكبر من زياداته على الحكم والعباب ، فقد بحث عن كثير من هذه الأسماء التي أوردها في مرجعيه هذين فلم أعثر عليها ، وليس ذلك بغريب فقد ألف الفيروز آبادي نفسه كتابين في الرجال هما : « المرقاة الوفية في طبقات الحنفية » و « المرقاة الأرفعية في طبقات الشافعية » . فلا عجب أن يستقى منهما ومن غيرها من كتب الطبقات في قاموسه . وهاك مثالا لذلك من مادة « خرق » قال : « الخرقه بالكسر من الجراد والثوب : القطعة ج كعنب وأبو القاسم شيخ الحنابلة ، وأبو الحسين بن عبد الله بن أحمد والد صاحب المختصر ، وعبد العزيز ابن جعفر ، وعبد الرحمن بن علي ، وإبراهيم بن عمرو مسند أصبهان ، وعبد الله بن أحمد ابن أبي الفتح وبلدياه عمر بن محمد الدلال وأحمد بن محمد بن أحمد الخرقثيون أئمة

محدثون ، وذو الخرق النعمان بن راشد لإعلامه نفسه بخرق حمر وصفر في الحرب ،
وخليفة بن حمل لقوله :

لما رأت إيلي جاءت جمواتها غرثي عجافا عليها الريش والخرق
وقرط أو ابن قرط الطهوي الشاعر القديم ، وابن شريح بن سيف شاعر آخر
جاهلي يربوعي ، وفرس عباد بن الحارث . وخرقة بالكسر : فرس الأسود
ابن قردة ، وفرس معتب الغنوي ، واسم ابن شعث الشاعر ، وشعث أمه ، وأبوه
نباتة . . . خرق كفرح فهو خرق وهي خرقه وبلا لام : ق بمر . . . منها محمد
ابن أحمد بن أبي بشر المتكلم ، ومحمد بن موسى ، وابن عبيد الله المحدثون . . . والزيبر
ابن خريق كزبير تابعي . . . وخرقاء : امرأة سوداء كانت تقم مسجد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ورضى عنها ، وامرأة من بني البكاء شرب بها ذو الرمة . . .
وعذار بن خرقاء محدث ، ومالك بن أبي الخرقاء عقيلي . . . وعبد الكريم بن أبي
المخارق محدث لين . . . ولا يتفق المؤلف مع مراجعه إلا في أسماء الشعراء أو كبراء
العرب من أعلامه .

الطبيات :

وخامس الظواهر عنايته بالمادة الطبية في موارد فقه كان يذكر النبات ثم يقف
على ذلك بمنافعه الطبية . وهذه الظاهرة عامة في المصنفين اليمنيين . واشتهر بالتأليف
فيها أسرة بني رسول ملوك اليمن الذين ألف لهم القاموس ، وكان الأشرف إسماعيل
من ملوكهم صهره . فهي إذن من تأثير اليمن فيه . وقد احتلت هذه المعارف الطبية
قسطا كبيرا من زيادات المؤلف . قال أحمد فارس الشدياق^(١) : « أول ما يقع عليه
نظر الناظر إلى الصحاح الأبيات التي استشهد بها ، فيحكم بأن المؤلف لغوي أديب ، فإذا
وقع نظره على المواد المكتوبة في القاموس بالحرمة حكم بأن المؤلف طبيب ، وذلك نحو
قوله الأشج والبرنج والبسفايج والبابونج والبهرامج والجسميزج والجوزاهنج

(١) الجاسوس ١٠٨ .

والإسفيداج والشافاج والشهدانج ونحو ذلك . وقال أيضا عن الظاهرتين الأخيرتين^(١) « ومع بسط عبارة هذه الكتب [يريد المعاجم القديمة] التي تيسر لي مطالعتها لم أجد فيها ما وجدت في القاموس من وصف الأدوية والعقاقير وأسماء المحدثين والفقهاء وغير ذلك مما لم تكن العرب تعرف له عينا ولا أثرا حتى إن المصنف من شدة تهافته على ذكر الأعلام أهمل ألقاظ القرآن الكريم والحديث الشريف ففي مادة « رحم » أهمل الرحمن والرحيم واجتزأ عنها بذكر محمد بن رحموه كعمرويه ورحيم — كزبير — بن مالك الخزرجي وابن حسان الدهقان ومرحوم العطار محدثون . »

وعنى الفيروز آبادي إلى جانب أسماء المحدثين والفقهاء بعامة الأعلام على اختلاف أنواعها وإن كان بدرجة أقل بل وصلت عنايته إلى بعض الأعلام الأعجمية مثل أهل الكهف وقتيل الخضر وكثير ممن جاء في الأخبار الدينية والتاريخية^(٢) الأفسين والخفتار والبطريق ومن إليهم . وقد أخذ عليه بعض الباحثين هذا الجور . وبهم الشدياق بقوله^(٣) : « فما الفائدة في ذكر هذه الأسماء . فهل كان يخطر ببال المصنف أن يجمع في قاموسه جميع الأسماء العربية والعجمية ؟ فهل بعد ذلك ، محال ؟ »

ولكن أغرب من ذلك كله عنايته بأسماء الحيوان والشیطان . وقد جمع الشدياق أقواله عنها في قوله^(٤) : « القلاط بالضم وكسمك وسنور من أولاد الجن والشياطين . شنقاق كسر طراط رئيس للجن . الفول ساحرة الجن وشیطان يأكل الناس . بولس سجن مجهم . ومما ذكره من أسماء الماعز الجريش والصعدة وهيلة ، ومن أسماء الكلاب واشق وهبلع كدرهم وهزهاز والأكدر ، وقال في « كسب » : كسبة من أسماء إناث الكلاب ولم أعر على غيرها . . . زغبة بالضم حمار جرير الشاعر . . . » .
واتسمت أسماء المدن والبقاع والأماكن عنده اتساعا كبيرا فشملت العالم

(٢) الجاسوس ص ٣٠٧ .

(١) نفس المرجع ، ٨٠٠ .

(٣) الجاسوس ص ٣٠٨ .

المعروف في عهده كله . ويرجع أكثر الفضل في هذا الاتساع إلى مرجعيه الأصلين المحكم والعباب والآخير منهما خاصة . ولكنه زاد عليهما كثيرا من هذه الأعلام أيضا . والحق أن هذه الأعلام كاملة شاملة عنده بل جميع الأنواع من الأعلام قريبة من الكمال فلا يفوقه وشرحه التاج معجم آخر في ذلك .

المصطلحات :

ومن الظواهر البارزة أيضا عنايته بالألفاظ الاصطلاحية في العلوم المختلفة والفقه والعروض خاصة . فتراه يذكر الاسم المتمكن والنصب والنحو والجزم والترادف والإتباع والتضمن والمقطعات الشعرية وبعض البحور وغير ذلك . ومن أغرب ما فيه قوله : « ومما عثرت عليه من الألفاظ التي اصطلح عليها أصحاب الرمل : الثقف وشكله ٥/٥ والعقلة وشكلها ٥//٥ . وقال في « ركز » : الركيزة في اصطلاح الرملين العتبة الداخلة . وقد أوغر عليه صدر المحشى غير مرة — لهذا السبب — حتى قال بنقد قوله : « وفاء المولى من امرأته : كفر عن يمينه ورجع إليها » وقوله : وفاء المولى من امرأته .. الخ . ليس هذا من اللغة في شيء بل هو من الاصطلاحات الفقهية ككثير من الألفاظ المستعملة في الفنون فيوردها على أنها من لغة العرب ويأتى له نظائر . ولا يقال : إن الفيومي ذكره في المصباح لأنه موضوع لفقه لغة الشرح الكبير في فقه الشافعية فهو في محله » . ولا يعاب المؤلف باهتمامه بالمعاني الاصطلاحية للألفاظ التي يدخلها في كتابه فقد اكتسبت هذه الألفاظ معانيها وصارت حقلا وتعرف بها فهي من التراث العربي . فلا يضيرها ألا يتكلم بها العربي الجاهل أو في صدر الإسلام ما دامت مبنية على القواعد العربية . ومن الواجب أن تعنى المعاجم باللغة العربية في كلماتها وشمولها لا في جاهليتها الضيقة حسب . فالعيب أن نهمل التطورات التي اعترت كثيرا من الألفاظ بفضل الإسلام والآراء الجديدة التي أدخلها على الحياة العربية فغيرت من مَناسمها وأصولها وغيرت من معاني ألفاظها . فواجب أن نورد هذه المعاني أنها إسلامية أو أموية أو مولدة . وقد جاء غيره بكثير من هذه الألفاظ .

المولد والأعجمي والغريب :

وقريب من هذه الظاهرة عناية المؤلف بإيراد المولد من الألفاظ والأعجمي والغريب وإكثاره منها حتى أخذ عليه ذلك الناقدون . ونستطيع أن نستخرج أمثلة هذا النوع من قول الشدياق^(١) : « وقوله في اللام : أعطنى شحطة من كذا بالحاء المهملة والمثناة : أى تنفة . مع أن الصغاني نبه على أن هذه الكلمة ليست من كلام العرب ، ونص عبارته في العباب : أهل بغداد يقولون : أعطنى شحطة . . . وليس هو من كلام العرب . . . ومن ذلك قوله : الكشمخة : بقلة طيبة رخيصة . قال الأزهري : أقت في رمال بني سعد فما رأيت كشمخة ولا سمعت بها وما أراها عربية . وكذلك الكشماخ ذكرها المصنف بمعنى الكشمخة . وقال الأزهري : إنها نبطية . ومن الأمثلة أيضا ما جاء في قول الشدياق^(٢) : « جعلنجمع في قول أبي الهيمس :

* من طحمة صبرها جعلنجمع *

ذكروه ولم يفسروه وقالوا : كان أبو الهيمس من أعراب مدين وما كنا نكاد نفهم كلامه . يهيا : من كلام الرعاء . شنطف كجذب كلمة عامية ذكرها ابن دريد ولم يفسرها . الكشعنج والكشعظج : مولدان . قال المحشى : لم يتعرض لتفسيرهما فكان عدم ذكرهما أولى من تحمير الورق [إشارة إلى إهمال الجوهري لهما . وقد ورد هذان اللفظان في كتاب العين تمثيلا للكلام غير العربي ولم يرد أنهما لفظان حقيقيان وإنما مجرد حروف مركبة لا تدخل فيها حروف الذلاقة] الشينفور كحيزبون هكذا جاء في شعر أمية بن أبي الصلت ، ولم يفسر .

• وقال : « ومما ذكره من الألفاظ العجمية : الكندر : ضرب من حساب الروم في النجوم قلت : الإفرنج يقولون للتقويم المسمى بالفارسية سالنامه كَالِنْدَر فلعنه

هو المراد هنا . العرصف : نبت يونانية كافيظوس . الجيش بالكسر : نبات طويل له سنفة طوال مملوء حبا فارسيتها شمرز » .

ومختصر القول في هذه الظاهرة أن المصنف له الحق في إيراد بعضها ولاحق له في بعضها الآخر . فلا تثريب عليه في ذكر الألفاظ الغريبة والمولدة إذا فسرهما ونبه على توليدها أو تعريبها . ولكن لاحق له في ذكر المرادف الأعجمي للألفاظ العربية .

الضبط :

ومن أبرز الظواهر في القاموس ضبطه ومنهجيته . فالمؤلف سار على نظام قريب من الاطراد في ضبط ألفاظه . فالمشهور والمفتوح يتركهما وما عداهما يضبطه بالمعبرة لا بالقلم . وكان في ضبطه يلجأ إلى إحدى طريقتين التصريح أو التمثيل بلفظ مشهور . وحين التصريح كان يصرح بضبط حرف واحد في الألفاظ الثلاثية في الغالب وهو الأول في أكثر الأحيان .

وهناك ما قاله محمد سعد الله في القول المأثور بصدد خطة المؤلف في الضبط^(١) : « إذا قال : بالفتح والكسر والضم . يريد به هذه الحركات على الحرف الأول مع سكون الثاني إلا إذا كان بعد الثاني ألف نحو الذهاب ، فإن الثاني مفتوح البتة . أو كان اسم فاعل أو مفعول من غير الثلاثي المجرد أو صيغة ظرف أو آلة أو مصدر ميمي فإن المراد من الحركات فيها على ما قبل الآخر فقط كمحسن ومكرم ومسجد ومرجع بالكسر أو الفتح . وهذا عادة الجوهري وغيره أيضا . أو كان فعلا ماضيا فإذا المراد من الحركات المذكورة على الحرف الثاني كقوله وطئه بالكسر . وإذا قال : ويُفتح أو يُكسر أو يُضم بالجهول أراد به أنه قليل [إلا في أحوال أخذوها عليه] . وإذا قال : وقد يفتح أو قد يكسر أو قد يضم أراد أنه أقل . وإذا قال : محرّكة أو بالتحريك أو يحرك يريد بها بفتحتين أي بفتح الأول والثاني كقوله

البطار محرّكة : النشأة ، والبقرة ، بالتحريك : للمذكر والمؤنث ، والبر ، ونحرك : رجميع ذات الخف والظلف . وإذا قالت : مثثة ، يريد بها الحركات الثلاث على الأول مع سكون الثاني إن لم يكن الألف بعده كقوله كان بحضرته مثثة . . وقد يقول يثث بالمعنى المذكور كقوله : دل عليه دلالة ويثث .

وكثيرا ما اعتمد على الأوزان في الضبط قال صاحب القول المأنوس ^(١) : « الأفعال من غير الثلاثي المجرد يعبر بوزنه الخاص بعد إدخال الكاف نحو كثر كرم وتكلف ومن الثلاثي المجرد : ما كان من باب نصر يقول كنصر أو كتب أو طلب ، وما كان من باب ضرب يقول كضرب وقد يقول كمقد ، كما قال فسد كنصر وعقد وكرم ، وما كان من باب كرم وحسب يقول : ككرم وحسب أو ورث ، وما كان من باب علم يقول كفرح أو سمع كقوله تعب كفرح : ضد استراح ، وما كان من باب فتح يقول كمنع سواء كان لازما كقوله صمأ عليهم كمنع : طلع ، أو متبعديا كقوله : سلا السمن كمنع : طبخه ، وإذا قال : كمنعه يريد به المتعدي فقط كقوله : زكاه كمنعه : ضربه . وقد يقول كجعل كقوله : سبأ الخمر كجعل : شراها . وقد يقول كجمع كقوله : ضرا كجمع : خفي . »

« وقد يقول كيمنع ويضرب ويريد بهما مجرد الوزن دون الباب كقوله في (ي أس) « يثنس يثنس كيمنع وكيضرب شاذ » لا يريد بهما أنه من باب فتح وضرب فإنه من باب علم وحسب كما لا يخفى على الواقف .

« وقد يقول . كغني يريد به المجهول من الثلاثي المجرد سواء لم يستعمل إلا بمجهولا أو كان المجهول كثير الاستعمال أولا ، ولا يريد به أنه لا يستعمل إلا بمجهولا كما وهم ، بدليل قوله وعنى بالضم عناية وكرضى قليل ، وبقرينة قوله : قد ملي كغني مع أنه قال : مليء كسمع وملا كمنع . . . وقد يعبر عنه بلفظ المبني للمفعول أو بالمجهول أو بالضم كقوله واستجن مبني للمفعول . . . وكقوله : التفع لونه مجهولا : تغير .

« ومن الأسماء يعبر عن اسم الفاعل من الأفعال بتحسين وعن اسم مفعوله بمكرم وعن اسم الفاعل من التفعيل بتحدث وعن اسم مفعوله بمعظم . وقد يقول كالمُنع تعبيراً عن المصدر المفتوح الساكن العين من باب فتح كقوله المسح كالمُنع إسماعيل اليد على الشيء ، وقد لا يريد إلا الوزن كقوله : المعق كالمُنع : الشراب الشديد .

« وقد يريد في الأسماء وزناً سورياً لا صرفياً كما قال في (زم ك) وكُسُكُر وزاد وعبد زهير إذ علم منه أن زِمَلاً كِمْدَةً مع أن الوزن الصرفي لزِمَلٍ وقَلٍ وَاةٌ عِافٍ فينبغي أن يحمل على الوزن الصوري الذي لا يلزم فيه مقابلة الأصول بالأصول والزوائد بالزوائد بل يعتبر فيه مقابلة الحركات بالحركات . بخصوصها والسكنات بالسكنات وكما قال في باب الميم الدرخين كشرحبيل : الداهية ، مع أن الوزن الصرفي له قَمَلَيْن ووزن الشرحبيل قَمَلِيل . . . »

وقد تطور الضبط عنده فكان يزن في نسخته الأولى بكتان ولما خاف أن تختلط بكتاب التي يضبط بها أيضاً ، وزن نسخته الأخيرة بشَدَاد^(١) .

ولم يكن الفيروز آبادي يعنى بضبط الشكل وحده بل بالإعجام أيضاً فينبه على الحروف المعجمة والمهملة والمعجمة بواحدة والمثناة والمثناة والنوقية والتحتية . وقد رأينا أمثلة متفرقة من هذا الضبط بنوعيه عند المتقدمين من أصحاب المعاجم والقالي خاصة . ولكنه كان من الندرة بمكان بعيد فيها ما عدا بارع القالي . والبارع نفسه على عنايته الشديدة بالضبط لا يصل إلى درجة القاموس ولكنه في الحقيقة غير بعيد عنه في المرتبة من حيث الضبط والإعجام .

مأخذ :

كان من آثار موقف الفيروز آبادي من الجوهرى أن تصدى له كثير من اللغويين يعارضونه وينقدونه ، وعلى رأسهم أحمد فارس الشدياق في الجاسوس وسر الليال ومحمد سعد الله في القول المأثور . ونحن مضطرون إلى التعرض إلى مارموه به

من تهم حين نصف كتبهم كما سذك المآخذ المتصلة بمدرسته في حين الكلام عن المدرسة جميعها فلا نكرر القول عنها هنا ، وإنما نذكر أطرافا من النقد الذي يختص به دون غيره . ونستطيع أن نجعل هذه المآخذ أصنافا أولها ما استلزمه منهجه الخاص ، وثانيها إخلاله بما وعد به في منهجه وإكثاره من الأمور غير اللغوية .

أما الصنف الأول فيتمثل في إيهام ببارته وغموضها وعدم إشارته إلى الضميف من اللغات التي يذكرها والردىء والذموم وما إلى ذلك والتعريف الدوري وتذكير الفعل الواجب التأنيث وتأنيث الفعل الواجب التذكير . وسبب كل هذه المآخذ الاختصار الذي التزمه فأرغمه على حذف جميع ما لا يتصل بالتفسير وإن كانت له أهميته ، وإلى التعريف بالترادفات ، وإلى عطف المعاني كلها دون تمييز فجاء الفعل المذكور ملحقا بفاعل مؤنث لوجود فاعل مذكر آخر وما مائل ذلك .

ويتمثل الصنف الثاني من المآخذ في إخلاله بالأمور التالية التي وعد بها في منهجه : تمييز الواوى من اليأى ، وعدم ذكر المطرد من أسماء الفاعلين ، واستخدام الرموز التي نص عليها في المقدمة ، وإخلاله ببعض ما تمسك به في ضبط الألفاظ . وكل هذه المآخذ غنى به الناقدون وأتوا بالأمثلة الكثيرة عليه .

وعيب عليه كذلك إكثاره من الأمور التي لا تتصل باللغة اتصالا مباشرا من أعلام ، وخاصة الأجنبية ، ومعلومات طبية ومصطلحات وغيرها .

ومن الأخطاء الغريبة المتكررة وزنه كثيرا من الألفاظ التي على مثال انفعل مع إدغام نونها في فائها بافتعل ، وقد أشار الشدياق إلى ذلك في قوله ^(١) : « ووزن اقتر وامصر وانمس وامرط وامعط واحق على افتعل » .

دراسات حوله :

الدراسات التي دارت حول القاموس المحيط كثيرة ومتنوعة جدا ، حتى لقد اختلط كثير منها على القدماء أنفسهم ، فجعلوا الحاشية شرحا ، والشرح نقدا أو استدراكا

وخلطوا في عناوين كثير منها بسبب مراعاته من تجمع قرأب بينها جميعا . ولما كان كثير من هذه الرسائل مفقودا إلى اليوم فإنى مضطر إلى مسأيرة الأقدمين على الرغم من هذا الخلل . ونستطيع أن نجعل هذه الدراسات فى الأصناف التالية : شرح مصطلحات القاموس ، شرح مقلنته ، تهذيبه ، الاستدراك عليه ، نقده ، حواش ، شروح ، مختصرات ، ويضاف إليها كثير من الكتب التى ترجمته إلى الفارسية أو التركية ، وبعض التقييدات التى دخلت فيما سبق من كتب مثل التى تنسب إلى عبد الباسط سبط سراج الدين البلقينى ، وسعدى مفتى الديار الرومية (أى بلاد الترك) .

(١) ويشمل النوع الأول فى الكتب التالية :

١ — إضاءة الأدموس ورياضة الشمس من اصطلاح صاحب القاموس لأحمد بن عبد العزيز البسجلماسى الفيلالى (١٠٧٠ هـ) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٤ ش و ٨٦٩ لغة . وينقسم إلى ثلاثة أركان ، عالج فيها ترتيب القاموس وطريقة ضبطه وبعض قواعد صرفية متصلة به .

وقد نظمه الكردودى قاضى طنجة (١٢٦٨ هـ) فى كتابه المسمى « حلية العروس » ، نظم إضاءة الأدموس .

٢ — القول المأنوس فى صفات القاموس لمحمد سعد الله طبعه بالهند ١٢٨٧ هـ ، وقسمه إلى ٣٥ فصلا ، سمى كلا منها صفة . وعالج فيه نواحى مختلفة من القاموس مثل بعض المعلومات عنه ، وشرح غوامضه ونقده والدفاع عنه وما وقع فيه مترجموه وطابعوه من أخطاء ، وهو ذو قيمة كبيرة .

(ب) وأما خطبة القاموس فالنسخ فيها مختلفة جدا فى كثير من تقديم وتأخير وعليها شروح كثيرة ^(١) . وعثرت منها على أسماء الكتب التالية :

١ — كتاب محب الدين أبى الوليد عبد الباسط بن محمد الشهير بابن الشحنة الحلبي الحنفى (٩٠٣ هـ) ذكره صياحب التاج فى صدر مقدمته .

(١) محمد صديق حسن خان : البلغة فى أصول اللغة ١٤٧ .

٢ — القول المأثور بشرح مغلقي القاموس لمحمد بن يحيى المعروف ببدر الدين القرافي المصري ، ألفه بعد أن شرح القاموس نفسه عام ٩٧٠ هـ ، وتقتني دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه تحت رقم ١١ م لغة .

٣ — شرح خطبة القاموس لمحمد بن عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١ هـ) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦ م لغة .

٤ — فتح القدوس في شرح خطبة القاموس للسجلماسي مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٤ ش لغة وعالج فيها أموراً تشبه ما عالجها أستاذه ابن الطيب ، وتلميذ آخر لهذا الأستاذ هو السيد مرتضى الزبيدي .

٥ — كتاب أبي الروح عيسى بن عبد الرحيم الكجراتي ، ذكره صاحب التاج وهو متوسط الحجم .

٦ — كتاب ميرزا علي الشيرازي ، ذكره صاحب التاج .

٧ — كتاب أحمد بن مسعود الحسيني الهركامي الهندي ، متوسط الحجم .

٨ — كتاب زين العابدين بن محسن الحديدي الأنصاري ، المعاصر لمحمد سعد الله من أهل القرن الثالث عشر ، وهو لطيف الحجم .

٩ — نضيف إلى هذه الكتب كتاباً آخر في شرح عبارة واحدة من المقدمة وهو كتاب الزهر اليانع على قول صاحب القاموس ولا مانع لمحمد بن يوسف الدمياطي الحنفي من أهل القرن الحادي عشر ، وتقتني دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه تحت رقم ٤١٧ لغة .

(ج) ولم أعثر من كتب التهذيب إلا على واحد قال محمد صديق^(١) : « ومن جملة عنايتهم به أن بعضهم رتبته على نمط المصباح باعتبار الأول والثاني والثالث وسماه منتهى الأرب ولم يتعد ما أورده المجد » .

(د) وعثرت على أسماء كتب الاستدراك التالية :

- ١ — كتاب المناوى ، مجلد لطيف ذكره صاحب التاج .
- ٢ — كتاب عبد الله بن المهدي الحوالى الحميرى الملقب بالبحر (١٠٦١ هـ) استدرك عليه وعلى الجوهرى فى مجلد وأتهم صيته وأنجد^(١) .
- ٣ — الناموس لملا على بن سلطان القارى الهروى ورد عليه ابن الطيب^(٢) . ويفهم من كلام صاحب التاج أنه استدراك ، ومن كلام صاحب البلغة أنه مختصر أو شرح .
- ٤ — رجل الطاووس لمحمد بن رسول البرزنجى ، ذكره صاحب التاج .
- ٥ — كتاب على بن محمد معصوم الحسينى الفارسى ، ذكره صاحب التاج .
- ٦ — التكملة أو التكميل والصلة والذيل لأبى الفيض مرتضى الحسينى الزيدى .

٧ — عزم السيوطى على تأليف رسالة فى الاستدراك عليه ولا ندرى أتمها أم لا ، قال^(٣) : « ومع كثرة ما فى القاموس من الجمع للنواد والشوارد فقد فاته أشياء ظفرت بها فى أثناء مطالعتى لكتب اللغة حتى هممت أن أجمعها فى جزء مذيلا عليه » .

٨ — تفتى دار الكتب المصرية تحت رقمى ١٢٢ و ٣٠٥ لغة نسختين مخطوطتين من كتاب يسمى « ابتهاج النفوس بذكر ما فات القاموس » ولا ندرى من مؤلفه على وجه اليقين . فقد ذكر فى صفحة العنوان أنه للعالم العلامة والخبر الفهامة الشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى رحمه الله ولكن مالكه أنكر ذلك . قال : « قال مالك السيد عبد الحميد البكرى : أحسب هذا الكتاب لغير مؤلف القاموس كما يعرفه المطالع فى أثناء هذا الكتاب لأتى وجدت

(١) التاج ٣ .

(٢) ١٤٨ ، ١٢٥ .

(٣) الزهر ١ : ٥١ .

سيلقه ومذهب مؤلف هذا كثير التفاوت من أوجه شتى وهو بخلاف مذهب صاحب القاموس والله سبحانه وتعالى أعلم .

ويؤيد هذا الرأي ما قيل في المقدمة شرحاً لسبب تأليف الكتاب : « وبعد فإني لما رأيت كثيراً ممن لا توغل له في علم اللغة يعتقد أن القاموس قد أحاط باللغة ولم يبق ولم يذكر ، أردت التنبيه على بطلان هذا الزعم بذكر شيء مما فاتته مع عدم الاستيعاب » ويبعد صدور مثل هذا القول من الفيروزآبادي الفخور الذي وصف كتابه « بالحيط » .

ولا يوجد من الكتاب غير مجلد واحد ينتهي بمادة « هوث » أي ياتهاء باب التاء .

والقسط الأكبر مما زاده المؤلف في الصيغ . قال مثلاً « الألاء كالعلاء : موضع على خمس مراحل من تبوك » و « الأشائن : موضع ذكره ابن الأعرابي » و « الباباة بلمد ، ترقيص المرأة ولدها وزجر السنور ويقال هو ابن بجذتها وبؤبؤها ، وفلان في بؤبؤ المجد أي في مصاصه والبؤبية السيدة وهو في ضنفي المجد وبؤبؤ الكرم وبمبحوحة كل شيء بؤبؤه ، وبأبأ : أسرع وبأبأ الفعل : رجع الياء في هديره . . . وتبأبثوا عليه » .

ولكنه زاد إلى جانبها مواد كاملة أغلبها غاية في القصر مثل قوله : « بئاء موضع » و « تطأ الرجل تظلم » ، و « أطأ ثبت ، وقد أطأ الله الإسلام أي ثبته وأرساه أصله وطأ » .

وفي تاج السيد مرتضى الريدي أشياء من هذه الزيادات وأهمل أشياء أخرى فمن الصيغ والمعاني التي يشتركان فيها جميع ما جاء في بكأ وبعض ما ورد في بأبأ .

وظاهر من الزيادات السابقة أنها مختلفة الأنواع فمنها اللغوي الخالص ومنها أسماء البلدان . وكان منها الأعلام والمحدثون خاصة أيضاً مثل قوله في حشب « حوشب بن عقيل بن دحية البصري وحوشب بن مسلم الثقي وحوشب غير .

منسوب محدثون . . وسبب إيراد هذه الأسماء وزيادتها على صاحب القاموس عنايته الشديدة بها في كتابه كما تبين سابقا .

وقد ذكر بعض أشياء أوردتها الفيروز آبادي ولكنه ذكرها ليزيدها وضوحا فيما يبدو . مثال ذلك قوله « الثطأة : العنكبوت » . وكان صاحب القاموس قال « الثطأة دويبة » ، وقوله « أثارب : قلعة حصينة بين حلب وأنطاكية » ، وفي القاموس « أثارب : ثوب نجلب » .

وقد عارضه أحيانا نادرة كقوله « الخانوت دكان البائع مطلقا وإن لم يكن بائع خمر » وفي القاموس « الخانوت : دكان الخمار » .

وذكر أشياء ليس فيها زيادة هامة أو توضيح عما في القاموس مثل قوله « الأجاءة موضع فيه ديار بدر بن عقال فيه بيوت من متن الجبل ومنازل في أعلاه » و « المحسبة بالكسر : الوسادة » و « درست بن نصر شيخ لابن مخلد » و « دشت : محلة بأصبهان » و « البهث : البشر وجبن اللقاء » و « جهث كنع : استغفه الطرب » وأمثال ذلك كثيرة وكله في القاموس بالنص أو بالمعنى . وليس من سبب لهذه الظاهرة إلا اختلاف نسخته عن نسختنا أو ميله إلى تكبير حجم تصنيفه على حساب القاموس .

والحق أن أهمية هذا الكتاب تقوم على القسط اللغوي الذي زاده على القاموس أما أعلام البلدان والأشخاص فلا نعطيها من الأهمية كثيرا حين نتناول المعاجم اللغوية . وتزداد أهميته حين نعرف أن بعض ما زاده لم يذكر في تاج العروس وإن كان قليلا . ومهما يكن من شيء فإنه من أحسن الكتب الصغيرة التي تدور حول القاموس وتتناول ناحية واحدة منه .

(٥) ويندرج تحت النقد كتب كثيرة منها ما يبين مأخذه ومنها ما يتدحه ومنها ما يقف بينه وبين الجوهرى موقفا خاصا . وقد تعدى هذا النقد الكتب الخاصة به إلى الشروح والحواشي . ولكن هذين الصنفين لهما موضعهما الخاص . وهذه أسماء كتب النقد التي وجدتها :

١ — الإفصاح في زوائد القاموس على الصحاح للسيوطي (٥٩١١) ويتضح من أقوال المناوي في شرحه أنه لم يتم ، وأن مؤلفه بين فيه ما زاده المجد من صيغ ومعان لا مواد حسب .

٢ — بهجة النفوس في المحاكاة بين الصحاح والقاموس للقرافي (٥١٠٠٨) ذكره في شرحه للمقدمة .

٣ — الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط لمحمد بن مصطفى الداودي المعروف بدادود زاده (٥١٠١٧) وهو مختصر جمع فيه الفاطات التي عزاها المجد للجوهري ورد عليها .

٤ — مرج البحرين للقاضي أوين بن محمد المعروف بويسي (٥١٠٣٧) أجاب فيه عن اعتراضات المجد على الجوهري .

• — كتاب الوشاح وتثقيف اليرماح في رد توهم المجد الصباح لأبي زيد عبد الرحمن بن عبد العزيز التادلي . وبين عنوان الكتاب هدف مؤلفه وهو الرد على نقد المجد الفيروزآبادي للصحاح ، وصرح المؤلف بذلك في مقدمته أيضا . وقد ورد المؤلف على بعض مآخذ ذكرها السيوطي ولم ترد عند الفيروزآبادي . واتبع في ترتيب كتابه ترتيب الجوهري والفيروزآبادي . واعتذر عن عدم توسعه في القول بقلة المراجع بين يديه . ويظهر من تتبع الكتاب أن من مراجعه الجمل ومختصر العين والمغرب للطبرزي والمصباح المنير والمجرد للهنائي وحواشي ابن يري والمشارق لعياض وأدب الكاتب لابن قتيبة وغيرها من كتب اللغة والنحو والصرف والعروض والتاريخ والأدب .

وأشار في المقدمة أيضا إلى آداب القدماء في النقد ليعيب المجد ويسير هو عليها قال : « قاعدة المتقدمين تسايه كل قول لقائله خصوصا إذا كان من أهل التحقيق إلا أنهم يقولون : هذه اللفظة مثلا أثبتها فلان وأنكرها فلان أو لم يعرفها فلان أو خلافا لفلان

وما أشبه ذلك . ويتعاشون عن الألفاظ الشنيعة من قولهم : أخطأ فلان أو وهم ونحو ذلك . وكانوا أيضا يلاحظون صحة المعاني دون ثبوت الألفاظ . . . » .

وبلى المقدمة ما أخذه السيوطي على الجوهري من التصحيف ولم يذكره المجد وهو منتقى من الفصل المعقود لتصحيف الصحاح في النوع الثالث والأربعين من المزهري . ولم يسر فيه المؤلف على ترتيب الجوهري ولا السيوطي ، إذ أورد الألفاظ على النحو التالي : دبدة — ذنابي — شرداخ — أحتق — العانك — نقت . وهي في المزهري بالترتيب الآتي : دبدة — ذنابي — أحتق — العانك — نقت — شرداخ . ومن الواضح أن الترتيبين يخالفان ما ألفه الجوهري .

وهالك ما قاله الوشاح في اللفظية الأولى : « أنشد أي الجوهري على الدبدة بموحدتين :

عائور شر أيتا عائور دبدة انخيل على الجسور

قال التبريزي : الصواب ذندنة بنونين ، وهو أن تسمع نغمة من الرجل ولا تفهم ما يقول ، ومنه الحديث « لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ » . وكان أبو محمد الأسود ينشد هذا البيت استشهادا على ذلك . اهـ . قلت : قد وافق الجوهري المجد والزيدي . فقال الأول : الدبدة كل صوت كوقع الحافر على الأرض الصلبة وقال الثاني : الدبدة تقارب المشي في سرعة اهـ . والمستشهد بالبيت على ما قال الجوهري أبو مهديّة ، وهو من ثقات الأعراب وعلمائهم ، أخذ عنه أبو زيد الأنصاري وأبو عبيدة والأصمعي ، وهؤلاء الثلاثة هم أئمة الناس في اللغة وعلوم العرب . وأما الدندنة بنونين فقد فسرّها الجوهري بعين ما فسر به التبريزي حرفا بحرف واستشهد بالحديث أيضا والعلم عند الله . » .

ويظهر من هذا أنه كان يقدم قول السيوطي ولا يتصرف فيه إلا قليلا جدا . فقد آخر « من الرجل » عن موضعها عند السيوطي « تسمع من الرجل نغمة » ، وكان أحيانا يختصر العبارة قال : « قال ابن بري : هكذا في الأصل بخط الجوهري ، والصحيح

الذنانى» والعبارة عند السيوطى هكذا « قال بن برى : هكذا فى الأصل بخط الجوهري وهو تصحيف والصواب الذنانى بالنون » وكذا الحال فى بقية الألفاظ . ويظهر من المادة أنه يؤيد رده بأقوال اللغويين كما أشار فى منهجه ، ويصدر هذا الرد بلفظ قلت . وعلى هذا النمط سار فى رده على المجد الفيروز آبادى .

وتتلخص التهم التى وجه المؤلف ههنا إلى الرد عليها فيما يلى :

(١) التصحيف ، وتمثل فى ظاهرتين : تصحيف فى ضبط الألفاظ وتصحيف فى حروفها . وهذه التهمة يدور عليها كثير من كلام المؤلف فعلى أظهر التهم عند المجد الفيروز آبادى . وهالك مثالا لكل منهما قال : « قوله [أى المجد] للمفص ويحرك ووهم الجوهري : وجع فى البطن . اهـ . عبارة الجوهري : قال ابن السكيت : المفص بالتسكين : تقطيع فى المعى ووجع ، والعامة تقول مفص بالتحريك وقد مُفِص الرجل فهو ممفوص . فالمعدة على ابن السكيت . وقال فى النهاية : إن فلانا وجد مفصا هو بالتسكين وجع فى المعى والعامة تحركه وقد مفص فهو ممفوص . وقال فى أدب الكتائب (ما جاء ساكنا والعامة تحركه) يقال أجد فى بطنى مفصا ومفصا وأصله الطعن . وقال ابن فارس المفص تقطيع فى المعى ووجع ، وهو بالسكون شكلا . وقال الزبيدى : الفم إرساب الشئ فى الماء نحوه . مقول به الفم لغة المفص . وقال فى المصباح : والمفص وجع فى الأمعاء والتواء وهو بالسكون ولا يقال بالتحريك ، وحكى ابن القوطية مفص مفصا من باب تعب ومفص بالبناء للمجهول مفصا بالسكون وبالصاد لغة فيهما . فهذه اللغة الشاذة التى اعتمدها المجد هى التى نفاها الجمهور ، والعلم عند الله . »

وقال : « قوله اللجن ككتف قلب اللزج . واستشهاد الجوهري بيت ابن مقبل تصحيف فاضح ، والصواب فى البيت اللجن والقصيدة بالنون ! قلت : المجد تبع ابن برى ، قال فى الحواشى : وإنما هو اللجن بالنون وقبلة :

من أنسوة شمس لا مكره عنف ولا فواحش في سر وإعلان

قال : والمكره يوصف به المفرد والجمع . وعبارة الجوهري : اللجز مقلوب اللزج
قاله ابن السكيت في كتاب القلب والإبدال ، وأنشد لابن مقبل :

يلون بالردقوش الورد ضاحية علي سعايب ماء الضالة اللجز

قالت : اللجز واللجن واللزج معناها واحد وهو التمثط والتمدد ، لزج كفرح : تمطط
وتمدد وبه غرى وتلزع النبات : تلجن . والمردقوش معرب قيل هو الزعفران ،
وقيل بقلة طيبة الريح ، وقيل هو الورد ، بإضافته حينئذ بيانية . قال الجوهري : ومن
خفض الورد جعله من نعتة . والسعايب : شبه الخيوط تمتد من العسل والخطمي
ونحوهما وسال فيه سعايب : امتد لعابه كالخيوط . والبيت الذي استشهد به ابن بري
من قصيدة أخرى نونية اتفقتا في البحر واختلفتا في الروي ، بحرهما من البسيط من
المروض الأولى بيت الجوهري من ضربها الأول مخبون مثلها ، وبيت ابن بري
من ضربها الثاني مقطوع ، فهما قصيدتان ، والعلم عند الله .

(٢) سوء وضع الألفاظ نتيجة الخطأ في الحكم على بنائها قال : « قوله :

والقنزة بضم القاف والزاي وكسرها وكجندبة وقنفذ ، وهذا موضع ذكره لا قزع
كما فعل الجوهري : الشعر حوالى الرأس ، قالت : القنزة كسنبلة ونونها زائدة .
ولو سلمنا أصالتها لكان هذا موضعها كما تقدم في قنبر وقنسر مع ابن فارس
والزبيدي والمطرزي وابن الأثير ذكروها كلهم في قزع . وقال صاحب الضياء في
الملحق بالرباعي : فنعلة بالضم : القنزة الخصلة من الشعر على رأس الصبي ، وفي
الحديث نهى عن القنازع : وهو أن يؤخذ بعض الشعر ويترك بعضه في أما كن
متفرقة والعلم عند الله .

(٣) سوء التفسير ، قال : « قوله وجنى الحرم بالضم والكسر : ما اجتمع

فيه من الحجارة التي توضع على حدود الحرم أو الأنصاب التي تذبح عليها الذبائح ،
ووم الجوهري . عبارة الجوهري : وجنى الحرم بالضم والكسر : ما اجتمع فيه

من حجارة الجمار . وقال الزبيدي وصاحب الضياء : والجثوة تراب مجموع .
ولم أقف للجوهري ولا لهجد على متابعة ، والعلم عند الله .

(٤) الخلط بين المهموز والمعتل قال : « قوله : ورأه كودعه : دفعه ، ومن الطعام امتنع ، ووراء مثلثة الآخر مبنية ، والوراء مهموز لا معتل ووهم الجوهري . قلت : الوراء ممدود اتفاقا ويكون خلفا ويكون قداما . قال الله تعالى : « وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا » . ويؤنث ، تصغيره ورَيْثَةٌ بالهمز على مذهب سيبويه . وقد ذكره في المعتل ابن فارس في الجمل والفيومي في المصباح وابن الأثير في النهاية . وقال الرضى : وفي وراء قولان : أحدهما أن لامه همزة لقولهم : كان صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا ورأ بغيره ، ويقال وارات بكذا أى ساترت ، وقال بعضهم : بل واو » . وقال المطرزي في المغرب : وراء فَمَال ، لامه همزة عند سيبويه وأبي على الفارسي ، وياء عند العامة . وقال ابن برى في الحواشي : الوراء مذهب سيبويه الهمز والكوفيون خلافه ، والعلم عند الله .

(٥) الخلط بين الواوى والياء من الألفاظ المعتلة قال : « قوله : ناء نواء وتنواء نهض بجهد ومشقة ، وبالحمل : نهض مثقلا ، وبه الحمل : أثقله وأماله كأناءه . وناء : بعد ، واللحم نيثا فهو نىء بين النيوء والنيوئة : لم ينضج يائية وذكرها ههنا وهم للجوهري ، واستثناءه طلب نوءه أى عطاءه ، وناوؤه مناوأة ونواء : فاخره وعاداه . قلت : لا وهم عند الجوهري حيث ميز بين المادتين فذكرها على الترتيب من تقديم الواو على الياء ، واستطرد نأى كراى فى ناء كجاء لاتفاقهما فى المعنى وقرئ بهما معا قوله تعالى : « أعرض ونأى بجانبه » ، قال القاضى البيضاوى : أعرض عن ذكر الله ، ونأى بجانبه لوى عطفه وبعد بنفسه عنه كأنه مستغن مستبد بأمره ، ويجوز أن يكون كناية عن الاستكبار لأنه من عادة المستكبرين ، وقرأ ابن عامر أى من رواية ابن ذكوان « وناء » بالقلب أو على أنه بمعنى نهض . وعبارة الجوهري : ناء ينوء نواء : نهض بجهد ومشقة . . . ما ذكره فى مادة نوا ،

ثم قال بآثره في مادة نياً : وإناء اللحم . . هذا ما ذكره هنا في مادة الياء . ثم قال في باب المعتل : نأيت ونأيت عنه . . والنؤى . . والجمع . . آناء ، ثم يقدمون الهمزة فيقولون آناء على القلب مثل أبار وآبار تقول منه نأيت نؤياً . . وترتيب الجمل في نأى كترتيب الجوهرى والعبارة واحدة مع اختلاف قليل . والحاصل أن ناء إن كان بمعنى النضج والإحكام فهو يأتى ، وإن كان بمعنى النهوض والبعد فهو يأتى واوى ، والمصادر تبين ذلك والعلم عند الله . . وقد كان الخلط في المعتلات والمهموزات من أسباب اتهامه بسوء وضع الألفاظ إلى جانب انحرافه عن الصواب في أوزان الكلمات الصحاح .

(٦) الخطأ في القواعد الصرفية والنحوية واللغوية قال : « قوله : الطاعة كالطاعة الإبعاد في الرعى ومنه طي أبو قبيلة والنسبة إليه طائى والقياس كطائى حذفوا الياء الثانية فبقى طائى فقلبوا الياء الساكنة ألفاً ، ووهم الجوهرى : عبارة الجوهرى : الطاعة مثل الطاعة الإبعاد في الرعى ، قالوا : ومنه أخذ طي . . والنسبة إليهم طائى على غير قياس وأصله طي مثال طي فقلبوا الياء الأولى ألفاً وحذفوا الثانية . قلت : العرب نطقن به طائى من أول مرة وتقدير الحذف والإبدال على التدرج اعتبار من النحاة وسواء تقدير الحذف مقدماً على الإبدال أو العكس ، إذ لا محذور في ذلك خصوصاً وقد جاء على خلاف القياس ، وعبارة الجوهرى لا تقتضى تقديم الإبدال على الحذف ولا تأخير ، بل مجرد إخبار عن حال التغيير فقط ، والعلم عند الله . »

(٧) الخطأ في الآثار واعتبارها أحاديث قال : « رقا الدمع لجعل رقا ورقوا : جف وسكن . وأرقاه الله تعالى . والرقوء كصبور : ما يوضع على الدم ليرقته وقال أكثم : لا تسبوا الإبل فإن فيها رقوء الدم أى أنها تعطى في الديات فتحقن الدماء ووهم الجوهرى فقال : في الحديث . قلت ظاهر النهاية أنه حديث حيث قال : وفيه لا تسبوا الإبل . . الخ . وأيضاً الحديث يطلق على المرفوع وعلى الموقوف وعلى المقطوع أيضاً والعلم عند الله . »

وأقام المؤلف - كما رأينا - ردوده على المجد ، على أقوال اللغويين وموافقهم للجوهري ، ولكنه أقام بعض ردوده على أمور أخرى لاحظها عند المجد مثل :

(١) التجنى والهوى كما يتبين لنا من المثال التالى قال : « قوله الأبيض ضد الأسود وابن بيض وقد يفتح أو هو وهم للجوهري : تاجر مكث من عاد . عبارة الجوهري : وقولهم سد ابن بيض الطريق قال الأصمعى : كان فى الزمان الأول رجل يقال له ابن بيض عقر ناقته على ثنية فسدت بها الطريق ومنع الناس من سلوكها قال الشاعر :
سدونا كما سد ابن بيض طريقه فلم يجدوا عند الثنية مطلقا
ولم يذكر كسرا ولا فتحا » . ولقد كان المجد متجنبا فعلا حتى علم على كثير من المواد التى لم يهملها الجوهري بالحرمة إشارة إلى إهماله إياها . ونبه على ذلك شارحه السيد مرتضى الزبيدى .

(٢) سوء الفهم قال : « قوله : دهن : نافق ، ومنه حديث طهفة النهدي : نشف المذهن وقول الجوهري : حديث الزهرى تصحيف قبيح . قلت : ليس بتصحيف وإنما هو من دقائق فهم الجوهري رحمه الله حيث نسبته إلى أبيه إذ هو طهفة بن زهير النهدي فهو نهدي زهرى مشهور غاية الشهرة ، وقد على النبي صلى الله عليه وسلم وكتب له النبي صلى الله عليه وسلم كتابا ذكره كل من ألف فى مكاتبة النبي صلى الله عليه وسلم للوفود والقبائل والرؤساء وغيرهم ، وذكره أيضا فى رجال الحديث فى طبقات الصحابة رضى الله عنهم . فلا يخفى على الجوهري أنه نهدي . ونهد قبيلة من اليمن . والعلم عند الله » ولو سلمنا لصاحب الوشاح لقلنا إنه كان الأولى بالجوهري تجنب هذه النسبة خوفا من الخلط بينها وبين الزهرى المحدث المؤرخ المشهور .

(٣) تحريف النسخة التى عثر عليها من الصحاح قال : « قوله : سلع : جبل بالمدينة وقول الجوهري : السلع ، خطأ لأنه علم . قلت : المجد رحمه الله ظفر بنسخة محرفة قنسج على منوالها ، ولعلها من نسخ العجم أيضا فإن من عادتهم أن يدخلوا الألف واللام على الأعلام فيقولون : البغداد ، المسكة وما أشبه ذلك ، وقد سمعنا ذلك من علماءهم

في محاورتهم . وعبارة الجوهرى : سَأَمْتُ رَأْسَهُ أَسْلَعَهُ سَلْعًا أَيْ شَقَّقْتَهُ . وَسَلَعُ أَيْضًا جَبَلٌ بِالْمَدِينَةِ . . . » .

وفي بعض المواضع لم يرد المؤلف على المجد بل واقفه قال : « قوله : ضَفَّتْ الحديث : خاطه . والسنام : عركه والضاغب للمختبى إنما هو بالباء الموحدة ، وغطا الجوهرى . عبارة الجوهرى : الضفث قبضة حشيش مختلطة الرطب باليابس . والضاغث الذى يختبى في الخمر يفرغ الصبيان بصوت يردده في حلقه . قلت : لم أقف للجوهرى على متابعة ، وقد ذكره ابن فارس بالباء الموحدة ، والعلم عند الله » .

وفي بعضها الآخر كان رده ضعيفا متهافتا قال : « قوله : اذْلَعَبَ : انطلق في جد وإسراع . والمذلعب : المضطجع ، وإيراد الجوهرى إياه في ذعلب وهم . قلت إنما ذكر اذلعب في ذعلب للمجانسة لفظا ومعنى كأنه مقلوبه ، إنما لم يذكر لذلعب مادة مستقلة بسبب ذكره مع ذعلب » .

ونحتم القول في الوشاح برأيه في الجوهرى وكتابه إذ قال : « وبما قررناه يظهر لك فضل الجوهرى على غيره كما قال الإمام أبو عبد الله بن برى : الجوهرى أنحى اللغويين ، وقال الإمام أبو منصور الثعالبي ويقال الثعلبي أيضا في كتابه ينمية الدهر في محاسن أهل العصر : كان الجوهرى من أعاجيب الزمان وهو إمام في اللغة وقال الحافظ السيوطى في المزهرة : وأعظم كتاب ألف في اللغة بعد عصر الصحاح كتاب المحكم لأبى الحسن على بن سيده الأندلسى الضرير ثم كتاب العباب للرضى الصفائى . . ثم كتاب القاموس للإمام محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروزى آبادى شيخ شيوخنا ، ولم يصل واحد من هذه الثلاثة في كثرة التداول إلى ما وصل إليه الصحاح ولا نقصت رتبته ولا شهرته بوجود هذه ، وذلك لالتزامه ماصح عنده ، فهو في كتب اللغة نظير صحيح البخارى في كتب الحديث ، وليس الاعتماد في ذلك على كثرة الجمع بل على شرط الصحة » .

علل في مقدمته إعجاب الناس بالقاموس وظروف تأليفه وتأليف الصحاح
وفضل الصحاح عليه ، وتتبع فيه ما ادعى المجد وغيره أن الجوهرى وقم فيه ورد
عليه مستدا في ذلك على شيخه^(١) .

٧ — ضوء القاموس في زوائد الصحاح على القاموس ، ذكره محمد صديق
سنن ولم يصرح باسم مؤلفه^(٢) .

٨ — طراز اللغة للسيد على خان ، ذكر أحمد فارس الشدياق نموذجاً من
حروف الراء والزاي والسين منه^(٣) .

ويتضح منه أنه نقد الفيروز آبادى بإهمال ضبط ما يجب ضبطه ، وسوء وضع
بعض الألفاظ ، والغلط في التفسير وفي توهم الجوهرى وسوء التعبير والتصنيف
النجنى وما إلى ذلك . قال^(٤) : « (بلغار) بالضم وقد تحذف الألف فيقال بلغر ،
وليست الأولى عامية كما زعم الفيروز آبادى بل هي الأصل .

(ج س ر) وجيسور كطيفور : اسم الغلام الذى قتله الخضر عليه السلام
هكذا ضبطه ابن ماكولا ، وصوابه بالهاء المهملة كما هو في البخارى ، وقول
الفيروز آبادى الذى قتله موسى عليه السلام غلط قبيح وأى غلام قتله موسى وإما
قتل رجلا اسمه فاتون ولكن هذا الرجل يخطب خطب عشواء والله المستعان .

(ج و ر) والجوار كسحاب للسفن في ج رى وذكر الفيروز آبادى له هنا غلط
لأن أصله الجوارى فحذفت الياء وجعل الإعراب في الراء كما حذفت من ثمانى وجعل
الإعراب في النون .

(ح ب ر) وقول الفيروز آبادى حبر ذكره في الأبنية ولم يفسروه . ثم أخذ

(٢) البلغة ١٣٥ .

(١) محمد صديق : البلغة ١٥٠ - ١٥٢ .

(٤) الجاسوس ٥٠٠ ، ٥٠١ .

(٣) الجاسوس ٤٩٨ .

في تفسيره تَزِيدُ لا أصل له فهو مفسر في الصحاح في عبقر وفي شمس ، وفي مجمع الأمثال للميداني وفي كتاب المقتضب للبرد في أثناء أبنية الأسماء وفي المستقصى للزمخشري .

٩ — الجاسوس على القاموس لأحمد فارس الشدياق (١٣٠٥هـ = ١٨٨٧م) .

ألف هذا الكتاب وطبع في مطبعة الجوائب سنة ١٢٩٩ هـ وكان المؤلف يرمي إلى نقد القاموس المحيط ، متغذا منه مثالا لعيوب المعاجم العربية عامة ، التي كانت بصورتها الراهنة من أسباب رمي اللغة بالانحطاط والتأخر وعدم ملاءمة العصر الحديث وتفضيل اللغات الأجنبية عليها . وكان القاموس أشهر معجم بين يدي أهل العصر ، فهاجمه المؤلف بعنف ليبين أن العيب منه وأمثاله لا من اللغة . واتخذ من هذا الهجوم وسيلة للإجابة عن حاجتنا إلى معجم حديث ، يسهل البحث فيه ، ويسير على نمط جديد من العلاج .

وذكر أحمد فارس أن منهجه قائم على القصد في النقد ، وترتيب أقواله على نقود مختلفة عدتها أربعة وعشرون وخاتمة ، يفرد كلا منها بنوع خاص فلا يكرر نقدا منها في نوعين أو أكثر إلا اضطرارا حين يسوقه السياق ؛ وعلى عدم الاستقصاء في كل نقد والاكتفاء باختيار نماذج لحسب ، واعتماده في نقوده على نقول وثق منها بعد أن رآها في غير واحد من كتب اللغة .

وللجاسوس مقدمة طويلة في ٩٠ صفحة تقريبا ، نستطيع أن نجمل الصفحات الست الأولى منها تصديرا ، ويفصل بينه وبين المقدمة الحقيقية فهرس النقود الأربعة والعشرين التي يحتوي عليها الكتاب ، واستغرق صفحتين . وتناول المؤلف في التصدير تأليفه كتابه ، وغرضه منه ، ومنهجه فيه ، وخصص صفحتين منه لما تسرب من تصحيف إلى العلماء . ثم ذكر بعد الفهرست إهداءه الكتاب إلى محمد صديق حسن خان بهادر ملك بهار الذي عني بالكتاب وطبعه على نفقته ومدحه كثيرا .

أما بقية المقدمة فخليط مضطرب من نقد المعاجم عامة والقاموس خاصة ، وتاريخ المعاجم ، وبعض المآخذ عليها والخلاف بين اللغويين وترجمة الجوهري ورس سنده .

والصفاني وابن منظور . ولا يفصل كل أمر من هذه الأمور عن الآخر ، بل يخلط بينها أحيانا ، ويكررها كثيرا ويخرج من أحدها إلى الآخر . ولذلك حكمنا على هذه المقدمة بالاضطراب . يضاف إلى ذلك أنه تناول فيها كثيرا من النقود المخصص لها فصول فيما بعد .

ثم أخذ في ذكر النقود الأربعة والعشرين ، وكل منها خاص بنوع معين . ونستطيع أن نجمل هذه الأنواع في إخلاله : بمنهجه ، وله النقد ٩ ، وآثار اختصاره في ٢ - ٤ و ١٥ ، وعدم دقته في التعبير ومخالفته للغويين وإيهامه في ٤ - ٧ ، ١٣ ، ٢٤ . وسوء علاج ألفاظه ومواده في ٨ و ٩ و ١٤ ، وتقصيره وغفلته في ١١ و ١٢ و ١٧ و ٢٠ ، والتكرار والخطأ في وضع الألفاظ في ٢٠ و ٢١ ، والتصنيف في ٢٢ و ٢٣ وغير ذلك . ويخصص النقد الأول بشرح المقدمة ، والخاتمة بصيغة أفضل في حالتى التعدى واللزوم .

وكان المؤلف في أغلب الأحيان يورد قول القاموس ثم يورد من المعجمات والكتب اللغوية الأخرى ما يدعم رأيه ، ويوضح ما وقع فيه الفيروز آبادى من خطأ . والحق أن الكتاب ذخيرة غنية بالمعلومات عن القاموس المحيط وكثير غيره من المعجمات وأصحابها وخصائصها وعيوبها . ولا يعيبه غير الاضطراب الذى عرا بعض فصوله ، وتكريره الكلام فى الأمر الواحد فى أكثر من فصل .

وهذه بعض أمثلة نقده ، قال ^(١) : « (فى أول مادة شرف) الشرف محركة : الملو والمساكن العالى والمجد ، ثم قال بعد نحو خمسة وثلاثين سطرا : وشرف ككرم شرفا محركة : علا فى دين أو دنيا . . . ذكر فى المهور كشت عن الأمر وكثوت ، قال الشارح : وكان الأولى بالمصنف أن يميز ما بين المادتين الواوية والياءية ، فيذكر أولا كوا ثم كيا كافله صاحب اللسان ، ولم ينبه عليه شيخنا أصلا . . . ومن

ذلك [يريد تعريفه الدورى] قوله : التشيب : النسيب بالنساء . وقال فى نسب : نسب بالمرأة : شبب بها فى الشعر . . . المجاز : ضد الحقيقة . والحقيقة : ضد المجاز . . . (فى محج) محج كنع : تكبر . قوله كنع مخالف لما فى اللسان من أنه بمعنى كفرح ، وكتب هذه المادة بالحرمة كأنها ساقطة من الصحاح ، وليس كذلك ، بل ذكرها . . . » ولا يسير الشدياق فى جميع نقده على هذا النمط من الإيجاز ، فكثيرا ما أطال جدا .

ولم يعمّن الشدياق بنقد القاموس فى جاسوسه وحده ، بل خصه بالنقد أيضا فى مقدمة سر الليال ، وصنف نقوده عليه ، ومثل لكل منها مع الاختصار .

١٠ — تصحيح القاموس المحيط لأحمد تيمور ، وطبع هذا الكتاب عام ١٣٤٣ هـ بالمطبعة السلفية ، وكان مؤلفه يرمى إلى تصحيح بعض الأخطاء المطبعية التى وقعت فى مطبوعة بولاق سنة ١٣٠٣ هـ من القاموس . وكان دؤن هذه التصويبات على هامش نسخته ، فجمعها فى هذا الكتاب ، وضم إليها ثلاث تعليقات منشورة فى مجلتى الضياء ولفة العرب ، وردا على موضع أخذه محمد سعد الله فى القول المأثور على القاموس .

وذكر المؤلف فى المقدمة أنه اهتم بالأخطاء الكبيرة والتافهة ، لأن الناس يثقون بالمعجم وبالقاموس ثقة كبيرة . قال : « قد يقف المطالع فيما ذكرناه على بعض أغلاط ربما يراها غير جديرة بالذكر لوضوحها كإعجام مهمل أو إهمال معجم أو نقصان حرف أو زيادته . وعذرنا فى التنبيه عليها أن غالب الناظرين فى كتب اللغة يتلقون ما فيها بالقبول اعتمادا على أنها موضع العناية عند المصححين . بل كثيرا ما رأينا من بعض الطلبة تسليمهم بضعة ما رسم فى القاموس ، وتنزيله منزلة النص فى الاعتماد عليه والاحتجاج به وهو ما دعانا إلى عدم إغفال شيء مما وقفنا عليه » .

واعتمد فى تصويباته على ثمانى نسخ من القاموس — غير نسخته المدحجة فى تاج العروس — أربع منها مخطوطة تقع تواريخ نسخها بين عامى ٩٤٣ و ١٠٧٧

وأربع مطبوعة أولاها في كلكتة عام ١٢٣٢ هـ ، وثانيها في كلكتة سنة ١٢٧٠ هـ
والثالثة في بولاق سنة ١٢٧٢ والأخيرة في المطبعة الميمنية بالقاهرة سنة ١٣١٩ هـ
ووصف المؤلف كل واحدة من هذه النسخ وصفا موجزا في مقدمة

وذكر في المقدمة أيضا أنه سار على « ترتيب الكتاب [أى القاموس] سهيلا
للرجوع إلى مواضعه فيه » إلا أنه في آخر الطبع عثر على غايلتين فاستدر لهما في
آخر الكتاب .

وسار في علاج تصويباته على النظام الذى سار عليه في تصحيح لسان العرب
فهما تويمان في نهجها ، فتقدم المادة ، فالجزء ، فالصفحة ، فالسطر ، بين قوسين
كبيرين لتمييزها عن الكلام . ثم يذكر عبارة القاموس ويبين ما فيها من خطأ
، يحتم بالصواب ومصادره أو شواهد في بعض الأحيان . وهاك المنال الأول في
الكتاب ، قال : (فمن ذلك في مادة — كى أ — ج ١ ص ٢٧ س ١٠) « وقد
كثت كيا وكياة ، وكؤت وكأوا على القلب : هبه وجبت » و« سبط » (هبته)
بكسر الهماء وفتح الموحدة المشددة ، ولا معنى له هنا . والصواب (هبته) بكسر
أوله وسكون الموحدة المخففة ، وهو هاب الماضى أسند إلى ضمير المتكلم » .

وعزم اثنان من اللغويين على تأليف كتابين يتصلان بكتب النقد ، ولا ندرى
أتم لهما ذلك أم لا ، وهاك ما قيل بصدد هما :

١١ — قال القرافى فى القول المأنوس بشرح مغلط القاموس : « وإن شاء الله
وأنسا فى الأجل أكتب . . . مازاده المص على الصحاح فى المادة التى بالأسود ليعلم
أن للجوهري فيها حقا شهد ، لسكون المص لم يجعل فى هذه المادة على خصوص
ما زاده عليه علامة تعهد ، وأوضح ما عدل فيه عن عبارته وأيهما بالمعنى أقعد ،
وبكلام القوم أسعد ، وأنه على ما سكت عنه من فرائد الصحاح ، وما فيه من
مزايا النجاح ، حتى ينادى بلسان الإنصاف : حى على الفلاح » .

١٢ — قال المناوى فى شرح خطبة القاموس : « وأنت إذا تأملت وحررت

وأنصفت وجدت ما زاده على المحكم والعباب شيئا قليلا جدا ، وربما لا يبلغ عشر الكتاب ، بل لا يزيد عليها بأكثر من كراسة واحدة ، كما ستراه موضحا في هذا التعليق ، وإن فسح الله الأجل أفردته بمجموع .

(و) وعثرت من الحواشي على الأسماء الآتية :

١ — القول المأثور لعبد الباسط بن خليل الحنفى (٩٢٠ هـ) .

٢ — حاشية سعد الله بن عيسى المعروف بسعدى جلى ، وهى تقييدات كتبها فى هوامش نسخته من القاموس ، ثم جمعها ودونها فى كتاب عبد الرحمن ابن على الأمامى المتوفى سنة ٩٨٣ هـ .

٣ — كسر القاموس لعبد الله بن شرف الحنفى ملك اليمن (٩٧٣ هـ) ذكره صاحب التاج .

٤ — حاشية نور الدين على بن غانم المقدسى (١٠٠٤ هـ) دونها ولده من طرة القاموس ، وهى متوسطة الحجم .

٥ — القول المأثور بتحرير ما فى القاموس ، للعلامة محمد بن يحيى الملقب ببدر الدين القرافى المصرى سنة ١٠٠٨ هـ (فرغ من جمعها فى الحادى عشر من ذى القعدة سنة ٩٧٠) . وقد ألف هذه الحاشية استجابة لأحد الولاة جمع فيها بين تقييدات عبد الباسط البلقينى وسعدى .

وأشار فى المقدمة إلى مدى استفادته من هذه التقييدات وغيرها ، ومنهجه بإزائها فقال : « وقيدت ما فيها باللفظ على وفق أحكامه ، ذاكراما لمولانا سعدى بالعزو إليه . وما عداه فهو للسط ، لكون المعظم له والمعول فى أصل الوضع عليه . ثم أضفت بعد ذلك إليه مواضع يسيرة ، جلت الكاف علامة عليها ، وأرجو أن أضم إلى ذلك أيضا من الفوائد ما يتوجه الخواطر والنواظر إليها » . وإذن فأغلب الكلام من البلقينى ، وقايل منه من سعدى ، وشئ يسير من زيادة القرافى .

وتقتنى دار الكتب المصرية ثلاث نسخ مخطوطة من هذه الحاشية تحت أرقام

١٢ م و ١١ م و ٤٣ لغة . وأولاهما بخط المؤلف وهي في ٨٧ ورقة من المطبع الكبير
تحتوي كل ورقة منها على قريب من ٣٣ سطرا ، وكل واحد منها يشتمل على
حوالي ١٢ كلمة ، عدا التعليقات الكثيرة التي يدونها في الهامش . وتفتح النسخة
بمقدمة في صفحة واحدة ، ثم تناول أشياء متفرقة من خطبة القاموس ، فعلق عليها
بالشرح في أغلب الأحيان ، فكان يورد قول المؤلف أولا معلما عليه بالحروف
« المص » إشارة إلى المصنف ثم يعلق عليه .

ودأب صاحب الحاشية على التقاط مواضع معينة من القاموس والتعليق عليها ،
لا تناول كل عبارة فيه ، وتنقسم التعليقات إلى نوعين كبيرين :
(أ) تعليقات توضح وتزيد معلومات أخرى على ما في القاموس .
(ب) وتعليقات ناقدة .

ونستطيع أن نجد أقساما تحت كل واحد من النوعين السابقين .
فالزيادات نجد منها ما يزيد صيفا مثل قوله : « المص : وتدبر الأمر : قدره يقدره .
اتهي وقدر على عياله قدر قدر عليه رزقه قدر » وقوله : « المص : والأكبران أبو بكر
هو عمر رضي الله عنهما ، انتهى . الكبرى تأنيث الأكبر والجمع الكبير وجمع الأكبر
الأكابر والأكبرون ولا يقال كبر لأن هذه البنية خاصة بالصفة مثل أحمر وأسود ،
وأنت لا تصف بأكبر كما تصف بأحمر ، فلا تقول رجل أكبر حتى تصله بمن » .
وزاد معاني في بعض المواضع مثل قوله : « المص : وتدا بكثوا : أزدحموا
وتدافعوا . انتهى . ومنه تداكأت عليه الديون أي تراكت » وقوله : « المص :
« العصر مثلثة : الدهر ، وأعصرت المرأة : بلغت شبابها وأدركت أو دخلت
في الحيض وراحت العشرين أو ولدت أو حبست في البيت ساعة طمئت كقصرت
في الكل وهي معصرا انتهى . الجوهرى : ويقال هي التي قاربت الحيض لأن
الإعصار في الجارية كالمرأهة في الغلام . سمعته من أبي الفوث الأعرابي » وهذا
« المصنف من الزيادة قليل .

وزاد تفسيرات وتوجيهات نحوية ولغوية وصرفية ، مثل قوله : « المص : سبأ كجبل . انتهى الزمخشري . فمن منع جعله اسما للقبيلة ومن صرف جعله اسما للحى أو للأب الأكبر . وقرئ بسكون الباء كمذل ، وسبأ بالالف . ومنه ذهبوا أيدي سبأ » وقوله : « المص : المعاز ككتاب والمعزى ويمد : خلاف الضأن من الغنم [انتهى] سيبويه . وهو ممنون مصروف لأن ألفه للإلحاق بدرهم لا للتأنيث ، لأن الألف الملحقه تجرى مجرى ما هو من نفس الكلمة لتصغيره على معيز كما قالوا أربط في أرطى ، فكسروا ما بعد ياء التصغير كما في دريهم ، ولو كانت للتأنيث لم تقلب الألف ياء كما لم تقلب في حبيلى تصغير حبل . الفراء : المعزى مؤنثة وبعضهم يذكرونها . أبو عبيد : الذفرى بعضهم ينونها وبعضهم لا ينون ، والمعزى كلهم ينونها في النكرة » . وهذا النوع من الزيادة كثير جدا بل أكثر الأنواع .

وزاد بعض الشواهد : قرآنا وحديثا وشعرا مثل قوله : « المص : وعبر السبيل شقها انتهى ومنه . « إلا عابري سبيل » أى مارين » وقوله : « المص : والعبرى : ضرب من البسط . انتهى . ومنه الحديث كان يسجد على عباقرى ، أى بسط منقوشة ذات ألوان أو طنافس ثخان ، وقرأ بعضهم « وعبقارى حسان » وقوله « المص : وقصيرة : محبوسة لا تترك أن تخرج انتهى . قال كثير :

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَيْتِ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَى وَلَمْ تَشْعُرِي بِذَلِكَ الْقَصَائِرِ

عَنَيْتُ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أُرِدْ قِصَارَ النِّسَاءِ شَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَّارِ »

وهذه الزيادات كثيرة أيضا وخاصة القرآنى منها والحديثى .

وزاد فى التفسيرات ما يوضحها مثل قوله : « المص : والفلتان : طائر يصيد القردة . انتهى أبو حاتم . وهو الزمج ويقال له العجز ، وهو يضرب إلى الصفرة وربما أخذ السخلة والصغيرة » وقوله : « المص : القنطرة : الجسر وما ارتفع من البنيان وقنطرة إربل . انتهى . قوله : وقنطرة إربل ، الزمخشري : بين حصن منصور وكيسوم من بلاد مضر نهر عظيم لا يخاض لأن قراره رمل سيال عليه قنطرة هى طاق واحد من جانبها مبتدا خطوة من حجر طول كل واحد عشرة أذرع فى ارتفاع خمسة » .

وزاد قصصا وخرافات تتعلق بالمادة مثل قوله : « المص : الحداة كعنية : طائر [انتهى] حكى أنها أنت بفرخ فجده زوجها وأنكر الوطاء ، وكانت بعد ذلك تصيح عند الوطاء ليشهد عليها به مخافة الإنكار » . وقوله : « المص : والخرنوب وقد يفتح شجرة برية انتهى . روى أن سليمان لما بنى بيت المقدس كان ينبت في محرابه كل يوم شجرة فيسألها عن اسمها ومنافعها ، فسال ذات يوم عنها فقالت : أنا الخرنوب فعلم دنو أجله وخراب بيت المقدس » .

ومن زياداته ضبط بعض الألفاظ المشككة التي أهمها المؤلف مثل قوله : « المص : موقران بالضم رجل . [انتهى] أنى مع شد الرائ كرماني كما هو بالقلم في الصحاح » وهذا النوع نادر جدا .

ومن الممكن أن نضع في زياداته إشارته إلى المواد التي زادها صاحب القاموس على الصحاح دون أن ينبه على ذلك بكتابتها بالحرمة . كما فعل في قهقرات وقرانق . قال في الأولى : « مولانا سعدى : المص : القهقرات : العظام الكرام » هذه المادة من الزيادات وحقها أن تذكر في (ق ه ر) لأن القاف تكررت .

أما النقد فيقوم القسط الأكبر منه على تحيز صاحب القاموس على الجوهرى وأمثلته كثيرة منها قوله : « مولانا سعدى : قال المص : الحفيسا كسميدع : القصير اللثيم الخلقة وورم أبو نصر في إirاده في ح ف س ، انتهى . ذكر المؤلف الحفيسا في ح ف س تابعا له غير منبه عليه وفسر بالغليظ والضمخ » وقوله : « المص : وحده : مضدر لا يبنى ولا يجمع ونصبه على الحال عند البصريين وأخطأ الجوهرى . انتهى . قوله : أخطأ الجوهرى ، بل أصاب ، وعليه الزمخشري وغيره من علماء التفسير ، وبه صرح الرضى وأحاله على أبي على ، صرح به الزمخشري في قوله تعالى : « وإذا ذكرت ربك في القرآن وحده » من سورة بني إسرائيل » .

ونقده بإحالة إلى مواد وصيغ لم يذكرها مثل قوله : « قال المص : حفاء كمنعه : حفاء ورمى به الأرض . انتهى . الحفيتا بالثناة الفوقية أحال المؤلف في التاء على ذكره

هنا وكأنه نسي « ، وقوله : « المص : الخفيتا في الممز . انتهى . لم يذكره المؤلف ثم وكأنه نسيه . الجوهرى : الأصمى : الخفيتا مهموز غير ممدود » .

وقدده بأمور أخرى كثيرة لكنها لا تصل في الكثرة إلى درجة المأخذين السابقين ، وأهمها التصحيف مثل قوله : « قال المص : ويد مكنية من العمل انتهى . كذا هو بخطه ، مكنية بالتحية وإنما هو مكنبة بالنون والوحدة أى صلبة من العمل » والخطأ مثل قوله : « قال المص : جفا الباب : أغلقه كأجفاه . انتهى . الجوهرى : ولا تقل أجفاتها ، وأما الذى فى الحديث « فأجفئو قدورهم فلفة مجهولة » والخلط بين المصدر واسم المرة مثل قوله : « قال المص : جاء مجيئا وجيئة : أتى ، وأجأته : جئت به وإليه . انتهى . الجوهرى : وهو من بناء المرة الواحدة لأنه وضع موضع المصدر مثل الرجفة والرحمة والاسم الجيئة بكسر الجيم . . . » والفاط فى عبارة التفسير مثل قوله : « قال المص : المحشأ كمنبر ومحراب : كساء غليظ أو أبيض صغير يتزر به انتهى . كذا هو فى الأصل : يتزر بالتشديد ، وصوابه كما يأتى فى الرأى يؤتزر لأن فاء همزة وهى لا تدغم فى تاء الافتعال » . والتناقض مثل قوله : « المص : والعزى : صنم أو سمرة عبدتها غطفان ، أول من أخذها ظالم بن أسعد فوق ذات عرق إلى البستان بتسعة أميال ، بنى عليها بيتا وسماه بسال ، وكانوا يسمعون فيها الصوت فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فهدم البيت وأحرق السمرة . انتهى . تتبع المؤلف فى ذلك الجوهرى هنا وخالف ذلك فى ب س س » .

ويحس المرء أن البلقينى — وهو عماد القرافى — كان يعتمد على الصحاح اعتماد كبيرا ، وتعليقاته لها قيمتها فى إبانة حقيقة موقف الفيروز آبادى من الجوهرى خاصة ثم فى بعض الزيادات والإيضاحات التى أتى بها ، وعلى هاتين المسألتين تقوم أهمية كتاب القرافى أيضا . أما كتاب سعدى فيبدو من المقتبسات أنه لم يكن كبير الخطر ، ويخيل إلى أن القرافى دون كتابه فى أوقات متباعدة ، وأنه كلما عثر على شيء قتيده دون كبير مراعاة لموضع التعليق ، ومن هنا اضطرب كثيرا بالرغم من تقسيم كتابه إلى أبواب وفصول تقليدا للقاموس .

٦ — القول المأثور المناوي (١٠٣١ هـ) وصل فيها إلى حرف السين^(١)

وقيل الذال^(٢)

٧ — حاشية أبي العباس أحمد بن عبد العزيز الفلالي ، قال صاحب التاج: ^(٣)

« شرحه شرحا حسنا ، رقى به بين المحققين المقام الأسنى ، وقد حدثنا عنه بعض شيوخنا » .

٨ — إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على إضاءة القاموس لأبي عبد الله

محمد بن الطيب بن محمد الفاسي المتوفى عام ١١٧٠ هـ . وكان هذا الإمام يزى في كتابه إلى هدفين : أولهما الرد على نقود صاحب القاموس للصحاح ، والثاني شرح غوامضه واصطلاحاته . وكان الناس في أشد الحاجة في عهده إلى من يقوم لهم بتحقيق هذين الهدفين ، وقد التمسوا منه مرارا ذلك التأليف . قال في مقدمته موضحا الظروف التي ألّف فيها : « وفي أثناء القراءة والإقراء ، والاستقصاء للمصنفات والاستقراء ، رأيت المجد الشيرازي يكثر في قاموسه من الاعتراضات على الصحاح ، ويجعل أهم أغراضه وأتم أعراضه الإلحاف في ذلك والإلحاح ، ويتابع في الرد ويأتي بالتنديد الذي لا يحمله سد ورأيت بعض المدعين يقلدونه في كلامه ويعتقدون لقصورهم تصويب اعتراضه عليه وملامه . مع أن كتاب الصحاح أجمع أئمة اللغة أنه بمنزلة صحيح البخاري بالنسبة إلى باقي الصحاح دون غيره لجمعه اللغات الصحاح . فلما رأيته أبكر التنديد عليه وبالغ في عزو الأوهام إليه انتصرت لأبي نصر ، وعارضت اعتراضاته بالفتح والنصر ، وجعلت أرد ما يورده مشروحا في شرحي لمصنفات اللغة وأتعبه في الدرس أكل التعقيب وأبلغه . وملأت من أوهامه الزائدة بشرحي كفاية التحفظ ونظم النصيح وأبدت في غيرها ما تقر به عين اللغوي النصيح .

« فلما وقع على ذلك أشياخنا الأساتذة وأصحابنا الجهابذة تآقت نفوسهم إلى جمع ذلك في تعاليق مستقل بإيضاح ما هنالك فأخذوا يلحون على ويتوسلون في ذلك إليّ وأنا أعتذر من الخوض في البحر وأقول ما لبحر البحر أو البحر . حتى غبت مرة عن

الأوطان لقضاء بعض الأوطار، وأبقيت قلوب الأحباب مامنهم إلا ما كاد يطير أوطار.
فورد على في جملة كتب منهم كتاب من صاحبنا الأديب البارع المحصل الصوفي
السيد الشريف أبي محمد عبد المجيد بن علي الصوفي . . يتضمن السؤال عن مسائل
كثيرة . . من جملتها استنجاز وعد شرح غوامض القاموس والكشف عما تضمنه
اصطلاحه من الناموس . . قال : « فإذا حقق لنا سيدنا بارك الله فيه تلك المسائل . .
فلينجز لنا وعده الصادق دون إهمال . . . بأن يؤلف لنا الكتاب الذي كنا
سألناه منه نحن وجميع من شملته هذه الحضرة الفاسية من أعيان الأفاضل المرات
ذوات العدد في اصطلاحات القاموس التي لم يصرح بها في خطبته ويبين لنا سيدنا
ما استقرأ من عاداته وينبهننا على المواضع المنتقدة فيه وهل اعتراضاته على الجوهري
صحيحة أم لا وعلام يتشكل هو والجوهري في ضبط وسط الكلمة . والحاصل
أنا وجميع أهل العلم في غاية الحاجة إلى هذا التأليف ... »

فاستخرت الله تعالى وجددت النظر فيما فيه بحث المجد ونظر . ووقفت أثناء
مطالعة على أغلاط له واضحة وأوهام ارتكبتها مخالفا للجماء الفقير فاضحة ، وتقصيرات
أوجبها ادعاء الإحاطة بالأسماء . فجمعت ذلك أبدع جمع ، وأودعته من التحقيقات
ما تقر بتقريره العين ويصنف إلى صوغه السمع .

ولم تتعرض المقدمة للمنهج الذي سار عليه الكتاب ، واكتفت بالإشارة إلى أنه
اتبع ترتيب القاموس ، وتناول أكثر مواد بخلاف كتاب القرافي الذي كان
يلتقط منها ، ولذلك تضخم حجمه ، فهو يقع في نسخة دار الكتب في ثلاثة مجلدات
ضخام ، أولها ٣٢٩ ورقة من الحجم الكبير الذي تحتوى الصفحة منه على قريب
من ٢٨ سطرا ، والسطر على حوالي ١٤ كلمة ؛ وثانيها ٥٣١ ورقة من الحجم الصغير
الذي تشمل الصفحة منه زهاء ٣٥ سطرا والسطر منها ١١ كلمة تقريبا ؛ وثالثها ٤٤٥
من حجم المجلد الثاني على وجه التقريب ، ورقم هذه النسخة في الدار ٥٠٠ لغة .

وصدر ابن الطيب كتابه بمقدمة طويلة استهلته بتصدير مفتتح بحمد الله وصلاة

طويابين ، ترد فيهما أسماء كثير من المعاجم اللغوية تلاعبا منه بألفاظها كما فعل من بعده تلميذه صاحب التاج . ثم ذكر أن علم اللغة مفتاح العلوم كلها وأنه ينبغ فيه — كالفيروزآبادي — وفصل الكلام عن ظروف تأليف كتابه التي نقلناها آنفا وختمها بأنه يدونه في أثناء أسفاره فليست المراجع بين يديه وإنما يعتمد على حفظه ، وأنه ألفه في زمن اندثر فيه العلم وضاع الفضل ، مثل قول الفيروزآبادي الذي رأيناه وأخيرا يختم بالدعاء .

وقبلى التصدير بمقدمات خمس شبيهة بمقاصد التاج . وأولها في حد اللغة ، أورد فيها أقوال اللغويين والأصوليين وبيّن أن مآل الأقوال جميعها واحد . والمقدمة الثانية في تصريف اللغة ، وتناول فيها وزن كلمة « لغة » وأمثالها وما حدث فيها من إعلال أو إبدال ، وما إلى ذلك . وخصص المقدمة الثالثة للاختلافات الكثيرة في توقيفية اللغة واصطلاحيتها ، وأطال فيها بما لا يخرج عما في مزهر السيوطي ، واختصره السيد مرتضى الزبيدي . وكانت الرابعة لأول من تكلم بالعربية وعرب الشمال وعرب الجنوب مع اختصار شديد أكثر مما نراه في التاج . وذكر في المقدمة الخامسة ترجمة مؤلف القاموس تناول فيها نسيه وتعليمه ورحلاته وصلاته بالملوك ومصنفاته وحببه الغريب ونادرته في غريب الإمام علي بن أبي طالب ، وقله أخذ هذه المقدمة كلها مع الاختصار صاحب تاج العروس .

ثم شرح مقدمة القاموس ونهج في هذا الشرح على تفسير المفردات تفسيراً لغوياً ونحوياً ، وإبانة المعاني والصيغ التي تركها المؤلف من موادها المتصلة بهذه المفردات وذكر بعض الأمور الدينية وغيرها المتصلة بها ، وخلافات الشراح السابقين عليه في هذه الألفاظ ورواياتها . وأقام شرحه على كتابي الحب بن الشحنة والبدر القرافي . فكان يتتبع أقوالهما في المواضع المختلفة ويأتي بها وقد يعاق عليها وخاصة أقوال البدر . ورجع إلى غيرها مثل الشيخ أبي صدى عيسى بن عبد الرحمن وابن عبد الرحيم . ولكنهم لا يظهرون في المقدمة ظهور السابقين الذين يتردد ذكرها كثيرا جدا .

وحين انتهى من شرح المقدمة أورد ملخصا لها . ثم أشار إلى أن فيها مباحث وفوائد وأخذ يعددها وكان أولها تعليقا على تكرير المصنف مدحه لكتابه ونفسه المدح البالغ تصريحاً وتعريضا وكراهية ذلك . وذكر في البحث الثاني المواطن التي لا يكره فيها مدح المرء نفسه والاعتناء بها . ويعلق البحث الثالث على قول المصنف أنه اختصر كتابه من عدة كتب فيرى ابن الطيب أن القاموس يشتمل على أهم الأغراض التي تُؤانف الكتب لها ، وهذه الأغراض ثمانية وهي الابتكار وجمع المتفرق وإكمال النقص وتفصيل المجل وتهديب المسهب وترتيب المختلط وتعيين المبهم وإبانة الخطأ . ويعلق الرابع على سؤاله الله الثواب ، والخامس على التواضع الظاهري في دعائه ، والسادس على طلبه من القراء إصلاح الخطأ . فحين طرق ذلك واستحسن عدم التعرض لعبارة المؤلف الأصلية وإصلاح الخطأ بكتابة الحواشي المفردة . واستشنع في البحث السابع تمثله بنسيان آدم عليه السلام . واستحسن في البحث الثامن عبارته المرسلّة الأخيرة . وذكر في التاسع تأليفه الكتاب في أثناء سفره فلم يمكنه الاستقصاء والاستيعاب . وقسم في العاشر العلوم إلى نقلية محضة وعقلية محضة ومركبة منهما وشروط كل واحدة منها . ووضع اللغة في العلوم النقلية التي تعتمد على الرواية ، وانتقل من ذلك إلى باب طرق رواية القاموس .

أما الكتاب نفسه فيقوم على أمرين : الإضافة والنقد ، وأعني بالإضافة ما يضيفه الكاتب لشرح عبارة القاموس أو زيادة على ما فيه من صيغ ومواد وأحكام وغيرها . وتمثل هذه الإضافة في عدة أمور نجملها في التصنيف التالي :

١ — إضافات تبين المراجع التي استقى منها القاموس أقواله ، أو بالأدق التي استقى منها مرجعا القاموس الحكم والعباب . قال ابن الطيب قوله : « أتاة كحمة » ، يعني بالفوقية ، أورده ابن بري في الحواشي وقال : جاء منه أتاة اسم امرأة من بكر بن وائل وهي أم قيس بن ضرار قاتل المقدام . والذي في القاموس « أتاة كحمة : امرأة من بكر بن وائل أم قيس بن ضرار وجبل » فنلاحظ أن ابن الطيب أورد في أول

كلامه كلمتين من عبارة صاحب القاموس ليعلق على العبارة كلها . وكذا دأب في كتابه كله ثم أبان إعجام الكلمة ومرجعها وهو حواشي ابن بري وذكر عبارة هذا المرجع .

٢ — إضافات تذكر الروايات الأخرى في التفسير أو الخلافات التي أتى بها اللغويون أو ما شابه ذلك . قال ابن الطيب : « قوله : الأشاء .. الخ ما ذكره من أنه بالفتح كسحاب هو الذي صدر به القاضي عياض في المشرق وأبو علي القالي في الممدود والجوهري والصفاني وغيرهم من أئمة اللغة والغريب . وهو ظاهر كلام ابن سيده وابن الأثير والهروي وغيرهم . ووقع في شرح الشفا أنه بالكسر ، وجرى على ذلك شيخ شيوخنا العلامة الخفاجي تبعا لابن التلمساني وغيره . وما إخاله إلا وهما فإن الرواية المضبوطة في حديث الأشاءتين أنه تشنية أشاءة بفتح الهمة فلا يعتمد بغير الفتح ، وإن اغتر بما في شرح الشفا كثير من القاصرين . قوله : صغار النخل ، به فسرهم أكثر أئمة اللغة والغريب . وقيل : الأشاء : النخل عامة كما نقله ابن سيده في المحكم . وهذا النوع من الإضافات كثير بل هو من أكثر الأنواع ظهورا في الحاشية .

٣ — إضافات توضح التفسيرات والأقوال الواردة في القاموس . قال ابن الطيب : « قوله سادنا أي خاديا كما سيأتي . والضم هو سواع المذكور في القرآن كما قاله أبو نعيم وغيره . قوله : إذ أقبل ثعلبان أي بالفتح تشنية ثعلب على ما أورده المصنف وغيره . ومر أن الذي صوبه الحفاظ الأثبات كالشرف الدمياطي وابن ناصر وغير واحد هو الضم ، وأنه مفرد ، وهو الذي اختاره الزمخشري وجمهور اللغويين أو كلهم فلا اعتداد بغيره : قوله : « تسماه » ، أي علاه وارتفعا فوقه ، مأخوذ من سنام البعير وهو ذروته ، وسنام كل شيء : أعلاه ، كما سيأتي . قوله : ولحق بالنبي صلى الله عليه وسلم ، أي عام الفتح كما في الدلائل وغيره ، قوله : راشد بن عبد ربه هو الذي في طبقات ابن سعد وإياه تبع المصنف ، وقال ابن أبي حاتم : سماه راشد بن عبد الله ، وفيه أقوال أخر مرت الإشارة إلى بعضها . وعبارة القاموس : « كان

غاي بن عبد العزى سادنا لصنم لبني سليم فبينما هو عنده إذ أقبل ثعلبان يشتدان حتى تسناه فبالا عليه فقال البيت ثم قال : يا معشر سليم لا والله لا يضر ولا ينفع ولا يعطى ولا يمنع ، فكسره ولحق بالنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما اسمك ، فقال : غاي بن عبد العزى ، فقال : بل أنت راشد بن عبد ربه ، « ، فالكاتب شرح سادنا وتسناه ووضح موعدا لحاقه بالنبي (ص) ، وأتى بالروايات الأخرى في « ثعلبان » وتسمية النبي له . وهذه الأنواع الثلاثة السابقة من أكثر أنواع الإضافة وأبرزها .

٤ — إضافة الشواهد . قال ابن الطيب : « قوله وهي بهاء ، أى أثناء ثلبة بهاء والتأنيث بناء على أنه يستعمل مشتركا بين الذكور الإناث . وهو الذى جزم به المصنف للجوهري ، فقد قال فى الصحاح والاشتراك صريح أيضا فى كلام ابن فارس فى الجمل وغيره . وبعضهم خص الثلب بالذكر دون الإناث ، وقال إنه لا يطلق عليهن ، وبه جزم شراح الشفا وغيرهم قالوا ولذلك قابله النبي صلى الله عليه وسلم بالناب فى كتابه الذى كتبه لأقبيال حضرموت . وهو ظاهر كلام الزمخشري فى الفائق وابن الأثير فى النهاية والمروى فى غريبه وغير واحد قوله : وككتف المنثلم من الرماح . أنشد عليها الجوهري قول أبى العيال الهذلى * ومطارد من الخطى لا عار ولا ثلب . . . * قوله : ثلبوت الخ هو الصواب كما فى مصنفات أسماء الموضع ودواوين اللغة وشرح المعاني ، فلا اعتداد بضبط ألفاظهم له فى ش المعاني له ، بسكون اللام . فإن الرواة قاطبة إنما رووا بيت لبيد :

بأحزة الثلبوت يربأ فوقها قفر المراقب خوفها آراها

قلت : الأحزة جمع حزيز وهو الغليظ من الأرض . والآرام : العلامات . . . « وكثيرا ما كان يشرح الأبيات التى يستشهد بها . ومن الواضح أن « المص » يريد بها « المصنف » و « أيضا » يريد بها « أيضا » و « ش » يريد بها شرح . أما الأمثال فكان يوردها غالبا فيما يستدركه على المادة فى ختامها .

ويتصل بهذه الشواهد استعارته كثيرا من سجعات الأساس وإيرادها فى كتابه .

قال مثلاً في « أشأ »: « وفي الأساس تقول : العرب ليس الإبل كالشاء ولا العيدان كالأشاء » وقال في « ألأ »: « ومن سجمات الأساس المشهورة : طعم الألاء أحلى من المن ، وهو أمرٌ من الألاء عند المن ، أراد بالألاء الأول جمع إلى كرضى وهي النعمة وفيه لغات تأتي ، وبالثاني شجر مر وأحدثه ألاءة قال الشاعر :

* نخر على الألاءة لم يوسد *
أي وقع على هذه الشجرة حين طعن

٥ — إضافات لبيان اختلاف نسخ القاموس . قال مثلاً في « ثعلب »: « قوله : وابن عباد ... (إلى قوله) صحابي . كله ثابت في النسخة الطبلاوية وساقط في غيرها من الأصول إلا أنه عندنا في أصولنا المغربية ثابت كله ورأيت في كثير من الأصول الشرقية والله أعلم » . وقال : « الشهدانج ... وجوده هنا هو الذي في غالب النسخ والكلمتان بعده في بعض النسخ بعد الشطرانج ... » .

٦ — إضافات لزيادة التعريف بمن يذكرهم من الأعلام . قال في « ضمضم » « قوله : وأبى الحارث وابن اقتادة الخ قلت إنما هما ضمضم بغير ألف (ولام) ففيه ما اعترض به المض على الجوهرى في سلع ثم لم يذكرهما الحافظ أبو عمر بن عبد البر والخلاف فيهما مشهور ذكره السهيلي وغيره . وبقى أبو ضمضم الذي ذكره ابن عبد البر في الصحابة » . وفي « طعم » : « وقوله : وطعمة بن أيرق^(١) الخ . قلت : له ذكر في قوله تعالى : (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيماً . .) » .

٧ — إضافات لإيضاح الضبط والإعجام ، وقد مر بنا في الأمثلة السابقة أمثلتها وهاك مثلاً آخر قال فيه : « والحداد : معالجه . الخ . قلت هو بالفتح وشد الدال لأنه من الأوصاف الدالة على الصنائع والحرف ، والمعالج الصانع الذي يعالج ما يصطنعه من الحرف » .

أما النقد فأخطر من الإضافة وأكثر عند ابن الطيب ، ويتمثل في الأنواع التالية :

(١) في الطبوعة : أشرف .

خروج المؤلف على نهجه مثل قوله في ثعلب : « وقوله : وهي ثعلبة . الخ . هو مما استدر كوه عليه في الاصطلاح وكان مقتضاه أن يقول وهي بهاء على قاعدته إلا أن يقال ذكره بلفظه لطول الكلام بينه وبين مذكره أو لحكاية الخلاف .

وندخل في إخلاله بمنهجه غموض ضبطه وقصوره ، ومثاله قول ابن الطيب في « أبا » : « قوله : الأباء كعباءة : القصبة . الخ . أقول : عبارة المصنف على ما فيها من الإيجاز الجائز عن حد الإلغاز ، فيها أمور : منها وزنه « بالعباءة » وهو إلى الآن لم يتقرر ضبطه ولا هو مشهور شهرة تقطع النزاع . ثم إنه لما ذكره في ترجمته ، أهمله بغير ضبط وكأنه اعتمد على ما قرره في اصطلاحه من أن الألفاظ العارية عن الضبط تكون مفتوحة . وهذا الاصطلاح شرطه بالشهرة الرافعة للنزاع وقد يدعى في هذا أنه ليس منها مع أنه ضبط ما هو أشهر منه وأكثر دورا على الألسنة ، ولو ضبط بقوله : كسحابة كما فعل في الأشياء لكان أولى أو ضبطه كالجوهري بالفتح لكان أنص على المراد وأبعد عن الإيراد » ، وقوله : « والشرجة : بلد بساحل اليمن .. الخ . إطلاقه يقتضى الفتح و ضبطها العارفون بالتحريك ، منها زين الدين أحمد بن أحمد ابن عبد اللطيف الشرجي من شيوخ الحافظ عبد الرحمن الربيع اليمنى أخذ عنه جميع مؤلفاته ؛ ذكره جار الله بن عبد العزيز بن فهد في معجم شيوخه .

ونقد كتابته المواد غير المذكورة في الصحاح بالخبر الأحمر بقوله عن « أئمة » المعروف عند علماء الصرف أن هذه الهمزة الأولى أبدلت من الهاء لأنه كثير في كلامهم كالمردة والمدره ونحو ذلك ، فلا تكون أصلا ولا تستدر ك لو كان الجوهري قصد الجمع ، وقد مر أنه غير قاصد لذلك ولا متوجه إليه ؟ وإنما توجه لجمع ما صح عنده وليس هذا منه ، وقل من ذكر هذه اللفظة من أئمة اللغة استقلالاً (أى منفردة) ومن ذكرها نبه على أنها من الإبدال . وبعضهم قال : إنها لثغة لا أصل . وهذا النقد موجه للتحمير أصلا لا لتحمير مادة بعينها مذكورة في الصحاح ، فالتحمير لا فائدة منه ما دام قصد المؤلفين مختلفا غير متحد . وإنه لنقد يهدم الغرض الذي حمر له الفيروز آبادي زياداته ويجعل التحمير أمرا تافها وتكثر باطلا .

وبخلاف ما سبق نقد ابن الطيب صاحب القاموس في ادعائه الإحاطة أى في ميدانه وبين أنه أغفل كثيرا من الصيغ والمعاني والأقوال . وسار على الطريقة التي أخذها منه تليذه مرتضى الزبيدي بعد ، و . إلحاق كل مادة بما يستدرك عليها مما أهواه المصنف . قال ابن الطيب في آخر مادة « حلب » مثلا : « تنمة : بقی علی المصنف في هذه المادة من ضروريات الألفاظ اللغوية التي يحتاج إليها وربما يتوقف الناظر في العربية عليها ألفاظ مذكورة في مصنفات اللغة . منها الخالبان ، وهما عرقان مكتنفان السرة ، ذكره الجوهري في الصحاح ، وابن سيده في المحكم ، والفارابي في ديوان الأدب وغيرهم ، وأعرض المصنف عن ذكره قصورا . ومنها الحلب وحب الحلب ، ذكره الجوهري وابن فارس وغيرهما . ووقع فيه كلام كثير في الفصح وشروحه وأغفله مع شدة تتبعه للصحاح ودعواه الإحاطة بالنفي مجموع من مصنفات اللغة ، مع دعواه جمع ما في الصحاح المشاهير والزيادة عليه . وفي الصحاح قال الجوهري : حب الحلب بالفتح دواء من الأفاويه ، وقال ابن خالويه : هو ضرب من الطيب ، وقال ابن الدهان : هو حب الخروع على ما قيل ، وقال الأستاذ أبو بكر بن " : حب الحلب هو شجر له حب كحب الریحان ، وقال أبو عبيد البكري : هو الأراك وهو الحلب ، وقيل : الحلب ثم شجر اليسر الذي تقول له العرب الأمر بالله : لا بالياء . وقال ابن درستويه : الحلب أصله مصدر من قولك : حلب يحلب محلبا ، كما يقال : ذهب يذهب مذهبا ، فأضيف الحب الذي يفعل به هذا الفعل إلى مصدره فقيل : حب الحلب وشجرة الحلب أى شجرة الحلب وحب الحلب ، ففتحت الميم في المصدر وإنما تكسر الميمات في المصدر إذا كانت أوائل الأدوات المنقولة المستعملة كالمنجل والمرجل والمثقب ، ولذلك لم يجز الكسر في الحلب من قوله حب الحلب وقال ابن دريد في الجمهرة : الحلب : الحب الذي يطيب به . فجعل الحب هو الحلب فيكون على قوله من باب حب الوريد ، قال يعقوب في إصلاحه : ولا تقل المحلب بكسر الميم إنما الحلب الإناء الذي يحلب فيه . وقال ابن درستويه : المحلية بفتح الميم : ضرب من الطيب

يتخذ من حب الحلب ، وفي المصباح : الحلب بفتح الميم شيء يجعل حبه في العطر وفي مختصر العين : الحلب شجر . وقد ذكره ابن الكتيبي فيما لا يسع الطيب جهاه والشيخ داود الأنطاكي في تذكرته وغيرها وأطالوا في منفعه ، وما في أجزائه كلها يعد ذكره هنا من الفضول وإن أوسعت الكلام فيها في ش نظم الفصيح والله أعلم ، ومنها جملة من الأمثال تتعلق بهذه المادة منها المثل المشهور المذكور في الصحاح ومجمع الأمثال وغيرها .. « ولم يكن ابن الطيب يضع ما أغفله المصنف في المستدرک أخيراً حَبُّ بل كان يثبه بين الصيغ في أنحاء المادة أيضا .

وقد عد ابن الطيب هنا الأمور الطبية من فضول القول ، وكثيرا ما كان يذكرها في استدراكاته في آخر المواد خاصة^(١) .

ونقده إلى جانب إهماله بعض الصيغ والمعاني بالقصور في التفسير والخطأ فيه والغموض أيضا ، قال مثلاً : « قوله : والكأباء : الحزن . فظاهره أن الكأباء مصدر دال على الحدث كالعلياء . والذي في الصحاح وغيره هو أن الكأباء صفة للأشئ ، يقال امرأة كأبة ومكثبة وكأباء : أى شديدة الحزن وهو الظاهر والله أعلم » ، وقال « قوله : وسهم صغير .. الخ ، ظاهره أن المكتب يطلق بمعنى السهم الصغير لأنه في تعداد معانيه . والمعروف أن السهم إنما هو الكتاب كرمان .. » وقال : « قوله : وأبو طحمة [عدى بن حارثة] الخ . قلت : اسمه جارية وله ابن اسمه هريم كان شجاعا بينا ، حضر مع المهلب في قتل الأزارقة ، ومع عدى بن أرطاة في قتال يزيد ابن المهلب ، وأخباره واسعة في معارف ابن قتيبة » .

ونقد الزيادات التي أتى بها بأنها مشكوك فيها ، قال الفيروز آبادي إن أجاً لطيٍّ ولمزينة . فقال ابن الطيب : « زاد مزينة على طيٍّ وهذا أيضا من الغرائب المحتاجة إلى نقل ، فإن الذي عليه أئمة اللسان أن أجاً جبل لطيٍّ فقط ، بل قال علامة الأنساب ابن الكلبي ووافقه الزيري وغيره أن أجاً خاص بيني نبهان من

(١) انظر مادة تقب أيضا .

طبي وأن سلمى لسائر طبي ، ونقله في التكملة عن ابن الكلبي وحده ، ونقله غيره
عن الزيرى وابن قتيبة . وقال ابن الطيب أيضا تعليقا على قوله : « الأثر : فرند
السيف ويكسر » : « قوله ويكسر صريح في أنه يقال إثر السيف بالكسر ولا قائل
به من أئمة اللغة وأهل العربية فهو سهو ظاهر » .

ونقده في مواضع متعددة بخلاطه الحقيقة بالمجاز والاصطلاحات ، قال معلقا على
شرحه التشويب بالاستصراخ : « الظاهر أن هذه المعاني كلها مجازات ليست من
اللغة في شيء وإنما هي حقائق شرعية كالصلاة ونحوها . فذكرها في الدواوين لا بد
له من ضرب من المجاز كما أشار إليه ابن الأثير وغيره ، والمصنف من عادته تخطيط
الحقائق بالمجازات مطلقا سواء كانت لغوية أو شرعية أو عرفية في أى عرف كانت
من أعراف أهل الاصطلاحات حتى الطبية الخارجة عن قانون الاصطلاحات العربية
وهذا من أعظم ما عيب به قاموسه .. وأكثر العامل من التعرض له والإشارة إليه » .
وأخذ عليه الكاتب الخطأ في بعض المواد للخلاف في أصالة الحروف وزيادتها
وفي الهمز والاعتلال . ونرى أمثلة ذلك في معظم باب الهمزة ، وفي كثير من مواد
باب الميم الرباعية .

وأخذ عليه أيضا التناقض في المواضع المختلفة فهو يحكم على المادة في باب حروف
العة بأنها معتلة ، وبوردها في باب الهمزة تبعا للجوهري بدون تنبيه . ومعظم أمثلة
هذا التناقض بين بابي الهمزة والمعتل .

وكان في كل هذه المآخذ يتعرض لموقفه من الجوهري إذ تهجم عليه ورد عليه
وأورد أقوال غيره من اللغويين التي تؤيد الجوهري . ولكنه مع ذلك كان عادلا
يؤيد قول الجوهري حين يتبين صوابه أو وضوحه كما في مادة جد ويوافق
الفيروزآبادي عند إحقاقه كما نرى في مادة « بآبا » مثلا .

وقد أخذ عليه أمور صغيرة أخرى مثل التصحيف والخطأ في القول مثل إطلاق
الجمع على اسم الجمع وبعض إخلاله بمنهجه وحذف الفوائد النحوية والصرفية التي أوردها

الجوهري . ولكن كل ذلك قليل لا أهمية له ما عدا النقد الأخير الذي تطلبه منهجه الذي يقتضى الاختصار والتخفيف . وقد أطال المؤلف فى القسط الأول من كتابه فاستنفد جهده فأسرع فى القسط الأخير فبدأ الكتاب غير متناسق . فالحروف الأولى حتى الذال تقع فى جزءين ولا تقع الراء وما بعدها من حروف إلا فى جزء واحد . وعلى هذه الحاشية اعتمد السيد مرتضى الزبيدى فى تأليف تاج العروس .

٩ — حاشية ابن الأمير ذكرها محمد سعد الله .

(ز) ويبدو أنه لم يشرح القاموس غير السيد مرتضى الزبيدى إذا أغضينا النظر عما قيل عن كتاب ملا على القارى الهروى المختلف فيه ، وقد عقدت لتاج العروس فصلا خاصا لأهميته .

(و) أما الكتب التى اختصرته فهى :

١ — كتاب البرهان إبراهيم بن محمد الحلبي (١٩٠٠ هـ) .

٢ — الناموس لملا على بن سلطان الهروى القارى (١٠١٤ هـ) قال : المحبى ^(١) :

« نلخص من القاموس مواد » وقد يفهم من كلام مرتضى الزبيدى فى صدر مقدمته أنه أحد كتب الاستدراك على القاموس ، ومن كلام صاحب البلغة أنه اختصار أو شرح .

٣ — مختصر القاموس لعلى بن أحمد الهيئى (١٠٢٠ هـ) وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه تحت رقم ٦١٤ لغة . قال المؤلف فى مقدمته القصيرة عن سبب تأليفه : « وبعد فإن أولى ما دعت إليه النفوس ، وتهذبت بواسطة جواهره الدروس ، وأذعنت له أعالى الرقاب والرؤوس ، الكتاب المسمى بالقاموس . . . لكن الهمم إلى حفظه قاصرة وعن مطالعته من طول عبارته نافرة . ولما رأيت أبناء هذا الزمان من طبعهم هذا الشأن أحببت أن أختصره اختصارا يبين المراد ، واضحا عن المخالفة والعناد ، مبينا بترك الدليل والاستشهاد ، مقتصرا على حل لفظ الحروف بالمراد ، قاصدا به وجه رب العباد » .

ويتضح من العبارة السابقة أن المؤلف ذهب في مختصره إلى حل الرموز التي كان يشير بها الفيروز آبادي إلى القرية والجمع وما إليها ، وإلى عدم نقد شيء من القاموس وإلى حذف الشواهد والأدلة . ونضيف إلى ذلك حذفه توهيمات القاموس للمصحح وكثيرا من صيغه ومعانيه ومواده وبعض عبارته في الشرح والضبط وما إلى ذلك . والحق أن كتابه قليل القيمة لا يقرن بمختار الصحاح مثلا .

٣ - إحكام باب الأعراب عن لغة الأعراب لجبرائيل فرحات اللبناني الماروني (١٦٧٠ - ١٧٣٢ م / ١٠٨١ - ١١٤٥ هـ) ورمى مؤلفه إلى اختصار القاموس وتوضيح بعض إشاراته وإضافة بعض المعاني المسيحية إليه . قال في المقدمة^(١) « فحدثني عندها المهمة القاصرة . . . بأن أختصر ما أسهب . . . وأفصح ما أعجم . . . وقد أضفت إليه بعض زيادات عثرت عليها في العهدين » يريد التوراة والإنجيل . وسار المؤلف على نظام الفيروز آبادي في الترتيب والضبط والعلاج إلا أنه أجرى بعض التغييرات الطفيفة في طريقة الضبط . فاستعاض بالرموز عن العبارة في الإشارة إلى باب الأفعال ، فالنون لباب نصر ينصر ، والضاد لضرب يضرب ، واللام لعلم يعلم ، والعين لمنع يمنع ، والسين لحسب يحسب ، والراء لكرم يكرم . فإذا تعددت الأفعال في مادة واحدة ، وكلها على وزن واحد اكتفى بالإشارة إلى أولها وحده ، وإذا تعددت أوزان الفعل الواحد عدد الرموز .

وتوفي المؤلف دون أن ينشر كتابه فقام بهذه المهمة سنة ١٨٤٩م رشيد الدحداح الذي أجرى تغييرات كثيرة فيه أشار إليها في قوله من مقدمته^(٢) : « فوجدت أنه . . . نعد ترك كل ما لم يره كثير النقل والتداول . . . واكتفى ببعض معاني الفعل وتعدياته وبيعض الجموع والمصادر والأسماء عن بعض . . . وكأنه اعتمد على نسخة من القاموس محرفة ذات أغلاط . . . وسألخص ما أسلفت وكيف تصرفت . . . »

« اعلم — وقت — أنى عند ما عزمت على طبع هذا الكتاب جمعت أولا عدة من كتب اللغة يعتمد عليها وخمس نسخ من باب الإعراب وقابلت إحداهن بالأربع بتكرار وتدقيق ، وأزلت منها تحريف النساخ بفاية الإمكان حتى ترجح عندي أنها صارت طبق ما حررها المؤلف . واخترت نسخة من القاموس نمكة الضبط وهى المطبوعة فى الهند . وأخذت أراجع كلمة فكلمة ، وألاحظ كيفية تصرف المختصر رحمه الله ، وألتقط ما تركه ، وأصلح ما أتخيل أنه أبهم عليه ثم أعود إلى باقى الكتب واحدا واحدا وأجتنب منها ما أجده مهملًا فى القاموس وأحل كل شىء محله غير أننى جعلته ممتازا عنه بكونه بين نصفى دائرة وزدت جج علامة الجمع الجمع لأنه قد كان أدرجه بجملة الجمع مرة وتركه أخرى . وصرفت وقتا طويلا فى المطالعات حتى جمعت المواد التى كانت متروكة منه بتامها ، وأكملت لكل فعل مضادته وأنواع معانيه وتعدياته وأسماءه ، ولكل اسم فعله وأنواع جموعه قياسية كانت أو غير قياسية لاسيما جمع التكسير الذى أكثره سماعى ولا سبيل إلى معرفته إلا من كتاب اللغة ، ونهت على المتضاد وعلى الشواذ من المجموع وغيرها ، وعلى المذكر والمؤنث ، وعلى ما يحتمل الوجهين ، وعلى الكلمات الأجنبية أنها معربة ، وذكرت جملة من أمثال العرب الدائرة بين العلماء ومن أسماء مشاهير المعروفين بمدح أو ذم ، وأشكنت بالحركات كل كلمة يمكن إبهامها أو التباسها ولم أتعرض لتغيير شىء من الأصل إلا ما لاح لى أنه غير صحيح وذلك ببعض [يريد فى بعض] عبارات وكلمات وأحرف وحركات . »

وكان مما غيره المصحف وخطه بين بعض الألفاظ المطلقة والمقيدة وخطوه فى الضبط ، وتسويته بين الضعيف والقصيح . اللغات ، وتعريفاته الدائرية ، وخطوه فى وضع بعض الألفاظ وأوزانها . وشرح الدحاح جميع هذه الأنواع فى مقدمته . وحذف بعض الإضافات المسيحية التى أتى بها المؤلف ، ومثل لها بقوله^(١)

« (ذهب) قلت : فم الذهب ومجرى الذهب ولسان الذهب حسبها وضعها لأنها ألقاب معروفة عند أكثر النصارى ، وجذفت قوله بعدم : والذهب أيضا : الحكمة والمسيح والصبر وخلص المحبة ، وذلك لثلاث يلام على تفسيره الكلمات العربية بخلاف ما وضعت عليه من أهل اللغة ، إذ ليس له ذلك » . وكان المؤلف يحمل بعض العبارات معاني مسيحية مثل تفسيره عبارة « رهبوت خير من رحوت » بأن الرهينة خير من الرحمة ، وما ماثلها ^(١) .

فإن كتاب المطبوع يمثل جهد جبرائيل بن فرحات ورشيد الدحداح معا .
وحيث يقابل الإنسان ما في الأحكام بما في القاموس المحيط لا نجد زيادة ويجد مؤلفه قد حذف كثيرا من مواد القاموس ، ويكفي مثلا على ذلك المواد من « أتأ » « أوأ » في أول الكتابين ، وحذف كثيرا من الألفاظ والمعاني في المواد التي ذكرها ، وحذف أجزاء من التفسير لها أهميتها مثل حذفه كلمة « الشاب » من تفسير « البدء » بالشاب العاقل وربما كان الشاب قيذا له ، وحذف أغلب أسماء الأشخاص والبقاع أو كلها ، وغير بعض الألفاظ مثل التنبيه على الحركة في الضبط بدلا من الاعتماد على إبانة الوزن وما شا كل ذلك ، وزاد بعض الألفاظ التي ضبط بها مواده . وكذلك نجد الدحداح كثيرا ما أدخل بالأمور التي ذكرها منهجا له مثل التنبيه على جمع الجمع وما شابهه . ولم يكن المؤلف والناشر (أعني الدحداح) يتبعان نهجا خاصا في الحذف ، فقد كان في ميسورها حذف الألفاظ والمعاني الغريبة القليلة الاستعمال ، ويعد هذا من حسناتهما ولكنهما كانا يحذفان اعتباطا . وعلى الرغم من ذلك أظن أن هذا الكتاب أثر في المدرسة الحديثة التي أرادت أن تؤلف معجمات تلائم هذا العصر وخاصة مدرسة اليسوعيين فاتبعوه في كثير من خطوات منهجه .

الفيصل الخامس تاج الغبروس

للزبيدي (١١٤٥ - ١٢٠٥)

توجت الدراسات اللغوية بالمعجم الأكبر في أواخر القرن الثاني عشر ،
وبالدقة في الأعوام الأولى من القرن الثالث عشر ، إذ أبرز الإمام اللغوي
محب الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي اليميني ثم
المصري المتوفى عام ١٢٠٥ هـ كتابه المسمى « تاج العروس من جواهر القاموس »
شرحاً للقاموس المحيط للفيروز آبادي .

هدفه :

كان سبب تأليف التاج إيجاز القاموس وغموضه مع شموله وكثرة استعماله حتى
كثرت حوله الدراسات التي تنظر إلى اتجاهات معينة منه ، فأراد السيد مرتضى أن
يوضحه ويجمع هذه الدراسات في كتاب واحد ، قال في مقدمة كتابه : « فتدبرت
فنون العلم التي أنا كائن بصدد تكميلها ، وقائم بإزاء خدمتها وتحصيلها فصادفت
أصلها الأعظم الذي هو اللغة العربية خليقة بالليل في صفو الاعتناء بها والكدح
في تقويم عنادها ... وكان فيها كتاب القاموس المحيط للإمام مجد الدين الشيرازي
أجل ما ألف في الفن لاشتماله على كل مستحسن من قصارى فصاحة العرب
العرباء وبيضة منطقتها وزبدة حوارها ... حيث أوجز لفظه وأشبع معناه وقصر
عبارته وأطال مغزاه ... واشتهر في المدارس اشتهاً أبيض دأب بين محتضريه وباديه ،
وخف على المدرسين أمره إذ تناولوه ، وقرب عليهم مأخذه فتداولوه وتناقلوه ،

ولما كان إبرازه في غاية الإيجاز وإيجازه عن حد الإعجاز ، تصدى لكشف غوامضه ودقائقه رجال من أهل العلم شكر الله سعيهم وأدام نفعهم ؛ فمنهم من اقتصر على شرح خطبته التي ضربت بها الأمثال . . . ومنهم من تقيّد بسائر الكتاب وغرد على أفنائه طائره المستطاب ، كالنور على بن غانم المقدسي . . . ومنهم كالستدرك لما فات والمعرض عليه بالتعرض لما لم يأت ، كالسيد العلامة على ابن محمد معصوم الحسيني الفارسي . . .

فلما آنت من تنامي فاقة الأفاضل إلى استنكشاف غوامضه والغوص على مشكلاته ولا سيما من انتدب منهم لتدريس علم غريب الحديث وإقراء الكتب الكبار من قوانين العربية في القديم والحديث ، فناط به الرغبة كل طالب وعشا ضوء ناره كل مقتبس ووجه إليه النجعة كل رائد . . . قرعت ظنوب اجتهادي واستسعت يعبوب اعتنائي في وضع شرح عليه ممزوج العبارة ، جامع لمواده بالتصريح في بعض ، وفي البعض بالإشارة ، واف ببيان ما اختلف من نسخه ، والتصويب لما صح منها من صحيح الأصول ، حاول ذكر نكته ونوادره والكشف عن معانيه والإنباه عن مضاربه وماأخذه بصريح النقول ، والتقاط أبيات الشواهد له مستمداً ذلك من الكتب التي يسر الله تعالى بفضلها وقوفي عليها وحصل الاستمداد عليه منها « ويتضح من هذه الفقرة أنه كان يرمى إلى إيراد جميع ما فيه وتحقيقه تحقيقاً علمياً وشرحه والتبنيه على مراجعته والاستشهاد عليه . فهو هدف ذو خمس شعب .

مراجعته :

رجع المؤلف إلى عدد كبير من المراجع ليأخذ منها مواد شرحه . . وقد ذكر من هذه المراجع في مقدمته ١٢٠ كتابا نستطيع أن نصنفها فيما يلي :

(١) المعاجم اللغوية مثل الصحاح لأبي نصر الجوهري (على هامشه تقييدات لابن بري والتبريزي) ، والتهذيب للأزهري والحكم لابن سيده ولسان العرب

لجمال الدين بن مكرم والعباب والتكملة للرضى الصفاني ومختار الصحاح للرازي والاساس للزمخشري والجمهرة لابن دريد والمجلد لابن فارس وغيرها .

(٢) الرسائل اللغوية والكتب مثل تهذيب الأبنية والأفعال لابن القطاع وكتاب الفريين لأبي عبيد الهروي والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير وفصيح ثعلب وبعض شروحه وفقه اللغة والمضاف والمنسوب للثعالبي .

(٣) كتب الأمثال مثل المستقصى للزمخشري وتجمع الأقوال لأبي البقاء العكبري .

(٤) كتب نحو وصرف مثل الخصائص وسر الصناعة لابن جنى .

(٥) كتب تاريخ وطبقات وأنساب مثل كتاب أنساب الخليل ، وأنساب العرب لأبي عبيدة والروض الأنف للسهيلى والبلغة في أئمة اللغة للفيروزآبادى وطبقات أئمة النحو واللغة للسيوطى ولباب الأنساب للسماعى ومعجم ياقوت والتجريد فى الصحابة وديوان الضعفاء للحافظ الذهبى ومعجم الصحابة لابن فهد .

(٦) كتب أدب مثل زوائد الأملى للقالى وشرح ديوان المذللين للسكرى وشرح المقامات الحريرية للشريشى وشرح المعلقات السبعة لابن الأنبارى .

(٧) علوم قرآن وقرآيات مثل الحجة فى قرآيات الأئمة السبعة لابن خالويه وبصائر ذوى التمييز فى لطائف كتاب الله العزيز للفيروزآبادى والإتقان فى علوم القرآن للسيوطى والإحسان فى علوم القرآن لمحمد بن أحمد بن عقيلة .

(٨) كتب جغرافية وبلدان مثل معجم ما استعجم للبكرى ومعجم البلدان لياقوت والخطط للمقريزى .

(٩) كتب حيوان مثل حياة الحيوان للدميرى وذيله للسيوطى .

(١٠) كتب نبات وطب مثل التذكرة فى الطب لداود الأنطاكى والنبات

لأبي حنيفة الدينورى وتحفة الأحباب للملك الفسانى .

(١١) كتب سياسة ونظم مثل قوانين الدواوين للأسد بن عماتى ومختصر

قوانين الدواوين لابن الجيعان ، وغير هذه الكتب .

وإذن فقد آسعت رقعة المراجع عنده وتعددت أبوابها وصارت أقرب إلى دوائر المعارف منها إلى مراجع معجم لغوى .

وكان السيد مرتضى ينقل من هذه المراجع مباشرة لا عن طريق من استفاد منها قال في مقدمته : « ونقلت بالمباشرة لا بالوسائط عنها ، ولكن على نقصان في بعضها نقصا متفاوتا بالنسبة إلى القلة والكثرة . . فأول هذه المصنفات وأعلاها عند ذوى البراعة وأعلاها كتاب الصحاح للإمام الحجة أبى نصر الجوهري وهو عندى فى ثمان مجلدات بخط ياقوت الرومى ، وعلى هوامشه التقييدات النافعة لأبى محمد بن برى وأبى زكريا التبريزى . ظفرت به فى خزانة الأمير أربك ، والتهديب للإمام أبى منصور الأزهري فى ستة عشر مجلدا ، والمحكم لابن سيده فى ثمان مجلدات ، وتهديب الأبنية والأفعال لأبى القاسم بن القطاع فى مجلدين . . وغير ذلك من الكتب والأجزاء فى الفنون المختلفة مما يطول على الناظر استقصاؤها ويصعب على العاد إحصاؤها » .

منهجه :

شرح المؤلف فى مقدمته بعض خطوات الطريقة التى سار عليها فى كتابه أثناء ذكره لمزاياه فقال : « ولم آل جهدا فى تحرى الاختصار وسلوك سبيل التنقية والاختيار وتجريد الألفاظ عن الفضلات التى يستغنى عنها فى حط اللثام عن وجه المعنى عند ذوى الأفكار . . . وجمع من الشواهد والأدلة ما لم يجمع مثله لأن كل واحد من العلماء انفرد بقول رواه أو سماع أده فصارت الفوائد فى كتبهم مفرقة وسارت أنهم الفضائل فى أفلاكها هذه مغربة وهذه مشرقة . فجمعت منها فى هذا الشرح ما تفرق وقرنت بين ما غرب منها وبين ما شرق . فانظم شمل تلك الأصول والمواد كلها فى هذا المجموع وصار هذا بمنزلة الأصل وأولئك بمنزلة الفروع . . وأنا مع ذلك لا أدعى فيه دعوى فأقول شافهت أو سمعت أو شددت أو رحلت أو أخطأ فلان أو أصاب أو غلط القائل فى الخطاب . . وليس لى فى هذا الشرح فضيلة أمت بها ولا وسيلة أتمسك بها سوى أنتى جمعت فيه ما تفرق فى تلك الكتب من منطوق ومنهوم

وبسط القول فيه ولم أشبع باليسير وطالب العلم منهموم . فمن وقف فيه على صواب أو زلل أو صحح أو خلل فعهدته على المصنف الأول وحده وذمه لأصله الذي عليه المعول ، لأننى عن كل كتاب نقلت مضمونه ، فلم أبدل شيئا فيقال (فإنما إثمه على الذين يبدلونه) بل أدبت الأمانة فى شرح العبارة بالنص وأوردت ما زدت على المؤلف بالنص وراعت مناسبات ما ضمنه من لطف الإشارة فليمد من ينقل عن شرحى هذا عن تلك الأصول والفروع وليستغنى بالاستصواء بدري بيانه للملوع . . . »

ولم تبين الفقرة كثيرا من وجوه منهج السيد مرتضى بل اكتفت بالإشارة إلى إثاره الإيجاز والجمع لشتات أقوال اللغويين المختلفين . أما ما أعدا ذلك فلم تبينه بل لا يرى المؤلف له فضيلة غير هذا الجمع . ثم ذكر أن منهجه فى النقل من المراجع المحافظة على النص تماما ونقل فى ذلك عبارة ابن منظور التى أوردتها فى أواخر مقدمته بنصها وإن لم يشر إلى ذلك مما يبين مقدار الاتفاق بينهما فى هذا الوجه . ولكن هذه المحافظة على النص كانت فى النقل التى زادها على صاحب القاموس . أما نصوص القاموس نفسه فقد حافظ عليها أيضا باعتبارها نصا أصيلا ولم يغير فيها حتى توافق الأصول التى أخذت منها فالفيروز آبادى أباح لنفسه التصرف ولكن الزبيدى لم يبح لنفسه ذلك حتى فى نصوص القاموس التى عرف أصولها الأولى ولذلك قال « وأوردت ما زدت على المؤلف بالنص » .

ولما كانت إشاراته إلى منهجه قاصرة وجب علينا التنبيه إلى أنه اتبع أكثر خطوات القاموس التى لا تتصل بالإيجاز والاختصار ، من ترتيب الأبواب والفصول والمواد ، وسير على الأوزان فى داخل المواد ، ورموز أيضا . وكان يضيف فى آخر كل مادة ما تركه الفيروز آبادى ويصدره بأنه مستدرك عليه .

وصف المقدمة :

قدم السيد مرتضى بين يدى كتابه مقدمة كبيرة تضارع مقدمة التهذيب وتفوقها طولا ، شغلت قريبا من ٤٢ صفحة من القطع الضخم الذى طبع به الكتاب وتنقسم

هذه المقدمة إلى ثلاثة أجزاء : تصدير وجزء أساسي وخاتمة ؛ أما التصدير فهو الذي نقلنا منه ما سبق من كلام عن هدفه وسبب تأليفه شرحه ومنهجه ويستهل بحمد وتشهد وصلاة في فقرة طويلة تحتوي على كثير من أسماء المعاجم السابقة ، لعبا منه بالألفاظ ، يشبه ما فعله شيخه ابن الطيب في مقدمته .

ثم ذكر خصائص القاموس المحيط وما قام حوله من دراسات وسبب تأليفه التاج ومراجعته ومنهجه وخصائصه واسمه ، وأخذ أغلب ختام هذا التصدير من آخر مقدمة لسان العرب ، إذ ذكر ارتباط اللغة بالكتاب والسنة والدعاء ، لكنه انفرد في هذا الختام بأن العلماء سيرضون بالكتاب ، ولن تعيبه حداثة عهده ؛ أما الجهلاء فيسارعون بالعيب ، وينتهي هذا التصدير بالاستغفار والصلاة .

أما الجزء الأوسط من المقدمة ، فهو المقدمة بالمعنى الدقيق . وينقسم إلى عشر مقالات سماها « مقاصد » أخذ ثمانية منها من مزهر السيوطي برمتها ، ويعالج المقصد الأول « بيان أن اللغة : هل هي توقيفية أو اصطلاحية » ؟ فذكر فيه آراء المعتزلة وأبي إسحاق الإسفرائيني والقاضي أبي بكر وغيرهم . ثم ينتقل إلى تقسيم العرب إلى عاربة ومتعربة ومستعربة ، وأنساب كل قسم ، والخلاف في كل ذلك . وهذا المقصد مأخوذ من مواضع متفرقة من النوع الأول من مزهر السيوطي المسمى « معرفة الصحيح » ، ويقال له الثابت والمحفوظ » ومن فصلي « ذكر الآثار الواردة في أن الله تعالى علم آدم عليه السلام اللغات » و « ذكر إحياء اللغة إلى نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام » وكان السيد مرتضى يختار فقراته ، مع المحافظة على ترتيبها عند السيوطي ونصها أيضا إلا أنه كان يحذف منها بعض العبارات اختصارا ، وكذا كان يفعل في كل المقاصد التي أخذها من المزهر .

ويتناول المقصد الثاني « سعة لغة العرب » ويذكر فيه أقوال ابن فارس

والشافعي وهو مأخوذ من المسألة الرابعة عشرة من النوع الأول من المزهر .

ويختص المقصد الثالث « بعلة أبنية الكلام » المستعمل والمهمل والصحيح

والمعتل ، ونقله من المسألة الخامسة عشرة من النوع الأول من الزهر ، وكان السيوطي أخذها من مختصر العين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، ولم يختصر السيد مرتضى هذه الفقرة التي نقلها من الزهر ، ولكنه اكتفى بها ولم يذكر غيرها مما أورده السيوطي عن مراجع أخرى كجمهرة ابن دريد مثلاً .

ويُعنون المقصد الرابع « المتواتر من اللغة والآحاد » ولكنه يتناول غيرها : المنقطع والضعيف والفصيح وأكثر الحروف استعمالاً عند العرب وأقلها ، ورتب الفصاحة في الألفاظ والأبنية ، وهذا المقصد يجمع مختارات من أبواب متفرقة من الزهر ، مثل « النوع الثالث : معرفة المتواتر والآحاد » ، و « النوع الرابع : معرفة الرسل والمنقطع » ، و « النوع الخامس : معرفة الأفراد » و « النوع العاشر : معرفة الضعيف والمنكر والمتروك من اللغات » و « النوع التاسع : معرفة الفصيح » . ويعالج المقصد الخامس أفصح الناس ، فيخصص أوله للأقوال عن فصاحة الرسول وأوسطه لفصاحة قريش وأواخره للغات القبائل المكروهة ، واختار هذا المقصد من « الفصل الثاني في معرفة الفصيح من العرب » من النوع التاسع و « النوع الحادي عشر : معرفة الرديء المذموم من اللغات » من الزهر . ويتناول المقصد السادس المطرد والشاذ ، والحقيقة والمجاز والمشارك والأضداد والمترادف والمعرب والمولد من الألفاظ ، وهو اختيارات في تعريف هذه الأنواع من الأبواب التالية من الزهر بالترتيب :

- ١ — النوع الثاني عشر : معرفة المطرد والشاذ .
- ٢ — النوع الرابع والعشرون : معرفة الحقيقة والمجاز .
- ٣ — النوع السادس والعشرون : معرفة الأضداد .
- ٤ — النوع السابع والعشرون : معرفة المترادف .
- ٥ — النوع التاسع عشر : معرفة المعرب .
- ٦ — النوع الحادي والعشرون : معرفة المولد .

ويختص المقصد السابع بآداب اللغوى وهى كثيرة مختلطة فى الزهر ، فتنبعها السيد مرتضى ، واختار مجموعة منها من فصول مختلفة «من النوع الحادى والأربعين : معرفة آداب اللغوى» وذكر فى آخر المقصد طرق أخذ اللغة والصيغ التى يعبر بها المرء عن كل طريقة ، وقد أخذ هذه الفقرة من مواضع متفرقة من «النوع السابع : معرفة طرق الأخذ والتحمل» من الزهر .

أما المقصد الثامن فجعله أنواعا ، والأنواع فروعاً ، فالنوع الأول فى بيان مراتب اللغويين وفيه نوعان : أولهما فى بيان أئمة اللغة من البصريين ، وبيان أسانيدهم ووفياتهم وكناهم ، والثانى فى بيان أئمة اللغة من الكوفيين ، وبيان أسانيدهم وألقابهم ووفياتهم ؛ وقد رتب الأئمة فى الفرعين ترتيباً زمنياً ، ولحق السيد مرتضى هذين الفرعين من عدة أنواع من الزهر ، مثل «النوع الرابع والأربعين : معرفة الطبقات والحفاظ والثقات والضعفاء» ؛ و«النوع الخامس والأربعين : معرفة الأسماء والكنى والألقاب والأنساب» ؛ و«النوع الثامن والأربعين : معرفة المواليد والوفيات» .

والنوع الثانى من هذا المقصد فى بيان المصنفين فى اللغة ، ذكر فيه كتاب العين وطرفاً من الخلاف فيه ونقوده ؛ والبارغ للقالى ، والموعب لأبى غالب وغيرهما حتى القاموس المحيط للفيروز آبادى . وأخذ هذا النوع — ما عدا كلامه عن لسان العرب والقاموس المحيط — من المسألة السادسة عشرة من النوع الأول من الزهر . ونستطيع أن نقول : إن السيد مرتضى لم يأت من عنده فى هذه المقاصد الثمانية بشيء زائد على ما اختاره من الزهر ، إلا عبارة أو عبارتين ، وكلامه عن اللسان والقاموس . وكان يتصرف فى بعض ما ينقله فى أحيان نادرة ، ولكنه فى أغلب المواضع لم يتصرف فى نص العبارة ، وإنما اكتفى بحذف بعضها اختصاراً .

وكان المقصد التاسع فى ترجمة مؤلف القاموس المحيط ذكر فيها نسبه ومولده وتعليمه ورحلاته وروايته وتصانيفه ووفاته ومن ترجم له وخبراً عن سرعة بديهته ومعرفة الغريب . وأخذ السيد مرتضى هذه الترجمة من الكتب التى ذكر أنها

ترجمت له ، وهى إنباء الفخر لابن سَجَر ، والضوء اللامع للسخاوى ، والبغية للسيوطى ، وطبقات ابن قاضى شهاب ، وتاريخ الصفدى ، وأزهار الرياض للعقري .
وعالج آخر المقاصد أسانيد الشارح المتصلة إلى المؤلف ، أى الطرق التى يروى عنها السيد مرتضى كتاب القاموس . وذكر المؤلف الطرق التى روى عنها هو ، والطرق التى روى عنها أساتيدُه أيضا ، وهى عدة طرق . وختم المقصد بأن « هناك أسانيد أخرى غير هذه [التى ذكرها] عالية ونازلة ، أعرضنا عنها خوف الإطالة ، وفى هذا القدر الكفاية » .

أما خاتمة المقدمة فكانت شرحا لمقدمة المؤلف ، وكان السيد مرتضى يذكر عبارة الفيروزآبادى ثم يعلق عليها ، وحين ينتهى يورد عبارة أخرى منه أو لفظة واحدة ثم يعلق عليها وهلم جرا . وذكر جميع المقدمة ينصها دون أن يتصرف فى شيء منها . وقد وضعت عبارة الفيروزآبادى فى التاج المطبوع بين أقواس ، لتمييزها عن عبارة الشارح ، وكان يدخل فى شرحه كل ما عَنَ له من معنى إجمالى ، ومسائل نحوية وصرفية ولغوية ودينية ، والخلاف بين النسخ .

ويتضح من شرح السيد مرتضى للمقدمة ، أنه اعتمد كثيرا على حاشية أستاذه ابن الطيب ، فاختصرها فيه ، فأفاد مما رجع إليه ابن الطيب ، وأفاد أيضا من معظم الشروح السابقة للمقدمة .

المعجم :

أما المعجم نفسه فيسير على نظام القاموس ، فيبدأ بباب الهمزة ، وفصل الهمزة . ويستمر مع الحروف جميعا كأصله . ولكن مؤلف التاج نهج على أن يصدر كل باب بكلمة قصيرة عن الحرف المعقود له هذا الباب ، فيبين مخرجه وصفته وإبدالاته وما إلى ذلك ، ويعتمد فى ذلك على شيخه ابن الطيب وكتب النحو المختلفة ، كما شرح كلمة الباب والفصل فى الباب الأول من الكتاب ، واختصر هذا الشرح من شيخه أيضا .

وبعد هذه الكلمة تبتدى المواد، ونهج المؤلف في إيرادها على المحافظة على عبارة الفيروز آبادى كل المحافظة فذكرها بين قوسين، ثم أورد شروحه وأقواله في خارج الأقواس محاولاً الملاءمة بين ما يقوله وكلام القاموس حتى لا ينفصل السياق.

تحليل المواد :-

هاك ما قال صاحب التاج في مادة « عقق » : (العقيق كأمير : خرز أحمر) تتخذ منه الفصوص (يكون باليمن) بالقرب من الشَّحْر ، يتكون ليكون مرجانا فيمنعه اليبس والبرد . قال التيفاشى يؤتى به من اليمن من معادن له بصنعاء ثم يؤتى به إلى عدَن ومنها يجلب إلى سائر البلاد . قلت : وقد تقدم للمصنف فى « ق رأ » أن معدن العقيق فى موضع قرب صنعاء يقال له مقراً (وبسواحل بحر رومية منه جنس كدر ، كماه يجرى من اللحم المالح وفيه خطوط بيض خفية) قلت وهو المعروف بالرطبى ؛ قاله التيفاشى . وأجود أنواعه الأحمر فالأصفر فالأبيض ، وغيرها ردىء . وقيل المشطب منه أجود وهى أصيلة لا منقلبة عن طبخ كما ظن ، حَقَّقَهُ داود فى التذكرة . ومن خواص الأحمر منه (من تحتم به سكنت روعته عند الخصام) وزال عنه الهم والخفقان (وانقطع عنه الدم من أى موضع كان) لاسيما النساء اللواتى يدوم طمهن ، وشربه يذهب الطحال ويفتح الشَّدَد (ونحاتة جميع أصنافه تذهب حَفَر الأسنان ، ومحروقه يثبت متحركها) ويشد اللثة . وقد ورد فى بعض الأخبار « تحتموا بالعقيق فإنه بركة » وقال صاحب اللسان : ورأيت فى حاشية بعض نسخ التهذيب الموثوق بها : قال أبو القاسم : سئل إبراهيم الحربى عن الحديث لا تحتموا بالعقيق . فقال : هذا تصحيف إنما هو لا تحتموا بالعقيق ، أى تقيموا ، لأنه كان خراباً . (الواحدة بهاء . ج : عقائق) اغترف الشارح من كتب الطب المشهورة ، واتفق الحديث وما ورد فيه من لسان العرب بالنص .

وقال : « (و) العقيق (الوادى ج : أعقة) وعقائق . (و) العقيق (كل مسيل شقه ماء السيل) فأنهره ووسعه والجمع كالجمع (و) العقيق (ع بالمدينة) على ساكنها

أفضل الصلاة والسلام ، وفيه عيون ونخيل وهو الذي ورد ذكره في الحديث أنه واد مبارك كأنه عرق أى شق ، غلبت الصفة عليه غلبة الاسم ولزمته الألف واللام لأنه جعل الشيء بعينه على ماذهب إليه الخليل في أسماء الأعلام التي أصلها الصفة كالخارث والعباس (و) أيضا موضع (باليمامة) وهو واد واسع مما يلي العرمة تتدفق فيه شعاب العارض وفيه عيون عذبة للماء . (و) أيضا موضع (بتهامة) ومنه الحديث : وقت لأهل العراق بطن العقيق . وقال الأزهري : أراد العقيق الذي بالقرب من ذات عرق ، قباها بمرحلة أو مرحلتين وهو الذي ذكره الشافعي رحمه الله في المناسك وهو قوله : ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلي . (و) أيضا موضع (بنجد) يقال له : عقيق القنان تجرى إليه مياه قلل نجد وجباله (و) العقيق (ستة مواضع أخر) وهي أودية شققها السيل عادية ، منها العقيقان بلدان في بلاد بني عامر من ناحية اليمن فإذا رأيت هذه اللفظة مشناة فإنما يعنى بها ذانك البلدان لأن مثل هذا قد يقرء كأبانين « زاد صيغة الجمع الثانية عن ابن سيده والتفسيرات والأحاديث من اللسان عن النهاية ، ومن التهذيب ، وتحديد المواضع ووصفها من التهذيب واللسان . وأورد ما قاله الخليل غن الأسماء المتخذة من الصفات من المحكم واللسان ، مع الاختصار والحذف ، وكل ما أوردته من زيادات موجودة في اللسان . وفي بعض نسخ القاموس يذكر أن العقيق موضع بالطائف أيضا ولم يتعرض له الزبيدي .

« وقال : » (و) العقيق (شعر كل مولود) يخرج على رأسه في بطن أمه (من الناس) قال أبو عبيد : وكذلك من البهائم (كاللقة بالكسر و) الحقيقة (كسيفة) ، وأنشد الأزهري للشماخ :

أطار عقيقة عنه نسلا وأذمج دمج ذى شطن بديع

أراد شعره الذي يولد عليه أنه أنسله عنه ، وأنشد أبو عبيد لابن الرقاع يصف العير :

تحسرت عقة عنه فأنسلها واجتاب أخرى جديدا بعد ما ابتعلا

يقول لما تربع وأكل بقول الربيع أنسل الشعر المولود معه وأنبت الآخر ، فاجتابه أى

اكتساء . وفي الحديث : كل مولود مرتين بعقيقته أى العقيقة لازمة له لا بد له منها .
قال الليث : وإذا سقط عنه الشعر مرة ذهب ذلك الاسم منه قال امرؤ القيس :
يا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقته أخبأ
وقد مر تمام الأبيات فى « ر س ع » يصفه باللؤم والشح أى لم يحاق فى صفه
حتى شاخ . وقال زهير :

أذلك أم أقب البطن جأب عليه من عقيقته عفاء

وفى الحديث إن افرقت عقيقته فرق ، أى شعره سمي عقيقة تشبيها بشعر
المولود (أو العقة) بالكسر (فى الحُمُر والناس خاصة) ولم تُقل فى غيرها قاله
أبو عبيد قال : عدى بن زيد العبادى يصف حمرا :

صيت التعشير رزام الضحى ناسل عقتة مثل المد

(ج) عقق (كعب) قال رؤبة :

كالهروى انجاب عن ليل البرق طير عنها النسر حولى العقق

النسر : السمن (والعقيقة أيضا صوف الجذع) كما ان الجنيبة صوف الثنى
(و) سميت (الشاة التى تذبح عند حلق الشعر للمولود) عقيقه لأنه يخلق عنه ذلك
عند الذبح ، ولذا جاء فى الحديث فأمر يقوا عنه دما ، وأميطوا عنه الأذى يعنى بالأذى
ذلك الشعر الذى يخلق عنه وهذا من الأشياء التى ربما سميت باسم غيرها إذا كانت
معها أو من سببها . وفى الحديث أنه سئل عن العقيقة فقال : لا أحب العقوق ليس
فيه توهين لأمر العقيقة ولا إسقاط لها ، وإنما كره الاسم وأحب أن تسمى بأحسن منه
كالنسيكة والذبيحة ، جريا على عادته فى تغيير الاسم القبيح وجعل الزمخشري الشعر
أصلا والشاة المذبوحة مشتقة منه . أكمل الزبيدى فى هذه الفقرة تفسير المؤلف
ونسب بعضها إلى أصحابه وأتى بالشواهد الشعرية والحديثية وشرح بعضها . وكل ذلك
موجود فى اللسان متناثر فى المعاجم الأخرى . ونسب قولاً لليث لم أراه فى كتاب
العين ولا فى أى معجم آخر فقلعه أخذه من العباب وهو غير موجود فى التكملة .

ومن هنا يبين أن من أسباب مخالفة اقتباساته لما في العين أنه لا يأخذ عنه مباشرة .

وقال : « (و) العقيقة (من البرق : ما يبقى في السحاب من شعاعه) قاله الليث .
وقال غيره عقيقة البرق : ما انق منه أى تسرب من السحاب (كالعق كعُرد)
وقيل : العقيقة والعق البرق إذا رأيت وسط السحاب كأنه سيف مسلول ، قال
الليث (وبه تشبه السيوف فتسمى عقائق) قال عنتره :

وسيفي كالعقيقة فهو كمي سلاحا لا أقل ولا فطارا
وأنشد الليث لعمر بن كلثوم :

بُسُمر من قنا الخطي لدن ويبض كالعقائق يَحْتَلِينَا

وفي الأساس : ما أدرى شِمتُ عقيقة أم شمت عقيقة ، أى سللت سيفاً أو نظرت إلى
برق ، وهى البرقة التى تستطيل فى عرض السحاب ، وقد أكثروا استعارتها للسيف
حتى جعلوها من أسمائه فقالوا سلوا عقائق كالعقائق (و) قال ابن الأعرابي العقيقة
(المزادة و) العقيقة (النهر ، و) العقيقة (العصابة ساعة تشق من الثوب و) قال :
أبو عبيدة وابن الأعرابي أيضا العقيقة (غُرْلة الصبي) إذا ختن (و) الأصل فى كل
ذلك (عق) يعق عقا : إذا (شق) وقُطع فهو معقوق وعقيق ومنه تسمية شعر المولود
عقيقة لأنه إن كان على رأس الإنسى حلق وقطع وإن كان على البهيمة فإنها تنسله .
والذبيحة تسمى عقيقة لأنها تذبح ، فيشق حلقومها ومريئها وودجاها قطعاً كما سميت
ذبيحة بالذبح وهو الشق . (و) عق (عن المولود) يعق ويعق حلق عقيقته أو (ذبح
عنه) شاة ، وفى التهذيب والصحاح : « يوم أسبوعه » فقیده بالسابع قال الليث تفصل
أعضاؤها وتطبخ بماء وملح فيطعمها إلساكين وفى الحديث أن النبى صلى الله عليه
وسلم عق عن الحسن والحسين رضى الله عنهما ، (و) عق (بالسهم) إذا (رمى به
نحو السهام وذلك السهم) يسمى (عقيقة) وهو سهم الاعتذار وكانوا يفعلونه فى الجاهلية
فإن رجع السهم ملطخاً بالدم لم يرضوا إلا بالقرود ، وإن رجع نقياً مسحوا الحام وصالحوا

على الدية وكان مسح اللحي علامة الصلح كما في العباب ، وفي اللسان : أصله أن يقتل رجل من القبيلة فيطالب القاتل بدمه فتجتمع جماعة من الرؤساء إلى أولياء القتيل ويعرضون عليهم الدية ويسألون العفو عن الدم فإن كان وليه قويا حميا أبى أخذ الدية وإن كان ضعيفا شاور أهل قبيلته فيقول للطالين : إن بيننا وبين خالقنا سلامة للأمر والنهي فيقول لهم الآخرون : ما علامتكم ؟ فيقولون نأخذ سهما فنركبه على قوس ثم نرمي به نحو السماء فإن رجع إلينا ملطخا بالدم فقد نهينا عن أخذ الدية — ولم يرضوا بالقود — وإن رجع نقيا كما صعد فقد أمرنا بأخذ الدية — وصالحوا . فما رجع هذا السهم قط إلا نقيا ولكن بهذا عذر عند جهالم . وقال شاعر من أهل القتيل وقيل : من هذيل ، وقال : ابن برى هو الأشعر الجعفي وكان غائبا عن هذا الصلح :
عقوا بسهم ثم قالوا صالحوا يا ليتني في القوم إذ مسحوا اللحي

قال الأزهرى وأنشد الشافعي المتنخل الهذلي :

عقوا بسهم ولم يشعر به أحد ثم استقاموا وقالوا حبذا الوضع
أخبر أنهم آثروا إبل الدية وألبانها على دم قاتل صاحبهم ، والوضع ههنا اللبن ، ويروي عقوا بفتح القاف وهو من باب المعتل . « أكل في هذه الفقرة التفسيرات واتسع فيها وعزا بعضها إلى أصحابه ، وأتى بالشواهد من الشعر . والعبارة الأولى من الفقرة منسوبة لليث وهي له حقيقة وتنسب الثانية إلى « غيره » مع أنها له أيضا ، ولكنه لم يتنبه إلى ذلك ، لأنه لم يرجع إلى كتاب العين مباشرة وإنما عن طريق الوسائط ، ونسب تشبيه السيف بالعقيقة إلى الليث ولم نجد في العين وبقية الأقوال كلها في اللسان .

وقال : « (و) عقى (والده) يعق عقا و (عقوقا) بالضم و (معقة) شق عصا طاعته وهو (ضد بره) وقد يعم بلفظ العقوق جميع الرحم وفي الحديث : أكبر الكبائر الإشراك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس ، وأنشد لسلمة الخزومي :
إن البنين شرارهم أمشاله من عقى والده وبر الأبعدا

وقال زهير :

فأَصْبَحْتُما فِيها على خَيْرِ موطنٍ بعيدين فِيها من عُقُوقِ ومائِمْ

وقال آخر وهو النابغة :

أَحلامِ عادٍ وأَجسادِ مطهرةٍ من المَعْقَةِ والآفاتِ والأَثَمِ

(فهو عاق وعق) ومنه قول الزقيان واسمه عطاء بن أسيد :

أنا أبو المرقال عَقا فظا لمن أَعادى مَدسرا دَلَنظى

هكذا أنشده الصاغاني ورواية ابن الأعرابي هكذا :

أنا أبو النقدام عَقا فظا بمن أَعادى مَلطبا مَلظا

أَكظهِ حَتى يَمُوتَ كَظا ثَمَتَ أَغلى رَأْسَهُ المِلَوَظا

صاعقة من لُهب تَلظى

قيل أراد بالحق هنا العاق وقيل المر من الماء العقاق كما سيأتى (وعقق محركة)

هكذا فى سائر النسخ والصواب عُقُق كعاصر وعمر معدول من عاق للمبالغة كغُدَر

من غادر وفُسَق من فاسق ، ومنه قول أبى سفيان يوم أحد لحزرة رضى الله عنه حين

رآه مقتولا « ذق عُقُق » أى جزاء فعلك يا عاق كما فى الصحاح (و) يروى أيضا

بِرجل عَقق (بضمين) أى عاق كما فى اللسان (جمع الأولى عَققة محركة) ككافر

وكفرة كما فى الصحاح . زاد الصاغاني وعُقُق مثال سكر وأنشد لرؤبة :

* من العِدَا والأقربين العَقَقَا *

(وعَقاق كعَقَاطم اسم) من (العقوق) كما فى العباب ، ونقله ابن برى أيضا

وأنشد لعمر بن دريد ترثيه :

لعمرك ما خَشِيت على دريد يبطن سَميرة جيش العناق

جَزى عَنّا الإلهُ بنى سليم وعَقَّتْهُم بما فَعَلُوا عَقاقِ

زاد صيفا من المضارع والمصدر وعَقَّق ، ووضح التفسيرات ، وزاد فيها ، وأتى

بشواهد من الحديث والشعر ، وشرح بعضها ، وأمثلة للتضبط ، واعتراض على ضبط عَقَقَ ، ونسب بعض الأقوال إلى أصحابها .

وقال : « وماء عَقَّ وعَقَّاق بضمهما) أى (فر) شديد المرارة أو مر غليظ ، الواحد والجمع سواء مثل قُع وقُعَاع (وفرس عقوق كصبور : حائل أو حامل) وذلك إذا انفتق واتسع للولد (ضد) قال أبو حاتم فى الأضداد : زعم بعض شيوخنا أن الفرس الحامل يقال لها عقوق ، ويقال أيضا للحائل عقوق . وفى الحديث أتاه رجل معه فرس عقوق : أى حائل ، (أو هو على التناول) كما ظنه أبو حاتم ، وقال كأنهم أرادوا أنها ستحمل إن شاء الله تعالى ، قال الأزهري : وهذا يروى عن أبي زيد (ج عَقَّق بضمين) كقلوص وقلص كما فى العباب ونظره الجوهري برسول ورسلى ، قال رؤبة يصف صائدا :

وسوس يدعو مخلصا رب الفاق سرا وقد أَوَّنَ تَأوِينَ العُقُق

يروى أَوَّنَ على وزن قَبَّل يريد الواحد من الخير ، والأون العدل ، أى شرب حتى صار كأنه فرس ، ويروى : أَوَّنَ على وزن قَعَلَنَ يريد بذلك الجماعة منهم : أى شربن حتى كأن كل واحدة منهن عقوق أى حامل ، فشبه بطونها بالأعدال (جج) أى جمع الجمع عقاق (ككتاب) مثل : قلص وقلاص (وقد عقت تعق) من حد ضرب ، ومنه الحديث : « من طرق مسلما فعت له فرسه ، كان كاجر كذا » أى حملت (عقاقا) كسحاب (وعققا محركة وأعقت) وسيأتى قريبا فى كلام المصنف (أو العقاق كسحاب وكتاب الحمل بعينه) قال أبو عمرو : أظهرت الأتان عقاقا بفتح العين إذا تبين حملها ، ويقال للجنين عقاق قال :

جوانح يمزَعْنَ مَزَعِ الطبا ء لم يَتَرَكْنَ لبطن عقاقا

أى جنينا ، هكذا قال الشافعى العقاق بهذا المعنى فى آخر كتاب العرف ، وأما الأصمعى فإنه يقول : العقاق مصدر العقوق ، قوله : (والعقق محركة الانشقاق) .

هكذا في سائر النسخ ، والصواب كالعق محركة أى بمعنى الحمل ، كما في اللسان
والصحيح والعباب ، يقال : أظهرت الأتان عققا أى حملا ، وأنشدوا لعدى
ابن زيد العبادى :

وتركت العير يدى نحره ونحوها سمحجا قيهما عقق
وأما العق محركة بمعنى الانشقاق نخطأ ، ينبغى التنبيه لذلك والله أعلم .
أكمل التفسيرات وزاد أمثلة الضبط ونسب الأقوال وأتى بالشواهد وشرحها
وعارض النسخ واعترض على أحد الأقوال وصححه .

وقال : «(و) في المثل أعز من (الأبلى العقوق) فلما لم ينله أراد بيض الأنوق .
ومن أمثالهم أيضا في الرجل يسأل ما لا يكون وما لا يقدر عليه : كلفتني الأبلى
العقوق ، ومثله كلفتني بيض الأنوق ، وقيل الأبلى العقوق الصبح لأنه ينشق وقد
مر ما يتعلق به (في ب ل ق) وأن ق فراجع (و) يقال أهش من (نوى العقوق)
وهو (نوى هش) أى رخو (لين المضغة) تأكله العجوز أو تلوكه ، تعلقه الناقة
العقوق إلفا فلها ، فلذلك أضيف إليها . قال الليث : وهو من كلام أهل البصرة
ولا تعرفه الأعراب في باديتها (وعقة : بطن من النمر بن قاسط) بن هنب بن أفصى
ابن دُعْنَى بن جديلة قال الأخطل :

وموقع أثر السفار بخطيه من سوء عِقة أو بنى الجوال

الموقع الذى أثر القتب في ظهره . وبنو الجوال في بنى تغلب وقال ابن الكلبي
في الجمهرة فمن بنى هلال عقة بن البشر بن هلال بن البشر بن قيس بن زهير بن عقة
ابن جشم بن هلال بن ربيعة بن زيد مناة ، الذى كان على بنى النمر يوم عين التمر ،
لقيهم خالد بن الوليد ، فقتله خالد بن الوليد رضى الله عنه وصلبه . قات : والذى في أنساب
أبي عبيد القاسم بن سلام ما نصه : وكانت أوس مناة من النمر بن قاسط أبيدوا يوم
لقيهم خالد بن الوليد في زمن أبي بكر رضى الله عنهما ، ورئيسهم يومئذ لبيد بن عتبة

يقال هو رئيس أوس خاصة ، ثم قال : ومن بنى تيم الله من النمر الضحيان واسمه عامر بن سعد بن الخزرج بن تيم الله وأخوه عوف بن سعد من ولده عقة بن قيس ابن بشر كان على بنى النمر يوم لقيهم خالد بن الوليد بعين النمر ، فقتله وصلبه .

أورد الزبيدي الصيغ المختلفة للمثل الأول ، وعزا تفسير النوى العقوق إلى صاحبه مع إكماله بحيث يقترب من النص الأصلي ، واستطرد في العلم فاغترف مما كتبه كتب الأنساب ، وحذف من نص القاموس كلمة هي (طلب) من (طلب الأبلق العقوق) ولم تر مثل ذلك من قبل .

وقال : « (و) قال ابن دريد العقة (البرقة المستطيلة في السماء) وفي الأساس في عرض السحاب . زاد غيره كأنه سيف مسلول (و) العقة (حفرة عميقة في الأرض) والجمع عقات (كالإق بالكسر) هكذا في النسخ والضواب بالفتح ، وهو حفر في الأرض مستطيل ، سمي بالمصدر كما في اللسان (والعقة بالضم التي يلعب بها الصبيان) كما في اللسان (و) في الصحاح (عقان النخيل والكروم) بالكسر (ما يخرج من أصولها) وفي للصحاح والعباب : من أصولها وإذا لم تقطع العقان فسدت الأصول (وقد أعقتا) إعقاقا أخرجتا عقانها (وعواق النخل روادفه وهي فُسلان تنبت منه) كما في العباب (والعقق) كجعفر (طائر) معروف في حجم الحمام (أبلق بسواد وبياض) أذن وهو نوع من الغربان والعرب تشاءم به كما في المصباح يعقق بصوته عققعة (يشبه صوته العين والقاف) إذا صات وبه سمي . وقد عقق الطائر بصوته إذا جاء وذهب قال رؤبة :

وَمَنْ بَغَى فِي الدِّينِ أَوْ تَعَمَّقَا وَفَرَّ مَخْذُولَا فَكَانَ عَقْمَقَا

قال ابن بري وروى ثعلب عن إسحاق الموصلي أن العقق يقال له الشَّجَجَى

وفي حديث النخعي : يقتل المحرم العقق . قال ابن الأثير : وإنما جاز قتله لأنه نوع من الغربان . (و) هذا ماء (أعقه) الله أي (أمره) وكذلك أفعه الله وأعقت الأرض الماء : أمرته . وقال الجعدي :

بحرك بحر الجود ما أعقه ربك والمحروم من لم يسقه

أى ما أمره (و) أعقت (الفرس) والأتان إذا (حملت) وانفتق بطنها ، والإعقاق فى الخيل والحر بعد الإقصاص ، وقيل عقت إذا حملت وأعقت إذا نبتت العقيقة فى بطنها على الولد الذى حملته (وهى عقوق) على غير القياس و (لا) يقال (معق) وهذا نادر أو يقال (ذلك) فى لغية رديئة) ومنه قول رؤبة :

قد عتق الأجدع بعد رق بقارح أو زولة معق

وكان أبو عمرو يقول : عقت فهى عقوق وأعقت فهى معق واللغة الفصيحة أعقت فهى عقوق (و) فى نوادر الأعراب (اعتق السيف) من غمده واهتلبه وامترقه واختلطه إذا استله ؛ قال الجرجاني الأصل اختطره وكأن اللام مبدلة منه ، وفيه نظر ، (و) اعتق (السحاب انشق) واندفع ماؤه قال أبو وجزة :

حتى إذا أنجدت أرواقه انهزمت واعتق منبعج بالوبل مبقور

(وانق الغبار) انشق و (سطع) عن ابن فارس ، قال رؤبة * إذا العجاج المستطار انعقا * (و) انعقت (العقدة انشدت) واستحكمت (و) انعقت (السحابة تبعجت بالماء) وانشت (وكل انشقاق) فهو (انعقاق) يقال انعق الثوب أى انشق عن ثعلب وانق البرق تشقق . والتركيب يدل على الشق ، وإليه ترجع فروع الباب بلطف نظر . نسب الزبيدي الأقوال إلى أصحابها ومراجعها ، وأكمل التفسيرات ، واستشهد عليها من الشعر والحديث ونقد ضبط العق .

وأخيرا : « ومما استدرك عليه العقيق كأمير البرق ، وبه فسر بعضهم قول الفرزدق :

قنى ودعينا يا هنيذ فإنى أرى الحى قد شاموا العقيق اليمانيا

أى شاموا البرق من ناحية اليمن وعق البرق انشق ويقال الانعقاق تشققه والتبوج تكشفه وعقيقته شعاعه وانق الوادى عمق والعقائق النباء والغدران فى الأخاديد المنعقة حكاه أبو حنيفة وأنشد لكثير بن عبد الرحمن الخزاعى يصف امرأة :

إذا خرجت من بيتها راق عينها معوزة وأعجبته العقائق
أراد معوز النبت حول بيتها وقيل العقائق الرمال الحمر وعقت الريح المزن تعقه
عقا إذا استدترته كأنها تشقه شقا قال الهذلي يصف غيثا :

حار وعقت مزنة الريح وإن تمار به العرض ولم يشمل
حار تحير وتردد واستدترته ريح الجنوب ولم تهب به الشمال فتشعبه . وانقار به
العرض أى عرض السحاب وقعت منه قطعة ، وسحابة معقوقة إذا عقت فانعقت
وسحابة عقاقة إذا دفعت ماءها ، وقد عقت ، قال عبد بنى الحساس يصف غيثا :

فرّ على الأنهاء فاتحج مزنة ففق طويلا يسكب الماء ساجيا
ومنه قول ابنة المعقر البارقية : أرى سحابة سحباء عقاقة ، كأنها حولا ، ناقة ، ذات
هيدب دان ، وسيروان ، رواه شمر . وما أعقه لوالده وأعق فلان إذا جاء بالعقوق
كما يقال أحوب إذا جاء بالحبوب ؛ ومنه قول الأعشى أنشده ابن السكيت :

فإني وما كلفتموني بجهلكم ويعلم ربي من أعق وأحوبا
وفى المثل : أعق من ضب قال ابن الأعرابي : إنما يريد به الأثى ، وعقوقها
أنها تأكل أولادها والمُعَقُّ بضمين البعداء من الأعداء وأيضا قاطعو الأرحام
ويقال عاقت فلانا أعق عقاقا إذا خالفته وفى الحديث مثلكم : ومثل عائشة مثل
العين فى الرأس تؤذى صاحبها ولا يستطيع أن يعقها إلا بالذى هو خير لها ، هو
مستعار من عقوق الوالدين ويقال للصبي إذا نشأ مع حى حتى شب وقوى فيهم
عقت تميته فى بنى فلان ومنه قول الشاعر :

بلاد بها جب الشباب تيمتى وأول أرض مس جلدى تراها
والأصل فى ذلك أن الصبي ما دام طفلا تعلق أمه عليه التماثم تعوزه من العين ،
فإذا كبر قطعت عنه . قلت : ووقع فى خطبة المطول للسعد : بلاد بها نيظت على
تماثى ، وما ذكرنا هو الأصح . وكل شق وخرق فى الرمل وغيره فهو عق ،

والعقوق كصبور موضع وبه فسر قول الشاعر أنشده ابن السكيت :
ولو طلبوني بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه إلى القوم أقرعا

ويقال المراد به الأباق والوجهان ذكرهما الجوهري ، ويقال للمعتذر إذا أفرط
في اعتذاره قد اعتق اعتقا ، ويقال للدلو إذ طامت من البئر ملأى قد عقت عقا ،
ومن العرب من يقول عقت تعقية وأصلها : عقت فلما اجتمعت ثلاث قافات قلبوا
إحداها ياء كما قالوا تظنيت من الظن وأنشد ابن الأعرابي : * عقت كما عقت ذلوف
العقبان * شبه الدلو وهي تشق هواء البئر طالعة بسرعة بالعقاب تدلف في طيرانها
نحو الصيد . والعققة حركة القرطاس والثوب الجديد كالعققة . والعقيقون جماعة
من الأشراف منهم أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى العدوى صاحب كتاب النسب ،
روى عن جده يحيى بن الحسن ، وأبو القاسم أحمد بن الحسين بن أحمد بن علي بن
محمد بن جعفر العقيق من كبار الدمشقيين في أثناء المئة الرابعة ، وهو صاحب الدار التي
صارَت المدرسة الظاهرية بدمشق مات سنة ٣٧٨ . ومنية عقيق قرية بمصر والأعقة
رمل وبه فسر السكري قول أبي خراش : * ومن دونهم أرض الأعقة والرمل * «
وكل هذا المستدرك في اللسان ما عدا الفقرة الأخيرة التي تحتوى على أسماء
العقيقين ومنية عقيق والأعقة أما منية عقيق فمن قرى مصر والزبيدي من المقيمين
فيها وأما العقيقون فلعله أخذهم من بعض كتب الرجال والطبقات . والمستدرك
الذي في اللسان معظمه مروي عن التهذيب فيما عدا ما ننبه عليه . فقد أخذ من
المحكم عق البرق وعقيقة وانق الوادي والعقائق وأعق من ضب وقول ابنة معمر
ابن حمار البارقية مع خلطه بما في التهذيب ، وأخذ من الصحاح والتهذيب أعق
فلان ، ونبه عليه بنفسه ، ومن النهاية حديث عائشة . ولم يعز الزبيدي من هذه
الأقوال إلى صاحبه إلا القليل كما هو ظاهر .

ويتبين من هذه المادة أن مرتضى الزبيدي رجع إلى الكتب التالية : أدوية
التيغاشي وتذكرة داود في الطب وجمهرة ابن الكلبي وأنساب أبي عبيد القاسم

ابن سلام في الأعلام وجمهرة ابن دريد وتهذيب الأزهري وصحاح الجوهري وعباب الصاغاني وأساس الزمخشري ولسان ابن المكرم ومصباح الفيومي من المعاجم . وظهرت في مادته أسماء بعض الكتب الأخرى التي استقى منها عن طريق مراجعته السابقة مثل العين للخليل وحواشي ابن بري والنهاية لابن الأثير .

وحين تقابل هذه المادة بما في المعاجم الأخرى من الأصول نرى مرتضى الزبيدي أتى على جميع ما في العين والجمهرة والصحاح والمحكم ، ووزع صيغها بين الأصل والمستدرک ، ولم يحذف إلا بيت جرير وجمع عقق من العين ، وبيت امرئ القيس والاستطراد النحوي من المحكم . أما التكلة فلم يحذف منها شيئا . وأخيرا التهذيب آخر كثيرا منه إلى المستدرک وحذف الحديث الذي ابتدأت مادته به ، وبعض تعليقاته على الشواهد ، وأسماء اللغويين والرواة ؛ ويتضح من هذا ما حذفه من اللسان وكان أخذه من هذه الأصول . ويبدو أن الزبيدي اعتمد على اللسان فيما نقله عن المعاجم القديمة ، لأنه اتفق معه عندما اختلف نصه عما فيها ، مثل العقق بمعنى الأبعاد من الأعداء ، وعندما حذف بعض الصيغ مثل تلال عقق . وفي التاج زيادات لم أجدها في مراجعته مثل بيت رؤبة وقول عمرو بن كلثوم وشرح الليث لما يفعله العرب بالشاة العقيقة ، فالأخيران في العين ولكن الأمهات لم تذكرها .

وهذه مادة « هقع » قال : « (الهقعة دائرة تكون بعرض زور الفرس) وتكره ، قاله الجوهري ، أو في وسطه وهي دائرة الحزام تستحب ، (أو) هي دائرة تكون (بحيث تصيب رجل الفارس) في مركله . قال الليث (يتشام بها) وتبكره (أو لمعة بياض في جنبه الأيسر) نقله ابن دريد » . أكمل الشارح عبارة المؤلف الأولى بكلمة « وتكره » وردها إلى الجوهري ولم يغير رواية القاموس مع مخالفتها ما في الصحاح . ثم أورد تفسير ابن سيده وجعله بين عبارات المؤلف ، وحافظ على نص الشطر الثاني منه « وهي دائرة الحزام تستحب » وتصرف في الأول كي لا يقع في التكرار وحدث في العبارة الثانية ما حدث في الأولى : أكلها وأورد في وسطها اسم

الليث مما يشعر بردها إليه وهي في الحقيقة عنه ، وأخذها من التهذيب ، بدليل وجود بعض الخلاف . وتكرر الظاهرة مع العبارة الأخيرة : يكملها ويَزوِّها إلى ابن دريد .

وقال صاحب التاج : « والمقعة (ثلاثة كواكب) نيرة قريب بعضها من بعض (فوق منكبي الجوزاء) كأنها (الأثافي) وهي من منازل القمر (إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف) ، قال ساجع العرب : إذا طلعت المقعة ، تقوض الناس للقلعة ورجعوا إلى النجعة وأورست المقعة وأردفتها المنعة ، وهي رأس الجوزاء شبيهة بهيئة الفرس ، وفي حديث ابن عباس [لمن] طلق ألفا : يكفيك منها مقعة الجوزاء : أي يكفيك من التطايق ثلاث تطليقات . والمقعة غزيرة النوء » اكتفى الزبيدي في هذه الفقرة بالإكمال ولفقه من الأزهرى عن الليث والجوهري وابن منظور عن ابن الأثير . وزاد التنبيه على أن المقعة كثيرة النوء .

وقال أيضا : « (و) قال الفراء : (مقعه) بين أذنيه مقعا (كواه . و) قال ابن دريد : المقاع (كغراب : الغفلة) تصيب الإنسان (من هم أو مرض و) قال غيره : المقعة (كهمزة المكث من الاتكاء والاضطجاع بين القوم) وحكى ذلك الأموي فيمن حكاه ، ونقله الجوهري ، وأنكره شمر ، وصححه الأزهرى واستدل له من كلام العرب بما جاء بالثقاف والكاف بما هو مذكور في التهذيب . نسب الزبيدي العبارة الأولى إلى قائلها مع تكميلها والثانية إلى ابن دريد مع تكملة تفسيرها وأورد موقف المراجع من العبارة الثالثة مختصرا وكان مفصلا في اللسان .

وقال : « (والمقعة كهيئة حكاية وقع السيف) نقله الجوهري . زاد غيره في معركة القتال وقيل هو حكاية لصوت الضرب والوقع مطلقا (أو) هو (ضربك الشيء اليابس على اليابس) نحو الحديد (لتسمع صوته) قاله ابن دريد (أو أن تضرب بالحديد) هكذا هو في العباب والذي الصحاح عن أبي عبيدة أن تضرب بالحد (من فوق) ومثله في اللسان وأنشد الجوهري للبهزلي وهو عبد مناف بن ربيع :

فالطعن شفشغة والضرب هيقعة ضرب الممول تحت الديمة العضدا »

نسب العبارة الأولى للجوهري وزاد عليها من الأزهرى وأورد التفسير الثانى من المحكم ونسب الثالث إلى ابن دريد وبين الخلاف فى الرابع بين العباب والصحاح واللسان مع نسبته إلى أبى عبيدة والاستشهاد ببيت من الشعر .

وقال أيضا : « (و) الهَيِّع (ككتف الحريص) عن ابن عباد (و) قال أبو عبيد (هقعت الناقة كفرح) هقعا (فهى هقعة وهى التى إذا أرادت الفعل وقعت من شدة الضبعة) وكذلك هكمت فهى هكمة (كتهقفت) إذا بركت للفعل (و) حكى الأزهرى عن بعض الأعراب أنه قال : يقال (اهتقع عرق سوء) واهتكمه واهتنعه واختضعه وارتكسه إذا تعقله و (أقعده عن بلوغ الشرف والخير . و) قال ابن عباد اهتقع (فلانا) إذا (صده ومنعه . و) قال غيره اهتقع (الفعل الناقة) إذا (أبركها وتسداها) هكذا فى النسخ ومثله فى العباب وفى اللسان أبركها ثم تسداها وعلاها . والاهتقاع مسانة الفعل الناقة التى لم تضع يقال سانّ الفعل الناقة حتى اهتقمها يتقوعها ثم يعيسها ، وتهقمت هى بركت (و) اهتقع (الحى فلانا : تركته يوما فعاودته وأثخنه . وكل ما عاودك فقد اهتقمك واهتقم لونه مجهولا) أى (تغير) من خوف أو فزع ، لا يحى . إلا بصيغة ما لم يسم فاعله (وتهقّع) الرجل (تسفه و) يقال تهقّع فلان علينا وترع وتطليخ بمعنى واحد أى (تكبر) قال رؤبة :

إذا امرؤ ذو سوء تهقعا أو قال أقوالا تقود الخنعا

(و) قيل تهقّع (جاء بأمر قبيح و) يقال تهقّع (القوم وردا) إذا (وردوا) كلهم (و) قال ابن عباد (تهقّع مجهولا نكس) قال (وانهق) أى (جاع وخص) . أكمل التفسيرات وتعرض لاختلافات بعض النسخ وجلب بعض الشواهد ، واستعار من التهذيب بعض مترادفاته ، كل هذا زاده على القاموس . وألحق بالمادة بعض زياداته أيضا تحت عنوان المستدرك قال : « وما يستدرك

عليه : هُقع الفرس كعنى فهو مهقوع . قال الجوهري : ويقال إن المهقوع لا يسبق أبدا وأنشد الليث :

إذا عرق المهقوع بالمرء أنعظت حليته وازداد حرا عجائها
وأنشد في تركيب « نعظ » : وابتل فيها عجائها . فلما سمعوا هذا البيت
ولم يروا قائله كرهوا ركوب المهقوع ، فأجابه مجيب :

وقد يركب المهقوع من لست مثله وقد يركب المهقوع زوج حصان

وتهقعت الضأن استعمرت كلها وفرس هقع ككتف مهقوع نقله الزمخشري
وهقعت الناقة مثل تهقعت كما في التكملة . وكل هذه المستدركات من المعاجم
المعروفة ونسبها الزبيدي إلى أصحابها .

ويستنبط المرء من هذه المادة أن مرتضى الزبيدي رجع إلى التهذيب والحكم
وأساس البلاغة ولسان العرب والصحاح والعياب والتكملة والجمهرة ، وأفاد من الليث
وابن عباد . الأول عن طريق المعاجم السابقة جميعها والثاني عن طريق العباب
والتكملة إذ لم يذكرهما في مراجعه . وقد أشار في شرحه مقدمة الفيروز آبادي إلى أنه
بحث كثيرا عن العباب فلم يظفر به ، ولكنه بعد هذا القول حصل عليه فضمه إلى
ما ذكره من مراجع . وظهر أثر ذلك في مادتنا هذه وفي ذكره بعض أصول المواد
التي اقتبسها العباب من مقاييس ابن فارس وليست في التكملة . وبرغم ذلك فالتكملة
أكثر ظهورا عنده من العباب لأنه حصل عليها منذ زمن مبكر فيما يبدو . ويتمثل
الجهد الذي بذله فيها في تكملة التفسيرات وزيادة بعضها الآخر وبعض الصيغ ، وليست
الزيادة كلها في المستدرک في آخر المادة بل في جميع أنحاءها ؛ وفي جلب الشواهد
والالفتات إلى الخلقات بين أقوال المعاجم التي يأخذ بعضها عن بعض مثل العباب
والصحاح ولم يترك الزبيدي شيئا من القاموس أو الصحاح ، ولكنه ترك من الحكم
تفسيرا للهقة لا يختلف عن التفسيرات الأخرى إلا في العبارة ، وترك شرحه لبيتى

عبد مناف وكان اللسان ذكرهما ، وترك من التهذيب أسماء اللغويين والرواة ، واستطراذه الطويل في إبدال الكاف والقاف ردا على شمر وشرحه لأحد الشواهد الشعرية ، وكان اللسان أتى به . ونستطيع أن نقول إن الزبيدي لم يترك أمرا لغويا هاما في هذه المراجع ولكنه كان يحافظ على عبارة القاموس الذي كان يتصرف فيما يقتبسه ولذلك لا تتفق عباراته مع عبارات أصوله في اللفظ وإنما في المعنى وحده . وكل هذه الظواهر رأيناها في المادة السابقة ونراها في جميع المواد على وجه التقريب .

من الجلي أن مرتضى الزبيدي ترسم خطأ أستاذه ابن الطيب في جميع مراحل منهجه عدا أمرا واحدا هو حملته الشديدة على الفيروز آبادي فقد خفف من حدتها ولطفها كثيرا ، ولذلك حين نحاول التعرف على ما أجراه على القاموس نراه يتفق إلى حد كبير مع ما أجراه شيخه ، فجميع أعماله تجري في نهري كبيرين نهر الإضافات ونهر النقد .

أما النهر الأول فيتألف من الروافد التي يتألف منها عند ابن الطيب تقريبا فالراند الأول نهر متلاطم الأمواج بالزيادات من المواد والصيغ والمعاني . وكان هذا النهر يجري في مجريين أولهما في أرجاء المادة كلها والثاني في آخرها تحت عنوان « المستدرك » . أما المواد المستدركة فقليلة صغيرة بطبيعة الحال وتأتي في (المستدرك) دواما . وأمثالها ما جاء بعد (أدب) في قوله : « ومما يستدرك عليه أذرب قال ابن الأثير في حديث أبي بكر رضي الله عنه : لتأمن النوم على الصوف الأذربي كما يأمن أحدكم النوم على حشك السعدان . الأذربي منسوب إلى أذربيجان على غير قياس قال : هكذا يقوله العرب ، والقياس أن يقول أذري بغير باء كما يقال في النسب إلى رامهرمز رامي . قال : وهو مطرد في النسب إلى الأسماء المركبة وذكره الصغاني » . وبعد أشب : « ومما يستدرك عليه أيضا اصطب ، في النهاية لابن الأثير رأيت أبا هريرة وعليه إزار فيه علق وقد خيطه بالأصطبة قال : هي مشاقة الكتان . والعلق : الخرق »

وهاتان المادتان موجودتان عند المؤلف في (فرب) و (صطب) . وقال بعد (بردزبه) « وما يستدرك برشوب قرية من قرى مصر من إقليم المنوفية . برنوب قرية من قراها من إقليم الغربية ذكرها ابن الجيعان في كتاب القوانين ، وفي التبصير : أبو نصر أحمد بن داود بن علي بن سود بن يبرؤبه الماجرمي بالكسر وضم الراء وفتح الموحدة الثانية بعد الواو ذكره المستغفرى وقال نزل بخارى وروى عن القطيعى » . وبعد جردب : « وما يستدرك عليه الجرسب الطويل عن الأصمعى ، كذا في لسان العرب وقد أهمله الجوهري والصاغاني . قلت : وهو مقلوب الجسرب » وأما الصيغ والمعاني التي زادها فكان يزيد لها في المجريين بين كلام المؤلف وفي المستدرك في ختام المواد ولا يحتاج هذا النوع إلى أمثلة لظهوره في أغلب المواد

ويكفى للدلالة على كثرة مستدركاته أن نقول إنه أدخل في شرحه القطع الأعظم مما في لسان العرب وفي بعض المراجع التي لم يلتفت إليها صاحبه ولا صاحب القاموس مثل أساس البلاغة للزمخشري ومفردات القرآن للراغب الأصبهاني فهو جدير بأن يطلق عليه « معجم العربية الأكبر » .

والرافد الثاني يعنى بإبانة المراجع التي استقى منها المؤلف مواده ، قال مثلاً في « أنا » التي اخترناها حين الكلام عن حاشية ابن الطيب : « (أنأة) بالمشناة الفوقية (كحمة) أورده ابن برى في الحواشي اسم (امرأة من) بنى (بكر بن وائل) ابن قاسط بن هنب بن أفصى بن عبد القيس وهي (أم قيس بن ضرار) قاتل المقدم . وحكاها أبو علي في التذكرة عن محمد بن حبيب » فأتى بما أورده شيخه وزاد في إبانة نسبها ، كما زاد مرجعاً آخر للتفسير . وقال في « شفرج » أيضاً : « (الشفارج كلابط) نقله الجوهري عن يعقوب وهو (الطبق) يجعل (فيه الفيجات والسكرجات) تقدم بيانها فارسي (معرب) وهو الذي يسميه الناس (يشيارج) بكسر الموحدة وسكون التحتية والشين وفتح الموحدة وبعدها ألف ، وكسر الراء وفتحها . وقد ذكره ابن الجواليقي في كتاب المعرب وقال : هي ألوان اللحم في الطبائخ . وفي هامش

الصحيح : ووجدته في كتاب المحيط : الشفاريح جمع الشفارج من الأطمعة ، فأتى بما قاله شيخه وزاد ما في العرب وهامش الصحيح .

والرافد الثالث يأتي بالروايات الأخرى في التفسيرات أو خلاقات اللغويين بصدده وما إلى ذلك ، قال الزبيدي في « أشأ » : « (الأشاء كسحاب) كذا صدر به القاضي في المشرق ، وأبو علي في الممدود ، والجوهري والصاغاني وغيرهم ، وضبطه ابن التلمساني بالكسر وتبعه الخفاجي وهو مخالف للرواية (صغار النخل) كذا قاله القزاز في جامع اللغة ، وقيل النخل عامة نقله ابن سيده في المحكم فاختصر ما ذكره شيخه . ومن أمثله قوله في « كبس » : « (و) من الجواز كبس (داره : هجم عليه واحتاط به) واقتصر ابن القطاع على المجهوم ، وزاد الزمخشري : وكبس تكبسا مثله أي اقتحم عليه » .

والرابع يعني بالتوضيح والتكلمة مثل قوله في ثعلب : « كان غاوى بن عبدالمزى » وقيل غاوى بن ظالم ، وقيل وقع ذلك للعباس بن مرداس ، وقيل لأبي ذر الغفاري وقد تقدم (سادنا) أي خادما (لضم) هو - وواع قاله أبو نعيم وكانت (لبني سليم) ابن منصور بالضم القبيلة المعروفة . وهذا يؤكد أن القصة وقعت لأحد السليين (فبينما هو عنده إذ أقبل ثعلبان يشهدان) أي يعلوان (حتى تسناه) علباه (فبالا عليه فقال) حينئذ (البيت) المذكور آنفا . استدلل المؤلف بهذه القصة على تخطئة الكسائي والجوهري ، والحديث ذكره البغوي في معجمه وابن شاهين وغيرهما ، وهو مشروح في دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني ونقله الدميري في حياة الحيوان . وقال الحافظ ابن ناصر : أخطأ الهروي في تفسيره وصحف في روايته ، وإنما الحديث فجاء ثعلبان - بالضم - وهو ذكر الثعالب اسم له ، مفرد لا مثني ، وأهل اللغة يستشهدون بالبيت للفرق بين الذكر والأنثى كما قالوا الأفعوان ذكر الأفاعي ، والأقربان ذكر العقارب ، وحكى الزمخشري عن الجاحظ أن الرواية في البيت إنما هي بالضم على أنه ذكر الثعالب وصوبه الحافظ شرف الدين الدمياطي وغيره من الحفاظ وردوا خلاف ذلك . قال

شيخنا وبه تعلم أن قول المصنف الصواب غير الصواب ... (ولحق بالنبي صلى الله عليه وسلم) عام الفتح (قال) النبي صلى الله عليه وسلم (ما اسمك ، فقال : غاوى ابن عبد العزى ، فقال : بل أنت راشد بن عبد ربه) وعقد له على قومه . كذا في التكملة وفي طبقات ابن سعد ، وقال ابن أبي حاتم سماه راشد بن عبد الله « فأدخل ما جاء به أستاذه وزاد عليه كثيرا .

ويجربى الرافد الخامس بالشواهد على اختلاف أنواعها ، قال مثلاً في « الأ » : « (الألاء كالألاء) يمد (ويقصر) وقد سمع بهما (شجر) ورقه ونخله دباغ وهو حسن المنظر (مر) الطعم لا يزال أخضر شتاء وصيفا ، واحدته ألاءة بوزن ألاءة ، قال ابن عنمة يرثى بسطام بن قيس :

نخر على الألاءة لم يوسد كأن جبينه سيف صقيل «

فعدل عن الشواهد التي ذكرها شيخه وعن نقده ، وقال في (ثلب) : « الثلب (يكتف المتكلم من الرماح) قال أبو العيال الهذلي :

وقد ظهر السوابغ في يوم والبيض واليَلْب

ومطرود من الخطى لا عار ولا ثلب «

أكمل الشاهد وحذف شرحه .

وأتى بكثير من الأحاديث وخاصة التي كان يذكرها اللسان عن النهاية . قال في (غرب) : « (و) في الحديث أن الله يبغض (الشيخ) الغريب هو الشديد السواد وجمعه غرايب أراد الذي لا يشيب » . وفي (طرز) : « ومنه ماروى عن صفية أنها قالت لزوجات النبي صلى الله عليه وسلم : من فيكن مثلى ؟ أبنى نبى ، وعمى نبى ، وزوجى نبى . وكان صلى الله عليه وسلم علمها لتقول ذلك ، فقالت لها عائشة : ليس هذا من طرازك : أى من نفسك وقريحتك » .

واغترف من سجعات الأساس كأستاذه قال في « الأ » : « ومن سجعات الأساس طعم الألاء أحلى من المن ، وهو أمر من الألاء عند المن » فحذف الشرح .

الموجود عند شيخه وقال في « أشأ » : « من سجمات الأساس ليس الإبل كالشاء ولا العيدان كالأشاء » وهو عند شيخه أيضا . ولكنه زاد على شيخه كثيرا منها .

وتتلاطم مياه الرافد الخامس باختلافات نسخ القاموس واختلافات أصوله من المعاجم مثل قوله « أكأ » : « (أكأ كمنع استوثق) غريمه (بالشهود) ثبتت هذه المادة في أكثر النسخ المصححة وسقطت في بعض » وكذا ذكر شيخه . وفي « ثعلب » : « ثم إن قوله وأما أبو ثعلبة .. إلى قوله صحابي ، ثابت في نسختنا ، قال شيخنا وكذا في النسخة الطبلاوية والنسخ المغربية وكذا في غالب الأصول المشرقية وقد سقط في بعض الأصول » وقال في « عقص » : « (و) العقص (ككتف رمل منعقد) وفي بعض النسخ الصحاح متعقد ... (والعنقصة) بالفتح (كممكنة وخبيثنة) أى بالضم واختلفت نسخ الجهرة ففي بعضها بالقف في موضعين وفي بعضها الأولى قاف والثانية فاء ومثله في التكملة مجودا وفي بعضها الأولى فاء والثانية قاف ، ومثله في اللسان » وأمثال ذلك كثيرة .

وأخيرا جدول تسيل فيه زيادات لضبط الألفاظ التي يفسرها مثل قوله في « أبز » « أبز الظبي يأبز) من جد ضرب (أبزا) بالفتح (وأبوزا) بالضم ... (وظبي وظبية أبز وأباز وأبوز) كناصر وشداد وصبور ... (و) يقال (نجبية أبوز) كصبور » وفي نكظ : « (النكظ محركة الجهد) كما في العباب (والعجلة) كما في الصحاح (كالنكظ) بالفتح » .

وأقام نقده على عدة مآخذ رآها في القاموس منها ما يتعلق بمنهجه ومنها ما يتعلق بالمواد وتفسيرها . أما ما يتعلق بمنهجه فقد ذهب إلى أنه أخل بكثير من خطوات هذا المنهج الذي حدده في مقدمته . وأهم هذه الخطوات إخلاله بالطريقة التي رسمها لنفسه في ذكر المؤنث وتمييز المقتل الواوى من اليأى . ومن أمثلة هذا الإخلال قوله في تجب : « (التجاب ككتاب) ... (ما أذيب مرة من حجارة الفضة وقد بقي فيه منها) أى الفضة (والقطعة) منه (تجابة) هذا نص ابن سيده في المحكم ، وقد خالف

قاعده هنا في ذكره الواحد بهاء « وفي عم : » (وهي عمه) قد خالف هنا اصطلاحه .
في ذكر الأشي « وفي بني : » لم يشر على هذا الحرف ياء أو واو [طبقا لمقتضى .
منهجه] وهي يائية وكأنه سها عنه أو لاختلاف فيه كما سيأتي بيانه « وفي جمى .
» (الجاء و) الجاءة (بهاء) . . ولم يشر له المصنف بواو أو ياء . وقال ابن سيده .
هو من ذوات الياء لأن انقلاب الألف عن الياء طرفا أكثر من انقلابها عن الواو
فإما سقطت إشارة الياء بالأحمر من النسخ أو هو قصور من المصنف « وعلق على تعليم
المصنف لمادة « رنا » بالياء بقوله : « كذا في النسخ والصواب أن الحرف واوى »
وإشارات مرتضى الزبيدي إلى خلل المعتل أكثر من إشاراته إلى المؤنث .

ونضع فيما أخذه الزبيدي على المؤلف ونعده إخلالا بمنهجه ، خطؤه في وضع
بعض المواد والألفاظ . ومثل ذلك قوله في أكأ : « (أبو زيد أكأ إكأة) إلى آخرها
هكذا وجد في بعض النسخ والصواب أن محله فصل الكاف من هذا الباب لأن
وزن أكأ إكأة (كإجابة وإكأ) كإقام ، فعرف أن الهمزة الأولى زائدة للتعدية
والنقل كهمزة أقام وأجاب ، وقد ذكره المصنف هناك على الأصل وهو الصحيح » .
وفي روش : « (وتجل رايش كثير) الزبب وهو كثرة (الشعر في الأذن) ...
ثم إن قوله وجل إلى آخره حقه أن يذكر في ريش لأن ألفه منقلبة عن ياء كما ذكره
غير واحد من الأئمة هناك كالجوهري وصاحب اللسان « وقد رأينا خلطه بين المعتل
الواوى واليائي وقد خلط أيضا في الهموز الآخر والمعتله .

ونعد من إخلاله بمنهجه إشكال ضبطه وخطؤه فيه وإهماله ، وقد نبه الزبيدي .
إلى أشياء من ذلك مثل ما جاء في لما : « (والتى لونه تغير) كالتمع أى مبنيا
للمفعول فكان ينبغي للمصنف ضبطه على عادته . وحكى بعضهم التما كالتمع » .
وربما كانت الرواية الأخيرة سبب عدم ضبطه . وقال في محز : « (محز الجارية كمنع
محزا ومحازا) ظاهره أنها بالفتح والصواب في الثاني الكسر : نكحها » .

ونبه الزبيدي أيضا على المواضع التي خالف فيها الفيروز آبادي الجوهري بدون .

إشارة منه إلى ذلك وفقاً لما يقتضيه منهجه مثال ذلك قوله في شئنا : (والشنوة) ممدود ومقصور (المتقزز) بالقاف والزايين على صيغة اسم الفاعل وفي بعض النسخ المتعزز بالعين وهو تصحيف (والتقزز) من الشيء هو التناطس والتباعد عن الأدناس وإدامة التطهر ورجل فيه شنوة وشنوة أى تقزز فهو مرة صفة ومرة اسم وخفل المؤلف هنا عن توهيمه للجوهري حيث أقصر على معنى الصفة . وفي تألب : « (وهذا موضع ذكره) لا في حرف الهمزة كما فعله الجوهري تبعاً للصاغاني وغيره مع أنه لم ينبه في حرف الهمزة وتبعه ساكتا عليه وهو عجيب . » وأمثال هذا التنبيه كثيرة .

ويتصل بالنوع السابق تنبيهه على المواضع التي وُهم الفيروز آبادي الجوهري فيها دون وجه حق أو مع اتباعه له فيها مثل قوله في زأزأ : « (قدر زؤازئة كملابطة) زؤزئة مثل (علبطة) بالهمز فيها . . . هذا محل ذكره لأنه مهموز . . . (وذكره في المعتل وُهم للجوهري) وهذا الذي ذكر وهما هو المنقول عن الأصمعي وشيوخه والمؤلف تبع ابن سيده في الحكم حيث ذكره في المهموز » وفي فرع : « الفرع (المال الطائل المعد . ووم الجوهري فخره) قلت لم يضبطه الجوهري بالتحريك وإنما ذكره بعد قوله وفي الحديث لا فرع ، ثم قال والفرع أيضا ففهم أنه محرك . . . ثم إن المصنف قلد الصاغاني في توهيمه الجوهري في ذكره محركاً والصواب ما ذهب إليه الجوهري تبعاً لغيره من الأئمة » وفي صيأ : « (الصاءة) اسم (للقدى يخرج عقب الولادة) من رحم الشاة أفرد بها المصنف بالترجمة وكتبها بالحمزة كأنها من زيادته على الجوهري وهو غير صحيح » وكثيراً ما نبه الزبيدي على كتابة الفيروز آبادي المواد بالحمزة على الرغم من وجودها في الصحاح وعلى توهيمه الجوهري في شيء ومتابعته له وخاصة في الألفاظ المهموزة الآخر والمعتلة ذلك الحرف .

ونقده في بعض مواده بالتحصيف مثل قوله في تب : « (التبوب كالتنور . . . ما انطوت عليه الأضلاع) كالصدر والقلب نقله الصاغاني قلت والصحيح في المعنى الأخير أنه البتوت بالتاءين آخره وقد تصحف عليه وقلده المصنف » وفي رهش « (الرهيش) بكأمر كذا في سائر النسخ والصواب كما في العين الرهش محركة »

وفي صفي : « (صفي كرضى ... صغيا) هكذا في النسخ والصواب صفا كما هو نص الصحاح والمحكم . »

وكان في التفسير أيضا بعض تصحيقات نبه عليها . مثالها ما جاء في أرب :

« (الإرب بالكسر) والسكون هو (الدهاء ... والنكر) هكذا في النسخ بالنون

مضمومة والذي في لسان العرب وغيره من الأمهات اللغوية المكر بالميم « وفي دوس :

« الدوس (ابن عدنان بن عبد الله) هكذا في سائر الأصول وصوابه عذنان بالضم

والثاء المثلثة » وهذا النوع من النقد كثير عند الزيدى ولكن الأول منه —

أى تصحيف المواد — أكثر من الثانى (تصحيف التفسير) .

ونقد الشارح تفسيرات القاموس من عدة أوجه ، بالإضافة إلى التصحيف وأخطر

هذه الأوجه الخطأ والتناقض وعدم معرفته ومخالفته الجمهور ، وهاك الأمثلة . قال

نحى روش : « (الروش) أهله الجوهري وقال ابن الأعرابي هو (الأكل الكثير)

والروش أيضا (الأكل القليل ضد) قلت هذا خطأ عظيم وقع فيه المصنف فإن الذي

نقله ثعلب عن ابن الأعرابي أن الروش الأكل الكثير والورش الأكل القليل

فهو ذكر الروش ومقلوبه فليتنبه لذلك . »

وفي دمشق : « (الدبقيس كهزبر الإبريسم أو القز) وقد سبق في « قزز » أن

القز هو الإبريسم وهنا غير بينهما . وذكر الفيروز آبادى « أول » في « وأل »

ثم في « وول » فعلق عليه الزيدى قائلا : « (الأول) أهله الجوهري والجماعة هنا

وذكر ، في وأل و (هنا موضعه و) قد (ذكر في وأل) وحيث إنه واقعهم فلا معنى

للاستدراك وكأنه أشار به إلى ما ذهب إليه بعضهم من أن أصله وول . »

وقال في فتا : « قالوا تالله (تفتا تذكر يوسف ... أى ما تفتا) كذا في سائر

النسخ والصواب لا تفتا كما قدره جميع النحاة والمفسرين ولا اعتبار بما قدره المصنف

وإن تبع فيه كثيرا من اللغويين لأنه غفلة قاله شيخنا » وفي جبي : « (جبي الخراج)

والمال والخوض (كرمى) وفي بعض النسخ كرضى وهو مخالف لأصول اللغة » ونبه

الزبيدي على بعض أخطاء المؤلف في انفعال وأراد تعليلها قال في نمس : « (وانمس) الرجل (كافتعل) أى (استتر) قال الجوهري وهو انفعال ، وإنما وزنه المصنف بافتعل ليرينا تشديد النون لا أنه من باب الافتعال ، فتأمل » .

والأوجه الأخرى التى نقدها الزبيدي فى تفسيرات المؤلف هى سوء التفسير وسوء التعبير والعرض والاضطراب والتكرار . وأمثلة ذلك نراها فى « أبى » « (أبى الشيء ... كرهه) قال شيخنا فسر الإباء هنا بالكروه وفسر الكره فيما مضى بالإباء على عادته وكثير يفرقون بينهما فيقولون الإباء هو الامتناع عن الشيء والكراهية له بغضه وعدم ملامته » وفى ملاء : « (ملاء) أى الشيء (كنع) يملؤه (ملاء وملاءة وملاءة) أى (بالفتح والكسر وملاءة تملئة فامتلاء وتملاء) فى العبارة لف ونشر وذلك أن امتلاء مطاوع ملاءة وملئه بالفتح والكسر وتملاء مطاوع ملاءة كعلمه فتعلم » وفى « سخا » : « وبما ذكرنا ظهر لك أن سياق المصنف مشوش غير محيط والتمدد منه لا يخلو عن تخبيط » وفى عرض : « العرض (خلاف الطول) ... وقد فرق المصنف هذا الحرف فى ثلاثة مواضع فذكر الفعل مع مصدرية آنفا وذكر الاسم هنا وذكر العراض فيما بعد ... » وفى فرط : « وبما سردنا يظهر لك ما فى عبارة المصنف من القصور فتأمله ... (و) قال الأعرابى أفراط إذا أرسل رسولا مجردا (خاصا فى حوائجه) قلت وهو معنى واحد فرقه المصنف فى ثلاثة مواضع فرط وفرط وأفرط ، ولو قال كفرط وأفرط كان فيه غناء عن هذا التطويل مع أن الأول فيه نظر » وفى « عرض » : العروض (الغيم) هكذا فى الأصول بالياء التحتية (و) هو مع قوله (السحاب) عطف مرادف أو هو تكرار ... (وعرض) الرجل (أتى العروض) أى مكة والمدينة واليمن وما حولهن وهذا بعينه قد تقدم للمصنف قريبا فهو تكرار ... (و) المرض (الجيش) الضخم (وفتح) وهذا قد تقدم بعينه فى كلام فهو تكرار .

وهناك نقود أخرى لتفسيراته كانت البذور التى نماها أحمد فارس الشدياق وألف

كتابه من عصارتها ، وبرغم ذلك كله كان الزيدى لطيفا مع الفيروز آبادى وكثيرا ما قد شيخه ابن الطيب بسببه وحمل عليه ليخفف من حدة هجماته عليه . وأمثلة ذلك كثيرة منشورة في الكتاب كله ومنها ما جاء في ترب « قيل التُّرب (من وُلِدَ معك) وأكثر ما يكون ذلك في المؤنث (و) يقال (هى تربى) وتربها وهما تربان والجمع أتراب وغلط شيخنا فضبطه تربى بالقصر وقال على خلاف القياس . . . وقال أيضا فيما بعد على أن هذا اللفظ من أفراده لا يعلم لأحد من اللغويين ولا في كلام أحد من العرب نقل انتهى . وهذا الكلام عجيب من شيخنا وغفلة وقصور » .

وفي جى « (جى) ... مثل (سعى) يجبيه ويجباه قال شيخنا هذه لا تعرف ولا موجب للفتح لا تنفء حرف الحلق في العين واللام قلت هذه اللغة حكاهما سيبويه وهى عنده ضعيفة وقال ابن الأعرابى جى يجبى مما جاء نادرا كأبى يابى وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في قرأ يقرأ وهذا يهدأ واقتصر الجوهري على الأولى » . ومن الطبيعي أنه كان يوافق نقد شيخه في المواضع التى يرى الحق معه فيها وهى كثيرة أيضا قال فى وبأ أمثلا « (الوبأ محركة) بالقصر والمد والهمزة يهمز ولا يهمز . . . (ج) أى المقصور والمهموز (أو باء) كسبب وأسباب (ويمد) مع الهمز وحينئذ (ج أو بية) كهواء وأهوية ونقل شيخنا عن بعضهم أن المقصور بلا همز يجمع على أو بية والمهموز على أو باء قال هذه التفرقة غير مسموعة سماعا ولا جارية على القياس قلت هو كما قال » وقد يتابع شيخه ولكن ينكر عبارته الشديدة مثل ما جاء فى تياب « (والتوأبانيان) . . . سيأتى (فى وأب) بناء على أن التاء زائدة . . . (ووم الجوهري) فذكره هنا بناء على أنه بوزن صيقل أو جوهر هكذا قاله الصغانى ، والمعجب من المؤلف أحاله فى وأب ولم يتعرض له هناك إما قصورا أو غفلة وقد أقام عليه النكير شيخنا وجلب عليه رجل الكلام وخيله من هنا وهنا » .

ظواهر :

من الطبيعي — نحين نحاول التعرف على الظواهر البارزة فى تاج العروس —

أن نجد فيه ما كان في أصله القاموس المحيط أو أكثره ، وحقا نجد فيه الانتظام والاستقصاء والعناية بالأعلام وخاصة المحدثين والفقهاء منهم ، والتوسع في إيراد أسماء الأماكن والإكثار من إيراد الفوائد الطبية والمصطلحات العلمية والدقة في الضبط والالتفات إلى الغريب والمولد والأعجمي من الألفاظ ولكننا بطبيعة الحال لا نجد فيه جميع الظواهر التي تمت إلى الاختصار الذي التزمه صاحب القاموس وأظن أننا أغنياء عن التمثيل لهذه الظواهر اكتفاء بما مر منها في أثناء الكلام عن القاموس .

الأعلام والأماكن :

ولكن هذه الظواهر لم تبقى على حالها في الكتابين ولم تستأثر بالتأثير كما استأثرت بالقاموس فقد زاحمتها ظواهر جديدة ونالها هي نفسها بعض التغيرات . وترجع هذه التغيرات إلى الزيادات التي أضافها الشارح وتوضح بأجلى صورة في الأعلام وأسماء الأماكن فقد زاد فيها الزيدى زيادة كبيرة ، قال مثلاً في مادة (عنز) : « وفاته عنزة بن عمرو بن أفصى بن حارثة الخزاعي ذكره الصاغاني . . . ومما يستدرك عليه . . . العنز قبيلة من هوازن وفيهم يقول :

وقاتلت العنز نصف النها ر ثم تولت مع الصادر

والعنز أكمة بعينها وبه فسر قول الشاعر :

* وكانت بيوم العنز ضادت فؤاده *

كانوا نزلوا عليها فكان لهم بها حديث . . . وعنز اسم رجل ، وكذلك عناز

بالكسر وعنيزة قبيلة وأعناز بلد بين حمص والساحل والعنز فرس أبي عمرو بن

سنان بن محارب من عبدة القيس وفيه يقول :

دلقت له بصدر العنز لما تحامته الفوارس والرجال

وعنازة بالضم اسم ماء قال الأخطل :

رعى عنازة حتى صرَّ جندبها وذدع المال يوم تالع يقر

وعناز بن مدلل الضرير عن أبي بكر الطرثيثي مات سنة ٥٣٨ هـ « ومن أهم

الخصائص التي تفرد هذه الظاهرة عن مثيلاتها في المعاجم الأخرى العناية بأسماء الأماكن المصرية فقد اجتمع في التاج ثلاثة علماء عنوا بالمدن والقرى المصرية هم الصاغاني والفيروزآبادي والزبيدي . والأخيران أقاما في مصر مدة من حياتهما . وكان من ثمرة هذه الجهود أن ظهرت أسماء معظم القرى المصرية لا المدن المشهورة وحدها في التاج . وهالك مثلا لذلك من مادة طمو « (طموية) كعموية (قريتان بمصر) إحداهما بالمرتاجية . . . (و) طمية (ع على نيل مصر) وهي قرية من أعمال الفيوم الآن . . . وطما بالكسر قرية من أعمال أسيوط وقد وردتها . . . وطموة قرية بجيزة مصر » . ونرى من هذه العبارة أن الزبيدي رأى بعض هذه المواضع وزارها :

المجاز :

أما الظواهر الجديدة التي أتت على يد مرتضى الزبيدي فيبرز منها ثلاث : أولها المعاني المجازية فقد عني بإبرازها والتنبيه عليها عناية شديدة لم نر مثلها في معجم عام آخر . وكان من آثار هذه العناية نهله من أساس البلاغة نهلا . ولعل السبب في ذلك نقد شيخه ابن الطيب الفيروزآبادي لعدم تمييزه المعاني الحقيقية من المجازية كما رأينا . وهالك ما جاء في مادة واحدة مثلا لهذه الظاهرة قال في مادة (رفع) : « (و) من المجاز . . . قال الأصمعي : رفع (القوم) فهم رافعون إذا (صعدوا في البلاد) . . . (و) من المجاز رفعوا (الزرع) أي (حملوه بعد الحصاد إلى البيدر) كافي الضحاح . . . (و) قوله تعالى : (و) فرش مرفوعة أي بعضها فوق بعض . . . أو مقربة لهم ومنه رفعته إلى السلطان رفعا بالضم) نقله الجوهري أيضا ، وهو مجاز . . . وفي الأساس رفعت الناقة لبنها وناقة رافع لم تدّر وهو مجاز . . . (و) قال الليث : (برق رافع) أي (ساطع) ونقله الجوهري أيضا وهو مجاز . . . (و) من المجاز الرفاعة (شدة الصوت) . . . وارتفع (قدره فهو رفيع) والأنثى رفيعة وهو مجاز . . . (و) من المجاز (رافعه إلى الحاكم) مرافعة قدمه إليه ليحاكمه و (شكاه) . . . (و) من

المجاز (رافعى) فلان (وخافضى) فلم أقص أى (داورتى كل مداودة) . . . وما يستدرك عليه . . . الرفيعة القصة يبلغها الرجل . . . وهو مجاز . . . ورفع القرآن على السلطان أى تأوله ورأى به الخروج عليه ، وهو مجاز ومرفوع الدابة خلاف موضوعها . . . وهو عذو دون الحضرة نقله الجوهري والصفاني والزنجشري وهو مجاز . . . ورفع السراب الشخص يرفعه رفعا زهاه وهو مجاز . . . ويقال للداخل لارتفاع أى تقدم وهو مجاز وليس من الارتفاع الذى هو بمعنى العلو . . . ويقال : هو لا يرفع العصا عن عاتقه هو كناية عن كثرة الأسفار أو عبارة عن التأديب والضرب . . . ورفعت الرجل نميته ونسبته ومنه رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو رفاع كشداد من ذلك وهو مجاز ورفعه فى خزائنه وصندوقه خبأه وثوب رفيع ومرتفع السعر وانحط وترفع الضحى ، وترفع عن كذا . . . وكلام مرفوع أى جهير . . . ورفعت له غاية فساها ، ودخلت إليه فلم يرفع لى رأسا ، ورفعوا إلى عيونهم ، وكل ذلك من المجاز « ومن الطبيعى أن ليس المجاز بهذه الكثرة فى المواد الأخرى .

العامية :

وثانيهما اللهجة العامية فقد التفت إليها من آن لآخر وأعطانا آثارا منها تصور نواحى من اللهجة المصرية فى غالب المواضع والعاميات الأخرى فى بعضها . وهاك بعض الأمثلة قال فى (زبط) : « وما يستدرك عليه . . . أبو زبط محرقة من كنام وقد زرت بالصعيد رجلا يسمى محمدا ويكنى أبا زبط وله كرامات ودفن بالكليح » . وفى زلط : « وما يستدرك عليه الزلط محرقة الحصى الصغار مثل حصى الجمرات ويشبه بها القول إذا لم يدش وهى عامية وكذا قولهم : زلط اللقمة زلطا إذا ابتلعها من غير مضغ والمزلطة المزلقة أو موضع الحصى الصغار . . . وفى (صنط) : « (الصنط) أهله الجوهري وصاحب اللسان وهو (القَرَظ) هكذا تنطق به أهل مصر وهى (لغة فى السنط) بالسين » . وفى نط : « وقول العامة نطيت أصله نططت إذا قفز

في هوة من الأرض » ووهبت له هذه الظاهرة مع اجتماع المعرفة بالأماكن والبلدان المصرية وألفته لها ، صبغة مصرية ظاهرة .

الأصول :

الظاهرة الثالثة جديدة قديمة ، جديدة لأنها لم تكن في القاموس ، وقديمة لأنها كانت في الأصل الأول العُباب ، وكان هذا أخذها من المقاييس ، تلك الظاهرة الالتفات إلى دلالة التراكيب أو بعبارة ابن فارس أصول المواد ومقاييسها . وقد ضاعت هذه الظاهرة من القاموس لاختصاره الذي حدا به إلى حذف هذه الدلالات فلما رجع الزبيدي إلى العباب في شرحه أرجعها ثانية إلى مكاتها فحلت كتابه بهذه الظاهرة . وهذا بعض أمثلتها ، قال في « بسأ » : « وفي العباب التركيب يدل على الأنس بالشيء » . وفي « بكأ » : « وفي العباب التركيب يدل على نقصان الشيء وقلته » . وفي « بها » : « والتركيب يدل على الأنس » .

مآخذ :

المآخذ التي تؤخذ على تاج العروس ، ترجع في معظمها إلى المنهج الذي التزمه وهو محافظته كل المحافظة على عبارة القاموس مهما كان ما فيها ، فقد قدت هذه العبارة نقدا شديدا رأينا في حينه ، وانتقلت هذه المآخذ من الأصل إلى الشرح أو بعضها ، أما المآخذ التي ترجع إلى إخلاله بالمنهج والاختصار والقصور قد يرى منها التناج بطبيعة الحال . ولكنه وحتم بالمآخذ مثل التصحيف والخطأ والتكرار والاضطراب ، والخطأ في وضع بعض المواد والألفاظ وعدم الدقة في التعبير والتصرف في الاقتباسات تبعا للمؤلف مع نسبتها إلى أصحابها . حقا نبه الزبيدي على كثير من هذه المآخذ ولكنه اضطر إلى ارتكابها أولا ليورد عبارة المؤلف ثم نبه عليها ، ولو لم يلتزم خطة المؤلف وعبارته لتخلص منها جملة .

واشترك التاج مع القاموس في الإكثار من الفوائد الطبية والأعلام والمصطلحات التي أخذها بعض الناس على القاموس وعدوها تطفلا من المعاجم على علوم أخرى ؛ والحق أن التاج قريب من دوائر المعارف .

وكان من آثار وضع شرحه بين كلام المؤلف أن السياق ظهر غريبا غير مترابط في بعض المواضع ، ومن آثار تفريقه مستدركاته بين موضعين : في المستدرك في ختام المواد وفيما بين كلام المؤلف أن تشتت المشتقات والمعاني المشتركة ، وأن زاد الاضطراب الداخلي للمواد .

ولكننا — برغم هذا النقد وغيره — نعد تاج العروس تاجا للمعاجم فهو أصح وأكبر وأشمل معجم ؛ أصح معجم لأنه اطلع على أكثر المعاجم القديمة الأمهات ونظر في نقود أصحابها كل منهم لأخيه فأفاد منها كل الفائدة . وأكبر معجم إذ طبع في عشرة أجزاء يبلغ الواحد منها حوالي ٥٥٠ صفحة من القطع الضخم . وأشمل معجم لأنه احتوى على ما جاء في أكبر المعاجم العربية المحكم والعلب واللسان . أما الأول فمده بما في العين والجمهرة ، ومده الثاني بما في الصحاح والعين والتهذيب والجمل والمقاييس والمحيط ، ومده الأخير بما في المحكم والتهذيب والصحاح وحواشي ابن بري والنهاية . وقد رجع إلى هذه الأصول نفسها ما أمكنه ذلك . واحتوى على ما لم يأت به أكبر المعاجم العربية من فوائد مختلفة استقاها من مراجعه المتعددة المناحي التي ذكرها في مقدمته . وبرغم ذلك نحترس ونقول إنه لم يحتو على جميع ما في اللغة فهناك بعض المعاجم التي لم يطلع عليها وأهمها البارع للقالى ، وهناك ألفاظ وجدت في أشعار العرب ولم توجد فيه ، ومثالها ما جاء في الفهرس الملاحق بالمفصليات التي حققها ونشرها الأستاذ عبد السلام محمد هارون . وهناك ألفاظ في اللسان قليلة أهمها الزبيدي . ولكنه — برغم هذا النقص — يفوق اللسان كثيرا ، وهو المعجم الذي يليه مباشرة في الشمول والكثرة . والسبب في ذلك أن ابن منظور ضيق على نفسه

فالتزم أصوله الخمسة ولم يتعدها إلى غيرها أما الزبيدي فأطلق لنفسه العنان وأرخاه إلى مداه فصال وجال بين المعاجم والكتب اللغوية وغير اللغوية .

ونظرة سريعة نردها بين التاج واللسان تبين لنا الصفات التي تميز كلا منهما ، فالتاج يمتاز بكثرة المواد والأعلام والفوائد الطبية والمصطلحات والعناية بالمجاز والضبط والالتفات إلى اللهجات العامية ودلالات التراكيب والروح المصري . ولا يظهر كل ذلك عند ابن منظور حتى الروح المصري ، وهو مصري ، وسبب ذلك تقيده بأصوله الخمسة وهم غير مصريين ما عدا ابن برى .

الفصل السادس

كتاب المعيار

لميرزا محمد علي الشيرازي

في عصر يوم الثلاثاء لاثنتين بقتا من شهر ذي القعدة الحرام من شهر سنة
ثلاث وسبعين ومثتين بعد الألف من الهجرة ، أنجز ميرزا محمد علي محمد صادق
الشيرازي معجمه المسمى « معيار اللغة » الذي طبع فيما بين عامي ١٣١١ - ١٣١٤ هـ
في مجلدين كبيرين .

وكان ما دفعه إلى تأليفه استدراك بعض الأخطاء التي وقع فيها من قبله من
أصحاب المعاجم قال في مقدمته : « أمرني [الحاج محمد كريم خان] أن أكتب كتابا
في هذا الفن الشريف ناجها منهج التوضيح وحسن التأليف وسبب ذلك أمور منها
— وهو أعظمها — أن القوم قد سلكوا مسلك الإهمال في مقام البيان واقتصروا
في جل ما كتبوا في هذا الفن على الإعراب والاشكال دون ذكر الأوزان ووقعت
كتبهم بأيدي المستنسخين الغير المطلعين من العرب والعجم فحصل فيها الزيادة
والنقصان .. ولكنني لم أقصر على ذكر الأوزان فضلا عن الاقتصار على الإعراب
بل عقدت فصلا في المقدمة وأوردت فيه كل ما وزنت به من أول الكتاب إلى
آخره وبينت خروفا وإعرابها كيما إن وقع في أثناء الكتاب زيادة ونقصان
أو تصحيف رجعوا إليها وصححوها » وليس هذا الضبط بجديد فقد قام به من قبله
القالي والفيروز آبادي وغيرهما ، وجعل لمعجمه مثل هذه المقدمة أكثر أصحاب
كتب الأبنية ولا سيما الفارابي ولكنه التزمه أكثر من غيره .

وقال : « ومنها تفسير اللفظ المعروف بالخفي وغير المعروف كقول بعضهم سبح

في الماء أي عام . . . وأمثال ذلك والصواب أن يقال سبّح في الماء معروف ، وعام في الماء : أي سبّح » ويبدو أن المؤلف نسي أن المعرفة والخفاء أمران نسيان فالمعروف في إقليم قد يكون خفيا في آخر ، فعلم التي عابها أشهر عندنا في مصر من سبّح ، وربما تأثر مجد الدين الفيروز آبادي بمصر في هذا اللفظ فإني أظن أنه المقصود بهذا المثال .

قال : « ومنها تعبير [أي تفسير] لفظ بلفظ على سبيل الدور كقوله العوذة : الرقية ، والرقية العوذة ، وكلتاها مجهولتان عند الأكثرين وأمثال ذلك .

ومنها تعبير لفظ غير معروفة بلفظة غير معروفة أخرى لا على سبيل الدور كقوله الحثربة الحثمة وهي الدائرة وسط الشفة العليا .

ومنها الإتيان بالفاظ غير معروفة الأوزان والحروف جدا والوزن بها في كتبهم مثلا رجل وعضد معروفان عند الأكثر وزنا وجروفا معلومة وقد تركوها وقالوا في مقام الإتيان بالوزن كندس .

ومنها تعبير لفظ غير معلوم بلفظ غير معلوم آخر ، ومع ذلك لم يذكره في محله أصلا وأمثال ذلك في كتبهم كثير لا سيما في القاموس .

ومنها تعبير اللفظ على سبيل اللفز والمعنى كقول صاحب القاموس في تفسير باظ بوظا بالوحدة والطاء المعجمة من باب قال قذف أرون أبي عمير في المهبل وقذف بالقاف والذال المعجمة والفاء من باب ضرب أي رمى والأرون بالهمزة والراء المهنلة والنون كصبور ماء الفعل والني وأبو عمير بالمهملتين والميم بينهما كزير كنية الذكر ، والمهبل بالهاء والوحدة واللام كجلس الرحم أو فها أو مسلك الذكر منها .. وما أدري كيف يستقيم أمثال ذلك في كتاب اللغة الذي يريد الطالب مطلوبه منه في غاية التعجيل ويروم مقصوده منه في نهاية التوضيح والترنيل .

ومنها اختصار البيان في تفسير الألفاظ والكلام بحيث يصير مخلا لفهم المعنى المراد ويستغلق على أكثر الأفهام لا سيما صاحب القاموس في هذا الفن فإنه بصنيعه هذا

قد أغلق على الأفهام أبواب المقال وضيق على الأحلام العرصة والمجال زعما منه أنه خلص كتب القوم وخلصها كما أشار إليه في آخر كتابه .

ومنها إيرادهم كثيرا من اللغات في موضعها وكان يعسر على الطالب وجدانها فأوردتها في مواضعها وأشارت في المواضع التي أوردوها ليست بمواضعها .

وذكر المؤلف في مقدمته المراجع التي اعتمد عليها في كتابه وهي المصباح المنير والصحاح والنهاية لابن الأثير ومجمع البحرين لفخر الدين الطريحي النجفي والقاموس المحيط وأوقيانوس في ترجمة شرح القاموس لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي بالتركية وترجمان اللغة لمحمد يحيى بن محمد شفيع القزويني في ترجمة القاموس بالفارسية وصراح اللغة لأبي الفضل محمد بن عمر بن خالد ومغنى اللبيب لابن هشام والتبصرة في كليات علم الصرف لأحد شيوخه وتدل المراجع الفارسية والتركية — فيما تدل — على عجمة هذا المؤلف الذي يؤلف معجما في العربية .

وارتضى في الترتيب أكثر خطوات منهج الفيروز آبادي قال : « بينت حروفه وربما وزنه أيضا كيلا يتصحف في طي الكتاب باستنساخ الكتاب وجعلت علامة الجمع والجنس ج وجمع الجمع جج وجمع جمع الجمع ججج والمعنى الشرعي ش . . . وميزت بين الواو والياء من المعتلات اللام وعقدت لكل واحدة منهما بابا على حدة وبينتها بلا إغلاق ولا إيهام وهو من مشكلات هذا الفن جدا ومن معضلات هذا العلم عدا » .

أما بقية خطوات المنهج فقال عنها : « أعلم أنه كلما أمكنني أن أعبر عن اللغات بأوضح مما عبروا وأبين وأبين مما قرروا عبرت وبينت وكل ما لم يمكني أوردته كما عبروه بلفظه . . . ومن بدائع ما ألفت أنه قد أوردت الحروف المفردة من العوامل وغيرها مما كان محتاجا إليه في أوائل الأبواب وذكرت وبينت جميع شقوقها (يريد مشتقاتها) ومعانيها كالشمس منكشفة عن الجلباب . . . ونأيت بجانب عن ذكر الغلطات وإيراد التوهجات لأن السهو والنسيان مقسومان بين البريات سوى المعصومين

عليهم صلوات المصلين إلا قليلا جزئى إليه ضرورة التبيين وجعلت اللغات في أوائل السطور استغناء عن كتبها في هامش الكتاب « ويندو أن المؤلف كان يقصد بهذا الكلام كله الفيروز آبادى .

وفي حقيقة الأمر أننا إذا عارضنا المعيار بالقاموس وجدنا الأول نسخة منقحة مزيدة من الثانى . أما التنقيح فلا أعنى به التهذيب والتحسين وإنما مجرد التغيير فقد التزم مؤلف المعيار إيراد ما أتى به الفيروز آبادى في مواده بعبارة في الغالب مع التغييرات الآتية : قلب المادة رأسا على عقب بتقديم آخرها حيناً أو وسطها حيناً آخر وتغيير مواضع الألفاظ فيها بدون سبب معلوم سوى مخالفة صاحب القاموس ، عدل عن بعض رموز القاموس فغير عنها بدلالاتها مثلاً جعلها قرية ، ع جعلها موضعا عدل عن بعض الألفاظ الغامضة في التفسير وأتى بأخرى أوضح منها وغير ترتيب بعض التفسير ليكون أكثر وضوحاً وعدل عن بعض الألفاظ التى أتى بها الفيروز آبادى لضبط ألفاظه وأتى بأخرى من عنده وحين أتى الفيروز آبادى بلفظ أشهر نص هو على نوع الحروف أو أتى بلفظ آخر وما شابه ذلك .

أما زياداته فتتمثل أكثرها في العبارات التى أتى بها للضبط ، فقد كان حريصاً على ضبط كل لفظ بالعبارة وإن كان ضبطه غير ذى موضوع أحياناً ، وزاد ألفاظاً قليلة معظمها من الجوهري وكان الفيروز آبادى أهمها . وزاد أيضاً مواد قصيرة جداً نستطيع أن نسميها ألفاظاً لعدم وجود مشتقات منها ، وهى قليلة جداً أيضاً .

وقد حذف أشياء من القاموس منها ما اطرده حذفه ومنها غير المطرد . أما المطرد فالأغلام والاستطرادات الطبية والأمور غير اللغوية فقد تحذف منها الشيرازى كثيراً ولم يبق إلا قليلاً . وأما غير المطرد فبعض العبارات التى ضبط بها الفيروز آبادى بعض الألفاظ وبعض الشواهد القليلة التى أتى بها صاحب القاموس وبعض الأمور التى ذكرها عن المواضع التى أوردها كوصف نخيلها وما إلى ذلك وفيما عدا هذه الأمور

لا نجد فرقا كبيرا بين القاموس والمعيار حتى إنه لم ينتفع كثيرا بما في تاج العروس في شرح القاموس .

قدم الشيرازي بين يدي معجمه مقدمة طويلة تناولت عدقا أمور تتصل بمنهجه وبالمعجمات ، استهلها بتصدير ذكر فيه إهداء الكتاب ، ومنهجه الذي أشرنا إليه . ثم أتى بعدة فصول أعطاها عنوان « مقدمة » ولم يكن أعطى التصدير السابق عنوانا ما ، وعالج في فصول المقدمة الأوزان التي ضبط بها الألفاظ ورتبها في فصلها وفقا لحرفها الأول فالثاني فالثالث . . . الخ ، ومعاني الحروف المقطعة في مفتتح سور القرآن . والصيغ العربية في الأفعال والأسماء ومعانيها واسم الفاعل والصفة المشبهة وصيغ المبالغة والتفصيل والتعجب واسم المفعول والآلة والزمان والمكان وأنواع الاشتقاق والمذكر والمؤنث والتصغير والنسب وأوزان تصريف الأفعال (أخذها من مقدمة المصباح المنير) . وتأنيث الأعضاء وتذكيرها والعدد والأسماء التي لا تدخل عليها (ال) أداة التعريف . والمشتقات التي تتعاقب في آخرها الواو والياء ورتب هذين الفصلين كترتيب الفصل الأول وأخيرا الإتيان والمزاوجة ورتب ألفاظه ترتيب المعجم نفسه أي كالصحيح .
وتبين لنا هذه القائمة غنى مقدمة المعيار بالأمور اللغوية التي يجب فعلا أن تعنى بها المعجمات في مقدمتها . ولم يأت بكل هذه الأمور من عنده بطبيعة الحال بل اعتمد فيها على كتب نحوية وصرفية كثيرا ما أشار إليها في صدور الفصول وتضاعفها .
وهاك ما أورده صاحب المعيار في مادة (هقع) ليعين مدى الاتفاق بينه وبين الفيروز آبادي وما أجراه فيه من تغيير قال : « هقعه بالقف هقعا كنفع كواه والناق هقعا كنفرح فرحا فهي هقعة ككلمة وهي التي إذا أرادت الفعل وقعت من شدة الشهوة كتهقعت على تفعل واهتقع فلانا عرق سوء على افتعل أقعده عن بلوغ الشرف والخير وعمرأ صده ومنعه والفعل الناقه أبركها وعلاها والحي زيدا تركته يوما فعادته وأثخنته وكل ما عاودك فقد اهتقمك واهتقم لونه مجهولا من باب المذكور تغير وتهقم تكبر وزنا ومعنى وجاء بأمر قبيح وفلان تسفه والقوم وردا وردوا كلهم وتهقم مجهولا من باب المذكور نكس وتهقم على افتعل جاع وخص أي خلا بطنه

والهقعة كضربة دائرة تكون في جانب زور الفرس - بالزاي والراء المهملة كقول
أو بحيث تصيب رجل الفارس وتكره أو لمعة بياض في جنبه الأيسر وثلاثة أنجم نيرة
قريب بعضها من بعض كالأثافي وهي رأس الجوزاء - ينزلها القمر . ورجل هقعة
كلزة الذي يكثر الاتكاء والاضطجاع بين القوم والهيقة كضيفم بهاء حكاية وقع
السيف أو ضرب الشيء اليابس على اليابس حتي تسمع صوته أو أن تضرب بالحديد
من فوق وككتف الحريص وكفراب الفيلة من هم أو مرض .

غير ترتيب القاموس الذي سار على النحو التالي : الهقعة هَقَع : كوي ، هقاع
هَقَعَة ، هيقة ، هَقَع ، هقعت الناقة اهتقع ، تهقع انهقع . وغير بعض الألفاظ لإيضاحها
مثل الشهوة بدلا من الضبعة وعلاها بدلا من تسداها ، وغير بعض الألفاظ بدون
سبب معروف مثل عمرو وزيد بدلا من فلان ولمزه بدلا من همزه وضيفم بهاء بدلا من
هيقة ، وزاد كثيرا من العبارات للوزن ولكنه لم يزد شيئا في الألفاظ أو المعاني
وإن زاد عبارة لتوضيح كلمة وهي تفسير خص بخلا بطنه . ثم حذف بعض ضبط
الفيروز آبادي وتنبيهه على اشتداد حر الصيف إذا طلعت الهقعة مع الفجر . فهذه المادة
— لحسن الحظ — تمثل منهجه تمثيلا كاملا . وإذن نستطيع أن نبين لأنفسنا
القول بأن صاحب المعيار لم يتقدم بحركة المعاجم أية خطوة سواء من ناحية المنهج
أو المادة سوى أنه التزم ضبط الألفاظ بالعبارة والنص على المشتقات ومال إلى
تيسير التفسير .

وصفة القول في المعيار أنه ضبط أكثر الألفاظ بالعبارة والوزن ، ونبه على
مشتقاتها وجمعها ، وحاول أن يفسر بعبارة سهلة ، وصدر الكتاب بمقدمة لغوية
ذات نفع كبير للمعجمات ، وهذب القاموس من الزوائد غير اللغوية التي امتلأ بها .
وكانت تلك الخطوات هي ما قدمه لعالم التأليف في المعجمات العربية .

ولم تقم دراسات حول المعيار لتبين محاسنه ومعايبه ولعل سبب ذلك قرب عهده
وكونه نسخة منقحة مزيّدة من القاموس . ومن الطبيعي أن أكثر ما أخذ على هذا
يؤخذ على ذلك مع مراعاة ما حذفه المعيار من أمور ، ومراعاة أن مؤلفه أعجمي غير
خالص العروبة لا يؤمن فيما غيره من تفسيرات .

الفصل السابع

خصائص المدرسة وعيوبها

ضمت هذه المدرسة معجمات كبيرة هي الصحاح والعياب واللسان والقاموس والتاج ولقيت من الشهرة ما لم تلقه مدرسة أخرى في تاريخ المعاجم العربية . وتشترك معجماتها كلها في أساس التقسيم الذي لم يتغير ولم يتطور منذ أولها إلى آخرها . واعتمد هذا الأساس على تقسيم المعجم كله إلى أبواب وفقا للحرف الأخير من الكلمات وتقسيم كل باب إلى فصول وفقا للحرف الأول وترتيب المواد في هذه الفصول وفقا لحروفها الوسطى باعتبار الحروف الأصول وحدها في جميع هذه المراحل . وتشترك جميعا في إفراد باب واحد للكلمات التي آخرها الواو والياء ثم تقديم الواو على الهاء في الفصول حتى يمكن فصل اللفيف الذي وسطه الواو عن اللفيف الياثي الوسط .

وتفترق فيما عدا ذلك إذ يلتزم الصحاح الألفاظ الصحيحة وحدها وتغلب عليه الصبغة النحوية الصرفية ، وتغلب على العباب الصبغة الأدبية والعناية بالشواهد الشعرية ، ويلتزم القاموس الاختصار والاستقصاء وتغلب عليه الصبغة الطبية ويكثر من الأعلام وخاصة أعلام المحدثين والأماكن والمصطلحات ، ويغلب على اللسان والتاج الإسهاب والإطناب مع اقتصار الأول على المواد اللغوية تقريبا وانفساح رقعة الثاني إلى ما ضمه أصله القاموس وما زاده هو ، فالتاج خليط من دوائر المعارف والمعجمات اللغوية .

ويؤخذ على هذه المدرسة أمور ترتبط بالمنهج الذي سارت عليه في التقسيم وترتيب المواد . حقا إن أساس التقسيم عندها أيسر مما كان عند المدرستين السابقتين ولكنه لا يزال يحتفظ بشيء من الصعوبة التي جعلتهم أو أفرادا منهم يضطربون في ترتيب بعض المواد . فالنظر إلى آخر الكلمة ثم أولها ثم وسطها فيه تشبث للذهن إذ ينظر من عدة

وجوه ، وأيسر منه الترتيب من وجه واحد الأول متدرجا إلى الأخير أو الأخير متدرجا إلى الأول ، والترتيب الأول منها أيسر لألفة النفس إياه .

ويسهل هذا الترتيب في الثلاثي ولكنه يعسر قليلا في الرباعي والخماسي حتى اختلف فيهما أفراد هذه المدرسة . فقد ذهب الجوهري — فيما يبدو إلى تقديم الثلاثي على الرباعي فوضع فرج وفرج بعد فرج وجامد بعد جلد وصرخد بعد صرد وهدبد بعد هدد وقرس بعد قرس ، لأنه نظر إلى آخرها فأولها فثانيها فأنتهت حروف الألفاظ الثلاثية عند ذلك فأثبتها وبقي حرف من الرباعيات فأخرها . ولكننا حين ننظر إلى هذا الحرف نجده يسبق ما يقابله من الرباعي فتحس بنوع من الاضطراب أو الغرابة على الأقل . وقد حاول الفيروز آبادي أن يتلافى ذلك ورتبها بحسب حروفها كلها فقدم هذا النوع من الرباعي على الثلاثي . لكنهما وغيرهما لم يستطيعوا التحرز من الخطأ في هذا النوع فخطوا فيه كثيرا وقدموا ما حقه التأخير وأخروا ما حقه التقديم . واعترض الأستاذ فيشر على هذا الترتيب بثلاث نقاط لها وجاهاها وهي ^(١) :

أولاً : أنه إذا كان الحرف الأخير حرف علة فكثيرا ما يقع التباس (وكان ذلك السبب في جمع الواوى واليائى معا) . وثانيا : لأن الحرف الأخير كثيرا ما لا يكون أصليا كما في مادة « أبو » من (أب) وفي مادة « أخو » من (أخ) وفي مادة « بنى » من (ابن) وفي مادة « سته » من (است) وفي مادة « موه » من (ماء) وغيرها . وثالثا : لأنه بهذه الطريقة يصعب ترتيب الكلمات الأحادية والكلمات الثنائية كما نجدها من بين الحروف الدالة على معنى في غيرها ومن بين الضمائر .

ولم تستطع هذه المدرسة التخلص من مشكلة الترتيب على الحروف الأصلية وحدها فخطأ بعض أفرادها بعضا بسبب اختلاف وجهات النظر في أصالة كثير من الحروف وزيادتها . فكان من ثمرات هذا الاختلاف هذا التوهيم والتجنى أحيانا ووضع الكلمة الواحدة في أكثر من موضع أو احتمال وضعها في أكثر من موضع واحد ، ويجعل الباحث غير عارف بموضعها وموضعها في موضع يصعب الوصول إليها فيه أحيانا .

الباب الرابع المدرسة الرابعة

الفصل الأول أساس البلاغة

للزمخشري (٤٦٧ — ٥٣٨)

رأى القرن الخامس اتجاهها جديدا في تأليف المعاجم العربية ، بظهور أساس البلاغة للزمخشري . فقد ألف محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري أبو القاسم جارا لله نحر خوارزم معجمه على أسس تختلف كل الاختلاف عما شاهدناه إلى ذلك الوقت في المعاجم الأخرى . ويظهر هذا الاتجاه أول ما يظهر في عنوان الكتاب نفسه فهو ليس بمحيط ، ولا صحيح ، ولا تهذيب ، ولا بارع في اللغة ، وإنما (أساس البلاغة) . وإذن فالمليدان تحول من (اللغة) إلى (البلاغة) وسبب هذا التحول واضح هو (القرآن) كتاب العربية الأعظم ، الذي أنزله الله (مختصا من بين الكتب السماوية بصفة البلاغة التي تقطعت عليها أعناق العتاق سبق ، وونت عنها خطا الجياد القرح) كما يقول المؤلف في مقدمته . فالميزة الأولى التي اختص بها القرآن معجزة الرسول — عليه الصلاة والسلام — البلاغة والإعجاز ..

الهدف :

رمى المؤلف في معجمه هذا أن يوضح وجوه هذا الإعجاز البلاغي (لأن الموفق من العلماء الأعلام ، أنصار ملة الإسلام ، الذابين عن بيضة الحنيفية البيضاء ، المبرهنين على ما كان من العرب العرباء حين تحدوا به — من الإعراض عن المعارضة بأسلات ألسنتهم ، والفرع إلى المقارعة بأسنة أسلهم : من كانت مطامح نظره ، ومطارح فكره ، الجهات التي توصل إلى تبين مراسم البلغاء ، والعثور على مناظم الفصحاء ، والمخاطرة بين متداولات ألفاظهم ، ومتعاورات أقوالهم ، والمغايرة بين ما انتقوا منها

واستخلوا ، وما انتفوا عنه فلم يتقبلوا ، وما استرگوا واستنزلوا ، وما استفصحوا واستجزلوا ، والنظر فيما كان الناظر فيه على وجوه الإعجاز أوقف ، وبأسراره ولطائفه أعرف . فهو يرمى إذن إلى تبين مراسم البلاغة في أقوال العرب ، ليسمو منها إلى مراسمها في القرآن ، الذي نزل بلفتهم وعلى سننهم في التعبير . والهدف البعيد لكل ذلك ديني كما هو واضح ، لأن الإنسان بعد أن يعرف هذه الأسس البلاغية « يكون صدر يقينه أثلج ، وسهم احتجاجه أفلج » . يضاف إلى ذلك هدف علمي ، لأنه سيقال فيه أيضا « هو من علم البيان حظي ، وفهمه فيه جاحظي » . اجتمع الهدفان : الديني ، والعلمي ، فجعله يخصص كتابه لتتبع طرائق البلاغة العربية . ويؤدي هذا إلى هدف ثالث للمؤلف ، وهو هدف علمي تطبيقي ، أفصح عنه حين قال : « فمن حصل هذه الخصائص وكان له حظ من الإعراب الذي هو ميزان أوضاع العربية ومقياسها ، ومعيار حكمة الواضع وقسطاسها ، وأصاب ذروا من علم المعاني ، وحظي برش من علم البيان . وكانت له قبل ذلك كله قريحة صحيحة ، وسليقة سليمة ، فحل نثره ، وجزل شعره ، ولم يطل عليه أن يناهز المتقدمين ، ويخاطر المقربين » . أي أن الهدف الثالث هو تخرج الأدباء الفحول .

ميدان البحث :

هذا الخلاف في الهدف جعله يختلف عن بقية المعاجم في ميدان البحث ، فالشغل الشاغل للمعجم اللغوي : اللفظة المفردة ، أي كان معناها ، وأي كان قائلها ، وأية كانت منزلتها الأدبية ، أما المعجم البلاغي فيعني بالعبارة المركبة ، وليس كل عبارة مركبة ، وإنما العبارة التي لها مركز ممتاز في عالم اللغة والأدب . فيورد الألفاظ في استعمالها العربية البليغة ، ولا يأتي بها مفردة عارية عن التركيب غالبا . وكان الزمخشري شاعرا بهذا الفرق ، فصرح به في مقدمة كتابه ، حين قال : « ومن خصائص هذا الكتاب تخير ما وقع في عبارات المبدعين ، وانطوى تحت استعمالات المفلتين ، أو ما جاز وقوعه فيها وانطواؤه تحتها ، من التراكيب التي تملح وتحسن ،

ولا تنقبض عنها الألسن كجربها رسالات على الأسلات ، ومرورها عذبات على العذبات . ومنها التوقيف على مناهج التركيب والتأليف ، وتعريف مدارج الترتيب والترصيف ، بسوق الكلمات متناسقة لا مرسلّة بددا ومتناظمة لا طرائق قددا ، مع الاستكثار من نوابغ الكلم الهادية إلى مرشد حر المنطق ، الدالة على ضالة المنطيق المفلق .

المصادر :

اختلاف الميدان والأهداف عن المعاجم اللغوية ، أدنى إلى اختلاف المصادر ، فمن البديهي أن المعاجم اللغوية اللفظية لا تخرج الأدباء ، ولا تدمم بالعبارة الأدبية ، ولا تعرفهم أسس البلاغة . أما الذي يفعل ذلك فهو الأدب نفسه . وإذن فهو المصدر الطبيعي لكتاب يعنى بالبلاغة . وقد كان . قال المؤلف في مقدمته : « فليت له العربية ، وما فصح من لغاتها ، وملح من بلاغاتها ، وما سمع من الأعراب في بواديه ، ومن خطباء الحلل في نواديها ، ومن قراضية نجد في أكلائها ومراتعها ، ومن سامة تهامة في أسواقها ومجامعها ، وما تراجزت به السقاة على أفواه قلوبها ، وتساجعت به الرعاة على شفاة علبها ، وما تقارضته شعراء قيس وتيم في ساعات الممانّة ، وما تزاملت به سفراء ثقيف وهذيل في أيام المقاتنة ، وما طولع في بطون الكتب ومتون الدفاتر من روائع ألفاظ مفتنة ، وجوامع كلم في أحشائها مجتنة » .

المنهج :

لم ينصل الزمخشري — في مقدمته — الكلام على منهجه ، ولكنه اكتفى بالإشارة إلى نقطتين : أولاهما ترتيب الألفاظ ، قال : « وقد رتب الكتاب على أشهر ترتيب متداول ، وأسهله متناولا ؛ يهجم فيه الطالب على طلبته موضوعة على طرف الثمام وحبل الذراع ، من غير أن يحتاج في التنقيير عنها إلى الإيجاف والإيضاع وإلى النظر فيما لا يوصل إلا بأعمال الفكر إليه ، وفيما دقق النظر فيه الخليل وسيبويه » . وأراد بذلك الترتيب الألف بأبى المعهود ، ورتب وقاله الألفاظ من أولها إلى آخرها

بحسب حروفها الأصول وحدها ، وكان ذلك للمرة الأولى في تاريخ المعاجم العربية العامة ، وإن سبق إليه بعض أصحاب الرسائل اللغوية الصغيرة والمعاجم الخاصة كما رأينا . أما النقطة الثانية ، فهي أنه كان يقسم مواده إلى قسمين : الأول للمعاني الحقيقية ، والثاني للمجازية ، ويفصل بينهما . قال بصدد ذلك : « وسبب أي من خصائص كتابه [تأسيس قوانين فصل الخطاب والكلام الفصيح ، بإفراد المجاز عن الحقيقة والكناية عن التصريح » .

ولم يبين المؤلف شيئاً آخر ، عدا هاتين النقطتين ، ولكننا نستطيع أن نتبين من المواد ، أن القسم الأول من أي مادة وهو المخصص للمعاني الحقيقية ، مجموعة من الصيغ المشتقة من هذه المادة ، لا يقصد منها استقصاء في الجمع ، أو فكرة أخرى سوى إعطاء بعض المعاني الحقيقية للدلالة على المعاني المجازية .

وصف المقدمة :

صدر المؤلف معجمه بمقدمة قصيرة شملت من الطبعة صفتين . واستهلت هذه المقدمة بتحميد طويل يظهر فيه الفصاحة ، وحب الابتكار ، والنظرة الفلسفية الاعتزالية التي كان المؤلف يدين بها ، وصلاة على النبي العربي الفصيح المبين ، وآله وأصحابه البلقاء . ومن الواضح في تحميده أنه وصف النبي وآله وأصحابه بالفصاحة والبلاغة ليهي الجول لكتابه في البلاغة . وعالج المؤلف في هذه المقدمة الأمور التي بينها في المنهج : من أهدافه في كتابه ، ومصادره ، وخصائصه ، وبعض خطوات منهجه . وختمها بالدعاء ، ثم بدأ المعجم .

المعجم :

ينقسم المعجم إلى أبواب وفقاً لحروف ألف باء المعروفة ؛ فالأول باب الهزة ثم باب الباء ، فباب التاء ، فباب الثاء ، فباب الجيم . . . إلى باب الياء ، مع تقديم باب

الراء ، على باب الهاء ، والباب يحتوى على الألفاظ التى أولها الحرف المعقود له ،
فباب الهمزة مثلا للألفاظ المبدوءة بالهمزة ، وباب الباء للمبدوءة بالباء ، وباب التاء
للمبدوءة بتاء وهلم جرًا .

والأبواب تنقسم إلى فصول بحسب الحرف الثانى من حروف اللفظ الأصلية .
فيشتمل باب الهمزة مثلا على الفصول التالية ، بترتيبها فى المعجم : الهمزة مع الباء ،
فالهمزة مع التاء ، فالهمزة مع الجيم . . . إلى آخر الحروف ، مع تقديم الواو أيضا على
الهاء . ولم يسم المؤلف هذه الفصول (فصولا) وإنما اكتفى بذكر العنوان وحده ،
مثل الهمزة مع الباء ، أو الهمزة مع التاء ، أو ما شا كل ذلك . وأعطيتها عنوان
الفصول ليتيسر تصورها ، ولثلاث تخطاط الأقسام . وينقسم كل فصل إلى مواد مرتبة
بحسب الحرف الثالث منها إن كانت ثلاثية ، أو الثالث فالرابع إن كانت رباعية ،
أو الثالث فالرابع فالخامس إن كانت خماسية . وهو لا يفرق بين الأبنية المختلفة ،
فيجعل لكل منها بابا خاصا ، ولكنه يوردها مجتمعة ، كل منها فى الموضع الذى
تؤهل له حروفه فنرى فى فصل « الهمزة مع الباء » مثلا المواد التالية : أب ب ،
أب د ، أب ر ، أب س ، أب ش ، أب ض ، أب ط ، أب ق ، أب هـ ،
أب و ، أب ي . فيقدم الهاء على الواو فى ترتيب المواد ، بخلاف عادته فى ترتيب
الأبواب والفصول . وسبب ذلك إرادته التمييز بين الواوى واليائى ، واحترازه
من اختلاطهما إذا تجاوزا ، فلما زال ذلك الالتباس فى ترتيب المواد عدل عن عادته
إلى الترتيب المألوف . وكانت هذه خطة المدرسة السابقة فى معالجها . ويرى الناظر
فى المواد المذكورة نقصا فى الحروف فأب ، يليها أبد مباشرة ، وهذه بعدها
أبر ، وهكذا . فالمواد الساقطة بين هذه المواد أغفلها المؤلف عمدا لأنها
لا تدخل فى مواده ، ولا تنسجم مع الفكرة العامة التى بنى عليها معجمه ، أو لأن
بعضها مهمل لم يرد فى العربية . وعلى هذه الصورة تطرد جميع الأبواب ،
والفصول ، والمواد .

تحليل المواد :

ولنتبعه في بعض المواد لنرى طريقة علاجه إياها . قال في مادة (أبد) :
« لا أفعله أبد الآباد ، وأبد الأبيد ، وأبد الآبدن . وتقول رزقك الله عمرا طويلا
الآباد ، بعيد الآباد . وأبدت الدواب وتأبدت : توحشت ، وهي أوابد ومتأبدات .
وفرس قيد الأوابد : وهي نَفَرُ الوحوش . وقد تأبد المنزل : سكنته الأوابد . وتأبد
فلان : توحش . وطيور أوابد : خلاف القواطع .

« ومن المجاز : فلان مولع بأوابد الكلام : وهي غرائبه ، وبأوابد الشعر :
وهي التي لا تشاكل جودة ، قال الفرزدق :

لن تدركوا كرمي بلووم أيكم وأوابدي بتنحل الأشعار
وقال النابغة :

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدي إليّ أوابد الأشعار
وجئتنا بأبدة ما نعرفها .

أورد المؤلف ثلاثة تعبيرات خاصة في مفتتح المادة ، فعبارة مسجوعة ، قفاها
بصيغتين للفعل والصفة من كل منهما . ثم أورد إحدى الصفتين في عبارة مجازية ،
هي « قيد الأوابد » كناية عن الفرس السريع الذي يفوق الأوابد في الجري ،
ولكن الزمخشري لم يضعها في القسم المجازي . وختمت المعاني الحقيقية بمعنيين
آخرين لإحدى صيغتي الفعل الماضيتين ، فمعنى ثان للصفة . وانتقل المؤلف إلى القسم
المجازي فأتى بالصفة في إحدى الكنايات ، واستشهد عليها بيئتين من الشعر ،
وختمه بكناية أخرى للصفة في حالة الإفراد لا الجمع . ويتضح من هذه المادة أن
المؤلف يحب أن يذكر ألفاظه في عبارات ، أو في سجع ؛ وأنه لا يحافظ على ذكر
العبارات المجازية في قسم المجاز وحده ؛ وأنه لا يفرق بين الأنواع المجازية المختلفة
إذ يذكر الكناية تحت المجاز بدون تنبيه .

وحين نترك هذه المادة إلى مادة (عق) التي رأيناها في أكثر المعاجم السابقة ،
نراه يقول فيها : « ما أعقه لأبيه . وتقول : فلان هين المبرة شديد المعقة ، قال :
أحلام عاد وأجساد مطهرة . من المعقة والآفات والأثم
ودق عُقَى . مثلك في وادي العقوق . أعز من الأبلق العقوق ، وهي الحامل
التي نبتت العقيقة ، وهي الشعر على ولدها ، وقد أعقت ، فهي معق وعقوق .
ويقال : أهش من نوى العقوق ، وهو نوى هش لين المضغة تعلقه العقوق إطلافاً بها .
وتقول : ما أدري شمت عقيقه ، أم شمت عقيقه ، أى سللت سيفاً أم نظرت إلى برق ،
وهي البرقة التي تستطيل في عرض السحاب . ولقد أكثروا استعارتها للسيف حتى
جعلوها من أسمائه فقالوا : سلوا عقائق كالعقاق ، ونحوه قول بشر بن أبي خازم :
رأى درة بيضاء يحفل لونها . سخام كغربان البرير المقصب
وهي عناقيد . وانعق البرق : تسرب في السحاب . وفي كلام أعرابية : سحباء
عقاقة كأنها حواء ناقة » . لم يجعل المؤلف للمجاز قسماً خاصاً ، ومع ذلك تعرض له
في العقيقة والعقاق . وذكر كثيراً من صيغ كتاب العين ، مثل عقق ، والمعقة ،
وأعق ، وعقيقة ، ومعق ، ونوى العقوق ، وانعق ، وكان في تفسيرها قريباً كل
القرب من نص الخليل ، أو بعبارة أدق مطابقاً له ، وخالف في بعضها بعض الشيء
عبارة ابن دريد . واتفق مع ابن دريد في عقيقة البرق ، وعقيقة السيف ، وكلام
الأعرابية التي هي ابنة معقر بن حمار البارق ، وطابق نص تفسيره للفظ الأول .
أما الشواهد والأمثلة فكثير منها في المعاجم الأخرى أيضاً ، كالبيت الأول الذي نسبته
صاحب العين للناخبة . ولم ينفرد الزمخشري إلا بصيغة التعجب ، وهي قياسية لا داعي
لها ، والعبارة المزوجة بعدها ، والمثل المتخذ من وادي العقوق ، والمثل الثاني من
النوى الهش ، أى انفرد بالأمثلة والعبارة المزوجة ، وهي الأمور التي صرح بعبايته
بها لدخولها في الميدان البلاغي البحت . ومع هذا قلادة قاصرة في المعاني والصيغ
والشواهد ، حتى عما في كتاب العين ، وجمع المؤلف بعض هذه العبارات بدون تفسير

فجعلها متراكمة بعضها وراء بعض ، كأنه لا يرمى منها إلا إلى تدوينها للتذكير بها كما ترى في العبارة من : « ذق عقق » إلى : « الأبلق العقوق » .

أما « هقع » فلم يجعل فيها قسما خاصا بالمجاز أيضا ، وقال فيها : « ثلاثة كهقعة الجوزاء ، وهي ثلاثة كواكب فوق منكبها . وطلق رجل امرأته ألقا ، فقيل له : يكفيك منها هقعة الجوزاء . ولا تسم الهقعة ، وهي دائرة في جنب القوس حيث رجل الراكب ، وقد يتشائم بها . وفرس مهقوع ، وهقع . وسمعت للسيوف هقعة : وهي صوت وقعها » .

المادة كلها من المين والجمهرة مع حذف شواهدهما ، وتغيير تفسيرهما بعبارة من عند الزمخشري ، وزيادة العبارتين الأوليين المحتويتين على التشبيه والاستعارة . ويتضح منها ميل المؤلف إلى الاختصار وإيراد العبارات الجميلة الفصيحة ، وعدم رغبته في استقصاء الصيغ أو المعاني ، فالمادة قاصرة كل القصور بالنسبة لتهديب الأزهرى مثلا :

يخرج الباحث من دراسة « أساس البلاغة » بمجموعة من الظواهر تخالف ما ألفناه في المعجمات الأخرى كثيرا . وأهم الظواهر في الأساس عنايته الشديدة بالمجاز ، حتى أفرد له قسما خاصا في أكثر المواد ، فصله عن القسم الذي يتناول المعاني الحقيقية . بل نثرا كثيرا من العبارات المجازية أيضا في هذا القسم الحقيقي . والأساس المعجم الوحيد في العربية الذي يعنى بهذا الجانب ، حتى تأثر به أصحاب المعاجم المتأخرة . وكان يصدر القسم المجازي بعنوان يفصله عن الحقيقي . وتغيرت عبارة هذا العنوان كثيرا . فكانت في أكثر المواد « ومن المجاز » أى الاسم العام . وكانت في بعضها « ومن الكناية »^(١) . وفي أحيان أخرى وخاصة في الجزء الثاني ، « ومن المستعار »^(٢) . ولم يكن في كل عنوان من هذه العناوين يريد فصل المجاز عن الكناية ، ولا فصل هذين عن الاستعارة ، بل كانت العناوين الثلاثة مترادفة بمعنى المجاز . إذا يدخل تحت المجاز الاستعارة مثل قوله

(١) انظر مواد : آخر ، وجمع ، وزيل ، وسوء ، وصدف وغيرها .

(٢) انظر مواد : عجز ، وعد ، وعذر ، وعدم ، وعرف وغيرها .

في « بنى » : « ومن المجاز : بنى على أهله دخل عليها ، وأصله أن المعرس كان يبنى على أهله خباء وبنى مكرمة وابتناها وماعون من هدم بنيان الله : أى ما ركبه وسواه . وبنى فلان على الخزم وجل مبنى : سمين . وبنى له المرعى سناما تامكا . وبنى كلاما وشعرا وهذا كلام حسن المباني . وبنى على كلامه : احتذاه . . . » . ويدخل تحته الكناية مثل قوله في نفس المادة : « وطلع ابن ذكاء : وهو الصبح . وصادوا بنات الماء : وهى الغرائيق . وكأن الثريا ابن ماء محلق . وهو ابن جلا : للرجل المشهور . وأنا ابن ليلها وابن ليلتها لصاحب الأمر الكبير . وإنه لابن أقوال : للكلامى . وهو ابن أضرار : للحدرد . . . » وأمثال هذه المادة كثيرة . ولذلك كان لا مانع عنده من أن يجمع بين عنوانين فيقول : « ومن المجاز والكناية » . وفصل أحيانا بينها قسم المادة الواحدة إلى ثلاثة أقسام : حقيقى ، ومجازى ، وكنائى . ويتضح من الأقسام السابقة أن المؤلف عنى فى أقسامه المجازية بالاستعارة والكناية وكان هم الأكر موجهها للاستعارة ، فهى أكثر الأنواع المجازية ظهورا عنده . وهذا ظاهر فيما مر من أمثلة وفى كل مادة . وهذا مجاز مادة التقطتها عفوا ، وهى (محو) قال : « ومن المجاز : محت الريح السحاب والمطر والجذب ، والصبح الليل ، والإحسان يمحو الإساءة . وهبت محوة ، وهى الشمال لأنها تمحو السحاب قال :

قد بكرت محوة بالمعجاج فدمرت بقية الرجاج

وأصابت الأرض محوة : مطرة تمحو الجذب . وتركت الأرض محوة واحدة :

إذا طبقها الفيث . ويقال : تمح منهم يا فلان : تحلل ، أى إطلب منهم أن يمحوا

عنك ما جنيت عليهم ، وتحلل فلان وتمجى » . فكل ما ذكره من الاستعارة . وأمثال

هذا كثيرة . ولم ينحى بنوع واحد من الاستعارة ، بل بجميع الأنواع . وأولها

وأكثرها بروزا الاستعارة التصريحية من أمثال التى رأيناها فى محا . ثم الاستعارة

المسكنية مثل قوله فى (ضوا) : « لفلان رأى مضىء فى دجى المشكلات . واستضأت

برأيه » وفى « يدى » : « وقال ذو الرمة : * وأيدى الثريا جنح فى المغرب * وقال لبيد :

وغداة ريح قد وزعت وقرة إذ أصبحت بيد الشمال زمامها
وله :

أضل صواره وتضيفته نطوف أمرها بيد الشمال «

وثر الكنايات بين المواد المختلفة، ولكنه لم يجعل لها مادة بأكلها كما حدث في الاستعارة . وكان معظم عنايته فيها موجهاً للكناية عن صفة ، مثل قوله في « زيل » : « ومن الكناية : هو متزيل عن فلان : محتشم لأنه إذا احتشم منه باينه بشخصه وانقبض عنه » وفي « قر » : « تقول للعاجز عن جواب سؤالك : قد تكسرت قواريرك » وعنى بالكناية عن موصوف ، مثل قوله في « أدب » : « جاش أدب البحر : إذا كثر ماؤه » وفي « أكل » : « جرحه بأكلة اللحم : وهي السكين » وفي « جبر » : « قابى إلى جابر بن حبة : وهو الخبز ، قال : فلا تلومينى ولومى جابراً فخابر كلفنى الهواجرا »

وأخيراً الكناية عن نسبة ، مثل قوله في « أزر » : « فلان عفيف المنزر والإزار قالت خرنق : والطيبون معاهد الأزر وتقول : هو عفيف الإزار ، خفيف من الأوزار » . وفي « بوا » : « فلان طيب الباءة : للعفيف الفرج ، جعل طيب الباءة : وهي المباءة والمنزل ، مجازاً عن ذلك » .

النوع الثالث من المجاز الذى اهتم به الزمخشري : المجاز اللغوى المؤلف . وهو أنواع كثيرة ، رأيت منها فى الأساس ما يلى :

١ — إطلاق اسم الشيء على مكانه مثل قوله فى (سمو) : « أصابتهم سماء غزيرة : مطر » ، وفى « رعن » : « قال الفرزدق :

لولا ابن عتبة عمرو والرجاء له ما كانت البصرة الرعاء لى وطنا

أراد رعن أهلها » ، ونستطيع أن نضع فيها « طريق خائف » و « طريق وارد صادر » صفة لسالكه ويجوز أن يكون هذا أيضاً من المجاز العقلى فى الإسناد .

٢ — إطلاق وصف الشيء على زمنه ، مثل قوله فى « أرز » : « ومن المجاز : بتنا

بليلة آرزو : يآرز من فيها لشدة بردها . وفي « بله » : « ومن المجاز : هو في شباب أبله وعيش أبله ، يراد غفلة صاحبها عن الطوارق . قال رؤبة : بعد غداني الشباب الأبله . »

٣ — إطلاق اسم الفاعل على المفعول واسم المفعول على الفاعل ، مثل قوله في « أمن » : « ناقة أمون قوية مأمون فتورها ، جعل الأمن لها وهو لصاحبها ، كقولهم ضبوب وحلوب » وفي « بيع » : « جارية بائع : ناقة كأنها تباع نفسها ، كما يقال ، ناقة تاجرة ، وأنشد :

وإنك لولا ذروة في ثنية وناب لمقلاق الوشاحين بائع

يقول : لولا أنه ذراً نابي — أى سقط من السن — لرغبت فيك « وفي « خوف » « ومن المجاز : طريق خائف قال عبيد :

فرب ماء وردت أجنى سبيله خائف جديب »

وفي « صدر » : « طريق وارد وصادر : يرد فيه الناس ويصدرون . ونستطيع أن نجعل هذا النوع في مجاز الحذف ، فالناقة الأمون : أى صاحبها ، والجارية البائع : أى سيدها ، والطريق الخائف : سالكه ، والوارد والصادر : السائرون فيه ، كما يمكن أن يوضع كثير منه في النوعين الأولين .

٤ — إطلاق اسم بعض الشيء عليه كله ، مثل قوله في « وجه » : « وهو يتغنى بذلك وجه الله . وسمعت في المسجد الحرام سائلاً يقول : من يدلني على وجه هربي كرم يحملني على نعليه . . . ومن يرد وجه السيل . »

٥ — إطلاق اسم الشيء على سببه ، مثل قوله في « سمع » : « ومن المجاز : سمع الله لمن حمده : أجاب وقبل » فالسمع سبب الإجابة والقبول ، وفي « غيث » : « وقعنا على غيث يقيد الماشية ، أى كلاً » والغيث سبب ظهور الكلاً .

٦ — مجاز الحذف ، مثل قوله في « حوط » : « وقعوا في تحيط : أى في سنة تحيط بالناس : تهلكهم ، وفي تحوط : من حاط به بمعنى أحاط . . » حذفوا بعدها

كلمة « بالناس » وفي « شم » : « عرضت عليه كذا فإذا هو مشم لا يريد ، ومعناه مشم أنفه : رافعه شامخ به » .

٧ — التعكيس (والتهم) مثل قوله في « جدى » : « ويقال : جدا عليه شؤمه إذا جر عليه . وهو من باب التعكيس ، كقوله : « فبشره بعذاب أليم » قال ابن شعواء الفزارى :

رعى طرفها الواشون حتى تبينوا . هواها وقد يجدو على النفس شؤمها »

والتهم آت من أن الجدا الفضل والعطية . وفي « حوط » : « وإذا نزل بك خطب فلم يحطك أخوك ، وترك معوتك قيل : حاطك القضا ، وهو تهكم أى حاطك فى الجانب القضا وهو البعيد ، يقال : نسب قضا ، وبلد قضا ، ومعناه لم يحطك لأن من يحوط أخاه يدنو منه ويسانده ، لا أن يحل منه فى نجوة . ومثله : فأعتبوا بالصيلم ، ووصله بطول الهجران » .

ووضع الزمخشري فى المجاز نوغين آخرين : هما التعبيرات الخاصة التى فقدت معناها الحرفى من ألفاظها . المؤلف منها وصار لها معان أخرى جديدة لا تمت للقديمة ، والأمثال . أما هذه التعبيرات الخاصة فتظهر فى مثل قوله فى « أبى » : « ومن المجاز : لا أبالك ، ولا أبألفيرك ، ولا أبألشانتك ، يقولونه فى الحث حتى أمر بعضهم لجفائه بقوله : أمطر علينا الغيث لا أبالك ، ويقال : لعمر أببك ، ولعمر أبى سواك ، قال الكميت :

إنى لعمر أبى سوا لكمن الصنائع والذخائر »

وفى « ذوب » : « ذاب لى عليه حق : ثبت ووجب » ووضع بعض الأمثال فى القسم الحقيقى ، وبعضها الآخر فى المجازى دون أن يبين الفرق بينها ، ودون أن يكون هناك فى الحقيقة فرق . قال فى القسم المجازى من « بيض » : « وفى مثل : كانت بيضة العقر ، للمرة الأخيرة . . . وفى مثل : سد ابن بيض الطريق » . ومن « حسو » : « وفى مثل : لثلها كنت أحسبك الحسى ، أى كنت أحسن إليك لمثل هذه الحال » ووضع فى القسم الحقيقى من (ابل) : « آبل من حنيف الخناتم » ، ومن (أكل) : « رب أكلة منعت لمساك »

ظن أنى لست فى حاجة إلى الإشارة إلى أن المؤلف عنى بالعبارات المجازية فى القرآن والحديث ، مادام الكتاب يرمى إلى الكشف عن إعجاز القرآن وبلاغة الرسول الفصيح ولكنى أومئى إلى بعض الأمثلة . قال فى القسم المجازى من « بטר » : « وبطر فلان نعمة الله : استخفها فكفرها ، ولم يسترجحها فيشكرها ، ومنه بطرت معيشتها » . ومن « زهق » : « ومن المجاز : وزهق الباطل فإذا هو زاهق .. وفى الحديث إن حايا خير من زاهق : وهو الذى يحبو حتى يصيب ، أى الضعيف الذى يصيب الحق خير من القوى الذى يخطئه » . ومن « فكه » : « وقوله تعالى : (فظلمت فكهمون) وارد على سبيل التهم أى يجعلون فاكهتكم وما تتلذذون به قولكم : إنا لمغربون » ومن « كرش » : « وفى الحديث : الأنصار كرشى وعييتى ، أى هم سرى وأمانتى كما أن الكرش موضع علف المعتلف » . ولم يكن المؤلف يفصل كل نوع من الاستعارة أو المجاز على حدة ، ولاسمى أى نوع منها وإنما ذكرها بعضها وراء بعض دون تمييز بينها . واعتاد المؤلف فى هذه الأنواع المجازية أن يذكر العبارة المجازية ثم يفسر المعنى المراد منها ، كما رأينا فيما سبق من أمثلة . ولمكنه كان فى بعض المواد يذكر الأصل الحقيقى للعبارة المجازية ، إلى جانب معناها المجازى المستعملة فيه . قال فى « بل » مثلاً : « وطوبته على بُلته : إذا احتملته على فساد ، وأصله السقاء يطوى وهو مبتل فيعفن ، قال : ولقد طويتكم على بُلاتكم وعلمت ما فيكم من الأذراب وقال فى « بنن » : « ومن المجاز : أثبوا بالمكان : أقاموا به ، وأصله ما يحدث فيه من بنة [رائحة] نعمهم ، ثم كثر حتى قيل لكل إقامة : إبنان » وفى « جبي » « ومن المجاز : فلان يجتبي جبي المجد أى يقوم بالمجد ويجمعه لنفسه ، قال ذو الرمة : وما زلت تسمو بالمعالى وتجتبي جبي المجد مذ شدت عليك المآزر » واجتباه : اختاره ، مستعار منه لأن من جمع شيئاً لنفسه فقد اختصه واصطفاه » وفى « خول » : « ومن المجاز جاموا الأول فالأول ، ثم تفرقوا أخول أخول . وكان أصله فى الرعاة يتفرقون فى الكلاً ، فيأخذ هذا فى شق وهذا فى شق ، وكلهم يقول : أنا أخول من الآخرين ، أى أحسن رعية وتعهدا للمال ، قال البيهث :

ودافعت عن ذود الخصاص بن ضمضم وقد قسمت في الجيش أخول أخولا «
 وكان الزمخشري في بعض المواد الأخرى يذكر هذا الأصل في صدد بيانه
 للتشبيه المجازي . فقد قال مثلاً في « بقع » : « وهو باقعة من البواقع : للكيس
 الداهي من الرجال ، شبه بالطائر الذي يرد البقع — وهي المستنقعات — دون الشارع
 خوف القناص » . وقال في « جبر » : « جبرت الفقير : أغنيته ، شبه فقره
 بانكسار عظمه . وفي الدعاء : اللهم اجبرنا » وفي أحيان أخرى ذكر المعنى الأصلي
 تحت لفظ الاستعارة لا التشبيه كقوله في « حور » : « ومن المجاز : قلقت محاوره :
 إذا اضطربت أحواله ، استعير من حال محور البكرة إذا املاس واتسع الخرق
 قلق واضطرب . وقال :

يا هيء مالي قلقت مجاوري وصار أمثال الففا ضرائري
 مقدمات أيدي المواخر فصرت فيما بينها كالساحر «
 وفي « رف » : « وإن ثغرها ليرف رفيف الأقالح ، وهي في بياضها
 كبيض الأداحي . قال :

وأنف كحرف السيف زين وجهها وأشنب رفاف الثنايا له ظلم
 وقال المسيب بن علس :

ومها يرف كأنه برد نزل السحابة ماؤه يدق

استعار لها — وهو البلور — ثم شبهه بالبرد ، وفيه تحقيق أنه مَهْمَا على
 الحقيقة ، وجعل ما في السحابة نزلاً لها . ولكننا نحترس هنا بأن الفصل بين القسمين
 المجازي والحققي غير دقيق . فقد وجدت عبارات مجازية في القسم الحقيقي من
 المواد . قال في الأقسام الحقيقية في مادة « أخذ » : « وفلان أخذ في يد العدو .
 وهو أسير فتنة ، وأخذ بحنة » . وفي مادة « بطن » : « ألت الدجاجة ذا بطنها ،
 وثمرت المرأة للزوج بطنها : إذا كثرت الولد » ومن « زعنف » : « اجتمع الصميم
 والزعانف : وهم الأدعياء ، وهي في الأصل أطراف الأديم وأجنحة السمك » فالتقسيم

غير دقيق ولم يلتزمه المؤلف في كل مادة ، بل تركه في كثير منها . كذلك وجدت عبارات في الأقسام المجازية لا يمكن اعتبارها منها . مثال ذلك قوله في مادة « أكل » : « ومن المجاز فلان أكل غنى وشرتها ، وأكل مالى وشره : أى أطعمه الناس » وفي مجاز مادة « محدر » : « العين تحدر الدمع ، والدمع يحدر الكحل » ومادة « زيد » : « ومن المجاز : فلان يستزيد فلانا : يستقصره ويشكوه ، وهو مستزيد . وكتب إليه كتاب استزادة . وهم زيد على مئة ، وزيادة ، قال ذو الأصبع العدواني : وأتم معشر زيد على مئة فأجمعوا أمرهم طرا فكيّدوني

أى زائدون » وكل هذا وما شاكلة ليس من المجاز في شيء^(١) . بل بلغ به الأمر إلى أن وضع الاستعمال الواحد للفظ الواحد في المادة الواحدة ، مرة في قسمها الحقيقي ، وأخرى في قسمها المجازي . قال في « بوا » : « وهم أكفاء سواء ، ودماؤهم بواء . . . ومن المجاز : الناس في هذا الأمر بواء : أى سواء » . ووضع النوع الواحد في القسمين كالأمثال .

وسر اهتمام الزمخشري بالمجاز انتشار الكلام عنه في عصره ، وفي القرن السابق عليه انتشارا كبيرا ، إذ كان موضوعا جديدا عليهم جاذبا لأفكارهم ، يقول ابن تيمية : « تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز إنما اشتهر في المائة الرابعة ، وظهرت أوائله في المائة الثالثة ، وما علمته موجودا في المائة الثانية ، إلا أن يكون في أواخرها » . فنحن إذا تخرجنا من هذا التحديد الزمني اعتمدنا عليه في كون الكلام عن المجاز كان منتشرا مشتهرا حوالى القرن الرابع ، ومن بعده القرن الخامس وقد عاصر الزمخشري أواخر أولها وأوائل ثانيهما . ولم يكن الزمخشري يتجاوز الاصطلاح العلمى في أسرار البلاغة وحده ، بل فعل ذلك في بعض كتبه الأخرى ، وأهمها الكشف . يقول الدكتور مصطفى ناصف في رسالته « البلاغة عند الزمخشري » : « يبدو الزمخشري غير آخذ بتقسيمات كثيرة ، ولا مغمى في تحليل نظرى للمسائل ، وإنما يلم بما يعرض إماما سريعا . فالتشبيه مجاز . . . والخاط في المصطلح باد ، فالمجاز

(١) قد يسمى هذا مجاز الاشتقاق ، لاختلاف مدلول الصيغة المستعملة عن الصيغة الأصلية

اللفوى تمثيل . . . والاستعارة التمثيلية تمثيل . . . والكناية تختلط بالمجاز الحكى . . . [و] الظواهر البلاغية مضطربة التحديد ، فالتخييل ليس من الحقيقة والمجاز ، ومع ذلك فأيات مثل قوله سبحانه : « إنا عرضنا الأمانة » : تمثيل وتخييل معا . . . والعلاقة بين بعض المجازات مبهمة يعبر عنها تعبيراً إجمالياً ، ليس فى تاريخ البلاغة ما يشفع فى تحديده « ، ويقول : « والزمخشري يسمي الاستعارة مثلاً » ويسميا أنا تمثلاً ، ويعبر عنها بالتخييل ، ورابعاً بالمجاز . ويقول : « هذا حديث الكناية عند الزمخشري . خلاصته أن الزمخشري يخلط أحياناً بين الكناية وصور أخرى من المجاز الذى تعتبر الكناية أختاً له » . ونحتم أقواله بما يلى : « وخلاصة ما يقال فى ذلك : أن البلاغيين وضعوا قواعد لبلاغة الصور البيانية بدأ الزمخشري مهملاً لها » .

الكلمات فى العبارات :

ومن الظواهر المهمة فى الكتاب إيراد ألفاظه فى عبارات ، كما افتخر المؤلف فى مقدمته ، أى أن الأساس ليس معجماً للألفاظ المفردة ، بل للعبارات المؤلفة ، مرتبة بحسب اللفظ البارز فيها لا الأول . ولا يعنى ذلك أنه لم يورد ألفاظاً مفردة وفسرها بل فعل ذلك كثيراً وخاصة فى القسم الحقيقى من مواده . ولكنه وجه إلى العبارات المؤلفة عنايته الأولى . وتمثلت هذه العبارات المؤلفة عند المؤلف فى عدة أنواع ، هى الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأمثال ، والأسجاع ، وأقوال الفصحاء والأعراب ، والتعبيرات الخاصة .

أما الآيات فكان المؤلف ، فى أكثر الأحيان يوردها فى تضاعيف الكلام دون أن يشير إلى أنها من القرآن إلا قليلاً ، وهذه بعض أمثلتها : قال فى « أجر » : « ومنه قوله تعالى : « على أن تأجرني ثمانى حجج » أى تجعلها أجرى على التزويج ، يريد المهر من قوله تعالى : « وآتوهن أجورهن » ، كأنه قال على أن تمهرنى عمل هذه المدة » . وقال فى « خبر » : « خبره الله : سره » ، (فهم فى روضة يحبرون) ، وهو

محبور : مسرور . وفي « شق » : « أخذ شقه : نصفه ، (لم تكونوا بالفيه إلا بشق الأنفس) بمشتقتها ومجهودها . . و (بعدت عليهم الشقة) : الطريق » وما شابه ذلك . أما الأحاديث فنبه المؤلف على كثير منها ، وأهل كثيرا أيضا ، ولكن لم يبلغ ما أهمله مبلغ ما جاء من الآيات مجردا . قال في « أشب » : « الأشب : شدة التفاف الشجر حتى لا يحاز فيه ، ومنه الحديث « بينى وبينك أشب » وفي « بعل » : « وهو يباعل أهله : أى يلاعبها . . (وهذه الأيام أكل وشرب وبعال) » . وفي « خوف » : « هذا أمر مخوف ، و (أخوف ما أخاف عايكم ضعف الإيمان) » . وفي « سلم » : « و (على كل سلامى من أحدكم صدقة) : وهى عظام الأصابع اللينة » . وفي « عجم » : « الفحل الأعجم حرى أن يكون مثنائا : وهو الآخرس الذى يهدر فى شقشقة لا ثقب لها فلا يخرج الصوت منها . و (جرح العجاء جبار) و (صلاة النهار عجاء) .

وأمثال العرب كثيرة فى الأساس : بعضها منبه عليه ، والآخر غير منبه عليه ، مثاها مثل الأحاديث . قال فى « بطر » : « بيطر الدابة بيطرة ، و (أشهر من راية البيطار) » وفى « حجز » : « وفى مثل : (ما يحجز فلان فى الحكم) أى لا يقدر على إخفاء أمره » . وفى « رغث » : « وفى مثل (آكل من برذونة رغوث) » وغيرها . ولم يكن المؤلف ينبه على كثير من هذه الآيات والأحاديث والأمثال لأنه لا يريد التعريف بتحقيقها ، وإنما يريد كونها من العبارات الفصيحة فحسب ، بغض النظر عن القائل . وقد ذهب إلى أبعد من ذلك ، فلم يفسر كثيرا منها ، ومن الألفاظ ، ومن المجازات . والسبب — فى ظنى — أنه لم يكن يرمى بكتابه إلى التفسير قدر ما رمى إلى جمع العبارات البليغة : المشهورة الواضحة المعنى لكل إنسان وغير الواضحة . فالتفسير غرض يأتى عنده بعد الجمع والتدوين . وقد وفى التفسير فى كتب أخرى خصصها لكل نوع على حدة ، فالكشاف لتفسير القرآن ، والفائق لتفسير الأحاديث ، والمستقصى لتفسير الأمثال .

وكذلك العبارات المسجوعة كثيرة في الأساس بل تبلغ من الكثرة بحيث لا تكاد تخلو صفحة منها ، وخاصة في الجزء الأول من الأساس . ولا يعرفنا صاحب الأساس شخصية قائل هذه الأسجاع ، ولا يعنى بذلك ، فالذى يعنيه هو عبارتها حسب . ولا شك أن هذه الكثرة لها دلالتها الواضحة ، على نظرة أهل هذا العصر الذى عاش فيه الزمخشري إلى السجع ، ومدى تقديرهم إياه ، وعده من الأسس الهامة للبلاغة . وكان من آثار ذلك شيوعه في كتاباتهم ، أو بعبارة أدق سيطرته عليها . وهذه بعض الأمثلة التى نلتقطها عفوا من الكتاب : قال فى « ذرأ » : « اللهم لك الذرء والبرء » ومنك السقم والبرء » . وفى « ذر » : « تقول : أتم ولاية الدولة بكم ذر قرناها ، وصرت أذناها ، وقرت عينها » . وفى « ذرع » : « واقصد بذرعك ، واربع على ظلمك : ارفق بنفسك » . وفى « ذعن » : « تقول : هو فى الإساءة إليك ممعن ، وأنت منقاد له مذعن » . وفى « ذفر » : « قالت أعرابية فى شيخ : أدبر ذفره ، وأقبل بخره » . واشتهرت هذه العبارات من الأساس وعبّ منها اللغويون مثل ابن الطيب وتلميذه السيد مرتضى صاحب تاج العرويس .

ولا تقل أقوال الفصحاء من العرب والأعراب عن الأحاديث والأسجاع كثيرا ، فهى من العبارات التى يقوم عليها الكتاب ، فهو يقول فى « أون » : « وعن بعض العرب : أونوا فى سيركم شيئا » أى ارفقوا . وفى « أوى » : « قال ابن عباس للأنصار رضى الله عنهم : بالإيواء والنصر ألا جليتم » . وفى « حوق » : « سمع غلام من العرب يقول لآخر : قد أحوق كرانيف النخلة : سحقت النخلة حتى تركتها حوقة : أى محوقة ، كأنه حاقها حين لم يبق لها كرافة » . وفى « زلم » : « قال رجل من بنى سعد لرجل من محارب : اذهب فأنت والله العبد زلما : يعنى لا شك فى عبوديتك ولم يخطئك شكل العبيد » وفى « قور » : « حكى الجاحظ فى كلام بعض الشطار لا يكون الفتى مقورا ، وهو

الذى يقور الجرادق فيأكل أوساطها وبدع حروفها » . وأمثال ذلك كثيرة في الكتاب كله .

أما أقل أنواع العبارات ، فالتعابير الخاصة التي فقدت معنى ألقاها الحرفي واكتسبت معنى كليا جديدا . ولا ترجع قلتها إلى عجز المؤلف ولكن إلى أنها قليلة في اللغة نفسها ، بل في جميع اللغات . ووضع المؤلف أكثرها في الأقسام المجازية لأنها اللائقة بها . وكما ألف الزمخشري في جميع الأنواع السابقة من عبارات : الكشف في القرآن ، والفائق في غريب الحديث ، والمستقصى في الأمثال ، أفرد هذه العبارات البليغة بكتاب أيضا سماه « السكم النوابغ » . وإذن فهذا الفيض من العبارات الجميلة التي طرب لها الزمخشري ، فأدخلها في معجمه للبلاغة ، كان يستمدّها من هذه الكتب ، أو من المنابع التي استمدت منها هذه التصانيف . ويستنبط المرء من هذا أن الزمخشري يتمثل البلاغة في العبارات الحقيقية من الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وأقوال القصحاء ، وفي السجع والاستعارة ، والكناية ، والمجاز اللغوي . وإذن فأساس البلاغة هو العبارة الجميلة ، والعبارة المسجوعة ، والأنواع الثلاثة الأخيرة من المجاز ، والتعابير الخاصة . ويضاف إلى ذلك قایل من العبارات المحتوية على الجناس التي تظهر بين آونة وأخرى على بُعد في الكتاب . وهذا الأساس هو أساس الكتاب . ويرى من ذلك أن الزمخشري لا يتناول « البلاغة » بالمعنى الاصطلاحي ، وهي العلم المعروف بذلك الاسم . فقد كان هذا العلم في عصر الزمخشري نفسه يضم فروعا كثيرة من القول لم يتعرض لها المؤلف في « أساسه » ولم يُعْنِ بذلك بل لم يعن بكتب علم البلاغة التي كانت موجودة في عهده ، ومن أهمها كتب ابن المعتز والآمدی والجرجاني والعسكري . ومن ثم لم تظهر عنده المصطلحات البلاغية ولم يتناول المجاز والاستعارة ، والكناية ، بمعناها العلمي المحدد نفاط كثيرا بينها .

مآخذ :

ترك كل هذا إلى ما نأخذه على الكتاب ، وهي أمور قليلة ولكنها لها
خطرها ونجعلها فيما يلي :

١ — اضطراب الترتيب . وظهر هذا ذات مرة حين وضع المضاعف الثنائي
من الهزمة مع الياء (أى) فى مقدمة الفصل وحقه أن يؤخره بحسب منهجه الذى
سار عليه فى الكتاب كله .

٢ — الاضطراب بين المعتل الواوى واليائى . وظهر هذا فى مادة « أبى »
التي وضع فيها بعض الصيغ المشتقة من « أبو » الواوية ، التي قدمها المؤلف نفسه
على المادة اليائية ، وهذان الأخذان قليلان تافهان ولكن المأخذين الآتين
كثيران متكرران .

٣ — إدخال المواد الرباعية فى الثلاثية ، فقد أدخل حذرفى « حذب » ،
و « حدرج » فى « حدر » ، و « حشرح » فى « حشر » ، و « سمحق » فى « سمح »
و « سمدع » فى « سمد » ، و « عحرف » فى « عجر » ، و « كرفس » فى
« كرف » وغيرها .

٤ — الاضطراب فى تحديد المجاز فتبعه الاضطراب فى تقسيم الحقيقة والمجاز ،
فالاضطراب فى وضع كثير من العبارات . وقد وجدنا — سابقا — كثيرا
من العبارات الحقيقية فى الأقسام المجازية ، والأمثال بعضها يوضع فى الحقيقى وبعضها
الآخر فى المجازى دون فرق جوهرى فى النوعين . وهذا الأمر أهم ما نأخذه على
الأساس ، لأنه الدعامة التى أقام عليها المؤلف كتابه .

٥ — إغفاله ذكر أصحاب العبارات والأسجاع وما إليها ، فإن ذلك كان
يفيدنا فائدة لا تقدر فى ترتيب هذه العبارات ترتيبا تاريخيا — إذا أردنا ، وتبين
منه التطور التاريخى للمعنيين الحقيقى والمجازى لها .

ومجمل القول أنه يحمل بالمرء النظر إلى أساس البلاغة على أنه معجم خاص بالتعبير العربي ، وبالعبارة المؤلفة البليغة ، لا أنه معجم للألفاظ . فيوضع الكتاب موضعه اللائق به ، ويقدر حق قدره . وينسب إلى مؤلفه فضل توجيه حركة المعاجم إلى العبارات الأدبية البليغة ، بدلا من الاقتصار على الألفاظ المفردة ، وفضل العناية بالعبارات المجازية المختلفة الأنواع وتوجيه الاهتمام إليها في ذاتها لا كما كان يفعل من قبله . وينسب إلى الزمخشري^(١) فضل آخر في المنهج ، وهو سيره على الترتيب الألف بآئي للمرة الأولى في تاريخ المعاجم العربية باعتبار أوائل الكلمات فتوائها فتوائها ، أي من بداياتها لا من نهاياتها كما فعل الجوهري وأتباعه ..

ولم يقض هذا على نظام الجوهري في الترتيب ، بل بقي محبوبا إلى وقت قريب حتى إن محمد بن عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١ هـ) اختصر الأساس نفسه ، ورتبه على نظام الجوهري ، وسماه « إحكام الأساس » .

ولم أجد من الدراسات حول الأساس غير كتاب الإحكام السابق ، وكتاب « غراس الأساس » لابن حجر العسقلاني . الذي أعجب بكتاب الزمخشري ، ورأى أن يخصصه بأن يقتصر على ما فيه من مجاز ، أي الأقسام المجازية من المواد . ثم لم يجر شيئا آخر في المواد ولا ترتيبها ، غير بعض الاختصار في العبارة . وتمتلك مكتبة الأوقاف العامة في بغداد نسخة منه تحت رقم ٦٥٧٦ . أورد منها ما جاء في مادة (أ ب د) التي أوردتها في الكلام على الأساس . قال : « أوابد الكلام : أي غرائب . وأوابد الشعر : وهي التي لا تشاكل جودة . وأنشد الفرزدق :
لن تدركوا كرمي بلثوم أبيكم وأوابدي بتنخل الأشعار »

(١) الهبي : خلاصة الأثر ٢ : ٤١٦ .

الفصل الثاني

معجم اليُسُوعيين

أول معجم أنتجه اليسوعيون ، هو محيط المحيط لبطرس البستاني . وكان ذلك في مفتتح النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، إذ فرغ من طبع الجزء الأول في ٢١ تموز ١٨٦٦ م / ١٢٨٣ هـ ، ومن تبييض الجزء الثاني في ١٢ تموز ١٨٦٩ م / ١٢٨٦ هـ . ولم يشر المؤلف إلى مادفعه إلى إخراج معجمه ، ولكنه اختصر هذا المعجم في آخر سماءه « قطر المحيط » ، قال في مقدمته عن هذا الدافع « أما بعد ، فلما كان إحياء اللغة العربية التي هشتها أيادي الزمان ، وحالت دون نور محياها الساطع ودون أهلها براقع الهجر والجهل والنسيان ، فرضا على كل من نطق بالضاد ، وكان أمر تحصيلها وتسهيل أسبابه من مرغوبات من اتصف بالحماسة الوطنية والحمية العربية ، رأينا أن نضع فيها هذا المؤلف على وجه هين المراس ، سهل المأخذ ، ليكون للطلبة مصباحا يكشف لهم عما أشكل عليهم من مفردات اللغة » . وإذن فهدفه إحياء العربية من رقدتها ، عن طريق تيسير الحصول عليها ، بتأليف معجم يسهل الرجوع إليه . وكان يضع نصب عينيه أنه يؤلف معجمه (المختصر) للطلبة ، ويرمى إلى تسهيل الرجوع إليه عليهم ، بأن يكون في مستوهم في المنهج ، ويسد حاجتهم من المفردات . ونرجح أن هذا كان غرضه أيضا في « المحيط » حين ندرسه فلا نجد فرقا كبيرا بينهما ، في كثرة المواد وقلتها .

مادته :

ووصف المؤلف مادة معجمه الكبير بقوله في فاتحته : « هذا المؤلف يحتوي على ما في محيط الفيروزآبادي الذي هو أشهر قاموس للعربية من مفردات اللغة ،

على زيادات كثيرة عثرنا عليها في كتب القوم ، وعلى ما لا بد منه لكل مطالع من اصطلاحات الفنون . . وقال في آخر حرف الراء : « وقد أضفت . . . كثيرا من المسائل والفوائد والقواعد والشوارد وغير ذلك مما لا يتعلق بمتن اللغة » . وقال في خاتمة « قطر المحيط » عن « المحيط » : « أدرجنا فيه كل ما قدرنا أن نقف عليه من مفردات اللغة وأصولها وفروعها واصطلاحات العلوم والفنون وكثيرا من كلام المولدين واللغة الدارجة ورصعناه بالشواهد من القرآن والحديث والشعر وأمثال العرب إلى غير ذلك من الفوائد والنوادر والشوارد مما لا غنى عنه للمطالع » وكان كل ذلك سبب تسميته محيط المحيط .

منهجه :

حين يقابل الإنسان هذه الأقوال بما في المعجم نفسه يجد الظواهر التالية :
حافظ المؤلف على عبارة الفيروز آبادي في تفسير كثير من الألفاظ ، ثم زاد أشياء ، وحذف أخرى ، وتصرف في أمور . أما الأمور التي زادها فنجملها في جمع بعض الألفاظ المفردة ، وبعضه قياسى لفائدة من التنبيه عليه ، وبعض المعانى وخاصة المولدة والعامية والمسيحية ، والصيغ والاستعمالات ، وخاصة العلمية والفلسفية والاصطلاحية ، وقليل من الشواهد النثرية والشعرية والأدبية ، وكثير منها لأدباء لا يحتاج بهم كالحريرى ، وأسماء الكتب والاستعمالات النحوية والصرفية ، وكلمات في التفسير قد يمكن الاستغناء عن بعضها . وأكثر زياداته مأخوذ من التاج ، وخاصة من المستدرک ولكنه ترك كثيرا مما فيه أيضا . وقد نبه على مصدر بعض زياداته الأخرى .

وأما ما حذفه فتمثيل المؤلف للألفاظ لضبطها ، وتوحياتة الجوهرى ، والبقاع ، وأسماء الأشخاص والقبائل وأبقى بعض الألقاب وأسماء الفرق وبعض اللغات التي أوردها في المواد ، وبعض المشتقات القياسية وبعض ألفاظ في التفسير لا يصح حذف بعضها . وتصرف في ترتيب الألفاظ في داخل المادة ، قدم وآخر بدون ضابط في أكثر الأحيان ، ولجمع المعانى المتقاربة في بعضها ، وغير بعض التفسيرات لعدم

صلاحيتها في عهدنا الحاضر واستعاض عن التمثيل بالوزن أو الألفاظ المشهورة في الضبط بالتصريح بالحركات ، وأشياء أخرى قليلة .

وقال في ختام حرف الراء عن منهجه : « ولأجل التسهيل على الطالب ميزت بعض الأفعال والأسماء ، وبينت المجرد والمزيد من الفريقين ، كل نوع على حدته مندرجا مع نظيره من الأبنية » . ووصف في خاتمته بعض أمور أخرى تتعرض لها فيما يلي من وصف .

وقد رتب الألفاظ على وفق حروفها الأصول وحدها كالتقدماء ، قال في خاتمة الكتاب : « إذا شئت كشف كلمة فإن كانت مجردة فاطلبها في باب الحرف الأول منها ، وإن كانت فيها زيادة فجردها أولا من الزوائد ثم اطلبها في باب الحرف الأول مما بقى ، وإن كان فيها حرف مقلوب عن آخر فاطلبها في مكان الحرف الأصلي المقلوب عنه » . واعتبر في الترتيب أوائل الألفاظ فتوانيتها . . . إلى آخرها ، أى على ترتيب أساس البلاغة للزمخشري .

وصدر كل باب بكلمة عن الحرف المعقود له الباب ، عالج فيها موقعه في الألف باء ، واسمه في العبرية والسريانية وتعليله ، وما تجريه العامة في نطقه من تغييرات ، وأنواعه ، واستعمالاته ، وقدره في حساب الجمل .

ونبه على باب كل فعل ليعرف تصريف الماضي والمضارع منه ، وضبط كل اسم حتى لا يشكل النطق به واختار في ذلك التصريح بالحركات على الطريقة التي راعاها الفيروز آبادي مع إهمال طريقة التمثيل ، وأشار إلى جمعه مع الرمز إليه بحرف (ج) الذي استخدمه صاحب القاموس .

وقسم المؤلف كل صفحة من كتابه إلى نهريْن ، وكتب في أعلاها كلمتين ، إحداهما في يمين الصفحة تشير إلى الكلمة الأخيرة في النهر الأيمن ، والثانية في يسار الصفحة تشير إلى الكلمة الأخيرة في النهر الأيسر . وكان الأجمل أن يجعل الكلمة اليمنى تشير إلى الكلمة الأولى في النهر الأيمن ، فتضم الكلمتان بذلك

جميع الكلمات التي تحتوى عليها الصفحة (النهران) فيهما . وقد تلافى ذلك الخطأ في قطر المحيط لأن الصفحة منه نهر واحد .

قال في مادة هقع :

هقع الفرس يهقعه هقعا كواه .
وهقعت الناقة تهقع هقعا وقعت من
شدة الضبعة .

تهقع الرجل تسفه وتكبر وجاء
بأمر قبيح . والقوم وردا وردوا
كلهم والناقة وقعت من شدة الضبعة .
وتهقع على المجهول نكس . وانهقع
الرجل جاع وخمض .

واهتقع فلانا عرق سوء أقعده
عن بلوغ الشرف والخير . وفلان
فلانا صده ومنعه . والفحل الناقة
أبركها وتسداها . والحى فلانا تركته
يوما فعاودته وأثخنه والشيء فلانا
عاوده . واهتقع لونه على المجهول تغير .
الهقاع الغفلة من هم أو مرض .
الهقع الحريص .

الهقعة المرة ودائرة تكون
بعرض زور الفرس أو بحيث تصيب

رجل الفارس يتشاءم بها أو لمعة
بياض في جنبه الأيسر وثلاث كواكب
نيرة فوق منكبي الجوزاء قريب بعضها
من بعض كالأثافي ، إذا طلعت مع
الفجر اشتد حر الصيف ينزلها القمر .
والهقعة الحريصة والناقة التي إذا
أرادت الفحل وقعت من شدة الضبعة .
والهقعة المكثرة من الاتكاء
والاضطجاع بين القوم .

الهقعة حكاية وقع السيف
أو ضربك الشيء اليابس على اليابس .
لتسمع صوته أو أن تضرب بالحديد
من فوق .

المهقوع اسم مفعول ومن الخيل
الذى تكون به الهقعة . ويقال إن
المهقوع لا يسبق أبدا . وفي المتنقي :
المهقوع الذى إذا سار يسمع ما بين
الخاصرة وجنبه صوت .

(ج) : مهاقيم .

أما « قطر المحيط » فسماء كذلك « لأن نسبته إلى كتابنا المطول في هذه الصناعة

المسمى « بمحيط المحيط » توشك أن تكون كنسبة قطر دائرة إلى محيطها . وفرغ من تأليفه سنة ١٨٦٩ م / ١٢٨٦ هـ أى مع الجزء الثانى من المحيط . ولم يختلف منهجه فيه عما اتبعه فى المحيط البتة ، وإنما وجه الخلاف الوحيد فى المادة نفسها ، . إذ حذف جزءا كبيرا منها ، وزاد فى بعضها ، وتصرف فى بعضها . فحذف بعض ما صدره فى الأبواب عن الحروف ، وبعض المعانى والصيغ والصفات والمواد والمصطلحات والألقاب وأسماء الفرق والعامى والشواهد من القرآن والشعر والنثر ، وبعض الإشارات إلى اللغات والمغرب وأصله ، وبعض تعاليل الأسماء وتكرير الفعل مع معانيه المختلفة ، وإحالات الألفاظ إلى مواضعها الصحيحة ، وأجزاء من التفسيرات قد تكون ضرورية فى بعض الأحيان . وكان كثير مما حذفه من زياداته التى أضافها فى المحيط على القاموس . أما ما زاده قليل جدا لا يكاد يتعدى بعض المشتقات القريبة كمضارع الفعل الماضى أو مصدره أو ما قارب ذلك . وأما ما تصرف فيه فيكاد يعادل زياداته فى القلة ، ونجمه فى تغيير ترتيب بعض الألفاظ فى المادة ، أو تغيير كلمة بأخرى .

قال فى مادة هقع :

هقع الفرس يهقعه هقعا كواه . وهقعت الناقة تهقع هقعا وقعت من شدة الضبعة . تهقع الرجل تسفه وتكبر وجاء بأمر قبيح . والقوم وردا : وردوا كلهم والناقة وقعت من شدة الضبعة . وتهقع على المجهول نكس . وانهقع الرجل جاع وخمس . واهتقع فلانا عرق سوء أقعده عن بلوغ الشرف والخير . وفلان فلانا صده ومنعه . والفعل الناقة أبركها وتسداها . والحمى فلانا تركته يوما فعاودته وأثمنتته . والشئ فلانا عاوده واهتقع لونه على المجهول تغير .

المقاع الغفلة من هم أو مرض .

المقع الحريص .

المقعة ثلاث كواكب . والمقعة الحريصة والناقة إذا أرادت الفجل وقعت
من شدة الضبعة . والمقعة المكثرة من الاتكاء والاضطجاع بين القوم .
المقعة حكاية وقع السيف أو ضربك الشيء اليابس على اليابس لتسمع صوته ،
أو أن تضرب بالحديد من فوق .

المهقوع من الخيل الذي تكون به المقعة ج مهاقيع .

* * *

وألف المعجم الثالث « أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد » لسعيد الخوري
الشرتوني عام ١٨٨٩ م — ١٣٠٧ هـ للطلبة أيضا . قال مؤلفه في المقدمة^(١) : « غير
خاف أن روض اللغة قد نشأت لهذا العهد أنهاره ، وذوت بعد النضارة أزهاره . وما
ذلك إلا للإعراض عن إقراء متونها ، وعيف الضرب في سهولها وحزونها .. ولما
رأى مرسلو اليسوعية التمداد على هذا الحال يدفع أهل اللسان العربي إلى فاقة اللفظ
في المفاويزات والمكاتبات جذبهم حب هذه اللغة الشريفة وعرفان مرتبتها
المنيفة ، مع أجنبييتهم عنها ، إلى أن يفرضوا تعليمها في مدارسهم . وذلك ليأتي الطالب
على اللغة ، ولو مرة في مدة الطلب ، فتعرف المعاني في ذهنه إلى ما يليق بها من الألفاظ
ويتمرس بأساليب اللغويين ، وتترأى له بلاغة كلامهم ... فتفقدوا المعروف من
كتب اللغة ، فلم يجدوا منها كتابا يواجه مقصودهم ، ويشايح مرادهم ، وذلك لالتزام
المؤلفين ذكر ألفاظ السوءات وما يتعلق بها ، سدا للحاجة ووفاء بحق اللغة . ومثل
تلك الألفاظ مما حظر المرسلون المشار إليهم إدخاله في كتب المعلمين . فتفقدوا هذا
القاصر على تأليف معجم محذوف ألفاظ السوءات ، وما يضاف إليها من الألفاظ
المبذوة رعايه لحرمة الأدب . هذا هو جل الغرض من وضع هذا الكتاب » . وإياه
لغرض عجيب في تأليف المعاجم . ولكن وزارة المعارف المصرية راعته أيضا ، حين

نشرت المصباح المنير ومختار الصحاح ، لتوزيعهما على تلاميذ المدارس ، فحذفت أمثال هذه الألفاظ منها .

وهناك عبارة أخرى في المقدمة ، يفهم منها أنه كان له غرض آخر من هذا الكتاب ، هو التيسير وتوفير وقت الباحثين وتدقيق النظر في المواد ، قال يصف معاجم القدماء^(١) : « على أن خطتهم في جمع اللغة تَحْلِيءُ الظماء عن مواردهم وإن هذبت وتمنوا ممارسي كتبهم بضيق الصدر وإن رحبت . فقد جاءوا بمعاني الكلمة الواحدة شتات شتات ، كأنها أزماح نبات . فإيم الله ليوشكن جلد الناشد أن ينفذ قبل الظفر بضالته ووقت الطالب أن يتجرم دون إمساك ناذته . وهم فوق ذلك لم يكتبوا النظر فروع المواد ، بل أتوا بها كالمثوارى في خمر الواد » وكان التيسير غرضا هاما لدى المؤلف ، فأقام عنوان المعجم عليه . ولأول مرة نرى صاحب معجم يشعر بقيمة الوقت ويريد أن يوفره للباحثين .

مراجعته :

صرح المؤلف في المقدمة برجوعه إلى ابن منظور ، والزنجشري ، والجوهري ، والفيومي ، والراغب الأصفهاني ، والمطرزي ، والزيدي ، والفيروزآبادي ، وابن فارس في الجمل ، والرازي . والحق أن هذا المعجم أكبر معجم أنتجه اليسوعيون ، ومن أجمع المعاجم للمفردات العربية فقد اتخذ من القاموس المحيط عماداً له ، ثم أجرى عليه بعض التغييرات . فقد غير ترتيب الألفاظ في داخل المواد ، وتصرف في بعض العبارات بحيث وصحها واستبدل بعض الألفاظ بأخرى ، وكان هذا التصرف خاصة في التفسيرات الدورية ، وحذف البقاع والأعلام والأدوية وتوهمات الجوهري ، ومعظم العبارات التي كان الفيروزآبادي يضبط بها الألفاظ ، والمشتقات القياسية ، وبعض المواد والصيغ والمعاني والصفات والمصطلحات وتعليل الأسماء والتنبيه على اللحن ، وبعض التفسيرات . واقتصر على تفسير واحد أو اثنين من التفسيرات الكثيرة المتقاربة .

ذات الدلالة الواحدة للفظ الواحد وما إلى ذلك . ولكنه استدرك كثيرا من هذه الألفاظ اللغوية في الذيل الذي ألقته بالمعجم . وزاد بعض الصيغ والمعاني والشواهد النثرية والشعرية والأسجاع من أساس البلاغة ، والأقوال ، وبعض المرادفات وبعض الكلمات في التفسير لتوضيحه . وكان أكثر هذه الزيادات مأخوذا من تاج العروس وبعضها من المعاجم الأخرى كاللسان والصحاح وما أشار إليه في المقدمة ، وأخذ بعضها الآخر من معجمي جوليوس Golius . وفر يتاج Freitag ومحيط المحيط وقطر المحيط للبستاني . وكان جوليوس وفر يتاج قد اعتمدا في معجميهما على بعض كتب الأدب المتأخرة التي لا يستشهد بلغاتها ، ولا تعنى بالتزام الفصحى . فأدخلا في معجميهما كثيرا من الألفاظ المولدة والعامية ، ففسر بث إلى معاجم بطرس البستاني والشرطوني . فنقدت هذه المعاجم نقدا مرأ ، وخاصة من الأب أنستاس ماري الكرملي ، الذي كان يقف لها بالمرصاد .

منهجه :

وصف المؤلف المنهج الذي أراد أن يتبعه في فقرات متناثرة من مقدمة الكتاب نستطيع أن نستخلص منها الصورة التالية : قال عن تقسيم الكتاب^(١) : « وقد قسمته إلى قسمين : الأول في مفردات اللغة الصرفة . . . والثاني في المصطلحات العلمية والكلم المولدة والأعلام . . . وقد ضمت إلى هذا المؤلف ذبلا يتضمن ثلاثة أمور الأول ذكر ما كنت قد تركته عمدا في أوائل الكتاب أو فاتني سهوا في سائر الأبواب ، والثاني ذكر ما استدركته على اللسان والتاج مما أخذته من كتب الثقات أو من نفس الكتابين واردا في غير مظانه . . . والثالث ذكر ما وقع في كتابي من الخطأ » . وقال عن القسم الأول^(٢) : « ذكرت في هذا القسم شيئا من مصطلح العروض ونزرا لا يحفل به من الألفاظ المولدة والأعلام ، ذهابا مع عادة الساف من مؤلفي اللغة رحمهم الله » . وقد أخرج المؤلف القسم الأول ، والذيل .

أما القسم الثاني فلم يخرج ، ولعل الزمن لم يمهله ليؤلفه . وأما الذيل فقد وسع دائرة الأمور الثلاثة التي يضمها ، فجعلها كما قال في مقدمة الذيل^(١) : « الأول : ما كنت قد أهملته وذهلته من الكلم الوارد في كتاب اللسان ، والثاني كل ما ندّ عن التدوين مما افتاتته أقلام العلماء من أصحاب هذا الشأن ، وهو الضوال التي من الله على باستدراكها على المتقدمين في العلم والزمان والثالث إصلاح ما أدى إليه الاطمئنان إلى القاموس وغيره من الأغلاط اللغوية » .

واتبع في الترتيب^(٢) « إيراد الألفاظ باعتبار أوائل أصولها ، وهي نفس الطريقة التي سلكها مترجمو العربية باللاتينية وغيرها كغوليوس وفريتغ ، وتابعهم عليها من كان نموذج الجد والإقدام العالم الفاضل المرحوم المعلم بطرس البستاني في محيط محيطه وقطر محيطه » .

وتبع المؤلف بطرس البستاني في بدء أبوابه بكلمة عن الحرف المعقود له الباب ، عالج فيها أقسامه وقدره في حساب الجمل ، ومعانيه واستعمالاته ، وموقعه من الألف باء ، وتغيير العامة لنطقه ، ولكنه لم يتعرض لاسمه في اللغات السامية الأخرى . وكثير من هذه المادة مشترك بينه وبين البستاني ، ولكنه كان يراعى أن يخالفه في التعبير ، أو في البسط والإيجاز .

ونجعل الأمور التي راعاها في علاج مواده في الأقوال التالية المأخوذة من مقدمته : إيراد التفسير بعبارة القدماء في الغالب ، قال^(٣) : « تحريت المحافظة على عبارات الأقدمين ، والوقوف عند كلام الفحول للمقرمين ، اثماً بما بمن تقدمني من عليّة المؤلفين وثقات المصنفين فهم أرحب منا فهما لمعاني كلام العرب لمكان مشافهتهم ، وأعلى يدا في تفسيره لموضع مخالطتهم ومعاشرتهم » .

ضبط الألفاظ بالنص على حركاتها ، بالطريقة التي اتبعها صاحب القاموس في هذا النوع . والتزم الإشارة إلى باب كل فعل يذكره بالرمز ، ليبين تصرف ماضيه

ومضارعه . واستخدم الرموز التي استخدمها جيراثيل فرحات صاحب باب الإعراب من قبل . ولكنه خالفه في وضع الرمز ، إذ كان الأول يضعه قبل الفعل والثاني يضعه بعده . وأخذ من صاحب القاموس رمزين للإشارة إلى الجمع ، وجمع الجمع ، هاج و جج . وراعى المؤلف في مواده ترتيبا يكاد يكون صارما . فقد التزم أن يقدم فيها الأفعال ، ويؤخر الأسماء والصفات ، إلا إذا كانت المادة لا فعل منها ، وأن يصدر الأفعال بالماضى المجرد من الثلاثى أو الرباعى ، ثم الضيغ المزیدة مثل فعل ففاعل فأفعل فتفعل فتفاعل فافتعل فانفعل فاستفعل وغيرها .

ويبدو أنه رتب الأسماء والصفات أيضا ، وإن لم يتضح ذلك لكثرة صيغها . والتزم أن يذكر مصدر كل فعل يورده ، أو مصادره .

وقسم كل صفحة من معجمه إلى ثلاثة أنهر ، ووضع فوق كل نهر كلمة . أما الكلمة التي على النهر الأيمن فهي التي يبدأ بها ذلك النهر ، وأما اللتان على الأوسط والأيسر فهما ما ينتهى بهما هذان النهران ولذلك يستطيع أى إنسان فى لحظة خاطفة أن يعرف الكلمات التي تضمها الصفحة من النظر إلى الكلمة اليمنى واليسرى لأن جميع هذه الكلمات تقع بينهما فى ترتيب الألف باء .

وراعى أن يقدم صورة مادته التي يعالجها أولا ، ويضعها بين نجمين صغيرين ، أما الألفاظ التي تحتها فيضعها بين قوسين ، وكثيرا ما كان يقدمها فى أول السطر . إن لم تكن متصلة بالعبارة التي قبلها ، ليستطع الباحث أن يصل إلى مراده فى سرعة وسهولة .

كذلك اقتفى أثر صاحب القاموس فى كراهية تكرير اللفظ مع معانيه الكثيرة فتجنب ذلك ووضع فى مكانه خطأ أفقيا ليدل عليه .

وتحرر من بعض هذه الالتزامات فى الذيل ، ولكنه التزم الإشارة إلى المصدر الذى أخذ منه الألفاظ . أما ما أهمل الإشارة إلى مصدره ، فهو من القاموس المحيط . وحين يقابل الإنسان أقرب الموارد بالحيط للبستانى مقابلة سريعة يجدها يشتركان

في المحافظة على عبارة القاموس في أكثر المواضع ، وفي حذف البقاع والأعلام وتوحيات الجوهرى والضبط بالوزن والمصطلحات ويختلفان في حذف الشرطون كثيرا من الألفاظ العامة والمسيحية وأسماء الكتب ، وفي الرموز التي استخدمها للإشارة إلى أبواب الأفعال ، والخط الأفقي في محل الصيغ المكررة ، والنجوم والأقواس لإظهار ألفاظه ، وفي تقديم الأفعال على الأسماء ، وفي الطبع ، كل هذا إلى جانب اتساع المادة . فمعجم الشرطون أكثر انتظاما من محيط البستاني ، وتيسيرا للبحث .

قال في مادة هقع :

هقع الفرس هقعا كواه .	(اهتقع) لونه مجهولا تغير من خوف أو فزع ، لا يجيء إلا على صيغة المجهول .	مسعود « طلق ألفا يكفيك منها هقعة الجوزاء » أى يكفيك من التطليق ثلاث تطليقات .
(تهقع) الرجل علينا تسفه وتكبر وجاء بأمر قبيح و - القوم وردا: وردوا كلهم .	(الهقاع) كغراب غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض .	(الهقعة) أيضا دائرة في وسط زور الفرس أو عرض زوره وهى دائرة الحزام تستحب وقيل هى دائرة تكون بجانب الدواب يتشام بها وتكره .
(تهقع) مجهولا : نكس (انهقع) الرجل جاع وخمس .	(الهقع) ككتف الحريص ، وهى بهاء .	(الهقعة) كهمزة المكثرة من الاتكاء والاضطجاع بين القوم .
(اهتقع) فلانا عرق سوء : أقعه عن بلوغ الشرف والخير . و - فلان فلانا: صده ومنعه . و - الحمى فلانا: تركته يوما فعاودته وأثخنه و - الشئ فلانا عاوده .	ثلاثة كواكب نيرة فوق منكبى الجوزاء قريب بعضها من بعض كالأثافي إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف ينزلها القمر وفي حديث ابن	(الهقعة) كهمزة المكثرة من الاتكاء والاضطجاع بين القوم . (الهقعة) حكاية وقع (٢٦)

المهقوع لا يسبق أبدا « وفي المنتقى المهقوع الذي إذا سار يسمع ما بين الخاصرة وجنبه صوت ج : مهاقيع .	تضرب بالحد من فوق (اللسان) . (المهقوع) اسم مفعول و - من الخيل : الذي تكون به الهقعة ويقال « إن	السيف ، تقول « سمعت للسيوف هيقعة » وهي صوت وقعها و - ضرب الشيء اليابس على مثله نحو الحديد وقيل هو أن
--	--	--

وقال في ذيله :

أبركها ثم تسداها وعلاها (اللسان) . (الهقعة) كفرحة الناقة التي إذا أرادت الفحل وقعت من شدة الضبعة (التاج)	(هقع) الفرس وزان غنى فهو مهقوع (اللسان) . (تهقعت) الناقة بركت للفحل و - الضأن استحرمت كلها (التاج) (اهتقع) الفحل الناقة	هقع * هقعت الناقة ل هقعا : أرادت الفحل فوقعت من شدة الضبعة (التاج) . (فرس هقع) ككتف : أى مهقوع (الأساس) .
--	--	--

* * *

ثم أخرج جرجس هام الشويرى « معجم الطالب فى المأنوس من متن اللغة العربية والاصطلاحات العلمية والعصرية » عام ١٩٠٧ م / ١٣٢٥ هـ . ويدل عنوانه على أنه رعى إلى جمع الشائع من الألفاظ والحديث من المصطلحات العلمية ، فيفسرها للطالبة . والذي دفعه إلى ذلك كراهية هؤلاء الطلبة للغة العربية وحبهم للغات الأجنبية ، لسهولة معاجمها وصعوبة معاجمنا . قال فى المقدمة ^(١) : « وأدركت ما فى بعض كتب التدريس من التخلف عن حاجات المدارس ومقتضيات العصر ، وما فى البعض الآخر من التعقيد الذى تضرب به أسباب الاكتساب ، وتخذ عنده عزائم الطلاب . . . وكان ولا يفتأ مدعاة إلى الإعراض عن العربية والانصراف إلى

اللغات الأجنبية . ولا غرو فإن تلك اللغات التي يتلقاها فتياننا في المدارس قد قام بخدمتها أفاضل الرجال ، فتمهدت سبلها وقرب المنال . وكان أهم ما قاموا به وضعهم المعاجم الموجزة مترجمة إلى العربية . . . »

وإذن فالطلبة يحتاجون إلى « معجم يجمع بين غزارة المادة ، ونزاهة الألفاظ ، وتحرير العبارة ورخص الثمن ^(١) » خالصا من عيوب المعاجم القديمة التي وصفها في قوله ^(٢) : « لاتزال موادها مختوما عليها في بطون المجلدات الضخمة التي لا تتسع طبقة التلميذ على مجلد واحد منها . وهي على تباين ضروبيها وتفاوت حجومها ليس منها ما يناسب طالب العلم أصلا لغلاء أثمانها ومشقة الطلب فيها ، الناشئة عن إهمال الترتيب في سرد مشتقات المواد ، وخلوها من الاصطلاحات العلمية والعصرية . وفوق ذلك فإن فيها كثيرا من الألفاظ البذيئة التي ينقبض منها المتأدب حياء ^(٣) » .

مادته :

اختصر المؤلف مادته من محيط المحيط ، وربما نفهم ذلك من عبارته في المقدمة إذ يقول ^(٤) : « جعلت محيط المحيط أمانى لحسن تنسيقه والصحاح والتاج مرجعا إلى لمزيد التوثق » . ويؤيد ذلك مقابلة المواد . ولم يسر على نظام معين في الاختصار ، فكان يحذف بعض الصيغ وبعض المعاني وبعض التعبيرات ، وأغلب الشواهد الشعرية . ولكنه أتى ببعض الصيغ غير الموجودة في القاموس والتاج ، وإنما أخذها البستاني من فريتاج .

منهجه :

سار في منهجه على النظام الذي سار عليه البستاني بحذافيره ، إلا أنه ابتكر خطأ أفقيا كان يضع تحته أو فوقه حركة تشير إلى حركة المضارع من الأفعال التي يوردها ، والتزم وضع الألفاظ في داخل المادة بين قوسين ، وقدمها في أول السطور لتتضح أمام القارى .

واتبع هذا النظام أيضا بكل تفاصيله جرجى شاهين عطية في معجمه « المعتمد »
 فيما يحتاج إليه المتأدبون والمنشئون من متن اللغة العربية « المطبوع عام ١٩٢٧ م —
 ١٣٤٦ هـ ، إلا أنه أضاف إليه بعض الصور لتوضيح التفسيرات وجعل أقواس المادة
 نفسها من النوع المألوف بالحبر المشبع ، وأقواس فروعها من النوع المعقوف متأثرا
 بصاحب المنجد في الأمرين ، ومن الطبيعي أن صاحب المعتمد حذف من المحيط
 أشياء لم يحذفها صاحب معجم الطالب حتى تختلف المادة عندهما بعض الاختلاف .
 قال صاحب معجم الطالب في مادة هقع :

(هقع — هقعا) الناقة وقعت من شدة الضبعة .	بلوغ الشرف .
(تهقع) الرجل تسفه وجاء بأمر قبيح ، وفلان علينا تكبر .	(الهقعة) بالفتح المرة . ودائرة تكون في جنب الفرس بحيث تصيبها رجل الفارس ، وثلاثة كواكب نيرة فوق منكبي الجوزاء قريب بعضها من بعض .

وقال صاحب المعتمد :

(هقع — هقعا) الفرس كواه .	(الهقعة) المرة ، ودائرة تكون في جنب الفرس بحيث تصيبها رجل الفارس ، وثلاثة كواكب نيرة فوق منكبي الجوزاء قريب بعضها من بعض .
(تهقع) الرجل تسفه وجاء بأمر قبيح ، وفلان علينا تكبر .	(الهقع) الحريص .
(انهقع) الرجل جاع .	(الهقاع) الغفلة من هم أو مرض .
(اهتقع) الرجل فلانا صده ومنه ، والشئ فلانا عاوده .	

وفي عام ١٩٠٨ / ١٣٢٦ هـ أخرج الأب لويس المعلوف معجمه « المنجد »
 اختصر فيه « محيط المحيط » أيضا (مع الرجوع إلى التاج كثيرا) وسار على نظامه ،
 إلا أنه أضاف إليه بعض جزئيات استقاها من المعجمات الأجنبية . فقد نبه على بعض
 الأمور بالرموز التالية (فا) لاسم الفاعل ، (مفع) لاسم المفعول ، (موص)

للمصدر ، (م) للمؤنث ، (ه) للمفعول به ، واستخدم أيضا الخطوط الأقوية التي كان يستخدمها من قبله صاحب أقرب الوارد بدلا من تكرير اللفظ المشروح ، ووضع أول كل مادة في صدر السطر بين هلالين ، وعن يمينها نقطة مربعة الشكل يحبر مشيع . أما فروع المادة فوضعها بين قوسين معقنين ، وقدمها في أول السطور في الغالب أيضا . فإذا كانت الكلمة من الدخيل جعل النقطة التي على يمينها مستديرة وحذف المشتقات القياسية ، مع شرحها شرحا جميلا في مقدمته . ولم يلتزم أن يقدم كلمة في صدر كل باب عن حرفه كما فعل زملاؤه جميعا ، ففعل ذلك في بعضها وأهمله في بعضها الآخر . ويفوق هذا المعجم أخويه : معجم الطالب والمعتمد ، في غزارة المواد التي يحويها . وأكثر من الصور الموضحة . وقد جعلت هذه الأمور « المنجد » من أحسن المعاجم الحديثة تنظيما وتوضيحا للألفاظ ، فأقبل عليه طلاب المدارس في كل البلاد .

قال في مادة هقع :

(هقع — هقعا) الفرس كواه .	فلانا : عاوده .	[الهقعة] : المكث من الاتكاء والاضطجاع بين القوم .
[تهقع] الرجل علينا : تسفه وتكبر وجاء بأمر قبيح .	[اهتقع] لونه : تغير من خوف أو فزع .	[الهقعة] : حكاية وقع السيف ، يقال : « سمعت للسيوف هقعة » ضرب الشيء اليابس على اليابس لتسمع صوته أو ضرب الحديد بحجر ونحوه من فوق .
[تهقع] نكس	(الهقاع) غفلة تصيب الإنسان من أو مرض .	[الهقعة] : حكاية وقع السيف ، يقال : « سمعت للسيوف هقعة » ضرب الشيء اليابس على اليابس لتسمع صوته أو ضرب الحديد بحجر ونحوه من فوق .
[انهقع] : الرجل جاع وخمخ .	[الهقع] : الحريص . م هقعة	[الهقعة] : المرة من هقع ؛ ثلاثة كواكب نيرة فوق منكبي الجوزاء قريب بعضها من بعض كالأثافي ، الهقعة أيضا دائرة في وسط زور الفرس .
[اهتقعه] صده ومنعه ، يقال « اهتقع فلانا عرق سوء » : أي أقعده عن بلوغ الشرف والخير ، اهتقعت الحمى فلانا : تركته يوما فعاودته وأثخنه ، اهتقع الشيء		

٧ — وأرادت « المطبعة الأمريكية » في بيروت أن تشارك اليسوعيين في مجدهم اللغوي ، فتبادر إلى ذهن المشرفين عليها مخاطبة أصحاب محيط المحيط لبطرس البستاني لإعادة طبعه بعد حذف وتنسيق ، تسهيلا للوصول إلى المرام من أقرب طريق . ثم عدلوا عن ذلك وكلفوا عبد الله البستاني تأليف معجم ، فقام بذلك منذ عام ١٩١٧ حتى فرغ منه عام ١٩٢٧ م ، وطبع عام ١٩٣٠ في مجلدين كبيرين باسم البستان ولعلنا نشعر من هذه الظروف أن « المطبعة الأمريكية » رمت إلى إخراج معجم على نمط محيط المحيط مع تسهيله ، وفي عبارة أخرى من المقدمة أيضا « معجما عربيا مطولا خاليا من الألفاظ البذيئة والكلام الحوشى المهجور » .

مادته :

مادة البستان هي مادة محيط المحيط بعينها مع زيادة بعض المعاني والكلمات والأسجاع والتعليقات والعبارات عن التاج ، وحذف بعض العبارات والكلمات والمعاني واختصار بعض الآراء المختلفة ، وتغيير بعض التفسيرات والألفاظ ، اعتمادا على ما في التاج بدلا مما في القاموس أو من عنده ، وتغيير ترتيب العبارة أحيانا . والحق أن ما زاده أكثر مما حذفه ، إلا أنه حذف الكلمات التي كان يصدر بها صاحب المحيط أبوابه عن الحروف المعقود لها تلك الأبواب .

منهجه :

خالف البستان المحيط في منهجه ، فالتزم أن يقدم مادته وكل لفظ منها مع كتابته بالخبر المشبع في أول السطر وأن يضع نجما صغيرا قبل المادة ، وأن يضع العبارات منها بين قوسين لتتضح أمام القارى . والتزم أن يضع خطأ أيقيا بدلا من تكرير اللفظ الذي يفسره ، كما فعل من قبله . فالبستاني أفاد من مادة المحيط ومما أدخله غيره من التحسينات على مناهجهم ، ولكنه لم يأت بشيء من عنده ، إلا إكثار بعض الشيء من تفسير اللفظ بعبارة هو ، أو عبارة التاج بدلا من القاموس .

قال في مادة هقع

هقع الفرس يهقعه هقعا كواه .

هقع رجل علينا : تسفه وتكبر و -

ارتكب أمرا قبيحا و - القوم
وردا وردوا كلهم .

هقع جهولا : نكس .

انهق فلان : جاع وخمس .

اهتقع فلانا عرق - وء : أقعده عن بلوغ

الشرف والخير و - فلان فلانا

صده ومنعه و - الشيء فلانا

عاوده و - الحى فلانا تركته يوما

فعاودته وأثخنه .

اهتقع لونه مجهولا : تغير من خوف أو فزع

لا ينجى إلا على صيغة المجهول .

الهقاع بالضم : غفلة تصيب الإنسان من

هم أو مرض .

الهقع : بفتح فكسر الحريص . الأثى

هقعة .

الهقعة : بالفتح المرة وثلاثة كواكب نيرة

فوق منكبي الجوزاء يقرب

بعضها من بعض كالأثافي إذا

طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف

ينزل بها القمر و - دائرة في

زور الفرس أو عرض زوره وهي

دائرة الحزم ، تستحب .

الهقعة : كهمة : المكث من الاتكاء

والاضطجاع بين القوم .

الهقعة : حكاية وقع السيف تقول :

« سمعت للسيوف هقعة »

و - ضرب الشيء اليابس على

مثله نحو الحديد .

المهقوع : اسم مفعول و - الذي إذا سار

يسمع ما بين الخاصرة وجنبه

صوت . ج : مهاقيع .

٨ - ثم وجد القائمون على المطبعة الأمريكية أن معجمهم البستان فيه طول

وضخامة فأرادوا اختصاره بحيث يتيسر للجميع اقتناؤه فاضطلع بذلك عبد الله

البستاني وأخرج في عام ١٩٣٠ مجلدا واحدا فيه « ما ينفي بحاجة الطلبة » وسماه

« فاكهة البستان » .

ولا يختلف هذا المختصر عن أصله في شيء إلا ما حذفه من معان وصيغ وتعبيرات ، بل حافظ على ترتيب الأصل للألفاظ في داخل المواد بعد ما حذف منها . ولم يحذف أمورا بعينها في الكتاب كله بل اختيارات من كل مادة ، حتى إن لم يتخلص في المختصر من كثير من الأشعار والتعبيرات التي أوردها في البستان .

تهقع مجهولا : نكس .

انهقع فلان : جاع وخص .

اهتقع لونه مجهولا : تغير من خوف أو

فرع ، لا يجيء إلا على صيغة

المجهول .

الهقعة بالفتح المرة و - ثلاثة كواكب

نيرة فوق منكبي الجوزاء يقرب

بعضها من بعض كالآثافي ، إذا

طاعت مع الفجر اشتد حر الصيف

ينزل بها القمر و - دائرة في

وسط زور الفرس أو جنبه وهي

دائرة الحزم تستحب .

الهيقة : حكاية وقع السيف ، تقول :

« سمعت للسيوف هيقة »

و - ضرب الشيء اليابس على

مثله نحو الحديد .

و حين ينعم المرء النظر في هذه الكتب جميعها ، وهي تنتمي إلى مدرسة واحدة ،

يجد كثيرا من الظواهر المشتركة بينها ، لا يكاد يخلو منها واحد . فهي قبل كل

شيء مؤلفة للتلاميذ والطلبة . وهذا تحول خطير في حركة المعاجم العربية ؛ فقد

كانت تؤلف قبلا للعلماء ، وهم لهم من السن ورحابة الصدر والتبحر في العلم ،

والحاجة إلى ما يبحثون عنه ، ما يجعلهم يصبرون على البحث الطويل ، يعاونهم في

ذلك أن وقتهم كان ملكا لهم ، فيه طول وسعة ، وهدوء واتزان . أما اليوم

— أو العصر — فالعلم غير مقصور على فئة معينة ، وإنما هو مباح للجميع ما داموا

قادرين على السعي في سبيله ولذلك سعى إليه كثير بل ألوف تلو ألوف ، وكلهم في

حاجة إلى الكشف عما يعزب عنهم ، وكلهم صغار وشباب يريدون السرعة ،

فهم غير متفرغين للغة ولا متخصصين . فينبغي هدم إضاعة وقتهم في مجاهل معجمات

العربية القديمة . وإذن فلا بد من معاجم تتيح لهم ما يريدون في أسرع وقت ، وأوضح لفظ وتفسير ، لا يرتفع عن مستوهم .

وكان من أثر ذلك أن ظهرت على هذه الكتب خصائص الانتظام والاختصار والتوضيح . وهداهم إلى أكثر هذه الخصائص اتصال مدرستهم بالثقافة العربية ، الاتصال الشديد . قال صاحب المنجد^(١) في وصف معجمه : « قريب المأخذ ، ممتازا بما عرفت به المعجمات المدرسية في اللغات الأجنبية من إحكام الوضع ووضوح الدلالة » . وقد ضررتهم هذه الصلة حين أخذوا من بعض الغربيين الذين ألفوا معاجم في العربية ، ككفريتاج وجوليوس ، ألفاظا ومعاني غير صحيحة ، أو غير فصيحة أو لا ندرى مصادرها .

أما الانتظام فواضح في ترتيبها جميعها من أول الكلمة إلى آخرها بحسب حروفها الأصول وحدها وتقديم الأفعال في المادة على غيرها ، وتقديم الجرد من الأفعال على المزيد ، والميل إلى ترتيب المزيد نفسه بحسب صيغه المختلفة ، والنص في كل فعل على بابه ليعرف ماضيه ومضارعه إما بالتصريح أو بالرمز أو بالإشارة ، والتصريح بمصدره أو مصادره . وعن الأمور التي تتصل بالانتظام والتيسير على الباحث الكلمات التي وضعت على رأس الصفحات لتبين الكلمات التي تضمها الصفحة في لمحة خاطفة .

وأما الاختصار فجلى في حذف غير اللغويات من المعجم مثل الأعلام والبقاع وتقليل الشواهد في المعاجم الكبيرة وحذف أنواع منها تماما من الصغيرة ، وتقليل التفاسير الكثيرة التي تساق للفظ الواحد دون أن يختلف مدلولها ، واقتصار كثير منها على الشائع من الألفاظ ، وحذف كثير من الصيغ والمعاني وما إليها ، واستخدام الرموز في الإشارة إلى أبواب الأفعال وإلى العرب وماهية بعض

المشتقات كما فعل صاحب المنجد . ومن الطبيعي أن يختلف موقف المؤلفين من الاختصار ، تخففه بعضهم كصاحب أقرب الموارد والمحيط ، وأغرق فيه آخرون كصاحب معجم الطالب والمعتمد . وربما جعلنا من مظاهر الاختصار — مع الجمع — اعتماد أوائلهم على القاموس المحيط ، ثم اعتماد متأخريهم على متقدميهم ، فصار القاموس المحيط عمادهم جميعا .

ويظهر التوضيح فيما راعوه من الضبط بالتصريح بحركات الألفاظ وأبواب الأفعال ، وفي استخدام الرموز للتمييز بين المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها ، واستخدام الصور في التفسير ، فهي « تمثل للعين بعض الأوصاف ، وتقوم مقام الشروح الطويلة ، وتخفف عن الفكرة بعض العناء في تفهم الأشياء وتثبتها^(١) » . ولكن الأمر الذي وقعوا فيه جميعا هو محافظتهم على عبارة الأقدمين ، حتى نغروا بذلك في مقدماتهم ، مثل الشرطوني والمعلوف . ولم يفتنوا إلى أن بعض هذه العبارات أو أكثرها غير صالح لتلاميذ هذا العصر .

وامتازت هذه المعاجم بظاهرة أخرى ترجع إلى تأليفها للطلبة ، تلك هي عنايتها بالمصطلحات العلمية ، والعامى والمولد ، لتقريبها إليهم . وكان أكثر من فعل ذلك البستاني الذي غني بالعامى والمولد كثيرا في محيطه ، والشويعري الذي غني بالمصطلحات العلمية في معجم الطالب ، ونوه على ذلك في عنوانه . ويرجع إلى هذا السبب ظاهرة عامه أخرى هي حذف ما يتصل بالعورات والسوءات والأمور الجنسية والبذى من الألفاظ فيها .

وآخر الظواهر فيها عنايتها بالألفاظ والمعاني المسيحية ، أو التي لها دلالات خاصة عند المسيحيين . وكان ذلك أمرا طبيعيا لهم ، لأنهم جميعا مسيحيون ، نشئوا على تربية مسيحية دينية ، وألفوا معاجمهم لمدارس مسيحية دينية هي مدارس اليسوعيين . وقد

اختلف موقفهم منها ، فأكثر بعضهم كالبيستاني والشويرى ، وخفف بعضهم كالشرتونى والمعلوف . ولكنهم — على رغم ذلك — لم يبلغوا فيها مبلغ صاحب باب الإعراب الذى اعترف من هذه المسيحيات ومن العاميات اغترافا شديدا .

والحق أن هذه المعاجم لا يؤخذ عليها من ناحية التنظيم شيء ، أولا يؤخذ عليها إلا أمور قليلة وصلنا إليها عن طريق التطور ، ولكن يؤخذ عليها فى المادة والتفسير أمور كثيرة . ومعظم هذه المآخذ سنوضحها فيما يلى من فصول . ونكتفى هنا بالإشارة إلى كتاب تنبيهات اليازجى على محيط البستاني ، الذى يخرج الباحث من دراسته بأن البيستاني وقع فى الأخطاء التالية : التصحيف ، وتفسير الألفاظ بأخرى غير موجودة فى موادها ، والخطأ فى التفسير ، وعدمه تماما ، وسوء عبارته ، والخطأ فى ضبط الألفاظ والإتيان بمعان لم ينص أحد من القدماء عليها . وقد استمد كثيرا من هذه المعانى من جوليس وفريتايج ، ومن الآثار المسيحية ، وأتاه كثير من هذا الخطأ من سوء فهمه لبعض عبارات الفيروزآبادى ، وبعض اصطلاحاته وعاداته فى قاموسه . وكل هذه الأخطاء على وجه التقريب نجده عند أفراد مدرسة اليسوعيين . جميعا ، لتأثرهم الشديد بالبيستاني ، مع تفاوت عندهم .

ونحنم كلامنا بكلمة حق نهديها الى أقرب الموارد والمنجد ، فالأول أكثر هذه المعاجم جمعا للألفاظ ، والثانى أحسنها منهجا ونظاما .

الفصل الثالث

مَشْرُوعَاتُ المَجْمَعِ اللُّغَوِيِّ

في منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء ١٤ من شوال سنة ١٣٥٢ هـ / ٣٠ من يناير سنة ١٩٣٤ م . افتتح مجمع اللغة العربية الملكي بمصر ، للأغراض التالية ، كما وردت في مرسوم إنشائه^(١) :

(أ) أن يحافظ على سلامة اللغة العربية وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقديمها ملائمة على العموم لحاجات الحياة في العصر الحاضر وذلك بأن يحدد في معاجم أو تفاسير خاصة أو بغير ذلك من الطرق ما ينبغي استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتركيب .

(ب) أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية أن ينشر أبحاثا دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغير مدلولاتها .

(ج) أن ينظم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية .

(د) أن يبحث كل ما له شأن في تقدم اللغة العربية مما يعهد إليه فيه ، بقرار من وزير المعارف المصرية .

وجعلت لأئحته من أغراضه : أن^(٢) « يقوم بإبرع بوضع معجمات صغيرة لمصطلحات العلوم والفنون وغيرها تنشر تدريجيا ، ومعجم واسع يجمع شوارد اللغة وغريبها ويبين أحوار كلماتها ، كما ينشر تفاسير وقوائم لكلمات وأساليب فاسدة يجب تجنبها » .

(١) مجلة المجمع ١ : ٢ .

(٢) مجلة المجمع ١ : ٢٢ .

فمن أغراضه إذن — إنما يهمننا — وضع معجم تاريخي للغة ومعجمات صغيرة.
للمصطلحات ومعجم واسع للشوارد والفرائب يبين أطوار الكلمات وربما وضع معجم
للهجات . ولن نطيل البحث في المعجم الاصطلاحي ولا معجم اللهجات فقد نجح فعلا
في إخراج مجموعة كبيرة من المصطلحات في الفنون والعلوم بترجمتها من اللغات
الأجنبية . أما دراسة اللهجات فأمر على حظ كبير من الصعوبة يحتاج إلى جهود
كبيرة وإلى دراسات كثيرة متنوعة وإلى آلات صوتية جديدة وكل ذلك ليس له
أثر عندنا . فليس من الممكن عمل معجم من هذا النوع في أيامنا هذه ولا في الأيام
المقبلة إلا بعد أن تقوم هذه الدراسات ، ولم يتم الجمع فعلا بأية خطوة في هذا
الصدد . ونترك هذين المعجمين لنتبع غيرهما من أغراض الجمع .

المعجم التاريخي :

لم يكن المعجم التاريخي أكثر يسرا على رجال الجمع من سابقه ، فقد كان
وضعه من أغراض الجمع التي نص عليها مرسوم إنشائه ولائحته الأولى ولائحته
الداخلية التي وضعها في الدورة السابعة وقراراته الإدارية والتنظيمية في الدورة الثانية
عشرة . واقترح الدكتور أحمد أمين في الجلسة الختامية من الدورة التاسعة أن تقوم
لجنة المعجم بتحضير مادة وأن تندب المختصين في اللغة السامية لمعاونتها ثم تعرض
هذه المادة على الجمع . ولكن تبين أنه لا يمكن تأليف مثل هذا المعجم إلا بعد جمع
آثار الأدباء والعلماء جميعا وتحقيقها تحقيقا علميا دقيقا وطبعها على أسس علمية لا تجارية
واستقر الرأي على عدم الابتداء فيه إلا بعد أن يتم ذلك كله .

ولكن الجمع قرر في نفس الوقت أن يشرف على طبع معجم الأستاذ المستشرق
« فيشر » التاريخي وإن أوقفت الحرب العالمية الثانية ذلك العمل ويوصف هذا المعجم
بأن مؤلفه « جمع فيه جزازات جمهرة الموثوق بصحته من متداول الكلمات في القرن
الأخير للجاهلية والقرون الثلاثة في الإسلام » . ومن الجلي أنه ينظر إلى اللغة النظرة
الناقدة التي قام بها أصحاب المعجمات القديمة وأنه يتوقف عند الزمن الذي توقفوا
عنده ولا يفعل ذلك المعجم التاريخي الحق الذي نصور منهجه في الفصل التالي .

وقد وضع الأستاذ « فيشر » منهج معجمه هذا في مقدمته التي طبعها مع نموذج منه . فخذ الزمن الذي يدور فيه البحث بقوله ^(١) : « فالمعجم يتناول بقدر الإمكان بحث تاريخ كل الكلمات التي جاءت في الآداب العربية مبتدئا بالكتابة المنقوشة المعروفة بكتابة النمارة من القرن الرابع الميلادي ومنتها بالعهد السابق ذكره [نهاية القرن الثالث الهجري أى حتى منتهى ما وصلت إليه اللغة العربية الفصحى من كمال] » .

وحدد ميدان بحثه في قوله : « يتناول الكلمات الموجودة في القرآن والحديث والشعر والأمثال والمؤلفات التاريخية والجغرافية وكتب الأدب والكتابات المنقوشة والمخطوطات على أوراق البردى وعلى النقود ... وقد استثنت من ذلك في الغالب الكتب الفنية إلا أنى توسعت في أخذ المصطلحات منها .

» وقد بنى القاموس على المتون الموجودة التي لها دخل بهذا ، وبذلك وحده كان من الممكن تحديد عمر الكلمة وتاريخها . وكذلك يتبين من المتون وحدها معنى الكلمة وتركيبها .

ولكن ورد في القواميس العربية الكبيرة التي صنفها العرب كلمات وتعابير ومعان لم أعث على شواهد لها في الكتب التي بحثتها ، وسبب ذلك أن مؤلفي هذه القواميس كان لديهم مادة لغوية من لغة الكتابة ولغة الكلام انتهت إليهم وليس في مقدورنا اليوم الحصول عليها . ورأيت من الواجب على أن أورد هذه الكلمات والتعابير ذاكرة القاموس الذي نقلتها عنه إذا ما تراءى لى أن هذه التعابير لا تنتمى إلى العصر المتأخر ^(٢) . وفي رأبي أنه قد وردت في القاموس وتاج العروس تعابير مولدة . وهكذا تعرضت بطبيعة الحال لخطر احتمال ترديد أخطاء وقعت فيها هذه القواميس العربية .

» ولم ترد أسماء الأشخاص والقبائل والبلاد بانتظام في معجمي ، ولكنها حوردت أحيانا حيث يحتمل أن تبين معنى اسم جنس .

« ولم أورد في معجمي المشتقات القياسية الخاصة بالتصاريح اللغوية مثل صيغ الأفعال وصيغ أسماء الفاعل والمفعول وصيغ المصادر للأفعال المزيد فيها ما دامت ليس لها معان خاصة وذلك خلافاً لعبارات مثل حاكم وشاهد وعامل وقاض ... ونحوها من العبارات التي لها جميعاً معان خاصة .

« وعولجت الحروف الدالة على معنى في غيرها^(١) بتوسع على عكس الغالب في القواميس وحروف المعنى في الأصل من خصائص القواعد النحوية إلا أنه من الواجب شرحها بتوسع في المعجم أيضاً كي يتسنى لمن يستعمل المعجم أن يجد فيه ما يساعده على فهم الكتب العربية .

وقال عن مصادره ومراجعته^(٢) : « واستعملت أحسن الطبقات دائماً ولكن مما يؤسف له أن عدداً كبيراً من دواوين الشعر القديم ومن كتب الأدب للمتقدمين ليس لها إلا طبقات شرقية طبع أكثرها في مصر وحيدر آباد وهي في حاجة إلى العناية الصادقة ... وبعض هذه الطبقات الشرقية لا تصلح بحال لأن ينتفع بها في وضع قاموس .

وقال عن الشواهد^(٣) : « وقد أوردت الشواهد من الشعر مع أسماء الشعراء الذين نسبت إليهم عادة في دواوينهم أو في غيرها من كتب الأدب العربي . وبديهي أنني عالم بأن قسماً كبيراً من هذه الأشعار منحول أو مصنوع ولكن ليس لي بطبيعة الحال أن أسترسل هنا في بحث نقدي واف في ذلك ... وهذه الأبيات والأشعار وإن كانت منحولة فهي في الغالب عربية قديمة ، ولذا تكون صالحة لمعجمي . وكان س . د . مرجوليوث أول من رأى أن كل الشعر الجاهلي مصنوع ، وهذا الرأي ولا شك خاطئ .

وقال عن منهجه وترتيبه^(٤) : « وقد رتببت الكلمات على حسب المواد الترتيب

(٢) ٢٨ .

(٤) ٣١ .

(١) يريد الحروف والأدوات .

(٣) ٣ .

الهمزة ترتيبه في حروف ألف باء في اللغات السامية واليونانية ومقداره في حساب الجمل واسمه في العربية والساميات وغيرها وأصله وأنواعه في اللغة وفي الاصطلاح ورسمه في الخط ومخرجه وخلاف اللغويين والصرفيين فيه . ثم فصل الكلام على أنواعه المختلفة من ألف الاستفهام والقسم والنداء . وعالج في كل منها مقابله في الساميات وموقعه في العبارة وخصائصه اللغوية والنحوية وشواهد وطرق رسمه في الكتابة ونطقه ودلالاته المختلفة في استعمالاته المتنوعة . وأشار إلى مصدر كل قول بالتصريح والرمز .

وسار في علاجه الألفاظ على الإكثار من شواهدا والربط بين معانيها وما في اللغات السامية ، والإشارة إلى مصادر هذه الأقوال والمعاني والشواهد ولكن النموذج المطبوع لا يوضح منهجه تماما في ذلك .

المعجم الكبير :

لقي المعجم الكبير عناية أكبر مما لقي ما سبق من معجمات إذ ألف المجمع منذ أيامه الأولى إحدى عشرة لجنة لوجوه نشاطه المختلفة كان منها لجنة المعجم^(١) ثم تغير أعضاؤها في الدورة السابعة^(٢) ثم ضم إليها آخرون في الدورة التاسعة^(٣) . وقررت اللجنة في أول الأمر تأليف ثلاث لجان فرعية منها هي لجنة المصطلحات العلمية ولجنة الاقتصاد والقانون ولجنة العمارة والفنون ثم زيدت اللجان في دورات مختلفة حتى أصبحت في الدورة الحادية عشرة ستا^(٤) .

ومهمة هذه اللجنة إعداد مواد المعجم الكبير^(٥) وتختص بالفحص عن جميع ألفاظ العلوم والفنون والآداب على أن تستعين في عملها بمن تشاء من العلماء المتخصصين أفرادا وجماعات^(٦) .

(٢) مجلة المجمع ٥ : ١٩١ .

(١) مجلة المجمع ١ : ٣١ .

(٣) نفس المرجع ٦ : ١٦ و ١٧ .

(٤) نفس المرجع ٥ : ١٩١ و ١٦ : ٦ و ١٧٧ .

(٦) نفس المرجع ٥ : ١٦١ .

(٥) نفس المرجع ٦ : ١٧ .

وأصدرت هذه اللجنة كراستين تحتوي كل منهما على مئة صفحة أنموذجا للمنهج الذي ترى السير عليه في مثل هذا المعجم لتستطلع فيه آراء العلماء والمتخصصين في اللغة ونعتمد في الوصف على هذا الأنموذج مع العناية بالتخطيط النظري للمنهج .
نحى في هذا المعجم منحى المعاجم الغربية في استخلاص المعانى العامة المشتركة التى تدور حولها ألفاظ المادة الواحدة ، والتى تشبه إلى حد كبير ما سماه ابن فارس الأصول أو المقاييس وقدمها فى صدر كل مادة مع ترقيمها . وقسمت المادة نفسها إلى أقسام بحسب معانيها التى استنبطت منها وأعطى كل قسم الرقم الذى وضعه تحته معناه فى صدر المادة . ولم يقتصر البحث على هذه المعانى اللغوية وحدها بل تعداها إلى المسميات وأسماء الأماكن والأعلام المشتقة من كل مادة . فجعلت لها الأقسام على ترتيبها المذكور ووضعت فى صدر المادة وفى المادة تحت أرقام متماثلة شأنها شأن المعانى أيضا .

وذهب هذا الأنموذج مذهبا جديدا لم تعرفه العربية من قبل إذ قدم فى صدر كل قسم من المادة الواحدة الألفاظ التى تقابلها فى اللغات السامية شقيقات اللغة العربية مع كتابتها بالعربية والحروف اللاتينية ليسهل النطق بها ووضعها بين قوسين معقوفين . فإذا كان اللفظ غير سامى الأصول ، بل أخذ من لغة أجنبية ، ذكر هذا الأصل الأجنبى بصورته الأصلية .

وربتت الألفاظ فى الأقسام بأن تبدأ بالمجرد وتتم بالزيد . وروعى فى بعض الأقسام تقديم الأفعال على الأسماء وفى بعضها الآخر تقديم الأسماء على الأفعال ، ولعل القارئ على المعجم يستقرون على تقديم أحدهما على الدوام ثم ترتب المجردات منه أولا فالزيدات وكذا المجردات فى النوع الثانى فالزيدات ، ويطبق ترتيب صارم على جميع الصيغ المجردة والزيدة يتبع فى المعجم بأكمله .

ومن الطبيعى أن المعجم كله يسير على نظام أساس البلاغة فى ترتيب المواد باعتبار حروفها الأول فالثانى فالثالث . . . الخ من الأصول غير أنه رتب الألفاظ العربية من غير الساميات ومعظم أسماء الأماكن والأعلام بحسب حروفها جميعها .

وعلاج الألفاظ بمنظم إذ تذكر الأفعال بماضيها ومضارعها ومصادرهما أو ماضيها ومصادرهما إذا كان مضارعها قياسيا والأسماء بمفرداتها وجمعها وكثرة الاستشهاد ، وتنوع شرح كثير من الشواهد بحروف صغيرة حتى لا تأخذ حيزا كبيرا من الكتاب .

والحق أن المنهج جميل فيه كثير من الأمور التي نحتاج إليها أشد الاحتياج وتيسر البحث كل التيسير . ولكننا نختلف مع القائمين عليه في بعض أمور إلى جانب تنبيهنا على أن تبذل عناية كبيرة في الإشراف على طبعه حتى لا يتسرب الخطأ إليه بسبب كثرة الأقسام فيه ويختلط بعض الألفاظ فيرد في القسم غير اللائق به .

فنحن نختلف معهم في أسماء الأماكن والأعلام ونحب ألا تدخل في المعجم اللغوي إلا إذا ارتبطت بالتراث الثقافي العربي بأن أخذت منها صفات أو مشتقات أو ضربت بها الأمثال وما مائل ذلك . وأما ما عدا ذلك فتفرد له معاجم خاصة به ولعل مما يؤيد هذه الدعوة الحيرة في ترتيبها فقد أراد أصحاب هذا المعجم أن يرتبوه وفقا لحروفها كلها كما تفعل كتب الرجال والطبقات إلا إن ظهر اشتقاقها واضحا فإذ طبق المبدأ الأول رأينا كثيرا من الأعلام تأتي في غير أماكنها ويصعب علينا — وقد ألفنا معاجنا الاشتقاقية — أن نوفق إلى موضعها . وإذا طبقنا المبدأين حرنا بين المشتق والمرتجل منها والأعلام والأماكن لاصلة قوية بينها وبين المعاني اللغوية التي تتصل بها في حالة اشتقاقها ولا تأثير لها في مادتها ولا تطور لها كالألفاظ اللغوية المتصرفة . ولذلك نحب أن نبعدنا عن المعاجم اللغوية . فإذا ما أصر الجمع على إدخال الأعلام والأماكن فليضع قاعدة محكمة لاختيارها لأنه بطبيعة الحال لن يدخل الأعلام جميعها وليحترس في هذه القاعدة من القاموس والتاج والعياب وأمثالها التي كان هما الأول أعلام المحدثين والفقهاء . ولعله يحذف من أسماء الأماكن ما لا تحديد له أو لعل الأوفق أن يكتب بأن يعرفها بأنها موضع ، فإذا أراد الباحث الدقة في التحديد رجع إلى معاجم البلدان .

ونختلف مع القائمين على هذا المعجم في المفردات السامية المقدمة في صدر كل قسم فقد اقتصروا على إيرادها كمنظائر للألفاظ العربية وكنا نحب أن يبذل بعض المحاولات للربط بينهما ومعرفة اللفظ العربي أماخوذ منها أم أصيل في العربية مثلها وما شابه ذلك ولكنهم اقتصروا على منهجهم محتجين بأنهم لا يريدون أن يفرضوا آراءهم على القراء والباحثين . وتلك حسنة لهم ولكنها لا تغنينا — بعد أن تقوم الأبحاث التي تدرس العلاقات بين العربية والساميات — عن معجم يدون لنا هذه الدراسات .

ونختلف معهم في الشواهد الشعرية ، فنحب ألا يستشهد إلا بما عرف قائله منها وخاصة أن الانتحال مشهور في عالم الأدب والنحو العربيين .

وفي ختام القول نقترح أن يشار إلى المتعدى واللازم من الأفعال وإلى المراجع التي أخذت منها المفردات التي لم يروها أحد آخر ، ومراجع الشواهد من الحديث والشعر والأقوال حتى يمكن الحكم عليها .

المعجم الوسيط :

اقترح الأستاذ محمد علي علوبة وزير المعارف على الجمع في دورته الثالثة^(١) أن يسعف الجمع العالم العربي بمعجم على أحدث نمط عصري لينتفع به طلاب العلم إذ يجدون أمامهم معجما مصورا سهل التناول يسر عليهم تحصيل اللغة فأصدر الجمع القرار الآتي « نظرا إلى حاجة طلاب التعليم الثانوي ومن في مرتبتهم وجمهرة المثقفين من أبناء اللغة العربية إلى معجم لغوي وسيط سهل التناول يسر الترتيب مصور بحيث يتناول من المصطلحات العلمية الصحيحة ما يتعلق بالأسباب الدائرة بين الناس بقرر الجمع الشروع في اتخاذ الأسباب للقيام بهذا العمل وأن يعهد إلى لجنة بالشروع في تحقيقه » .

وأراد المجمع ألا يقتصر المعجم الوسيط على طلاب التعليم الثانوي ومن في مرتبتهم من المثقفين فرأى أن يسمو به حتى يجعله « مرجعا وافيا للكاتب والدارس المثقف ^(١) » وظهر هذا الارتفاع في مجال بحث المعجم إذ أن لجنته ستقوم بما يلي من أعمال ^(٢) « ستستعين اللجنة بالمختصين في تحقيق ما اعترضها من كلمات معربة وبيان الصلة بين الكلمات العربية وأخواتها السامية لترد الكلمات إلى أصولها ما أمكن ، أما أسماء الحيوان والنبات فسنشرحها شرحا عمليا وموضحا بعضها بالرسوم وكذلك الأعلام الجغرافية وما إليها » .

وتتناول من المصطلحات العلمية ما يكثر دورانه على ألسنة المعلمين وما يناسب المعجم الوسيط مما يضعه المجمع من مصطلحات .

وبعد عدة لجان نجحت الأخيرة منها في إتمام معجم على قسط كبير من التنظيم والتيسير يفوق فيها مدرسة اليسوعيين التي تأثر بمنهجها ، وقد قسم كل مادة إلى قسمين - الأول للأفعال والآخر للأسماء والصفات وما إليهما . ورتب الصيغ في داخل كل قسم قدم المجرد منها ثم رتب الزيد وفق حروفه كلها . وفصل في الأفعال للتعدي من اللازم والتزم أن يورد الماضي منها والمصادر جميعها والصفات وأن يشير إلى المضارع . وأتى بالتركيبات التي تتألف من كل صيغة بعدها مباشرة بدون ترتيب وكان حقها أن ترتب أو تؤخر في آخر المادة مع ترتيبها أيضا ونص على جمع الأسماء ولم يكرر اللفظ مع معانيه المتعددة واستعاض عنه بخط أفقي كما فعل بعض أفراد مدرسة اليسوعيين وأهمل الشواهد تماما وأتى ببعض الصور وحاول ألا يتقيد بعبارة القدماء في التفسير .

والحق أن هذا المعجم أقرب معاجنا إلى الكمال في الجمع والترتيب والتيسير لولا بعض الاضطراب الخفيف الذي ذكرناه وإهماله التمييز بالرموز إلى أنواع الكلام

المختلفة وخروجه على هدفه الأول المؤلف له إذ هو معجم كبير قد يفوق القاموس المحيط للفيروز آبادي وهو من أشمل معاجنا فليس هو إذن للطلبة أو من في مستوهم .

معاجم أخرى :

واتخذ الجمع قرارا بطبع معجمين آخرين لم ينفذ شيئا منهما بعد . أولهما معجم جغرافي^(١) وثالثهما معجم ألفاظ القرآن ، على القواعد الآتية :

(١) يفسر المعنى اللغوي كما جاء في النصوص العربية وفي كتب اللغة القديمة ويرجع إلى ما يمكن أن يكون من أصل في اللغات السامية أو غيرها .

(٢) تبين المواضع التي وردت فيها الكلمة من القرآن الكريم ومعاني الكلمة في هذه المواضع على اختلافها كما فهمها القدماء من المفسرين وعلماء اللغة ويبين ما يكون بين هؤلاء المفسرين واللغويين من اختلاف في المعاني ، ويدل على المصادر من كتب التفسير أو من كتب اللغة .

(٣) تبين المعاني التي يمكن أن يكون قد استكشفها المتأخرون من المفسرين واللغويين والعلماء وينص على مواضعها في كتبهم وفي آثارهم العلمية المختلفة .

(٤) الكلمات اللغوية تشمل الأسماء الجغرافية والتاريخية والمصطلحات على اختلافها .

(٥) يلجأ إلى تفسير الآيات إذا دعت إلى ذلك الضرورة اللغوية .

(٦) تكون عبارة المعجم على دقتها العلمية بحيث يفهمها أوساط المثقفين ، وهو منهج دقيق لو نفذ .

الفصل الرابع

خصائص المدرسة وعيوبها

تضم هذه المدرسة أنواعا مختلفة من المعجمات ، من اليسير أن يجعل كل منها مدرسة خاصة . ولكن هذه الأنواع جميعها تسير في تقسيمها وترتيبها على حروف ألف باء باعتبار الحرف الأول فالثاني فالثالث . . . الخ من الأصول . وأحب — حين أتكلم عن خصائص هذه المدرسة وعيوبها — أن أبدأ جانباً أساس البلاغة إذله من الأهداف والمناهج والظواهر وغيرها ما يميزه عن بقية المعجمات كل التمييز . كذلك أراني مضطراً إلى استبعاد مشروعات الجمع اللغوي حين الحديث عن العيوب لأنها لا زالت مشروعات تحت الطبع وعرضة للتغيير والتبديل فأحكامي عليها قد يكون فيها بعض الجور أو ربما لا تنطبق عليها بعد الطبع .

وهناك خلاف واضح بين معجمات اليسوعيين ومعجمات الجمع اللغوي، الأولون رموا إلى تأليف كتبهم للطلبة والتلاميذ وربما طلبة مدارس اليسوعيين خاصة ، أما الجمع فيرمى إلى أنواع مختلفة من المعاجم منها الكبير الجامع ومنها الوسيط الأدباء والكتاب ومنها التاريخي وما إلى ذلك .

وأدى هذا الخلاف في الهدف إلى خلاف كبير في ميدان البحث والمنهج فمعاجم اليسوعيين كلها تميل إلى الاختصار مع الجمع وحذف ما يؤذى أسماع الطلبة من الألفاظ البذيئة وأسماء العورات ، والعناية بالألفاظ المسيحية والعامية ، وكل معجم من معاجم الجمع له ميدان بحثه الخاص بحسب ما يرمى إليه .

وبدأ تنظيم المادة قاصراً في محيط المحيط وقطره للبستاني ولكنه أخذ في الكمال حتى بلغ الغاية بحسب نظام الحروف الأصول في المنجد . ولما كان الجمع حديث

النشأة فقد تلقف منهج اليسوعيين في التنظيم كاملا ولم تظهر على أعماله نواحي الضعف في أعمال المتقدمين من اليسوعيين .

واشترك القائمون على المعجم الوسيط مع اليسوعيين في ترتيب المادة بتقديم الفعل منها وتأخير الاسم وحذف الأعلام .

وخالف القائمون على أعمال الجمع اليسوعيين بالحرص على العربية الفصحى على حين تسامح هؤلاء كثيرا وأدخلوا العامي وما أشبهه . وكذلك لم يقفوا في الخطأ الذي وقع فيه اليسوعيون حين اعتمدوا على فريتاج وجوليوس فأتوا بألفاظ وكلمات وتفسيرات لم تعرفها العربية .

وابتكر الجمع بعض الأمور الجديدة التي لا نجدها عند اليسوعيين وأهمها في المعجم محاولة التفسير بعبارات جديدة قريبة من مستوى المحدثين بدلا من التزام عبارات الأقدمين الذي نخر به كثير من اليسوعيين ، وفي المعجم الكبير العناية بالنظائر السامية للكلمات وتصدير المادة بمعانيها وتقسيمها بحسبها .

وهذه المدرسة الحديثة أحسن المدارس ترتيبا وتنظيما ، ولكنها تؤخذ عليها أمور في هدفها ومجال بحثها ونحصر بالذكر منها اليسوعيين فلعل معاجمهم أكثر المعاجم العربية بعدا عن تحقيق هدفها فهي جميعا مؤلفة للطلبة وكلها تحاول الاعتماد على أكبر معجم في العربية القاموس المحيط ، وإن خف ذلك كثيرا عند المتأخرين منهم . وليس بصحيح أن الطلبة محتاجون إلى مفردات القاموس .

ولست أريد الإطالة فيما آخذه عليهم إذ بينت ذلك في حينه ويزداد وضوحه في الكلام عن عيوب معاجمنا القديمة .

الكتاب الثالث

المعاجم التي نحتاج إليها

الفصل الأول

عيوب المعاجم القديمة

انتشر التعليم في العصر الحديث انتشاراً فسيحاً لم يعرف له مثيل في العصور القديمة . واحتاج إلى استخدام معاجم اللغة طلبة العلم أو طلبة المدارس ولكنهم عسر عليهم أن يجدوا ما يبحثون عنه في المعاجم القديمة فكثرت الشكاوى وتلاحقت حتى طالب بعضها بالقضاء على العربية الفصحى وخاصة بعد اطلاع الباحثين على معاجم اللغات الغربية التي تمتاز باليسر وتوفير الوقت فتحاول أول ما تحاول أن تشرح لك طلبتك وتمهد لك سبيل العثور عليها في أصرع ملة . فما الأمور التي تبعث على الشكاوى في هذه المعاجم ؟ لعل أحسن من صور هذه الأمور أحمد فارس الشدياق في الجاسوس على القاموس فهو — وإن كان همه نقد القاموس المحيط — وصف مواطن الشكاوى في المعاجم عامة إلى جانب أن ما يشكوه من القاموس لا ينفرد به بل يعم غيره من معاجم . وسأعتمد — مع الجاسوس — على أوصاف بطرس البستاني في مقدمة البستان وأقوال أستاذي المشرف الأستاذ « مصطفى السقا » في بعض مقالاته بصحيفة المعلمين^(١) .

لعل أول ما يؤخذ على معاجمنا جميعها التصحيف . فالكتابة العربية لا تبين نطق الحروف التي ترسمها وتحتاج إلى إشارات مضافة لإبانة ذلك فالألفاظ بغير هذه الإشارات من الممكن أن تقرأ على عدة أوجه . ومن الممكن ألا تقع هذه الإشارات المضافة في موقعها الصحيح بسبب إهمال الكاتب أو تعبه فتسبب الخطأ . ولم يأبه أصحاب المعاجم الأولى لدفع هذا الخطر عن كتبهم حتى جاء أبو علي القالي فضبط

(١) فبراير ١٩٢٣ م ١٢٦ ، وروية ١٩٢٣ م ٢٧٢ .

الفاظه في البارع بالعبارة . . ولكن العلماء بعده أهملوا سنته حتى أحياءها المجد الفيروزآبادي في القاموس المحيط . وكانت هذه الخطوة ذات خطر في حماية الألفاظ من تصحيف الحركات ولكنها أرغمت المؤلف أن يذيل كل كلمة بأخرى أو بكلمات قد تصل إلى خمس ليبين ضبطها فشغل هذا فراغا كبيرا من المعاجم ، ويضيع علينا اليوم وقتا طويلا نضن به أن يذهب هباء . ولا حل لهذه المشكلة في المعاجم إلا حين تحل المشكلة برمتها في اللغة كلها . وقد حاول كثير من الباحثين المحدثين ذلك بتقديم المقترحات المختلفة . . . من كتابة بالحروف اللاتينية وتغيير صورة الحرف الواحد مع الحركات المختلفة وضبط بعض الحروف بالحركات وإهمال بعضها الآخر مما يسهل معرفته ، ولكننا إلى اليوم لم نستقر على رأى بعينه في هذه المشكلة .

ويعتري التصحيف الحروف أيضا لأنها تنقسم إلى مجموعات تتشابه في الصورة ولا تختلف إلا بنقطة أو اثنتين أو ثلاث من فوقها أو تحتها ، وما يجرى للحركات يجرى للنقط ، وما أصاب الحركات من إهمال وعناية القالي والفيروزآبادي أصاب النقط ولكن المشكلة لا زالت باقية تنتظر الحل بطرفيها .

ويكفي دليلا على خر التصحيف أن لم يسلم منه لغوى وأن قال فيه الأئمة^(١) : ومن ذا الذي سلم من التصحيف ؟ وقال العسكري^(٢) : وفي الجملة فما أحد سلم من التصحيف والتعريف حتى الأئمة الأعلام ، منهم من أئمة البصرة أعيان كالخليل بن أحمد وأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر وأبي عبيدة معمر بن المثنى وأبي الحسن الأخفش وأبي عثمان الجاحظ وأبي زيد الأنصاري وأبي عمر الجرمي وأبي حاتم السجستاني وأبي العباس المبرد ؛ ومن أئمة الكوفة أكابر كالكسائي والقراء والفضل الضبي وحماد الراوية ووخالد بن كلثوم وابن الأعرابي ومحمد بن حبيب وابن السكيت وأبي عبيد القاسم بن سلام وعلى اللخيانى وأبي الحسن الطوسي وأبي العباس ثعلب . وقد وقع في التصحيف المتأخرون من أصحاب المعاجم أيضا فهذا أحمد فارس

الشدياق يعقد النقد الثالث والعشرين لتصحيف الفيروز آبادي ، وهذا الأب أنشاس الكرملي يخصص أكثر ما في كتابه (أغاليطا الآفة من) لتصحيف اليسوعيين من المعجميين .

ومن آثار هذا التصحيف الواسع النطاق وجود عدد كبير من الكلمات وحركاته ولا حروفه على وجه اليقين . وكثرت الألفاظ التي ادعى فيها إبدال الحروف ونسب ذلك إلى قبائل العرب ، وابتكرت ألفاظ ربما لم تعرفها العربية أبدا . ولعل الأمر الوحيد الذي يخلصنا من هذه البلبلة الفكرية والشك في هذه الألفاظ جمع أكبر عدد من الرسائل اللغوية والمعاجم القديمة والاطلاع على ما قالته بصددها . وما تبقى منها ولم نستطع الحكم عليه من هذا السبيل حاكناه على ضوء الاشتقاق فإذا وجدنا له مادة تشترك معه في معانيه حكمنا بصحته فإن لم نجد رجحنا تصحيفه . فإن كان الأدباء ومستعملو العربية أعرضوا عنه ولم يستخدموه فبيناه من اللغة فإن كانوا استخدموه أبقيناه إذ صار أحد أفراد هذه الأسرة العربية وتجنس بجنسيتها .

ولعلنا نضيف إلى المصحف : المصنوع فقد وضع بعض العلماء ألفاظا لا أصل لها حبا في الشهرة والتكثير . واشتهر ذلك عن أبي عمر الزاهد وصاعد اللغوي وروى عن المبرد أيضا ووجد ذلك منذ عصر قديم حتى قال الخليل^(١) (إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنت) وإتهم الأزهرى . الليث وابن دريد وابن قتيبة والجاحظ بشيء من ذلك كما اتهم ابن فارس ابن دريد بذلك صراحة . ولكن المصنوع في الحقيقة كان قليلا ولا خطر له حتى لم يشتهر النقد به ولم يوصم به من المعاجم غير العين والجمهرة وكانت الوصمة بدون دليل وإثما هي ادعاء غير دقيق ولا محدد . فالألفاظ التي قيل عنها ذلك عند الليث وابن دريد لم ينفعها أصحاب المعاجم وأقروها كثيرا . وما قيل عن المصحف علاجا له يقال عن هذا الصنف من الكلام أيضا .

الموطن الثاني من مواطن الشكوى بل كان أعظمها خطرا عدم تمثل المؤلفين

للفرض من المعاجم فهم جميعا سواء من أطال ومن اختصر يريدون أن يجمعوا اللغة بوضوحها وغريبها ونادرها ولغاتها وأن يجمعوا معها معارف العرب أو النواحي المختلفة من الثقافة العربية حتى أصبحت معاجمنا كبرج بابل يحوى من كل صنف وتختاط فيه الأصناف لاختلاط عجيبا . فهذا ابن دريد يريد أن يجمع جمهور الكلام فيأتى بما لم يعرفه عرب الشمال إلا من أبعد منهم فى الجنوب قاصدا بتجارته اليمن وأتى بما لا يدور على ألسنة عرب الشمال إلا قليلا أو على ألسنة قبائل متفرقة منهم فكان من النوادر . وهذا ابن فارس يؤلف الجمل فيحشوه بما يزرخ به كتابه الأكبر المقاييس ويملؤه بما أتى به الخليل الذى قصد إلى (الواضح والغريب) فى معجمه وبما أتى به ابن دريد وقد مضى ذكر ما أولع به من لغات يمنية وغيرها . وهؤلاء أتباع المدرسة اليسوعية يؤلفون للتلاميذ فيرجعون إلى أحد معاجم العربية الكبرى القاموس ويحاولون أن يزيلوا عليه ولا يختصرون منه إلا القليل أو يحدفون منه دون خطة معينة .

أما من أطالوا فحشوا كتبهم بالأعلام العربية والأعجمية وأسماء الأماكن والقصص والخرافات والمفردات الطبية والاصطلاحات الغريبة حتى مصطلحات ضرب الرمل والأمور الأجنبية من الإسرائياليات والروميات والهنديات والمشتقات القياسية وما يمكن الاستغناء عنه . ودفع حب الغريب بعضهم إلى تأويل الواضح والإبعاد فى معناه . وليتهم ساروا فى هذه الأمور على وتيرة واحدة وعمدوا فيها إلى الاستقصاء ولكنهم كانوا يعنون بالأعلام فيأتون ببعضهم ويهملون آخري لعلمهم أشهر ممن ذكروهم ، ويعنون ببعض المصطلحات فيذكرونها ويهملون أخرى لعلمها أكثر منها شهرة ودوراناً على الألسنة . وليتهم عُنوا بالدقة والتحديد فيما ذكروه حتى يعطوا صورة واضحة منه فلو فعلوا ذلك لاعتبرنا معاجمهم دوائر معارف وحاسبتها بصفقتها هذه وفى هذه الحالة نغيب عليها الصبغة اللغوية فى المواد التى لامعارف فيها . والرأى عندى أن تبتز جميع هذه الفنون من المعاجم ولا نبقى منها إلا الألقاب التى لها دلالة خاصة ، والمصطلحات التى كثر دورانها على الألسنة حتى أصبحت من الكلام المألوف

أما غيرها فلا يدخل في المعجم اللغوي وإنما كل منها له معجمه الخاص به فالأعلام
لمعجم الرجال والأما كن لمعجم البلدان وما إلى ذلك . ويجب أن تتمثل الغرض من
المعجم تمثلا واضحا دقيقا فالمعجم المختصر غير الوسيط غير الكبير ، وسنوفى هذه
الناحية حقها بعد .

والوطن الثالث الذى نشكو منه القصور ، فهذه المعاجم جميعها على الرغم من رغبة
مؤلفيها فى جمع اللغة قاصرة وليس فيها إلى اليوم ما هو جامع بالمعنى الدقيق لهذه
الكلمة . أما المعاجم الأولى فعذرهما واضح ، وهو قلة المراجع بين أيديها وحدائث عهدها
بهذا النوع من التأليف ، وأما الحديثة فاقترصر كل منها على عدد معين من المراجع
لم يتجاوزوه ، فاللسان له مراجعه الخمسة ، والقاموس له مرجعاه . وكان أمامهم مراجع
أخرى كثيرة يجب ألا تبعد على هذا النحو . ومن أسباب هذا القصور أيضا عدم
استقصائهم الألفاظ الواردة فى الرسائل اللغوية الصغيرة وفى دواوين الشعر حتى إننا
كثيرا ما نجد فيها ألفاظا لا نعرف لها معنى أو صيفا لم يشر إليها أصحاب المعاجم .
وأقرب مثال لذلك فى ذلك العهد الفهرست الذى ألحقه محققا (المفضليات) للمصريان
للألفاظ التى لم ترد بالمعاجم ، والمفضليات هى ما هى فى عالم الشعر العربى وكل شعرائها
سجدة فى اللغة .

ومن أول الأسباب لهذا القصور نظرة أصحاب المعاجم إلى اللغة نظرة ناقدة
لا جامعة . فلم يحاول أحد منهم أن يجمع اللغة العربية بجميع لهجاتها أو لهجة معينة
منها فى معجمه ، وإنما حاول كل منهم أن يقتصر على الفصح الصحيح ، وقسموا
القبائل العربية إلى قبائل فصيحة يعتد بلفتها ، وأخرى غير فصيحة لا يعتد بها ،
وأقاموا أحكامهم على هدى القرآن واللهجة الشعرية الفنية . قال أبو نصر الفارابى
فى أول كتابه المسبى بالألفاظ والحروف ^(١) : « كانت قريش أجود العرب انتقادا
للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا وأبينها إبانة عما
فى النفس ، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعندهم أخذ اللسان العربى

من بين قبائل العرب هم : قيس ، وتميم ، وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإغراب والتضريف . ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لحم ولا من جذام لجاورتهم أهل مصر والقيط ، ولا من قضاة وغسان وإياد لجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرثون بالعبرانية ، ولا من تغلب فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ، ولا من بكر لجاورتهم للقيط والفرس ، ولا من عبد القيس وأزدغمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتداءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم . وقد اختلف العلماء في أسماء القبائل التي يحتاج بها بعض الاختلاف ، ولكنهم أجمعوا على أنهم تركوا لغات كثيرة من القبائل ؛ فالعربية التي دونها أصحاب المعاجم عربية خاصة لم يتكلمها إلا قبائل قليلة من شبه الجزيرة الفسيحة الأرجاء وهي التي سميت « العربية الفصحى » . أما العربية العامة فقد فقدت منا إلى الأبد فيما يبدو .

ومن الأسباب أيضا إهمال المولد وعدم اعتباره من اللغة حتى ضاع علينا كثير من الألفاظ والمعاني التي ابتكرها العباسيون للمظاهر والحضارة الجديدة التي عاشوا فيها ، وجعلوا اللغة لا تسير ركب الحياة فانهت بالتحجر . وكان من علماء اليوم من نادى بهجرها إلى العامية لغة الحياة . وقد تلافى كتب لحن العامة والخاصة بعض نواحي هذا النقص ، ولكنها تركت أكثره لأنها لم تكن معاجم تريد الاستقصاء . وقد حاول أحمد تيمور باشا أن يطاعنا على بعض الألفاظ العباسية التي أهملتها المعاجم في مقالاته التي نشرها في مجلة الجمع العلمي بدمشق . وإن هذه اللغة العامية لذات خطر كبير لأنها تعطينا شواهد نستطيع أن نقيم عليها أخطر

النتائج في بحث الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تلك المصور بل الحياة اللغوية نفسها ، وتفيدنا كل الفائدة في دراسة العربية الفصحى .

ولعل علاج هذا القصور في أمرين . أما ما أهمله أصحاب المعاجم من ألفاظ الأدباء والعرب الذين يستشهد بكلامهم في عرفهم ، فإننا نستطيع أن نجتمع قدرا كبيرا منه حين نحقق دواوين الشعر ومجاميع الأدب ونبرزها في صورة علمية معتمدة وربما استطعنا أن نصل إلى معاني كثير منها من السياق الذي وردت فيه أيضا . أما ما لم يرد منه في أقوال الأدباء فلا موضع للأسى عليه ، فما وصل إلينا أكثر من حاجتنا .

وأما المولد فهو الأمر الذي اختلفت فيه آراء الباحثين اختلافا كبيرا ربما يمثل هذا النقاش الطويل الذي دار بين الدكتور أحمد أمين والشيخين محمد الخضر حسين ، وإبراهيم حمروش في المجمع اللغوي ، إذ ذهب الأول إلى أن ^(١) « اللغة العربية لفتنا فيجب أن تخضع لحياتنا ، تنمو بنموها وتسير مع زمننا وزمن من يأتي بعدنا ، لا أن تخضع حياتنا لها ، ويجب أن تسيرنا في تقدمنا وتكون أداة طيعة لتطورنا ، لا أن تقصرنا على أن نرجع إلى الوراء ونعيش عيشة القرون الوسطى . . . ونظرة واحدة إلى تاريخ اللغة العربية تبين لنا مدى الخطر الذي يحيط بنا ، وهو يتأخص في أن جماعة من العلماء في صدر الدولة العباسية ساحوا بين قبائل العرب يأخذون منهم مفردات اللغة ، وكان برناجمهم ألا يأخذوا عن حضري ولا عن خالط الحضريين من أهل التخوم ، وكلما أمعنت القبيلة في البداوة كانت أولى بالنقل عنها . . . وهم من غير شك يشكرون . . . ولكن موضع الخطأ فيهم أنهم قرروا أن اللغة العربية ليست إلا هذا الذي جمعه » . ورد عليه الشيخان .

ولعل مما يزيد الأمر غرابة أن المجمع على الرغم من اختلاف أعضائه هذا ، قرر أن يضع معجما تاريخيا لألفاظ اللغة العربية فهل يريد بذلك أن يؤرخ للألفاظ في العصر الجاهلي والأموي وحدها أو فيما بعدها من عصور ؟ أما إن كان يريد العصريين

الأولين فلا داعي لبذل الجهود فيها لأننا لا نعرف من أولها إلا مدة قصيرة لا تزيد على ١٥٠ سنة أو ٢٠٠ سنة وكثير من نصوصها مشكوك فيه ، أما العصر الثاني فلا يزيد على ١٣٠ سنة فكأنه بذلك قصر حياة العربية على ٣٠٠ سنة ، وهي مدة من القصر بحيث لا يتضح فيها التغيرات التي تعترى الألفاظ ، ولعلمهم يريدون بالتطور التاريخي إثبات أصول بعض الألفاظ المعربة والدخيلة . فإن كان الأمر كذلك فكتب العرب موضعها وهي صنف آخر غير المعاجم التاريخية . أما إذا كانوا يريدون التطور الكامل للألفاظ في جميع العصور حتى اليوم ، فهل يريدونها دراسة علمية نظرية أو دراسة عملية ؟ لقد كان الهدف من دراسة الأقدمين للعربية عمليا محضاً فأضاع علينا كثيرا من مفردات اللغة وأثار منا الشكوى ، فإذا ما أصبح هدف الجمع من هذا المعجم التاريخي نظريا محضاً أضاع ما أضاع وأثار ما أثار من السخط وكأننا لم نفعل شيئا . ولعلنا نستطيع أن نتخلص من أشكال الألفاظ المولدة والمحدثه هذه بتأليف أصناف من المعاجم منها ما يختص بالألفاظ الفصيحة وحدها ونسميه معاجم العربية الفصحى ، ومنها ما يختص بالألفاظ جميعا ونسميه معاجم العربية العامة وتشبه هذه المعاجم المعاجم التاريخية ومعاجم اللهجات كثيرا . ولكننا نحترس من هذا بأننا نفرق بين العربية العامة والعربية العامية أو الدارجة ، فالعربية العامة تشمل على جميع الألفاظ المدونة في الآداب والفنون والعلوم ، والعربية العامية هي لغة الكلام وهما تشتركان في قدر كبير من الألفاظ ولكنهما يختلفان في قدر كثير أيضا .

ومن أهم أسباب الشكوى من معاجمنا النظم التي اتبعتها في تقسيمها وترتيب أبوابها وفصولها وقد تبين لنا مصاعبها آنفا . ويزيد تلك الشكوى حدة ألا يوجد معجم واحد كبير يسير على حروف ألف باء من أول الكلمة إلى آخرها كما فعلت المدرسة الحديثة وهو النظام الأمثل عندنا .

ويتصل بذلك الاضطراب الشديد الذي اعتراهم في وضع كثير من المفردات بسبب مراعاتهم لبعض الأحكام الصرفية وخاصة الاشتقاق وأصالة الحروف وزيادتها

فقد أرغهم هذا على تكرير كثير من الألفاظ التي اختلف الصرفيون في أصلها الذي اشتقت منه ، وادعى كل منهم لها أصلا وغلط بعضهم بعضا ، وعلى إيراد بعض الألفاظ في مواضع لا تخطر على بال الباحث ومن أجله ألفت المعاجم ، وعلى أن يختلف موضع كثير من الألفاظ عند أحدهم عنه عند الآخر . وأهم مثال لذلك الرباعي المضاعف الذي اعتبره الكوفيون مشتقا من الثلاثي وتبعهم في ذلك بعض أصحاب المعاجم واعتبره البصريون مادة أصيلة فأوردوه بعض أهل المعاجم بمواضع خاصة به ؛ والمغرب من الألفاظ التي أوردوها كثير من أصحاب المعاجم في مواضع بعيدة عن الأذهان فالإستبرق في برق والأسفيداج في سفدج والأرجوان في رجو . والأندلس في دلس أو كرروها في موضعين أو أكثر . والحق أن اعتبار زيادة الحروف في الألفاظ الأنجمية أمر غريب لأن شأن المزيد أن يستغنى عنه بالأصل الذي زيد عليه وهنا ليس كذلك إذ لا شيء من الهمزة والألف والنون في أرجوان مثلا زائد وقد كان أصحاب كتب العرب على حق حين اعتبروا في ترتيبه الحروف كلها .

ومما اختلفوا فيه بهذا السبب ذو الهمزة وذو النون والمعتل الواوى واليائى فكان بعضهم يرى الهمزة أو النون أصلية وبعضهم يراها مزيدة أو يرى الهمزة منقلبة عن حرف علة ويخطئ بعضهم بعضا فالأبائة والأشائة والآلاءة والحنطاو والفرقىء وغيرها كثير يوضع في المهموز وفي المعتل . ولعل سبب ذلك أن أصل المهموز والمعتل واحد . ومزقة النون أطم وأعم فإنها تلبس في أوائل الألفاظ وأواسطها وأواخرها مثال الأول النرجس والثاني الخنزاب والثالث حومانة وغيرها أصلى هو أم مزيد ؟ وكان المعتل مع المهموز من أعظم الأمور إثارة لخبثتهم واضطرابهم حتى تخلص كثير منهم بجمع المعتل الواوى واليائى والمهموز معا ومن حاول الفصل بينها أخذ يفتخر بذلك على الرغم مما وقع فيه من أخطاء . وإلى جانب ذلك أوردوا ألفاظا أخرى بحسب أصولها عندهم فالتوراة مثلا في وري ، والدوارج في ورج ، ونخمة في وخم ، وثمرات في ورث وما شابه ذلك .

والحق أن هذه مشكلة أخرى ربما تفوق غيرها في الضعوبة إذ تمسك الأقدمون والمحدثون بأن العربية لغة اشتقاقية فلا بد من وضع الألفاظ في مواد تقوم على الحروف الأصول وحدها واستبعدوا الحروف الزوائد من اعتبارهم وحصرها هذه الحروف الأخيرة في عبارة (سألتونيها) . ولكن البحث المقارن بين اللغات السامية جميعا يهزأ من هذا الحصر ويرى أن من الممكن زيادة غيرها من الحروف وقد حدث ذلك فعلا في العربية وأخواتها .

وأترك هذا البحث المقارن إذ لا أستطيع أن أقوم به لعدم معرفتي بالساميات لأقوم ببحث آخر يقوم على أقوال بعض علماء العربية نفسها ويهدم نظرية حصر حروف الزيادة في العبارة المذكورة . فهذا هو أحمد بن فارس من القدماء ذهب إلى أن الألفاظ العربية الرباعية والخمسية ألفت بطرق ثلاث : النحت وزيادة بعض الحروف والوضع ؛ ويهمننا الطريق الثاني فنحن إذا اتبعنا دراساته تتبعنا وأعيا خرجنا بأن الحروف التالية كانت من حروف الزيادة عند العرب . . . ب ج ح خ د ذ ر ز ش ص ط ع ف ق ك مع غض النظر عن حروف سألتونيها التي لا نزاع في زيادتها فلا يتبقى إذن من حروف العربية غيرت ص ظ ع . ولعل البحث الدقيق يؤدي إلى أنها تزداد بدورها في بعض الأحيان . ولم ينفرد ابن فارس وحده بهذه الآراء فقد وجدت جذورها عند من قبله حتى نادى الخليل نفسه وهو أعظم علماء النحت واللغة العربية بزيادة العين في بعض الألفاظ . وإذن فذلك الحصر منهار .

ولعل بعض الناس يقول إن زيادة حروف سألتونيها مطردة وزيادة هذه الحروف ليست بمطردة . فإذا كان الأمر كذلك أصبحت المهمة يسيرة فالزيادات المطردة يجب أن ينبه عليها في مقدمة المعاجم وخاصة الصغيرة والوسيلة ، ولا تذكر البتة في المفردات ، أما غيرها فيؤتى بها فيها في موضعها اللائق بها باعتبار جميع حروفها . فلا داعي لشغل فراغ كبير بأسماء الفاعلين والمفعولين والتفضيل والمرتبة والمكان والزمان وما أشبهها إذا طردت في صيقتها وفي معانيها . أما إذا كانت شاذة في

صيفتها أو تحملت في تطورها معنى جديدا غير الأصل في مادتها ، فلا بد من ذكرها في موضعها الذي تؤهلها حروفها كلها . وفي هذه الحالة لا يكون لوضعها مع المادة أصلية داع لأنها شاذة إما في الصيغة وإما في المعنى .

ولا أقصر الشاذ الصيغة على ما خالف أخواته في الإعلال والإبدال مثلا كاستحوذ الذي كان يجب أن يكون استحاذا كنظائره كما تنص قواعدهم ، بل أدخل فيه أمثال اضطبر وازدجر ، فالصاد والزاي جعلت من الحال على اللسان العربي أن يخرج بعدها تاء في سرعة ، وجعلت من الحال على الأذن العربية أن تسمع جرس التاء بعدها دون أن تنكرها ، ولذلك تفوه العربي أول ما تفوه بهما على هذه الصورة ولم يقلهما بالتاء أبدا باعتراف القدماء . وإذن فلا داعي لجعلهما من صيغة افعل ، ولنجعلهما إذا أصررنا على الموازين الصرفية من صيغة افعل وافعل ، وننص على موطن محبى هاتين الصيغتين في الصرف . أما في المعاجم فيوضعان حيث تؤهلها حروفهما كلها لشذوذها في الصورة ، وكذا الحال مع بقية ما يماثلها .

ويخلصنا الترتيب الألف بائي بالتدرج من أول الكلمات من كثير من مشاكل المعتلات والمهموزات . ثم يجب دراسة هذا الصنف من الكلام دراسة جديدة واعية ؛ لأن الرأي الحديث يعتبرها ذات أصل واحد ، وإنما هي تطورات طارئة على هذا الأصل . وحين ينتهى البحث في هذه الألفاظ توضع في موضعها ، مع التمييز التام بينها إن أمكن ذلك .

وإذا كانت المعاجم قد اضطربت في أبوابها وفصولها وموادها ، فإن اضطرابها في داخل المواد أشد وأعظم ، فلا رعاية لأى شيء ، وإنما تخلط المعاني المجازية بالحقائق ، والمتقدمة في الزمن بالتأخرة ، والمشتقات بعضها ببعض ، وقد تذكر الصيغة في أكثر من موضع ، وقد يورد في تفسيرها أكثر من قول ، وكلها ذات دلالة واحدة ، وقد تبدأ المادة بالفعل أو الاسم أو الصفة أو ما إليها

بدون سبب ، فعلى الباحث أن يقرأها كلها مهما طالت حتى يستطيع أن يشعر بالاطمئنان إلى معرفة جميع معانى اللفظ الذى يبحث عنه . وقد شعر بهذا الاضطراب ابن سيده ووضع فى مقدمته منهجا لا بأس به لكتابته ، ولكنه لم يسر عليه . وحاول الصغاني نوعا من الترتيب فى العباب ولكنه قاصر . واتبعت مدرسة اليسوعيين والمجمع اللغوى نوعا من النظام هو أحسن ما وجد فى معاجمنا ولكن تنقصه بعض التفاصيل . فيجب أن نسير على نظام الصيغ فى داخل كل مادة بحسب حروب هذه الصيغ ، أو نفصل الأفعال عن الأسماء كما فعلت مدرسة اليسوعيين والمجمع ولكن مع ترتيب كل منها بحسب صيغه أيضا ، ولا نسمح باختلاف هذا النهج من مادة إلى أخرى ، وإنما يطبق على جميع المواد تطبيقا صارما حتى تتبين لنا الصيغ التى لم ترد فى المعاجم من كل مادة . فإذا كانت صيغا قياسية ، جاز لنا اشتقاقها وإن كانت من الصيغ التى أجاز المجمع اللغوى قياسها أذنا لأنفسنا بذلك . ومهما كان الخلاف فإن القواعد التى وضعناها فى مقدمة المعجم لإبانة الصيغ القياسية مستغنية عن الإعادة .

ويجب المواد أيضا إلى جانب عدم الترتيب قصور العرض وإبهامه وسوء التفسير . فأكثر أصحاب المعاجم القديمة خاصة لا يلتزمون أن يوضحوا أبواب الفعل ومصادره والمتعدى منه واللازم وبم يتعدى اللازم ، والفرد من الأسماء والصفات وجموعها ، والمعرّب وأصله ، وكيف دخل إلى العربية ومتى كان ذلك ، وما عراه من تغييرات ، وهل يأتى اللفظ فى أسلوب معين أو هو طليق ، بل قد يفهم من كثير منها تقييد بعض الألفاظ المطلقة ، وأخاص هو بقبيلة معينة أم عام بين العرب ، ولا يميزون بين الأفعال والصفات والأسماء ، وكثير منها يختلط على القارى .

ويتمثل سوء التفسير فى التقليد ، فما من مؤلف وضع معجما إلا نقل تفسير من قبله ، حتى إننا نجد تفسيرات الخليل والأصمى وأبى زيد للألفاظ باقية كما هى بدون تغيير ، وافتخر آخروهم بذلك ؛ ويتمثل فى التفسير بلفظ مجهول أو أقل دورانا

من اللفظ المفسر ، وفي التفسيرات الدورية التي قد تنفع في معاجم المترادفات ولا تنفع في المعاجم العامة التي لا بد فيها من التفسير بالشرح لا بالمرادف ؛ وفي عدم التفسير أمانة ، اتكالا على الشهرة أو الاكتفاء بأنه معروف حتى ضاعت علينا أمور كثيرة كان يعرفها القدماء ولا نعرفها نحن ، وفي التفسير بالفاظ غير مشروحة في مواضعها أو غير موجودة . ومن الطبيعي أن من الواجب أن نعدل معاجمنا الحديثة عن كل هذه الأمور ، وأن نعتمد إلى جانبها على الصور التي تفيد ما لا يفيد الكثير من الألفاظ .

وقد أحست المدرسة الحديثة بكثير من هذه النقائص ، وحاولت أن تقتعد عنها .

الفصل الثاني

خصائص المعاجم التي نحتاج إليها

تخطيط بطرس البستاني :

حاول الأستاذ الخوري بطرس البستاني أن يرسم الخطوط الكبرى للمعجم الذي نحتاج إليه في هذا العصر ، في مقدمته لبستان الشيخ عبد الله البستاني ، فوضع التخطيط الذي نلقى عليه نظرة سريعة هنا ، في طريقنا إلى تخطيطنا نحن .
عاب الأستاذ المعاجم القديمة بأمور تعرضنا لها في فصل سابق ، ثم نصح مؤلفي المعاجم بحذف الأمور التالية :

١ — المهل : قال ^(١) : « على أن ما خلفوه لنا [أي العرب] من تلك الثروة الواسعة ، منه ما لم يعد يصلح للاستعمال ، لأن الأمة التي كانت تتداوله في الجاهلية الجهلاء لم يكن يقع نظرها إلا عليه ، فكانت تستخدمه في مآربها وأطوارها
أما اليوم فإن الناطقين بالضاد قد أصبحوا وأسلافهم العرب على طرفي تقيض
ولذلك بات جانب كبير من مواد هذه اللغة في حكم المبهلات ، وصار من الحكمة أن يبقى مخزوننا في أمات المعاجم الكبرى ، ويسقط من المعاجم العصرية ، ولا سيما التي تتداولها أيدي الأحداث ، فكل عصر لفته ، ولكل زمان بيانه وذوقه » .

٢ — الترادف : قال ^(٢) : « والعناء في هذا العصر متضاربة آراؤهم في الترادف ، فمنهم من يجاري القدماء في اعتباره متخرة من مفاخر اللغة العربية . . . ومنهم من يحسبه بشورا في محياها الوسيم . أما نحن وكل من ينظر إلى هذه المسألة بعين مجردة ، فإننا نميل إلى الرأي الثاني ، فيما لو تجاوز الترادف الحد المعقول . . . ومن الغريب أن

١ سر هذه الأسماء مهجور أو ثقيل على اللسان ، ولا نعلم أية فائدة من الاحتفاظ به ، وادخاره في متون اللغة ، كأنه من الفرائد البتيمة .

٣ — المشترك : قال ^(١) : « المشترك كثير في جميع اللغات ، ولا سيما اللغات القديمة منها ، وكثيرا ما يؤدي إلى الالتباس ، خصوصا عندما تكثر مدلولاته كالحال والعين . . . وتأمل في الزمن الذي يضيعه المطالع في التفتيش عن المعنى الموافق للموضوع الذي يطلعه . . . ولذلك نسوق النصيح إلى هداة اللغة ، أن يقلعوا جهدهم عن الألفاظ المشتركة في كتاباتهم ، ولا سيما إذا كانت القرينة خفية المراد . . . » .

٤ — الأضداد : قال ^(٢) « أي نفع من وجود هذا الباب في اللغات أية كانت فإن الوقت لأثمن من أن يضاع في البحث عن مثل هذه الأمور التافهة . واللغات إنما وجدت للتفاهيم من أسير سبيل ، لا للتعنيت وإرهاق الأذهان فيما لا جدوى من ورائه ، ولعل الجامع العربية اللغوية تعنى في المستقبل بهذه المسألة ، مُستقطة من المعاجم كل ما يولد الإيهام أو بعدة من الأحاجي والألفاظ . » .

٥ — الفروق : قال ^(٣) : « ما من شيء أدل على اتساع لغة العرب وغناها من الفروق غير أن ذلك وإن دل على دقة تصور البدوي وفسحة خاطره فإنه يحمل رواد هذه اللغة على أن ينقلبوا عن مواردها نافرين ولا سيما في هذا العصر الذي ازدحمت فيه الحاجات وضائق وجوه الارتزاق وأصبح الناس أميل إلى تعلم إحدى اللغات الحية في أسرع ما يمكن من الوقت . » .

وقد اتخذ هذا المؤلف في إصلاحه مَبْذُوع الجراح ، فكلمنا رأى الناس يشكون شيئا من اللغة رأى بتره ، أما نحن هذه الشكوى وتنبع موطن الألم ومحاولة علاجه أولا فلم يرها أمورا ضرورية إذ البتر أحسن في العلاج ، ونسى أنه قد يميت .

تخطيط عبد الله العلايلي :

وكان الأستاذ عبد الله العلايلي أكثر توفيقا فيما اقترحه في كتابه « مقدمة لدرس لغة العرب » إذ رأى أننا في حاجة إلى الأنواع التالية من المعجمات :

- (١) المعجم الماذي ، ويبحث على سنة المعاجم القديمة .
 - (٢) المعجم المِلَئِي ، ويبحث في الاصطلاحات موزعة على حسب الاختصاص ، بحيث يكون للقانون جزء يختص به ، وللإجتماع كذلك ، وهكذا .
 - (٣) المعجم الاصطلاحي ، وهذا يكون على نسق الكلّيات لأبي البقاء والتعريفات للجرجاني .
 - (٤) المعجم التاريخي أو النشؤني ، ويبحث في نشوء المادة وتطوراتها الاستعمالية ، وتراوحها بين الحقيقة والحجاز مقيدة بالعصور ، ويكون على أسلوب مادي .
 - (٥) المعجم التملّي وهو يضم جميعها باختصار .
- وشرح المؤلف منهج كل معجم منها فرأى أن المعجم العلمي يوضع لأهل العلم المختصين في شرح المصطلحات ، وأن المعجم الاصطلاحي يتجاوز هذا الشرح إلى بيان مآخذ الاصطلاح واشتقاقه وما يدور حوله من مسائل لغوية ، وأن المعجم العلمي دائرة معارف صفري مثل معلمة أ كسفورد ، ووبستر ، ولاروس .
- أما المعجمان المادي والتاريخي وهما الأكثر أهمية لدينا فرأى أن يرنب أولهما وفقا للألف باء بالنظر إلى الكلمة من أولها إلى آخرها ، وباعتبار حروفها جميعا أصلية ومزيدة ، ثم تحال الصيغ التي تأتي منفصلة إلى مادتها الأصلية وتعالج فيها . واستثنى من ذلك الصيغ القياسية كاسم الفاعل والمفعول وغيرها ، مما يسهل على القارئ معرفة مادته ، فتوضع في المادة ولا تذكر في ترتيبها الألف بآئي . ولا يهم تضخم الكتاب لهذا السبب من أجل تيسيره على الباحثين . واقترح أن يفرق في المواد بين الحقيقة والحجاز ، واختلاف المعنى باختلاف الوصفية والاسمية وغيرها ، وأن يحلى بالصور من أجل التوضيح .

ويدرس المعجم التاريخي نشأة المواد ، وعروبتيها أو تعريبها ، واختلاف اللغات واللهجات فيها وما يتصل بذلك ، ويرتب ترتيبا تاريخيا بحسب ظهور الصيغ ، أى يقدم البناء المعتل ثم الثنائى المضعف ثم المموز ثم المضاف الرباعى ثم الثلاثى ثم الرباعى ، وهو الترتيب الذى تنادى به النظرية الثنائية للغات .

ووضع نموذجا فى كتابه لطريقة علاج المواد فى المعجم المادى اتضح منه أنه سيتخذ رموزا معينة للإشارة إلى أبواب الأفعال . والمعنى المشترك بين صيغ المادة جميعها والمعنى الخاص فى كل صيغة منها والمصدر والفعل المتعدى والاشتقاق والجموع والمذكر والمؤنث والاسم والصفة ، وأنه سيقدم فى أول المواد معناها المشترك وتصريف أفعالها ثم صيغ الأسماء والصفات ، ويضع كلا منها فى أول السطر ، قال مثلا فى مادة « أبج » : « (حد) الأبدية فى الأشياء (تعى) من (مص) أبج (شق) الأبج (وحد) الأبد (بـج) (صف) الشيء يحتفظ على الأبد بصناعة تدخله تقول — هيكلم رمسيس أبج وهياكل المصريين القدماء على وجه العموم أباج (سم) الأبج والأبجئة المومياء (أباج) و (صف) صورة المتأبد (سم) مجموعة صور المومياء تقول أباج نفيس (أباجة) (سم) علم الأخنولوجيا أى علم آثار الأقدام فى طبقات الأرض وأباجى (صف) أى بحث يتعلق بأثر من هذا النوع كقدم النبي المزعومة على الأحجار . تقول رأيت بحثا طريفا حول آثار قدم النبي من الناحية الأباجية (أبجن) (سم) الشخص المسيطرة عليه فكرة الخلود على هذا الشكل تقول كان قدماء المصريين أباجن والفكرة نفسها (أبجنة) تقول بحث حول أبجنة المصرية القدماء (أبجن) (صف) خلاصة تجعله متأبدا (سم) الأديبوشيرا وهى مادة بيضاء تملأ تلافيف الحيوان إذا دفن فى منطقة باردة أو فى الثلوج تحفظه من الفناء . »

وتعليقنا على العلايل هو وصفنا لتصورنا للمعجم الذى نحتاج إليه ، غير أننا نشير إلى أنه وفق فى كثير من الخطوات التى دعا إليها وإلى أن الأجل به أن يدعو إلى حذف الصيغ القياسية ؛ وأنه أقام معجمه التاريخي على ظنون وافتراضات لاحقات ؛

وأنه نظر فيه إلى الأطوار القديمة للغة ، لا الأطوار الحديثة التي يوجد لدينا منها أدلة وشواهد كثيرة ، تجعلنا نقيم أقوالنا على أساس علمي ثابت .

ونحن على أتم الاتفاق مع الأستاذ العلايلي في أننا محتاجون إلى عدة أنواع من المعجمات ، وقد قام الجمع اللغوي بوضع « المرادف » العربي لكثير من مصطلحات الفنون والعلوم ، ونشرها تباعا في مجلته . ولعل هذا العمل هو الذي نبح فيه أكثر النجاح باعتراف كثير من أعضائه . ووضع المعاجم الاصطلاحية يسير ، لاختلاف فيه ولا تعقيد في المنهج ، فالترتيب المرضي لها موضوعي ، أي ترتيب الألفاظ بحسب العلم أو الفن الذي تتصل به ، ثم ترتيب ألفاظ كل فن تحتها على الألفباء باعتبار حروفها كلها ، بدون نظر إلى أصالة حرف أو زيادته .

المعجم التاريخي :

نحن في حاجة إلى معجم تاريخي للغة العربية كما يقول العلايلي ولكننا نختلف عنه في تصوره . فنحن لا نريد الابتعاد في مجاهل الظنون والفروض ، وإنما نريد الأسس العلمية الثابتة ، فهذا المعجم يعالج نشأة الألفاظ ، ونقسمها إلى أنواع ثلاثة ، بحسب طبيعة اللغة العربية : الألفاظ العربية في اللغات السامية ، والألفاظ العربية من الفارسية أو اليونانية أو اللاتينية وغيرها ، والألفاظ العربية التي ابتكرها العرب لا نجد لها نظيرا في الساميات . أما النوع الأول فتندرج تحته أصناف أيضا : ألفاظ سامية قديمة تشترك فيها للغات السامية جميعها أو أكثرها ، وهي موجودة في العربية من السامية الأم مباشرة في أغلب الأحيان ، وألفاظ سامية غير مشتركة في جميع الساميات ، وإنما وجدت في السريانية أو العبرية ثم انتقلت إلى العربية . فالمعجم التاريخي يتبع نظائر اللفظ من الصنف الأول في جميع اللغات السامية ومعانيه فيها ، ويتبع في الصنف الثاني اللغة الأصلية للفظ ، ثم الطريق الذي انتقل فيه إلى العربية ، سواء كان هذا الطريق مباشرا بين اللغتين أو عن طريق لغة أخرى سامية أو آرية ، كما حدث في كثير من الألفاظ السريانية التي انتقلت إلى العربية عن طريق

الفارسية . ويستحسن في هذا الصنف أيضا تتبع نظائره التي أخذتها لغة غير العربية من لغته الأم لئلا يرى الفروق بين ما اعتراه في العربية وفي غيرها حين انتقل إليها . ويحاول هذا المعجم أن يصل إلى التاريخ الذي انتقل فيه هذا اللفظ إلى العربية ، والصور التي تشكل بها ، ثم يعالجه كبقية الأنواع الآتية .

أما العرب فيعالجه كالصنف الثاني من الساميات ، أعنى أصله وطريقة انتقاله إلى العربية وزمنه وصوره فيها ونظائره التي أخذتها لغات أخرى من لغته الأم . ويقتصر الأمر في الألفاظ العربية الخالصة على محاولة معرفة زمن ظهورها ، وعند أية قبيلة والصور التي ظهرت بها للمرة الأولى .

ثم تعالج هذه الأنواع المختلفة علاجا واحدا ، لأنها أصبحت عربية ، فيتنبع للمعجم تطورها في المعنى والصورة في العصور المختلفة ، وربما في الأقاليم المتنوعة حتى يومنا هذا . فهدف مثل هذا المعجم كما يقول معجم أ. كسفورد التاريخي الكبير^(١) : الوصف الدقيق لمعنى الكلمة وأصلها وتاريخها ، ومحاولة أمور ثلاثة :

(١) أن يبين كل كلمة : متى صارت عربية وكيف وفي أية صورة وبأية مدلول ؟ وأي تطور في الصورة والمعنى طرأ عليها منذ ذلك الحين ؟ وأي استعمالاتها هُجِر على مر الزمن ؟ وأيها لا يزال باقيا ، وفي أية استعمالات جديدة وبأية كيفية ومتى ؟

(٢) أن يصور هذه الحقائق بمجموعات من الشواهد يمتد زمنها منذ أول مرة معروفة ظهرت فيها الكلمة إلى آخر مرة أو إلى اليوم ، فتزد الكلمة مصورة تاريخها ومعانيها .

(٣) أن يعالج أصل كل كلمة على أساس الحقيقة التاريخية وحدها ، ووفقا لمناهج فقه اللغة الحديث ونتائجها .

(1) A new English Dictionary on Historical Principles, edited by James A. H. Murray.

ولا يجمع هذا للمعجم كل ما هب ودب من ألفاظ بل له ميدان معين لا يتخطاه ،
فحدوده تشمل جميع الألفاظ التي وجدت في اللغة الأدبية أو الكلام وما أشبهها
ولا يحذف من ذلك شيئا لا مشتركا ولا مترادفا وما إلى ذلك .

كذلك لا يحذف من المصطلحات إلا الخاص جدا الذي لا يفهمه إلا المتخصصون
وما لم يعرب . أما الأعلام (أسماء أشخاص أو قبائل أو أم أو بقاع) فلا يتضمن منها
إلا ما استعمل منها في دلالات أخرى غير العلمية أو اشتقت منها صيغ استعملت
في اللغة ولا يمكن تفسيرها إلا بالتعرض للأعلام . ولا يتضمن من الألفاظ والمعاني
الواردة في لهجة إقليم من الأقاليم إلا ما كان استمرارا للفظ أو المعنى الفصيح أو ذاع
يوما في لغة الأدب أو الحديث . فالاختلاف البعيد المدى في نطق الكلمة بين لهجة
إقليم وآخر ، وعدم وجود نظام صوتي كامل لإبانة هذه الفروق ، يجعل من الحال
إدخال هذه الكلمات في هذا المعجم ، وخاصة إذا أضيف إلى ذلك أن هذه اللغات
لم تدرس دراسة كاملة بعد .

وأذكر هنا التهج الذي سار عليه معجم أكسفورد في علاج مواده لعله يواظبنا .
قسم المادة إلى أربعة أقسام كبيرة : أولها لتخصيصها ، والثاني لتاريخ صورها ، والثالث
لدلالاتها ، والرابع للشواهد . وعالج في القسم الأول هجاءها وصورها الشائعة ، وميز
المهمل من صورها ومعانيها ، والدخيل الباقي على صورته الأجنبية ولم يغير أو غير
وإعرابها واستعمالها الخاص (في العلوم والفنون) وحالاتها المختلفة من إهمال وشيوع
أو كونها لهجة أو لغة حديث لا أدب ، والصور الأولى الرئيسية منها مرتبة ترتيبا
تاريخيا ، وجموعها ومشتقاتها الرئيسية .

ووضع القسم الثاني بين معقوفين وعالج فيه اشتقاقها وأصلها وتاريخها وعصرها
وندرتها ومنافستها وموتها وحياتها وتغير نطقها وخطها بكلمات أخرى . وفي الثالث
دلالاتها المختلفة مرتبة بحسب ترتيبها التاريخي . وفي الرابع الشواهد مع إعطائها
أرقاما هي أرقام الدلات نفسها .

وروى كل هذا في معجم أكسفورد التاريخي القصير أيضا^(١) مع بعض اختلاف طفيف في المنهج إذ عولجت المادة على النحو التالي :

(١) كتبت المادة بالحبر الثقيل مسبقة بعلامة تبين أمثلة هي (+) أم دخيلة (١١)

(٢) طريقة نطقها إذا لم يمكن ذلك بتقسيمها إلى مقاطع ، فإن كانت الكلمة مهملة حذفت هذه الخطوة .

(٣) إعرابها .

(٤) الإشارة إلى استعمالها الحديث : أدبية هي أم لغة حديث أم عامية أم أثرية أم تاريخية أم لا تستعمل إلا في لهجة معينة ؟

(٥) طرق نطقها المختلفة أو مشتقاتها .

(٦) معانيها الخاصة في العلوم والفنون .

(٧) معانيها اللغوية المختلفة وتاريخها منذ ظهورها الأول إلى ظهورها الأخير . أو إلى اليوم مع ترقيم كل منها وإعلام المهمل .

(٨) الشواهد مرقما كل منها برقم المعنى اللائق بها مع ذكر قائمها وتاريخ قولها .

(٩) الأساليب منها (أى العبارات المؤلفة ذات المعنى الخاص) .

وليس هذا بعمل يقوم به فرد أو جماعة من العلماء بل هو عمل جماهيري من الناس ولعل في قصة معجم أكسفورد الكبير ما يؤكد ذلك إذ استمر العمل فيه منذ عام ١٨٥٧ م ثم ظهر الجزء الأول منه عام ١٨٨٨ والأخير (وهو المشرون) في عام ١٩٢٨ م . وقيل في مقدمته إنهم حين صمموا على تأليفه عزموا بآدى ذى بدء

(1) William Little : The Shorter Oxford English Dictionary on Historical Principles.

أن يقتبسوا الشواهد النموذجية من جميع الكتاب العظام في كل العصور ، ومن جميع الذين كتبوا في موضوعات خاصة ، وقد تصور آثارهم تاريخ الكلمات المستعملة في معان خاصة ، ومن جميع الكتاب السابقين على القرن السادس عشر مهما كانت طبقتهم ومن أكبر عدد ممكن من أبرز كتاب العصور المتأخرة . فأشركوا مئات كثيرة من القراء في اختيار مثل هذه الشواهد ونسخها . وتعهد كثير من الدارسين البارزين بتنظيم هذه المادة التي جمعت بهذه الطريقة . وذكر المعجم أسماء عشرين منهم واستمروا في الجمع حتى أصبح لديهم ما ينيف على مليوني شاهد .

وعندما جمعت هذه الشواهد في مكان واحد ، ورتبت على الألف باء ، ولخصت لخصا دقيقا تبين أنها غير كافية . فنشروا دعوة جديدة للقراء ليتطوعوا بجمع مقتبسات أخرى من كتب خاصة كانوا يخرجون بها قوائم من حين لآخر لتوجيه القراء . فاستجاب لهم أكثر من ٨٠٠ قارئ أغلبهم من بريطانيا ، وعدد كبير منهم من الولايات المتحدة ، وغير قليل من المستعمرات البريطانية والأقطار الأجنبية . فوصل إليهم في ثلاثة أعوام مليون شاهد آخر ، وارتفع المجموع العام إلى قريب من ٣ مليون اختارها ١٣٠٠ قارئ من كتب أكثر من ٥٠٠ مؤلف من جميع العصور ، وساعد في ترتيبها أكثر من ٣٠ دارسا ، منهم جماعة لم تكف عن العمل ، وقد كان لهم خدماتهم أيضا في إعداد التفسيرات ووضع المعجم

معاجم كبار الأدباء :

ولا زلنا نحتاج إلى معجم آخر يخدمنا خدمة جلي في وضع المعاجم التاريخية ذلك هو المعجم الخاص بكبار أدبائنا فالأديب الكبير يتألب بالألفاظ ويحس حيالها بانفعالات لا يجدها الرجل العادي وإن طال وقوفه عندها ، ويستجيب لبعض ظلال معانيها استجابات خاصة ، ويستعملها في فقرات وجدانية معينة ، وقد يؤلف منها أسلوبا جديدا أو يسبق معنى آخر فوق معناها القديم بالتضمن

ونحوه ، أو يأتي بها في عبارة مجازية قد يصادفها القبول فتشيع حتى تصبح حقيقة لغوية . فالأدباء لهم نصيب كبير في إحياء الألفاظ وإماتتها وتوجيهها وجهات مختلفة متنوعة . ومن أجل ذلك كانت آثارهم الأدبية هي الحقول التجريبية التي يعتمد عليها في تاريخ الكلمات .

ولما كان الأمر كذلك عني لغويو الغرب بهذا النوع من المعاجم وأشهرها ما ألف حول شكسبير مثل كتاب بارتلت John Bartlett : Arnew and complete concordance, or verbal index to words, phrases & passages in the Dramatic works of Shakespeare, with a supplementary concordance to the poems. ويشبه هذا المعجم « المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم » لمحمد فؤاد عبد الباقي . ولكننا نريد بالإضافة إلى ذلك تفسير الكلمات .

فالمعجم الذي نريده ، يشمل جميع الأسماء والأفعال والحروف عند الأديب الذي نختاره . ثم نرتب هذه الكلمات ألف بائيا بدون نظر إلى أصالة حروف أو زيادتها ثم نرتب آثار هذا الأديب بحسب تاريخ ظهورها ما أمكن . ثم نتبع دوران كل لفظ فيها وندون العبارة بأكملها في كل استعمال تحته ، ونشير بعد ذلك مباشرة إلى الكتاب الذي وردت فيه والمجلد والفصل والصفحة والسطر . وإذا كان للكتاب أكثر من طبعة لزم التنبيه على المستعملة منها ، ونفسر اللفظ في كل استعمال إن اختلف معناه .

وعلى هذه الصورة يقدم لنا هذا المعجم كثيرا من الشواهد على معاني اللفظ واستعمالاته المختلفة وتطوره مما لا يسهل الحصول عليه في مكان آخر . وكثير من أدبائنا أهل لهذا المعجم ، مثل : امرئ القيس ، وزهير ، والأعشى ، وحسان ، وجريز ، والفرزدق ، والأخطل ، وبشار ، وأبي نواس ، وأبي تمام ، والبحترى ، والمتنبي ، والمعري من الشعراء ؛ ورؤبة ، والمعجاج من الرجاز ؛ والجاحظ ، وأبي حيان التوحيدي ؛ والصاحب بن عباد ، والحريزي من الكتاب ؛ كل هؤلاء فضلا

عن أدباء العصر الحديث . ولهذا المعجم فائدة أدبية لا تقدر . ولعلنا ننتقل من هذه المعجمات الخاصة بالشعراء إلى معجمات خاصة بعصور معينة في حياة اللغة والأدب .

المعاجم اللغوية :

والمعجم اللغوي الخالص لا نتصوره تصور القدماء ولا المحدثين من الشرقيين ، فالأولون خلطوا بين المعجمات ودوائر المعارف العامة خلطا عجيبا ولم يميزوا بينها ، والفرق واضح جدا نستطيع أن نجمله في عبارة موجزة : « المعجمات لتفسير الألفاظ ودوائر المعارف لوصف الأشياء ، لا يصف المعجم من الأشياء إلا بما لا بد منه إبرازا لدلالة اللفظ واستعمالاته ، ولا يعنى بهذا الوصف إلا بالقدر اللازم لهدفه هذا » . كذلك لا تشترك مفردات النوعين ، فالمعجمات تحتوى على أصناف الكلام جميعها من أسماء وأفعال وحروف ، ولا تعنى من الكلام إلا بما ينتمى إلى اللغة التى تؤلف فيها ، فالمعجم العربى يعنى باللفظ العربى أو ما يتكلم به العرب ، والمعجم الفرنسى كذلك وهلم جرا . أما دوائر المعارف فتعنى بالأسماء الخاصة وحدها ، أى أسماء الأشياء والأعمال دون أن تتقيد بلغة معينة . ولكن قدماءنا خلطوا بين النوعين ، وحملوا معاجمهم كثيرا من الأمور البعيدة عن ميدانها .

والمحدثون يريدون التخفيف ويقصدون منه حذف أجزاء من اللغة دون دراسة ، أو فحص ، ونحن لا نستطيع أن نذهب هذا المذهب ، وإنما نرى أن كل خطوة فى عمل المعجم لا بد لها من دراسة دقيقة بل إحصاء شامل ، ونضع أمامنا فكرة الاستعمال فنحن فى حاجة إلى معاجم نستعملها لا نزين بها رفوف مكتباتنا حسب ، وإذا نراعى هذه الفكرة نراعى تبعاً لها من الذين يستعملون هذا المعجم الذى نضفه ؟ وحين نفكر هذا التفكير نرى أنفسنا فى حاجة إلى أنواع مختلفة من المعجمات ، فالمستعملون طبقات مختلفة تمتد من التلميذ الصغير فى المدرسة الثانوية ، إلى جمهور المثقفين ، إلى الأدباء والعلماء ذوى الثقافة العالية ، إلى اللغويين المتخصصين . والمستعملون اليوم لا يقرءون فى منازلهم أو المكتبات وحدها ، بل يقومون بالرحلات البعيدة فى

الخلاء أو المصايف في أعالي الجبال أو الخارج ، حيث لا تعرف العربية ولا يوجد من كتبها إلا قدر ضئيل : فيجب إذن تخفيف المعاجم وتصغير حجوماتها ، بل جعل بعضها في حجم كتب الجيب حتى يمكن أن تحمل وتحمل معها كتب أخرى للقراءة . والمستعملون اليوم غاية في العجلة ، لا يريدون إضاعة وقت في البحث عن شيء ، وإنما يريدون اقتطاف ما دنا ، أما البعيد فلا شأن لهم به ، فيجب إذن أن يكون المعجم الحديث داني القطوف ، يستطيع أن يعطيهم ما يريدون في أسرع وقت .

ونبتدى بمعاجم الجيب ، وهي ترمى إلى سد حاجة الكتبة وذوى الأعمال وإلى أن تستعمل في خارج المنازل ، ويجب أن تتحلّى بالسهولة والإيجاز والثقة ، ولذلك يجب ألا تحتوى إلا على الكلمات والمعاني التي تكثر حاجة الناس إليها في هذه الأيام ، وأن يُحذف ما عدا ذلك . ومن الممكن أن تحذف منها المشتقات القياسية أو تذكر بدون شرح إذا كانت لم تستعمل في معنى مختلف عن مادتها .

وفي هذه الحالة إذا أمكن الاستغناء عن الجزء الأصيل من الكلمة في بعض المشتقات بخط أفقى وجب أن نقوم بذلك مثل : **أز - (أى انقل) واسعة -** أى استقل وغيرهما . ولا تكرر الكلمات بتكرار معانيها اكتفاء بوضع فصلة بينها (ولا يستخدم الخط الأفقى في هذه الحالة لأنه يشغل فراغا) .

ويجب أن تختصر التفسيرات ، وأن يكتفى بالمرادف ما أمكن ، ولا تورده مرادفات للمعنى الواحد ، بل يكتفى بالأشهر منها والأكثر استعمالا . وقد يجمل أن تستخدم فيه رموز خاصة للإشارة إلى الألفاظ الدخيلة . ويراعى في الطبع أن يكون بحروف صغيرة ، ما عدا عنوان المادة نفسها .

وتتنوع المعاجم الوسيطة تنوعا كبيرا وتختلف في أحجامها اختلافا غير محدود ، ولكننا لا نتعرض إلا للمعالم العامة فيها جميعا ، وأمثلة لها بالمعاجم الإنجليزية التالية التي يعدّ منهاجها أحسن المناهج تطورا *Gassell's new english dictionary* و *universal pronouncing and defining dictionary by Webster, and*

. Thorndike Barnhart handy pocket dictionary وهذه المعاجم مؤلفة للكاتب الذى يبحث عما يذكره بالهجاء الصحيح للكلمة فى سرعة ، والمتكلم الذى يرغب فى التحقق من صحة النطق ، والمبتدىء فى استعمال المعاجم الذى يحتاج إلى ما يقدم له مساعدة صغيرة معتمدة ويهديه إلى أكثر التعبيرات تأثيرا من أجل تحسين كتابته .

والمفردات التى تضمن فى هذه المعاجم تدرس دراسة فاحصة عميقة فهى لا تقبل إلا المستعمل فى العصر الحديث وتنفى المهمل إلا إذا ورد فى آثار فحول الشعراء والكتاب أمثال شعراء المعلقات وآثار عبد الحميد الكاتب والجاحظ ، الذين لا تزال تدرس آثارهم فى المدارس ولا تقبل من مصطلحات العلوم والفنون إلا الشائع على الألسنة وفى الأدب .

ولا تترك الحكم بالشيوع للهوى والعصبية وإنما تقيمه على دراسة شاملة فتجمع الكتب والمجلات والصحف الحديثة وتبحث مفرداتها ثم تختار الألفاظ التى تثبت لهذا البحث بفضل كثرة ورودها .

كذلك لا تذكر جميع معانى الألفاظ التى تحتوى عليها بل المعانى الشائعة وحدها أو التى وردت فى آثار كبار الأدباء . وتلقى هذه المعانى من الفحص والاختبار ما لقيته الكلمات أنفسها ، وترتب هذه المعانى على أسس تجعل الباحث يصل فى سرعة خاطفة إلى ما يريد . وقد وضع معجم ثورنديك الخطوات التالية للترتيب :

(١) يذكر جميع الألفاظ بما فيها الأصلية والدخيلة فى الترتيب الألف بائى وفقا لحروفها فلا يكون لها إلا موضع واحد يبحث عنها القارئ فيه . وقد خالفه فى ذلك بعض المعاجم الأخرى فأفرد الدخيل بضميمة خاصة فى آخرها .

(٢) تقدم المعانى العامة الشائعة لأنها التى تكثر الحاجة إلى معرفتها وتؤخر المعانى الأقل شيوعا .

وراعى فى تفسيراته الشروط التالية :

(١) شرح جميع الألفاظ — على قدر الإمكان — بألفاظ أسهل من اللفظ المفسر ، إذ يجب أن يكون القصد من التفسير الإجابة عن أسئلة القارىء لا إرغامه على التنقل من موضع إلى آخر بحثا عن التفسير .

(٢) تجنب العبارات المعقدة باستخدام الألفاظ السهلة وتأليفها بطريقة مألوفة حتى تؤدى دلالة معروفة .

(٣) استخدام الأساليب والعبارات المصورة أى التى تعطى المعنى صورة بارزة واضحة .

(٤) ترتيب الأفكار فى التفسير الواحد بحسب أهميتها مثل تعريف المصرف (البنك) بأنه مؤسسة للادخار والتسليف وتبادل الأموال وإرسالها إلى الخارج ؛ إذ أن أكثر الناس يستخدمون (البنك) فى الادخار أولا وبلى ذلك التسليف فالتبادل المالى ، وأقلهم يرسلون نقودا إلى خارج أقطارهم عن طريقه .

(٥) الدقة والتحديد فى التفسيرات بذكر جميع المعلومات اللازمة ليفهم القارىء معنى اللفظ .

وفسر كثيرا من هذه الخطوات فى وصفه لمنهجه العام بإزاء كل مادة ، فصرح بأنه يوردها على النمط التالى : (١) هجاءها بالحروف الثقيلة (٢) طريقة نطقها (٣) الرمز إلى إعرابها (٤) الصور المتصرفة الشاذة (الجموع ، الأفعال الماضية . الخ) (٥) معانيها المختلفة مع ترقيم كل معنى (٦) المترادفات ، مع إعطاء كل مجموعة منها رقم المعنى الذى يقابله .

وتيسيرا لثغور الباحث على اللفظ راعى أمورا فى الطبع يراعيها أكثر أصحاب المعجمات منها :

(١) إذا كان للمادة معنيان أو أكثر يختلفان تماما قسمت إلى شطرين

أو أكثر ، وكرر ذكرها بحسب هذه المعاني مع ترقيم كل منها ، ليتضح منذ البداية أن لها معاني أخرى . ويريد من هذه المعاني ما سماه ابن فارس الأصول .

(٢) كتب عنوان المادة بحروف مشبعة .

(٣) أورد المشتقات بحروف مشبعة وراء الكلمات التي بمعناها ، فإذا كانت استعملت في معان جديدة أوردتها كمواد رئيسية في ترتيبها الخاص .

(٤) أورد الأساليب المؤلفة تحت أبرز كلمة منها .

(٥) وضع في أعلى الصفحة كلمتين اليسرى للدلالة على الكلمة الأولى فيها ، واليمنى للدلالة على الأخيرة ، ليتبين للمرء سريعا الكلمات التي تحتوى عليها كل صفحة لأنها لا بد أن تكون بين هاتين الكلمتين . ومن الطبيعي أننا مضطرون إلى تغيير الوضع في العربية بأن نجعل الكلمة اليمنى للأولى واليسرى للأخيرة .

وشرح الطريقة التي يصل بها الباحث إلى المعنى في الخطوات التالية :

(١) ترتيب التفاسير — رتب المعاني وفقا لشيوع استعمالها . فتقدم الأكثر استعمالا وتؤخر الأقل مثل المصطلحات .

(٢) طرق إيراد المعاني — أورد المعاني بإحدى الطرق الثلاث الآتية أو بأكثر من واحد : الأقوال المصوّرة والمترادفات والشواهد . ومن الممكن تفسير الألفاظ الصعبة أو المصطلحات ذات المعنى الواحد أو المعنيين باستخدام الطريقتين الأولين ، أما الألفاظ ذات المعاني الكثيرة أو المعاني المترابطة ترابطا كبيرا فتحتاج إلى الشواهد لتوضيحها .

(٣) مهمة الشواهد — لا يمكن فهم كثير من أدوات العطف وغيرها بسهولة بالتفسير المجرد ، وهي كثيرة الشيوع وذات معان متشابكة معقدة ، فلا بد من الشواهد لتوضيحها .

وقد علل عنايته بالمترادفات بأن بعض الكتاب أو المتكلمين مضطرون إلى الإكثار من استعمال لفظ معين فيصبح مملولا ويحمل أن يُستبدلَ به غيره ؛ أما

وبستر فعلا هذه العناية بأنه يريد أن يبين الفروق بين المترادفات في الاستعمال ، حتى يحسن الكاتب وضع كلماته واستعمالها .

ويضيف كثير من المعاجم الوسيطة إلى هذه الأمور التي راعاها هذان المعجمان : رمزها إلى الألفاظ الدخيلة والمهمة ، والمعاني المهمة أيضا . ونشير في ختام هذا الوصف إلى نوع من المعاجم الوسيطة قد نسميه « الأصولى » وهو ما يسمى فى الإنجليزية Etymological Dictionary ويعنى خاصة بأصول الكلمات سواء أكانت دخيلة أم أصلية وصورها ومعانيها الأولى ومرادفاتها فى اللغة التى أخذت منها أو شقيقاتها إذا كانت دخيلة أو مرادفاتها فى العائلة اللغوية التى تكون لفظها أحد أفرادها إذا كانت أصلية وقد تعنى بتاريخها بعد ذلك ولكنها لا تعنى بتتبعه فى جميع العصور حتى اليوم إلا إذا كان لها الوجهتان الأصولية والتاريخية .

ولما كان مقياس هذه المعجمات الألفاظ هو الاستعمال فقد يتوسع فيه بعض المعجمات فيتضمن كثيرا حتى يصل إلى درجة معجم وبستر الدولى الجديد Webster's New International Dictionary الذى ينيف على ٢٥٠٠ صفحة من الحجم الكبير .

وربما لا يقل التنوع فى المعاجم الكبيرة عنه فى الوسيطة وخاصة فى إحدى الظواهر الهامة ، وهى الاقتراب من خصائص دوائر المعارف أو عدمه والاختصار على الناحية اللغوية . وهالك وصف منهج أحد المعجمات التى تغترف من الناحيتين إلى حدما ، وهو المعجم الدولى ودائرة المعارف لهنترومورس International dictionary and Cyclopaedia by R. Hunter and Prof. ch. Morris ويشبهه فى ذلك وربما يزيد عليه معجم لاروس الفرنسى المشهور .

وضع هذا المعجم الشروط التالية التى يجب أن يراعيها المعجم الكبير :

(١) يجب أن يضم كل كلمة فى اللغة ، ووردت فى الأدب منذ أن أصبحت

صورة واضحة من صور الكلام إلى آخر تاريخ لها أو إلى اليوم .

(٢) يجب أن تذكر هذه الكلمات في رسومها المختلفة التي اتخذتها في تاريخها مع إبانة ما أهمل وما يزال مستعملا منها .

(٣) يجب أن يمثل بنظام واضح شامل نطق كل كلمة والتغيرات التي طرأت عليه ما أمكن .

(٤) يجب أن يذكر أكل التفسيرات الممكنة لأصل الكلمة ومعانيها في الأطوار التاريخية وفي الاستعمال المألوف وفي الموضوعات المختلفة بإيراد كثير من الشواهد لكل معنى ، إذ لا يمكن التعبير عن دلالة الكلمة وتأثيرها بالتفسير وحده .

(٥) يجب أن يحتوى على جميع الأساليب والتراكيب الخاصة التي اتخذت دلالة معينة لا تتضح من المعنى المألوف للكلمات التي تتألف منها .

(٦) يجب أن يتبع التاريخ الأصولى Etymological لكل كلمة (ما عدا المشتقات) منذ أقدم أصل معروف لها ، أو تتبع نظائرها في اللغات الأجنبية إن لم يمكن الوصول إلى أصلها الحقيقي .

ووصف منهجه في (١) المفردات :

(١) يحتوى الكتاب على تفسير الكلمات ووصف الأشياء مخالفا بذلك أكثر المعاجم .

(٢) يحتوى الكتاب على المصطلحات في العلوم والفنون وغيرها .

(ب) الترتيب والأسلوب :

(١) قسم الأفعال إلى متعدية ولازمة ، ثم قسم كلا منها إلى المعانى المستعملة في اللغة المألوفة فالاستعمالات الاصطلاحية ، ثم قسم كلا منها إلى معان حقيقية ومجازية ثم ذكر الأساليب والتعبيرات المركبة . وكذا فعل في الأسماء والصفات والظروف وذكر لكل نوع من هذه معانى كثيرة .

وإذا كان للمادة نفسها معنيان متباعدان أو أكثر ، فصل كلا منها عن الآخر كأنما هو مادة قائمة برأسها وروعت تحته الأقسام السابقة .

(٢) اعتمد في الأصول على آخر الأبحاث المعتمدة ، وفرق بين نظائر الكلمة في اللغات الأجنبية والأصل الأجنبي الذي أخذت منه فعلا ، حتى لا يختلط الاثنان ووضع كل ذلك بين قوسين بعد المادة مباشرة .

(٣) فسر المصطلحات تفسيراً كاملاً شاملاً كما توجد في المراجع الفنية الخاصة ، حتى إنه ليفنى عن المعجمات الاصطلاحية .

(٤) أكثر من الشواهد مع الإشارة إلى أصحابها والكتاب الذي أخذت منه والفصل والصفحة والسطر ، وأخذ كثيراً منها من الصحف والمجلات السيارة إذ أنها أحسن الأمور تصويراً للكلمات الحديثة ومعانيها في اللغة المستعملة في هذا العصر .

(٥) أكثر من الصور التي تساعد على توضيح المعنى ولم يقصد منها الزينة أبداً .

(٦) ميز الألفاظ المهمة أو النادرة والألفاظ التي ابتكرها أحد الكتاب بالإشارات .

(٧) أدخل التعبيرات المركبة إذا كان لها معان غير مفهومة من الكلمات التي تتألف منها ، وبعض التعبيرات المركبة الواضحة المعنى ، مع تفسير الأخيرة بإيجاز .

(٨) لم يذكر الأعلام (أسماء أشخاص أو أماكن) إلا حين تطلق على أشياء أخرى في الطبيعة بالإضافة إلى إطلاقها الأصيل مثل الثريا للكوكب ، وحين تكون الكلمة الرئيسية في تعبير مركب مثل Aaron's rod وحين تكون اسم أحد أسفار الإنجيل ، وحين تؤخذ منها مشتقات لا يمكن فهمها إلا بتعريف هؤلاء الأعلام .

(٩) مجمل خصائصه كدائرة معارف هو معالجته عدداً كبيراً من الموضوعات التي لا تدخل في المعاجم المعتادة وإطالته فيها .

ووضع الأستاذ فيشر مشروعا للمعجم العربي الكبير أجاد فيه كل الإجابة ، بل بلغ فيه الغاية في الإحسان . وهاك ملخص ماقاله عنه : « يجب أن يشتمل المعجم على كل كلمة وجدت في اللغة بلا استثناء ، وأن تعرض حسب وجهات النظر السبع التالية التاريخية ، والاشتقاقية ، والتصريفية ، والتعبيرية ، والنحوية ، والبيانبة ، والأسلوبية .

- ١ — فالوجهة التاريخية للكلمة تتجاوز كل وجهات النظر هذه في الأهمية ، ذلك لأنه إذا أخذنا اللغة على أنها دائمة التطور ، فلا شك أن لكل كلمة تطورها التاريخي الخاص ويجب أن يوضح هذا التطور التاريخي بمقتضى مالدينا من وسائل . .
- ٢ — تتناول ناحية الاشتقاق بما في ذلك توليد الكلمات ، أى مسألة بحث أصل الكلمة ونسبها . ويرتبط بهذه المسألة ارتباطا كليا علم ضبط الهجاء كما قد يربط بها علم العروض للكلمة أما العربات فتزد إلى أصولها على قدر الإمكان . ولتحقيق هذه الغاية لابد لمؤلف المعجم أن يكون متمكنا من اللغات السامية الأخرى واللغات الفارسية والتركية واليونانية واللاتينية وغيرها .

- ٣ — تتناول الناحية التصريفية تحديد تغيير الصيغ للفظ في الكلام أى تصريف الأفعال وتصريف الأسماء وغيرها ، ولا داعى لإيراد شواهد على صيغ الألفاظ المتداولة وكاملة التصريف . وفي مثل هذه الألفاظ يكتفى بإيراد الشواهد في الحالات التي يحتمل فيها الشك . ولا يجب تعزيز كل الصيغ النادرة التي تختلف عن الصيغ المعروفة ببعض الشواهد فقط ، بل بكل الشواهد الموجودة كما يتسنى تقدير صحة هذه الصيغ تقديرا تاما . ويحسن الإشارة هنا إلى نقطتين هامتين أولاها وجود صيغتين أو أكثر في تصريف الفعل أو الاسم وفي تمييز جنس الكلمة من ناحية التذكير والتأنيث . وليس من النادر أن تختلف باختلافها معاني الكلمة . ومثل هذه الصيغ كثيرا ما يختلف استعمالها باختلاف . . وثانيهما عدم وجود بعض الصيغ التي كان يمكن استعمالها وفق القياس .

٤ - تناول الناحية التعبيرية بتحقيق معنى الكلمة أو معانيها وفي حالة وجود عدة معان ترتب هذه المعاني على حسب علاقتها التاريخية والعقلية . ويجب مراعاة القواعد الآتية :

(١) يعتبر دائماً المعنى الأول لكلمة لها معان مختلفة ذلك الذى يؤخذ من اشتقاق الكلمة .

(ب) يجب فى ترتيب المعانى تقديم المعنى العام على المعنى الخاص ، والمعنى الحسى على المعنى العقلى ، والمعنى الحقيقى على المعنى المجازى ، وذلك وفق سير تطور الفكر البشرى ، وكذلك يجب هنا مراعاة علم المجاز ، كما يجب مراعاة استعمال الكلمة كاصطلاح ، ويراعى أيضاً علم الترادف إذ هو عون تعبيرى هام فإنه يقارن بين الكلمات المتقاربة فى المعنى من ناحية حصر المعانى ونحوى هذه المعانى ، ولكن لا يصح التجاوز عن اعتبار أن الفارق بين الكلمات المتقاربة فى المعنى يرجع كثيراً إلى أسباب تاريخية أو جغرافية صرفة . . . وأخيراً يعتبر من اللازم إيراد نقائض للكلمات إذا ما وجدت ، ويعرف على قدر الإمكان كل نبات وحيوان وجماد تعريفاً كاملاً وتذكر فصيلته ويوصف باسمه العلمى .

٥ - تناول الناحية النحوية جميع الصلات الهامة التى يمكن أن تربط كلمة بأخرى ، ومنها أيضاً ترتيب كلمات لها مواضع معينة فى سياق الكلام مثل : فقط ، وإنما ، وأيضاً ، وغيرها . وكذلك مراعاة المضر أو المحذوف والأمر يتعلق بالمسائل الآتية : هل استعمال الكلمة استعمالاً مطلقاً جائز ؟ هل الفعل متعد أو لازم ؟ متى وأين ظهر هذا أو ذاك التركيب لأول مرة وآخرها ؟

٦ - تناول الناحية البيانية تلك العلاقات للكلمة التى أستشعر منها أنها لازمة لها دائماً ، أى التراكيب والتعابير التى قضت روح اللغة القومية بوضعها غالباً فى موضع خاص دون أن يطرأ عليها أى تغير ، وذلك على الأخص لعامل من عوامل البلاغة أو حسن الذوق . ومن هذه العلاقات :

(ا) صيغة الإتياع والمزاوجة .

(ب) صيغة المشاكلة كما في عبارات كالاتية : « ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين » .

(ج) صيغة المبالغة في المعنى كما توجد في العبارة الآتية : « موت مائت ، وشعر شاعر » .

(د) صيغة ازدواج عبارتين متضادتين للتعبير عن معنى واحد مبالغ فيه ، كما توجد في عبارات كالاتية : « لله الأمر من قبل ومن بعد » ، ومن هذه العلاقات أيضا تركيب متداول لعبارتين تعمل إحداها في الأخرى مثل « بذل جهده » وغيرها .

٧ — تحدد الناحية الأسلوبية المحيط اللغوى الذى تستعمل فيه الكلمة أو التعبير أو التركيب استعمالا عاما وقد يكون هذا المحيط شاملا جامعا لكلمة القرآن ولغة الحديث وأسلوب الشعر والنثر والأسلوب التاريخى وأسلوب الفنون وغيرها أو خاصا كالأسلوب الشخصى المحض حيث إنه قد يميل مؤلف ما إلى استعمال كلمة أو تركيب بالذات لا يحىء إلا لما أو لا يحىء بتاتا عند غيره أو حيث إن المؤلف الواحد قد يكون له أسلوب في كتاباته أثناء شبابه يختلف عن أسلوبه فيما بعد . ولا يحتاج شىء من هذا الوصف إلى نقد أو تكملة أو تعاليق .

ومن المعاجم الكبيرة أيضا معاجم اللهجات ، وهى تشبه إلى حد كبير معاجم الأصول Etymology والمعاجم التاريخية . ويجب أن تتبع في العربية نظاما صوتيا خاصا مثل الذى يتبع في جميع المعاجم الغربية والإنجليزية خاصة اللهجات كانت أو اللغة العامية لأن حروف الهجاء العربية لا تستطيع أن تمثل نطق هذه اللهجات تمثيلا واضحا . كما تعتمد هذه المعاجم في العربية خاصة على لغة الحديث أكثر من لغة التدوين لأن هذه تتبع الفصحى في أغلب الأحيان . ومن الطبيعى أن يوجد من معاجم اللهجات نوع وسيط مختصر .

ويخرج الإنسان من هذه الجولة : بأن المعجمات الغربية تقدمت تقدما كبيرا ، وأن المعاجم العربية لا تزال ينقصها الكثير حتى اليوم . وأول شيء يجب أن يعمل هو أن تقوم كل خطوة في المعجم على دراسة دقيقة ، فيعرف لمن يؤلف ، وما الهدف منه ثم تدرس الألفاظ التي يجب إدخالها على ضوء الأمرين السابقين . ويجب الاعتماد في المفردات على الاستعمال الحديث عند كبار أدبائنا وكتابتنا ، وألا تحشى بالمفردات من جميع الأنواع وبكل ما أمكن من علوم ومصطلحات وأعلام ، وأن يطبق عليها النظام الألف بأى بصورة عامة ما أمكن ؛ وأن تحمل مشكلة الحروف الزائدة التي جعلت بعض الكلمات من الممكن وضعها في موضعين أو ثلاثة أو أكثر ، وتدرس المعانى أيضا فتفضل المستعملة أو التي تكثر الحاجة إلى معرفتها ، وترتب بحسب الهدف من المعجم أى الشائع فالأقل شيوعا أو ترتيبا تاريخيا أو ما إلى ذلك ؛ وأن تفسر بعبارات واضحة مصورة لا تحتوى على ألفاظ يحتاج المرء إلى الكشف عنها لمعرفة معناها ؛ وأن يقلل التفسير بالمرادفات ما أمكن ، فإذا فسرنا به اخترنا المرادف الأكثر شيوعا ووضوحا . ويجب أن يفرق بين المعانى المختلفة من المادة الواحدة والصيغ المختلفة من الأفعال والأسماء والأفعال المتعدية واللازمة ، ويجعل لكل ذلك قسم معين فى المادة ؛ وتميز أبواب الأفعال وتصرفات الأسماء والصفات وتذكيرها وتأنيثها والحروف بالرموز التي توضع بعدها مباشرة كما يظهر من أى معجم غربي

خاتمة

عشت مع هذه الرسالة سنين أعمل فيها دأباً ، ولا أنقطع عن التفكير حين لا أستطيع العمل ، فإذا تعذر الاثنان كانت الأحلام . كانت أملى ومطمحى ، فكانت شغلى . كنت أحبها حتى أشفق بها أحياناً ، حين تنبسط أمامى وتفتح لى صدرها ؛ وتسأماها نفسى حين يطول الطريق ، وتختفى الأعلام التى تهدى سالكيه ، فيكتنف الظلام .

وما هى ذى الآن قد صارت خلقاً سويًا ، وكتاباً أعجب به أنا كل الإعجاب إذ كان من خلقتى ، وإذا لقيت فيه الأمرين ، بل كل مرّة . وأرجو أن ينال من إعجاب القارىء ما نال من إعجابى به والتقدير لما فيه من جهد وثمرات ، وإشارات وأضواء ، قد تهدى غيرى فى مستقبل الأيام إلى ثمرات أعظم مما وصلت إليه ، وأجل خطراً .

ولعل أكره شيء إلى نفسى أن أتحدث عن عملى وما بذلت فيه من جهد ، وما وصلت إليه ، فكل ذلك من اليسير أن يتضح من الرسالة نفسها . ولكننا فى مقام مناقشة ، يستحب فيه منا — نحن الطامحين الدارسين — أن نتكلم عن أنفسنا فى عملنا المقدم للمناقشة ، بل يطلب منا ذلك طلباً ، ولا بد من الاستجابة له .

تعالج رسالتى هذه لونا من ألوان الثقافة الإسلامية غنياً بالآثار غنى ربما لا يفوقه فيه غيره من الألوان . وتسير مع هذا اللون منذ نشأته إلى يومنا هذا ، بل تضع بعض تخطيطات ترى أن مستقبله سيرا عليها . فهو زمن فيه طول وسعة : طول يكاد يكون اثنى عشر قرناً ، وسعة بكثرة ما فيه من آثار ، شغلت كل هذه الأوراق فى الوصف .

وتعد هذه الرسالة أول بحث يصف المعجمات العربية جميعها فى تطورها الدائم ، فى الشرق والغرب ، وأعدّها البحث الأول لأنها الوحيدة بين ما تناول المعاجم

العربية بالوصف الجديرة بصفة « البحث ». فقد أقامت وصفها على دراسة واعية مدققة ، ووضعت كل معجم في مكانه اللائق به في تاريخ تأليف المعاجم ، ولم يكن شيء من ذلك عند الدارسين قبلها . فجل اعتمادهم على المزهر وأمثاله ، فكانت أبحاثهم قاصرة مخلة ، إن لم تكن خاطئة . فهذا أحد كبار المستشرقين المهتمين باللغة والمعاجم ، وهو الأستاذ فيشر ، ظن أن الجيم للشيباني ومجل ابن فارس ومفردات الراغب وغيرها تسير في نظام واحد ، قال عن معجمه^(١) : « وقد رتب الكلمات على حسب المواد الترتيب المألوف لحروف الهجاء العربية على اعتبار الحروف الأول والثاني والثالث أسسا ، أى على حسب الطريقة التي وردت في كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني وفي مجمل اللغة لابن فارس ، وفي المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ، وفي أساس البلاغة ، وفي الفائق للزمخشري ، وهلم جرا » ، مع أنها تتبع ثلاثة نظم مختلفة في الترتيب ، كما اتضح من هذه الرسالة .

وهذا هو هذا البحث الدقيق لمخطوطات المعجمات ومطبوعاتها إلى كثير من الحقائق التي لم نكن نعرفها من قبل عن أكثر المعاجم . فكان من النتائج الهامة التي وصلت إليها تجلية الأمور التي أضافها كل معجم إلى سابقه في المنهج والمادة والأمور التي قلدها فيها ، والاتجاهات الجديدة التي أدخلها عليها ، إلى جانب وصفه وصفا شاملا دقيقا من جميع نواحيه ، وحاولت أن تنبين أصول هذه الاتجاهات الجديدة وبذورها في الماضي ، وكيف انبثقت عنها .

ووصلت الرسالة إلى تأليف ثلاث مدارس من المعجمات العربية القديمة ، هي مدرسة العين ، والجمهرة ، والصحاح ، ووجدت مدرسة رابعة في بعض المعاجم ذات الاتجاه الخاص ببعض الشيء كأساس البلاغة ، ولكنها جعلته في المدرسة الرابعة الحديثة ، مع ضالة الصلة بينها وبينه ، إذ تغترف معاجمنا الحديثة من المناهج

الغربية ، فعلت ذلك لتشابه الترتيب في الأبواب والفصول حَسْب . وبينت الصّلات بين معاجم المدرسة الواحدة ، وتطورها في أهدافها ومناهجها وميولها بين المدرسة والمدرسة ، لتربط بين المعجمات جميعها .

وعنيت في المدرسة الحديثة بالتطورات التي عرت ترتيب الألفاظ في داخل المواد ، وعرت علاج هذه الألفاظ نفسها ، لأنها الأمران اللذان لقيتا العناية الكبيرة في عصرنا الحاضر . كما عنيت بإبانة أثر الغربيين فيها ، وأثر البيئة التي ظهرت فيها أكثر معاجم هذه المدرسة وهي بيئة مسيحية دينية .

ولم تهمل مشروعات الجمع اللغوي المصري التي لم تطبع بعد ، بل تناولتها بالبحث والوصف والاقتراح .

ووضعت أمام لغويّ العرب الأهداف التي يرمى إليها مؤلفو الغرب من معاجمهم ، والمناهج التي اتخذوها في سبيل تحقيقها ، وعنيت بأحدث معاجمهم ، وأكثرها تطورا ، حتى يبين الفرق بيننا وبينهم ، ونختار ما يلائمنا منها .

وتبين من البحث أن جميع أصحاب المعاجم العرب كانوا ينظرون إلى اللغة نظرة ناقدة ، فهم يرمون إلى جمع الصحيح الفصيح . وغلب عليهم هذا الهدف في القرن الرابع خاصة حتى توج بالصحاح . وكان همهم الأول في النقد التصحيف . فأضاعت علينا هذه النظرة كثيرا من اللغات واللهجات العربية التي اعتبرت رديئة أو غير فصيحة أو ما شابه ذلك . ولعلها كانت تمدنا بما ينفعنا في أبحاثنا في اللغة العربية عامة والفصحى خاصة . وقد كان الغربيون ينظرون إلى لغاتهم هذه النظرة الناقدة في المعجمات حتى أواخر القرن الثامن عشر فعدلوا عن ذلك ، ورموا إلى الجمع والتسجيل .

ومن أسباب هذه النظرة عندنا كون العربية لغة القرآن والرسول عليه أفضل الصلاة والسلام ، فارتبطت العربية — وعربية القرآن خاصة — بالدين ارتباطا شديدا ، أسبغ عليها القداسة . فكان في ذلك نفعها وضررها ، فقد حى القرآن

العربية القرآنية من الضياع ، وأبقاها العصور الطوال . أما ضررها فلأن هذه القداسة جعلت المسلمين والعرب يتمسكون بها بصورة واحدة منها ، فتأخرت عن حاجيات العصور الحديثة ، ولم تستطع أن تجاريها حتى نادى كثيرون بهجرها تماما . وظهرت هذه النظرة الدينية بأجلى وضوح ابتداء من القرن الرابع ، على يدى الأزهري .

وأدى بنا البحث إلى أن المنهج النظرى كان على الدوام أكثر تقدما من المنهج التطبيقى فى المعجمات عند العرب . فقد وضع الخليل منهجا نظريا حسن التقسيم والتبويب ولكنه لم يستطع — هو أو تلميذه الليث — تطبيقه فى كتاب العين ، فعدل عن كثير من خطواته ، وسار على نهج فيه بعض المغايرة . ووضع ابن سيده فى مقدمة محكمه منهجا يعتبر ثورة فى عالم التأليف اللغوى العربى ، ولكنه لم يستطع له تنفيذا فى المعجم أيضا . فما هى إلا آثار فيه . ولو طبقه عليه لأغنانا عن كثير من التخبیط والاضطراب ، وكثير مما نريد أخذه عن الغربيين اليوم ، ولكن معجمه فذا بين معجمات العربية .

كذلك أدى البحث بهذه الرسالة إلى اكتشاف سبب هذه الظاهرة ، وهو كثرة المفردات وسعة اللغة العربية . ولذلك نرى الرسائل الخاصة تسرع إلى التنظيم والترتيب ، والسير على حروف ألف باء ، قبل المعجمات الكبيرة ، ونرى أساس البلاغة الذى يقع بين المعاجم الخاصة والعامة يسير على هذا الترتيب ويحسنه .

هذه الثمرات تامة الخالق ناشجة فى الرسالة ، وجدت بردا وسلاما فى تفيؤ ظلالها حين بلغت إليها ، بعد هذا الشوط الطويل الذى قطعته فى طريق غير ممهد لم يستطع سالكوه أن يقطعوا إلا أجزاء منه قصيرة ، ثم ملوا السير فيه وأضناهم الجهد . وإنى لأرجو أن يجد أساتذتى فى هذه الثمرات ما وجدت ، لا من راحة وجمال حسب ، بل من رحيق .

محتويات الجزء الثاني

صفحة

٤٠٣	الباب الثاني : المدرسة الثانية :
٤٠٤	الفصل الأول : كتاب الجمهرة
٤٣٥	الفصل الثاني : كتاب المقاييس
٤٦٦	الفصل الثالث : كتاب المجمل
٤٧٨	الفصل الرابع : خصائص المدرسة وعيوبها
٤٨٣	الباب الثالث : المدرسة الثالثة :
٤٨٤	الفصل الأول : كتاب الصحاح
٥٣٠	الفصل الثاني : كتاب العباب
٥٤٤	الفصل الثالث : لسان العرب
٥٧٥	الفصل الرابع : القاموس المحيط
٦٣٩	الفصل الخامس : تاج العروس
٦٨٠	الفصل السادس : كتاب المعيار
٦٨٦	الفصل السابع : خصائص المدرسة وعيوبها
٦٨٩	الباب الرابع : المدرسة الرابعة :
٦٩٠	الفصل الأول : أساس البلاغة
٧١١	الفصل الثاني : معاجم اليسوعيين
٧٣٢	الفصل الثالث : مشروعات الجمع اللغوي
٧٤٣	الفصل الرابع : خصائص المدرسة وعيوبها
٧٤٥	الكتاب الثالث : المعاجم التي نحتاج إليها :
٧٤٧	الفصل الأول : عيوب المعاجم القديمة
٧٦٠	الفصل الثاني : خصائص المعاجم التي نحتاج إليها
٧٨٢	خاتمة
٧٨٧	الفهارس

الفهارس

فهرس الاعلام

أحمد بن أبان بن السيد ٢١٠
 أحمد بن إبراهيم بن اسماعيل ١٥٢
 أحمد بن إبراهيم (أبو بكر)
 أحمد بن أحمد الشرجي (زين الدين)
 أحمد أمين ٢٧٤ ، ٧٢٣ ، ٧٥٢
 أحمد تيمور ٦٥ ، ٥٦٩ ، ٥٧٢ - ٣ ، ٦١٧ ، ٧٥٢
 أحمد بن الحسن السكوني ١٥٨
 أحمد بن الحسين العقيقي (أبو القاسم)
 أبو أحمد حمزة بن زرعة ٢٩٢ - ٣
 أحمد بن حنبل ٥٣ ، ٥٦ ، ٢٧٠ - ١
 أحمد بن أبي خالد الكندي الفريز ٥١ ، ١٦٧ ، ٢٩٢ - ٣ ، ٢٩٦ ، ٣٦٤
 أحمد بن داود الدينوري (أبو حنيفة)
 أحمد بن سهل (أبو زيد)
 أحمد بن أبي طاهر ١٢٧
 أحمد بن عبد الجليل (أبو العباس)
 أبو أحمد عبد السلام بن عبد الله بن قمصة ٤٠٧
 أحمد بن عبد العزيز الفيلاي السجلماي ٦٠١ - ٢ ، ٦٢٤
 أحمد بن عبد القادر (تاج الدين)
 أحمد بن عبد الله بن أحمد ١٨٤
 أحمد بن عبد الله بن جبلة ٦ ، ٢٢٨
 أحمد بن عبد المنعم الشريشي ١٤٥ ، ٦٤١
 أحمد بن علي (البيهقي)
 أحمد بن علي الهمداني (ابن لال) ١٤
 أحمد عيسى ١١٠ ، ١١١ ، ١١٦
 أحمد بن فارس ٣ ، ٧٧ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٦٠ ، ٢٣١ - ٣ ، ٢٥٢ ، ٢٦٤ ، ٢٧٦ - ٧
 ٢٧٩ - ٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩٤
 ٢٩٦ ، ٣٦٥ - ٧ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٤٠٤
 ٤٢٢ ، ٤٣٠ - ١ ، ٤٣٤ ، ٤٨١ ، ٤٨٥
 ٤٩٦ ، ٥١٨ ، ٥٢٨ ، ٥٤٣ ، ٥٧١ ، ٥٨٣ ، ٥٩١ ، ٦٠٨ - ١٠ ، ٦١٢
 ٦٢٩ ، ٦٣٢ ، ٦٤١ ، ٦٥٧ ، ٦٦٣ ، ٦٧٧ ، ٧١٧ ، ٧٣٨ ، ٧٤٩ - ٥ ، ٧٥٦ ، ٧٨٣ ، ٧٧٤

آدم (عليه السلام) ٩٣ ، ٦٢٧ ، ٦٤٤
 الأمدى ٧٠٨
 أبان بن تغلب بن رباح البكري ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٩
 أبان بن عثمان ٢٦٩
 ابن الأبار ٢٣٠
 إبراهيم بن اسحاق ٢٢٧ ، ٢٨٢
 إبراهيم بن اسحاق الخري ٥١ ، ٥٣ ، ٥٨ ، ١٢٧ ، ٥٦٠ ، ٦٤٨
 إبراهيم حمروش ٧٥٢
 إبراهيم بن السري الزجاج ١٢٧ ، ١٢١ - ٤ ، ١٤٣ ، ١٨٠ - ١ ، ١٨٣ ، ٤٦٠
 إبراهيم بن سهل الوراق ٥٠١
 إبراهيم بن صالح الوراق ٥٠١
 إبراهيم بن عبد الرحيم (أبو الحسن)
 إبراهيم بن عمرو مسند أصبهان ٥٩٢
 إبراهيم بن محمد الحلبي (البرهان)
 إبراهيم بن محمد بن عرفة (نبطوية) ٤٢ ، ١٧٧ ، ٦٠٣ ، ٤٢٨ - ٩ ، ٤٣١
 إبراهيم بن محمد النسوي ٥٧
 إبراهيم بن يحيى الزبيدي ١٧٧
 ابقرات ٢٢٤
 ابولونيوس السكندري ٢٢٤
 أبي بن كعب ٢٢٦
 أناة (من بكر بن وائل) ٦٢٧ ، ٦٦٥
 الأثرم (علي بن المظرة)
 ابن الأثير محمد الدين أبو السعادات المبارك بن
 محمد الجزري ٥٠ - ٥٢ ، ٥٤ - ٥٦ ، ٥٩ - ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٢٧١ ، ٢٨٩ ، ٥٠٩ ، ٥٤٤ - ٥ ، ٥٤٨ ، ٥٥٣ ، ٥٥٩ ، ٥٦١ ، ٥٦٣ ، ٦٠٩ - ١٠ ، ٦٢٨ - ٩ ، ٦٣٤ ، ٦٤١ ، ٦٥٦ ، ٦٦٠ - ١ ، ٦٦٤ ، ٦٨٢
 اثيناوس ٢٢٤
 ابن الأجدابي ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ٢١٣
 الأحرزي ٢٢٢
 أبو أحمد ٢٩٢ - ٤

أحمد فارس الشدياق ٢ ، ٢٢٧ ، ٢٢٣ ، ٢٥٤ ، ٢٨٦ ، ٥٧٢ ، ٥٩٣ — ٤ ، ٥٩٦ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦١٤ — ٧ ، ٦٧٢ ، ٧٤٧ — ٨ ، أحمد بن كامل (أبو بكر)
 حمد بن كمال باشا ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ ، ١١٠ ، أحمد بن محبوب البرقي ١٥٣
 أحمد بن محمد بن أحمد الخرقى ٥٩٢
 أحمد بن محمد الاصبهاني (السلفي)
 أحمد بن محمد البشتي الخارزنجي ٢٩٨ — ٣٠١ ، ٣٦٧
 أحمد بن محمد (أبو جعفر)
 أحمد بن محمد شاكر ٦٧٨
 أحمد بن محمد الشهاب (الخفاجي)
 أحمد بن محمد بن عريشاه ٩٢
 أحمد بن محمد المرزوقي ٤٣
 أحمد بن محمد المرسى ٢٠٨
 أحمد بن محمد الميداني ١٧٨ ، ٢٥٩ ، ٥١٢ ، ٥٢٦ ، ٦١٥
 أحمد بن محمد الهائم المصري ٤٧ ، ٤٨
 أحمد بن محمد الهروي (أبو عبيد)
 أحمد بن مسعود الحسيني الهرکامى ٦٠٢
 أحمد المقرئ الفيومي ٦٦ — ٦٩ ، ٥٠٧ ، ٥٩٥ ، ٦١٠ ، ٦٦٠ ، ٧١٧
 أحمد بن ولاد (أبو العباس)
 الأحمر ١١٩ ، ١٤١ ، ١٧٢ ، ٢٢٢ ، ٥٢٦
 ابن الأحمر ٣٦٨
 بنو الأحمر ١٢٧
 الاحوص ٢٦٥
 الاخطل ٢٦٤ ، ٢٤٧ ، ٢٨١ ، ٤٦٣ ، ٥٦١ ، ٦٥٥ ، ٦٧٤ ، ٧٦٩
 الاخفش الاصفر (أبو الحسن علي بن سليمان)
 الاخفش الاكبر ٣١ ، ٥٣٥ — ٦
 الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة ٤٠ ، ١٣٦ — ٧ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٥ ، ٢٦٧ ، ٢٧٩ ، ٧٤٨
 أبو ادريس ٥٥٣
 أدى شير ٨٩ — ٩١
 الارزني ٤٢٢
 الارکلى (بير محمد بن يوسف)
 اريون الطيبي ٢٢٤
 الازارقة ٦٣٣
 ازبك ٦٤٢

بنو الازد ٤٢٩ ، ٥٤٢ ، ٧٥٢
 الازرق بن أبي نخيلة السعدي ٢٢٥
 أبو الازهر البخاري ٣٠٠ — ١
 الازهرى أبو منصور محمد بن أحمد ٥ ، ٦ ، ٦٦ — ٦٨ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٤٢ ، ١٧١ ، ٢٠٧ ، ٢٢٩ ، ٢٢٨ ، ٢٤١ ، ٢٧٤ — ٥ ، ٢٧٧ ، ٢٨٣ — ٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠١ — ٣٠٢ ، ٣١٥ ، ٣٢٢ — ٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ — ٩ ، ٣٨١ — ٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ — ٥ ، ٤٣٠ — ٢ ، ٤٦٥ ، ٤٨٥ ، ٤٨٧ — ٨ ، ٤٩١ — ٢ ، ٤٩٤ ، ٤٩٦ — ٧ ، ٥٠٥ ، ٥١٣ — ٤ ، ٥١٧ ، ٥٢١ ، ٥٤٤ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨ — ٥٠ ، ٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٥٩ — ٦٠ ، ٥٦٣ — ٦ ، ٥٦٨ ، ٥٧٠ ، ٥٧٢ ، ٥٧٧ ، ٥٧٩ ، ٥٨٤ ، ٥٩٦ ، ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٤٩ ، ٦٥٢ ، ٦٥٤ ، ٦٦٠ — ٢ ، ٦٩٧ ، ٧٤٩ ، ٧٨٥
 أبو أسامة جنادة بن محمد الازدي ٣٦٧
 الاساورة ٢٤
 أبو اسحاق ٣٦٥
 أبو اسحاق (ابراهيم بن اسحاق الحري)
 اسحاق بن ابراهيم الخنظلي ٢٨٤
 أبو اسحاق (ابراهيم بن السرى الزجاج)
 اسحاق بن ابراهيم الفارابي ٥ ، ١٥ ، ٧١ ، ١٧٨ — ٩ ، ١٩٧ — ٨ ، ٢٠٣ — ٥ ، ٤٧٨ ، ٤٨٦ — ٧ ، ٤٩٧ ، ٥١٧ ، ٥٧٧ ، ٦٣٢ ، ٦٨٠ ، ٧٠١
 أبو اسحاق ابراهيم بن قاسم البطليوسي ٥١٢
 اسحاق بن ابراهيم الموصلي ٢٦٧ ، ٥٦١ ، ٦٥٦
 أبو اسحاق الاسفرائيني ٦٤٤
 ابن أبي اسحاق (أبو بحر)
 اسحاق بن راهويه ٢٨٨
 أبو اسحاق بن الصال ٩٣
 اسحاق بن مرار الشيباني (أبو عمرو)
 أبو اسحاق يعقوب بن السكيت ٤ ، ٨٢ ، ٨٧ ، ٩٩ — ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٧٢ — ٣ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ، ١٨٤ — ٥ ، ١٨٨ ، ١٩١ — ٦ ، ٢١٠ ، ٢٩٤

٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٢٨ ، ٤٤٤ ، ٤٥٩ —
٦١ ، ٤٦٧ ، ٤٩٧ ، ٥١٨ ، ٥٢٤ ،
٥٢٥ ، ٥٥٥ ، ٥٨٨ ، ٦٠٧ ، ٦١٢ ،
٦٢٣ ، ٦٥٤ ، ٦٦٥ ، ٦٧٠ ، ٦٧٥ ،
٧٥٨

ابن أبي أصيبعة ٢٢٢

ابن الأعرابي ٥٢ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ،
١٢٩ — ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٤٠ ، ١٤١ ،
١٤٦ ، ١٨٠ ، ٢٨٦ ، ٢٩٢ ، ٣٢١ ، ٥ —
٢ — ٢٤٦ ، ٢٤١ ، ٢٢٦ ، ٢٤٣ ، ٤ —
٧ — ٢٦٢ ، ٢٥٢ ، ٢ — ٢٦٥ ، ٦ —
٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨٩ ، ٨١ — ٩٠ ،
٤٢٣ ، ٤٤٠ ، ٤٤٣ ، ٤ — ٤٦٠ ،
١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٩١ ، ٢ — ٤٩٧ ،
٥١٤ — ٥٠٠ ، ٥٠٩ ، ١ — ٦١ ،
٥٨٦ — ٧ ، ٦٠٤ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٨ ،
٧٤٨ ، ٢ — ٦٧١ ، ٩ —

الأعشى ٢٩٩ ، ٣٢٩ ، ٥١٥ ، ٥٢٣ ، ٥٥٢ ،
٧٦٩ ، ٦٥٨

أغسطس ٢٢٤

الأفشين ٥٩٤

أفلاطون ٢٢٤

أكرم بن صيفي ٦١١

أمرؤ القيس ١٠ ، ٢٥١ ، ٢٢٩ ، ٢٧٧ ،
٢٨٠ ، ٤٢٢ ، ٤٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٧ ،
٥٥٢ ، ٦٥٠ ، ٦٦٠ ، ٧٦٩

أمونيوس السكندري ٢٢٤

الأموي (أبو الثناء محمود بن أبي بكر)
الأموي أبو محمد عبد الله بن سعيد ١١٩ ،
١٢٦ ، ١٢٧ ، ٣٢٢ ، ٣٤٨ ، ٣٨٢ ،
٥٦٥ — ٦ ، ٦٦١

الأموي المكي محمد بن عبد السلام ٦٦ — ٦٩

ابن الأمير ٦٣٥

أمية بن أبي الصلت ٢٦٥ — ٦ ، ٥٩٦

ابن الأتباري (أبو البركات عبد الرحمن بن
محمد)

ابن أنس ٣٦٢

أنستاس ماري الكرملی ٢٢٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨٨ ،
٢٩٦ ، ٣٥٧ ، ٧١٨ ، ٧٤٩

الأنصار ٤٢٩ ، ٥٤٠ ، ٧٠٢ ، ٧٠٧

أوس بن حجر ١٦ ، ٢٦٥

أوس مناة ٦٥٥ — ٦

٢١٩ — ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ،
٨ — ٢٦٥ ، ٢٧٦ ، ٢٢٨ ، ٤٥٧ ،
٤٩٣ ، ٤٩٩ ، ٥١٦ ، ٥٢٧ ، ٥٥٢ ، ٥٥٩ ،
٦٠٨ — ٩ ، ٦٣٢ ، ٦٥٨ — ٩ ، ٦٦٥ ،
٧٤٨

بنو أسد ١٥ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ١٥٦ ، ٢٢٧ ، ٣٣٤ ،
٥٩٠ ، ٧٥٢

الأسديون (أسد)

إسرائيل ٢٥٦

بنو إسرائيل ٦٢٢

الأسعد بن معاذ ٦٤١

الإسكافي ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ٢١٠ ،
٣٠٥

إسماعيل بن الحسن البيهقي ٥٦

إسماعيل بن حماد (الجوهري)

إسماعيل بن عبد الغافر ٥٧ ، ٥٨

إسماعيل بن عبد الله (أبو العباس)

إسماعيل بن عمرو بن الحداد ٧٣ ، ٧٤

إسماعيل بن محمد البطلي (أبو الفدا)

إسماعيل بن محمد بن عبدوس (أبو محمد)

إسماعيل بن محمد القمي ١٢١

إسماعيل بن يحيى المزني ٦ ، ٦٧

أبو الأسود النؤلي ٢٩

الأسود بن قردة ٥٩٣

الأسود بن يعفر ٥٢١

الأشرف إسماعيل بن عباس الرسولي ٥٧٥ ،
٥٩٣

أبو الأشعث عبد الرحمن بن محمد بن عبد الملك
١٥٤ ، ١٥٧

الأشعر الجعفي ٢٤٤ ، ٥٦٠ ، ٦٥٢

الأشموني ٢٧٨

أشور باتيبال ٢٢٣

الأشوريون البابليون ٢٢٣

أبو الأصبع العدواني ٧٠٤

الأضمي ١٩ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٠ ، ٥٢ ، ٥٣ ،
٧٥ ، ٨٣ — ٨٦ ، ٩٨ ، ١١٠ ، ١١٩ ،
١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٠ — ١٣٦ ، ٤ —
١٣٨ ، ١٤٠ — ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٧٠ ،
١٧٢ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ،
٢٦٥ — ٢٧٦ ، ٢٨٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ،
٣٠٧ ، ٣٢٠ — ٣٢٩ ، ٣٠ — ٣٣٨ ،
٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٥٢ ،

بشر بن الفضل ٢٠
 بشار بن برد ٢٦٥ - ٨ ، ٤٢٨ ، ٧٦٩
 البصري علي بن حمزة ٥٢ ، ٨٠ ، ١٢٧ ،
 ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ٢٠٨ ، ٥٢٦
 بطرس البستاني ٧١١ - ٦ ، ٧١٨ - ٢١ ، ٧٢٢ ،
 ٧٢٦ ، ٧٢٠ - ١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٧ ، ٧٦٠
 ابن بطل ٢٧٠
 بطنميوس ١٥٩
 البعلبكي ٥٤٦
 البعيت ٧٠٢
 البغدادي موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف
 ١٠٩ - ١٠٦ ، ٥١
 البغوي عبد الله بن محمد ١٢ ، ٦٦٦
 ابو البقاء العكبري ٦٤١
 ابو البقاء الكفوي ٦٩ ، ٧٦٢
 بنو بكر ٥٤٢ ، ٦٢٧ ، ٦٦٥ ، ٧٥٢
 ابو بكر أحمد بن إبراهيم الاسماعيلي ١٢
 ابو بكر أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة ٤٢
 ابو بكر الايادي ٦
 ابو بكر الباقلاني ٦٤٤
 ابو بكر الدريدي (ابن دريد)
 ابو بكر الشيباني ١٩
 ابو بكر الصديق ٣٦٨ ، ٦٢٠ ، ٦٥٥ ، ٦٦٤
 ابو بكر الطريثي ٦٧٤
 ابو بكر بن طلحة ٦٣٢
 ابو بكر عبادة بن ماء السماء ٣٠١
 ابو بكر العزيزي محمد بن عزيز السجستاني
 ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩
 بنو أبي بكر بن كلاب ٨١
 ابو بكر محمد بن اسحاق الأهوازي ١٢٤
 ابو بكر محمد بن الحسن الأنصاري النقاش
 الموصلي ١٢ ، ٤٢
 ابو بكر محمد بن حسن الزبيدي ٥ ، ٦ ، ٩٩ ،
 ١٠٤ ، ١١٥ ، ١٧١ ، ٢٠٧ ، ٢٤١ ،
 ٢٤٨ - ٩ ، ٢٦٨ ، ٢٧٦ - ٧ ، ٢٨٠ -
 ١ ، ٢٨٥ - ٨ ، ٣٠١ - ١٢ ، ٣٣١ ،
 ٣٣٥ ، ٣٧٢ ، ٣٧٥ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ،
 ٣٩٤ ، ٤٢٢ ، ٦٠٧ - ١٠ ، ٦٤٥ ،
 ٧١٧
 ابو بكر محمد بن خير ٦ ، ٥٥ ، ١٤٤ ، ٢٢٧ ،
 ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٣٣٠
 ابو بكر محمد بن عثمان الجعد ٤٢ ، ٥٦ ، ١٢١

أومند كاستل ٩٤
 أويس بن محمد ٦٠٦
 بنو اباد ٧٥٢
 اباس بن معاوية المزني ٢٥
 الباخريزي ٢٠٧
 بارانوف ٩٤
 بارتلت ٧٦٩
 الباهلي ٢٢٣ ، ٢٤٢
 بجير بن عبد الله بن سلمة القشيري ٥٢٢
 بجير بن عنمة الطائي ٥١٥
 البحتري ٧٦٩
 أبو بحر عبد الله بن زيد الحضرمي ١١٧ ،
 ٢٦٤ - ٥
 انبحر عبد الله بن المهدي الخوالي الحميري
 ٦٠٣
 البخاري ١٦٢ ، ٢٧٠ - ١ ، ٦١٢ ، ٦٢٤ ،
 البدرائي (حسن علي)
 بدر الدين القرافي محمد بن يحيى ٦٠٢ ،
 ٦٠٦ ، ٦١٨ - ٢٣ ، ٦٢٥ - ٦
 بنو بدر بن عقال ٦٠٥
 بدر المعتضدي ٢٨٢
 بر بهلول ٩١
 ابن بري ٥١٨ ، ٥٢٠ - ٩ ، ٥٤٤ ، ٥٥٢ ،
 ٥٥٥ ، ٥٦٠ - ١ ، ٥٦٤ ، ٥٦٨ - ٧٠ ،
 ٥٨١ ، ٦٠٦ - ١٠ ، ٦١٢ ، ٦٢٧ - ٨ ،
 ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٥٢ - ٣ ، ٦٥٦ ، ٦٦٠ ،
 ٦٦٥ ، ٦٧٨ - ٩
 أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري
 ٦ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ١٨١ ، ٢٥٨ ، ٢٧٩ ،
 ٦٤١
 البرمكي (محمد بن تميم)
 البرهان ابراهيم بن محمد الحلبي ٦٣٥
 بروكلمن ٦ ، ٥٠٤ ، ٥١١ ، ٥٢٦
 برونلش ٢ ، ٣ ، ٢٢٧ ، ٢٨٢ ، ٢٩٢
 بزرج بن محمد لعروضي ١٢
 البستاني (بطرس)
 بسطام بن قيس ٦٦٢
 البسطي عبد الله بن محمد الأنصاري ٥٢٠ - ١
 بشامة بن الغدير ١٦
 البشتي (أحمد بن محمد الخارزنجي)
 بشر بن أبي خازم ٦٩٦
 بشر بن مروان ٢٤

٢٢٤ ، ٣٥٥ ، ٤٢٩ ، ٥٢٢ ، ٥٩٠ ،
٦٩٢ ، ٧٥٢

التميمون (تميم)

التنوخى الأموى (أبو الشاء)

التوز يحيى بن أبى بكر ١٨٠

التوزى ١٨٠ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٢٦ ، ١٢٧

التيغاشى ٦٥٩ ، ٦٤٨

بنو تميم الله ٦٥٦

تيمور (أحمد)

ابن تيمية ٧٠٤

ابن التيانى أبو غالب تمام بن غالب ٥ ، ٣٠١ ،

٢٠٢ ، ٢٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٢٤ ، ٦٤٦

ابن ثابت ٢٨٦

ثابت بن أبى ثابت ١٢٧ ، ١٢١ ، ١٢٢ ،

١٢٤ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٣٠

ثابت بن عبد العزيز ٥٤

ثابت بن محمد الجرجانى (أبو الفتوح)

أبو ثروان العكلى ٢٩

الثعالبي ٩١ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٢٣ ، ١٥١ ،

١٧٤ ، ٦١٣ ، ٦٤١

ثعلب ٤ ، ١٢ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٥٥ ، ٨٣ ، ٩٩ ،

١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٥ ،

١١٦ ، ١٢٦ ، ١٣٧ ، ٢٣٦ ، ٢٧٧ ،

٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٧٧ ،

٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ،

٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٥٦ ،

٣٦٥ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٩ ، ٤٣٨ ،

٤٦١ ، ٥١٣ ، ٥٥٩ ، ٥٦١ ، ٦٥٦ ، ٧٠٧ ،

٧٤٨ ، ٦٧١

أبو ثعلبة ٦٦٨

الثعلبي (الثعالبي)

بنو ثقيف ٣٠ ، ٧٠ ، ٤٥٩ ، ٦٩٢ ، ٧٥٢

أبو الشاء محمود بن أبى بكر التنوخى الأموى

٢٥٨ ، ٦٠

ثور بن يزيد (أبو الجاموس)

ثورنديك ٧٧٢

جابر الصحابى ٤٤٨

ابن جابر محمد بن أحمد الأعمى ٢١٢

الجاحظ ٢٠ ، ٢٤ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٧٠ ،

٦٦٦ ، ٧٠٧ ، ٧٤٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٢ ،

جار الله أبو القاسم محمود بن عمن الزمخشري

٥ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٩٢ ،

أبو بكر محمد بن القاسم الأنبارى ٤٣ ، ٥٦ ،

١٢٧ ، ١٢١ ، ٢٢٤ ، ٥

أبو بكر محمد بن موسى الخازمى ١٦٦ ، ١٧١ ،

البكرى أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز ١٤٤ ،

١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٧ ،

١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٠ ، ١٧٠ ،

٦٤١ ، ٦٤٢

البكرى محمد بن أبى السرور ١١٠ ، ١١٢ ،

١١٣

بنو البكاء ٥٩٣

بلال بن أبى بردة الأشعرى ٢٦

بلال بن رباح ٢٢

بلقر (بلغار) ٦١٤

البلقيني (عبد الباسط)

بندار بن لزة الأصفهاني ٢٢٧ ، ٢٨٢ ،

بوازاق ٢٧٥

البونى (أبو العباس أحمد)

أبو البيداء الرياحى ٢٩ ، ٥٠ ،

بىر محمد بن يوسف القرمانى الأركلى ٥١٠

البيرونى ١٥٢

البيشكى ٥٠٢

ابن بيض ٦١٢ ، ٧٠١

البيضاوى ٦١٠

البيهقى أبو جعفر أحمد بن على بوجعفر

١٧٨ ، ٧٥ ، ٢٠٣ ، ٩

أم ثابت شرا ٢٢٧

تاج الدين أحمد بن عبد القادر بن مكتوم

١٣٥ ، ٢٩٢ ، ٥٤٣

تاج الدين محمود بن أبى المعالى الخوارى

٢٥٨ ، ٥٠١ ، ٥١٢

التبريزى (حسين بن خلف)

التبريزى أبو زكريا الخطيب ٢١٠ ، ٤٨٤ ،

٤٩٦ ، ٤٩٩ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٦٠٧ ، ٦٤٠ ،

٦٤٢

أبو تراب ٢٩٨ ، ٣٠٦

الترمذى ٢٧٠ ، ٢

التغالبى ٢٠ ، ٢٤٧ ، ٥٦١ ، ٦٥٥ ، ٧٥٢ ،

تغلب (التغالبى)

ابن التلمسانى ٦٢٨ ، ٦٦٦

أبو تمام ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٧٦٩

تمام بن غالب (ابن التيانى)

تميم ١٥ ، ٧٠ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٢٥٦ ، ٢٢٧ ،

جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي
(ابن الجوزي)

الجمحي (ابن سلام)

جميل بشيلة ٢٦٥

أبو جميل الكلابي ٢٢٢ ، ٢٢٨

جنادة بن محمد (أبو أسامة)

الجندي ٩٧

ابن جني ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ٢١٢

٢٢٠ ، ٢٢٢ — ٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٥ ، ٢٩٦

٤١٠ ، ٤٧٩ ، ٥٢٤ ، ٦٤١

الجوابي ٥١٠

الجواليقي ٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٨٧ — ٨٩ ، ٩١ ، ٩٩

١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ٦٦٥

الجوهرى ٥٢٨

ابن الجوزي أبو الفرج عبد الرحمن بن علي

٤٤ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ١١٠ ، ١١٦

جوليوس ٩٤ ، ٧١٨ — ٩ ، ٧٢٩ ، ٧٣١

٧٤٤

الجوهري ٥ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٧١ ، ٩٢

٩٢ ، ١٧١ ، ١٧٩ — ٨٠ ، ١٩٨ ، ٢٦٧

٢٥٩ ، ٢٦٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩١

٤٨٤ — ٥٢٢ ، ٥٢٤ ، ٥٢٦ — ٧ ، ٥٤١

٤ — ٥٥٤ ، ٥٥٩ ، ٥٦١ ، ٥٦٣

٥٦٨ ، ٥٧٠ ، ٥٧٨ ، ٥٨٦ ، ٥٩٦ — ٧

٥٩٩ ، ٦٠٣ ، ٦٠٥ — ١٥ ، ٦١٨

٦٢٠ ، ٦٢٢ — ٥ ، ٦٢٨ ، ٦٢٤

٥ — ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٥٤ ، ٦٥٩

٦٣ ، ٦٦٥ — ٦ ، ٦٦٩ ، ٧٣ ، ٦٧٥

٦ — ٦٨٢ ، ٦٨٧ ، ٧١٠ ، ٧١٢

٧١٧ ، ٧٢١

بنو الجوال ٢٤٧ ، ٢٨١ ، ٤٩٣ ، ٥٦١ ، ٦٥٥

جيسور ٦١٤

أبو الجيش مجاهد بن عبد الله العامري ٢٧٢

٢٧٥

ابن الجيعان ١٨٤ ، ٦٤١ ، ٦٦٥

الجياني محمد بن معمر ٢١٣ ، ٢١٧

ابن أبي حاتم ٦٢٨ ، ٦٦٧

أبو حاتم بن حبان ٢٧٢

أبو حاتم السجستاني ٨٤ ، ٨٦ ، ٩٨ ، ١١٠

١٢٤ ، ١٢١ ، ١٢٨ ، ١٤٠ ، ١٤٦

١٨٠ — ١ ، ١٨٣ ، ٢٠٧ ، ٢٧٩

٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٢٢ ، ٢٤٥ ، ٤٢٤

١٦٢ — ١٦٤ ، ١٧١ ، ٢٠٣ ، ٢٢١

٢٦٥ ، ٤٧٨ ، ٥٠٩ ، ٥١١ — ٢ ، ٥٥٣

٥٧٢ ، ٦١٥ ، ٦٢١ — ٢ ، ٦٢٨ — ٩

٦٤١ ، ٦٥٠ ، ٦٦٠ ، ٦٦٣ ، ٦٦٥ — ٦٦

٦٧٦ ، ٦٩٠ — ٧١٠ ، ٧١٣ ، ٧١٧

جار الله محمد بن عبد العزيز بن فهد ٦٢١

٦٤١

أبو الجاموس نور بن يزيد ٢٩

جبرائيل فرحات الماروني ٦٣٦ — ٨ ، ٧٢٠

ابن جبلة (أحمد بن عبد الله)

جخجخ (عبيد الله بن أحمد)

بنو جلام ٧٥٢

ابن أبي جرادة (أبو الحسن علي بن عبد الله)

الجرعاء بنت عقيل بن علفة ١٩

الجرجاني ثابت بن محمد ٥٥١ ، ٥٦٤ ، ٦٥٧

٧٦٢

الجرجاني عبد القاهر ٧٠٨

جرجس همام التويري ٧٢٢ — ٣ ، ٧٢٠ — ١

جرجي زيدان ٢٢٣ ، ٢٧٩

جرجي شاهين عطية ٧٢٤

أبو الجراح ١٤١ ، ٢٢٣

بنو جرم ٥٢٥

الجرمي أبو عمر ١٧٢ ، ١٧٧ ، ٢٦٨ ، ٧٤٨

بنو جرهم ٧٦

جرير ٢٢ ، ٢٧ ، ١٦٥ ، ٢٥٣ ، ٢٦٤ — ٥

٤٤٢ ، ٥٢٣ ، ٥٩٤ ، ٦٦٠ ، ٧٦٩

ابن جرير ٢٩ ، ٧٢

جرير بن حزم ٣٠

ابن الجزري ٧٤

الجمد (أبو بكر محمد بن عثمان)

الجمد بن درهم ٢٨

الجمدي ٢٤١ ، ٤٦١ ، ٥٦٥ ، ٦٥٦

بنو جعفر ١٤٢

أبو جعفر أحمد بن علي (البيهقي)

أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس ١٣١

أبو جعفر أحمد بن محمد بن يزداد الطبري

٤٠

أبو جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي ١٧٢

٢٢٢ ، ٢٢٦

أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ٢٧٢

أبو جعفر محمد بن علي بن عبد الله قادم ٥٣

جعفر بن يحيى البرمكي ١٣٧

١٢٨ ، ١٢٣ ، ١٩٣ ، ١٠٩ ، ٢١٢ ، ٦٠٦

أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ٢٩ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ٢٠٨ ، ٢٢٤ ، ٦ — ٢٢٢ ، ٢٣٦ ، ٢٥٣ ، ٤٦٠ ، ٤٧٣ ، ٤٩٧ ، ٦٦٦ ، ٧٤٨

أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصفر ٤٢ ، ١٢٤ ، ١٣٨ ، ١٧٤ ، أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصفر ٥٥٥ ، ٦٥١

أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد بن أبي جراد ٥٣

أبو الحسن علي بن القاسم السنجاني ٣٠٧ ، أبو الحسن علي بن محمد العمراني الخوارزمي ١٦٣ — ١٧١ ، ٢٨٩

أبو الحسن علي بن مهدي الكسوي ٢٨٢ — ٢

الحسن بن محبوب السراذ ٥٢ ، ١٥٠ ، الحسن بن محمد الصفاني ١٢١ ، ١٤٦ ، ١٧١ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٩٦ — ٢٠٢ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢ — ٤ ، ٢٧١ ، ٢٨٨ ، ٤٣٢ ، ٤٦٥ ، ٥١٢ — ٢٠ ، ٥٣٠ — ٤٣ ، ٥٧١ ، ٥٨٠ — ٢ ، ٥٨٧ ، ٥٩٢ ، ٥٩٦ ، ٦١٢ ، ٦١٦ ، ٦٢٢ ، ٦٢٨ ، ٦٤١ ، ٦٥٣ ، ٦٦٠ ، ٦٦٤ — ٦ ، ٦٧٠ ، ٦٧٣ ، ٧٥٨ — ٦

الحسن بن محمد (أبو محمد)

حسن بن موسى النصيب ١٢

الحسين بن أحمد (ابن خالويه)

حسين بن خلف التبريزي ٩٠

أبو الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادي ١٣

أبو الحسين بن عبد الله بن أحمد ٥٩٢

أبو الحسين عبد الوهاب بن علي السيرافي ٤٠٧

الحسين بن علي ٢٥٠ ، ٢٧١ ، ٥٥٥ ، ٦٥١

الحسين بن علي الزوزني (أبو عبد الله)

الحسين بن علي النمر ١٢٧

أبو الحسين عمر بن محمد القاضي ٥٦

حسين فتوح ١١٣

الحسين بن محمد (الراغب الأصفهاني)

٤٢١ ، ٥١٤ ، ٥٥٧ — ٨ ، ٥٦٣ ، ٦٢١

٧٤٨ ، ٦٥٤

ابن الحاجب ٦٠ ، ٦٦ ، ٦٧

حاجي خليفة ٤ ، ٦ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ١٥١ ، ٥٠٥

أبو الحارث (ضميم)

الحازمي (أبو بكر محمد بن موسى)

حبش بن موسى الضبي ١٣

ابن الحجاج الأشبيلي (أبو العباس أحمد)

السنجاني بن يوسف الثقفي ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٧٣

ابن حجر ٥١ ، ٥٤٥ ، ٥٦٩ ، ٦٤٧ ، ٧١٠

حجر أبو امرئ القيس ٥٤١

الحراي أبو الحسن علي بن أحمد ٥٤٦

الحري (إبراهيم بن إسحاق)

الحرائي ٣٣٩ ، ٣٤٤ ، ٣٤٨

الحرماني ٨٤ ، ١٤٣

الحريري ٩٧ ، ٩٩ ، ١١٦ ، ٢٦٥ ، ٧١٢ ، ٧٦٩

حسان بن ثابت ٢٦٣ ، ٧٦٩

أبو الحسن إبراهيم بن عبد الرحيم العروفي ٤٢

الحسن بن أحمد الأعرابي الفندجاني ١٢٧ ، ١٤١ ، ١٦٠ ، ٥٠١ ، ٦٠٧

الحسن بن أحمد الهمداني ١٥٨ — ٩

الحسن البصري ٢٦ ، ٤٩ ، ٢٧٣

حسن توفيق ١١٠ ، ١١١ ، ١١٦

حسن حسني عبد الوهاب ١٩٧

الحسن بن الحسين السكري (أبو سعيد)

أبو الحسن بن خروف ٣١٢

الحسن بن داود الرقي ١٠٣

أبو الحسن الرماني ٢٧٥

أبو الحسن الثاري ٣٠٢ ، ٣١٢ — ٢ ، ٥٠٠

الحسن بن عبد الرحمن الراهري ١٤٣ ، ١٥٩

أبو الحسن عبد القافر بن اسماعيل ٥٧ ، ٦٣

الحسن بن عبد الله السيرافي (أبو سعيد)

حسن بن عبد الله لكلة ٥٣ ، ٥٥ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ٢٠٨

الحسن بن عليل العنزي ١٢٦

أبو الحسن علي بن أحمد (الحراي)

حسن علي البدراني ١١٣

أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي كراع النمل

الحسين بن محمد الراقى ١٥٩
 حسين موسى ٢١٢
 الحضرمى ٥٦
 الحطيئة ١٦ ، ٢٦٢ ، ٥٤٢
 أبو حفص ٢٠٥ - ٦
 حفص الاموى ٢٦٥ - ٦ ، ٢٦٨
 أبو حفص عمر بن خلف (ابن مكى الصقلى)
 أبو الحكم عبد السلام بن عبد الرحمن (ابن
 برجان) ٢٩٢
 الحكم المستنصر بالله ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٢٠
 الحلوانى ٦٧
 حليم دموس ١١٤
 حليم فهمى ١١٤
 حليلة ١٦٥
 أم الحمامس الكلية ٢٢٢ ، ٢٢٨
 حماس ٢٩٢ - ٣
 حمد بن محمد الخطابى البستى ٥٢ ، ٥٤ ،
 ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٢
 حمراء ديلم ٢١
 حمزة ٢٥٢
 حمزة بن عبد المطلب ٢٥٢ ، ٢٤٠ ، ٤٢٣ ،
 ٤٤١ ، ٤٧٠ ، ٤٩٢ ، ٥٥٢ ، ٦٥٢
 حمزة بن على الزبيرى (أبو محمد)
 حمزة فتح الله ٧٦ ، ٧٧ ، ٥٠٧
 حماد الراوية ٣٠ ، ٧٤٨
 حميد بن اليعمد ٥٤٢
 الحميدى ٣٢٤
 حمير ٧٦ ، ٧٧ ، ٤١٧ ، ٤٢٩ ، ٥١٥
 الحميرى نشوان بن سعيد ٢٠٤ - ٥ ، ٥٧٧
 حميم بن اليعمد ٥٤٢
 حمى بن عثمان ٥٤٢
 ابن حنبل (أحمد)
 حنيف الخاتم ٧٠١
 أبو حنيفة ٢٥٨ ، ٥٤٩
 بنو حنيفة ٤٢٩ ، ٧٥٢
 أبو حنيفة أحمد بن داود الدينورى ١٣٦ ،
 ١٥٥ ، ٢١٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٥ ، ٥٨٧ ،
 ٦٤١ ، ٦٥٧
 حنين بن اسحاق ٢٢٢
 الحوارى محمود بن أبى المعالى (تاج الدين)
 حوشب (محدث) ٦٠٤
 حوشب بن عقيل بن دحية البصرى ٦٠٤

حوشب بن مسلم الثقفى ٦٠٤
 ابن حوقل ١٥١
 ابن حيان ٣٠١
 أبو حيان الأندلسى ٤٥ - ٤٧ ، ٤٩ ، ٧١
 أبو حيان التوحيدى ٧٦٩
 البخارزنجى (أحمد بن محمد البشتى)
 خالد بن الحارث ٣٠
 خالد بن عبد الله القسرى ٢٤ ، ٢٦
 خالد بن كلثوم ٧٤٨
 خالد بن الوليد ٦٢٢ ، ٦٥٥ - ٦
 خالد بن اليعمد ٥٤٢
 ابن خالويه ١٤٥ ، ٤٠٨ ، ٦٢٢ ، ٦٤١
 أبو خراش الهذلى ٢٤٥ ، ٥٦٢ ، ٦٥٩
 ابن خرداذبه ١٥٢
 خرطوم الحبارى عبد الله بن زهير الشيبانى
 ٥١٩
 خرقاء ٥٩٢
 خرقة بن شعاع ٥٩٢
 خرق ٦٩٩
 ابن خروف (أبو الحسن)
 بنو خزاعة ٧٠ ، ٤٢٩
 الخشنى أبو ذر محمد بن عبد السلام ٥٥ ،
 ٢٨٦ ، ٣١٢
 الخصاص بن ضمضم ٧٠٣
 خصيب الكلبى الموزورى ٢١٠
 الخضر (عليه السلام) ٥٩٤ ، ٦١٤
 أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد
 (الأخفش الأكبر)
 الخطابى (حمد بن محمد البستى)
 الخطيب (الاسكافى)
 الخطيب (التبريزى أبو زكريا)
 الخفاجى شهاب الدين أحمد بن محمد ٨٧
 - ٨٩ ، ٩٩ ، ١٠٩ ، ٦٢٨ ، ٦٦٦
 الخفاجيون ٢٥٦
 ابن خلدون ٢٧٩
 خلف الأحمر البصرى ١٤٨
 ابن خلاد الرامهرمى (الحسن بن عبد الرحمن)
 ابن خلكان ٦ ، ٤٣ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ١٠٣ ، ١٦٤ ،
 ١٩٦ ، ٢٨٩
 خليفة بنت الزيرقان بن بدر ٣٢٦
 خليفة بن حمل ذو الخرق ٥٩٣
 الخليل بن أحمد ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٢٩ ، ٣٤

٤٩٤ ، ٤٩٦ ، ٤٩٩ — ٥٠٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠٤
 ٥١٤ ، ٥١٧ ، ٥٢٥ — ٥٢٦ ، ٥٤٥ ، ٥٤٩
 ٥٧١ ، ٥٩٦ ، ٦٣٢ ، ٦٤١ ، ٦٤٥ ، ٦٥٦
 ٦٦٠ ، ٦٦٢ ، ٦٩٦ ، ٧٤٩ — ٥٠٠
 دريد بن الصمة ٢٦٥ ، ٥٥٢ — ٦٥٢ ، ٢
 الدريدي (ابن دريد)
 الدسوقي محمد علي ١١٢ — ١١٥
 دعلج ٢٨٢
 ابو النقيش ٢٩٢
 دكين ٢٦٥
 دلائل البهلول ١٣٦ ، ١٧٧
 ابو دلف ٦٣٩
 الدميطي (شرف الدين)
 الدمري ٦٤١ ، ٦٦٦
 ابن الدهان ابو شجاع محمد بن علي ٥٧ ،
 ٦٣٢ ، ٥٩
 ابو دواد الايادي ٢٦٦
 الدوس بن عثمان بن عبد الله ٦٧١
 دوفال ٩١
 دي غويه ٥٢٨
 ديلم ٢١
 الدينوري (ابو حنيفة احمد بن داود)
 ابو ذؤيب الهذلي ٢٦٨
 ابو ذر (الحشلي محمد بن عبد السلام)
 ابو ذر الفقاري ٦٦٦
 ابن ذكوان ٦١٠
 الذهبي ٦٤١
 الرؤاسي (ابو جعفر محمد بن الحسن)
 رؤية ٢٦ — ٢٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٦٥ ، ٢٩٩ ،
 ٣١٩ ، ٣٤٥ ، ٣٤٩ ، ٣٨٠ ،
 ٣٩٠ ، ٤٢٣ ، ٤٤١ ، ٥١٦ ، ٥٥٢ —
 ٤ ، ٥٦٦ ، ٦٥٠ ، ٦٥٣ ، ٦٥٦ —
 ٧ ، ٦٦٠ ، ٦٦٢ ، ٧٠٠ ، ٧٦٩
 الرازي ابو الفتح سليم بن ايوب ٥٧ ، ٦٣
 الرازي محمد بن ابي بكر بن عبد القادر
 ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٤٨٨ ، ٥٠٤ — ٨ ،
 ٥١٠ ، ٦٤١ ، ٧١٧
 راشد بن عبد ربه ٦٢٨ — ٩ ، ٦٦٧
 راشد بن عبد الله ٦٢٨ ، ٦٦٧
 الراعي ٢٦٥
 الراغب الاصفهاني ابو القاسم الحسين بن
 محمد ٤٣ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٢ ، ١٠٧ ،

٢٥ ، ٧١ ، ٨٥ ، ٩٨ ، ١٢٦ ، ١٢٣ ،
 ١٣٦ ، ١٧١ ، ١٨٧ ، ٢٠٦ ، ٢١٨ —
 ٣١٢ ، ٣١٤ — ٢٤ ، ٢٢٨ ، ٣١ —
 ٢٢٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٤٢ — ٢٤٥ ،
 ٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ — ٢٦٠ ، ٢ —
 ٢٦٤ ، ٢٦٦ — ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢ —
 ٢٧٧ — ٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ،
 ٢٩١ ، ٢٩٣ — ٤٠٥ ، ٦ — ٤٠٩ ،
 ٤٢١ ، ٤٢٣ — ٤٢٣ ، ٤٢٣ ، ٤٢٦ ،
 ٤٦٠ ، ٤٦٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ ،
 ٤٥٩ — ٦١ ، ٤٦٣ — ٧١ ، ٤٧٤ ،
 ٤٨٩ ، ٤٩١ ، ٤٩٤ — ٧ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ،
 ٥١٧ ، ٥٤٦ — ٧ ، ٥٧١ ، ٦٢١ ، ٦٤٩ ،
 ٦٦٠ ، ٦٩٢ ، ٦٩٦ ، ٧٤٨ — ٥٠ ، ٧٥٦ ،
 ٧٨٥ ، ٧٥٨
 خليل بن ابيك الصفدي ٥٢٦ — ٨ ، ٦٤٧
 الخوارزمي ٦٩
 الخوارزمي العمراني (ابو الحسن علي)
 ابن خير (ابو بكر محمد)
 ابو خيرة الاعرابي ٣٥ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ٢٠٦ ،
 ٢٩٤ — ٣٥٠ ، ٣٢٣ ، ٣٥٠
 داود الانطاكي ٦٣٣ ، ٦٤١ ، ٦٤٨ ، ٦٥٩
 داود زاده محمد بن مصطفى الداودي ٦٠٦
 ابو داود الطيالسي ١١٢ ، ٢٧٠ — ١
 داود بن الهيثم التنوخي ١٣١
 داود بين الهيثم التنوخي ١٣١
 الدحداح (رشيد)
 درست بن نصر ٦٠٥
 ابن درستويه ٤٢ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ١٨١ ،
 ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٣٠٦ ، ٦٣٢
 ابن دريد ٥ ، ٤٢ ، ٥٦ ، ٧١ ، ٧٥ ، ٨٣ —
 ٨٥ ، ٨٧ ، ٩١ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٧ ،
 ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٦٢ ، ١٧١ ، ١٨٠ — ١
 ١٨٣ ، ١٩٤ ، ٢٤٧ ، ٢٧٩ — ٨٠ ،
 ٢٩٤ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ — ٦ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ،
 ٣٢١ ، ٣٢٣ — ٤ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦ ،
 ٣٣٩ — ٤٣ ، ٤٤٦ — ٥٢ ، ٣٦٥ — ٧ ،
 ٣٧٠ — ١ ، ٣٧٨ — ٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٣ ،
 ٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٤٠٤ —
 ٣٤ ، ٤٣٦ — ٣٩ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ —
 ٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ — ٦٠ ، ٤٦٢ — ٧٠ ،
 ٤٦٩ — ٧١ ، ٤٧٣ — ٤ ، ٤٧٨ — ٨٠ ،

٧٨٢ ، ٧١٧ ، ٦٦٥

أبو رافع ٢٧١

الرافعي ٦٧

رافلنج ٩٤

الرامهرمزي (الحسن بن عبد الرحمن)

الربيع ٢٤٤ ، ٥٦٠

أبو ربيعة ١٢٨

بنو ربيعة ٧٠ ، ٢٥٦ ، ٤٨٥

ربيعة بن اليعمد ٥٤٢

رجاء بن حيوة ٢٦٩

رحيم بن حسان الدهقان ٥٩٤

رحيم بن مالك الخزرجي ٥٩٤

رداد الكلابي ٢٢٢ ، ٢٢٨

الرزاحي ٢٢٢

رستم ٢١

بنو رسول ٥٩٢

رسول الله ١ ، ١٦ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٥٠ ، ٥٢

١٠٤ ، ٧٩ ، ٦١ ، ٥٩ ، ٥٥ ، ٥٢

١٤٨ ، ١٥٦ ، ٢٥٠ ، ٢٦٤ ، ٢٦٩ ، ٢٦٩

٢٧١ — ٢ — ٢٢٢ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٣ ، ٤

٢٢٧ — ٢٢٧ ، ٤٢٠ ، ٤٤٨ ، ٤٦٧ ، ٤٨٧ ، ٤٨٧

٥١٧ ، ٥٢٤ ، ٥٣٦ ، ٥٤٠ ، ٥٤٨ ، ٥٤٨

٥٥٢ ، ٥٥٥ ، ٥٧٣ ، ٥٧٩ ، ٥٩٣ ، ٥٩٣

٦١٠ ، ٦١٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٨ ، ٦٢٨ — ٩ ، ٦٤٤

٦٧٦ ، ٦٦٧ ، ٦٥١ ، ٦٤٨ ، ٥ —

٦٩٠ ، ٦٩٣ ، ٧٠٢ ، ٧٦٣ ، ٧٨٤

الرشيدي ١٣٥

رشيد الدحداح ٦٣٦ — ٨

رشيد عطية ١١٠ ، ١١١ ، ١١٦

الرضي ٢٤٠ ، ٢٤٥ ، ٦١٠ ، ٦٢٢

ابن الرقاق ٤٩١ ، ٥٥٦ ، ٦٤٩

الرفي (الحسن بن داود)

أبو رمادة الأعرابي ٢٥

رمسيس (فرعون مصر) ٧٦٢

الرماني (أبو الحسن)

ذو الرمة ٢٨ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٤٦١ ، ٤٨٩ ، ٤٨٩

٥٩٢ ، ٦٩٨ ، ٧٠٢

رهم بنت وبرة ٥٤٢

أبو الروح عيسى بن عبد الرحيم الكجراتي

٦٢٦ ، ٦٠٢

أبو روق عطية بن الحارث ٤٠

الرهاشي ١٢٧ ، ١٢٨ ، ٤٣١

ربا ١٦٥

زائدة ٢٩٢ — ٤ ، ٢٩٦

الزاهد أبو عمر محمد بن عبد الواحد ٤٢ ، ٤٩٨

٥٦ ، ١٢٦ ، ١٤٢ ، ٢٠٨ ، ٢٨٨ ، ٤٩٨

٢٠٠ ، ٢٤٢ ، ٤٠٨ ، ٤٢٤ ، ٧٤٩

الزيرقان بن بدر ٢٦٣ ، ٢٢٦

الزبيدي (أبو بكر محمد بن حسن)

الزبير بن بكار ١٥٢

الزبير بن خريق ٥٩٢

الزبيرى ٦٢٣ — ٤

الزجاج (ابراهيم بن السري)

الزجاجي ١٢٧ ، ١٢١ ، ٢٧٩ ، ٢١٢

زرعة ٦٩٥

الزعبلاوي ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١١

الزفيان عطاء بن أسيد ٢٤١ ، ٢٧٩ ، ٥١٤ ، ٥١٤

٥٥١ ، ٦٥٢

أبو زكريا الخطيب (التبريزي)

أبو زكريا يحيى الدين بن شرف النووي ٦٦

٦٩ —

أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ١٢ ، ٤٠ ، ٤٠

٥٢ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٣ ، ١٠٢ ، ١١٠ ، ١١٠

١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٧٢ ، ١٧٢

١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٨٨ ، ٢٢٤ ، ٢٤٠ ، ٢٤٠

٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٢٢ ، ٢٤٨ — ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٢

٢٥٥ ، ٢٦٤ ، ٢٨٢ ، ٢٨٢ — ٢٨٢ ، ٢٨٢ ، ٢٨٢

٤٧٢ ، ٥٣٥ ، ٥٦٥ ، ٥٨٤ ، ٦٢١ ، ٦٢١

٦٦١ ، ٧٤٨

زلنكا ٩٤

الزمخشري (جار الله أبو القاسم)

ابن أبي الزناد ١٩

الزنجاني محمود بن أحمد ٥٠٣ — ٤ ، ٥٠٦ ، ٥٠٦

الزهري (طهفة بن زهير النهدى)

الزهري (محمد بن مسلم)

زهير بن أبي سلمى ١٦ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٢

٢٢٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٥١٥ ، ٥٥٧ ، ٥٥٧

٥٦٢ ، ٦٥٣ ، ٧٦٩

الزوزني (أبو عبد الله الحسين بن علي)

زياد بن أبيه ٢١ ، ٢٢ ، ٢٨

زياد الأعجم ٢٢

أبو زياد بن عبد الله الكلابي ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٢٦

١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٥ ، ٢٢٣ ، ٢٢٨

الزيادي ٥٤٠

أبو زيد أحمد بن سهل البلخي ١٧٧ ، ٤٢
 أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٥٢ ، ٧٥ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٨
 ١١٧ - ١٢٢ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٣٨ - ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٣٦ ، ٢٧٥ - ٢٨٦ ، ٢٩٤ ، ٣٠٤ ، ٣٢٠ - ٣٢٨ ، ٣٢٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٥٣ ، ٣٦٢ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٤١٣ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٦ ، ٤٥٠ ، ٤٦٠ ، ٤٦٧ ، ٤٧١ ، ٤٩٧ ، ٥١٣ ، ٥٣٥ ، ٥٤٠ ، ٥٥٢ ، ٥٧٧ ، ٦٠٧ ، ٦٥٤ - ٧٥٨ ، ٧٤٨ ، ٦٦٩ ، ٥
 أبو زيد عبد الرحمن بن عبد العزيز التادلي ٦.٦ - ١٣
 زيد بن علي ١٩
 زين الدين أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي ٦٣١
 زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ٤٧ ، ٤٩
 زين العابدين بن حسن الحديدي الأنصاري ٦.٢
 السائب بن يزيد (أبو يزيد)
 ساعدة بن جؤية ٢٦٥
 سالم بن دارة ٥١٥
 سالم بن عبد الله بن عمرو ١٩
 سبأ ٢٨٨ ، ٦٢١
 السجستاني (أبو بكر العزيزي)
 السجستاني (أبو حاتم)
 السجلماي (أحمد بن عبد العزيز)
 السخاوي ٦٤٧
 السرقسطي أبو عثمان سعيد بن محمد الماعري ١٨٣ - ١٨٦ ، ٤ - ١٨٩ ، ٧
 ابن سعد ٢٧٠ - ١ - ٦٢٨ ، ٦٦٧
 ابن سعد الوراق ١٥٤
 بنو سعد ٨١ ، ٥٩٦ ، ٧٠٧
 بنو سعد بن بكر ١٦ ، ٥٣٤
 السعد التفتازاني ٦٥٨
 سعد بن أبي وقاص ٢١
 سعد بن اليعمدي ٥٤٢
 سعدان بن المبارك ١٣١ ، ١٥٠
 سعد الله بن عيسى (سعدى جلي)
 سعدى جلي ١.١ ، ٦١٩ ، ٦٢٢ - ٣
 أبو سعيد ٢٩٢ - ٣
 أبو سعيد (أبان بن تغلب)
 أبو سعيد (أحمد بن أبي خالد الضرير الكندي)
 سعيد بن أوس الأنصاري (أبو زيد)
 أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري ١٢٨ ، ١٥٤ ، ٦٤١ ، ٦٥٩
 أبو سعيد الحسن بن عبد الله السراق ١٣٥ ، ١٥٤ ، ١٥٩ ، ١٨٥ ، ٢١٢ ، ٢٨٨ - ٤.٨ ، ٩
 سعيد الخوري الشرتوني ٦٨٢ ، ٧١٦ - ٢٢ - ٧٣. ١
 سعيد بن محمد الماعري (السرقسطي)
 أبو سعيد المعلم ٣٠
 أبو سفيان بن حرب ٢٥٣ ، ٢٤٠ ، ٤٢٣ ، ٤٤١ ، ٤٧٠ ، ٤٩٢ ، ٥٥٢ ، ٦٥٣
 السكري (أبو سعيد الحسن بن الحسين)
 ابن السكيت (أبو اسحاق يعقوب)
 السكوني (أحمد بن الحسن - عمرو بن بشر)
 السلفي أبو طاهر أحمد بن محمد الأصبهاني ٧٣ - ٤
 ابن سلام الجعفي محمد ٤٠ ، ١٣٥ ، ٢٦٦
 سلمان الفارسي الصحابي ٢٣
 سلمة بن عاصم الكوفي ٥٢ ، ١٣٢ ، ٢٢٨ ، ٢٢٣
 سلمة بن عبد الله بن دالان الماعري ٢٤١
 سلمة المخزومي ٦٥٢
 بنو سليم ٥٥٣ ، ٦٢٩ ، ٦٥٣ ، ٦٦٦
 سليم بن أيوب (الرازي)
 سليمان (عليه السلام) ٦٢٢
 سليمان بن أحمد الطبراني (أبو القاسم)
 سليمان بن حسان ٢٢٢
 أبو سليمان (حمد بن محمد الخطلي)
 سليمان بن عامر ٢٣٨
 سليمان بن عبد الملك ٢٧
 أبو السمع ٢٢٢
 أبو السمراء ١٢٨
 السمعاني ٦٤١
 السهمودي ١٥٣ ، ١٥٦ - ٧

أبو زيد أحمد بن سهل البلخي ١٧٧ ، ٤٢
 أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٥٢ ، ٧٥ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٨
 ١١٧ - ١٢٢ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٣٨ - ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٣٦ ، ٢٧٥ - ٢٨٦ ، ٢٩٤ ، ٣٠٤ ، ٣٢٠ - ٣٢٨ ، ٣٢٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٥٣ ، ٣٦٢ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٤١٣ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٦ ، ٤٥٠ ، ٤٦٠ ، ٤٦٧ ، ٤٧١ ، ٤٩٧ ، ٥١٣ ، ٥٣٥ ، ٥٤٠ ، ٥٥٢ ، ٥٧٧ ، ٦٠٧ ، ٦٥٤ - ٧٥٨ ، ٧٤٨ ، ٦٦٩ ، ٥
 أبو زيد عبد الرحمن بن عبد العزيز التادلي ٦.٦ - ١٣
 زيد بن علي ١٩
 زين الدين أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي ٦٣١
 زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ٤٧ ، ٤٩
 زين العابدين بن حسن الحديدي الأنصاري ٦.٢
 السائب بن يزيد (أبو يزيد)
 ساعدة بن جؤية ٢٦٥
 سالم بن دارة ٥١٥
 سالم بن عبد الله بن عمرو ١٩
 سبأ ٢٨٨ ، ٦٢١
 السجستاني (أبو بكر العزيزي)
 السجستاني (أبو حاتم)
 السجلماي (أحمد بن عبد العزيز)
 السخاوي ٦٤٧
 السرقسطي أبو عثمان سعيد بن محمد الماعري ١٨٣ - ١٨٦ ، ٤ - ١٨٩ ، ٧
 ابن سعد ٢٧٠ - ١ - ٦٢٨ ، ٦٦٧
 ابن سعد الوراق ١٥٤
 بنو سعد ٨١ ، ٥٩٦ ، ٧٠٧
 بنو سعد بن بكر ١٦ ، ٥٣٤
 السعد التفتازاني ٦٥٨
 سعد بن أبي وقاص ٢١
 سعد بن اليعمدي ٥٤٢
 سعدان بن المبارك ١٣١ ، ١٥٠

۲۴۲ - ۵ - ۲۸۶ ، ۵۱۴ ، ۵۴۸ - ۹ ،

۵۵۵ ، ۵۶۰ ، ۶۴۴ ، ۶۴۹ ، ۶۵۲ ،

۶۵۴

شاهنشاه ۲۱

ابن شاهین البغدادي عمر بن عثمان ۱۴ ،

۶۶۶

أبو شبل العقيلي ۱۳۵

أبو شجاع محمد بن علي (الدهان)

ابن الشحنة عمر بن محمد ۴۴ ، ۴۵ ، ۴۹ ،

۶۲۶

الشدياق (أحمد فارس)

الشرتوني (سعيد الخوري)

شرف الدين أبو الحسن علي بن الفضل

المقنسي ۷۳ - ۱۵۲ ، ۴

شرف الدين البياضي ۶۲۸ ، ۶۶۶

شرف الدين محمد بن نصر الله بن عني

الانصاري ۴۳۴

ابن شريح بن سيف اليربوعي ۵۹۳

الشرشي (أحمد بن عبد المنعم)

الشريف الجرجاني ۶۹

الشريف الرضي ۲۶۷

الشرى بن الیحمد ۵۴۲

شعاث ۵۹۳

ابن شعواء الغزاري ۷۰۱

أبو شمر بن حجر بن مرة ۵۱۶

شمر بن حمدويه الهروي ۶ ، ۵۴ ، ۱۴۲ ،

۱۵۲ ، ۲۸۳ ، ۲۹۳ ، ۲۴۲ ، ۲۴۶ -

۹ ، ۳۵۵ - ۶ ، ۳۶۲ ، ۳۶۶ ، ۳۷۹ ،

۳۸۲ ، ۳۹۳ ، ۵۴۲ ، ۵۵۰ ، ۵۶۵ -

۶ ، ۶۶۱ ، ۶۶۴

شمس الدين محمد بن حسن بن سباع ۵۰۴

الشمخ ۲۶۲ - ۳ ، ۳۳۹ ، ۵۴۱ ، ۵۵۶ ،

۶۴۹

ابن شجيل (النصر)

شهاب الدين أحمد بن محمد (الخفاجي)

شهاب الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف

القونوي ۷۴

شهاب الدين محمد بن أحمد بن الخوي ۲۱۳

الشويري (جرجس همام)

بنو شيان ۱۹ ، ۵۹۰

الشيبياني (أبو عمرو)

الشرازي ميرزا محمد علي ۶۰۳ ، ۶۸۰ - ۵

ابن السمين الحلبي ۴۵

السنجاني (أبو الحسن علي)

أبو سهل الهروي ۵۰۲ ، ۵۲۶ - ۷ ، ۵۲۹

السهيلي ۶۳ ، ۶۴۱

السورتي ۴۱۴

سويد بن منجوف ۲۴

سيبويه ۸۶ ، ۱۲۲ ، ۱۴۵ ، ۱۸۵ - ۶ ،

۱۸۸ ، ۲۱۲ ، ۲۲۸ - ۹ ، ۲۳۴ ،

۲۳۶ ، ۲۳۸ - ۴۰ ، ۲۴۲ ، ۲۴۵ - ۶ ،

۲۶۷ - ۸ ، ۲۸۷ ، ۲۹۲ ، ۳۰۳ ، ۳۱۰ ،

۳۱۴ - ۵ ، ۳۷۵ ، ۳۹۳ ، ۳۹۴ ، ۵۱۳ ،

- ۴ ، ۵۲۴ ، ۵۲۶ ، ۶۱۰ ، ۶۲۱ ،

۶۷۳ ، ۶۹۲

ابن سيده علي بن اسماعيل ۸۳ ، ۸۶ - ۸۸ ،

۹۱ ، ۹۳ ، ۱۲۲ ، ۱۲۴ ، ۱۲۵ ، ۱۲۹ ،

۱۳۲ ، ۱۳۳ ، ۱۳۴ ، ۱۴۶ ، ۱۷۳ ، ۱۷۵ ،

۱۷۸ ، ۱۸۴ - ۶ ، ۱۹۳ ، ۱۹۵ ، ۲۱۱ ،

- ۲ ، ۲۲۴ ، ۲۹۷ ، ۳۱۵ ، ۳۵۹ ، ۳۷۲ ،

- ۹۵ ، ۵۰۰ ، ۵۰۲ ، ۵۳۳ ، ۵۳۸ ،

۵۴۳ - ۴ ، ۵۴۷ - ۵۰ ، ۵۵۴ - ۵ ،

۵۵۹ ، ۵۶۱ - ۳ ، ۵۶۸ ، ۵۷۰ - ۳ ،

۵۷۷ ، ۵۷۹ ، ۵۸۷ ، ۵۹۲ ، ۶۱۳ ،

۶۱۵ ، ۶۲۸ ، ۶۳۲ ، ۶۴۰ ، ۶۴۲ ،

۶۴۹ ، ۶۶۰ ، ۶۶۶ ، ۶۶۸ - ۷۰ ،

۷۵۸ ، ۷۸۵

السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله)

ابن سيرين ۲۶۹

السيوطي ۱ ، ۴ ، ۶ ، ۱۵ ، ۱۶ ، ۳۰ ،

۳۱ ، ۳۹ ، ۴۰ ، ۵۶ ، ۵۷ ، ۵۹ ، ۶۱ ،

۶۲ ، ۷۱ ، ۷۴ - ۷۷ ، ۸۰ ، ۱۰۹ ،

۱۲۱ ، ۱۳۱ ، ۱۳۵ - ۱۳۷ ، ۱۴۰ ،

۱۴۱ ، ۱۶۹ ، ۱۷۳ ، ۱۹۶ - ۷ ، ۲۲۷ ،

۲۳۷ ، ۲۴۲ ، ۲۷۴ ، ۲۷۶ ، ۲۷۸ ،

۲۸۳ ، ۲۸۸ - ۹ ، ۲۹۸ ، ۳۰۳ ، ۳۰۵ ،

۳۱۲ - ۳ ، ۳۲۴ - ۵ ، ۳۳۷ ، ۳۷۵ ،

۴۱۰ ، ۴۲۹ ، ۴۳۱ - ۲ ، ۴۷۳ ، ۴۸۴ ،

- ۵ ، ۴۹۷ ، ۴۹۹ - ۵۰۰ ، ۵۲۸ - ۹ ،

۵۳۳ ، ۶۰۳ ، ۶۰۶ - ۸ ، ۶۱۳ ، ۶۲۶ ،

۶۴۱ ، ۶۴۴ - ۵ ، ۶۴۷

السيد أحمد صقر ۴۱

سيد علي الألفي ۱۱۴

الششافي ۶۱ ، ۶۶ ، ۶۷ ، ۷۲ ، ۲۳۵ ،

٢٨٨ - ٩٢ ، ٤٧٢ ، ٥٠٠ ، ٥٠٢ ،

٥١٠ ، ٥٢٨ ، ٥٧٥ - ٦٨٥ ، ٦٨٧ ،

٧١١ - ٣ ، ٧١٧ ، ٧٢١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٨ ،

٩ -

الطبرى ١٦٢

الطبرى (أبو جعفر أحمد بن محمد)

أبو طحمة عدى بن حارثة ٦٢٢

طرفة بن العبد ٤٦٠

الطرماح ٢٨ ، ٢٥٦

الطرماح الاجنى ٥١٦

طعمة بن ابيرق ٦٢٠

طهفة بن زهير النهدي ٦١٢

طوبيا العنيسي ٩٠ ، ١١٦

الطوسي أبو الحسن ٧٤٨

طيء (الطائيون)

أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللقوى ٥٢ ،

٢٠٨ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٣٠٢

ابن الطيب الفاسي أبو عبد الله محمد ٢١٢ ،

٦٠٢ - ٢ ، ٦١٢ ، ٦٢٤ - ٣٥ ، ٦٤٤ ،

٦٤٧ ، ٦٦٤ - ٥ ، ٦٧٢ ، ٦٧٥ ، ٧٠٧

أبو الطيب محمد بن أحمد الوشاء ١٢٧ ،

١٣١

ظالم بن أسعد ٦١٢

عائذ بن محصن المثقب العبدى ٥٢٤

عائشة بنت أبي بكر ٢٥٢ ، ٥٥٢ ، ٦٥٨ -

٦٦٧ ، ٩

بنو عاد ٢٥٢ ، ٣٧٩ ، ٤٤١ ، ٥٥١ ، ٦١٢ ،

٦٥٢ ، ٦٩٦

عاصم ٢٥٢

ابن عامر ٢٥٢ ، ٦١٠

بنو عامر ٢٧٧ ، ٥٤٧ ، ٦٤٩

عامر بن سعد بن الخزرج (الضحيان)

عامر الشعبي ٢٧

عامر بن عبد الملك ٣٠

عامر بن عمران الضبي (أبو عكرمة)

العامري ١٥٦

العاملي ٦٢٤

عبادة بن ماء السماء (أبو بكر)

عباد بن الحارث ٥٩٣

ابن عباد (الصاحب)

العباد بن عبد الله الضبي ٣٩٠

شرويه الاسواري ٢٤

الصاحب بن عباد ١ ، ٨ ، ٢٩٧ ، ٣٠٥ ،

٣٦٠ - ٧١ ، ٢٩٢ - ٤ ، ٥٢٩ ، ٥٤١ ،

٥٧١ - ٢ ، ٥٨٢ - ٥ ، ٥٨٧ ، ٥٩١

- ٣ ، ٧٦٩

أبو صاعد ٢٢٢

صاعد اللقوى ٧٤٩

الصاغانى (الحسن بن محمد)

صالح أحمد العلى ١٥٧ - ٨

الصاوى (عبد الله اسماعيل)

الصبان ٢٧٩

أبو صدى عيسى بن عبد الرحمن ٦٢٦

صديق بن حسن خان القنوجى ٩٩ ، ١٠٨

صعوداء محمد بن هيرة ٥٢ ، ٢٠٨

الصفانى (الحسن بن محمد)

الصفدى (خليل بن أيبك)

صفى الدين محمود بن أبى بكر الأرموى

(أبو الشاء)

صفية ٦٦٧

الصفلى (ابن مكى)

صلاح الدين المنجد ٧٢

صهيب الرومى (الصحابى) ٢٢

الصولى ٢٩٠

الضبي (حبش بن موسى)

الضحالة بن مزاحم ٢٧

الضحيان عامر بن سعد بن الخزرج ٦٥٦

الفرير (أحمد بن أبى خالد)

أبو فضضم ٦٢٠

فضضم أبو الحارث ٦٢٠

فضضم بن قتادة ٦٢٠

الطائيون ١٥ ، ١٥٨ ، ٢٥٦ ، ٣٢٧ ، ٤٢٩ ،

٦١١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٤ ، ٧٥٢

طابخة ١٢٧

أبو طالب الفضل بن سلمة ٤ ، ٤٢ ، ١٣٠ ،

٢٨٧ ، ٣٠٢ - ٣ ، ٣٠٦ ، ٣١٢

آل طاهر ١٢٧ ، ٢٨٦ ، ٢٩٥

ابن طاهر ١٣٦ ، ٢٩٢

أبو طاهر أحمد بن محمد (السلفى)

طاهر بن عبد الله (ابن طاهر)

أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى

الشرازى ٣ ، ١٤٠ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٩٢ ،

١٦٩ ، ١٧١ ، ٢٠٥ ، ٢٧٥ ، ٣٨٦ ،

أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمد العدوي
٤.

أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمد بن هانيء
النيسابوري ١٢٦ ، ١٤٢

عبد الرحمن بن علي الأمازي ٦١٩

عبد الرحمن بن علي (ابن الجوزي)

عبد الرحمن بن علي الخرقى ٥٩٢

عبد الرحمن بن عيسى الهمداني ٥٠٧

عبد الرحمن بن عيسى الهمداني ٥٠٧ - ٨

عبد الرحمن بن محمد الأزدى ٤٠

عبد الرحمن بن محمد (أبو الأشعث)

عبد الرحمن بن محمد الأنباري (أبو البركات)

عبد الرحيم بن الحسين العراقي (زين الدين)

عبد الرحيم المدني (أبو الكرم)

عبد السلام بن اسماعيل الهلالي (أبو القاسم)

عبد السلام بن عبد الرحمن (أبو الحكم)

عبد السلام بن عبد الله بن قمصة (أبو أحمد)

عبد السلام محمد هارون ٢ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ،

٤٧٥ ، ٦٧٨

عبد العزيز بن جعفر ٥٩٢

عبد الفافر بن اسماعيل الفارسي (أبو الحسن)

عبد الفتاح الصمدي ٢١٢

عبد القادر بن أحمد اليمنى ٦١٢

بنو عبد القيس ٤٢٩ ، ٧٥٢

عبد الكريم بن عطاء الله الإسكندري ٢٥٨

عبد الكريم بن أبي المخارق ٥٩٢

عبد اللطيف بن يوسف (البغدادي)

أبو عبد الله ٢٥٢ ، ٢٩٢ - ٣

أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم ١٤٧

أبو عبد الله أحمد بن الحسن السكوني ١٥٨

عبد الله بن أحمد بن حنبل ٥٢

عبد الله بن أحمد بن أبي الفتح ٥٩٢

عبد الله بن أبي اسحاق (أبو بحر عبد الله بن

زيد الخضرمي)

عبد الله اسماعيل الصاوي ٥٧٢ - ٤

عبد الله بن أنيس ٥١٩

عبد الله بن بزي بن عبيد الجبار المقدسي

(ابن بزي)

عبد الله البستاني ٧٢٦ - ٨ ، ٧٦٠

عبد الله بن أبي بكر ٢٧٢

عبد الله بن جعفر (ابن درستويه)

أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ابن خالويه)

ابن عباس ٢١ ، ٢٩ ، ٥٠ ، ٧٢ - ٧٧ ، ٥٦٥ ،
٦٦١ ، ٧٠٧

أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن أحمد الخطابي
٧٤

أبو العباس أحمد بن إبراهيم الهمداني ٢٢٧ ،
٢٨٢

أبو العباس أحمد البوني ٥٤٦

أبو العباس أحمد بن عبد الجليل التميمي
٤٣

أبو العباس أحمد بن محمد (ابن الحجاج
الأشيلي) ٥٢٦

أبو العباس أحمد بن ولاد ٢٨٢ ، ٢٨٦ ، ٢٩٥ ،
أبو العباس الأحول ٤٠ ، ١٨٠

أبو العباس اسماعيل بن عبد الله بن محمد بن
ميكال ١٢١ ، ٤٠٩

أبو العباس (ثعلب)

العباس بن الفرغ (الرياشي)

أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي المبرد
١١ ، ٥٥ ، ٨٢ ، ١٢٨ ، ١٨٥ ، ٢٢٦ -

٧ ، ٢٧٩ ، ٢٧٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٧ ، ٦١٥ ،

٧٤٨ - ٩

العباس بن مرداس ٦٦٦

بنو العبد ٥٢٢

عبد الأعلى ٢٧٢

عبد الباسط البلقيني سبط سراج الدين
٦١٩ ، ٦٢٢

عبد الباسط بن محمد الحنفي ٦٠١ ، ٦١٩
عبد الباقي بن قانع (أبو الحسين)

ابن عبد البر ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٦٣٠

عبد الجبار بن يزيد ٢٢٧ ، ٢٨٢ - ٣ ، ٢٥٨

عبد بنى العساس ٢٤١ ، ٥٥٠ ، ٦٥٨

عبد الحميد البكري ٦٠٢

عبد الحميد بن يعقوب الكاتب ٢٨ ، ٧٧٢

عبد الروف إبراهيم ١١٤

ابن عبد ربه ١٩

عبد الرحمن بن أخى الأصمى ٤٣١

عبد الرحمن بن بزرج ١٢٦ ، ١٢٨

عبد الرحمن بن الحكم ٥٢٥

أبو عبد الرحمن (الخليل بن أحمد)

عبد الرحمن الربيع اليمني ٦٣١

عبد الرحمن بن عبد الأعلى ٢٨ ، ٥٠ ، ٦٢

عبد الرحمن بن عبد العزيز (أبو زيد)

أبو عبد الله الحسين بن علي الزوزني ٩٢
عبد الله بن زهير بن عائشة الشيباني (خرطوم
الحياري)

عبد الله بن سعيد (الأموي)

عبد الله بن سعيد الخوافي ١٢١

عبد الله بن سلام ١١٩

عبد الله بن شرف الحسني ٦١٩

عبد الله بن صالح ٢٩

عبد الله بن طاهر ١٢٨

عبد الله بن عائذ ٢٢٧

عبد الله (ابن عباس)

عبد الله بن عبد العزيز (البكري)

عبد الله العلالي ٦٢ - ٧٦٢ ، ٢ - ٤

عبد الله بن علي النجيمي (أبو محمد)

عبد الله بن عمرو ٢٦٩

أبو عبد الله محمد بن أحمد الأسدي ١٥٦

أبو عبد الله محمد بن إسحاق المؤدب ٤٠٨

عبد الله بن محمد الأنصاري (البسطي)

عبد الله بن محمد (البغوي)

عبد الله بن محمد التوزي (أبو محمد)

أبو عبد الله محمد السلطان ١٢٧

أبو عبد الله محمد بن الطيب بن محمد

(ابن الطيب الفاسي)

أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي ١١٧

أبو عبد الله محمد بن عبد الله الكرمانى ٨

عبد الله بن محمد العدوي (أبو عبد الرحمن)

عبد الله بن محمد الصنري البشيشي ٨٧

— ٨٩ —

عبد الله بن محمد بن هاجك ٦ ، ٢٢٨

عبد الله بن محمد بن هانيء (أبو عبد الرحمن)

عبد الله بن مسعود ٢٢٦ ، ٧٢١

عبد الله بن مسلم (ابن قتيبة)

عبد الله بن المعتز ٢٠٨ ، ٢٨٨ ، ٧٠٨

عبد الله بن المهدي الحوالي (البحر)

عبد المجيد بن علي الصوفي (أبو محمد)

عبد الملك البغوي ٣٤٤ ، ٥٦٠

عبد الملك بن حبيب الألبيري ٥٣

عبد الملك بن طريف الأندلسي ١٨٤

عبد الملك بن مروان ١٩ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٠

عبد المؤمن بن عبد الحكم ١٦٩

عبد مناف بن ربيع الهنلي ٢٨٣ ، ٥٦٦ ،

٦٦١ ، ٦٦٤

عبد الواحد بن أحمد المليحي ٤٣ ، ٥١

عبد الواحد بن علي (أبو الطيب)

عبد الوارث بن سفيان ٢٨٢

عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني الخزرجي

٥١٢

عبد الوهاب بن علي السمراني (أبو الحسين)

ابن عبدوس (أبو محمد اسماعيل بن محمد)

بنو عيسى ٣٧٠

عبيد بن الأبرص ٧٠٠

أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي ٥ ، ٦ ،

٤٥ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٧ ،

٦٢٨ - ٩ ، ٦٤١ ، ٦٦٦

أبو عبيد بن صخر بن محمد ٤٠٨

أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (البكري)

أبو عبيد القاسم بن سلام ٦ ، ٤٠ ، ٤١ ،

٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ - ٥٨ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٤ ،

٨٥ - ٨٨ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١١٠ ، ١١٨ ،

١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ،

١٢١ - ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤٦ ،

١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٨٠ - ٥ ،

١٩٠ - ٢ ، ١٩٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ - ٢١٠ ،

١٢ - ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ -

٥ ، ٢٩٩ ، ٣٠٤ ، ٣٢١ ، ٣٢٨ - ٣٣٨ ،

٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٨ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ،

٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٧٦ ، ٣٨٢ ، ٣٨٩ ،

٤٣٨ ، ٤٥٧ ، ٤٦٠ - ٤٦٧ ، ٤٧٣ ،

٤٩١ ، ٥٠٢ ، ٥٢٤ ، ٥٢٦ ، ٥٥٤ ،

٥٥٦ ، ٥٦٦ ، ٥٨٠ ، ٥٨٥ ، ٥٨٧ ،

٦٤١ ، ٦٤٩ - ٥٠ ، ٦٥٩ ، ٦٦٢ ، ٧٤٨

عبيد الله بن أحمد جخجخ ٤٠٨

أبو عبيد الله (أحمد بن الحسن السكوني)

ابن عبيد الله الخرقى ٥٩٣

عبيد الله بن زياد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤

عبيد الله بن عبد الرحمن السكري (أبو محمد)

أبو عبيد الله (عمرو بن بشر السكوني)

أبو عبيدة ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٥٠ - ٥٤ ، ٧٢ ،

٨٣ - ٨٦ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١١٩ ، ١٢٤ ،

١٢٦ ، ١٢٨ - ١٣٠ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،

١٤٠ - ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ،

١٨٠ ، ١٨٣ ، ٢٠٧ ، ٢٢٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ،

٢٦٦ ، ٢٧٦ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ،

٢٩٤ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ - ٣٠٦ ، ٣٠٧

بنو عكل ٢٥٦
علاء الدين علي بن عثمان المارديني الخنمي
٤٨٠ ، ٤٥٠

ابن العلاء السجستاني ٢٨٢
أبو العلاء المعري ٤٠٨ ، ٤٣٤ ، ٧٦٩
العلايلي (عبد الله)
ابن العلقمي (محمد بن أحمد)
علي بن إبراهيم النقطان ٢٢٧ ، ٢٨٢ ، ٤٦٠
١ ، ٧٣

علي بن أحمد (الخراساني)
علي بن أحمد الهيتي ٦٣٥
علي بن اسماعيل (ابن سيده)
علي بن بقاء الوراق ٤٠٧
علي بن جعفر السعدي (ابن القطاع)
علي بن حسام الدين الهندي المتقي ٦٢
علي بن الحسن الهنائي (أبو الحسن)
علي بن الحسين بن علي ١٩
علي بن حمزة (البصري)
علي بن حمزة الكسائي (أبو الحسن)
علي خان ٦١٤

علي بن خليل الضبي البردخت ٢٣
علي بن سليمان الاخفش (أبو الحسن)
علي بن أبي طالب ٢٢٦ ، ٢٧٢ ، ٣٥٣ ، ٦٢٦

علي بن طلحة ٣٩
علي بن عبد الرحمن بن هذيل الأنطلسي ١٢٧
علي بن عبد العزيز ٦ ، ٤٦٠ ، ٤٧٣
علي بن عبد الله (أبو الحسن)

علي بن عبيدة الريحاني ١٢٤ ، ١٢٦
علي العلوي بادي ٥١١
علي بن عيسى الربيعي ١٩٦
علي بن غانم (نور الدين)

أبو علي الفسائي ٢٨٢
أبو علي الفارسي ٨٧ ، ١٢٢ ، ١٤٠ ، ١٨٥ ، ١٩٦ ، ٢١٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٥ ، ٣٢٤ ، ٣٧٥ ، ٦١٠

علي بن فضال المجاشعي ٥٠١
علي بن القاسم السنجاني (أبو الحسن)
أبو علي القالي البغدادي ٣ ، ٥ ، ٨٣ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٨١ ، ٢٤٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٩٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣١٢ ، ٣١٠

٥٥٣ - ٤ ، ٥٥٦ ، ٥٦٥ ، ٦٠٧ ، ٦٤١ ، ٦٥١ ، ٦٦١ - ٧٤٨

عثمان (ابن جني)
أبو عثمان سعيد بن محمد (السرقسطي)
أبو عثمان الضرير (سعدان بن المبارك)
عثمان بن عفان ٢٢٦
العجاج ٢٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٤٤٢ ، ٤٦٩ ، ٧٦٩

أبو العباس ١٤١
أبو عدنان (عبد الرحمن بن عبد الأعلى)
بنو عبوان ١٥٦
عدي بن أرطاة ٦٣٣
عدي (ابن الرقاع)

عدي بن زيد العبادي ٢٥١ ، ٢٦٥ - ٦ ، ٣٤٥ ، ٤٢٣ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٩٣ ، ٥٥٤ ، ٦٥٠ ، ٦٥٥

عذار بن خرقاء ٥٩٣
العدي (عبد الله بن محمد)
العراقي (زين الدين عبد الرحيم بن الحسين)
عرام بن الأصبغ السلمي ١٥٤ ، ١٥٧ ، ٢٩٦ ، ٤ - ٢٩٢ ، ١٧٠ ، ٨

العروضي (أبو الحسن إبراهيم)
أبو العز عبد العزيز المتوكل الثاني ٧٦
عزيز بن الفضل الهللي ٨٣ ، ١٥٧
العزيزي (أبو بكر محمد عزيز)
المسكري ١٩ ، ١٤٣ ، ١٧٤ ، ٧٠٨ ، ٧٤٨
عفد الدولة البويهني ١٤٣ ، ٢١٠

عطاء بن أسيد (الزفاني)
أبو العطاء السندي ٢٣
أبو العطاء ٣٢٣

عطية بن الحارث (أبو روق)
عقبة بن عامر الجهني ٥٤٠
بنو عقة ٣٤٧ ، ٣٨١ ، ٤٩٣ ، ٥٦١ ، ٥٨١ ، ٦٥٥

عقة بن البشر بن هلال ٦٥٥
عقة بن قيس بن بشر ٦٥٦
بنو عقيل ١٥٦ ، ٢٥٦
عقيل بن علفة المري ١٩
ابن عكاشة الهمداني ٢٩٢
عكرمة ٤٩ ، ٧٢

أبو عكرمة عامر بن عمران الضبي ١٢٦
عك بن عدنان ٣٨٧

٣٦٢ ، ٤٧٣ ، ٤٩٧ ، ٥٢٤ — ٦ ، ٥٥٤

٧٤٨ ، ٦٥٧ ، ٦٥٤ ، ٥ —

عمرو بن ابي عمرو الشيباني ٥٣ ، ٨٣ ، ١٢٦ ،

١٣٦ ، ١٣٧ ، ٢٠٨ ، ٥١٧

عمرو بن كلثوم ٢٥٢ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، ٦٥١ ، ٦٦٠

عمر بن محمد الدلال ٥٩٢

عمر بن محمد (ابن الشحنة)

عمر بن محمد القاضي (ابو الحسين)

ابو عمرو محمد بن عبد الواحد (الزاهد)

عمر بن مسلم ٢٥

عمر بن مطرف (ابو الوزير)

عمرو بن معدى كرب ٥٣٥

عمر بن هيرة ٢٥ ، ٥٢٥

عمرو بن هند ٤٦٠

عمرو بن اليحمد ٥٤٢

ابو عمران موسى بن رباح بن عيسى ٤٠٧

العمرائي (ابو الحسن علي بن محمد)

عمرة بنت دريد ٥٥٢ ، ٦٥٣

عناز بن مدلل الضرير ٦٧٤

عنبرة العبسي ٤٩١ ، ٥٥٣ ، ٦٥١

بنو العنز ٦٧٤

عنزة بن عمرو بن اقصي ٦٧٤

العنزي (الحسن بن عليل)

ابن عنمة ٦٦٧

بنو عنيزة ٦٧٤

عوف بن الاحوص ٥٣٥ ، ٥٣٦

عوف بن سعد بن الخرج ٦٥٦

بنو العوفية ١٤٢

عياض بن غنم بن زهير الفهري ٥٤٢

عياض القاضي ٦٠٦ ، ٦٢٨ ، ٦٦٦

ابو العيال الهللي ٦٢٩ ، ٦٦٧

عيسى ٢٩٢

عيسى بن ابراهيم الربيعي ١٤٦

عيسى بن عبد الرحيم (ابو الروح)

عيسى بن عبد الرحمن (ابو صدى)

عيسى بن عمر ٢٣٦ ، ٢٩٣ ، ٣٢٧ ، ٧٤٨

عيسو ٢٥٦

ابو القادية ٣٢٣

ابو غالب تمام بن غالب (ابن التياني)

غاوي بن ظالم ٦٦٦

غاوي بن عبد العزى ٦٢٩ ، ٦٦٦ — ٧

٣٦٠ ، ٣٨٦ ، ٣٩١ ، ٣٩٣ — ٤ ، ٤٠٧

٤٣١ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥ ، ٤٨٥ — ٦ ، ٥٠١

٥٧١ ، ٥٨٥ ، ٥٩٩ ، ٦٢٢ ، ٦٢٨ ، ٦٤١

٦٤٦ ، ٦٦٥ — ٦ ، ٦٧٨ ، ٦٨٠ ، ٧٤٧

علي بن محمد بن عبيد (ابن الكوفي الاسدي)
١٢١

علي بن محمد العمراني (ابو حسن)

علي بن محمد معصوم الحسيني الفارسي ٦٠٣ ، ٦٤٠

علي بن المديني ٢٦٩

علي بن الفخيرة الاثرم ٥٣ ، ١٢٢ ، ١٣٦

علي بن الفضل المقدسي (شرف الدين)

علي بن مهدي (ابو الحسن)

ابو علي هارون بن زكريا الهجري ١٢٦ ، ١٤٢ ، ١٥٧

علي بن يوسف القفطي ٦ ، ٧٩ ، ١٥٥ ، ٢٩٧ — ٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠٦ ، ٣٢٣ ، ٣٥٧

٥٢٦ ، ٥٢١

عمارة بن ارقاة ٥٤٠

عمارة بن طارق ٥٤٠

ابو عمرو اسحاق بن مرار الشيباني ١٢ ، ٥١ ، ٧٨

٨١ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٢

١٢٦ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٥

٢٠٧ ، ٢٩٣ ، ٣٠٤ ، ٣٢٦ ، ٤٢٦

٤٦٧ ، ٥١٧ ، ٧٨٣

عمرو بن الاطنابة ٥٤٠

عمرو بن بشر السكوني ١٥٤ ، ١٥٧ — ٨

ابو عمر (الجرمي)

عمر بن الخطاب ١٧ ، ٢٢ ، ٢٦٣ — ٤ ، ٣٣٠ ، ٣٦٨ ، ٥٣٤ ، ٦٢٠

ابو عمرو (الزاهد)

ابو عمرو بن سنان بن محارب ٦٧٤

ابو عمر صالح بن اسحاق (الجرمي)

ابو عمر الظلمكي ٢١١

ابو عمر (ابن عبد البر)

همر بن عبد العزيز ٢٥

عمرو بن عتبة ٦٩٩

عمر بن عثمان البغدادي (ابن شاهين)

ابو عمرو بن العلاء ٢٧ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٥ ، ٥٣ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧

٢١٨ ، ٢٣٦ ، ٢٦٤ — ٥ ، ٢٧٢

٢٩٥ ، ٣٢٢ ، ٣٢٩ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٥٣

أبو الفضل المنفري ٦ ، ١٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨
 أبو الفضل محمد بن أبي منصور الناصر بن
 محمد الفارسي ٦٤ ، ٦٥
 ابن الفقيه الهمداني ١٥٢ ، ١٥٣
 ابن فهد (جاد الله محمد)
 فلتن ٢ ، ٢١٢ - ٦
 الفهرى محمد بن الحسين ٢١٢ ، ٢١٧ ،
 بلوفهم ١٥٦
 أبو فيد مؤرج السدوسي ٤٠ ، ٢٧٩ ، ٢٩٠ ،
 ٢٩٧ ، ٣٠٦ - ٧
 الفيروز آبادي (أبو طاهر محمد بن يعقوب)
 فيشر ١ ، ٦٨٧ ، ٧٢٢ - ٧ ، ٧٧٨ ، ٧٨٢
 فيض الله ٣٠٧
 أبو الفيض (محب الدين السيد محمد مرتضى
 الزبيدي)
 الفيلاي (أحمد بن عبد العزيز)
 الفيومي (أحمد الثوري)
 ابن قادم (أبو جعفر محمد)
 القاسم ٣٦٢
 ابن القاسم ١٦٢
 أبو القاسم ٥٦٠ ، ٥٩٢ ، ٦٤٨
 أبو القاسم أحمد بن الحسين العقيقي ٦٥٩
 قاسم بن ثابت السرقسطي ٥٦
 أبو انقاسم (جار الله الزمخشري)
 أبو القاسم الحسين بن محمد (الراغب
 الأصفهاني)
 قاسم الحنفي ٤٦
 أبو انقاسم بن سلام ٧٤ ، ٧٦
 القاسم بن سلام (أبو عبيد)
 أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ١٢
 أبو القاسم (شيخ الخنابلة) ٥٥٧
 أبو القاسم عبد السلام بن اسماعيل الهلالي
 ٤٠٧
 أبو القاسم عبد الله بن محمد (البغوي)
 أبو القاسم علي بن حمزة (البصري)
 أبو القاسم الفضل بن محمد القصباني
 البصري ٥٢٠
 القاسم بن القاسم الواسطي ١٨١
 القاسم بن محمد ٢٦٩
 القاسم بن محمد بن أبي بكر ١٩
 القاسم بن محمد الديرتي ١٤٢ ، ٢١٠

بنو غسان ٧٥٢
 بنو غطفان ٧٠ ، ٦٢٢
 الغلاييني ٩٧
 الغندجاني (الحسن بن أحمد)
 بنو غني ١٥٦ ، ٢٢٧
 غنيه ٢٢٢
 أبو الفوث الأعرابي ٦٢٠
 فؤاد حسنين علي ٩٠ ، ٩١
 الفاتح ٢٠٧
 فاتون ٦١٤
 الفارابي (اسحاق بن ابراهيم)
 ابن فارس (أحمد)
 الفارسي (أبو الحسن عبد القافر بن اسماعيل)
 الفارسي (أبو علي)
 فاطمة الزمراء ٢٧١ - ٢
 الفاكي ٦١٩
 أبو الفتح سليم بن أيوب (الرازي)
 أبو الفتح عثمان (بن جني)
 أبو الفتح محمد بن جعفر الهمداني المراغي
 ٣٠١
 أبو الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي ٦٦
 - ٦٩ ، ٥٠٩ ، ٦٠٦ ، ٦٠٩ - ١٠ ، ٧١٧
 أبو الفتح نصر بن عبد الرحمن الفزاري
 الاسكندري ١٦٥ - ٦ ، ١٧٠ - ١
 أبو الفتح ثابت بن محمد الجرجاني ٥٥١
 فخر الدين الطويحي النجفي ٦٨٢
 أبو الفداء اسماعيل بن محمد البعلبي ٢١٢
 أبو الفرج (بن الجوزي)
 الفراء و أبو زكريا يحيى بن زياد
 الفرزدق ٢٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ - ٦ ، ٢٤٦ ،
 ٤٤٤ ، ٥٢٥ ، ٥٤٨ - ٩ ، ٦٥٧ ، ٦٩٥ ،
 ٦٩٩ ، ٧١٠ ، ٧٦٩
 قريتاچ ٩٤ ، ٧١٨ - ٩ ، ٧٢٢ ، ٧٢٩ ، ٧٣١ ،
 ٧٤٤
 فستنفلد ١٦١ ، ١٦٧
 أبو الفضل (أحمد بن محمد الميداني
 النيسابوري)
 أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم
 (ابن منظور)
 أبو الفضل العباس بن الفرج (الرياشي)
 الفضل بن محمد القصباني (أبو القاسم)
 أبو الفضل محمد بن عمر بن خالد ٦٨٢

الناسم بن مهن الكوفي ١٢٥ ، ٢٠٦ ، ٢٢٤
 ابن قاضي شهبة ٢٠٦ ، ٦٤٧
 القالي (أبو علي)
 قتادة ٥٣٥ ، ٥٣٦
 قتادة بن دعامة السدوسي ٣٠
 ابن قتيبة ٤٠ — ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ —
 ٥٨ ، ٦٢ — ٦٤ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٩٧ ، ٩٩
 — ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١١٤ ،
 ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ،
 ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٧٣ ،
 ١٨٠ ، ١٨٤ — ١٨٨ ، ١٩٢ ، ٢٦٦ ،
 ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٦٠٦ ، ٦٢٣ — ٤ ، ٧٤٩
 قتيبة بن سعيد ٢٨٢
 قتيبة بن مسلم ٢٥
 القرافي (بدر الدين محمد بن يحيى)
 القرامطة ٢٢٤ ، ٢٥٥
 قران ٦٢٢
 قرط ٥٩٣
 ابن قرط الطهوي ٥٩٣
 القرمانى (بير محمد بن يوسف)
 بنو قريش ١٥ ، ١٦ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٧٠ ، ٧٦ ،
 ٧٧ ، ٨٢ ، ٥٥٢ ، ٥٩٠ ، ٦٤٥ ، ٧٥١
 قريص المغنى ١٣
 ابن القزاز ٥٠٠ ، ٦٦٦
 بنو قضاة ٢٦٠ ، ٧٥٢
 قطرب ٥٢ ، ١١٧ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٦ ،
 ١٨٠ ، ٢٠٧ ، ٢٢٣
 ابن القطاع على بن جعفر السعدي ١٨٣ —
 ٤ ، ١٨٨ — ٩ ، ١٩٦ ، ٥٢٠ ، ٦٤١ —
 ٢ ، ٦٦٦
 القطان (علي بن ابراهيم)
 القضيي (محمد بن يحيى)
 قنص بن الحارث اليربوعي ٢٢٢
 قنص بن أم صاحب ٤١٦
 قنص بن عصمة بن عاصم اليربوعي ٥٢٢
 القفطي (علي بن يوسف)
 القنوجي (صديق بن حسن خان)
 ابن القوطية ١٧٦ ، ١٨١ ، ١٨٣ — ٤ ، ١٨٦ —
 ٩ ، ٦٠٨
 بنو قيس ١٥ ، ٧٠ ، ٣٢٧ ، ٤٢٩ ، ٦٩٢ ،
 ٧٥٢
 قيس بن ضرار ٦٢٧ ، ٦٦٥

القيسي مكي بن محمد ٤٣
 القيسيون (بنو قيس)
 كاسل ٧٧١٠
 بنو كاهل ٥٤١
 ابن الكنبى (محمد بن شائر)
 ابن كثير ٢٩٧ ، ٣٠٦ ، ٣٥٣
 كثير بن أبي كثير البصري ٢٥
 كثير بن عبد الرحمن الخزاعي ٢٤٧ ، ٢٧٨ ،
 ٣٨٠ ، ٤٤٣ ، ٤٧٠ ، ٥٤٩ ، ٦٢١ ، ٦٥٧
 كثير غرة (كثير بن عبد الرحمن)
 كدام بن نخيلة المازني ٥٢٢
 كراشكوفسكى ١٤٩ ، ١٦٩
 كراع النمل (أبو الحسن علي بن الحسن)
 الكرخي ٦٧
 الكرودى ٦٠١
 أم كرز ٣٢٨
 أبو الكرم عبد الرحيم المدني (أو المعداني)
 ٥١١
 كرنكو ٥ ، ٢٢٤ — ٥ ، ٤١٤ ، ٤٢٨ ، ٥٦٩
 الكسائي (أبو الحسن علي بن حمزة)
 الكسروى (أبو الحسن علي بن مهدي)
 كعب بن زهير ١٦
 كعب بن اليعمد ٥٤٢
 الكلابيون ٧٠ ، ٢٢٧ — ٨
 بنو كلب (الكلابيون)
 كلب بن وبرة ٥٤٢
 ابن الكلبى هشام بن محمد ٧٥ ، ١٢٦ ،
 ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ،
 ١٧١ — ٢ ، ٢٠٩ ، ٤١٧ ، ٥٤٢ ، ٦٢٣
 — ٤ ، ٦٥٥
 ابن كمال باشا (أحمد)
 كمودس ٢٢٤
 الكميت بن زيد ٢٨ ، ٢٦٦ — ٧ ، ٧٠١
 بنو كنانة ١٥ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ٥٤١ ، ٧٥٢
 الكنعانيون ٢٥٦
 ابن الكوفي ١٥٠
 ابن كيسان ٥٥ ، ٢٤٢ ، ٣٢٣ ، ٥٤٦
 لاروس ٧٦٢ ، ٧٧٥
 لاوى ٢٧٦
 لبيد ٥١٧ ، ٥٢٣ ، ٦٢٩ ، ٦٩٨
 لبيد بن عتبة ٦٥٥
 أبو اللجاء الثعلبي ٥٢٥

الليثاني ١٣٦ ، ١٤٠ ، ٢٠٤ ، ٢٢٣ ، ٢٤٦ ، ٢٥٦ ، ٧٤٨
 بنو لخم ٧٥٢
 لزار ٢٢٣
 لكفة (حسن بن عبد الله)
 لوقا ٩٣
 لويس المظفر ٧٢٤ - ٧٣٠ ، ٥ - ١
 الليث بن المظفر بن نصر بن سيار ١٢ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٤ ، ٢٣٨ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٦٨ ، ٢٧٤ - ٦
 ٢٨٠ ، ٢٨٢ - ٤ ، ٢٨٨ - ٩٢ ، ٢٩٤
 - ٥ ، ٢٣٣ ، ٢٣٦ - ٧ ، ٢٤٥ - ٧
 ٢٥١ - ٢ - ٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ - ٨ ، ٢٦٢
 - ٤ ، ٢٦٦ ، ٢٢٢ ، ٤٤٠ ، ٥١٧ ، ٥٥٩
 ٥٦٤ ، ٦٥٠ - ٢ ، ٦٥٥ ، ٦٦٠ - ١
 ٦٦٣ ، ٦٧٥ ، ٧٤٩ ، ٧٨٥
 أبو ليلى الخراساني ٢٩٢ - ٤ ، ٢٩٦
 لين ٢٥٩ ، ٩٥ ، ٤
 ماجد بن اليعلم ٥٤٢
 ابن ماجه ٢٧٠
 المارديني (علاء الدين علي بن عثمان)
 مؤرج السدوسي (أبو فيد)
 بنو مازن ٥٢٢
 مازن بن مالك بن عمرو بن نعيم ٨٧ ، ٥٢٢
 المازني ٩٨
 ابن مأكولا ٦١٤
 مالك بن أبي الخرقاء العقيلي ٥٩٣
 بنو مالك بن سلمة الخير ١٤٢
 أبو مالك عمرو بن كركرة ٢٩ ، ٣٥ ، ٨٤ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٣ ، ٢٩٤ - ٥
 مالك بن المرحل الملقى ٤٣
 مالك بن اليعلم ٥٤٢
 المأمون ١٢٤ ، ١٠١ ، ٢٩٣
 مبتكر الأعرابي ٢٠٠ - ٣
 المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)
 متى ٩٣
 المتلمس ٥٣٥ ، ٥٦٦
 المتنبي ٧٦٩
 المتنخل الهنلي ٥٦٠ ، ٦٥٢
 المتوكل ١٣ ، ١٥٢
 المتوكل الثالث بن المستمسك ٧٦

المتوكل الثاني (أبو العز)
 المثقب العبدى (عائد بن حصن)
 اثني ٣٩
 جامد ٤٩ ، ٧٢
 - بن عبد الله العامري (أبو الجيش)
 - جد الدين (ابن الأثير)
 - جد (أبو طاهر محمد بن يعقوب
 الفيروزآبادي)
 مجد بن اليعلم (ماجد)
 بنو محارب ٧٠٧
 محارب المروزي ٢٨٢
 - حب الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى
 ٧٨ ، ٧٩ ، ٩٦ ، ٢٠٥ ، ٢٢١ ، ٢٥٩ ، ٢٦٣ ، ٢٦٢ ، ٤٢٢ ، ٤٦٥ ، ٥١٣ ، ٥٤٥ ، ٥٨٢
 ٥٩١ ، ٦٠٢ - ٤ ، ٦١٢ ، ٦٢٦ ، ٦٣٢ ، ٦٣٥ ، ٦٨٢ ، ٧٠٧
 - حب الدين أبو الوليد (عبد الباسط بن
 محمد)
 المحبى ٦٣٥
 ابن حكان ٤٦١
 أبو محلم ١٢٦ ، ١٣١
 محمد بن ابراهيم الحنبلى ٩٨
 محمد بن أحمد بن أحمد بن نجم الدين اخنفي
 ٥١١
 محمد بن أحمد بن أبي بشر ٥٩٢
 محمد بن أحمد بن الخوي (شهاب الدين)
 محمد بن أحمد (أبو الطيب الوشاء)
 محمد بن أحمد بن عقيلة ٦٤١
 محمد بن أحمد العلقمي ٥٢٠ ، ٥٢٣
 محمد بن أحمد بن مطرف الكناني ٤٩
 محمد بن ادريس بن أبي حفصة ١٥٢ ، ١٥٣
 أبو محمد اسماعيل بن محمد بن عبدوس
 النيسابوري ٥٠٢
 محمد بن اسحاق ١٦٢ ، ٢٧٢
 محمد بن اسحاق الاهوازي (أبو بكر)
 أبو محمد الأسود (الحسن بن أحمد الأعرابي)
 أبو محمد الأعرابي (الحسن بن أحمد)
 محمد باقر الخونساري ٢٣٧
 محمد بن أبي بكر الاصفهاني ٢٧٠
 محمد (أبو بكر بن خير)
 محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (الرازي)
 محمد بن نعيم البرمكي ٥١١

أبو محمد (ثابت بن أبي ثابت)

محمد بن حبيب ٥٣ ، ١٢٦ ، ١٢١ ، ٦٦٥ ، ٧٤٨

محمد بن جعفر الهمداني (أبو الفتح)

محمد بن الحجاج بن نصر الأنباري ١٢٦

أبو محمد (الحسن بن أحمد الهمداني)

محمد بن الحسن الأنصاري (أبو بكر)

محمد بن الحسن (أبو بكر الزبيدي)

محمد بن الحسن بن دينار (أبو العباس

الأحول)

محمد بن الحسن الرؤاسي (أبو جعفر)

محمد بن حسن بن سباع (شمس الدين)

أبو محمد الحسن بن محمد التميمي التاهرتي

١٢٥

أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى العلوي

٦٥٩

محمد بن حسين بن علي ٥٠٨

محمد بن الحسين (الفهري)

أبو محمد حمزة بن علي الزبيدي ٤٠٧

محمد بن خالد البرقي ١٥٠

محمد الخضر حسين ٢٦٩ ، ٧٥٣

محمد بن خير (أبو بكر)

أبو محمد (ابن درستويه)

محمد دياب ١١٠ ، ١١١

محمد بن رهمويه ٥٩٤

محمد بن رسول البرزنجي ٦٠٣

محمد بن رضوان النعمري الوادي آشي ١٢٧ ،

٢٠٨

محمد أبو زبيل ٦٧٦

محمد بن السائب ٤٠

محمد بن أبي السرور (البكري)

محمد سعد الله ٥٩٧ ، ٥٩٩ ، ٦٠١ ، ٢ - ٦٠٢ ،

٦١٧ ، ٦٢٥

محمد سعيد بن مصطفى الوردی النعساني

٤٦

محمد (بن سلام الجمحي)

محمد بن شاعر الكتبي ٥٥ ، ٦٢٣

محمد شعراوي ٤٧

محمد بن شنب ٣ ، ٢٧٩

محمد صديق حسن خان ٤ ، ٢٧٩ ، ٥١٢ ،

٥٢٦ ، ٥٢٣ ، ٦٠٢ ، ٦١٤ - ٥

محمد (ابن الطيب الفاسي)

محمد بن العباس اليزيدي (أبو عبد الله)

محمد بن عبد الخالق (أبو الوازع)

محمد بن عبد الرؤوف المناوي ٦٠٢ - ٢ ،

٦٠٦ ، ٦١٨ ، ٦٢٤ ، ٧١٠

أبو محمد عبد الرحمن بن عبد الله

الخزرجي ٤٤

محمد بن عبد السلام بن اسماعيل الهلالي

٤٠٧

محمد بن عبد السلام (الأموي المكي)

محمد بن عبد السلام (الغشني أبو زر)

محمد بن عبد الله (الاسكافي الخطيب)

أبو محمد عبد الله بن سعيد (الأموي)

أبو محمد عبد الله بن علي بن سعيد

النجمي ٤٠٧

محمد بن عبد الله العتيبي ١٢٦

محمد بن عبد الله بن قادم (أبو جعفر)

محمد بن عبد الله الكرمانی (أبو عبد الله)

أبو محمد عبد الله بن محمد (التوزي)

أبو محمد عبد الله بن مسلم (ابن قتيبة)

أبو محمد عبد المجيد بن علي الصوفي ٦٢٥

محمد بن عبد العزيز الدمانجيري (ابن أفضل

الكرجي ٥١٢

محمد بن عبد الملك ٢٤

أبو محمد عبيد الله بن عبد الرحمن السكري

١٥٤

محمد بن عبيد الله العتيبي ١٢٥

محمد بن عثمان الجعدي (أبو بكر)

محمد بن عزيز السجستاني (أبو بكر الغزيري)

أبو محمد علي بن أحمد ٥٦

محمد بن علي التهانوي ٦٩

محمد بن علي الجواد ١٥٠

محمد بن علي (بن الجيان)

محمد بن علي بن الحسين (أبو جعفر)

محمد علي (الدسوقي)

محمد علي (ابن الدهان)

محمد بن علي الشاطبي ٥٢٦

محمد علي عبد الرحمن ١١٣

محمد علي علوية ٧٤٠

محمد بن علي الفساني المالقي (ابن عسكر)

٦٥

محمد بن علي اللخمي ١٢٧

محمد بن عيسى بن أصيغ ١٢١

مدركة ١٢٧
 المثنى مصطفى ٨٧ - ٨٩
 المدينى أبو موسى محمد بن أبى بكر عمر بن
 أبى عيسى أحمد بن عمر بن محمد بن
 أبى عيسى الأصفهاني ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ،
 ١٦٥ - ٦ ، ١٧١ ، ٢٧٠
 مرتضى الزبيدي (محب الدين أبو الفيض)
 مرجليوث ٧٢٥
 مرحوم الطار ٥٩٤
 المرزباني ١٥٧
 أبو المرقال (الزفيان)
 مرقص ٩٢
 مرمجى التومنى ٢٢٢
 بنو مروان ٢٠
 مروان بن محمد ٢٨
 المزنى (اسماعيل بن يحيى)
 بنو مزينة ٦٢٢
 المستعصم ٥٢٠
 المستغفرى ٦٦٥
 المستنصر بالله (الحكم)
 أبو مسعل الأعرابي ١٢٦
 السعري ٢٨٦
 ابن مسعود (عبد الله)
 المسعودى ١٩ ، ١٥١ ، ٢٠٧ ، ٤٢١
 مسلم ٢٧٠ - ١
 مسلمة بن عبد الملك ١٩ ، ٢٥
 أبو مسمع ٢٢٢
 المسيح ٦٢٨
 المسيب بن علس ٧٠٢
 مصطفى بن حنفي بن حسن الذهبى ٤٧
 مصطفى السقا ١٤ ، ١٦١ ، ٧٤٧
 مصطفى عناني ٤٢
 مصطفى (المثنى)
 مصطفى ناصف ٧٠٤
 بلو مضر ٤٨٥ ، ٦٢١
 أبو المفرحى ١٢٥
 المطرزى (أبو الفتح ناصر بن عبد السيد)
 ابن المظفر (الليث)
 أبو معاذ ٢٢٧
 أبو معاذ (عبد الجبار بن يزيد)
 أبو معاذ (عبد الله بن عائذ)
 المعافرى (سلمة بن عبد الله)

محمد بن القاسم الأنبارى (أبو بكر)
 محمد بن أبى القاسم بن بايعوك البقالى
 ١٦٥
 أبو محمد قاسم بن محمد الأنبارى ٥٦ ،
 ١٢١ ، ١٢٧
 أبو محمد (ابن قتيبة)
 محمد القيسى ٥١٠
 محمد كريم خان ٦٨٠
 محمد بن محمد الرامشى (أبو نصر)
 محمد مرتضى الحسينى الزبيدي (محب
 الدين أبو الفيض)
 محمد بن المستنير (قطرب)
 محمد بن مسلم الزهرى ٢٧ ، ٦١٢
 محمد بن مصطفى الداودى (داود زادة)
 محمد بن معمر (الجياني)
 محمد بن منصور (الزاج) ٢٨٢ - ٢
 محمد بن أبى منصور (أبو الفضل)
 محمد بن موسى (أبو بكر)
 محمد بن موسى الخرقى ٥٩٢
 محمد النجارى ٥٧٤
 محمد بن نصر الله (شرف الدين)
 محمد بن هيرة (صعوداء)
 محمد بن يحيى (بدر الدين القرائى)
 محمد بن يحيى القطيمى ٧٥ ، ٢٧٢ ، ٦٦٥
 أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدى ٤٠ ،
 ١١٩ ، ١٣٦ ، ١٣٧
 محمد يحيى بن محمد شفيح القزوينى ٦٨٢
 محمد بن يزيد البرد (أبو العباس)
 أبو محمد يوسف بن الحسن السيرافى ٢٠٨
 محمد بن يوسف الديماطى ٦٠٢
 محمد بن يوسف القونوى (شهاب الدين)
 محمد بن يوسف الكفرطابى ٤٢
 محمود بن أحمد (الزنجاني)
 محمود بن أبى بكر (أبو التشاء)
 محمود خاطر ٥٠٦
 محمود رشدى البقلى ٩٥
 محمود بن عمر (جار الله)
 محمود بن أبى العالى الحوارى (تاج الدين)
 مهيب الدين بن العربى ٥٤٦
 المغبل السعدى ٢٢٥ - ٦
 ابن مغلد ٦٠٥
 المداينى ١٢٦ ، ١٥١

معاوية بن أبي سفيان ١٧ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٠ ، ٢٨٠ ، ١ - ٥٥٨
 معتب اغنوى ٥٩٢
 ابن العنز (عبد الله)
 المعتزلة ٦٤٤
 المعتمد ١٥٧
 المدائني (أبو العباس أحمد بن إبراهيم)
 المنرى (أبو العلاء)
 معروف بن حسان ٢٢٧ ، ٢٨٢
 مصر بن حمار البارقى ٣٤٢ ، ٣٧٨ ، ٤٢٢ ، ٤٤٢
 ٦٥٨ ، ٥٥٠ ، ٩ - ٦٩٦
 المفلوف (لويس)
 معمر بن المثنى (أبو عبيدة)
 المفيرة بن عبد الرحمن القرشي ٢٤
 الفضل بن سلعة (أبو طالب)
 الفضل الضبي ١٣٨ ، ١٣٩ ، ٢٣٦ ، ٢٦٦ ، ٤٢٣
 ٧٤٨ ، ٤٦٠ ، ٤٢٣
 مقاتل بن سليمان ٧٥
 ابن مقبل ٤٩٨ ، ٦٠٨ ، ٩ -
 المقتدر ١٥٨
 المقدم ٦٩٧ ، ٦٦٥
 أبو المقدم (الزفيان)
 المقدسي (شرف الدين أبو الحسن علي)
 المقرئ ٦٤٧
 المقرئ ٤٧ ، ٦٤١
 ابن مقسم ١٤٠
 ابن المقفع ٢٩
 ابن مقلة ٣٠٥
 أبو المكارم ٢٤٤
 أبو المكارم علي بن محمد النحوي الوزير ٦٤
 المكتفي ١٥٨
 مكحول ٢٣
 ابن مكي الصقلي ٩٩ ، ١٠٤ ، ١١٥
 مكي بن محمد (القيشي)
 الملك الفساني ٦٤١
 ملا علي بن سلطان القساري الهروي ٦٠٣ ، ٦٣٥
 المناوي (محمد بن عبد الرووف)
 المنذر ٩٧
 منذر بن سعيد البلوطي ٢٨٢ ، ٢٨٦
 أبو المنذر (ابن الكلبى)
 المنرى (أبو الفضل)

أبو منصور (الأزهرى)
 أبو منصور (الثعالبي)
 أبو منصور (الجواليقي)
 أبو منصور الخاقاني ٤٠٨
 ابن منظور أبو الفضل محمد بن مكرم ٢٢٨ ، ٢٦٧ ، ٢٥٨ ، ٣٧١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٥ ، ٤٢٢ ، ٤٢٩ ، ٥٢٦ ، ٥٤٤ ، ٧٤ - ٥٨٥
 - ٦ ، ٥٩٢ ، ٦١٦ ، ٦٤١ ، ٦٤٣ ، ٦٦٠ - ٦٦٨ ، ٩ - ٧١٧
 منكر الأعرابي ٢٩٢
 أبو المنهال عيئة بن عبد الرحمن ١٣٦
 منينسكى ٩٤
 أبو مهدية ٦٠٧
 بنو مهرة ١٦٥
 مهسغ بن الهميسغ بن حمير ٢٨٨
 المهلب بن أبي صفرة ٦٣٣
 مورس ٧٧٥
 موريس بوج ١٢٥
 موسى (عليه السلام) ٦١٤
 موسى بن رباح (أبو عمران)
 أبو موسى الخامض ٥٦ ، ١٢١
 أبو موسى محمد بن أبي بكر الأصفهاني (المديني)
 أبو موسى محمد بن أبي عيسى عمر الأصفهاني (المديني)
 موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف (البغدادي)
 الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد)
 ميرزا محمد علي صادق (الشيرازي)
 الميكالي (أبو العباس اسماعيل بن عبد الله)
 مية ٤٦١
 النابغة النيباني ٢٥٣ ، ٢٧٩ ، ٤٢٣ ، ٤٤١ ، ٥١٥ ، ٥٥١ ، ٦٥٣ ، ٦٩٥ - ٦
 ابن ناصر الحافظ ٦٢٨ ، ٦٦٦
 ناصر بن عبد السيد (أبو الفتح)
 نافع ٢٣ ، ٣٥٣
 نباتة أبو خرقة ٥٩٣
 النبط ٧٣
 بنو نبهان ٦٣٣
 النبي (رسول الله)
 أبو النجم ٢٦٥
 النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد)
 النخعي ٦٥٦
 ابن النديم ٦ ، ١٣ ، ٤١ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٦ ،

هارون بن زكريا الهجرى (أبو على)
 هاسع بن الهميسع بن حمير ٢٨٨
 بنو هاشم ٢٠٨
 هانيء بن قبيصة ٢٤
 الهجرى (أبو على هارون بن زكريا)
 الهذلى ٢٤١ ، ٢٥٠ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٩١ ،
 ٤٩٤ ، ٥٥٠ ، ٦٥٨
 بنو هذيل ١٥ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ٢٥٦ ، ٥٦٠ ،
 ٥٩٠ ، ٦٥٢ ، ٦٩٢ ، ٧٥٢
 الهروى (أبو سهل)
 الهروى (أبو عبيد أحمد بن محمد)
 أبو هريرة ٦٦٤
 هريم بن جارية ٦٢٢
 هزيشيوس السكندرى ٢٢٤
 هسيح بن الهميسع بن حمير ٢٨٨
 ابن هشام ٢٧٠ ، ٣١٢ ، ٦٨٢
 هشام بن ابراهيم الكرنباني ١٢٤ ، ١٢٦
 هشام بن عبد الملك ١٩ ، ٢٧
 أبو هشام (الليث بن المظفر)
 هشام بن محمد (ابن الكلبى)
 هلاديوس السكندرى ٢٢٤
 بنو هلال ٦٥٥
 أبو هلال (العسكرى)
 الهمنانى (عبد الرحمن بن عيسى)
 هميان السعدى ٥١٦
 أبو الهميسع ٥٩٦
 الهميسع بن حمير ٢٨٨
 هنتر ٧٧٥
 هند بنت ربيعة بن وهب ٢٥١ ، ٢٨٠ ، ٤٤٠ ،
 ٥٤١ ، ٥٥٢ ، ٦٥٠
 هند بنت عتبة ٥٥٨
 أبو هندام كلاب بن حمزة ٢٩
 هنيد ٢٤٦ ، ٥٤٨ ، ٦٥٧
 بنو هوازن ٧٠ ، ٢٢٤ ، ٦٧٤
 هومير ٢٢٤
 أبو الهيثم ٢٩٢ ، ٢٥٥
 الهيثم بن عدى ٧٥
 أبو الوازع محمد بن عبد الخالق ١٢٦
 وبستر ٧٧١ ، ٧٧٥
 أبو وجزة السعدى ٢٤٢ ، ٥١٤ ، ٥٥٠ ، ٦٥٧
 أبو الوزير عمر بن مطرف ١٤٨
 وفا محمد القونى ١١٠ ، ١١٢

٧٥ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ،
 ١٥١ ، ١٥٢ — ١٥٧ ، ١٥٩ ، ٢٠٨ ،
 ٢٨٠ ، ٢٨٢ — ٢٩٧ ، ٢ — ٢٠٦ ، ٢٠٨
 فزار ١٥٩
 النسائى ٢٧١
 النسوى (ابراهيم بن محمد)
 نشوان بن سعيد (الحميرى)
 أبو نصر أحمد بن حاتم ٩٨ ، ٢٢٤ ، ١٢٦ ،
 ١٢٢
 أبو نصر أحمد بن داود الماجرمى ٦٦٥
 نصر بن الأزد ٥٤٢
 أبو نصر اسماعيل بن حماد (الجوهري)
 أبو نصر الحاتمي عبد الله بن سعيد بن حاتم
 الوائلى السجستانى ٤٠٧
 أبو نصر الطلابى ٤٠٨
 نصر بن عبد الرحمن الفزارى (أبو الفتح)
 نصر بن على الجهضمى ٢٧٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٧ ،
 ٣٠٦ — ٧
 أبو نصر الفارابى (اسحاق بن ابراهيم)
 أبو نصر محمد بن محمد الرامشى ١٢١
 نصر بن مضر الأسدى ١٢٦
 نصر (أبو الوفا الهورى)
 نصر بن يوسف ١٢١
 النصيبى (حسن بن موسى)
 أبو النصر ٢٧١
 النصر بن شميل ٤٠ ، ٥١ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ،
 ١٧٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٧٩ ، ٨١ ،
 ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣٠٦ — ٣٢٣ ، ٣٢٤ ،
 ٣٦٦ ، ٣٥٠ — ٣٦٢ ، ٤
 النعمان بن راشد ذو الخرق ٥٩٢
 أبو نعيم الاصبهانى ٦٩٨ ، ٦٦٦
 نفلوية (ابراهيم بن محمد بن عرفة)
 النقاشى (أبو بكر محمد بن الحسن)
 بنو النمر بن قاسط ٢٤٧ ، ٢٨١ ، ٤٩٣ ، ٥٦١ ،
 ٥٨١ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦
 النمرىون ٢٢٧
 بنو نهد ٦١٢
 أبو نواس ٧٦٩
 نور الدين على بن غانم المقدسى ٦١٩ ، ٦٤٠ ،
 النووى (أبو زكريا يحيى الدين بن شرف)
 ابن الهائم (أحمد بن محمد)
 ابن هاجك (عبد الله بن محمد)

أبو الوفا الهوريني ٤ ، ٤٨٥ ، ٥٧٧
 أبو الوليد ١٤١
 الوليد بن عبد الملك ٢٤ ، ٢٧ ، ٣٠
 الوليد بن يزيد ٢٨
 وليم ببول ٩٤
 ابن وهب ١٦٢
 اليازجي ٩٧ ، ٧٣١
 ياقوت ٦ ، ١٣ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٥٣ ، ٥٦ ،
 ١٢١ ، ١٣٧ ، ١٤٨ — ١٥٧ ، ٥٤ — ٦٠ ،
 ١٦٣ — ٧١ ، ٢٩٨ ، ٣٠٣ ، ٣٥٨ ، ٣٨٩ ،
 ٥٠٢ ، ٦٤١ — ٢
 ياقوت الموصلي ٥٠٢
 يؤنس (الألبا اسقف سمند) ٩٢
 بنو يحمى ٥٤٢
 يحيى ٣٦٥ ، ٣٨٩
 يحيى بن أحمد الفارابي ١٨٠
 يحيى بن أبي بكر (التونسي)
 يحيى بن الحسن المدوي ٦٥٩
 يحيى بن زياد (أبو زكريا)
 يحيى بن معط بن عبد النور زين الدين
 الزواوي ٤٣٤ ، ٥٢٨
 يحيى بن نوفل الحميري ٢٦
 يحيى بن يعمر ٢٨
 بنو يربوع ٥٢٢
 يربوع بن حنظلة ٥٢٢
 يزيد بن ربيعة بن مفرغ ٢٢

أبو يزيد السائب بن يزيد الكندي ٥٣٦
 يزيد بن مساحق السلمي ٢٨
 يزيد بن معاوية ٢٧
 يزيد بن المهلب ٦٣٣
 يزيد بن أبي يزيد (الرشك) ٢٣
 اليزيدي (أبو محمد يحيى بن المبارك)
 اليسوعيون ٧١١ — ٢١ ، ٧٤١ ، ٧٤٣ — ٤ ،
 ٧٥٠ ، ٧٥٨
 يعقوب (أبو اسحاق بن السكيت)
 يعقوب (إسرائيل)
 يعقوب باشا ارتين ٧٦
 أبو يعقوب يوسف بن يعقوب بن خرذاذ
 النجيري ٤٠٧
 ابن يمش ٩٨
 اليمنى ٧٩
 يوحنا ٩٣
 يوسف (عليه السلام) ٦٧١
 يوسف بن عبد الله (الزجاجي)
 يوسف العش ٢
 يوسف المغربي ١١٢
 يوسف الملو (ابن الوكيل) ١١٢ — ٣
 يوليوس بولكس ٢٢٤
 يؤنس بن حبيب ٢٩ ، ٥٠ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ٩٨ ،
 ١١٩ ، ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ٢٣٦ ،
 ٤٤٣ ، ٥٢٤

فهرس المواضع

برشوب ٦٦٥
برقة شماء ١٦٢
برقعيد ٥٩١
برك القماد ١٦٢
برلين ٢٩ ، ٥.٤
برنوب ٦٦٥
بريطانيا ٧٦٨
بسال ٦٢٢
بستان ابن عامر ١٦٢
البستان ٦٢٢
بشاة ٥٤١
البصرة ٢١ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٧٩ ، ١٢٥ ، ١٥٢ -
١٥٣ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ٢٢٦ - ٨
٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ - ٨١
٢.٧ ، ٢٤٦ ، ٤.٨ ، ٤٢٢ ، ٤٤٤
٤٩٢ ، ٥٢٤ ، ٥٥٨ ، ٦٥٥ ، ٦٩٩
٧٤٨
بضاعة ١٦٢
بغداد ١١٥ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ،
٤.٨ ، ٤٢١ ، ٥١٢ ، ٥٢. ، ٥٩٦
٦١٢ ، ٧١.٠
البقاء ٥٩١
بقاع الكلب ١٦٢
بقيع الفرقد ١٦٢
بلاد مصر ٦٢١
بلخ ١٥٢
بهونال ٤ ، ٦١٥
بولاق ٦. ، ٥٤٥ ، ٥٧٢ ، ٦١٧ ، ٦١٨
بيت جبريل ١٦٢
بيت رأس ١٦٢
بيت القدس ٦٢٢
بيوت ٨٩ ، ١٢٨ ، ١٦٧ ، ٢٨٦ ، ٧٢٦
تموك ٦.٤
تركيا ٢.٧

الاستانة ٢.٧ ، ٥٢.٠
آمد ٥٤٢
ابان ٢٧٧ ، ٥٤٧
ابانان ٢٧٧ ، ٥٤٧ ، ٦٤٩
ابرين ٢٦٩
اثارب ٦.٥
اجا ٦٢٢
الأجاة ٦.٥
احد ٢٥٣ ، ٢٤. ، ٤٢٢ ، ٤٧. ، ٥٥٢ ، ٦٥٢
الأحسن ١٦٢
انديجان ٦٦٤
اراب ٢٦٩
اربل ٦٢١
اسبانيا ٧٨
اسكوريال ٧٨
اسوان ٥٩١
اسيوط ٦٧٥
الاشائن ٦.٤
اصبهان ٢٨٢ ، ٥٩٢ ، ٦.٥
الاعقة ٦٥٩
اعنار ٦٧٤
اللاه ٦.٤
الانلس ١١٥ ، ٢١٢ - ٤
الاطاية ٦.٥
الاهواز ٢٤
ام اوغال ١٦٢
بابل ٧٥.٠
بلويس ٩١ ، ٩٥ ، ٢١٢ ، ٢١٥
بشر ابي غنبة ١٦٢
بشر مصونة ١٦٢
بشاه ٦.٤
بحر زومة ٥٨. ، ٦٤٨
البحرين ١٥٢ ، ٢٥٤ ، ٤٢٩ ، ٧٥٢
بخاري ٢١ ، ٦٦٥
بلد ٢٤. ، ٥٥٢

تهامة ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٧٠ ، ٢٤٣ ،	ذات الملكث ٥١٦
٥١٤ ، ٥٤٨ ، ٥٨٠ ، ٦٤٩ ، ٦٩٢ ،	رامهرمز ٦٦٤
تونس ٩٥	راحت ١٦٢
الثفور ٥٤٢	الرصافة ١٩
تلبوت ٦٢٩	رضوى ١٥٥
الجزائر ٩٥	رنقاء ١٦٢
الجزيرة ٢٢٧ ، ٧٥٢	الروحان ١٦٢
جوتنجن ١٦١	رومية ٥٨٠ ، ٦٤٨
الجوف ٤٢٩	الري ١٥٢
الجيزة ٦٧٥	زبيد ٥٧٥
حباشة ١٦٢	الستاران ٢٢٤
الحجاز ٢٢ ، ٢٢ ، ٧٦ ، ٨٢ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ،	سجستان ٤٧
١٥٠ ، ١٥٥ — ٦ ، ١٧٠ ، ٢٥٢ ،	السراة ٤٢٩
٢٥٦ ، ٢٢٧ ، ٢٧٧ ، ٤٢٩ ، ٤٤٢ ،	سلع ٦١٢ — ٣ ، ٦٣٠ ،
٤٦٩ ، ٤٨٥ ، ٤٩٥ ، ٥٤٧ — ٨ ، ٧٥٢	سلمى ٦٢٤
حجر ١٥٢ ، ١٥٦	سمرقند ١٥٢
حصن منصور ٦٢١	سمنود ٩٢
حصرموت ٦٢٩	سمرة ٥٥٢ ، ٦٥٢
حقال ١٦٤	السند ١٥١ ، ٥٢٠
حلب ٦٠٥	سورية ٢٢ ، ٩٥ ، ١١١
حمص ٦٧٤	الشام ١٥٨ ، ٢٦٩ ، ٤٢٩ ، ٧٥٢
الحندان ١٦٢	الشحر ٤٢٩ ، ٦٤٨
حيدر آباد ٥٨ ، ٧٢٥	الشرجة ٦٢١
الحرّة ١٤٩ ، ٢٦٦	شمصير ٢٦٩
خراسان ٢١ ، ٧١ ، ٢٨٠ ، ٢٨٨ ، ١ —	الصعيد ٥٩١ ، ٦٧٦
٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠٠ ، ٣٠٧	صقلية ١١٥
خرم ٧١	الصمان ٢٢٤
خرق ٥٩٢	صنعاء ٦٤٨
ام خرمان ١٦٢	الصين ١ ، ٢٠
خليج ١٦٢	الطائف ١٥٥ ، ٥٨٠ ، ٦٤٩ ، ٧٥٢
ام خنور ١٦٢	طما ٦٧٥
خوانزم ١٦٢ ، ٦٩٠	طموة ٦٧٥
خير ٥٤٠	طموية ٦٧٥
خير ٥٤٠	طمية ٦٧٥
دانية ٢٧٢	طنجة ٦٠١
دشت ٦٠٥	طود ٥٩١
دمشق ٢ ، ٧٥ ، ٢٢٤ ، ٦٥٩ ، ٧٥٢	طنة (المدينة)
الدهناء ٢٣٤ ، ٥٤٢	العارض ٢٤٣ ، ٥١٤ ، ٥٤٨ ، ٦٤٩
دلو بكر ٥٤٢	العالية ٣٦٦
ذات عرق ٥٢٤ ، ٥٤٨ — ٩ ، ٦٢٣ ، ٦٤٩	عنن ٦٤٨

قلهات ١٦٤
القنان ٢٤٣ ، ٥١٤ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩
قنوة ١٦٣
قوص ٥٩١
القيروان ٢٨٦ ، ٢٨٢
الكلج ٦٧٦
تلكنة ٦١٨
الكوفة ٢١ ، ٢٢ ، ٧٩ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ،
١٧٢ ، ٢٣٦ ، ٧ — ٥٢٤ ، ٧٤٨
كيسوم ٦٢١
لبنان ٩٥ ، ١١١ ، ١١٥
لنن ٣١٤
اللولي ١٦٢
ليسك ١٦٧
لين ٩٤
مجفونية ١٦٣
مخفق ١٦٣
المدائن ٢٤
مدن ٥٩٦
المدينة ١٧ ، ١٩ ، ١٥٥ — ٦ ، ١٧ ، ٢٢٧ ،
٢٤٣ ، ٢٥٣ ، ٣٧٧ ، ٤٢١ ، ٤٢٩ ،
٤٦١ ، ٤٩١ ، ٥١٤ ، ٥٤٧ — ٨ ،
٥٧٣ ، ٥٨ ، ٦١٢ — ٣ ، ٦٤٨ ،
٦٧٢
مريح ١٦٤
المرتاحية ٦٧٥
مر ١٦٢
مرسية ٢١١
مرو ١٥٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٥٩٣
مصر ٥٨ ، ٧٢ ، ٩٢ — ٩٤ ، ١١١ — ١١٣ ،
١١٥ ، ١٢١ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ،
١٦٤ ، ٢٨٦ ، ٢٢٧ ، ٤٠٧ ، ٦٥٩ ،
٦٦٥ ، ٦٧٥ — ٦ ، ٦٨١ ، ٧٣٢ ،
٧٣٨ ، ٧٥٢
المغرب ٩٥ ، ١١٥ ، ١٦٣ — ٤ ، ١٧ ،
مقراة ٦٤٨
مكة ١٦ ، ١٥٣ ، ١٥٥ — ٧ ، ١٦٣ ، ١٧ ،
٢٥٦ ، ٢٨٢ ، ٢٨٦ ، ٤٢٩ ، ٥٢٨ ،
٦١٢ ، ٦٧٢

العراق ١٥١ ، ٢٢٢ — ٣ ، ٢٢٥ ، ٢٥٦ ،
٢٥٨ ، ٣٠٠ ، ٣٢٧ ، ٤٢٩ ، ٤٨٨ ،
٥٢٥ ، ٥٢٠ ، ٥٤٨ ، ٦٤٩
عرفات ٢٧٧ ، ٥٤٧
العرمة ٢٤٣ ، ٥١٤ ، ٥٤٨ ، ٦٤٩
العروض ٦٧٢
العقوق ٢٤٦ — ٧ ، ٤٩٣ ، ٥٥٩ ، ٦٥٩
العقيق ١٥٣ ، ٢٥٣ ، ٢٤٣ ، ٢٧٧ — ٨ ،
٢٨٢ ، ٤٢١ ، ٤٢٤ — ٥ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ،
٥ — ٤٦٩ ، ٤٩١ ، ٥١٤ ، ٥٤٧ — ٩ ،
٥٦ — ١ ، ٥٨ ، ٦٤٨
العقيقان ٢٧٧ — ٨ ، ٢٨٢ ، ٥٤٧ ، ٦٤٩
عكاف ٢٦
عمان ٧٥٢
العمق ٢٥٦
العمق ٢٥٦
عنزة ٦٧٤
العنز ٦٧٤
عيقة ١٦٤
عين التمر ٦٥٥ — ٦
عيم ٢٨٩
عيموم ٢٨٩
الفريية ٦٦٥
الغور ٢٨٩
فارس ٢٢٢ ، ٤٠٨
فتاخ ٥٤٢
الفسطاط ١٥٢
فيما ٩٤
الفيوم ٦٧٥
القاسية ٢١
القاهرة ٤١ ، ٧٨ ، ٩٠ ، ٩٤ — ٥ ، ١٦١ ،
١٦٧ ، ٢٠٧ ، ٦١٨
أبو قبيس ١٦٢
القنوين ١٦٣
قرار ١٦٣
قواس ١٦٤
قراش ١٦٤
رطبة ٣١٣
قلهات ١٦٤

المنوفية ٦٦٥

منية عقيق ٦٥٩

مهران ١٥١

ام موصل ٦٦٢

الموصل ٥٩١

نجد ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ٢٤٣ ، ٢٦٦ ،

٤٢٩ ، ٥١٤ ، ٥٤٨ ، ٥٨٠ ، ٦٤٩ ،

٦٩٢

النمارة ٧٣٤

نيسابور ١٣٤ ، ١٥٢ ، ٢٩٣

نيل مصر ١٥١ ، ٦٧٥

نينوى ٢٢٣

الهيبر ٣٣٤

هجر ١٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٤

الهند ١٨٤ ، ٥٣٠ ، ٦٠١ ، ٦٢٧٤

وادي قننة ١٥١

واسط ١٥٨

الولايات المتحدة الأمريكية ٧٦٨

بيرين ٢٦٩

يترب ٥٧٣

يترب ٥٧٣

اليمامة ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ٢٤٣ ، ٤٢٩ ،

٥١٤ ، ٥٤٨ ، ٥٧٣ ، ٥٨٠ ، ٦٤٩ ،

٧٥٢

اليمن ١٤٩ ، ١٥٩ ، ٢٠٥ ، ٢٥٦ ، ٢٢٤ ،

٢٤٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧٧ ، ٢٨٧ ، ٤٢٩ ،

٤٣٤ ، ٤٦٤ ، ٤٧٤ ، ٥٣٠ ، ٥٤٧ ،

٨ ، ٥٨٠ ، ٥٩٣ ، ٦١٢ ، ٦١٩ ،

٦٣١ ، ٦٤٨ ، ٩ ، ٦٥٧ ، ٦٧٢ ،

٧٥٠ ، ٧٥٢

ينبع ١٦٣

فهرس الكتب

لابى تراب ٢٩٨
استدراك الفلظ الواقع في كتاب العين لابی
بكر الزبيدي ٢٧٦ - ٢٠٣ ، ٤ - ٤
٢٠٩ ، ٣١١
الاستدراك لما أغفله الخليل لابی الفتح محمد
ابن جعفر الهمداني المراقى ٢٠١
الأسماء للزمخشري ٥١٢
أسماء الأماكن لابی محمد الحسن بن أحمد
الغندجاني الأعرابي الأسود ١٦٠
أسماء البلدان والأمكنة والجبال والمياه لابی
الفتح نصر بن عبد الرحمن الفزاري
١٦٥
أسماء الجبال والمياه والأودية لأحمد بن
ابراهيم ١٥٢
أسماء جبال تهامة وسكانها وما فيها من
القرى وما ينبت عليها من الأشجار وما
فيها من المياه لعرام بن الأصمغ السلمي
١٥٤
أسماء الخيل لابی عبيدة ١٢٦
أسماء مياد العرب للسكوني ١٥٨
أسواق العرب لهشام بن محمد الكلبي ١٤٩
اشتقاق البلدان لهشام بن محمد الكلبي ١٤٩
اصلاح الخلط الواقع في الصحاح لعلی بن
يوسف القفطي ٥٢٦
اصلاح المنطق لابن السكيت ٨٣ ، ٩٩ -
١٠٣ ، ١١٦ ، ١٨٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ،
١٩٥ ، ٢٧٥ ، ٤٢٨ ، ٦٣٢
أصول الكلمات العامة لحسن توفيق ١١١
أضواء الأدموس ورياضة الشموس من
اصطلاح صاحب القاموس للسجلماي
الهلالی ٦٠١
أضواء الراموس وافاضة الناموس على أضواء
القابوس لابن الطيب الفاسي ٦٢٤ -
٦٦٥ ، ٣٥
الأضداد لابی حاتم السجستاني ٢٤٥ ،
٥٥٧ - ٨ ، ٥٦٣ ، ٦٥٤

إبتهاج النفوس بذكر ما فات القاموس
المنسوب للفيوز آبادي ٦٠٣
الابل للأصمعي ٤٣٨
أبنية الأسماء لابن القطاع ١٩٦
الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ٣٩ ، ٧٤ ،
٧٦ ، ٢٣٧ ، ٦٤١ -
أحكام الأساس لمحمد بن عبد الرؤوف المناوي
٧١٠
الأجناس للأصمعي ٤٣٨ ، ٤٥٩
الإحسان في علوم القرآن لمحمد بن أحمد بن
عقيلة ٦٤١
أحكام باب الأعراب عن لغة الأعراب لجبرائيل
فرحات ٦٣٦ - ٨ ، ٧٢٠ ، ٧٣١
أحوال الخيل لمحمد بن رضوان النمرى ١٢٧
أخطاؤنا في الصحف والدواوين للزعبلاوي
١٠٧
أدب الكاتب (أدب الكتاب) لابن قتيبة ٨٣ ،
٨٥ ، ٩٧ ، ١٠٠ - ١٠٣ ، ١١٦ ،
١١٩ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٢ ، ١٤٢ ،
١٧٣ ، ١٨٠ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ٦٠٦ ،
٦٠٨
الأدوية للتيغاشي ٦٥٩
ارتشاف الضرب لابی حيان ٧١
الأرضون للحسن بن محبوب السراد ١٥٠
الأرضون والمياه والجبال والبحار لسعدان بن
المبارك ١٥٠
الأريب في غريب القرآن لابن الجوزي ٤٤
أزهار الرياض للقاضي عياض المقرئ ٦٤٧
أساس البلاغة للزمخشري ٥ ، ٦ ، ٥٩ ،
١٠٧ ، ٢٩٦ ، ٣٦٤ ، ٤٧٨ ، ٥١١ ،
٥٧٢ ، ٩٢٦ - ٣٠ ، ٦٤١ ، ٦٥١ ،
٦٥٦ ، ٦٦٠ ، ٦٦٣ ، ٦٦٥ ، ٦٦٧ -
٨ ، ٦٧٥ ، ٦٩٠ - ٧١٠ ، ٧١٣ ،
٧١٨ ، ٧٢٢ ، ٧٣٨ ، ٧٤٣ ، ٧٨٣ ،
٧٨٥
الاستدراك على الخليل في المهمل والمستعمل

انساب اللغويين للاب انستاس ماري الكرملی
٧٤٩
الآغانی علی حروف المعجم لحیش بن موسی
الضبی ١٣
الأغراض لأبی الحسن الرماني ٢٧٥
اغلاط الخواص والعوام لابن الجوزی ١١٠
افتعل للصفانی ١٨٢
الأفراد والجمع لأبی جعفر الرؤاسی ١٧٢
الأفصاح لعبد الفتاح الصمیدی ١٩٦ ، ٢١٣
الأفصاح فی زوائد القاموس علی انصحاح
للسیوطی ٦٠٦
الأقالیم لهشام بن محمد الکلبی ١٤٩
الاقتراح للسیوطی ١٥
أقرب الموارد فی فصیح العربیة والشوارد
لسعید الشرتونی ٩٠ ، ٧١٦ - ٢٢
٧٢٥ ، ٧٣٠ - ١
الأقسام واللفات لمقاتل بن سلیمان ٧٥
الألفاظ لابن السکیت ١١٩ ، ٢١٠ ، ٢٧٥
الألفاظ الفارسیة العربیة لادی شرح ٨٩
الألفاظ الکتابیة لعبد الرحمن بن عیسی
الهمدانی ٥٠٧
الألفاظ المهموزة لابن جنی ١٢١
الألفاظ والحروف لأبی نصر الفارابی ١٥ ،
٧٥١
الفیه فی غریب القرآن لزين الدين عبد الرحيم
ابن الحسين العراقي ٤٧
الأمالی لأحمد بن فارس ١٦٠
الأمالی للقالی ٨٢ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ،
٣١٤ ، ٣٢٤ - ٥
الأمصار للجاحظ ١٥١
الأمصار وعجائب البلدان للجاحظ ١٥١
انباء الفمر ، بانباء العمر لابن حجر ٦٤٧
انباء الرواة لانباء الرواة للقفطي ٦
الانتصار للخلیل فیما رد علیه فی العین لأبی
بکر الزبیدی ٣٠٦
الانجيل ٩٣ ، ٦٣٦ ، ٧٧٧
الانساب لأبی عبيد القاسم بن سلام ٦٥٥ ،
٦٥٩
انساب البلدان لهشام بن محمد الکلبی
١٤٩
انساب الخیل لأبی عبيدة ٦٤١

انساب العرب لأبی عبيدة ٦٤١
انفعل للصفانی ١٨٢
الأنهار لهشام بن محمد الکلبی ١٤٩
الأهوازيات لأبی علی الفارسی ٢٧٥
الأودية والجبال والرمال للحسين بن محمد
الرافقی ١٥٩
الأوطان والبلدان للجاحظ ١٥١
أوقيانوس فی ترجمة شرح القاموس ٦٨٢
البارع لأبی طالب الفضل بن سلمة الکوفي
٢٠٢ ، ٥ ، ٤
البارع لأبی علی القالی ٣ ، ٥ ، ٨ ، ٢٩٧ ،
٢٠١ - ٢ ، ٢١٢ - ٢١ ، ٢٨٦
٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٤٣١ ، ٤٩٥ ،
٥٧١ - ٢ ، ٥٨٥ ، ٥٩٢ ، ٥٩٩ ،
٦٤٦ ، ٦٧٨ ، ٧٤٨
البداية والنهاية لابن كثير ٢٩٧
البرهان القاطع لحسين بن خلف التبريزی ٩٠
البستان لعبد الله البستاني ٧٢٦ - ٨ ،
٧٤٧ ، ٧٦٠
بصائر ذوی التمييز فی لطائف کتاب الله العزيز
للفيروزآبادی ٦٤١
البغداديات لأبی علی الفارسی ٢٧٥
بغية الوعاة فی طبقات اللغويين والنحاة
للسیوطی ٦ ، ٣٠٥ ، ٦٤١ ، ٦٤٧
البلاغة عند الزمخشري لمصطفى ناصف ٧٠٤
البلدان لأحمد بن محبوب البرقي ١٥٣
البلدان للجاحظ ١٥١
البلدان للحسن بن محبوب السراذ ١٥٠
البلدان لأبی حنیفة الدينوری ١٥٥
البلدان لأحمد بن خالد البرقي ١٥٠
البلدان الصغير لهشام بن محمد الکلبی ١٤٨
البلدان الكبير لهشام بن محمد الکلبی ١٤٨
البلغة فی أئمة اللغة للفيروزآبادی ٦٤١
البلغة فی أصول اللغة ١٥٠
البلغة فی أصول اللغة لمحمد صديق حسن ٤ ،
٦٠٣ ، ٦٣٥
البهاء للفراء ١٠٣
بهجة الأريب فی بيان ما فی كتاب الله من
الغريب لعلي بن عثمان المارديني ٤٥ ،
٤٨

للسيوطي ٦٢
التذليل والتكميل لما استعمل من اللفظ
الدخيل لعبد الله بن محمد المصري
البشيشي ٨٧
ترجمان اللغة لمحمد يحيى بن محمد شفيع
القزويني ٦٨٢
ترويح الأرواح في تهذيب الصحاح لمحمود بن
أحمد الزنجاني ٥٠٤
تسمية ما في شعر امرئ القيس من أسماء
الرجال والنساء وأنسابهم وأسماء
الأرضين والجبال والمياه ١٤٩
تصحيح القاموس المحيط لأحمد تيمور ٦١٧
تصحيح لسان العرب لأحمد تيمور ٥٦٩ :
٥٧٢ ، ٦١٨
التطور والتجديد في الشعر الأموي ٢٨
تعريب الألفاظ الفارسية لأحمد بن كمال
باشا ٨٧
التعريفات للسيد الشريف الجرجاني ٦٩ :
٧٦٢
التعليقات والنوادر لهارون بن زكريا الهجري
١٣٦ ، ١٤٢
تفسير الجلالين لجلال الدين السيوطي ٧٤
تفسير الزمخشري (الكشاف)
تفسير غريب القرآن العظيم لمصطفى بن حنفي
الذهبي المصري ٤٧
تقريب الفريبين لسليم بن أيوب الرازي ٥٧
تقويم الفساد والمزال عن جهته من كلام
العرب لأبي حاتم السجستاني ١٤٦
التكملة لأحمد بن محمد البشتي الخارزنجي
٢٨٥ ، ٢٩٨ - ٣٠١ ، ٣٥٧
التكملة فيما يلحن فيه الصامة للجواليقي
١٠٥ - ١٠٧ ، ١٠٩
التكملة والذيل والصلة للصغاني ٣٠٢ ،
٢٨٨ ، ٥١٢ - ٥٢٠ ، ٥٣٠ ، ٥٣٤ ،
٥٣٦ - ٥٣٩ ، ٥٤١ ، ٥٨٢ -
٥٩٢ ، ٦٣٤ ، ٦٤١ ، ٦٥٠ ، ٦٦٠ ،
٦٦٣ ، ٦٦٧ - ٨
التكملة أو التكميل والصلة والذيل لأبي
الفيض مرتضى الحسيني الزبيدي ٦٠٣
التنبيه ٦٧

بهجة النفوس في الحاكمة بين الصحاح
والقاموس للقراقي ٦٠٦
البيان والتبيين للجاحظ ٢٠
تاج الأسماء في اللغة ٥١٢
تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي
٩ ، ١٢ ، ٨٠ ، ٩٦ ، ١٠٧ ، ٢٥٥ :
٢٦٧ ، ٢٩٣ ، ٣٦٣ - ٣٦٩ ، ٤ ،
٢٧١ ، ٣٨٩ - ٣٩٠ ، ٤٢٢ ، ٤٦٥ ،
٥٠٢ - ٥١٣ ، ٥٧٢ ، ٥٧٤ ،
٥٨٤ ، ٥٩١ ، ٥٩٥ ، ٦٠١ - ٥ ،
٦١٧ ، ٦١٩ ، ٦٢٤ ، ٦٢٦ ، ٦٣٥ ،
٦٣٩ - ٧٩ ، ٦٨٤ ، ٦٨٦ ، ٧٠٧ ،
٧١٢ ، ٧١٨ ، ٧٢٢ - ٧٢٦ ، ٧٢٩ ،
٧٣٤ ، ٧٣٩
تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح)
تاج المصادر لأحمد بن علي البيهقي بوجعفر
١٧٨ ، ٢٠٣
تاريخ الأدب السرياني من نشأته إلى الفتح
الإسلامي لمрад كامل وحمدى البكري
٢٢٢
تاريخ الأدب العربي لبروكلمن ٦
تاريخ الصفدي ٦٤٧
التبصرة في كليات علم الصرف ٦٨٢
التبصير ٦٦٥
التيان في غريب القرآن لأحمد بن محمد
الهائم المصري ٤٧
تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي
الصقلي ١٠٤
التثنية والجمع للأخفش الأصغر ١٧٤
التثنية والجمع للجرمي ١٧٢
التجريد في الصحابة للنهبي ٦٤١
تحفة الأحباب للملك الضاسي ٦٤١
تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب لأبي
حيان ٤٥ - ٤٧
التحفة الوفائية في اللغة الصامية لاسيد وفا
محمد القوني ١١٣ - ١١٦
تحقيق الهمز لأبي زيد الأنصاري ١١٧
التذكرة لداود الأنطاكي ٦٢٣ ، ٦٤١ ، ٦٤٨ ،
٦٥٩
التذكرة للقالى ٦٦٥
التذليل والتفنيب على نهاية الغريب

ثقيف ٣٠
الجامع لاسماعيل بن يحيى المزني ٦٧
الجامع لأبي حسن الرماني ٣٧٥
الجامع لابن القزاز ٥٠٠ ، ٦٦٦
الجامع لمحمد بن حسين بن علي ٥٠٨
الجامع في اللغة لمحمد بن عبد الله الكرمانى ٢٩٨

الجامع لشرح الرازي ٦٧
جبال العرب وما قيل فيها من الشعر لخلف
الأحمر البصري ١٤٨

الجبال والامكنة والمياه للزمخشري ١٦٢
أنجال والأودية لشمر بن حمدويه ١٥٢
الجراد لؤخفش الأصغر ١٢٤
الجراد لأبي حاتم السجستاني ١٢٤
الجراد لأبي نصر أحمد بن حاتم ١٢٤
جزيرة العرب للأصمعي ١٥٠ ، ١٧٠
جزيرة العرب للحسن بن عبد الله السمراني ١٥٩

الجمع بين الصحاح والغريب المصنف لابراهيم
ابن قاسم البطليوسي ٥١٢
الجمع بين العباب والمحكم لأحمد بن عبد القادر
ابن مكتوم ٣٩٢

الجمع والتشنية لأبي زيد الأنباري ١٧٢

الجمع والتشنية لأبي عبيدة ١٧٢

الجمع والتشنية في القرآن للفراء ١٧٢

الجمهرة لابن دريد ٥ ، ٧١ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٦٢ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٨١ ، ١٩٤ ، ٢٨٤ ، ٢٩٦ ، ٣٠٢ ، ٣١٢ ، ٣٤٠ ، ٣٤٦ ، ٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٨ ، ٣٧٥ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٣٩١ ، ٤٠٤ ، ٤٢٨ ، ٤٤٦ ، ٤٥٧ ، ٤٦٣ ، ٤٦٩ ، ٤٧٧ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٥٠٠ ، ٥١٨ ، ٥٤٣ ، ٥٤٥ ، ٥٤٨ ، ٥٥١ ، ٥٥٤ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧ ، ٥٧١ ، ٥٨٢ ، ٥٩٢ ، ٦٣٢ ، ٦٤١ ، ٦٤٥ ، ٦٦٠ ، ٦٦٣ ، ٦٦٨ ، ٦٧٨ ، ٦٩٧ ، ٧٤٩ ، ٧٨٣

تصنيف ، وخطا في تفسيرها ومعانيها
وتحريف ، في كتاب الغريبين لمحمد بن
الناصر الفارسي السلمي ٦٥ ، ٦٧
التنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح
لابن بري ٥١٨ ، ٥٢٠ ، ٥٢٩ ، ٥٤٤ ، ٥٤٤ ، ٥٦٢ ، ٥٦٧ ، ٥٩٢ ، ٦٠٦ ، ٦٠٨ ، ٦١٠ ، ٦٢٧ ، ٦٦٠ ، ٦٦٥ ، ٦٧٨

تنبيهات اليازجي ٧٣١

التنبيهات على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة
البصري ١٣٧ ، ١٤٠ ، ٢٠٨

تلقيح العين لابن التياني ٢٠١

تنقيح العين لابن التياني ٢٠١

تنقيح الصحاح للزنجاني ٥٠٤

تهذيب الأبنية والأفعال لابن القطاع ٦٤١ - ٢

تهذيب الأسماء واللفات لمحيي الدين بن
شرف النووي ٦٦

تهذيب الألفاظ العامية لمحمد علي السوفى
١١٣

تهذيب التهذيب لابن حجر ٥١

تهذيب التهذيب لمحمود بن أبي بكر التنوخي
الأموي ٣٥٨ - ٩

تهذيب الصحاح لمحمود بن أحمد الزنجاني
٥٠٤

تهذيب العامي والمخرف لحسن علي البدراني
١١٣

تهذيب لسان العرب لعبد الله اسماعيل
الصاوي ٥٧٣

تهذيب اللغة للأزهري ٥ ، ٦ ، ٦٨ ، ١٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٧٤ ، ٢٨٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٣ ، ٣٢٢ ، ٣٦٧ ، ٣٨٩ ، ٣٨٦ ، ٣٨٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٣ ، ٤٣٢ ، ٤٨٨ ، ٤٩١ ، ٤٩٥ ، ٥٠٥ ، ٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥١٨ ، ٥٣١ ، ٥٤٣ ، ٥٤٩ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٧١ ، ٥٨٠ ، ٥٩٢ ، ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٤٨ ، ٦٥١ ، ٦٥٩ ، ٦٩٧ ، ٦٧٨ ، ٦٤

التوراة ٦٣٦

التوسط لابن دريد ٢٠٥ - ٦

جمهرة النسب لابن الكلبي ٥٢٢ ، ٦٥٥ ، ٦٥٩

جوهرة الجمهرة للصاحب بن عباد ٤٣٤
الجيم لشمر بن حمدويه الهروي ٢٩٢
الجيم لأبي عمرو الشيباني ٥ ، ٧٨ ، ٨٢
١٢٧ ، ٢٢٦ ، ٧٨٣

حاشية أحمد بن عبد العزيز الفيلاي ٦٢٣
حاشية ابن الأمير ٦٣٥

حاشية سعدى جليبي سعد الله بن عيسى ٦١٩
حاشية الفضل بن محمد القصياني ٤٢٠
حاشية محمد بن علي الشاطبي ٥٢٦
حاشية نور الدين علي بن غانم المقدسي ٦١٩
الحجة في قراءات الأئمة السبعة لابن خالويه
٦٤١

الحرات لأبي عبيدة ١٤٩

الحروف لأبي عمرو الشيباني (الجيم)

الحشرات لأبي حاتم السجستاني ١٢٤

الحشرات لأبي خيرة الأعرابي ٣٥ ، ١٢٤

الحشرات لأبي عمرو بن العلاء ١٢٤

الحشرات لهشام بن ابراهيم الكرنبائي ١٢٤

الحصائل لأبي الأزهر البخاري ٣٠٠ - ١ ،
٢٥٧

حضر انجيل لأبي عبيدة ١٢٦

الحلييات لأبي علي الفارسي ٢٧٥

حلي النواهد علي ما في الصحاح من الشواهد

لخليل بن أيبك الصفدي ٥٢٦ - ٨

حلية العروس ، نظم اضاءة الأدموس للكردي
٦٠١

حلية الفرسان وشعار الشجعان لعلی بن

عبد الرحمن بن هذيل ١٢٧ ، ١٢٩

حمى المدينة وجبالها وأوديتها للمدائني ١٥١

الحماسة لأبي تمام ٢٦٥

حواشي ابن بري (التنبيه والإيضاح عما

وقع في كتاب الصحاح)

حياة الحيوان للدميري ٦٤١ ، ٦٦٦

الحيرة وتسمية البيع والديارات لهشام بن

محمد الكلبي ١٤٩

الحيات لأبي عبيدة ١٢٤

خزانة الأدب للبغدادی ١٤١ ، ٢٦٨

الخصائص لابن جني ٢٨٠ ، ٦٤١

خصائص البلدان للجاحظ ١٥١

الخطط للمقريزي ٦٤١

الخلاصة المرضية لعبد الرموف ابراهيم

وسيد علي الألفي ١١٤

خلق الانسان لأحمد بن فارس ١٣١

خلق الانسان لأحمد بن محمد النحاس ١٣١

خلق الانسان للأصمعي ١٣٠ ، ١٣١ ، ٥٢٤

خلق الانسان لابن الأعرابي ١٣١

خلق الانسان لثابت بن أبي ثابت ١٣١

خلق الانسان لأبي حاتم السجستاني ١٣١

خلق الانسان للحامض ١٣١

خلق الانسان للحسن بن عبد الله لكثة ١٣١

خلق الانسان لداود بن الهيثم التنوخي ١٣١

خلق الانسان للزجاج ١٣١

خلق الانسان لأبي زيد الانصاري ١٣١

خلق الانسان لأبي زياد الكلابي ١٣١

خلق الانسان لسعدان بن المبارك الضرير ١٣١

خلق الانسان للصفاتي ١٣١

خلق الانسان لعبد الله بن سعيد الخوافي

١٣١

خلق الانسان لأبي عبيدة ١٣٠

خلق الانسان لأبي عمرو الشيباني ١٣٠

خلق الانسان للقاسم بن محمد الأنباري

١٣١

خلق الانسان للقالی ١٣١

خلق الانسان لابن قتيبة ١٣١

خلق الانسان لقطرب ١٣٠

خلق الانسان لأبي مالك عمرو بن كركرة ١٣٠

خلق الانسان لأبي محلم الشيباني ١٣١

خلق الانسان لمحمد بن أحمد الوشاء ١٣١

خلق الانسان لمحمد بن حبيب ١٣١

خلق الانسان لمحمد بن عثمان الجعد ١٣١

خلق الانسان لمحمد بن القاسم الأنباري ١٣١

خلق الانسان للمفضل بن سلمة ١٣٠

خلق الانسان لأبي نصر محمد بن محمد

الرامشي ١٣١

خلق الانسان لنصر بن يوسف ١٣١

خلق الانسان ليوسف بن عبد الله الزجاء

١٣١

خلق الخيل لهشام بن ابراهيم الكرنبائي

١٢٦

الدر السنية لحسين فتوح ومحمد علي
عبد الرحمن ١١٢

الدر اللقيط في أعلاط القاموس المحيط
لداود زادة محمد بن مصطفى الداودي
٦٠٦

الدر النثر للسيوطي ٦٢
درة الفواص للحريزي ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٩ ،
١١٢ ، ١١٦

دلال النبوة لأبي نعيم الإصبهاني ٦٢٨ ،
٦٦٦

الدليل إلى مرادف العاصي والدخيل لرشيد
عطية ١١٠ ، ١١١ ، ١١٥

ديوان الأدب للغرابي ٥ ، ٧١ ، ١٧٨ ، ٩ ،
١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٣

٤٧٨ ، ٤٨٦ ، ٧ ، ٥٢٨ ، ٦٣٢

ديوان رؤبة ٣٩٠

ديوان الضعفاء للنهبي ٦٤١

الذباب لابن الأعرابي ١٢٤

ذروة الملتقط في خلق الخيل لمحمد بن علي
اللمخي ١٢٧

ذيل حياة الحيوان للسيوطي ٦٤١

ذيل الفصيح لعبد اللطيف بن يوسف
البغدادي ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٩

ذيل النوائد للقاللي ١٤٥

الراموز للسيد محمد بن حسين بن علي
٥٠٨ - ١٠

رجل الطاووس لمحمد بن رسول البرزنجي
٦٠٣

الرد على الخليل لابن درستويه ٣٠٦

الرد على الخليل واصلاح ما في كتاب العين
من الغلط والمحال للمفضل بن سلمة
٣٠٢ ، ٣٦

الرد على الليث للأزهري ٣٣

الرد على المفضل في الرد على الخليل لابن
درستويه ٣٠٦

الرد على المفضل في نقضه على الخليل
لنظويه ٣٠٦

الرد على من نفي كتاب العين عن الخليل لابن
درستويه ٣٠٦

رفع الاصر عن كلام أهل مصر ليوسف المغربي ١١٢

خلق الفرس للأصمعي ١٢٦

خلق الفرس لثابت بن أبي ثابت ١٢٧

خلق الفرس للحسن بن عبد الله لكفة ١٢٧

خلق الفرس للزجاج ١٢٧

خلق الفرس للقاسم بن محمد الأنباري ١٢٧

خلق الفرس لقطرب ١٢٦

خلق الفرس لمحمد بن أحمد الوشاء ١٢٧

خلق الفرس لمحمد بن القاسم الأنباري ١٢٧

خلق الفرس للنضر بن شميل ١٢٦

خلق الفرس ليوسف بن عبد الله الزجاجي ١٢٧

الخيال لأحمد بن أبي طاهر ١٢٧

الخيال للأصمعي ١٢٦

الخيال لابن الأعرابي ١٢٦

الخيال للتوزي ١٢٦

الخيال للحسن بن أحمد الأعرابي الفندجاني
١٢٧

الخيال لأبي عبيدة ١٢٦

الخيال لأبي عكرمة عامر بن عمران الضبي ١٢٦
١٢٦

الخيال لأبي عمرو الشيباني ١٢٦

الخيال لعمرو بن أبي عمرو الشيباني ١٢٦

الخيال لأبي الفضل العباس بن الفرغ الرياشي
١٢٧

الخيال لابن قتيبة ١٢٧

الخيال لأبي مالك عمرو بن كركرة ١٢٦

الخيال لأبي محم الشيباني ١٢٦

الخيال لمحمد بن حبيب ١٢٦

الخيال لمحمد بن عبيد الله العتبي ١٢٦

الخيال لأبي المنذر هشام بن محمد الكلبي ١٢٦

الخيال لأبي نصر أحمد بن حاتم ١٢٦

الخيال لليزيدي محمد بن العباس ١٢٧

الخيال الصغير لابن دريد ١٢٧

الخيال الكبير لابن دريد ١٢٧

الخيال للمعة للحسن بن علي النمرى ١٢٧

الخيال والرهان للمعاني ١٢٦

الخيال وشيائها للقاللي ١٢٧

دائرة المعارف الإسلامية ٣ ، ٢٢٥

الذارات للأصمعي ١٥٠ ، ١٧٠

ذارات العرب لأحمد بن فارس ١٦٠

الدخيل في اللغة العربية لفؤاد حسنين علي
٩٠

الروض الألف للسهلي ٦٤١
الروضة ٦٧
الزاهر في غرائب الفاظ الامام الشافعي
للأزهري ٦٦
الزهر اليناع على قول صاحب القاموس
ولا مانع لمحمد بن يوسف الدمياني
٦٠٢
زوائد الأمل للقال ٦٤١
الزيادات بكشف الحلواني ٦٧
السامي للميداني ٥١٢
سر الصناعة لابن جني ٩ ، ١٠ ، ٦٤١
سر الليال لأحمد فارس الشديقي ٢٢٢ ،
٥٩٩ ، ٦١٧
السلم للسمنودي ٩٢
السلم الكبير لأبي اسحاق بن العسال ٩٢
السلم الملقى والنهب المصفي لأبي اسحاق
ابن العسال ٩٢
سمك اللؤلؤ لأبي عبيد أنبكرى ١٤٤
السنن لأبي داود الطيالسي ٥٦ ، ١٦٢ ،
٢٧١
السنن للنسائي ٢٧١
سهم الألفاظ في وهم الألفاظ لمحمد بن إبراهيم
ابن الحنبلي ٩٨
السيرة لابن اسحاق ١٦٢
الشافعي في شرح مسند الشافعي لابن الأثير
٦١
شرح خطبة القاموس لمحمد بن عبد الرؤوف
الناوي ٦٠٢ ، ٦١٨
شرح درة الفواص للشهاب الخفاجي ٩٩
١٠٩
شرح ديوان الهذليين للسكري ٦٤١
شرح الرافعي على لوجيز ٦٧
شرح سنن أبي داود للخطابي ٥٦
شرح الشافعية للرضي ٢٢٩
شرح الشفا ٦٢٨
شرح شواهد نزومة القلوب لأحمد بن
عبد الجليل التميمي ٤٣
شرح صحيح البخاري للخطابي ٥٦
الشرح الكبير في فقه الشافعية ٥٩٥
شرح كفاية التحصيل لابن الطيب الفاسي ٦٢٤
شرح العلاقات للفاكهي ٦٢٩

شرح العلاقات السبعة لابن الأتباري ٦٤١
شرح المقامات الحريية للشرشي ٦٤١
شرح نظم الفصيح لابن الطيب الفاسي ٦٢٤ ،
٦٢٣
شرح الروي في الزيادة على غريب الهروي
لابن عسكر محمد بن علي الفسائي
المانقي ٦٥
شعر جرير للسكري ١٥٤
الشفا ٦٢٩
شفاء الفليل فيما في كلام العرب من الدخيل
لشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي
٨٧ ، ١٠٩
شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم
لنشوان بن سعيد الحميري ٢٠٤ ،
٥٣٨
الشوارد في اللغات للصفاني ١٤٦
الصاحب لأحمد بن فارس ٤٧٦
الصحيح للجوهري ٤ ، ٥ ، ٧٢ ، ٩٢ -
٩٤ ، ١٠٧ ، ١٨٠ ، ١٩٨ ، ٢٩٦ -
٢٥٩ ، ٢٨٩ ، ٤٧٣ ، ٤٧٩ ، ٤٨٤ -
٥٢٤ ، ٥٣٦ ، ٤٦ ، ٥٥١ - ٢ -
٥٥٤ ، ٨ - ٥٦٠ ، ٧١ - ٥٧٨ -
٨٥ ، ٥٩٢ - ٣ ، ٦٠٦ ، ٦١٢ - ٥ -
٦١٧ ، ٨ - ٦٢٢ ، ٤ ، ٦٢٩ ، ٦٣١ -
٣ - ٦٣٦ ، ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٥١ ، ٦ -
٦٥٣ ، ٦٥٥ - ٦ - ٦٥٩ ، ٦٣ - ٦ -
٦٦ ، ٦٦٨ ، ٦٧٠ - ١ - ٦٧٥ ، ٦٧٨ ،
٦٨٢ ، ٦٨٤ ، ٦٨٦ ، ٧١٨ ، ٧٢٢ ،
٧٨٣ - ٤
صحيح البخاري ٥٦ ، ٦٣ ، ٦١٢ ، ٦٢٤
صحيح مسلم ٥٧
الصحيحان ٢٧٠ -
صحيفة المعلمين ٧٤٧
صراح اللغة لمحمد بن عمر بن خالد ٦٨٢
الصرف للشافعي ٣٤٥ ، ٥٥٥ ، ٦٥٤
الصفات للأصمعي ٢٠٧
الصفات للحسن بن عبد الله لكثة ٢٠٩
الصفات لأبي خيرة الأعمري ٢٠٦
الصفات لأبي زيد الأنصاري ٢٠٧
الصفات للقاسم بن محمد الديمرتي ٢١٠

الصفات للنضر بن شميل ١٣٠ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨
صفات الجبال والأودية وأسمائها بمكة ودا
والاها لعزير بن الفضل الهذلي ١٥٧

صفة جزيرة العرب للفدة ١٥٦

صفة جزيرة العرب للهمداني ١٥٨

صفة الفرس لعلی بن عبيدة الريحاني ١٢٦

صفو الراح من مختار الصحاح لعبد الرحمن

ابن عيسى الهمداني ٥٠٧

صناعة الفناء وأخبار المغنين وذكر الأصوات

التي غنى فيها على الحروف لقريص

المغني ١٣

ضالة الأديب للحسن بن أحمد الأعرابي

الضدجاني ١٤٢

ضالة الأديب في الجمع بين الصحاح والتعذيب

لحمود بن أبي المالح الحواري ٢٥٨

— ٩ ، ٥١٢

ضوء القابوس في وزائد الصحاح على القاموس

٦١٤

الضوء اللامع للسخاوي ٦٤٧

طبقات القراء لابن الجزري ٧٤

طبقات ابن قاضي شهبة ٣٠٦ ، ٦٤٧

الطبقات الكبير لابن سعد ٢٧١ ، ٦٢٨ ،

٦٦٧

طبقات النحويين للزبيدي ٦

طراز اللغة للسيد علي خان ٦١٤

العالم في اللغة لأحمد بن أبان بن السيد ٢١٠

٢١٠

العباب للصناني ٨ ، ١٧١ ، ٢٥٨ ، ٢٧١ ،

٤٦٥ ، ٥٢٠ ، ٤٣ — ٥٧٦ ، ٥٧١ ،

٥٨٠ ، ٥٨٢ — ٩٢ ، ٥٩٥ — ٦ ، ٦١٣ ،

٦١٩ ، ٦٢٧ ، ٦٤١ ، ٦٥٠ ، ٦٥٢ —

٦ ، ٦٦٠ — ٣ ، ٦٦٨ ، ٦٧٧ — ٨ ،

٦٨٦ ، ٧٣٩ ، ٧٥٨

المقارب لأبي عبيدة ١٢٤

العين للخليل ٢ — ٥ ، ٨ ، ٩ ، ٣٦ ، ٧١ ،

٧٨ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٢٣ ، ١٤٨ ، ١٧١ ،

٢١٨ — ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣١٩ ، ٣٣٠ ،

٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ — ٧ ، ٣٤٠ —

٣ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ — ٩ ، ٣٥١ — ٢ ،

٢٨٢ — ٣ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٣ — ٦ ،

٣٥٥ ، ٣٥٧ — ٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦٤ —

٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٨ ،

٣٨٢ ، ٣ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٣ — ٦ ،

٤٠٥ ، ٤٠٩ — ١٠ ، ٤٢١ — ٣ ، ٤٢٧ —

٢١ ، ٤٢٣ — ٤ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤٥ ،

٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٣ — ٤ ، ٤٦٩ — ٧١ ،

٤٧٧ ، ٤٩٢ — ٣ ، ٤٩٥ ، ٥٠٣ ، ٥١٤ ،

٥٤٣ ، ٥٤٨ ، ٥٥٤ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ —

٥ ، ٥٧١ — ٢ ، ٥٨١ — ٥ ، ٥٩٢ ،

٥٩٦ ، ٦٤٦ ، ٦٥٠ — ٢ ، ٦٦٠ ، ٦٧٠ ،

٦٧٨ ، ٦٩٦ — ٧ ، ٧٤٩ ، ٧٨٢ ، ٧٨٥

غراس الأسس لابن حجر ٧١٠

غريب الحديث لإبراهيم بن محمد النسوي ٥٧

غريب الحديث لإسماعيل بن الحسن البيهقي ٥٦

غريب الحديث لإسماعيل بن عبد الفافر

٥٨ ، ٥٧

غريب الحديث للأصمعي ٥٢ ، ٥٣

غريب الحديث لابن الأعرابي ٥٣

غريب الحديث لثابت بن عبد العزيز ٥٤

غريب الحديث لثعلب ٥٥

غريب الحديث لابن الجوزي ٥٧ ، ٦٠

غريب الحديث لابن الحاجب ٦٠

غريب الحديث للحري ٥٥ ، ٥٨

غريب الحديث للحسن بن محبوب انسراد ٥٢

غريب الحديث لحمد بن محمد الخطابي

٥٢ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٨

غريب الحديث لابن درستويه ٥٦

غريب الحديث لابن دريد ٥٦

غريب الحديث لأبي زيد الأنصاري ٥٢

غريب الحديث لسلمة بن عاصم الكوفي ٥٢

غريب الحديث لسلمة بن عاصم الكوفي ٥٢

غريب الحديث لشمر بن حمدويه الهروي ٥٤

غريب الحديث لعبد الفافر بن اسماعيل

٥٨ ، ٥٧

غريب الحديث لعبد الملك بن حبيب الأثيري

٥٣

غريب الحديث لأبي عبيد أحمد بن محمد

الهروي ٥ ، ٦

غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام

٥١ ، ٥٢ — ٥٧ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٤٢٨ ،

غريب الحديث لأبي عبيدة ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣

٥٥ -

- رب الحديث لأبي عثمان عبد الرحمن بن عبد الأعلى ٥٠
رب الحديث لعلي بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم ٥٢
رب الحديث لعلي بن المقرة الأثرم ٥٣
رب الحديث لأبي عمرو الشيباني ٥١
رب الحديث لعمر بن أبي عمرو الشيباني ٥٣
رب الحديث لعمر بن محمد القاضي ٥٦
رب الحديث لقاسم بن ثابت السرقسطي ٥٦
رب الحديث لقاسم بن محمد الأنباري ٥٦
رب الحديث لابن قتيبة ٥٢ ، ٥٤ - ٥٧ ، ٦٢ - ٦٤
رب الحديث لقطرب ٥٢
رب الحديث لابن كيسان ٥٥
رب الحديث للمبرد ٥٥
رب الحديث لمحمد بن أبي بكر المديني ٦٠
رب الحديث لمحمد بن حبيب ٥٣
رب الحديث لمحمد بن عبد السلام الخشني ٥٥
رب الحديث لمحمد بن عبد الله بن قادم ٥٣
رب الحديث لمحمد بن عثمان الجعد ٥٥
رب الحديث لمحمد بن علي الدهان ٥٧ ، ٦٠
رب الحديث لمحمد بن القاسم الأنباري ٥٦
رب الحديث لمحمود بن أبي بكر الأرموي ٦٠
رب الحديث لأبي موسى الحامض ٥٦
رب الحديث للنضر بن شميل ٥١
رب القرآن لابان بن تغلب ٣٩ ، ٤٠
رب القرآن لإبراهيم بن عبد الرحيم العروضي ٤٢
رب القرآن لأحمد بن كامل ٤٢
رب القرآن لأحمد بن محمد المرزوقي ٤٣
رب القرآن لأحمد بن محمد بن يزداد الطبري ٤٠

- رب القرآن للأخفش الأوسط ٤٠
رب القرآن للأصمعي ٤٠
رب القرآن لشطب ٤٠ ، ٤١
رب القرآن لابن دريد ٤٢
رب القرآن للزاهد ٤٢
رب القرآن لأبي زيد أحمد بن سهل البلخي ٤٢
رب القرآن لعبد الرحمن بن عبد المنعم الخزرجي ٤٤
رب القرآن لعبد الله بن عباس ٢٩ ، ٥٠
رب القرآن لعبد الله بن محمد المدوي ٤٠
رب القرآن لعبد الواحد بن أحمد المليحي ٤٣
رب القرآن لأبي عبيد ٤٠ ، ٤١ ، ٥٥
رب القرآن لأبي عبيدة ٤٠ ، ٤١
رب القرآن لعلي بن سليمان الأخفش ٤٢
رب القرآن لعمر بن محمد (ابن الشحنة) ٤٤ ، ٥٥
رب القرآن لأبي فيد مؤرج السدوسي ٤٠
رب القرآن لابن قتيبة ٤٠ - ٤٣ ، ٤٥ ، ٥٠
رب القرآن لمحمد بن أبي بكر الرازي ٤٤ ، ٥٥
رب القرآن لمحمد بن الحسن الأحول ٤٠
رب القرآن لمحمد بن الحسن الأنصاري النقاش ٤٢
رب القرآن لمحمد بن سلام ٤٠
رب القرآن لمحمد بن عثمان الجعد ٤٢
رب القرآن لمحمد بن يوسف الكفرطابي ٤٣
رب القرآن للمفضل بن سلعة ٤٢
رب القرآن للمقريزي ٤٧
رب القرآن للنضر بن شميل ٤٠
رب القرآن لنفطويه ٤٢
رب القرآن ليحيى بن المبارك اليزيدي ٤٠
الغريبان لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٢ - ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٢٩ ، ٦٤١
رب مسند أحمد بن حنبل للحضرمي ٥٦

فعل وأفعل لأبي السكيت ١٨٠
فعل وأفعل لعبد الرحمن بن محمد الأنباري ١٨١

فعل وأفعل لأبي عبيد ١٨٠
فعل وأفعل لأبي عبيدة ١٨٠
فعل وأفعل للقراء ١٨٠
فعل وأفعل للقاسم بن القاسم الواسطي ١٨١

فعل وأفعل للقالي ١٨١
فعل وأفعل لقطرب ١٨٠
فعل وأفعل لابن القوطية محمد بن عمر ١٨١
فقه اللغة للثعالبي ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٧٤ ، ٢١٣ ، ٢٨٠ ، ٦٤١

الفلسفة اللغوية لجورجي زيدان ٢٢٣
فلق الاصباح في تخريج احاديث الصحاح للسيوطي ٥٢٩

فلك القاموس لعبد القادر بن أحمد الميمنى ٦١٣

فهرسة أبي الحسن الشاربي ٣١٢ - ٣
الفهرست لابن النديم ٦ ، ١٣ ، ٢٩٧ ، ٣٠٦
فهرسة ما رواه عن شيوخه محمد بن خير ٦
الفيدا المقدسة ٢٢٥

القاموس الطبى لمحمود رشدى البقلى ٩٥
قاموس العوام لحليم دموس ١١٤

القاموس المحيط للفيروزآبادى ٣ ، ٤ ، ١٤ ، ٦٨ ، ٩٢ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ٢٧٥ ، ٣٩١ ، ٤٧٢ ، ٥٠٠ - ٢ ، ٥٠٨ - ٩ ، ٥٢٨ ، ٥٤٣ ، ٥٧٤ ، ٦٧٩ ، ٦٨١ ، ٦ - ٦ ، ٧١١ ، ٧١٣ ، ٧١٥ ، ٧١٧ ، ٧١٩ ، ٧٢١ - ٢١ ، ٧٢٣ ، ٧٢٦ ، ٧٣٠ ، ٧٣٤ ، ٧٣٩ ، ٧٤٢ ، ٧٤٤ ، ٧٤٧ - ٨ ، ٧٥٠ - ١

قبائل العرب ومياها وجبالها للغدة ١٥٦
القرآن الكريم ١ ، ١٦ ، ٣٠ ، ٣١ - ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٩ - ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٢ - ٦٤ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٧٣ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٦ - ٧

الغريب المصنف لأبي عبيد ٨٥ ، ٨٦ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٢٢ ، ١٣٣ ، ١٤٠ ، ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٩٠ ، ٢٠٧ - ٨ ، ٢١٠ - ١٢ ، ٣٧٥ ، ٤٣٨ ، ٥٠٢ ، ٥١٢

الغريب المصنف لأبي عمرو الشيباني ٢٠٧
الغريب المصنف لعمرو بن أبى عمرو نسيباني ٢٠٨

الغريب المصنف للقاسم بن معن ٢٠٦
الغريب المصنف لقطرب ٢٠٧
غلط العين لمحمد بن عبد الله الخطيب الاسكافي ٣٠٥

غوامض الصحاح لخليل بن أيبك الصفدى ٥٢٦

فائت الجمهرة لمحمد بن عبد الواحد الزاهد ٢٩٨ ، ٤٣٤

فائت العين للخليل بن أحمد ٢٩٧
فائت العين لمحمد بن عبد الواحد الزاهد ٢٩٨

فائت الفصيح لمحمد بن عبد الواحد الزاهد ٢٩٨

فائت المستحسن لمحمد بن عبد الواحد الزاهد ٢٩٨

الفاثق في غريب الحديث للزمخشري ٥ ، ٦ ، ٥٧ - ٥٩ ، ٦٢ ، ٥٠٩ ، ٦٢٩ ، ٧٨٣ ، ٧٠٨ ، ٧٠٦

فاكهة البستان لعبد الله البستاني ٧٢٧
فتح القدوس في شرح خطبة القاموس للسجلمايى الهلالى ٦٠٢

الفصيح لثعلب ٨٢ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٧ ، ١١٦ ، ٤٣٨ ، ٦٣٢ ، ٦٤١

فعال للصفائى ١٩٦

فعل وأفعل للأحول ١٨٠
فعل وأفعل للأصمعى ١٨٠
فعل وأفعل للتوزى ١٨٠

فعل وأفعل لأبى حاتم السجستاني ١٨٠

فعل وأفعل لابن درستويه ١٨١

فعل وأفعل لابن دريد ١٨٠

فعل وأفعل للزجاج ١٨٠

فعل وأفعل لأبى زيد ١٨٠

كشف الظنون لحاجي خليفة ٤ ، ٦
كفاية المتحفظ لابن الأجدابي ١٢٤ ، ١٢٥ ،
١٢٩ ، ١٣٤ ، ٢١٣ .

الكلا والشجر لأبي زيد الأنصاري ٢٨٨
الكليات لأبي البقاء الكفوي ٦٩ ، ٧٦٢
كلمات عامية أو دخيلة وما يقابلها من الكلمات
العربية الصحيحة لعلمي اللغة العربية
١١٢

الكلمات غير العربية الواقعة في القرآن الكريم
لحمزة فتح الله ٧٦

الكلم النوايح للزمخشري ٧.٨
اللامع المعلم العجائب ، الجامع بين الحكم
والعجائب للفيروزآبادي ٣٩٢ ، ٥٧٥ - ٦
لياب الآساب للسمعاني ٦٤١
اللبن لأبي زيد الأنصاري ٣٤
لحن العامة للزبيدي ١.٤

لسان العرب لأبن منظور ٨. ، ١.٧ ، ٢٥. ،
٣٥٨ ، ٣٩٢ ، ٤٢٢ ، ٥٢٦ ، ٥٤٤ -
٧٤ ، ٥٨٥ - ٨ ، ٦١٦ ، ٧ - ٦٤. ،
٦٤٤ ، ٦٤٦ ، ٦٤٨ - ٥. ، ٦٥٢ -
٣ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٩ - ٦٥ ، ٦٦٧
- ٩ ، ٦٧١ ، ٦٧٦ ، ٦٧٨ - ٩ ،
٦٨٦ ، ٧١٨ - ٩ ، ٧٢٢ ، ٧٥١

اللغات للأصمعي ٨٣

اللغات لأبي زيد لأنصاري ٨٣ ، ٨٤

اللغات لأبي عبيدة ٨٣

اللغات لأبي عمرو الشيباني (الجيم)

اللغات لعمرو بن أبي عمرو الشيباني ٨٣

اللغات للفراء ٨٣

اللغات ليونس بن حبيب ٧٨

اللغات في القرآن لعبد الله بن عباس ٧٣ - ٥

لغات القرآن للأصمعي ٧٥

لغات القرآن لأبن دريد ٧٥

لغات القرآن لأبي زيد الأنصاري ٧٥

لغات القرآن للفراء ٧٥

لغات القرآن لمحمد بن يحيى القطيعي ٧٥

لغات القرآن لهشام بن محمد الكلبي ٧٥

لغات القرآن للهشام بن عدي ٧٥

لغات مختصر ابن الحاجب ، لمحمد بن عبد

السلام الأموي المكي ٦٦

١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ، ٢.٢ ،

٢.٥ ، ٢.٨ - ٩ ، ٢١٩ - ٢. ،

٢٢٥ - ٦ ، ٢٦. ، ٢٦٨ ، ٢.٢ -

٢ ، ٢١٢ ، ٢٢٤ - ٥ ، ٢٢٧ ، ٢٥٢

- ٢٦٥ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٩. ،

٥.٥ ، ٥٤٤ - ٥ ، ٥٦٩ ، ٥٧١ ،

٥٧٩ ، ٥٨٩ ، ٥٩٤ ، ٦٢١ - ٢ ،

٦٢٨ ، ٦٤١ ، ٦٧٦ ، ٦٨٤ ، ٦٩. -

١ ، ٧.٢ ، ٧.٥ - ٦ ، ٧١٢ ، ٧١٥ ،

٧٢٤ ، ٧٤٢ ، ٧٥١ ، ٧٨٠ ، ٧٨٤

القرطبان لمحمد بن أحمد بن مطرف الكناني
٤٩

قسمة الأرضين لهشام بن محمد الكلبي ١٤٩

قطر المحيط لبطرس البستاني ٧١١ - ٦ ،

٧١٨ - ٩ ، ٧٤٣

القلب والابتنال لأبن السكيت ٦.٩

القوانين لأبن الجيعان ٦٦٥

قوانين الدواوين للأسعد بن ممتي ٦٤١

القول المانوس لعبد الباسط بن خليل الحنفي

٦١٩

القول المانوس لمحمد بن عبد الرؤوف المناوي

٦٢٤

القول المانوس بتحرير ما في القاموس

لبندر الدين القرافي المصري ٦١٩ - ٢٣

القول المانوس بشرح مطلق القاموس لبندر

الدين القرافي المصري ٦.٢ ، ٦١٨

القول المانوس في صفات القاموس لمحمد

سعد الله ٥٩٧ - ٩ ، ٦.١ ، ٦١٧

القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من

لغة العرب لمحمد بن أبي السرور البكري

١١٢ ، ١١٥

قيد الأوابد من الفوائد لأبي الفضل أحمد بن

محمد الميداني ٥٢٦

الكامل للمبرد ٨٢

الكتاب لسيبويه ٢٤٥ ، ٢٦٨ ، ٢٨٧ ،

٣٧٥ ، ٤٩٤ ، ٥٢٤

كسر الناموس لعبد الله بن شرف الحسني

٦١٩

الكشاف للزمخشري ٤٥ ، ١.٧ ، ٢٣١ ،

٧.٤ ، ٧.٦ ، ٧.٨

كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٦٩

٨٣ هـ

عبد الجوهري في رد خباط الجوهري
للسيوطي ٥٢٨

نصف القمط على تصحيح ما استعملته العامة
من العرب والدخيل والمولد والأغلاط
للقنوجي ١٠٨

ليس في لغة العرب لابن خالويه ١٤٥
ما اتفق لفظه واختلف مسماه من الأمكنة
المنسوب إليها نفر من الرواة ، والمواضع
التي ذكرت في مغازي رسول الله ،
لمحمد بن موسى الحازمي ١٦٦
ما اتفق لفظه واختلف معناه في الأماكن
والبلدان المشبهة الخط لعل بن محمد
العمرائي ١٦٤

ما اختلف واختلف من أسماء البقاع لأبي
موسى محمد بن عمر الأصفهاني ١٦٦
ما أغفله الخليل في كتاب العين ، وما ذكر
أنه مهمل وهو مستعمل ، وما هو
مستعمل وقد أهمل ، لمحمد بن عبد الله
الكرماني ٢٩٨

ما أهمل الجوهري من لغة ، للصغاني ٥١٨
— ٥٣٩ ، ٥٣٧ ، ٩ —

ما تفرد به بعض أئمة اللغة للصغاني ١٤٦
ما تلحن فيه العوام للكساني ٩٧
المؤتلف والمختلف للآمدی ٩٨ ، ١٤١
المؤتلف والمختلف في أسماء البلدان لمحمد بن
موسى الحازمي ١٦٦

ما جاء من المبني على فعال لعل بن عيسى
الربيعي ١٩٦

ما لا يسع الطبيب جهله لابن الكتبي ٦٣٣
ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور
وممدود مما يكتب بالألف والياء لابن
جنى ١٢١

مبادئ اللغة للخطيب الاسكافي ١٢٤ ، ١٢٥
١٢٩ ، ١٤٥ ، ٢١٠ ، ٣٠٥

المتفق وضعا والمختلف صقعا للفيروز آبادي
١٦٩

المتقدمة ٩٢
المتوكل للسيوطي ٧٥ ، ٧٦

الثنى والكنى والبنى والخواخي والمثبه
والمثله ليعقوب بن السكيت ١٧٢

المجرد لكراع على بن الحسن الهنائي ١٢٨
٢٠٩ ، ٦٠٦

مجلة اسلاميات ٢ ، ٢٢٤
مجلة الجمعية الآسيوية الملكية ٥ ، ٥٦٩
مجلة الضياء ٦٠٩ — ١٠ ، ٦١٧
مجلة لغة العرب ٦١٧
مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٢ ،
٢٢٤ ، ٧٥٢

مجمع الأقوال لأبي البقاء العكبري ٦٤١
مجمع الأمثال للميداني ٦١٥ ، ٦٣٣
مجمع البحرين للصغاني ٥١٩ — ٢٠ ، ٥٣٠
— ١ ، ٥٢٤ ، ٥٣٧ — ٤٢

مجمع البحرين لفخر الدين الطويحي النجفي
٦٨٢

مجمع السؤالات من صحاح الجوهري
للفيروز آبادي ٥٢٨

مجمع الفرائد في غريب الحديث لعبد الفافر
ابن اسماعيل الفارسي ٥٧ ، ٥٨
المجمل لأحمد بن فارس ٣ ، ٥ ، ٣٦٥ ،
٢٦٧ ، ٤٠٤ ، ٤٣٠ ، ٤٣٤ ، ٤٦٦ —
٧٨ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٥١٨ ، ٦٠٦ ،
٦١٠ — ١١ ، ٦٢٩ ، ٦٤١ ، ٧١٧ ،
٧٨٣ ، ٧٥٠

المحرف والعامي لحليم فهمي ١١٤
المحكم لابن سيده ٢٩٧ ، ٣٥٩ ، ٣٧٢ —
٣٩٣ ، ٣٩٥ — ٦ ، ٥٠٠ ، ٥٣٣ ،
٥٣٨ ، ٥٤٢ — ٥ ، ٥٤٧ — ٥١ ،
٥٥٣ — ٧٢ ، ٥٧٦ — ٧ ، ٥٨٠ — ٩٢ ،
٥٩٥ ، ٦١٣ ، ٦١٩ ، ٦٢٧ — ٨ ،
٦٣٢ ، ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٤٩ ، ٦٥٩ —
٦٠ ، ٦٦٢ — ٣ ، ٦٦٦ ، ٦٦٨ ،
٦٧٠ — ١ ، ٦٧٨ ، ٧٨٥

المحيط للصاحب بن عباد ٨ ، ٢٩٧ ، ٣٦٠ ،
— ٧١ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٥١٨ ،
٥٣٩ ، ٥٤٣ ، ٥٧١ — ٢ ، ٥٨٣ —
٥ ، ٥٩١ — ٢ ، ٦٦٦

المحيط بلفات القرآن لأحمد بن علي البيهقي
٧٥

محيط المحيط لبطرس البستاني ٩٠ ، ٧١١
— ٦ ، ٧١٨ — ٢١ ، ٧٢٣ — ٤ ،

للفروز آبادي ٥٩٢
 المرقاة الوفية في طبقات الحنفية للفروز
 آبادي ٥٩٢
 المزهري للسيوطي ١ ، ٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٠٧ ،
 ١٠٩ ، ١٣٥ - ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٧٣ ،
 ١٩٦ - ٧ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٣٠٣ ،
 ٣٠٥ ، ٤٣١ - ٢ ، ٤٩٩ - ٥٠٠ ،
 ٦٠٧ ، ٦١٣ ، ٦٢٦ ، ٦٤٤ - ٦ ،
 ٧٨٢
 مسائية لأبي زيد الأنصاري ١٤٠
 المستدرک من الزيادة في كتاب البارع لأبي
 علي القالي على كتاب العين للخليل بن أحمد،
 لأبي بكر الزبيدي ٣٠١ ، ٣٣١
 المستقصى في الأمثال للزمخشري ٦١٥ ،
 ٦٤١ ، ٧٠٦ ، ٧٠٨
 المسند لأحمد بن حنبل ٢٧١
 المشارق لعياض ٦٠٦ ، ٦٢٨ ، ٦٦٦
 المشترك وضعاً والمفترق صفحاً لياقوت ١٤٩ ،
 ١٦٩
 مشكل غريب القرآن لمكي بن محمد القيسي
 ٤٣
 مشكل القرآن لابن قتيبة ٤٩ ، ٥٠
 المصادر لأحمد بن محمد الميداني ١٧٨
 المصادر للأصمعي ١٧٧
 المصادر للجرمي ١٧٧
 المصادر للحسين بن علي الزوزني ٩٢
 المصادر لأبي زيد الأنصاري ١٧٧
 المصادر لأبي زيد البلخي ١٧٧
 المصادر لأبي عبيدة ١٧٧
 المصادر للكساني ١٧٧
 المصادر للنضر بن شميل ١٧٧
 المصادر لنفطويه ١٧٧
 المصادر ليحيى بن أحمد الفارابي ١٨٠
 المصادر ليحيى بن أبي بكر التونسي ١٨٠
 المصادر في القرآن لأبراهيم بن يحيى اليزيدي
 ١٧٧
 المصادر في القرآن للفراء ١٧٧
 الصباح النير لأحمد المقرئ الفيومي ٦٦ ،
 ٦٨ ، ٦٩ ، ١٨٥ ، ٥٠٧ ، ٥٩٥ ، ٦٠٢ ،
 ٦٠٦ ، ٦٠٨ ، ٦١٠ ، ٦٣٣ ، ٦٥٦ ،

٧٢٦ ، ٧٣٠ - ١ ، ٧٤٣
 مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي
 ٢٥٨ ، ٥٠٤ - ٨ ، ٥١٠ - ١١ ،
 ٦٣٦ ، ٦٤١ ، ٧١٧
 مختار الصحاح لمحمود بن أحمد الزنجاني
 ٥٠٦ ، ٥٠٣
 مختار مختار الصحاح لداود بن محمد
 القارص ٥٠٧
 المختصر لابن الحاجب ٦٧
 المختصر لابن أبي الحسين بن عبد الله ٥٩٢
 المختصر للكرخي ٦٧
 المختصر للمزني ٦٧
 مختصر التحفة في غريب القرآن لقاسم
 الحنفي ٤٦
 مختصر التهذيب لعبد الكريم بن عطاء الله
 الاسكندري ٣٥٨
 مختصر الجمهرة لمحمد بن نصر الله بن عني
 الأنصاري ٤٣٤
 مختصر الزاهر للزجاجي ٢١٢
 مختصر سيرة ابن اسحاق ، لابن هشام ٢١٢
 مختصر الصحاح لابن الصائغ الدمشقي ٥٠٤
 مختصر العين لأبي بكر الزبيدي ٥ ، ٣٠٢ ،
 ٣٠٥ ، ٣٠٧ - ١٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٦ ،
 ٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٤ ، ٤٢٢ ، ٦٠٦ ،
 ٦٣٣ ، ٦٤٥ ،
 مختصر العين لعلي بن القاسم السنجاني ٣٠٧
 مختصر القاموس لعلي بن أحمد الهيتي ٦٣٥
 مختصر قوانين الدواوين لابن الجيعان ٦٤١ ،
 ٦٦٥
 مختصر الواضحة للمفضل بن سلمة ٣١٢
 المخصص لابن سيده ٨٣ ، ٨٦ ، ٩٣ ، ١٢٢ ،
 ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ،
 ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٤٦ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ،
 ١٨٥ ، ١٩٥ ، ٢١١ - ٢ ، ٢٢٤
 المدخل إلى كتاب العين ٢٨٢ ، ٣٠٧
 مد القاموس للين ٩٦ ،
 مراتب النحويين لأبي الطيب اللقوي ٢٩٠
 مراصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع
 ١٦٩
 مرج البحرين لويحيى بن محمد ٦٠٦
 المرقاة الأرفعية في طبقات الشافعية

معجم الصحابة لأحمد بن علي الهمداني

١٤

معجم الصحابة لابن فهد ٦٤١

المعجم الصغير للبغوي ١٣

المعجم الصغير لسليمان بن أحمد الطبراني

١٣

المعجم الصغير في قراءات القرآن وأسمائه

لمحمد بن الحسن النقاش ١٣

معجم الطالب في الماتوس من متن اللغة العربية

والاصطلاحات العلمية والعصرية لجرجس

هنام الشويري ٧٢٢ - ٧٣٠ ، ٥

معجم عطية في العاني والدخيل ١١٠ ، ١١١ ،

١١٥

معجم فريتاغ ٩٤ ، ٧١٨

معجم فيشر ٧٢٣ - ٧

المعجم الكبير للبغوي ١٣ ، ٦٦٦

المعجم الكبير لسليمان بن أحمد الطبراني

١٣

المعجم الكبير في قراءات القرآن وأسمائه لمحمد

ابن الحسن النقاش ١٣

معجم لاروس ٧٦٢ ، ٧٧٥

معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواقع

لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز

البكري ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٦١ ، ٦٤١

المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٧٦٩

معجم وبستر ٧٦٢ ، ٧٧٥

معجم وبستر الدولي الجديد ٧٦٢ ، ٧٧٥

معجم وليم بدول ٩٤

معجمات عربية سامية للأب مرمرجي الدومني

٢٢٣

المعجمية العربية على ضوء الثنائية والإسنية

السامية ، للأب مرمرجي الدومني

٢٢٢

المعجم لناصر بن عبد السيد المطرزي ٦٧

المعجم عما في الصحاح والمغرب لعبد الوهاب

ابن ابراهيم الرنجانى ٥١٢

المعجم من الكلام الأعجمي للجواليقي ٧١ ،

٧٦ ، ٨٧ ، ٦٦٥ - ٦

المعجم والدخيل لمصطفى المننى ٨٧

معجم اكسفورد ٧٦٢ (معجم)

٦٦٠ ، ٦٨٢ ، ٦٨٤ ، ٧١٧

المصنف والنسب للثعالبي ٦٤١

المطر لأبي زيد ٢٤

المطول للسعد ٦٥٨

المعارف لابن قتيبة ٦٢٣

معاني العروض على حروف المعجم ليزرج

العروضي ١٣

المعتمد فيما يحتاج اليه المتأدبون والمنشئون

من متن اللغة العربية لجرجس شاهين

عطية ٧٢٤ - ٧٣٠ ، ٥

معجم الأدباء لياقوت ٦ ، ١٣ ، ٤١ ، ١٥٢ ،

١٥٣ ، ٦٤١

معجم اكسفورد التاريخي القصير ٧٦٧

معجم اكسفورد التاريخي الكبير ٧٦٢ ،

٧٦٥ - ٨

معجم الألفاظ الحديثة لمحمد دياب ١١١

المعجم الأوسط لسليمان بن أحمد الطبراني

١٣

المعجم الأوسط في قراءات القرآن وأسمائه

لمحمد بن الحسن النقاش ١٣

معجم أومند كاستل ٩٤

معجم بارانوف ٩٤

معجم بن بهلول ٩١

معجم البغوي ٦٦٦

معجم البلدان لياقوت ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ،

١٦٦ ، ١٧١ ، ٦٤١

معجم ثورنديك ٧٧٢

معجم ثورنديك ٦٤١ ، ٧٧٢

معجم جوليوس ٩٤ ، ٧١٨

المعجم الدولي ودائرة المعارف لهنترومورس

٧٧٥

معجم رافلنج ٩٤

معجم زلنكا ٩٤

معجم الشعراء للمرزباني ١٥٧

معجم شيوخ أحمد بن ابراهيم الاسماعيلي

١٣

معجم شيوخ عبد الباقي بن قانع بن مرزوق

١٣

معجم شيوخ عمر بن عثمان البغدادى ١٤

معجم شيوخ محمد بن عبد العزيز بن فهد

٦٣١

معلمة لادوس ٧٦٢ (معجم)
 معلمة وبستر ٧٦٢ (معجم)
 المعيار لميرزا محمد علي الشيرازي ٦٨٠ - ٥
 المغرب في ترتيب المغرب لناصر بن عبد السيد
 الطرزي ٦٦ ، ٥٠٩ ، ٥١٢ ، ٦٠٦ ، ٦١٠
 معنى اللبيب لابن هشام ٦٨٢
 المغيث لأبي موسى المديني ٦٥
 مفاتيح العلوم للخوارزمي ٦٩
 المفردات في غريب القرآن للرافع الأصفهاني
 ٤٣ ، ٦٢ ، ١٠٧ ، ٦٦٥ ، ٧٨٣
 مفردات القرآن لابن السمين الحلبي ٤٥
 الفضليات للمفضل الضبي ٦٧٨ ، ٧٥١
 المقاييس لأحمد بن فارس ٣ ، ٨ ، ٢٢٢ ، ٢٨٤ ، ٢٦٥ - ٧ ، ٤٠٤ ، ٤٢٢ ، ٤٣٠ ، ٤٣٤ - ٦٦ ، ٤٦٨ ، ٧٦ ، ٤٧٨ ، ٤٨٠ ، ٥١٨ ، ٥٢٨ - ٩ ، ٥٤٣ ، ٥٧١ - ٢ ، ٥٩١ - ٢ ، ٦٦٣ ، ٧٥٠ ، ٦٧٧
 المختضب للمبرد ٦١٥
 مقدمة الأدب للزمخشري ٩٢ ، ١٠٧
 مقدمة لدرس لغة العرب لعبد الله العلابي ٧٦٢
 الملاحن لابن دريد ٤٠٩
 ملقط صحاح الجوهري والملحق بمختار
 الصحاح لير محمد بن يوسف القرمانى
 الأركلى ٥١٠
 الممدود والمقصود للقالى ٦٢٨ ، ٦٦٦
 منازل العرب وحدودها وأين كانت محطة كل
 قوم وإلى أين انتقلوا منها لأبي الوزير
 عمر بن مطرف ١٤٨
 منازل العرب ومياها لمحمد بن أبي القاسم
 البقالى ١٦٥
 منازل اليمن لهشام بن محمد الكلبى ١٤٩
 مناهل العرب لمحمد بن إدريس بن أبي
 حفصة ١٥٢
 المناهل والأعطان والحنين إلى الأوطان لابن
 خلاد الرامهرمزي ١٥٩
 المناهل والقرى لأبي سعيد السكرى ١٥٤
 المنتخب والمجرد لكراع النمل ١٢٨ ، ١٣٣ ، ١٩٣

المتقى ٧١٤ ، ٧٢٢
 المنتهى لمحمد بن تميم البرمكى ٥١١
 منتهى الأرب ٦٠٢
 منتهى الأرب في لغة الترك والعجم والعرب
 لأحمد بن محمد بن عريشاه ٩٢
 المنجد لكراع النمل على بن الحسن الهنائي
 ٢٠٩
 المنجد للويس الطلوف ٧٢٤ - ٥ ، ٧٢٩ -
 ٢١ ، ٧٤٣
 المنضد لكراع النمل ٢٠٩
 المهنذب ٦٧
 المهنذب فيما وقع في القرآن من العرب
 للسيوطى ٧٥ ، ٧٦
 المواضع والبلدان لعلى بن محمد العمرانى
 ١٦٤
 الموطأ لملك ٦٣ ، ١٦٢
 الموعب لابن التينى أبى غالب تمام بن غالب
 ٥ ، ٣٠١ - ٢ ، ٢٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ ، ٤٣٤ ، ٦٤٦
 المياه لأبى زيد الأنصارى ١٤٩
 مياه العرب للأصمعى ١٥٠
 مياه العرب للحسن بن أحمد الفندجاني
 الأخرابى ١٦٠
 الناموس للإعلى بن سلطان القارى الهروى
 ٦٠٣ ، ٦٣٥
 النبات لأبى حنيفة الدينورى ١٥٥ ، ٣٨٥ ، ٦٤١
 نشر شواهد الجمهرة للمعرى ٤٣٤
 نجد الفلاح ٥١١
 النحلة والبعضة لعلى بن عبيدة الريحاني
 ١٢٤
 النحل وأجناسه لمحمد بن اسحاق الأهوازي
 ١٢٤
 النحل والعسل للأصمعى ١٢٤
 النحل والعسل لأبى حاتم السجستاني ١٢٤
 النحل والعسل لأبى عمرو الشيباني ١٢٤
 نزهة الألبا في طبقات الأدبا لابن الأنبارى ٦
 نزهة الفلوب لمحمد بن عزيز السجستاني
 ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٧
 النسب للحسن بن محمد العدوى ٦٥٩

نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاها للاب

انستاس ماري الكرملی ٢٢٣

نظم الجماهرة ليحيى بن معط الزواوى ٤٢٤

نظم صحاح الجوهرى ليحيى بن معط

الزواوى ٥٢٨

النعم والبهاشم والوحش .. لابن قتيبة

١٢٤ ، ١٢٥

نفوذ السهم فيما وقع للجوهرى من الوهم

للصفدى ٥٢٦ - ٩

نقض كتاب العين عن الخليل لابن درنستويه

٣٠٦

نقمة الصديان فيما جاء على وزن الفعلان

للصفاني ١٨٠ ، ١٨٣

نقود بن الحاج الاشبيلي احمد بن محمد

٥٢٦

النهاية في غريب الحديث والاثار لابن الاثير

٦ - ٦٢ ، ١٠٧ ، ٢٧١ ، ٥٠٩ ، ٥٠٩

٥٤٤ - ٥٤٨ ، ٥٤٨ - ٥٥٢ ، ٥٥٢ - ٥٥٦

٥٥٧ - ٥٦٢ ، ٥٦٢ - ٥٦٧ ، ٥٦٧ - ٥٦٧

٥٦٧ - ٥٦٧ ، ٥٦٧ - ٥٦٧ ، ٥٦٧ - ٥٦٧

٥٦٧ - ٥٦٧ ، ٥٦٧ - ٥٦٧ ، ٥٦٧ - ٥٦٧

٦٨٢ ، ٦٧٨

النوادر لابراهيم بن السرى الزجاج ١٤٣

النوادر للاخفش سعيد بن مسعدة ١٣٦

النوادر للأصمعي ١٣٦ - ١٣٨ ، ٢٨٦ ، ٢٩٥

النوادر لابن الأعرابي ١٣٦ ، ١٤١ ، ١٤٦

النوادر للتوزي ١٣٦

النوادر لشعلب ١٣٦

النوادر للحسن بن عليل الطنزي ١٣٦

النوادر لأبي حنيفة الدينوري ١٣٦

النوادر لابن خلاد الحسن بن عبد الرحمن

الرامهرمزي ١٤٣

النوادر لابن دريد ١٤٣

النوادر لدلامر البهلول ١٣٦

النوادر لأبي زياد الكلابي ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤٥

١٤٥

النوادر لأبي زيد الانصاري ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤٠

١٤٠ ، ١٤٣ ، ٢٣٦ ، ٢٨٦ ، ٣٤١٤ ، ٥٥٢

٥٥٢

النوادر لابن السكيت ١٣٦

النوادر لأبي شبل العقيلي ١٢٥

النوادر للصفاني ١٤٦

النوادر لعبد الرحمن بن بزرج ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٨

النوادر لعبد الرحمن بن محمد الانباري

١٤٦

النوادر لعبد الله بن سعيد الأموي ١٢٦

النوادر لعبد الله بن محمد بن هانيء

النيسابوري ١٣٦ ، ١٤٢

النوادر لأبي عبيدة ١٢٦

النوادر لعلي بن المغيرة الأثرم ١٢٦

النوادر لأبي عمرو الشيباني ٧٩ ، ٨٠ ، ١٢٦

١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٤٣

النوادر لأبي عمرو بن العلاء ١٢٥

النوادر لعمر بن أبي عمرو الشيباني ١٢٦

النوادر لعمر بن كركرة ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٤١

١٤١

النوادر للفراء ١٣٦

النوادر للقاسم بن محمد الديمرتي ١٤٣

النوادر للقاسم بن معن الكوفي ١٢٥

النوادر للقاللي ١٤٣ - ١٤٥

النوادر لابن قتيبة ١٣٦

النوادر لقطرب ١٣٦

النوادر للكسائي ١٢٥

النوادر للحياني ١٣٦ ، ١٤٠

النوادر للكنة الحسن بن عبد الله ١٣٦

النوادر لمحمد بن عبد الواحد الزاهد ١٤٣

النوادر لأبي مسحل الأعرابي ١٣٦

النوادر لأبي المضرعي ١٢٥

النوادر لأبي المنهال عبيدة بن عبد الرحمن

١٣٦

النوادر لنصر بن مضر الأسدي ١٣٦

النوادر لأبي هلال العسكري ١٤٣

النوادر ليحيى بن المبارك اليزيدي ١٣٦ ، ١٣٧

١٣٧

النوادر ليونس بن حبيب ١٢٥

النوادر للأعاريب الذين كانوا مع ابن طاهر

بنيسابور لأبي السوازع محمد بن

عبد الخالق ١٣٦

نوادير الأعراب للأصمعي ١٣٧

نوادير الزبيرين لابن الأعرابي ١٤١

نوادير بني فقعس لابن الأعرابي ١٤١
نودار الواحد والجمع لأبي هلال العسكري
١٧٤
النوادر والمصادر لدلازير البهلول ١٧٧
هفوات الفريبيين لأبي موسى محمد بن
أبي عيسى المديني ٦٤
هل العربية انطقية - أبحاث ثنائية السنية
للأب مرمرجي البوفاي ٢٢٢
الهمز لاسماعيل بن محمد القمي ١٢١
الهمز لأبي زيد الأنصاري ١١٧ ، ١١٨ ،
١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٨
الهمز لعبد الله بن أبي إسحاق ١١٧
الهمز لقطرب ١١٧
الهمز لابن الكوفي الأسدي علي بن محمد بن
عبيد ١٢١

الواحد لأبي زيد الأنصاري ١٧٢
الواحد والجمع في القرآن للأخفش ١٧٤
الوجيز ٦٧
الوسيط ٦٧
الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم الجدي
الصالح لعبد الرحمن بن عبد العزيز
التادلي ٢٠٨ ، ٦٠٦ ، ١٢
وفاء الوفا للسهمودي ١٥٢ ، ١٥٧
وفيات الأعيان لابن خلكان ٦
يتيمة النهر في محاسن أهل العصر للثعالبي
٦١٢
يفعول للصغاني ١٩٧
اليمامة لمحمد بن إدريس بن أبي حفصة
١٥٢

تصويب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٤	٢	الهداني	الحمداني	٢٩٤	٨	وابن ليلي	وأبي ليلي
٢١	الأخير	عبد الله	عبيد الله	٢٩٨	٥	ذكر	ذكر
٢٢	١٢	شعراء	شعرا	٣٠٢	١٣	أصلح	أصح
٤١	٢٢	بتأويلهما	بتأويلها	٣٤٩	٧	فيهما	في الجمهرة
		واشتقاقهما	واشتقاقها	٣٥٤	١٤	أحمت	نمراً أحمت
٥٠	١٩	المؤرخين	المؤرخ لهم	٣٧٩	١٧	ابن المقدام	أبي المقدام
٥٤	١٧	المدان	الميدان	٣٨٣	١٨	والتقاع	والمقاع
٦٣	٤	عبد الغفار	عبد الغافر		٢٢	لجميع	لجمع
٦٧	١	مواردها	موادها	٣٩٥	١٥	شرح	شرح
٦٨	٤	الفيوى	الفيومي	٤٠٨	١	الجمهرة	الجمهرة
٨٢	٧	الأمثلة	الأمثال	٤١٩	١٢	عبادة	عبارة
٨٨	٥	مراجعهم	مراجعهما	٤٤٨	٤	الهزة	الهزمة
٩١	١٣	أبي عبيدة	أبي عبيد	٤٥٥	٤	زاد	ما زاد
١٠١	٥	إذا	إذ	٤٦٦	١٤	المجل	المجمل
١٢٦	١٦	عبد الله العتي	عبيد الله العتي	٤٦٨	١٩	المجر	المجمل
١٢٧	١١	النمري	النمري	٤٧٨	٥	معجمه	معجميه
١٣١	١١/١	أبو زيد	أبو زياد		١١	والجمرة	والجمهرة
١٤٣	١٢	بقريب	قريباً	١٨٦	١٩	عربي	غير عربي
١٧١	٩	أبو نصر	أبو الفتح	٤٩٩	٧	المحرر	المحرم
١٩٥	٣	على بيت	عليه بيت	٥١١	٧	من فيه	فيه
٢٤٢	١٠	اللينية	اللينة	٥١٧	٤	لا لها	لا سند لها
٢٤٩	٣	بلغتين	بعلتين	٥٢١	١٨	بماء	بماء
٢٥٠	١٨	مردافا	مرادفا	٥٢٣	٢	كل	كل
٢٧٢	٣	القطعي	القطيعي	٥٤٢	الأخير	المجل	المجمع
٢٧٥	٢١	العالم	العلم	٥٨٦	١٥	والمحكم	والعباب

الصفحة السطر	الخطأ	الصواب	الصفحة السطر	الخطأ	الصواب
٦٢١ ١٤	وعبقارى	وعباقرى	٦٨٥ ١١	هيقعة	هينمة
٦٢٤ ٣	الفلالى	الفيلالى	٦٩٧ ١٦	ثرا	ثر
٦٤٣ ٥	فليعد	فلعيد	الأخير إذا	إذا	إذ
٦٥٢ ٨	ولكن	ولكن لهم	٧٠١ ٥	أكلات	أكلات
٦٦١ ٢٢	الصحاح	فى الصحاح	٧١٦ ٣	المهقعة	المهقعة
٦٧٠ ٥	اقصر	اقتصر	٧٢٠ ١٧	ليستطع	ليستطيع
٢١	بالتحصيل	بالتصحيح	٧٢٩ ١٤	وعن	ومن
٦٨١ ٦	ومنها	ومنها	٧٤٨ ١٤	خر	خطر

ماورد فى، صفحة ٦ عن أبى عبيد الهروى غير صحيح ، فقد اختلط الأمر فيه بينه وبين أبى
 حبيد القاسم بن سلام .

دار مصر للطباعة
٢٧ شارع مصرى